

البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

مكتبة
دار الشُّرُك

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

المجلد الأول

مكتبة
دار الشُّرُك
٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

« جميع الحقوق محفوظة »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

١ - بدر الدين الزركشى *

الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى أحدُ العلماء الأثبات الذين نجموا بمصر في القرن الثامن ؛ وجهيد من جهابذة أهل النظر وأرباب الاجتهاد ؛ وهو أيضا علم من أعلام الفقه والحديث والتفسير وأصول الدين .

ولد بالقاهرة سنة خمس وأربعين وسبعمائة حينما كانت معمورة بالمدارس ، غاصة بالفضلاء وحلة العلم ؛ زاخرة بدور الكتب الخاصة والعامة ، والمساجد الحافلة بطلاب المعرفة ، والوافدين من شتى الجهات ؛ ولم يكد يجاوز سنّ الحداثة حتى انتظم في حلقات الدروس ، وثقفه بمذهب الشافعي ؛ وحفظ كتاب المنهاج في الفروع للإمام النووي ؛ وصار يعرف بالمتهاجي ؛ نسبة إلى هذا الكتاب .

وكان الشيخ جمال الدين الإسنوي رئيسُ الشافعية بالديار المصرية بدر العلماء الزاهر ، وكوكبتهم المتألق ؛ وإمام أهل الحديث بالمدرسة الكاملية غير مدافع ؛ فازمه وتلمذه ؛

* مصادر الترجمة

حسن المحاضرة في أخبار مصر القاهرة للسيوطي ١ : ١٨٥ - ١٨٦ (الطبعة الشرقية سنة ١٣٢٧) .
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٣ : ٣٩٧ - ٣٩٨ (طبع حيدر اباد سنة ١٣٤٩) .
شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٦ : ٣٣٥ (طبع القدسي سنة ١٣٥١) .
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الأسدي ، الورقة ١٠٤ (مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٩٠ م - تاريخ) .
التهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٣ : الورقة ١٣٦ ب (نسخة مصورة بدار الكتب المصرية برقم ١١٠٧٦٥ ح) .

ونهل من علمه ماشاء الله له أن ينهل ؛ فكان من أنجب تلاميذه وأوعامه ، وأفضلهم وأذكاهم ؛ كما تخرج على الشيخ سراج الدين البلقيني ، والحافظ مغلطاي ، وغيرهم من شيوخ مصر وعلماؤها .

ثم ترامت إليه شهرة الشيخ شهاب الدين الأذرعى بحلب ، والحافظ ابن كثير بدمشق فشدا إليهما الرحال ؛ قصد إلى حلب أولا حيث أخذ عن الأذرعى الفقه والأصول ؛ ثم عمد إلى دمشق حيث تلقى على ابن كثير الحديث ؛ ثم عاد إلى القاهرة وقد جمع أشتات العلوم ، وأحاط بالأصول والفروع ؛ وعرف الفاضل والواضح ، ووعى الغريب والنادر ، واستقصى الشاذ والمقتبس ؛ إلى ذكاء وفطنة ، وثقافة وألمعية ؛ فأهله كل ذلك للفتيا والتدريس ، والتوفر على الجمع والتصنيف ؛ واجتمع له من المؤلفات في عمره القصير ما لم يجتمع لغيره من أفذاذ الرجال ؛ وإن كان هذا الفضل لم يعرفه الناس إلا بعد وفاته ؛ وحين توارث شمس حياته .

وكان رضى الخلق ، محمود الخصال ، عذب الشائل ؛ متواضعا رقيقا ، يلبس الخلق من الثياب ، ويرضى بالقليل من الزاد ؛ لا يشغله عن العلم شيء من مطالب الدنيا ، أو شئون الحياة .

قال ابن حجر : « وكان منقطعا في منزله لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب ؛ وإذا حضر إليها لا يشتري شيئا ؛ وإنما يطالع في حانوت الكتب طول نهاره ومعه ظهور أوراق يعلق فيها ما يعجبه ، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه » ^(١) .

وحكى تلميذه شمس الدين البرماوى أنه كان منقطعا إلى الاشتغال بالعلم لا يشتغل عنه بشيء ، وله أقارب يكفونه أمر دنياه ^(٢) .

(١) الدرر الكامنة .

(٢) طبقات الشافعية للأسد .

وكان يكتب مصنفاته بنفسه ؛ وخطه ردى جداً قلّ من يُحسن استخراجها، كما أخبر بذلك ابن العماد^(١) ؛ ولهذا شاع في الكتب المنقولة عن خطه الغموض والإيهام ، والتحريف والتصحيف ؛ ولقى منها القراء والدارسون العناء الكثير .

وتولّى من المناصب خانقاه كريم الدين بالقراة الصغرى . وتوفى بمصر فى رجب سنة أربع وتسعين وسبعمائة ، ودُفِنَ بالقراة الصغرى بالقرب من تربة بكتمر الساقى بريحه الله .

٢ - مؤلفاته *

١ - الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة
طبع بالمطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩ ، بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى .

٢ - إعلام الساجد بأحكام المساجد
منه نسخة خطية بمكتبة الجامع المقدس بصنعاء ؛ كتبت سنة ٧٩١ ، وغنها نسخة مصورة على الميكروفلم بدار الكتب المصرية .
ومنه نسخة أيضاً فى مكتبة آصاف (١١٤٨:٢) ، وأخرى فى مكتبة رامبور (١: ١٦٦) .

٣ - البحر المحيط فى أصول الفقه

ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٤٨٣ - أصول .

* رجعت فى جم هذه المؤلفات إلى مصادر ترجمة المؤلف السابقة، وكشف الظنون، وفهارس دار الكتب المصرية ومعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية والمكتبة الأزهرية، وبروكلمن ، وإلى المقدمة القيمة التى كتبها الأستاذ سعيد الأفغانى لكتاب الإجابة .
(١) شذرات الذهب .

٤ - البرهان في علوم القرآن
ويأتى الكلام عليه .

٥ - تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي ^(١) ؛ المسمى بكتاب " فتح العزيز على كتاب الوجيز "

ذكره السيوطي في حسن المحاضرة وصاحب كشف الظنون ؛ وسماه الزركشي في كتاب الإجابة ص ٨٧ : « الذهب الإبريز ، في تخريج أحاديث فتح العزيز » .

٦ - تصنيف المسامع بجمع الجوامع
طبع في مجموع شروح جمع الجوامع بمصر سنة ١٣٢٢ هـ ، ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٤٨٩ - أصول .

٧ - تفسير القرآن
ذكره السيوطي وقال : إنه وصل فيه إلى سورة مريم ؛ وكذا أورده صاحب كشف الظنون .

٨ - تكملة شرح المنهاج للإمام النووي .
ذكره الأسدي في الطبقات ، وابن العماد في الشذرات ، وصاحب كشف الظنون .
وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أن منه نسخة خطية بدار الكتب الظاهرية بدمشق (الجزء الثالث) برقم ٣٤٥ - قه الشافعي .

وكان الإسنوي بدأ في شرح المنهاج ، وسماه : « كافي المحتاج إلى شرح المنهاج »

(١) هو الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني ، المتوفى سنة ٦٢٣ . شرح كتاب الوجيز للإمام الغزالي ومن هذا الكتاب نسخ متعددة بدار الكتب المصرية .

ووصل فيه إلى باب المساقاة ولم يتمه ، فأكله الزركشي .

٩ - التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح

طبع بالمطبعة العصرية بمصر سنة ١٩٣٣ م . ومنه نسخ خطية بدار الكتب المصرية بالأرقام : ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٥٥٠ ، ٣٥ م ، ٣ ش - حديث .

١٠ - خادم الرافعي والروضة في الفروع^(١)

ذكره ابن حجر في الدرر الكامنة ، والسيوطي في حسن المحاضرة ، وابن العماد في الشذرات ، وقال صاحب كشف الظنون : « ذكر في بغية المستفيد أنه أربعة عشر مجلدا ، كل منها خمس وعشرون كراسة ؛ ثم إنى رأيت المجلد الأول منها افتتح بقوله : الحمد لله الذى أمدنا بنعمائه . . . ، وذكر أنه شرح فيه مشكلات الروضة وفتح مغلفات فتح العزيز ؛ وهو على أسلوب التوسط^(٢) للأذرعى ، وأخذ جلال الدين السيوطي ، واختصره من الزكاة إلى آخر الحج ولم يتمه ، وسماه تحصيل الخادم . وقال ابن حجر : « جمع الخادم على طريق المهمات^(٣) ؛ فاستمد من التوسط

(١) الرافعي في شرحه على الوجيز ، وكتاب الروضة للنووي اختصره من شرح الرافعي . (كشف الظنون) .

(٢) هو كتاب التوسط والفتح بين الروضة والفرح ؛ ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٥٨ - فقه الشافعي .

(٣) المهمات في شرح الرافعي والروضة لجمال الدين الإسئوي ؛ ومنه نسخ متعددة خطية بدار الكتب المصرية ؛ بالأرقام : ٢٦١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ١٤٥٠ - فقه الشافعي .

للأذرى ؛ لكن شحنة بالفوائد الزوائد ، من المطلب (٤) وغيره .

ومنه نسخة خطية نفيسة بدار الكتب المصرية برقم ٢١٦٠٢ ب تقع فى خمسة عشر مجلدا .

١١ - خبايا الزوايا فى الفروع

ذكره صاحب كشف الظنون وقال : « ذكر فيه ما ذكره الرافعى والنوى فى غير مظنته من الأبواب ؛ فرد كل شكل إلى شكله ، وكل فرع إلى أصله ، واستدرك عليه عز الدين حمزة بن أحمد الحسينى الدمشقى المتوفى سنة ٨٧٤ وسماه بقايا الخبايا . ولبدر الدين أبى السعادات محمد بن محمد البلقينى المتوفى سنة ٨٩٠ حاشية عليه . ومنه نسخة خطية بالمكتبة التيمورية برقم ٣٠٧ . فقه ، ونسخة بمكتبة جوته برقم ٩٨١ ، ونسخة بمكتبة البودليانا ١ : ٢٧٧ .

١٢ - خلاصة الفنون الأربعة

ومنه نسخة خطية بمكتبة برلين برقم ٥٣٢٠ .

١٣ - الديباج فى توضيح المنهاج

ذكره السيوطى ، وصاحب كشف الظنون ، وهو غير تكملة شرح المنهاج . ونقل الأستاذ سعيد الأفغانى أن منه نسخة خطية فى دار الكتب الظاهرية بدمشق

(٤) هو كتاب المطلب المال فى شرح وسيط الإمام الغزالى لنجم الدين أحمد بن محمد بن على بن مرتفع المصرى المعروف بابن الرفعة ؛ ومنه نسخ خطية بدار الكتب المصرية بالأرقام ٢٧٩ ، ٣٦٣ ، ٤٢٩ ، ١٤٤٧ ، ١٥١٨ ، ٤٤ م - فقه شافعى .

في مجلد - برقم ٦٨ قه الشافعى . ومنه أيضا نسختان بدار الكتب المصرية برقمى ١٠٢ ، ١١٣٧ - قه الشافعى .

— الذهب الإبريز في تخريج أحاديث العزيز = تخريج أحاديث الرافعى .

١٤ - ربيع الغزلان في الأدب

ذكرة الأسدى في الطبقات ، وصاحب كشف الظنون .

١٥ - رسالة في كلمات التوحيد

منها نسخة بمكتبة البلدية بالإسكندرية برقم ٨٧ - فنون متنوعة .

١٦ - زهر العريش في أحكام الحشيش

منه نسخة خطية في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٣٨١٢ ، ونسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٥٠ مجاميع ، ونسخة في مكتبة قوله برقم ٢٥ مجاميع ، ونسخة في مكتبة برلين برقم ٥٤٨٦ ، ونسخة في مكتبة جوته برقم ٢٠٩٦ .

١٧ - سلاسل الذهب في الأصول

منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٠٩٥ ب ، كتبت في عصر المؤلف .

١٨ - شرح الأربعين النووية ^(١) .

ذكره ابن حجر في الدرر الكامنة

(١) مى أربعون حديثا ، جمعها الإمام النووى ؛ كل حديث منها قاعدة من قواعد الدين ، التزم أن تكون صحيحة ؛ معظمها من البخارى ومسلم ، معذوفة الأسانيد (كشف الظنون).

١٩ - شرح البخارى

ذكره السيوطى وكذا ابن حجر وقال : « شرع فى شرح البخارى وترك مسودة وقتت على بعضها ؛ وخلص منها كتاب التنقيح فى مجلد » .

٢٠ - شرح التنبيه ^(١) للشيرازى

ذكره السيوطى وصاحب كشف الظنون ، ومنه نسخة خطية فى مكتبة برلين برقم ٤٤٦٦ ، وأخرى فى باتنا ١ : ٩١ .

— شرح الجامع الصحيح = شرح البخارى

— شرح جمع الجوامع = تشنيف المسامع

٢١ - شرح الوجيز فى الفروع للفرالى

ذكر الأستاذ سعيد الأفغانى أن منه نسخة خطية فى المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٢٣٩٢ .

٢٢ - عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان لابن خلكان

ذكر العلامة أحمد تيمور فى مقال له عن نواذر المخطوطات بمجلة الهلال سنة ١٢٨ أن منه نسخة فى خزانة عارف حكمت بالمدينة .

٢٣ - الفرر السوافر فيما يحتاج إليه المسافر

منه نسخة خطية بمكتبة توبنجن بألمانيا ، وعنها نسخة مصورة بالميكرو فلم

(١) كتاب التنبيه فى فروع الشافعية ؛ للشيخ أبى إسحاق إبراهيم الشيرازى الفقيه الشافعى ، التوفى سنة ٤٨٩ هـ ، ومنه نسخ خطية متعددة بدار الكتب المصرية .

في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وذكر صاحب كشف الظنون أنه مختصر على ثلاثة أبواب : الباب الأول في مدلول السفر ، والثاني في ما يتعلق عند السفر ، والثالث في الآداب المتعلقة بالسفر .

— غنية المحتاج في شرح المنهاج = الديباج .

٢٤ - فتاوى الزركشي

ذكره صاحب كشف الظنون .

٢٥ - في أحكام التني

منه نسخة خطية بمكتبة برلين برقم ٥٤١٠

٢٦ - القواعد في الفروع

ذكره صاحب كشف الظنون وقال : « رتبها على حروف المعجم ، وشرحها سراج الدين العبادي في مجلدين ، واختصر الشيخ عبد الوهاب الأصل كما ذكر في مقته » . وذكر الأستاذ الأفغاني أنه من « مخطوطات دمشق واسمه : القواعد والزوائد » . ومنه نسختان خطيتان في دار الكتب المصرية برقمي ٨٥٣ ، ١١٠٣ - فقه شافعي ، ونسخة بمكتبة الأزهر برقم ١٥١ - أصول ، ونسخة بالخزانة التيمورية برقم ٢٣٠ - أصول ، ونسخة بمكتبة برلين برقم ٤٦٠٥ ، ونسختان في أحد الثالث برقمي ١٢٣٨ ، ١٢٣٩

٢٧ - اللآلئ المنشورة في الأحاديث المشهورة .

أورده بروكلمان في الدليل ؛ وذكره صاحب كشف الظنون غفلا من اسم المؤلف .

٢٨ - لقطة العجلان و بلة الظمان في أصول الفقه والحكمة والمنطق .
طبع بمصر سنة ١٣٢٦ هـ مع تعليقات للشيخ جمال الدين القاسمي ؛ وطبع مرة أخرى
بدمشق .

ومنه نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٣ - أصول .

٢٩ - مالا يسع المكلف جهله

منه نسخة خطية بمكتبة الأوسكريال برقم ٧٠٧ .

٣٠ - مجموعة الزركشي - في فقه الشافعي

منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٣ - فقه شافعي

٣١ - المعتبر في تخریج أحاديث المنهاج والمختصر

منه نسخة خطية في المكتبة التيمورية برقم ٤٥١ - حديث تيمور . وذكر الأستاذ

سعيد الأفغاني أن منه نسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم

١١١٥ - حديث .

— المنثور = القواعد

— النكت على البخاري = التنقيح .

٣٢ - النكت على عمدة الأحكام .

ذكره ابن تقي بردي في المهمل الصافي .

٣٣ - النكت على ابن الصلاح^(١) .

ذكره السيوطي .



(١) هو الإمام أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الكردي المعروف بابن الصلاح،
التوفي سنة ٦٤٣ ، وكتابه المعروف بمقدمة ابن الصلاح في المصطلح .

٣ - كتاب البرهان

وكتاب البرهان في علوم القرآن من الكتب العتيدة التي جمعت عصارة أقوال المتقدمين ، وصفوة آراء العلماء المحققين ؛ حول القرآن الكريم ، وكتاب الله الخالد ؛ كسره على سبعة وأربعين نوعا ؛ كل نوع يدور حول موضوع خاص من علوم القرآن ومباحثه ؛ يستأهل كل نوع أن يكون موضوعا لمؤلف خاص ؛ حاول في كل موضوع أن يؤرخ له ؛ ويحصي الكتب التي ألفت فيه ؛ ويشير إلى العلماء الذين تدارسوه ؛ فأشبع الفصول ، وجمع أشنات المسائل ؛ وضم أقوال المفسرين والمحدثين ، إلى مباحث الفقهاء والأصوليين ؛ إلى قضايا المتكلمين وأصحاب الجدل ؛ إلى مسائل العربية وآراء أرباب الفصاحة والبيان ؛ فجاء كما شاء الله كتابا فريدا في فنه ؛ شريفا في أغراضه ، مع سداد المنهج ، وعذوبة المورد ؛ وغزارة المادة ، بعيدا عن التعمية واللبس ؛ نائيا عن الحشو والفضول .

ولكن هذا الكتاب لم يكن معروفا عند الباحثين ؛ ولا متداولاً بين الطلاب والدارسين ؛ عدا قلة من المشغوفين بمعرفة النوارد ورواد المكتبات ؛ شأنه شأن الكثير من كتب الزركشي على عظيم خطرهما ، وجلالة موضوعاتها ، ومقدار غناها ونفعها ؛ حتى جاء جلال الدين السيوطي ووضع كتابه الإتيقان ، فدل الناس في مقدمته عليه ، وأشاد به ؛ وعده أصلا من الأصول التي بنى عليها كتابه ؛ وتأنى طريقته ؛ وتقبل مذهبه ؛ وسار في الدرب الذي رسمه ؛ ونقل كثيرا من فصوله ؛ مرة معزوة إليه ؛ ومرة بدون عزو ؛ وإن كان فيما نقل عنه اقتضب الكلام اقتضابا ؛ واختصره اختصارا ؛ وبهذا ظفر كتاب الإتيقان بمنزلة مرموقة عند العلماء ؛ وغدا مرجعا للباحثين حقبة من

الزمان ؛ وظل كتاب البرهان متورايًا عن العيان ، مطمورا في زوايا النسيان . وأعان على ذلك قلة نسخه المخطوطة ؛ وتمذر الانتفاع بها .

٤ - نسخ الكتاب

وحينما تهيا لى العمل فى هذا الكتاب وقتت على النسخ الآتية :

١ - نسخة مكتوبة بقلم نسخ واضح ؛ قوبلت على أصلها ؛ كما قوبلت على نسخة بخط المصنف ؛ طالعها بعض العلماء وأثبتوا بعض التعليقات على حواشيها ؛ ومنهم العلامة محب الدين بن الشحنة المتوفى سنة ٨١٥ هـ ؛ مكتوبة بخط قديم ربما كان فى عصر المصنف ، كتبها أحمد بن أحمد المقدسى .

والموجود من هذه النسخة الجزء الأول ينتهى بانتهاء الكلام فى أقسام معنى الكلام ويقع فى مائة وستين ورقة ، وعدد أسطر صفحاتها سبعة وعشرون سطرا .

وهى محفوظة بدار الكتب المصرية بمكتبة طلعت ؛ برقم ٤٥٦ - تفسير . وقد رمزت

إليها بالحرف ط

٢ - نسخة وقتت فى مجلدين :

الأول كتب بخط نسخ واضح مضبوط بالحركات ؛ ويبدو أنه من خطوط القرن التاسع . ويقع فى ست ومائتى ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة خمسة وعشرون سطرا ؛ وبه يباضات متفرقة فى بعض المواضع .

والثانى يكمل هذه النسخة مكتوب بخطوط حديثة متعددة ، آخره مؤرخ

في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٣٥ بدون ذكر للأصل المنسوخ عنه ، وبه أيضا يباينات متفرقة في بعض الأماكن ومواضع نقص .

ويقع في ست وثلاثمائة ورقة ؛ وعدد أسطر كل صفحة خمسة وعشرون سطرا .
وهي محفوظة بالخزانة التيمورية برقم ٢٥٦ - تفسير . وقد رمزت إليها بالحرف ت .

٣ - نسخة مصورة عن نسخة مكتوبة بقلم معتاد بدون تاريخ ، منقولة عن نسخة أخرى جاء في آخرها أنها كتبت « في رابع عشر شهر شعبان القرد من شهر سنة تسع وسبعين وثلاثمائة » .

ويبدو من خطها أنها مكتوبة في القرن العاشر وتقع في ثنتين وثلاثين وثلاثمائة ورقة ، وعدد أسطر الصفحة واحد وثلاثون سطرا ، وبأولها فهرس لفصول الكتاب وأبوابه وأقسامه .

وأصل هذه النسخة محفوظ بمكتبة مدينة ، الملحقة بمكتبة طوبقوسراي بإستانبول برقم ١٧٠ . وقد رمزت إلى هذه النسخة بالحرف م .



وقد اتخذت هذه النسخ أصلا للعمل في الكتاب ؛ وأثبت ما اخترت منها ، وأوضحت في الحاشية وجوه الاختلاف ؛ كما أتى رجعت إلى ما تيسر لي الاطلاع عليه من الكتب التي رجع إليها المؤلف ؛ في التفسير والحديث والفقه والنحو واللغة والصرف والرسم والبلاغة والقراءات ؛ فكان لها الفضل الكبير في جلاء الغامض ، وتصحيح

المحرّف ، وتوضيح الشكل ، وإكمال الناقص ؛ كما أعانتني في الحواشي التي وثّيت
بها الكتاب .

وما عدا العنوانات التي وضعها المؤلف جعلته بين علامتي الزيادة ؛ وألحقت بكل
جزء فهرس موضوعاته ؛ أما الفهارس المفصلة العامة فسترد في آخر الكتاب إن شاء الله .
وقد بذلت في تحقيقه ما استطعت من الجهد ، ومن الله أستمد الرضا وأستمنحه القبول .

محمد أبو الفضل إبراهيم

مصر الجديدة في { ٢١ رمضان سنة ١٢٧٦
٢١ أبريل سنة ١٩٥٧



البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

الطبعة الثالثة

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

مكتبة
دار الشُّرُك

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

« جميع الحقوق محفوظة »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النوع الثالث والثلاثون معرفة أحكامه

وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفرده ، وأولم الشافعي ، ثم تلاه من أصحابنا الكيا المراسي^(١) ،
ومن الحنفية أبو بكر الرازي^(٢) ، ومن المالكية القاضي إسماعيل^(٣) ، وبكر بن العلاء
التشيري^(٤) ، وابن بكير ، ومكي ، وابن القربي^(٥) ، وابن القرس^(٦) ، ومن الحنابلة
القاضي أبو يعلى الكبير^(٧) .

ثم قيل: إن آيات الأحكام خمسمائة آية وهذا ذكره الغزالي وغيره ، وتبعهم الرازي ؛
ولعل مرادهم المصريح به ؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير

-
- (١) الإمام أبو الحسن علي بن محمد الشافعي المعروف بالكيا المراسي التوفي سنة ٥٠٤ . ومن تفسيره
نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٧٤٤ تصحيحه . (وانظر كشف الظنون) .
- (٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي الميروف بلجساس ؛ توفي سنة ٣٧٠ . وطبع كتابه أحكام
القرآن في الآستانة سنة ١٣٣٨ هـ . وانظر جيم المطبوعات ص ٦٩٨ .
- (٣) هو القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي البصري ؛ كان من نظراء المبرد في النحو
مع اشتغاله برأسة الفقه والقضاء ، توفي سنة ٢٨٤ . الدياج المذهب ٩٣ .
- (٤) هو بكر بن العلاء التشيري ؛ من قمل البصرة ؛ وانتقل إلى مصر ؛ وكان من كبار الفقهاء
المالكيين بها ، توفي سنة ١٨٢ . الدياج المذهب ١٠٦ .
- (٥) هو أبو بكر محمد بن عبد الله المروف بباين الرقي الطافري الأندلسي الإشبيلي ، توفي سنة ٥٤٦ ،
وطبع كتابه أحكام القرآن في مطبعة البعثة ١٣٣٢ هـ . مجم المطبوعات ١٧٥ .
- (٦) هو عبد الله بن محمد بن فرس القزناطلي ، التوفي سنة ٥٩٧ ، ذكر كتابه صاحب كشف الظنون ٢٠ .
- (٧) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد القراء أبو يعلى الحنبلي ؛ إليه انتهت رئاسة الحنابلة في زمانه
وتوفي سنة ٤٥٨ ، النجوم الزاهرة ٥ : ٧٨

من الأحكام ، ومن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتاب الإمام الشيخ عز الدين بن عبد السلام .

ثم هو قسمان : أحدهما ما صُرِّح به في الأحكام ؛ وهو كثير ، وسورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك ، والثاني ما يؤخذ بطريق الاستنباط . ثم هو على قسمين ^(١) :

أحدهما ما يستنبط من غير ضمنية إلى آية أخرى ، كاستنباط الشافعي تحريم الاستمنا باليد من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ فَمَنْ أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ ^(٣) . واستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله تعالى : ﴿ أَمْرَأَةٌ فِرْعَوْنُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ ^(٥) ونحوه . واستنباطه عتق الأصل والفرع بمجرد الملك من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ ^(٦) ، فجعل العبودية منافية للولادة حيث ذكرت في مقابلتها ؛ فدل على أنها لا يجتمعان . واستنباطه حجية الإجماع من قوله : ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٧) . واستنباطه ^(٨) صحة صوم الجنب من قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَنْ بَاشِرُوهُنَّ ﴾ إلى قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَنْبَيِّنَ لَكُمْ أَنْخِطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْأَخْضِطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(٩) ، فدل على جواز الوقاع في جميع الليل ، ويلزم منه تأخير الفسل إلى النهار ؛ وإلا لوجب أن يحرم الوطاء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يقع الفسل فيه .

(٢) سورة المؤمنون ٦ ، ٧ .

(٤) سورة المد ٤ .

(٦) سورة النساء ١١٥ .

(٨) سورة البقرة ١٨٧ .

(١) ت : « نوعين »

(٣) سورة التحريم ١١

(٥) سورة مريم ٩٢ ، ٩٣

(٧) ت : « واستنباط »

(٩) م : « بسم » تصحيف .

والثاني ما يُستنبط مع ضمنية آية أخرى ، كاستنباط عليّ وابن عباس رضي الله عنهما أن أقلّ الحمل ستة أشهر من قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ ^(٢) ؛ وعليه جرى الشافعيّ ، واحتجّ بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف (ثلاثون شهرا) ووجهه أن الله تعالى قدر لشيئين مدّة واحدة فانصرفت المدّة بكاملها إلى كلّ واحد منهما ، فلما قام النقص في أحدهما بقي الثاني ^(٣) على أصله ، ومثل ذلك بالأجل الواحد للدينين ؛ فإنه مضروب بكاله لكل واحد منهما ، وأيضا فإنه لا بدّ من اعتبار مدّة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء ، فاعتبرت مدّة يعتاد الصبيّ فيها غذاء طبعيا غير اللبن ، ومدّة الحمل قصيرة ، فقدمت الزيادة على الحولين .

فإن قيل : العادة الغالبة في مدّة الحمل تسعة أشهر ، وكان المناسب في مقام الامتثال ذكر الأكثر المعتاد ، لا الأقلّ النادر ، كما في جانب الفصل !

قلنا : لأنّ هذه المدّة أقلّ مدّة الحمل ، ولما كان الولد لا يعيش غالبا إذا وضع لسته أشهر ، كانت مشقة الحمل في هذه المدّة موجودة لا محالة في حق كلّ مخاطب ، فكان ذكره أدخل في باب المناسبة ، بخلاف الفصل ، لأنه لا حدّ لجانب القلة فيه ، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم ؛ ولهذا اعتبر فيه الأكثر ، لأنه الغالب ، ولأنه اختياري ؛ كما أنه قيل : حملته ستة أشهر لا محالة إن لم تحمله أكثر .

ومثله استنباط الأصوليين أن تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى : ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ ^(٤) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٥) ، وكذلك

(٢) سورة لقمان ١٤ .

(١) سورة الأحقاف ١٥ .

(٣) ت : « الباقي » .

(٥) سورة الجن ٢٣ .

(٤) سورة طه ٩٣ .

استنباط بعض المتكلمين أن الله خالق لأفعال العباد ؛ من قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(١) ، مع قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ ^(٢) ؛ فإذا ثبت أنه يخلق ما يشاء ، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أنتج أنه تعالى خالق لمشيئة العبد .

فائدة

[في ضرورة معرفة المفسر قواعد أصول الفقه]

ولا بدّ من معرفة قواعد أصول الفقه ؛ فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات .

فيستفاد عموم الفكرة في سياق النفي من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ ^(٤) .

وفي الاستفهام من قوله : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ ^(٥) .

وفي الشرط من قوله : ﴿ فَإِنَّمَا تَرَيِّن مِّنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٧) .

وفي النهي من قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ ^(٨) .

وفي سياق الإثبات بعموم القلة المقتضى من قوله : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أُخْفَرَتْ ﴾ ^(٩)

(٢) سورة القصص ٦٨ .

(٤) سورة السجدة ١٧ .

(٦) سورة مريم ٢٦ .

(٨) سورة الحجر ٦٥ .

(١) سورة الدھر ٣٠

(٣) سورة الكهف ٤٩

(٥) سورة مريم ٦٥

(٧) سورة التوبة ٦

(٩) سورة التکویر ١٤

وقوله : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ ^(١) . وإذا أُضيف إليها « كُلٌّ » ، نحو : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ ^(٢) .

ويستفاد عموم المفرد المحلى باللام من قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾ ^(٥) .

وعوم المفرد المضاف من قوله : ﴿ وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٧) ؛ والمراد جميع الكتب التي اقتضت فيها أعمالهم .

وعوم الجمع المحلى باللام في قوله : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ ﴾ ^(٨) وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٩) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... ﴾ ^(١٠) إلى آخرها .

والشرط من قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ ^(١١) ، وقوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ^(١٢) ، وقوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ ^(١٣) ، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ ﴾ ^(١٤) ، وقوله : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ^(١٥) ، وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ

(١) سورة الشمس ٧

(٢) سورة ق ٢١

(٣) سورة الرعد ٤٢

(٤) سورة التحريم ١٢

(٥) سورة المرسلات ١١

(٦) سورة الأحزاب ٣٥

(٧) سورة الزلزلة ٧

(٨) سورة النساء ٧٨

(٩) سورة العصر ٢

(١٠) سورة عم ٤٠

(١١) سورة المجانية ٢٩

(١٢) سورة الأحزاب ٧

(١٣) سورة طه ١١٢

(١٤) سورة البقرة ١٩٧

(١٥) سورة البقرة ١٥٠

يَخْضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ» ^(١) وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٢).

هذا إذا كان الجواب طلباً مثل هاتين الآيتين ؛ فإن كان ماضياً لم يلزم العموم .
وكقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ ^(٣) ، و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ ^(٤) . وإن كان مستقبلاً فأكثر موارد العموم كقوله :
﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ ^(٥) وقوله : ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ ^(٦) ،
وقوله : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ^(٧) .
وقد لا يعم كقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا إِلَهُهُمْ تُغْتَابُ وَهُمْ عَلَى كِبَاسٍ يُخْسِرُونَ﴾ ^(٨) .

ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمه لمن خالفه ونسيته إياه عاصياً ،
وترتيبه العقاب العاجل أو الآجل على فعله .

ويستفاد كون النهي من ذمه لمن ارتكبه ونسيته عاصياً ، وترتيبه العقاب على فعله .
ويستفاد الوجوب بالأمر بالتصريح بالإيجاب ، والقرض ، والكتب ، ولقظة
« على » ، ولقظة « حق على العباد » ، و« على المؤمنين » ، وترتيب الذم والعقاب على الترك ،
وإحباط العمل بالترك ، وغير ذلك .

ويستفاد التحريم من النهي ، والتصريح بالتحريم ، والحظر ، والوعيد على الفعل ،
وذم الفاعل ، وإيجاب الكفارة ، وقوله « لا ينبغي » فإنها في لغة القرآن والرسول للمنع شرعاً
أو عقلاً ، ولقظة « ما كان لهم ، كذا وكذا » ، و« لم يكن لهم » ، وترتيب الحد على

(٢) سورة الأنعام ٥٤

(٤) سورة المنافقون ١

(٦) سورة المطففين ٣٠

(٨) سورة المنافقون ٤

(١) سورة الأنعام ٦٨

(٣) سورة الجمعة ١١

(٥) سورة المطففين ٣

(٧) سورة الصافات ٣٥

الفعل ، ولفظة « لا يحل » ، و « لا يصلح » ، ووصف الفعل بأنه فساد ، أو من تزوين الشيطان وعمله ، وأن الله لا يحبّه ، وأنه لا يرضاه لعباده ، ولا يزكّي فاعله ، ولا يكلمه ولا ينظر إليه ، ونحو ذلك .

ويُستفاد الإباحة من الإذن ، والتخيير ، والأمر بعد الحظر ، ونفى الجُناس والهرج والإثم والمؤاخذه ، والإخبار بأنه يعفو عنه ، وبالإقرار على فعله في زمن الوحي ، وبالإنكار على من حرّم الشيء ، والإخبار بأنه خلق لنا ، وجعله لنا ، وامتنانه علينا به ، وإخباره عن فعل مَنْ قبلنا له ، غير ذامٍ لهم عليه ؛ فإن اقترن بإخباره مدحٌ دلّ على رجحانه استحباباً أو وجوباً .

فصل

ويستفاد التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(١) ، ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ ^(٢) ، فكما يُفهم منه وجوب الجلد والقطع ، يفهم منه كون السرقة والزنا علةً ، وأن الوجوب كان لأجلهما ؛ مع أن اللفظ من حيث النطق لم يتعرض لذلك ؛ بل يتبادر إلى الفهم من نحوى الكلام . وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَنِي نَعِيمٍ ﴾ أى لبرّهم ، ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَنِي جَحِيمٍ ﴾ ^(٣) ، أى لعجورهم .

وكذا كل كلام خرج مخرج الذم والمدح في حق العاصي والطبيع ، وقد يسمى هذا في علم الأصول لحن الخطاب .

فصل

وكل فعل عظمه الله ورسوله ، أو مدحه أو مدح فاعله لأجله ، أو أحبه ، أو أحب فاعله ، أو رضى^(١) به ، أو رضى عن فاعله ، أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن .
أو نصبه سبباً لمحبه ، أو لثواب عاجل أو آجل . أو نصبه سبباً لذكره لعبده ، أو لشكره له ، أو لهدايته إياه ، أو لإرضائه فاعله ، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته ، أو لقبوله ، أو لنصرة فاعله ، أو بشاره فاعله . أو وصف فاعله بالطيب . أو وصف الفعل بكونه معروفاً ، أو نفي الحزن والخوف عن فاعله ، أو وعده بالأمن ، أو نصبه سبباً لولايته ، أو أخبر عن دعاء الرسول بمضوله ، أو وصفه بكونه قربة ، أو أقسم به وبفاعله ؛ كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها ؛ فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب .

فصل

وكل فعل طلب الشرع تركه ، أو ذم فاعله ، أو عتب عليه ، أو لعنه ، أو مقت فاعله ، أو نفي محبته إياه أو محبة فاعله ، أو نفي الرضا به ، أو الرضا عن فاعله ، أو شبه فاعله بالبهائم ، أو بالشياطين ؛ أو جعله مانعاً من الهدى أو من القبول ، أو وصفه بسوء أو كراهة ، أو استعاذ الأنبياء منه ، أو أبغضوه ، أو جعل لنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أو آجل ، أو لدم أو لوم أو ضلالة أو معصية ، أو وصف بجنح أو رجس ، أو نجس ، أو بكونه فسقا أو إثماً ، أو سبباً لإثم أو رجس أو غضب ، أو زوال نعمة ، أو حلول نقمة ، أو حد من

الحدود أو قسوة أو خِزْي أو امتهان نفس ، أو لعداوة الله ومحاربتة والاستهزاء به ،
أو سخريته . أو جعله الرب سببا لنسيانه لفاعله ، أو وصف نفسه بالصبر عليه ، أو بالحلم
أو بالصفح عنه ، أو دَعَا إلى التوبة منه ، أو وَصَف فاعله بنجث أو احتقار ، أو نُسبه إلى
عمل الشيطان وتزيينه ، أو تَوَلَّى الشيطان لفاعله . أو وَصِف بصفة ذم ؛ مثل كونه ظلما
أو بضيا أو عدوانا أو إثما ، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله ، أو شَكَّوْا إلى الله من فاعله ،
أو جَاهَرُوا فاعله بالعداوة ، أو نصب سببا لخبية فاعله عاجلا أو آجلا ، أو ترتب عليه
حرمان من الجنة ، أو وَصِف فاعله بأنه عدو الله ، أو أعلم فاعله بحرب [من] ^(١) الله ورسوله ،
أو حمل فاعله إثم غيره . أو قيل فيه : « لا ينبغي هذا » و « لا يصلح » ، أو أَمِرَ بالتقوى
عند السؤال عنه ، أو أَمِرَ بفعل يُضَادُّه . أو هجر فاعله ، أو يُبَلَّغُ في الآخرة ،
أو تَبَرَّأَ بعضهم من بعض ، أو وصف صاحبه بالضلالة ، أو أنه ليس من الله في شيء ،
أو أنه ليس من الرسول وأصحابه ، أو قُرِنَ بمحرَّم ظاهر التحريم في الحكم ، أو أخبر ^(٢)
عنهما بخبر واحد . أو جعل اجتنابه سببا للفلاح ، أو جعله سببا لإيقاع العداوة والبغضاء
بين المسلمين ، أو قيل لفاعله : « هل أنت مُنْتَه » ، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله ، أو ترتب
عليه إبطاء وطردا ، أو لفظه « قُتِلَ مَنْ فعله » ، أو « قاتل الله من فعله » ، أو أخبر أن
فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يذكى ، أو أن الله لا يصلح عمله ،
أو لا يَهْدِي كيده ، أو أن فاعله لا يُفْلح ، أو لا يكون في القيامة من الشهداء ، ولا من
الشفعاء ، أو أن الله تعالى يبار من فعله ، أو تَبَّ على وجود الفسدة فيه ، أو أخبر أنه لا يقبل
من فاعله صِرَافًا ولا عَدْلًا ، أو أخبر أن مَنْ فعله قِيضَ له الشيطان فهو له قرين ، أو جعل
الفعل سببا لإزاحة الله قلب فاعله ، أو صرَّفه عن آيات الله وفهم الآية ، وسؤاله سبحانه عن

علة الفعل ؛ نحو : ﴿ لَمْ تَصُدُّوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَمْ تَلْبِسُوْنَ
الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ لَمْ تَقُولُوْا مَا لَا
تَفْعَلُوْنَ ﴾ ^(٤) ؛ ما لم يقتزن به جواب عن السؤال ؛ فإذا قرن به جواب كان بحسب جوابه .
فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل ، ودلالته على التحريم أطرَد من دلالته على
مجرد الكراهة .

وأما لفظ « يكرهه الله ورسوله » ، وقوله : ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ ^(٥) ؛ فأكثر
ما يستعمل في المحرم ؛ وقد يستعمل في كراهة التنزيه ؛ وأما لفظ « أما أنا فلا أفعل »
فالحق في الكراهة ، كقوله : « أما أنا فلا آكل متكئا » ، وأما لفظ « ما يكون لك »
و « ما يكون لنا » فاطرد استعمالها في المحرم ، نحو : ﴿ مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ
فِيهَا ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُوذَ فِيهَا ﴾ ^(٧) ، ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ
لِي بِحَقٍّ ﴾ ^(٨) .

فصل

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ، ورفع الجناح ، والإذن ، والعفو ، و « إن شئت
فافعل » ، و « إن شئت فلا تفعل » ؛ ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع وما يتعلق بها من

(٢) سورة آل عمران ٧١

(٤) سورة الصف ٢

(٦) سورة الأعراف ١٣

(٨) سورة المائدة ١١٦

(١) سورة آل عمران ٩٩

(٣) سورة م ٧٥

(٥) سورة الإسراء ٣٨

(٧) سورة الأعراف ٨٩

الأفعال؛ نحو: ﴿وَمِنْ أَضْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَنَاثَا﴾^(١)، ﴿وَبِالنَّجْمِ ثُمَّ يَهْتَدُونَ﴾^(٢)، ومن السكوت عن التحريم، ومن الإقرار على الفعل في زمن الوحي؛ وهو نوعان:
إقرار الرب تعالى، وإقرار رسوله إذا علم الفعل فمن إقرار الرب قول جابر: «كُنَّا نَعُزِلُ وَالْقُرْآنَ يَنْزِلُ»، ومن إقرار رسوله قول حسان: «كنت أنشد وفيه من هو خير منك».

فائدة

قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٣) جمعت أصول أحكام الشريعة كلها، فجمعت الأمر والنهي والإباحة والتخيير.

فائدة

تقديم الكتاب على الفعل من الله تعالى يدلُّ على تحريمه، فقد عاتب الله سبحانه في خمسة مواضع من كتابه: في الأنفال^(٤)، وبراءة^(٥)، والأحزاب^(٦)، والتحريم^(٧)،

(١) سورة النحل ٨٠

(٢) سورة النحل ١٦

(٣) سورة الأعراف ٣١

(٤) آية ٦٧: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُفْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾.

(٥) آية ٤٣: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾.

(٦) آية ٣٧: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾.

(٧) آية ١: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾.

وعيسى^(١) خلافا للشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث جعل العتب من أدلة النهي .

فائدة

لا يصح الامتنان بمنوع عنه ؛ خلافا لمن زعم أنه يصح ، ويصرف الامتنان إلى خلقه للصبر عليهم .

فائدة

التعجب كما يدل على محبة الله للفعل ، نحو « عجب ربك من شاب ليست له صوبة » ، و « تعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطأه إلى الصلاة » ، ونحو ذلك قد يدل على بُغض الفعل كقوله : ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾^(٣) وقوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾^(٥) .

وقد يدل على امتناع الحكم وعدم حسنه ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾^(٦) .

ويدل على حسن اللعن منه وأنه لا يليق به فعله ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾^(٧) .

(١) آية ١ - ١٠ : ﴿ عِيسَى وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزْكِي ... ﴾ .

(٢) سورة الصافات ١٢

(٣) سورة الرعد ٥

(٤) سورة آل عمران ١٠١

(٥) سورة البقرة ٢٨

(٦) سورة آل عمران ٨٦

(٧) سورة التوبة ٧

قاعدة

في الإطلاق والتقييد^(١)

إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه ؛ وإلا فلا ، والمطلق على إطلاقه ، والتقييد على تقييده ؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب . والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقا نُظِرَ ؛ فإن لم يكن له أصل يُرَدُّ إليه إلا ذلك الحكم التقييد وجب تقييده به ، وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأوّل من الآخر .

فالأول مثل اشتراط الله العدالة في الشهود على الرجة والفراق والوصية ، وإطلاقه الشهادة في البيوع وغيرها ؛ والعدالة شرط في الجميع .

ومنه تقييد ميراث الزوجين بقوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾^(٢) وإطلاقه الميراث فيما أطلق فيه ، وكان ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية والدين .

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة ، وأطلقها في كفارة الظهار واليمين ، والمطلق كالقييد في وصف الرقبة .

وكذلك تقييد الأيدي إلى المرافق في الوضوء ، وإطلاقه في التيمم .

وكذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾^(٣) ، فأطلق الإحباط عليه وعلقه بنفس الردة ؛ ولم يشترط الموافاة عليه . وقال في الآية الأخرى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ

(١) هنا الفصل ساقط من ت ؛ وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة المائدة .

(٣) سورة النساء ١٢

مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴿١﴾ وقيد الردة بالموت عليها والموافاة على الكفر ، فوجب ردُّ الآية المطلقة إليها وألا يقضى بإحباط الأعمال إلا بشرط الموافاة عليها ؛ وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وإن كان قد تورع في هذا التقرير .

ومن هذا الإطلاق تحريم الدم وتقييده في موضع آخر بالمسفوح . وقوله : ﴿ فَاَمْسَحُوا يَوْجُوْهُكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقال في موضع آخر : ﴿ مِنْهُ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ ^(٤) . فإنه لو قيل : نحن نرى من يطلب الدنيا طلبا حثيثا ولا يحصل له منها شيء ! قلنا : قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ ^(٥) ، فعلق ما يريد بالمشيئة والإرادة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ اذْعُوْنِي أُسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ ^(٧) ، فإنه معاق .

تنبيه

اختلف الأصوليون في أنَّ حملَ المطلق على المقيد : هل هو من وضع اللغة أو بالقياس على مذهبين ، والأولون يقولون : العرب من مذهبها استحبابُ الإطلاق اكتفاءً بالمقيد

(٢) سورة النساء ٤٣

(١) سورة البقرة ٢١٧

(٣) سورة المائدة ٦

(٥) سورة الإسراء ١٨

(٤) سورة الثورى ٢٠

(٧) سورة المؤمن ٦٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦

وطلبا للإيجاز والاختصار؛ وقد قال تعالى : ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ^(١) والمراد « عن اليمين قعيد »؛ ولكن حُذِفَ لدلالة الثاني عليه .

وزعم بعضهم أن القرآن كآية الواحدة؛ لأنّ كلام الله تعالى واحد؛ فلا بُدَّ أن يكون المطلق كالقيد .

قال إمام الحرمين : وهذا غلط؛ لأن الموصوف بالاتحاد الصفة القديمة المختصة بالذات؛ وأما هذه الألفاظ والعبارات فمحسوس تعددها، وفيها شيءٌ ونقيضه؛ كالإنبات والنفي، والأمر والنهي؛ إلى غير ذلك من أنواع التقاض التي لا يوصف الكلام القديم بأنه [اشتمل] ^(٢) عليها .

والثاني كإطلاق صوم الأيام في كفارة اليمين، وقيدت بالتابع في كفارة الظهار والقتل، وبالتفريق في صوم التمتع؛ فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه .

هذا كله إذا كان الحكمان بمعنى واحد؛ وإنما اختلفا في الإطلاق والتقييد؛ فأما إذا حُكِمَ في شيءٍ بأمورٍ لم يحكم في شيءٍ آخر ينقض تلك الأمور وسُكِتَ فيه عن بعضها - فلا يقتضى الإلحاق، كالأمر بفصل الأعضاء الأربعة في الوضوء، وذَكَرَ في التيمم عضوين فلم يكن في الأمر بمسح الرأس وغسل الرجلين في الوضوء دليلٌ على مسحهما بالتراب في التيمم .. ومن ذلك ذكر العتق والصوم والطعام في كفارة الظهار، ولم يذكر الإطعام في كفارة القتل؛ فلم يجمع بينهما في إبدال الطعام عن الصيام .

وقريب من هذا قول السلف في قوله تعالى : ﴿وَأَمَّاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ﴾ ^(٣) أن اللام مبهمة، وعَنَوْا بذلك أن الشرط في الربائب خاصة .

(٢) زيادة يقتضيا السياق

(١) سورة ق ١٧

(٣) سورة النساء ٢٣

قاعدة

في العموم والخصوص

لا يستدل^(١) بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم ؛ ويستفاد ذلك من السياق ، ولهذا قال الشافعي : اللفظُ بَيِّنٌ في مقصوده ، ويحتمل في غير مقصوده .

فنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾^(٢) لا يصلح الاحتجاج بها في إيجاب الزكاة في قليل الذهب والفضة وكثيره ، وفي المتنوع منها من الحلي وغيره .
الْأَتَرَى أَنْ مَنْ مَلَكَ دُونَ النِّصَابِ مِنْهَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي جُمْلَةِ الْمُتَوَعَّدِينَ بِتَرْكِ الْإِنْفَاقِ مِنْهَا ! وهذا يدلُّ على أن القصد من الآية إثبات الحكم في ترك أداء الواجب من الزكاة منها ؛ وفيها دليلٌ على وجوب الزكاة فيها ، وليس فيها بيان مقدار ما يجب من الحق فيهما .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ... ﴾^(٣) الآية ، القصد منها مدح قوم صانوا أفواجهم عما لا يحل ، ولم يواقعوا بها إلا مَنْ كَانَ يَمْلِكُ النِّكَاحَ أو اليمين ؛ وليس في الآية بيانٌ ما يحل منها وما لا يحل^(٤) ، ثم إذا احتيج إلى تفصيل ما يحل بالنكاح وملك اليمين صير إلى ما قصد ، وتفصيله بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾^(٥) الآية .

(١) هذا الفصل ساقط من ت ؛ وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة التوبة ٣٤ . (٣) سورة المؤمنون .

(٤) لفظ : « وما لا يحل » ساقط من م

(٥) سورة النساء ٢٣

كذا قاله القفال الشاشي ^(١) ؛ وفيه نظر لما سبق .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ مِنْ أَنْخِيطِ الْأُسُودِ ﴾ ^(٣) فلو تعلق متعلق بقوله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ ^(٤) في إباحة أكل أو شرب كل شيء قد اختلف فيه لكان لا معنى له ؛ لأن المحاطب قد غفل عن أنها لم ترد مبينة لذلك ، بل مبينة لحكم جواز الأكل والشرب والمباشرة إلى الفجر دفعاً لما كان الناس عليه من حظر ذلك على من نام ، فبين في الآية إباحة ما كان محظوراً ، ثم أطلق لفظ الأكل والشرب والمباشرة لا على معنى إباحة الحكم فيما يحل من ذلك وما يحرم . ألا ترى أنه لا يدخل فيه شرب الخمر والدم وأكل الميتة ولا المباشرة فيما لا يبتنى منه الولد ؛ ومثله في القرآن كثير . وهذا يدل على أن النظر في العموم إلى المعاني لا لإطلاق اللفظ .

قال القفال : ومن ضبط هذا الباب أفاد علماً كثيراً .

فصل

[الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب]

وما تُستَشَرُّ منه الأحكام تنبيه الخطاب ؛ وهو إما في الطلب كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقْلُ لَهُمَا أَفْرَ ﴾ ^(١) فنهيه عن القليل منبه على الكثير ، وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(٢) يدل على تحريم الإخراق والإتلاف .

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي الفقيه الشافعي ؛ كان فقيهاً أصولياً لنوياً محدثاً ، مات بالشاش سنة ٣٦٥ . الباب ٢ : ٢٧٥ .

(٣) سورة الإسراء ٢٣

(٢) سورة البقرة ١٨٧

(٤) سورة النساء ٢ .

وإما في الخبر :

فإما أن يكون بالتنبيه بالقليل ^(١) على الكثير ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ ^(٢) فنبه على أن الرطل والقنطار لا يضيع لك عنده . وكقوله : ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ ^(٦) فإنه يدل على أن من لم يملك نقيرا أو قطميرا مع قلتها ، فهو عن ملك ما فوقها أولى . وعلم أن من لم يعزب عنه مثقال ذرة مع خفائه ودقته ، فهو بالأب لا يذهب عنه الشيء الجليل الظاهر أولى .

وإما بالكثير على القليل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِطْفَارِ يَوْمَدِهِ إِيَّاكَ ﴾ ^(٧) فهذا من التنبيه على أنه ^(٨) يؤدى إليك الدينار وما تحته . ثم قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ ^(٩) فهذا من الأول ؛ وهو التنبيه بالقليل على الكثير ؛ فدل بالتنبيه على أنك لا تأمنه بعنطار ، بعكس الأول .

ومثل قوله في فرش أهل الجنة : ﴿ بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ ^(١٠) ؛ وقد علمنا أن أعلى ما عندنا هو الإستبرق الذى هو الخشن من الديباج ، فإذا كان بطائن [فرش] ^(١١) أهل الجنة ذلك ، فعلم أن وجوها في العلو إلى غاية لا يعقل معناها .

وكذلك قوله في شراب أهل الجنة : ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾ ^(١٢) وإنما يرى ^(١٣) من الكأس الختام ، وأعلى ما عندنا رائحة المسك ، وهو أدنى شراب أهل الجنة ؛ فليتين

- | | |
|----------------------|-------------------------|
| (١) ت : « بالقلّة » | (٢) سورة الزلزلة ٧ |
| (٣) سورة فاطر ١٣ | (٤) سورة النساء ١٢٤ |
| (٥) سورة النساء ٤٩ | (٦) سورة يونس ٦١ |
| (٧) سورة آل عمران ٧٥ | (٨) ت : « أن » |
| (٩) سورة الرحمن ٥٤ | (١٠) نكلمة من ت |
| (١١) سورة المطففين ٦ | (١٢) ت : « يرمى » تصحيف |

الليب إذا كان النفل الذى فيه المسك أبش يكون حشو الكأس فيظهر فضل حشو الكأس بفضل الختام ؛ وهذا من التنبيه [الخفى] ^(١).

وقوله : ﴿ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ ^(٢) فنه على حصول البركة فيه من باب أولى .

واعلم ^(٣) أن هذا النوع البديع يُنظر إليه من ستر رقيق ، وطريق تحصيله فهم المعنى وتقييده من سياق الكلام ؛ كما فى آية التأفيف ؛ فإننا نعلم أن الآية إنما سبقت لاحترام الوالدين وتوقيرهما ، ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب ، ولو لم يفهم المعنى لا يلزم ذلك ؛ لأن الملك الكبير يتصور أن يقول لبعض عبيده : اقتل قرنى ولا تقل له : أف ؛ ويكون قصده الأمن عن مزاحمته فى الملك ؛ فثبت أن ذلك إنما جاء لفهم المعنى .

فإن قيل : فإذا ابتنى الفهم على تخيل المعنى كان بطريق القياس كما صار إليه الشافعى !

قيل : ما يتأخر من نظم الكلام وما يتقدم فهمه على اللفظ ويقترن به لا يكون قياسا حقيقيا ، لأن القياس ما يحتاج فيه إلى استنباط وتأمل ، فإن أطلق القائل بأنه قياس اسم القياس عليه وأراد ما ذكرناه فلا مضايقة فى التسمية .

فصل

[فى الحكم على الشيء مقيدا بصفة]

وقد ^(٤) يحكم على الشيء مقيدا بصفة ، ثم قد يكون ما سبكت عنه بخلافه ، وقد يكون

(٢) سورة الإسراء ١

(١) تكملة من ط

(٣) من هنا إلى آخر الفصل ساقط من ت ، وهى فى م ، وحاشية ط .

(٤) وهذا الفصل أيضا ساقط من ت ؛ وهو فى م وحاشية ط .

مثله ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ^(٢) ؛ وقوله : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَضْلَابِكُمْ ﴾ ^(٣) ؛ فاشتراط أولاد الصُّلب تنبيها على إباحة حلائل أبناء الرضاع ^(٤) ؛ وليس في ذكر الحلائل إباحة مَنْ وطئه الأبناء من الإمام بملك اليمين . وهذه الآية مما اجتمع فيه النوعان - أعنى الخالقة والمائلة .

وكذلك قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ ... ﴾ ^(٥) الآية ، فيه وقوع الجناح في إبداء الزينة لمن عدا المذكورين من الأجانب ، ولم يكن فيه إبداءها لقراءة الرضاع .

ومن الثاني قوله تعالى في الصيد : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ^(٦) . فإن القتل إتلاف وإتلاف عمد وخطوه ؛ فيستدل به على أن التعمد ليس بشرط .

فإن قيل : فما فائدة التقييد في هذا القسم إذا كان المسكوت عنه مثله ، وهلا حُذِفَت الصفة واقتصر على قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ ﴾ ؟

قلنا : لتخصيص الشيء بالذكر فوائدها منها اختصاصه في جنسه بشيء لا يشركه فيه غيره من جملة الجنس ؛ كما في هذه الآية - أعنى قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾

(١) سورة الطلاق ٢

(٢) سورة النساء ٢٣

(٤) حاشية م : « الظاهر أبناء النبي وإلا فخليلة ابن الرضاع تحرم » .

(٥) سورة الأحزاب ٥٥ وبقيتها : ﴿ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ

وَلَا نِسَاءَهُنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ .

(٦) سورة المائدة ٩٥

إلى قوله: ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ ^(١) إن التعمد إنما خص بالذكر لما عطف عليه في آخر الآية من الانتقام الذي لا يقع إلا في العمد دون الخطأ .

ومنها ما يخص بالذكر تعظيماً له على سائر ما هو من جنسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٢) فخص النهي عن الظلم فيهن ، وإن كان الظلم منها عنة في جميع الأوقات تفضيلاً لهذه الأشهر وتعظيماً للوزر فيها . وقوله : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٣) .

ومنها أن يكون ذلك الوصف هو الغالب عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ... ﴾ ^(٤) الآية ، فإن الغالب من حال الربيبة أنها تكون في حجر أمها . ونحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ... ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ... ﴾ ^(٦) الآية خص هذه الأوقات الثلاثة بالاستئذان ، لأن الغالب تبدل البدن فيهن ، وإن كان في غير هذه الأوقات ما يوجب الاستئذان فيجب . وكذلك قوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ ^(٧) فالافتداء يجوز مع الأمر . وقوله : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ ^(٨) . وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ ^(٩) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ ^(١٠) جرى التقييد بالسفر ؛ لأن الكاتب إنما يُعَدُّ غالباً فيه ؛ ولا يدل على منع الرهن إلا في السفر ، كما صار إليه مجاهد .

(٢) سورة التوبة ٣٦ .

(٤) سورة النساء ٢٣ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة البقرة ١٩٧ .

(٥) سورة النور ٥٨ .

(٧) سورة النساء ١٠١ .

النوع الثالث والثلاثون في معرفة حَبْلِهِ

وقد أفرد من التأخرين بالتصنيف العلامةُ نجم الدين الطوفي ^(١) رضى الله عنه .

اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة ؛ وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شئ من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به ، لكن أوردَه تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام التكلمين لأمرين :

أحدهما بسبب ما قاله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ... ﴾ ^(٢) الآية .

والثاني أن المائل ^(٣) إلى دقيق الحاجة ^(٤) هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام ؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذى يفهمه الأكثرون لم يتخط إلى الأغصان الذى لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن مُلْفِزاً ، فأخرج تعالى مخاطبانه في حاجة خلقه في أجل صورة تشتمل على أدق دقيق ، لتفهم العامة من جليلها ما يُفهمهم ويُلزِمهم الحجة ، وتفهم الخواص من أثنائها ما يوفى على ما أدركه فهم الخطباء .

(١) هو العلامة سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم العروف بابن أبي العباس الحنبلى نجم الدين الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ . الدرر الكامنة ٢ : ١٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم ٤ .

(٣) ت : « المسائل » صوابه في ط ، و م . الإتيان ٢ : ١٣٥ .

(٤) ت : « الحاجة » تصحيف .

وعلى هذا حمل الحديث المروي: « إِنَّ لِكُلِّ آيَةٍ ظَهْرًا وَبَطْنًا وَلِكُلِّ حَرْفٍ حُدًّا وَمُطْلَعًا »، لا على ما ذهب إليه الباطنية، ومن هذا الوجه كلُّ من كان حَظَّهُ في العلوم أو فر كان نصيبه من علم القرآن أكثر. ولذلك إذا ذَكَرَ تعالى حجةً على ربوبيته ووحدانيته أتبعها مرة بإضافته إلى أُولَى العقل، ومرة إلى السامعين، ومرة إلى المفكرين، ومرة إلى المتذكرين، تنبيهاً أَنَّ بكلَّ قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقته منها، وذلك نحو قوله: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾^(١)، وغيرها من الآيات.

واعلم أَنَّهُ قد يَظْهَرُ منه بدقيق الفكر استنباطُ البراهين العقلية على طرق المتكلمين؛ فمن ذلك الاستدلالُ على حدوث العالم بتغير الصفات عليه وانتقاله من حال إلى حال، وهو آية الحدوث، وقد ذكر الله تعالى في احتجاج إبراهيم الخليل^(٢) عليه السلام استدلاله بحدوث الأفل على وجود المحدث والحكم على السموات والأرض بحكم التغيرات الثلاث وهو الحدوث، طرداً للدليل في كلِّ ما هو مدلوله، لتساويها في علة الحدوث وهي الجسمانية.

ومن ذلك الاستدلال على أَنَّ صانع العالم واحد بدلالة التامع المشار إليه في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٣)؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا يتسق على إحكام، ولكان المعجز يلحقهما أو أحدهما؛ وذلك لو أراد أحدهما إحياء جسم، وأراد الآخر إماتته؛ فإِما أن تنفُذَ إرادتهما فتتناقض لاستحالة تجزؤ الفعل إن فرض الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف. وإِما

(١) سورة الرعد ٤.

(٢) هو ما حكاه الله تعالى في سورة الأنعام في الآيات ٧٦ - ٧٨.

(٣) سورة الأنبياء ٢٢.

لا تنفذ إرادتها فيؤدي إلى عجزها، أو لا تنفذ إرادة أحدها فيؤدي إلى عجزه ، والإله لا يكون عاجزاً .

ومن ذلك الاستدلال على المعاد الجسماني بضروب :

أحدها : قياس الإعادة على الابتداء ، قال تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَفَمِثْلًا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ ^(٣) .

ثانيها : قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى نحو : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ ^(٥) .

ثالثها : قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات ، وهو في كل موضع ذكر فيه إنزال المطر غالباً ، نحو : ﴿ وَيُنْجِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ ^(٦) .

رابعها : قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر ؛ وقد ورد أن أبي بن خلف لما جاء بمظام بالية ففتها وذرها في الهواء وقال : يا محمد ، مَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ! فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٧) ، فلم سبحانه كيفية الاستدلال برد النشأة الأخرى إلى الأولى والجمع بينهما بعلّة الحدوث ، ثم زاد في الحجاج بقوله : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً ﴾ ^(٧) ، وهذا في

(٢) سورة الأنبياء ١٠٤

(٤) سورة يس ٨١

(٦) سورة الروم ١٩

(١) سورة الأعراف ٢٩

(٣) سورة ق ١٥

(٥) سورة المؤمن ٥٧

(٧) سورة يس ٧٩ ، ٨٠ ، والخبر كافٍ أسباب النزول للواحدى ص ٢٧٤ بسنده عن أبي مالك : « أن أبا بن خلف الجحفي جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعظم حائل ، ففتحه بين يديه وقال : يا محمد يبعث الله هذا بعد ما أرم ! فقال : نعم ، يبعث الله هذا ، ويميتك ثم يحييك ثم يدخلك نار جهنم » . فزلت هذه الآيات .

غاية البيان في رد الشيء إلى نظيره ، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراس عليهما .
خامسها : في قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴾ ^(١) . وتقريرها كما قاله ابن السيد ^(٢) :
إن اختلاف المختلفين في الحق لا يُوجب انقلاب الحق في نفسه ؛ وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه ، والحق في نفسه واحد ، فلما ثبت أن هاهنا حقيقة موجودة لا محالة ، وكان لا سبيلَ لنا في حياتنا هذه إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب الائتلاف ، ويرفع عنا الاختلاف ، إذ كان الاختلاف مركزاً في فِطْرنا ، وكان لا يمكن ارتفاعه وزواله إلا بارتفاع هذه الجبلّة ، ونقلها إلى جبلّة غيرها - صحَّ ضرورةً أن لنا حياةً أخرى غير هذه الحياة ، فيها يرتفع الخلاف والعناد ؛ وهذه هي الحال التي وعد الله بالمصير إليها فقال : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ﴾ ^(٣) ، ولا بد من كون ذلك باضطرار ؛ إذ كان جواز الخلاف يقتضي الائتلاف ، لأنه نوع من المضاف ، وكان لا بد من حقيقته ، فقد صار الخلاف الموجود كما ترى أوضح داليل على كون البعث الذي ينكره المنكرون .

(١) سورة النحل ٣٨ ، ٣٩

(٢) هو عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي صاحب كتاب أدب الكتاب وغيره من كتب اللغة والأدب ،

توفي سنة ٥٢١ . إنباه الرواة ٢ : ١٤١

(٣) سورة الحجر ٤٧

النوع الرابع والثلاثون معرفة ناسخه من منسوخه

والعلم به عظيم الشأن ، وقد صنف فيه جماعة كثيرون منهم قتادة بن دعامة ^(١)
السدوسي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ^(٢) ، وأبو داود السجستاني ^(٣) ، وأبو جعفر ^(٤)
النحاس ، وهبة الله بن سلام ^(٥) الضرير ، وابن العربي ^(٦) ، وابن الجوزي ^(٧) ، وابن
الأنباري ^(٨) ، ومكي ^(٩) ، وغيرهم .

(١) أحد التابعين بالبصرة ؛ ومن روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وعبد الله بن سرجس
وغیرهم . توفي سنة ١١٨ . تذكرة الحفاظ ١ : ١١٥

(٢) توفي سنة ٢٢٣ ، وانظر ترجمته وأخباره في إنباه الرواة ٣ : ١٢

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني ، صاحب السنن ، توفي سنة ٢٧٥ :
ابن خلكان ١ : ٢١٤

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس الرازي أبو جعفر النحاس ، أحد أئمة العلم واللمة بمصر ؛
وكتابه الناسخ والمنسوخ ، ذكره القفطي وأثنى عليه ؛ طبع بمصر بمطبعة السعادة ١٣٢٣ ، توفي سنة ٣٣٨ ،
وانظر إنباه الرواة ١ : ١٠١

(٥) طبع كتابه بمصر بمطبعة هندية سنة ١٣١٥ هـ (بمحايشه أسباب النزول للواحدى) ، ومنه نسخ خطية
بدار الكتب المصرية . وهو هبة الله بن سلامة بن أبي القاسم البغدادي ؛ ذكره ابن العماد الحنبلي في
وفيات سنة ٤١٠ من كتاب شذرات الذهب .

(٦) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي ، صاحب كتاب أحكام القرآن . توفي
على مرحلة من فاس ، سنة ٥٤٦

(٧) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧ . واسم
كتابه : أخبار الرسوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ ؛ طبع مع كتاب مراتب الدليلين لابن حجر بمصر سنة
١٣٢٢ ، وانظر معجم المطبوعات ٦٧ ، ٨١

(٨) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري ، صاحب كتاب الوقف والابتداء ؛ المتوفى
سنة ٣٢٨

(٩) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المقي ، المتوفى سنة ٣١٣ ؛ وأورد
القفطي في إنباه الرواة ٣ : ٣١٥ نبأ بمصنفاته ؛ ومنها كتاب الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، في ثلاثة
أجزاء ، وكتاب الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه ، في جزء .

ومن ظريف ما حكى في كتاب هبة الله أنه قال في قوله تعالى : ﴿ وَيُطِيعُونَ أَلْطَامَ طَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ ^(١) منسوخ من هذه الجملة ﴿ وأسيرا ﴾ ، والمراد بذلك أسير المشركين ، فقرأ الكتاب عليه وابنته تسمع ، فلما انتهى إلى هذا الموضع قالت : أخطأت يا أبت في هذا الكتاب ! فقال لها : وكيف يا بنية ؟ قالت : أجمع المسلمون على أن الأسير يُطعم ولا يقتل جوعا .

قال الأئمة : ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ ، وقد قال على بن أبي طالب لقاص : أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ قال : الله أعلم ، قال : هلك وأهلك .

والنسخ يأتي بمعنى الإزالة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُخَكِّمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾ ^(٢) .

ويأتي بمعنى التبديل كقوله : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ ﴾ ^(٣) .

وبمعنى التحويل كتناسخ المواريث - بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد .
ويأتي بمعنى النقل من موضع إلى موضع ، ومنه : « نسخت الكتاب » إذا نقلت ما فيه حاكيا للفظ وخطه . قال مكي : وهذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن ، وأنكر على النحاس إجازته ذلك ، محتجا بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ ؛ وإنما يأتي بلفظ آخر . وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن بركات السعدي : يشهد ^(٤) لما قاله النحاس قوله تعالى :

(١) سورة الإنسان ٨

(٢) سورة الثعل ١٠١

(٣) سورة الحج ٥٢

(٤) ذكر السيوطي في البنية ٢٤ أن لمحمد بن بركات كتابا في الناسخ والمنسوخ سماه الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ ، ألّفه للأفضل بن أمير الجيوش .

﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنِسُخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ ﴾ ^(٢) ، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً جميعه في أم الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ كما قال : ﴿ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ^(٣) .

ثم اختلف العلماء ، فقيل : المنسوخ ما رُفِعَ تلاوةً تنزيله ، كما رفع العمل به . ورد بما نسخ الله من التوراة بالقرآن والإنجيل وهما متلوان .

وقيل : لا يقع النسخ في قرآنٍ يُتلى وينزل . والنسخ مما خص الله به هذه الأمة في حكم من التيسير ^(٤) ، ويفر ^(٥) هؤلاء من القول بأن الله ينسخ شيئاً بعد نزوله والعمل به ؛ وهذا مذهب اليهود في الأصل ، ظناً ^(٦) منهم أنه بُدِء ، كالذي يرى الرأي ثم يبدوله ؛ وهو باطل ، لأنه بيان مدة الحكم ، ألا ترى الإحياء بعد الإماتة وعكسه ، والمرض بعد الصحة وعكسه ، والفقر بعد الغنى وعكسه ؛ وذلك لا يكون بُدِء ، فكذا الأمر والنهي .

وقيل : إن الله تعالى نسخ القرآن من اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب ، فأنزله على نبيه ، والنسخ لا يكون إلا من أصل .

والصحيح جواز النسخ ووقوعه سمياً وعقلاً .

ثم اختلفوا فقيل : لا يُنسخ قرآن إلا بقرآن ، لقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾

(٢) سورة الزخرف ٤

(١) سورة الباقية ٢٩

(٣) سورة الواقعة ٧٨ ، ٧٩

(٤) كذا في الأصول ؛ والتي في الإتيان ٢ : ٢١ « في حكم منها التيسير » .

(٥) في ت ، ط : « يقرب » ؛ وصوابه في م (٦) ت : « طناً » ، تحريف .

أَوْ نُسِبَهَا نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا» ^(١) ، قالوا : ولا يكونُ مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن .

وقيل : بل السنة لا تنسخ السنة .

وقيل : السنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحي نسخت ، وإن كانت باجتهاد فلا تنسخه . حكاه ابن حبيب النسابورى فى تفسيره .

وقيل : بل إحداها تنسخ الأخرى ، ثم اختلفوا ف قيل : الآيتان إذا أوجبتا حكيمين مختلفين وكانت إحداها متقدمة الأخرى ، فالمتأخرة ناسخة للأولى ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ ^(٢) ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَثُ ﴾ ^(٤) قالوا : فهذه ناسخة للأولى ، ولا يجوز أن يكون لهما الوصية والميراث .

وقيل : بل ذلك جائز ، وليس فيهما ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نسخ الوصية للوارث بقوله عليه السلام : « لا وصية لوارث » . وقيل : ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة .

ويجوز نسخ الناسخ فيصير الناسخ منسوخا ، وذلك كقوله : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ ^(٥) ، نسخها بقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٦) ، ثم نسخ هذه أيضا بقوله : ﴿ حَتَّى يُمِطُوا الْجُزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ ^(٨) وناسخه قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٩) ثم نسخها : ﴿ حَتَّى يُمِطُوا الْجُزْيَةَ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة البقرة ١٨٠

(٤) سورة « الكافرون » ٦

(٦) سورة التوبة ٢٩

(١) سورة البقرة ١٠٦

(٣) سورة النساء ١١

(٥) سورة التوبة ٥

(٧) سورة البقرة ١٠٩

مسألة

[في جواز النسخ بالكتاب]

لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب ، قال الله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ ^(١) وقال : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ ^(٢) ، ولذلك نسخ السنة بالكتاب كالقصة في صوم عاشوراء برمضان وغيره .

واختلف في نسخ الكتاب بالسنة ، قال ابن عطية : حذاق الأمة على الجواز ، وذلك موجود في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » ، وأبى الشافعي ذلك ^(٣) ؛ والحجة عليه من قوله في إسقاط الجلد في حد الزنا عن الثيب الذي رجم ، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

قلنا : أما آية الوصية فقد ذكرنا أن ناسخها القرآن ، وأما ما نقله عن الشافعي فقد اشتهر ذلك لظاهر لفظ ذكره في الرسالة ^(٤) ، وإنما مراد الشافعي أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له ، وهذا تعظيم لقدر الوجهين وإبانة تعاضدهما وتوافقهما ؛ وكل من تكلم على هذه المسألة لم يفهم مراده .

وأما النسخ بالآية فليس بنسخ بل تخصيص ، ثم إنه ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته ، وهو : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » ^(٥) .

(٢) سورة النحل ١٠١

(١) سورة البقرة ١٠٦

(٤) انظر فتح الباري ١٢ : ١٢٧

(٣) انظر الرسالة ص ١٣٧ - ١٤٦

فصل

[فيما يقع فيه النسخ]

الجمهور على أنه لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي . وزاد بعضهم الإخبار وأطلق ،
وقيدها آخرون بالتى يُراد بها الأمر والنهي .

تنبيهات

التنبيه الأول

[في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله]

اعلم أن سور القرآن العظيم [تنقسم] بحسب ما دخله النسخ وما لم يدخل إلى أقسام^(١) :
أحدها ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، وهى ثلاث وأربعون سورة : وهى الفاتحة ،
ثم يوسف ، ثم يس ، ثم الحجرات ، ثم الرحمن ، ثم الحديد ، ثم الصف ، ثم الجمعة ،
ثم التحريم ، ثم الملك ، ثم الحاقة ، ثم نوح ، ثم الجن ، ثم المرسلات ، ثم النبأ ، ثم
النازعات ، ثم الانفطار ، ثم المطففين ، ثم الانشقاق ، ثم البروج ، ثم الفجر ، ثم البلد ،
ثم الشمس ، ثم الليل ، ثم الضحى ، ثم الانشراح ، ثم القلم ، [ثم القدر]^(٢) ، ثم
الانفكاك ، ثم الزلزلة ، ثم العاديات ، ثم القارعة ، ثم الهاكم ، ثم الهزرة ، ثم الفيل ،
ثم قریش ، ثم الدين ، ثم الكوثر ، ثم النصر ، ثم تبت ، ثم الإخلاص ، ثم
المعوذتين^(٣) .

(١) أورد هذه الأقسام هبة الله بن سلام فى كتابه ص ١٥ وما بعدها .

(٢) تكملة من كتاب الناسخ والمنسوخ لابن سلامة .

(٣) فى كتاب ابن سلامة : « الناس » .

وهذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى وإلى ما فيه نهى لا أمر^(١) .

والثانى : ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ ، وهى ست سور : الفتح ، والحشر ، والمناقون ، والتغابن ، والطلاق ، والأعلى .

الثالث : ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ ، وهو أربعون : الأنعام ، والأعراف ، ويونس ، وهود ، والرعد ، والحجر ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، والكهف ، وطه ، والمؤمنون ، والنمل ، والقصص ، والعنكبوت ، والروم ، ولقمان ، والمزاجع^(٢) ، والملائكة ، والصفات ، ونص ، والزمر ، والمصاييح^(٣) ، والزخرف ، والدخان ، والجاثية ، والأحقاف ، وسورة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، والباقات ، والنجم ، والقمر ، والرحمن ، والمعارج ، والمدثر ، والقيامة ، والإنسان ، وعيسى ، والطارق ، والفاشية ، والتين ، والكافرون .

الرابع : ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ ، وهى إحدى وثلاثون سورة^(٤) : البقرة وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأعراف ، والأنفال ، والتوبة ، وإبراهيم ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، ومريم ، وطه ، والأنبياء ، والحج ، والمؤمنون ، والنور ، والفرقان ، والشعراء ، والأحزاب ، وسبا ، والمؤمن ، والشورى ، والقتال ، والذاريات ، والطور ، والواقعة ، والمجادلة ، والمتحنة ، والمزمل ، والمدثر ، والتكوير ، والعصر .

ومن غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ ، قيل ولا نظير لها فى القرآن ، وهى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا

(١) عبارة ابن سلامة : « وهذه السور التى فيها ناسخ ولا منسوخ ؛ وهى السور التى ليس فيها أمر ولا نهى ، ومنها سور فيها نهى وليس فيها أمر ، ومنها فيها أمر وليس فيها نهى » .

(٢) هى سورة السجدة .

(٣) هى سورة فصلت .

(٤) كذا فى الأصول ويلاحظ أنه أورد اثنتين وثلاثين .

اَهْتَدَيْتُمْ»^(١) ، يعنى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فهذا ناسخ لقوله : ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ ذكره ابن العربى فى أحكامه^(٢) .

التنبية الثانى^(٣)

[فى ضروب النسخ فى القرآن]

النسخ فى القرآن على ثلاثة أضرب :

الأول : ما نسخ تلاوته وبقي حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول ، كما روى أنه كان يقال فى سورة النور : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها ألبتة نكالا من الله » ، ولهذا قال عمر : لولا أن يقول الناس : زاد عمر فى كتاب الله ، لكتبها بيدي . رواه البخارى فى صحيحه معلقا^(٤) .

وأخرج ابن حبان فى صحيحه عن أبى بن كعب قال : كانت سورة الأحراب تؤازى سورة النور ، فكان فيها : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها » .

وفى هذا سؤالان : الأول : ما الفائدة فى ذكر الشيخ والشيخة ؟ وهلا قال : المحصن والمحصنة ؟

وأجاب ابن الحاجب فى أماليه عن هذا بأنه من البديع فى المبالغة ؛ وهو أن يعبر عن الجنس فى باب الذم بالأنقص فالأنقص ، وفى باب المدح بالأكثر والأعلى ، فيقال : لمن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده ، والمراد : يسرق ربع دينار فصاعدا إلى أعلى ما يسرق . وقد يبالغ فيذكر ما لا تقطع به ؛ كما جاء فى الحديث : « لمن الله السارق

(٢) أحكام القرآن ٢٠٠

(١) سورة المائدة ١٠٥

(٣) ت ، ط : « القسم الثانى » ، وصوابه فى م وحاشية ط .

(٤) تله الحفاظ ابن كثير فى التفسير ٣ : ٢٦١ .

يسرق البيضة فتقطع يده «^(١) وقد علم أنه لا تقطع في البيضة ، وتأويلُ من أوَّلَه ببيضة الحرب تأباه الفصاحة .

الثانى: أن ظاهر قوله : «لولا أن يقول الناس ...» الخ أن كتابتها جائزة ، وإنما منعه قول الناس ، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه ، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ، لأن هذا شأن المكتوب . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر رضى الله عنه ولم يعرِّج على مقال الناس ؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعا .

وبالجملة فهذه الملازمة مشكلة ، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد ، والقرآن لا يثبت به ، وإن ثبت الحكم ، ومن هنا أنكر ابن ظفر في "النيبوع" ^(٢) عدّه هذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأن خبر الواحد لا يُثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وما مما يلتبس ^(٣) ، والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ويثبت أيضا ، وكذا قاله غيره في القراءات الشاذة ، كما يجاب التابع في صوم كفارة اليمين ونحوه أنها كانت قرآنا فنسخت تلاوتها ؛ لكن في العمل بها الخلافُ المشهور في القراءة الشاذة ^(٤) .

ومنهم من أجاب عن ذلك بأن هذا كان مستفيضاً عندهم وأنه كان متلوّاً من القرآن فأثبتنا الحكم بالاستفاضة ، وتلاوته غير ثابتة بالاستفاضة . ومن هذا الضرب ما رواه مسلم في صحيحه ^(٥) عن أبي موسى الأشعرى إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها ، غير أنى أحفظ منها : «لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لآبغى واديا

(١) رواه البخارى في كتاب الحدود ٤ : ١٧٢

(٢) كتاب النيبوع في التفسير لأبي عبد الله بن ظفر محمد بن محمد العقلى التوفى سنة ٥٦٨ هـ ، ومنه أجزاء متفرقة من نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٣١٠ تفسير .

(٣) م : « يلتبس » .

(٤) انظر الكلام على حكم القراءة الشاذة في الجزء الأول ص ٣٣٢ .

(٥) كتاب الزكاة ٢ : ٧٢٦

ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب . وكُنَّا نقرأ سورة نشبها بإحدى السبجات ^(١) فأنسيتها ؛ غير أنى حفظت منها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ . فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة .

وذكر الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر ^(٢) المنادى في كتابه ” الناسخ والنسخ “ : مما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتا القنوت في الوتر ، قال : ولا خلاف بين الماضين والغابرين أنها مكتوبتان في المصاحف المنسوبة إلى أبي بن كعب ، وأنه ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقرأها إياها ، وتسمى سورتا الخلع والحقد .

وهنا سؤال ، وهو أن يقال : ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلا أقيمت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟ وأجاب صاحب ” القنون “ ^(٣) فقال : إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بنام ، والنام أذن طريق الوحي .

الضرب الثاني : ما نسخ حكمه وبقي تلاوته ، وهو في ثلاث وستين سورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ... ﴾ ^(٤) الآية ، فكانت المرأة إذا مات زوجها لزم الترتب بعد انقضاء المدّة حولا كاملا ، وفققتها في مال الزوج ، ولا ميراث لها ، وهذا معنى قوله : ﴿ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ... ﴾ ^(٥) الآية ، فسخ الله

(١) السبجات من السور ما انتح سبحان ، وسبح ، ويسبح ، وسبح اسم ربك .

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ١٩٢١ ، وقال : إنه توفي سنة ٣٣٤

(٣) هو كتاب قنوت الأتقان في مجانب علوم القرآن لابن الجوزي ؛ ومنه نسخة غير كاملة في المكتبة

التيومية - ٢٢٢ تفسير .

(٥) سورة البقرة ٢٤٠

(٤) سورة البقرة ٢٣٤

ذلك بقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ^(١) ، وهذا الناسخ مقدم في النظم على المنسوخ .

قال القاضى أبو المعالى : وليس فى القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ ، إلا فى موضعين ، هذا أحدهما ، والثانى قوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ...﴾ ^(٢) الآية ؛ فإنها ناسخة لقوله : ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ ^(٣) . قلت : وذكر بعضهم موضعاً آخر ، وهو قوله تعالى : ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ النَّبِيُّ كَانُوا عَلَيْهَا﴾ ^(٤) هى متقدمة فى التلاوة ، ولكنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ ^(٥) .

وقيل : فى تقديم النسخة فائدة ، وهى أن تعتقد حكم المنسوخة قبل العلم بنسخها . ويحى موضع رابع وهو آية الحشر فى قوله تعالى : ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ...﴾ ^(٦) الآية ؛ فإنه لم يذكر فيها شىء للغانمين ، ورأى الشافعى أنها منسوخة بآية الأنفال ، وهى قوله : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ^(٧) . واعلم أن هذا الضرب ينقسم إلى ما يحرم العمل به ولا يتمتع كقوله : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَا تَتَيْنِ﴾ ^(٨) ثم نسخ الوجوب . ومنه قوله : ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ ^(٩) قيل : منسوخ بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ ^(١٠) .

(١) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٢) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٣) سورة البقرة ١٤٢ .

(٤) سورة الحشر ٧ .

(٥) سورة الأنفال ٦٥ .

(٦) سورة البقرة ١٩٤ .

(٣) سورة الأحزاب ٥٢ .

(٥) سورة البقرة ١٤٤ .

(٧) سورة الأنفال ٦٥ .

(٩) سورة البقرة ١٩٠ .

وقوله : ﴿ وَمَا أَدْرَى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ ^(١) نسختها آيات القيامة والكتاب والحساب .

وهنا سؤال ، وهو أن يُسأل : ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة ؟
والجواب من وجهين : أحدهما أن القرآن كما يتلى ليُعَرَف الحكم منه ، والعمل به ،
فيتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة .
وثانيهما أن النسخ غالباً يكون للتخفيف ، فأُيقِيت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع المشقة ،
وأما حكمة النسخ قبل العمل ، كالصدقة عند النجوى فيثاب على الإيمان به وعلى نية طاعة الأمر .
الثالث : نسخهما جميعاً ، فلا تجوز قراءته ولا العمل به ، كآية التحريم بعشر رضعات
فنسخت بخمس ؛ قالت عائشة : كان مما أنزل عشر رضعات معلومات ، فنُسِخت بخمس
معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مما يقرأ من القرآن .
رواه مسلم .

وقد تكلموا في قولها : « وهي مما يقرأ » فإن ظاهره بقاء التلاوة ، وليس كذلك ، فمنهم
من أجاب بأن المراد قارب الوفاة ، والأظهر أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كل
الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفى وبعض الناس يقرأها .
وقال أبو موسى الأشعري : نزلت ثم رفعت .

وجعل الواحدى من هذا ما روى عن أبي بكر رضى الله عنه قال : كنا نقرأ :
« لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر » ، وفيه نظر .

وحكى القاضي أبو بكر في " الانتصار " عن قوم إنكار هذا القسم ، لأن

الأخبار ، فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها .

وقال أبو بكر الرازي : نسخ الرسم والتلاوة إنما يكون بأن ينسخهم الله إياه ويرفعه من أوهامهم ، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف ، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى . صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾ ^(١) ، ولا يعرف اليوم منها شيء . ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا توفى لا يكون متلوا في القرآن ، أو يموت وهو متلو موجود في الرسم ، ثم ينسخه الله ويرفعه من أذهانهم ، وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

فائدة

قال ابن العربي ^(٢) : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾ ^(٣) ناسخة لمائة وأربع عشرة آية ، ثم صار آخرها ناسخاً لأولها ، وهي قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ ^(٤) .

قالوا : وليس في القرآن آية من المنسوخ ثبت حكمها ست عشرة سنة إلا قوله في الأحقاف : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ ^(٥) ، وناسخها أول سورة الفتح .

(٢) كتاب أحكام القرآن ٢٠١ .

(٤) سورة التوبة ١٩ .

(١) سورة الأعلى ١٨ ، ١٩ .

(٣) سورة التوبة ٥ .

(٥) سورة الأحقاف ٩٠ .

قال ابن العربي ^(١) : ومن أغرب آية في النسخ قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْقَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٢) ، أولها وآخرها منسوخان ، ووسطها محكم .

وقسمه الواحدى أيضاً إلى نسخ ما ليس بثابت التلاوة كمشر رضعات ، وإلى نسخ ما هو ثابت التلاوة بما ليس بثابت التلاوة كنسخ الجلد في حق المحصنين بالرجم ، والرجم غير متلو الآن ، وأنه كان يتلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحكم ثبت والقراءة لا تثبت ، كما يجوز أن تثبت التلاوة في بعض ولا يثبت الحكم . وإذا جاز أن يكون قرآن ولا يعمل به جاز أن يكون قرآن يعمل به ولا يتلى ؛ وذلك أن الله عز وجل أعلم بمصلحتنا ، وقد يجوز أن يعلم من مصلحتنا تعلق العمل بهذا الوجه .

التنبيه الثالث

[في تقسيم القرآن على ضرب من وجه آخر]

قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب :

الأول : نسخ الأمور به قبل امثاله ، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة ، كأمر الخليل

بذبح ولده ، وكقوله تعالى : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ ^(٣) ثم نسخه سبحانه بقوله : ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ ... ﴾ ^(٤) الآية .

الثاني : ويسمى نسخاً تجوزاً ، وهو ما أوجبه الله على من قبلنا كحكم القصاص ^(٥) ،

(٢) سورة الأعراف ١٩٩

(١) انظر أحكام القرآن ١ : ٣٣٨

(٣) سورة المجادلة ١٢ ، ١٣

(٤) وهو قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٨ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ... ﴾ الآية .

(٥) في القتلى ... الآية .

ولذلك قال عقب تشريع الدية : ﴿ ذَلِكْ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ^(١) وكذلك ما أمرنا الله به أمراً إجمالياً ثم نسخ ، كنسخه التوجه إلى بيت الله المقدس بالكعبة ، فإنَّ ذلك كان واجبا علينا من قضية أمره باتباع الأنبياء قبله ، وكنسخ صوم يوم عاشوراء برمضان .

الثالث : ما أمر به لسبب ثم يزول السبب ؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر بالمغفرة للذين يرجون ^(٢) لقاء الله ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحوها ، ثم نسخه إيجاب ذلك . وهذا ليس بنسخ في الحقيقة ؛ وإنما هو نسخ ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نُنسِئَهَا ﴾ ^(٣) فالنسخ هو الأمر بالقتال ، إلى أن يقوى المسلمون ، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى .

وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف ، وليست كذلك بل هي من النساء ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعله توجب ذلك الحكم ، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر ، وليس بنسخ ، وإنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبداً . وإلى هذا أشار الشافعي في ” الرسالة “ إلى النهي عن ادخار لحوم الأضاحي من أجل الرأفة ، ثم ورد الإذن فيه فلم يحمله منسوخاً ، بل من باب زوال الحكم لزوال علته ؛ حتى لو نجأ أهل ناحية جماعة مضرورون تعلق بأهلها النهي .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ... ﴾ ^(٤) الآية ، كان ذلك في ابتداء الأمر ، فلما قوى الحال وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(٢) إشارة إلى الآية ١٤ من سورة المجاثية .

(٤) سورة المائدة ١٠٠

(١) سورة البقرة ٧٨

(٣) سورة البقرة ١٠٦

والمقاتلة عليه . ثم لو فرض وقوع الضعف كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في قوله :
« بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ » عاد الحكم ، وقال صلى الله عليه وسلم :
« فإذا رأيت هوى متبعاً وشحاً مطاعاً وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك » .

وهو سبحانه وتعالى حكيم أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم حين ضعفه ما يليق
بتلك الحال رافةً بمن تبعه ورحمة ، إذ لو وجب لأورث حرجاً ومشقة ؛ فلما أعز الله
الإسلام وأظهره ونصره أنزل عليه من الخطاب ما يكافي تلك الحالة من مطالبة الكفار
بالإسلام أو بأداء الجزية - إن كانوا أهل كتاب - أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا
أهل كتاب .

ويعود هذان الحكمان - أعنى المسألة عند الضعف والمسايفة عند القوة - يعود سببهما ،
وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسألة ، بل كلٌّ منهما يجب امتثاله في وقته .

فائدة

قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(١) ولم يقل « من القرآن » ؛ لأن
القرآن ناسخ مهيم على كل الكتب ، وليس يأتي بعده ناسخ له ، وما فيه من ناسخ
ومنسوخ فعلم وهو قليل ، بين الله ناسخه عند منسوخه ، كنسخ الصدقة عند مناجاة
الرسول والعدة والقرار في الجهاد ونحوه ؛ وأما غير ذلك فنحن نحقق علماً بالنسخ علم أن غالب
ذلك من النساء ، ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل ، كالسبيل في حق الآتية بالفاحشة ،
فبينته السنة ، وكل ما في القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم

القرآن ، وقال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(١) ، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ ؛ وإنما هو نسا وتأخير ، أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة ، أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره ، أو مخصوص من عموم ، أو حكم عام نلخص أو لمداخلة معنى فى معنى . وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخا وليس به ، وأنه الكتاب المهيمن على غيره ، وهو فى نفسه متعاقد ، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(٢) .

النوع الخامس والملاثون معرفة موهبهم المختلف

وهو ما يوم التعارض بين آياته ، وكلام الله جلّ جلاله مُنزّه عن الاختلاف ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) ، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوم اختلافه وليس به ، فاحتيج لإزالته ، كما صُنّف في مختلف الحديث وبيان الجمع بينهما ، وقد رأيت تقطرب ^(٢) فيه تصنيفا حسنا ، جمعه على السور .

وقد تكلم في الصدر الأول ، ابن عباس ^(٣) وغيره .

وقال الإمام : وقد وفق الحسن البصريّ بين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَوَاَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِمَشْرِقٍ ﴾ ^(٥) ، بأن قال : ليس المراد في آية الأعراف على ظاهره ؛ من أن الوعد كان ثلاثين ليلة ، ثم بعد ذلك وعده بعشر ؛ لكنّه وعده أربعين ليلة جميعا . انتهى .

وقيل : تجزى آية الأعراف على ظاهره من أن الوعد كان ثلاثين ، ثم أتم بالعشر ، فاستقرت الأربعون ، ثم أخبر في آية البقرة بما استقر .

(١) سورة النساء ٨٢

(٢) هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب ؛ أحد العلماء بالنحو واللغة من البصريين ؛ ومن أخذ عن سيبويه ؛ توفي سنة ٢٠٦ ؛ وكتابه هو المسمى بالرد على الملحدين في تشابه القرآن ؛ ذكره القفطي . وانظر إنباء الرواة ٣ : ٢١٩ .

(٣) أورد السيوطي في الإتيان ٢ : ٢٧ ؛ عن النهال بن عمرو عن سعيد بن جبير خبر رجل جاء إلى ابن عباس فسأله عن آيات تختلف عليه من القرآن ورد ابن عباس عليها ؛ فانظر هناك .

(٤) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٥) سورة البقرة ٥١ .

وذكره الخطابي قال : وسمعتُ ابنَ أبي هُرَيْرَةَ يَحْكِي عن أبي العباس بن سُرَيْجٍ قال : سألَ رجلٌ بعضَ العلماء عن قوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(١) ، فأخبر أنه لا يُقسم بهذا ، ثم أقسم به في قوله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ ^(٢) فقال ابن سُرَيْجٍ : أيُّ الأمرين أحبُّ إليك ؟ أجيبك ثم أقطمك ، أو أقطمك ثم أجيبك ؟ فقال : بل أقطعني ثم أجني ، فقال : اعلم أن هذا القرآن نَزَلَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة رجال ، وبين ظَهْراني قوم ، وكانوا أحرصَ الخلق على أن يحدوا فيه مغمزا ، وعليه مطعنا ، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلقوا به ، وأسرعوا بالرد عليه ؛ ولكن القوم علموا وجهلت ، فلم ينكروا منه ما أنكرت ، ثم قال له : إنَّ العرب قد تدخل « لا » في أثناء كلامها وتلغى معناها ، وأنشد فيه آياتا . والقاعدة في هذا وأشباهه أن الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجب ذلك اختلافا .

فائدة

[عن الغزالي في معنى الاختلاف]

سئل الغزالي عن معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(٣) ، فأجاب بما صورته : الاختلاف لفظٌ مشترك بين معانٍ ، وليس المراد نقي اختلاف الناس فيه ، بل نقي الاختلاف عن ذات القرآن ، يقال : هذا كلام مختلف ، أي لا يشبه أوله آخره في الفصاحة ؛ إذ هو مختلف ، أي بعضه يدعو إلى الدين ، وبعضه يدعو إلى الدنيا . أو هو مختلف النظم ؛ فبعضه على وزن الشعر ، وبعضه مُنْزَحِفٌ ، وبعضه على

أسلوب مخصوص في الجزالة ، وبمضه على أسلوب مخالفه ، وكلامُ الله تعالى منزّه^(١) عن هذه الاختلافات ، فإنه على منهاج واحد في النظم مناسب أوله آخره ، وعلى مرتبة واحدة في غاية الفصاحة ، فليس يشتمل على الفث والسمين ، ومسوق لمعنى واحد ؛ وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى ، وصرْفهم عن الدنيا إلى الدين ، وكلام الآدميين يتطرق إليه هذه الاختلافات ؛ إذ كلامُ الشعراء والمترسلين إذا قيسَ عليه وجدَّ فيه اختلافٌ في منهاج النظم ، ثم اختلافٌ في درجات الفصاحة ؛ بل في أصل الفصاحة حتى يشتمل على الفث والسمين ، فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان ، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحة ، وأبيات سخيفة ، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة ؛ لأنَّ الشعراء والفصحاء ﴿ فِي كُلِّ وَادٍ يَهيمُونَ ﴾^(٢) ، فتارة يمدحون الدنيا ، وتارة يذمونها ، وتارة يمدحون الجبن فيسمونه حرِّماً ، وتارة يذمونهم ويسمونهم ضعفاً ، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونهم صراحة ، وتارة يذمونهم ويسمونهم تهوراً ، ولا ينفكُ كلام آدمي عن هذه الاختلافات ، لأنَّ منشأ هذه الاختلافات اختلافُ الأغراض ، واختلاف الأحوال ، والإنسان يختلف أحواله ، فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرحه ، ويتعذر عليه عند الانقباض . ولذلك تختلف أغراضه فيميل إلى الشيء مرة ويميل عنه أخرى ، فيوجب اختلاف الأحوال والأغراض اختلافاً في كلامه بالضرورة ، فلا تصادف اللسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة ، وهي مدة نزول القرآن ، فيتكلم على غرض واحد ، وعلى منهج واحد ، واقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بشراً تختلف أحواله ؛ فلو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر لوجد فيه اختلاف كثير ، فأما اختلاف الناس فهو تباين في آراء الناس لا في نفس القرآن ، وكيف يكون هذا المراد ، وقد قال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾^(٣) ، فقد ذكر في القرآن أنه في نفسه

غيرٌ مختلف ؛ وهو مع هذا سبب لاختلاف الخلق ^(١) في الضلال والهدى ؛ فلم يختلف فيه لكانت أمثال هذه الآيات خلفاء، وهي أشد أنواع الاختلاف : والله أعلم .

فصل

[في القول عند تعارض الآي] ^(٢)

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني ^(٣) : إذا تعارضت الآي وتعدّر فيها الترتيب [والجمع] ^(٤) طُلب التاريخ وترك المتقدم منهما بالتأخر ، ويكون ذلك نسخاً له ، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماع على استعمال إحدى الآيتين عُلِمَ بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها .

قال : ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تعربان عن هذين الوصفين .

وذكروا عند التعارض مرجحات :

الأول : تقديم المكي على المدني ؛ وإن كان يجوز أن تكون المكية نزلت عليه صلى الله عليه وسلم بعد عوده إلى مكة والمدنية قبلها ، فيقدم الحكم بالآية المدنية على المكية في التخصيص والتقديم إذ كان غالب الآيات المكية نزولها قبل الهجرة .

الثاني : أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكة ، والآخر على غالب

(١) م : « الناس » (٢) سقط هذا الفصل من ت وهو في م وحواشي ط والانتان ٣٠ : ٢

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني المعروف بالأستاذ ، والملقب بركن الدين الشافعي ؛ صاحب كتاب جامع الحلي في أصول الدين والرد على الملحدين ؛ توفي بنيسابور سنة ٤١٨ .

ابن خلكان ١ : ٤

(٤) م : « التوفيق » وما بين العلامتين تكملة من الإنتان .

أحوال أهل المدينة ، فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحوال أهل المدينة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ^(١) ، مع قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ ^(٢) . فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البدل جعل التخصيص في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ^(١) كأنه قال : إلا من وجب عليه القصاص . ومثل قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٣) ونهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل صيد مكة ، مع قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ ^(٤) ، فجعل النهي فيمن اصطاده في الحرم ، وخص من اصطاده في الحل وأدخله حيا فيه .

الثالث : أن يكون أحد الظاهرين مستقلا بحكمه ، والآخر مقتضيا لفظا يزاد عليه ، فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) ، مع قوله : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(٥) ، وقد أجمعت الأمة على أن الهدى لا يجب بنفس الحصر ، وليس فيه صريح الإحلال بما يكون سببا له ، فيقدم المنع من الإحلال عند المرض بقوله : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) على ما عارضه من الآية .

الرابع : أن يكون كل واحد من العمومين محمولا على ما قصد به في الظاهر عند الاجتهاد ، فيقدم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من المقصود بالآخر ، كقوله : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ ^(٦) ، بقوله : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٦) فيخص الجمع بملك

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٤) سورة المائدة ٤

(٦) سورة النساء ٢٣

(١) سورة آل عمران ٩٧

(٣) سورة المائدة ٩٥

(٥) سورة البقرة ١٩٦

اليمين ، بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(١) فتحمل آية الجمع على العموم ، والقصد فيها بيان ما يحل وما يحرم ، وتحمل آية الإباحة على زوال اللوم فيمن أتى بحال .

الخامس : أن يكون تخصيص أحد الاستمالين على لفظ تعلق بمعناه والآخر باسمه ، كقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(٢) مع قوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ... ﴾ ^(٣) الآية ؛ فيمكن أن يقال في الآية بالتبين عند شهادة الفاسق ، إذا كان ذلك من كافر على مسلم ، أو مسلم فاسق على كافر ، وأن يقبل الكافر على الكافر وإن كان فاسقا ، أو يحمل ظاهر قوله : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(٢) على القبيلة دون الملة ، ويحمل الأمر بالثبوت على عموم النسيان في الملة ؛ لأنه رجوع إلى تعيين اللفظ وتخصيص الغير بالقبيلة ؛ لأنه رجوع إلى الاسم على عموم الغير .

السادس : ترجيح ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهرا ، كتقديم قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(٤) على قوله : ﴿ وَذَرُّوا الْبَيْعَ ﴾ ^(٥) فإن قوله : ﴿ وَأَحْلَ ﴾ ^(٤) يدل على حل البيع ضرورة . ودلالة النهي على فساد البيع إما ألا تكون ظاهرة أصلا ، أو تكون ظاهرة منحطة عن النص .

(٢) سورة المائدة ١٠٦

(٤) سورة البقرة ٢٧٥

(١) سورة النساء ٣٦

(٣) سورة المجرات ٦

(٥) سورة البقرة ٢٧٨

فصل

[في القول عند تعارض آي القرآن والآثار]^(١)

قال القاضي أبو بكر في "التقريب" : لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار ما توجهه أدلة العقل ؛ فلذلك لم يجعل قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٢) معارضا لقوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِنْكَارًا ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾^(٥) ، لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله تعالى ، فيتمين تأويل ما عارضه ، فيؤول قوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ ﴾^(٣) ، بمعنى « تكذبون » لأن الإفك نوع من الكذب ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾^(٤) أى « تصور » .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنْ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٦) لا يعارضه قوله : ﴿ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾^(٧) ، فإن المراد بهذا ما لا يعلمه أنه غير كائن ، ويعلمونه وقوع ما ليس بواقع ، لا على أن من المعلومات ما هو غير عالم به وإن علمتموه .

وكذلك لا يجوز جعل قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ ﴾^(٨) معارضا لقوله : ﴿ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ ﴾^(٩) ، وقوله : ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾^(١٠) ، معارضا لقوله : ﴿ لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا نَصَارٌ ﴾^(١١) في تجويز الرؤية وإحالتها ،

(١) وهذا الفصل ساقط أيضا من ت

(٣) سورة النكبات ١٧

(٥) سورة المؤمنون ١٤

(٧) سورة يونس ١٨

(٩) سورة القتال ٣١

(١١) سورة الأنعام ١٠٣

(٢) سورة الزمر ٦٢

(٤) سورة المائدة ١١٠

(٦) سورة المجادلة ٧

(٨) سورة آل عمران ٧

(١٠) سورة القلعة ٢٣

لأن دليل العقل يقضى بالجواز ، ويجوز تخليص النفي بالدنيا والإثبات بالقيامة .
وكذلك لا يجوز جعل قوله : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ ^(١) ، معارضا لقوله : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، بل يجب تأويل « أهون » على « هين » .
ولا جعل قوله تعالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٣) معارضا لأمره بنبيه وأمه بالجدال في قوله : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٤) فيحمل الأول على ذم الجدال الباطل .
ولا يجوز جعل قوله : ﴿ وَبَنِيَّ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ ^(٥) معارضا لقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٦)

فصل

[في تعارض القراءتين في آية واحدة] ^(٧)

وقد جعلوا تعارض القراءتين في آية واحدة كتعارض الآيتين كقوله : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ ^(٨) بالنصب والجبر ، وقالوا : يُجمع بينهما بحمل إحداها على مسح الخلف ، والثانية على غسل الرجل إذا لم يجد متعلقا سواها .

(٢) سورة الروم ٢٧

(٤) سورة النحل ١٢٥

(٦) سورة الرحمن ٢٧

(١) سورة ق ٣٨

(٣) سورة المؤمن ٤

(٥) سورة الرحمن ٢٦

(٧) وهذا الفصل ساقط من ت

(٨) سورة المائدة ٦ . والنصب قراءة ابن عامر ونافع والكسائي ، والجبر قراءة ابن كثير وأبي عمرو

وحمة . وانظر صبح القرطبي ٦ : ٩١ .

وكذلك قراءة : ﴿ وَيَطْهَرْنَ ﴾ ، و ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾ ^(١) ، حملت الخفية إحداها على مادون العشرة ، والثانية على العشرة .

واعلم أنه إذا لم يكن لها متعلق سواها نصدي لنا الإلغاء أو الجمع ، فأما إذا وجدنا متعلقا سواها فالمتعلق هو المتبع .

فائدة

[في القول في الاختلاف والتناقض]

قال أبو بكر ^(٢) الصيرفي في شرح " رسالة الشافعي " : جماع الاختلاف والتناقض أن كل كلام صحّ أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه فليس فيه تناقض ، وإنما التناقض في اللفظ ماضاه من كل جهة على حسب ما تقتضيه الأسماء ، ولن يوجد في الكتاب ولا في السنة شيء من ذلك أبدا ؛ وإنما يوجد فيه النسخ في وقتين ، بأن يوجب حكما ثم يحلّه ، وهذا لا تناقض فيه ، وتناقض الكلام لا يكون إلا في إثبات ما نفي ، أو نفي ما أثبت ؛ بحيث يشترك المبتدئ والنفي في الاسم والحدث والزمان والأفعال والحقيقة ؛ فلو كان الاسم حقيقة في أحدهما ، وفي الآخر مستعارا ، ونفي أحدهما ، وأثبت الآخر لم يمتد تناقضا .

هذا كله في الأسماء ، وأما المعاني وهو باب القياس ، فكل من أوجد علة وحررها ،

(١) سورة البقرة ٢٢٢ ، والأولى قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه ، والثانية قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والفضل ، وانظر تفسير القرطبي ٣ : ٨٨ .
(٢) وهذا الفصل ساقط من ت .

وأوجب بها حكماً من الأحكام ، ثم ادعى تلك العلة بعينها فيما يأباه الحكم ، فقد تناقض فإن رام الفرق لم يُسمع منه ؛ لأنه في فرقه تناقض ، والزيادة في العلة نقص ، أو تقصير عن تحريرها في الابتداء ، وليس هذا على السائل .

وكل مسألة يُسأل عنها فلا تخلو من أحد وجهين : إما أن يسأل فيما يستحق الجواب عنه أولاً ، فأما المستحق للجواب فهو ما يمكن كونه ويجوز ، وأما ما استحال كونه فلا يستحق جواباً ؛ لأن مَنْ علم أنه لا يجتمع القيام والقعود ، فسأل : هل يكون الإنسان قائماً منتصباً جالساً في حال واحدة ؟ فقد أحال وسأل عن محال ، فلا يستحق الجواب . فإن كان لا يعرف القيام والقعود عُرِفَ ، فإذا عرّفه فقد استحال عنده ما سألَه .

قال : وقد رأيتُ كثيراً ممن يتعاطى العلم يُسأل عن المحال ولا يدري أنه محال ، ويحجب عنه والآفات تدخل على هؤلاء لقلة علمهم بحق الكلام .

فصل

[في الأسباب الموهمة الاختلاف]

وللاختلاف أسباب :

الأول : وقوع الخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى ، كقوله تعالى في خلق آدم إنه : ﴿ مِنْ تُرَابٍ ﴾ ^(١) ، ومرة ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾ ^(٢) ، ومرة ﴿ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾ ^(٣) ، ومرة ﴿ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾ ^(٤) ؛ وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة ،

(٢) سورة الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣

(٤) سورة الرحمن ١٤

(١) سورة آل عمران ٥٩

(٣) سورة الصافات ١١

لأن الصلصال غير الحما ، والحما غير التراب ؛ إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر وهو التراب ، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُمَّبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ ^(١) وفي موضع : ﴿ تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾ ^(٢) ، والجنان الصغير من الحيات ، والثعبان الكبير منها ، وذلك لأن خلقها خلق الثعبان العظيم ، واهتزازها وحرركاتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته .

السبب الثاني : لاختلاف الموضوع ، كقوله تعالى : ﴿ وَقُفُّهُمْ إِيَّاهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٤) مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ ^(٥) . قال الحليمي : فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه . حملة غيره على اختلاف الأما كن ؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة ، فوضع يسأل ويناقش ، وموضع آخر يُرْزَح ويُلطَف به ، وموضع آخر يعنف ويوبخ - وهم الكفار - وموضع آخر لا يعنف - وهم المؤمنون .

وقوله : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٦) مع قوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٧) . وقيل : النفي كلام التلطف والإكرام والمثبت سؤال التوبيخ والإهانة ، فلا تنافي .

وكقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٨) ، مع قوله : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُمْ

(٢) سورة القصص ٣١
(٤) سورة الأعراف ٦
(٦) سورة البقرة ١٧٤
(٨) سورة النورى ٤٠ .

(١) سورة الشعراء ٣٢
(٣) سورة الصافات ٢٤
(٥) سورة الرحمن ٣٩
(٧) سورة الحجر ٩٢ ، ٩٣

الْعَذَابُ ﴿١﴾ . والجواب أن التضعيف هنا ليس على حدّ التضعيف في الحسنات ؛ بل هو راجع لتضاعيف مرتكباتهم ؛ فكان لكلّ مرتكب منها عذاب يخصّه ، فليس التضعيف من هذا الطريق على ما هو في الطريق الآخر ؛ وإنما المراد هنا تكثيره بحسب كثرة المجتربات ؛ لأن السيئة الواحدة بضاعف الجزاء عليها ، بدليل سياق تلك الآية ، وهو قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ لَتَيْكَ بُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ . الَّذِينَ يَصْدُون عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ (٢) فهؤلاء كذبوا على ربهم ، وصدّوا عن سبيله وبعّثوها عوجاً وكفروا ، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها .

وكقوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (٣) مع قوله : ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ (٤) ، فإن الأولى تقتضي أنهم كتموا كفرهم السابق . والجواب من وجهين : أحدهما أن للقيامة مواطن ففي بعضها يقع منهم الكذب ، وفي بعضها لا يقع كما سبق . والثاني أن الكذب يكون بأقوالهم (٥) ، والصدق يكون من جوارحهم ، فيأمرها الله تعالى بالنطق ، فتنطق بالصدق .

وكقوله : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ (٦) مع قوله : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (٧) ، والجواب أن المراد : لا تكسب شراً ولا إثمًا ؛ بدليل سبب

(٢) سورة هود ١٨ ، ١٩

(١) سورة هود ٢٠

(٤) سورة النساء ٤٢

(٣) سورة الأنعام ٢٣

(٥) م : « أن يكون الكذب بأقوالهم » . (٦) سورة الأنعام ١٦٤

(٧) سورة البقرة ٢٨٦

النزول^(١)، أو ضمن معنى «نجى» وهذه الآية اقتصر فيها على الشر والأخرى ذكر فيها الأمران؛ ولهذا لما^(٢) ذكر القسمين ذكر ما يميز أحدهما عن الآخر، وهما هنا لما كان المراد ذكر أحدهما اقتصر عليه بـ «فعل» ولم يأت بـ «افعل».

ومنه قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣) مع قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَقْتُمْ﴾^(٤)، يحكى عن الشيخ العارف^(٥) أبى الحسن الشاذلى رحمه الله أنه جمع بينهما، فحمل الآية الأولى على التوحيد، والثانية على الأعمال، والمقام يقتضى ذلك؛ لأنه قال بعد الأولى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٦).

وقيل: بل الثانية ناسخة؛ قال ابن المنير: الظاهر أن قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣) إنما نُسِخَ حكمه لا فضله وأجره؛ وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ بأن قال: «هو أن يطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر»، فقالوا: أينما يطبق ذلك؟ فنزلت ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَقْتُمْ﴾^(٤)، وكان التكليف أولاً باستيعاب العمر بالعبادة بلا فترة ولا نفاس، كما كانت الصلاة خمسين، ثم صارت بحسب الاستطاعة خمساء والافتقار منزل على هذا الاعتبار، ولم ينحط عن درجاته.

(١) ذكر فى سبب نزول هذه الآية أن الكفار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: ارجع يا محمد إلى ديننا، واعبد آلهتنا، واترك ما أنت عليه، ونحن تكفل لك بكل تباعة تتوقعها فى دنياك وآخرتك، فنزلت الآية.

واظفر تفسير القرطبي ٧ : ١٥٦

(٢) كلمة «لما» ساقة من ت.

(٣) سورة آل عمران ١٠٢

(٤) سورة التباين ١٦

(٥) هو أبو الحسن على بن عبد الله بن عبد الجبار الإدريسى أستاذ الطائفة الشاذلية، من صوفية الإسكندرية توفى بصحراء عذاب سنة ٦٥٦ (التاج - شذل).

وقال الشيخ كمال الدين الزملى (١) : وفي كون ذلك منسوخا نظر ، وقوله : ﴿ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ هو ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ إذ به أمر ، فإن ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ الوقوف على أمره ودينه . وقد قال بذلك كثير من العلماء . انتهى .

والحديث الذى ذكره ابن المنير فى تفسيره : ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ (٢) لم يثبت مرفوعا ؛ بل هو من كلام ابن مسعود ، رواه النسائى وليس فيه قول الصحابة : « آيتنا يطبق ذلك » ونزول قوله تعالى : ﴿ فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ (٣) ، مع قوله فى أواخر السورة : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ (٤) ، فالأولى تفهم إمكان العدل ، والثانية تنفيه .

والجواب أن المراد بالعدل فى الأولى العدل بين الأزواج فى توفية حقوقهن ؛ وهذا ممكن الوقوع وعدمه ، والمراد به فى الثانية الميل القلبى ، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ثم يقول : « اللهم هذا قسنى فى ما أملك فلا تؤاخذنى بما لا أملك » - يعنى ميل القلب . وكان عمر يقول : « اللهم قلبى فلا أملكه ، وأما ما سوى ذلك فأرجو أن أعديله » .

ويمكن أن يكون المراد بالعدل فى الثانية العدل التام ، أشار إليه ابن عطية . وقد يحتاج الاختلاف إلى تقدير فيرتفع به الإشكال ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِى

(١) هو الشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزملى المتوفى سنة ٦٥١ ، وصاحب كتاب البيان فى علم البيان ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، ومنه نسختان مخطوستان بدار الكتب المصرية برقى ٢٦٨ ، ٢٩ م بلاغة .

(٤) سورة النساء ١٢٩

(٣) سورة النساء ٣

(٢) سورة آل عمران ١٠٢

الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا
وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ^(١) ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا
عَظِيمًا ^(٢) ، وَالْأَصْلُ فِي الْأُولَى : وَفَضَلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ مِنْ أُولَى الضَّرَرِ
دَرَجَةً . وَالْأَصْلُ فِي الثَّانِيَةِ : وَفَضَلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ مِنَ الْأَصْحَاءِ دَرَجَاتٍ .

وَمِنْ ذِكْرِ أَنْبِ الْحَذُوفِ كَذَلِكَ الْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ بْنُ مَالِكٍ ^(٣) فِي شَرْحِ :
” الْخِلَاصَةِ “ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَذْفِ النِّعَةِ . وَلِلزُّخْرِيِّ فِيهِ كَلَامٌ آخَرُ ^(٤) .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ ^(٥) مَعَ قَوْلِهِ : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا
فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾ ^(٦) ، وَالْمَعْنَى : أَمَرْنَاهُمْ وَمَلَكَتْهُمْ وَأَرَدْنَا مِنْهُمْ الصَّلَاحَ فَأَفْسَدُوا . وَالرَّادُّ
بِالْأَمْرِ فِي الْأُولَى أَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِهِ شَرْعًا وَلَكِنْ قِضَاءً ، لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَجْرَى فِي مِلْكِهِ
مَا لَا يَرِيدُ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرِ الْكُونِيِّ وَالِدِينِيِّ .

الثَّالِثُ : لِاخْتِلَافِهِمَا فِي جِهَتَيْ الْفِعْلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ
قَتَلَهُمْ ﴾ ^(٧) أَضِيفَ الْقَتْلُ إِلَيْهِمْ عَلَى جِهَةِ الْكَسْبِ وَالْمُبَاشَرَةِ ، وَنَفَاهُ عَنْهُمْ بِاعْتِبَارِ التَّأْنِيهِ ؛
وَلِهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ : إِنَّ الْأَفْعَالَ مَخْلُوقَةُ اللَّهِ تَعَالَى مَكْتَسِبَةٌ لِلْأَدَمِيِّينَ ، فَفَنِيُ الْفِعْلُ بِأَحَدِي
الْجِهَتَيْنِ لَا يَمَارِضُهُ إِثْبَاتُهُ بِالْجِهَةِ الْأُخْرَى .

(١) سورة النساء ٩٥

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، بدر الدين بن جمال الدين الدمشقي ؛ المعروف بابن الناطم ؛
توفي سنة ٦٨٦ ، وشرح القصيدة المروفة بالخلصة في النحو ، من نظم والده ، طبعت في هلسنكفوس
سنة ١٨٥١ م ، وانظر معجم المطبوعات ١ : ٢٣٤

(٣) انظر الكشف ١ : ٢٢٢ ، ٢٢٣ (٤) سورة الأعراف ٢٨

(٥) سورة الإسراء ١٦ (٦) سورة الأحقال ١٧

وكذا قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ^(١) ، أى مارميت خلقا إذ رميت كسبا . وقيل : إن الرمى يشتمل على القبض والإرسال ، وهما بكسب الرامى ، وعلى التبليغ والإصابة ، وهما بفعل الله عز وجل . قال ابن جرير الطبرى : ^(٢) وهى الدليل على أن الله خالق لأفعال العباد ؛ فإن الله تعالى أضافه إلى نبيه ثم نفاه عنه ، وذلك فعل واحد لأنه من الله تعالى التوصيل إليهم ، ومن نبيه بالحذف والإرسال ، وإذا ثبت هذا لزم مثله فى سائر أفعال العباد المكتسبة ، فمن الله تعالى الإنشاء والإيجاد ، ومن الخلق الاكتساب بالقوى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ ^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(٤) ، فقيام الانتصاب لا ينافى القيام بالأمر ، لاختلاف جهتي الفعل .

الرابع : لا ختلافهما فى الحقيقة والمجاز ، كقوله : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾ ^(٦) ، وهو يرجع لقول المناطقة : الاختلاف بالإضافة ، أى وترى الناس سكارى بالإضافة إلى أهوال القيامة مجازا ، وماهم بسكارى بالإضافة إلى الحمر حقيقة .

ومثله فى الاعتبارين قوله تعالى : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٧) وقوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى :

(١) سورة الأنفال ١٧

(٣) سورة النساء ٣٤

(٤) سورة البقرة ٢٣٨

(٥) سورة الحجر ١٧

(٦) سورة الأنفال ٢١

(٧) سورة البقرة ٨

(٨) قلة عن التفسير ٩ : ١٣٥ (طبعة بولاق ١١ مع تصرف فى العبارة) .

﴿ وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ^(١) ؛ فإنه لا يلزم من نفي النظر نفي الإبصار لجواز قولهم : « نظرت إليه فلم أبصره » .

الخامس : بوجهين واعتبارين ، وهو الجامع للمفترقات ، كقوله : ﴿ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلَالِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ ﴾ ^(٣) ، قال قطرب : ﴿ فَبَصَرُكَ ﴾ ^(٢) ، أى علمك ومعرفتك بها قوية ، من قولهم : « بَصُرْ بكذا وكذا » أى علم ، وليس المراد رؤية العين ، قال الفارسي : ويدل على ذلك قوله : ﴿ فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ ﴾ ^(٤) ، وصف البصر بالحدة .

وكقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ ^(٥) ، مع قوله : ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ ^(٥) ، قيل : يجوز أن يكون معناه : ويذرك وآلهتك ، إن ساغ لهم ، ويكون إضافة الآلهة إليه ملكا كان بعيد في دين قومه ، ثم يدعوم إلى أن يكون هو الأعلى ، كما تقول العرب : موالى من فوق وموالى من أسفل ، فيكون اعتمادهم في الآلهة مع فرعون أنها مملوكة له ، فيحسن قولهم : « وآلهتك » .

وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، مع قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ^(٧) قد يظن أن الوجل خلاف

(٢) سورة في ٢٢

(٤) سورة الأعراف ١٢٧

(٦) سورة الرعد ٢٨

(١) سورة الأعراف ١٩٨

(٣) سورة الشورى ٤٥

(٥) سورة التازعات ٢٤

(٧) سورة الأهل ٢

الطمأنينة ، وجوابه أَنْ الطمأنينة إنما تكون بانسراح الصدر بمعرفة التوحيد ، والوجل يكون عند خوف الزيع والذهاب عن الهدى فتوجل القلوب لذلك . وقد جمع بينهما في قوله : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ووثقوا به ، فانتفى عنهم الشك .

وكقوله : ﴿ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(٢) وفي موضع ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(٣) ، وأجيب بأنه باعتبار حال المؤمن والكافر ، بدليل : ﴿ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَذَابٌ ﴾ ^(٤) .
وكقوله : ﴿ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ ﴾ ^(٥) وفي آية أخرى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴾ ^(٦) ، قيل إن الألف أردفهم بثلاثة آلاف ، وكان الأكرُّ مدداً للأقل ، وكان « الألف مردفين » بفتحها .

وكقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ ^(٧) ، وفي آية أخرى : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ ^(٨) ، ولا تنافي بينهما ؛ فالأول ^(٨) دالٌّ على أَنَّ الأرضَ وما فيها خلقت قبل السماء ، وذلك صحيح ، ثم دُحِيت الأرض بعد خلق السماء ، وبذلك تتفق معاني الآيات في سورة القمر والمؤمن والتازعات .

-
- | | |
|---|--------------------|
| (١) سورة الزمر ٢٣ | (٢) سورة المارج ٤ |
| (٣) سورة الفرقان ٢٦ | (٤) سورة الأنازل ٩ |
| (٥) سورة آل عمران ١٢٤ | (٦) سورة البقرة ٢٩ |
| (٧) سورة التازعات ٣٠ | |
| (٨) كذا في ط ، وفي ت : « فالأول دل » ، وفي م : « فالأول دلت » | |
| (٩) في ط : « خلق » | |

وكفوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ قُلْ أَنتُمْ كُفْرُوكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ ثَلَاثِينَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ^(٢) وذلك يبلغ ثمانية أيام . والجواب أن المراد بقوله : ﴿ قُلْ أَنتُمْ كُفْرُوكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ مع اليومين المتقدمين ، ولم يرد بذكر « الأربعة » غير ما تقدم ذكره ؛ وهذا كما يقول الفصيح : « سرت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام » ، « وسرت إلى الكوفة في ثلاثة عشر يوما » ولا يريد سوى العشرة ، بل يريد مع العشرة ثلاثة ، ثم قال تعالى : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ^(٣) ، وأراد سوى الأربعة ، وذلك لا مخالفة فيه : لأن المجموع يكون ستة .

ومنه قوله تعالى في السجدة : ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ ^(٤) ، بلفظ « التي » على وصف العذاب ، وفي سبأ ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّتِي ﴾ ^(٥) بلفظ « التي » على وصف النار ، وفيه أربعة أوجه : أحدها أنه وصف العذاب في السجدة لوقوع « النار » موقع الضمير الذي لا يوصف ، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إضاهاها ، مع قوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ ^(٦) ، فحق الكلام : « وقيل لهم ذوقوا عذابها » ، فلما وضعها موضع المضر الذي لا يقبل الوصف

(٢) سورة فصلت ٩ - ١٢

(٤) سورة السجدة ٢٠

(١) سورة النازعات ٣٠

(٣) سورة فصلت ١٢

(٥) سورة سبأ ١٢

عدل إلى وصف العذاب ، وأما في « سبأ » فوصفها لعدم المانع من وصفها . والثاني أن الذى فى « السجدة » وصف النار أيضا ، وذُكر حملاً على معنى الجحيم والحريق . والثالث أن الذى فى « السجدة » فى حق من يقرّ بالنار ويحمد العذاب ، وفى « سبأ » فى حق من يحمد أصل النار . والرابع أنه إنما وصف العذاب فى السجدة لأنه لما تقدم ذكر النار مضمرًا ومظهرًا عدل إلى وصف العذاب ، ليكون تلوينا للخطاب ، فيكون أنشطًا للسامع بمنزلة العدول من الغيبة إلى الخطاب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ^(٢) ، وبين قوله : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٣) ، وبين قوله : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ ﴾ ^(٥) . وجمع البغوى بينها ، لأن توفى الملائكة بالقبض والنزع ، وتوفى ملك الموت بالدعاء والأمر ، يدعو الأرواح فتجيبه ، ثم يأمر أعوانه بقبضها ، وتوفى الله سبحانه خلق الموت فيه .

ومنه قوله تعالى فى البقرة : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ ^(٦) ، وفى سورة التحريم : ﴿ نَارًا ﴾ ^(٧) ، بالتنكير ، لأنها نزلت بمكة قبل آية البقرة ، فلم تكن النار التى وقودها الناس والحجارة معروفة ففكرها ، ثم نزلت آية البقرة بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أولاً .

وقال فى سورة البقرة : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ ^(٨) ، وفى سورة إبراهيم : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ^(٩) لأنه فى الدعوة الأولى كان مكاناً ، فطلب منه أن يجعله بلداً آمناً ، وفى الدعوة الثانية كان بلداً غير آمن فعرفه وطلب له الأمن ؛ أو كان بلداً آمناً وطلب

(٢) سورة النحل ٢٨

(٤) سورة الزمر ٤٢

(٦) سورة التحريم ٦

(٨) سورة إبراهيم ٣٥

(١) سورة الأنعام ٦٠

(٣) سورة السجدة ١١

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٧) سورة البقرة ١٢٦

ثبت الأمن ودوامه ، وكون سورة البقرة مدنية وسورة إبراهيم مكية لا ينافي هذا ؛ لأن الواقع من إبراهيم كونه على الترتيب المذكور ، والإخبار عنه في القرآن على غير ذلك الترتيب . أولاً لأن المكيّ منه ما نزل قبل الهجرة فيكون المدني متأخراً عنها ، ومنه ما نزل بعد فتح مكة فيكون متأخراً عن المدني ، فلم قلم : إن سورة إبراهيم من المكي الذي نزل قبل الهجرة !

فصل

[في الإجابة عن بعض الاستشكالات]

ومما استشكلوه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ۙ ﴾ ^(١) ، فإنه يدل على حصر المانع من الإيمان في أحد هذين الشئتين ، وقد قال تعالى في الآية الأخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ۙ ﴾ ^(٢) ، فهذا حصر في ثالثٍ غيرها .

وأجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية : وما منع الناس أن يؤمنوا إلا إرادة أن تأتيهم سنة من الخسف وغيره ، ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ۙ ﴾ في الآخرة ، فأخبر أنه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين . ولا شك أن إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافي المراد ؛ فهذا حصر في السبب الحقيقي ؛ لأن الله هو المانع في الحقيقة . ومعنى الآية الثانية : ﴿ وَمَا مَنَعَ

النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَىٰ إِلَّا اسْتِغْرَابُ بَعَثِهِ بَشَرًا رَسُولًا ، لَأَنْ قَوْلَهُمْ لَيْسَ مَانَعَا مِنَ الْإِيمَانِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصْلَحُ لَذَلِكَ ؛ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِغْرَابِ بِالْإِتِمَامِ ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَانِعِيَةِ ، وَاسْتِغْرَابُهُمْ لَيْسَ مَانَعَا حَقِيقًا بَلْ عَادِيًا ، لَجَوَازِ خُلُوعِ الْإِيمَانِ مَعَهُ ، بِخِلَافِ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَهَذَا حَصَرٌ فِي الْمَانِعِ الْعَادِي ، وَالْأَوَّلَى حَصْرٌ فِي الْمَانِعِ الْحَقِيقِيِّ ، فَلَا تَنَاقُفَ . انْتَهَى .

وقوله : « لَيْسَ مَانَعَا مِنَ الْإِيمَانِ » فِيهِ نَظَرٌ ، لَأَنَّ إِسْكَارَهُمْ بَعَثَهُ بَشَرًا رَسُولًا كَفَرَ مَانِعٌ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَفِيهِ تَعْظِيمٌ لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ إِسْكَارَهُمْ بَعَثَهُ مَانِعٌ مِنَ الْإِيمَانِ .

فصل

[فِي وَقُوعِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ]

وَقَدْ يَقَعُ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ ، وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ شَيْءٍ لِلتَّنْبِيهِ لِأَمْثَالِهِ ؛ فَتَنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ ^(١) وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ شُجَّ يَوْمَ أَحُدٍ . وَأَجِيبَ بِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِأَنَّ غَزْوَةَ أَحَدٍ كَانَتْ سَنَةَ ثَلَاثٍ مِنَ الْمُهْجَرَةِ ، وَسُورَةُ الْمَائِدَةِ مِنْ أَوَاخِرِ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ .

وَالثَّانِي : بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِ الْأَخِيرِ ، فَالْمُرَادُ الْعَصَةِ مِنَ الْقَتْلِ . وَفِيهِ تَنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْتَمِلَ كُلَّ مَا دُونَ النَّفْسِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَاءِ فَمَا أَشَدَّ تَكْلِيفَ الْأَنْبِيَاءِ !

ومنه قوله تعالى : ﴿ اَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » .

وأجيب بوجهين :

أحدهما - ونقل عن سفيان وغيره - كانوا يقولون : النجاة من النار بعفو الله ، ودخول الجنة برحمته ^(٢) ، وانقسام المنازل والدرجات بالأعمال ، ويدل له حديث أبي هريرة : « إن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم » . رواه الترمذى .

والثانى : أن الباء فى الموضعين مدلولها مختلف ، فى الآية باء المقابلة ، وهى الداخلة على الأعراس ؛ وفى الحديث للسببية ؛ لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا ، وأما السبب فلا يوحد بدون السبب . ومنهم من عكس هذا الجواب وقال : الباء فى الآية للسببية ، وفى الحديث للعوض ، وقد جمع النبى صلى الله عليه وسلم بقوله : « سدّدوا وقاربوا واعلموا أن أحداً منكم لن ينجو بعمله » ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتغمّدنى الله برحمته » . ومنه قوله تعالى مخبراً عن خلق السموات والأرض وما بينهما : ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٣) فإنه يقتضى أن يكون يوماً من أيام الجمعة بَقِيَ لم يخلق فيه شيء . والظاهر من الأحاديث الصحاح أن الخلق ابتداء يوم الأحد وخلق آدم يوم الجمعة آخر الأشياء ، فهذا يستقيم مع الآية الشريفة ؛ ووقع فى صحيح مسلم أن الخلق ابتداء يوم السبت ، فهذا بخلاف الآية ؛ اللهم إلا أن يكون أراد فى الآية الشريفة جميع الأشياء غير آدم ، ثم يكون يوم الجمعة هو الذى لم يخلق فيه شيء مما بين السماء والأرض ، لأن آدم حينئذ لم يكن فيما بينهما .

(٢) م : « برحمة الله » .

(١) سورة النحل ٣٢

(٣) سورة الفرقان ٥٩ : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾

النوع السادس والثلاثون معرفة المحكم من المتشابه

قال الله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(١) ،
 قيل : ولا يدل على الحصر في هذين الشئين ، فإنه ليس فيه شيء من الطرق الدالة عليه ،
 وقد قال : ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) والمتشابه لا يرجى بياؤه ، والمحكم
 لا توقف معرفته على البيان .

وقد حكى الحسين بن محمد بن حبيب النيسابورى فى هذه المسألة ثلاثة أقوال :
 أحدها : أن القرآن كله محكم ؛ لقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ ^(٣) .
 والثانى : كله متشابه لقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُزِّلَ أَحْسَنَ الْخَبِيرِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ ^(٤) .
 والثالث - وهو الصحيح - أن منه محكما ومنه متشابهها ، لقوله تعالى : ﴿ مِنْهُ
 آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) .

فأما المحكم فأصله لغة النع ؛ تقول : أحكمت بمعنى رددت . ومنعت ، والحاكم لمنعه
 الظالم من الظلم ، وحكمة اللجام هى التى تمنع القرس من الاضطراب .
 وأما فى الاصطلاح فهو ما أحكته بالأمر والنهى وبيان الحلال والحرام .

(٢) سورة النحل ٤٤

(٤) سورة الزمر ٢٣

(١) سورة آل عمران ٧

(٣) سورة هود ١

(٥) سورة آل عمران ٧

وقيل : هو مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) .

وقيل : هو الذى لم يُنسخ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ... ﴾ ^(٣) إلى آخر الآيات .
وهى سبعة عشر حكما مذكورة فى سورة الأنعام وفى سورة بنى إسرائيل .

وقيل : هو الناسخ .

وقيل : الفرائض والوعد والوعيد .

وقيل : الذى وعد عليه ثوابا أو عقابا ، وقيل الذى تأويله تنزيله بحمل القلوب تعرفه عند سماعه ، كقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) و ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٥) .

وقيل : مالا يحتمل فى التأويل إلا وجها واحدا .

وقيل : ما تكرر لفظه .

وأما التشابه فأصله أن يشبه اللفظ فى الظاهر مع اختلاف المعانى ، كما قال تعالى فى وصف نمر الجنة : ﴿ وَآتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾ ^(٦) ، أى متفق المناظر ، مختلف الطعوم ، ويقال للغامض : متشابه ، لأن جهة الشبه فيه كما تقول لحروف التهجى . والمتشابه مثل المشكل ، لأنه أشكل ، أى دَخَلَ فى شكل غيره وشاكله . واختلفوا فيه ، فقيل : هو المشتبه الذى يُشَبِّه بعضُه بعضا . وقيل : هو المنسوخ الغير المعمول به . وقيل : القصص والأمثال . وقيل : ما أمرت أن تؤمن به وتكِلَ علمه إلى عالمه . وقيل : فوائحُ السور . وقيل :

(٢) سورة الأنعام ١٥١

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة البقرة ٢٥

(١) سورة البقرة ٤٣

(٣) سورة الإسراء ٢٣

(٥) سورة التورى ١١

ملا يذرى إلا بالتأويل ، ولا بد من صرفه إليه ؛ كقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(١) و ﴿ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) . وقيل : الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة ، ومحى النيث ، وانقطاع الآجال ؛ كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ ^(٣) . وقيل : ما يحتمل وجوها ، والمحكم ما يحتمل وجها واحدا . وقيل : ملا يستقل بنفسه ، إلا برده إلى غيره . وقيل : غير ذلك . وكلها متقارب .

وفصل الخطاب في ذلك أن الله سبحانه قسم الحق بين عباده ، فأولاهم بالصواب من عبر بخطابه عن حقيقة المراد ؛ قال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(٤) ثم قال : ﴿ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ ^(٥) أى على لسانك وألسنة العلماء من أمتك ، وكلام السلف راجع إلى المشتبه بوجه لا إلى المقصود المعبر عنه بالمتشابه في خطابه ، لأن المعاني إذا دقت تداخلت وتشابهت على من لا علم له بها ؛ كالأشجار إذا تقارب بعضها من بعض تداخلت أمثالها ^(٦) واشتبهت ؛ أى على من لم يعين النظر في البحث عن منبعث كل فن منها ، قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَقْرُورَاتٍ ﴾ ^(٧) إلى قوله : ﴿ مُتَشَابِهًا ﴾ ، وهو على اشتباكه غير متشابه . وكذلك سياق معاني القرآن العزيز قد تتقارب المعاني ويتقدم الخطاب بعضه على بعض ، ويتأخر بعضه عن بعض ؛ لحكمة الله في ترتيب الخطاب والوجود ، فتشتبك المعاني وتشكل إلا على أولى الأبواب ، فيقال في هذا الفن متشابه بعضه ببعض . وأما المتشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بعضا في الحق والصدق والإعجاز والبشارة والنذارة وكل ما جاء به وأنه من

(٢) سورة الزمر ٥٦
(٤) سورة النحل ٤٤
(٦) م : « أمثالها » تحريف .

(١) سورة القمر ١٤
(٣) سورة لقمان ٣٤
(٥) سورة القيامة ١٩
(٧) سورة الأنعام ١٤١

عند الله ، فذمّ سبحانه الذين يتبعون ما تشابه منه عليهم افتتاناً وتضليلاً ، فهم بذلك يتبعون ما تشابه عليهم تناصراً وتعاظداً للفتنة والإضلال .

تفريعات

الأول : الأشياء التي يجب ردّها عند الإشكال إلى أصولها .

فيجب ردّ التشابهات في الذات والصفات إلى محكم ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(١) .

ورد التشابهات في الأفعال إلى قوله : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾ ^(٢) .

وكذلك الآيات الموهمة نسبة الأفعال لغير الله تعالى من الشيطان والنفس ترد إلى محكم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ ^(٣) .

وما كان من ذلك عن تنزل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان أو زمان أو معية ، أو ما يوم التشبيه ، فمحكم ذلك قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٥) .

ومنه ضرب في تفصيل ذكر النبوة ووصف إلقاء الوحي ، ومحكمه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(٦) وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٧) .

ومنه ضرب في الحلال والحرام ، ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام بحسب فهمهم لدلالة القرآن .

(٢) سورة الأنعام ١٤٩ ،

(٤) سورة النحل ٦٠

(٦) سورة الحجر ٩

(١) سورة الشورى ١١

(٣) سورة الأنعام ١٢٥

(٥) سورة الإخلاص ١

(٧) سورة النجم ٣

ومنه شيء يُتقارب فيه بين اللمتين : لَمَّةُ الْمَلَكِ وَلَمَّةُ الشَّيْطَانِ لعنه الله ، ومحكم ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ... ﴾ ^(١) الآية ، ولهذا قال عَقِبَهُ : ﴿ يَعْظُمُكُمْ لَعَنُكُمْ تَذَكُّرُونَ ﴾ ^(٢) ، أى عندما يلقي العدو الذى لا يأمر بالخير بل بالشر والإلباس .

ومنه الآيات التى اختلف المفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتلها الآية ، ولا يقطع على واحد من الأقوال ، وأن مراد الله منها غير معلوم لنا مفصلاً بحيث يقطع به .

الثانى : أن هذه الآية من التشابه - أعنى قوله : ﴿ وَأُخِرُ مُتَشَابِهَاتٍ ﴾ ^(٣) ... الآية من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وبين أن يكون على ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وترددوا فى ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بين الاستئناف والعطف ، ومن ثم ثار الخلاف فى ذلك .

فمنهم من رجح أنها للاستئناف ، وأن الوقف على ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وأن الله تعبد من كتابه بما لا يعلمون - وهو التشابه - كما تعبد من دينه بما لا يعلمون - وهو التعبدات - ولأن قوله : ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ متردد بين كونه حالا فضلة ، وخبراً عمدة . والثانى أولى .

ومنهم من رجح أنها للعطف ؛ لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون ؛ وضعف الأول ، لأن الله لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينتفع به عباده ؛ ويدل به على معنى إرادته ، فلو كان التشابه لا يعلمه غير الله ^(٤) للزمنا ، ولا يسوغ لأحد أن يقول : إن رسول الله

صلى الله عليه وسلم لم يعلم التشابه ؛ فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته ، والمفسرون من أمته . ألا ترى أن ابن عباس كان يقول : أنا من الراسخين في العلم ؛ ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف : ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ^(١) : أنا من أولئك القليل .

وقال مجاهد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ : يعلمونه و ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من التشابه إلا أن يقولوا : ﴿ آمَنَّا ﴾ لم يكن لهم فضل على الجاهل ؛ لأن الكل قائلون ذلك ، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا : هو متشابه لا يعلمه إلا الله ، بل أمرؤ على التفسير ، حتى فسروا الحروف المقطعة .

فإن قيل : كيف يجوز في اللغة أن يعلم الراسخون ، والله يقول : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وإذا أشركهم في العلم انقطعوا عن قوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين ! قلنا : إن ﴿ يَقُولُونَ ﴾ هنا في معنى الحال ، كأنه قال : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ قائلين آمنا ؛ كما قال الشاعر ^(٢) :

الرَّيْحُ تَبْكِي شَجْوَهَا وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي غَمَامَةٍ
أَي لَامِعًا .

وقيل : المعنى : « يعلمون ويقولون » ، فحذف واو العطف ، كقوله : ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾ ^(٣) ؛ والمعنى : يقولون : علمنا وآمننا ؛ لأن الإيمان قبل العلم محال

(٢) هو ابن مفرغ الخبري ، وانظر الأغاني ١٧ : ٥٥ .
(٣) سورة القيامة ٢٢

(١) سورة الكهف ٢٢
(طبعة الساسي)

إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل . وأيضاً لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين ، ولم يقع الفرق بينهم وبين الجاهل .

الثالث : ومن هذا الخلاف نشأ الخلاف في أنه : هل في القرآن شيء لا تعلم الأمة تأويله ؟ قال الراغب في مقدمة تفسيره : وذهب^(١) عامة المتكلمين إلى أن كل القرآن يجب أن يكون معلوماً ، وإلا لأدى^(٢) إلى إبطال فائدة الانتفاع به ، وحلوا قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بالعطف على قوله : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ جملة حالية . قال : ذهب كثير من المفسرين إلى أنه يصح أن يكون في القرآن بعض ما لا يعلم تأويله إلا الله ، قال ابن عباس : أنزل الله القرآن على أربعة أوجه : حلال وحرام ، ووجه لا يسع أحداً جهالته ، ووجه تعرفه العرب ، ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله .

وقال بعضهم : التشابه اسم لمعنيين :

أحدهما : لما التبس من المعنى لدخول شبهة بعضه في بعض ، نحو قوله : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ... ﴾^(٣) الآية .

والثاني : اسم لما يوافق بعضه بعضاً ، ويصدق قوله تعالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي ... ﴾^(٤) الآية .

فإن كان المراد بالمتشابه في القرآن الأول فالظاهر أنه لا يمكنهم الوصول إلى مراده ، وإن جاز أن يطالعهم عليه بنوع من لطفه ؛ لأنه اللطيف الخبير . وإن كان المراد الثاني جاز أن يعلموا مراده .

(١) هو الراغب الأصفهاني ؛ صاحب المفردات ومحاضرات الأدباء ، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون .

(٢) ت : « أدى » (٣) سورة البقرة ٧٠

(٤) سورة الزمر ٢٣ .

الرابع : قيل : ما الحكمة في إنزال التشابه من أراد لعباده البيان والهدى ؟
قلنا : إن كان ممن يمكن علمه فله فوائد :

منها : ليحث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه ، والبحث عن دقائق معانيه ، فإن استدعاء الهم لمعرفة ذلك من أعظم القرب ، وحذرا مما قال المشركون : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾ ^(١) ، وليتخذهم ويثبهم كما قال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ... ﴾ ^(٢) الآية .
وقوله : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٣) فنبههم على أن أعلى المنازل هو الثواب ، فلو كان القرآن كله محكما لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المحنة ، وبطل التفاضل ، واستوت منازل الخلق ، ولم يفعل الله ذلك ، بل جعل بعضه محكما ليكون أصلا للرجوع إليه ، وبعضه متشابها يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج وردّه إلى المحكم ، ليستحق بذلك الثواب الذي هو الغرض ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ ^(٤) .

ومنها : إظهار فضل العالم على الجاهل ، ويستدعيه علمه إلى المزيد ^(٥) في الطلب في تحصيله ، ليحصل له درجة الفضل ، والأنفس الشريفة تنشوف لطلب العلم وتحصيله .

وأما إن كان ممن لا يمكن علمه فله فوائد :

منها : إنزاله ابتلاء وامتحانا بالوقف فيه والتعبد بالاشتغال من جهة التلاوة وقضاء فرضها ، وإن لم يقفوا على ما فيها من المراد الذي يجب العمل به ، اعتبارا بتلاوة النسخ من

(٢) سورة الروم ٢٧

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(١) سورة الزخرف ٢٢

(٣) سورة سبأ ٤

(٥) م : « المراد » .

القرآن وإن لم يجز العمل بما فيه من الحكم . ويجوز أن يمتحنهم بالإيمان بها حيث ادّعوا وجوب رعاية الأصلح .

ومنها : إقامة الحجة بها عليهم ؛ وذلك إنما نزل بلسانهم ولغتهم ، ثم عجّزوا عن الوقوف على ما فيها مع بلاغتهم وإفهامهم ؛ فبدل على أن الذي أعجزهم عن الوقوف هو الذي أعجزهم عن تكرار الوقوف عليها ، وهو الله سبحانه !

الخامس : آثار بعضهم سؤالا ، وهو : هل للحكم مزية على التشابه بما يدل عليه ، أو هما سواء ؟ والثاني خلاف الإجماع ، والأول ينقض أصلكم أن جميع كلامه سبحانه سواء ، وأنه نزل بالحكمة !

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أحمد البكري بأذى بأن الحكم كالتشابه من وجه ، ويخالفه من وجه ، فيتفقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع ، وأنه لا يختار ^(١) القبيح . ويختلفان في أن الحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد ، فمن سمعه أمكنه أن يستدل به ^(٢) في الحال ، والتشابه يحتاج إلى ذكر مُبتدأ ونظر مجدّد عند سماعه ليحمّله على الوجه المطابق ؛ ولأن الحكم أصل ، والعلم بالأصل أسبق ، ولأن الحكم يُعلم مفصّلا ، والتشابه لا يعلم إلا مجمّلا .

فإن قيل : إذا كان الحكم بالوضع كالتشابه ، وقد قلّم إن من حق هذه اللغة أن يصحّ فيها الاحتمال ويسوغ التأويل ، فبماذا يُميّز الحكم في أنه لا بدّ له من مزية ، سيما والناس قد اختلفوا فيها كما اختلفوا في المذاهب ، فالحكم عند السنّي متشابه عند القدرّي ؟ فالجواب أن الوجه الذي أورده ^(٣) يلجئ إلى الرجوع إلى العقول فيما يتعلق

(٢) ساقطة من ت

(١) ساقطة من ت

(٣) ت ! « أردته » .

بالتفريد والتنزيه ، فإن العلم بصحة خطابه يفتقر إلى العلم بحكمته ، وذلك يتعلق بصفاته ، فلا بدّ من تقدم معرفته ليصح له مخرج كلامه ، فأما في الكلام فيما يدلّ على الحلال والحرام فلا بدّ من مزية للمحكم ، وهو أن يدلّ ظاهره على المراد أو يقتضى بانضمامه أنّه ممّا لا يحتمل الوجه الواحد .

والمحكم في باب الحجاج عند غير الخالف مزية ، لأنه يمكن أن يبين له أنه مخالف للقرآن ، وأنّ ظاهر المحكم يدلّ على خلاف ما ذهب إليه ، وإن تمسك بمنشابه القرآن ، وعدل عن محكمه لما أنه تمسك بالشبه العقلية وعدل عن الأدلة السمعية ، وذلك لطف وبعث على النظر ، لأن الخالف المتدين يؤثر ذلك ليتفكر فيه ويعمل ، فإن اللغة وإن توقفت محتملة ، ففيها ما يدلّ ظاهره على أمر واحد ، وإن جاز صرفه إلى غيره بالدليل ، ثم يختلف ، ففيه ما يكره صرفه لاستبعاده في اللغة .

الشيخ المسابع والثلاثون
في حكم الآيات المثابحات الواردة في الصفات

وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق :
أحدها : أنه لا مدخل للتأويل فيها ؛ بل تجرى على ظاهرها ، ولا تُؤوّل شيئاً منها ،
وهم المشبهة .

والثاني : أن لها تأويلاً ، ولكننا نمسك عنه ، مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل ،
ونقول : لا يعلمه إلا الله ؛ وهو قول السلف .

والثالث : أنها مؤولة ، وأوّلوها على ما يليق به .

والأول باطل ، والأخيران منقولان عن الصحابة ، فنقل الإمامك عن أم سلمة أنها
سئلت عن الاستواء فقالت : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ،
والسؤال عنه بدعة . وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أم سلمة ، إلا أنه زاد فيها
أن مَنْ عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه . وكذلك سئل سفيان الثوري فقال :
أفهم من قوله : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ^(١) ما أفهم من قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى
إِلَى السَّمَاءِ﴾ ^(٢) . وسئل الأوزاعي عن تفسير هذه الآية فقال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
اسْتَوَى﴾ ^(١) كما قال : وإني لأراك ضالاً . وسئل ابن راهويه عن الاستواء : أقام هو
أم قاعد ؟ فقال : لا يملّ عن القيام حتى يقعد ، ولا يملّ عن القعود حتى يقوم ، وأنت إلى
غير هذا السؤال أحوج .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها ،

وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها ، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها .

وأفصح الغزالي عنهم في غير موضع بتهجين ما سواها حتى ألجم آخرها في " إجلاله " كل عالم أو عامي عما عداها .

قال : وهو كتاب " إجلال العوام عن علم الكلام " ، ^(١) آخر تصانيف الغزالي مطلقا ، أو آخر تصانيفه في أصول الدين ، حث فيه على مذاهب السلف ومن تبعهم . ومن نقل عنه التأويل على وابن مسعود وابن عباس وغيرهم .

وقال الغزالي في كتاب " التفرقة بين الإسلام والزندقة " ، ^(٢) : إن الإمام أحمد أول في ثلاثة مواضع ^(٣) ، وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين .

قلت : وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ ﴾ ^(٤) ، قال : وهل هو إلا أمره ، بدليل قوله : ﴿ أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ ^(٥) !

واختار ابن بريهان ^(٦) وغيره من الأشعرية التأويل ، قال : ومنشأ الخلاف بين

(١) طبع في المطبعة الأعلمية بمصر سنة ١٣٠٣ هـ وانظر ص ٣٣ وما بعدها .

(٢) طبع باسم فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة بمطبعة الترق بمصر سنة ١٣١٩ هـ ؛

(٣) النص كما في كتابه : « سمعت الثقات من أئمة الحنابلة يفتاد يقولون : إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط ؛ أحدها قوله صلى الله عليه وسلم : « الحجر الأسود بين الله في الأرض » . والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « قلب المؤمن بين أصابع الرحمن » . والثالث قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن » . وانظر ص ٤٣ .

(٥) سورة النحل ٣٣

(٤) سورة الأنعام ١٥٨

(٦) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن بريهان الشافعي ؛ أحد علماء الأصول ، وصاحب كتاب البسيط والوجيز ، توفي سنة ٥٢٠ هـ .

الفریقین : أنه هل يجوز في القرآن شيء لا يعلم معناه ؟ فعندهم يجوز ، فلمذا منعوا التأويل ، واعتقدوا التنزيه على ما يعلمه الله .

وعندنا لا يجوز ذلك ، بل الراسخون يعلمونه .

قلت : وإنما حملهم على التأويل وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة التشابه والجسمية في حق البارئ تعالى ، والخوض في مثل هذه الأمور خطرُهُ عظيم ، وليس بين العقول والمنقول تغاير في الأصول ، بل التغاير إنما يكون في الألفاظ ، واستعمال المجاز لغة العرب . وإنما قلنا لا تغاير بينهما في الأصول لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب ما ورد به الشرع ، إذ لا يرد الشرع بما لا يفهمه العقل ، إذ هو دليل الشرع وكونه حقا ، ولو تَصَوَّرَ كذب العقل في شيء لتصور كذبه في صدق الشرع ، فمن طالت ممارسته العلوم ، وكثر خوضه في مجورها أمكنه التلقيق بينهما ؛ لكنه لا يخلو من أحد أمرين ، إما تأويل يبعد عن الأنهام ، أو موضع لا يتبين فيه وجه التأويل لقصور الأنهام عن إدراك الحقيقة ، والطمع في تليق كل ما يرد مستحيل ^(١) المرام ، والرد إلى قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ^(٢) .

ونحن نجري في هذا الباب على طريق المؤولين ، حاكين كلامهم .

فمن ذلك صفة الاستواء ، فحكى مقاتل والكلبي عن ابن عباس أن أَسْتَوَى ^(٣) بمعنى استقر ، وهذا إن صح يحتاج إلى تأويل ، فإن الاستقرار يُشعر بالتجسيم .

وعن المعتزلة بمعنى « استولى وقهر » ، وردّ بوجهين :

(١) سورة الثوري ١١

(٢) « مستحسن » تحريف

(٣) من قوله تعالى في سورة طه : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴾

أحدهما: بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَوٍ عَلَى^(١) الْكَوْنَيْنِ ، والجنة والنار وأهلها ، فَأَيَّ قَائِدَةٍ فِي تَخْصِيصِ الْعَرْشِ !

الثاني : أَنَّ الْإِسْتِيلَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ قَهْرٍ وَغَلْبَةٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى مِنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ ؛ قَالَه ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ .

وقال أبو عبيد : بمعنى « صعد » ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ يُوجِبُ هَبْوَطًا مِنْهُ تَعَالَى حَتَّى يَصْطِدَّ ، وَهُوَ مُنْفَى عَنْ اللَّهِ .

وقيل : « الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى » فُجِلَ « عَلَا » فَلَا لَا حَرْفًا ؛ حَكَاهُ الْأَسَازُ إِسْمَاعِيلُ الضَّرِيرُ^(٢) فِي تَفْسِيرِهِ ؛ وَرَدَّ^(٣) بَوَجْهِينِ :

أحدهما : أَنَّهُ جَلَّ الصِّفَةُ فَلَا ، وَمَصَاحِفُ أَهْلِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ قَاطِعَةٌ بِأَنَّ « عَلَى » هُنَا حَرْفٌ ، وَلَوْ كَانَ فَلَا لَكَتَبُوهَا بِاللَّامِ أَلْفَ كَقَوْلِهِ : ﴿ وَتَلَقَّاهُمُ بِمَقْعِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(٤) .

والثاني : أَنَّهُ رَفَعَ الْعَرْشَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ أَحَدٌ مِنَ الْقَرَاءِ .

وقيل : تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، ثُمَّ ابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ : ﴿ أَسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٥) ، وَهَذَا رَكِيكٌ يُزِيلُ الْآيَةَ عَنْ نَظْمِهَا وَمُرَادِهَا .

(١) ط : « عَنْ »

(٢) سَمِيَ تَفْسِيرُهُ صَاحِبَ كَشْفِ الظُّنُونِ الْكُفَايَةِ ؛ وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيرِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الضَّرِيرُ الْمَقْرِيُّ الْمُحَدِّثُ ، تَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ٤٣٠ هـ . نَكَتُ الْهَمِيانَ ١١٩

(٣) ت : « وَخَطَأَهُ » . (٤) سُورَةُ « الْمُؤْمِنُونَ » ، ٩١ .

(٥) سُورَةُ طه ٦٥ ،

قال الأستاذ : والصواب ما قاله الفراء^(١) والأشعري^(٢) وجماة من أهل المعاني : إن معنى قوله : ﴿ اسْتَوَى ﴾ أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه ، فسماه استواء ، كقوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾^(٣) أى قصد وعمد إلى خلق السماء ؛ فكذا ها هنا ، قال : وهذا القول مرضى عند العلماء ليس فيه تعطيل ولا تشبيه .

قال الأشعري : ﴿ عَلَى ﴾ هنا بمعنى « فى » كما قال تعالى : ﴿ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾^(٤) ومعناه أحدث الله فى العرش فعلا سماه استواء ، كما فعل فعلا سماه فضلا ونعمة ، قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ . فَضَلَّا مِنَ اللَّهِ نِعْمَةً ﴾^(٥) ، فسمى التحبيب والتكريه فضلا ونعمة . وكذلك قوله : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾^(٦) ، أى فخر الله بنيانهم ، وقال : ﴿ فَأَنَّا هُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْسَبُوا ﴾^(٧) أى قصدهم . وكما أن التخريب والتعذيب سماها إتيانا ؛ فكذلك أحدث فعلا بالعرش سماه استواء .

قال : وهذا قول مرضى عند العلماء لسلامته من التشبيه والتعطيل ، وللعرض خصوصية ليست لغيره من المخلوقات ، لأنه أول خلق الله وأعظم ، والملائكة حاقون به ، ودرجة الوسيلة متصلة به ، وأنه سقف الجنة ، وغير ذلك .

(١) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء ، أجمع الكوفيين فى النحو ؛ وصاحب كتاب معانى القرآن ؛ توفى سنة ٢٠٧ . طبقات الزيدى ١٤٦
(٢) هو أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعري ، صاحب الأصول ؛ وإليه تنسب الطائفة الأشعرية ؛ وهو صاحب الكتب المشهورة فى الرد على الرافضة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدعين ، توفى سنة ٣٢٤ . ابن خلكان ١ : ٣٢٦

(٤) سورة البقرة ١٠٢

(٦) سورة النحل ٢٦

(٣) سورة فصلت ١١

(٥) سورة الحجرات ٧ ، ٨

(٧) سورة الحشر ٢ .

وقوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ ^(١) ؛ قيل : النفس ها هنا الغيب ، تشبيها له بالنفس ، لأنه مستتر كالنفس .

وقوله : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ ^(٢) أى عقوبته . وقيل : يحذركم الله إياه .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) اختار البيهقي ، معناه أنه المعبود في السموات والأرض ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ ^(٤) وهذا القول هو أصح الأقوال . وقال الأشعري في ” الموجز “ : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ ، أى عالم بما فيهما ؛ وقيل : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ جملة تامة : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ كلام آخر ، وهذا قول المجسمة ، واستدللت الجهمية بهذه الآية على أنه تعالى في كل مكان ، وظاهر ما فهموه من الآية من أسخف الأقوال .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾ ^(٥) ، قيل : استعار الواو موضع الباء لمناسبة بينهما في معنى الجمع ، إذ الباء موضوعة للإصاق وهو جمع ، والواو موضوعة للجمع ، والحروف ينوب بعضها عن بعض ، وتقول عرفا : جاء الأمير بالجيش ، إذا كان مجيئهم مضافا إليه بتسليطه أو بأمره ، ولا شك أن الملك إنما يجي بأمره على ما قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِأَمْرِهٖ يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٦) ، فصار كما لو صرح به . وقال : جاء الملك بأمر ربك ، وهو كقوله :

(٢) سورة آل عمران ٢٨

(٤) سورة الزخرف ٨٤

(٦) سورة الأنبياء ٢٧ .

(١) سورة المائدة ١١٦

(٣) سورة الأنعام ٣

(٥) سورة الفجر ٢٢ .

﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾^(١) أى اذهب أنت بربك، أى بتوفيق ربك وقوته ، إذ معلوم أنه إنما يقا تل بذلك من حيث صرف الكلام إلى المفهوم فى العرف .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾^(٢) قال قتادة : عن شدة ، وقال إبراهيم النخعى : ^(٣) أى عن أمر عظيم ، قال الشاعر :

* وقامت الحرب على ساق *

وأصل هذا أن الرجل إذا وقع فى أمر عظيم يحتاج إلى معانة ويحدّ فيه شئ من ساقه ، فاستعيرت الساق فى موضع الشدة .

قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، قال اللغويون : معناه ما فرطت فى طاعة الله وأمره ، لأن التفريط لا يقع إلا فى ذلك ، والجانب المعبود من ذوى الجوارح لا يقع فيه تفريط البتة ، فكيف يجوز وصف القديم سبحانه بما لا يجوز !

قوله تعالى : ﴿ سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾^(٥) ، فرغ بأتى بمعنى قطع شغلا ، أنفرغ لك ، أى أقصد قصدك ، والآية منه ، أى ستقصد لعقوبتكم ، ونحكم جزاءكم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾^(٦) ، إن قيل لأى علة نسب الظن إلى الله

وهو شك ؟

(١) سورة المائدة ٢٤

(٢) قوله ابن جرير الطبرى فى التفسير ٢٤ : ٢٩ (طبعة بولاق)

(٣) سورة الزمر ٥٦

(٤) سورة الرحمن ٣١

(٥) سورة المؤمن ٣٧

قيل : فيه جوابان :

أحدهما : أن يكون الظنُّ لفرعون ، وهو شك لأنه قال قبله : ﴿ فَأُطْلِعْ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾^(١) وإني لأظنُّ موسى كاذبا ، فالظن على هذا لفرعون .

والثاني : أن يكون تم الكلام عند قوله : ﴿ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ ﴾ على معنى : وإني لأعلمه كاذبا ؛ فإذا كان الظن لله . كان علما و يقينا ، ولم يكن شكّا كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾^(٣) لم يرد سبحانه بنفى النوم والسنة عن نفسه إثبات اليقظة والحركة ، لأنه لا يقال لله تعالى : يقطان ولا نائم ، لأن اليقطان لا يكون إلا عن نوم ، ولا يجوز وصف القديم به ، وإنما أراد بذلك نفي الجهل والغفلة ، كقوله : ما أنا عنك بغافل .

قوله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَيَّ ﴾^(٤) قال السهيلي : اليد في الأصل كالمصدر ، عبارة عن صفة لموصوف ، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدي مقرونة مع الأبصار في قوله : ﴿ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾^(٥) ولم يمدحهم بالجوارح ؛ لأن المدح إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر ، قال : وإذا ثبت هذا فصَحَّ قولُ الأشرعي : إن اليدين^(٦) في قوله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَيَّ ﴾^(٧) صفة ورد بها الشرع ولم يقل إنها في معنى القدرة كما قال المتأخرون من أصحابه ، ولا بمعنى النعمة ، ولا قطع بشئ من التأويلات تحرزا منه عن مخالفة السلف ، وقطع بأنها صفة تحرزا عن مذاهب المشبهة .

(٢) سورة البقرة ٢٥٥

(١) سورة الحاقة ٢٠

(٤) سورة م ٤٥ .

(٣) سورة م ٧٥ .

(٦) سورة م ٧٥

(٥) كذا في ط ، م ، وفي ت « اليد » .

فإن قيل : وكيف خاطبوا بما لا يعلمون إذ اليد بمعنى الصفة لا يعرفونه ، ولذلك لم يسأل أحدٌ منهم عن معناها ، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه ، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه ، وكذلك الكفار ، لو كان لا يُعقل عندهم إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض ، واحتجوا بها على الرسول ، وقالوا : زعمت أن الله ليس كمثل شيء ، ثم تُخبر أن له يداً ، ولما لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر ، عُلِمَ أن الأمر عندهم كان جلياً لا خفاء به ، لأنها صفة سميت الجارحة بها مجازاً ، ثم استمر المجاز ^(١) فيها حتى نسيت الحقيقة ، ورب مجاز كثير استعمل حتى نسي أصله ، وتركت صفته - والذي يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة إلا أنها أخص ، والقدرة أعم ، كالحجة مع الإرادة والمشيئة ، فاليد أخص من معنى القدرة ، ولذا كان فيها تشریف لازم .

وقال البغوي في تفسير قوله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ^(٢) : في تحقيق الله التثنية في اليد دليل على أنه ليس بمعنى النعمة والقوة والقدرة ، وإنما هما صفتان من صفات ذاته . قال مجاهد : اليد هاهنا بمعنى التأكيد والصلة مجازه « لما خلقت » كقوله : ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ^(٣) ، قال البغوي : وهذا تأويل غير قوى ؛ لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول : إن كنت خلقتك فقد خلقتني ، وكذلك في القدرة والنعمة لا يكون لآدم في الخلق مزية على إبليس . وأما قوله تعالى : ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ ^(٤) فإن العرب سمى الاثنين جمعا ، كقوله تعالى : ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ ^(٥)

(٢) سورة ص ٥٥

(٤) سورة يس ٢١

(١) ت : « الحال » .

(٣) سورة الرحمن ٢٧

(٥) سورة الحج ١٩ .

وأما العين في الأصل في فهي صفة ومصدر لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشيء بالعين قال : وحينئذٍ فأضافها للبارئ في قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ ^(١) حقيقة - لا مجاز كما توهم أكثر الناس - لأنه صفة في معنى الرؤية والإدراك ، وإنما المجاز في تسمية العضو بها ، وكل شيء يوم الكفر والتجسيم ، فلا يُضاف إلى البارئ سبحانه لا حقيقة ولا مجازاً .

قال السهيلي : ومن فوائد هذه المسألة أن يُسأل عن المعنى الذي لأجله قال : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ ^(٢) بحرف ﴿ عَلَىٰ ﴾ ، وقال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَأَصْنَعُ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٤) وما الفرق ؟ والفرق أن الآية الأولى وردت في إظهار أمر كان خفياً وإبداء ما كان مكنوناً ، فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يُغذّون ويصنعون شراً ، فلما أراد أن يصنع موسى ويغذّي ويربّي على جليّ آمن وظهور أمر لا تحت خوف واستسرار دخلت « على » في اللفظ تنبيهاً على المعنى لأنها تعطي معنى الاستعلاء ، والاستعلاء ظهور وإبداء ، فكانه سبحانه يقول : وتصنع على آمن لا تحت خوف ، وذكر العين لتضميتها معنى الرعاية والكلاء . وأما قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَأَصْنَعُ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٤) فإنه إنما يريد في رعاية منّا وحفظ ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره بعد كتم ، فلم يحتاج الكلام إلى معنى « على » .

ولم يتكلم السهيلي على حكمة الإفراد في قصة موسى والجمع في الباقي ، وهو سرّ لطيف ، وهو إظهار الاختصاص الذي خصّ به موسى في قوله : ﴿ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾ ^(٥)

(٢) سورة طه ٣٩

(٤) سورة هود ٣٧ .

(١) سورة طه ٣٩ .

(٣) سورة القمر ١٤

(٥) سورة طه ٤١ .

فأقتضى الاختصاصُ الاختصاصَ الآخر في قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ ^(١) ، بخلاف قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) فليس فيه من الاختصاص ما في صنع موسى على عينه سبحانه .

قال السهيلي رحمه الله : وأما النفس فعبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد ، وقد استعمل من لفظها النفاسة والشيء النفيس ، فصلحت للتعبير عنه سبحانه ، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية .

وأما الذات فقد استوى أكثر الناس بأنها معنى النفس والحقيقة ، ويقولون : ذاتُ الباري هي نفسه ، ويعبرون بها عن وجوده وحقيقته . ويحتجون بقوله صلى الله عليه وسلم في قصة إبراهيم : « ثلاث كذبات كلهن في ذات الله » .

قال : وليست هذه اللفظة إذا استقرت بها في اللغة والشرعة كما زعموا ، وإلا لقل : عبدت ذات الله ، واحذر ذات الله ، وهو غير مسموع ، ولا يقال إلا بحرف في المستحل معناه في حق الباري تعالى ، لكن حيث وقع فالمراد به الديانة والشرعة التي هي ذات الله ، فذاتُ وصفٍ للديانة . هذا هو المفهوم من كلام العرب ، وقد بان غلط مَنْ جعلها عبارة عن نفس ما أضيف إليه ، ومنه إطلاق العجب على الله تعالى في قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ ^(٤) على قراءة حمزة والكسائي ، بضم التاء على معنى أنهم قد حلُّوا محل من يتعجب منهم .

قال الحسين بن الفضل : العجب من الله تعالى إنكار الشيء وتعظيمه ، وهو لغة

(٢) سورة القمر ١٤

(٤) سورة الصافات ١٢

(١) سورة طه ٣٩

(٣) سورة هود ٣٧ .

العرب ، وفي الحديث : « عجب ربكم من زللكم وقنوطكم » وقوله : « إن الله يعجب من الشاب إذا لم يكن له صبوة » .

قال البغوي : وسمعت أبا القاسم النيسابوري قل : سمعت أبا عبد الله البغدادي يقول : سئل الجنيد عن هذه الآية فقال : إن الله لا يعجب من شيء ، ولكن الله وافق رسوله فقال : ﴿ وَإِنْ نَعَجِبْ فَعَجَبُ قَوْلِهِمْ ﴾ ^(١) أى هو كما يقوله .

فائدة

كل ما جاء في القرآن العظيم من نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ أو ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ أو ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ فالمعزلة يفسرونه بالإرادة ، لأن عندهم أنه تعالى لا يريد إلا الخير ووقوع الشر على خلاف إرادته ، وأهل السنة يفسرونه بالطلب لما في الترجي من معنى الطلب ، والطلب غير الإرادة على ما تقرر في الأصول ، فكأنه قال : كونوا متقين ، أو مفلحين ؛ إذ يستحيل وقوع شيء في الوجود على خلاف إرادته تعالى ، بل كل الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

النوع الثامن والثلاثون معرفته إعجازه

وقد اعتنى بذلك الأئمة ، وأفردوه بالتصنيف ، منهم القاضي أبو بكر بن الباقلاني ^(١) ، قال ابن العربي : ولم يصنف مثله ، وكتاب الخطابي ^(٢) ، والرمانى ، والبرهان لعزى ^(٣) وغيرهم .

وهو علم جليل ، عظيم القدر ، لأن نبوة النبي صلى الله عليه وسلم معجزتها الباقية القرآن ، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز ، قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ ^(٤) ، وقال سبحانه : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) فلو أن سماعه إياه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه ، ولا تكون حجة إلا وهى معجزة . وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٦) فأخبر

(١) فى كتاب إعجاز القرآن ؛ وطبع عدة مرات، آخرها فى دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر .

(٢) فى كتاب بيان إعجاز القرآن ، وطبع فى دار المعارف بمصر مع رسالة الرمانى المسماة بالنكت فى إعجاز القرآن ، ورسالة عبد القاهر الجرجانى المسماة الرسالة الشافية بتحقيق الدكتور محمد خلف الله والأستاذ محمد زغلول سلام .

(٣) هو أبو المعالى عزى بن عبد الملك المعروف بشيدلة ، التوفى سنة ٤٩٤ ؛ ذكر كتابه صاحب كشف الظنون

أَنَّ الْكِتَابَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِهِ ، وَأَنَّهُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ ، فَأَتَمَّ مَقَامَ مُعْجَزَاتِ غَيْرِهِ وَآيَاتِ سِوَاهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ .

ولما جاء به صلى الله عليه وسلم إليهم - وكانوا أفصح الفصحاء ومصانع الخطباء - تحدّاهم على أن يأتوا بمثله ، وأمهلهم طول السنين ^(١) فلم يقدرُوا ، يقال : تحدّى فلان فلانا إذا دعاه إلى أمر ليظهر عجزه فيه ونازعه الغلبة في قتال أو كلام غيره ، ومنه أنا حُدَيْتَاكَ ، أى أبرز لى وحدك .

واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدّى العرب قاطبة بالقرآن حين قالوا : افتراه . فأنزل الله عز وجل عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٢) فلما عجزوا عن الإتيان بعشر سور كشأ كل القرآن ، قال تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٣) ، ثم كرر هذا فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٤) أى من كلام مثله ، وقيل : مِنْ بَشَرٍ مِثْلِهِ ، ويحقق القول الأول الآيتان السابقتان ، فلما عجزوا عن أن يأتوا بسورة تشبه القرآن على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء ^(٥) ، قال : ﴿ قُلْ لَنْ يَجْتَمِعَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ ^(٦) ، قد ثبت أنه تحدّاهم به ، وأنهم لم يأتوا بمثله إمّجزم عنه ، لأنهم لو قدرُوا على ذلك لفعّلوا ، ولما عدلوا إلى العناد تارة والاستهزاء أخرى ، فتارة قالوا : « سحر » وتارة قالوا : « شعر » وتارة قالوا : « أساطير الأولين » كل ذلك من التحير والاقطاع .

(٢) سورة هود ١٣

(٤) سورة الإسراء ٨٨ .

(١ - ١) ساقط من ت

(٣) سورة البقرة ٢٣

قال [ابن أبي] ^(١) طالب مكي ^(٢) في ” اختصاره نظم القرآن للجرجاني “ ؛ قال المؤلف : أنزله بلسان عربي مبين بضروب من النظم مختلفة على عادات العرب ، لكن الأعصار تتغير وتطول ، فيتغير النظم عند المتأخرين لقصور أفهامهم ، والنظر كله جار على لغة العرب ، ولا يجوز أن ينزله على نظم ليس من لسانهم ؛ لأنه لا يكون حجة عليهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٣) ، وفي قوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ ^(٤) فأخبر أنهم لم يعلموه لجهلهم به ؛ وهو كلام عربي .

قال أبو محمد : لا يحتمل أن يكون جهلهم إلا من قبل أنهم أعرضوا عن قبوله ، ولا يجوز أن يكون نزل بنظم لم يعرفوه ؛ إذ لا يكون عليهم حجة ، وجهلنا بالنظم لتأخرنا عن رتب القوم الذي نزل عليهم جائز ، ولا يمنع . فمن ^(٥) نزل عليهم كان يفهمه إذا تدبره ؛ لأنه بلفظه ، ونحن إنما ^(٥) نفهم بالتعلم . انتهى .

وهذا الذي قاله مشكل ، فإن كبار الصحابة رضى الله عنهم حفظوا البقرة في مدة متطاولة ؛ لأنهم كانوا يحفظون مع التفهم .

وإيجاز القرآن ذكر من وجهين :

أحدهما : إيجاز متعلق بنفسه .

والثاني : بصرف الناس عن معارضته .

(١) في الأصول «أبو طالب» ؛ خطأ ؛ وهو مكي بن أبي طالب حوش بن محمد بن مختار القيسي ؛ يكنى أبا محمد ؛ أصله من القيروان وسكن قرطبة ؛ رحل إلى مصر مرتين واستكمل بها علومه ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ ؛ ذكر الفقهى ثبنا بمؤلفاته ؛ وفيها كتاب « انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه » . وانظر لإنباه الرواة ٣ : ٣١٣ - ٣١٩

(٣) سورة يونس ٣٩

(٢) سورة يونس ٣٨

(٥) م : « إذا » تحريف

(٤) ت : « ممن » .

ولا خلاف بين العقلاء أن كتاب الله معجز ، واختلفوا في إعجازه ، قليل : إن التحدى :
 وقع بالكلام القديم الذى هو صفة الذات ، وإن العرب كلّفت في ذلك ما لا تطيق ،
 وفيه وقع عجزها . والجمهور على أنه إنما وقع بالدال على القديم ^(١) وهو الألفاظ .

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنه لا يصح التحدى بشيء مع جهل المخاطب بالجهة التى وقع بها
 التحدى ، ولا يتجه قول القائل لمثله : إن صنعت خاتما كنت قادرا على أن تصنع مثله ؛
 إلا بعد أن يمكنه من الجهة التى تدعى عجز المخاطب عنها ، فنقول : الإعجاز فى القرآن
 العظيم إما أن يعنى بالنسبة إلى ذاته ، أو إلى عوارضه من الحركات والتأليف ، أو إلى مدلوله ،
 أو إلى المجموع ، أو إلى أمر خارج عن ذلك ؛ لا جائز أن يكون الإعجاز حصل من جهة
 ذوات الكلم المفردة فقط ؛ لأن العرب قاطبة كانوا يأتون بها ؛ ولا جائز أن يكون الإعجاز
 وقع بالنسبة إلى العوارض من الحركات والتأليف فقط ؛ لأنه يُحجج إلى ما تعاطاه مسيلة
 من الحاقة : « إنا أعطيناك الجواهر - فصل لربك وهاجر - إن شئت هو الكافر » .

ولو كان الإعجاز راجعا فى الإعراب والتأليف المجرد لم يعجز صغيرهم عن تأليف ألفاظ
 معربة فضلا عن كبيرهم ، ولا جائز أن يقع بالنسبة إلى المعانى فقط ؛ لأنها ليست من صنع
 البشر ، وليس لهم قدرة على إظهارها ؛ من غير ما يبدل عليها ، ولا جائز أن ترجع إلى المجموع
 لأننا قد بينا بطلانه بالنسبة إلى كل واحد ، فيتعين أن يكون الإعجاز لأمر خارج غير ذلك .

[بيان الأقوال المختلفة فى وجوه الإعجاز]

وقد اختلف فيه على أقوال :

أحدها - وهو قول النظام ^(٢) : إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم ، وكان

(١) م : « التقديم » ، صوابه ما فى ت ، ط .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام ، شيخ الجاحظ ، وأحد رؤوس المعتزلة ، وإليه تنسب
 الفرقه النظامية ؛ توفى فى خلافة المنصور سنة بضع وعشرين ومائتين . وانظر آراءه فى الملل والنحل ١ : ٦٧ ،
 والمواعظ ٦٢١ ، والفرق بين الفرق ١١٣ ، وأمالى الشريف المرتضى ١ : ١٨٧ .

مقدوراً لهم ؛ لكن عاقبهم أمر خارجي ، فصار كسائر المعجزات .

وهو قول فاسد بدليل قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ ^(١) ؛ فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم ، ولو سئلوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم ، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى ، وليس عجز الموتى بكبير يحتفل بذكره ، هذا مع أن الاجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن ، فكيف يكون معجزاً غيره وليس فيه صفة إعجاز ؛ بل المعجز هو الله تعالى ، حيث سلبهم قدرتهم عن الإتيان بمثله .

وأيضاً يلزم من القول بالصَّرْفَةِ فساد آخر ، وهو زوال الإعجاز بزوال زمان التحدثي ، وخلو القرآن من الإعجاز ؛ وفي ذلك خرق لإجماع الأمة ، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظيم ، ولا معجزة له باقية سوى القرآن ، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة .

قال القاضي أبو بكر ^(٢) : « وما يبطل القول بالصَّرْفَةِ أنه لو كانت المعارضة ممكنة - وإنما منع منها الصَّرْفَةُ - لم يكن الكلام معجزاً ، وإنما يكون المنع معجزاً ^(٣) فلا يتضمن الكلام فضلاً ^(٤) على غيره في نفسه » .

« وليس هذا بأعجب مما ذهب إليه فريق منهم أن الكل قادرين على الإتيان بمثله ؛ وإنما تأخروا ^(٥) عنه لعدم العلم بوجه ترتيب لو تعلموه لوصلوا إليه ، ولا بأعجب من قول

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) هو أبو بكر الباقلاني في كتاب إعجاز القرآن ص ٤٣ ، ٤٤ ، ونقله عنه صاحب الإتيان في ٢ : ١١٨

(٣) الإعجاز : « وإنما يكون المنع هو المعجز » . والإتيان : « وإنما يكون بالمنع معجزاً » .

(٤) الإعجاز والإتيان : « فضيلة » .

(٥) كذا في الأصول والإتيان ؛ وفي الإعجاز : « وإنما تأخرون » .

فريق منهم : إنه لا فرق بين كلام البشر وكلام الله في هذا الباب ، [وإنما يصح من كل واحد منهما الإعجاز على حد واحد] ^(١) .

« وزعم قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ، وإنما وضع حِكْمًا » ^(٢) .

الثاني : أن وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به ، لا مطلق التأليف ، وهو بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزناً ، وعلت مركباته معنى ، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى .

واختاره ابن الزمِّلَكَاني ^(٣) في البرهان .

الثالث : ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلية ، ولم يكن ذلك من شأن العرب ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾ ^(٤) وقوله في أهل بدر : ﴿ سَبِّهْرُمُ الْجَمْعُ ﴾

(١) تكملة من كتاب إعجاز القرآن

(٢) كذا نقل عبارة الباقلاني في مختصره ، والتي في الإعجاز ص ٤٦ : « وقد ادعى قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ؛ وإنما فرغوا إلى الدرة والبيعة ؛ وهما كتابان : أحدهما يتضمن حكماً متقولة توجد عند حكماء كل أمة مذكورة بالفضل ؛ فليس فيها شيء بديع من لفظ ولا معنى ، والآخرة شيء في الديانات ، وقد تهوس فيه بما لا يخفى على متأمل . وكتابه الذي بيناه في الحكم منسوخ من كتاب يزجهر في الحكمة ؛ فأى صنع له في ذلك ؟ وأى فضيلة حازها فيما جاء به ! » .

(٣) منسوب إلى زمِّلَكَان ، بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخره نون . كذا ضبطه ياقوت ، وقال : « وأما أهل الشام فإنهم يقولون « زمِّلَكَا » بفتح أوله وثانيه وضم لامه والقصر ، لا يلحقون به النون ؛ وهي قرية بغوطة دمشق ؛ ومن ينسب إليه من العلماء عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي المتوفى سنة ٦٥١ ، وحفيده محمد بن علي بن عبد الواحد المتوفى سنة ٧٢٧ وكتاب البرهان نسبة صاحب كشف الظنون إليه وقال : « البرهان في إعجاز القرآن لكمال الدين محمد بن علي بن الزمِّلَكَاني الشافعي المتوفى سنة ٧٢٧ ، ثم اختصره ؛ والكنى لم أجده منسوباً إليه فيما وقعت عليه من تراجم له في الدرر الكامنة وفوات الوفيات وابن كثير وشذرات الذهب والنجوم الزاهرة . وفي معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة مصورة من كتاب « البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن » عن أحمد الثالث ؛ ذكروا أنها من تأليف عبد الواحد السماكي المعروف بابن خطيب زمِّلَكَا . »

(٤) سورة الفتح ١٦ .

وَيُؤْتُونَ الدُّبُرَ ﴿١﴾ وقوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾ (٢) وكقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (٣)، وقوله: ﴿الْمَغْلِبَةِ الرُّومِ﴾ (٤) وغير ذلك مما أخبر به بأنه سيقع فوقه.

ورد هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إعجاز فيها؛ وهو باطل، فقد جمل الله كل سورة معجزة بنفسها.

الرابع: ما تضمن من إخباره عن قصص الأولين وسائر المتقدمين، حكاية من شاهدها وحضرها، وقال: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا...﴾ (٥) الآية.

وهو مردود بما سبق، نعم هذا والذي قبله من أنواع الإعجاز، إلا أنه منحصر فيه.

الخامس: إخباره عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل، كقوله: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ (٦)، وقوله: ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾ (٧)، وقوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ...﴾ (٨) الآية، وكإخباره عن اليهود أنهم لا يتمنون الموت أبدا.

(٢) سورة الفتح ٢٧
(٤) سورة الروم ٢٠١ .
(٦) سورة آل عمران ١٢٢
(٨) سورة الأفعال ٧

(١) سورة القمر ٤٥
(٣) سورة النور ٥٥
(٥) سورة هود ٤٩
(٧) سورة المجادلة ٨

السادس : وصححه ابن عطية وقال : إنه الذي عليه الجمهور والحدّاق - وهو الصحيح في نفسه - وأن التحدى إنما وقع بنظمه ، وصحة معانيه ، وتوالى فصاحة ألفاظه ؛ ووجه إعجازه أن الله قد أحاط بكل شيء علما ، وأحاط بالكلام كلّ علما ؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن عِلِمَ بإحاطته أى لفظة تصلح أن تلى الأولى ، ويتبين للمعنى بعد المعنى ، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره . والبشرُ معهم الجهل والنسيان والذهول ، ومعلوم بالضرورة ^(٢) أن أحدا من البشر لا يحيط بذلك ^(٣) ، وبهذا [جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة ، وبهذا النطق] ^(٤) يبطل قول من قال : إن العرب كان في قدرتها الإتيان ^(٥) بمثله ، فلما جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم صرّفوا عن ذلك وعجزوا عنه .

والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم ^(٦) يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين ، ولهذا ترى البليغ ينقح الخطبة أو القصيدة حولا ، ثم ينظر فيها ، فيغيّر فيها ، وهم جراً . وكتاب الله سبحانه لو نزعَت منه لفظة ، ثم أدير لسان العرب على لفظة ^(٧) أحسن منها لم توجد . ونحن تتبين لنا البراعة في أكثره ، ويخفى علينا وجهها في مواضع ، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق ، وجودة القريحة ، [وميّز الكلام] ^(٨) .

وقامت الحجة على العالم بالعرب إذ كانوا أرباب الفصاحة ومظنة المعارضة ، كما قامت

(١) مقدمة التفسير المطبوعة ص ٢٧٨ - ٢٨٠ ، مع اختصار وتصرف .

(٢) في المقدمة : « ضرورة » (٣) في المقدمة « أن بشرا لم يك قط يحيط » ،

وما قلّه الزركشي أجود (٤) تكملة من المقدمة

(٥) المقدمة : « أن تأتي بمثل القرآن » .

(٦-٦) فيما قلّه عن ابن عطية هنا اختصار في العبارة ؛ وفي المقدمة : « ... لم يكن قط في قدرة أحد

من المخلوقين ، ويظهر لك قصور البشر في أن الفصح منهم يضع خطبة أو قصيدة يستفرغ فيها جهده ،

ثم لا يزال ينقحها حولا كاملا ، ثم تعطي لأحد نظيره فيأخذها بقريحة خاصة فيبدل فيها وينقح ، ثم لا تزال

كذلك فيها مواضع للنظر والبدل ، وكتاب الله ... الخ » .

(٧) المقدمة : « في أن يوجد أحسن منها » .

الحجة في معجزة عيسى بالأطباء ، و [في] ^(١) معجزة موسى بالسحرة ، فإن الله تعالى إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبرع ما تكون في زمن النبي الذي أراد إظهاره ؛ فكان السحر في مدة موسى قد انتهى إلى غايته ، وكذا الطب في زمان عيسى ، والفصاحة في مدة محمد صلى الله عليه وسلم .

السابع : أن وجه الإعجاز الفصاحة ، وغرابة الأسلوب ، والسلامة من جميع العيوب وغير ذلك مقترنا بالتحدى ، واختاره الإمام فخر الدين ^(٢) ؛ وهو قريب مما سبق ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلْ لَّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ^(٣) ، والمراد : بمثل نظمه ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٤) : وقول من قال : إن الضمير في ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ عائد على الله ضعيف ، بقوله : ﴿ بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٥) ، والسياق واحد .

الثامن : ما فيه من النظم والتأليف والترصيف ، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب ، ومُباينٌ لأساليب خطاباتهم ، واختاره القاضي أبو بكر ^(٦) .
قال : ولهذا لم يمكنهم معارضته .

(١) تكملة من المقدمة .

(٢) هو الإمام فخر الدين الرازي ، صاحب التفسير الكبير السمي مفاتيح الغيب ؛ ونقل عنه هذا النم

السيوطي في الإتيان ٢ : ١١٩

(٤) سورة البقرة ٢٣ .

(٣) سورة الإسراء ٨٨

(٦) انظر إعجاز القرآن ص ٥٤

(٥) سورة هود ١٣

قال : ^(١) ولا سبيلَ إلى معرفة إعجاز القرآن ^(٢) من أصناف البدیع التي ادَّعَوْها في الشعر ؛ لأنه ليس مما يخرج العادة ^(٣) ، بل يمكن استدراكه بالتعلم والتدريب والتصنع له ، كقول الشعر ، ورصف الخطب ، وصناعة الرسالة ، والحدق في البلاغة ، وله طريق يُسلك ^(٤) . . . فأما شأؤُ نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه ، ولا إمام يقتدى به ، ولا يصح وقوعُ مثله اتفاقاً . . .

قال : ونحن نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر ، وفي بعض أدق وأغمض . ثم قال القاضي : فإن قيل ^(٥) ما الذي وقع التحدى به ؟ أهو الحروف المنظومة ؟ أو الكلام القائم بالذات ؟ أو غيره ؟ قلنا : الذي تحدّاهم به أن يأتوا على الحروف التي هي نظم القرآن منظومة حِكْمًا ، متتابعة كتبها ، مطردة كاطرادها ، ولم يتحدّهم إلى أن يأتوا بالكلام القديم الذي لا مثل له ^(٥) .

وقال بعض الأئمة : ليس الإعجاز المتحدّي به إلا في النظم ، لا في المفهوم ؛ لأن المفهوم

(١) إعجاز القرآن ١٦٨ وما يبعدهما مع تصرف واختصار في العبارة

(٢-٣) الإعجاز : « من البدیع الذي ادَّعوه في الشعر ووصفوه فيه ، وذلك أن هذا الفن ليس فيه ما يخرج العادة ويخرج عن العرف » .

(٣) بقية الكلام في الإعجاز : « ... ووجه يقصد ، وسلم يرتقى فيه إليه ، ومثال قد يقع طالبه عليه ؛ فرب إنسان يتعود أن ينظم جميع كلامه شعراً ، وآخر يتعود أن يكون خطابه سجاً ، أو صنعة متصلة ، لا يسقط من كلامه حرفاً ، وقد يتأتى له لما قد تعود ، وأنت ترى أدباء زماننا يضعون المحاسن في جزء ، وكذلك يؤلفون أنواع البارع ، ثم ينظرون فيه إذا أرادوا إنشاء قصيدة أو خطبة فيحسنون به كلامهم ، ومن كان قد تدرب وتقدم في حفظ ذلك استغنى عن هذا التصنيف ، ولم يحتاج إلى تكلف هذا التأليف ، وكان ما أشرف عليه من هذا الشأن بأسطاً من باع كلامه ، وموشحاً بأنواع البدیع ما يحاوله من قوله . وهذا طريق لا يتعذر ، وباب لا يمتنع ، وكل يأخذ فيه مأخذاً ، ويقف منه موقفاً ، على قدر ما معه من المعرفة ، وبحسب ما يمه من الطبع ، فأما شأؤ .. »

(٤) إعجاز القرآن ٣٩٤ ، وعبارته : « إن قال قائل : بينوا لنا : ما الذي وقع التحدى إليه ... ؟ » .

(٥) انتهى ما أورد المؤلف هنا من كلام القاضي في الإعجاز مع التصرف والحدف .

لم يمكن الإحاطة به ، ولا الوقوف على حقيقة المراد منه ، فكيف يتصور أن يتحدث بما لا يمكن الوقوف عليه ، إذ هو يسمع كل شيء فأى شيء ، فويل به ادعى أنه غير المراد ، ويتسلسل !

التاسع : أنه شيء لا يمكن التعبير عنه - وهو اختيار السكاكي حيث قال في " المفتاح " (١) :
واعلم أن شأن الإعجاز [عجيب] (٢) يُدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحاة . وكما يدرك (٣) طيب النغم العارض لهذا الصوت ، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوى الفطر السليمة إلا بإتقان علمي المعاني والبيان والتمرّن فيها (٤) .

وقال أبو حيان التوحيدي في " البصائر " (٥) : لم أسمع كلاماً ألصق بالقلب ، وأعلق بالنفس من فصل تكلم به بُنّدار بن الحسين الفارسي - وكان بحراً في العلم - وقد سئل عن موضع الإعجاز من القرآن فقال : هذه مسألة فيها حيف على المفتي (٦) ، وذلك أنه شبيه بقولك : ما موضع الإنسان من الإنسان ؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان ؛ بل متى أشرت إلى بُجْلته فقد حققت ، ودلت على ذاته ، كذلك القرآن لشرفه لا يُشار إلى شيء منه إلا وكان ذلك المعنى آية في نفسه ، ومفجزة لمحاوله ، وهدي لقائله ؛ وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله في كلامه وأسراره في كتابه ، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده .

(١) مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ص ٢٢١ ، مع تصرف في العبارة
(٢) تكملة من المفتاح

(٣-٢) عبارة المفتاح : « ومدرّك الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلا ، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين ؛ نعم للبلغة وجوه مثلمة ربما تيسرت لإمالة النام عنها ، أما ما نفس وجه الإعجاز فلا »

(٣) ت : « التصاوير » تحريف

(٤) هذه الكلمة ساقطة من م .

العاشر: وهو قولُ حازم^(١) في "منهاج البلغاء": إن الإعجاز فيه من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أبحاثها في جميعه استمراراً لا توجد له فترة، ولا يقدر عليه أحد من البشر، وكلامُ العرب ومن تكلم بلغتهم لا تستمر الفصاحة والبلاغة في جميع أبحاثها في العالي منه إلا في الشيء اليسير المحدود، ثم تعرض الفترات الإنسانية، فتقطع طيب الكلام ورواقه، فلا تستمر لذلك الفصاحة في جميعه، بل توجد في تفريق وأجزاء منه، والفترات في الفصاحة تقع للفصيح، إما بسهو يمرض له في الشيء من غير أن يكون جاهلاً به، أو من جهل به، أو من سامة تعترى فكره، أو من هووى للنفس يطلب عليها فيما يحوش عليها خاطره، من اقتناص المعاني سميماً كان أو غناً، فهذه آفات لا يخلو منها الإنسان الفاضل الطبع الكامل، وهو قريب مما ذكره ابن الزمكاني وابن عطية.

الحادى عشر: قال الخطاطي^(٢) في كتابه - وإليه^(٣) ذهب الأكثرون من علماء النظر - : إن وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة، لكن لما صعب عليهم تفصيلها صفوا فيه إلى حكم الذوق والقبول عند النفس.

قال: والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها في درجة البيان متفاوتة^(٤)، [ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية]^(٥)، فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح

(١) أبو الحسن حازم بن محمد القرطاجي؛ سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ٥٩، ومن كتابه نسخة مصورة ناقصة بدار الكتب المصرية رقم ...

(٢) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطاطي؛ في كتابه بيان إعجاز القرآن؛ طبع ضمن ثلاثة رسائل بمطبعة المعارف بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام.

(٣) ص ٢٩ وما بعدها مع اختصار وتصرف في العبارة.

(٤) بيان الإعجاز: مراتبها في نسبة البيان متفاوتة.

(٥) تكملة من كتاب البيان.

القريب السهل، ومنها الجائز الطلق الرّسل، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود [دون النوع المهجين المذموم الذي لا يوجد في القرآن شيء منه البتة] ^(١).

فالقسم ^(٢) الأول أعلاه، والناسي أوسطه، والثالث أدناه وأقربه ^(٣)، فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة، وأخذت من كل نوع شعبة، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف [نمط] ^(١) من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد في نعوتها كالتضادين؛ لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والمثانة [في الكلام] ^(١) يعالجان نوعاً من العورة؛ فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبوّ كلّ منهما عن الآخر فضيلة خصّ بها القرآن. [يسرّها الله بلطيف قدرته] ^(١)؛ ليكون آية بيّنة لنبيه [ودلالة على صحة ما دعا إليه من أمر دينه] ^(١).

وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمرين :

منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وأوضاعها التي هي ظروف المعاني [والحوامل] ^(١).

ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمّولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه النظم التي بها يكون اتئلافها وارتباط بعضها ببعض، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوها، إلا أن ^(٢) يأتوا بكلام مثله.

وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم.

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة؛ حتى لا ترى

(١) تكملة من كتاب البيان.

(٢-٢) البيان : « فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه والقسم الثاني أوسطه وأقصده، والقسم الثالث أدناه وأقربه »

(٣) البيان : « إلى أن يأتوا ».

شيئا من الألفاظ أنصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً
وأشدّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه . وأما ^(١) معانيه ، فكل ذى لب يشهد له بالتقديم
في أبوابه ، والرقى في أعلى درجاته ^(٢) .

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام ، وأما أن توجد
مجموعة في نوع واحد منه فلم توجد إلا في كلام العليم القدير ، [الذى أحاط بكل شئ علماً ،
وأحصى كل شئ عدداً] ^(٣) .

فخرج ^(٤) من هذا أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن
نظم التأليف ، مضمناً أصح المعاني ، من توحيد الله تعالى وتنزيهه في صفاته ، ودعاء
إلى طاعته ، وبيان طريق عبادته ^(٥) في تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وعظ
وتقويم ، وأمر بمعروف ونهى عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجر عن
مساوئها ، واضعاً كل شئ منها موضعه الذى لا يرى شئ أولى منه ، ولا يتوم ^(٦)
في صورة العقل أمر أليق به منه ، مودعاً أخبار القرون الماضية وما نزل من مثلات الله
بمن عصى وعاند منهم ، منبثاً عن الكوائن المستقبلية في الأعصار الماضية من الزمان ، جامعاً
في ذلك بين الحجة والمحتج له ، والدليل والمدلول عليه ، ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعا
إليه ، وإنشاءً عن وجوب ما أمر به ونهى عنه .

(١-١) البيان : « وأما المعاني فلا خفاء على ذى عقل أنها هى التى تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها ،
والترقى إلى أعلى درجات الفضل من نعمتها وصفاتها » .

(٢) تسكئة من كتاب البيان .

(٣) البيان : « تفهم الآن واعلم أن القرآن . . . » .

(٤) البيان : « وبيان لمتهاج عبادته »

(٥) البيان : « ولا يرى في صورة العقل » .

ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتسق، أمرٌ تعجز عنه قوى البشر، ولا تبلغه قدرتهم^(١)، فانقطع الخلق دونه، وعجزوا عن معارضته بمثله، ومناقضته في شكله، ثم صار المعاندون له [من كفر به وأنكره]^(٢) يقولون مرة : إنه شعر لَمَّا رأوه منظوماً، ومرة إنه سحر لما رأوه معجوزاً عنه، غير مقدور عليه. وقد كانوا يجدون له وقفاً في القلب، وقرعاً في النفس، يريبهم ويحيرهم، فلم يتألكوا أن يعترفوا به نوعاً من الاعتراف، ولذلك قالوا^(٣) : إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة. وكانوا مرةً لجهلهم وحيرتهم^(٤) يقولون : ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْنَلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾^(٥) مع علمهم أن صاحبهم أمتى وليس بحضرة من يُملى أو يكتب شيئاً^(٦)؛ ونحو ذلك من الأمور التي^(٧) أوجبها العناد والجهل والعجز^(٨). وقد حكى الله عن بعض سرديتهم - وهو الوليد بن المغيرة المخزومي - أنه لما طال فكره في القرآن وكثر ضجره منه، وضرب له الأخماس من رأيه في الأسداس، فلم يقدر على أكثر من قوله : ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾^(٩) عنادا وجهلا به، وذهاباً عن الحجة، وانقطاعاً دونها^(١٠).

ثم اعلم أن عمود البلاغة التي تجتمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ

(١) البيان : « قدرهم » .

(٢) م : « وجنونهم » .

(٣) البيان : « في نحو ذلك » .

(٤) سورة المدثر ٢٤

(٥) البيان : « التي جماعها الجهل والعجز » .

(٦) حذف بعد هذه الفقرة فيما نقله المؤلف مانصه : « وقد وصف ذلك من حاله وشدة حيرته فقال سبحانه :

﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ

وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ . وَأَسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾

وكيفاً كانت الحال، ودارت القصة، فقد حصل اعترافهم بها قولاً، وانقطاعهم عن معارضته فعلاً أنه معجز

وفي ذلك قيام الحجة وثبوت العجزة والحمد لله .

التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه ، إما تبدل المعنى الذي يفسد به الكلام ، أو إذهاب الرونق الذي تسقط به البلاغة ، وذلك أن في الكلام ألفاظا مترادفة متقاربة ^(١) المعاني في زعم أكثر الناس ، كالعلم والمعرفة ^(٢) ، والشح والبخل ، والنعت والصفة ، وكذا بلى ونعم ، ومن وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف ؛ والأمر فيها عند الخذاق ^(٣) بخلاف ذلك ، لأن كل لفظة منها خاصة تتميز بها عن صاحبها في بعض معانيها ، وإن اشتركا في بعضها ^(٤) .

ولهذا قال أبو العالية في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ ^(٥) أنه الذي ينصرف ولا يدرى عن شفع أو وتر . فردّ عليه الحسن بأنه لو كان كذلك لقال : « الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ » ، فلم يفرق أبو العالية بين « في » ، و « عن » حتى تنبّه له الحسن وقال : المراد به إخراجها عن وقتها .

فإن قيل : فهلا جعل في كل سورة نوعا من الأنواع ؟

قيل : إنما أنزل القرآن على هذه الصفة من جمع أشياء مختلفة المعاني في السورة الواحدة ، وفي الآي المجموعة القليلة العدد ، ليكون أكثر لقائده ، وأعم لمنفعته ، ولو كان لكل باب منه قبيل ، ولكل معنى سورة مفردة ، لم تكثر عائدته ، ولكان الواحد من الكفار المنكرين والمعاندين إذا سمع السورة لا تقوم عليه الحجة به إلا في النوع الواحد الذي تضمنته السورة الواحدة قط ، وكان في اجتماع المعاني الكثيرة في السورة الواحدة أوفر حظا ، وأجدى نفعاً من التخيير لما ذكرناه .

(١-١) البيان : « متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها مساوية في إفادة بيان مراد الخطاب كالعلم والمعرفة » .

(٢) البيان : « عند علماء أهل اللغة » .

(٣) هنا انقضى ما نقله عن الخطابي ص ٢٦ وترك ما بعدها إلى ما أورده من ص ٢٩ مع تصرف في العبارة

(٤) سورة الماعون .

قال الخطابي : وقلت ^(١) في إعجاز القرآن وجها [آخر] ^(٢) ذهب عنه الناس [فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ في آحادهم] ^(٣) وهو صنيعه بالقلوب ، وتأثيره في النفوس ، فإنك لا تسمع كلاما غير القرآن منظوما ولا منشورا إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال ، ومن الروعة والمهابة في حال أخرى ما يخلص منه إليه . قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مَّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ ^(٥) الآية .

قلت : ولهذا أسلم جبير بن مطعم لما سمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم للطور حتى انتهى إلى قوله : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ ^(٦) قال : خشيت أن يدركني العذاب . وفي لفظ : « كاد قلبي يطير فأسلم » . وفي أثر آخر أن عمر لما سمع سورة طه أسلم ، وغير ذلك . وقد صنف بعضهم كتابا فيمن مات بسماع آية من القرآن .

الثاني عشر ، وهو قول أهل التحقيق : إِنَّ الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال ، لا بكل واحد عن انفراده ؛ فإنه جمع ذلك كله ، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يسبق .

فإنها الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم ، سواء المقرئين والجاحدين ، ثم إن سامعه إن كان مؤمنا به يداخله روعة في أول سماعه وخشية ، ثم لا يزال يجد في قلبه

(١) بيان الإعجاز ص ٦٤ ، ٦٥ مع حذف وتصرف في العبارة .

(٢) سورة الحشر ٢١

(٣) تسكيلة من كتاب البيان

(٤) سورة الزمر ٢٣

(٥) سورة الطور ٧

هشاشةً إليه، ومحبةً له . وإن كان جاحداً وَجَدَ فيه مع تلك الروعة نفورا وعباً ؛ لانقطاع مادته بحسن سمعه .

ومنها أنه لم يزل ولا يزال غصّاً طريّاً في أسماع السامعين، وعلى ألسنة القارئین .

ومنها ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه في صورة كلامٍ هو مخاطبة من الله لرسوله تارةً، ومخاطبة أخرى خلقه، لا في صورة كلام يستمليه من نفسه من قد قُذِفَ في قلبه، وأوحى إليه ما شاء أن يلقيه إلى عباده على لسانه، فهو يأتي بالمعاني التي ألهمها بالفاظه التي يكسوها إياه، كما يُشاهد من الكتب المتقدمة .

ومنها جمعه بين صفتي الجزالة والعذوبة وهما كالتضادين، لا يجتمعان غالباً في كلام البشر؛ لأن الجزالة من الألفاظ التي لا توجد إلا بما يشوبها من القوة وبعض العورة، والعذوبة منها ما يضادها من السلاسة والسهولة، فنحن نحاور الصورة الأولى فإنما يقصد الفخامة والروعة في الأسماع، مثل الفصحاء من الأعراب، وغول الشعراء منهم، ومن نحنو الثانية قصد كون الكلام في السماع أعذب وأشهى وألذ، مثل أشعار المخضرمين ومن دأبهم من المولدين المتأخرين . وترى ألفاظ القرآن قد جمعت في نظمه كلتا الصفتين، وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإعجاز .

ومنها جعله آخر الكتب غنياً عن غيره، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفْصَلُ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾ ^(١) .

فصل

في قدر المعجز من القرآن

قال : القاضي أبو بكر : ذهب ^(١) عامة أصحابنا - وهو قول أبي الحسن الأشعري في كتبه - إلى أن أقل ما يُعجز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة ، أو ما كان بقدرها .

قال : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز .
قال : ولم يقدّم دلائل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر .

وذهبت المعتزلة إلى أن كل سورة برأسها فهي معجزة .

وقد حكى عنهم نحو قولنا ، إلا أن منهم من لم يشترط كون الآية بقدر السورة ، بل شرط الآيات الكبيرة ^(٢) .

وقد علمنا أنه تحدّاهم تحدّياً إلى السور كلها ، ولم يخص . ولم يأتوا بشيء منها ، فلم أن جميع ذلك معجز .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٣) فلا يخالف هذا ؛ لأن الحديث التام لا تُتَّحَصَّل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة . وهو يؤكد مذهب أصحابنا وإن كان قد يتأوّل قوله : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ على القليل دون التفصيل ^(٤) [وكذلك يحمل

(١) إجماع القرآن ص ٣٨٦ وما بعدها

(٢) الإجماع ، ت : « الكبيرة » وما أثبتته عن ط ، م (٣) سورة الضور ٣٤

(٤) الإجماع : « على أن يكون راجعاً إلى القليل دون التفصيل » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي اجْتَمَعْتُ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ^(١) على القليل ، لأنه لم يجعل الحجة عليهم عجزهم عن الإتيان بجميعه من أوله إلى آخره [^(٢)] .

فإن قيل : هل يُعرف ^(٣) إعجاز السور القصار بما يُعرف به إعجاز الطوال ؟ وهل يعرف [إعجاز] ^(٤) كل قدر من القرآن بلغ الحد الذي قدرتموه على ^(٥) ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها ؟

قلنا : إن أبا الحسن الأشعري قد أجاب عن ذلك بأن كل سورة قد عُلِمَ كونها معجزة بعجز العرب عنها . وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشأن يقول : إنه يصح أن يكون علم ذلك توقيفا ^(٥) والطريقة الأولى أسد ، وتظهر فائدتها في أن الأولى تبين أن ما عُلِمَ به كون جميع القرآن معجزاً موجود في كل سورة ؛ قصرت أو طالت ، فيجب أن يكون الحكم في الكل واحداً . والأخرى تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التي سلكتها ^(٥) .

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) ما بين العلامتين تكلمة من كتاب الإعجاز (٣) في الإعجاز : « تعرفون »

(٤) الإعجاز : « بمثل »

(٥-٥) عبارة الإعجاز : « والطريقة الأولى أسد ، وليس هذا الذي ذكرناه أخيراً بناف له ، لأنه لا يمتنع أن يعلم إعجازه بطرق مختلفة تتوافق عليه وتجتمع فيه . واعلم أن تحت اختلاف هذه الأجوبة ضرباً من الفائدة ، لأن الطريقة الأولى تبين أن ما علم به كون جميع القرآن معجزاً موجود في كل سورة صغرت أو كبرت ؛ فيجب أن يكون الحكم في الكل واحداً ، والطريقة الأخيرة تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريقة التي سلكتها في كتابنا . »

فصل

اعلم أنه سبحانه تخدام أولاً في الإتيان بمثله ، فقال : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ ^(١) ، ثم تخدام بعشر سور منه وقطع عندهم بقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِمِثْرِ سُورِ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ﴾ ^(٢) ، وإنما قال ﴿ مفتریات ﴾ من أجل أنهم قالوا : لا علم لنا بما فيه من الأخبار الخالية ، والقصاص البالغة ، قليل لهم . « مفتریات » إزاحة للعالم ، وقطعا لأعدائهم ، فعجزوا ، فردم من العشر إلى سورة واحدة من مثله ، مبالغة في التعجيز لهم ، فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٣) ، أى يشهدون لكم أنها في نظمه وبلاغته وجزالته ، فعجزوا فقال تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٤) مبالغة في التعجيز وإفحامهم ﴿ فَأْتُوا النَّارَ ﴾ ^(٥) وهذه مبالغة في الوعيد ، مع أن اللغة لغتهم ، والكلام كلامهم ، وناهيك بذلك أن الوليد بن المغيرة ^(٦) لعنه الله كان سيد قريش ، وأحد فصحاءهم لما سمعه أخرس لسانه ، وبلد جنانه ، وأطفي بيانه ، وقطعت حجته ، وقصم ظهره ، وظهر عجزه ، وذهل عقله ، حتى قال : « قد عرفنا الشعر كله هزجه ورجزه ، وقر بضه ومقبوضه ومبسوطه ، فما هو بالشعر ! قالت له قريش : فاسحر ؟ قال : وما هو بساحر ، قد رأينا السحار وسحرم ، فما هو بفتنه ولا عقده ، والله إن لقوله لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن أسفله لمخدق ، وإن أعلاه لمثمر ،

(٢) سورة هود ١٣

(٤) سورة البقرة ٢٤

(٦) الخبر في الرسالة الشافعية للجرجاني ١١١

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٣) سورة البقرة ٢٣

(٥) سورة البقرة ٢٤

وإنه ليعلو ولا يُعَلَى ، سمعت قولاً يأخذ القلوب : قالوا : مجنون ؟ قال : لا والله ما هو بمجنون ولا بخنقه ولا بوسوسته ولا رِعْثته ، قالوا : كاهن . قال : قد رأينا الكهَّانَ فما هو بزمزمة الكهَّان ولا بسجهمهم . ثم حملته الحية فنكص على عقبيه وكابر حنَّه فقال : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ . إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ ^(١) .

مسألة

[في أن التحدى إنما وقع للإنس دون الجن]

التحدى إنما وقع للإنس دون الجن ، لأن الجن ليسوا من أهل اللسان العربي الذى جاء القرآن على أساليبه؛ وإنما ذُكِرُوا في قوله : ﴿ قُلْ لَّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ ^(٢) تعظيماً لإعجازه ، لأن الهيئة الاجتماعية لها من القوة ما ليس للأفراد ، فإذا فرض اجتماع جميع الإنس والجن ، وظاهر بعضهم بعضاً ، وعَجَزُوا عن المعارضة كان الفريق الواحد أعجزَ ، ونظيره في الفقه تقدُّم الأخ الشقيق على الأخ للأب في ولاية النكاح؛ مع أن الأمومة ليس لها مدخل في النكاح .

فصل

في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

قال القاضي: ^(٣) ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن ظهور ذلك على النبي صلى الله عليه

(٢) سورة الإسراء ٨٨

(١) سورة المدثر ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) الإعجاز ص ٣٩٣

وسلم يُعلم ضرورة ، وكونه معجزا يعلم بالاستدلال ، وهذا المذهب يحكى ^(١) عن المخالفين .
والذى نقوله : إن الأعجمى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالا ، وكذلك من ليس ^(٢)
ببليغ ، فأما البليغ الذى قد أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه
ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله .

مسألة

[فى الحكمة فى تنزيه النبى عليه السلام عن الشعر]

قيل : للحكمة فى تنزيه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الشعر وجوه :
أحدها : أنه سبحانه أخبر عن الشعراء بأنهم فى كلِّ وادٍ يهيمون ، وأنهم يقولون
مالا يفعلون ^(٣) ، وأن للشعر شرائط لا يستمى الإنسان بغيرها شاعرا ، كما قال بعضهم
وقد سئل عن الشاعر ، فقال : إن هزل أضحك ، وإن جدّ كذب ، فالشاعر بين كذب ،
وإضحاك . فترّه الله نبيه عن هاتين الخصلتين ، وعن كل أمر دنى ، وإنا لا نكاد نجد
شاعرا إلا مادحا ضارعا ، أو هاجيا ذا قذع ، وهذه أوصاف لا تصلح للنبي ^(٤) .

والثانى : أن أهل العروض مُجمعون كما قال ابن فارس ؛ على أنه لا فرق ^(٥) بين صناعة
العروض وصناعة الإيقاع ، إلا أن صناعة الإيقاع تقسم الزمان بالنغم ، وصناعة العروض تقسمه

(١) الإعجاز : « يحكى » .

(٢) الإعجاز : « وكذلك من لم يكن بليغا » .

(٣) وذلك قوله تعالى فى سورة الشعراء ٢٢٤ - ٢٢٦ : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ .

أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَالًا يَفْعَلُونَ ﴾ .

(٤) فقه اللغة ٢٣٠

(٥) تلخيص من كلام ابن فارس فى فقه اللغة ٢٢٩

بالحروف المتنوعة^(١) ، فلما كان الشعر ذا ميزان يناسب الإيقاع ، والإيقاعُ ضَرْبٌ من المِلاهي لم يصلح ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال : « لست مِن دَرٍ ولا دَدٍّ مَنى » .

وأما ما حكى عنه صلى الله عليه وسلم من ألفاظ الوزن ، فالجواب عنها من وجهين :
أحدهما : أنه لم يقصد بها الشعر ، ومن حقيقة الشعر قَصْدُهُ ، قال ابن فارس : الشعر^(٢)
كلام موزون متقن دالٌّ على معنى ، ويكون أكثر من بيت . لأنه يجوز اتفاق
شطر واحد بوزن يشبه وزن الشعر من غير قصد .
والثاني : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أنشد شيئاً من ذلك غيَّره .

فصل

في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعراً

مع أن الموزون في الكلام رتبته فوق رتبة المنظوم غير الموزون ؛ فإن كل موزون منظوم ولا عكس ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾^(٣) ، فأعلم سبحانه أنه نزه القرآن عن نظم الشعر والوزن ؛ لأن القرآن مجتمع الحق ، ومنبع الصدق ، وقصارى أمر الشاعر التحصيل بتصوير الباطل في صورة الحق ، والإفراط في الإطراء ، والمبالغة في الذم والإيذاء دون إظهار الحق ، وإثبات الصدق منه كان بالعرض ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾^(٤) ، أى كاذب ، ولم يفت أن

(١) في ت ، م : « المتنوعة » ، وفي فقه اللغة « المسموعة » ، وصوابه في ط .

(٢) سورة يس ٦٩

(٣) فقه اللغة ٢٢٩ .

(٤) سورة الحاقة ٤٣ .

ليس بشر ؛ فَإِنَّ وزن الشعر أظهر من أن يشبه عليهم حتى يحتاج إلى أن ينفي عنه ،
ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمي المنطقيون القياسات المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان
والكذب شعرية .

فإن قيل ^(١) : فقد وجد في القرآن ما وافق شعرا موزونا ، إما بيت تام ، أو أبيات ،
أو مصراع ، كقول القائل :

وقلت لما حاولوا سلوني ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(٢)

وقوله : ﴿ وَجُفُونٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ ^(٣) قالوا : هذا من الرمل .

وكقوله : ﴿ مَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ ﴾ ^(٤) قالوا : هو [مجزوء] من الخفيف .

وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ^(٥) . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ ^(٦)
قالوا : هو من المتقارب ، أي بإسقاط « مخرجا » .

وقوله : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلًا ﴾ ^(٧) ، ويشيعون حركة
الميم فيبقى من الرجز ، وحكى أن أبا نواس ضمته فقال :

وفتية في مجلس وجوههم ربحانهم ، قد عدموا التثنيلا

دانية عليهمو ظللها ﴿ وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلًا ﴾

(١) انظر إيجاز القرآن للباقلاني ٧٧ - ٧٨ (٢) سورة المؤمنون ٣٦ بالوقف على النون بالسكون

(٣) سورة سبأ ١٣ ، وفي الإيجاز : قالوا هو من الرمل الذي قيل فيه :

ساكنُ الريح نطو ف المزن منحل العزالي

(٥) سورة الطلاق ٢

(٤) سورة فاطر ٨

(٧) سورة الدهر ١٤

(٦) سورة الطلاق ٣

وقوله تعالى : ﴿ وَيُخْزِيهِمْ وَيَنْصُرُ كُفْرَ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١)
قالوا : هو من الوافر .

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾ ^(٢)
قالوا : هو من الخفيف .

وقوله تعالى : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ﴾ ^(٣) ونحوه قوله : ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ﴾ ^(٤) وهو عندهم شعر من بحر البسيط .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا ﴾ ^(٧) .

وقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(٩) .

(١) سورة التوبة ١٤ يا شبايع حركة اليم في : « يخزيم »
وفي الإعجاز : « كقول الشاعر :

لَنَا غَنَمٌ نَسَوْقُهَا غِزَارًا كَانُ قُرُونٍ جَلَّتْهَا الْعِصَى

(٢) وفي الإعجاز ضمه أبو نواس في شعره وقال « فذاك الذي » ، وشعره :

وقرا معلنا ليصدع قلبي والهوى يصدع الفؤاد السقيما

أريت الذي يكذب بالدين فذاك الذي يدع اليتما

(٤) سورة العاديات ٢، ١

(٥) سورة العاديات ٢، ١

(٦) سورة آل عمران ٩٢

(٧) سورة ق ٤٠

(٨) سورة هود ٤٣ بتسهيل همزة « أمر » ونقل

(٩) سورة الكهف ٢٢

(٩) سورة السد ١

حركتها لتون فيكون على وزن مجزوء الرجز

وقوله تعالى : ﴿ نَضْرُ مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾ ^(٣) .

ويحكى أنه سمع أعرابي قارئاً يقرأ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٤) فقال كسرت إنما قال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ... زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » ^(٥) فقيل له : هذا القرآن وليس بشعر .

فالجواب قال القاضي أبو بكر : إن ^(٦) الفصحاء منهم لما أورد عليهم ^(٧) القرآن لو اعتقدوه شعراً ^(٨) [ولم يروه خارجاً عن أساليبهم] ^(٩) لبادروا إلى معارضته ؛ لأن الشعر ^(١٠) متقاد إليهم ، فلما لم يعمدوا إلى ذلك دلّ على أنهم لم يعتقدوا فيه ذلك ، فمن استدرك فيه شعراً زعم أنه خفي على أولئك النفر ، وهم ملوك الكلام مع شدة حاجتهم ^(١١) إلى الطعن في القرآن ، والغرض منه والتوصل إلى تكذيبه بكل ما قدروا عليه ، فلن يجوز أن يخفى على أولئك وأن يجهلوه ويعرفه من جاء الآن ، فهو بالجهل حقيق .

(٢) سورة الأفعال ٣٨

(١) سورة الصف ١٣

(٤) سورة الحج ١

(٣) سورة القصص ٧٦

(٦) إعجاز القرآن ٨٠ وما بعدها

(٥) بإسقاط كلمة : « إن »

(٨) الإعجاز : « لو كانوا يعتقدونه »

(٧) الإعجاز ! « حين أورد عليهم » .

(٩) تكملة من كتاب الإعجاز

(١٠-١١) الإعجاز : « لأن الشعر مسخر لهم ، مسهل عليهم ، ولهم فيه ماعلت من التصرف العجيب ، والاقتداء اللطيف ، فلما لم نرم اشتغلوا بذلك ، ولا عولوا عليه ، علم أنهم لم يعتقدوا فيه شيئاً مما يقدره الضملاء في الصنعة ، والمرصدون في هذا الشأن ، وإن استدرك من يحيى الآن على فصحاء قريش ، وشعراء العرب قاطبة في ذلك الزمان وبلغائهم وخطبائهم وزعمه أنه قد ظفر بشيء في القرآن ، وقد ذهب أولئك النفر عنه وخفي عليهم مع شدة حاجتهم ... » .

وحينئذ قالذي أجب به العلماء عن هذا أن البيت الواحد وما كان على وزنه لا يكون شعراً ، وأقل الشعر بيتان فصاعداً ، وإلى ذلك ذهب أكثر أهل صناعة العربية من أهل الإسلام .

وقالوا أيضاً : إن ما كان على وزن بيتين إلا أنه يختلف وزنها وقائتيهما فليس بشعر [أصلاً] ^(١) .

ثم منهم من قال : إن الرجز ليس بشعر أصلاً ، لا سيما إذا كان مشطوراً أو منهوكاً ، وكذا ما يقاربه في قلة الأجزاء ، وعلى هذا نسط السؤال .

ثم نقول ^(٢) : إن الشعر إنما ينطلق متى قصد إليه على الطريق التي تُعتمد وتُتسلك ، ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء دون ما يستوى فيه العامى والجاهل [والعالم بالشعر واللسان وتصرفه] ^(٣) وما يتفق من كل واحد ، فليس بشعر ^(٤) فلا يسمى صاحبه شاعراً ، وإلا لكان الناس كلهم شعراء ، لأن كل متكلم لا يتفك أن يعرض في جملة كلامه ما يترن بوزن الشعر [وينتظم بانتظامه] ^(٥) .

وقيل : أقل ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات ، وليس ذلك في القرآن بحال .

قال الفاضل : وهذه الطريق التي سلكوها في الجواب معتمدة ، وأما كثرتها .

ولو كان ذلك شعراً لكانت النفوس تتشوق إلى معارضته ، لأن طريق الشعر

غير مستصعب على أهل الزمان [الواحد ، وأهله يتقاربون فيه ، أو يضربون فيه بسهم] ^(٦) .

(٢) الإعجاز : « ثم يقولون » .

(١) تكملة من كتاب الإعجاز .

(٣) الإعجاز : « فليس يكتب اسم الشعر » .

فصل

[في اختلاف المقامات ووضع كل شئ في موضع يلائمه]

مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلافات المقامات وذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع ما يليق به، وإن كانت مترادفة، حتى لو أبدل واحد منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة، وفانت تلك الحلاوة.

فمن ذلك أن لفظ « الأرض » لم ترد^(١) في التنزيل إلا مفردة^(٢)، وإذا ذكرت السماء مجموعة لم يؤت بها معها إلا مفردة، ولما أريد الإنيان بها مجموعة قال: ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾^(٣)، تفاديا من جمعها.

ولفظ « البقرة » لم تستعمل فيه إلا مفردة، كقوله تعالى: ﴿ فِي الْأُبُقَعَةِ الْمُبَارَكَةِ ﴾^(٤) فإن جمعت حسن ذلك ورودها مضافة، كقولهم: « بقاع الأرض ».

وكذلك لفظ « اللب » مراد به العقل، كقوله تعالى: ﴿ وَذِكْرَىٰ لَأُولَى الْأَبَابِ ﴾^(٥) ﴿ لَذِكْرَىٰ لَأُولَى الْأَبَابِ ﴾^(٥) فإنه يمدح دون الأفراد.

وكذلك قوله: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾^(٦) وفي موضع آخر: ﴿ فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾^(٧)، استعمل « الجوف » في الأول « والبطن » في الثاني مع اتفاقهما

(١-١) كذا في ت، م « لم يرد في التنزيل إلا مفردا ».

(٢) سورة القصص ٣٠

(٣) سورة الطلاق ١٢

(٤) سورة الزمر ٢١

(٥) سورة ص ٤٣

(٦) سورة آل عمران ٣٥

(٧) سورة الأحزاب ٤

في المعنى ، ولو استعمل أحدهما في موضع الآخر لم يكن له من الحسن والقبول عند الذوق ما لاستعمال كل واحد منهما في موضعه .

وأما بالنسبة إلى المقامات ، فانظر إلى مقام الرغبة ، وإلى مقام الترهيب ؛ فمقام الرغبة كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ ^(١) تجده تأليفا لقلوب العباد ، وترغيبا لهم في الإسلام .

قيل : وكان ^(٢) سبب نزولها أنه أسلم عياش بن أبي ربيعة ، والوليد بن الوليد ، ونفرٌ معها ، ثم فُتِنُوا وعذبوا فافتنوا قال ^(٣) : وكنا نقول : قوم لا يقبل الله منهم صرفا ولا عدلا أبدا ، [قوم أسلموا ثم تركوا دينهم بعذاب عذبوا به] ^(٤) ، فنزلت - [وكان عمر كاتباً] ^(٥) - فكتب بها عمر بن الخطاب إليهم رضى الله عنه حين فهم قصد الرغبة ، فآمنوا وأسلموا وهاجروا .

ولا يلزم دلالتها على مغفرة الكفر ، لكونه من الذنوب ، فلا يمكن حملها على فضل الرغبة في الإسلام وتأليف القلوب له لوجوه :

منها أن قوله : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عامٌ دخله التخصيص بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ﴾ ^(٥) فيبقى معتبرا فيما عداه .

ومنها أن لفظ « العباد » مضافا إليه في القرآن مخصوص بالمؤمنين ، قال تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(٦) .

(١) سورة الزمر ٥٣

(٢) الخبر في أسباب النزول للواحدى ٢٧٧ ، ينقله عن ابن عمر

(٣) القائل ابن عمر

(٤) من أسباب النزول

(٥) سورة النساء ٤٨

(٦) سورة النهر ٩

فإن قلت : فلم يكونوا مؤمنين حال الترغيب !

قلت : كانوا مؤمنين قبله ؛ بدليل سبب نزولها ، وعمولوا هذه المعاملة من الإضافة مبالغة في الترغيب .

وأما مقام التهيب فهو مضاد له ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ ^(١) ، ويدل على قصد مجرد التهيب بطلان النصوصية من ظاهرها على عدم المغفرة لأهل المعاصي ؛ لأن « مَنْ » للعموم لأنها في سياق الشرط ، فيعم في جميع المعاصي فقد حكم عليهم بالخلود ، وهو ينافي المغفرة ، وكذلك كل مقام يضاد الآخر ، ويعتبر التفاضل بين العبارتين من وجوه :

أحدها المعاني الإفرادية ؛ بأن يكون بعضها أقوى دلالة وأغم مستوى ، وأساس لفظاً ونحوه .

الثاني : المعاني الإعرابية بأن يكون مستأها أبلغ معنى ؛ كالتمييز مع البدل في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَمَلُ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ^(٢) مع اشتعل الرأس شيبه ؛ وهذا أبلغ من : « اشتعل شيب الرأس » .

الثالث : مواقع التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٣) فإن الأولى جمل « اثنين » مفعول : « يتخذوا » و « إلهين » صفة له تقدمت ، فانتصبت على الحال ، والتقدير : اتخذوا إلهين اثنين ، لأن « اثنين » أعم من « إلهين » .

فصل

في اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

وهو أن يقع التركيب بحيث لا يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا ولا اعتدالا في إفادة ذلك المعنى .

وقد اختلف ^(١) في أنه : هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة ؟ واختار القاضي أبو بكر ابن الطيب في كتاب " الإعجاز " ، ^(٢) المنع ، وأن كل كلمة موصوفة بالذروة العليا ، وإن كان بعض الناس أحسن إحساسا له من بعض ؛ وهذا كما أن بعضهم يظن للوزن بخلاف بعض .

واختار أبو نصر بن القشيري ^(٣) في تفسيره التفاوت فقال : وقد ردد على الزجاج وغيره تضعيفهم قراءة ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾ ^(٤) بالجر : [ومثل] ^(٥) هذا من الكلام مردود عند أئمة الدين ^(٦) لأن القراءات السبع متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا ثبت [شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم] ^(٥) فن رد ذلك ، فكأنما ردد على النبوة ^(٧) وهذا

(٢) الإعجاز ص ٥٤ - ٦٤

(١) نقله السيوطي في الانقان : ١٢٣

(٣) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، نقله عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٤ : ٥ .

(٤) سورة النساء ١ : من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾

والخفص هو قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمة ؛ وقرأ الباقر بن الصب ؛ وانظر توجيه القراءتين في القرطبي ٤ : ٥

(٥) من تفسير القرطبي

(٦-٦) العبارة كما نقلها القرطبي : « لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة » .

(٧) العبارة فيما نقله القرطبي : « فمن رد ذلك فقد ردد على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستفح ما قرأ به » .

مقام محذور ، لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو؛ [فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يشك أحد في فصاحته] ^(١). ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح؛ وإن كان غيره أنصح منه، فإننا لا ندعى أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة.

وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين في كتاب "الجزاز"، وأورد سؤالاً فقال: فإن قلت: فلم لم يأت القرآن جميعه بالأفصح والأملح؟ وقال فيه إشكال بسر الله حله.

قال القاضي صدر الدين موهوب الجزري رحمه الله: وقد وقع لي حل هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول: الباري جلّت قدرته، له أساليب مختلفة على مجارى تصريح أقداره فإنه كان قادراً على إلقاء المشركين إلى الإقرار بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ ^(٢)، ولكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات، وجارى العوائد الواقعة من أهل الزمان، ولذلك تكون حروب الأنبياء سجالات بينهم وبين الكفار، ويتبدى أمر الأنبياء بأسباب خفيفة، ولا تزال تنمى وتشتد، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو المألوف والمعتاد من أحوال غيرهم.

إذا عُرِف ذلك كان مجي القرآن بغير الأفصح والأملح جميعه؛ لأنه تحدّاهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على غير المعتاد لكان ذلك نمطاً غير النمط الذى أراد الله عز وجل في الإعجاز.

ولما كان الأمر على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم الخطب والأشعار وغيرها، ليحصل لهم التمكن من المعارضة ثم يعجزوا عنها، فيظهر القلج بالحجة، لأنهم لو لم يتمكنوا لكان لهم أن يقولوا: قد أتيت بما لا قدرة لنا عليه؛ فكيف لا يصح من أعى معارضة المبصر

في النظر ، لا يحسن من البصير أن يقول : غلبتُك أيها الأعمى بنظري ؛ فإنّ للأعمى أن يقول :
إنما تمّ لك الغلبة لو كنتُ قادرا وكان نظرك أقوى من نظري ؛ فأما إذا قد أصل النظر
فكيف تصح المعارضة !

فإن قلت : فلو كانت المعجزة شيئا لا يقدر عليه البشر ، كإحياء الموتى وأمثاله ، فكيف
كان ذلك أدعى إلى الانقياد

قلت : هذا السؤال سبق الجوابُ عنه في الكلام ، وإنّ أساليب الأنبياء تقع على
نهج أساليب غيرهم .

فإن قلت : فما ذكرته يدلّ على أن عجز العرب عن معارضته إنما كانت لصرف
دواعيهم ، مع أن المعارضة كانت مقدورة لهم .

قلت : قد ذهب بعض العلماء إلى ذلك ، ولكن لأراه حقا ، ويندفع السؤال
للمذكور . وإن كان الإعجاز في القرآن بأسلوبه الخاص به ؛ إلّا أن الذين قالوا : بأن
المعجز فيه هو الصّرف مذهبهم أن جميع أساليبه جميعا ليس على نهج أساليبهم ؛ لكن
شاركت أساليبهم في أشياء :

منها أنه بلغتهم .

ومنها أن آحاد الكلمات قد كانوا يستعملونه في خطبهم وأشعارهم ، ولكن تمتاز
بأمور آخر ؛ منها غرابة نظمه الخاص الذي ليس مشابها لأجزاء الشعر وأوزانه وهزّجه
ورجزه وغير ذلك من ضروبه ؛ فأما توالى نظمه من أوله إلى آخره ، بأن يأتي بالأفصح
والأملح ؛ فهذا مما وقعت فيه المشاركة لكلامهم ؛ فبذلك امتاز هذا المذهب عن مذهب
من يقول : إنه كان جميعه مقدورا لهم ، وإنما صرفت دواعيهم عن المعارضة . انتهى .

وقد سبق اختيار القاضي أنه ليس على أساليبهم البتة فيبقى السؤال بحاله .

تنبيه

[في أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالذوق]

ذكر ابن أبي الحديد : (١)

اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح ، والرشيح والأرشق ، والجلّى والأجلى ، والعلّى والأعلى من الكلام أمرٌ لا يدرك إلا بالذوق ، ولا يمكن إقامة الدلالة المنطقية عليه ، وهو بمنزلة جاريتين : إحداهما بيضاء مشربة حمرة ، دقيقة الشفتين ، نقية الشعر ، كحلاء العين ، أسيلة الخلد ، دقيقة الأنف ، معتدلة القامة . والأخرى دونها في هذه الصفات والحاسن ؛ لكنها أحلى في العيون والقلوب منها ، وأبقى وأملح ، ولا يُدْرَى لأى سبب كان ذلك ، ولكنه بالذوق والمشاهدة يُعرف ، ولا يمكن تعليله ، وهكذا الكلام ؛ نعم يبقى الفرق بين الوصفين أن حسن الوجوه وملاحظتها ، وتفضيل بعضها على بعض يدركه كلٌّ من له عين صحيحة ؛ وأما الكلام فلا يعرفه إلا بالذوق ، وليس كلٌّ من اشتغل بالنحو أو باللغة أو بالفقه كان من أهل الذوق ، ومن يصلح لانتقاد الكلام ؛ وإنما أهلُ الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر ، وصارت لهم بذلك دُرّة وملكة تامة ؛ فإلى أولئك ينبغي أن يرجع في معرفة الكلام ، وفضل بعضه على بعض .

(١) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد الدائى المقرئ ، ومن أكابر الفضلاء المشيعين ؛ وصاحب شرح نهج البلاغة ، والفلك الدائر على النثر السائر . توفي سنة ٦٥٥ . روضات أحناء ٢٢٢ .

النوع التاسع والثلاثون

معرفة وجوب تواتره

لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه ، وأما في محله ووضعه وترتيبه ، فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك ، أى يجب أن يكون متواترا ، فإن العلم اليقيني حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأنه الهادى للخلق إلى الحق المعجز الباقى على صفحات الدهر ، الذى هو أصل الدين القويم ، والصراط المستقيم ، فستحيل ألا يكون متواترا فى ذلك كله ، إذ الدواعى تتوافر على نقله على وجه التواتر ، وكيف لا وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) والحفظ إنما يتحقق بالتواتر ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا يَبْلُغْ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(٢) ، والبلاغ العام إنما هو بالتواتر ، فإلم بالتواتر مما نقل آحادا نقطع بأنه ليس من القرآن .

وزهد كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط فى ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله ، وليس بشرط فى محله ووضعه وترتيبه ، بل يكتفى فيها نقل الآحاد ، وهو الذى يقتضيه صنع ^(٣) الشافعى فى إثبات البسمة من كل سورة .

ورد أن الدليل السابق يقتضى التواتر فى الجمع ، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط

كثير من القرآن المكرر ، وثبوت كثير مما ليس بقرآن .

أما الأول فلا تالو لم نشترط التواتر في الحلّ جاز ألا يتواتر كثير من التكررات الواقعة في القرآن ، مثل : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ^(١) ، و ﴿ وَبَلَّيْوْا مِثْدِرَ الْمُكْذِبِينَ ﴾ ^(٢) .

وأما الثاني فلا نه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب الحلّ جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الأحاد .

وقال القاضي أبو بكر في " الانتصار " : ذهب ^(٣) قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره ذلك أهل الحق ، وامتنعوا منه . وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة ، وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صوابا في اللغة العربية ، وإن لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها ، بخلاف موجب رأى القياسيين ، واجتهاد المجتهدين . وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه ، وخطئوا من قال بذلك ، وصار إليه .

قال القاضي : وقد ردّ الله عنه طعن الطاعنين ، واختلاف الضائين ، وليس المعتبر في العلم بصحة النقل والقطع على فنونه بأن لا يخالف فيه مخالف ، وإنما المعتبر في ذلك مجيئه عن قوم بهم ثبت التواتر ، وتقوم الحجة ، سواء اتفق على نقلهم أو اختلف فيه ؛ ولهذا لا يبطل النقل إذا ظهر واستفاض ، واتفق عليه إذا حدث خلاف في صحته لم يكن من قبل .

وبذلك يسقط اعتراض الملحدين في القرآن ، وذلك دلائل على صحة نقل القرآن

(٢) سورة المرات ١٥

(١) سورة الرحمن ١٣

(٣) نقله السيوطي في الإتقان ١ : ٧٨ .

وحفظه وصيائته من التعبير ، ونقض مطاعن الرفضة فيه من دعوى الزيادة والنقص ، كيف وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ ^(٢) واجمعت الأمة أن المراد بذلك حفظه على المكلفين للعمل به وحراسته من وجوه الغلط والتخليط ، وذلك يوجب القطع على صحة نقل مصحف الجماعة وسلامته .

فصل

والمعوذتان من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن ، وأما ما روى عن ابن مسعود ^(٣) . قال القاضي أبو بكر : فلم يصح عنه أنها ليسا بقرآن ، ولا حفظ عنه أنه حكهما وأسقطهما من مصحفه لعل وتاويلات .

قال القاضي : ولا يجوز أن يضاف إلى عبد الله أو إلى أبي بن كعب ، أو زيد أو عثمان أو علي ، أو واحد من ولده أو عترته جحد آية أو حرف من كتاب الله وتفسيره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم في مصحف الجماعة بأخبار الآحاد ، وأن ذلك لا يحمل ، ولا يُسمع ، بل لا تصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين في عصرنا ، فضلا عن إضافته إلى رجل من

(١) سورة الحجر ٩

(٢) سورة القيامة ١٧ .

(٣) نقله السيوطي في الإنشاق ١ : ٧٩ ، . قال : « ومن الشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام غير الدين الرازي قال : نقل في بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن ، وهو في غاية الصعوبة لأننا إن قلنا : إن النقل للتواتر كان حاصلًا في عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن ؛ فإنكاره يوجب الكفر ، وإن قلنا : لم يكن حاصلًا في ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بمتمم في الأصل . قال : والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل ، وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة » .

الصحابة ، وإن كلامَ القنوت المروى عن أبي بن كعب أثبتته في مصحفه لم تقم حجة بأنه قرآن منزل؛ بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان قرآناً لنُقِلَ نقل القرآن ، وحصل العلم بصحته ، وأنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً منزلاً ثم نسخ وأبيح الدعاء به ، وخط بكلام ليس بقرآن ، ولم يصح ذلك عنه ، وإنما روى عنه أنه أثبتته في مصحفه ، وقد ثبت في مصحفه ما ليس بقرآن؛ من دعاء وتأويل .

وقال النووي في شرح " المذهب " ^(١) . أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاطحة من القرآن، وأن من جحد منها شيئاً كفر؛ وما نقل عن ابن مسعود باطل، وليس بصحيح . وقال ابن حزم ^(٢) في أول كتابه " المحلى " : هذا كذب على ابن مسعود موضوع ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زرّ بن حبيش عنه ، وفيها المعوذتان والفاطحة .

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب " التقریب " : لم ينكر عبدُ الله بن مسعود كونَ المعوذتين والفاطحة من القرآن ، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف وإثبات الحمد ، لأنه كانت السنة عنده ألا يثبت إلا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإثباته وكتبه ، ولم نجده كتب ذلك ولا سمع أمره به .

وهذا تأويل منه ، وليس جحداً لكونهما قرآناً .

وفي صحيح ابن حبان عن زرّ : قلنا لأبي بن كعب : إن ابن مسعود لا يكتب في مصحفه المعوذتين ، فقال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال لي جبريل : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ ^(٣) قلتها ، وقال لي : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ^(٤) قلتها ، فنحن نقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) كتاب المذهب في الفروع لأبي إسحاق الشيرازي ؛ شرحه الإمام محي الدين النووي ؛ ومن هذا الشرح أجزاء متفرقة في دار الكتب المصرية برقي ٢٥٩ ، ٤٨٤ - فقه شافعي

(٢) هو الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أحد العلماء الحفاظ بالأندلس ؛ وصاحب كتاب الفصل ، والإحكام والمحلى وطوق الحمامة ؛ وغيرها من كتب الأدب توفي سنة ٤٥٦ . جنوة المقتبس ٢٩٠ .

(٤) سورة الناس ١ .

(٣) سورة الفلق

النوع الأربعون في بيان معاضدة السنة للقرآن

اعلم أن القرآن والحديث أبداً متعاضان على استيفاء الحق وإخراجه من مدارج الحكمة؛ حتى إن كل واحد منهما يختص عموم الآخر، ويبين إجماله.

ثم منه ما هو ظاهر، ومنه ما ينفض، وقد اعتنى بإفراد ذلك بالتصنيف: الإمام أبو الحكم ابن بروجان^(١) في كتابه المسمى "بالإرشاد" وقال: ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من شيء فهو في القرآن، وفيه أصله، قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعنه عنه من عنه، قال الله تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٢)؛ ألا تسمع إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الرجم: «لأقضين بينكما بكتاب الله»، وليس في نص كتاب الله الرجم. وقد أقسم النبي صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهما بكتاب الله، ولكن الرجم فيه تعريض مجمل في قوله تعالى: ﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾^(٣).

وأما تعيين الرجم من عموم ذكر العذاب، وتفسير هذا الجمل، فهو مبين بحكم الرسول وبأمره به؛ وموجود في عموم قوله: ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾^(٤)، وقوله: ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾^(٥).

(١) هو الإمام عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام الإشبيلي المعروف بابن بروجان، أحد أئمة اللغة والنحو في زمانه؛ توفي سنة ٦٢٧؛ كما ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٣٠٦، وكتابه الإرشاد في تفسير القرآن، منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، عن فيض الله، ومنه أيضا قطعة في المكتبة التيمورية.

وهكذا حكم جميع قضاؤه ، وحكمه على طريقه التي أنت عليه ؛ وإنما يُدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ، ويبلغ منه الراغب فيه حيث بلغه ربه تبارك وتعالى ؛ لأنه واهب النعم ، ومقدّر القسَم .

وهذا البيان من العلم جليل ، وحظه من اليقين جزيل ، وقد نبهنا صلى الله عليه وسلم على هذا المطلب في مواضع كثيرة من خطابه .

منها ، حين ذكر ما أعدّ الله تعالى لأوليائه في الجنة فقال : « فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، بلّه ما اطلعتم عليه » ، ثم قال : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ » ^(١) .

ومنها ، قالوا : يا رسول الله ، ألا تتكلم وتدع العمل ؟ فقال : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » ، ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ ^(٢) .

ووصف الجنة فقال : « فيها شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ، ولا يقطعها » ثم قال : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ وَظِلِّ تَمْدُودٍ ﴾ » ^(٣) .

فأعلمهم مواضع حديثه من القرآن ، ونبههم على مصداق خطابه من الكتاب ، ليستخرج علماء أمته معاني حديثه طلبا لليقين ، ولتستبين لهم السبيل ، حرصا منه عليه السلام على أن يُزيل عنهم الارتياب ، وأن يَرْتَقُوا في الأسباب . ثم بدأ رضى الله عنه بحديث « إنما الأعمال بالنيات » وقال : موضعه نصا في قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُرِيدُ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الليل ٥-١٠

(٤) سورة الإسراء ١٨، ١٩

(١) سورة الجدة ١٧

(٣) سورة الواقعة ٣٠

ونظيرها في هود والشورى ^(١) .

وموضع التصريح به قوله : ﴿ وَلَكِنْ يُوَاحِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ ^(٢) و ﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ ^(٣) .

وأما التعريض فكثير، مثل قوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِئْتَهُمْ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ^(٥) ، قد علم الله عز وجل أنهم كانوا يريدون الاعتزاز ، لأن الإنسان مجبول على طلب العزة ؛ فخطئ أو مصيب ؛ فعنى الآية والله أعلم : بلغ هؤلاء المتخذين الكافرين أولياء من دون الله من ابتغاء العزة بهم ، أنهم قد أخطئوا مواضعها وطلبوها في غير مطلبها ، فإن كانوا يصدقون أنفسهم في طلبها فليوالوا الله جل جلاله ، وليوالوا من والاه ﴿ وَاللَّهُ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) .

فكان ظاهر آية النساء تعريضاً لظاهر آية المنافقين ، وظاهر آية المنافقين تعريضاً بنص الحديث المروي .

ومن ذلك حديث جبريل في الإيمان ^(٧) والإسلام ، بين فيه أن الشهادة بالحق والأعمال الظاهرة هي الإسلام ، وأن عقد القلب على التصديق بالحق هو الإيمان ، وهو

(١) هود الآية ١٥ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِتَيْنَاهُمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ .
والشورى الآية ٢٠ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٣) سورة البقرة ٢٢٥

(٤) سورة فاطر ١٠

(٥) سورة النساء ١٣٩

(٦) صحيح البخارى ١ : ١٥٠ (فتح) .

(٧) سورة المنافقون ٨

نَصُّ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ : الْإِسْلَامُ ظَاهِرُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ
مَوْضِعُهُ مِنَ الْقُرْآنِ : ﴿ وَ لَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ ^(١) ،
وَقَوْلُهُ : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ ^(٢) ، وَنَظَائِرُهَا ﴿ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ ﴾ ^(٣) ،
قَالَ : بَنَيْتُ هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ عَلَى الصِّفَاتِ الْعُلْيَا صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى ظُهُورُهَا - مِنَ الْأَسْمَاءِ
الْحَسَنَى : اسْمُ السَّلَامِ ، وَاسْمُ الْمُؤْمِنِ .

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ : « أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ » فِي قَوْلِهِ : ﴿ مَا عَلَى الْمُخْسِنِينَ
مِنْ سَبِيلٍ ﴾ ^(٤) .

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » فِي قَوْلِهِ :
﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ ^(٥) ، وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ
قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ ^(٦) ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ دَخَلُوا
النَّارَ مِنْ أَجْلِ اسْتِكْبَارِهِمْ وَإِبَائِهِمْ عَنْ قَوْلِ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ، مَفْهُومٌ هَذَا أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوهَا
مُخْلِصِينَ بِهَا حُرِّمُوا عَلَى النَّارِ .

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضِيفَهُ » ^(٧) ،
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ ^(٨) وَقَوْلُهُ : ﴿ وَالتَّجَارِ الْجُنُبِ
وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٩) ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعُ كَلِمَاتُ جَمْعٍ حَسَنٍ الصَّعْبَةِ
لِلخَلْقِ ؛ لِأَنَّ مَنْ كَفَّ شَرَّهُ وَأَذَاهُ ، وَقَالَ خَيْرًا أَوْ صَمَتَ عَنِ الشَّرِّ ، وَأَفْضَلَ عَلَى جَارِهِ ،
وَأَكْرَمَ ضِيفَهُ ، فَقَدْ نَجَا مِنَ النَّارِ ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا ، وَسَبَقَتْ لَهُ الْحَسَنَى ، فَإِنْ

(٢) سورة المجادلة ٢٢
(٤) سورة الأنعام ٨٢
(٦) انظر صحيح مسلم ١ : ٣١ كتاب الإيمان
(٨) سورة النساء ٣٦ .

(١) سورة آل عمران ٨٣
(٣) سورة التوبة ٩١
(٥) سورة الصافات ٣٥
(٧) سورة الدارجات ٢٤

العاقبة مستورة ، والأمور بخواتيمها ؛ ولهذا قيل : لا يفرنكم صفاء الأوقات ، فإن تحتها غوامض الآفات .

وقوله : « رأس الكفر نحو المشرق » في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ . فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى ... ﴾ ^(١) الآية ، فأخبر أن الناظر في ملكوت الله لا بد له من ضروب الامتحان ، وأن الهداية يمنحها الله للناظر بعد التبرى منها ، والمعصوم من عصمه الله ، قال تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهِدِينَ ﴾ ^(٢) وقال : ﴿ فَلَمَّا أَغْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ^(٣) وطلوع الكواكب نحو المشرق ومن هناك إقبالها ، وذلك أشرف لها وأكبر لشأنها عند المفتونين ، وغروبها إدبارها ، وطلوعها بين قرني الشيطان من أجل ذلك ليزينها لهم ، قال تعالى : ﴿ وَجَدَهَا وَقَوْمُهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ^(٤) ، ولما كان في مطلع النيرات من العبر بطلوعها من هناك وظهورها عظمت المحنة بهن ، ولما في الغروب من عدم تلك العلة التي تبين هناك [قرن] ^(٥) بزين المدو لها ، وإليه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله : « وتغرب بين قرني الشيطان » . ولأجل ما بين معنى الإقبال والإدبار كان باب التوبة مفتوحا من جهته إلى يوم تطلع الشمس منه ، ألا تسمع إلى قوله تعالى : ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴾ ^(٦) ، أى وقعت عقولهم عليها ، وحجبت بها عن حالتها ، مع قوله : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الصافات ٩٩

(٤) سورة النمل ٢٤ .

(٦) سورة الكهف ٩٠

(١) سورة الأنعام ٧٥ ، ٧٦

(٣) سورة مريم ٤٩

(٥) زيادة يقتضيا السياق

(٧) سورة فصلت ٣٧

وفي قوله عند طلوعها : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(١) ، وعند غروبها : ﴿ لَا أَحِبُّ إِلَّا فِلِينَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴾ ^(٣) ما بين تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « رأس الفتنة والكفر نحو المشرق ، وإن باب التوبة مفتوح من قبل المغرب » .

ومن ذلك بدء الوحي في قوله سبحانه : ﴿ أَنِّي أَمَرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ يُنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٥) .

وقول خديجة : « والله لا يخرجك الله أبدا ، إنك لتصل الرحم » وقوله تعالى : ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ ^(٧) ، وفي هذا بين صلى الله عليه وسلم أصحاب الغار الثلاثة ، إذ قال بعضهم لبعض : ليدع كل واحد منكم بأفضل أعماله ، لعل الله تعالى أن يفرج عنا .

وقول ورقة : « يا ليتني حيّ إذ يخرجك قومك » إلخ ، وقوله تعالى : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ ^(٩) .

وكذلك قوله : « لم يأت أحدٌ بما جئت به إلا عودي » من قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ . أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ ^(١٠) .

ومن ذلك حديث المراج ، مصداقه في سورة الإسراء وفي صدر سورة النجم .

- | | |
|------------------------|---------------------------|
| (١) سورة الأنعام ٧٦ | (٢) سورة الأنعام ٧٧ |
| (٣) سورة الحل ٢٤١ | (٤) سورة الأعراف ١٣٤ |
| (٥) سورة الصافات ١٤٣ . | (٦) سورة الأعراف ٨٨ |
| (٧) سورة إبراهيم ١٣ | (٨) سورة النازيات ٥٢ ، ٥٣ |

وقوله صلى الله عليه وسلم : « رأيت إبراهيم وأنا أشبه ولده به » من مفهوم قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ^(١).

وبتصديق كلمة الله ، اتبعه كوناً ومِلَّةً ، وهكذا حاله حيث جاءت « صدقا » و« عدلا » . فتطلب صدق كلماته بترداد تلاوتك لكتابه ، ونظرك في مصنوعاته ، فهذا هو قصد سبيل المتقين ، وأرفع مراتب الإيمان ، قال تعالى : ﴿ قَا مَنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُوْلِهِ الَّذِى اَلْمِىُّ الَّذِى يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾ ^(٢) وقل لزكريا : ﴿ اَنْ اَللّٰهُ يُبَشِّرَكَ بِبَحْتِ مُصَدَّقَا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللّٰهِ وَسَيِّدَا ﴾ ^(٣) . ولما كان عيسى عليه السلام من أسماء كلماته لم يأت يوم القيامة بذنب لطهارته وزكاته .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ اَللّٰهُ لَا يَنَامُ » فى قوله : ﴿ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٤) .

وقوله : « وَلَا يَنْبَغِ لَهُ اَنْ يَنَامُ » من قوله : ﴿ الْقَيُّوْمُ ﴾ ^(٥) ، وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله : « يَحْفَظُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ ، وَيَرْفَعُ اِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ » ، ومصادقه أيضا قوله تعالى : ﴿ قُلِ اَللّٰهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ تُوَكِّلْنِى الْمَلِكَ مَن نَّشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ نَّشَاءُ ﴾ ^(٥) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « الصَّلَاةُ الْخَمْسُ كَفَّارَاتٌ لِّمَا بَيْنَهُنَّ » وقال : « الْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِّمَا بَيْنَهُمَا وَزِيَادَةٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » ، و« رَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ كَفَّارَةٌ لِّمَا بَيْنَهُمَا » فى قوله تعالى : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ اَمْثَالِهَا ﴾ ^(٦) فهذا رمضان بعشرة أشهر العام ، ويبقى شهران داخلان فى كرم الله تعالى وحسن معاملته .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٦) سورة الأنعام ١٦٠ .

(١) سورة النحل ١٢٣

(٣) سورة آل عمران ٣٩ .

(٥) سورة آل عمران ٢٦

قلت : قد جاء في حديث آخر : « وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر » ، مع قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . انتهى .

وقال في الجمعة : ﴿ فَاسْمَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) وكذلك قال في الصوم : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ، أشار إلى سرّ في الجمعة ، وفضل عظيم ، أراها الزيارة والرؤية في الجنة ؛ فإنها تكون في يوم الجمعة . وكذلك أشار في الصيام بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) إلى سرّ في الصيام ، وهو حسن عاقبته وجزيل عائدته ، فنبه صلى الله عليه وسلم بقوله : « تُخْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » .

وقوله وقد رأى أعقابهم تلوح لم يصبها الماء : « ويلٌ للأعقاب من النار » ، في مفهوم ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾ ^(٤) ، في معنى قوله : ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٥) ، وغسل هو قدميه وعمهما غسلا .

وقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ^(٦) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَمْسِصِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ^(٧) .

وقوله : « إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرج من كل خطيئة نظر إليها بعينه... » الحديث ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ ﴾ ^(٨) أي من ذنوبكم ﴿ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(٩) أي تَرْقُونَ في درجة الشكر فيقبل أعمالكم القبول الأعلى .

(٢) سورة البقرة ١٨٤ .

(٤) سورة النحل ٤٤ .

(٦) سورة النساء ١٤ .

(١) سورة الجمعة ٩ .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٥) سورة النور ٦٤ .

(٧) سورة المائدة ٦ .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « وكان مَشْيُهُ إلى المسجد وصلاته نافلة فله الشكر ، والشكر درجات » . وإنما يتبينُ بأن يبقى من العمل بعد الكفارة فضل ، وهو النافلة ، وهو المسمى باباقيات الصالحات ، لمن قلت ذنوبه ، وكثرت صالحاته . فذلك الشكر . ومن كثرت ذنوبه وقلت صالحاته فأكلتها الكفارات ، فذلك المرجو له دخول الجنة . ومن زادت ذنوبه فلم تقم صالحاته بكفارة ذنوبه ، فذلك الخوفُ عليه ، ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « أنتم الفرّ المحجلون يوم القيامة » في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (١) .

وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : « تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء » ، وهذا كله داخل في قوله تعالى : ﴿ وَلَيُسِمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٢) وجاءت « لام كنى » ها هنا إشعارا ووعدا وبشارة لهم بنعم أخرى واردة عليهم من الشرائع لم تأت بعدُ ، ولذلك قال يوم الإكمال في حجة الوداع : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ (٣) .

ومن ذلك حديث الأذان وكيفيته بقوله : « أشهد أن لا إله إلا الله » من قوله : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾ (٤) وتكرارها في قوله : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٥) .

وقوله : « أشهد أن محمدا رسول الله » في قوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ (٥) ،

(٢) سورة المائدة ٦
(٤) سورة آل عمران ١٨

(١) سورة الحديد ١٢
(٣) سورة المائدة ٣
(٥) سورة الفتح ٢٩

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ يَعْلَمُهُ وَاللَّائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ ^(٢) . وتكرار الشهادة للرسول في معنى قوله : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ مع قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ كُروا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً﴾ ^(٣) والتنبيه أول الكثرة ، ولأنها عبارة شرعت للإعلام ، فتكرارها أكد فيما شرعت له .

وأما إصراره بهما - يعني بالشهادتين - فن مفهوم قوله : ﴿وَإِذْ كُزَّ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ ^(٤) . وأما إجماره بهما ففي قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ ^(٥) والنداء الإعلام ، ولا يكون إلا بنهاية الجهر .

وقوله : «حى على الصلاة» في قوله : ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ^(٦) ، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ ^(٥) .

وقوله : «حى على الفلاح» في قوله : ﴿إِزْ كُومُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ^(٧) .

وقوله : «الصلاة خير من النوم» في قوله : ﴿وَإِذْ كُزَّ فَإِنَّ الدَّكَرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٨) ، وقوله : ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ ^(٩) .

وقوله : «الله أكبر ، الله أكبر» من قوله : ﴿وَلِتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَا كُمْ وَلَمَلِكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ^(١٠) .

- (٢) سورة النساء ١٦٦
(٤) سورة الأعراف ٢٠٥
(٦) سورة المائدة ٥٨
(٨) سورة الذاريات ٥٥
(١٠) سورة البقرة ١٨٥

- (١) سورة آل عمران ١٤٤
(٣) سورة الأحزاب ٤١
(٥) سورة الجمعة ٩
(٧) سورة الحج ٧٧
(٩) سورة الأنفال ٢٠

وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ^(١) كَرَّرَهَا وَخَتَمَ بِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ كُرِّهُوا كَمَا هَذَا كُمْ﴾ ^(٢).

«وأفضل الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» خَتَمَ بِمَا بَدَأَ بِهِ قَوْلُهُ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ ^(٣).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «صَلُّوا عَلَى فَإِنَّهُ مِنْ صَلَّى عَلَى وَاحِدَةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا» فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ ^(٤).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ» فِي قَوْلِهِ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ ^(٥)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ ^(٦).

وقوله: «حَلَّتْ لَهُ شِفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شِفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾ ^(٧).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «دَعَاَ الْمُسْلِمَ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةً، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بِهِ، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِشَيْءٍ قَالَ الْمَلَكُ: آمِينَ».

«وَلَكُ بَمِثْلِهِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ^(٨) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، هَذَا دَعَاءٌ مَنْ يَأْتِي بِهِ لِنَفْسِهِ وَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، تَقُولُ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: «آمِينَ» وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ» ^(٩).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَا حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ». وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ ^(١٠) يَرِيدُ مَكَّةَ؛ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا

(٢) سورة البقرة ١٩٨

(٤) سورة الأنعام ١٦٠

(٦) سورة المائدة ٩٥

(٨) سورة فاتحة الكتاب ٦

(١) سورة القتال ١٩

(٣) سورة الحديد ٣

(٥) سورة الإسراء ٧٩

(٧) سورة النساء ٨٥

(٩) إشارة إلى ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: قسمت

الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين، ولعبدتي ما سألت...» الحديث؛ نقله القرطبي في تفسيره ١: ٩٤

(١٠) سورة البلد ١

الْبَلَدِ^(١) يمكن أن يريد به المدينة ، ويكون في الآية تعريض بحرمة البلدين ؛ حيث أقسم بهما ، وتكراره البلد مرتين دليلٌ على ذلك ، وجعل الاسمين لمعنيين أولى من أن يكونا معنى واحد ، وأن يستعمل الخطاب في البلدين أولى من استعماله في أحدهما ؛ بدليل وجود الحرمة فيهما .

ومن ذلك حديث الدجال .

قلت : وقع سؤال بين جماعة من الفضلاء في أنه : ما الحكمة في أنه لم يُذكر الدجال في القرآن ! وتلصّحوا في ذلك حِكْماً ، ثم رأيت هذا الإمام قال : إن في القرآن تعريضاً بقصته في قصة السامري ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ ﴾^(٢) ، وقوله في سورة الإسراء في قوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا . فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا ﴾^(٣) ، فذكر الوعد الأول ، ثم ذكر الكثرة التي لبني إسرائيل عليه ، ثم ذكر الآخرة فقال : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ ... ﴾^(٤) الآية ، ثم قال : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾^(٥) ، وفيه إشارة إلى خروج عيسى .

وكذلك هو في الآيات الأول من سورة الكهف في قوله : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾^(٦) ، والدجال مما على الأرض ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَرَأَ الْآيَاتِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصَمَهُ اللَّهُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » ، يريد والله أعلم : مَنْ

(٢) سورة طه ٩٧

(٤) سورة الإسراء ٧

(٦) سورة الكهف ٨

(١) سورة البلد ٢

(٣) سورة الإسراء ٤، ٥ .

(٥) سورة الإسراء ٨

قرأها بعلم ومعرفة . وهو أيضا في المفهوم من قوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ ﴾ ^(٢) .

ومن الأمر بمجاهدة المشركين والمنافقين قوله صلى الله عليه وسلم : « تُخْرِجُ الْأَرْضَ أَفْلاذَ كِبْدِهَا ، وَيَحْسِرُ الْفِرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ » في قوله تعالى : ﴿ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ^(٣) ، فإن الأرض تُلْقِي ما فيها من الذهب والفضة ، حتى يكون آخر ما تلقي السموات أحياء .

ومصادقه أيضا في عموم قوله : ﴿ يُخْرِجُ أَثْلَبُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، فتوجه القرآن إلى الإخبار عن إخراجها الأموات أحياء ، وتوجه الحديث إلى الإخبار عن إخراجها كنوزها ومعادنها .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « حَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مَرْوَجًا » في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْن بِالْأَمْسِ ... ﴾ ^(٥) الآية . وذلك يكون عند إتمام كلمة الحق : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ ^(٦) وقد تولوا ، وقوله : ﴿ وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ ^(٧) يومئذ تظهر العاقبة وَيُلْقِي الْأَمْرُ بِجِرَانِهِ ، وتضع الحرب أوزارها ، ويكون ذلك علما على الساعة ، وآية على قرب الانقراض .

وقوله صلى الله عليه وسلم في مثل الدنيا : « إِنْ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يَفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٤) سورة النمل ٢٥

(٦) سورة محمد ٣٨

(١) سورة الفتح ٢٩

(٣) سورة الزلزلة ٢

(٥) سورة يونس ٢٤ .

(٧) سورة الجمعة ٣

زهرة الدنيا وزينتها» في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ۚ ﴾ (١) وقوله : ﴿ أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ ۚ ﴾ (٢) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا جاء رمضانُ فُتِحَتْ أبوابُ الجنةِ وغُلِقَتْ أبوابُ النارِ وصَفَدَتِ الشَّيَاطِينُ » في مفهوم قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٣) إلى أن الصومَ ينتهى نفعه إلى اكتساب التقوى ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « الصيامُ جُنَّةٌ » ولا يكون ذلك إلا بضعف حزب الشيطان ، فتغلق عنه أبواب المعاصي ؛ وهى أبواب جهنم ، وتفتح له أبواب الطاعة والقربات ، وهى أبواب الجنات .

وقوله صلى الله عليه وسلم « تَسْحَرُوا فَإِنْ فِي السَّحَرِ بَرَكَةٌ » من آثار قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ﴾ (٤) ، ومن بركته حضوره الذى هو وصف نزوله جل وعلا إلى سماء الدنيا كل ليلة ؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم يبتغى البركة فى موضع خطاب ربه ، وفى موضع حضوره أو ذكره ، أو اسم من أسمائه ، ومن هنا وقع التعبد باسم المبارك ، واسم القدوس .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبل الليلُ من هاهنا ، وأدبر النهارُ من هاهنا فقد أفطر الصائمُ » فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٦) والبركة فى اتباع مجارى خطابه ، وإن كان الخطابُ حكمه حكم إباحة ؛ كما أن البركة فى اتباع السنة والافتداء ؛ ولهذا كان أكثر الصحابة لا يصلّون المغربَ إلا على فطر ، وكانوا يؤخّرون السحورَ إلى

(٢) سورة الحديد ٢٠

(٤) سورة البقرة ١٨٧

(١) سورة الملق ٦، ٧

(٣) سورة البقرة ١٨٣ .

بزوغ الفجر ابتغاء البركة في ذلك ، والخير الموعود به .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنِّي أَيْتُ عِنْدَ رَبِّي يَطْعَمُنِي وَيَسْقِينِي » في معنى قوله حكاية عن خليله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي ﴾ ^(١) والمعنى بما يفتح الله خاصته من خلقه الذين لا يطعمون ، إنما غذاؤهم التسبيح والتهليل والتحميد .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب بن جثامة : « إِنَّا لَمْ نَرِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » ، في مفهوم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ^(٢) ، والآكل راضٍ والراضى شريك .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث حنظلة : « لَوْ أَنَّكُمْ تَدُومُونَ عَلَى مَا كُنْتُمْ عِنْدِي لَصَافَحْتُمْ الْمَلَائِكَةَ ، وَلَكِنْ سَاعَةً وَسَاعَةً » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسِّهِ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَاوُونَ . ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ^(٤) فذكر تعالى اللجأ إليه عند ما يلحق الإنسان الضر ، وهو ذكر صوري ، فلو كان الذكر بينهم على الدوام ، لم تفارقهم الملائكة السياحون الملازمون حلق الذكر ، كما قال تعالى عنهم : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ ^(٥) ، ولو قربوا من الملائكة هذا القرب كبدت لهم عيانا ، ولأكرمهم الله منه بحسن الصفة وجميل الألفة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يَبِيعُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ » في قوله تعالى :

(٢) سورة المائدة ٩٥

(٤) سورة النحل ٥٤، ٥٣

(١) سورة الشعراء ٧٩

(٣) سورة يونس ١٢

(٥) سورة الأنبياء ٢٠

﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ ^(١) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد الله بقوم عذاباً أصاب مَنْ كان منهم ثم يبعثون على أعمالهم » في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ ^(٢) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من سنَّ في الإسلام سنةً حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سنَّ في الإسلام سنةً سيئةً كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » في قوله تعالى : ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا، وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾ ^(٣) ، ومع قوله : ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿وَلِيَحْمِلَنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ ^(٥) مع ما جاء من نبأ ابنى آدم .
وقوله صلى الله عليه وسلم في جواب مَنْ سألَه : أى الصدقة أعظم ؟ قال : « أن تصدق وأنت صحيح صحيح ولا تمهل ، ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْخُلُقُومَ ...﴾ الحديث » في قوله تعالى : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ ^(٦) .

وقوله : « اليد العليا خير من اليد السفلى » في قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ ^(٧) ، وقد جاء أن اليد السفلى الآخذة ، والعليا هي العطية ، وشاهده قوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ ^(٨) .

وقوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى : « من يقرض غير عديم ولا

(٢) سورة الأنفال ٢٥

(٤) سورة النحل ٢٥

(٦) سورة إبراهيم ٣١

(٨) سورة الحديد ١١ .

(١) سورة الجاثية ٢١

(٣) سورة النساء ٨٥

(٥) سورة العنكبوت ١٣

(٧) سورة القتال ٣٨

ولا ظلم ، ووجه ذلك أن العطية من أيدينا مفتقرة إلى من يضع فيها حقاً وجب عليها ،
ويطهرها بذلك من ذنوبها وأنجاسها ، ولولا اليدُ الآخذة ما قَدَّرَ صاحب المال على صدقة .
وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ » في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ
وَاحِدٌ ﴾ ^(١) إلى قوله : ﴿ لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يُفْقِلُونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ
الْآيَاتِ أَعْلَمُهَا يُفْقَهُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
قَوْمٌ لَا يَفْقِلُونَ ﴾ ^(٤) ، ووصف من لم يفهم عن المخلوقات بقوله : ﴿ لَا تَفْقَهُونَ
تَسْبِيحَهُمْ ﴾ ^(٥) ، ثم أعلم سبحانه سعة مغفرته لمن في الأرض الذين لا يسبحونه ولا يفقهون
تسبيح المسبحين من خلقه ، ثم أعلم بالعلة التي لأجلها حُرِّموا الفقه عن ربهم ، وأن ذلك
هو ختم عقوبة الإعراض بقوله : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ
لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا . وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ... ﴾ ^(٥) الآية .

وبالجملة فالقرآن كله لم يُنزلْه منزله تعالى ، إلا ليفهمه ، ويُعلم ويُفهم ، ولذلك خاطب به
أولى الألباب الذين يفقهون ، والذين يعلمون ، والذين يفقهون ، والذين يتفكرون ، ليذبروا
آياته ، وليتذكر أولو الألباب .

وكذلك ما خلق الله الدنيا إلا مثالا للآخرة ؛ فمن فقه عن ربه عز وجل مراده منها ؛
قد أراح نفسه ، وأجمَ فكره من هذه الجملة .

وفي هذا النوع من الفقه أفنى أولو الألباب أعمارهم ، وفي تعريفه أنعبوا قلوبهم ،
وواصلوا أفكارهم .

رزقنا الله من فضله العظيم نوراً نغشى به في الظلمات ، وفرقانا نفرّق به بين التشابهات

(٢) سورة الرعد ٤

(٤) سورة الحشر ١٤

(١) سورة البقرة ١٦٣

(٣) سورة الأنعام ٦٥

(٥) سور الإسراء ٤٥ ، ٤٦

النوع الحادى والأربعون

معرفة تفسيره وتأويله

[معانى العبارات التى يعبر بها عن الأشياء]

وهو يتوقف على معرفة تفسيره وتأويله ومعناه ^(١) :

قال ابن فارس : معانى ^(٢) العبارات التى يعبر بها عن الأشياء ، ترجع إلى ثلاثة :
المعنى ، والتفسير ، والتأويل ؛ وهى وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة .

فأما المعنى فهو القصد والمراد؛ يقال : عَنَيْتَ بهذا الكلام كذا ، أى قصدت وعَدَت .
وهو مشتق ^(٣) من الإظهار ، يقال : عَنَتِ القِرْبَةُ ، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته ، ومنه
عنوان الكتاب ^(٤) .

وقيل : مشتق من قولهم ^(٥) : عنت الأرض بنبات حسن ، إذا أنبت نباتا حسنا ^(٦) .

قلت : وحيث قال المفسرون : « قال أصحاب المعانى » فإرادهم مصنفو ^(٧) الكتب فى

(١) ت : « حقائقه » .

(٢) الصحاحى فى فقه اللغة وسنن العربية فى كلامها . ص ١٦٢ وما بعدها ، مع حذف واختصار وتصرف .

(٣) الصحاحى : « وقال قوم : اشتقاق المعنى من الإظهار » .

(٤) الصحاحى : « وعنوان الكتاب من هذا » .

(٥) الصحاحى : « وقال آخرون : المعنى مشتق من قول العرب : عنت الأرض .

(٦) بعد هذه الكلمة فى الصحاحى : « قال الفراء : لم تكن بلادنا بشىء ؛ إذا لم تثبت » .

(٧) أورد صاحب كشف الظنون جماعة ممن ألفوا فى هذا الفن ، وهم : محمد بن المستنير العروف بقطرب ،

وأبو جعفر النحاس ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو العباس ثعلب ، وابن الخياط ، والرؤاسى ، والفراء

وأبو هيدة ، وأبو الحسن الأفشى ، وابن درستويه ، وابن كيسان ، وسلمة بن عاصم ، وعبد الله بن محمد

النحوى ، والزجاج ، والكاشى » .

معاني القرآن ، كالزجاج ومن قبله وغيرهم ، وفي بعض كلام الواحدى : أ كبر أهل المعاني
الفرء والزجاج وابن الأنبارى ، قالوا كذا وكذا ، ومعاني القرآن للزجاج لم يصنف مثله .
وحيث أطلق المتأخرون أهل المعاني ، فإرادهم بهم مصنفو العلم المشهور .

وأما التفسير فى اللغة ، فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف ، وأصله فى اللغة من
التفسير ؛ وهى القليل من الماء الذى ينظر فيه الأطباء ، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف
عن علة المريض ، فكذلك المفسر ، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها ، والسبب
الذى أنزلت فيه ، وكأنه تسمية بالمصدر ، لأن مصدر « فَعَلَ » جاء أيضا على « تَفَعَّلَ » ،
نحو : جَرَّبَ تجربة ، وكرَّم تكريمة .

وقال ابن الأنبارى : قول العرب : فسرت الدابة وفسرتها ، إذا ركضتها محصورة
لينطلق حصرها ؛ وهو يؤول إلى الكشف أيضا .

فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه ، وإطلاق المحتبس عن الفهم به ، ويقال :
فسرت الشيء أفسره تفسيرا ، وفسرته أفسره فسرا ، والمزيد من الفعلين أكثر فى
الاستعمال ، وبمصدر الثانى منها سُمى أبو الفتح بن جنى كتبه الشارحة « القسر » (١) .

وقال آخرون : هو مقلوب من « سَفَر » ومعناه أيضا الكشف ؛ يقال : سَفَرَت المرأة
سُفورا ، إذا أَلْقَتْ خمارها عن وجهها ، وهى سافرة ، وأسفر الصبح أضواء ، وسافر فلان ؛
وإنما بنوه على التفعيل ؛ لأنه للتكثير ، كقوله تعالى : ﴿ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ (٢) ،
﴿ وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ ﴾ (٣) ، فكأنه يتبع سورة بعد سورة ، وآية بعد أخرى .

(١) منها تفسير ديوان المتنى الكبير .

(٢) سورة يوسف ٢٣

(٣) سورة البقرة ٤٩

وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ ^(١) أى تفصيلا .

وقال الراغب : القسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما ، لكن جعل القسر لإظهار المعنى المعقول ، ومنه قيل لما ينبئ عنه البول : تفسرة ، وسمى بها قارورة الماء ، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار ، فقيل سَفَرَتِ المرأة عن وجهها ، وأسَفَرَ الصبح .

وفي الاصطلاح : هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها ، والإشارات النازلة فيها ، ثم ترتيب مكيتها ومدنيتها ، ومحكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفسرها .

وزاد فيها قوم فقالوا : علم حلالها وحرامها ، ووعداها ووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها ؛ وهذا الذى مُنِعَ فيه القول بالرأى .

وأما التأويل فأصله فى اللغة من الأول ، ومعنى قولهم : ما تأويل هذا الكلام ؟ أى إلام تؤول العاقبة فى المراد به ؟ كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾ ^(٢) أى تُكشَفُ عاقبته ، ويقال : آل الأمر إلى كذا ، أى صار إليه ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ^(٣) .

وأصله من المأل ، وهو العاقبة والمصير ، وقد أولته فآل ، أى صرفته فانصرف ، فكان التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعانى .
وإنما بنوه على التفعيل لما تقدم ذكره فى التفسير .

(١) سورة الفرقان ٣٣ ، ونقله ابن فارس فى الصحاح ١٦٢

(٢) سورة الكهف ٨٢

(٣) سورة الأعراف ٥٣

وقيل : أصله من الإيالة ، وهى السياسة ، فكان المؤول للكلام يسوئ الكلام ،
ويضع المعنى فيه موضعه .

[الفرق بين التفسير والتأويل]

ثم قيل : التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال : والصحيح تغايرها .
واختلفوا^(١) ، فقيل : التفسير كشفُ المراد عن اللفظ المشكل ، وردّ أحد الاحتمالين
إلى ما يطابق الظاهر .

قال الراغب : التفسير أعم من التأويل ، وأكثر استعماله فى الألفاظ ، وأكثر استعمال
التأويل فى المعانى ، كتأويل الرؤيا ، وأكثره يستعمل فى الكتب الإلهية ، والتفسير
يستعمل فى غيرها . والتفسير أكثر ما يستعمل فى معانى مفردات الألفاظ .

واعلم أن التفسير فى عُرف العلماء كشف معانى القرآن ، وبيانُ المراد ، أعم من
أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وبحسب المعنى الظاهر وغيره ، والتفسير أكثره
فى الجمل .

والتفسير إما أن يستعمل فى غريب الألفاظ ، كالبجيرة والسائبة والوصيلة ، أو فى وجيز
مبين بشرح ، كقوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٢) ، وإما فى كلام مضمّن لقصة
لا يمكن تصويره إلا بمعرقها ، كقوله : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾^(٣) ، وقوله :
﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾^(٤) ، وأما التأويل فإنه يستعمل مرة
عاما ، ومرة خاصا ، نحو « الكفر » يستعمل تارة فى الجحود المطلق ، وتارة فى جحود

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٤) سورة البقرة ١٨٩

(١) ت : « واختلف »

(٣) سورة التوبة ٣٧

البارى خاصة ، و«الإيمان» المستعمل في التصديق المطلق تارة ، وفي تصديق الحق تارة . وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة .

وقيل : التأويل كشف انقلق من المعنى ، ولهذا قال البجلي : التفسير يتعلق بالرواية ، والتأويل يتعلق بالدراية ؛ وهما راجعان إلى التلاوة والنظم المعجز الدال على الكلام القديم القائم بذات الرب تعالى .

قال أبو نصر القُشَيْرِيّ : ويعتبر في التفسير الإنباع والسماع ؛ وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل ، وما لا يحتمل إلا معنى واحداً يحمل عليه . وما احتمل معنيين أو أكثر ؛ فإن وُضِعَ لأشياء متماثلة كالسواد ، حمل على الجنس عند الإطلاق ، وإن وضع لمعان مختلفة ، فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر ، إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا سواء كان الاستعمالُ فيهما حقيقة أو مجازاً ، أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز كلفظة « المس » فإن تنافى الجمع فمحمل يتوقف على البيان من غيره . وإن تنافيا ، فقد قل قوم : يحمل على المعنيين . والوجه عندنا التوقف .

وقال أبو القاسم بن حبيب النيسابوري والبغوي والسكاشي وغيرهم : التأويلُ صرفُ الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها ، تحتمله الآية ، غير مُخَالِفٍ للكتاب والسنة من طريق الاستنباط .

قالوا : وهذا غير محذور على العلماء بالتفسير ، وقد رخص فيه أهل العلم ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(١) ، قيل : هو الرجل يَحْمِلُ في الحرب على مائة رجل ، وقيل : هو الذي يقنط من رحمة الله . وقيل : الذي يُمسك عن النفقة . وقيل : الذي يُنفق الخبيث من ماله . وقيل : الذي يتصدق بماله كله ، ثم يتكففُ الناس ؛ ولكلٍ منه مخرج ومعنى .

ومثل قوله تعالى للندوبين إلى الغزو ، عند قيام النكير : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ ^(١) ؛
 قيل : شيوخا وشبابا . وقيل : أغنياء وفقراء ، وقيل : عزابا ومتأهلين ، وقيل : نشاطا وغير
 نشاط . وقيل : مرضى وأصحاء ، وكلها سائغ جائز ؛ والآية محمولة عليها ، لأن الشباب
 والعزاب والنشاط والأصحاء خفاف ، وضدّهم ثقال .

ومثل قوله تعالى : ﴿ وَيَسْمَعُونَ أَلْمَاعُونَ ﴾ ^(٢) ، قيل : الزكاة المفروضة ، وقيل :
 العارية ، أو الماء ، أو النار ، أو السكّاء ، أو الرّفْد ، أو المفرقة ؛ وكلها صحيح ؛ لأن مانع
 الكلّ آثم .

وكقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ^(٣) فسرّه أبو عبيد ،
 أى لا يدوم ، وقال : ثعلب : أى على شك . وكلاهما قريب ؛ لأن المراد أنه غير ثابت على
 دينه ، ولا نستقيم البصيرة فيه .

وقيل : فى القرآن ثلاث آيات ، فى كلّ منها مائة قول ، قوله : ﴿ فَأَذْكَرُونِي
 أَذْكَرُكُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾ ^(٥) ، و ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ ^(٦) .
 فهذا وأمثاله ليس محظورا على العلماء استخراجُه ، بل معرفته واجبة ، ولهذا قال تعالى :
 ﴿ وَابْتَغَاءَ تَأْوِيلَهُ ﴾ ^(٧) .

ولولا أن له تأويلا سائغا فى اللغة لم يبينه سبحانه . والوقف على قوله :
 ﴿ والراسخون ﴾ ^(٧) . قال القاضى أبو المعلى : إنه قول الجمهور ، وهو مذهب ابن مسعود ،

(٢) سورة الماعون ٧

(٤) سورة البقرة ١٥٢

(٦) سورة الرحمن ٦٠

(١) سورة التوبة ٤١

(٣) سورة الحج ١١

(٥) سورة الإسراء ٨

(٧) سورة آل عمران ٧

وأبي بن كعب ، وابن عباس ، ، وما نقله بعض الناس عنهم بخلاف ذلك ففقط .

فأما التأويل المخالف للآية والشرع ، فمحظور لأنه تأويل الجاهلين ، مثل تأويل الروافض لقوله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ أنها على وفاطمة ، ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ^(١) يعنى الحسن والحسين رضى الله عنهما .

وكذلك قالوا فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ ^(٢) إنه معاوية ، وغير ذلك .

قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابورى رحمه الله : وقد نبغ فى زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتموا إليه ، لا يحسنون القرآن تلاوة ، ولا يعرفون معنى السورة أو الآية ، ما عندهم إلا التشنيع عند العوام ، والتكثرة عند الطغام ، لنيل ما عندهم من الخطام ، أغفوا أنفسهم من السكدة والطلب ، وقلوبهم من الفكر والتعب ؛ لاجتماع الجهال عليهم ، وازدحام ذوى الأغفال لديهم ، لا يكفون الناس من السؤال ، ولا يأنفون عن مجالسة الجهال ، مفتضحون عند السب والذِّواق ، زائفون عن العلماء عند التلاق ، يصادرون الناس مصادرة السلطان ، ويختطفون ما عندهم اختطاف السُّرَّحان ، يدرسُون بالليل صفحاً ويحكونه بالنهار شرعا ، إذا سئلوا غضبوا ، وإذا نفروا هربوا ، القحة رأس ما لهم ، والخرق ^(٣) والطيش خير خصالهم ، يتحلون بما ليس فيهم ، ويتنافسون فيما يرذلهم ، الصيانة عنهم بعزل ، وهم من الخلى والجهل فى جوف منزل ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « المتشيع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور » وقد قيل :

من تحلى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الإمتحان
وجرى في السباق جرية سكِت نَفَتَهُ الجيادُ عند الرهان^(١)

قال : حُكِيَ عَنْ بعضهم أَنَّهُ سِئِلَ عَنْ « الْحَاقَّةِ » قَالَ : الْحَاقَّةُ : جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ إِذَا صَارُوا فِي الْمَجْلِسِ قَالُوا : كُنَّا فِي الْحَاقَّةِ . وَقَالَ آخَرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَرْضُ أَبْلَيْي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَيْي ﴾^(٢) قَالَ : أَمْرَ الْأَرْضِ بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ ، وَالسَّمَاءِ بِصَبِّ الْمَاءِ وَكَأَنَّهُ عَلَى الْقَلْبِ . وَعَنْ بعضهم فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴾^(٣) قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُكُمْ عَنِ الْمَوْءِدَاتِ فِيمَا يَبْنِيكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا .

وقال آخَرُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾^(٤) قَالَ : إِنَّهُمْ تَعَبُوا فِي الدُّنْيَا ، فَإِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ تَنَعَّمُوا .

قال أبو القاسم : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقَ يَقُولُ : سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ مَعَاذٍ الرَّازِي يَقُولُ : أَفْوَاهُ الرِّجَالِ حَوَانِيئُهَا ، وَأَسْنَانُهَا صَنَائِعُهَا ، فَإِذَا فَتَحَ الرَّجُلُ بَابَ حَانُوْتِهِ تَبَيَّنَ الْعَطَّارُ مِنَ الْبَيْطَارِ ، وَالتَّمَّارُ مِنَ الزَّمَّارِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى سَوْءِ الزَّمَانِ ، وَقَلَّةِ الْأَعْوَانِ .

فصل

[فِي حَاجَةِ الْمَفْسَّرِ إِلَى الْفَهْمِ وَالتَّبَحُّرِ فِي الْمَعْلُومِ]

كُتِبَ اللَّهُ بِحَرَمِهِ عَمِيقٍ ، وَفَهْمِهِ دَقِيقٍ ، لَا يَصِلُ إِلَى فَهْمِهِ إِلَّا مَنْ تَبَحَّرَ فِي الْمَعْلُومِ ، وَعَامَلَ اللَّهَ بِتَقْوَاهُ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ ، وَأَجَلَءَ عِنْدَ مَوَاقِفِ الشُّبُهَاتِ . وَاللَّطَائِفِ وَالْحَقَائِقِ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ، فَالْعِبَارَاتُ لِلْعُمُومِ وَهِيَ لِلْسَّمْعِ ، وَالْإِشَارَاتُ

(٢) سورة التَّكْوِيْمِ ٨
(٤) سورة الْمُطَفِّفِيْنَ ٢٦ .

(١) السَّكِيْتِ : آخِرُ خَيْلِ الْحَبَلَةِ .
(٣) سورة هُودٍ ٤٤

للخصوص وهي للعقل ، واللطائف للأولياء وهي المشاهد ، والحقائق للأنبياء ، وهي الاستسلام .

وللكلِّ وصف ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلّع ، فالظاهر التلاوة ، والباطن الفهم ، والحدّ إحكام الحلال والحرام ، والمطلّع - أى الإشراف - من الوعد والوعيد ؛ فمن فهم هذه الملاحظة بآن له بسط الموازنة ، وظهر له حال المعاينة . وفي صحيح ابن حبان عن ابن مسعود قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منه ظهر وبطن » .

ثم فوائده على قدر ما يؤهل له سمعه ، فمن سمعه من التالى فقائده فيه عِلْمُ أحكامه ، ومن سمعه كأنما يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم يقرؤه على أُمَّته بموعظته وتبيان معجزته ، وانسراح صدره بلطائف خطابه ، ومن سمعه كأنما سمعه من جبريل عليه السلام ، يقرؤه على النبي صلى الله عليه وسلم ، يشاهد فى ذلك مطالعات القيوب ، والنطق إلى ما فيه من الوعود ، ومن سمع الخطاب فيه من الحق فَنَيَّ عنده ، واتَّحَتْ صفاته ، وصار موصوفاً بصفات التحقيق عن مشاهدة علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين . وقد قال أبو الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجلُ حتى يحمل للقرآن وجوها .

وقال ابن مسعود : من أراد علم الأولين والآخرين فليثور^(١) القرآن .

قال ابن سبع^(٢) فى " شفاء الصدور " : هذا الذى قاله أبو الدرداء وابن مسعود لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر ، وقد قال بعض العلماء : لكل آية ستون ألف فهم ، وما بقى من فهمها أكثر . وقال آخر : القرآن يحوى سبعة وسبعين ألف علم ومائتى علم ؛

(١) فليثور القرآن ؛ أى لينقر عنه ويفكر فى معانيه وتفسيره وقراءته (التهاية لابن الأثير . ثور)

(٢) هو أبو الربيع سلمان بن سبع السبتي ؛ ذكره صاحب كشف الضنون وتاج العروس - سبع .

إذ لكل كلمة علم ، ثم يتضاعف ذلك أربعة ، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلع .
وبالجملة فالعلوم كلها داخلة في أفعال الله تعالى وصفاته ، وفي القرآن شرح ذاته وصفاته
وأفعاله ، فهذه الأمور تدل على أن في فهم معاني القرآن مجالاً رحباً ، ومتسعاً بالنفا ، وأن
المنقول من ظاهر التفسير ليس ينتهى الإدراك فيه بالنقل ، والسماع لا بد منه في ظاهر
التفسير ، ليتقى به مواضع الغلط ، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط ، والغرائب التي لا تفهم
إلا باستماع فنون كثيرة . ولا بد من الإشارة إلى جمل منها ليستدل بها على أمثالها ،
ويعلم أنه لا يجوز التهاون بحفظ التفسير الظاهر أولاً ، ولا مطمع في الوصول إلى الباطن
قبل إحكام الظاهر .

ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر ، فهو كمن ادعى البلوغ
إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب ؛ فظاهر التفسير يجرى مجرى تعلم اللغة التي لا بد منها
للفهم ، وما لا بد فيها من استماع كثير ؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب ، فما كان الرجوع فيه
إلى لغتهم ، فلا بد من معرفتها أو معرفة أكثرها ، إذ الغرض مما ذكرناه التنبيه على
طريق الفهم ليفتح بابه ، ويستدل المرید بتلك المعاني التي ذكرناها من فهم باطن علم
القرآن وظاهره ؛ على أن فهم كلام الله تعالى لا غاية له ، كما لا نهاية للتكلم به ؛ فأما
الاستقصاء فلا مطمع فيه للبشر ، ومن لم يكن له علم وفهم وتقوى وتدبر لم يدرك من لذة
القرآن شيئاً .

ومن أحاط بظاهر التفسير - وهو معنى الألفاظ في اللغة - لم يكف ذلك في فهم حقائق
المعاني ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَآلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ^(١) ، فظاهر
تفسيره واضح ، وحقيقة معناه غامضة ؛ فإنه إثبات للرمي ، ونفي له ، وهما متضادان

في الظاهر ، ما لم يفهم أنه رمى من وجهه ، ولم يرم من وجهه ، ومن الوجه الذي لم يرم ما رماه الله عز وجل .

وكذلك قال : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(١) ، فإذا كانوا هم القاتلين كيف يكون الله سبحانه هو المذبذب ، وإن كان تعالى هو المذبذب بتحريك أيديهم ، فما معنى أمرهم بالقتال !

فحقيقة هذا تستمد من بحر عظيم من علوم الكاشفات ، فلا بد أن يعلم وجه ارتباط الأفعال بالقدرة ، وتفهم وجه ارتباط القدرة بقدرة الله تعالى حتى تتكشف وتتضح ، فمن هذا الوجه تفاوت الخلق في الفهم بعد الاشتراك في معرفة ظاهر التفسير .

فصل

[في أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن]

لطالب التفسير مآخذ كثيرة ، أمهاتها أربعة :

الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع ؛ فإنه كثير . وإن سواد الأوراق سواد في القلب . قال الميموني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ثلاث كتب ليس لها أصول : المغازي والملاحم والتفسير . قال المحققون من أصحابه : ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلا فقد صح من ذلك كثير . فمن ذلك تفسير الظلم بالشرك في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ^(٢) ،

وتفسير « الحساب اليسير » بالعرض ، رواهما البخارى .

وتفسير « القوة » فى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ ^(١) بالرمى ،

رواه مسلم .

وبذلك يُردّ تفسير مجاهد بالخليل .

وكتفسير العبادة بالدعاء ، فى قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾ ^(٢) .

الثانى : الأخذ بقول الصحابى

فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قاله الحاكم

فى تفسيره .

وقال أبو الخطاب من الخنابلة : يحتمل ألا يرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجة :

والصواب الأول ؛ لأنه من باب الرواية لا رأى .

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق قال : قال عبد الله بن مسعود : والذى لا إله إلا هو ،

ما نزلت آية فى كتاب الله إلا وأنا أعلمُ فمِن نزلت ، وأين نزلت ؛ ولو أعلم مكان أحدٍ

أعلم بكتاب الله منى تناله المطايا لأنبيته . وقال أيضا : كان الرجل منا إذا نعلم عشر آيات لم

يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن ، والعمل بهن .

وصدور المفسرين من الصحابة : على ، ثم ابن عباس - وهو تجرّد لهذا الشأن ،

والمحفوظ عنه أكثر من المحفوظ عن على ، إلا أن ابن عباس كان أخذ عن على - ويتلوه

عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكل ما ورد عن غيرهم من الصحابة فحسن مقدّم .

مسألة

[في الرجوع إلى أقوال التابعين ، ثم ذكر طبقات المفسرين]

وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد ، واختار ابن عقيـل^(١) المنع ، وحكوه عن شعبة ، لكن عمل المفسرين على خلافه . وقد حكوا في كتبهم أقوالهم ، كالضحاك ابن مزاحم ، وسعيد بن جبـير ، ومجاهد ، وقتادة ، وأبي العالية الرياحي ، والحسن البصري ، والريـع بن أنس ، ومقاتل بن سليمان ، وعطاء بن أبي سـلـمة الخراساني ، وسـرّة المـنداني وهـلـي بن أبي طلحة الـوالبـي ، ومحمد بن كعب القرظي ، وأبي بكر الأـصـم عبد الرحمن بن كيسان ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السـدـي ، وعـكـرمة مولى ابن عباس ، وعطية القوفـي ، وعطاء بن أبي رباح ، وعبد الله بن زيد بن أسلم .

فهذه تفاسير القدماء المشهورين ، وغالب أقوالهم تلقوها من الصحابة ، ولعل اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآراهم .

ومن اللبرزين في التابعين الحسن ، ومجاهد ، وسعيد بن جبـير ، ثم يتلوهم عـكـرمة والضحاك - وإن لم يلق ابن عباس ، وإنما أخذ عن ابن جبـير .

وأما عامر السـدـي فكان عامر الشعبي يظن عليه وعلى أبي صالح لأنه كان يراها مقصّرين في النظر .

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي في كتابه " الكامل " ^(٢) : للكلبي أحاديث صالحة ، وخاصة عن أبي صالح ، وهو معروف بالتفسير ، وليس لأحد تفسير أطول منه ،

(٢) هو عبد الله بن محمد بن عقيـل ، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة .

(٢) كتاب الكامل في معرفة ضعفاء الحديثين وعلل الحديث لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥ ؛ وكتاب الكامل منه خمسة عشر مجلداً خطياً بدار الكتب المصرية ، تكون أجزاء مختلفة . وانظر الجزء الأول من فهرس المخطوطات ص ٢٧٨

ولا أشيع فيه . وبعده مقاتل بن سليمان ؛ إلا أن الكلابي يفضلُ طلي مقاتل ؛ لما في مقاتل من المذاهب الرديئة . ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين ، كتفسير سُفيان بن عيينة ، ووکیع بن الجراح ، وشعبة بن الحجاج ، ويزيد بن هارون ، والفضل ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وإسحاق بن راهويه ، وروح بن عباد ، ويحيى ابن قريش ، ومالك بن سليمان المروى ، وعبد بن حميد الكشي ، وعبد الله بن الجراح ، وهشيم بن بشير ، وصالح بن محمد اليزيدي ، وعلى بن حجر بن إياس السعدي ، ويحيى بن محمد بن عبد الله المروى ، وعلى بن أبي طلحة ، وابن مردويه ، وسنيد ، والنسائي ، وغيرهم .

ووقع في مسند أحمد والبخاري ومجمع الطبراني وغيرهم كثير من ذلك .

ثم إن محمد بن جرير الطبري جمع على الناس أشتات التفاسير ، وقرب البعيد . وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي . وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس ، فكثيرا ما استدرك الناس عليهما ، وعلى سنهما مكي ، والمهدوي حسن التأليف ، وكذلك من تبعهم كابن عطية ، وكلهم متقن ماجور ، فجزاهم الله خيرا .

نبيه

[فيما يجب أن يلاحظ عند نقل أقوال المفسرين]

يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم ، ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ ، ويظنُّ مَنْ لافهم عنده أن في ذلك اختلافا فيحكيه أقوالا ، وليس كذلك ، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية ، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل ، أو لكونه أليق بحال السائل . وقد يكون

بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره ، والآخر بمقصوده ونمتره ، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبا ، والمراد الجميع ، فليُتفطن لذلك ؛ ولا يفهم من اختلاف العبارات ، اختلاف المرادات ، كما قيل :

عباراتنا شتى وحسنك واحدٌ وكلٌ إلى ذاك الجمال يُشيرُ

هذا كله حيث أمكن الجمع ، فأما إذا لم يمكن الجمع ، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم عنه إن استويا في الصحة ، وإلا فالصحيح المقدم ، وكثيرا ما يذكر المفسرون شيئا في الآية على جهة التمثيل لما دخل في الآية ، فيظن بعض الناس أنه قَصَرَ الآية على ذلك ولقد بلغني عن شخص أنه أنكر على الشيخ أبي الحسن الشاذلي قوله في قوله : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ ^(١) : ما ذهب الله بوليّ إلّا أتى بخير منه أو مثله .

الثالث : الأخذ بمطلق اللغة

فإن القرآن نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ^(٢) . وقد ذكره جماعة ، ونصّ عليه أحمد بن حنبل في مواضع ، لكن نقل الفضل بن زياد عنه - وقد سئل عن القرآن - تمثّل له رجل بيت من الشعر ، فقال : ما يعجبني . فقيل : ظاهره النع ، ولهذا قال بعضهم : في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد . وقيل : الكراهة تحمّل على من يَصْرِف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة محتملة ، يدل عليها القليل من كلام العرب ، ولا يوجد غالبا إلّا في الشعر ونحوه ، ويكون التبادر خلافها .

وروى البيهقي في شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال : لا أوتى رجل غير عالم بلغات العرب يفسّر كتاب الله إلّا جعلته نكالا .

الرابع : التفسير بالمقتضى
من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع

وهذا هو الذى دعا به النبى صلى الله عليه وسلم لابن عباس فى قوله : « اللهم قمه فى الدين وعلمه التأويل » .

وروى البخارى رحمه الله فى كتاب الجهاد فى صحيحه عن على : هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؟ فقال : ما عندنا غير ما فى هذه الصحيفة أوفهم يؤتاه الرجل .

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق : ^(١) للقرآن نزول ونزّل ، فالنزول قد مضى ، والنزّل باق إلى قيام الساعة .

ومن ها هنا اختلف الصحابة فى معنى الآية ، فأخذ كل واحد برأيه على مقتضى نظره فى المقتضى .

ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد رأى والاجتهاد من غير أصل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) فأضاف البيان إليهم .

وعليه حملوا قوله صلى الله عليه وسلم « من قال فى القرآن بنير علم فليتبوأ مقعده من النار » ، رواه البيهقى من طرق ، من حديث ابن عباس . وقوله صلى الله عليه وسلم : « من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ، أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى ، وقال : غريب من حديث ابن جندب .

(٢) سورة الإسراء ٣٦

(٤) سورة النحل ٤٤

(١) ت : « الفروق » .

(٣) سورة البقرة ١٦٩

وقال البيهقي في "شعب الإيمان" : هذا إن صح ، فإنما أراد - والله أعلم - الرأى الذى يَمْلِكُ من غير دليل قام عليه ، فمثل هذا الذى لا يجوز الحكم به فى النوازل ، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به .

وأما الرأى الذى يُسندُه برهان فالحكم به فى النوازل جائز ، وهذا معنى قول الصديق : « أَى سماء تظَلْنى وأَى أرضٍ تَقْلِنى إذا قلت فى كتاب الله برأى ! » .

وقال فى "المدخل" : فى هذا الحديث نظر ، وإن صح فإنما أراد - والله أعلم - فقد أخطأ الطريق ، فسيبيله أن يرجع فى تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة ، وفى معرفة ناسخه ومنسوخه . وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة ؛ الذين شاهدوا تنزيله ، وأدوا إلينا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكون تبيانا لكتاب الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(١) .

فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ، ففيه كفاية عن ذكره من بعده ، ومالم يرد عنه بيان ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ، ليستدلوا بما وردَ بيانه على ما لم يرد .

قال : وقد يكون المرادُ به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه ، فتكون موافقته للصواب - وإن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة .

وقال الإمام أبو الحسن الماوردى فى نكتته : قد حمل بعضُ المتورعة هذا الحديث على ظاهره ، وامتنع من أن يستنبط معانى القرآن باجتهاده . ولو صحبتها الشواهد ، ولم يعارض شواهدَها نص صريح . وهذا عدول عما تعبدنا من معرفته من النظر فى القرآن واستنباط الأحكام منه ، كما قال تعالى ﴿ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) .

ولو صحّ مذهب إنيّه لم يعلم شيء بالاستنباط ، ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً ، وإن صح الحديث فتأويله أن مَنْ تكلم في القرآن بمجرد رأيه ولم يعرج على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق ، وإصابته اتفاق ، إذ الغرض أنه مجرد رأى لا شاهد له ، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « القرآن ذلول ذو وجوه محتملة ، فأحمله على أحسن وجوهه » .

وقوله « ذلول » يحتمل وجهين : أحدهما أنه مطيع لحامليه ، ينطق بالسنتهم . الثاني أنه موضح لمعانيه حتى لا تقصُر عنه أفهام المجتهدين .

وقوله : « ذو وجوه » يحتمل معنيين : أحدهما أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل ، والثاني أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي ، والترغيب والترهيب ، والتحليل والتحریم .

وقوله « فأحمله على أحسن وجوهه » يحتمل أيضاً وجهين : أحدهما الحل على أحسن معانيه . الثاني أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص ، والعمود دون الانتقام ؛ وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله .

وقال أبو الليث :

التهى إنما انصرف إلى التشابه منه ؛ لا إلى جميعه ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ ؛ لأن القرآن إنما نزل حجة على الخلق ؛ فلو لم يحز التفسير لم تكن الحجة بالغة ؛ فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وشأن النزول أن يفتره ، وأما مَنْ كان من المكلفين ولم يعرف وجوه اللغة ، فلا يجوز أن يفتره إلا بمقدار ما سمع ، فيكون ذلك على وجه الحكاية لاعلى سبيل التفسير ، فلا بأس به ، ولو أنه يعلم التفسير ، فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلاً لحكم فلا بأس به .

ولو قال : المراد من الآية كذا من غير أن سمع منه شيئاً فلا يحل ، وهو الذى نهى عنه . انتهى .

وقال الراغب فى مقدمة تفسيره :

اختلف الناس فى تفسير القرآن : هل يجوز لكل ذى علم الخوض فيه ؟ فمنهم من بالغ ومنع الكلام - ولو تفنن الناظر فى العلوم ، وأنسع بابه فى المعارف - إلا بتوقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن شاهد التنزيل من الصحابة أو من أخذ منهم من التابعين ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ فسر القرآن برأيه فقد أخطأ » ، وفى رواية : « من قال فى القرآن برأيه فقد كفر » .

وقيل : إن كان ذا معرفة وأدب فواسع له تفسيره ؛ والمقلد والأدباء فوضى^(١) فى معرفة الأغراض ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لِيَذَّبَرُوا آيَاتِهِ وَلِيَذَّكَّرُوا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾^(٢) [أقسام التفسير]

وقد روى عبد الرزاق^(٣) فى تفسيره : حدثنا الثورى عن ابن عباس ؛ أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام : قسم تعرفه العرب فى كلامها ، وقسم لا يعذر أحد بمجهالته ، يقول من الحلال والحرام ، وقسم يعلمه العلماء خاصة ، وقسم لا يعلمه إلا الله ، ومن ادعى علمه فهو كاذب . وهذا تقسيم صحيح^(٤) .

فأما الذى تعرفه العرب ، فهو الذى يرجع فيه إلى لسانهم ، وذلك شأن اللغة والإعراب .

(١) أى يتداوون (٢) سورة ص ٢٩ (٣) هو عبدالرزاق بن همام الحميرى ، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون ؛ وذكره ابن حجر فيمن أخذ عن الثورى . وانظر تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٠ (٤) قل هذا الفصل فى الإتيان ٢ : ١٨١ ، ١٨٢

فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها ، ومسميات أسمائها ، ولا يلزم ذلك القارى . ثم إن كان ما تتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم ، كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين ؛ وإن كان مما يوجب العلم لم يكف ذلك ، بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ ، وتكثر شواهد من الشعر .

وأما الإعراب ؛ فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارى تعلمه ، ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم ، وليعلم القارى من اللّحن ، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارى ليسلم من اللّحن ، ولا يجب على المفسر ليتوصل ^(١) إلى القصود دونه ؛ على أن جهله نقص في حق الجميع .

إذا تقرر ذلك ؛ فما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فببيل المفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب ، وإيس اغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شئ من الكتاب العزيز ، ولا يكفى في حقه تعلم السير منها ، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين .

الثانى : ما لا يعذر واحد بجهله ، وهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ؛ وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً لا سواء يعلم أنه مراد الله تعالى .

فهذا القسم لا يختلف حكمه ، ولا يلتبس تأويله ، إذ كل واحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٢) ، وأنه لا شريك له في إلهيته ^(٣) ،

(١) كذا في الأصول ، وفي الإتيان : « لوصوله » . (٢) سورة محمد ١٩

(٣) الإتيان : « الإلهية »

وإن لم يعلم أن « لا » موضوعة في اللغة للنفي ، و « إلا » للإثبات وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر ، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) ، ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية المأمور به ^(٢) في الوجود ، وإن لم يعلم أن صيغة « أفعل » مقتضاها الترجيح وجوباً أو ندباً ، فما كان من هذا القسم لا يقدر أحد يدعى الجهل بمعاني ألفاظه ، لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة .

الثالث : ما لا يعلمه إلا الله تعالى ؛ فهو ما يجري مجرى الغيوب نحو الآي المتضمنة قيام الساعة ، ونزول الغيث ، وما في الأرحام ، وتفسير الروح ، والحروف المقطعة . وكل متشابه في القرآن عند أهل الحق ، فلا مساع للاجتهاد في تفسيره ، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف من أحد ثلاثة أوجه : إما نص من التنزيل ، أو بيان من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع الأمة على تأويله ؛ فإذا لم يرد فيه توقيف من هذه الجهات علمنا أنه مما استأثر الله تعالى بعلمه .

والرابع : ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل ؛ وهو صرف اللفظ إلى ما يثول إليه ، فالمفسر ناقل ، والمؤول مستنبط ، وذلك استنباط الأحكام ، وبيان الجمل ، وتخصيص العموم .

وكل لفظ احتمل معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه ، وعلى العلماء اعتماد الشواهد والدلائل ، وليس لهم أن يعتمدوا مجرد رأيهم فيه ، على ما تقدم بيانه . وكل لفظ احتمل معنيين ، فهو قسمان :

أحدهما : أن يكون أحدهما أظهرَ من الآخر ، فيجب الحلُّ على الظاهر إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخفيّ دون الجليّ فيحمل عليه .

الثاني : أن يكونا جليّين والاستعمال فيها حقيقة . وهذا على ضربين :

أحدهما : أن تختلف أصل الحقيقة فيهما ، فيدور اللفظ بين معنيين ؛ هو في أحدهما حقيقة لغوية ، وفي الآخر حقيقة شرعية ، فالشرعية أولى إلا أن تدلّ قرينته على إرادة اللغوية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(١) ، وكذلك إذا دار بين اللغوية والعرفية ، فالعرفية أولى لطريقتها على اللغة ، ولو دار بين الشرعية والعرفية ، فالشرعية أولى لأن الشرع ألزم .

الضرب الثاني : لا تختلف أصل الحقيقة ، بل كلا المعنيين استعمل فيهما ، في اللغة أو في الشرع أو العرف على حدّ سواء . وهذا أيضا على ضربين :

أحدهما أن يتنافيا اجتماعا ، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كاتقراء ؛ حقيقة في الحيض والطهر ، فعلى المجتهد أن يجتهد في المراد منها بالأمارات الدالة عليه ؛ فإذا وصل إليه كان هو مراد الله في حقه ، وإن اجتهد مجتهد آخر فأدّى اجتهاده إلى المعنى الآخر كان ذلك مُراد الله تعالى في حقه ؛ لأنه نتيجة اجتهاده ، وما كلف به ، فإن لم يترجع أحدُ الأمرين لتسكافؤ الأمارات فقد اختلف أهل العلم ، فمنهم مَنْ قال يُخَيَّرُ في الحلِّ على أيهما شاء ، ومنهم من قال : يأخذ بأعظمهما حكما . ولا يبعدُ اطراد وجه ثالث ، وهو أن يأخذ بالأخف .

كاختلاف جواب المفتين .

الضرب الثانى ألا يتنافيا اجتماعا، فيجب الحلُّ عليهما عند المحققين ، ويكون ذلك أبلغ
فى الإيجاز والنصاحة ، وأحفظ فى حق المكلف ؛ إلا أن يدل دليل على إرادة أحدهما .
وهذا أيضا ضربان :

أحدهما: أن تكون دلالة مقتضية لبطلان المعنى الآخر ، فيتعين للدلول عليه للإرادة .
الثانى ألا يقتضى بطلانه ، وهذا اختلف العلماء فيه ، فمنهم من قال : يثبت حكم
الدلول عليه ويكون مرادا ، ولا يُحكم بسقوط المعنى الآخر ، بل يجوز أن يكون مرادا
أيضا ، وإن لم يدل عليه دليل من خارج ، لأن موجب اللفظ عليهما ، فاستويا فى حكمه -
وإن ترجح أحدهما بدليل من خارج . ومنهم من قال : ما ترجح بدليل من خارج أثبت
حكما من الآخر لقوته بمظاهرة الدليل الآخر .

فهذا أصل نافع معتبر فى وجوه التفسير فى اللفظ المحتمل ، والله أعلم .

إذا تقرر ذلك فينزل قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَكَلَّمَ فى القرآن بغير علم فليتبوأ
مقعده من النار » على قسمين من هذه الأربعة :

أحدهما : تفسير اللفظ لاحتياج المفسر له إلى التبحر فى معرفة لسان العرب .

الثانى حمل اللفظ المحتمل على أحد معنييه ؛ لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم : علم
العربية واللغة والتبحر فيهما ، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء ، وصيغ الأمر
والنهي ، والخبر ، والجمل والبين ، والعموم والخصوص ، والظاهر والمضمر ، والحكم
والتشابه والوژول ، والحقيقة والمجاز ، والصريح والكناية ، والمطلق والمقيد . ومن علوم
الفروع ما يدرك به استنباطا ، والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه ؛ ومع ذلك فهو على
خطر ، فعليه أن يقول : يحتمل كذا ولا يحزم إلا فى حكم اضطر إلى الفتوى به ، دأدى
اجتهاده إليه ، فيحرم خلافه مع تجويز خلافه عند الله .

فإن قيل : فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما نزل من القرآن من آية إلا ولها ظهر وبطن ولكل حرف حدة ، ولكل حد مطلع » ، فما معنى ذلك ؟
قلت : أما قوله : « ظهر وبطن » ففي تأويله أربعة أقوال :
أحدها - وهو قول الحسن - إنك إذا بحثت عن باطنها وقست على ظاهرها وقعت على معناها .

الثاني - قول أبي عبيدة - إن القصص ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين ، وباطنها عظة للآخرين .

الثالث - قول ابن مسعود رضى الله عنه - إنه مامن آية إلا عيل بها قوم ، ولها قوم سيعملون بها .

الرابع - قاله بعض المتأخرين - إن ظاهرها لفظها ، وباطنها تأويلها .
وقول أبي عبيدة أقربها .

وأما قوله « ولكل حرف حدة » ، ففيه تأويلان :

أحدهما : لكل حرف منتهى فيما أراد الله من معناه .

الثاني : معناه أن لكل حكم مقداراً من الثواب والعقاب .

وأما قوله : « ولكل حد مطلع » ففيه قولان :

أحدهما : لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل إلى معرفته ، ويوقف على المراد به .

والثاني : لكل ما يستحقه من الثواب والعقاب مطلع عليه في الآخرة ، ويراه عند المجازاة .

وقال بعضهم : منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار ، وذلك آجال

وأوقات آتية ، كوقت قيام الساعة والنفخ في الصور ونزول عيسى بن مريم

نقوله : ﴿ لَا يُجَلِّبُهَا لَوْ قَبِهَا إِلَّا هُوَ ثَقَلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، ومنه ما يعلم تأويله كل ذى علم باللسان الذى نزل به القرآن ؛ وذلك إبانة غرائبه ، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشتركة منها ، والموصوفات بصفاتھا الخاصة دون ما سواھا ، فإن ذلك لا يجهله أحد منهم ، وذلك كسامع منهم لو سمع تالياً يتلو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(١) ؛ لم يجهل أن معنى الفساد هو ما ينبغي تركه مما هو مضره ، وأن الصلاح مما ينبغي فعله مما هو منفعة ، وإن جهل المعانى التى جعلها الله إفساداً ، والمعانى التى جعلها الله إصلاحاً ، فأما تعليم التفسير ونقله عن قوله حجة فقيه ثواب وأجر عظيم ؛ كتعليم الأحكام من الحلال والحرام .

تنبيه

[فى كلام الصوفية فى تفسير القرآن]

فأما كلام الصوفية فى تفسير القرآن ، فقليل ليس تفسيراً ، وإنما هى معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة ، كقول بعضهم فى . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ ^(٢) : إن المراد النفس ، فأمرنا بقتال من يلينا ، لأنها أقرب شئ إلينا وأقرب شئ إلى الإنسان نفسه .

قال ابن الصلاح فى فتاويه : وقد وجدت عن الإمام أبى الحسن الواحدى أنه

(١) سورة البقرة ١١، ١٢ .

(٢) سورة التوبة ١٢٣ .

صنف أبو عبد الرحمن السلمي ^(١) " حقائق التفسير " فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر .

قال : وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم إذا قل شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ماورد به القرآن ، فإن النظير يذكر بالنظير ، فمن ذلك مثال النفس في الآية المذكورة ، فكأنه قال : أمرنا بقتال النفس ومن يلكينا من الكفار ، ومع ذلك فياليهم لم يتساهلوا في مثل ذلك ، لما فيه من الإبهام والالتباس ! انتهى .

فصل

حكى الشيخ أبو حيان عن بعض من عاصره أن طالب علم التفسير ^(٢) مضطر إلى النقل في فهم معاني تركيبه ، بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم ، وأن فهم الآيات يتوقف على ذلك ، ثم بالغ الشيخ في رده لأثر على السابق ^(٣) .

والحق أن علم التفسير ، منه ما يتوقف على النقل ، كسبب النزول ، والنسخ ، وتعيين المبهم ، وتبيين المجمل . ومنه ما لا يتوقف ، ويكفي في تحصيله التفقه على الوجه المعتبر .

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمي ، صاحب كتاب طبقات الصوفية ، وغيره من الكتب ؛ توفي سنة ٤١٢ هـ ، ومن كتبه حقائق التفسير نسخ خطية ذكرها الأستاذ نور الدين شربة في مقدمة كتاب طبقات الصوفية ، التي قام بنشره .

(٢) مقدمة تفسيره المسمى بالبحر المحيط ١ : ٥ ، مع اختصار وتصرف في العبارة

(٣) وهو ما روى عن علي كرم الله وجهه وقد سئل : « هل خصم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي ؟ » فقال : ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة ، أو فهماً يؤناه الرجل في كتابه .

وكان السبب في اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط ، ليحمل على الاعتماد في المنقول ، وعلى النظر في المستنبط ، تجويزاً له وأزدياداً ، وهذا من الفروع في الدين .

تنخيل لما سبق

واعلم أن القرآن قسمان : أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره ، وقسم لم يرد . والأول ثلاثة أنواع : إما أن يرد التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن الصحابة أو عن رؤس التابعين ؛ فالأول يبحث فيه عن صحة السند ، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي ، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم ، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه ؛ وحينئذ إن تمارضت أقوال جماعة من الصحابة ، فإن أمكن الجمع فذاك ، وإن تعذر فقدم ابن عباس ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال : « اللهم علمه التأويل » وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أفرضكم زيد » فإن تعذر الجمع جاز للقلد أن يأخذ بأيها شاء . وأما الثالث ، وهم رؤس التابعين إذا لم يرفضوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى أحد من الصحابة ، رضى الله عنهم فحيث جاز التقليد فيما سبق ، فكذا هنا ، وإلا وجب الاجتهاد .

الثاني ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين ، وهو قليل ، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق ، وهذا يعتنى به الراغب كثيراً في كتاب " المفردات " ، فيذكر قيذا زائدا على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ ، لأنه اقتنصه من السياق .

فصل

[فيما يجب على المفسر البداءة به]

الذى يجب على المفسر البداءة به العلوم اللفظية ، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة ، فتحصيل معانى المفردات من ألفاظ القرآن من أوائل المعادن ، لمن يريد أن يدرك معانيه ؛ وهو كتصنيف الابن من أوائل المعادن فى بناء ما يريد أن يبينه .

قالوا : وليس ذلك فى علم القرآن فقط ؛ بل هو نافع فى كل علم من علوم الشرع وغيره ؛ وهو كما قالوا : إن المركب لا يُعلم إلا بعد العلم بمفرداته ، لأن الجزء سابق على الكل فى الوجود من الذهنى والخارجى ، فنقول النظر فى التفسير هو بحسب أفراد الألفاظ وتراكيبها .

أما بحسب الأفراد فمن وجوه ثلاثة :

من جهة المعانى التى وضعت الألفاظ المفردة بإزاءها ، وهو يتعلق بعلم اللغة ^(١) .
ومن جهة الميئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعانى المختلفة ، وهو من علم التصريف .

ومن جهة ردّ الفروع المأخوذة من الأصول إليها ، وهو من علم الاشتقاق .

وأما بحسب التركيب فمن وجوه أربعة :

الأول : باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث أنها مؤدبة أصل المعنى ، وهو ما دلّ عليه المركب بحسب الوضع وذلك متعلق بعلم النحو .

الثانى : باعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى المعنى ؛ أعنى لازم أصل المعنى الذى يختلف باختلاف مقتضى الحال فى تراكيب البلغاء ، وهو الذى يتكفل بإبراز محاسنه علم المعانى .

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها ، وباعتبار الحقيقة والجاز ، والاستعارة والكناية والتشبيه ؛ وهو ما يتعلق بعلم البيان .

والرابع : باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله ، وهو يتعلق بعلم البديع .

مسألة

[فى أن الإيجاز يكون فى اللفظ والمعنى والملازمة]

وقد سبق لنا فى باب الإيجاز أن إيجاز القرآن لاشتغاله على تفرد الألفاظ التى يتركب منها الكلام ، مع ما تضمنه من المعانى ، مع ملائمته التى هى نظوم تأليفه .

فأما الأول : وهو معرفة الألفاظ ، فهو أمر ثقل يؤخذ عن أرباب التفسير ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ قوله تعالى : ﴿ فَأَكِيهَ وَأَبَا ۙ ﴾ ^(١) ، فلا يعرفه ، فيراجع نفسه ويقول : ما الأب ؟ ويقول : إن هذا منك تكلف . وكان ابن عباس -

(١) سورة عبس ٣١ ؛ والأب كما فى الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢٠ هو مانأكله البهائم من العشب ، وقتل عن أنس : « سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ هذه الآية ، ثم قال : كل هذا قد عرفناه ؛ فما الأب ؟ ثم رفع عصا كانت بيده وقال : هذا لعمر الله التكلف وما عليك يا ابن أم عمر ألا تدرى : ما الأب ! ثم قال : اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب ، وما لا فدعوه . »

وهو ترجمان القرآن - يقول : لا أعرف ﴿ حنانا ﴾ ^(١) ولا ﴿ غسلين ﴾ ^(٢) ولا ﴿ الرقيم ﴾ ^(٣) .

وأما المعاني التي نختلها الألفاظ ، فالأمر في معاناتها أشد لأنها نتائج العقول .
وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذف فيها أكثر ؛ لأنها لجام الألفاظ ،
وزمام المعاني ، وبه يتصل أجزاء الكلام ، ويتسم بعضه ببعض ، فتقوم له صورة في
النفس يتشكل بها البيان ، فليس المفرد بذرب اللسان وطلاقة كافيا لهذا الشأن ، ولا كل
مَنْ أوتي خطابَ بديهة ناهضا بحمله مالم يجمع إليها سائر الشروط .

مسألة

[في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن]

قيل : أحسن طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أنجلَ في مكان
فقد فصلَ في موضع آخر ، وما اختصرَ في مكان فإنه قد بسطَ في آخر ؛ فإن
أعيانك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن ، وموضحة له ، قال تعالى : ﴿ وَمَا

(١) ﴿ حنانا ﴾ من قوله تعالى في سورة مريم ١٣ ، ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا ﴾
وقل القرطبي عن جمهور المفسرين الحنان : الشفقة والرحمة والمحبة ؛ وهو فعل من أفعال النفس .

(٢) من قوله تعالى في سورة الحاقة ٣٥ ، ٣٦ ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ . وَلَا طَعَامٌ إِلَّا
مِّنْ غَسْلِينَ ﴾ ، قال القرطبي : « والغسلين ، فطين ، من الغسل ، فكان ينعمل من أبدانهم ، وهو
حديد أهل النار ، السائل من جروجهم وفروجهم » .

(٣) من قوله تعالى في سورة الكهف ٩ ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا
مِنَ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ ، وقال القرطبي من مجاهد أن الرقيم واد .

أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه - ، يعنى السنة ؛ فإن لم يوجد فى السنة يرجع إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرآن ، ولما أعطاهم الله من الفهم العجيب ، فإن لم يوجد ذلك يُرجع إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق .

مسألة

[فيما يجب على المفسر من التحوط فى التفسير]

ويجب أن يتحرى فى التفسير مطابقة المفسر ، وأن يتحرز فى ذلك من نقص المفسر عما يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسر ، أو أن يكون فى ذلك المعنى زيادة لا تلحق بالقرآن ، أو أن يكون فى المفسر زيغ عن المعنى المفسر وعدول عن طريقه ، حتى يكون غير مناسب له ولو من بعض أمثاله ^(٢) ، بل يمتد فى أن يكون وقته من جميع الأعمار وعليه بمراعاة الوضع الحقيقى والمجازى ، ومراعاة التأليف ، وأن يوافق بين المفردات وتلميح الوقائع ، فمئذ ذلك تتفجر له ينابيع الفوائد .

ومن شواهد الإعراب قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ ^(٣) ولولا الإعراب لما عرف الفاعل من المفعول به .

ومن شواهد النظم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ ^(٤) فإنها منتظمة مع ما قبلها منتظمة عما بعدها ^(٥) .

(٢) سورة البقرة ٣٧

(١) سورة النحل ٦٤ .

(٣) سورة الطلاق ٤

وقد يظهر الارتباط ، وقد يشكل أمره ؛ فمن الظاهر قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ شَرٍّ كَانِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ^(١) ووجه ظهوره ، أنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ جواب سؤال ؛ كأنهم لما سألوا ، سمعوا ماقبله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو : ﴿ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ أجابهم بقوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ، فترك ذكر السؤال .

ونظيره : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شَرٍّ كَانِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ ^(٢)

مسألة

في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب

إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير « حكى الله تعالى » ، وينبغي تجنبه .

قال الإمام أبو نصر القشيري ^(٣) في كتابه " المرشد " : قال معظم أئمتنا : لا يقال : « كلام الله يحكى » ، ولا يقال : « حكى الله » لأن الحكاية الإتيان بمثل الشيء ، وليس لكلامه مثل . وتساهل قوم فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار ، وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق

(٢) سورة يونس ٣٥

(١) سورة يونس ٣٤

(١) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي ، أحد أئمة الدنيا في الفقه والأصول

والتفسير . توفي سنة ٥١٤ هـ بنيسابور . طبقات الشافعية ٤ : ٢٤٩

الزائد على بعض الحروف ، كـ «ما»^(١) في نحو : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٢) ، والكاف في نحو : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) ونحوه .
والذى عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن ، إذ الزائد مالا معنى له ، وكلامُ الله منزّه عن ذلك .

وَمِنْ نَصٍ عَلَى مَنَعِ ذَلِكَ فِي الْمُتَقَدِّمِينَ الْإِمَامَ دَاوُدَ الظَّاهِرِيَّ^(٤) ، فذكر أبو عبد الله أحمد بن يحيى بن سعيد الدَّوْدِي في الكتاب ” المرشد “ له ، في أصول الفقه على مذهب داود الظاهري : وروى بعض أصحابنا عن أبي سليمان^(٥) أنه كان يقول : ليس في القرآن صلة بوجه ، وذكر أبو محمد بن داود وغيره من أصحابنا مثل ذلك ، والذي عليه أكثر النحويين خلافُ هذا ، ثم حكى عن أبي داود مثله ، يزعم الصلة فيها ، كقوله تعالى : ﴿مَثَلًا مَّابُوضَةً﴾^(٦) ، وقال : إن « ما » هاهنا للتعليل ، مثل : « أَحِبِّ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا » .

فصل

[في تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره]

التأويل ينقسم إلى مُنْقَادٍ ومُسْتَكْرَهٍ :

فالأول مالا تعرض فيه بشاعة أو استقباحٌ ، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة :

إما لاشتراك في اللفظ ، نحو : ﴿لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا بَصَارٌ﴾^(٧) ؛ هل هو من بَصَرَ العين أو القلب ؟

(١) في الأصول : « كالباء » ، وهو خطأ (٢) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة الشورى ١١

(٤) هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بالظاهري ، صاحب المذهب المستقل ؛ وإمام أهل الظاهر ، إليه انتهت رئاسة العلم ببغداد ، توفي سنة ٢٧٠ . ابن خلكان ١٧٥ : ١ .

(٥) أبو سليمان ، كنية داود الظاهري (٦) سورة البقرة ٢٦

(٧) سورة الأنعام ١٠٣ .

وإما لأمرٍ راجع إلى النظم كقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ ^(١) ، هل هذا الاستثناء مقصورٌ على المطوف وحده أو عائد إلى الجميع ؟ .

وإما لفموض المعنى ووجازة النظم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ^(٢) .

وإما لغير ذلك .

وأما المستكره فما يستبشع إذا عُرض على الحجة ، وذلك على أربعة أوجه :

الأول : أن يكون لفظاً عاماً ، فيختص ببعض ما يدخل تحته ، كقوله : ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٣) ، فحمله بعضهم على علي رضي الله عنه فقط .

والثاني : أن يلقى بين اثنين ؛ كقول من زعم تكليف الحيوانات في قوله : ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ ^(٤) مع قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَلُكُمْ﴾ ^(٥) : إنهم مكلفون كما نحن .

الثالث : ما استعير فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ^(٦) في حمله على حقيقته .

الرابع : ما أشعر به باشتقاق بعيد ، كما قال بعض الباطنية في البقرة إنه إنسان يُبْقَرُ

عن أسرار العلوم ، وفي المهدد إنه إنسان موصوف بمجودة البحث والتنقيب .

والأول أكثر ما يروج على المتفقه الذين لم يتبحروا في معرفة الأصول ، والثاني على

المتكلم القاصر في معرفة شرائط النظم ، والثالث على صاحب الحديث الذي لم يتهذب

في شرائط قبول الأخبار ، والرابع على الأديب الذي لم يتهذب بشرائط الاستعارات

والاشتقاقات .

(٢) سورة البقرة ٢٢٧ .

(٤) سورة فاطر ٢٤ .

(٦) سورة ن ٤٢ .

(١) سورة النور ٤ .

(٣) سورة التحريم ٤ .

(٥) سورة الأنعام ٣٨ .

فائدة

[فيما نقل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات]

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ خَلَقْنَا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ﴾^(١) فَقَالَ : الْمَوْتُ .

قال السهيلي : وهو تفسير يحتاج لتفسير .

ورأيت لبعض المتأخرين أن مُراد ابن عباس أن الموت سيفنى كما يفنى كل شيء ، كما جاء أنه يُذبح على الصراط ، فكان المعنى : لو كنتم حجارة أو حديدًا لبأدر إليكم الموت ، ولو كنتم الموت الذي يكبر في صدوركم فلا بد لكم من الموت . والله أعلم بتأويل ذلك .

قال : وبقي في نفسى من تأويل هذه الآية شيء حتى يكمل الله نعمته في فهمها .

فصل

[أصل الوقوف على معانى القرآن التدبر]

أصل الوقوف على معانى القرآن التدبر والتفكير . واعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معانى الوحي حقيقة ، ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب ، أو في قلبه كبر أو هووى ، أو حب الدنيا ، أو يكون غير متحقق بالإيمان ،

أو ضعيف التحقيق ، أو معتمدا على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر ، أو يكون راجعاً إلى معقوله ؛ وهذه كلها حجب وموانع ، وبعضها أكد من بعض ؛ إذا كان العبد مُصْغِياً إلى كلام ربّه ، ملقى السمع وهو شهيد القلب لمعانى صفات مخاطبه ، ناظراً إلى قدرته ، تاركا للمعهود من علمه ومعقوله ، متبرئاً من حوّله وقوته ، معظماً للتكلم ، مفتقراً إلى التفهم ، بحالٍ مستقيم ، وقلب سليم ، وقوة علم ، وتمكّنٍ تمنع لفهم الخطاب ، وشهادة غيب الجواب ، بدعاء وتضرع ، وابتئاس وتمسّك ، وانتظارٍ للفتح عليه من عند الفتح العليم . وليستعن على ذلك بأن تكون تلاوته على معانى الكلام وشهادة وصف المتكلم ؛ من الوعد بالتشويق ، والوعيد بالتخويف ، والإنذار بالتشديد ؛ فهذا القارىُّ أحسنُ الناس صوتاً بالقرآن ؛ وفي مثل هذا قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ ^(١) .

وهذا هو الراسخ في العلم ؛ جعلنا الله من هذا الصنف ، ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ ^(٢) .

فصل

[في القرآن علم الأولين والآخرين]

وفي القرآن علم الأولين والآخرين ، وما من شيء إلا ويمكن استخراجُه منه لمن فهمه الله تعالى ، حتى إن بعضهم استنبط عمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين من قوله تعالى في سورة المنافقين : ﴿ وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ ^(٣) ، فإنها رأس ثلاث

وستين سورة ، وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن ^(١) في فقهه .

وقوله تعالى مخبراً عن عيسى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ أُنْعَثُ حَيًّا ﴾ ^(٣) ثلاث وثلاثون كلمة ، وعمره ثلاث وثلاثون سنة .
وقد استنبط الناس زلزلة عام اثنين وسبعائة ^(٤) من قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ﴾ ^(٥) ، فإن الألف باثنين والదال بسبعائة .

وكذلك استنبط بعض أئمة العرب فتح بيت المقدس وتخليصه من أيدي العدو في أول سورة الروم بحساب الجمل ، وغير ذلك .

فصل

[قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء]

وقد يُستنبط الحكم من السكوت عن الشيء ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِمُعْوَظَةٍ ... ﴾ ^(٦) الآية ، ولم يذكر الأعمام والأخوال ، وهم من المحارم ، وحكمهم حكم

(٢) سورة مريم ٣٠

(١) التغابن هنا : النفس .

(٣) سورة مريم ٣٣ .

(٤) وصفها ابن تقي بردى في النجوم الزاهرة ٨ : ٢٠٧ هذه الزلزلة بقوله : « وفيها كان بمصر والقاهرة زلزلة عظيمة أخرجت عدة منائر ومبان كثيرة من الجوامع والبيوت حتى أقام الأمراء ومباشرو الأوقاف مدة طويلة يرمون ويجددون ما تشعث فيها من المدارس والجوامع حتى منارة الإسكندرية »

(٥) سورة الزلزلة ١

(٦) سورة النور ٣١ ، وبقيتها : ﴿ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَهُنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانَهُنَّ أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَمْلَكَتُهُنَّ أَوْ تَابِعَاتِهِنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بَأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

مَنْ سُمِّيَ فِي الْآيَةِ . وقد سئل الشعبي عن ذلك فقال : لثلاث بضعها الم عند ابنه وهو ليس بمحرم لها ، وكذا الخال ، فيُفَضَّى إلى الفتنة . والمعنى فيه أن كلَّ من استثنى مشترك بابنه في الحرمة إلا الم والخال . وهذا من الدلائل البليغة على وجوب الاحتياط في سترهن .
ولقائل أن يقول : هذه الفسدة محتملة في أبناء بعولتهن ، لاحتمال أن يذرّها أبو البعل عند ابنه الآخر ، وهو ليس بمحرم لها ، وأبو البعل ينقض : قولهم إن من استثنى اشترك هو وابنه في الحرمة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ... ﴾ ^(١) الآية ، ولم يذ كر الأولاد ، فليل لدخولهم في قوله : ﴿ بُيُوتِكُمْ ﴾ ^(٢) .

فصل

في تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس
بين في نفسه فيحتاج إلى بيان

ينقسم القرآن العظيم إلى :

ما هو بين بنفسه ، بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه ولا من غيره ، وهو كثير . ومنه قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ... ﴾ ^(٣) الآية .

وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... ﴾ ^(٤) الآية .

(١) سورة النور ٦١ ، وفيها ﴿ ... أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ مَفَاتِحُهُ ... ﴾

وقوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(١) .
 وقوله : وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ^(٢) .
 وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا ﴾ ^(٣) .
 وإلى ما ليس ببيِّن بنفسه فيحتاج إلى بيان .

وبيانه إما فيه في آية أخرى ، أوفى السنة ، لأنها موضوعة للبيان ، قال تعالى : ﴿ لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) .

والثاني ككثير من أحكام الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج والمعاملات ، والأنكحة ، والجنائيات ، وغير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ^(٥) ، ولم يذكر كيفية الزكاة ، ولا نصابها ^(٦) ، ولا أوقاصها ^(٧) ، ولا شروطها ، ولا أحوالها ، ولا من تجب عليه من لا تجب عليه ، وكذا لم يبين عدد الصلاة ولا أوقاتها .

وكقوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(٨) ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(٩) ولم يبين أركانه ولا شروطه ، ولا ما يحل في الإحرام وما لا يحل ، ولا ما يوجب الدَّم ولا ما لا يوجبه ، وغير ذلك . والأول ^(١٠) قد أرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم إليه ، بما ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود لما نزل : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ^(١١) ، شق ذلك على المسلمين فقالوا : يا رسول الله ، وأينا لا يظلم نفسه !

(٢) سورة يس ١٣

(٤) سورة النحل ٤٤

(١) سورة المؤمن ١

(٣) سورة النساء ٤٧

(٥) سورة الأنعام ١٤١

(٦) النصاب من المال : القدر الذي تجب فيه الزكاة إذا بلغه ، نحو مائتي درهم وخمس من الإبل .

(٧) الوقص : ما بين الفريضتين من الإبل والغنم ، وجمعه أوقاص

(٩) سورة آل عمران ٩٧ .

(٨) سورة البقرة ١٨٥

(١١) سورة الأنعام ٨٢

(١٠) أي الذي بيانه في آية أخرى

قال . ليس ذلك ، إنما هو الشرك ، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه : ﴿ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(١) ! فحمل النبي صلى الله عليه وسلم الظلم هاهنا على الشرك ، لمقابلته بالإيمان . واستأنس عليه بقول لقمان .

وقد يكون بيانه مضمراً فيه ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٢) ، فهذا يحتاج إلى بيان ؛ لأن ﴿ حَتَّى ﴾ لا بد لها من تمام ، وتأويله : حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها .

ومثله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ ^(٣) أى « لكان هذا القرآن » ، على رأى النحويين .

قال ابن فارس ^(٤) : ويسمى هذا عند العرب الكف .

وقد يؤمى إلى المحذوف ، إما متأخر كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ ^(٥) فإنه لم يحى له جواب فى اللفظ ، لكن أوماً إليه قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ خُلُوبِهِمْ مِنْ ذَكَرِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، وتقديره : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ كمن قسا قلبه ! وإما متقدم كقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾ ^(٦) ، فإنه أوماً إلى ما قبله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ﴾ ^(٧) ، كأنه قال : أهذا الذى هو هكذا خير أم من هو قانت ؟ فأضمر المبتدأ .

(٢) سورة الزمر ٧٣

(١) سورة لقمان ١٣

(٣) سورة الرعد ٣١

(٤) فى كتابه الصحاح فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ٢١٥ ؛ والنس هناك : ومن سنن العرب الكف ؛ وهو أن يكف عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام ، كقول الفاعل :

وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتَ أَتَانَا رَسُولَهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْكَ مَدْفَعًا

(٦) سورة الزمر ٩

(٥) سورة الزمر ٢٢

(٧) سورة الزمر ٨

ونظيره : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ ^(١) ، ومن هذه صفته ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾ ^(٢) !

وقد يكون بيانه واضحا وهو أقسام :

أحدها : أن يكون عَقَبَهُ ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(٣) قال محمد بن كعب القرظي : تفسيره : ﴿ لَمْ يَلِدْ . وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ ^(٥) قال أبو العالية تفسيره : ﴿ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ ^(٦) وقال ثعلب : سألني محمد بن طاهر : ما الملع ؟ فقلت : قد فسرهُ الله تعالى .

وكقوله : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ ^(٧) فسرهُ بقوله : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٩) ومعلوم أنه لم يُرد به المسيح وعُزيرا فنزلت الآية مطلقة ، اكتفاء بالدلالة الظاهرة ، على أنه لا يعذبهما الله ، وكان ذلك بمنزلة الاستثناء باللفظ ، فلما قال المشركون : هذا المسيح وعُزير قد عُيدا من دون الله أنزل الله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الإخلاص ٢
(٤) سورة المارج ١٩-٢١
(٦) سورة الأنبياء ٩٨

(١) سورة محمد ١٥
(٣) سورة الإخلاص ٣، ٤
(٥) سورة آل عمران ٩٧
(٧) سورة الأنبياء ١٠١

وقوله : ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ^(١) ففسّر رؤية البرق بأنه ليس في رؤيته إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار . وفيها لطيفة ، وهي تقديم الخوف على الطمع إذ كانت الصواعق تقع من أول برقة ، ولا يحصل المطر إلا بعد تواتر البرقات ، فإن تواترها لا يكاد يكذب ، فقدم الخوف على الطمع ، ناسخا للخوف ، كجىء الفرج بعد الشدة .

وكقوله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ... ﴾ ^(٢) الآية ، وفيها لطيفة حيث بدأ بالماشي على بطنه ؛ فإنها سبقت لبيان القدرة ، وهو أعجب من الذى بعده ، وكذا ما يمشى على رجلين أعجب ممن يمشى على أربع .

وكقوله تعالى : ﴿ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٣) ، فهذا عام في المسلم والكافر ، ثم بيّن ^(٤) أن المراد « المؤمنات » بقوله : ﴿ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٣) فخرج تزوج الأمة الكافرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أُنْعَمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَتَعْمَىٰ ﴾ ^(٥) فإن الأول اسم منه والثانى « أفعل » تفضيل ، بدليل قوله بعده : ﴿ وَأَضْلَىٰ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) ، ولهذا قرأ أبو عمرو الأول بالإمالة لأنه اسم ، والثانى بالتصحيح ليفرق بين ماهو اسم ، وما هو « أفعل » منه بالإمالة وتركها .

فإن قلت : فقد قال النحويون : « أفعل » التفضيل لا يأتى من الخلق ، فلا يقال : زيد أعمى من عمرو ، لأنه لا يتفاوت !

قلت : إنما جاز فى الآية لأنه من عمى القلب ، أى من كان فى هذه الدنيا

(١) سورة الرعد ١٢ .

(٢) سورة النور ٤٥ .

(٣) سورة النساء ٢٥ .

(٥) سورة الإسراء ٧٢ .

(٤) ت : « ولم » تحريف

أعنى القلب مما يرى من القدرة الإلهية ، ولا يؤمن به ، فهو عما يغيب عنه من أمر الآخرة
أعنى أن يؤمن به ؛ أى أشدّ عَمَى . ولا شك أن عمى البصيرة متفاوت ^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾ ^(٢) قال :
البيهقيّ في "شعب الإيمان" : الأ شبه أن المراد بالصبر هاهنا الصبر على الشدائد ؛ لأنه
أتبع مدح الصابرين بقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُمُوتَ بَلْ
أَحْيَاءٌ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ . الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ ﴾ ^(٤) .

الثاني : أن يكون بيانه منفصلا عنه في السورة معه أو في غيره ، كقوله تعالى :
﴿ مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^(٥) وبيانه في سورة الانقطار ، بقوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ
الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ
يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾ ^(٦) .

وقوله في سورتي النمل والقصص : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ ^(٧) ، ولم
يبيّن في ليل ولا نهار ، وبيّنه في سورة الدخان بقوله : ﴿ فِي لَيْلَةٍ مَبَارَكَةٍ ﴾ ^(٨) تم بينها في
ليلة القدر بقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ^(٩) فالمباركة في الزمان ، هي ليلة القدر
في هذه السورة ؛ لأنّ الإنزال واحد ، وبذلك يرّد على من زعم أن المباركة ليلة النصف
من شعبان ، وعجب كيف غفل عن ذلك .

وقد استنبط بعضهم هنا بيانا آخر ، وهو أنها ليلة سبعة عشر ، من قوله تعالى : ﴿ وَمَا

(٢) سورة البقرة ١٥٣ .
(٤) سورة فاتحة الكتاب ٤
(٦) سورة النمل ٨٩ ، والقصص ٨٤ .
(٨) سورة القدر ١

(١) ت : « متقارب » تحريف
(٣) سورة البقرة ١٥٤ - ١٥٥
(٥) سورة الانقطار ١٧ - ١٩
(٧) سورة الدخان ٣

أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ ﴿١﴾ وذلك ليلة سبع عشرة من رمضان ؛ وفي ذلك كلام .

وقوله تعالى : ﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ﴿٢﴾ فسرته في آية الفتح : ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ﴿٣﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ يَحْمِلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاطِيرَ مِنْ ذَهَبٍ وَوُكُلُوا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ . وَهَدُّوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ ﴿٤﴾ ، وقد فسره في سورة فاطر : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ ﴿٥﴾ .

وقوله : ﴿ وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ﴾ ﴿٦﴾ ، بين ذلك بقوله في النحل : ﴿ وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِالْأُنْثَى ﴾ ﴿٧﴾ .

وذكر الله الطلاق مجلًا ، وفسره في سورة الطلاق .

وقال تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ﴿٨﴾ ، فاستثنى الأزواج وملك اليمين ، ثم حظر تعالى الجمع بين الأختين ، وبين الأم والابنة والرابة بالآية الأخرى ﴿٩﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ ﴿١٠﴾ فإن ظاهره مشكل ؛ لأن الله سبحانه قد هدى كفارا كثيرا ومانوا مسلمين ، وإنما المراد : لا يهدي مَنْ كَانَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ قَدْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ، وبيانه بقوله تعالى في السورة : ﴿ أَفَمَنْ أَقْنَنَ

- (٢) سورة المائدة ٥٤
(٤) سورة الحج ٢٣ ، ٢٤
(٦) سورة الزخرف ١٧
(٨) سورة المؤمنون ٦
(١٠) سورة الزمر ٣

- (١) سورة الأنفال ٤١
(٣) سورة الفتح ٢٩
(٥) سورة فاطر ٣٤
(٧) سورة النحل ٥٨
(٩) في آية النساء ٢٣

حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَقَانَتْ تُنْفِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴿١﴾ . وقوله في سورة أخرى :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوُا
الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ ﴿٢﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ﴿٣﴾ وكثير من الناس يدعون
فلا يستجاب لهم ، وبيانه بقوله تعالى : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ . إِنْ
شَاءَ ﴾ ﴿٤﴾ فيبين أن الإجابة متعلقة بالمشيئة ؛ على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر الإجابة
بقوله : « مامن مسلم دعا الله بدعوة ليس فيها قطعة رَحِم ولا إثم إلا أعطاه الله إحدى ثلاث
خصال ، إما أن يعجل دعوته ، وإما أن يذخرها له في الآخرة ، وإما أن يدفع عنه من
السوء مثلها » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ ﴿٥﴾ وكثير من الناس
يريد ذلك فلا يحصل له ، وبيانه في قوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا
مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ ﴿٦﴾ ، فهو كالذي قبله متعلق بالمشيئة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ﴿٧﴾ ، وقال في
آية أخرى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ﴿٨﴾ ؛ فإنه قد
يستشكل اجتماعهما ؛ لأن الوجَل خلاف الطمأنينة ؛ وهذا غفلة عن المراد ؛ لأن الاطمئنان
إنما يكون عن ثابَج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم ؛ وما يتبع ذلك من الدرجة
الرفيعة والثواب الجزيل ، والوجَل إنما يكون عند خوف الزينغ والذهاب عن الهدى ،

(٢) سورة يونس ٩٦ ، ٩٧

(٤) سورة الأنعام ٤١

(٦) سورة الإسراء ١٨

(٨) سورة الأنفال ٢

(١) سورة الزمر ١٩

(٣) سورة البقرة ١٨٦

(٥) سورة الشورى ٢٠

(٧) سورة الرعد ٢٨

وما يستحق به الوعيد بتوجيه القلوب كذلك . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(١) لأن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدتهم ، ووثقوا به ، فاتفق عنهم الشك والارتياب الذي يعرض إن كان كلامهم فيمن أظهر الإسلام تعوداً ، فجعل لهم حكمة دون العلم الموجب اثلاج الصدور وانتفاء الشك ، ونظائره كثيرة .

ومنه قوله تعالى في قصة لوط : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَأْمُضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٢) ، فلم يستثن امرأته في هذا الموضوع ، وهي مستثناة في المعنى بقوله في الآية الأخرى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ ﴾ ^(٣) فأظهر الاستثناء في هذه الآية .

وكقوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ ^(٤) ؛ اختصر جوابه لبيان في موضع آخر : ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ ^(٥) .

وكقوله : ﴿ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ... ﴾ ^(٦) الآية ؛ فإنها نزلت تفسيراً وبياناً لجمل قوله : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ^(٧) ، لأن هذه لما نزلت لم يفهم مرادها .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٨) هي تفسير لقوله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... ﴾ ^(٩) الآية .

(٢) سورة الحجر ٦٥

(٤) سورة الحجر ٥٢

(٦) سورة البقرة ١٧٨

(٨) سورة النساء ٧

(١) سورة الزمر ٢٣

(٣) سورة هود ٨١

(٥) سورة التواريخ ٢٥

(٧) سورة المائدة ٤٥

(٩) سورة النساء ٢٢

وقوله : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْتُمْ حِسَابَكُمْ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ ۚ وَالنَّسَاءُ وَالْبَنَاتُ هُنَّ أَمْوَالٌ عَدُوَّةٌ لِّلرِّجَالِ ۚ مِمَّا قَدَرْتُمْ حِسَابَكُمْ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْتُمْ حِسَابَكُمْ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ ۚ وَالنَّسَاءُ وَالْبَنَاتُ هُنَّ أَمْوَالٌ عَدُوَّةٌ لِّلرِّجَالِ ۚ مِمَّا قَدَرْتُمْ حِسَابَكُمْ ۚ ﴾ (١)
 الآية ، فإن هذه الآية مجملة ، لا يعلم منها من يرث من الرجال والنساء بالفرض والتعصيب ، ومن يرث ومن لا يرث ، ثم بينه في آية أخرى بقوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي يَرِثُ مِنَ الْوَالِدِ وَالْأَقْرَبِينَ نَصِيبٌ ۚ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْتُمْ حِسَابَكُمْ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ ۚ وَالنَّسَاءُ وَالْبَنَاتُ هُنَّ أَمْوَالٌ عَدُوَّةٌ لِّلرِّجَالِ ۚ مِمَّا قَدَرْتُمْ حِسَابَكُمْ ۚ ﴾ (٢)
 الآيات .

وكفوله : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٣) ؛ فهذا الاستثناء مجمل ، بينه في آية أخرى بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمَ وَلَمْ يُحْلَلْ لَكُمُ الْخَنِيزِيرُ ﴾ (٤) .

وكفوله : ﴿ آيِنُ لَوْ تَكُونُ اللَّهُ شَيْءٌ مِّنَ الصَّيْدِ ... ﴾ (٥) الآية ، فهذا الابتلاء مجمل لا يعلم أحد في الحل أم في الحرم ! بينه قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ... ﴾ (٦) الآية .

وكفوله : ﴿ وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَفْلِحُونَ ﴾ (٧) وهذا الجمل بينه في آية أخرى بقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ ... ﴾ (٨) الآية .

وكفوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ (٩) ؛ قال العلماء : بيان هذا العهد قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَقَمْتُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ ... ﴾ (١٠) الآية ، فهذا عهده عز وجل ، وعهدهم تمام الآية : في قوله : ﴿ لَا كُفْرًا عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ... ﴾ (١١) فاذا وفا العهد الأول أعطوا ما وعدهوا .

- | | |
|---------------------|------------------------------|
| (١) سورة النساء ٧ . | (٢) سورة النساء ١١ |
| (٣) سورة المائدة ١ | (٤) سورة المائدة ٣ |
| (٥) سورة المائدة ٩٤ | (٦) سورة المائدة ٩٥ |
| (٧) سورة الروم ٣ | (٨) سورة التوبة ٣٣ والفتح ٢٨ |
| (٩) سورة البقرة ٤٠ | (١٠) سورة المائدة ١٢ |

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴾ ^(١) يُردّ عليهم بقوله : ﴿ يَسْ . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٣) ، فقيل لهم : ﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(٤) ، وقيل بل نزل بعده : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾ ^(٥) والتقدير : إن كشفنا العذاب تعودوا .

وقوله : ﴿ لَوْ لَا نَزَّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ ^(٦) ، فردّ عليهم بقوله : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٨) ، بيانه : ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾ ^(١٠) فقيل لهم : ﴿ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ^(١١) .

وقوله : ﴿ وَانْطَلِقْ آلَمَلَأْ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾ ^(١٢) ، فقيل لهم في الجواب : ﴿ فَإِنْ بَصُرُوا قَالَئِنْ مَشَوْا لَهُمْ ... ﴾ ^(١٣) الآية .

ومنه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ﴾ ^(١٤) فقيل لهم : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنْتَصِرُونَ ﴾ ^(١٥) .

(٢) سورة يس ١ - ٣

(٤) سورة المؤمنون ٢٥

(٦) سورة الزخرف ٣١

(٨) سورة الفرقان ٦٠

(١٠) سورة الأفعال ٣١

(١٢) سورة ص ٦

(١٤) سورة القمر ٤٤

(١) سورة الرعد ٤٣

(٣) سورة الدخان ١٢

(٥) سورة الدخان ١٥

(٧) سورة القصص ٦٨

(٩) سورة الرحمن ١ ، ٢

(١١) سورة الإسراء ٨٨

(١٣) سورة فصلت ٢٤

(١٥) سورة الصافات ٢٥ .

ومنه : ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ ^(١) ؛ فرد عليهم بقوله : ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ﴾ ^(٣) ردّ عليهم بقوله : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾ ^(٥) ، فقيل لهم : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ^(٥) فقيل في سورة أخرى : ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ ^(٧) ، تفسيرُ هذا الاختصاص ما قال في سورة أخرى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ...﴾ ^(٨) الآية .

وقوله تعالى : ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ ^(٩) وفسترها في موضع آخر بقوله : ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة آل عمران ١٥٤

(٤) سورة الحاقة ٤٤ ، ٤٥

(٦) سورة الإسراء ١٠٦

(٨) سورة الأعراف ٧٥

(١٠) سورة فصلت ٣٠

(١) سورة آل عمران ١٦٨

(٣) سورة الطور ٣٣

(٥) سورة الفرقان ٧ ، ٢٠ ، ٣٢

(٧) سورة النمل ٤٥

(٩) سورة يونس ٦٤

ومنه حكاية عن فرعون لعنه الله : ﴿ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ ^(١) ، فردّ عليه في قوله : ﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ ﴾ ^(٣) ، وذکر هذا الحلف في قوله : ﴿ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ ^(٤) .

وقوله في قصة نوح عليه السلام : ﴿ أَنَّى مَقْلُوبٌ فَأَنْتَضِرُ ﴾ ^(٥) بين في مواضع آخر : ﴿ وَنَصَرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ ^(٧) أى أوعية للعلم ، فقيل لهم : ﴿ وَمَا أَوْتَيْنَاهُم مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(٨) .

وجعل بعضهم من هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ^(٩) قال : فإن آية البقرة هى قوله : ﴿ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ ^(١٠) تدل على أن قوله : ﴿ رَبِّ أَرِنِي ﴾ ^(٩) لم يكن عن نفسه ، وإنما أراد به مطالبة قومه ، ولم يثبت في التوراة أنه سأل الرؤية إلا وقت حضور قومه معه ، وسؤالهم ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١١) بيّنه في آية النساء بقوله : ﴿ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴾ ^(١٢) .

فإن قيل : فهلا فسرنا آية مريم : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ

- | | |
|--------------------------|----------------------|
| (١) سورة المؤمن ٢٩ | (٢) سورة هود ٩٧ |
| (٣) سورة المجادلة ١٨ | (٤) سورة الأنعام ٢٣ |
| (٥) سورة القمر ١٠ | (٦) سورة الأنبياء ٧٧ |
| (٧) سورة البقرة ٨٨ | (٨) سورة الإسراء ٨٥ |
| (٩) سورة الأعراف ١٤٣ | (١٠) سورة البقرة ٥٥ |
| (١١) سورة فاتحة الكتاب ٧ | (١٢) سورة النساء ٦٩ |

مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَوَمِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ... ﴿١﴾ الآية ! قيل لانسلم أولاً أن هذه الآية في النبيين فقط ، لقوله : ﴿ وَوَمِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَوَمِنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا ﴾ ^(١) ، وهذا تصريح بالأنبياء وغيرهم . كيف وقد ذكرت مريم وهي صديقة على أحد القولين ! ولو سلم أنها في الأنبياء خاصة ، فهم بعض من أنعم الله عليهم ، وجعلهم في آية النساء صنفاً من النعم عليهم ، فكانت آية النساء من حيث هي عامة أولى بتفسير قوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) ؛ ولأن آية مريم ليس فيها إلا الإخبار بأن الله أنعم عليهم ، وذلك هو معنى قوله : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ^(٣) .

والرغبة إلى الله تعالى في الثبات عليها ، هي نفس الطاعة لله ولرسوله ، فإن العبد إذا هُدى إلى الصراط المستقيم ، فقد هُدى إلى الطاعة المقتضية أن يكون مع النعم عليهم .
وظهر بهذا أن آية النساء أمسّ بتفسير سورة الحمد من الآية التي في سورة مريم .

فصل

[قد يكون اللفظ مقتضياً لأمرٍ ويحمل على غيره]

وقد يكون اللفظ مقتضياً لأمرٍ ويحمل على غيره ، لأنه أولى بذلك الاسم منه ، وله أمثلة :
منها تفسيرهم السبع المثاني ^(٤) بالقائمة مع أن الله تعالى أخبر أن القرآن كله مثاني ^(٥) .

(١) سورة مريم ٥٨ (٢) سورة فاتحة الكتاب ٧ (٣) سورة فاتحة الكتاب ٦

(٤) من قوله تعالى في سورة الحجر ٨٧ ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ قال الراغب : « وسُميت سور القرآن مثاني لأنها تنبئ على مرور الأيام وتكرر فلا تدرس ولا تنقطع دروس سائر الأشياء التي تضمحل وتبطل على مرور الأيام ... ويصح أنه قيل للقرآن مثاني لما يثني وتجدد مالا خلا ... ويصح أن يكون من الثناء تنبيهاً على أنه أبداً يظهر منه ما يدعو إلى الثناء عليه وعلى من يتلوه ويعلمه ويعمل به » المفردات في غريب القرآن ٨١

(٥) في قوله تعالى في سورة الزمر ٢٣ : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مَثَانِي نَقْشُ الرُّمُومِ مِنْهُ جُلُودٌ لِّالَّذِينَ يُخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ .

ومنها قوله عن أهل الكساء : « هؤلاء ^(١) أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا » ، وسياق القرآن يدل على إرادة الأزواج ، وفيهن نرات ، ولا يمكن خروجهن عن الآية ، لكن لما أريد دخول غيرهن قيل بلفظ التذكير : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ ^(٢) فُعِلِمَ أن هذه الإرادة شاملة لجميع أهل البيت : الذكور والإناث . بخلاف قوله : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ ﴾ ^(٣) . ودل على أن عليا وفاطمة أحق بهذا الوصف من الأزواج .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى : « هو مسجدى هذا » وهو يقتضى أن ما ذكره أحق بهذا الاسم من غيره ، والمصدر المذكور حصر الكمال ، كما يقال : هذا هو العالم العدل ، وإلا فلا شك أن مسجد قباء هو مؤسس على التقوى ، وسياق القرآن يدل على أنه مراد بالآية .

فصل

[قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين في موضع ، ويعين في موضع آخر]

وقد يكون اللفظ محتملا لمعنيين وفي موضع آخر ما يعينه لأحدهما ؛ كقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ^(٤) فيحتمل أن يكون السمع معطوفا على ﴿ ختم ﴾ ويحتمل الوقف على ﴿ قلوبهم ﴾ لأن الختم إنما يكون على القلب ؛ وهذا أولى ، لقوله في الجاثية : ﴿ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾ ^(٥) .

(١) نقله القرطبي في تفسيره ١٤ : ١٨٣ من حديث أم سلمة .

(٢) سورة الأحزاب ٣٢

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

(٤) سورة الجاثية ٢٣

(٥) سورة البقرة ٧

وقوله تعالى في سورة الحجر : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ ^(١) ، فلا استثناء منقطع لقوله في الإسراء : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ ^(٢) ، ولو كان متصلا لاستثناءهم ، فلما لم يستثنهم دل على أنهم لم يدخلوا .

وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(٣) فقد قيل : إن حياة كل شيء إنما هو بالماء ، قال ابن درستويه : وهذا غير جائز في العربية ، لأنه لو كان المعنى كذلك لم يكن ﴿ حَيٍّ ﴾ مجرورا ، ولكان منصوبا ، وإنما ﴿ حَيٍّ ﴾ صفة لشيء . ومعنى الآية : خلق الخلق من الماء ، ويدل له قوله في موضع آخر : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ ^(٤) .

ومما يحتمل قوله تعالى : ﴿ فَاقْذِفيه فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ ﴾ ^(٥) ، فإن ﴿ فَلْيُلْقِهِ ﴾ يحتمل الأمر والخبر ، كأنه قال : « فاقذفيه في اليم يلقيه اليم » ويحتمل أن يكون أمرا بإلقائه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ ^(٦) ، فإنه يحتمل أن يكون خلقته وحيدا فريدا من ماله وولده . وفي الآية بحث آخر ، وهو أن أبا البقاء أجاز فيها ، وفي قوله : ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٧) ، أن تكون الواو عاطفة ^(٨) ؛ وهو فاسد لأنه يلزم منه أن يكون الله قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يتركه ، وكأنه قال : اتركني واطرك مَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ، وكذلك اتركني واطرك المكذبين ، فيتعين أن يكون

(٢) سورة الإسراء ٦٥

(١) سورة الحجر ٤٢

(٣) سورة الأنبياء ٣٠

(٥) سورة طه ٣٩

(٤) سورة النور ٤٥

(٧) سورة الزمل ١١

(٦) سورة المدثر ١١

(٨) أنظر إملاء ما من به الرحمن ١٤٦

المراد : خَلَّ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ، وهى واوُ « مع » كقوله : « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » .

وقد يكون للفظ ظاهر وباطن ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ ﴾ ^(١) ، ظاهره الكعبة ، وباطنه القلب ، قال العلماء : ونحن نقطع أن المراد بخطاب إبراهيم الكعبة ؛ لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم ، والأولى عند آخرين ، ومن باطنه إلحاق سائر المساجد به ، ومن ظاهره عند قوم العبور فيه .

فصل

[فى ذكر الأمور التى تعين على المعنى عند الإشكال]

ومما يُعين على المعنى عند الإشكال أمور :

أحدها : رد الكلمة لضدّها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٢) أى « ولا كفورا » والطريقة أن يردّ النهى منه إلى الأمر ، فنقول معنى : « أطمع هذا أو هذا » : أطمع أحدهما ، وعلى هذا معناه فى النهى : ولا تطعم واحدا منهما .

الثانى : ردها إلى نظيرها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٣) ، فهذا عام ، وقوله : ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ ^(٣) قولٌ حدّ أحد طرفيه وأرخص الطرف الآخر إلى غير نهاية ؛ لأن أول ما فوق الثنتين الثلاث وآخره لا نهاية له . وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

وَاحِدَةً ﴿^(١) محدودة الطرفين ، فالثنتان خارجتان من هذا الفصل ، وأمسك الله عن ذكر الثنتين وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها . وأما قوله في الأخوات : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ... ﴾ ^(١) الآية فذكر الواحدة والاثنتين ، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن ، فضمن كل واحدٍ من الفصلين ما كف عن ذكره في الآخر ، فوجب حمل كل واحدٍ منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره في غيره .

الثالث : ما يتصل بهما من خبر أو شرط أو إيضاح في معنى آخر ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ^(٢) ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعز أو تكون العز له ؛ لكن قوله تعالى : ﴿ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ^(٢) ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعلم لمن العزة ، فإنها لله .

وكذلك قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ^(٣) ، فإنه لا دلالة فيها على الحال التي هي شرط في عقوبته المعينة ، وأنواع الحاربة والفساد كثيرة ، وإنما استفيدت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قتل ولم يأخذ المَالَ ، والصَّلب على من جمعها ، والقطع على من أخذ المَالَ ولم يقتل ، والنفي على من لم يفعل شيئاً من ذلك سوى السعي في الأرض بالفساد .

الرابع : دلالة السياق ، فإنها ترشد إلى تبين المَجْمَل والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظيره ، وغالط في مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴿١﴾ كيف تجدُ سياقه يدلُّ على أنه الذليل الحقير .

الخامس : ملاحظة النقل عن المعنى الأصلي ، وذلك أنه قد يستعار الشيء لمشابهة ، ثم يستعار من المشابه لمشابه المشابه ، ويتباعد عن المسمى الحقيقي بدرجات ، فيذهب عن الذهن الجهة السوغة لنقله من الأول إلى الآخر ؛ وطريق معرفة ذلك بالتدرج ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ؛ وذلك أنَّ أصل « دون » للسان الذي هو أنزل من مكان غيره ، ومنه الشيء الدون للحقير ، ثم استمير للتفاوت في الأحوال والرتب ، فقيل : زيد دون عمرو في العلم والشرف ، ثم اتسع فيه ، فاستمير في كل ما يتجاوز حداً إلى حدٍّ ، ونحطى حكماً إلى حكم آخر ، كما في الآية المذكورة ، والتقدير : لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) أى تجاوزوا الله في دعائكم إلى دعاء آلهتكم ، الذين تزعمون أنهم يشهدون لكم يوم القيامة ، أى لا نستشهدوا بالله فإنها حجة يركن إليها العاجز عن بينات من الناس ، بل انتوا بينة تكون حجة عند الحكام . وهذا يؤذن بأنه لم يبق لهم تشبث سوى قولهم : « الله يشهد لنا عليكم » هذا إذا جعلت « من دون الله » متعلقاً بـ « بادعوا » فإن جعلته متعلقاً بـ ﴿ شهادكم ﴾ احتمل معنيين : أحدهما أن يكون المعنى : ادعوا الذين تجاوزتم في زعمكم شهادة الله ، أى شهادتهم لكم يوم القيامة . والثاني على أن يراد بشهادتكم آلهتكم ، أى ادعوا الذين تجاوزتم في اتخاذكم آلهية الله ، إلى الوهيتهم .

(٢) سورة آل عمران ٢٨

(١) سورة الدخان ٤٩

(٣) سورة البقرة ٢٣

ويمحتمل أن يكون التقدير : « من دون الله » أى من غير المؤمنين يشهدون لكم أنكم آمنتم بمثله ؛ وفي هذا إرخاء عنان الاعتماد على أن فصحاءهم تأنف نفوسهم من مساجلة الحق الجلى بالباطل اللجلجى . وتعليقه بادعوا على هذا جائز .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ ^(١) ، فإنه عطفه على قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ ^(٢) لأنها بمعنى « هل رأيت » .

السادس : معرفة النزول ، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى ، وسبق منه في أول الكتاب ^(٣) جملة ، وكانت الصحابة والسلف يعتمدونه ، وكان عروة ^(٤) بن الزبير ، قد فهم من قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(٥) أن السعى ليس بركن ، فردت عليه عائشة ذلك وقالت : لو كان كما قلت ، لقال : « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » ، وثبت أنه إنما أتى بهذه الصيغة ؛ لأنه كان وقع فزع في قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والمروة للأضنام ؛ فلما جاء الإسلام ، كرهوا الفعل الذي كانوا يشركون به ، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم ، وأمرهم بالطواف . رواه البخارى في صحيحه . فثبت أنها نزلت ردًا على من كان يمتنع من السعى .

ومن ذلك قصة مروان بن الحكم في سؤاله ابن عباس : « لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا لتعذبن أجمعون » . فقال ابن عباس : هذه الآيات

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٢) سورة البقرة ٢٥٨

(٣) الجزء الأول ص ٢٢ وما بعدها .

(٤) صحيح البخارى ٣ : ١٠١ من كتاب التفسير

من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ، ورواه الطبري في التفسير ٣ : ٢٢٢ من طريق معمر عن الزهرى عن عروة ، مع خلاف في اللفظ .

(٥) سورة البقرة : ١٥٨ .

نزلت في أهل الكتاب ، ثم تلا : ﴿ وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ ^(١) ، وتلا : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ ^(٢) ، قال ابن عباس : سألم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه ، وأخبروه بغيره فخرجوا ، وقد أروّه أن قد أخبروه بما سألم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه ، وفرحوا بما أوتوا من كتابهم ما سألم عنه ^(٣) .

وقد سبق ^(٤) فيه كلام في النوع الأول في معرفة سبب النزول فاستحضره .

ومن هذا ما قاله الشافعي ^(٥) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ ^(٥) أنه لا متمسك فيها لمالك على العموم ؛ لأنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء فأجابهم عن المحرمات من تلك الأشياء ، وحكاه غير سعيد بن جبير .

السابع : السلامة من التدافع ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ ^(٦) ، فإنه يحتمل أن الطوائف لا تنفر من أما كلها وبوادئها جملة ؛ بل بعضهم لتحصيل التفقه بوفودهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا رجعوا إلى قومهم أعلمهم بما حصل لهم . والفائدة في كونهم لا ينفرون جميعاً عن بلادهم حصول المصلحة في حفظ من يتخلف من بعضهم ممن لا يمكن نفيه .

(١) آل عمران : ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) صحيح البخارى ٣٠ : ١١٥ كتاب التفسير .

(٣) الجزء الأول ص ٢٧

(٤) انظر الرسالة ٢٠٦ - ٢٠٨ ، والبرهان ١ : ٢٣

(٥) سورة التوبة ١٢٢

(٦) سورة الأنعام ١٤٥

ويحتمل أن يكون المراد بالفئة النافرة هي مَنْ تسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغازيه وسراياه ؛ والمعنى حيثئذ : أنه ما كان لهم أن ينفروا أجمعين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغازيه لتحصيل المصالح المتعلقة ببقاء مَنْ يَبْقَى في المدينة ، والفئة النافرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفقه في الدين بسبب ما يؤمرون به ويسمعون منه ؛ فإذا رجعوا إلى من بقي بالمدينة أعلمهم بما حصل لهم في صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم من العلم .
والاحتمالان قولان للمفسرين .

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد^(١) : والأقرب عندي هو الاحتمال الأول : لأننا لو حملناه على الاحتمال الثاني لخالفه ظاهر قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا تُبَاطِ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾^(٣) فإن ذلك يقتضي إما طلب الجميع بالنفير ، أو إباحته ؛ وذلك في ظاهره يخالف النهي عن نفر الجميع ، وإذا تعارض محملان يلزم من أحدهما معارضته ولا يلزم من الآخر ، فالثاني أولى . ولا نغني بلزوم التعارض لزوماً لا يجاب عنه ، ولا يتخرج على وجه مقبول ؛ بل ما هو أعم من ذلك ؛ فإن ما أشرنا إليه من الآيتين يجاب عنه بحمل ، ﴿ أَوْ ﴾ في قوله : ﴿ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾^(٢) على التفصيل دون التخيير ، كما رضى به بعض المتأخرين من النحاة ، فيكون نفيرهم ثبت بما لا تدعو الحاجة إلى نفيرهم فيه جميعا . ونفيرهم جميعا فيما تدعو الحاجة إليه ، ويحمل قوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾^(٣) على ما إذا كان الرسول هو اثنان للجهاد ، ولم تحصل الكفاية إلا بنفير الجميع ممن يصلح للجهاد ، فهذا أولى من قول من يقول بالنسخ ،

(١) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع شيخ الإسلام المعروف بابن دقيق العيد نزيل القاهرة ، توفي سنة ٧٠٢ هـ ، واظهر ترجمته في فوات الوفيات ٢ : ٤٨٤ ، والدرر الكامنة ٤ : ٩٢ .
(٢) سورة التوبة ١٢٠ .
(٣) سورة النساء ٧١ .

أو أن تكون هذه الآية ناسخة لما اقتضى النفي جميعاً .

ومن المفسرين من يقول : إن منع النفي جميعاً حيث يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فليس لهم أن ينفروا جميعاً ويتركوه وحده .

والحمل أيضاً على هذا التفسير الذي ذكرناه أولاً من هذا ؛ لأن اللفظ يقتضى أن نفيرهم للتفقه في الدين والإنذار ، ونفيرهم مع بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدهم لا يناسبه التعليل بالتفقه في الدين ؛ إذ التفقه منه صلى الله عليه وسلم وتعلم الشرائع من جهته ، فكيف يكون خروجهم عليه معللاً للتفقه في الدين !

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(١) فإنه يحتمل أن يكون من باب التسهيل والتخفيف ، ويحتمل أن يكون من باب التشديد ؛ بمعنى أنه ما وجدت الاستطاعة فاتقوا ، أى لا تبقى من الاستطاعة شئ .

وبمعنى التخفيف يرجع إلى أن المعنى : فاتقوا الله ما تيسر عليكم ، أو ما أمكنكم من غير عسر .

قال الشيخ تقي الدين القشيري : ويصلح معنى التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

فصل

[في الظاهر والمؤول]

وقد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين ، وهو في أحدهما أظهر ، فيسمى الراجح ظاهراً ، والمرجوح مؤولاً .

مثال المؤول قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ ^(١) ، فإنه يستحيل حمل المعية على القرب بالذات ، فتعين صرفه عن ذلك ، وحمله إما على الحفظ والرعاية ، أو على القدرة والعلم والرؤية ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ^(٢) .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ ^(٣) ، فإنه يستحيل حمله على الظاهر ، لاستحالة أن يكون آدمي له أجنحة ، فيحمل على الخضوع وحسن الخلق .

وكقوله : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ ، يستحيل أن يُشَدَّ في القيامة في عنق كل طائع وعاصٍ وغيرهما طير من الطيور ، فوجب حمله على التزام الكتاب في الحساب لكل واحد منهم بعينه .

ومثال الظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرُّهُ غَيْرَ بَآغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ ^(٤) ، فإن الباغى يطلق على الجاهل وعلى الظالم وهو فيه أظهر وأغلب ، كقوله : ﴿ ثُمَّ يُفَى عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ ^(٦) ؛ فيقال للانقطاع طهر ، وللوضوء والغسل ؛ غير أن الثانى أظهر .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٧) ، فيقال : للابتداء التمام والفراغ ؛ غير أن الفراغ أظهر .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ ^(٨) فيحتمل أن يكون

(٢) سورة في ١٦
(٤) سورة الأنعام ١٤٥
(٦) سورة البقرة ٢٢٢
(٨) سورة الطلاق ٢

(١) سورة الحديد ٤
(٣) سورة الإسراء ٢٤
(٥) سورة الحج ٦٠
(٧) سورة البقرة ١٩٦

الخيار في الأجل أو بعده ؛ والظاهر الأول ، لكنه يحمل على أنه مفارقة الأجل .

وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(١) ، والظاهر يقتضى حمله على الاستحباب ، لأن قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ ﴾ بمنزلة قوله : « لا بأس » وذلك لا يقتضى الوجوب ، ولكن هذا الظاهر متروك بل هو واجب ، لأن طواف الإفاضة واجب ، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ ^(٢) ، فدلّ على أن النهى السابق نهى عن ترك واجب ، لا نهى عن ترك مندوب أو مستحب .

وقد يكون الكلام ظاهراً في شيء فيعدل به عن الظاهر بدليل آخر ، كقوله تعالى : ﴿ أَخْلِجْ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ ^(٣) ، والأشهرُ اسم لثلاثة ، لأنه أقل الجمع . وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ^(٤) فالظاهر اشتراط ^(٥) ثلاثة من الإخوة لكن قام الدليل من خارج على أن المراد اثنان ، لأنهما يحجبانهما عن الثلث إلى السدس .

فصل

[في اشتراك اللفظ بين حقيقتين ، أو حقيقة ومجاز]

قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ، ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى : ﴿ لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ^(٥) قيل : المراد « يضارر » وقيل : « يضارر » أى الكاتب والشهيد لا يضارر ، فيكتم الشهادة والخط ؛ وهذا أظهر .

(٢) سورة البقرة ١٩٧

(٤) م : « اشتراك » .

(١) سورة البقرة ١٥٨

(٣) سورة النساء ١١

(٥) سورة البقرة ٢٣٣ .

ويحتمل أن مَنْ دعا الكاتب والشهيد لا يضارِزه فيطلبه في وقت فيه ضرر .
وكذلك قوله : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ ^(١) ، فلي هذا يجوز أن يقال : أراد الله
بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين ؛ أما إذا قلنا : بجواز استعمال المشترك في معنيتين فظاهر ،
وأما إذا قلنا بالمنع ، فبأن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين : مرة أريد هذا ومرة هذا .
وقد جاء عن أبي الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجلُ كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها
كثيرة . رواه أحمد . أى اللفظ الواحد يحتمل معانٍ متعددة ، ولا يقتصر به على ذلك المعنى ،
بل يعلم أنه يصلح لهذا ولهذا .

وقال ابن القشيري في مقدمة تفسيره : ما لا يحتمل إلا معنى واحداً مُحمّل عليه ،
وما احتمل معنيين فصاعداً بأن وُضِعَ لأشياء متماثلة ، كالسواد مُحمّل على الجنس
عند الإطلاق ، وإن وضع لمعانٍ مختلفة ؛ فإن ظهر أحدُ المعنيين حمل على الظاهر إلا أن يقوم
الدليل ، وإن استويا ، سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازاً ؛ أو في أحدهما حقيقة
وفي الآخر مجازاً كلفظ العين والقرء واللمس ، فإن تنافى الجمع بينهما فهو مجمل ، فيطلب البيان
من غيره وإن لم يتناف ، فقد مال قوم إلى الحمل على المعنيين ؛ والوجه التوقف فيه ، لأنه
ما وضع للجميع ، بل وضع لآحاد مسميات على البدل ، وادعاء إشعاره بالجمع بعيد ؛ نعم يجوز
أن يريد المتكلم به جميع الحامل ولا يستحيل ذلك عقلاً ، وفي مثل هذا يقال : يحتمل
أن يكون المراد كذا ، ويحتمل أن يكون كذا .

فصل

[قد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين]

وقد يُنْفَى الشيء ويثبت باعتبارين كما سبق في قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ

اللَّهِ رَمَى ﴿١﴾ ، ثم أثبتته لسر غامض ؛ وهو أن الرمي الثاني غير الأول ؛ فإن الأول عَنَى به الرمي بالرعب ، والثاني عَنَى به بالتراب حين رمى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٢﴾ في وجوه أعدائه بالتراب والحصى وقال : « شأته الوجوه » فانهزموا فأنزل الله يخبره أن انهزمهم لم يكن لأجل التراب ، وإنما هو بما أوقع في قلوبهم من الرعب .

فصل

[في الإجمال ظاهرا وأسبابه]

وأما ما فيه من الإجمال في الظاهر فكثير ، وله أسباب .

أحدها : أن يعرض من ألفاظ مختلفة مشتركة وقعت في التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾ ﴿٣﴾ ، قيل : معناه كالنهار مبيضة لاشئ فيها ، وقيل كالليل مظلمة لاشئ فيها .

وكقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ﴾ ﴿٤﴾ ، قيل : أقبل ، وأدبر .

وكالأمة في قوله تعالى : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً ﴾ ﴿٥﴾ بمعنى الجماعة ، وفي وقوله : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ ﴿٦﴾ بمعنى الرجل الجامع للخير المقتدى به . وبمعنى الدين في قوله

(١) سورة الأنفال ١٧
 وقيل يوم خير ، وقيل يوم بدر ، وانظر تفصيل أوجه الخلاف في تفسير القرطبي ٧ : ٣٨٤ ، ٣٨٥
 (٢) سورة التكوين ١٧
 (٣) سورة ن ٢٠
 (٤) سورة النحل ١٢٠
 (٥) سورة القصص ٢٣
 (٦) سورة النحل ١٢٠

تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾ ^(١) . وبمعنى الزمان فى قوله تعالى : ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ ^(٢) .

وكالذرية فانها فى الاستعمال العرفى «الأذى» ، ومنه : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ ^(٣) ، وقد يطلق على « الأعلى » بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ ... ﴾ ^(٤) الآية ، ثم قال : ﴿ ذُرِّيَّةٍ ﴾ ^(٥) وبها يحجب عن الإشكال للشهور فى قوله تعالى : ﴿ حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ ﴾ ^(٦) على بحث فيه ^(٧) .

وقال مكى فى قوله تعالى : ﴿ فَأَنَّا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ^(٨) أى أول من يعبد الله . ومن قال : « الأئفين » فقوله مردود ^(٩) ، لأنه يلزم أن يكون العبيد لأنه إنما يقال : عبيد من كذا ، أى أنف .

الثانى : من حذف فى الكلام ، كقوله : ﴿ وَتَرْتَرِبُونَ أَنْ تَنْفَكِحُوهُمْ ﴾ ^(١٠) قيل معناه ترغبون فى نكاحهن للمهين . وقيل معناه : عن نكاحهن لزمانتهن وقلة ما لهن . والكلام يحتمل الوجهين ، لأن العرب تقول : رغبت عن الشئ إذا زهدت فيه ، ورغبت فى الشئ إذا حرصت عليه ، فلما ركب الكلام تركيبا حذف معه حرف الجر احتتمل التأويلين جميعا . وجعل منه بعضهم قوله تعالى فى سورة النساء : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ

(٢) سورة يوسف ٤٥

(١) سورة الزخرف ٢٢ ، ٢٣

(٤) سورة آل عمران ٣٣

(٣) سورة الأنعام ٨٤

(٦) سورة يس ٤١

(٥) سورة آل عمران ٣٤

(٧) انظر تفسير البحر لأبى حيان ، ٧ : ٣٣٨

(٩) انظر تفسير ابن كثير ٤ : ١٣٦

(٨) سورة الزخرف ٨١

(١٠) سورة النساء ١٢٧

لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا. مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴿^(١)﴾ ، أى يقولون : ﴿ما أصابك﴾ ، قال : ولولا هذا التقدير لكان مناقضا لقوله : ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ ﴿^(١)﴾ . وقوله : ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ ﴿^(٢)﴾ ، أى آية مبصرة ، فظلموا أنفسهم بقتلها ، وليس المراد أن الناقة كانت مبصرة لا عمياء .

الثالث : من تعيين الضمير ، كقوله تعالى : ﴿أَوْ يَمْفُقْ الَّذِي بِيَدِهِ عُرْجَةُ النِّكَاحِ﴾ ﴿^(٣)﴾ ، فالضمير في ﴿يَدِهِ﴾ يحتمل عوده على الولي وعلى الزوج ، ورجح الثاني لموافقته للقواعد ، فإن الولي لا يجوز أن يَمْفُقَ عن مال يتيمة بوجه من الوجوه ، وحمل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى .

فإن قيل : لو كان خطابا للأزواج لقال «إلا أن تعفوا» بالخطاب ؛ لأن صدر الآية خطاب لهم بقوله : ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ ﴿^(٣)﴾ ، إلى قوله : ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ﴿^(٣)﴾ .

قلنا : هو التفات من الخطاب إلى الغيبة ، وهو من أنواع البدع .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ﴿^(٤)﴾ ، فيحتمل أن يكون الضمير الفاعلي الذي في ﴿يرفعه﴾ عائدا على العمل ، والمعنى أن الكلم الطيب - وهو التوحيد - يرفع العمل الصالح ؛ لأنه لا تصح الأعمال إلا مع الإيمان . ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على الكلم ، ويكون معناه أن العمل الصالح هو الذي يرفع الكلم الطيب ؛ وكلاهما صحيح لأن الإيمان فعل وعمل ونية لا يصح بعضها إلا ببعض .

(٢) سورة الإسراء ٥٩

(٤) سورة فاطر ١٠ .

(١) سورة النساء ٧٨ ، ٧٩

(٣) سورة البقرة ٢٣٧

وقوله تعالى : ﴿ فَأَنْزَلْنَاهُ فِيهِ نَقْعًا . قَوَّسَطْنَاهُ بِهٖ جَمْعًا ﴾ ^(١) ؛ فالهاء الأولى كناية عن الحوافر وهى موريات ، أى أثرن بالحوافر نقعاً ، والثانية كناية عن الإغارة ، أى المغيرات صبعاً ، ﴿ قَوَّسَطْنَاهُ بِهٖ جَمْعًا ﴾ ^(٢) جمع المشركين ، فأغاروا بجمعهم .

وقد صنف ابن الأنبارى كتاباً فى تعيين الضمائر الواقعة فى القرآن فى مجلدين .

الرابع : من مواقع الوقف والابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ^(٣) ، فقوله : ﴿ الرَّاسِخُونَ ﴾ ، يحتمل أن يكون معطوفاً على أسم الله تعالى ، ويحتمل أن يكون ابتداء كلام . وهذا الثانى هو الظاهر ويكون حذف « أما » المقابلة كقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ ^(٤) ، ويؤيده آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ ^(٥) .

الخامس : من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْصُلُوهُنَّ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّبِعُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾ ^(٨) ، وغير ذلك مما صنف فيه العلماء من كتب غريب القرآن ،

السادس : من جهة عدم كثرة استعماله الآن ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَلْقِ السَّمْعَ وَهُوَ

شَهِيدٌ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة آل عمران ٧

(٤) سورة البقرة ٢٣٢

(٦) سورة آل عمران ٣٩

(١) سورة العاديات ٤، ٥

(٣) سورة البقرة ٢٦

(٥) سورة الحج ١١

(٧) سورة ق ٣٧ .

و﴿يُلْقُونَ السَّعَ وَكَثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾^(١) بمعنى «يسمعون» ولا يقول أحد الآن : أَلْقَيْتَ سَمِي .

وكذا قوله : ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾^(٢) أى متكبراً .
 وقوله : ﴿أَلَا إِيَّاهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ﴾^(٣) ، أى يسرون مافى ضمائرهم .
 وكذا : ﴿فَأَضْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾^(٤) أى نادماً .
 وكذا : ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٥) أى لم يتلقوا النعم بشكر .

السابع : من جهة التقديم والتأخير ، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ إِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾^(٦) ، تقديره : «ولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما» ولولا هذا التقدير لكان منصوبا كالإلزام .

وقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾^(٧) ، أى يسألونك عنها كأنك .
 وقوله : ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ . كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾^(٨) ،
 فهذا غير متصل وإنما هو عائد على قوله : ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٨) ، ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ﴾^(٨) فصارت أنفال الغنائم لك إذ أنت راض بمخروجك
 وهم كارهون ، فاعترض بين الكلام الأمر بالتقوى وغيره .

وقوله : ﴿حَتَّى تَوَمِّنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾^(٩) معناه ﴿قَدْ كَانَتْ﴾^(٩)

- | | |
|----------------------|------------------------------|
| (١) سورة الشعراء ٢٢٣ | (٢) سورة الحج ٩ |
| (٣) سورة هود ٥ | (٤) سورة الكهف ٤٢ |
| (٥) سورة إبراهيم ٩ | (٦) سورة طه ١٢٩ |
| (٧) سورة الأعراف ١٨٧ | (٨) سورة الأنفال ١ ، ٤ ، ٥ ، |
| (٩) سورة المنتحنة ٤ | |

لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ ﴿١﴾

الثامن: من جهة المنقول المنقلب؛ كقوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾^(١)، أى «طور سينا»
وقوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢) أى الناس، وقيل: «إدريس» وفى حرف ابن
مسعود: «إدريس»^(٣).

التاسع: المكرر القاطع لموصل الكلام فى الظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ
يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾^(٤) معناه يدعون من دون الله
شركاء إلا الظن.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْأَلَّا الَّذِينَ أَتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ أُسْتُضِعُوا لِمَنْ آمَنَ
مِنْهُمْ﴾^(٥) معناه الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضعفوا.

فصل

فما ورد فيه ميثاقاً للإجمال

اعلم أن الكتاب هو القرآن المتلو؛ وهو إما نص، وهو مالا يحتمل إلا معنى، كقوله
تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٦)
وإما ظاهر، وهو مادل على معنى مع تجويز غيره.

(٢) سورة الصافات ١٣٠

(١) سورة التين ٢

(٣) انظر الكشاف ٢: ٢٧٠، وإتحاف فضلاء البشر ٣٧٠

(٥) سورة الأعراف ٧٥

(٤) سورة يونس ٦٦

(٦) سورة البقرة ١٩٦

والرافع لذلك الاحتمال قرآن لفظية ومعنوية ، والنظمية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة .

أما المتصلة فنوعان : نوع بصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لحمل عليه ، ويسمى تخصيصاً وتأويلاً . ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بياناً .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرَّبَّاءَ ﴾ ^(١) ، فإنه دلّ على أن المراد من قوله سبحانه : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ التَّبَيُّعَ ﴾ ^(٢) البعض دون الكل الذي هو ظاهر بأصل الوضع ، وبين أنه ظاهر في الاحتمال الذي دلت عليه القرينة في سياق الكلام ، وللشافعي رحمه الله قول ^(٣) بإجمال البيع ؛ لأن الربا مجمل ، وهو في حكم المستثنى من البيع ، واستثناء المجهول من المعلوم يعود ^(٤) بالإجمال على أصل الكلام . والصحيح الأول ؛ فإن الربا عام في الزيادات كلها ، وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تتغير به دلالة الأوضاع .

ومثال النوع الثاني قوله تعالى : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ^(٥) فإنه فسر مجمل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ^(٦) ؛ إذ لولا ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ لبقى الكلام الأول على تردده وإجماله .

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط في رجله الخيط الأبيض والأسود ، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له لونهما ، فأنزل الله تعالى بعد ذلك ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ^(٧) ، فعلموا أنه أراد الليل والنهار .

وأما اللفظية المنفصلة فنوعان أيضاً : تأويل وبيان .

فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ ^(٨) ، فإنه دلّ على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ^(٩) الطلاق

(٢-٢) ساقط من ت وهو في ماشية ط

(٤) سورة البقرة ٢٢٩ ، ٢٣٠

(١) سورة البقرة ٢٢٥

(٣) سورة البقرة ١٨٧

الرجعى؛ إذ لولا هذه القرينة لكان الكلّ منحصرافى الطلقتين؛ وهذه القرينة وإن كانت مذكورة في سياق ذكر الطلقتين إلا أنها جاءت في آية أخرى، فلهذا جعلت من قسم المنفصلة.

ومثال الثانى قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(١) فإنه دلّ على جواز الرؤية، ويفسر به قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٢)، حيث كان مترددا بين نفي الرؤية أصلاً وبين نفي الإحاطة والحصر دون أصل الرؤية.

وأبضا قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَبْجُوبُونَ﴾^(٣)، فإنه لما حجب الفجار عن رؤيته خزيا لهم دلّ على إثباتها للأبرار، وارتفع به الإجمال في قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٢).

وأما القرائن اللعنوية فلا تنحصر. ومن مثله قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٤)؛ فإن صيغته صيغة الخبر؛ ولكن لا يمكن حمله على حقيقته، فإنهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف مخبره وهو محال، فوجب اعتبار هذه القرينة حل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال. ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر؛ والمراد بها الأمر.

(٢) سورة الأنعام ١٠٣

(٤) سورة البقرة ٢٣٠

(١) سورة القيامة ٢٢، ٢٣

(٣) سورة المطففين ١٥

النوع الثاني والأربعون
في وجوه المخاطبات والخطاب
في القرآن

يأتى على نحو من أربعين وجهاً :

الأول

خطاب العام المراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ ^(٤)

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ ^(٥) . ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ
الْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ ^(٦) . وهو كثير في القرآن .

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(٧) .

الثاني

خطاب الخاص والمراد به الخصوص

من قوله تعالى : ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ ^(٨) .

- (٢) سورة يونس ٤٤
(٤) سورة الروم ٤٠
(٦) سورة المؤمن ٦٤
(٨) سورة آل عمران ١٠٦

- (١) سورة المجادلة ٧
(٣) سورة الكهف ٤٩
(٥) سورة المؤمن ٦٧
(٧) سورة الانقطار ٦

﴿ هَذَا مَا كُنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(١) .
 ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٢)
 ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٣)
 وقوله : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَا لِكَيْلًا ﴾ ^(٤) ؛ وغير ذلك .

الثالث

خطاب الخاص والمراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(٥) ، فافتتح الخطاب بالنبي صلى الله عليه وسلم والمراد سائر من يملك الطلاق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتٍ عَمَّكَ وَبَنَاتٍ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتٍ خَالَكِ وَبَنَاتٍ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) .

وقال أبو بكر الصيرفي ^(٧) : كان ابتداء الخطاب له فلما قال في الموهوبة : ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾ ^(٦) علم أن ما قبلها له ولغيره صلى الله عليه وسلم .

(٢) سورة الدخان ٤٩

(٤) سورة الأحزاب ٣٧

(٦) سورة الأحزاب ٥٠

(١) سورة التوبة ٣٥

(٣) سورة المائدة ٦٧

(٥) سورة الطلاق ١

(٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي ، بغدادى له تصانيف في أصوله

الفقه ؛ توفي سنة ٣٣٠ . الباب لابن الأثير ٢ : ٦٦ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) وجرى أبو يوسف على الظاهر فقال : إن صلاة الخوف من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم .

وأجاب الجمهور بأنه لم يذكر ﴿ فِيهِمْ ﴾ على أنه شرط ، بل على أنه صفة حال والأصل في الخطاب أن يكون لمعين .

وقد يخرج على غير معين ليفيد العموم ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٢) ، وقائده الإيدان بأنه خليف بأن يؤمر به كل أحد ليحصل مقصوده الجميل .

وكقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ ﴾ ^(٣) ، أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم ، للقصد إلى تفضيع حالهم ، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا يخص بها رؤية راء ، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نِمْ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً ﴾ ^(٤) ، لم يرّد به مخاطب معين ، بل عبّر بالخطاب ليحصل لكل أحد فيه مدخل ، مباينة فيما قصد الله من وصف ما في ذلك المكان من النعيم والملك ، ولبناء الكلام في الموضعين على العموم لم يجعل لـ : « ترى » ولا لـ : « رأيت » مفعولا ظاهراً ولا مقدرا ليشيع ويعم .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٥) ، فقليل إنه من هذا الباب ، ومنعه قوم وقال : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولو للتمي لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالترجي في : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ ^(٦) ، لأنه تجرّع من

(٢) سورة البقرة ٢٥

(٤) سورة الإنسان ٢٠

(٦) سورة الأنبياء ٣١

(١) سورة النساء ١٠٢

(٣) سورة سبأ ٥١

(٥) سورة السجدة ١٢

عداوتهم الغصص ، فجعله الله كأنه تمنى أن يراهم على تلك الحالة الفظيعة ، من نكس
الرؤوس صامعياً ليشت بهم .

ويجوز أن تكون : « لو » « امتناعية » ، وجوابها محذوف ؛ أى لرأيت أسوأ
حال يرى .

الرابع

خطاب العام والمراد الخصوص

وقد اختلف العلماء فى وقوع ذلك فى القرآن ، فأنكره بعضهم ؛ لأن الدلالة الموجبة
للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ
إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(١) ، والصحيح أنه واقع .

وكقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٢) وعمومه يقتضى
دخول جميع الناس فى اللفظين جميعاً ؛ والمراد بعضهم ، لأن القائلين غير المقول لهم ، والمراد بالأول
نعيم بن سعيد الثقفى ، والثانى أبوسفیان وأصحابه . قال الفارسى : وما يقوى أن المراد بالناس
فى قوله : ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٢) واحد قوله : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ
يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ ^(٣) ، فوقعت الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكُمُ ﴾ ^(٣) إلى واحد بعينه ، ولو كان
المعنى به جمعاً لكان « إنما الشياطين الشياطين » فهذه دلالة ظاهرة فى اللفظ وقيل بل وضع
فيه « الذين » موضع « الذى » .

(٢) سورة آل عمران ١٧٣

(١) سورة العنكبوت ١٤

(٣) سورة آل عمران ١٧٥

وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ ^(١) يعني عبد الله بن سلام .

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ ^(٢) قال الضحاك : وهو

الأقرع بن حابس .

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ ^(٣) لم يدخل فيه الأطفال والمجانين .

ثم التخصيص بجيء تارة في آخر الآية ، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ ^(٤) ، فهذا عام في البالغة والصغيرة عاقلة أو مجنونة ، ثم خص في آخرها بقوله: ﴿فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا...﴾ ^(٥) الآية ، فخصها بالعاقلة البالغة ، لأن من عداها عبارتها ملغاة في العفو .

ونظيره قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ ^(٦) ، فإنه عام في البائنة والرجعية ثم خصها بالرجعية بقوله: ﴿وَبُعَوَّتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ ^(٧) ، لأن البائنة لا تراجع . وتارة في أولها ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ ^(٨) ، فإن هذا خاص في الذي أعطاهما الزوج . ثم قال بعد: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ^(٩) ، فهذا عام فيما أعطاهما الزوج أو غيره إذا كان ملكاً لها .

وقد يأخذ التخصيص من آية أخرى كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ

(١) سورة البقرة ١٣
(٢) سورة النساء ١ ، الحج ١ ، لقمان ٣٣
(٣) سورة النساء ٤
(٤) سورة النساء ٤
(٥) سورة البقرة ٢٢٨ .
(٦) سورة البقرة ٢٢٩

دُبْرُهُ ... ﴿^(١) الْآيَةُ ، فهذا عام في القتال كثيراً أو قليلاً ، ثم قال : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ... ﴾ الْآيَةُ .

ونظيره قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(٢) وهذا عام في جميع الميتات ، ثم خصه بقوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣) ، فأباح الصيد الذي يموت في فم الجراح الملم .

وخصص أيضاً عمومه في آية أخرى قال : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ ﴾ ^(٤) تقديره : « وإن كانت ميتة » فخص بهذه الآية عموم تلك .

ومثله قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ ﴾ ^(٥) .

ونظيره قوله : ﴿ وَالْدَّمُ ﴾ ^(٦) وقال في آية أخرى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ ^(٧) يعني إلا السكبد والطحال ؛ فهو حلال .

ثم هذه الآية خاصة في سورة الأنعام وهي مكية ، والآية العامة في سورة المائدة ^(٨) وهي مدنية ، وقد تقدم الخصاص على العام في هذا الموضع ، كما تقدم في النزول آية الوضوء ؛ على أنه التيمم ، وهذا ماشٍ على مذهب الشافعي في أن العبرة بالخاص سواء تقدم أم تأخر .

(٢) سورة المائدة ٣

(٤) سورة المائدة ٩٦

(١) سورة الأنفال ١٦

(٣) سورة المائدة ٤

(٥) سورة النور ٢٩

(٦) من قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٣ : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ

الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾

(٧) سورة الأنعام ١٤٥

(٨) آية ٣ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ . ﴾

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا ... ﴾ ^(١) الآية ؛ وهذا عام سواء رضيت المرأة أم لا ، ثم خصها بقوله : ﴿ فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ ﴾ ^(٢) ، وخصها بقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ^(٣) .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَئْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ... ﴾ ^(٤) الآية ، فهذا عام في المدخول بها وغيرها ، ثم خصها فقال : ﴿ يَأْيَاهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ... ﴾ ^(٥) الآية ، فخص الآيسة والصغيرة والحامل ؛ فالآيسة والصغيرة بالأشهر ، والحامل بالوضع .

ونظيره قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَوَقَّؤْنَ مِنْكُمْ ... ﴾ ^(٦) الآية ، وهذا عام في الحامل والحائل ، ثم خص بقوله : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(٧) .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... ﴾ ^(٨) الآية وهذا عام في ذوات الحارم والأجنبيات ، ثم خص بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾ ^(٩) الآية . وقوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ ^(١٠) عام في الحرائر والإماء ، ثم خصه بقوله : ﴿ فَعَلَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ ^(١١) .

وقوله : ﴿ لَا يَنْبَغُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ ^(١٢) فإن الخلعة عامة ، ثم خصها بقوله : ﴿ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(١٣) .

وكذلك قوله : ﴿ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ ^(١٤) بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم .

- | | |
|----------------------|---------------------|
| (٢) سورة النساء ٤ | (١) سورة النساء ٢٠ |
| (٤) سورة البقرة ٢٢٨ | (٣) سورة البقرة ٢٢٩ |
| (٦) سورة البقرة ٢٣٤ | (٥) سورة الأحزاب ٤٩ |
| (٨) سورة النساء ٢٠ | (٧) سورة الطلاق ٤ |
| (١٠) سورة النور ٢ | (٩) سورة النساء ٢٣ |
| (١٢) سورة البقرة ٢٥٤ | (١١) سورة النساء ٢٥ |
| (١٤) سورة البقرة ٢٥٤ | (١٣) سورة الزخرف ٦٧ |

فائدة

[في العموم والخصوص]

قد يكون الكلامان متصلين ، وقد يكون أحدهما خاصا والآخر عامًا ؛ وذلك نحو قولهم لمن أعطى زيدا درهما : أعط عمرا ، فإن لم تفعل فما أعطيت ؛ يريد : إن لم تعط عمرا فأنت لم تعط زيدا أيضا ، وذلك غير محسوب لك .

ذكره ^(١) ابن فارس ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) قال : فهذا خاص به ، يريد هذا الأمر المحدد ^(٣) بلته ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ ولم تبلِّغ [هذا] ^(٤) ﴿ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ؛ يريد جميع ما أرسلت به .

قلت وهو وجه حسن ؛ وفي الآية وجوه آخر :

أحدها : أن المعنى أنك إن تركت منها شيئا كنت كمن لا يبلغ شيئا منها فيكون ترك البعض محبطا للباقي . قال الراغب : وكذلك أن حكيم الأنبياء عليهم السلام في تكليفاتهم أشد ؛ وليس حكمهم كحكم سائر الناس الذين يتجاوز عنهم إذا خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ؛ وروى هذا المعنى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

والثاني قال الإمام فخر الدين إنه من باب قوله :

* أنا أبو النجم وشِعْرِي وشِعْرِي *

معناه : أن شعري قد بلغ في المتانة والفصاحة إلى حد شيء قيل في نظم إنه شعري فقد

(٢) سورة المائدة ٦٧

(٤) تكملة من الصاحبي ، وط

(١) في الصاحبي ١٧٨

(٣) في الصاحبي : المحدد

انتهى مدحه إلى الغاية فيفيد تكرير المبالغة التامة في المدح من هذا الوجه . وكذا جواب الشرط هاهنا ، يعنى به أنه لا يمكن أن يُوصف ترك بعض المبلغ تهديداً أعظم من أنه ترك التبليغ ، فكان ذلك تنبيهاً على غاية التهديد والوعيد . وضعف الوجه الذى قبله بأن من أتى بالبعض وترك البعض ، لو قيل إنه ترك الكل كان كذباً ، ولو قيل : إن الخلل فى ترك البعض ، كالخلل فى ترك الكل ، فإنه أيضاً محال .

وفى هذا التضعيف الذى ذكره الإمام نظر ؛ لأنه إذا كان متى أتى به غير معتد به فوجوده كالعدم ، كقول الشاعر :

سُئِلْتُ فلم تمنع ولم تعط نائلاً فسيان لا ذمّ عليك ولا حمد
أى ، ولم تعط ما بعد نائلاً ؛ وإلا يتكاذب البيت .

الثالث : أنه لتعظيم حرمة كتمان البعض جعله ككتمان الكل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ ^(١) .

الرابع : أنه وضع السبب موضع المسبب ، ومعناه : إن لم تفعل ذلك [فلك] ^(٢) ما يوجب . [كتمان الوحي كله من العذاب] ^(٣) .

ذكر هذا الذى قبله صاحب الكشف ^(٣) .

(١) سورة المائدة ٣٢

(٢) الكشف ٢ : ٢٦٦

(٣) زيادة من الكشف ، فيما نقله عنه الزركشى .

تنبيه : قال الإمام أبو بكر الرازي : وفي هذه الآية دلالة على أن كلَّ ما كان من الأحكام للناس إليه حاجة عامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغه الكفاة ، وإنما وروده ينبغي أن يكون من طريق التواتر ؛ نحو الوضوء من مسّ الفرج ومن مسّ المرأة ، ومما مست النار ونحوها ، لعموم البلوى بها ^(١) ، فإذا لم نجد ما كان فيها بهذه المنزلة واردا من طريق التواتر ، علمنا أن الخبر غير ثابت في الأصل . انتهى .

وهذه الدلالة ممنوعة ، لأن التبليغ مطلق غير مقيد بصورة التواتر فيما تمّ به البلوى ، فلا تثبت زيادة ذلك إلا بدليل . ومن المعلوم أن الله سبحانه لم يكلف رسوله صلى الله عليه وسلم إشاعة شيء إلى جمع يحصل بهم القطع غير القرآن ؛ لأنه المعجز الأكبر ، وطريق معرفته القطع ، فأما باقي الأحكام فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل بها إلى الأفراد والقبائل ، وهي مشتملة على ما تمّ به البلوى قطعاً .

الخامس

خطاب الجنس

نحو ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ﴾ ^(٢) ، فإن المراد جنس الناس لا كل فرد ، وإلا فمعلوم أن غير المكلف لم يدخل تحت هذا الخطاب ، وهذا يغلب في خطاب أهل مكة كما سبق ، ورجح الأصوليون دخول النبي صلى الله عليه وسلم في الخطاب بـ «يَأْيُهَا النَّاسُ» . وفي القرآن سورتان ، أولهما ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ﴾ ، إحداهما في النصف الأول ، وهي السورة الرابعة منه ،

(١) م : « فيها » .

(٢) سورة البقرة ٢١ ، ١٦٨ ؛ وهو في القرآن كثير .

وهى سورة النساء ، والثانية فى النصف الثانى منه ، وهى سورة الحج . والأولى تشتمل على شرح المبدأ ^(١) ، والثانية تشتمل على شرح المعاد ، فتأمل هذا الترتيب ما أوقعه فى البلاغة !

قال الراغب : « و « الناس » قد يذكر ويراد به الفضلاء دون من يتناولهم اسم « الناس » تجوزاً ، وذلك إذا اعتبر معنى الإنسانية ، وهو وجود العقل والذكور وسائر القوى المختصة به ، فإن كل شئٌ عدم فعله المختص به لا يكاد يستحق اسمه ، كالأيدى ، فإنها إذا عُدِمَتْ فعلها الخاص بها ، فإطلاق اليد عليها كإطلاقه على يد السرير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ ^(٢) أى ، كما يفعل مَنْ يوجد فيه معنى الإنسانية ، ولم يقصد بالإنسان عيناً وحداً ، بل قصد المعنى ، وكذلك قوله : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ ﴾ ^(٣) أى من وجد فيهم معنى الإنسانية ، أى إنسان كان .

قال : « وربما قصد به النوع من حيث هو ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ » ^(٤) .

السادس

خطاب النوع

نحو : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٥) ، والمراد « بنو يعقوب » ، وإنما صرح به للطفة سبقت فى النوع السادس وهو علم المبهات ^(٦) .

(١) ت : « المبدأ » .

(٢) سورة النساء ٥٤

(٣) المفردات فى غريب القرآن ص ٥٢٩

(٤) سورة البقرة ٤٠

(٥) سورة البقرة ١٣

(٦) سورة البقرة ٢٥١

(٧) الجزء الأول ص ١٥٥

السابع خطاب العين

﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١).

﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾^(٢).

﴿يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾^(٣).

﴿يَا مُوسَى﴾^(٤).

﴿يَا عِيسَى﴾^(٥).

ولم يقع في القرآن النداء بـ «يا محمد» بل، بـ «يا أيها النبي»، و «يا أيها الرسول» تعظيما له وتبجيلا، وتخصيصا بذلك عن سواه.

الثامن خطاب المدح

نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وهذا وقع خطابا لأهل المدينة الذين آمنوا وهاجروا، تمييزاً لهم عن أهل مكة، وقد سبق أن كل آية فيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾

(٢) سورة هود ٤٨

(١) سورة البقرة ٣٥

(٣) سورة الصافات ١٠٥

(٤) سورة الأعراف ١٤٤: ﴿قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَانِي وَبِكَلامِي﴾.

(٥) سورة آل عمران ٥٥: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ

مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾.

لأهل مكة ، وحكمة ذلك أنه يأتى بعد ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ الأمر بأصل الإيمان ، ويأتى بعد ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الأمر بتفاصيل الشريعة ، وإن جاء بعدها الأمر بالإيمان كان من قبيل الأمر بالاستصحاب .

وقوله تعالى : ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ^(١) ، قيل : يرد الخطاب بذلك باعتبار الظاهر عند الخطاب ؛ وهم المنافقون ، فإنهم كانوا يتظاهرون بالإيمان ، كما قال سبحانه : ﴿قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ ^(٢) .

وقد جوز الزمخشري ^(٣) في تفسير سورة المجادلة في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَعْتُمْ أَرْسُولَ﴾ ^(٤) أن يكون خطاباً للمنافقين الذين آمنوا بالسنتهم ، وأن يكون للمؤمنين ^(٥) .

ومن هذا النوع الخطاب بـ «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ» «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ» ، ولهذا تجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول ، وكذا عكسه ، كقوله في مقام الأمر بالتشريع العام : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ^(٦) ، وفي مقام الخاص : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ^(٧) ، ومثله : ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَنِكَحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٨) .

وتأمل قوله : ﴿لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ^(٩) في مقام الاقتداء بالكاتب والسنة ، ثم قال : ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ ^(٩) فكانه جمع له المقامين : معنى النبوة والرسالة ؛ تعديداً للنعم في الحالين .

(٢) سورة المائدة ٤١

(٤) سورة المجادلة ١٢

(٧) سورة التحريم ١

(٩) سورة الأحزاب ١ ، ٢ .

(١) سورة النور ٣١

(٣) الكشاف ٢ : ٤٤٢

(٦) سورة المائدة ٦٧

(٨) الأحزاب ٥٠

(٥) وبعبارة الكشاف : « ويجوز أن يكون للمؤمنين ؛ أى إذا تاجعتم فلا تشبهوا بأولئك في تاجعهم بالسر » .

وقريب منه في المضاف إلى الخاص : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾^(١) ، ولم يقل : « يانساء الرسول » لما قصد اختصاصهن عن بقية الأمة .

وقد يعبر بالنبي في مقام التشريع العام ، لكن مع قرينة إرادة التعميم ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٢) ، ولم يقل : « طَلَّقْتُ » .

التاسع

خطاب الذم

نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾^(٣) .
﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾^(٤) .

ولتضمنه الإهانة لم يقع في القرآن في غير هذين الموضعين .

وكثير الخطاب بـ « يا أيها الذين آمنوا » على المواجهة ، وفي جانب الكفار على الغيبة ، إعراضاً عنهم ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٥) ، ثم قال : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾^(٦) ، فواجه بالخطاب المؤمنين ، وأعرض بالخطاب عن الكافرين ؛ ولهذا كان صلى الله عليه وسلم إذا عتب على قوم قال : « ما بال رجال يفعلون كذا ! » ، فكفى عنهم تكرماً ، وعبر عنهم بلفظ الغيبة إعراضاً .

(٢) سورة الطلاق ١

(٤) سورة الكافرون ١

(٦) سورة الأنفال ٣٩ .

(١) سورة الأحزاب ٣٢

(٣) سورة التحريم ٧

(٥) سورة الأنفال ٣٨

المأشر

خطاب الكرامة

نحو: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١).

وقوله: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾^(٢).

الحادى عشر

خطاب الإهانة

نحو قوله لإبليس: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ. وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ﴾^(٣).

وقوله: ﴿قَالَ اخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾^(٤).

وقوله: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجِّلِكَ﴾^(٥).

قالوا: ليس هذا إباحة لإبليس ، وإنما معناه أن ما يكون منك لا يضر عبادى ،

كقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(٥).

الثانى عشر

خطاب التهم

وهو الاستهزاء بالمخاطب ، مأخوذ من «تهكمت البئر» إذا تهدمت ؛ كقوله تعالى :

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ﴾^(٦) ، وهو خطاب لأبى جهل ؛ لأنه قال : « ما بين

(٢) سورة الحجر ٤٦

(٤) سورة المؤمنون ١٠٨

(٦) سورة الدخان ٥٠

(١) سورة الأعراف ١٩

(٣) سورة الحجر ٣٥ ، ٣٤

(٥) سورة الإسراء ٦٤ ، ٦٥

جبلها - يعني مكة - أعز ولا أكرم ^(١) » .

وقال : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٢) ، جعل العذاب مبشراً به .

وقوله : ﴿ هَذَا نَزْلُكُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ . فَنُزِّلْ مِنْ حَمِيمٍ . وَتَصْلِيَةٍ جَبِيمٍ ﴾ ^(٤) ، والنزل لغة : هو الذي يقدم للنازل تكريمة له قبل حضور الضيافة .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ . لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .
 هل تفسير « المعقبات » بالحرس حول السلطان ، يحفظونه - على زعمه - من أمر الله ، وهو تهكم ، فإنه لا يحفظه من أمر الله شيء إذا جاءه .

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ ^(٦) ، وهو تعالى يعلمهم حقيقة ، و ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ^(٧) ، لا تخفى عليه خافية !

وقوله تعالى : ﴿ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ ^(٨) ، وذلك لأن الظلَّ

(١) الخبر كما في تفسير ابن كثير ٤ : ١٤٦ : « لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا جهل ، لعنه الله فقال : « إن الله تعالى أمرني أن أقول لك : أول لك فأولى ، ثم أول لك فأولى ! » ، فترجع نوبه من يده وقال : ما تستطيع لي أنت ولا صاحبك من شيء ، واتفقت علي أني أمنع أهل البطحاء ، وأنا العزيز الكريم ، فقتله الله يوم بدر وأذله بكلمته وأتزل : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ .

(٢) سورة الواقعة ٥٦

(٣) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة الرعد ١١، ١٠

(٥) سورة الواقعة ٩٢-٩٤ .

(٦) سورة الأحزاب ١٨

(٧) سورة هود ٥

(٨) سورة الواقعة ٤٤، ٤٣ .

عن شأنه الاسترواح واللطافة ، فنفي هنا ، وذلك أنهم لا يستأهلون الظل الكريم .

الثالث عشر

خطاب الجمع بلفظ الواحد

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾ ^(١) .

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(٢) .

وللراد الجميع بدليل قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) .

وكان الحجاج يقول في خطبته : « يا أيها الإنسان ، وكلكم ذلك الإنسان » .

وكثيراً ما يحىء ذلك في الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَلُّوا ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : « ضلّوا » ، لأنه مصدر .

وقوله : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَآخْذَرْهُمْ ﴾ ^(٥) ولم يقل الأعداء .

وقوله : ﴿ وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا ﴾ ^(٦) أى رفقاء .

وقوله : ﴿ لَا تَفَرَّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ ^(٧) . ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزِينَ ﴾ ^(٨) .

وفي الوصف كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الانشقاق ٦

(٤) سورة الحجر ٦٨

(٦) سورة النساء ٦٩

(٨) سورة الحاقة ٢٧

(١) سورة الانشقاق ٦

(٣) سورة العصر ٣، ٢

(٥) سورة المنافقون ٤

(٧) سورة البقرة ٢٨٥

(٩) سورة المائدة ٦

وقوله : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿فَلَمَّا اسْتَلْتَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ ^(٢) ، وجمعه أنجية ، من النجاة .

وقوله : ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ ^(٣) ، فأوقع الطِّفْلَ جنسا .

قال ابن جنى : وهذا باب يغلب عليه الاسم لا الصفة ، نحو الشاة والبعير والإنسان والملك ، قال تعالى : ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ ^(٤) . ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ^(٥) . ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ﴾ ^(٦) . ومن مجيئه فى الصفة قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَعْصِيُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ ^(٧) ، وقوله : ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ ^(٨) .

وقال : وكل واحدة من هذه الصفات لا تنوع هذا الموقع إلا بعد أن تجرى تجرى الاسم الصريح .

الرابع عشر

خطاب الواحد بلفظ الجمع

كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ ^(٩) إلى قوله :

﴿فَذَرَهُمْ فِي غَمَرِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ^(٩) فهذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، إذ لا نبي معه قبله ولا بعده .

(٢) سورة يوسف ٨٠

(٤) سورة الحاقة ١٧

(٦) سورة العصر ٢

(٨) سورة الرعد ٤٢

(١) سورة التحريم ٤

(٣) سورة النور ٣١

(٥) سورة الفجر ٢٢

(٧) سورة الفرقان ٢٧

(٩) سورة المؤمنون ٥١، ٥٤

وقوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ وَإِنَّ صَبْرَكُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾ ^(١) ، خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم ، بدليل قوله : ﴿ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ... ﴾ ^(٢) الآية .

وقوله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ... ﴾ ^(٣) الآية ؛ خاطب بذلك أبا بكر الصديق لما حرم مسطحاً رَفَدَهُ حين تكلم في حديث الإفك .
وقوله : ﴿ فَإِنْ أَمَرَ بَسْطُكُمْ فَاعْلَمُوا ﴾ ^(٤) ، والمخاطب النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً ، لقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ فَفَرَزْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾ ^(٦) .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ ^(٦) أى «ارجعنى» ؛ وإنما خاطب الواحد المعظم بذلك ؛ لأنه يقول : نحن فعلنا ، فعلى هذا الابتداء خوطبوا بما فى الجواب .
وقيل : ﴿ رَبِّ ﴾ استغاثة ، و ﴿ ارْجِعُونِ ﴾ خطاب للملائكة ، فيكون إلفاقاً أو جمعاً لتكرار القول ؛ كما قال : « قفانبك » ^(٧) .

وقال السهيلي : هو قول مَنْ حضرته الشياطين وزبانية العذاب ، فاختلط ولا يدرى ما يقول من الشبوط ، وقد اعتاد أمراً يقوله فى الحياة ، من رد الأمر إلى المخلوقين .

(٢) سورة النحل ١٢٧

(١) سورة النحل ١٢٦

(٤) سورة هود ١٣ ، ١٤

(٣) سورة النور ٢٢

(٦) سورة المؤمنون ٩٩

(٥) سورة الشعراء ٢١

(٧) من قول امرئ القيس فى أول مقطعه :

* قِفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِى جَبِيْ وَمَسْنُزِلْ *

ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ... ﴾ ^(١) الآية .
وهذا مما لا تشريك فيه .

وقال المبرد في " الكامل " : لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من
المخلوقين على حكم الاستلزام ، لأن ذلك كبر وهو ، يختص به سبحانه .

ومن هذا ما حكاه الحريري في شرح " الملحة " ، ^(٢) عن بعضهم أنه منع من إطلاق
لفظة « نحن » على غير الله تعالى من المخلوقين ، لما فيها من التعظيم ، وهو غريب . وحكى
بعضهم خلافا في نون الجمع الواردة في كلامه سبحانه وتعالى ، فقليل : جاءت للعظمة
يُوصَفُ بها ^(٣) سبحانه ، وإيس لمخلوق أن ينازعه فيها ؛ فعلى هذا [القول] ^(٤) يكره للملوك
استعمالها في قولهم : « نحن نفعل كذا » . وقيل في علتها : إنها لما كانت تصاريف أفضيته تجري
على أيدي خلقه تنزلت ^(٥) أفعالم منزلة فعله ، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع ، فعلى هذا
[القول] ^(٤) يجوز ^(٦) مباشرة النون لكل من لا يباشر العمل بنفسه ^(٧) .

فأما قول العالم : « نحن نبين » و« نحن نشرح » ففسوح له فيه ؛ لأنه يخبر بنون الجمع
عن نفسه وأهل مقالته .

(١) سورة الزخرف ٣٢

(٢) ملحة الأعراب في صناعة الإعراب ، نظمها وشرحها الحريري صاحب المقامات ؛ وما نقله عنه في
ص ١٣ (طبعه بولاق) مع تصرف في العبارة .

(٣) شرح الملحة : « التي هو سبحانه متوحد بها »

(٤) من شرح الملحة

(٥) في الأصول « تنزل » ، وما أثبتته عن شرح الملحة .

(٦-٦) شرح الملحة : « يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه » .

وقوله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ﴾ ^(١) ، والمراد
الإنس ؛ لأن الرسل لا تكون إلا من بنى آدم . وحكى بعضهم فيه الإجماع ، لكن عن
الضحاك ^(٢) : إن من الجن رسولا اسمه يوسف ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا
نَذِيرٌ ﴾ ^(٣) واحتج الجمهور بقوله : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا ﴾ ^(٤) ليحصل
الاستثناس ، وذلك مفقود في الجن ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا ﴾ الآية ^(٥) ،
وأجمعوا أن المراد بالاصطفاء النبوة .

وأجيب عن تمسك الضحاك بالآية بأن البعضية صادقة بكون الرسل من بنى آدم ، ولا
يلزم إثبات رسل من الجن بطريق إثبات نفر من الجن ، يستمعون القرآن من رسل
الإنس ، ويبلغونه إلى قومهم ، وينذرونهم ، ويصدق على أولئك نفر من حيث إنهم رسل -
الرسل . وقد سمي الله رسل عيسى بذلك حيث قال : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٦) .

وفي تفسير القرآن لقوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل الحورى قال قوم : من
الجن رسل ، للآية .

وقال الأكثرون : الرسل من الإنس ، ويحى من الجن ، كقوله في قصة بلقيس :
﴿ فَتَاطَّرَتْهُمُ رِّجْمٌ بَرَجِجٌ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٧) ، والمراد به واحد ، بدليل قوله : ﴿ أَرْجِعْ
إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٨) . وفيه نظر ، من جهة أنه يحتمل أن يكون الخطاب لرئيسهم ؛ فإن العادة جارية

(١) سورة الأنعام ١٣٠

(٢) هو الضحاك بن مخلد ، ويكنى أبا عاصم النبيل ، ذكره ابن حجر في التهذيب ٤ : ٤٥ ، ونقل
الحبر عنه الطبري في التفسير ٨ : ٢٧ (بولاق) .

(٤) سورة الأنعام ٩

(٣) سورة فاطر ٢٤

(٦) سورة يس ١٤

(٥) سورة آل عمران ٣٣

(٨) سورة النمل ٣٧

(٧) سورة النمل ٣٥

لا سيما من الملوك ألا يرسلوا واحدا . وقرأ ابن مسعود : « اَرْجِعُوا إِلَيْهِمْ » ، أراد الرسول ومن معه .
وقوله : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ ^(١) - بمعنى عائشة وصفوان ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٣) والمراد بالمرسلين نوح ، كقولك :
فلان يركب الدواب ويلبس البرود ، وماله إلا دابة وبرود . قوله الزمخشري ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً ﴾ ^(٥) قال قتادة : هذا
رجل كان لا يماثلهم على ما كانوا يقولون في النبي صلى الله عليه وسلم ، فسماه الله سبحانه
طائفة . وقال البخاري : ويسمى الرجل طائفة .

وقوله : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ ^(٦) والمراد « خلة » ، بدليل الآية الأخرى ^(٧) ،
والموجب للجمع مناسبة روس الآي .

فائدة

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ^(٨) فجوز الفارسي ^(٩) فيه تقديرين :
أحدهما : أن « إمام » هنا جمع ، لأنه المفعول الثاني للجعل ، والمفعول الأول جمع ،
والثاني هو الأول ، فوجب أن يكون جمعا ، وواحد « آم » لأنه قد سمع هذا في واحد ،

(٢) انظر تفسير القرطبي ١٢ : ٢١١

(٤) في تفسيره الكشاف ٢ : ١٢٧

(٦) سورة إبراهيم ٣١

(١) سورة النور ٢٦

(٣) سورة الشعراء ١٠٥

(٥) سور التوبة ٦٦

(٧) سورة البقرة : ٢٥٤ : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾

(٨) سورة الفرقان ٧٤

(٩) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، المعروف بابن علي الفارسي ، صاحب كتاب
الحجة في القراءات .

قال تعالى : ﴿ وَلَا آمِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ ^(١) فهذا جمع « آم » مسلماً وقياسه على حد
خيّام وقائم ، فأما أئمة فجمع « إمام » الذي هو مقدر ، على حدّ عِنان وأعنة ، وسِنان وأسنة ،
والأهـ ١ : يئة ، فقلبت القاء .

والثاني : أنه جمع لإمام ، لأن المعنى « أئمة » فيكون « إمام » على هذا واحداً ،
وجمه أئمة [وإمام] ^(٢) .

وقال ابن الضائع ^(٣) : قيدت عن شيخنا الشلّوبين ^(٤) فيه احتمالين غير هذين : أن
يكون مصدراً كالإمام ، وأن يكون من الصفات الجراة مجرى المصادر في ترك التثنية والجمع
كحسب . ويحتمل أن يكون محمولاً على المعنى ، كقوله خلنا على الأمير وكسانا حلة ؛
والمراد : كل واحد منا حلة ، وكذلك هو « واجعل كل واحد منا إماما » .

الخامس عشر :

خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين

كقوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ ^(٥) ، والمراد : مالك ، خازن النار .
وقال القراء : الخطاب لخزنة ^(٦) النار والزبانية ؛ وأصل ذلك أن الرقة أدنى ما تكون
من ثلاثة نفر ، فجرى كلام الواحد ^(٧) على صاحبيه . ويجوز أن يكون الخطاب للملكين
للموكلين ، من قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ ^(٨) .

(١) تكملة يقتضها السياق .

(٢) سورة المائدة ٢

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكناسي الإشبيلي ، المعروف بالضائع ؛ أحد أئمة العربية
بالأندلس ، وصاحب أبي على الشلوبين ، وشارح كتاب سيبويه ، توفي سنة ٦٨٠ . بنية الوعاة ٣٥٤ .

(٤) هو أبو علي الإشبيلي عمر بن محمد بن عمر الأزدي ، المعروف بالشلوبين ، إمام العربية في عصره ،
وصاحب المصنفات في النحو ، توفي سنة ٦٤٥ بنية الوعاة ٣٦٤

(٥) سورة ق ٢٤

(٦) قله أبوحيان في البحر ٨ : ١٢٦

(٧) م : « الكلام الواحد » .

(٨) سورة ق ٢١

وقال أبو عثمان ^(١) : لما تَنَى الضميرَ استغنى عن أن يقول : ألقى ألقى ، يشير إلى إرادة التأکید اللفظي .

وجعل المهدوي ^(٢) منه قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا ﴾ ^(٣) ، قال : الخطاب لموسى وحده لأنه الداعي ، وقيل : لهما - وكان هارون قد آمن على دعائه ، والمؤمن أحد الداعين .

السادس عشر :

خطاب الاثنين بلفظ الواحد

كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ ^(٤) ، أى « ويا هارون » ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف ؛ إذ كان هو صاحبَ عظيم الرسالة وكريم الآيات . ذكره ابن عطية .

والثانى : لما كان هارون أفصحَ لساناً منه على ما نطق به القرآن ثبت عن جواب الخصم الألد . ذكره صاحب ^(٥) الكشف . وانظر إلى الفرق بين الجوابين .

ومثله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ ^(٦) ، قال ابن عطية : إنما أفردهم بالشفاء من حيث كان المخاطب أولاً والمقصود فى الكلام . وقيل بل ذلك لأن الله جعل

(١) هو أبو عثمان اللذانى ، شيخ نحاة البصرة ، وصاحب كتاب النصف .

(٢) سورة يونس ٨٩

(٣) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ النحوى المفسر ، أصله من المهدوية ودخل الأندلس ، وتوفى سنة ٤٤٠ . بغية الوعاة ١٥٢ .

(٤) سورة طه ٤٩

(٦) سورة طه ١٦

(٥) الجزء الثانى ص ٢٦

الشقاء في معيشة الدنيا في حَيْرَ الرجال ، ويَحْتَمِلُ الإغضاء عن ذكر المرأة ، ولهذا قيل : من الكَرَمِ سَتْرُ الحَرَمِ .

وقوله : ﴿ فَأَتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) .

ونحوه في وصف الاثنين بالجمع قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٢) .

وقال : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « اختصما » .

وقال : ﴿ فَتَأْتِي عَلَيْهِ ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : « عليهما » ا كتفاء بالخبر عن أحدهما بالدلالة عليه .

السابع عشر

خطاب الجمع بعد الواحد

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا ... ﴾ الآية ، فجمع ثالثها ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن الأنباري : إنما جمع في الفعل الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وإنما جمع تفخيما له وتعظيما ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ ^(٥) .

وكذلك قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا الْقَوْمَ كَمَا يُبَوِّئُ الْأَجْمَلُ وَيُؤْتِكُمْ قَبِيلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) فتى في الأول ^(٧) ، ثم جمع ، ثم أفرد ، لأنه خوطب أولا موسى وهارون ، لأنهما المتبوعان ، ثم سبق الخطاب عاما

(٢) سورة التحريم ٤

(٤) سورة البقرة ٢٧

(٦) سورة يونس ٨٧

(١) سورة الشعراء ١٦

(٣) سورة الحج ١٩

(٥) سورة البقرة ٧٥

(٧) م : « أولا » .

لها ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها ؛ لأنه واجب عليهم ، ثم خص موسى بالبشارة تعظيماً له .

الثامن عشر

خطاب عين والمراد غيره

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ السَّكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ ^(١) ، الخطاب له والمراد المؤمنون ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان تقياً ، وحاشاه من طاعة الكافرين والمنافقين ! والدليل على ذلك قوله في سياق الآية : ﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أُنزِلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٣) ، بدليل قوله في صدر الآية [بعدها] ^(٤) : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي ﴾ ^(٥) .

ومنها من أجراه على حقيقته وأوله ، قال أبو عمر الزاهد ^(٤) في " الياقوتة " : سمعت الإمامين ثعلب والمبرد يقولان : معنى ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ ﴾ أى قل يا محمد : إن كنت في شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود ؛ إنهم أعلم ^(٥) به من أجل أنهم أصحاب كتاب .

(٢) سورة يونس ٩٤-١٠٤

(١) سورة الأحزاب ١ ، ٢

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الزاهد المعروف بـ ثعلب ؛ وأحد أئمة اللغة ؛ وكتابه الياقوتة في اللغة ، نقل ابن النديم : « ابتدأ بإملاء هذا الكتاب كتاب الياقوت يوم الخميس ليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلاثمائة في جامع المدينة ، مدينة أبي جعفر ارتجالاً من غير كتاب ولا دستور ، فضى في الإملاء مجلساً مجلساً إلى أن انتهى إلى آخره » . وتوفي أبو عمر الزاهد سنة ٣٤٥ ، وانظر الفهرست لابن النديم ٧٦ ، وإنباه الرواة ٣ : ١٧١

(٥) ت : « بهم » ، وصوابه في م ، ط .

وقوله : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ ^(١) قال ابن فورك ^(٢) : معناه وسَّعَ اللهُ عَنْكَ ! على وجه الدعاء ، و ﴿ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ تغليظٌ على المنافقين وهو في الحقيقة عتاب راجع إليهم ؛ وإِنْ كان في الظاهر للنبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾ .

وقوله : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾ ^(٣) ، قيل إنه أمية ^(٤) ؛ وهو الذي تولى دون النبي صلى الله عليه وسلم ، ألا ترى أنه لم يقل : « عبست » !

وقوله : ﴿ لِيَخْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَاتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَبِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٦) .

وبهذا يزول الإشكال المشهور في أنه : كيف يصح خطابه صلى الله عليه وسلم مع ثبوت عصمته عن ذلك كله ؟ ويجب أيضا بأن ذلك على سبيل القرض ، والمحال يصح قرضه لغرض .

والتحقيق أن هذا ونحوه من باب خطاب العام من غير قصد شخص معين ؛ والمعنى

(١) سورة التوبة ٤٣

(٢) هو محمد بن الحسن بن فورك المتكلم الواعظ ، توفي سنة ٤٠٦ . وانظر ابن خلكان ١ : ٤٨٢ ، وتبيين كذب المفتري ٢٣٢ .

(٣) سورة عبس ١

(٤) هو أمية بن خلف ؛ قال القرطبي : « أما قول علمائنا إنه الوليد بن المغيرة ، فقد قال آخرون إنه أمية بن خلف ، والعباس ، وهذا كله باطل وجهل من المفسرين الذين لم يتحققوا الدين ، وذلك أن أمية ابن خلف والوليد كانا بمكة وابن أم مكتوم كان بالمدينة ماحضر معهما ، ولا حضرا معه ، وكان موتهما كافرين : أحدهما قبل الهجرة والآخرة بيدر ، ولم يقصد قط أمية المدينة ، ولا حضر عنده مفردا ولا مع أحد » . الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢١٠ .

(٦) سورة البقرة ١٤٥

(٥) سورة الزمر ٦٥

اتفاق جميع الشرائع على ذلك . وبستراح حينئذ من إيراد هذا السؤال من أصله .

وعكس هذا أن يكون المراد عاما ، والمراد الرسول قوله : ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ... ﴾ ^(١) بدليل قوله في سياقها : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) .

وأما قوله في سورة الأنعام : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٣) فليس من هذا الباب .

قال ابن عطية : ويحتمل أن يكون التقدير : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ في ألا تعلم أن الله لو شاء لجمعهم . ويحتمل أن يهتم بوجود كفرهم الذي قدره الله وأراد .

ثم قال : ويظهر تباین ما بين قوله تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ وبين قوله عز وجل لنوح عليه السلام : ﴿ إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٤) ، وقد تقرر أن محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء .

وقال مكّي والمهدوي : الخطاب بقوله : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ لاني صلى الله عليه وسلم ، والمراد أمته ، وهذا ضعيف ولا يقتضيه اللفظ .

وقال قوم : وقر نوح عليه السلام لسنة وشيبه .

وقال قوم : جاء الحمل على النبي صلى الله عليه وسلم لقربه من الله ومكانته ، كما يحمل العائب على قريبه أكثر من حمله على الأجانب .

قال : والوجه القوي عندى في الآية هو أن ذلك لم يحى بحسب النبيين ، وإنما جاء بحسب الأمر من الله ، ووقع النبي عنهما والعقاب فيهما .

(٢) سورة يونس ٩٩

(٤) سورة هود ٤٦ .

(١) سورة الأنبياء ١٠

(٣) سورة الأنعام ٣٥

التاسع عشر

خطاب الاعتبار

كقوله تعالى : ﴿ حَاكِمًا عَنِ صَالِحٍ لِمَا هَلَكَ قَوْمُهُ : ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾ ^(١) ، خاطبهم بعد هلاكهم ؛ إِمَّا لِأَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَهْلِ بَدْرٍ وَقَالَ : « وَاللَّهِ مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ » ، وَإِمَّا لِلإِعْتِبَارِ كَقَوْلِهِ : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ ^(٣) .

العشرون

خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره

كقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ ^(٤) ، الخطاب للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَالَ لِلْكَافِرِ : ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، بِدَائِلِ قَوْلِهِ : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ ^(٧) .

قال ابن خالويه ^(٨) : في كتاب " المبتدأ " ، ^(٩) .

(٢) سورة المنكوت ٢٠

(١) سورة الأعراف ٧٩

(٤) سورة هود ١٤

(٣) سورة الأنعام ٩٩

(٥) سورة النساء ٣

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه النحوي ، صاحب سيف الدولة ويؤدب أولاده ، توفي بحلب سنة ٣٧٠ . إنباه الرواة : ١ : ٣٢٤ .

(٧) في ت « البصري » تصحيف . ذكره القفطي وابن النديم ٨٤

الحادى العشرون

خطاب التلوين

وسماه العلبي^(١) المتلون . كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٢) .
﴿ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾^(٣) . ونسبه أهل المعاني الالتفات ؛ وستكلم عليه
إن شاء الله تعالى بأقسامه .

الثانى والعشرون

خطاب الجادات خطاب من يعقل

كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَالأَرْضِ انْتَبِيا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾^(٤)
تقديره : « طائعة » .
وقيل : لما كانت ممن يقول ، وهى حالة عقل ، جرى الضمير فى ﴿ طائعين ﴾ عليه ،
كقولهم : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٥) .
وقد اختلف - أن هذه المقالة حقيقة ، بأن جعل لها حياة وإدراكا يقتضى نطقها ،
أو مجازا ، بمعنى ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول - على قولين :
قال ابن عطية : والأول أحسن ، لأنه لا شئ يدفعه ، والعبرة فيه أتم ، والقدرة
فيه أظهر .

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم العلبي المقرئ ، صاحب التفسير الكبير والمرائس ، توفى سنة ٢٢٧ هـ

لأنه الرواة ١ : ١١٩

(٢) سورة طه ٩٩

(٣) سورة الطلاق ١

(٤) سورة يوسف ٤

(٥) سورة فصلت ١١

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾ ^(١) ، فأمرها كما تؤمر الواحدة المخاطبة المؤنثة لأن جميع ما لا يعقل كذلك يؤمر .

الثالث والعشرون

خطاب التوبيخ

كقوله : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، ولا يدل على أن من لم يتوكل يفتنى عنهم الإيمان ، بل حث لهم على التوكل .

وقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣)

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، فإنه سبحانه وصفهم بالإيمان عند الخطاب ثم قال : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، فقصدهم على ترك الربا ، وأن المؤمنين حقهم أن يفعلوا ^(٥) ذلك .

وقوله : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّبَيُّكِ الْجُمُعَانِ ﴾ ^(٨) .

وهذا أحسن من قول من قال : « إن » هاهنا بمعنى : « إذ » .

(٢) سورة المائدة ٢٣

(٤) سورة البقرة ٢٧٨

(٦) الأنفال ١

(٨) سورة الأنفال ٤١

(١) سورة سبأ ١٠

(٣) سورة التوبة ١٣

(٥) ت : يعملوا

(٧) سورة يونس ٨٤

الرابع والعشرون

خطاب الإغصاب

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(١) .
وقوله : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَذُوقُوا لَو تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

الخامس والعشرون

خطاب التشجيع والتعريض

وهو الحث على الاتصاف بالصفات الجميلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَّرْصُومٌ ﴾ ^(٤) ، وكفى بحث الله سبحانه تشجيعا على منازلة الأقران ، وبإشارة الطعان !

وقوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُؤْلَمِ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ ﴾ ^(٦) وكيف لا يكون للقوم صبر واللاك

(٢) سورة الكهف ٥٠

(٤) سورة الصف ٤

(٦) سورة الأنفال ١٦

(١) سورة المنتحة ٩

(٣) سورة النساء ٨٩

(٥) سورة آل عمران ١٢٥

الحق جل جلاله قد وعدهم بالمدد الكريم فقال : ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ يَا أَلْمُونُ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ ^(٢) .

وقد جاء في مقابلة هذا القسم ما يراد منه الأخذ بالحزم والتأني بالحرب والاستظهار عليها بالعدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ ^(٤) .

ونحو ذلك في الترغيب والترهيب ما جاء في قصص الأشقياء تحذيرا لما نزل من العذاب ، وإخبارا للسعداء فيما صاروا إليه من الثواب .

السادس والعشرون

خطاب التنفير

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْتَبِ بِمَفْضِكُمْ بَعْضًا أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٥) فقد جمعت هذه الآية أوصافا وتصويرا لما يناله المغتاب من عرض من يغتابه على أفظع وجه ؛ وفي ذلك محاسن كالاستفهام الذي معناه التقرير والتوبيخ ، وجعل ما هو الناية في الكراهة موصولا بالحجة ، وإسناد الفعل إلى ﴿ أَحَدِكُمْ ﴾ . وفيه إشعار بأن أحدا لا يجب ذلك ، ولم يقتصر على تمثيل الاعتبار بأكل لحم الإنسان حتى جعله « أخا » ، ولم يقتصر على لحم الأنخ حتى

(٢) سورة النساء ١٠٤

(٤) سورة الأنفال ٦٠

(١) سورة آل عمران ١٢٦

(٣) سورة البقرة ١٩٥

(٥) سورة الحجرات ١٢

جعله « ميتا » وهذه مبالغات عظيمة ، ومنها أن الغتاب غائب وهو لا يقدر على الدفع لما قيل فيه فهو كالميت .

السابع والعشرون خطاب التحنن والاستعطاف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ ^(١) .

الثامن والعشرون خطاب التحبيب

نحو : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ ^(٢)
﴿ يَا بَنِيَّ إِنِّي إِن تَكَ مِنْقَالَ حَبَبَةٍ ﴾ ^(٣) .
﴿ يَا بَنِيَّ أَمَّا لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾ ^(٤) .
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « يا عباس يا عم رسول الله » .

التاسع والعشرون خطاب التعجيز

نحو : ﴿ فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٥) .
﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة مريم ٤٢

(٤) سورة طه ٩٤

(٦) سورة الطور ٣٤

(١) سورة الزمر ٥٣

(٣) سورة لقمان ١٦

(٥) سورة البقرة ٢٣

﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(١) .

﴿ فَأَذَرَهُمَا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ ﴾ ^(٢) .

وجعل منه بعضهم : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾ ^(٣) ، وردّه ابن عطية بأن التعجيز يكون حيث يقتضى بالأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب ؛ وإنما معنى الآية : كونوا بالتوهم والتقدير كذا .

الثلاثون

التحسير والتبلف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾ ^(٤) .

الحادى واثلاثون

التكذيب

نحو قوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٥) .

﴿ قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾ ^(٦) .

الثانى والثلاثون

خطاب التشریف

وهو كل ما فى القرآن المميز مخاطبه بقل ، كالقلاقل ^(٧) .

وكقوله : ﴿ قُلْ آمَنَّا ﴾ ^(٨) ، وهو تشریف منه سبحانه لهذه الأمة ؛ بأن مخاطبها

(٢) سورة آل عمران ١٦٨

(٤) سورة آل عمران ١١٩

(٦) سورة الأنعام ١٥٠

(١) سورة هود ١٣

(٣) سورة الإسراء ٥٠

(٥) سورة آل عمران ٩٣

(٧) هى السور الثلاث الأخيرة من القرآن : الإخلاص والمعوذتان ، وهى التى تبدأ بقل .

(٨) آل عمران ٨٤ .

بغير واسطة لتفوز بشرف المخاطبة ؛ إذ ليس من الفصيح أن يقول الرسول المرسل إليه :
قال لى المرسل : « قل كذا وكذا » ؛ ولأنه لا يمكن إسقاطها ؛ فدل على أن المراد بقاؤها ،
ولا بد لها من فائدة ، فتكون أمرا من المتكلم للمتكلم بما يتكلم به أمره شفاها بلا واسطة ؛
كقولك لمن تخاطبه : افعل كذا .

الثالث والثلاثون

خطاب المدوم

ويصحّ ذلك تبعاً لموجود ، كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ ^(١) ، فإنه خطاب لأهل
ذلك الزمان ، ولكلٍّ مَنْ بعدهم ، وهو على نحو ما يجرى من الوصايا في خطاب الإنسان لولده
وولد ولده ما تناسلوا بتقوى الله وإتيان طاعته .

قال الرماني ^(٢) في تفسيره : وإنما جاز خطاب المدوم لأن الخطاب يكون بالإرادة
للمخاطب دون غيره ، وأما قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٣) فعند الأشاعرة أن وجود
العالم حصل بخطاب « كن » .

وقالت : الحنفية : التكوين أزلى قائم بذات الباري سبحانه ، وهو تكوين لكل
جزء من أجزاء العالم عند وجوده ، لا أنه يوجد عند « كاف ونون » .
وزهب فخر الإسلام شمس الأئمة ^(٤) منهم إلى أن خطاب « كن » موجود عند إيجاد كل
شيء ، فالحاصل عندهم في إيجاد الشيء شيئان : الإيجاد وخطاب « كن » .

(١) سورة الأعراف ٢٦ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي التوفي سنة ٣٨٤ ؛ ذكر تفسيره صاحب كشف
الظنون ٤٤٧

(٣) سورة الحل ٤٠ (٤) هو الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ،
صاحب كتاب المبسوط ؛ والتوفي سنة ٤٨٠ على أحد الأقوال .

واحتج الأشاعرة بظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٢) وقوله : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣) ولو حصل وجود العالم بالتكوين لم يكن في خطاب «كن» فائدة عند الإيجاد . وأجاب الحنفية بأننا نقول لموجبها ولا نستقل بالفائدة؛ كالمتشابه ، فيقول بوجود خطاب «كن» عند الإيجاد في غير تشبيهه ولا تعطيل^(٤) .

(٢) سورة يس ٨٢

(١) النحل ٤٠

(٣) سورة البقرة ١١٧ .

(٤) ذكر المؤلف في صدر هذا النوع ص ٢٥٧ : « أنه يأتي على أربعين وجهاً » ؛ ولكنه لم يذكر سوى ثلاثة وثلاثين وجهاً .

النوع الثالث والأربعون في بيان حقيقته ومجازه

لاخلاف أن كتاب الله يشتمل على الحقائق ، وهي كل كلام بقي على موضوعه كالآيات التي لم يتجاوز فيها ؛ وهي الآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه ، والداعية إلى (١) أسمائه وصفاته ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ... ﴾ (٢) الآية .

وقوله : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ... ﴾ (٣) ، ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا ... ﴾ (٤) ، ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ... ﴾ (٥) ، ﴿ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ (٦) ، ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (٧) .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُخْفِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَيْمٌ ﴾ (٨) .
وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ (٩) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْمِلُونَ ﴾ (١٠) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾ (١١) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴾ (١٢) .

قيل : ومنه الآيات التي لم تُنسخ ، وهي كالآيات الحكمت ، ؟ والآيات المشتملة (١٣) ،

(١) كذا في م ، ط ، وفي ت : « والدالة على أسمائه »

(٢) سورة الحشر ٢٢	(٣) سورة النمل ٦٠
(٤) سورة النمل ٦١	(٥) سورة النمل ٦٢
(٦) سورة النمل ٦٣	(٧) سورة النمل ٦٤
(٨) سورة يس ٧٨	(٩) سورة الواقعة ٨
(١٠) سورة الواقعة ٦٣	(١١) سورة الواقعة ٦٨
(١٢) سورة الواقعة ٧١	

(١٣) كذا في الأصول ؛ وقد كتب ناسخ نسخة ط فوق كلمة « المشتملة » كلمة : « كذا » .

ولا تقديم فيه ولا تأخير ، كقول القائل : أحمد الله على نعمائه وإحسانه ، وهذا أكثر الكلام ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾^(١) ، وأكثر ما يأتي من الآي على هذا .

وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن ، والجمهور على الوقوع ، وأنكره جماعة ، منهم ابن القاص^(٢) من الشافعية ، وابن خُويز منداذ^(٣) من المالكية . وحكى عن داود الظاهري^(٤) وابنه ، وأبي مسلم الأصبهاني^(٥) .

وشبههم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وهو مستحيل على الله سبحانه .

وهذا باطل ، ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف ، وتثنية القصص وغيره ، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن .. وقد أفرده بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام^(٦) ، وجمع فأوعى .

(١) سورة البقرة ٤

(٢) هو أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري المعروف بابن القاص ، أحد فقهاء الشافعية ، وصاحب المصنفات المشهورة كالتلخيص والفتاح وأدب القاضي . توفي بطرسوس سنة ٣٣٥ . طبقات الشافعية ٢ : ١٠٣ .
(٣) خُويز منداذ ، بمجتمين أو إجمال الأولى ، من علماء المالكية ؛ تلميذ الأبهري ، من أهل البصرة ، توفي في حدود الأربعمئة . شهاب الشفا ٤ : ١٧٠ .

(٤) داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بالظاهري ؛ صاحب المنهج المستقل ، وأتباعه يرفقون بالظاهرية ، توفي سنة ٢٧٠ . وبعد وفاته جلس ابنه محمد في حلقة ، وتمذهب بمذهبه ، وتوفي سنة ٢٩٧ . ابن خلكان ١ : ١٧٥ ، ٤٧٨ .

(٥) هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني ، من فقهاء المعتزلة ، وصنف تفسيراً على طريقهم ، توفي سنة ٣٧٠ . لسان الميزان ٥ : ٨٩ .

(٦) هو الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الشهير بالمرز بن عبد السلام ، الشافعي الدمشقي ، توفي سنة ٦٦٠ ، وطبع كتابه في إستانبول سنة ١٣١٢ ؛ وهو المسمى بكتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز .

وأما معناه ، فقال الحاتمي : ^(١) معناه طريق القول ، ومأخذه مصدر « جرت مجازا » كما يقال : « قمت مقاما » .

قال الأصمعي : كلام العرب إنما هو مثال شبه الوحي .
[نوعا المجاز]

وله سبيان : أحدهما الشبه ، ويسمى المجاز النعوي وهو الذي يتكلم فيه الأصولي .
والثاني للملاسة ، وهذا هو الذي يتكلم فيه أهل اللسان ، ويسمى المجاز العقلي ، وهو أن تُسند الكلمة إلى غير ما هي له أصالةً بضرب من التأويل ، كسب زيد أباه ، إذا كان سبياً فيه .

[المجاز في المركب وأقسامه]

والأول مجاز في المفرد ، وهذا مجاز في المركب .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ^(٢) ، نسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سبياً فيها .
وكذا قوله تعالى : ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ^(٤) ، والفاعل غيره ، ونسب الفعل إليه لكونه الأمر به .

وكقوله : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ ^(٥) ، نسب النزاع الذي هو فعل الله إلى إبليس

(١) لعله أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبدوس بن حاتم الحاتمي الفقيه الشافعي ؛ ذكره ابن الأثير في الباب

٢٦٥ : ١

(٣) سورة فصلت ٢٣

(٢) سورة الأنفال ٢

(٥) سورة الأعراف ٢٧ .

(٤) سورة النقص ٤

لعنه الله ؛ لأن سببه أكلُ الشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها إنه لها
لمن الناصحين .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ ^(١) ، جمل التجارة الراجعة .

وقوله : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ ^(٢) ، لأن الأمر هو المعزوم عليه ؛ بدليل : ﴿ فَإِذَا
عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ ^(٤) ،
فنسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرم ؛ لأن سببه كفرهم ، وسبب كفرهم أمرُ
أكابرم إياهم بالكفر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ^(٥) ، نسب الفعل إلى الظرف
لوقوعه فيه .

وقوله تعالى : ﴿ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَتْمَالَهَا ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَا ﴾ ^(٧) .

وقد يقال إن النزع والإحلال يعبر بهما عن فعل ما أوجبهما ؛ فالجواز إفرادي
لا إسنادي .

وقوله : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ^(٨) ، يحتمل معناه : يجعل هؤلاء ، فهو من
مجاز الحذف .

(٢) سورة محمد ٢١

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٦) سورة الزلزلة ٢

(٨) سورة الزمل ١٧

(١) سورة البقرة ١٦

(٣) سورة آل عمران ١٥٩

(٥) سورة الزمل ١٧

(٧) سورة طه ١١٧

وأما قوله تعالى : ﴿ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ^(١) ، فقيل على النسب ، أى ذات رضا .
وقيل : بمعنى « مرضية » ، وكلاهما مجاز إفراد لا مجاز إسناد ؛ لأن المجاز فى لفظ
« راضية » لا فى إسنادها ؛ ولكنهم كأنهم قدرُوا أنهم قالوا : رضيت عيشته ، فقالوا :
« عيشة راضية » .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما طرفاه حقيقتان ، نحو : أنبت المطر البقل ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا
تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ
أَنْقَالَهَا ﴾ ^(٣) .

والثانى : مجازيان ، نحو : ﴿ فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ ^(٤) .

والثالث : ما كان أحد طرفيه مجازا ^(٥) دون الآخر ، كقوله : ﴿ تُؤْتِي أُكْلَهَا
كُلَّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبُّهَا ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ ^(٧) .

قال بعضهم : ومن شرط هذا المجاز أن يكون للمسند إليه شبه بالمترك ، فى
تملقه بالعامل .

[المجاز الإفرادى وأقسامه]

وأنواع الإفرادى فى القرآن كثيرة يعجز العدة عن إحصائها .

(٢) سورة الأنازل ٢

(١) سورة الفارقة ٧

(٣) سورة الزلزلة ٢

(٤) سورة البقرة ١٦ ، قال السيوطى فى الإتقان ٢ : ٣٦ : « أى لمربحوا فيها ، وإطلاق الربح
والتجارة هنا مجاز » .

(٥) الإتقان : « ما أحد طرفيه حقيقى دون الآخر ، إما الأول أو الثانى » ، وجعل أقسام هذا النوع أربعة

(٧) سورة محمد ٤ .

(٦) سورة إبراهيم ٢٥

كقوله : ﴿ كَلَّا إِيَّاهَا لَأَنزِلْنَآ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى . تَدْعُو ﴾ ^(١) قال : الدعاء من النار مجاز .
 وكقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا . . . ﴾ ^(٢) الآية ، والسلطان هنا هو
 البرهان ، أى برهاننا يستدلون به ^(٣) ، فيكون صامتا ناطقا ، كالدلائل المخبرة ، والعبرة والموعظة .
 وقوله : ﴿ فَأَمَّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ ^(٤) فاسم الأم الهاوية مجاز ؛ أى كما أن الأم كافلة لولدها وملجأ
 له ، كذلك أيضا النار للكافرين كافلة وماوى ومرجع .
 وقوله : ﴿ قَتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قَتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ^(٦) ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ
 أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ ^(٧) ، والفعل فى هذه المواضع مجاز أيضا ، لأنه بمعنى أبعد الله وأذله .
 وقيل : قهره وغلبه وهو كثير ، فلنذكر ^(٨) أنواعه لتكون ضوابط لبقية الآيات الشريفة .

الأول

إيقاع السبب موقع السبب

كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ ^(١) وإنما نزل سببه ، وهو الماء .
 وكقوله : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ
 الْجَنَّةِ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل : « كما فتن أبويكم » ، لأن الخروج من الجنة هو السبب الناشئ
 عن الفتنة ، فأوقع السبب موقع السبب ، أى لا تفتننوا بفتنة الشيطان ، فأقيم فيه السبب مقام
 السبب ، وهو سبب خاص ، فإذا عدم فيعدم السبب ، فالنهي فى الحقيقة لبني آدم ، والمقصود
 عدم وقوع هذا الفعل منهم ، فلما أخرج السبب من أن يوجد بإيراد النهى عليه ، كان أدل
 على أمتناع النهى بطريق الأولى .

(١) سورة المارج ١٥ - ١٧

(٢) سورة الروم ٣٥

(٣) ت : « يشركون » صوابه فى ط ، م

(٤) سورة الفارعة ٩

(٥) سورة النرايات ١٠

(٦) سورة النافقون ٥

(٧) سورة عبس ١٧

(٨) سورة الأعراف ٢٧

(٩) ت : « قلت : ذكر أنواعه »

وقوله تعالى : ﴿ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النِّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ﴾ ^(١) وهم لم يدعوه إلى النار ، إنما دعوه إلى الكفر ؛ بدليل قوله : ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) ؛ لكن لما كانت النار مسببة عنه أطلقها عليه .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ ^(٣) أى العناد المستلزم للنار .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ ^(٤) لاستلزام أموال اليتامى إياها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتَعَفِّبِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ﴾ ^(٥) إنما أراد - والله أعلم - الشئ الذى يُنكح به ، من مهر ونفقة وما لا بد للمتزوج منه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٦) أى لا تأكلوها بالسبب الباطل الذى هو القمار .

وقوله : ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ ^(٧) ، أى عبادة الأصنام لأن العذاب مستتب عنها .

وقوله : ﴿ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ ^(٨) أى وأغلظوا عليهم ، ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود لذاته ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل لتجدوه .

الثانى

عكسه ، وهو إيقاع السبب موقع السبب

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٩) .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١٠)

(٢) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة النور ٣٣

(٦) سورة المدثر ٥

(٨) سورة الشورى ٤٠

(١) سورة المؤمن ٤١ ، ٤٢

(٣) سورة النساء ١٠

(٥) سورة البقرة ١٨٨

(٧) سورة التوبة ١٢٣

(٩) سورة البقرة ١٩٤

سمى الجزء الذى هو السبب سيئة واعتداء ، فسمى الشيء باسم سببه وإن عبرت السيئة عما ساء - أى أحزن - لم يكن من هذا الباب ، لأن الإساءة تحزن فى الحقيقة ، كالجناية .

ومنه : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ ﴾ ^(١) تجوز بلفظ « المكر » عن عقوبته ^(٢) لأنه سبب لها .

ومنه قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٣) إنما جعلت المرأتان للتذكير إذا وقع الضلال لا يقع الضلال ؛ فلما كان الضلال سبباً للتذكير أقيم مقامه .
ومنه إطلاق اسم الكتاب على الحفظ ، أى المكتوب فإن الكتابة سبب له ، كقوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾ ^(٤) أى سنحفظه حتى نجازيهم عليه .

ومنه إطلاق اسم السمع على القبول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ ^(٥) ، أى ما كانوا يستطيعون قبول ذلك والعمل به ، لأن قبول الشيء مرتب على سماعه ومستبب عنه . ويجوز أن يكون نفي السمع لا بتفاء فائدته .

ومنه قول الشاعر :

وإن حلفت لا ينقضُ النأى عهدَها فليسَ لحضوبِ البناتِ يمينُ ^(٦)
أى وفاء يمين .

ومنه إطلاق الإيمان على ما نشأ عنه من الطاعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ ^(٧) . ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ ^(٨) أى أفتعملون ببعض التوراة - وهو فداء الأسارى - وتتركون العمل ببعض - وهو قتل إخوانهم وإخراجهم من ديارهم ؟

(٢) كذا فى م ، وفى ت ، ط : « لأنها » .

(٤) سورة آل عمران ١٨١

(٦) كتاب الإشارة ٧٥

(٨) سورة البقرة ٨٥ .

(١) سورة آل عمران ٥٤

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة هود ٢٠

(٧) سورة البقرة ١٤٣

وجعل الشيخ عز الدين من الأنواع ^(١) نسبة الفعل إلى سبب سببه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ ^(٢) أى كما أخرج أبويكم فلا يخرجكما من الجنة . ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ ^(٣) .

المخرج والنزع في الحقيقة هو الله عز وجل ، وسبب ذلك أكل الشجرة ، وسبب أكل الشجرة وسوسة الشيطان ومقاسمته على أنه من الناصحين . وقد مثل البيانيون بهذه الآية للسبب وإنما هي لسبب السبب .

وقوله : ﴿ وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ ^(٤) لما أمروهم بالكفر الموجب لحلول النار [نسب ذلك إليهم لأنهم أمروهم به ؛ فالله هو المحل لدار البوار ، وسبب إحلالها كفرهم ، وسبب كفرهم أمر أكابريهم بالكفر الموجب لحلول النار] ^(٥) .

الثالث

إطلاق اسم الكل على الجزء

قال تعالى : ﴿ يَجْمَعُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾ ^(٦) أى أناملهم ؛ وحكمة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى أنهم يُدخلون أناملهم في آذانهم بغير العتاد ، فرارا من الشدة ، فكانهم جعلوا الأصابع .

وقال تعالى : ﴿ فَانْغَسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ ^(٧) واليد حقيقة إلى المنكب ، هذا إن جعلنا « إلى » بمعنى « مع » ، ولا يجب غسل جميع الوجه إذا ستره بعضُ الشعور الكثيفة .

(١) في كتاب الإشارة إلى المجاز الفصل الثامن والعشرون ص ٤٥

(٢) سورة البقرة ٣٦

(٣) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٥) تكملة من كتاب الإشارة إلى المجاز للعز بن عبد السلام

(٦) سورة البقرة ١٩

(٧) سورة المائدة ٦

وقوله : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ^(١) ، والمراد هو البعض الذى هو الرسغ .

وقال تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ﴾ ^(٢) أى من لم يذيق .

وقوله : ﴿تَفْجِئُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ ^(٣) والمراد وجوههم ؛ لأنه لم ير جلتهم .

ومنه قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ^(٤) استشكله الإمام ^(٥) فى تفسيره ؛ من جهة أن الجزاء إنما يكون بتمام الشرط والشرط أن يشهد الشهر ، وهو اسم ثلاثين يوما . وحاصل جوابه أنه أوقع الشهر وأراد جزءا منه ، وإرادة الكل باسم الجزء مجاز شهير . ونقل عن على رضى الله عنه أن المعنى مَنْ شهد أول الشهر فليصم جميعه ، وأن الشخص متى كا مقبلا أوفى البرئم سافر ، يجب عليه صوم الجميع . والجمهور على أن هذا عام ، مخصص بقوله : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا . . .﴾ ^(٦) الآية . ويتفرع على هذا أن مَنْ أدرك الجزء الأخير من رمضان : هل يلزمه صوم ما سبق إن كان مجنونا فى أوله ؟ فيه قولان :

الرابع

إطلاق اسم الجزء على الكل

كقوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ^(٧) ، أى ذاته . ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٤٩

(١) سورة المائدة ٣٨

(٤) سورة البقرة ١٨٥

(٣) سورة المنافقون ٤

(٥) هو إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله الفقيه الشافعى ، صاحب كتاب الشامل فى أصول الدين والبرهان فى أصول الفقه وغيرهما من المصنفات توفى سنة ٤٧٨ . ابن خلكان ١ : ٢٨٧ .

(٧) سورة القصص ٨٨

(٦) سورة البقرة ١٩٦

(٨) سورة الرحمن ٢٧

وقوله : ﴿ وَخِينًا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴾ ^(٢) ؛ يريد الأجساد ، لأن العمل والنَّصَب ^(٣) من صفاتها . وأما قوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ ^(٤) ؛ فيجوز أن يكون من هذا ؛ عبّر بالوجوه عن الرجال . ويجوز أن يكون من وصف البعض بصفة الكل لأن التَّعَمَّ منسوب إلى جميع الجسد .

ومنه : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ ^(٥) ؛ فالوجهُ المراد به جميع ما تقع به المواجهة لا الوجه وحده .

وقد اختلف في تأويل « الوجه » الذي جاء مضافا إلى الله في مواضع من القرآن ، فنقل ابن عطية عن الخذاق أنه راجع إلى الوجود ، والعبارة عنه بالوجه مجاز ؛ إذ هو أظهر الأعضاء في المشاهدة وأجلها قدرا . وقيل - وهو الصواب - : هي صفة ثابتة بالسمع ، زائدة على ما توجبه العقول من صفات الله تعالى . وضعفه إمام الحرمين . وأما قوله تعالى : ﴿ قَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ ^(٦) فالمراد الجهة التي وُجِّهْنَا إليها في القبلة . وقيل : المراد به الجاه ، أى قَمَّ جلال الله وعظمته .

وقوله : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٧) . ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٨) تجوز بذلك عن الجملة .

وقوله : ﴿ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ ^(٩) ، البنان الإصبع ؛ تجوز بها عن الأيدي

(١) سورة البقرة ١٤٤ .

(٢) سورة الناشية ٢ ، ٣

(٣) أى وقع منها عمل في الدنيا وأصابها فيه نصب ؛ أى تعب .

(٤) سورة القيامة ٢٢

(٥) سورة الناشية ٨

(٦) سورة الشورى ٣٠

(٧) سورة البقرة ١١٥ .

(٨) سورة الأفعال ١٢

(٩) سورة البقرة ١٩٥

والأرجل ، عكس قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٢) .

وقوله ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ ﴾ ^(٣) ، عبر بالأنف عن الوجه .

﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾ ^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ ﴾ ^(٥) ، أضاف الإنم إلى القلب وإن كانت الجملة كلها

آئمة ؛ من حيث كان محلا لاعتقاد الإنم والبر كما نسبت الكتابة إلى اليد من حيث إنها

تفعل بها في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٦) ، وإن كانت الجملة كلها كائنة

ولهذا قال : ﴿ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ ^(٧) .

وكذا قوله : ﴿ لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا أَبْصَارُ ﴾ ^(٨) . وقيل : المعنى على حذف المضاف ؛ لأنّ

للدرك هو الجملة دون الحاسة ، فأستند الإدراك إلى الأبصار ، لأنه بها يكون .

وكقوله تعالى : ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ ^(٩) ، أى إياه .

﴿ نَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ﴾ ^(١٠) .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْضُلُ مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(١١) . وحكى

ابن فارس عن جماعة أن « مِنْ » هنا للتبعض ؛ لأنهم أمروا بالفض عما يحرم النظر إليه .

وقوله : ﴿ قُمْ أَلَّيْلَ ﴾ ^(١٢) ، أى صل في الليل ؛ لأن القيام بعض الصلاة .

- (٢) سورة المجادلة ٣
(٤) سورة المائدة ٤٥
(٦) سورة البقرة ٧٩
(٨) سورة آل عمران ٢٨
(١٠) سورة النور ٣٠

- (١) سورة البقرة ١٩
(٣) سورة ن ١٦
(٥) سورة البقرة ٢٨٣
(٧) سورة الأنعام ١٠٣
(٩) سورة المائدة ١١٦
(١١) سورة الزمل ١

وكتوله : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(١) ، أى صلاة الفجر .

ومنه « المسجد الحرام » والمراد جميع الحرم .

وقوله : ﴿ وَأَزْكُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٢) أى المصلين .

﴿ يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجْدًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ ﴾ ^(٤) ،

أى الوجوه .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٥) فعبر بالأرض والسماء عن العالم ؛ لأن المقام مقام الوعيد ؛ والوعيد إنما يحصل لو بين أن الله لا يخفى عليه أحوال العباد ؛ حتى يجازيهم على كفرهم وإيمانهم ، والعباد وأحوالهم ليست السماء والأرض بل من العالم ؛ فيكون المراد بالسماء والأرض العالم ؛ إطلاقاً للجزء على الكل .

وقوله : ﴿ قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ ﴾ ^(٥) ، قال الفارسي : جعله على المجاز « أذناً » لأجل إصفاؤه ؛ قال : ولو صُفرت « أذناً » هذه التى فى هذه الآية ، كان فى لحاق التاء فيها وتركها نظر .

وجعل الإمام فخر الدين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا آلِ إِبْرَاهِيمَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا ﴾ ^(٦) المراد به جميع الحرم ، لا صفة الكعبة فقط ، بدليل قوله : ﴿ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ ^(٧) ، وقوله : ﴿ هَذِي بَارِئَةُ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٨) ، والمراد الحرم كله ، لأنه لا يُذبح فى الكعبة ، قال : وكذلك « المسجد الحرام » فى قوله : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٤) سورة آل عمران ٥

(٦) سورة البقرة ١٢٥

(٨) سورة المائدة ٩٥

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الإسراء ١٠٧، ١٠٩

(٥) سورة التوبة ٦١

(٧) سورة النكيت ٦٧

هَذَا ^(١) ؛ والمراد منهم من الحج وحضور مواضع اتنسك .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ ^(٢) ، أى نجعلها صفحةً مستوية لا شقوق فيها كخف البعير ، فيعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة ، كالكتابة والخياطة ونحوها من الأعمال التي يُستعان فيها بالأصابع ، قالوا : وذكرت البنان لأنه قد ذكرت اليدان ؛ فاخص منها ألفتها .

وجوز أبو عبيدة ورود ^(٣) البعض وإرادة الكل ؛ وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ ﴾ ^(٤) أى كله ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَمْدُكُمْ ﴾ ^(٥) وأنشد بيت لبيد :

تَرَاكَ أَمْكِنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَمْتَلِقُ بَعْضَ النَّفُوسِ حَامُهَا ^(٦)

قال : والموت لا يمتلق بعض النفوس دون بعض ؛ ويقال للنيسة : علوق ، وعلاقة . انتهى .

وهذا الذى قاله فيه أمران :

أحدهما : أنه ظن أن النبي يجب عليه أن يبين في شريعته جميع ما اختلفوا فيه ؛ وليس كذلك ؛ بدليل سؤالهم عن الساعة وعن الروح وغيرها مما لا يطلع إلا الله . وأما الآية

(١) سورة التوبة ٢٨

(٢) سورة القيامة ٤

(٣) جعله السيوطى فى الإتيان قسما مستقلا ، وأخذه بقسم إطلاق الجزء على الكل ؛ وقتل قول أبى عبيدة .

(٤) سورة الزخرف ٦٣

(٥) سورة المؤمن ٢٨

(٦) من المعلقة ص ١٥٥ - بشرح التبريزى .

الأخرى، فقال ثعلب : إنه كان وعدّم بشيء من العذاب : عذاب الدنيا وعذاب الآخرة
 قال : يصبكم هذا العذاب في الدنيا ، - وهو بعض الوعيد - من غير نفي عذاب الآخرة .

الثاني : أنه أخطأ في فهم البيت ؛ وإنما مراد الشاعر ببعض النفوس نفسه هو ، لأنها
 بعض النفوس حقيقة ؛ ومعنى البيت : أنا إذا لم أرض الأمانة أتركها إلى أن أموت ؛ أي
 إذا تركت شيئاً لا أعود إليه إلى أن أموت ، كقول الآخر :

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب إليه بوجه آخر الدهر ترجع

وقال الزخشرى : إن سحت الرواية عن أبي عبيدة ، فدخل فيه قول المازني في
 مسألة ^(١) « التلقى » : كان أجنى من أن يفقه ما أقول له . وأشار الزخشرى بذلك إلى أن
 أبا عبيدة قال للمازني : ما أكذب النحويين ! [فقلت له : لم قلت ذلك ؟ قال] ^(٢) : يقولون :
 هاء التأنيث تدخل على ألف التأنيث وإن الألف [التي] ^(٣) في « علقي » ^(٤) ملحقة
 [ليست للتأنيث] ^(٥) ، قال : فقلت له : وما أنكرت من ذلك ؟ قال سمعت رؤبة ينشد :

* فَحَطَّ فِي عَلْقِي وَفِي مُكُورٍ ^(٦) *

فلم يفتونها ، فقلت : ما واحد التلقى ؟ فقال : علقاة ، قال المازني : فأسفت ولم أفسر له
 لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا ^(٧) !

(١) انظر خير أبي عبيدة مع المازني في إنباه الرواة ١ : ٢٥٣ .

(٢) زيادة من إنباه الرواة .

(٣) التلقى : شجرة تدوم خضرتها في القيظ ؛ ولها أثنان طوال دقان وورق لطاف .

(٤) ورد البيت محرفاً في الأصول ، وصوابه من اللسان ٧ : ١٣٣ ، ١٢ : ١٣٦ ، والمكور : جمع
 مكورة ؟ وهي نبتة تميل إلى الغبرة ، تنبت في السهل وفي الرمل ، لها ورق وليس لها زهر ، وبعده :

* بَيْنَ تَوَارِي الشَّمْسِ وَالذُّرُورِ *

(٥) إنباه الرواة . « مثل ذلك » .

قلت : ويحتمل قوله : ﴿ يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي بَعْدُكُمْ ﴾ ^(١) أن الوعيد مما لا يستنكر تركه جميعه ، فكيف بعضه ! ويدل قوله في آخر هذه السورة : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرَبِّيكَ بِبَعْضِ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٢) ، وفيها تأييد للكلام ثعلب أيضاً .

وقد يوصف البعض ^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿ يَفْلَحُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾ ^(٤) وقوله : ﴿ نَاصِبَةٍ كَازِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ ^(٥) الخطأ صفة الكل فوصف به الناصية ، وأما الكاذبة فصفة اللسان .

وقد يوصف الكل بصفة البعض كقوله : ﴿ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ ^(٦) ، والوجل صفة القلب .

وقوله ﴿ وَآمَلْتُمْ مِنْهُمْ رُغْبًا ﴾ ^(٧) ، والرغب إنما يكون في القلب .

الخامس

إطلاق اسم اللزوم على اللازم

كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهَوْا يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾ ^(٨) ، أى أنزلنا برهاناً يستدلون به ، وهو يدلهم ، سمي الدلالة « كلاماً » ، لأنها من لوازم الكلام .
وقوله : ﴿ صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ ^(٩) فإن الأصل « عَمى » لقوله في موضع آخر : ﴿ صُمٌّ وَبُكْمٌ عُمَى ﴾ ^(١٠) ؛ لكن أتى بالظلمات لأنها من لوازم العمى .

(٢) سورة المؤمن ٧٧ .

(١) سورة المؤمن ٢٨ .

(٣) جعله السيوطي قسماً خاصاً سماه « وصف البعض بصفة الكل » ، وانظر الإتيان ٢ : ٣٧ .

(٤) سورة غافر ١٩ .

(٦) سورة الحجر ١٦ .

(٥) سورة الطلق ١٦ .

(٨) سورة الروم ٣٥ .

(٧) سورة الكهف ١٨ .

(١٠) سورة البقرة ١٨ .

(٩) سورة الأنعام ٣٩ .

فإن قيل : ما الحكمة في دخول الواو هنا وفي التعبير بالظلمات عن العمى بخلافه في الآية الأخرى ^(١) .

السادس

إطلاق اسم اللازم على الملزوم

كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ ^(٢) أى المصلين .

السابع

إطلاق اسم المطلق على المقيد

كقوله : ﴿ فَعَقَرُوا النَّاقَةَ ﴾ ^(٣) ، والعاقرها من قوم صالح قدار ؛ لكنهم لما رَضُوا الفعل نُزِّلُوا منزلة الفاعل .

الثامن

عكسه

كقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ ^(٤) ، والمراد كلمة الشهادة ، وهى عدة كلمات .

التاسع

إطلاق اسم الخاص وإرادة العام

كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٥) أى رسله .
وقال : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ ^(٦) ، أى الأعداء .

(١) كذا في جميع الأصول ولم يذكروا بالسؤال . (٢) سورة الصافات ١٤٣

(٣) سورة الأعراف ٧٧ (٤) سورة آل عمران ٦٤

(٥) سورة الزخرف ٤٦ (٦) سورة المنافقون ٤

﴿ وَخُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ ^(١) أى الذين .
 وقوله : ﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ ﴾ ^(٢) ، أى كل نفس .
 وقوله : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلَهَا ﴾ ^(٣) ، أى كل سيئة .
 وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٤) الخطاب للنبي
 صلى الله عليه وسلم ، والمراد الناس جميعا .

العاشر

إطلاق اسم العام وإرادة الخاص

كقوله تعالى : ﴿ وَبَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٥) أى للمؤمنين ، بدليل قوله فى موضع آخر : ﴿ وَبَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٦) ، ولما خفى هذا على بعضهم زعم أن الأولى منسوخة بالثانية .
 وكقوله تعالى : ﴿ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ ^(٧) ، أى أهل طاعته ، لا الناس أجمعون ، حكاه الواحدى عن ابن عباس وغيره ، واختاره القراء ^(٨) .
 وقوله : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ^(٩) ، قيل : المراد بالناس هنا نوح ومن معه فى السفينة . وقيل آدم وحواء .
 وقوله : ﴿ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١٠) ، أى عالمى زمانه ، ولا يصح العموم ؛

(٢) سورة التكويد ١٤

(٤) سورة الأحزاب ١

(٦) سورة المؤمن ٧

(١) سورة التوبة ٦٩

(٣) سورة الشورى ٤٠

(٥) سورة الشورى ٥

(٧) سورة البقرة ١١٦

(٨) فى معانى القرآن ١ : ٧٤ ، ونس عبارته عند شرح الآية : « يريد مطيعون ؛ وهذه خاصة لأهل الطاعة ليست بعامّة » .

(١٠) سورة آل عمران ٣٣

(٩) سورة البقرة ٢١٣

لأنه إذا فضل أحدهم على العالمين فقد فضل على سائرهم ؛ لأنه من العالمين ، فإذا فضل الآخرون على العالمين فقد فضلهم أيضا على الأول ؛ لأنه من العالمين ، فيصير الفاضل مفضولا ؛ ولا يصح .

وقوله : ﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ ﴾ ^(١) أى شىء يحكم عليه بالذهاب ، بدليل قوله : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَا كِنُهُمْ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ تَذَمَّرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ ^(٣) ، ولم تجتمع هودا والمسلمين معه .

وقوله : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٤) ؛ مع أنها لم تؤت لحية ولا ذكرا .

وقوله : ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٥) أى [كل شىء] ^(٥) أحبوه .

وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾ ^(٦) أى مما ظنّه وقدره .

وقوله حكاية عن نبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٧) وعن

موسى ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٨) ولم يرد الكل ؛ لأن الأنبياء قبله ما كانوا مسلمين ولا مؤمنين .

وقال : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَذِيعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ ^(٩) ، ولم يعن كل الشعراء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ ^(١٠) ، أى أخوان فصاعدا .

وقوله : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ ^(١١) أى بابا من أبوابها ، قاله المفسرون .

(٢) سورة الأحقاف ٢٥

(٤) سورة الأنعام ٤٤

(٦) سورة النور ٣٩

(٨) سورة الأعراف ١٤٣

(١٠) سورة النساء ١١

(١) سورة التاريات ٤٢

(٣) سورة النمل ٢٣

(٥) زيادة يقتضيه السياق

(٧) سورة الأنعام ١٦٣

(٩) سورة الشعراء ٢٢٤

(١١) سورة الأعراف ١٦١

وقوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ ^(١) ، وإنما قاله فريق منهم .

﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ ^(٢) ، وأراد الآيات التي إذا كُذِّبَ بها نزل العذاب على المكذِّب .

وقوله : ﴿ وَبَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) ، أى من المؤمنين .

وقوله : ﴿ وَبَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٥) ، والمراد بعضهم ، فإن منهم أفاضل المسلمين والصدِّيق وعليهما رضى الله عنهما .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإن ﴿ النَّاسَ ﴾ الأولى لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾ ، ولأن ﴿ الَّذِينَ ﴾ من ﴿ النَّاسِ ﴾ ؛ فلا يكون الثانى مستغرقا ، ضرورة خروج ﴿ الَّذِينَ ﴾ منهم ، لأنهم لم يقولوا لأنفسهم .

وقوله : ﴿ أَلْجَأُ شُهُرَ مَعْلُومَاتٍ ﴾ ^(٧) والمراد شهران وبعض الثالث .

الحادى عشر

إطلاق الجمع وإرادة المثنى

كقوله تعالى : ﴿ قَدْ صَمَتَ قُلُوبُنَا ﴾ ^(٨) ؛ أطلق اسم القلوب على القلبين .

(٢) سورة الإسراء ٥٩ .

(٤) سورة المؤمن ٧ .

(٦) سورة آل عمران ١٧٣ .

(٨) سورة التحريم ٤ .

(١) سورة المجرات ١٤ .

(٣) سورة الثورى ٥ .

(٥) سورة الأنعام ٦٦ .

(٧) سورة البقرة ١٩٧ .

الثاني عشر

التقصان

ومنه حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كقوله : ﴿ وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) ،
أى أهلها .

وقوله : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾ ^(٢) أى على لسان رسلك .

وقالوا : ﴿ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، أى أنصار دين الله .

وقال : ﴿ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمِجْلَ ﴾ ^(٤) أى حبه .

﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ ^(٥) ، أى من قومه . قالوا : وإنما يحسن الحذف إذا كان

فيه زيادة مبالغة ، والمحدوفات في القرآن على هذا النمط ، وسيأتى الإشباع فيه ^(٦) وفي شروطه

إن شاء الله تعالى . وذهب المحققون إلى أن حذف المضاف ليس من المجاز ؛ لأنه استعمال

اللفظ فيما وضع له ، ولأن الكلمة المحذوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز في أن ينسب إلى

المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف ، كالأمثلة السابقة .

الثالث عشر

الزيادة

كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٧) ، ذكره الأصوليون .

(٢) سورة آل عمران ١٩٤

(٤) سورة البقرة ٩٣

(١) سورة يوسف ٨٢

(٣) سورة الصف ١٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٥

(٦) الأسلوب الثاني من أساليب القرآن ، في النوع السادس والأربعين ، يأتي .

(٧) سورة الشورى ١١ .

والنحويين فيها قولان :

أحدهما : أن « مثل » زائدة ؛ والتقدير : ليس كهو شيء* .

والثاني - وهو المشهور - : أن الكاف هي الزائدة ، وأن « مثل » خبر ليس . ولا خفاء أن القول بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم .

ومن قال به ابن جنّي والسيّراني^(١) وغيرهما ، فقالوا : المعنى ليس مثله شيء ، والكاف زائدة ، وإلا لاستحال الكلام ، لأنها لو لم تكن زائدة كانت بمعنى « مثل » ، وإن كانت حرفا ، فيكون التقدير : ليس مثل مثله شيء* ، وإذا قدّر هذا التقدير ثبت له مِثْلٌ ، ونُقِيَ الشبه عن مثله ؛ وهذا محال من وجهين :

أحدهما : أن الله عز وجل لا مِثْلَ له .

والثاني : أن نفس اللفظ به محال في حق كل أحد ، وذلك أننا لو قلنا : ليس مثل مثل زيد ، لاستحال ذلك ، لأن فيه إثبات أن لزيد مِثْلا ، وذلك يستلزم جعل زيد مِثْلا له ؛ لأن ما مائل الشيء قد مائله ذلك الشيء* . وغير جائز أن يكون زيد مِثْلا لعمره ، وعمره ليس مِثْلا لزيد ، فإذا نفينا المِثْلَ عن مثل زيد ، وزيد هو مثل مثله ، فقد اختلفا . ولأنه يلزم منه التناقض على تقدير إثبات المِثْلَ ، لأن مثل المِثْلَ لا يصح نفيه ضرورة كونه مِثْلا لشيء وهو مثل له .

وأجيب عن الأول بأننا لا نسلم لزوم إثبات المِثْلَ ، غاية ما فيه نفي مثل مثل الله ؛ وذلك يستلزم ألا يكون له مثل أصلا ، ضرورة أن مِثْلَ كل شيء فذلك الشيء مثله ، فإذا اتفق عن شيء أن يكون مثل عمره اتفق عن عمره أن يكون مثله .

(١) هو الحسن بن عبد الله بن الرزيان ، أبو سعيد القاضي السيراني ، شارح كتاب سيويه ، وصاحب كتاب أخبار النحاة البصريين ، توفي سنة ٣٦٨ . إنباء الرواة ١ : ٣١٣ .

وأما الثانى فهو مبنى على أن هذه العبارة يلزم منها إثبات المثل ، ونحن قد منعناه ، بل أحلناه من العبارة .

وقيل : ليست زائدة ، إما لاعتبار جواز سلب الشيء عن المعدوم ، كما تسلب الكتابة عن زيد وهو معدوم ، أو يحمل المثل على المثل ، أى الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ ^(١) ، أى صفتها ، فالتقدير : ليس كصفته شئ .

وبهذين التقديرين يحصل التخلص عن لزوم إثبات « مثل » وإن لم تكن زائدة .
وأما القائلون بأن الزائد « مثل » ، وإلا لزم إثبات للمثل ، ففيه نظر ، لا ستلزام تقدير دخول الكاف على الضمير ؛ وهو ضعيف لا يحىء إلا فى الشعر . وقد ذكرنا ما يخلص من لزوم إثبات المثل .

وقيل : المراد الذات والعين ، كقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٢) وقول امرئ القيس :

* على مثل ليلى يقتل المرء نفسه ^(٣) *

فالكاف على بابها ، وليس كذلك ، بل المراد حقيقة المثل ليكون نفيا عن الذات بطريق برهاني كسائر الكنايات . ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات المدوحة مثل فى الخارج حصل النفي عنه ؛ بل هو من باب التخيل فى الاستعارة التى يتكلم فيها البياني .

فإن قيل : إنما يكون هذا نفيا عن الذات بطريق برهاني أن لو كانت الماثلة تستدعى المساواة فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال ؛ فإن اتفاق الشخصيتين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما .

(٢) سورة البقرة ١٣٧ .

(١) سورة الرعد ٣٥ ، القتال ١٥ .

(٣) لم أجده فى ديوان امرئ القيس .

قيل : ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه في العلوم العقلية ، بل المراد مَنْ هو مثل ^(١) حاله في الصفات المناسبة لما سبق الكلام له ، وليس المراد مَنْ هو ^(٢) مثل في كل شيء لأن لفظة « مثل » لا تستدعي المشابهة من كل وجه .

وقال الكواشي ^(٣) : يجوز أن يقال : إن الكاف و « مثل » ليسا زائدين ، بل يكون التمثيل هنا على سبيل القرض ، كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٤) ، وتقدير الكلام : لو فرضنا له مثلاً لامتنع أن يُشبه ذلك المثل المفروض شيء ؛ وهذا أبلغ في نفي المائلة .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أُفْتَدَوْا ﴾ ^(٥) ، قيل : إن « ما » فيه مصدرية . وهذا فيه نظر ، لأن « ما » لو كانت مصدرية لم يَعدُ إليها من الصلة ضميرٌ ، وهو الهاء في ﴿ به ﴾ لأن الضمير لا يعود على الحروف ، ولا يعتبر اسماً إلا بالصلة ، والاسم لا يعود عليه ضمير ما هو صفته ؛ إذ لا يحتاج في ذلك إلى ربط . وجوابه أن تكون « ما » موصولة ، صلتهما ﴿ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ .

وقيل : مزيدة ، والتقدير : فَإِنْ آمَنُوا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ ، أى بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به الأنبياء .

وقيل : إن « مثلاً » صفة لمخزوف تقديره : فَإِنْ آمَنُوا بِشَيْءٍ مِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ . وفيه نظر ، لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتى يؤمنوا بذلك المثل .

(١ - ١) ساقط من ت

(٢) هو موفق الدين أحمد بن يوسف الموصل الشيباني الشافعي التوفي سنة ٦٨٠ هـ ؛ وله تفسيران = أحدهما كبير سماه البصرة ، والثاني صغير سماه التلخيص . (كشف الظنون) .

(٤) سورة البقرة ١٣٧

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

(٥) سورة البقرة ١٣٧ .

وحكى الواحدى عن أكثر المفسرين فى قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَا تُولُوا فَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، أن « الوجه » صلة ، والمعنى : فَمَّ الله يعلم ويرى ، قال : والوجه قد ورد صلة مع اسم الله كثيراً ، كقوله : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِنَّمَا نَطْمِئُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ^(٤) .

قلت : والأشبه حمله على أن المراد به الذات ، كما فى قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) وهو أولى من دعوى الزيادة .

ومن الزيادة دعوى أبى عبيدة ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ ^(٦) أن ﴿ إِذْ ﴾ زائدة . وقوله : ﴿ وَلَا حِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي بَعِدْكُمْ ﴾ ^(٨) ، وقد سبق .

الرابع عشر

نسمية الشيء بما يشول إليه

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاَجِرًا كَفَّارًا ﴾ ^(٩) ، أى صائرا إلى الفجور والكفر .

وقوله : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أُنْحِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا ﴾ ^(١٠) ، أى لأن الذى تأكل الطير منه إنما هو البر لا الخبز . ولم يذكر العلماء هذا من جملة الأمثلة ؛ إنما اقتصروا فى التمثيل على قوله :

(٢) سورة الرحمن ٢٧
(٤) سورة القم ٨٨
(٦) سورة الشعراء ٧٢
(٨) سورة المؤمن ٢٨
(١٠) سورة يوسف ٣٦ .

(١) سورة البقرة ١١٥
(٣) سورة الدھر ٩
(٥) سورة البقرة ١١٢
(٧) سورة آل عمران ٥٠
(٩) سورة نوح ٢٧ .

﴿أَعْصِرْ خَرًّا﴾^(١)، أى عِنباً ، فمَبْرَعُهُ لَأَنَّهُ آيِلٌ إِلَى الْحَرِيَّةِ . وقيل : لاجاز فيه ، فإن
الخر العنب بعينه ، لغة لأزدُعَان ؛ نقله الفارسي في ” التذكرة “^(٢) ، عن ” غريب
القرآن “^(٣) لابن دريد .

وقيل : اكتفى بالمسبب ، الذى هو الخمر ، عن السبب ، الذى هو العنب . قاله ابن جنى
في ” الخصائص “^(٤)

وقيل : لاجاز فى الاسم بل فى الفعل ، وهو ﴿أَعْصِرْ﴾ ؛ فإنه أُلْطِقَ وأُرِيدَ به أَسْتَخْرِجَ ،
وإليه ذهب ابن عَزَيزٌ فى غريبه^(٥) .

وقوله : ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٦) ، سماه زوجاً لَأَنَّ الْعَقْدَ يَثُولُ إِلَى زَوْجِيَّةٍ ،
لأنها لا تنكح فى حال كونه زوجاً .

وقوله : ﴿فَبَشِّرْهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾^(٧) ، ﴿وَبَشِّرْهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾^(٨) وصفه فى
حال البشارة بما يثول إليه من العلم والحلم .

تنبيه : ليس هذا من الحال المقدرة - كما يتبادر إلى الذهن - لَأَنَّ الذى يقترن بالفاعل ،
أو للمفعول إنما هو تقدير ذلك وإرادته ، فيكون المعنى فى قوله : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾^(٩)
مقدراً ضحكته .

(١) سورة يوسف ٣٦ .

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ؛ وقال : « وهو كبير فى مجلدات ، لحصه أبو الفتح عثمان بن جنى » .

(٣) ذكره الفطى فى الإنباه ٣ : ٩٧ (٤) الخصائص ٣ : ١٧٧ .

(٥) هو الإمام أبوبكر محمد بن عزيز السجستاني صاحب كتاب غريب القرآن ، وما أورده فى ص ١٥٥ ، ونصه :

« أعصر خرا ، أى أستخرج الخمر ؛ لأنه إذا عصر العنب فإنما يستخرج الخمر . ويقال : الخمر العنب بعينه » .

(٦) سورة البقرة ٢٣٠ (٧) سورة الصافات ١٠١

(٨) سورة النازيات ٢٨ (٩) سورة النمل ١٩

وكذا قوله : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ ^(١) على قول أبي علي . وهذا حمل منه للخروج على ابتدائه ، وإن حمله على انتهائه كانت الحال المفوظ بها ناجزة غير مقدرة . وكذلك قوله : ﴿ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ ^(٢) أى ادخلوها مقدرين الخلود فيها ، فإن مَنْ دخل مدخلا كريماً مقدراً ألا يخرج منه أبداً كان ذلك أنتم لسروره ونعيمه ، ولو توهّم انقطاعه لتنقص عليه النعيم الناجز مما يتوهمه من الانقطاع اللاحق .

الخامس عشر

تسمية الشيء بما كان عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ أَمْوَالَهُنَّ ﴾ ^(٣) ، أى الذين كانوا يتامى إذ لا يُتَمَّ بعد البلوغ . وقيل : بل هم يتامى حقيقة ، وأما حديث : « لا يُتَمَّ بعد احتلام » فهو من تعليم الشرع لا اللغة ، وهو غريب .

وقوله : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ ^(٤) ، وإذا مثنى لم يكن أزواجا ، فسمّاهن بذلك لأنهن كن أزواجا .

وقوله : ﴿ فَلَا تَمْسُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ ^(٥) ، أى الذين كانوا أزواجن . وكذلك : ﴿ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ ^(٦) لاقطاع الزوجية بالموت .

وقوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ ^(٧) ، سمّاه مجرماً باعتبار ما كان عليه فى الدنيا من الإجماع .

(٢) سورة الزمر ٧٣

(٤) سورة النساء ١٢

(٦) سورة البقرة ٢٣٤

(١) سورة يوسف ١٠٠ .

(٣) سورة النساء ٢

(٥) سورة البقرة ٢٣٢

(٧) سورة طه ٧٤ .

وقوله: ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ ^(١) ، ولكن مارد عليهم ما لهم ، وإنما كانوا قد اشتروا بها الميرة ، فجعلها يوسف في متاعهم ، وهى له دونهم ، فنسبها الله إليهم ، بمعنى أنها كانت لهم .

السادس عشر

إطلاق اسم المحل على الحال

كقوله: ﴿ فَلْيَذْغُ نَادِيَةً ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى: ﴿ وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ ﴾ ^(٣) ، أى نساؤه ، بدليل قوله: ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ ^(٤) .

وكالتعير باليد عن القدرة ، كقوله: ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ ^(٥) ، ونحوه .

والتعير بالقلب عن الفعل ، كقوله: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ ^(٦) أى عقول .

وبالأنفواء عن الألسن ، كقوله: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٧) ، ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٨) .

وإطلاق الألسن على اللغات ، كقوله: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ^(٩) .

والتعير بالقرية عن ساكنها ، نحو: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الطلق ١٧

(٤) سورة الملك ١

(٦) سورة المائدة ٤١

(٨) سورة الشعراء ١٩٥

(١) سورة يوسف ٦٥

(٣) سورة الواقعة ٣٤، ٣٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٩

(٧) سورة آل عمران ١٦٧

(٩) سورة يوسف ٨٢

السابع عشر

إطلاق اسم الحال على المحل

كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وَجُوهُهُمْ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ ثُمَّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(١) ،
أى فى الجنة لأنها محل الرحمة .

وقوله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ^(٢) ، أى فى الليل .

وقال الحسن ^(٣) فى قوله : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ ﴾ ^(٤) ، أى فى عينك ،
واستبعده الزخشرى وقدر : يعنى فى رؤياك .

وقوله : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ^(٥) ، وصف البلد بالأمن ، وهو
صفة لأهله . ومثله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ ^(٦) . ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾ ^(٨) ، وصفها بالطيب وهو صفة لمواطنها .

وقد اجتمع هذا الذى قبله فى قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ
كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ^(٩) ، وذلك لأن أخذ الزينة غير ممكن ؛ لأنها مصدر فيكون المراد
محل الزينة ، ولا يجب أخذ الزينة للمسجد نفسه فيكون المراد بالمسجد الصلاة ، فأطلق
اسم المحل على الحال وفى الزينة بالعكس .

الثامن عشر

إطلاق اسم آلة الشيء عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ ^(١٠) ، أى ذكر احسنا ،

- | | |
|---|------------------------|
| (١) سورة آل عمران ١٠٧ | (٢) سورة سبأ ٣٣ |
| (٣) قوله الزخشرى فى الكشاف ٢ : ١٧٥ ، ونصه : « وعن الحسن : فى منامك : فى عينك ؛ لأنها مكان النوم ؛ كما قيل للقطيفة : النامة ؛ لأنه ينام فيها ؛ وهذا تفسير فيه تعسف » . | (٤) سورة الأفعال ٤٣ |
| (٥) سورة إبراهيم ٣٥ | (٦) سورة التين ٣ |
| (٧) سورة الدخان ٥١ | (٨) سورة سبأ ١٥ |
| (٩) سورة الأعراف ٣١ | (١٠) سورة الشعراء ٨٤ . |

﴿أطلقَ اللسانَ وعَبَّرَ به عن الذِّكرِ ؛ لأنَّ اللسانَ آيةُ الذِّكرِ .

وقال تعالى : ﴿ تَجَرَّيْ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(١) ، أى بمرأى منا ، لما كانت العين آلة الرؤية .

وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ ^(٢) ، أى بلسان قومهم .

التاسع عشر

إطلاق اسم الضدين على الآخر

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاهُ سِنِّيَّةٌ سِنِّيَّةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٣) وهى من المبتدئ سِنَّةٌ ومن الله حسنة ، فحمل اللفظ على اللفظ .

وعكسه : ﴿ هَلْ جَزَاهُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ ^(٤) ، سُمِّيَ الأول إحساناً لأنه مقابل جزائه وهو الإحسان ، والأول طاعة ، كأنه قال : هل جزاء الطاعة إلا الثواب !

وكذلك : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، حُمِلَ اللفظ على اللفظ ، فخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأنَّ الله لا يَمَكُرُ .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَقَامِنُوا مَكَرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكَرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَالِصُونَ ﴾ ^(٦) ، فهو وإن لم يتقدم ذكر مكرهم فى اللفظ لكن تقدم فى سياق الآية قبله ما يصير إلى مَكْرَ ، والمقابلة لا يشترط فيها ذكر المقابل لفظاً ، بل هو ، أو مافى معناه .

وكذلك قوله : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٧) ، لما قال : بشر هؤلاء بالجنة قال : بشر هؤلاء بالعذاب ؛ والبشارة إنما تكون فى الخير لا فى الشر .

وقوله : ﴿ إِنْ تَسَخَّرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَرُ مِنْكُمْ ﴾ ^(٨) ، والفعل الثانى ليس بسخرية .

(٢) سورة إبراهيم ٤
(٤) سورة الرحمن ٦٠
(٦) سورة الأعراف ٩٩
(٨) سورة هود ٣٨

(١) سورة القمر ١٤
(٣) سورة الشورى ٤٠
(٥) سورة آل عمران ٥٤
(٧) سورة التوبة ٣٤

العشرون

تسمية الداعى إلى الشئ* باسم الصَّارف عنه

لما بينهما من التعلق ، ذكره السكاكي ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ ﴾ ^(١) يعنى « ما دعاك ألا تسجد » ؟ واعتصم بذلك فى عدم زيادة ^(٢) « لا » : وقيل : معناه : ما حاك فى ألا تسجد - أى من العقوبة - أى ما جعلك فى منعة من عقوبة ترك السجود .

وهذا لا يصح ؛ أما الأول فلم يثبت فى اللغة وأما الثانى فكأن تركيبه : « ما يمنحك » سؤالاً عما يمنعه لا بلفظ الماضى ، لأنه لا تخويف بماض .

ويجاء بأن المخالفة تقتضى الأمانة ، كأنه قيل : ما أمنك حتى خالفت ! بيانا لاغتراره وعدم رشده ، وأنه إنما خالف وحاله حال من امتنع بقوته من عذاب ربه ، فكفى عنه بـ « ما يمنحك » تهكما ، لا أنه امتنع حقيقة وإنما جسر جسارة من هو فى منعة .

ورد أيضا بأنه أجاب بـ ﴿ أنا خير ﴾ ، وهو لا يصلح جوابا إلا لترك السجود .

وأجيب بأنه لم يجب ، ولكن عدل بذلك عن جواب مالا يمكن جوابه .

(١) سورة الأعراف ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ١٩٦ ، وعبارته هناك : « يحتمل عندى ان يكون : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، فى قوله علت كلمته : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ ﴾ ، مراداً به : ما دعاك إلى ألا تسجد ، وأن « لا » غير صلة قرينة للمجاز ، ونظيره : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَنْ لَا تَتَّبِعَنِ ﴾ .

الحادى والعشرون إقامة صيغة مقام أخرى

وله صور :

فنه « فاعل » بمعنى « مفعول » ، كقوله : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ،
أى لا معصوم .

وقوله تعالى : ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ ^(٢) أى مدفوق .
و ﴿ فِي عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ^(٣) ، أى مرضية بها . وقيل على النسب ، أى ذات رضا ، وهو
مجاز أفراد لا تركيب .

وقوله : ﴿ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ ^(٤) أى مأمونا .

وعكسه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ ^(٥) ، أى آتيا .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ ^(٦) ، أى ساترا ، وحكى
المروى ^(٧) فى " الغريب " عن أصل اللغة ، « وتأويل الحجاب الطئع » .
وقال السهيلي ^(٨) : الصحيح أنه على بابه ، أى مستورا عن العيون ، لا يحسن

(١) سورة هود ٤٣

(٢) سورة القارة ٧

(٣) سورة مريم ٦١ .

(٤) سورة الطارق ٦

(٥) سورة النكبت ٦٧

(٦) سورة الإسراء ٤٥

(٧) فى باب السين مع التاء ، وهو أحمد بن محمد بن محمد المروى ، صاحب كتاب التريين ، جمع فيه
فى تفسير غريب القرآن وغريب الحديث ؛ ومنه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية رقم ٢٠ ش تفسير .
ترجم له ابن خلكان فى ٢٨: ١ ، وقال : إنه توفى سنة ٤١٠ .

(٨) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، صاحب كتاب الروض الأتق ، والتعريف والإعلام
لما انبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام ، توفى سنة ٥٨١ .

به أحد ، والمعنى « مستور عنك وعنهم » ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(١) .

وقال الجوهري ^(٢) : « أى حجاباً على حجاب ، والأول مستور بالثاني ، يراد بذلك كثافة ^(٣) الحجاب ، لأنه جل على قلوبهم أكنة وفي آذانهم وقراً » .

قال أبو الفتح ^(٤) في كتابه " هذا القدر " : وسألته - يعنى الفارسي - إذا جعلت فاعلاً بمعنى مفعول ، فلام ترفع الضمير الذى فيه ؟ أعلى حد ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل أم اسم المفعول ؟ قال : إن كان بمعنى « مفعول » ارتفع الضمير فيه ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل ، وإن جاء على لفظ اسم الفاعل .

ومنه « فاعل » بمعنى « مفعول » كقوله ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً ﴾ ^(٥) أى مظهوراً فيه ، ومنه ظهرت به فلم ألقت إليه .

أما نحو : ﴿ قُلْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾ ^(٦) قال بعض النحويين : إنه بمعنى « مؤلم » وردّه النحاس ، بأن « مؤلماً » يجوز أن يكون قد آلم ثم زال ، و« أليم » أبلغ ، لأنه يدل على اللازمة ، قال : ولهذا منع النحويون إلا سيبويه أن يمدى « فاعل » .

ومنه مجيء المصدر على « فاعل » ، كقوله تعالى : ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرْ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً ﴾ ^(٨) ، فإنه ليس المراد

(١) سورة المدثر ٣١ .

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، صاحب الصحاح فى اللغة ، توفى سنة ٤٠٠ هـ وما نقله عن الصحاح (مادقستر) .

(٣) فى الأصول : « كناية » ، وصوابه من الصحاح .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، صاحب كتاب الخصائص ؛ وكتابه « هذا القدر » ، ويسميه بعضهم : « كتاب ذى القدر » ورد ذكره فى التزانية ٢ : ١٢٩ ، وبهامشها : « جمعه من كلام شيخه أبى على الفارسي » . وانظر مقدمة الخصائص لمحققه الأستاذ محمد على النجار ص ٦٦ .

(٥) سورة البقرة ١٧٨ .

(٦) سورة الفرقان ٥٥ .

(٧) سورة الإنسان ٩ .

(٨) سورة الفرقان ٦٢ .

الجمع هنا ، بل المراد : لا نريد منكم شكرا أصلاً ، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص في نقي الأنواع .

وزعم الشهابي أنه جمع « شكر » ، وليس كذلك لقوات هذا المعنى .

ومنها إقامة الفاعل مقام المصدر ، نحو : ﴿ لَيْسَ لَوْفَقِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ ^(١) أى تكذيب ، وإقامة المفعول مقام المصدر ، نحو : ﴿ بِأَيِّكُمْ أَلْتَفَتُونَ ﴾ ^(٢) ، أى الفتنة .

ومنه وصف الشيء بالمصدر ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَنَّهُمْ عَدُوِّي ﴾ ^(٣) ، قالوا : إنما وحده ، لأنه في معنى المصدر ، كأنه قال : « فإنهم عداوة » .

ومجى المصدر بمعنى المفعول ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ ^(٤) ، أى من معلومه .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ ^(٥) ، أى من العلوم .

وقوله : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، أى مصنوعة .

وقوله : ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ ^(٧) ، أى مترحم ، قاله الفارسي .

وكذا قوله : ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾ ^(٨) ، أى مقوتى به ، ألا ترى أنه أراد منهم

زبر الحديد والنفخ عليها !

وقوله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾ ^(٩) ، أى مظلوما فيه .

(٢) سورة القلم ٦ .
(٤) سورة البقرة ٢٥٥ .
(٦) سورة النمل ٨٨ .
(٨) سورة طه ١١١ .

(١) سورة الواقعة ٢ .
(٣) سورة الشعراء ٧٧ .
(٥) سورة النجم ٣٠ .
(٧) سورة الكهف ٩٨ .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ ^(١) ، أى مكذوب فيه ، وإلا لو كان على ظاهره لأشكل ، لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام . وقال الفراء : يجوز فى النحو « بدم كذبا » بالنصب على المصدر ؛ لأن ﴿ جاءوا ﴾ فيه معنى « كذبوا كذبا » ، كما قال تعالى : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾ ^(٢) . لأن « العاديات » بمعنى الضابحات .

وعكسه : ﴿ وَإِنَّهُ لَدُوْعٌ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ ﴾ ^(٣) .

ومنه « فعيل » بمعنى الجمع ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَالتَّلَاقُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ^(٤) . وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَحَسَنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ ^(٦) .

وشرط بعضهم أن يكون الخبر عنه جمعا ، وأنه لا يجرى ذلك فى التثنية ؛ ويردّه قوله تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ ^(٧) ، فإنه نقل الواحدى عن المبرد ، وابن عطية عن الفراء أن « قعيد » أسند لهما .

وقد يقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع ، وإن أريد معناه لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾ ^(٨) ، فإن سبب النزول وهو قول أبى جهل « نحن نتنصر اليوم » ^(٩) يقضى بإعراب « منتصر » خبرا .

- | | |
|---|---------------------|
| (١) سورة يوسف ١٨ | (٢) سورة العاديات ١ |
| (٣) سورة يوسف ٦٨ | (٤) سورة التحريم ٤ |
| (٥) سورة يوسف ٨٠ | (٦) سورة النساء ٦٩ |
| (٧) سورة ق ١٧ | (٨) سورة القمر ٤٤ |
| (٩) فى تفسير الكشاف : عن أبى جهل أنه ضرب فرسه يوم بدر ؛ فتقدم فى الصف وقال : نحن ينتصر اليوم من عمد وأصحابه ، فنزلت : ﴿ سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ ﴾ . | |

ومنه إطلاق الخبر وإرادة الأمر ، كقوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ ^(١) ،
أى ليرضع الوالدات أولادهن .

وقوله : ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ ^(٢) ، أى تتربص المتوفى عنها .

وقوله : ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ ^(٣) ، والمعنى : « ازرعوا سبع سنين » ، بدليل
قوله : ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُجَاهِدُونَ﴾ ^(٥) ، معناه : آمنوا وجاهدوا ، ولذلك
أجيب بالجزم فى قوله : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾ ^(٦) ، ولا يصح
أن يكون جواباً للاستفهام فى قوله : ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ ^(٧) ؛ لأن المغفرة وإدخال الجنان
لا يترتبان على مجرد الدلالة ؛ قاله أبو البقاء ^(٨) والشيخ عز الدين ^(٩) .

والتحقيق ما قاله النبلى أنه جعل الدلالة على التجارة سبباً لوجودها ، والتجارة هى
الإيمان ، ولذلك فسرهما بقوله : ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ ^(١٠) ، فلم أن التجارة من جهة الدلالة هى
الإيمان ، فالدلالة سبب الإيمان ، والإيمان سبب الغفران ، وسبب السبب سبب . وهذا
النوع فيه تأكيد ؛ وهو من مجاز التشبيه ، شبه الطلب فى تأكده بخبر الصادق الذى لا بد

(٢) سورة البقرة ٢٣٤

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٤) سورة الصف ١١

(٣) سورة يوسف ٤٧

(٦) سورة الصف ١٠

(٥) سورة الصف ١٢ .

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله المكبرى فى كتابه : « إملأ ما من به الرحمن من وجوه
الإعراب فى القرآن » ٢ : ١٤٠ . والعبارة فيه : « وقال القراء : هو جواب الاستفهام على اللفظ ، وفيه
بعد : لأن دلالة إياهم لا توجب المغفرة لهم » .

(٨) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام فى كتابه : « الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع
المجاز » ص ٢٧ ، والعبارة فيه : « ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام فى قوله : ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ ؛
لأن المغفرة وإدخال الجنات لا يترتبان على مجرد الدلالة ؛ وهذا من مجاز التشبيه ، شبه الطلب فى تأكده
بخبر الصادق الذى لا بد من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر الماضى كان آكد » .

من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر الماضي كان آكد .

ومنه عكسه كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(١) والتقدير : مده الرحمن مدا .

وقوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، أى نحمل .

قال السكاوي ^(٣) : والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه اللزوم ، نحو : إن زرتنا فلنكرمك . يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم ، كذا قال الشيخ عز الدين ؛ مقصوده تأكيد الخبر ؛ لأن الأمر للإيجاب يشبه الخبر في إيجابه ^(٤) .

وجعل الفارسي منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لَيْشَاءَ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٥) ، قال : ﴿ كُنْ ﴾ لفظه أمر والمراد الخبر ، والتقدير : « يكون فيكون » أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو يكون ، قال : ولهذا أجمع القراء على رفع ﴿ فيكون ﴾ ورفضوا فيه النصب ؛ إلا ماروى عن ابن عامر ، وسوغ ان نصب لكونه بصيغة الأمر قال : ولا يجوز أن يكون معطوفا على ﴿ نقول ﴾ فيجى النصب على الفعل المنصوب ؛ لأن ذلك لا يطرّد ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٦) ؛ إذ لا يستقيم هنا العطف المذكور ؛ لأن ﴿ قال ﴾ ماض

(٢) سورة العنكبوت ١٢

(١) سورة مريم ٧٥

(٣) نقله السيوطى فى الإقان ٢ : . . . ، وهو موافق للدين أحمد بن يوسف الموصلى الشافعى التوفى سنة ٦٨٠ هـ ؛ صاحب التفسير ، ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) فى كتابه الإشارة ص ٢٨ وعبارته « النوع السادس » : التجوز بلفظ الأمر عن الخبر تأكيداً للخبر ، لأن الأمر للإيجاب ، فيشبه به الخبر فى إيجابه ، وله مثالان : أحدهما قوله : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ، تقديره : قل من كان فى الضلالة يمدد له الرحمن مدا . الثانى

قوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، تقديره . اتبعوا سبيلنا نحمل خطاياكم .

(٦) سورة آل عمران ٥٩

(٥) سورة النحل ٤٠

﴿ويكون﴾ مضارعا ، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما .

قلت : وهذا الذى قاله الفارسى ضعيف مخالف لقواعد أهل السنة .

ومنه إطلاق الخبر وإرادة النهى ، كقوله : ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ ^(١) ، ومعناه : «لا تعبدوا» .

وقوله : ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٢) ، أى لا تسفكوا ولا تخرجوا .

وقوله : ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ ^(٣) ، أى ولا تنفقوا .

الثانى والعشرون

إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلوين

وغير ذلك من المعانى الستة عشر وما زيد عليها من أنواع المجاز ؛ ولم يذكروه هنا فى أقسامه .

الثالث والعشرون

إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل له فى الحقيقة

إما على التشبيه ، كقوله تعالى : ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ ^(٤) ، فإنه شبه ميله للوقوع بشبه المرید له .

وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل ، كقوله تعالى : ﴿الْمَغْلَبَةِ الرُّومِ﴾ ^(٥) ، فالمغلبة واقعة بهم . من غيرهم ، ثم قال : ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ ^(٦) ، فأضاف الغلب إليهم ؛ وإنما كان كذلك ؛ لأن الغلب وإن كان لغيرهم فهو متصل بهم لوقوعه بهم .

(٢) سورة البقرة ٨٤

(٤) سورة الكهف ٢٧

(٦) سورة الروم ٦

(١) سورة البقرة ٨٣

(٣) سورة البقرة ٢٧٢

(٥) سورة الروم ١ ، ٢ .

ومثله : ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ^(١) ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَمَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ^(٢) فالحبة في الظاهر مضاف إلى الطعام والمال ؛ وهو في الحقيقة لصاحبهما .

ومثله : ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ ^(٣) ، ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾ ^(٤) أى مقامه بين يدي .

وإما لوقوعه فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ ^(٥) .

وإما لأنه سببه ، كقوله تعالى : ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ ^(٦) . ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾ ^(٧) . ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ ^(٨) . ﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ ^(٩) ، كما تقدم في أمثلة المجاز العقلي .

وقد يقال : إن النزع والإحلال يعبر بهما عن فعل ما أوجبهما ، فالجواز إفرادى لإسنادى .
وقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ ^(٥) ، أى يجعل هوله ؛ فهو من مجاز الحذف .

الرابع والمثرون

إطلاق الفعل والمراد مقارنته ومشارفته لا حقيقة

كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ ^(١٠) ، أى قَارَبْنَ بُلُوغَ الْأَجْلِ ، أى انقضاء المدة ، لأن الإمساك لا يكون بعد انقضاء المدة ، فيكون بُلُوغُ الْأَجْلِ تمامه ؛

- (٢) سورة الإنسان ٨
(٤) سورة إبراهيم ١٤
(٦) سورة التوبة ١٢٤
(٨) سورة الأعراف ٢٧
(١٠) سورة الطلاق ٢

- (١) سورة البقرة ١٧٧
(٣) سورة الرحمن ٤٦
(٥) سور الزمل ١٧
(٧) سورة فصلت ٢٣
(٩) سورة إبراهيم ٢٨

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَمْسُوهُنَّ ﴾ ^(١) ، أى أتمنن العدة وأردن مراجعة الأزواج . ولو كانت مقاربتة لم يكن للولى حكم فى إزالة الرجعة ؛ لأنها بيد الزوج ، ولو كان الطلاق غير رجعى لم يكن للولى أيضاً عليها حكم قبل تمام العدة ، ولا نسى عاضلا حتى يمنعها تمام العدة من المراجعة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾ ^(٢) ، المعنى قارب ، وبه يندفع السؤال المشهور فيها ، إن عند مجئ الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير .

وقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ^(٣) ، أى قارب حضور الموت .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ . لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ . فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ ^(٤) ، أى حتى يشارفوا الرؤية ويقاربوها .

ويمحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها ؛ وذلك على أن يكون : يرونه فلا يظنونه عذابا . ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾ ^(٥) ، ولا يظنونه واقعا بهم ، وحينئذ فيكون أخذه لم بغتة بعد رؤيته .

ومن دقيق هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ﴾ ^(٦) ، المراد قارب النداء ، لا أوقع النداء ، لدخول الفاء فى ﴿ فَقَالَ ﴾ ^(٧) فإنه لو وقع النداء لسقطت ، وكان ما ذكر

(١) سورة البقرة ٢٣٢ .

(٢) سورة النحل ٦١ .

(٣) سورة البقرة ١٨٠ .

(٤) سورة الشعراء ٢٠٠-٢٠٢ .

(٥) سورة الطور ٤٤ .

(٦) سورة هود ٤٥ ؛ والآية بتمامها : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي

وَإِنْ وَعْدُكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ .

تفسيراً للنداء ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ ۖ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا . قَالَ رَبِّ ۖ ﴾ ^(٢) ، لَمَّا ^(٣) فسر النداء سقطت الفاء .

وذكر النحاة أن هذه الفاء تفسيرية ؛ لأنها عطفت مفسراً على مجمل ، كقوله : « تَوْضُحاً ففصل وجهه » ، وفائدة ذلك أن نوحاً عليه السلام أراد ذلك ، فرد القصد إليه ولم يقع ، لا عن قصد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ۖ ﴾ ^(٤) ، أى وليخش الذين إن شارفوا أن يتركوا ، وإنما أول الترك بمشارة الترك ؛ لأن الخطاب للأوصياء إنما يتوجه إليهم قبل الترك ؛ لأنهم بعده أموات .

وقريب منه إطلاق الفعل وإرادة إرادته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ۖ ﴾ ^(٥) ، أى إذا أردت .

وقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ۖ ﴾ ^(٦) ، أى إذا أردتم ؛ لأن الإرادة سبب القيام .

﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا ۖ ﴾ ^(٧) ، أى أراد .

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ ۖ ﴾ ^(٨) ، أى أردت الحكم .

ومثله : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ ۖ ﴾ ^(٩) .

﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ ۖ ﴾ ^(١٠) أى أردتم مناجاته .

(٢) سورة مريم ٤٣ ،

(٤) سورة النساء ٩

(٦) سورة المائدة ٦

(٨) سورة المائدة ٤٢

(١٠) سورة المجادلة ١٢

(١) سورة آل عمران ٣٨

(٣) كلمة : « لَمَّا » ساقط من

(٥) سورة النحل ٩٨

(٧) سورة مريم ٣٥

(٩) سورة النساء ٥٨

﴿ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ﴾ ^(٢) ، قال ابن عباس : مَنْ يَرِدِ اللَّهُ هدايته ؛ واقد أحسن رضى الله عنه لثلاثاً يتحد الشرط والجزاء .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعْدِلُوا ﴾ ^(٣) ، أى أردتم القول .

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَفْتَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ﴾ ^(٤) ، أى أرادوا الإنفاق .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ^(٥) لَأَنَّ الْإِهْلَاكَ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ مَجِيءِ الْبَأْسِ ؛ وَإِنَّمَا خَصَّ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ - أَعْنَى الْبَيَاتِ وَالْقِيلُولَةِ - لَأَنَّهُمَا وَقْتُ الْغَفْلَةِ وَالِدَّاعَةِ ، فَيَكُونُ نَزُولُ الْعَذَابِ فِيهِمَا أَشَدَّ وَأَفْظَعَ .

وقوله تعالى : ﴿ مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(٦) ، أى أردنا إهلاكها .

﴿ فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ ﴾ ^(٧) ، أى فأردنا الانتقام منهم ؛ وَحَكْمَتُهُ أَنَا إِذَا أَرَدْنَا أَمْراً نَقْدَرُ فِيهِ إِرَادَتَنَا ، وَإِنْ كَانَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا ﴾ ^(٨) أى أردت جدالنا وشرعت فيه ؛ وَكَانَ الْمَوْجِبُ لِهَذَا التَّقْدِيرِ خَوْفُ التَّكَرُّارِ ، لِأَنَّ « جَادَلْتَ » « فَاغْلَتْ » ، وَهُوَ يُعْطَى التَّكَرُّارَ ، أَوْ أَنَّ الْمَعْنَى : لَمْ تُرِدْ مُنَاقِبَةَ الْجِدَالِ لَهُ لَا النَّصِيحَةَ .

قلت : وَإِنَّمَا عَبَّرُوا عَنْ إِرَادَةِ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُوجَدُ بِقُدْرَةِ الْفَاعِلِ وَإِرَادَتِهِ وَقَصْدِهِ إِلَيْهِ ، كَمَا عَبَّرَ بِالْفِعْلِ عَنِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ : الْإِنْسَانُ لَا يَطِيرُ ، وَالْأَعْمَى

(٢) سورة الأعراف ١٧٨

(٤) سورة الفرقان ٦٧

(٦) سورة الأنبياء ٦

(٨) سورة هود ٣٢

(١) سورة الطلاق ١

(٣) سورة الأنعام ١٥٢

(٥) سورة الأعراف ٤

(٧) سورة الأعراف ١٣٦

لا يبصر؛ أى لا يقدر على الطيران والإبصار؛ وإنما حُمل على ذلك دون الحمل على ظاهره للدلالة على جواز الصلاة بوضوء واحد، والحمل على الظاهر يوجب أن مَنْ جلس يتوضأ. ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر، فلا يزال مشغولاً بالوضوء ولا يتفرغ للصلاة. وفساده بين.

الخامس والعشرون

إطلاق الأمر بالشيء للتلبس به والمراد دوامه

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾^(١) هكذا أجاب به الزمخشري وغيره، وأصل السؤال غير وارد؛ لأن الأمر لا يتعلق بالماضي ولا بالحال، وإنما يتعلق بالمستقبل المعلوم حالة توجه الخطاب، فليس ذلك تحصيلاً للحصول بل تحصيلاً للمعلوم؛ فلا فرق بين أن يكون المخاطب حالة الخطاب على ذلك الفعل أم لا، لأن الذى هو عليه عند الخطاب مثل المأمور به لا نفس المأمور به. والحاصل أن الكل مأمور بالإشياء، فالمؤمن ينشئ ما سبق له أمثاله؛ والكافر ينشئ ما لم يسبق منه أمثاله.

السادس والعشرون

إطلاق اسم البشرى على البشر به

كقوله تعالى: ﴿بَشَرًا كُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ﴾^(٢)، قال أبو على الفارسي: التقدير: بشراكم دخول جنات أو خلود جنات، لأن البشرى مصدر، والجنات ذات؛ فلا يخبّر بالذات عن المعنى.

ونحوه إطلاق اسم القول على القول ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾ ^(١) .

ومنه : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ ^(٢) ، أى عن مدلول قولهم .

ومنه : ﴿ قَبْرَاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا ﴾ ^(٣) ، أى من مقولهم ؛ وهو الأذرة ^(٤) .

وإطلاق الاسم على المسمى ؛ كقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ ^(٥) أى مستيات .

﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٦) ، أى ربك .

وإطلاق اسم الكلمة على المتكلم كقوله تعالى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) ، أى لمتضى عذاب الله ، و﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﴾ ^(٨) ، تجوز بالكلمة عن المسيح ، لكونه تكون بها من غير أب ، بدليل قوله : ﴿ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ^(٩) ولا تتصف الكلمة بذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾ ^(٨) ، فإن الضمير فيه عائد إلى مدلول الكلمة ، والمراد بالاسم المسمى ، فالعنى : المسمى بالبشر به المسيح بن مريم .

(١) سورة الإسراء ٤٢

(٢) سورة الإسراء ٤٣

(٣) سورة الأحزاب ٦٩ ، وقبلها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﴾ .

(٤) هو أحد الأقوال ؛ وقيل لهم اتهموه بقتل هارون . وانظر الكشاف .

(٥) سورة يوسف ٤٠

(٦) سورة الأعلى ١

(٧) سورة يونس ٦٤

(٨) سورة آل عمران ٤٥

وإطلاق اسم اليمين على الخلوفا به ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْمَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيمَانِكُمْ ﴾ ^(١) ؛ أى لا تجملوا بيمين الله أو قسم الله مانعا لما تخلفون عليه من البر والتقوى بين الناس .

إطلاق الهوى عن المهوى ، ومنه : ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٢) أى عما تهواه من المعاصى ، ولا يصح نهىها عن هواها ، وهو ميلها ، لأنه تكليف لما لا يطاق ؛ إلا على حذف مضاف ، أى نهى النفس عن اتباع الهوى .

التجوز عن المجاز بالمجاز

وهو أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر ؛ فتتجوز بالمجاز الأول عن الثانى لعلاقة بينهما .

مثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا ﴾ ^(٣) ، فإنه مجاز عن مجاز ؛ فإن الوطاء تجوز عنه بالسرى ، لأنه لا يقع غالبا إلا فى السرى وتجوز بالسرى عن العقد ؛ لأنه مسبب عنه ، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة ، والثانى السببية ، والمعنى : « لا تؤاعدوهم عقد نكاح » . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ ^(٤) ، إن مجل على ظاهره كان من مجاز المجاز ، لأن قول : « لا إله إلا الله » مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ ، والتعير بلا إله إلا الله عن الوحداية من مجاز التعبير بالمقول عن المقول فيه ؛

والأول من مجاز السببية؛ لأن توحيد اللسان، مسبب عن توحيد الجنان.

قلت : وهذا تسمية ابن السيد^(١) مجاز المراتب ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ

خَذْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا ﴿٢٢﴾ ، فَإِنَّ الْمَنْزِلَ عَلَيْهِمْ لَيْسَ هُوَ فُكْسُ اللَّبَاسِ ؛ بَلِ الْمَاءُ الْمُنْبِتُ

للزراع ، المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس .

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، صاحب الاقتضاب في شرح أدب الكاتب وغيره من كتب اللغة . توفي سنة ٤٤٤ . لإنهاء الرواة ١٤١٥ .

(٢) سورة الأعراف ٢٦ .

النوع الرابع والأربعون في الكنايات والغريض في القرآن

اعلم أن العرب تعد الكناية من البراعة والبلاغة ؛ وهي عندهم أبلغ من التصريح .
قال الطرطوسي : وأكثر أمثالهم الفصيحة على مجازي الكنايات ؛ وقد ألف
أبو عبيد^(١) وغيره كتباً في الأمثال^(٢) ؛ ومنها قولهم : فلان غيفُ الإزار ، طاهر الذيل ،
ولم يُخصِّن فرجه . وفي الحديث : « كان إذا دخل العشر أيقظ أهله ، وشد المِزَرَ » ؛
فكُنُوا عن ترك الوطء بشدِّ المِزَر ، وكفى عن الجماع بالعُسيلة^(٣) ، وعن النساء بالقوارير^(٤) ؛
لضعف قلوب النساء . ويكونون عن الزوجة برية البيت ؛ وعن الأعمى بالمحجوب

(١) طبع كتاب أبي عبيد ضمن مجموعة في مطبعة الجوائب سنة ١٣٠٢ ؛ وذكر صاحب كشف الظنون .
ص ١٦٧ أن عبد الله بن عبد العزيز بن مصعب البكري وضع شرحاً عليه سماه فصل المقال ؛ كما شرحه
محمد بن آدم الهروي .

(٢) منهم أبو إسحاق الزيادي وأبو بكر بن الأنباري وأبو عبيدة وحسين الخالم وأبو هلال السكري
وبونس وطلح بن حبيب ومحمد بن زياد الأعرابي والزمخشري والمبداني . وراجع كشف الظنون ١٦٧ .
(٣) قل ابن الأثير أنه عليه السلام : « قال لامرأة رفاعة القرظي : حتى تذوق عسله وينوق
عسلتك » . شبه لذة الجماع بنوق العسل ، فاستعار لها ذوقاً ؛ وإنما أنت لأنه أراد قطعة من العسل .
وقيل : على إعطائها معنى النطفة . وقيل : العسل في الأصل يذكر ويؤث ؛ فن صغره مؤثاً قال عسيلة
كقويسة وشيبة ؛ وإنما صغره إشارة إلى القدر اليسير الذي يحصل به الحل . وانظر النهاية ٩٦:٣ .

(٤) الحديث في رواية البراء بن مالك : « رقنا بالقوارير » أراد النساء ؛ شبههن بالقوارير من الزجاج
أنه يسرع إليها الكسر ؛ وكان أتجته يحدو وينشد القريض والرجز ؛ فلم يأمن أن يصيبهن أو يقع
في قلوبهن حداؤه ، فأمره بالكف عن ذلك . النهاية لابن الأثير ٣ : ٢٤٠ .

والكفوف ، وعن الأبرص بالوضاح ، وبالأبرش ، وغير ذلك ، وهو كثير في القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ ﴾ ^(١) .

والكناية عن الشيء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه .

وهي عند أهل البيان أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له من اللغة ؛ ولكن يحمي إلى معنى هو تاليه ورديفه في الوجود ، فيسمى به إليه ، ويحمله دليلاً عليه ، فيدل على المراد من طريق أولى ؛ مثاله ، قولهم : « طويل النجاد » . « كثير الرماذ » ؛ يعنون طويل القامة وكثير الضيافة ؛ فلم يذكر المراد بلفظه الخاص به ؛ ولكن توصلوا إليه بذكر معنى آخر ، هو رديفه في الوجود : لأن القامة إذا طالت طال النجاد ؛ وإذا كثرت الرماذ كثرت الرماذ .

وقد اختلف في أنها حقيقة أو مجاز ، فقال الطرسوسي في العمدة : « قد اختلف في وجود الكناية في القرآن ، وهو كالخلاف في المجاز ؛ فمن أجاز وجود المجاز فيه أجاز الكناية ؛ وهو قول الجمهور ، ومن أنكر ذلك أنكر هذا .

وقال الشيخ عز الدين : الظاهر أنها ليست بمجاز ؛ لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره ؛ ولم تخرجه عن أن يكون مستعملاً فيما وضع له ؛ وهذا شبه يدل على الخطأ ، في مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ ﴾ ^(٢) . انتهى .

[أسباب الكناية]

ولها أسباب :

أحدها : التنبية على عظم القدرة ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ^(٣) كناية عن آدم .

(١) سورة البقرة ٢٣٥

(٢) هو القاضي نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي التوفي سنة ٧٥٨ هـ ، وكتابه « عمدة الأحكام فيما لا ينفذ من الأحكام » ذكره صاحب كشف الظنون .

(٣) سورة الأعراف ١٨٩

(٤) سورة الإسراء ٢٣

ثانيها : فطنة المخاطب ، كقوله تعالى في قصة داود : ﴿ خَصَّانِ بَقَى بَعَضًا عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(١) ، فكنى داود بنحصر على لسان مَلَكين تعريضا .

وقوله في قصة النبي صلى الله عليه وسلم وزيد : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٢) أى زيد ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ ^(٤) ؛ فإنه كناية عن ألا تعاندوا عند ظهور المعجزة فتمسك هذه النار العظيمة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا ... ﴾ ^(٦) الآيات ؛ فإن هذه تسليية للنبي صلى الله عليه وسلم . والمعنى : لا تظن أنك مقصر في إنذارهم ؛ فإننا نحن المانعون لهم من الإيمان ؛ فقد جعلناهم حطباً للنار ؛ ليقوى التذاذ المؤمن بالنعيم ، كما لا تنبئ لذة الصحيح إلا عند رؤية المريض .

ثالثها : ترك اللفظ إلى ما هو أجل منه ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةً وَاحِدَةً ﴾ ^(٧) ، فكنى بالمرأة عن النعجة كعادة العرب ، أنها تسمى بها عن المرأة .

وقوله : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ ﴾ ^(٨) ، كنى بالتحيز عن الهزيمة .

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٤) سورة البقرة ٢٣

(٦) سورة ص ٢٣ .

(١) سورة ص ٢٢

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٥) سورة يس ٨

(٧) سورة الأعراف ١٦ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ ^(١) ، كنى بنفى قبول التوبة عن الموت على الكفر ؛ لأنه يرادفه .

رابعها : أن يفحش ذكره في السمع ، فيكنى عنه بما لا ينبو عنه الطبع ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ ^(٢) ، أى كنوا عن لفظه ، ولم يورده على صيغته .
ومنه قوله تعالى في جواب قوم هود : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا فِي سَفَاهَةٍ ﴾ ^(٣) . ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٤) ، فكنى عن تكذيبهم بأحسن .

ومنه قوله : ﴿ وَالْكَينَ لَا تُؤَاعِدُهُنَّ سِرًّا ﴾ ^(٥) ، فكنى عن الجماع بالسر .
وفيه لطيفة أخرى ، لأنه يكون من الآدميين في السر غالبا ، ولا يُسرّه - ما عدا الآدميين - إلا الغراب . فإنه يسره ؛ ويحكى أن بعض الأدباء أسرّ إلى أبي عليّ الحاتمي كلاما فقال : « ايكن عندك أخفى من سيفاد الغراب ، ومن الزاء في كلام الأثغ » ، فقال : نعم ياسيدنا ؛ ومن ليلة القدر ، وعلم الغيب .
ومن عادة القرآن العظيم الكناية عن الجماع باللمس والملازمة والزفت ، والدخول ، والنكاح ، ونحوهن ، قال تعالى : ﴿ فَأَلَا نَبَاشِرُهُنَّ ﴾ ^(٦) ، فكنى بالمباشرة عن الجماع لما فيه من التقاء البشريتين .

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ تُسَمِّ الْأَنَاءَ ﴾ ^(٧) إذ لا يخلو الجماع عن الملازمة .

(٢) سورة الفرقان ٢٢

(٤) سورة الأعراف ٦٧

(٦) سورة البقرة ١٨٧

(١) سورة آل عمران ٩٠

(٣) سورة الأعراف ٦٦

(٥) سورة البقرة ٢٣٥

(٧) سورة النساء ٤٣ .

وقوله في الكناية عنهن : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ ^(١) ، واللباس من الملابس ، وهي الاختلاط والجماع .

وكنى عنهن في موضع آخر بقوله : ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرِّثُ لَكُمْ فَاتُّوا حَرِّثُكُمْ أَلَيْسَ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَرَأَوْنَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾ ^(٣) ، كناية عما تطلب المرأة من الرجل .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَفَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا ﴾ ^(٤) .

ومنه قوله تعالى في مريم وابنها : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ ^(٥) ، فكنى بأكل الطعام عن البول والغائط ؛ لأنهما منه مستبآن ، إذ لا بدّ للأكل منهما ، لكن استقبح في الخطاب ذكر الغائط ، فكنى به عنه .

فإن قيل : فقد صرح به في قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ^(٥) . قلنا : لأنه جاء على خطاب العرب وما يلقون ؛ والمراد تعريفهم الأحكام فكان لا بدّ من التصريح به ؛ على أن الغائط أيضا كناية عن التجو ؛ وإنما هو في الأصل اسم للمكان المنخفض من الأرض ؛ وكانوا إذا أرادوا قضاء حاجتهم أبعدوا عن العيون إلى منخفض من الأرض ، فسمي به لذلك ؛ ولكنه كثر استعماله في كلامهم ؛ فصار بمنزلة التصريح .

وما ذكرناه في قوله تعالى : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ ^(٦) هو المشهور ، وأنكره الجاحظ ، وقال : بل الكلام على ظاهره ، ويكفي في الدلالة على عدم الإلهية نفس أكل

(٢) سورة البقرة ٢٢٣
(٤) سورة الأعراف ١٨٩
(٦) سورة المائدة ٦

(١) سورة البقرة ١٨٧
(٣) سورة يوسف ٢٣
(٥) سورة المائدة ٧٥

الطعام ، لأن الإله هو الذى لا يحتاج إلى شئ . يأكله ؛ ولأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً ، قال الخفاجى : « وهذا صحيح » ^(١) .
ويقال لها : الكناية عن الغائط فيه تشنيع وبشاعة كلّى من اتخذها آلهة ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾ ^(٢) ، فهو على حقيقته .

قال الوزير ابن هبيرة ^(٣) : وفي هذه الآية فضل العالم المتصدى للخلق على الزاهد المنقطع ؛ فإنّ النّبى كالطبيب ، والطبيب يكون عند المرضى ؛ فلو انقطع عنهم هلكوا .
ومنه قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ ^(٤) ، كنى به عن مصيرهم إلى العذرة ، فإن الورق إذا أكل انتهى حاله إلى ذلك .
وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ يَنْتَبِهُنَا عَلَيْنَا ﴾ ^(٥) ، أى افروجهم ، فكنى عنها بالجلود ، على ما ذكره المفسرون .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَيْتُ فَرْجَهَا ﴾ ^(٦) ؛ فصرّح بالفرج ؟ قلنا : أخطأ من توهم هنا الفرج الحقيقي ؛ وإنما هو من لطيف الكنايات وأحسنها ، وهى كناية عن فرج القميص ؛ أى لم يعلّق ثوبها ربية ، فهى طاهرة الأثواب ، وفروج القميص أربعة : الكتمان والأعلى والأسفل ؛ وليس المراد غير هذا ؛ فإن القرآن أزره معنى ،

(١) فى كتاب سر الفصاحة ١٥٩ (٢) سورة الفرقان ٢٠

(٣) هو أبو المظفر يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الدهلى الشيبانى ، من كبار الوزراء فى الدولة العباسية ، وصاحب كتاب « الإشراف على مذهب الأشراف » ، فى فقه الشافعية « والإيضاح على شرح معاني الصحاح » ، وغيرهما توفى سنة ٥٦٠ هـ . الأعلام للزركلى ص ١١٥٦ (الطبعة العربية)

(٤) سورة الفيل (٥) سورة فصلت ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٩١ .

واللطف إشارة ، وأملح^(١) عبارة من أن يُريد مذهب إليه وهم الجاهل ، لاسيما والنفخ من روح القدس بأمر القدوس ، فأضيف القدس إلى القدوس ، ونزّهت القاتنة المظهرة عن الظن الكاذب والحدس . ذكره صاحب ” التعريف والإعلام ”^(٢) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ اَلْخَبِيْثَاتُ لِلْخَبِيْثِيْنَ ﴾^(٣) ، يريد الزناة .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا نِيَفَتَانِ يَفْتَرِيْنَهُ بَيْنَ اَيْدِيْهِمْ وَاَرْجُلَيْهِمْ ﴾^(٤) ؛ فإنه كناية عن الزنا . وقيل : أراد طرح الولد على زوجها من غيره ؛ لأن بطنها بين يديها ورجليها وقت الحمل .

وقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُوْنَ اَصَابِعَهُمْ فِيْ آذَانِهِمْ ﴾^(٥) ؛ وإنما يوضع في الأذن السبابة ، فذكر الإصبع وهو الاسم العام أدباً ، لاشتقاقها من السب ؛ ألا تراهم كنوا عنها بالمسبحة ؛ والدعاء ، وإنما يعبر بهما عنها لأنها ألفاظ مستحدثة ! قاله الزمخشري .

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح ” الإلام ”^(٦) : يمكن أن يقال إن ذكر الإصبع هاهنا جامع لأمرين : أحدهما التنزه عن اللفظ المكروه ، والثاني حط منزلة الكفار عن التعبير باللفظ الحمود ، والأعم يفيد المقصودين معا ، فأتى به وهو لفظ الإصبع ؛ وقد جاء في الحديث الأمر بالتعبير بالأحسن مكان القبيح كما في حديث : « من سبقه الحدث في الصلاة فليأخذ بأنفه ويخرج » ، أمر بذلك إرشاداً إلى إيهام سبب أحسن من الحدث ؛ وهو الرعاف ، وهو أدب حسن من الشرع في ستر العورة وإخفاء القبيح . وقد صحح نهيه عليه السلام

(١) : ت « وأحسن » .

(٣) سورة النور ٢٦

(٢) السبيل ، ص ٨٤

(٥) سورة البقرة ١٩

(٤) سورة المتحنة ١٢

(٦) كتاب الإلام في أحاديث الأحكام ؛ لابن دقيق العيد ، جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد ، ثم شرحه وبرع فيه ، وسماه الإلام ؛ قيل إنه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه ، لما فيه من الاستنباطات والفوائد ؛ لكنه لم يكمله . شرح الظنون ١٥٨ .

أن يقال [لشجرة العنب] ^(١) : الكرم ، وقال : « إنما الكرم الرجل المسلم » ، كره الشارع تسميتها بالكرم لأنها تعتصر منها أم الخبائث .

وحديث : « كان يصيب من الرأس وهو صائم » ، قيل هو إشارة إلى القبلة ، وليس لفظ القبلة مستهجنًا .

وقوله : « إياكم وخضراء الدمن » .

خامسها : تحسين اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ بَيِّنْصُ مَكُونُونَ ﴾ ^(٢) ، فإن العرب كانت من عاداتهم الكناية عن حرائر النساء بالبيض ، قال امرؤ القيس :

وَبَيِّضَةُ خَذِرٍ لَا يُرَامُ خَبَاؤُهَا تَمْتَعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ ^(٣)

^(٤) وقوله تعالى ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ^(٥) ، ومثله قول عنترة :

فَسَكَّتُ بِالرَّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَاءِ بِمَحْرَمٍ ^(٦)

سادسها : قصد البلاغة ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْخَلِيقَةِ وَهُوَ فِي الْخِلَاصِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ ^(٧) ، فإنه سبحانه كنى عن النساء بأنهن يُنشَأْنَ في الترفة والتزين والتشاغل

(١) زيادة يقتضها السياق ؛ والحديث كما رواه ابن الأثير « لا تسموا العنب الكرم ؛ فإنما الكرم الرجل المسلم » . وقال الزمخشري : أراد أن يقرر ويسدد ما في قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ بطريقة أنيقة ومسلكت لطيفة ؛ وليس الغرض حقيقة النهي عن تسمية العنب كرما ؛ ولكن الإشارة إلى أن المسلم التي جذير بالألا يشارك فيها سماه الله به ، وقوله : « الكرم الرجل المسلم » أي إنما المستحق للاسم المشتق من الكرم الرجل المسلم . النهاية ٤ : ١٦ ، ١٧

(٢) ديوانه ١٣

(٣) سورة الصافات ٤٩

(٤) الكلام من هنا إلى آخر البيت ساقط من ت . (٥) سورة المذثر ٤

(٦) من المعلقة بشرح التبريزي ١٩٦ ؛ وروايته هناك : « بالرمح الأسم » .

(٧) سورة الزخرف ١٨ .

عن النظر في الأمور ودقيق المعاني ، ولو أنى بلفظ النساء لم يشعر بذلك ؛ والمراد نفي ذلك - أعني الأنوثة - عن الملائكة ، وكونهم بنات الله تعالى الله عن ذلك .
وقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(١) ، أى هم في النمل بمنزلة للمتعب منه بهذا التعب .

سابعها : قصد المبالغة في التشنيع ؛ كقوله تعالى حكاية عن اليهود لعنهم الله : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ ^(٢) فإن النمل كناية عن البخل ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْمِلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾ ^(٣) ؛ لأن جاعة كانوا متمولين ، فكذبوا النبي صلى الله عليه وسلم فكف الله عنهم ما أعطاهم ، وهو سبب نزولها .

وأما قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٤) فيحمل على المجاز على وجه الدعاء والمطابقة للفظ ؛ ولهذا قيل : إنهم أبخل خلق الله ، والحقيقة أنهم نفل أيديهم في الدنيا بالإسار ، وفي الآخرة بالعذاب وإغلال النار .

وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ^(٥) ، كناية عن كرمه ، وثنى اليد - وإن أفردت في أول الآية - ليكون أبلغ في السخاء والجود .

ثامنها : التنبيه على مصيره ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(٦) ، أى جهنمى مصيره إلى اللهب .

وكقوله : ﴿ سَحَابَةٌ مِّنْ طَبَقٍ ﴾ ^(٧) ، أى غمامة ، ومصيرها إلى أن تكون حطبا لهم .

تاسعها : قصد الاختصار ؛ ومنه الكناية عن أفعال متعدّدة بلفظ «فعل» ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَأَوَّاهُمْ فَأَعْلَوْا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَإِنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٣) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا .

عاشرها : أن يعمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر ، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز ، فتعبر بها عن مقصودك ؛ وهذه الكناية استنبطها الزمخشري ، وخرج عليها قوله تعالى : ﴿ أَلَرَأَيْتُمْ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى ﴾ ^(٤) ؛ فإنه كناية عن الملك ؛ لأن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك ، فجعلوه كناية عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ﴾ ^(٥) الآية ، إنه كناية عن عظمته وجلالاته من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين : حقيقة ومجاز .

وقد اعترض الإمام فخر الدين على ذلك بأنها تفتح باب تأويلات الباطنية ، فلم أن يقولوا : المراد من قوله : ﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ ^(٦) الاستغراق فى الخدمة من غير الذهاب إلى نعل وخلعه ، وكذا نظائره . انتهى .

وهذا مردود لأن هذه الكناية إنما يصار إليها عند عدم إجراء اللفظ على ظاهره ، كما سبق من الأمثلة ، بخلاف خلع النعلين ونحوه .

(٢) سورة النساء ٦٦

(١) سورة المائدة ٧٩

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة طه ه ؛ وعبارة الزمخشري : « لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جلوه كناية عن الملك فقالوا : استوى فلان على العرش ، يريدون ملك ، وإن لم يقصد على سرير البتة »

(٦) سورة طه ١٢

(٥) سورة الزمر ٦٧

تنبيهان

الأول : في أنه هل يشترط في الكناية قرينة كالمجاز ؟

هذا ينبني على الخلاف السابق إنها مجاز أم لا . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، في سورة آل عمران : إنه مجاز ^(٢) عن الاستهانة بهم ، والسخط عليهم ، تقول : فلان لا ينظر إلى فلان ، تريد نفى اعتداده به وإحسانه إليه ، قال : ^(٣) وأصله فيمن يجوز عليه [النظر] ^(٤) الكناية ؛ لأن من اعتد بالإنسان التفت إليه ، وأعاره نظر عينيه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتماد والإحسان ، وإن لم يكن يتمَّ نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسان ، مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر . انتهى .

وهذا بناء منه على مذهبه الفاسد في نفى الرؤية ؛ وفيه تصريح بأن الكناية مجاز ، وبه صرح في قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ ^(٥) . وصرح الشيخ عبد القادر الجرجاني ^(٦) في " الدلائل " ، بأن الكناية لا بد لها من قرينة .

الثاني : قيل من عادة العرب أنها لا تكني عن الشيء بغيره ؛ إلا إذا كان يقبح

(٢) تفسير الكشاف ١ : ٢٨٨

(١) سورة آل عمران ٧٧

(٣) عبارة الزمخشري : « فإن قلت : أى فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه ؟ قلت : أصله فيمن . . . »

(٤) تكملة من تفسير الكشاف

(٥) سورة البقرة ٢٣٥ : وانظر تفسير الكشاف ١ : ٢١٤ ، ٢١٥

(٦) هو الإمام عبد القاهر بن عبد القادر الجرجاني صاحب كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وشرح الإيضاح ، وغيرهما من الكتب الجليلة ، توفي سنة ٤٧١ هـ . إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ ، وانظر دلائل الإعجاز

ذكره ، وذكروا احتمالين في قوله : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ^(١) .

أحدهما : أنه كنى بالإفضاء عن الإصابة .

والثاني : أنه كنى عن الخلوة .

ورجحوا الأول ؛ لأن العرب إنما تكنى عما يقبح ذكره في اللفظ ، ولا يقبح ذكر الخلوة . وهذا حسن ، لكنه يصلح للترجيح .

وأما دعوى كون العرب لا تكنى إلا عما يقبح ذكره فمطل ، فكنوا عن القلب بالثوب ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ^(٢) ، وغير ذلك مما سبق .

[التعريض والتلويح]

وأما التعريض ، فقيل : إنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم ، وسمى تعريضا لأن المعنى باعتباره يُفهم من عرض اللفظ ، أى من جانبه ، ويسمى التلويح ؛ لأن المتكلم يلوح منه للسامع ما يريد ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْظِقُونَ ﴾ ^(٣) ، لأن غرضه بقوله : ﴿ فَاسْأَلُوهُمْ ﴾ ، على سبيل الاستهزاء وإقامة الحجة عليهم بما عرض لهم به ، من عجز كبير الأصنام عن الفعل ، مُستدلا على ذلك بعدم إجابتهم إذا سُئلوا ، ولم يرد بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ ^(٣) ، نسبة الفعل الصادر عنه إلى الصنم ، فدلالة هذا الكلام عجز كبير الأصنام عن الفعل بطريق الحقيقة .

ومن أقسامه أن يخاطب الشخص والمراد غيره ، سواء كان الخطاب مع نفسه ، أو مع

(٢) سورة المدثر ؛

(١) سورة النساء ٢١

(٣) سورة الأنبياء ٦٣

غيره؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَشْرَكَتَ آيَحْيٰطَنَّ عَمَلِكَ ۝ (١) ﴾ .
 ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ ۝ (٢) ﴾ .

﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ۝ (٣) ﴾ ، تعريضا بأن قومه أشركوا واتبعوا أهواءهم ، وزلوا فيما مضى من الزمان ؛ لأنَّ الرسولَ لم يقع منه ذلك ، فأبرز غير الحاصل في معرض الحاصل ادعاء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ۝ ﴾ ، فإن الخطاب للمؤمنين والتعريض لأهل الكتاب ؛ لأنَّ الزلل لهم لا المؤمنين .

فأما الآية الأولى ففيها ثلاثة أمور : مخاطبة النبي صلى الله عليه والمراد غيره ، وإخراج المحال عليه في صورة المشكوك والمراد غيره ، واستعمال المستقبل بصيغة الماضي . وأمر رابع وهو « إن » الشرطية قد لا يراد بها إلا مجرد الملازمة التي هي لا زمة الشرط والجزاء ، مع العلم باستحالة الشرط أو وجوبه أو وقوعه .

وعلى هذا يحمل قول مَنْ لَمْ يَرَمْ مِنَ الْمَفْسِرِينَ خَلَّ الْخَطَابُ عَلَى غَيْرِهِ ؛ إذ لا يلزم من فرض أمرٍ لا بد منه صحة وقوعه ؛ بل يكون في الممكن والواجب والمحال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ۝ (٥) ﴾ ؛ إذا جُمِعَتْ شرطية لا نافية .

ومنه : ﴿ إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ۝ (٦) ﴾ .

(٢) سورة البقرة ١٢٠

(٤) سورة البقرة ٢٠٩

(٦) سورة الأنبياء ١٧

(١) سورة الزمر ٦٥

(٣) سورة البقرة ٢٠٩

(٥) سورة الزخرف ٨١

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَالِيَ لَا أُعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ ^(١) ؛ المراد : ما لكم لا تعبدون ،
 بدليل قوله : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٢) ، ولولا التعريض لكان المناسب « وإليه أرجع » .
 وكذا قوله : ﴿ أَلَا تُخْذِلُنِي دُونَهُ آلِهَةً ﴾ ^(٣) ، والمراد : أنتخذون من دونه آلِهَةً .
 ﴿ إِنْ يُرِذِنِ الرَّحْمَنُ بَصُرِي لَا تَنْفَعُنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ . إِنْ إِذَا لَنِي ضَلَالٍ
 مُبِينٍ ﴾ ^(٤) ، ولذلك قيل : ﴿ آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ ﴾ ^(٥) دون « ربي » ، و « أتبعه » ،
 « فَاسْمَعُوهُ » .

ووجه حسنه ظاهر ؛ لأنه يتضمن إعلام السامع على صورة لا تقتضى مواجهته بالخطاب
 النكر ، كأنك لم تَعْنِه ، وهو أعلى في محاسن الأخلاق وأقرب للقبول ، وأدعى للتواضع ،
 والكلام ممن هو رب العالمين نزله بلغتهم ، وتعلماً للذين يمشون .

قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا نُسْأَلُونَ عَمَّا أُجْرِمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٦) ، فحصل
 المقصود في قالب التلطّف ، وكان حق الحال من حيث الظاهر ، لولاه أن يقال : « لا نسألون
 عما عملنا ولا نسأل عما نجرمون » .

وكذا مثله : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِبَاءَ كُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(٧) ، حيث ردّد
 الضلال بينهم وبين أنفسهم ؛ والمراد : إنا على هدى وأتم في ضلال ؛ وإنما لم يصرّح به لثلا
 تصير هنا نكتة ، هو أنه خولف في هذا الخطاب بين « على » ، و « في » بدخول « على » على
 الحق ، و « في » على الباطل ، لأن صاحب الحق ، كأنه على فرس جواد يركض به ،
 حيث أراد ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام لا يدرى أين يتوجّه .

قال السكاكي : ويسى هذا النوع الخطاب النصف ؛ أى لأنه يوجب أن

(٢) سورة يس ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥

(٤) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة يس ٢٢ ، ٢٣

(٣) سورة سبأ ٢٥

أن يُنصف المخاطب إذا رجع إلى نفسه أستدرجا لاستدرجاه الخصم إلى الإذعان والتسليم ، وهو شبيه بالجدل ، لأنه تصرف في المغالطات الخطابية .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(١) ، المقصود التعريض بدم من ليست له هذه الخشية ، وأن يعرف أنه لفرط عناده كأنه ليس له أذن تسمع ، ولا قلب يعقل ، وأن الإنذار له كلاً إنذاراً ، وأنه قد أنذر من له هذه الصفة ، وليست له .
وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ^(٢) القصد التعريض ، وأنهم لغلبة هوام في حكم من ليس له عقل .

وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٣) ، نزلت في أبي جهل ، لأنه قال : « ما بين أخشيها - أي جبلها ، يعني مكة - أعز مني ولا أكرم » ، وقيل : بل خوطب بذلك استهزاء .

[التوجيه]

وأما التوجيه ، وهو ما احتمل معنيين ويؤتى به عند غفنة المخاطب ، كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ﴾ ^(٤) ، فإن الضمير في ﴿ له ﴾ يحتمل أن يكون لموسى ، وأن يكون لفرعون .

قال ابن جريج : وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم : « إنك عرفته » ، فقالت : أردت : « ناصحون للملك » ، واعترض عليه بأن هذا في لغة العرب لافي كلامها المحكي .

(٢) سورة الرعد ١٩

(٤) سورة القصص ١٢

(١) سورة فاطر ١٨

(٣) سورة الدخان ٤٩

وهذا مردود ، فإن الحكاية مطابقة لما قالت ؛ وإن كانت بلغة أخرى .

ونظيره جواب ابن الجوزي لمن قال له : من كان أفضل عند النبي صلى الله عليه وسلم ؟
أبو بكر أم علي ؟ فقال : من كانت ابنته تحته ^(١) .

وجعل السكاكي من هذا القسم مشكلات القرآن .

(١) الإشكال في ضمير « ابنته » ، وضمير « تحته » فإن فاطمة الزهراء ابنة الرسول كانت زوج علي ، وعائشة بنت الصديق كانت زوج الرسول .

النوع الخامس والأربعون في أقسام معنى الكلام

زعم قوم أن معاني القرآن لا تنحصر ، ولم^(١) يتعرضوا لحصرها ، وحكاية ابن السيد عن أكثر البصريين في زمانه .

وقيل : قسمان^(٢) : خبر ، وغير خبر .

وقيل : عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتمجّب ، وقسم ، وشرط ، ووضع ، وشك ، واستفهام .

وقيل : تسعة ، وأسقطوا الاستفهام لدخوله في المسألة

وقيل : ثمانية ، وأسقطوا التشفع لدخوله في المسألة .

وقيل : سبعة ، وأسقطوا الشك لأنه في قسم الخبر .

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة أيضا ، وهي عنده : الخبر ، والاستخبار ، والأمر ، والنهي ، والنداء ، والتمنى .

وقيل : خمسة : الخبر ، والأمر ، والتصريح ، والطلب ، والنداء ، وقيل غير ذلك^(٣) .

(٢) ساقطه من ت

(١) م : د فلم .

(٣) الإتيان ٢ : ٨٥٠ « وقال قوم أربعة : خبر ، واستخبار ، وطلب ، ونداء . وقال كثيرون ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء ؛ قالوا لأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا ، الأول الخبر ، والثاني : إن اقترن مناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب . والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء ، وأن معنى اضرب مثلا - وهو طلب الضرب - مقترن بلفظه ، وأما الضرب الذي لا يوجد بعد ذلك ، فهو متعلق الطلب لا نفسه . »

[الخبر]

الأول الخبر^(١) والقصد به إفاضة المخاطب وقد بشرّب مع ذلك معاني آخر :

منها التعجب ، قال ابن^(٢) فارس : وهو تفضيل الشيء على أضرابه [بوصف]^(٣) .

وقال ابن الضائع : استعظام صفة خرج بها المتعجب منه عن نظائره ، نحو : ما أحسن زيدا ! وأحسن به ! استعظمت حسنة على حسن غيره .

وقال الزمخشري في تفسير سورة الصف^(٤) : معنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين ؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله .

وقال الرماني : المطلوب في التعجب الإبهام ؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يُعرف سببه ، وكما^(٥) استبهم السبب كان التعجب أحسن ، قال : وأصل التعجب إنما هو للمعنى الخفي سببه ، والصفة الدالة عليه تسمى تعجبا ، يعني مجازا . قال : ومن أجل الإبهام لم نعمل « نعم » إلا في الجنس من أجل التفخيم ؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر .

ثم قد وضعوا للتعجب صيغا من لفظه ، وهي : « ما أفعله » و « أفضل به » ، وصيغا من

(١) اختلف العلماء في حد الخبر ، فقليل لا يحد لصره ، وقيل لأنه ضروري ، لأن الإنسان يفرق بين الخبر والإنشاء ضرورة . والأكثر على حده ؛ قالت المعتزلة : الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب . وقال أبو الحسن البصري : كلام يفيد بنفسه نسبة . وقيل : الذي يدخله التصديق والتكذيب . وقيل : الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور قويا أو لثباتا . وقد أورد السيوطي في الإقنان (٢ : ٨٥) تفصيل الكلام في ذلك .

(٢) تكملة من فقه اللغة

(٣) في فقه اللغة ص ١٥٨

(٤) م : « فكلمة » .

(٥) الكشف ٤ : ٤١٨

غير لفظه نحو « كَبُرَ »، [في] نحو: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾^(١)، ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٢)، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾^(٣).

واحتج الثمانيني^(٤) على أنه خبر بقوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٥)، تقديره = ما أسمعهم وأبصرهم! والله سبحانه لم يتعجب بهم، ولكن دلّ المكلفين على أن هؤلاء قد نزلوا منزلة من يتعجب منه.

وهنا مسألتان:

الأولى: قيل لا يتعجب من فعل الله؛ فلا يقال: « ما أعظم الله! »، لأنه يقول: « إلى شيء عظم الله » كما في غيره من صيغ التعجب، وصفات الله تعالى قديمة. وقيل: يجاوزه باعتبار أنه يجب تعظيم الله بشيء من صفاته، فهو يرجع لاعتقاد العباد عظمته وقدرته، وقد قال الشاعر:

ما أفدر الله أن يُدنى على شَحَطٍ مَن دَارُهُ الْخَزَنُ يَمِّن دَارُهُ صُلُ

والأولون قالوا: هذا أعرابي جاهل بصفات الله. وقال بعض المحققين: التعجب إمعة يقال لتعظيم الأمر المتعجب منه، ولا يخطر بالبال أن شيئاً صيره كذلك وخفى علينا، فلا يمتنع حينئذ التعجب من فعل الله.

والثانية: هل يجوز إطلاق التعجب في حق الله تعالى؟ فقليل بالمنع؛ لأن التعجب استعظام ويصحبه الجهل والله سبحانه منزّه عن ذلك، وبه جزم ابن عصفور^(٦) في «المقرب».

(٢) سورة الصف ٣

(١) سورة الكهف ٥

(٣) سورة البقرة ٢٨

(٤) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوي الضرير، شارح كتابي اللمع والتصريف للملوك، توفي سنة ٤٤٢ هـ. بغيّة الوعاة ٣٦٠

(٥) سورة مريم ٣٨

(٦) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي المعروف بأبي الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، وصاحب كتاب المتمم في التصريف والمقرب وشارح أشعار الستة الجاهليين وغيرهاتوفي سنة ٦٦٣ هـ؛ ومن كتابه المقرب نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية برقي ٧٩،٤٥٩ م نحو: وانظر بغيّة الوعاة ص ٣٥٧.

قال : فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف إلى المخاطب ؛ كقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(١) ، أى " هؤلاء يجب أن يتعجب منهم " .

وقيل : بالجواز ، لقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(١) ، إن قلنا : « ما » تعجيبة لاستفهامية ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ ^(٢) فى قراءة بعضهم بالضم .

والخيار الأول ، وما وقع منه أوّل بالنظر إلى المخاطب ، أى علمت أسباب ما يتعجب منه العباد ، فسمى العلم بالعجب عجباً .

وأصل الخلاف فى هذه المسألة يلتف على خلاف آخر ، وهو أن حقيقة التعجب هل يشترط فيه خفاء سببه فيتعجب فيه المتعجب منه ، أولا ؟

ولم يقع فى القرآن صيغة التعجب إلا قوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ، وقوله : ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ^(٣) ، و ﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا أَغْرَكَ ﴾ ^(٤) ، فى قراءة من زاد الهمزة .

ثم قل المحققون : التعجب مصروف إلى المخاطب ، ولهذا تلتف الزمخشري فيعبر عنه بالتعجب ، ويجوز التعجب من الله كمجى الدعاء منه وانتزجى ؛ وإنما هذا بالنظر إلى ما تفهمه العرب ، أى هؤلاء عندكم ممن يجب أن تقولوا لهم هذه . وكذلك تفسير سيبويه

(٢ - ٢) ساقط من ت

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة الصافات ١٢ ، وهى قراءة حمزة والكسائى وخاف ، بناء المتكلم المضمومة ، والمعنى على هذه القراءة : قل يا محمد بل عجباً أنا وأولاء هؤلاء من رأى حالهم يقول عجباً وانظر إتخاف فضلاء البشر ٣٦٨

(٤) سورة عبس ١٧ .

(٥) سورة الانقطار ٦ ، وهى قراءة سعيد بن جبير ، قال صاحب الكشاف : « إما على التعجب وإما على الاستفهام ، من قولاك : غر الرجل فهو غار ، إذا غفل ، من قولك : يتهتم العدو وهم غارون ، وأغره غيره جعله غاراً » .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(١) قال : المعنى : اذهبا على رجائكما وطمعكما ^(٢) قال ابن الضائع ^(٣) : وهو حسن جدا .

قلت : وذكر سيبويه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَلْ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ^(٥) ، فقال : لا [ينبغي] ^(٦) أن تقول [إنه] ^(٧) دعاء هاهنا ، لأن الكلام بذلك ^(٨) [واللفظ به] قبيح ، ولكن العباد إنما كلموا ^(٩) بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ؛ فكأنه - والله أعلم - قيل لهم : ﴿ وَيَلْ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، و﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ، أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والملكة ، قليل : هؤلاء ممن دخل فى الملكة ، ووجب لهم هذا ^(١٠) . انتهى .

ومنها الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ^(١١) ، ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ ^(١٢) ، فإن السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك ؛ لا أنه خير ، وإلا لزم الخلف فى الخير ، وسبق فى المجاز .

(١) سورة طه ٤٤

(٢) الكتاب ١ : ١٦٧ ؛ والعبارة فيه : « فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا انما فى رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم » .

(٣) هو على بن محمد بن على الكتامى الاشبيلى المعروف بابن الضائع ؛ أحد شراح كتاب سيبويه ، جمع فيه بين شرحى السيرافى وابن خروف ، وتوفى سنة ٦٨٠ ، بغية الوعاة ٣٥٥

(٤) سورة المطففين ١١

(٥) سورة المرسلات ١٥

(٦) تكلمة من الكتاب

(٧) كذا فى ط ، م ، وفى ت : « فى ذلك » ، وفى الكتاب « بذلك »

(٨) كلمة « وانما » زائدة عن الكتاب ، وفى م : « تكلموا » تحريف

(٩) سورة البقرة ٢٢٨

(١٠) الكتاب ١ : ١٦٧

(١١) سورة البقرة ٢٢٣

ومنها النهي، كقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(١).

ومنها الوعد، كقوله: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ﴾^(٢).

ومنها الوعيد، كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٣).

ومنها الإنكار والتبكيك، نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٤).

ومنها الدعاء، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٥)، أى أعنا على عبادتك.

وربما كان اللفظ خبرا والمعنى شرطاً وجزاء؛ كقوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾^(٦)، فظاهره خبر، والمعنى^(٧): إِنَّا إِن نكشف عنكم العذاب تعودوا. ومنه قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(٨)، المعنى: مَنْ طلق امرأته مرتين فليمسكها بعدها بمعروف، أو يسرّحها بإحسان.

ومنها التثنية، وكلمته الموضوعة له «ليت»، وقد تستعمل ثلاثة أحرف: أحدها: «هل»، كقوله: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٩)، جُحِلَتْ «هل» على إفادة التثنية لعدم التصديق بوجود شفيع في ذلك المقام، فيقول: التثنية بمعونة قرينة الحال.

(٢) سورة فصلت ٥٣

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٦) سورة الدخان ١٥

(٨) سورة البقرة ٢٢٩

(١٠) ت: «فيتوكد».

(١) سورة الواقعة ٧٩

(٣) سورة الشعراء ٢٢٧

(٥) سورة الفاتحة ٥

(٧) ت: «أما إن»

(٩) سورة الأعراف ٥٣

والثاني : « لو » سواء كانت مع « و » كقوله تعالى : ﴿ وَذُوا لَوْ تَذْهِنَ فَيَذْنُوا ﴾ ^(١) بالنصب ، أو لم تكن ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَأُ مِنْهُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ ﴾ ^(٤) .

والثالث : « لعل » ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴾ ^(٥) ، في قراءة النصب .

واختلف : هل التني خبر ومعناه التني ، أو ليس بخبر ولهذا لا يدخله التصديق والتكذيب ؟ قولان عن أهل العربية ، حكاهما ابن فارس في كتاب « قه العربية » ^(٦) .
والزحشرى بنى كلامه على أنه ليس بخبر ، واستشكل دخول التكذيب في جوابه ، في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْدَنَا نُرْذُ وَلَا نُكَذِّبُ ﴾ ^(٧) ، إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(٨) ، وأجاب بتضمنه معنى العدة فدخله التكذيب ^(٩) .

(١) سورة ن ٩ ؛ والقراءة المشهورة : ﴿ وَذُوا لَوْ تَذْهِنَ فَيَذْنُونَ ﴾ ، وتوجيهها : جعلت الجملة مبتدأ محذوف ، والتقدير « فهم يذنون » . وقراءة النصب : ذكر سيوريه في الكتاب ٤٢٢ : ١ : « وزعم هارون أنها في بعض المصاحف » .

(٣) سورة البقرة ١٦٧

(٢) سورة هود ٨٠

(٤) سورة الزمر ٥٨ .

(٥) سورة المؤمن ٣٦ ، ٣٧ ، والنصب قراءة حفص ، بتقدير « أن » بعد الأمر في : ﴿ ابْنِ لِي ﴾ وقيل : في جواب الترجى في : ﴿ لَعَلِّي ﴾ حملا على التني على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيمنون ؛ وبالباقى بالرفع عطفا على ﴿ أَبْلُغُ ﴾ . اتحاف فضلاء البشر ٣٧٩

(٦) ص ١٥٨ ، والعبارة فيه : « قال قوم : هو — أي التني — من الأخبار ، لأن معناه « ليس » ، إذا قال القائل : ليت لي مالا ؛ فعناه : ليس لي مال ، وآخرون يقولون : لو كان خيرا لجاز تصديق قائله أو تكذيبه ؛ وأهل العربية يختلفون فيه على هذين الوجهين » .

(٨) سورة الأنعام ٢٨

(٧) سورة الأنعام ٢٧

(٩) السكشاف ٢ : ١١ ، وعبارته : « هذا تمن قد تضمن معنى العدة ؛ فجاز أن يتعلق به التكذيب ؛ كما يقول الرجل : ليت الله يرزقني مالا فأحسن إليك ، وا كأنك على صنيعك ! فهذا تمن في معنى الواعد فلو رزق مالا ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كذب » .

وقال ابن الضائع : التمنى حقيقة لا يصح فيه الكذب ؛ وإنما يرد الكذب في التمنى الذى يترجح عند صاحبه وقوعه ؛ فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد ، الذى هو ظن ، وهو خبر صحيح .

قال : وليس المعنى فى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ أن ماتمّنوا ليس بواقع ، لأنه ورد فى معرض الذم لهم ، وليس فى ذلك المعنى ذم ، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون ، وأنهم يؤمنون .

ومنها الترجى ؛ والفرق بينه وبين التمنى أن الترجى لا يكون إلا فى الممكنات ، والتمنى يدخل للمستحيلات .

ومنها النداء ، وهو طلب إقبال المدعوى على الداعى بحرف مخصوص ، وإنما يصحب فى الأكثر الأمر والنهى ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ ^(١) . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ ^(٢) . ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ ^(٣) . ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ ^(٤) . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٥) . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَدُوا الْيَوْمَ ﴾ ^(٦) .

وربما تقدمت جملة الأمر جملة النداء ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الأحزاب ١

(٤) سورة هود ٥٢

(٦) سورة التحريم ٧

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الزمر ١٦

(٥) سورة المجرات ١

(٧) سورة النور ٣١ .

وإذا جاءت جملة الخبر بعد النداء ^(١) تتبعها جملة الأمر ، كما في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ﴾ ^(٢) .

وقد تجىء معه الجمل الاستفهامية والخبرية ؛ كقوله تعالى في الخبر : ﴿يَاعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٣) ، وفي الاستفهام : ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ ^(٤) . ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ﴾ ^(٥) . ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ ^(٦) . ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ^(٧) .

وهنا فائدتان :

إحداها : قال الزخشرى رحمه الله : كل نداء في كتاب الله يعقبه فهم في الدين ، إما من ناحية الأوامر والنواهي التي عقدت بها سعادة الدارين ، وإمامواظ وزواجر وقصص لهذا المعنى ؛ كل ذلك راجع إلى الدين الذي خلق الخلق لأجله ، وقامت السموات والأرض به ، فكان حق هذه أن تدرك بهذه الصيغة البليغة .

الثانية : النداء إنما يكون للبعيد حقيقة أو حكماً ؛ وفي قوله تعالى : ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ ^(٨) لطيفة ؛ فإنه تعالى بين أنه كما ناداه ناجاه أيضاً ؛ والنداء مخاطبة الأبعد ، والمناجاة مخاطبة الأقرب ؛ ولأجل هذه اللطيفة أخبر سبحانه عن مخاطبته لآدم وحواء بقوله : ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ ^(٩) ، وفي

(٢) سورة الحج ٧٣

(٤) سورة مريم ٤٢

(٦) سورة التحريم ١

(٨) سورة مريم ٥٢

(١) ت : « تشفعها »

(٣) سورة الزخرف ٦٨

(٥) سورة المؤمن ٤١

(٧) سورة السجدة ٢

(٩) سورة البقرة ٣٥

موضع : ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ﴾ ^(١) ، ثم لما حكى عنها ملابسة المخالفة ، قال في وصف خطابه لها : ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾ ^(٢) ، فأشعر هذا اللفظ بالبعد لأجل المخالفة ، كما أشعر اللفظ الأول بالقرب عند السلامة منها .

وقد يستعمل النداء في غير معناه مجازا في مواضع :

الأول : الإغراء والتحذير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ ^(٣) ، والإغراء أمر بمعناه الترغيب والتحريض ، ولهذا خصوا به المخاطب .

الثاني : الاختصاص ، وهو كالنداء إلا أنه لا حرف فيه .

الثالث : التنبيه ، نحو : ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ ^(٤) ؛ لأن حرف النداء يختص بالأسماء .

وقال النحاس في قوله تعالى : ﴿يَا وَيْلَتَى﴾ ^(٥) نداء مضاف ، والفائدة فيه أن معناه : هذا وقت حضور الويل . وقال الفارسي في قوله تعالى : ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾ ^(٦) ، معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصح نداء لكان هذا وقتها .

وقد اختلف في أن النداء خبر أم لا ، قال أبو البقاء ^(٧) في شرح ” الإيضاح “ : ذهب الجميع إلى أن قولك : « يا زيد » ليس بخبر محتمل للتصديق والتكذيب ، إنما هو بمنزلة الإشارة والتصويت .

واختلفوا في قولك ^(٧) : « يا فاسق » ، فالأكثر على أنه ليس بخبر أيضا ، قال أبو علي

(٢) سورة الأعراف ٢٢

(٤) سورة مريم ٢٣

(٦) سورة يس ٣٠

(١) سورة الأعراف ١٩

(٣) سورة الشمس ١٣

(٥) سورة الفرقان ٢٨

(٧) أبو البقاء عبيد الله بن حسين المكي : شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ؛ في النحو

والتصريف ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ٢١١ . (٧) ت : « في ذلك » .

الفارسي : خبر ؛ لأنه تضمن نسبته للفسق .

ومنها الدعاء ، نحو : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ قَاتِلَهُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٢) ،
﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَبَلَغَ الْفُطَفَيْنِ ﴾ ^(٤) .

قال سيبويه : هذا دعاء ، وأنكره ابن الطراوة ^(٥) لاستحالة هنا ، وجوابه أنه
مصروف للخلق وإعلامهم بأنهم أهل لأن يدعى عليهم ، كما في الرجاء وغيره مما سبق .

فائدة

ذكر ^(٦) الزمخشري أن الاستعطف ، نحو « تالله هل قام زيد » قسم ، والصحيح أنه
ليس ، بقسم ، لكونه خبرا .

[الاستخبار ، وهو الاستفهام]

الثاني الاستخبار ؛ وهو طلب خبر ما ليس عندك ، وهو بمعنى الاستفهام ؛ أي طلب
الفهم ؛ ومنهم من فرق بينهما بأن الاستخبار ماسبق أولا ولم يفهم حق الفهم ؛ فإذا
سألت عنه ثانيا كان استفهما ؛ حكاه ابن فارس في " قه العربية " ، ^(٨) .

ولكون الاستفهام طلب مافي الخارج أو تحصيله في الذهن لزم ألا يكون حقيقة

(٢) سورة المنافقون ٤

(٤) سورة المطففين ١

(١) سورة اللهب ١

(٣) سورة النساء ٩

(٥) الكتاب ١: ١٦٧

(٦) هو أبو الحسين سليمان بن عبد الله المالقي المروفي بابن الطراوة ؛ ألف كتاب المقدمات على سيبويه

وغيرها من كتب النحو ، توفي سنة ٥٢٨ هـ بنية الوعاة ٢٦٣ .

(٧) هذه الفائدة ساقطة من ت ، وهي في م وحاشية ط .

(٨) س ١٥١ ، ١٥٢ .

إلا إذا صدر من شك مصدق بإمكان الإعلام ؛ فإن غير الشك إذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل ، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت فائدة الاستفهام .



وفي الاستفهام فوائد :

الأولى : قال بعض الأئمة : ما جاء على لفظ الاستفهام في القرآن فإنما يقع في خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل ، فيستفهم عنه نفسه تخبره به ، إذ قد وضعه الله عندها ، فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ ^(١) والنفي كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ ^(٢) ﴿ فَهَلْ أُنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٣) ، ومعنى ذلك أنه قد حصل لكم العلم بذلك تجدونه عندكم إذا استفهمتم أنفسكم عنه ، فإن الرب تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء ، وإنما يستفهمهم ليقرّرم ويذكّرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشيء ؛ فهذا أسلوب بديع انفرد به خطاب القرآن ، وهو في كلام البشر مختلف .



الثانية : الاستفهام إذا بنى عليه أمر قبل ذكر الجواب فهم ترتب ذلك الأمر على جوابه ، أي جواب كان ؛ لأن سبقه على الجواب يشعر بأن ذلك حال من يذكر في الجواب ؛ لئلا يكون إيراد قبله عبثا ، فيفيد حينئذ تعميما ، نحو « من جاءك فأكرمه » بالنصب ؛ فإنه لما قال قبل ذكر جواب الاستفهام « أكرمه » علم أنه يكرم من يقول الجيب : إنه جاء ، أي جاء كان ، وكذا حكم « من ذا جاءك أكرمه » ، بالجزم .



الثالثة : قد يخرج الاستفهام عن حقيقته ؛ بأن يقع ممن يعلم ويستغنى عن طلب الإفهام.

[أقسام الاستفهام]

وهو قسمان : بمعنى الخبر ، وبمعنى الإنشاء :

[الاستفهام بمعنى الخبر]

الأول : بمعنى الخبر ، وهو ضربان : أحدهما نفي وإثبات ، فالوارد للنفي يسمى استفهام إنكار ، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير ؛ لأنه يطلب بالأول إنكارُ المخاطب ، وبالثاني إقراره به .

[استفهام الإنكار]

فالأول : المعنى فيه على أن مابعد الأداة منفي . ولذلك تصحبه « إِلَّا » ، كقوله تعالى : ﴿ قَهْلُ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾ ^(٢) .

ويعطف عليه المنفي ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ ^(٣) ، أى لا يهدي ؛ وهو كثير .

ومنه ﴿ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ^(٤) ، أى لست تنقذ من في النار .

﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة سبا ١٧

(٤) سورة الزمر ١٩

(١) سورة الاحقاف ٣٥

(٣) سورة الروم ٢٩

(٥) سورة يونس ٩٩ .

﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَنَىٰ حَكَمًا ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَزْدُونَ ﴾ ^(٢) .

﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ ^(٣) ، أى لا تؤمن .

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ ^(٤) ، أى لا يكون هذا .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْزِلْ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ ^(٥) ، أى ما أنزل .

وقوله تعالى : ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ ﴾ ^(٦) ، أى ما شهدوا ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَى ﴾ ^(٧) ، أى ليس ذلك إليك ؛

كما قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْأَعْمَى وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ ﴾ ^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَعَيَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ ^(٩) ، أى لم يع به .

وهنا أمران :

أحدهما : أن الإنكار قد يحمي لتعريف المخاطب أن ذلك المدعى ممنوع عليه ؛ وليس من قدرته ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَى ﴾ ^(١٠) ؛ لأن إسماع الصم لا يدعيه أحد ؛ بل المعنى أن إسماعهم لا يمكن ؛ لأنهم بمنزلة الصم والعمى ؛ وإنما قدم الاسم في الآية ؛ ولم يقل : « أنسمع الصم » ؛ إشارة إلى إنكار موجه عن تقدير ظن منه عليه السلام أنه يختص بإسماع من به صمم ، وأنه ادعى القدرة على ذلك ، وهذا أبلغ من إنكار الفعل .

(٢) سورة الشعراء ١١١

(٤) سور الطور ٣٩

(٦) سورة الزخرف ١٩

(٨) سورة النمل ٨٠

(١٠) سورة الزخرف ٤٠

(١) سورة الأنعام ١١٤

(٣) سورة المؤمنون ٤٧

(٥) سورة ص ٨

(٧) سورة الزخرف ٤٠

(٩) سورة ق ١٥

وفيه دخول الاستفهام على المضارع ، فإذا قلت : أنفعل ؟ أو أن أنت تفعل ؟ احتمل وجهين : أحدهما : إنكار وجود الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ ^(١) ، والمعنى لسنا بمثابة مَنْ يقع منه هذا الإلزام ، وإنْ غيّرنا بفعل ذلك ؛ جلّ الله تعالى عن ذلك ، بل المعنى إنكار أصل الإلزام .

والثاني : قولك لمن يركب الخطر : أتذهب في غير طريق ؟ انظر لنفسك واستبصر . فإذا قدمت المفعول توجه الإنكار إلى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ، كقوله : ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخِيذُ وَلِيًّا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ﴾ ^(٣) ، المعنى : أغير الله بمثابة مَنْ يتخذ وليًّا !

ومنه : ﴿ أَبَشَرْنَا مَنَا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾ ^(٤) ؛ لأنهم بنوا كفرهم على أنه ليس بمثابة من يتبع صيغة المستقبل ؛ إما أب يكون للحال ، نحو : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا ﴾ ^(٥) . أو للاستقبال ، نحو : ﴿ أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾ ^(٦) .

الثاني : قد يصحب الإنكار التكذيب للتعريض بأن المخاطب ادّعاء وقصد تكذيبه ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ ^(٧) . ﴿ أَلَمْ يَكُرْ وَلَهُ الْأُنثَى ﴾ ^(٨) . ﴿ أَلَا مَعَ اللَّهِ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الأنعام ١٤

(٤) سورة القمر ٢٤

(٦) سورة الزخرف ٣٢

(٨) سورة النجم ٢١

(١) سورة هود ٢٨

(٣) سورة الأنعام ٤٠

(٥) سورة يونس ٩٩

(٧) سورة الصافات ١٥٣

(٩) سورة النمل ٦٠ .

وسواء كان زعمهم له صريحا ، مثل : ﴿ أَفَسِحِرْ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ ^(١) ،
أو التزاما ، مثل : ﴿ أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ ^(٢) ، فإنهم لما جزموا بذلك جزم من يشاهد خلق
للملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم .

وتسمية هذا استفهام إنكار ؛ من أنكر إذا جحد ، وهو إما بمعنى « لم يكن »
كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَضْفَاكُمْ ﴾ ^(٣) ، أو بمعنى « لا يكون » نحو : ﴿ أَنْزِلْ مُكُوهَا ﴾ ^(٤) .
والحاصل أن الإنكار قسمان : إبطالى وحقيقى .

فالإبطالى أن يكون ما بعدها غير واقع ، ومدعيه كاذب كما ذكرنا ، والحقيقى يكون
ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ؛ نحو : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ^(٥) . ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ
تَدْعُونَ ﴾ ^(٦) . ﴿ إِنْكَآ آيَةٍ ﴾ ^(٧) . ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ ﴾ ^(٨) . ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ
بِهَتَانَا ﴾ ^(٩) .

[استفهام التقرير]

وأما الثانى ، وهو استفهام التقرير ، والتقرير حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف
بأمر قد استقر عنده ، قال أبو الفتح فى " الخاطريات " ^(١٠) : ولا يستعمل ذلك بهل ، وقال
فى قوله :

- | | |
|----------------------|---------------------|
| (١) سورة الطور ١٥ | (٢) سورة الإسراء ٤٠ |
| (٣) سورة هود ٢٨ | (٤) سورة الصافات ٩٥ |
| (٥) سورة الأنعام ٤٠ | (٦) سورة الصافات ٨١ |
| (٧) سورة الشعراء ١٦٥ | (٨) سورة النساء ٢٠ |

(٩) الخاطريات ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ؛ يذكره بقوله : « ما أحضرني الخاطر من المسائل المشورة ؛
بما أمثلته ، أو حصل فى آخر تعاليت عن نفسى ؛ وغير ذلك مما هذه حاله وصورته » وانظر ، مقدمة لأستاذ
التجار لكتاب الخصائص ٦٤ .

* جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قط * ^(١)

و « هل » لا تقع تقريراً كما يقع غيرها مما هو للاستفهام . انتهى .

وقال الكندي : ^(٢) ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾ ^(٣) إلى أن « هل » تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ ؛ إلا أني رأيت أبا عليّ أبا ذلك ، وهو معذور ، فإن ذلك من قبيل الإنكار . انتهى .

ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل ؛ إنما تستعمل فيه الهمزة . ثم نقل عن بعضهم أن « هل » تأتي تقريراً ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ ^(٤) .

والكلام مع التقرير موجب ؛ ولذلك يعطف عليه صريح الموجب ، ويعطف على صريح الموجب .

فالأول كقوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى . وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ ^(٦) . ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾ ^(٧) .

(١) صدره :

* حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

والبيت من شواهد ابن عقيل ٢ : ١٥٨

(٢) نقله السيوطي في الإتقان ٢ : ٨٩ هو التاج أبو الين زيد بن الحسن بن زيد الكندي النحوي ، أحد علماء اللغة والنحو ؛ توفي سنة ٦١٣ بغيّة الوعاة ٢٤٩ .

(٤) سورة الفجر ٥

(٣) سورة الشعراء ٧٦ .

(٦) سورة الانشراح ٢١

(٥) سورة الضحى ٦

(٧) سورة الفيل ٢ .

والثاني : كقوله : ﴿ أَكْذَبْتُمْ بَيَانِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾ ^(١) ، على ما قرره الجرجاني في النظم ؛ حيث جعلها مثل قوله : ﴿ وَجَعَدُوا بِهَا وَأَسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(٢) .

ويجب أن يلي الأداة الشيء الذي تقرر بها ، فتقول في تقرير الفعل : « أضربت زيدا ؟ » ، والفاعل نحو : « أنت ضربت ؟ » ، أو المفعول « أزيذاضربت » ، كما يجب في الاستفهام الحقيقي .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْإِهْتِنَاءِ ﴾ ^(٣) ، يحتمل الاستفهام الحقيقي ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، والتقريرى بأن يكونوا علموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ، ولا تقريراً له ، لأنه لم يله ، ولأنه أجاب بالفاعل بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾ ^(٤) .

وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٥) .

وقيل : أراد التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي ، والأولى أن يجعل على الإنكار ، أى ، ألم تعلم أيها المنكر للنسخ ^(٦) !

وحقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفي ، وقد دخل على النفي ونفى النفي إثبات . والذي يُقرر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج : فإذا أدخلت على « ليس » ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب فلم يحسن معناها « أحدا » ؛ لأن « أحدا » إنما يجوز مع حقيقة النفي ؛ لا نقول : ليس أحداً في الدار ؛ لأن المعنى يؤول إلى

(٢) سورة النحل ١٤

(٤) سورة الأنبياء ٦٣

(١) سورة النحل ٨٤

(٣) سورة الأنبياء ٦٢ .

(٥) سورة البقرة ١٠٦ .

(٦) إشارة إلى ماورد في صدر الآية السابقة : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ .

قولك : أحد في الدار ، وأحد لا تستعمل في الواجب . انتهى .

وامثله كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(١) ، أى أنا ربكم .

وقوله ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخْجِيَ الْمُتَوَنِّينَ ﴾ ^(٢) .

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ^(٣) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ^(٤) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٦) .

﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٧) ، ومنه قوله صلى الله

عليه وسلم : « أينقص الرطب إذا جف » ، وقول جرير :

* أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا ^(٧) *

واعلم أن في جملهم الآية الأولى من هذا النوع إشكالا ، لأنه لو خرج الكلام عن النفي

لجاز أن يجاب بنعم ، وقد قيل : إنهم لو قالوا : « نعم » كفروا ، ولما حسن دخول الباء في

الخبر ، ولولم تفد لفظة الهمزة استفهاما لما استحق الجواب ، إذ لا سؤال حينئذ .

والجواب يتوقف على مقدمة ، وهى أن الاستفهام إذا دخل على النفي ، يدخل بأحد

وجهين :

(١) سورة الأعراف ١٧٢

(٢) سورة القيامة ٤٠

(٣) سورة يس ٨١

(٤) سورة الزمر ٣٦ ، ٣٧

(٥) سورة الزمر ٣٢

(٦) سورة المنكوت ٥١ .

(٧) مجزه :

* وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحِ *

إما أنت يكون الاستفهام عن النفي: هل وجد أم لا؟ فيبقى النفي على ما كان عليه،
أو للتقرير كقوله: أَلَمْ أَحْسَن إِلَيْكَ! وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(١)، ﴿أَلَمْ
يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾^(٢).

فإن كان بالمعنى الأول لم يجر دخول «نعم» في جوابه إذا أردت إيجابه، بل تدخل
عليه «بلى». وإن كان بالمعنى الثانى - وهو التقرير - فللكلام حينئذ لفظ ومعنى، فلفظه
نفي داخل عليه الاستفهام، ومعناه الإثبات؛ فبالنظر إلى لفظه تجيبه ببلى، وبالنظر إلى معناه،
وهو كونه إثباتاً تجيبه بنعم.

وقد أنكر عبد القاهر كون^(٣) الممزة للإيجاب؛ لأن الاستفهام يخالف الواجب،
وقال: إنها إذا دخلت على «ما» أو «ليس» يكون تقريراً وتحقيقاً، فالتقرير كقوله تعالى:
﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾^(٤)، ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾^(٥).
واعلم أن هذا النوع يأتى على وجوه:

الأول: مجرد الإثبات، كما ذكرنا.

الثانى: الإثبات مع الافتخار؛ كقوله تعالى عن فرعون: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ
مِصْرَ﴾^(٦).

(٢) سورة الضحى ٦
(٤) سورة المائدة ١١٦ .
(٦) سورة الزخرف ٥١ .

(١) سورة الإنشراح ١
(٣) دلائل الإعجاز ٨٨، ٨٩
(٥) سورة الأنبياء ٦٢

الثالث : الإثبات مع التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾ ^(١) أى هى واسعة ، فهلاً هاجرتم فيها !

الرابع : مع العتاب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله هذه الآية ^(٣) إلا أربع سنين ^(٤) . وما ألفت ما عاتب الله به خير خلقه بقوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ ^(٥) ، ولم يتأدب الزخشرى بأدب الله تعالى فى هذه الآية .

الخامس : التبكيت ، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ ﴾ ^(٦) هو تبكيت للنصارى فيما ادعوه ؛ كذا جعل السكاكى وغيره هذه الآية من نوع التقرير ^(٧) . وفيه نظر لأن ذلك لم يقع منه .

السادس : التسوية ^(٨) ، وهى الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، كقوله تعالى : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ^(٩) ، أى سواء عليهم الإنذار وعدمه ، مجردة للتسوية ، مضمحلا عنها معنى الاستفهام .

ومعنى الاستواء فيه استواؤهما فى علم المستفهم ؛ لأنه قد علم أنه أحد الأمرين كائن ،

(١) سورة الأنبياء ٩٧

(٢) سورة الحديد ١٦ .

(٣-٣) ساقط من ت

(٤) سورة التوبة ٤٣ وتفسير الزخشرى لهذه الآية :

« معناه : أخطأت وبئس ما فعلت » ؛ وانظر الكشف وتطبيق ابن النير ٢ : ٢١٥

(٥) سورة المائدة ١١٦

(٦) كذا فى ط ، م وفى ت : « من هذا النوع » .

(٧) كذا فى الأصول ، وعبارة السيوطى فى الإتيان ٢ : ٩٠ « وهو الاستفهام الداخلى على جملة ... » .

(٨) سورة يس ١٠

إما الإنذار وإما عدمه ؛ ولكن لا بعينه ، وكلاهما معلومٌ بعلمٍ غير معين .
فإن قيل : الاستواء يُعلم من لفظة « سواء » ، لا من الهمزة ، مع أنه لو عُلِمَ منه
لزم التكرار .

قيل : هذا الاستواء غير ذلك الاستواء المستفاد من لفظة « سواء » .
وحاصله أنه كان الاستفهام عن مستويين فجرد عن الاستفهام ، وبقي الحديث عن
المستويين . ولا يكون في إدخال « سواء » عليه لتغايرهما ، لأن المعنى أن المستويين في
العلم يستويان في عدم الإيمان . وهذا - أعنى حذف مقدّر واستعماله فيما بقي - كثير في
كلام العرب ، كما في النداء ، فإنه لتخصيص النادى وطلب إقباله ، فيحذف قيد الطلب ،
ويستعمل مطلق الاختصاص ، نحو « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » ، فإنه ينسلخ عن معنى
الكلمة ؛ لأن معناه مخصوص من بين سائر العصابات .

ومنه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنا أَمْ صَبْرُنا ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ^(٢) .

﴿ أَوْ عَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ ^(٣) .

وتارة تكون التسوية مصرحاً بها كما ذكرناه ، وتارة لاتكون ، كقوله تعالى :
﴿ وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ ﴾ ^(٤) .

السابع : التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة « المنافقون » ٦

(٤) سورة الأنبياء ١٠٩

(١) سورة إبراهيم ٢١

(٣) سورة الشعراء ١٣٦

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

الثامن : التهويل ، نحو : ﴿ اَلْحَاقَةُ مَا اَلْحَاقَةُ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا اَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ ^(٣) ، تفخيم للعذاب الذى يستعجلونه .

التاسع : التسهيل والتخفيف ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللّهِ ﴾ ^(٤) .

العاشر : التفجع ، نحو : ﴿ مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً اِلَّا اَحْصَاهَا ﴾ ^(٥) .

الحادى عشر : التكثير ، نحو : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ اَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(٦) .

الثانى عشر : الاسترشاد ، نحو : ﴿ اَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(٧) ؛ والظاهر

أنهم استفهموا مسترشدين ، وإنما فرق بين العبارتين أدبا . وقيل : هى هنا للتعجب .

[الاستفهام بمعنى الإنشاء]

القسم الثانى : الاستفهام المراد به الإنشاء ، وهو على ضروب :

(٢) سورة القارعة ١٠

(٤) سورة النساء ٣٩

(٦) سورة الأعراف ٤

(١) سورة الحاقة ١

(٣) سورة يونس ٥٠

(٥) سورة الكهف ٤٩

(٧) سورة البقرة ٣٠ .

الأول : مجرد الطلب ، وهو الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ^(١) ، أى اذكروا .
 وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالنَّبِيِّينَ اسْلَمْتُمْ ﴾ ^(٢) أى أسلموا .
 وقوله : ﴿ أَلَا تَحِثُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(٣) أى أحبوا .
 وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، أى قاتلوا .
 وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ قَهْلَ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ^(٦) انتهوا ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « انتهينا » .
 وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٧) .
 وقوله تعالى : ﴿ أَنْصَبِرُونَ ﴾ ^(٨) ، وقال ابن عطية والزنجشري : المعنى أنصبرون أم لا تنصبرون ؟
 والجرجاني فى « النظم » على حذف مضاف ، أى لنعلم أنصبرون .

الثانى : النهى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(٩) ، أى لا يغرك .
 وقوله فى سورة التوبة : ﴿ اتَّخَشَوْهُمْ فَلَّاهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ ^(١٠) ، بدليل قوله :
 ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ ﴾ ^(١١) .

الثالث : التحذير ، كقوله : ﴿ أَلَمْ تُنْهَكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(١٢) ، أى قدرنا عليهم فنقدر عليكم .

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة يونس ٣ | (٢) سورة آل عمران ٢٠ |
| (٣) سورة النور ٢٢ | (٤) سورة النساء ٧٥ |
| (٥) سورة النساء ٨٢ | (٦) سورة المائدة ٩١ |
| (٧) سورة البقرة ١٠٦ | (٨) سورة الفرقان ٢٠ |
| (٩) سورة الاقطار ٦ | (١٠) سورة التوبة ١٣ |
| (١١) سورة المائدة ٤٤ | (١٢) سورة المرسلات ١٦ |

الراح : التذكير ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ ^(١) .
وجعل بعضهم منه : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ ^(٢) . ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(٣) .

الخامس : التنبيه ، وهو من أقسام الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ ^(٤) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ ^(٦) .

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ قَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ ^(٧) ، المعنى فى كل ذلك : انظر بفكرك فى هذه الأمور وتنبيه .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ ^(٨) ، حكاه صاحب " الكافى " ، ^(٩) عن الخليل ، ولذلك رفع الفعل ولم ينصبه .

وجعل منه بعضهم ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(١٠) ، للتنبيه على الضلال .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(١١) .

- | | |
|---|------------------------|
| (١) سورة يوسف ٨٩ | (٢) سورة الضحى ٦ |
| (٣) سورة الانشراح ١ | (٤) سورة البقرة ٢٥٨ |
| (٥) سورة الفرقان ٤٥ | (٦) سورة البقرة ٢٤٣ |
| (٧) سورة الفيل ١ | (٨) سورة الحج ٦٣ |
| (٩) لماله كتاب الكافى فى النحو ؛ لأبى جعفر النحاس ، وانظر كشف الظنون ١٣٧٩ | |
| (١٠) سورة التكويد ٢٦ | (١١) سورة البقرة ١٣٠ . |

السادس : الترغيب ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(١) .
﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ ^(٢) .

السابع : التمني ، كقوله : ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُفْعَاءِ ﴾ ^(٣) .
﴿ أَلَيْسَ يُنْجِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ^(٤) ، قال العزيزي ^(٥) في تفسيره : أى كيف ،
وما أعجب معاينة الإحياء !

الثامن : الدعاء ، وهو كالتهنئ ، إلا أنه من الأذنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى :
﴿ أَتُنَبِّئُنَا بِمَا قَعَلَ الشُّفْعَاءُ مِنَّا ﴾ ^(٦) .
وقوله : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(٧) ، وهم لم يستفهموا ، لأن الله قال : ﴿ إِنِّي
جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ^(٧) .
وقيل : المعنى إنك ستجعل ؛ وشبهه أبو عبيدة ^(٨) بقول الرجل لظلامه وهو يضربه :
ألسـت الفاعـل كذا !

وقيل : بل هو تعجب ، وضعف .

وقال النحاس : الأولى ما قاله ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما ، ولا يخالف لهما :

(٢) سورة الصف ١٠

(١) سورة الحديد ١١

(٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٣) سورة الأعراف ٥٣

(٥) هو أبو المالح عزيزي بن عبد الملك ، الفقيه الشافعي ، صاحب كتاب البرهان في مشكلات القرآن ،

توفي سنة ٤٩٤ . ابن خلكان ١ : ٣١٨

(٧) سورة البقرة ٣٠

(٦) سورة الأعراف ١٥٥

(٨) في كتاب مجاز القرآن ؛ نشره الدكتور محمد فؤاد سزجبن ، وطبع بمصر سنة ١٩٥٥ ؛ والعبارة

في ١ : ٣٦ : « وتقول وأنت تضرب الغلام على الذنب : ألسـت الفاعـل كذا ؟ ليس باستفهام ؛ ولكنه

تقرير . »

أن الله تعالى لما قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ ﴾ ^(١) قالوا: وما ذاك الخليفة ! يكون له ذرية يفسدون ، ويقتل بعضهم بعضا !

وقيل : المعنى : أنجعلهم فيها أم تجعلنا ، وقيل : المعنى : تجعلهم وحالنا هذه أم يتغير .

التاسع والعاشر : العرض والتحضيض ، والفرق بينهما : الأول طلب برفق ، والثاني بشق ؛ فالأول كقوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۖ ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ۖ ﴾ ^(٣) .

ومن الثاني : ﴿ أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . قَوْمٌ فِرْعَوْنٌ أَلَا يَتَّقُونَ ۖ ﴾ ^(٤) ، المعنى : اتهم وأمرهم بالاتقاء .

الحادى عشر : الاستبطاء ، كقوله : ﴿ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۖ ﴾ ^(٥) ، بدليل : ﴿ وَبَسِّطْجِلُونَا بِالْعَذَابِ ۖ ﴾ ^(٦) .

ومنه ما قال صاحب الإيضاح ^(٧) البياني : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَضْرُقُ اللَّهَ ۖ ﴾ ^(٨) .

وقال الجرجاني : فى الآية تقديم وتأخير ؛ أى « حتى يقول الرسول : ألا إن

(٢) سورة النور ٢٢

(١) سورة البقرة ٣٠

(٤) سورة الشعراء ١٠ ، ١١

(٣) سورة التوبة ١٣

(٦) سورة الحج ٤٧

(٥) سورة يس ٤٨

(٧) هو جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزوينى المعروف بالخطيب ، التوفى سنة ٧٣٩ هـ ؛ وكتابه الإيضاح فى المعانى والبيان ؛ وانظر الجزء الأول ص ١٣٧ .

(٨) سورة البقرة ٢١٤

نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبٌ ، وَالَّذِينَ آمَنُوا : متى نصر الله ؟ « وهو حسن .

الثاني عشر : الإيَّاس ، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(١) .

الثالث عشر : الإيَّاس ، نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٢) .

وقال ابن فارس : [المراد به] ^(٣) الإِفْهَام ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ أَنَّ لَهَا أَمْرًا قَدْ خَفِيَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَعْلِمَ مِنْ حَالِهَا مَا لَمْ يَعْلَمْ ^(٤) .

وقيل : هو للتقريب ، فيعرف ما في يده حتى لا ينفر إذا انقلبت حية .

الرابع عشر : التَّهْكُمُ والاستهزاء ، ﴿ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ . مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾ ^(٦) .

الخامس عشر : التَّحْقِيرُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يَقْضُونَكَ إِلَّا هَزُؤًا أَلْهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ^(٧) ، ومنه ما حكى صاحب الكتاب : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ؟ عَلَى مَعْنَى مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا !

(٢) سورة طه ١٧

(٤) فقه اللغة : « يعلمه » .

(٦) سورة الصافات ٩٢

(١) سورة التكوين ٢٦

(٣) فقه اللغة ١٥٣ ، والشكيلة منه

(٥) سورة هود ٨٧

(٧) سورة الفرقان ٤١ .

السادس عشر : التعجب ، نحو : ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ ﴾ ^(١) .

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) .

ومنهم من جعله للتنبيه .

السابع عشر : الاستبعاد ، كقوله : ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ

مُبِينٌ ﴾ ^(٣) ، أى يُستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا .

الثامن عشر : التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَعَيِّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ ^(٤) .

﴿ إِم تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ ^(٥) .

﴿ افْتَحِذُوهٗ وَذُرِّيَّتَهُ أُولِيَاءَ ﴾ ^(٦) ؛ ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح

أو ما يترتب عليه فعل قبيح .

❖

الفائدة الرابعة : قد مجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير ، كقوله : ﴿ فَأَيُّ

الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ ^(٧) ، أى ليس الكفار آمنين ، والذين آمنوا أحق بالأمن ؛

ولما كان أكثر مواقع التقرير دواف الإنكار ، فقال : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ

يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ... ﴾ ^(٧) ، الآية .

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة آل عمران ٨٣

(٦) سورة الكهف ٥٠

(١) سورة النمل ٢٠

(٣) سورة الدخان ١٣

(٥) سورة الصف ٢

(٧) سورة الأنعام ٨١ ، ٨٢ .

وقد يحتملها ، كقوله : ﴿ اٰیْحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَّا كُلَّ لَحْمٍ اَخِيهِ مَيِّتًا ﴾ ^(١) .

ويحتمل أنه استفهام تقرير ، وأنه طلب منهم أن يُقروا بما عندهم تقرير ذلك ؛ ولهذا قال مجاهد : التقدير « لا » فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا « لا » جعلوا كأنهم قالوا ، وهو قول الفارسي والزمخشري .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار ، بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيهم فيكون « ميتة » ، والمراد محبتهم له غيبته على سبيل المجاز ، و« فكرهتموه » بمعنى الأمر ، أى أكرهوه .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب ، أنهم لما كانت حالهم حال من يدعى محبة أكل لحم أخيه نُسب ذلك إليهم ، وكذبوا فيه ، فيكون « فكرهتموه » .



الخامسة : إذا خرج الاستفهام عن حقيقته ؛ فإن أريد التقرير ونحوه لم يحتاج إلى معادل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ اَلَمْ تَعْلَمْ اَنَّ اللّٰهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ ﴾ ^(٢) ، فإن معناه التقرير . وقال ابن عطية : ظاهره الاستفهام المحض ، والمعادل على قول جماعة : « أم يريدون » . وقيل « أم » منقطعة فالمعادل عندهم محذوف ، أى « أم علمتم » ، وهذا كله على أن القصد مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبة أمته ، وأما إن كان هو المخاطب وحده فالمعادل محذوف لا غير ، وكلا القولين مروى . انتهى .

وماقاله غير ظاهر ، والاستفهام هنا للتقرير فيستغنى عن المعادل ، أما إذا كان على حقيقته ، فلا بد من تقدير المعادل ، كقوله تعالى : ﴿ اَفَمَنْ يَتَّبِعِ بَوَجهِهِ سُوْءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٣) ، أى ، كمن ينعم فى الجنة ؟

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ ^(١) ، أى كمن هداه الله ،
بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(١) ، التقدير : ذهبت
نفسك عليهم حسرات ، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾ ^(٢) .

وقد جاء فى التذييل موضع صُرح فيه بهذا الخبر ، وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن
فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ ﴾ ^(٣) ،
أى أكن هو خالد فى الجنة يسقى من هذه الأنهار ، كمن هو خالد فى النار ؟ على أحد الأوجه .
وجاء مصرحا بهما على الأصل فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا
لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ ^(٤)

﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ ^(٥) .



السادسة : استفهام الإنكار لا يكون إلا على ماض ، وخالف فى ذلك صاحب ^(٦)
” الأقصى القريب “ وقال : قد يكون عن مستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ
يَبْتَغُونَ ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ ﴾ ^(٨) ، قال : أنكر أن
حكم الجاهلية مما يُبغى لحقارته ، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى ، وهو منكر فى
الماضى والحال والاستقبال .

وهذا الذى قاله مخالف لإجماع البيانين ، ولا دليل فيما ذكره ، بل الاستفهام فى الآيتين
عن ماض ودخله الاستقبال ، تغليبا لعدم اختصاص المنكر بزمان . ولا يشهد له قوله

(١) سورة فاطر ٨

(٢) سورة الأنعام ١٢٢

(١) سورة فاطر ٨

(٣) سورة محمد ١٥

(٥) سورة محمد ١٤

(٦) كذا ورد اسمه فى الأصول والإتقان ٢ : ٩١ ، وسماه صاحب كتاب كشف الظنون : ” أقصى القرب فى

صناعة الأدب ، ؛ للشیخ زین الدین محمد بن محمد التنوخى ، التوفى سنة ٧٤٨ هـ

(٨) سورة الزمر ٣٧ .

(٧) سورة المائدة ٥٠

تعالى : ﴿ اَسْتَبْدِلْ لَوْنِ الَّذِي هُوَ اَدْنٰى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ ^(١) ، لأن الاستبدال - وهو طلب البدل - وقع ماضيا ، ولا : ﴿ اَتَقْتُلُونَ رَجُلًا اَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ ﴾ ^(٢) وإن كانت « أن » تخلص المضارع للاستقبال ، لأنه كلام ملموح به جانب المعنى . وقد ذكر ابن جنى فى " التنبيه " ^(٣) أن الإعراب قد يرد على خلاف ما عليه المعنى .



السابعة : هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته فى النفي : هل تقول : إن معنى الاستفهام فيه موجود ، وانضم إليه معنى آخر ؟ أو تجرد عن الاستفهام بالكلية ؟ لا ينبغى أن يطلق أحد الأمرين ، بل منه ما تجرد كما فى التسوية ، ومنه ما يبقى ، ومنه ما يمتثل ويحتمل ؛ ويعرف ذلك بالتأمل . وكذلك الأنواع المذكورة فى الإثبات ؛ وهل المراد بالتقرير الحكم بثبوته ، فيكون خبرا محضا ؟ أو أن المراد طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام تقرير المخاطب ، أى يطلب أن يكون مقرا به ؟ وفى كلام النحاة والبيانين ، كلٌّ من القولين ، وقد سبق الإشارة إليه .



الثامنة : الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة : همزة ، وهل ، وأم ، وأما غيرها مما يستفهم به كمن ، وما ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وكيف ، وكم ، وأيان ، فأسماء استفهام ، استفهم بها نيابة عن همزة . وهى تنقسم إلى ما يختص بطلب التصديق ، باعتبار الواقع ، كهل وأم المنقطعة ، وما يختص بطلب التصور كأم المتصلة ، وما لا يختص كهمزة .

[أحكام اختصت بها همزة الاستفهام]

ولكون همزة أم الباب اختصت بأحكام لفظية ، ومعنوية .

فنها كون الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجنس في النفس إثبات ما يستفهم عنه ،
بخلاف « هل » فإنه لا ترجح عنده بنفى ولا إثبات . حكاه الشيخ أبو حيان عن بعضهم .
ومنها اختصاصها باستفهام التقرير ، وقد سبق عن سيديويه وغيره أن التقرير لا يكون
بهل ، والخلاف فيه .

وقال الشيخ أبو حيان : إن طَلِبَ بالاستفهام تقرير ، أو توبيخ ، أو إنكار ،
أو تعجب ، كان بالهمزة دون « هل » ، وإن أريد الجحد كان بهل ، ولا يكون بالهمزة .
ومنها أنها تستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعدها ، كقولك : أنضرب زيدا وهو
أخوك ؟ قال تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَالًا تَعْمُونَ ﴾ ^(١) ، ولا تقع « هل » هذا
الموقع . وأما قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاهُ إِلَّا الْإِخْسَانُ ﴾ ^(٢) فليس منه ، لأن هذا
نفى له من أصله ؛ والمنوع من إنكار إثبات ما وقع بعدها . قاله ابن الحاجب .

ومنها أنها يقع الاسم منصوبا بعدها بتقدير ناصب ، أو مرفوعا بتقدير رافع يفسره
ما بعده ، كقولك : أزيذا ضربت ؟ وأزيذ قام ؟ ولا تقول : « هل زيدا ضربت ؟ »
ولا « هل زيد قائم ؟ » إلا على ضعف .

وإن شئت فقل : ليس في أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يليه
الاسم في فصيح الكلام إلا الهمزة ، فتقول : أزيذ قام ؟ ولا تقول : هل زيد قام ؟
إلا في ضرورة ، بل الفصيح : هل قام زيد ؟

ومنها أنها تقع مع « أم » المتصلة ، ولا تقع مع « هل » ، وأما المنقطعة فتقع فيهما

جميعا . فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فهذا الموضع لا تقع فيه « هل » ما لم تقصد إلى المنقطعة . ذكره ابن الحاجب .

ومنها أنها تدخل على الشرط ، تقول : إن أكرمتني أكرمتك ~~فإن~~ إن تخرج أخرج معك ؟ إن تضرب أضرب ؟ ولا تقول : هل إن تخرج أخرج معك ؟

ومنها جواز حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا عَلَى ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(٢) ، في أحد الأقوال ، وقراءة ابن محيصن : ﴿ سَوَاءَ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ^(٣) .

ومنها زعم ابن الطراوة أنها لا تكون أبدا إلا معادلة أو في حكمها ؛ بخلاف غيرها ، فتقول : أقام زيد أم قعد ؟ ويجوز ألا يذكر المعادل ؛ لأنه معلوم من ذكر الضد .

ورد عليه الصقار وقال : لا فرق بينها وبين غيرها ؛ فإنك إذا قلت : هل قام زيد ؟ فالعنى هل قام أم لم يقم ؟ لأن السائل إنما يطلب اليقين ، وذلك مطرد في جميع أدوات الاستفهام . قال : وأما قوله : إنه عزيز في كلامهم لا يأتون لها بمعادل خطأ ؛ بل هو أكثر من أن يحصر ، قال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ ^(٤) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى ﴾ ^(٥) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ ^(٦) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ ^(٧) . وهو كثير جدا .

(١) سورة الشعراء ٢٢
« والمعنى : أهذا ربى ! ومثل هذا يكون ربا ! فحذف الهمة » .

(٢) سورة البقرة ٦ ، وفي كتاب فضلاء البشر ص ١٢٨ : « وعن ابن محيصن : ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ »

بهمزة واحدة مقصورة .

(٥) سورة النجم ٣٣ ، ١٩

(٤) سورة المؤمنون ١١٥

(٧) سورة مريم ٧٧ .

(٦) سورة النجم ١٩

ومنها تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف ، فتقول : « أفلم أكرمك ؟ »
« أولم أحسن إليك ؟ » قال الله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ ^(١) ، وقال تعالى :
﴿ أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) ، فتقدم
المهزة على حروف العطف : الواو ، والفاء ، وثم . وكان القياس تأخيرها عن العاطف ،
فيقال : « فإلم أكرمك ؟ » ، « وإلم أحسن إليك ؟ » كما تقدم على سائر أدوات الاستفهام ،
نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ
رَسُولُهُ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى :
﴿ فَأَيِّنْ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(٦) ، فلا يجوز أن يؤخر العاطف عن شيء من هذه الأدوات ، لأن
أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، والعاطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف ،
وإنما خولف هذا في المهزة ، لأنها أصل أدوات الاستفهام ، فأرادوا تقديمها تنبيها على أنها
الأصل في الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام .

والزخشرى اضطرب كلامه ، فتارة يجعل المهزة في مثل هذا داخلة على محذوف عطف
عليه الجملة التي بعدها ، فيقدر بينهما فعلا محذوفا تعطف الفاء عليه مابعدا ، وتارة يجعلها
متقدمة على العاطف كما ذكرناه ، وهو الأولى .

وقد ردّ عليه في الأول بأن ثمّ مواضع لا يمكن فيها تقدير فعل قبلها ، كقوله تعالى :
﴿ أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْخَلْقِ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَمَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقُّ ﴾ ^(٢) ،
﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة يونس ٥١

(٤) سورة الرعد ١٦

(٦) سورة الزخرف ١٨

(١) سورة البقرة ٧٤ ، ١٠٠

(٣) سورة آل عمران ١٠١

(٥) سورة التكوين ٢٦

(٧) سورة الرعد ١٩ ، ٣٣

وقال ابن خطيب زَمَلُكا^(١): الأوجه أن يقدَّر محذوف بعد الهمزة قبل الفاء تكون الفاء عاطفة عليه ؛ ففي مثل قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنْتَ مَاتَ ﴾^(٢) لو صُرِّحَ به لقليل : «أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتددتم فتحالفوا سنن اتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملك أنبيائهم بعد موتهم » ؟ وهذا مذهب الزمخشري .

فائدة

زعم ابن سيده^(٣) في كلامه على إثبات الجمل أن كل فعل يستفهم عنه ولا يكون إلا مستقبلاً . وردَّ عليه الأعم^(٤) ، وقال : هذا باطل ، ولم يمنع أحد : « هل قام زيد أمس ؟ » و « هل أنت قائم أمس ؟ » ، وقد قال تعالى : ﴿ قَهْلَ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾^(٥) فهذا كله ماض غير آت .

[الشرط]

الثالث: الشرط ، ويتعلق به قواعد .

(١)

القاعدة الأولى : المجازاة إنما تنعقد بين جملتين :

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي ابن خطيب زمسكا ، والمعروف بالزمسكاني ، وصاحب كتاب نهاية التأمل في علوم التنزيل في التفسير ، توفي سنة ٦٥١ . طبقات الشافعية ١٣٣ : ٥ .

(٢) سورة آل عمران ١٤٤ .

(٣) هو علي بن إحد - وقيل ابن إسماعيل المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي ، صاحب المحكم والمختص وشرح الحماسة وغيرها ، توفي سنة ٤٤٣ . إنباه الرواة ٢ : ٢٢٥ .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنمري المعروف بالأعلم ، أحد علماء اللغة والنحو والأدب بالأندلس ، توفي سنة ٤٧٦ . بنية الوعاة ٤٢٢ .

(٥) سورة الأعراف ٤٤ .

أولاهما فعلية ، لتلازم الشرط ، مثل قوله تعالى : ﴿ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ ﴾ ^(١) ، ﴿ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ ﴾ ^(٢) ، ﴿ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ ﴾ ^(٣) ، ﴿ نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ ﴾ ^(٤) .
﴿ يَا تَبِئَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ ^(٥) .

وثانيهما قد تكون اسمية ، وقد تكون فعلية جازمة ، وغير جازمة ، أو ظرفية أو شرطية ، كما يقال : ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٦) . ﴿ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ ^(٧) .
﴿ فَأَنْتَ بِآيَةٍ ﴾ ^(٨) . ﴿ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ ^(٩) . ﴿ إِنَّا مَرْجِعُهُمْ ﴾ ^(١٠) . ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ ^(١١) .

فإذا جمع بينها وبين الشرط اتحدتا بجملة واحدة ، نحو قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(١٢) ، وقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ ^(١٣) ، وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأَتِ بِهَا ﴾ ^(١٤) ، وقوله : ﴿ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانُهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ ^(١٥) ، وقوله : ﴿ وَإِنَّمَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتُوفِّيَنَّكَ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ﴾ ^(١٦) ، وقوله : ﴿ فَأَمَّا يَا تَبِئَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ ^(١٧) ، فالأولى من جملة المجازاة تسمى شرطاً ، والثانية تسمى جزاء .

ويسمى للناطق الأولى مقدماً والثاني تالياً .

فإذا انحلت الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان .

- | | | |
|-----------------------|-----------------------|----------------------|
| (١) سورة الأنعام ١٢٥ | (٢) سورة الأعراف ١٠٦ | (٣) سورة الأعراف ١٤٣ |
| (٤) سورة الرعد ٤٠ | (٥) سورة البقرة ٣٨ | |
| (٦) سورة مريم ٦٠ | (٧) سورة الزمر ٢٢ | |
| (٨) سورة الشعراء ١٥٤ | (٩) سورة الأعراف ١٤٣ | |
| (١٠) سورة يونس ٧٠ | (١١) سورة البقرة ٣٨ | |
| (١٢) سورة النساء ١٢٤ | (١٣) سورة الأنعام ١٢٥ | |
| (١٤) سورة الأعراف ١٠٦ | (١٥) سورة الأعراف ١٤٣ | |
| (١٦) سورة يونس ٤٦ | (١٧) سورة طه ١٢٣ . | |

فإن قيل : فمن أى أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين ؟

قلنا : قال صاحب " المستوفى " ، ^(١) : العبرة في هذا بالتالى ؛ إن كان التالى قبل
الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمة - أعنى خبراً محضاً - ولذلك جاز أن توصّل
بها الموصولات ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَتَوْا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٢) ، وإن لم يكن جازماً لم تكن جازمة ، بل إن كان التالى أمراً ؛ فهى
في عداد الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ
الصَّادِقِينَ ﴾ ^(٣) ، وإن كانت رجاء فهى في عداد الرجاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَقَرَّ
مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ ^(٤) ؛ أى فهذا التسويف بالنسبة إلى المخاطب . فإن جعلت
« سوف » بمعنى « أمكن » كان الكلام خبراً صرفاً ، فأما الفاء التى تلتحق التالى
معقبة فللاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالى بذاته ارتباطاً ؛ وذلك إن كان
افتتح بغير الفعل ، كقوله : ﴿ فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا قَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) وقوله سبحانه : ﴿ مَنْ
جَاءَ بِالْخَيْرِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍهَا ﴾ ^(٦) ، لأن الاسم لا يدل على الزمان فيجازى به .
وكذلك الحرف إن كان مفتوحاً بالأمر ، كقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ
فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ^(٧) لأن الأمر لا يناسب معناه الشرط ، فإن كان مفتوحاً بفعل ماضٍ أو
مستقبل ارتبط بذاته ، نحو قولك : « إن جئتني أكرمتك » ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا
اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾ ^(٨) ، وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ تَعَدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا ﴾ ^(٩) ، لأن

(١) المستوفى في النحو ، لأبي سعد كمال الدين على بن مسعود الفرغانى ، ذكره صاحب كشف الظنون ؛
ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية

(٣) سورة الأعراف ١٠٦

(٥) سورة البقرة ١١٥

(٧) سورة الحجرات : ٦

(٩) سورة الأنعام ٧٠

(٢) سورة الحج ٤١

(٤) سورة الأعراف ١٤٣

(٦) سورة الأنعام ١٦٠

(٨) سورة القتال ٧

هذه كالجزء من الفعل ، وتخطأها العامل ؛ وليست كـ « إن » في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَذُعْهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذَا أَبَدًا ﴾ ^(١) .

فإن قيل : فما الوجه في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ وَمَنْ عَادَ قَيَمْنَتِمْ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٣) ؟

قلنا : الأظهر أن يكون كل واحد منهما محمولاً على الاسم ، كما أن التقدير « فأنما قد صغت قلوبكما » و « فهو ينتقم الله منه » ، يدلُّك على هذا أن « صغت » لو جعل نفسه الجزاء للزم أن يكتسب من الشرط معنى الاستقبال ، وهذا غير مسوغ هنا . ولو جاز لجاز أن تقول : « أنما إن تتوبا إلى الله صغت - أو - فصغت قلوبكما » لكن المعنى : « إن تتوبا فبعد صفو من قلوبكما » ليتصور فيه معنى الاستقبال ، مع بقاء دلالة الفعل على الممكن ، وأن « ينتقم » لو جعل وحده جزاء لم يدل على تكرار الفعل كما هو الآن ، والله أعلم بما أراد .

(٢)

الثانية : أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول ، بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه ، كقولك : « إن زرتني أحسنت إليك » ، فالإحسان إنما استحق بالزيارة ، وقولك : « إن شكرتني زرتك » ، فالزيارة إنما استحق بالشكر ، هذا هو القاعدة .

وقد أورد على هذا آيات كريمات :

منها قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ ^(٤) ، وهم عباده ، عذبتهم أوزعهم .

(٢) سورة التحريم ٤

(٤) سورة المائدة ١١٨

(١) سورة الكهف ٥٧

(٣) سورة المائدة ٩٥

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَاِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ^(١) ، وهو العزيز الحكيم ، غفر لهم أو لم يغفر لهم .

وقوله : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٢) ، وصَغَو القلوب هنا لأمر قد وقع ، فليس بمتوقف على ثبوته .

والجواب أن هذه في الحقيقة ليست أجوبة ؛ وإنما جاءت عن الأجوبة المحذوفة ، لكونها أسبابا لها .

فقوله : ﴿ فَالَهُمْ عِبَادُكَ ﴾ ^(١) ، الجواب في الحقيقة : فتحكم فيمن يحق لك التحكم فيه ، وذكر العبودية التي هي سبب القدرة .

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ ﴾ ^(١) فالجواب : فأنت متفضل عليهم ، بالإنجاز بهم بذنوبهم فكذلك غير مفتقر إلى شيء ، فإنك أنت العزيز الحكيم .

وقال صاحب " المستوفى " : اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفاً على الشرط أبداً ، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبداً ؛ بحيث يمكن وجوده ، ولا أن تكون نسبة الشرط دائماً إلى الجزاء نسبة السبب إلى السبب ؛ بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلًا لزم مع حصوله حصولُ الجزاء ؛ سواء كان الجزاء قد يقع ، لامن جهة وقوع الشرط ، كقول الطيب : من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده ، لأن احتقان الحرارة قد يكون لاعن ذلك ، أو لم يكن كذلك ؛ كقولك : إن كانت الشمس طالمة كان النهار موجوداً .

وسواء كان الشرط ممكناً في نفسه كالأمثلة السابقة ، أو مستحيلاً ؛ كما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَايِدِينَ ﴾ ^(١) .

وسواء كان الشرط سببا في الجزاء ووصلة إليه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ يَأْتِكُمْ أَجُورُكُمْ ﴾ ^(٢) أو كان الأمر بالعكس ، كقوله : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، أو كان لاهذا ولاذاك ، فلا يقع إلا مجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذْ أَنْ أَبَدًا ﴾ ^(٤) إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سبباً للضلال ومفضية إليه ، ولا أن يكون الضلال مفضيا إلى الدعوة .

وقد يمكن أن يُحمل على هذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُمْ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُمْ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ يَشَاءُ ﴾ ^(٥) . وعلى هذا ما يكون من باب قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾ ^(٦) فإن التأويل « إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَمَعْنَى إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ قَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ » . والله أعلم بمراده .

(٣)

الثالثة : أنه لا يتعلق إلا بمستقبل ؛ فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى ، كقولك : « إِنْ مِتَّ عَلَى الْإِسْلَامِ دَخَلْتَ الْجَنَّةَ » . ثم للنحاة فيه تقديران :

أحدهما : أن الفعل يغيّر لفظاً لا معنى ، فكان الأصل : « إِنْ نَمَتَ مُسْلِمًا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ » ، فغيّر لفظ المضارع إلى الماضى تنزيلاً له منزلة المحقق .

والثانى : أنه تغير معنى ، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال ، وبقى لفظه على حاله .

(٢) سورة محمد ٣٦
(٤) سورة الكهف ٥٧
(٦) سورة آل عمران ١٤٠

(١) سورة الزخرف ٨١
(٣) سورة النساء ٧٩
(٥) سورة المتحة ٢

والأول أسهل ، لأن تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى .

وذهب المبرد إلى فعل الشرط إذا كان لفظ « كان » بقي على حاله من المضى ؛ لأن « كان » جُرِّدت عنده للدلالة على الزمن الماضي فلم تغيرها أدوات الشرط . وقال : « إن « كان » مخالفة في هذا الحكم لسائر الأفعال ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ فَلْتُهُ ﴾ ^(١) .
﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ ^(٢) .

والجمهور على المنع ، وتأولوا ذلك ، ثم اختلفوا :

فقال ابن عصفور والشلوبين وغيرهما : إن حرف الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف ، أى إن أكن كنت قلته ، أى إن أكن فيما يستقبل موصوفاً بأنى كنت قلته فقد علمته . فعلم الشرط محذوف مع هذا ، وليست « كان » المذكورة بعدها هي فعل الشرط .

قال ابن الضائع : وهذا تكلف لا يحتاج إليه ، بل ﴿ كنت ﴾ بعد ﴿ إن ﴾ مقلوبة المعنى إلى الاستقبال ، ومعنى ﴿ إن كُنْتُ ﴾ « إن أكن » ، فليست هذه التى بعدها هى التى يراد بها الاستقبال ؛ ، لا أخرى محذوفة ، وأبطلوا مذهب المبرد بأن « كان » بعد أداة الشرط فى غير هذا الموضع قد جاءت مراداً بها الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ ^(٣) .

وقد نبه فى " التسهيل " ، ^(٤) فى باب الجواز على أن فعل الشرط لا يكون إلا مستقبل المعنى ، واختار فى « كان » مذهب الجمهور ؛ إذ قال : ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ « كان » أو غيرها إلا مؤولاً .

(٢) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة المائدة ١١٦

(٣) سورة المائدة ٦

(٤) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك ؛ وكتابه « تسهيل القوائد وتكميل المقاصد » فى النحو ، ذكره صاحب كشف الظنون ، وذكر العلماء الذين عنوانوا به وشرحوه .

واستدرك عليه « لو » « ولما » الشرطيتين ؛ فإن الفعل بعدها لا يكون إلا ماضياً فتعين استثنأؤه من قوله : « لا يكون إلا مستقبل المعنى » .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَهْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ ^(١) إلى ﴿ إِنْ وَهَبْتَ ﴾ ^(٢) فوقع فيها « أهللنا » المنطوق به أو المقدر ، على القولين ، جواب الشرط ، مع كون الإحلال قديماً ، فهو ماض . وجوابه أن المراد : « إِنْ وَهَبْتَ فَقَدْ حَلَّت » ، فجواب الشرط حقيقة الحل المفهوم من الإحلال لا الإحلال نفسه ، وهذا كما أن الظرف من قولك : « قم غدا » ليس هو لفعل الأمر ، بل للقيام المفهوم منه .

وقال البيانىون : يحى فعل الشرط ماضى اللفظ لأسباب :

منها : إيهامُ جعل غير الحاصل كالحاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً ﴾ ^(٣) .

ومنها : إظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه ، كقولهم : « إِنْ ظَفَرْتَ بِحَسَنِ الْعَاقِبَةِ فَذَاكَ » ، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَدَنْ تَحَصُّناً ﴾ ^(٤) ، أى امتناعاً من الزنا ، جى بلفظ الماضى ولم يقل « يردن » إظهاراً للتوفير رضا الله ، ورغبة فى إرادتهن التحصين .

ومنها : التعريض ، بأن يخاطب واحداً ومراده غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الزمر ٦٥

(١) سورة الأحزاب ٥٠

(٣) سورة النور ٣٣ .

(٤)

الرابعة : جواب الشرط أصله الفعل المستقبل ، وقد يقع ماضيا ، لا على أنه جواب في الحقيقة ، نحو : « إن أكرمتك فقد أكرمتني » اكتفاء بالموجود عن المعلوم .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾ ^(١) ، ومسّ القرح قد وقع بهم ، والمعنى : إن يؤلكم ما نزل بكم فيؤلهم ما وقع ، فالمقصود ذكر الأثم الواقع لجميعهم ، فوق الشرط والجزاء على الأثم .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ^(٢) ، فعلى وقوع الماضي موقع المستقبل فيهما ، دليله قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ ^(٣) ، أى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ ^(٢) « تكن قد علمته » وهو عدول إلى الجواب إلى ما هو أبداع منه كما سبق .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٤) ، فالمعنى - والله أعلم - : « ما أنت بمصدق لنا ولو ظهرت لك براءتنا ، بتفضيلك إياه علينا » ، وقد أتوه بدلائل كاذبة ولم يصدقهم ، وقرعوه بقولهم : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْفَدِيمِ ﴾ ^(٥) ، وإجماعهم على إرادة قتله ، نهرمهم له في الجب أكبر من قولهم : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٦) عندك .

(٥)

الخامسة : أدوات الشرط : حروف ، وهى « إن » ، وأسماء مضمّنة معناها .

ثم منها ما ليس بظرف ، كمن ، وما ، وأى ، ومهما . وأسماء هى ظروف : أين ، وأينما ، ومتى ، وحيثما ، وإذما .

(٢) سورة المائدة ١١٦

(٤) سورة يوسف ٩٥ ،

(١) سورة آل عمران ١٤٠

(٣) سورة يوسف ١٧

وأقواها دلالة على الشرط دلالة « إن » لبساطتها، ولهذا كانت أم الباب .

وما سواها فمركب من معنى « إن » وزيادة معه ، فمن معناه كل في حكم إن ، وما معناه كل شيء إن ، وأينما وحيثما يدلان على المكان وعلى إن ، وإذا ما ومن يدلان على الشرط والزمان .

وقد تدخل « ما » على « إن » وهي أبلغ في الشرط من « إن » ولذلك تُتلقى بالنون المبني عليها المضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذِي ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَبْتَلِغْنَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(٢) .

ومما ضُمن معنى الشرط « إذا » ، وهي كـ « إن » ، ويفترقان في أن « إن » تستعمل في المحتمل المشكوك فيه ، ولهذا يقبح : إن احمرّ البسر كان كذا ، وإن انتصف النهار آنك ، وتكون « إذا » للجزم ، فوقوعه ، إما تحقيقاً نحو : إذا طلعت الشمس كان كذا ، أو اعتباراً كما سنذكره .

قال ابن الضائع : ولذلك إذا قيل : « إذا احمرّ البسر فانتِ طالق » وقع الطلاق في الحال عند مالك ؛ لأنه شيء لا بدّ منه ؛ وإنما يتوقف على السبب الذي قد يكون وقد لا يكون ، وهذا هو الأصل فيهما .

وقد تستعمل « إن » في مقام الجزم لأسباب :

منها أن تأتي على طريقة وضع الشرطي المتصل الذي يوضع شرطه تقديرًا التبيين

مشروطه تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ ﴾ ^(٣) .

ومنها أن تأتى على طريق تبين الحال ، على وجه يأنس به المخاطب ، وإظهارا للتناصف فى الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ﴾ ^(٤) .

ومنها تصوير أن المقام لا يصلح إلا بمجرد فرض الشرط ؛ كفرض الشيء المستحيل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا أَسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ ^(٥) ، والضمير للأصنام . ويحتمل منه ما سبق فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(٦) .

ومنها لقصد التوبيخ والتجھيل فى ارتكاب مدلول الشرط وأنه واجب الانتفاء ، حقيق ألا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ ^(٧) ، فـ « ين » يكسر « إن » ، فاستعملت « إن » فى مقام الجزم ، بكونهم « مسرفين » لتصور أن الإسراف ينبى أن يكون متنفيا ، فأجراه لذلك بحرى المحتمل المشكوك .

ومنها تنبيه المخاطب وتهيجه ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٨) ، والمعنى عبادتكم لله تستلزم شكركم له ، فإن كنتم ملتزمين عبادته فكلوا من رزقه واشكروه ، وهذا كثيرا ما يورد فى الحجاج والإلزام ، تقول : « إن كان لقاء الله حقا فاستعد له » .

وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ بآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة سبأ ٥٠

(٦) سورة الزخرف ٥

(٨) سورة الأنعام ١١٨

(١) سورة الزخرف ٨١

(٣) سورة الإسراء ٤٢

(٥) سورة فاطر ١٤

(٧) سورة البقرة ١٧٢

ومنها التغليب، كقوله تعالى : ﴿ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ ^(٢) ، فاستعمل « إن » مع تحقق الارتياح منهم ؛ لأن الكل لم يكونوا مرتابين ، فغلب غير المرتابين منهم على المرتابين ؛ لأن صدور الارتياح من غير الارتياح مشكوك في كونه ، فلذلك استعمل « إن » على حد قوله : ﴿ إِن عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ ^(٣) .

واعلم أن « إن » لأجل أنها لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة كان جوابها معلقا على ما يحتمل أن يكون أو لا يكون ، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه ، ليطابق اللفظ والمعنى ، فإن عدل عن المضارع إلى الماضي لم يعدل إلا لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿ إِن يَتَقَفُوا كَمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءُ وَيَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ ^(٤) ، فأتى الجواب مضارعا ، وهو « يكونوا » وما عطف عليه ، وهو « يسطوا » مضارعا أيضا ، وأنه قد عطف عليه « ودوا » بلفظ الماضي ، وكان قياسه المضارع ؛ لأن المعطوف على الجواب جواب ؛ ولكنه لما لم يحتمل ودادتهم لكفرهم من الشك فيها ما يحتمله أنهم إذا ثقفوا صاروا لهم أعداء ، وبسطوا أيديهم إليهم بالقتل ، وألسنتهم بالشتم - أتى فيه بلفظ الماضي ؛ لأن ودادتهم في ذلك مقطوع بها ، وكونهم أعداء وبسطى الأيدي والألسن بالسوء مشكوك ، لاحتمال أن يعرض ما يصدم عنه ، فلم يتحقق وقوعه .

وأما « إذا » فلما كانت في المعاني المحققة غلب لفظ الماضي معها ، لكونه أدل على الوقوع باعتبار لفظه في المضارع ؛ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِن

(٢) سورة البقرة ٢٣

(٤) سورة المتحنة ٢

(١) سورة الحج ٥

(٣) سورة الأعراف ٨٩

تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴿١﴾ بلفظ الماضي مع « إذا » في جواب الحسنة حيث أريد مطلق الحسنة ، لانوع منها ، ولهذا عُرِّفت تعريف العهد ، ولم تنكر كما نكر المراد به نوع منها في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، (٢) وكما نكر الفعل حيث أريد به نوع في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ (٣) ، و بلفظ المضارع مع « إن » في جانب السيئة وتنكيرها بقصد النوع .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَاهُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٤) لفظ الماضي مع « إذا » والمضارع مع « إن » إلا أنه نكرت الرحمة ليطابق معنى الإذاقة بقصد نوع منها ، والسيئة بقصد النوع أيضاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَهُ ﴾ (٥) أتى بإذا لما كان مس الضر لم في البحر محققاً ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَسْأَلُ قَنُوطٌ ﴾ (٦) فإنه لم يقيد مس الشر هاهنا ؛ بل أطلقه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أُنْمِنَّا لِلْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الْفِتْنُ كَانَ يَتُوبُ ﴾ (٧) ؛ فإن اليأس إنما حصل عند تحقق مس الضر له ، فكان الإتيان بإذا أدل على المقصود من « إن » ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ (٨) ، فإنه لِقَلَّةِ صبره وضعف احتماله في موقع الشر أعرض ، والحال في الدعاء ، فإذا تحقق وقوعه كان يتوسأ . وأما قوله : ﴿ إِنْ أَمْرُوهُ هَلَكَ ﴾ (٩) مع أن الهلاك محقق ، لكن جهل وقته ، فلذلك جى « يان » .

(١) سورة الأعراف ١٣١

(٢) سورة النساء ٧٨

(٣) سورة النساء ٧٣

(٤) سورة الروم ٣٦

(٥) سورة الإسراء ٦٧

(٦) سورة فصلت ٤٩

(٧) سورة الإسراء ٨٣

(٨) سورة فصلت ٥١ ، وفي الأصل « وإن مسه » وهو خطأ ، وفي الكلام بعد ذلك غموض .

(٩) سورة النساء ١٧٦

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾ ^(١) ، فأتى بإن للتفضية للشك ، والموت أمر محقق ؛ لكن وقته غير معلوم ، فأورد مورد الشكوك فيه ، المتردد بين الموت والقتل .
وأما قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ﴾ ^(٢) مع أن مشيئة الله محققة ، نجاء على تعليم الناس كيف يقولون ، وهم يقولون في كل شيء على جهة الاتباع ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) فيقول الرجل في كل شيء : إن شاء الله ؛ على تحخير به ، مقطوعاً أو غير مقطوع ، وذلك سنة متبعة .

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « وإنا إن شاء الله بكم لأحقون » . ويحتمل أن تكون للإيهام في وقت الحقوق متى يكون .

تنبيه : سكت البيانون عما عدا « إذا » و « إن » ، وألحق صاحب « البسيط » ^(٤) وابن الحاجب « متى » بأن قال : لا تقول : متى طلعت الشمس ؟ مما عليم أنه كائن ؛ بل تقول : متى تخرج أخرج . وقال الزخشرى في الفصل بين متى وإذا : إن « متى » للوقت المبهم ، و « إذا » للمعين ؛ لأنها ظرفا زمان ، ولإيهام « متى » جزم بها دون « إذا » .

(٦)

السادسة : قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر ، وتصدق الشرطية دون

(٢) سورة الفتح ٢٧

(١) سورة آل عمران ١٤٤

(٣) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) هو السيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذى ؛ التوفى سنة ٧١٧ هـ ؛ والبسيط أحد شروحه الثلاثة على كتاب السكافية في النحو للشيخ جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، والتوفى سنة ٦٤٦ هـ ، وانظر كشف الظنون ص ١٣٧٠

مفردتيها ؛ أما صدقها فلاستلزام المحال ، وأما كذب مفردتيها فلاستحالتها .

وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلَٰهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ... ﴾ ^(٣) الآية .

وفائدة الربط بالشرط في مثل هذا أمران : أحدهما بيان استلزام إحدى القضيتين

للأخرى ، والثاني أن اللازم متنفذ ، فاللزوم كذلك .

وقد تبين بهذا أن الشرط يعلق به المحقق الثبوت ، والممتنع الثبوت ، والممكن الثبوت .

(٧)

السابعة : الاستفهام إذا دخل على الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ

أَتَقْلَبْتُمْ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ أَنَا الدُّنُور ﴾ ^(٥) ، ونظائره ؛ فالمهزة

في موضعها ، ودخولها على أداة الشرط . والفعل الثاني الذي هو جزاء الشرط ليس جزاء

للشرط ، وإنما هو المستفهم عنه ، والمهزة داخلة عليه تقديرًا ، فينبى به التقديم ، وحينئذ

فلا يكون جوابًا ، بل الجواب محذوف ، والتقدير عنده : « أَأَقْلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ إِنْ مَاتَ

محمد ؟ » ، لأن الفرض إنكار انقلابهم على أعقابهم بعد موته .

ويقول يونس : قال كثير من النحويين ، إنهم يقولون : ألف الاستفهام دخلت في غير

موضعها ؛ لأن الفرض إنما هو : « أَتَقْلَبُونَ إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ » .

وقال أبو البقاء : « قال يونس : المهزة في مثل هذا أحقها أن تدخل على جواب

(٢) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة آل عمران ١٤٤

(١) سورة الزخرف ٨١

(٣) سورة الإسراء ٤٢

(٥) سورة الأنبياء ٣٤

الشرط ؛ تقديره : أتقبلون [على أعقابكم] ^(١) إن مات محمد ؟ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط ، ومذهب سيبويه الحق لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ؛ إذ لا يصح أن تقول : انزورني فإن زرتك ، ومنه قوله : ﴿ أَفَأَمِنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ ^(٢) . والثاني أن الهمزة لها صدر الكلام ، و « إن » لها صدر الكلام ، فقد وقع في موضعهما ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنهما كالشيء الواحد ^(٣) . انتهى .

وقد رد النحويون على يونس بقوله : ﴿ أَفَأَمِنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ ^(٢) ، لا يجوز في ﴿ فهم ﴾ أن ينوى به التقديم ؛ لأنه يصير التقدير : « أفهم الخالدون فإن مت ؟ » ، وذلك لا يجوز ، لثلاث يبقى الشرط بلا جواب ؛ إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفا يدل عليه ما قبله ؛ لأنَّ الفاء المتصلة بأن تمنعه من ذلك ؛ ولهذا يقولون : « أنت ظالم إن فعلت » ، ولا يقولون : « أنت ظالم فإن فعلت » ، فدل ذلك على أن أدوات الاستفهام إنما دخلت لفظاً وتقديراً على جملة الشرط والجواب .

(٨)

الثامنة : إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب ، نحو : « أقوم إن قت » ، « وأنت طالق إن دخلت الدار » ؛ فلا تقدير عند الكوفيين ، بل المقدم هو الجواب ، وعند البصريين دليل الجواب .

والصحيح هو الأول ؛ لأن الفاء لا تدخل عليه ، ولو كان جواباً لدخلت ؛ ولأنه لو كان مقدماً من تأخير لما افترق المعنيان ، وهما مفترقان ، ففي التقدم بُني الكلام على الخبر

(١) تكمله من كتاب مامن به الرحمن .

(٢) سورة الأنبياء ٣٤

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٨٨ .

ثم طرأ التوقف ، وفي التأخير بُنى الكلام من أوله على الشرط ؛ كذا قاله ابن السراج وتابعه ابن مالك وغيره .

ونوزعا في ذلك ؛ بل مع التقديم الكلام مبنى على الشرط ، كما لو قال : « له على عشرة إلا درهما » فإنه لم يقر بالعشرة ، ثم أنكر منها درهما ، ولو كان كذلك لم ينفعه الاستثناء . ثم زعم ابن السراج أن ذلك لا يقع إلا في الضرورة ؛ وهو مردود بوقوعه في القرآن ، كقوله : ﴿ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(١) .

(٩)

التاسعة : إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب ، نحو : أحسن إلى زيد وإن كفر ، واشكره وإن أساء إليك ، أى أحسن إليه كافرأ لك ، واشكره مسيئأ إليك . فإن أوجب الشرط كانت الواو عاطفة ؛ لا للحال ، نحو : أحسن إليه ، وإن كفر فلا تدع الإحسان إليه ، واشكره وإن أساء إليك فأقم على شكره . ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هناك جواب .

قال ابن جنى : وإما كان كذلك ؛ لأن الحال فصلة ، وأصل وضع الفصلة أن تكون مفردأ ، كالظرف والمصدر والمفعول به ؛ فلما كان كذلك لم يجب الشرط إذا وقع موقع الحال ؛ لأنه لو أوجب لصار جملة ؛ والحال إنما هي فصلة ، فالمفرد أولى بها من الجملة ، والشرط وإن كان جملة فإنه يجرى عندهم مجرى الآحاد ؛ من حيث كان محتاجا إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى الخبر .

(١٠)

العاشرة : الشرط والجزاء لا بد أن يتغيرا لفظا ، وقد يتحدثان ، فيحتاج إلى التأويل ، كقوله : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾ ^(١) ، والآية التي تليها : ﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ ^(٢) ثم قال : ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ ^(٣) ؛ فقيل على حذف الفعل ، أى من أراد التوبة فإن التوبة معوضة له ، لا يحول بينه وبينها حائل . ومثله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٤) أى أردت . ويدل لهذا تأكيد التوبة بالمصدر .

وأما قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُهُ مِنْ وَجْدٍ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾ ^(٥) ، فقال الزمخشري : يجوز ^(٦) أن يكون « جزاؤه » مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره ، على إقامة الظاهر مقام المضمر ^(٧) ، والأصل . « جزاؤه من وجد في رحله فهو هو » فوضع الجزاء موضع « هو » . وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ ^(٨) ، قدره ابن عباس : « من يرد الله هدايته » ، لثلا يتحد الشرط والجزاء .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(٩) وقد سبق فيها أقوال كثيرة .

وقد يتقاربان في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ ﴾ ^(١٠) وقوله : ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ ^(١١) ، وقوله ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ ﴾ ^(١٢) .

- (٢) سورة النحل ١٦
(٤) الكشاف ٢ : ٣٨٢
(٦) سورة الأعراف ١٧٨
(٨) سورة آل عمران ١٩٢
(١٠) سورة محمد ٣٨

- (١) سورة الفرقان ٧٠ ، ٧١
(٣) سورة يوسف ٧٥
(٥) م : « الضمير »
(٧) سورة المائدة ٦٧
(٩) سورة آل عمران ١٨٥

والنكتهُ في ذلك كله تفخيم الجزاء ، والمعنى أن الجزاء هو الكامل البالغ النهاية ، يعنى : مَنْ يبخل في أداء ريع العشر فقد بالغ في البخل ، وكان هو البخل في الحقيقة .

(١١)

الحادية عشرة : في اعتراض الشرط على الشرط ، وقد عدّوا من ذلك آياتٍ شريفة ، بعضها مستقيم ، وبعضها بخلافه .

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ... ﴾ (١) الآية . قال الفارسي : قد اجتمع هنا شرطان وجواب واحد ؛ فليس يخلو : إمّا أن يكون جواباً لأما ، أو لإن ، ولا يجوز أن يكون جواباً لهما ، لأننا لم نرَ شرطين لهما جواب واحد ؛ ولو كان هذا لجاز شرط واحد له جوابان ، ولا يجوز أن يكون جواباً لإن دون « أما » ، لأن « أما » لم تستعمل بغير جواب ، فجعل جواباً لأما ، فتجمل « أما » وما بعدها جواباً لإن . وتابعه ابن مالك في كون الجواب لأما .

وقد سبقهما إليه إمام الصناعة سيبويه . ونازع بعض المتأخرين في عدّ هذه الآية من هذا ، قال : وليس من الاعتراض أن يُقرَن الثاني بقاء الجواب لفظاً ؛ نحو إن تكلم زيد فإن أجاد فأحسن إليه ؛ لأن الشرط الثاني ، وجوابه جواب الأول . أو يقرن بقاء الجواب تقديرًا كهذه الآية الشريفة ؛ لأن الأصل عند النحاة : « مهما يكن من شيء ، فإن كان المتوفى من المقرين فجزاؤه رَوْحٌ » ، فحذف « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها « أما »

فصار « أمّا ، فإن كان » مفرداً من ذلك لوجهين : أحدهما أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل ، وثانيهما أن الفاء في الأصل للعطف ، فحقها أن تقع بين سببين ، وهما المتعاطفان ؛ فلما أخرجوها من باب العطف ، حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسط ، فوجب أن يقدم شيء مما في حيزها عليها إصلاحاً للفظ ، فقدّمت جملة الشرط الثاني ؛ لأنها كالجزء الواحد ، كما قدم المفعول في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ^(١) ، فصار ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُقْرَبِينَ . فَرَوْحٌ ﴾ ^(٢) ، فحذفت الفاء التي في جواب « إن » لئلا يلتقي فاءان .

فتلخص أن جواب « أمّا » ليس محذوفاً ، بل مقدماً بعضه على الفاء ، فلا اعتراض .

الآية الثانية : قوله تعالى عن نوح : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ^(٣) ، وإنما يكون من هذا لو كان ﴿ لا ينفَعُكم نصحي ﴾ مؤخراً بعد الشرطين ، أو لازماً أن يقدر كذلك ، وكلا الأمرين منتفٍ .

أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلا ن : ﴿ لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾ جملة تامة ، أما على مذهب الكوفيين فمن شرط مؤخر وجزء مقدم ، وأما على مذهب البصريين فالمقدم دليل الجزاء ، والمدلول عليه محذوف فيقدر بعد شرطه ، فلم يقع الشرط الثاني معترضاً ؛ لأن المراد بالمعترض ما أعترض بين الشرط وجوابه ، وهنا ليس كذلك ؛ فإنّ على مذهب الكوفيين لا حذف ، والجواب مقدّم ، وعلى قول البصريين الحذف بين الشرطين .

وهنا فائدة ؛ وهى أنه لَمْ عدل عن « إن نصحت » إلى ﴿ إِن أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ ﴾ ؟
وكأنه - والله أعلم - أدب مع الله تعالى ، حيث أراد الإغواء .

وقد أحسن الزمخشري فلم يأت ^(١) بلفظ الاعتراض فى الآية ؛ بل سماء مرادفا ؛ وهو صحيح ، وقال : إن قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُفَوِّضَ كُمْ ﴾ ، جزاؤه ما دل عليه قوله : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي ﴾ .

وجعل ابن مالك تقدير الآية : « إن أردت أن أنصح لكم » مرادا ذلك منكم ، لا ينفعكم نصحي ، وهو يحمله من باب الاعتراض ؛ وفيه ما ذكرنا .

الآية الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرًا مُّؤَمَّنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ... ﴾ ^(٢) الآية ؛ وهى كالتى قبلها لتقدم الجزاء أو دليله على الشرطين ، فالاحتمال فيها كما قدمنا .

وقال الزمخشري : « شرط فى الإحلال هبتها نفسها ، وفى الهبة إرادة الاستنكاح ، كأنه قال : أحللناها لك إن وهبت نفسك لك ، وأنت تريد أن تنكحها ، لأن إرادته هى قبول الهبة ، وما به تتم ^(٣) » .

وحاصله أن الشرط الثانى مقيد للأول .

ويحتمل أن يكون من الاعتراض ، كأنه قال : إن وهبت نفسك ، إن أراد النبى ، أحللناها ، فيكون جوابا للأول ، ويقدر جواب الثانى محذوفا .

الآية الرابعة : قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ

مُسْلِمِينَ ﴿^(١)﴾ ، وَغَلِطَ مَنْ جَعَلَهَا مِنَ الِاعْتِرَاضِ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ اقْتَرَنَ بِجَوَابِهِ ، ثُمَّ أَنَّى بِالثَّانِي بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِذَا ذَكَرَ جَوَابَ الثَّانِي تَالِيًا لَهُ فَأَيَّ اعْتِرَاضٍ هُنَا ؟ وَلِهَذَا قَالَ الْجَوَازُونَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : إِنَّ الْجَوَابَ الْمَذْكُورَ لِلْأَوَّلِ ، وَجَوَابَ الثَّانِي مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ وَجَوَابِهِ عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ : « إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ فَإِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا » ، فَحُذِفَ الْجَوَابُ لِدَلَالَةِ السَّابِقِ عَلَيْهِ .

الآية الخامسة : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ . إِنْ يَسْأَلْكُمْوَهَا فَيُخَفِّفْكُمْ تَبَخَّلُوا ﴾ ^(٢) ، وكلام ابن مالك يقتضى أنها من الاعتراض ، وليس كذلك ، بل عُطِفَ فِعْلُ الشَّرْطِ عَلَى فِعْلِ آخَرٍ .

الآية السادسة : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾ ^(٣) إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ لَعَذَّبْنَا ﴾ وهذه الآية هي العمدة في هذا الباب ، فالشرطان وهما « لولا » ، و « لو » قد اعترضتا ، وليس معهما إلا جواب واحد ، وهو متأخر عنهما وهو ﴿ لَعَذَّبْنَا ﴾ .

الآية السابعة : قوله تعالى : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ ^(٤) وهذه تأتي على مذهب الأخفش ، فإنه يزعم أن قوله تعالى : ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ على تقدير الفاء ، أى « فالوصية » ، فعلى هذا يكون مما نحن فيه . فأما إذا رفعت ﴿ الوصية ﴾ بد ﴿ كَتَبَ ﴾ ^(٥) فهي كالآيات السابقة في حذف الجوابين .

(٢) سورة القتال ٣٦ ، ٣٧

(١) سورة يونس ٨٤

(٤) سورة البقرة : ١٨٠ .

(٣) سورة الفتح ٢٥

(٥) من قوله تعالى في أول الآية : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ . . . ﴾

تنبيه

[في ضابط اعتراض الشرط على الشرط]

ذكر بعضهم ضابطاً في هذه المسألة فقال : إذا دخل الشرط على الشرط ، فإن كان الثاني بالقاء فالجواب المذكور جوابه ، وهو وجوابه جواب الشرط الأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) .

وإن كان بغير القاء ، فإن كان الثاني متأخراً في الوجود عن الأول ، كان مقدراً بالقاء وتكون القاء جواب الأول ، والجواب المذكور جواب الثاني ، نحو « إن دخلت المسجد إن صليت فيه فلك أجر » تقديره : « فإن صليت فيه » فحذفت القاء لدلالة الكلام عليها .

وإن كان الثاني متقدماً في الوجود على الأول ، فهو في نية التقديم وما قبله جوابه ، والقاء مقدرة فيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي ﴾ ^(٢) ، تقديره : « إن أراد الله أن ينصوكم ، فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي » .

وأما إن لم يكن أحدهما متقدماً في الوجود ، وكان كل واحد منهما صالحاً لأن يكون هو للتقدم ، والآخر متأخراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُمْرَأَةٌ مُّؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبْتَ ﴾ ^(٣) كان الحكم راجعاً إلى التقدير والنية ، فأيهما قدرته الشرط كان الآخر جواباً له .

وإن كان مقدراً بالقاء كان المتقدم في اللفظ أو المتأخر ، فإن قدرنا الهبة شرطاً كانت الإرادة جواباً ، ويكون التقدير : « إن وهبت نفسها للنبي فإن أراد النبي أن يستنكحها . وإن قدرنا الإرادة شرطاً كانت الهبة جزاء ، وكان التقدير : إن أراد النبي أن يستنكحها فإن وهبت نفسها للنبي » .

(٢) سورة هود ٣٤

(١) سورة البقرة ٣٨

(٣) سورة الأحزاب ٥٠

وعلى كلا التقديرين ، فجواب الشرط الذى هو الجواب محذوف ، والتقدير : « ففى حلال لك » . وقس عليه ما يرد عليك من هذا الباب .

فائدة

[قد يسمى الشرط يمينا]

قال ابن جنى فى كتاب " القد " : يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، لأن كل واحد منهما مذكور لما بعده ؛ وهو جملة مضمومة إلى أخرى ، وقد جرت الجملتان بحرى الجملة الواحدة ؛ فن هنا يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، ألا ترى أن كل واحد منهما مذكور لما بعده !

القسم وجوابه

وهما جملتان بمنزلة الشرط وجوابه ؛ وستنكلم عليه فى الأساليب إن شاء الله تعالى فى باب التأكيد . والقسم لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الإنشاء والإلزام بفعل المحلوف عليه أو تركه ، وليس بإخبار عن شيء وقع أو لا يقع ، وإن كان لفظه المضى أو الاستقبال . وفائدته تحقق الجواب عند السامع وتأكده ليزول عنه التردد فيه .

[الأمر]

الأمر حيث وقع فى القرآن كان بغير الحرف كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(١) ، ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾^(٢) ؛ ﴿ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾^(٣) ، ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾^(٤) .

(٢) سورة النمل ١٨

(٤) سورة الأنعام ١٤٤ .

(١) سورة البقرة ٤٣

(٣) سورة النساء ٦٦

وجاء بالحرف في مواضع يسيرة على قراءة بعضهم : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَحُوا ﴾ ^(١) ووجهه أنه من باب حمل المخاطب على الغائب إلى الخطاب ، فكأنه لا غائب ولا حاضر ؛ وذلك لأن قوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَحُوا ﴾ ^(٢) فيه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم مع المؤمنين ، وخطابُ الله تعالى مع النبي للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ؛ فكأنهما اتحدا في الحكم ووجود الاستماع والاتباع ، فصار المؤمنون كأنهم مخاطبون في المعنى ، فأتى باللام كأنه يأمر قوما غيبا ، وبالتالي للخطاب كأنه يأمر حضورا . ويؤيد هذا قوله تعالى في أول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ... ﴾ ^(٣) الآية ، فصار المؤمنون مخاطبين ، ثم قال لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ ﴾ ^(٤) ينبغي أن يكون فرحهم ، فصاروا مخاطبين من وجه دون وجه . ونظيره : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ^(٥) إلا أن ذلك جعل في كلمتين وحالتين ؛ وهذا في كلمة واحدة .

ومنها قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ ^(٦) .
ومنها قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٧) .

النفي

هو شطر الكلام كله ، لأن الكلام إما إثبات أو نفي ، وفيه قواعد :

(١) سورة يونس ٥٨ ؛ وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب . (الجامع لأحكام القرآن ٨ : ٣٥٤)

(٢) سورة يونس ٥٧

(٣) سورة المؤمن ١٨

(٤) سورة يونس ٢٢

(٥) سورة الزخرف ٧٧

(١)

الأولى : في الفرق بينه وبين الجحد ، قال ابن السجري ^(١) : إن كان النافي صادقاً فيما قاله ، سُمِّيَ كلامه نفيًا ، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحدًا ؛ فالنفي أعم ، لأن كلَّ جحد نفي من غير عكس ؛ فيجوز أن يسمى الجحد نفيًا ، لأن النفي أعم ، ولا يجوز أن يسمى النفي جحدًا .

فمن النفي : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٢) .

ومن الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًا ﴾ ^(٣) ، أي وهم يعلمون أنها من عند الله .

وكذلك إخبار الله عن كفر من أهل الكتاب : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ^(٤) فأكذبهم الله بقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ﴾ ^(٦) ، فأكذبهم الله بقوله : ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾ ^(٦) .

قال : ومن العلماء من لا يفرق بينهما ، والأصل ما ذكرته .

(٢)

الثانية : زعم بعضهم أن من شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك

(١) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العروفي بابن السجري ، وصاحب كتاب الأمالي ،
والانتصار ، والحامسة ، وشارح المعجم والتصريف للوكي ، وغيرها ، توفي سنة ٥٤٢ . ابن خلكان ٢ : ١٨٣ .

(٣) سورة النمل ١٣ ، ١٤

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٥) سورة الأنعام ٢٤

(٤) سورة المائدة ١٩

(٦) سورة التوبة ٧٤

الشيء ، ومن ثمّ قال بعض الحنفية : إنّ النهي عن الشيء يقتضى الصحة ، وذلك باطل ؛ بقوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يَطْعَمُ ﴾ ^(٤) ، ونظائره .

والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً ، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه ، فنفي الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه .

(٣)

الثالثة : النفي ماوَلِيَّ حرف النفي ، فإذا قلت : « ما ضربت زيدا » كنت نافيةً للفعل الذي هو ضربك إياه ، وإذا قلت : « ما أنا ضربته » كنت نافيةً لفاعليتك للضرب . فإن قلت : الصورتان دلّتا على نفي الضرب ، فما الفرق بينهما ؟ .

قلت . من وجهين :

أحدهما : أن الأولى نفت ضرباً خاصاً ، وهو ضربك إياه ، ولم تدلّ على وقوع ضرب غيرك ولا عدمه ، إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ولا ثبوته . والثانية نفت كونك ضربته ، ودلّت على أن غيرك ضرب به ، بالمفهوم .

الثاني : أن الأولى دلت على نفي ضربك له بغير واسطة ، والثانية دلت على نفيه بواسطة . وأما قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة مريم ٦٤

(١) سورة البقرة ١٤٤

(٤) سورة الأنعام ١٤

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة المائدة ١١٧ ؛ وسقط بقية الكلام في جميع الأصول ، وموضعه يباين في نسخة ت .

(٤)

الرابعة : إذ كان الكلام عاما ونفيته ، فإن تقدم حرف النفي أداة العموم ، كان نفياً للعموم ، وهو لا ينافي الإثبات الخاص ، فإذا قلت : « لم أفعل كلَّ ذا ؛ بل بعضه » استقام ، وإن تقدم صيغة العموم على النفي قلت : « كلَّ ذالم أفعله » كان النفي عاما ، ويناقضه الإثبات الخاص .

وحكى الإمام ^(١) في "نهاية الإيجاز" عن الشيخ عبد القاهر أن نفي العموم يقتضى خصوص الإثبات . فقوله : « لم أفعل كلَّه » يقتضى أنه فعل بعضه . قال : وليس كذلك إلا عند من يقول بدليل الخطاب ، بل الحق أن نفي العموم كما لا يقتضى عموم النفي لا يقتضى خصوص الإثبات .

(٥)

الخامسة : أدواته كثيرة ، قال الخوئي ^(٢) : وأصلها « لا » و « ما » ، لأن النفي إما في الماضي ، وإما في المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضي أبداً ، و « لا » أخف من « ما » ، فوضعوا الأخف للأكثر .

ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفياً واحداً مستمراً ، وإما أن يكون نفيافيه أحكام متعددة ، وكذلك النفي في المستقبل ، فصار النفي على أربعة أقسام ، واختاروا له أربع كلمات : ما ، لم ، لن ، لا .

وأما « إن » و « لما » فليسا بأصليين .

(١) هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي التوفي سنة ٦٠٦ ؛ لخص في كتابه كتابي دلائل الإيجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، وراعى ما فاته من ترتيب الفصول والأبواب . كشف الظنون .
(٢) هو شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة الخوئي الشافعي ؛ صاحب الإمام فخر الدين الرازي ؛ سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ١٦ .

فـ « لا » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » و « لن » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » كأنه مأخوذ من « لا » و « ما » لأن « لم » نقيض للاستقبال لفظاً ، فأخذ اللام من « لا » التي هي لنفي الأمر في المستقبل ، والميم من « ما » التي هي لنفي الأمر في الماضي ، وجمع بينهما إشارة إلى أن « لم » المستقبل والماضي ، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن « لا » هو أصل النفي ، ولهذا يُبنى بها في أثناء الكلام ، فيقال : « لم يفعل زيد ولا عمرو » و « لن أضرب زيداً ولا عمراً » .

أما « لما » فتركيب بعد تركيب ، كأنه قول : « لم » و « ما » ، لتوكيد معنى النفي في الماضي ، وتفيد الاستقبال أيضاً ، ولهذا تفيد « لما » الاستمرار ، كما قال الزمخشري : إذا قلت : « ندم زيد ولم ينفعه الندم » أي حال الندم لم ينفعه وإذا قلت : « ندم زيد ولمّا ينفعه الندم » أي حال الندم ، واستمر عدم نفعه .

قلت : وقال الفارسي : إذا نُقِيَ بها الفعل اختصت بنفي الحال ، ويجوز أن يتسع فيها فينبى بها الحاضر ، نحو : « ما قام وما قعد » .

قال الخويّ : والفرق بين النفي « لم » و « ما » أن النفي « بما » كقولك : « ما قام زيد » معناه أن وقت الإخبار هذا الوقت ؛ وهو إلى الآن مافعل ، فيكون النفي في الماضي ، وأن النفي « لم » كقولك : « لم يقم » تجمل الخبر نفسه بالعرض متكلماً في الأزمنة الماضية ، ولأنه يقول في كل زمان في تلك الأزمنة : أنا أخبرك بأنه لم يقم .

وعلى هذا فتأمل السرّ في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ ^(١) وفي موضع آخر : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ ^(٢) ، لأن الأول في مقام طلب الذكّر والتشريف به للثواب ، والثاني في مقام التعليم ، وهو لا يفيد إلا بالنفي عن جميع الأزمنة .

وكذلك قوله : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءَ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ ^(٢) فإن مريم كانتا قالت : إني تفكرت في أزمنة وجودي ومثلتها في عيني : « لم أك بغيا » فهو أبلغ في التنزيه ؛ فلا يظن ظان أنها تنفي نفيا كلياً ؛ مع أنها نسبت بعض أزمنة وجودها ؛ وأما هم لما قالوا : ﴿ وما كانت أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ ما كان يمكنهم أن يقولوا : نحن تصورنا كل زمان من أزمنة وجود أُمِّكَ ، ونفني عن كل واحد منها كونها بغياً ؛ لأن أحداً لا يلزم غيره ، فيعمل كل زمان من أزمنة وجوده ، وإنما قالوا لها : إن أُمِّكَ اشتهرت عند الكل ، حتى حكموا عليها حكماً واحداً عاماً أنها مابغت في شيء من أزمنة وجودها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ ^(٣) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا ﴾ ^(٤) ؛ فإنه سبحانه لما قال : ﴿ بِظُلْمٍ ﴾ كان سبب حسن الهلاك قائماً ، وأما الظلم فكان يتوقع في كل زمن الهلاك ؛ سواء كانوا غافلين أم لا ؛ لكن الله برحمته يمسك عنهم في كل زمان واقفته غفلتهم . وأما قوله : ﴿ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ ^(٥) وإن جد الظلم لكن لم يبق سبباً مع الإصلاح ، فبقي النفي العام بعدم تحقيق المقتضى في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ ^(٦) ، لأنه لما لم يذكر الظلم لم يتوقع الهلاك ، فلم يبق متكرراً في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَ عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ ﴾ ^(٨) ذكر عند ذكر النعمة لم يكن إشارة

(٢) سورة مريم ٢٠
(٤) سورة القصص ٥٩
(٦) سورة الأَنْفَال ٣٣

(١) سورة مريم ٢٨
(٣) سورة الأَنْعَام ١٣١
(٥) سورة الأَنْفَال ٥٣

إلى الحكم في كل زمان تذكيراً بالنعمة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ ﴾ نفيًا واحداً عاماعند ذكر العذاب ؛ لئلا يتكرر ذكر العذاب ، ويتكرر ذكر النعمة لا للمنة بل للتنبيه على سعة الرحمة .

وكذلك قال تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ^(٢) ، ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ ^(٥) ، وقال تعالى : ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴾ ^(٦) ، في جميع موضع ما حصل المذكور أموراً لا يتوقع تجدها ، وفي جميع المواضع لم يحصل توقع تجدد المذكور . فاستمسك بما ذكرنا واجعله أصلاً ؛ فإنه من المواهب الربانية ^(٧) .

(١) سورة الأحزاب ٤

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٣) سورة مريم ٣٢

(٤) سورة الحج ٧٨

(٥) سورة مريم ٧

(٦) سورة الكهف ٩٠

(٧) في م : « انتهى الجزء الأول من تجزئة المؤلف » ؛ وهو أيضاً نهاية ما في دار الكتب المصرية من نسخة ط ، ونهاية المجلد الأول من ت .

النوع السادس والأربعون في أساليب القرآن وفنونه البليغة

وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب ، وهو بيت القصيدة ، وأول الجريدة ، وغُرّة
الكتيبة ، وواسطة القلادة ، ودرّة التاج ، وإنسان الحدّقة ؛ على أنه قد تقدمت الإشارة
للكثير من ذلك .

اعلم أن هذا علم شريف المحل ، عظيم المكان ، قليل الطلاب ، ضعيف الأصحاب ،
ليست له عشيرة تحميه ، ولا ذوو بصيرة تستقصيه ، وهو أرق من الشعر ، وأهول من البحر ،
وأعجب من السحر ، وكيف لا يكون ! وهو المطلع على أسرار القرآن العظيم ، الكافل
بإبراز إعجاز النظم المبين ما أودع من حسن التأليف ، وبراعة التركيب ، وما تضمنه في
الحلاوة ، وجلّله في رونق الطلاوة ؛ مع سهولة كليمه وجزالتها ، وعذوبتها وسلاستها ، ولا
فرق بين ما يرجع الحسن إلى اللفظ أو المعنى .

وشذّ بعضهم فزعم أن موضع صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني ، فلم يعدّ الأساليب
البليغة ، والحاسن اللفظية ^(٢) .

والصحيح أن الموضوع مجموع المعاني والألفاظ إذ اللفظ مادّة الكلام الذي منه
يتألف ، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعا خرجت عن جملة الأقسام المعتبرة ؛
إذ لا يمكن أن توجد إلا بها .

(٢) م : « الطيفة » ، والأجود ما أثبتته من ت .

وها أنا ألقى إليك^(١) منه ما يقضى له البليغ عجباً ، ويهتز به الكاتب طرباً :

ففيه التوكيد بأقسامه ، والحذف بأقسامه ، الإيجاز ، التقديم ، التأخير ، القلب ، المدرج ، الاختصاص ، التغليب ، الالتفات ، التضمين ، وضع الخبر موضع الطلب ، وضع الطلب موضع الخبر ، وضع النداء موضع التعجب ، وضع جملة القلة موضع الكثرة ، تذكير المؤنث ، تأنيث المذكر ، التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، عكسه ، مشاكلة اللفظ للمعنى ، البحث ، الإبدال ، المحاذاة ، قواعد في النفي والصفات ، إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة ، الإعراض عن صريح الحكم ، الهدم ، التوسع ، الاستدراج ، التشبيه ، الاستعارة ، التورية ، التجريد ، التجنيس ، المقابلة ، إجماع الخصم بالحجة ، التقسيم ، التعديد ، مقابلة الجمع بالجمع ، قاعدة فيما ورد في القرآن مجموعاً تارة ومفرداً أخرى ، وحكمة ذلك ، قاعدة أخرى في الضمائر ، قاعدة في السؤال والجواب ، الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب ، التأدب في الخطاب ، تقديم ذكر الرحمة على العذاب ، الخطاب بالاسم ، الخطاب بالفعل ، قاعدة في ذكر الموصولات والظرف تارة وحذفها أخرى ، قاعدة في النهي ودفع التناقض عما يوم ذلك . وملاك ذلك الإيجاز والإطناب ، قال صاحب الكشف : كما أنه يجب على البليغ في مظهر الإجمال والإيجاز أن يُجَمِّلَ ويوجز ؛ فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يفصِّلَ ويشبع ، وأنشد الجاحظ :

يَرْمُوزُ بِالْخَطَبِ الطَّوَالَ وَتَارَةً وَحَى الْمَلَاظِ خِيفَةَ الرِّقَاءِ^(٢)

(١) م : « عليك » .

(٢) البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه إلى أبي دؤاد بن حريز الإباضي .

الأسلوب الأول

التأكيد

والقصد منه الحمل على ما لم يقع، ليصير واقعا، ولهذا لا يجوز تأكيد الماضي ولا الحاضر،
لثلا يلزم تحصيل الحاصل؛ وإنما يؤكد المستقبل، وفيه مسائل:

الأولى: جمهور الأمة على وقوعه في القرآن والسنة، وقال قوم: ليس فيهما تأكيد
ولا في اللغة؛ بل لا بد أن يُفيد معنى زائدا على الأول. واعترض الملحدون على القرآن
والسنة بما فيهما^(١) من التأكيدات، وأنه لا فائدة في ذكرها؛ وأن من حق البلاغة في
النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى، وخير الكلام ما قل ودل ولا يمل، والإفادة خير من
الإعادة، وظنوا أنه إنما يحى تصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد؛ ولهذا أنكروا
وقوعه في القرآن.

وأجاب الأصحاب بأن القرآن نزل على لسان القوم وفي لسانهم التأكيد والتكرار،
وخطابه أكثر؛ بل هو عندهم معدود في الفصاحة والبراعة، ومن أنكروا وجوده في اللغة
فهو [مكابر]^(٢) إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيد كيدا فائدة؛ فإن الاسم لا يوضع
إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه، بل فوائد كثيرة كما سنبينه.

الثانية: حيث وقع فهو حقيقة. وزعم قوم أنه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور
الأول حكاه الطرطوشي في العمدة ثم قال: ومن سمي التأكيد مجازا؟ فيقال له: إذا كان

(٢) زيادة يقتضيها السياق وموضعه بيّان في ت ٢٤٠

(١) ت، م: «فيه»

التأكيد بلفظ الأول ، نحو عجل عجل ونحوه . فإن جاز أن يكون الثانى مجازاً جاز فى الأول ، لأنهما فى لفظ واحد ، وإذا بطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثانى عليه ، لأنه قبل الأول .

الثالثة : أنه خلاف الأصل ؛ فلا يحمل اللفظ على التأكيد إلا عند تعذر حمله على مدة محددة .

الرابعة : أنه يكتفى فى تلك بآى معنى كان وشرط . وما قاله ضعيف ، لأن المفهوم من دلالة اللفظ ليس من باب الألفاظ حتى يحذو به حذو الألفاظ .

الخامسة : فى تقسيمه : وهو صناعى - يتعلق باصطلاح النحاة - ، ومعنوى . وأقسامه كثيرة ، فلنذكر ما تيسر منها .

القسم الأول

التوكيد الصناعى

وهو قسمان : لفظى ومعنوى . فاللفظى تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه ؛ فمن المرادف ﴿ فَيَجَاجَا سُبَلَا ﴾ ^(١) . ﴿ ضَيْقًا حَرَجًا ﴾ ^(٢) فى قراءة كسر الراء . ﴿ وَغَرَايِبُ سُوْدٌ ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة الأنعام ١٢٥ ؛ وهى قراءة حكيت

(١) سورة الأنبياء ٣١

عن الفراء . الجامع لأحكام القرآن ٧ : ٨٢

(٣) سورة طاهر ٢٧

وجعل الصَّفَّار منه قوله تعالى : ﴿ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ ^(١) على القول بأن كلاهما للنفي . ^(٢)

واللفظي يكون في الاسم النكرة بالإجماع، نحو : ﴿ قَوَارِيرًا . قَوَارِيرَ ﴾ ^(٣) ، وجعل ابن مالك وابن عصفور [منه] : ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ ^(٤) ، و ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ ^(٥) ، وهو مردود لأنه جاء في التفسير أن معنى ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ [دَكَاً] ^(٦) بعد دَكْ ، وأن الدَّكَ كرر عليها حتى صار هباء منثورا ، وأن معنى : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ ^(٧) أنه نَزَلَ ملائكة كل سماء يصطفون صفا بعد صف ، محدِّقِينَ بالإنس والجن . وعلى هذا فليس الثاني منهما تكراراً للأول ؛ بل المراد به التأكيد ؛ نحو جاء القوم رجلاً رجلاً ، وعلمته الحساب باباً باباً .

وقد ذكر ابن جني في قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ ^(٨) ﴿ إِذَا رُجَّتِ ﴾ ^(٩) أن ﴿ رُجَّتِ ﴾ بدل من ﴿ وقعت ﴾ ، وكررت ﴿ إذا ﴾ تأكيداً لشدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه .

ويكون في اسم الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَيَّأَتْ هَيَّأَتْ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(١٠) . وفي الجملة ، نحو : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ^(١١) . ولكون

(٢) أى ما ، وإن .

(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢ .

(٦) سورة الفجر ٢٢ .

(٨) سورة المؤمنون ٣٦ .

(١) سورة الأحقاف ٢٦ .

(٣) سورة الإنسان ١٥ ، ١٦ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) سورة الواقعة ١ ، ٤ .

(٩) سورة الانشراح ٥ ، ٦ .

الجملة الثانية للتوكيد سقطت من مصحف ابن مسعود ، ومن قراءته ^(١) .

والأكثر فصل الجملتين بـ ، كقوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ ﴾ ^(٢) ،
﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) .

ويكون في المجزوء ، كقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٤)
والأكثر فيه انصاله بالمذكور .

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الفصل بين التوكيد والمؤكد ، قال الصغار في شرح
سيبويه : والسمع يردّه ، قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ ^(٥) فإن « هم » الثانية
تأكيد للأولى . وقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٦) . وقوله :
﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ ^(٧) ألا ترى أن قبله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾ ^(٨)
فأكد ﴿ لَمَّا ﴾ وبينهما كلام ، وأصله : ﴿ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٩) فكرر
للطول الذي بين « لَمَّا » وجوابها . وقوله : ﴿ أَبَعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا
أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ ^(١٠) في أحد القولين ؛ لأنه أكد « أَنْ » بعد ما فصل .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١١)

(٩)

ريب أنهم اجتمعوا في الهلاك وإن قوم موسى اجتمعوا في النجاة .

ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف : ﴿ وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَتَجْمِعِينَ ﴾ ^(١٢) فلم يرد بهذا
أن يجتمعوا عنده ، وإن جاءوا واحداً بعد واحداً ؛ وإنما أراد اجتماعهم في المعنى إليه ، والآ

- | | |
|------------------------------------|--------------------------|
| (١) ذكره صاحب الكشاف ٤ : ٦١٥ | (٢) سورة الانطار ١٧ ، ١٨ |
| (٣) سورة التكاثر ٣ ، ٤ | (٤) سورة هود ١٠٨ |
| (٥) سورة هود ١٩ | (٦) سورة البقرة ٨٩ |
| (٧) سورة المؤمنون ٣٥ | (٨) سورة الجاثية ٣ |
| (٩) م : « يباي بالاصل ، ورقتان » . | (١٠) سورة يوسف ٩٣ |

يتخلف منهم أحد ، وهذا يُعلم من السياق والقرينة .

ومن القرينة الدالة على ذلك في قصة الملائكة ^(١) لفظا ومعنى أن قوله ﴿ كلهم ﴾ يفيد الشمول والإحاطة ، فلا بد أن يفيد ﴿ أجمعون ﴾ قدرا زائدا على ذلك وهو اجتماعهم في السجود ؛ [هذا في اللفظ] ، وأما المعنى فلأن الملائكة لم تكن ليتخلف أحد منهم عن امتثال الأمر ، ولا يتأخر عنده ، ولا سيما وقد وُقِّت لهم بوقت واحد لم بجد ، وهو التسوية ونَفْخ الروح ، فلما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم في آن واحد ولم يتخلف منهم أحد ؛ فعلى هذا يخرج كلام البرد الزمخشري .

وما قل عن بعض المتكلمين أن السجود لم يستعمل على الكل بدليل قوله : ﴿ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ ^(٢) مردود ؛ بل « العالون » المتكبرون ؛ وفي رسائل إخوان الصفاء ^(٣) أن العالين هم العقول العاقلة التي لم تسجد ، وهذا تحريف ، ولم يعم دليل على إثبات العقول التي تدعيها الفلاسفة .

ووقع خلاف في أن إبليس من الملائكة أم لا ؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصرا ، ففي صحيح مسلم ^(٤) : « خَلَقْتُ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُّورٍ ، وَخَلَقْتُ ^(٥) الْجَانَّ ^(٦) مِنَ النَّارِ ، وَخَلَقْتُ آدَمَ مِمَّا وَصَفَ لَكُمْ » ؛ وهو منهم حكما لدخوله في الخطاب بالأمر بالسجود معهم ، ولو كان من غيرهم لم يدخل معهم .

وأما قوله : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمَنَجُّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(٧) فلم يذكر قبله ﴿ كلهم ﴾ لما

(١) يشير إلى قوله تعالى في سورة الحجر ٣٠ ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

(٢) إخوان الصفا . . . والنس في الرسائل

(٣) سورة ص ٧٥

(٤) الجزء الرابع ص ٢٢٩٤

في ص . . .

(٥) صحيح مسلم : « من مارج من نار »

(٦) صحيح مسلم : « وخلق » .

(٧) سورة الحجر ٥٩ .

لم يكن المراد كل واحد واحد من الآية لم تحسن الزيادة في التأكيـد، بدليل الاستثناء بعده من قوله : ﴿ إِلَّا أَمْرًا تَهُ ﴾ ^(١) .

ومنها قصد تحقيق الخبر به كقوله : ﴿ إِي جَاعِلُ ﴾ ^(٢) ، فأكد بيان وباسم الفاعل ؛ مع أنهم ليسوا بشاكن في الخبر .

ومثله : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ ^(٣) .

وقال حاكيا عن نوح : ﴿ إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ ﴾ ^(٤) .

ومنها قصد إغالة السامع بذلك الخبر ؛ كقوله : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٥) .

ومنها الترغيب ، كقوله : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٦) أ كده

بأربع تأكيدات ، وهى : إِنْ ، وَضَمِيرُ الْفَصْلِ ، وَالْبَالِقَتَانِ مَعَ الصَّفَتَيْنِ لَهُ ؛ ليدل على

ترغيب الله العبد في التوبة ؛ فإنه إذا علم ذلك طمع في عفوه . وقوله : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ

اللَّهُ مَعَنَا ﴾ ^(٧) .

ومنها الإعلام بأن الخبر به كله من عند المتكلم ، كقوله : ﴿ فَأَمَّا يَأْتِينَكُمْ مِنيَّ

هُدًى ﴾ ^(٨) ، دون الاختصار على « يأتينكم هدى » ، قال المفسرون : فيه إشارة إلى أن الخبر

كله منه .

وعليه قوله : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٩) . ﴿ قَدْ

جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة البقرة ٣٠

(٤) سورة نوح ٢٧

(٦) سورة البقرة ٣٧

(٨) سورة البقرة ٣٨

(١٠) سورة النساء ١٧٤ .

(١) سورة الحجر ٥٩

(٣) سورة الزمر ٣١ .

(٥) سورة يس ٣

(٧) سورة التوبة ٤٠

(٩) سورة يونس ٥٧

ومنها التعريض بأمر آخر؛ كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ ^(١) ، وقول موسى : ﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾ ^(٣) ، تعريضا بسؤال قبولها؛ فإنها كانت تطلب للنذر ذكرا .

تنبيهان

الأول : قالوا : إنما يؤتى به للحاجة للتحرز عن ذكر ما لا فائدة له ، فإن كان المخاطب ساذجا ألقى إليه الكلام خاليا عن التأكيد ، وإن كان مترددا فيه حسن تقويته بمؤكد ، وإن كان منكرا وجب تأكيده . ويراعى في القوة والضعف بحسب حال المنكر ؛ كما في قوله تعالى عن رسل عيسى : ﴿ رَبَّنَا يَعْلَمُ . . . ﴾ ^(٤) ، الآية ، وذلك أن الكفار نفوا رسالتهم بثلاثة أشياء : أحدها قولهم : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ ^(٥) ، والثاني قولهم ^(٦) : ﴿ مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٧) ، والثالث قولهم : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ ، فقولوا على نظيره بثلاثة أشياء : أحدها قولهم : ﴿ رَبَّنَا يَعْلَمُ . . . ﴾ ^(٨) ، ووجه التأكيده أنه في معنى قسم ، والثاني قوله : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٩) ، والثالث قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة آل عمران ٣٦ .

(١) سورة القصص ١٦ - ٢٤ .

(٣) الآيات التي يتوجه إليها كلام المؤلف هي قوله تعالى في سورة يس ١٣-١٧ : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ ، والقرية أظاكية ، والمرسلون هم رسل عيسى عليه السلام إلى أهلها . وانظر الكشاف ٤ : ٦ .

(٤) ت : « قوله » ، وما أثبتته من م .

وقد ينزل المنكر كغير المنكر وعكسه . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بِعَذَابِكُمْ لَشَائِدُونَ ﴾ . ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ^(١) . أكدت [الإماتة] تأكيدين وإن لم يُنكروا ، لتزليل الخطاطبين لتماذيهن في الغفلة منزلة من ينكر الموت ، وأكد إثبات البعث تأكيذاً واحداً وإن كان أكثر ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بالاعتبار يتكرر ويتردد فيه ، حتّى لم على النظر في أدلته الواضحة .

الثانى : قال التّنوخي في " أقصى القرب " ^(٢) : إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية ، وإن أكدوا فبالاسمية ، ثم بأنّ ، ثم بها وباللام . وقد تؤكد الفعلية بقدر . وإن ^(٣) احتيج بأكثر جىء بالانقسام مع كل من الجملتين . وقد تؤكد الاسمية باللام فقط ، نحو : « لزيد قائم » ، وقد تجىء مع الفعلية مضمرّة بعد اللام . وحاصله أن الخطاب على درجات : قام زيد ، ثم لقد قام - فإنه جعل الفعلية كأنها دون الاسمية - ثم إن زيدا قائم ، ولزيد قائم .

[ما يلتحق بالتأكيّد الصناعى]

ويلتحق بالتأكيّد الصناعى أمور :

أحدها : تأكيّد الفعل بالمصدر ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ جَزَأَوْكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ ^(٤) . وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَورًا . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَهِيَ تَمُورُ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ ^(٨) ، ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً

(٢) انظر ص ٣٤٦ من هذا الجزء .

(٤) سورة الإسراء ٦٣

(٦) سورة الأعراب ٥٦

(٨) سورة الحاقة ١٤

(١) سورة المؤمنون ١٥ ، ١٦ .

(٣) ت : « إذا »

(٥) سورة النساء ١٦٤

(٧) سورة الطور ٩ ، ١٠

وَاحِدَةً^(١)، ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾^(٢)، ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾^(٣). وهو كثير.

قالوا: وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين؛ فقولك: «ضربت ضرباً» بمنزلة قولك: «ضربتُ، ضربتُ» ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد. وليس منه قوله تعالى: ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللهِ الظُّنُونَا﴾^(٤)، بل هو جمع «ظن» وجمع لاختلاف أنواعه؛ قاله ابن الدهان.

ثم اختلفوا في فائدته، فقيل: إنه يرفع المجاز عن الفاعل، فإنك تقول: «ضرب الأمير اللص»، ولا يكون باشر بل أمر به؛ فإذا قلت: «ضرباً» علم أنه باشر. ومن نص على ذلك ثعلب في «أماليه»، وابن عصفور في شرح «الجل»^(٥) الصغير.

والصواب أنه إنما يرفع الوهم عن الحديث لا عن الحديث عنه؛ فإذا قلت: «ضرب الأمير» احتمل مجازين: أحدهما إطلاق الضرب على مقدماته، والثاني إطلاق الأمير على أمره، فإذا أردت رفع الأول أثبت بالمصدر، فقلت: «ضرباً»، وإن أردت الثاني قلت: «نفسه» أو «عينه».

ومن هذا يعلم ضعف استدلال أصحابنا على المعتزلة في إثبات كلام الله لموسى، في قوله

(٢) سورة الزلزلة ١

(١) سورة الحاقة ١٤

(٤) سورة الأحزاب ٦

(٣) سورة يوسف ٥

(٥) هو كتاب الجل في النحو لعبد القاهر الجرجاني؛ شرحه على بن مؤمن بن عصفور النحوي التوفى

سنة ٦٦٩. كشف الظنون ٦٠٢، ٦٠٣.

تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(١) ، فإنه لما أريد كلام الله نفسه قال ﴿ تَكَلِّمًا ﴾ ودل على وقوع الفعل حقيقة ؛ أما تأكيد فاعله فلم يتعرض له . ولقد سَخَفَ ^(٢) عقل من تأوله على أنه كلمه بأظفار الحنن ؛ من الكلم وهو الجرح ^(٣) ؛ لأن الآية مسوقة في بيان الوحي . ويحكى أنه استدل بعض علماء السنة على بعض المعتزلة في إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن المجاز لا يؤكّد ، فسلم المعتزلي له هذه القاعدة وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى ، فادّعى أن اللفظ إنما هو ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى ﴾ بنصب ^(٤) لفظ الجلالة ، وجعل موسى فاعلا بـ « كلم » وأنكر القراءة المشهورة وكابر ، فقال السني : فماذا نصنع بقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ ^(٥) ؟ فانقطع المعتزلي عند ذلك .

قال ابن الدهان : وما يدل على أن التأكيّد لا يرفع المجاز قول الشاعر :

قرعتُ ظنائبَ الهوى يومٍ عاجِلٍ ويومِ الآوى حتى قَسَرْتُ الهوى قَسْرًا ^(٦)

قلت : وكذا قوله : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرًا وَمَكْرُؤًا مَكَرًا ﴾ ^(٧) .

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِشْرَارًا ﴾ ^(٨) ، فمفعول

﴿ أسررت ﴾ محذوف ، أى الدعاء والإلذار ونحوه .

فإن قلت : التأكيّد ينافي الحذف ، فالجواب من وجهين :

(٢) كذا في م ، وقت : « استخف »

(١) سورة النساء ١٦٤

(٣) عبارة صاحب الكشاف ١ : ٤٥٨ : « ومن بدع التفسير أنه من الكلم ؛ وأن معناه :

وجرح الله موسى بأظفار الحنن ومخالب الفتن » .

(٤) هي قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب . الكشاف ١ : ٤٥٨ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٣

(٦) البيت في اللسان ٢ : ٦١ ، عن ابن الأعرابي ، والظنوب : هو حرف العظم اليابس من الباق ،

ويقال : قرع ظنائب الأمر ، أى ذلّه ، على المجاز .

(٨) سورة نوح ٩ .

(٧) سورة النمل ٥٠

أحدهما : أن المصدر لم يؤتَ به هنا للتأكيد وإن كان بصورته ؛ لأنَّ المعنى ليس على ذلك ، وإنما أتى به لأجل الفواصل ، ولهذا لم يؤتَ بمصدر ﴿أعلنتُ﴾ ، وهو مثله .

والثاني : أن «أمرَ» وإن كان متعدّياً في الأصل ، إلا أنه هنا قُطِعَ النظر عن مفعوله ، وجعل نسياً ، كافي قولهم : «فلان يعطى ويمنع» ، فصار لذلك كاللازم ، وحينئذٍ فلا منافاة بين المجيء به بالمصدر لو كان .

ثم التأكيد بالمصدر تارة يجيء من لفظ الفعل كما سبق ، وتارة يجيء من مرادفه ، كقوله تعالى : ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ ^(١) ، فإن الجهار أحد نوعي الدعاء ، وقوله : ﴿لِيَا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ ^(٢) ، فإنه منصوب بقوله : ﴿يُخْرِفُونَ أَلْسِنَهُمْ﴾ ^(٣) ، لأنَّ ﴿لِيَا﴾ نوع من التحريف .

ويحتمل أن يكون منه : ﴿أَتَاخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾ ^(٤) ، لأنَّ البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين : ظلم وغيره .

وزعم الزمخشريّ قوله : ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾ ^(٥) ، وضع [نافلة] ^(٥) موضع ، «تهجدًا» ؛ لأنَّ التهجد عبادة زائدة ، فسكأن التهجد والنافلة يجمعهما معنى واحد .

(٢) سورة النساء ٤٦

(١) سورة نوح ٨

(٣) سورة النساء ٢٠

(٤) سورة الإسراء ٧٩ ، والآية بتمامها : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَجَدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ .

(٥) تسكئة من الكشاف ٢ - ٥٣٦ .

وقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(١)؛ قيل : كأن الأصل تكرر الصدق بلفظه فاستنقل التكرار للتقارب ، فعدل إلى ما يحاربه خفة ، ولتجرى المصادر الثلاثة مجرى واحدا ، خفة ووزنا ، إحرازاً للتناسب .

وأما قوله : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا . ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ مِنْ أَخْرَاجًا﴾^(٢) ففائدة ﴿إِخْرَاجًا﴾ أن المعاد في الأرض هو الذى يخرجكم منها بعينه ، دفعاً لتوهم من يتوهم أن الخرج منها أمثالهم ؛ وأن البعث الأرواح المجردة .

فإن قيل : هذا يبطل بقوله تعالى : ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٣) فإنه أكد بالمصدر ، وليس المراد حقيقة النبات .

قلت : لا جرم حيث لم يُرد الحقيقة هنا لم يؤكد بالمصدر الحقيقي القياسى ؛ بل عدل به إلى غيره ؛ وذلك لأن مصدر أنبت « الإنبات » والنبات اسمه لا هو ، كما قيل فى « الكلام » و « السلام » : اسمان للمصدر الأصلى الذى هو « التكليم » و « التسليم » ، وأما قوله : ﴿وَتَبْتَلُنَّ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٤) وإن لم يكن جارياً على « تبتل » لكنه ضمن معنى « بتل نفسك تبتلاً » .

ومثله قوله : ﴿وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾^(٥) قال أبو البقاء : هو^(٦) موضع « تعاليا » لأنه مصدر قوله ﴿وتعالى﴾ ، ويجوز أن يقع مصدراً فى موضع^(٧) آخر من معناه ، وكذا قال الراغب ، قال :^(٨) وإنما عدل عنه لأن لفظ التفاعل من التكلف ، كما يكون من البشر .

(٢) سورة نوح ١٧ ، ١٨

(٤) سورة الإسراء ٣

(١) سورة النساء ١٢٢

(٣) سورة الزمل ٧

(٥) إملاء مامن به الرحمن ٢ : ٥١

(٦) عبارة أبى البقاء فى إعرابه : « ويجوز أن يقع مصدر موقع آخر » .

(٧) المفردات فى غريب القرآن ٢٥١ ، وعبارته : « وتخصىم لفظ التفاعل لمباغة ذلك منه لاعلى سبيل

التكلف ، كما يكون من البشر » .

وأما قوله : ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا. وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾^(١) فقال بعضهم : الجملة الفاعلية تحتل المجاز في مفرديهما جميعاً وفي كلٍ منهما ؛ مثاله هاهنا أنه يحتمل أن المجاز في ﴿تمور﴾ ، وأنها ماتمور ، بل تكاد أو يَحْتَمِلُ إلى الناظر أنها تمور . ويحتمل أن المجاز في السماء ، وأن المور الحقيقي لسكانها وأهلها لشدة الأمر .

وكذلك الكلام في ﴿وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾^(٢) ، فإذا رُفِعَ المجاز عن أحد جزأي الجملة نُفِيَ احتمالُه في الآخر ، فلم تحصل قاعدة التأكيد .

وأجيب بهذه القاعدة : وهي أن ﴿مَوْرًا﴾ في تقدير « تمور » فكأنه ، قال : « تمور السماء ، تمور السماء » ، و « تسير الجبال ، تسير الجبال » ، فأكد كلاً من الجزأين بنظيره ، وزال الإشكال .

وأما قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾^(٣) فيحتمل أن يكون ﴿شَيْئًا﴾ من تأكيد الفعل بالمصدر ، كقوله : « بت بيعا » ، ويجوز أن يكون الشيء بمنزلة الأمر والتبيان ؛ والمعنى : « إلا أن يشاء ربي أمراً » أو وضع موضع المصدر . وانظر كيف ذكر مفعول المشيئة . وقولُ البيانين : إنه يجب حذفه إذا كان عاماً . وأما قوله تعالى : ﴿دَكَاً دَكَاً﴾^(٤) فالمراد به التابع ، أى دكا بعد دك ، وكذا قوله : ﴿صَفَاً صَفَاً﴾^(٥) أى صفا يتلوه صف ، ولو اقتصر على الواحد لا يحتمل صفا واحداً .

وأما قوله تعالى : ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾^(٦) فإن إضافة الزلزال إليها يفيد معنى ذاتها وهو زلزالها المختص بها ، المعروف منها المتوقع ، كما تقول : غضب زيد غضبه ، وقاتل زيد قتاله ، أى غضبه الذى يعرف منه ، وقتاله المختص به ، كقوله :

(٢) سورة الضور ١٠

(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢

(١) سورة الضور ٩ ، ١٠

(٣) سورة الأنعام ٨٠

(٥) سورة الزلزلة ١

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي ^(١) *

واعلم أن القاعدة في المصدر والمؤكد أن يحىء إتياعاً لفعله ، نحو : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(٢) وقد يخرج عنها نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أَعَذَّبُكَ عَذَابًا ﴾ ^(٤) وقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(٥) وقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٦) ولم يقل « تبتلا » و « تعذبا » و « إقراضاً » و « إنباتا » .

واختلف في ذلك على أقوال :

أحدها - أنه وضع الاسم منها موضع المصدر .

الثاني - أنه منصوب بفعل مضمر يجري عليه المصدر ؛ ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلاً على المضمر ، فالمعنى ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٦) فنبتم نباتاً ؛ وهو قول المبرد ، واختاره ابن خروف ^(٧) ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، وكذا قال ابن يعيش ^(٨) ، ونازعه ابن عصفور ^(٩) .

(١) البيت لأبي النجم العجلي ، وبمنه :

* لِلَّهِ دَرَرِي مَا يُحِنُّ صَدْرِي *

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٣) سورة الزمل ٧

(٤) سورة الحديد ١١

(٥) سورة المائدة ١١٥

(٦) سورة نوح ١٧

(٧) هو علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن خروف الأندلسي ، شارح كتابي سيبويه والجل ، توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩ . بنية الوعاة ٣٥٤ .

(٨) هو يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين النحوي الحلبي ؛ شارح كتاب الفصل للزمخشري ، وتوفي سنة ٦٤٣ . بنية الوعاة ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٩) هو علي بن مؤمن بن محمد ، أبو الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلي ، صاحب كتاب المقرب في النحو ، توفي سنة ٣٥٧ . بنية الوعاة ٣٥٧ .

والثالث - أنها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة ، وإن لم تكن جارية عليها .

والرابع - التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر فهو منصوب بفعل مضمر ، يدل عليه ذلك الفعل الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(١) ، أى ونبتكم . وساغ إضماره لأنهم إذا أنبتوا فقد نبتوا ، ولا يجوز فى غير ذلك أن ينصب بالظاهر ؛ لأن الغرض من المصدر تأكيد الفعل الذى نصبه ، أو تبين معناه . وإذا كان المصدر مغايرا لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الغرض المقصود ؛ لأن « النبات » ليس بمعنى الإنبات ، وإذا لم يكن بمعناه فكيف يؤكده أو يبينه !

وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ ﴾ ^(٢) ، فإنما ذكر قوله : ﴿ بدین ﴾ مع ﴿ تدايتم ﴾ يدل عليه لوجوه :

أحدها - إيعود الضمير فى ﴿ فاكتبوه ﴾ عليه إذ لو لم يذكره لقال : « فاكتبوا الدين » ، ذكره الزمخشري ^(٣) ؛ وهو ممنوع لأنه كان يمكن أن يعود على المصدر المفهوم من ﴿ تدايتم ﴾ لأنه يدل على الدين .

الثانى - أن ﴿ تدايتم ﴾ مفاعلة من « الدين » ومن « الدين » ، فاحتيج إلى قوله : ﴿ بدین ﴾ ليبين أنه من « الدين » لامن « الدين » .

وهذا أيضا فيه نظر ، لأن السياق يرشد إلى إرادة الدين

الثالث - أن قوله : ﴿ بدین ﴾ إشارة إلى امتناع بيع الدين بالدين ، كما فسر قوله صلى الله

(١) سورة نوح ١٧ .

(٢) الكشاف ١ : ٢٤٨ ؛ وبعده : « فلم يكن النظم بذلك الحسن » .

عليه وسلم، وهو بيع الكالئ بالكالئ^(١)، ذكره الإمام فخر الدين .

وبيانه أن قوله تعالى : ﴿ تَدَايَيْتُمْ ﴾ مفاعلة من الطرفين ، وهو يقتضى وجود الدين من الجهتين ، فلما قال ﴿ بدين ﴾ علم أنه دين واحد من الجهتين .

الرابع - أنه أتى به ليفيد أن الإشهاد مطلوب ، سواء كان الدين صغيراً أو كبيراً ؛ كما سبق نظيره في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا آتَتَيْنِ ﴾^(٢) . ويدل على هذا هاهنا قوله بعد ذلك : ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾^(٣) .

الخامس - أن ﴿ تداييتم ﴾ مشترك بين الاقتراض والمبايعه والجزاءه ، وذكر « الدين » لتمييز المراد ، قال الحماسي^(٤) :

وَلَمْ يَنْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

ونظير هذه الآية في التصريح بالمصدر مع ظهوره فيما قبله قوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بَبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾^(٦) : وقوله : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾^(٧) ، فيقال : ما الحكمة في التصريح بالمصدر فيهما ، أو بضميره مع أنه مستفاد مما قبله .

وقد يحىء التأكيد به لمعنى الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ

(١) الأثر ذكره ابن الأثير : « أنه نهى عن الكالئ بالكالئ » ؛ أى النسبة بالنسبة ؛ وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به ، فيقول : بعيه إلى أجل آخر بزيادة شئ فيبيعه منه ؛ ولايجرى بينهما تقاض . النهاية ٤ : ٣٠

(٢) سورة النساء ٢٨٢

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٤) هو الفند الزمانى ؛ والبيت من قصيدته فى الحماسة لأبى تمام ١ : ٢٣ - بشرح التبريزى

(٥) سورة آل عمران ٣٧ .

(٦) سورة التوبة ١١١

(٧) سور المارج ١

كُلِّ شَيْءٍ» ^(١) فإنه تأكيد لقوله تعالى : ﴿ تَحْسِبُهَا جَمِدةً وَهِيَ تَمُوتُ مَرَّةً السَّحَابِ ﴾ ^(٢) لأن ذلك صنع الله ، وقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، تأكيد لقوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، لأن هذا وعد الله .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ﴾ ^(٥) ، انتصب ﴿ كتابا ﴾ على المصدر بما دل عليه السياق ، تقديره « كتب الله » ، لأن قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، يدل على « كتب » .

وقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٧) ، تأكيد لقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ... ﴾ ^(٨) ، الآية ، لأن هذا مكتوب علينا ، وانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية ، فكانه فعل ، تقديره « كتب الله عليكم » .

وقال الكسائي : انتصب « بعلبكم » على الإغراء ، وقدم المنصوب . والجمهور على منع التقدير .

وقوله : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ ^(٩) ، تأكيد لقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِثَلَاثٍ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا ﴾ ^(١٠) ، لأن هذا دين الله ، وقيل منصوبة على الأمر .

وقوله تعالى : ﴿ مَا نَسْتَدْعِمُ إِلَّا لِيَقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ^(١١) ، منصوبة على المصدر بما دل عليه الكلام ؛ لأن الزلفى مصدر كالزجى ، ﴿ ويقربونا ﴾ يدل على « يزلقونا » فتقديره « يزلقونا زلفى » .

(٢) سورة الروم ٦

(٤) سورة النساء ٢٤

(٦) سورة الزمر ٤

(١) سورة النمل ٨٨

(٣) سورة آل عمران ١٤٥

(٥) سورة البقرة ١٣٨

وقد يحى التأكيده مع حذف عامله ، كقوله : ﴿ فَأَيُّ مَنَّا بِمَدٍّ وَإِيَّا فِدَاءً ﴾ ^(١) ،
واللغى : « فَأَيُّ مَنَّا ، وإيَّا أن تقادوا فِدَاءً » فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر .
وجعل سيبويه من المصدر المؤكِّد لنفسه قوله تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ
خَلَقَهُ ﴾ ^(٢) ، لأنه إذا أحسن كلَّ شيءٍ فقد خلقه خلقاً حسناً ، فيكون ﴿ خَلَقَهُ ﴾ على
معنى « خلقه خلقاً » ، والضمير هو الله تعالى .

ويجوز أن يكون بدل اشتمال ، أى أحسن خلق كلَّ شيءٍ .
قال الصَّغَر ^(٣) : والذي قاله سيبويه . أولى لأمرين أن في هذا إضافة المصدر إلى المفعول
وإضافته إلى الفاعل أكثر ، وأن اللغى الذى صار إليه أبلغ فى الامتنان ، وذلك أنه إذا
قال : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ فهو أبلغ من قولك : « أحسن خلق كلَّ شيءٍ » لأنه قد يحسن
الخلق وهو المحاولة ، ولا يكون الشيء فى نفسه حسناً ، وإذا قال : أحسن كلَّ شيءٍ اقتضى أن
كلَّ شيءٍ خلقه حسن ، بمعنى أنه وضع كلَّ شيءٍ موضعه ، فهو أبلغ فى الامتنان .

فائدتان

الأولى : هل الأولى التأكيده بالمصدر أو الفعل ؟ قال بعضهم : المصدر أولى ؛ لأنه
اسم ، وهو أخف من الفعل ؛ وأيضاً فلأن الفعل يتحمل الضمير فيكون جملة ، فيزداد ثقلاً ؛
ويمحتمل أن الفعل أولى لدلالته على الاستمرار .

الثانية : حيث أكَّد المصدر النوعى ، فالأصل فيه أن يُنعت بالوصف المراد منه ، نحو

(٢) سورة الجعدة ٧

(١) سورة محمد ٤

(٣) هو أبو جعفر النحاس ؛ فسر أبيات كتاب سيبويه ، وهذه النسبة إلى الأوائى الصغرية .

قمت قياماً حسناً» ، ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾^(١)، وقوله: ﴿أذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً﴾^(٢).

وقد يُضاف الوصف إلى المصدر فيعطى حكم المصدر، قال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣).

الثاني^(٤): الحال المؤكدة ؛ وهى الآتية على حال واحدة ، عكس الميئنة ، فإنها لا تكون إلا منتقلة ، وهى لتأكيد الفعل كما سبق فى المصدر المؤكد لنفسه ؛ وسميت مؤكدة لأنها تعلم قبل ذكرها ؛ فيكون ذكرها تأكيداً ، لأنها معلومة من ذكر صاحبها .

كقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾^(٥).

وقوله : ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٦).

﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا﴾^(٧) ، لأن معنى « تبسم » ضحك مسروراً .

وقوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٨).

﴿نُفِمْ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٩) ، وذكر الإعراض للدلالة على تناهى حالهم فى الضلال .

ومثله : ﴿أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَسْهَوْنَ﴾^(١٠) ، إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة ، ولأن الإعراض والشهادة حالان لهم عند التولى والإقرار .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢

(١) سورة الأحزاب ٤٩، ٤١

(٣) أى مما يلحق بالمصدر الصناعى .

(٥) سورة العنكبوت ٣٦ .

(٤) سورة مريم ٣٣

(٧) سورة النساء ٧٩

(٦) سورة النمل ١٩

(٩) سورة البقرة ٨٤ .

(٨) سورة البقرة ٨٣

وقوله : ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ^(٢) ، فإنه حال مؤكدة

لقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٣) ، وبهذا يزول الإشكال في أن

شرط الحال الانتقال ؛ ولا يمكن ذلك هنا ؛ فإننا نقول : ذلك شرط في غير المؤكدة ولما لم يقف

ابنُ جنى على ذلك قَدَّرَ محذوفاً ، أى معتقدا خلودهم فيها ؛ لأن اعتقاد ذلك أمر ثابت عند غير

المؤمنين ، فلهذا ساغ مجيئها غير منتقلة .

ومنهم من نازع في التأكيـد في بعض ما سبق ؛ لأن الحال المؤكدة مفهومها مفهوم

عاملها ، وليس كذلك التبسم والضحك ، فإنه قد يكون من غير ضحك ، بدليل قوله :

« تبسم تبسم الغضبان » .

وكذلك التولية والإدبار في قوله تعالى : ﴿ وَلَىٰ مُدَبِّرًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ

مُدَبِّرِينَ ﴾ ^(٥) ، فإنهما بمعنىين مختلفين ، فالتولية أن يولَّى الشيء ظهره ، والإدبار أن

يهرب منه ، فليس كل مولٍ مدبراً ، ولا كل مدبرٍ مولياً .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمِعُ الْقُتَمَ إِذَا دُعَاؤُهُمْ وَإِذَا وَلَّوْا

مُدَبِّرِينَ ﴾ ^(٥) ، فلو كان أصمَّ مقبلاً لم يسمع ، فإذا ولَّى ظهره كان أبعداً لهن السماع ، فإذا

أدبر مع ذلك كان أشدَّ بعده عن السماع .

ومن الدليل على أن التولَّى لا يتضمن الإدبار قوله : ﴿ قَوْلًا وَجْهَكَ لِشَطْرِ الْمَسْجِدِ

الْحَرَامِ ﴾ ^(٦) ، فإنه بمعنى الإقبال .

(٢) سورة هود ١٠٨

(٤) سورة التوبة ٢٥

(٦) سورة البقرة ١٤٤ .

(١) سورة ق ٣١

(٣) سورة النمل ١٠

(٥) سورة النمل ٨٠

وقوله : ﴿ وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ ^(١) ، إشارة إلى استمراره في الهروب وعدم رجوعه ، يقال : فلان وَلَّى إذا رجع ، وكل راجع مُعَقَّب ، وأهل التفسير يقولون : لم يقف ولم يلتفت .
وكذلك قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، قيل : ليست بمؤكدّة ، لأن الشيء المرسل قد لا يكون رسولاً ، كما قال تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ وَهُوَ أَلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ^(٤) ، جعلها كثير من العربيين مؤكدة ؛ لأن صفة الحق التصديق .

قيل : ويحتمل أن يريدوا به تأكيد العامل ، وأن يريدوا به تأكيد كيد ما تضمنته الجملة .

ودعوى التأكيد غير ظاهرة ؛ لأنه يلزم من كون الشيء حقاً في نفسه أن يكون مصدقاً لغيره ، والفرض أن القرآن العزيز فيه الأمران ؛ وهو كونه حقاً وكونه مصدقاً لغيره من الكتب ، فالظاهر أن ﴿ مصدقاً ﴾ حال مبينة لا مؤكدة ، ويكون العامل فيها « الحق » لكونه بمعنى الثابت ، وصاحب الحال الضمير الذي تحمله « الحق » لتأوله بالمشتق .

وقوله : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ ^(٥) ، قائماً حال مؤكدة ؛ لأن الشاهد به لا إله إلا هو قائم بالقسط ، فهي لازمة مؤكدة وقد وقعت بعد الفعل والفاعل .

قال ابن أبي الربيع : ويجوز أن يكون حالاً على جهة أخرى ، على معنى « شهد الله أنه منفرد بالربوبية وقائم بالقسط » فإنه سبحانه بالصفتين لم ينتقل عنهما ، فهو متصف بكل واحدة منهما في حال الاتصاف بالأخرى ، وهو سبحانه لم يزل ^(٦) بهما لأن صفاته ذاتية قديمة .

(٢) سورة النساء ٧٩

(٤) سورة البقرة ٩١

(٦) ت : « لا يزال » .

(١) سورة النمل ١٠

(٣) سورة الداريات ٤١

(٥) سورة آل عمران ١٨ .

فائدة

[عن صاحب المفصل في وقوع الحال بعد الجملة الاسمية]

قال صاحب " المفصل " : ^(١) لا تقع المؤكدة إلا بعد الجملة الاسمية ، وهو خلاف قول أبي علي : إنها تكون بعد الجملتين ؛ محتجا بما سبق ، وكذا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْمِعُ الْعُمْمُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ ^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ وَلَىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ ^(٣) . فـ « مدبرين » و « مدبرا » حال مؤكدة لفعل التولية .

فصل

في أدوات التأكيد

[مؤكديات الجمل الاسمية]

الأول : التأكيد بـ « إن » ، قال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٢) ، وهي أقوى من التأكيد باللام كما قاله عبد القاهر في " دلائل الإعجاز " قال : وأكثر ^(٣) مواقع « إن » بحكم الاستقراء هو الجواب ؛ لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ^(٤) ظن بخلاف ما أنت تجيبه به ؛ فأما أن تجعل مرّة الجواب أصلا فيها فلا ، لأنه يؤدي إلى قولك :

(١) ص ٦٢

(٢) سورة النمل ٨٠ ، ١٠

(٣) سورة الحج ١

(٤) سورة فاطر ٥
(٥) ص ٢٥١ مع تصرف في العبارة

(٦) دلائل الإعجاز : « أن يكون للسائل ظن في المشول عنه »

«صالح» في جواب: كيف زيد؟ حتى تقول: إنه صالح، ولا قاتل به، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب.

وقد يحى مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس، كقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(١)، أمرهم بالتقوى ثم علل وجوبها بحجها لسؤال مقدر بذكر الساعة، واصفا لها بأهول وصف، ليقرر عليه الجواب.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَقُونَ﴾^(٢)، أى لا تدعني في شأنهم واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، لأنهم محكوم عليهم بالإغراق، وقد جف به القلم فلا سبيل إلى كفه عنهم.

ومثله في النهي عن الدعاء لمن وجبت شقاوته قوله تعالى: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُدٍ﴾^(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَرَجِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤)، فإن قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾^(٤) أورث للمخاطب حيرة: كيف لا يتره نفسه مع كونها مطمئنة زكية! فأزال حيرته بقوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ﴾^(٤) في جميع الأشخاص ﴿بِالسُّوءِ﴾ إلا المعصوم.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(٥).

واعلم أن كل جملة صدرت بيان مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر؛ فإن الفاء

(٢) سورة هود ٣٧

(٤) سورة يوسف ٥٣

(١) سورة الحج ١

(٣) سورة هود ٧٦

(٥) سورة التوبة ١٠٣

يصح أن تقوم فيها مقام « أن » مفيدة للتعليل ، حسن تجريدتها عن كونها جواباً للسؤال المقدر ، كما سبق من الأمثلة .

وإن صدرت لإظهار فائدة الأولى لم يصح قيام الفاء مقامها ، كقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾^(١) ، بعد قوله : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾^(٢) .

ومن فوائدها تحسين ضمير الشأن معها إذا فسر بالجملة الشرطية مالا يحسن بدونها ، كقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾^(٣) . ﴿ أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾^(٤) . ﴿ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾^(٥) . ﴿ إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٦) ؛ وأما حسنه بدونها في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٧) فلفوات الشرط .

الثاني : « أن » المفتوحة ، نحو « علمت أن زيدا قائم » وهي ؛ حرف مؤكد كالمكسورة ؛ نص عليه النحاة .

واستشكله بعضهم قال : لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدها ؛ ويقال : التوكيد للمصدر المنحل لأن محلها مع ما بعدها المفرد ؛ وبهذا يُفرق بينها وبين « إن » المكسورة ؛ فإن التأكيدها في المكسورة للإسناد ؛ وهذه لأحد الطرفين .

الثالث : « كأن » ، فيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة ، وإن كانت مركبة من

(٢) سورة الأنبياء ١٠٠

(٤) سورة التوبة ٦٣

(٦) سورة المؤمنين ١٧

(١) سورة الأنبياء ١٠١

(٣) سورة يوسف ٩٠

(٥) سورة الأنعام ٥٤

(٧) سورة الإخلاص ١

كاف التشبيه و « إن »، فهي متضمنة لأن فيها ماسبق وزيادة.

قال الزخشرى : والفصل ^(١) بينه وبين الأصل - أى بين قولك : « كأنه أسد »، وبين « إنه كالأسد » - أنك مع كأن بان على التشبيه من أول الأمر، وثم بعد مضى صدره على الإثبات .

وقال الإمام فى " نهاية الإيجار " : اشترك الكاف وكأن فى الدلالة على التشبيه، وكأن أبلغ، وبذلك جزم حازم فى " منهج البلغاء " وقال : وهى إنما تستعمل حيث يقوى الشبه ؛ حتى يكاد الرأى يشك فى أن المشبه هو المشبه به أو غيره ، ولذلك قالت بلقيس : ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ ^(٢) .

الرابع : « لكن » لتأكيد الجمل، ذكره ابن عصفور، والتنوخي فى " الأقصى " وقيل : للتأكد مع الاستدراك . وقيل : للاستدراك المجرد ، وهى أن يثبت لما بعدها حكم يخالف ما قبلها ؛ ومثلها « ليت » و « لعل » و « لعن » فى لغة بنى تميم لأنهم يبدلون همزة « أن » المفتوحة عينا ؛ ومن ذكر أنها من المؤكدات التنوخي .

الخامس : لام الابتداء نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ ^(٣) وهى تفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين ؛ ولأنها تدل بجهة التأكيـد ، وإن تدل بجهتين : العمل والتأكيد ، والدال بجهتين مقدم على الدال بجهة كمنظيره فى الإرث وغيره . وإذا جاءت مع « إن » كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات ، لأن « إن » أفادت التكرير مرتين ؛ فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً .

(١) الفصل ٣٠١

(٢) سورة النمل ٤٢

(٣) سورة إبراهيم ٣٩

وعن الكسائي أن اللام لتوكيد الخبر « وإن » لتأكيد الاسم ؛ وفيه تجوز ، لأن التأكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر .

السادس : الفصل ، وهو من مؤكدات الجملة ؛ وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد ؛ وقال في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ^(١) « أنا » وصف الباء في ﴿ تَرَنِ ﴾ يزيد تأكيداً ^(٢) وهذا صحيح ، لأن المضمير يؤكد الضمير ؛ وأما تأكيد المظهر بالمضمر فلم يبعد ولهذا سماه بعضهم « دعامة » ، لأنه يدعم به الكلام ، أى يقوى ، ولهذا قالوا : لا يجاء مع التوكيد ، فلا يقال : « زيد نفسه هو الفاضل » . ووافق على ذلك ابن الحاجب في شرح « المفصل » ، وخالف فى أماليه فقال : ضمير الفصل ليس توكيداً ، لأنه لو كان ، فإما لفظياً أو معنوياً ، لا جائز أن يكون لفظياً ، لأن اللفظى إعادة اللفظ الأول كزيد زيد ، أو معناه كقمت [أنا] ، والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكنياً عن المسند إليه ، ولا مفسراً ، ولا جائز أن يكون معنوياً ، لأن ألفاظه محصورة ، كالنفس والعين ، وهذا منه نقي للتوكيد الصناعى ولبس للكلام .

وفى " البسيط " ، ^(٣) للواحدى عند قوله تعالى : ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) ، قال سيبويه ^(٥) : دخل الفصل فى قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ ^(٥) ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴾ ^(٦) ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٧) ،

(٢) الكتاب ١ : ٣٩٥

(١) سورة الكهف ٣٩

(٣) البسيط فى التفسير ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٥) سورة الزمل ٢٠

(٤) سورة البقرة ٥

(٧) سورة سبأ ٦

(٦) سورة آل عمران ١٨٠

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْأَخْقَ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ ^(١) ، وذكر أن هذا بمنزلة ما في قوله تعالى : ﴿ فَبِأَرَحْمَةٍ ﴾ ^(٢) . انتهى .

السابع : ضمير البيان للمذكر ، والقصة للمؤنث ، ويقدمونه قبل الجملة نظرا لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه ، والإطناب فيه ، ومن ثم قيل له : الشأن والقصة ، وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبرا عنه ، ومفسرة له ، ويفعلون ذلك في مواضع التفضيم ، والغرض منه أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره ، وحينئذ تورد الجملة المفسرة له .

وقد يكون لجرد التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ ^(٣) . وقد يفيد معه الانفراد ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) أى المنفرد بالأحادية .

قال جماعة من النحاة : « هو » ضمير الشأن و « الله » مبتدأ ثان و « أحد » خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، ولم يفتقر إلى عائد لأن الجملة تفسير له ، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه ، وقيل : هو كناية عن « الله » لأنهم سألوه أن يصف ربه فنزلت .

ومنه : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ويجوز تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٦) ، فالهاء في ﴿ فَإِنَّهَا ﴾ ضمير القصة و ﴿ تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ في موضع رفع ، خبر إن . وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٧)

(٢) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة الحج ٤٦

(١) سورة الأنفال ٣٢

(٣) سورة طه ١٤

(٥) سورة الجن ١٩ .

(٧) سورة الشعراء ١٩٧ .

بقراءة الياء، وأن « يعلمه » مبتدأ، و « آية » الخبر، والماء ضمير القصة، وأنث لوجود « آية » في الكلام.

الثامن : تأكيد الضمير ؛ ويجب أن يؤكّد المتصل بالمنفصل إذا عطف عليه
كقوله تعالى : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ أَذْهَبَ أَنْتَ
وَزَوْجُكَ ﴾ ^(٢) .

وقيل : لا يجب التأكيد ؛ بل يشترط الفاصل بينهما ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(٣) ، فعطف ﴿ آبَاؤُنَا ﴾ على المضمّر المرفوع ؛ وليس هنا تأكيد بل
فاصل ؛ وهو ﴿ لا ﴾ .

وهذا لاجبة فيه ؛ لأنها دخلت بعد واو العطف ؛ والذي يقوم مقام التأكيد إنما
يأتي قبل واو العطف ؛ كآيات المتقدمة ، بدليل قوله : ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ
تَابَ مَعَكَ ﴾ ^(٤) .

ومنهم من لم يشترط فاصلا ، بدليل قوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُتْلَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَكُورُ
الْمُتْلِقِينَ ﴾ ^(٥) ، فأكد السحرة ضمير أنفسهم في الإلقاء دون ضمير موسى ؛ حيث لم يقولوا :
« إِمَّا أَنْ تُلْقَى أَنْتَ » .

وفيه دليل على أنهم أحبوا التقديم في الإلقاء لعلمهم بأنهم يأتون بسحر عظيم يقرر
عظمته في أذهان الحاضرين فلا يرفعها ما يأتي بعدها على زعمهم . وإنما ابتدءوا بموسى

(٢) سورة المائدة ٢٤

(٤) سورة هود ١١٢

(١) سورة البقرة ٣٨

(٣) سورة الأنعام ١٤٨

(٥) سورة الأعراف ١١٥

فعرضوا عليه البداءة بالإلقاء على عادة العلماء والصناع في تأديهم مع قرنائهم . ومن ثم قيل :
تأدبوا تهذبوا .

وأجيب بأنه إنما لم يؤكد في الآية لأنه استغنى عن التأكيد بالتصريح بالأولية في
قوله : ﴿ وَإِنَّمَا أَنْ نَكُونِ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ ^(١) ، وهذا جواب بياني لا نحوي .

فإن قيل : ما وجه هذا الإطناب ؟ وهلاً قالوا : « إنا أن تلقى وإنا أن تلقى » ؟ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : لفظي ، وهو المزاجاة لرموس الآي على سياق خواتمها ، من أول السورة
إلى آخرها .

والثاني : معنوي ، وهو أنه سبحانه أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة واستطاعتهم
عند أنفسهم على موسى ؛ فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه .

ذكر ذلك ابن جني في " خاطرياته " ، ثم أورد سؤالاً وهو : إنا نعلم أن السحرة لم
يكونوا أهل لسان فيذهب بهم هذا المذهب من صيغة الكلام ! وأجاب بأن جميع ملورد
في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو من معروف معانيهم ؛
وليست بحقيقة ألفاظهم ، ولهذا لا يشك في أن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِن هَذَا نِ سَاحِرَانِ يُرِيدَانِ
أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾ ^(٢) أن هذه الفصاحة
لم تجر على لغة العجم .

التاسع : تصدير الجملة بضمير مبتدأ يفيد التأكيد ؛ ولهذا قيل بإفادة الحصر ، ذكره
الزنجشري في مواضع من كشفه .

قال في قوله تعالى : ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ ^(١) معناه الحضر ، أى لا يؤمن بالآخرة إلا هم .

وقال في قوله : ﴿أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾ ^(٢) أن معناه لا يُنْشِرُ إلا هم ، وإن المنكر عليهم ما يلزمهم حصر الألوهية فيهم . ثم خالف هذه القاعدة لما خالف مذهبه الفاسد في قوله تعالى : ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ ^(٣) ، قال : هم هنا بمنزلتها في قوله : * هم يُفرشون البُدد كل طِمْرَةٍ *

في دلالة على قوة أمرهم فيما أسند إليهم ، لا على الاختصاص . انتهى .

وبيانه أن مقتضى قاعدته في هذه الآية بدل على خروج المؤمنين الفتاق من النار ؛ وليس هذا معتقده ، فعدل عن ذلك إلى التأويل للآية بفائدة تتم له ، فجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود لهم لا اختصاصه بهم ؛ وهم عنده بهذه المثابة لأن عصاة المؤمنين وإن خلدوا في النار على زعمه إلا أن الكفار عنده أحق بالخلود وأدخل في استحقاقه من عصاة المؤمنين ، فتخيل في تخريج الآية على قاعدة مذهبه من غير خروج عن قاعدة أهل المعاني في اقتضاء تقديم الضمير الاختصاص . والجواب عن هذا أن إفادة تقديم الضمير المبتدأ للاختصاص والحصر أقوى وأشهر عندهم من إفادة مجرد التمكن في الصفة ، وقد نص الجرجاني في "دلائل الإعجاز" على أن إفادة تقديم الفاعل على الفعل للاختصاص جلية وأما إرادة تحقيق الأمر عند السامع أنهم بهذه الصفة ، وأنهم متمكنون منها فليست جلية ، وإذا كان كذلك فلا يعدل عن المعنى الظاهر إلا بدليل ، وليس هنا ما يقتضى إخراج الكلام عن معناه الجلى ، كيف وقد صحت الأحاديث وتواترت على أن العصاة يخرجون من النار بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم وشفاعة غيره ، حتى لا يبقى فيها موحداً أبداً ! فهذه

الآية فيها دليل لأهل السنة على انفراد الكفار بالخلود في النار واختصاصهم بذلك ، والسنة المتواترة موافقة ، ولا دليل للمخالف سوى قاعدة الحسن والقييح العقليين وإلزامهم الله تعالى بما لا ينبغي لهم أن يُلزموه من عدم العفو وتحقيق العقاب والخلود الأبدي للمؤمنين في النار. نعوذ بالله من ذلك !

فائدة

[مواضع إفادة الحصر]

لا تختص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل ، أو المفعول ، أو الجار أو الجرور المتعلقة بالفعل ؛ ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ ^(١) فإن الإيمان لما لم يكن منحصرا في الإيمان بالله بل لا بدّ معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر ، وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفرّده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين - قدم الجار والجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره ، لأن غيره لا يملك ضرا ولا نفعاً فيتوكل عليه ؛ ولذلك قدم الظرف في قوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ ^(٢) ، ليفيد النفي عنها فقط واختصاصها بذلك ، بخلاف تأخيرها في : ﴿ لَا رَبَّ فِيهِ ﴾ ^(٣) ، لأن نفي الرب لا يختص بالقرآن بل سائر الكتب المنزلة ، كذلك .

العاشر: منها « هاء » التنبيه في النداء ، نحو: « يَا أَيُّهَا » ، قال سيبويه : وأما الألف والماء اللتان لحقتهما « أيا » تؤكدان فكأنك كررت « يا » مرتين إذا قلت : « يَا أَيُّهَا » وصار الاسم تنبيها .

هذا كلامه . وهو حسن جدا ، وقد وقع عليه الزمخشري فقال : وكلمة التنبيه للمقحمة بين الصفة وموصوفها لقائدة تبيين معاضدة حرف النداء ومكانته بتأكيد معناه ووقوعها عوضا مما يستحقه ، أى من الإضافة .

الحادى عشر: « يا » الموضوع للبعيد إذا نودى بها القريب العَظَن قال الزمخشري : إنه للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذى يتلوه معتنى به جدا .

الثانى عشر: « الواو » ، زعم الزمخشري أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة بالموصوف ، كما تدخل على الجملة الحالية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَمْ أَكْتُابْ مَقْلُومٌ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةُ وَثَائِنُهُمْ كَذِبُهُمْ ﴾ ^(٢) ، والصحيح أن الجملة الموصوف بها لا تقترن بالواو ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع فى الصفات بل الجملة حال من « قرية » لكونها عامة بتقديم « إلا » عليها .

الثالث عشر: إما المكسورة ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ ^(٣) ، أصلها « إن » الشرطية زيدت « ما » تأكيداً . وكلام الزجاج يقتضى أن سبب اللحاق نون التوكيد .

وقال الفارسي : الأمر بالعكس ؛ لمسابهة فعل الشرط بدخول « ما » للتأكيد بالفعل
 للقسم عليه من جهة أنها كإعدام في القسم لما فيها من التأكيد . وجميع ما في القرآن من
 الشرط بعد « إما » نوكيده بالنون ، قال أبو البقاء : وهو القياس ^(١) ، لأن زيادة « ما » مؤذنة
 بإرادة شدة التوكيد . واختلف النحاة : أنلزم النون المؤكدة فعل الشرط عند وصل « إما »
 أم لا ؟ فقال المبرد والزجاج : يلزم ولا تحذف إلا ضرورة . وقال سيبويه وغيره : لا تلزم
 فيجوز إثباتها وحذفها ، والإثبات أحسن . ويجوز حذف « ما » وإثبات النون ، قال
 سيبويه : إن ثبت لم تقم النون ، كما أنك إذا أثبت لم تجيء بما . انتهى .

وجاء السماع بعدم النون بعد « إما » كقول الشاعر :

فإِما تَرِينِي وَلِي لِمَا فَإِنِ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا

الرابع عشر : أما المفتوحة ، قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَخْلَقَ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٢) ، إنها تفيد التأكيد .

الخامس عشر : ألا الاستفتاحية ، كما صرح به الزمخشري ، في قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ ^(٣) ، وبدل عليه قولهم : إنها للتحقيق ، أى تحقيق الجملة بعدها ، وهذا معنى
 التأكيد ، قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها
 إلا مصدرية بنحو ما يتلقى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
 يَحْزَنُونَ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة يونس ٦٢ .

(١) إملاء ما من به الرحمن .

(٣) سورة البقرة ١٢

السادس عشر : ما النافية ، نحو : ما زيد قائماً أو قائم ، على لغة تميم ، جعل سيبويه فيها معنى التوكيد ؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لقد في الإثبات ، كما أن « قد » فيها معنى التوكيد ، فكذلك ما جعل جواباً لها . ذكره ابن الحاجب في شرح الفصّل .

السابع عشر : الباء في الخبر ؛ نحو ما زيد بمنطلق ، قال الزمخشري في كشافه القديم : هي عند البصريين لتأكيد النفي . وقال الكوفيون : قولك : ما زيد بمنطلق ، جواب إن زيدا لمنطلق ، « ما » بإزاء « إن » والباء بإزاء اللام ؛ والمعنى راجع إلى أنها لتأكيد ؛ لأن اللام لتأكيد الإيجاب ، فإذا كانت بإزائها كانت لتأكيد النفي . هذا كله في مؤكدات الجملة الاسمية .

[مؤكدات الجملة الفعلية]

وأما مؤكدات الفعلية فأنواع :

أحدها : « قد » فإنها حرف تحقيق وهو معنى التأكد ؛ وإليه أشار الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(١) معناه [حصل له الهدى] ^(٢) لا محالة .

وحكى الجوهري عن الخليل أنه لا يؤتى بها في شيء إلا إذا كان السامع متشوقاً إلى سماعه ، كقولك لمن يتشوق سماع قدوم زيد : قد قدم زيد ، فإن لم يكن ، لم يحسن المجيء بها ؛ بل تقول : قام زيد .

وقال بعض النحاة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ

(١) سورة آل عمران ١٠١ .

(٢) تكملة من الكشف ١ : ٢٠٢ .

مَثَلٌ ﴿^(١)﴾ وفي قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ ^(٢) : قد في الجملة الفعلية المحاب بها القسم مثل إن واللام في الاسمية المحاب بها في إفادة التأكيد .

وتدخل على الماضي ؛ نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ^(٣) .

والمضارع ، نحو : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ ^(٤) ، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَمُّ عَلَيْهِ﴾ ^(٥) ، قال الزمخشري : دخلت قد لتوكيد العلم .

ويرجع ذلك لتوكيد الوعيد ؛ وبهذا يحاب عن قولهم : إنما تفيد التعليل مع المضارع .

وقال ابن إبان : تفيد مع المستقبل التعليل في وقوعه أو متعلقه ؛ فالأولى كقولك : زيد قد يفعل كذا ، وليس ذلك منه بالكثير ، والثاني كقوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَمُّ عَلَيْهِ﴾ ^(٥) ، المعنى والله أعلم : أقل معلوماته ما أتم عليه .

ثانيها : السين التي للتنفيس ، قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ ^(٦) معنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخر إلى حين .

وجرى عليه الزمخشري فقال في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ ^(٧) السين تفيد وجود الرحمة لا محالة ؛ فهي تؤكد [الوعد ، كما تؤكد] ^(٨) الوعيد ، في قولك : « سأنتقم منك يوما » يعني أنك لا تفوتني وإن تبطأت .

(٢) سورة البقرة ٨٥

(٤) سورة الأنعام ٣٣

(٦) سورة البقرة ١٣٨

(٨) زيادة من الكشاف ٢ : ٢٢٦

(١) سورة الإسراء ٨٩

(٣) سورة الشمس ٩

(٥) سورة النور ٦٤

(٧) سورة التوبة ٧١

ونحوه : ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا ﴾ ^(١) . ﴿ وَأَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٢) .
 ﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمُ ﴾ ^(٣) ، لكن قال في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَوْفَ يُعْطِيكَ
 رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٤) معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير ، أن العطاء كائن لا محالة
 وإن تأخر .

وقد اعترض عليه بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين ، وبأن الوجوب
 المشار إليه بقوله « لا محالة » لا إشعار للسين به .

وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر ، فإذا كان المقام ليس مقام
 تأخير لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع ، وتحقيق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب .
 وفيه نظر لأن ذلك يستفاد من المقام لا من السين .

والثاني : أن السين يحصل بها ترتيب الفائدة ؛ لأنها تفيد أمرين : الوعيد والإخبار
 بطريقة ، وأنه مترآخ ، فهو كالإخبار بالشئ مرتين ؛ ولأنك أن الإخبار بالشئ وتعيين طريقه
 مؤذن بتحقيقه عند الخبر به .

ثالثها : النون الشديدة ؛ وهى بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات ، وبالحقيقة ، فهى بمنزلة
 ذكره مرتين .

قيل : وهذان النونان لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الاسم بإن واللام ؛ ولم يقع

(٢) سورة الضحى ٥

(٤) الكشاف ٤ : ٦١٢

(١) سورة مريم ٩٦

(٣) سورة النساء ١٥٢ .

في القرآن التأكيد بالحقيقة إلا في موضعين : ﴿ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ^(٢) .

ولما لم يتجاوز الثلاثة في تأكيد الأسماء فكذلك لم يتجاوزها في تأكيد الأفعال ، قال تعالى : ﴿ فَمَهْلٍ الْكَافِرِينَ أَهْمِلُهُمْ رُويْدًا ﴾ ^(٣) ، لم يزد على ثلاثة : مهل ، وأمهل ، ورويديدا ، كلها بمعنى واحد ، وهن : فعلان واسم فعل .

رابعاً : ﴿ لَنْ ﴾ ، لتأكيد النفي كأن في تأكيد الإثبات ؛ فتقول : لا أبرح ، فإذا أردت تأكيد النفي ، قلت : لن أبرح .

قال سيوبه : هي جواب لمن قال : سيفعل . يعني والسين للتأكيد فجوابها كذلك . وقال الزنجشري : « لن » تدل على استغراق النفي في الزمن المستقبل ، بخلاف « لا » ، وكذا قال في « المفصل » : ^(٤) لن لتأكيد ما تعطيه ، لا من نفي المستقبل . وبني على ذلك مذهب الاعتزال في قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ ^(٥) قال : هو دليل عن نفي الرؤية في الدنيا والآخرة ؛ وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين في « الشامل » عن المعتزلة ورد عليهم بقوله تعالى لليهود : ﴿ فَمَتَّمُوا أَلَمُوتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ ^(٦) ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون : ﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ ﴾ ^(٧) ، يعني الموت .

ومنهم من قال : لا نفي الأبد ، ولكن إلى وقت ، بخلاف قول المعتزلة ، وأن النفي « بلا » أطول من النفي « بلن » ؛ لأن آخرها ألف ، وهو حرف يطول فيه النفس ، فناسب طول المدة بخلاف لن

(٢) سورة العلق ١٥

(٤) ص ٣٠٧ .

(٦) سورة البقرة ٩٤ ، ٩٥ .

(١) سورة يوسف ٣٢

(٣) سورة الطارق ١٧

(٥) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٧) سورة الحاقة ٢٧ .

ولذلك قال تعالى : ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ^(١) وهو مخصوص بدار الدنيا .

وقال : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ^(٢) ، وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة ؛
وعلى بأن الألفاظ تشاكل المعاني ولذلك اختصت لا بزيادة مدة .

وهذا اللفظ من رأى المعتزلة ، ولهذا أشار ابن الزمكاني في " التبيان " بقوله :
لا تنفى ما بعد ، ولن تنفى ما قرب . وبموجب المذهبين أولوا الآيتين : قوله تعالى : ﴿وَلَنْ
يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ^(٣) ، ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ^(٤) .

وجه القول الثانى أن ﴿لا يتمنونه﴾ جاء بعد الشرط فى قوله تعالى : ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ
أَنْتُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾ ^(٥) ، وحرف الشرط بـ "كل" الأزمنة ،
قوبل بلا ، ليم ما هو جواب له ، أى زعموا ذلك فى وقت ما قيل لهم : تمنوا الموت ، وأما
﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ ^(٣) ، فجاء بعد قوله : ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ
خَالِصَةً﴾ ^(٦) ، أى إن كانت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن ، استعجالا للسكون
فى دار الكرامة التى أعدّها الله لأوليائه وأحبابه . وعلى وفق هذا القول جاء قوله :
﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ^(١) .

قلت : والحق أن لا ولن لجرد النفي عن الأفعال المستقبلية ، والتأييد وعدمه يؤخذان
من دليل خارج ، ومن احتج على التأييد بقوله : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ ^(٥) ،
وبقوله : ﴿لَنْ يَخْلَقُوا ذُبَابًا﴾ ^(٦) ، عورض بقوله : ﴿فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ ^(٧) ،
ولو كانت للتأييد لم يقيّد منفيها باليوم ، وبقوله : ﴿وَأَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ^(٨) ، ولو كانت

(٢) سورة الأنعام ١٠٣

(٤) سورة الجمعة ٧

(٦) سورة الحج ٧٣

(٨) سورة البقرة ٩٥

(١) سورة الأعراف ١٤٣

(٣) سورة البقرة ٩٥

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٧) سورة مريم ٢٦

للتأيد لكان ذكر الأبد تكريرا والأصل عدمه ، وبقوله : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ ^(١) ، لا يقال : هي مقيدة فلم تعد التأيد ، والكلام عند الإطلاق ، لأن الخصم يدعى أنها موضوعة لذلك ، فلم تستعمل في غيره . وقد استعملت لا للاستغراق الأبدى في قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَلَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ ^(٥) ، وغيره مما هو للتأيد ، وقد استعملت فيه « لا » دون « لن » ؛ فهذا يدل على أنها مجرد النفي ، والتأيد يستفاد من دليل آخر .

الفصل الثاني

الصفة

وهي مخصصة إن وقعت صفة للنكرة ، وموضحة للمعرفة

[الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها]

وتأتي لأسباب :

أحدها : لجرد المدح والثناء ، ومنه صفات الله تعالى ، كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٥) ، فليس ذكر الوصف هنا للتمييز لأنه ليس له مثل - تعالى الله عن ذلك -

(٢) سورة فاطر ٣٦

(٤) سورة الأعراف ٤٠

(١) سورة طه ٩١

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة فاتحة الكتاب ١ .

حتى يوضح بالصفة . وأخذ أبو الطيب هذا المعنى فذكر أسامي بعض ممدوحه ^(١) ،
ثم قال :

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةٌ ذَكَرْنَاهَا ^(٢)

فقوله : « لم تزد » بيان أنها للإطنا ب والثناء ، لا للتعريف والتبيين .

وقيل : إن الصفات الجارية على القديم سبحانه المراد بها التعريف ، فإن تلك
الصفات حاصلة له ، لا مجرد الثناء ، ولو كانت للثناء لكان الاختيار قطعاً ؛ ومنه قوله تعالى :
﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ ^(٣) ، فهذا الوصف المدح ليس غير ؛ لأنه ليس
يمكن أن يكون نعمة نبون غير مسلمين ، كذا قاله الزمخشري .

قال : وأريد ^(٤) بها التعريض باليهود ؛ وأنهم بعداء من ملة الإسلام التي هي دين الأنبياء
كلهم [في القديم والحديث] ^(٥) ، وأن اليهود ^(٦) بمعزل عنها .

والتحقيق أن هذه الصفة للتمييز ، وقد أطلق الله وصف الإسلام على الأنبياء وأتباعهم ؛
والأصل في المدح التمييز بين الممدوح وغيره بالأوصاف الخاصة ، والإسلام وصف عام ،
فوصفهم بالإسلام ، إما باعتبار الثناء عليه أو الثناء عليهم بعد النبوة تعظيماً وتشريفاً له ، أو ^(٧)
باعتبار أنهم بلغوا من هذا الوصف غايته ؛ لأن معنى ^(٨) ذلك يرجع إلى معنى الاستسلام
والطاعة الراجعين إلى تحقيق معنى العبودية ، التي هي أشرف أوصاف العباد ، فكذلك
يُوصفون بها في أشرف حالاتهم ، وأكل أوقاتهم . وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم

(١) ت : « منها بعض ممدوحه » .

(٢) ديوانه ٤ : ٢٧٥ ؛ من قصيدة يمدح فيها عضد الدولة .

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٤) الكشف ٩ : ٩٥٥

(٥) نكتة من الكشف

(٦) ت : « معناه » .

(٧) ت : « وباعتبار » .

وإسماعيل : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ ^(١) أى ، مستسلمين لأمرك ، لقضائك ، وكذا قول يوسف : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا ﴾ ^(٢) ، وكذلك قوله : ﴿ النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾ ^(٣) تنويه بقدر الإسلام ، وتنبيه على عظم أمره ، فإن الصفة تعظم بعظم موصوفها كما وصفت للملائكة المقرَّبون بالإيمان فى قوله : ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ ^(٤) تنويهاً بقدر الإيمان ، وحضاً للبشر على التحلى به ، ليكونوا كالمقربين فى وصف الإيمان ، حتى قيل : أوصاف الأشراف ؛ أشرف الأوصاف .

الثانى : لزيادة البيان ، كذا قاله ابن مالك ؛ ومثله بقوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبَى الْأُمِّيَّ ﴾ ^(٥) .

وليس ما قاله بواضح ؛ فإن « رسول الله » كما يستعمل فى نبينا صلوات الله وسلامه عليه ، يستعمل فى غيره بطريق الوضع ، وتعريفه إنما حصل بالإضافة .

فإن قال : قد كثر استعماله فى نبينا صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه لم يبق الذهن يتبادر إلا إليه !

قلنا : ليس هذا من وضعه ^(٦) بل ذلك من الاستعمال ، وقد استعمل فى غيره ، قال تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٧) وفى موضع آخر : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ ^(٨) وفى حق عيسى : ﴿ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٩) ، وفى حق موسى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة يوسف ١٠١

(٤) سورة المؤمن ٧

(٦) ت : « من وصفه »

(٨) سورة الأنعام ١٢٤

(١٠) سورة الزمل ١٥

(١) سورة البقرة ١٢٨

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٨

(٧) سورة الأعراف ١٥٨

(٩) سورة آل عمران ٤٩

ثم إن الصفة إنما تكون مثل الموصوف أو دونه في التعريف ، وأما أن تكون فوقه فلا ؛ لأنها على كل حال تابعة والتابع دون المتبوع .

فإن قيل : كيف يصح أن يُزال إيهام الشيء بما هو أبهم منه ؟

فالجواب : أن التعريف لم يقع بمجرد الصفة ؛ وإنما حصل بمجموع الصفة والموصوف ؛ لأنها كالشيء الواحد .

الثالث : لتعيينه للجنسية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ ^(١) ، لأن المعنى « دابة » والذي سيق له الكلام الجنسية لا الأفراد ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾ ^(١) ، فجمع « أُمَمٌ » يحقق إرادة الجنس من الوصف اللازم للجنس المذكور ، وهو كون الدابة غير منفكة عن كونها في الأرض ، وكون الطائر غير منفك كونه طائرا بجناحيه ؛ لينتفى توم الفردية ، هذا معنى ما أشار إليه السكاكي في « المفتاح » ^(٢) .

وحل بعضهم كلامه على أنه إنما ذكر الوصف ليُعلم أن المراد ليس دابة مخصوصة ، وهو بعيد ، لأن ذلك معلوم قطعاً بدون الوصف ، لأن النكرة المنفية - لا سيما مع « من » - الاستغراقية - قطعية .

وقال الزمخشري : إن ^(٣) معنى زيادة ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ و﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ يفيد زيادة

(١) سورة الأنعام ٣٨

(٢) المفتاح ص ١٠١ ، وعبارته بعد أن أورد الآية . ذكر : ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ مع ﴿ دَابَّةٍ ﴾ ، و﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ مع ﴿ طَائِرٍ ﴾ ، لبيان التصد من لفظ « دابة » ولفظ « طائر » ؛ إنما هو إلى الجنسين وتقريرهما .

(٣) الكشف ٢ : ١٦ .

التعميم والإحاطة ؛ حتى كأنه قيل : « وما من دابة من جميع ما في ^(١) الأرض ، وما من طائر [في جو السماء] ^(٢) من جميع ما يطير بجناحيه [إلا أم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها] » ^(٣) .

ويحتمل أن يقال : إن الطيران لما كان يوصف به من يعقل كالجان والملائكة ، فلولم يقل : ﴿ بجناحيه ﴾ لتوهم الاختصار على جنسها ممن يعقل ، فقيل : ﴿ بجناحيه ﴾ ليفيد إرادة هذا الطير المعتقد فيه عدم العقولية بعينه .

وقيل : إن الطيران يستعمل لغة في الخفة ، وشدة الإسراع في المشي ، كقول الحماسي ^(٤) :

* طَارُوا إِلَيْهِ زُرَاقَاتٍ وَوُحْدَانَا *

فقوله : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ رافع لاحتمال هذا المعنى .

وقيل : لو اقتصر على ذكر الطائر فقال : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ ﴾ لكان ظاهره العطف يوم : « ولا طائر في الأرض » ؛ لأن المعطوف عليه إذا قيد بظرف أحوال يقيد به المعطوف ، وكان ذلك يوم اختصاصه بطير الأرض الذي لا يطير بجناحيه ، كالدجاج والإوز والبط ونحوها ، فلما قال : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ زال هذا الوهم ، وعلم أنه ليس بطائر مقيد ؛ إنما تقيدت به الدابة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ مع أن المعلوم أن الفساد

(١) الكشف : « في جميع الأرضين السبع »

(٣) هو أي بن قريظ النبري ، وصدره :

(٢) تكملة من الكشف

* كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارْخٌ فَرِغٌ *

لا يقع إلا في الأرض ، قيل : في ذكرها تنبيه على أن الحل الذي فيه شأنكم وتصرفكم ، ومنه مادة حياتكم - وهي ستره أموالكم - جدير ألا يُفسد فيه ، إذ محل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الإفساد .

وهذا بخلاف قوله تعالى في سورة براءة : ﴿ وَمَالَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ^(١) لأن المراد نفى النصير عنهم في جميع الأرض ، فلم يذكر لاحتمل أن يكون ذلك خاصاً ببعضها .

وأما قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَآلَكِنَّ تَغْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٣) ونحوها من القيد - إذ القول لا يكون إلا بالقم ، والأكل إنما يكون في البطن - فقوائده مختلفة :

ف قيل : ﴿ بأفواههم ﴾ للتنبيه على أنه قول لادليل عليه ؛ بل ليس فيه إلا مجرد اللسان ، أى لا يعضده حجة ولا برهان ، وإنما هو لفظ فارغ من معنى تحته ، كالألفاظ المهملات التي هي أجراس ونغم ، لاتدل على شئ مؤثر ؛ لأن القول الدال على معنى قول بالقم ومؤثر في القلب ، ومالا معنى له مقول بالقم لاغير ؛ أو المراد بالقول المذهب ؛ أى هو مذهبهم بأفواههم لا بقلوبهم ؛ لأنه لاحجة عليه توجب اعتقاده بالقلب .

وقيل : إنه رافع لتوهم إرادة حديث النفس ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة النساء ١٠

(٤) سورة المجادلة ٨

(١) سورة التوبة ٧٤

(٣) سورة الحج ٤٦

وقيل : لأن القول يُطلق على الاعتقاد ، فأفاد ﴿بأفواههم﴾ التنصيص على أنه باللسان دون القلب ، ولو لم يقيد لم يستفد هذا المعنى ؛ ويشهد له : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ ...﴾^(١) الآية ، فلم يكذب ألسنتهم ، بل كذب ما انطوى عن ضمائرهم ؛ من خلافه .

وإنما قال : ﴿فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٢) ، لأنه يقال : أكل في بطنه إذا أمعن ، وفي بعض بطنه ، إذا اقتصر ، قال :

كَلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفَّوْا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَاصٌّ^(٣)
فكانه قيل : يأكلون ما يجزئ - إذا امتلأت بطونهم - نارا .

وإنما قال : ﴿الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٤) ، فإنه سبحانه لما دعاهم إلى التفكير والتعقل وسماع أخبار مَنْ مضى من الأمم ، وكيف أهلكهم بتكذيبهم رسله ومخالفتهم لهم قال : ﴿أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَعْلَمَوْا أَنَّهُمْ قُلُوبٌ يَعْمَلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾^(٥) قال ابن قتيبة : وهل شيء أبلغ في العظمة والعزّة من هذه الآية ! لأن الله تعالى أراد : أفلم يسيروا في الأرض فينظروا إلى آثار قوم أهلكهم الله بالكفر والعنوّ فَيَرَوْا بيوتاً خاوية قد سقطت على عروشها ، وبئرا يشرب أهلها فيها قد عطلت ، وقصرأ جاء ملكه بالشيد خلا من السكن ، وتداعى بالخراب ، فيتعظوا بذلك ، ويخافوا من عقوبة الله ؛ مثل الذي نزل بهم !

(٢) سورة النساء ١٠

(١) سورة المنافقون ١

(٣) البيت من شواهد الكشف ١ : ٣٦٩ ؛ قال صاحب مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف : « أي كلوا في بعض بطونكم ، وأفرد البطن لأمن اللبس ؛ أبي لا تملئوها فإن أطمعتموني عفتكم عن الطعام . ثم قال : فإن زمانكم ، أي أمرتكم بذلك لأن زمانكم مجذب ، والخميس : الضامر البطن ، فشبه الزمان المجذب بالرجل الجائع على طريق الكناية ، ووصفه بالخميس تحييل لذلك » .

(٤) سورة الحج ٤٦ .

ثم ذكر تعالى أن أبصارهم الظاهرة لم تنم عن النظر والرؤية وإن عميت قلوبهم التي في صدورهم .

وقيل : لما كانت العين قد يُعنى بها القلب ، في نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ ^(١) ، جاز أن يُعنى بالقلب العين ، فقيد القلوب بذكر محلها رفعا لتوهم إرادة غيرها .

وقيل : ذكر محل العمى الحقيقي الذي هو أولى باسم العمى من عمى البصر ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس الشديدُ بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » ، أى هذا أولى بأن يكون شديدا منه ، فعنى القلب هو الحقيقي لا عمى البصر ، فأعنى القلب أولى أن يكون أعى من أعى العين ، فنبه بقوله : ﴿ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٢) على أن العمى الباطن في العضو الذي عليه الصدر ، لا العمى الظاهر في العين التي محلها الوجه .

فوائد تتعلق بالصفة

الأولى

[الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة]

اعلم أن الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة ؛ لا تقول : هذا رجل فصيح متكلم ، لأن المتكلم أعم من الفصيح ؛ إذ كل فصيح متكلم ولا عكس .

وإذا تقرر هذا أشكل قوله تعالى : ﴿ وَأُذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ

أَلَوْعِدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا^(١) إذ لا يجوز أن يكون ﴿نبياً﴾ صفة لـ «رسول»، لأن النبي أعم من الرسول، إذ كل رسول من الآدميين نبي ولا عكس.

والجواب أن يقال: إنه حال من الضمير في ﴿رَسُولًا﴾ والعامل في الحال مافى «رسول» من معنى «يرسل»، أى كان إسماعيل مرسلًا في حال نبوته، وهى حال مؤكدة، كقوله: ﴿وَهُوَ أَلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٢).

الثانية

تأتى الصفة لازمة لا للتنقييد

كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾^(٣) قال الزمخشري: هى^(٤) كقوله: ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾^(٥)؛ وهى صفة لازمة نحو قوله: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٦) جى بها للتوكيد؛ لأن يكون فى الآلهة مايجوز أن يقوم عليه برهان. ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء، كقولك: من أحسن إلى زيد - لا أحق بالإحسان منه - فالله مثيبه.

وقال الماتريدى^(٧): هذا لبيان خاصة الإشراف بالله ألا تقوم على صحته حجة، لا بيان أنه نوعان، كما فى قوله: ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٨) هو بيان خاصة الطيران، لا أنه نوعان.

(٢) سورة البقرة ٩١

(٤) الكشف ٣ : ١٦٣

(٦) سورة الأنعام ٣٨

(١) سورة مريم ٥٤

(٣) المؤمنون ١١٧

(٥) سورة آل عمران ١٥١

(٧) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدى، إمام علم الكلام، منسوب إلى ماتريد، محلة بسمرقند وصاحب كتاب التوحيد، وأوهام المعتزلة، والرد على القرامطة وغيرها. توفى سنة ٣٣٣. الفوائد البهية ص ١٩٥.

وقوله: ﴿سَهَّاءٌ بَغْيَرٌ عِلْمٌ﴾ ^(١) والسَّهَّاءُ لا يكون إلا عن جهل . وقيل ﴿بَغْيَرٌ عِلْمٌ﴾ بمقدار قبحه .

وقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ ^(٢) ، ولا يكون قتلهم إلا كذلك لأن معناه « بغير الحق » في اعتقادهم ؛ لأن التصريح بصفة فعلهم القبيح أبلغ في ذمهم وإن كانت تلك الصفة لازمة للفعل ، كما في عكسه : ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ ^(٣) لزيادة معنى في التصريح بالصفة .

وقال بعضهم : ولأن قتل النبي قد يكون بحق ، كقتل إبراهيم عليه السلام ولده ، ولو وُجد لكان بحق . وقال الزمخشري : إنما قيده لانهم لم يقتلوا ولم يفسدوا في الأرض ، وإلا استوجبوا القتل بسبب كونه شبهة .

وإنما نصحهم ودعومهم إلى ما ينفعهم فقتلهم ، ولو أنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجهاً يوجب عندهم القتل ^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ^(٥) ؛ مع أن ذلك منهي عنه في غير الحج أيضاً ، لكن خصص بالذكر هنا لتأكيد الأمر وخطره في الحج ، وأنه لمؤدّر جواز مثل ذلك في غير الحج لم يحز في الحج ، كيف وهو لا يجوز مطلقاً !

وقوله تعالى : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ^(٦) ولم يذكر مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ^(٧) ، لأن الرياء يقع في الحج كثيراً ، فاعتنى فيه بالأمر بالإخلاص .

وقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ ^(٨) واتباع الهدى لا يكون إلا كذلك .

(٢) سورة البقرة ٦١
(٤) الكشف ١ : ١٠٩ مع تصرف في العبارة -
(٦) سورة البقرة ١٩٦
(٨) سورة القصص ٥٠

(١) سورة الأنعام ١٤٠
(٣) سورة الأنبياء ١١٢
(٥) سورة البقرة ١٩٢
(٧) سورة البقرة ١٨٧

وقيل : بل يكون الهدى فى الحق ، فلا يكون من هذا النوع .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ^(١) ، فإن حكمه تعالى حسن لمن يوقن ولمن لا يوقن ، لكن لما كان القصدُ ظهور حسنه والاطلاع عليه وصفه بذلك ؛ لأن الموقن هو الذى يطلع على ذلك دون الجاهل .

وقوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٢) ، والكتابة لا تكون إلا باليد ؛ فقائده مباشرةم ذلك التحريف بأنفسهم ، وذلك زيادة فى تقييح فعلهم ؛ فإنه يقال : كتب فلان كذا وإن لم يباشره بل أمر به ، كما فى قول على : « كتب النبى صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية » .

الثالثة

قد تأتى الصفة بلفظٍ والمراد غيره

كقوله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾ ^(٣) ؛ قيل : المراد : « سوداء ناصع » ، وقيل : بل على بابها .
ومنه قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَاةٌ صُفْرٌ ﴾ ^(٤) ؛ قيل : كأنه أبيضٌ سود ، وسمى الأسود من الإبل أصفر ، لأنه سواد تعلوه صفرة .

الرابعة

قد تنجىء للتنبيه على التعميم

كقوله تعالى : ﴿ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ ^(٥) مع أن المعلوم أما يؤكل إذا أثمر ،

(٢) سورة البقرة ٧٩

(٤) سورة المرسلات ٣٣

(١) سورة المائدة ٥٠

(٣) سورة البقرة ٦٩

(٥) سورة الأنعام ٩٩

قيل : فأنثته نفى توهم توقف الإباحة على الإدراك والنضج بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٢) فإن غير مال اليتيم كذلك ، لكن إنما خصه بالذكور ، لأن الطمع فيه أكثر لمعجزه وقلة الناصر له ؛ بخلاف مال البالغ . أو لأن التخصيص بمجموع الحكمين ؛ وهما النهى عن قربانه بغير الأحسن .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا ﴾ ^(٣) ، مع أن الفعل كذلك ، وقصد به ليُعلم وجوب العدل في الفعل من باب أولى ؛ كقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ ﴾ ^(٤) .

الخامسة

قد يحتمل اللفظ كثيراً من الأسباب السابقة

وله أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا الْإِنْسَانَ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(٥) ، فإن ابن مالك وغيره من النحويين جعلوه نعتاً ، قصد به مجرد التأكيد .

ولقائل أن يقول : إن «الإن» متنى و«الاثنان» للتثنية ، فما فائدة الصفة ؟ وفيه وجوه : أحدها : قاله ابن الخباز ^(٦) : إن فائدتها تأكيد نهى الإشراك بالله سبحانه ، وذلك

(٢) سورة الأنعام ١٥٢

(٤) سورة الإسراء ٢٣

(١) سورة الملق ٥

(٣) سورة الأنعام ١٥٢

(٥) سورة النحل ٥١ .

(٦) هو أحمد بن الحسين ، شمس الدين بن الخباز الإربلي الضرير ، شارح ألفية ابن مطي ، توفي سنة ٦٣٧ بهية الوعاة ١٣١ .

لأن العبرة في النهي عن اتخاذ الإلهين ؛ إنما هو لحض كونهما اثنين فقط ، ولو وصف «إلهين»
بغير ذلك من الصفات ، كقوله : « لا تتخذوا إلهين عاجزين » لأشعر بأن القادرين
يجوز أن يُتخذوا ، فعنى التثنية شامل لجميع الصفات ؛ فسبحان مَنْ دقت حكمته
في كل شيء !

ونظير هذا ما قال الأخفش في قوله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ ^(١) .

الثاني : أن الوحدة تطلق ويراد بها النوعية ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما نحن
و بنو عبد المطلب شيء واحد » ، وتطلق ويراد بها العدد ، نحو « إنما زيد رجل واحد » ،
فالتثنية باعتبارها . فلو قيل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ ﴾ فقط لصح في موضعه أن يكون نهياً
عن اتخاذ جنسين آلهة ؛ وجاز أن يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة ؛ لأنه يُطلق عليهم أنهم
واحد ؛ لاسيما وقد يتخيل أن الجنس الواحد لا تنضاد مطلوباته ، فيصح ، فلما قال : ﴿ اثنین ﴾
يُبين فيه قبح التعدد للإله ، وأنه منزه عن العددية . وقد أومأ إليه الزمخشري بقوله :
« ألا ترى ^(٢) أنك لو قلت : إنما هو إله ولم تصفه بواحد لم يحسن ، وقيل لك ^(٣) : إنك نفيت
الإلهية لا الوجدانية » .

الثالث : أنه لما كان النهي واقعاً على التعدد والاثنية دون الواحد أتى بلفظ الاثنين ؛
لأن قولك : « لا تتخذ ثوبين » يحتمل النهي عنهما جميعاً ؛ ويحتمل النهي عن الاختصار
عليهما ؛ فإذا قلت : « ثوبين اثنين » عليم المخاطب أنك نهيت عن التعدد والاثنية دون
الواحد ؛ وأنت إنما أردت منه الاختصار على ثوب واحد ، فتوجه النفي إلى نفس التعدد والعدد ،

(١) سورة النساء ١٧٦ ؛ وسيأتي نص جواب الأخفش في الوجه الخامس ص ٤٣٦ ، وقته الحريري

في درة النواس ١٧

(٢) الكشف : « وخيل » .

(٣) الكشف ٢ : ٤٧٥

فأتى باللفظ الموضوع له ، الدالّ عليه فكأنه قال : « لانتعد الآلهة ، ولانتخذ عدداً تعبده ، إنما هو إله واحد » .

الرابع : أن « اتخذ » هي التي تتمدى إلى مفعولين ، ويكون ﴿ اثنين ﴾ مفعولها الأول و ﴿ إلهين ﴾ مفعولها الثاني ؛ وأصل الكلام : « لاتتخذوا اثنين إلهين » ثم قدم المفعول الثاني على الأول . ويدلّ على التقديم والتأخير أن « إلهين » أخص من « اثنين » ، واتخاذ اثنين يقع على ما يجوز ؛ وعلى ما لا يجوز ؛ وأما اتخاذ اثنين إلهين فلا يقع إلا على ما لا يجوز . وقدم « إلهين » على « اثنين » إذ المقصود بالتهى اتخاذها إلهين ؛ فالتهى وقع على معنيين : الآلهة المتخذة ، وعلى هذا فلا بدّ من ذكر « الاثنين » و « الإلهين » ؛ إذ هما مفعولا الاتخاذ .

قال صاحب " البسيط " : وهذا الوجه هو الجيد ، ليخرج بذلك على التأكيّد ؛ وإما إذا جعل « إلهين » مفعول « تتخذوا » و « اثنين » صفة ، فإنه أيضاً لا يخرج عن الوصف إلى التأكيّد ؛ لأنه لا يُستفاد من « اثنين » ما استفيد من « إلهين » ، لأن الأول يدلّ على العدد والجنس ، والثاني على مجرد الإثنيّة .

قال : وهذا الحكم في قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ^(١) في دخول « اثنين » في حد الوصف ، إلا إن من قرأ بتنوين « كلّ » فإنه حذف المضاف إليه ، وجعل التنوين عوضاً عنه ، و ﴿ زوجين ﴾ مفعول « احمل » ^(٢) أو « فاسلك » ^(٣) و « اثنين » نعت . و ﴿ من ﴾ يحتمل أنه متعلق بفعل الأمر ، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف ، لكونه حالاً من نكرة تقدم عليها ؛ والتقدير : احمل أو اسلك فيها زوجين اثنين من كل صنف . ومن قرأ بإضافة « كلّ » احتمل وجهين : أحدهما أن تجعل : « اثنين » المفعول ، والجار والمجرور متعلق

(١) في سورة هود ٤٠ ، سورة « المؤمنون » ٢٧ .

(٢) في سورة هود
(٣) في سورة « المؤمنون » .

بفعل الأمر المحذوف كما تقدم . والثاني جعل « من » زائدة على رأى الأخفش ، و « كل » هي المفعول و « اثنين » صفة .

الخامس : أنه بدل ، وينوى بالأول الطرح ، واختاره النيلي في " شرح الحاجبية " قال : لما فيه من حسم مادة التأويل . ونظير السؤال في الآية قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ ^(١) ، فإن ^(٢) مروان بن سعد المهلبى سأل أبا الحسن الأخفش ، فقال : ما الفائدة في هذا الخبر ؟ أراد مروان أن لفظ « كانتا » تفيد التثنية ، فما فائدة تفسيره الضمير المسمى باثنتين ، مع أنه لا يجوز « فإن كانتا ثلاثا » ولا فوق ذلك ، فلم يفصل الخبر الاسم في شيء ؟ فأجاب أبو الحسن ؛ بأنه أفاد العدد المحض مجردا عن الصفة ، أى قد كان يجوز أن يقال : « فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا » أو « كبيرتين فلهما كذا » أو « صالحتين » أو غير ذلك من الصفات ، فلما قال : ﴿ اثنين ﴾ أفهم أن فرض اثنتين [للآختين] ^(٣) تعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط [على أى صفة] ^(٣) ، وهى فائدة لا تحصل من ضمير المثنى . ومعناه أنهم كانوا في الجاهلية يورثون البنين دون البنات ، وكانوا يقولون : لا نورث إلا من يحمل الكلّ ويُنكى العدو ؛ فلما جاء الإسلام بتوريث البنات أعلمت الآية أن العبرة في أحد الثلثين من الميراث منوط بوجود اثنتين من الأخوات ، من غير اعتبار أمر زائد على العدد .

قال الحريرى : و [لعمري] ^(٣) لقد أبدع مروان في استنباطه وسؤاله ، وأحسن أبو الحسن في كشف إشكاله !

ولقد نقل ابن الحاجب في " أماليه " هذا الجواب عن أبى على الفارسى - وقد بينا

(٢) الخبر في درة النواص للحريرى ١٧

(١) سورة النساء ١٧٦

(٣) تكملة من درة النواص .

أنه من كلام الأخفش - ثم اعترض عليه بأن اللفظ وإن كان صالحاً لإطلاقه على التثنية مجرداً عن الصفات لا يصح إطلاقه خبراً دالاً على التجريد من الصفات، وإنما يُعنى باللفظ ذاته الموضوع له؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني رجل»، لا يفهم إلا ذات، من غير أن يدل على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل، فكذلك «اثنتين» لا تدل إلا على مسمى «اثنتين» فقط فلم يستفد منه شيء زائد على المستفاد من ضمير التثنية. ثم لو سلم صحة إطلاق اللفظ كذلك فلا يصح هاهنا؛ إذ لو صح لجاز أن يقال: «فإن كانتا على أي صفة حصل» ولو قيل ذلك لم يصح، لأن تثنية الضمير في ﴿كانتا﴾ عائد على الكلالة والكلالة تكون واحداً واثنتين وجماعة؛ فإذا أخبر باثنتين حصلت به فائدة.

ثم لما كان الضمير ^(١) الذي في «كانتا» العائد على الكلالة هو في معنى اثنتين صح أن تثنيه لأن تثنيته فرع عن الإخبار باثنتين؛ إذ لولاه لم يصح أنه لم تستفد التثنية إلا من اثنتين.

وقد أورد على ذلك اعتراض آخر؛ وهو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ^(٢)، ثم قال: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ ^(٣)، ﴿فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ ^(٤) ولو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلالة، وإلا لكان الضمير لغير مذكور!

والجواب بشيء يشمل الجميع؛ وهو أن الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سيق إليه ونسب إلى صاحبه؛ فإذا قلت: إذا جاءك رجال، فإن كان واحداً فاعمل به كذا، وإن كان اثنتين فكذا؛ صح إعادة الضمير باعتبار المعنيين؛ لأن المقصود الجائي، وكأنك قلت: وإن كان الجائي من الرجال؛ لأنه علم من قولك: «إذا جاءك»؛ والآية سيق ليبيان

الوارثين الأولاد ؛ فكأنه قيل : « فإن كان الوارث من الأولاد » ؛ لأنه المعنى الذى سيق له الكلام ، فقد دخلت « الاثنان » باعتبار هذا المعنى .

ويحوز أن تبقى الآية الأولى على ما ذكرنا ويختص هذا الجواب بهذه .

قلت : وفى هذه الآية ثلاثة أجوبة آخر :

أحدها : أنه كلام محمول على المعنى ، أى : « فإن كان من ترك اثنتين » ؛ وهذا مقيد ؛ فأضمره على ما بعده ، و « من » يسوغ معها ذكر الاثنين ؛ لأنه لفظ مفرد يعبر به عن الواحد والاثنين والجمع ؛ فإذا وقع الضمير موقع « من » جرى مجراها فى جواز الإخبار عنها بالاثنين .
الثانى : أن يكون من الأشياء التى جاءت على أصولها المرفوضة ؛ كقوله تعالى : ﴿ اسْتَحْذَرُوا عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ ﴾ ^(١) ، وذلك أن حكم الأعداد فيما دون العشرة أن تضاف إلى المعداد ؛ كثلاثة رجال ، وأربعة أبواب ، فكان القياس أن يقول : اثنين رجل ، وواحد رجل ؛ ولكنهم رفضوا ذلك لأنك تجدد لفظة تجمع العدد والمعداد ، فتفتيك من إضافة أحدهما إلى الآخر ؛ وهو قولك : رجلان ورجل ؛ وليس كذلك ما فوق الاثنين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ثلاثة ، لم يعلم المعداد ما هو ؟ وإذا قلت : رجال ، لم يعلم عددهم ما هو ؟ فانت مضطر إلى ذكر العدد والمعداد ، فلذلك قيل : كان الرجال ثلاثة ولم يُقَلْ : كان الرجلان اثنين ، ولا الرجلان كانا اثنين ، فإذا استعمل شئ من ذلك كان استعمالا للشئ المرفوض ؛ كقوله :

* ظَرَفَ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ ^(٢) *

(١) سورة المجادلة ١٩

(٢) قبله :

* كَانَ خُصْيِيَّةٍ مِنَ التَّدْلُلِ *

استشهد به الزخمرى فى الفصل فى باب الثنى ١٨٤ ، وابن هشام فى الشذور ٤٧٥ ، ونسبه ابن السرياق لثناء الهذلية ، وانظر حواشى الشذور .

فإن قيل : كيف يحمل القرآن عليه ؛ وإنما هو في الشعر ؟

قيل : إنا وجدنا في القرآن أشياء جاءت على الأصول المرفوضة « كاستحوذ » ونظائرها .

الثالث : أن المراد « فإن » كانتا اثنتين فصاعداً ، فمبّر بالأدنى عنه وعماً فوقه .
قاله ابن الضائع النحوى .

قلت : ونظائرها قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ ^(١) فإن الرجولية المثناة
فُهِمَتْ من الضمير ؛ بدليل : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٢) ؛ فالظاهر أن قوله :
﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ حال لآخر ، فكان المعنى : « فإن لم يوجد حال كونها رجلين » .
ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ ^(٣) : فإن الأنوثة فُهِمَتْ من قوله :
﴿ وَضَعْتُهَا ﴾ .

وأورد بعضهم السؤال في الأول ؛ فقال : الضمير في ﴿ يَكُونَا ﴾ للرّجلين ، لأن
﴿ الشَّهِيدَيْنِ ﴾ قيداً بأيهما من الرجال ؛ فكان الكلام : « فإن لم يكن الرجلان
رجلين » ، وهذا محال .

وأجاب بعضهم بما أجاب به الأخفش في آية المواريث ^(٤) : إن الخبر هنا أفاد العدد
المجرد عن الصفة .

وهذا ضعيف ؛ إذ وضع فيه « الرّجلين » موضع « الاثنين » ، وهو تجوز بعيد ؛
والذى ذكره الفارسي : المجرد منها ، الرجولية أو الأنوثة أو غيرها من الصفات ؛ فكيف
يكون لفظ موضوع لصفة ما دالاً على نفيها ^(٥) !

(٢) سورة آل عمران ٣٦

(٤) ت : « نعتها » تصحيف .

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) ص ٤٣٦ من هذا الجزء

على أن في جواب الفارسي هناك نظرا؛ فإنه لم يزد على أن جعل نفس السؤال جوابا!
كأنه قيل: لم ذكر العدد وهو متضمن للضمير فقال: لأنه يُفيد العدد المجرد، فلم يزد
الألفاظ مجردا.

قال: وأما مَنْ أجاب بأن ﴿رَجَلَيْنِ﴾ منصوب على الحال الميئنة و«كان» تامة
فهو أظرف من الأول، فإنه سُئِلَ عن وجه النظم، وأسلوب البلاغة ونفى مالا يليق بها من
الحشو، فأجاب بالإعراب، ولم يجب عن السؤال بشيء؛ والذي يَرِدُ عليه وهو خبر يَرِدُ
عليه وهو حال، وما زادنا إلا التكلف في جملة حالا.

والذي يظهر في جواب السؤال هو أن ﴿شَهِيدَيْنِ﴾ لما صحَّ أن يطلق على المرأتين
بمعنى «شخصين شَهِيدَيْنِ» قيده بقوله تعالى: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(١)؛ ثم أعاد الضمير
في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا﴾ على «الشَّهِيدَيْنِ المطلقَيْنِ»، وكان عوده عليهما أبلغ
ليكون نفي الصفة عنهما كما كان إثباتها لهما، فيكون الشرط موجبا ونفيا على الشَّاهِدَيْنِ المطلقَيْنِ
لأن قوله: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(١)، كالشرط؛ كأنه قال: «إِنْ كَانَا رَجُلَيْنِ»، وفي النظم على
هذا الأسلوب من الارتباط وجرى الكلام على نسق واحد مالا يخفاء به. وأما في آية
المواريث؛ فالظاهر أن الضمير وضع موضع الظاهر اختصارا لبيان المعنى؛ بدليل أنه لم
يتقدمه ما يدل عليه لفظا، فكأنه قال: «فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ اثْنَيْنِ»، ثم وُضِعَ ضميرُ الاثنين
موضعَ الوارث الذي هو جنس، لما كان المرادُ به منه «الاثنتان». وأيضاً فإنَّ الإخبار عن
الوارث - وإن كان جمعا - باثنين فيه تفاوت ما؛ لكونه مفرد اللفظ، فكان الأليق
بحسن النظم وضع المضمَر موضع الظاهر، ثم يجري الخبر على من حدث عنه - وهو الوارث -
فيجري الكلام في طريقه، مع الإيجاز في وضع المضمَر موضع الظاهر، والسلامة من تفاوت
اللفظ، في الإخبار عن لفظٍ مفردٍ بمثنى.

ونظير هذا - بما وقع فيه اسم موضع غيره إيجازاً ثم جرى الكلام مجراه في الحديث عَنْهُ هُوَ لَهُ ، وإن لم يذكر - قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ^(١) ، فعادَ هذا الضمير والخبر على أهل القرية الذين أُقيمت القرية في الذكر مقامهم ، فجرى الكلام مجراه مع حصول الإيجاز في وضع القرية موضع أهلها ، وفُهِمَ المعنى بغير كلفة ؛ وهذه الغاية في البيان يقصر عن مداها الإنسان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ^(٢) ، قال ابن عمرو ^(٣) : لَمَّا فُهِمَ مِنْهَا التَّأْكِيدُ ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِصِفَةٍ . وليس بجيد ، لأنها دلالة على بعض أحوال الذات ؛ وليس في ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾ دلالة على نفخ ، فدلَّ على أنها ليست تأكيذاً . انتهى .
وفي فائدة ﴿ واحدة ﴾ خمسة أقوال :

أحدها : التوكيد ، مثل قولهم : « أمسِ الدابر » .

الثاني : وصفها ليصح أن تقوم مقام الفاعل ؛ لأنها مصدر والمصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا وصف . ورُدَّ بأن تحديدها بقاء التأنيث مصحح لقيامها مقام الفاعل .

الثالث : أن الوحدة لم تلم من « نفخة » إلا ضمناً وتبعاً ، لأن قولك : « نفخة » يفهم منه أمران : النفخ والوحدة ، فليست « نفخة » موضوعة للوحدة ، فلذلك صح وصفها .

الرابع : وصفه النفخة بواحدة لأجل [نفى] ^(٤) توم الكثرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ ^(٥) فالتعدي في اللفظ واحدة وقد علق عدم الإحصاء بعدها .

(٢) سورة الحاقة ١٣

(١) سورة الأعراف ٤

(٣) محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرو أبو عبدالله الحلبي ، شارح الفصل للزمخشري ؛ توفي سنة ٦٤٦ .

بغية الوعاة ٩٩ .

(٥) سورة إبراهيم ٣٤ ، والنحل ١٨ .

(٤) تكملة يقتضيا السياق

الخامس : أتى بالوحدة ليدل على أن النفخة لا اختلاف في حقيقتها، فهي واحدة بالنوع، كقوله : ﴿ وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً ﴾ ^(١) ، أى لا اختلاف في حقيقته .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ^(٢) ، قيل ما فائدة ﴿ إِلَهٌ ﴾ ؟ وهلا جاء « وإلهكم واحد » وهو أوجز ؟

قيل : لو قال : « وإلهكم واحد » لكان ظاهره إخباراً عن كونه واحداً في إلهيته ، يعنى لا إله غيره ، ولم يكن إخباراً عن توحده في ذاته ، بخلاف ما إذا كرر ذكر الإله ، والآية إنما سبقت لإثبات أحديته في ذاته ونفى ما يقوله النصارى إنه إله واحد والأفانيم ثلاثة ، أى الأصول ، كما أن زيدا واحد وأعضاؤه متعددة ، فلما قال : ﴿ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ دل على أحدية الذات والصفة .

ولقائل أن يقول : قوله : ﴿ وَاحِدٌ ﴾ يحتمل الأحدية في الذات والأحدية في الصفات ، سواء ذكر « الإله » أولاً ، فلا يتم الجواب .

ومنها قوله : ﴿ وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى ﴾ ^(٣) ، ومعلوم بقوله : ﴿ الثَّالِثَةُ ﴾ أنها ﴿ الْآخَرَى ﴾ ، وفائدته التأكيد . ومثله على رأى الفارسي : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ﴾ ^(٤) .

وأما قوله : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ^(٥) ، قيل بمعنى « عن » أى خر عن كفرهم بالله ؛ كما تقول : اشتكى فلان عن دواء شربه ؛ أى من أجل كفرهم . أو بمعنى اللام ، أى فخر لهم . وقيل : لأن العرب لا تستعمل لفظه « على » في مثل هذا الموضع إلا في الشر والأمر المكروه ، تقول : خربت على فلان ضيعته ، كقوله : ﴿ وَاتَّبِعُوا

(٢) سورة البقرة ١٦٣

(٤) سورة النحل ٢٦ .

(١) سورة القمر ٥٠

(٣) سورة النجم ٢٠ ، ٥٠

مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴿٣١﴾ ، ﴿وَيَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ ﴿٣٢﴾ ،
 ﴿أَتَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٣٣﴾ . وقيل : لأنه يقال : سقط عليه موضع كذا ،
 إذا كان يملكه ، وإن لم يكن من فوقه بل تحته ، فدلّ قوله تعالى : ﴿من فوقهم﴾ على
 الفوقية الحقيقية ؛ وما أحسن هذه المقابلة بالفوقية بما تقدم من قوله : ﴿فَأَنَّىٰ اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ
 مِنَ الْفَوَاعِدِ﴾ ﴿٤٤﴾ ! كما تقول : أخذ برجله فسقط على رأسه .

السادسة

[إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل]

إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل قُدِّمَ الاسم المفرد ، ثم الظرف أو عديله ،
 ثم الجملة . كقوله تعالى : ﴿اِسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ
 الْمَقَرَّرِينَ . وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿٥٠﴾ ، قوله ﴿وجيها﴾ حال ،
 وكذلك ﴿من المقررين﴾ ، وقوله ﴿يكلم﴾ وقوله : ﴿من الصالحين﴾ ، فهذه أربعة أحوال انتصبت
 عن قوله : ﴿كلمة﴾ والحال الأولى جئ بها على الأصل اسما صريحا ، والثانية في
 تأويله ، جار ومجرور ، [وجيء] بها هكذا لوقوعها فاصلة في الكلام ، ولو جئ بها اسما
 صريحا لناسبت الفواصل ، والثالثة جملة فعلية ، والرابعة جار ومجرور .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ ﴿٣٦﴾ ، قَالَ

(٢) سورة آل عمران ٧٨

(٤) سورة النحل ٢٦

(٦) سورة المؤمنون ٢٨ .

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة الأعراف ٢٨

(٥) سورة آل عمران ٤٥ ، ٤٦

رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ اللَّهَ عَلَيْهِمَا ^(١) ، ولما كان الظرف فيه شبه من المفرد وشبه من الجملة جُمِلَ بينهما .

وقد أوجب ابن عصفور ، ذلك وليس كما قال ، فقد قال تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ^(٢) 》 ولا يقال : إن ﴿ أَذِلَّةٌ ﴾ بدل لأنه مشتق ، والبدل إنما يكون في الجوامد ، كما نص عليه هو وغيره .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ ^(٣) ، قليل : إنه من تقديم الجملة على المفرد ، ويحتمل أن يكون ﴿ مبارك ﴾ خبراً لمحذوف ، فلا يكون من هذا الباب .

السابعة

[في اجتماع التابع والمتبوع]

في اجتماع التابع والمتبوع أسهم يقدمون المتبوع ، فيقولون : « أبيض ناصع » و « أصفر فاقع » و « أحمر قان » و « أسود غرينب » ، قال الله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ^(٤) 》 ، والمعنى أن التبع فيه زيادة الوصف ، فلو قدم لكان ذكر الموصوف بعده عيباً ؛ إلا أن يكون لمعنى أوجب تقديمه .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ وَغَرَّابِيْبٌ سُودٌ ﴾ ^(٥) ، وهي من الآيات التي صدئت فيها الأذهان الصقيلة ، وعادت بها أسنة الألسنة مفلولة ؛ ومن جملة العجائب أن شيخاً أراد أن يحتج على مدرس لما ذكر له هذا السؤال ، فقال : إنما ذكر السواد لأنه قد يكون في الغرابان مافيه بياض ، وقد رأيته ببلاد المشرق ! فلم يفهم من الآية إلا أن الغرابيب هو الغراب ، ولا قوة إلا بالله !

(٢) سورة المائدة ٥٤

(٤) سورة البقرة ٦٩

(١) سورة المائدة ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٥

(٥) سورة فاطر ٢٧ .

والذى يظهر فى ذلك أن الموجب لتقديم ﴿ الغرايب ﴾ هو تناسب الكلم وجريانها على نمط متساوى التركيب ، وذلك أنه لما تقدم البيض ^(١) والحر دون إتباع كان الأليق بحسن النسق وترتيب النظام أن يكون « السود » كذلك ؛ ولكنه لما كان فى « السود » هنا زيادة الوصف ، كان الأليق فى المعنى أن يُتبع بما يقتضى ذلك ، وهو الغرايب ، فيقابل حظ اللفظ وحظ المعنى ، فوقى الخطاب وكل الغرضان جميعا ؛ ولم يطرح أحدهما الآخر ، فيقع النقص من جهة الطرح ، وذلك بتقديم « الغرايب » على « السود » فوق فى لفظ « الغرايب » حظ المعنى فى زيادة الوصف . وفى ذكر « السود » مفرداً من الإتياع حظ اللفظ ؛ إذ جاء مجرداً عن صورة البيض والحر ؛ فانسقت الألفاظ كما ينبغي ، وتم المعنى كما يجب ؛ ولم يُخلّ بواحدة من الوجهين ، ولم يُقتصر على « الغرايب » وإن كانت متضمنة لمعنى « السود » ؛ لثلاً تنافر الألفاظ ، فإن ضمَّ الغرايب إلى البيض والحر ولزَّها فى قرن واحد :

* كابن اللبون إذا مالزَّ فى قرن ^(٢) * .

غير مناسب لتلاؤم الألفاظ وتشاكلها ، وبذكر السود وقع الالتئام وأنسق ^(٣) نسق النظام ، وجاء اللفظ والمعنى فى درجة التمام ، وهذا لعمرك الله من المعجائب التى تَكِلْ دونها العقول ، وتَعْيَبُها الألسن لاتدرى ماتقول ! والحمد لله .

(١) وذلك قوله تعالى فى الآية : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَايِبُ سُودٌ ﴾ .

(٢) صدر بيت الجريز ؛ وقامه :

* لم يستطع صَوْلَةُ الْبَزْلِ الْقَنَاعِيسِ *

(٣) ت : « وأنسق » ، صوابه م .

ثم رأيت أبا القاسم السهلي ، أشار إلى ^(١) معنى غريب ، فنقل عن أبي حنيفة الدينوري أن « الغريب » اسم لنوع من العنب وليس بنعت ، قال : ومن هذا يفهم معنى الآية ، و« سود » عندي بدل لانعت ، وإن كان « الغريب » إذا أطلق لفظه ولم يقيد بذكر شيء موصوف قلما يفهم منه العنب الذي هو اسمه خاصة ، فمن ثمَّ حَسُنَ التقييد.

الثامنة

[عند تكرار النعوت لواحد]

إذا تكررت النعوت لواحد ، فتارة يترك العطف ، كقوله : ﴿ وَلَا نَطِيعُ كُلِّ حَلَافٍ مَهِينٍ . هَمَّازٍ مَشَاءٍ بَنِيمٍ ﴾ ^(٢) ، وتارة تشترك بالعطف كقوله : ﴿ سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ ^(٣) ويشترط في ذلك اختلاف معانيها ، قال ازخمشري وأبو البقاء : دخول العاطف يؤذن بأن كل صفة مستقلة . انتهى .
والعطف أحسن إن تباعد معنى الصفات ، نحو : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ ^(٤) ، وإلا فلا .

التاسعة

فصل الجمل في مقام المدح والذمّ لبلغ من جعلها نمطاً واحداً

قال أبو علي الفارسي : إذا ذكرت صفات في معرض المدح والذم ، فالأحسن أن يخالف في إعرابها ؛ لأن المقام يقتضي الإطناب ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل ، لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتفتن ، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً .

(١) لم أجده في المطبوع من كتابه التعريف والإعلام .

(٢) سورة الأعلى ١-٣

(٣) سورة القلم ١٠، ١١

(٤) سورة الحديد ٤ .

ومثله في اللوح قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ^(١) فانصبب ﴿المقيمين﴾ على القطع ، وهو من صفة المرفوع الذي هو ﴿المؤمنون﴾ . وقيل : بل انتصب بالمطف على قوله : ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ ^(٢) ، وهو مجرور ، وكأنه قال : « يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمقيمين » أي بإجابة المقيمين ، والأول أولى ، لأن الموضع للتفخيم فالأليق به إضمار الفعل ، حتى يكون الكلام جملة لا مفردا .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يَمُهِدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾ ^(٤) نص عليه سيويوه ^(٥) .

وجوز السيرافي أن يحمل على قوله : ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾ ^(٦) إلى أن قال : ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾ ^(٧) ، وردّه الصفار بأنه لا يطف على الموصول قبل تمام الصلة ، وإن كان ﴿والصابرين﴾ معطوفا على ﴿والسائلين﴾ فهو من صلة « من » فكذلك المعطوف عليه .

والصواب أن يكون المعطوف من صلة « من » ، وتكون الصلة كملت

(١) سورة النساء ١٦٢

(٢) سورة البقرة ١٧٧ ، والآية بتامها :

﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرُّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ يَمُهِدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٤٩ .

عند قوله تعالى : ﴿ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) ثم أخذ في القطع .
ومثاله في الذم : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ ^(٢) بنصب ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ .

تقديمان

الأول : إنما يحسن القطع بشرطين : أحدهما أن يكون الموصوف معلوماً ، أو مُنْزَلاً
منزلة المخاطب لا يتصور عنده البناء على مجهول . وقولنا « أو منزلاً منزلة المعلوم » لا بد منه
وقال الزحشرى في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) : رفع على
الإبدال من ﴿ الَّذِي نَزَّلَ ﴾ ^(٤) أو رفع على المدح ، أو نصب عليه ^(٥) .

قال الطيبي ^(٦) : والإبدال أولى ، لأن من حق صلة الموصول أن تكون
معلومة عند المخاطب ، وكونه تعالى : ﴿ نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ لم يكن معلوماً
للعالمين ، فأبدل بقوله : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٧) بياناً وتفسيراً وتبيين لك المدح .
وجوابه ما ذكرنا أن المنزل منزلة المعلوم بمنزلة المعلوم ، وهاهنا لقوة دليله أجرى
مجرى المعلوم ، وجعلت صلة ، نص عليه سيبويه والجمهور .

وثانيهما أن يكون الصفة للثناء والتعظيم .
وشرط بعضهم ثالثاً ، وهو تقدم الانباع ، حكاها ابن بابشاذ ^(٨) .

(٢) سورة اللهب ٤

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٤) سورة الفرقان ١ والآية بتمامها :

(٣) سورة الفرقان ٢

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾

(٦) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي ؛ أحد

(٥) الكشف ٣ : ٢٠٧

شراح الكشف ؛ توفي سنة ٧٤٣ هـ بغيّة الدعاة ٢٢٨ .

(٧) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى المصرى ، صاحب المقدمة فى النحو وشارح الجمل

للزجاج . توفي سنة ٤٥٤ . إنباه الرواة ٢ : ٩٥

وزيّفه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير ، وقال : إنما يتم ذلك إذا كان الموصوف يفتقر إلى زيادة بيان ، حينئذ يتقدم الإتيان لستحكم العلم بالموصوف ؛ أما إذا كان معلوماً فلا يفتقر إلى زيادة بيان . قال : والأصل - فيما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم - قطع الضمير ، وهو الأنصح ، ولا يشترط غير ذلك .

وقد أورد على دعوى أفصحية القطع عند ذلك إجماع القراء السبعة على الإتيان في قوله تعالى : ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ اَلْعَالَمِينَ . الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ^(١) ، فضعنوا قراءة النصب على القطع مع حصول شرطى القطع .

وأجاب ابن الزبير بأن اختيار القطع مطرد ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه ، لا يليق ولا يتصف بها سواء . ولا شك أن هذا الضرب قليل جداً ، فكذلك لم يفصح سيويه باشتراطه . فإذا كانت الصفة ممن لا يشارك فيها الموصوف غيره ، وكانت مختصة بمن جرت عليه ، فالوجه فيها الإتيان .

ونظير ذلك في صفات الله سبحانه وتعالى مما يتصف به غيره ؛ فذلك لم يقطع ، وعليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَمْدٌ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ﴾ ^(٢) ؛ لما كان وصفه تعالى بـ ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ ﴾ وما بعده لا يليق بغيره ، لم يكن فيه إلا الإتيان ، والإتيان لا يكون إلا بعد القطع ^(٣) ؛ ويلزم الإتيان في الكل .

وهذا مع تكرار الصفات ، وذلك من مسوغات القطع على صفة ما ، وعند بعضهم من غير تقييد بصفة .

(١) سورة فاتحة الكتاب ١-٤ (٢) سورة غافر ١-٣ (٣) م د قطع «
(٢٩ - برمان - ثان)

وأما الإتيان فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير؛ فهذا هو السماع، وله وجه في القياس، وهو شبهه بالوارد في سورة والنجم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى. وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾^(١)، ثم قال بعد: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ. وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ السَّمْعَىٰ﴾^(٢) فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إن وخبرها، ليتحدد بمفهومه نفي الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لوقيل: «وأنه هو لا غيره».

ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾^(٣)، لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد، لاحقيقة ولا مجازاً ولا ادعاء، بخلاف الإحياء والإماتة، فيما حكاها الله تعالى عن نمرود.

قلت: وما ذكره في الجواب يرد عليه قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ...﴾^(٤) الآية، وقوله تعالى: ﴿أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ...﴾^(٥) الآيات. وما يرد عليه بالنسبة لأوصاف الذم قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ. هَمَّازٍ...﴾^(٦) الآية، قد جرت كلها على ما قبلها بالإتيان، ولم يحى فيها القطع.

وقرأ الحسن: ﴿عُتِلَّ﴾^(٧) بالرفع على الذم، قال الزمخشري: وهذه القراءة تقوية لما يدل عليه بعد ذلك^(٨).

الثاني: قد يلتبس المنصوب على المدح بالاختصاص، وقد فرق سيبويه بينهما فيما بين؛

(٢) سورة التوبة ١١٢

(٤) سورة ن ١١، ١٠

(٦) الكشاف ٤: ٤٧١

(١) سورة النجم ٤٣-٤٥

(٣) سورة التحريم ٥

(٥) سورة ن ١٣

والفرقُ أَنَّ النصبَ على المدح أن يكون المنتصب لفظاً يتضمن نفسه مدحاً ؛ نحو « هذا زيد عاقلَ قومه » وفي الاختصاص لا يقتضى اللفظ ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ ^(١) فيمن نصب ﴿ أهل ﴾ .

العاشرة

[في وصف الجمع بالمفرد]

يوصف الجمع بالمفرد ، قال تعالى : ﴿ مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْأُولَى ﴾ ^(٢) فوصف الجمع بالمفرد .

وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) ، فوصف « الأسماء » وهي جمع اسم ، بالحسنى وهو مفرد ، تأنيث الأحسن .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى ﴾ ^(٤) ، فإن ﴿ الأولى ﴾ تأنيث « الأول » وهو صفة لمفرد .

وإنما حسن وصف الجمع بالمفرد ، لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث ؛ بخلاف لفظ المذكر . وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾ ^(٥) ، والبور : الفاسد ، فقال الرمانى : هو بمعنى الجمع إلا أنه ترك جمعه في اللفظ ؛ لأنه مصدرٌ وصف .

وقد يوصف الجمع بالجمع ، ولا يوصف مفرد كل منهما بالمفرد ، ومنه : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا

(٢) سورة طه ٤

(٤) سورة طه ٥١

(١) سورة هود ٧٣

(٣) سورة الأعراف ١٨٠

(٥) سورة الفرقان ١٨ .

رَجُلَيْنِ يَفْتَتِلَانِ ﴿^(١)﴾ فَنفى الضمير ، ولا يقال فى الواحد « يقتل » .
ومنه : ﴿ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(٢) ، ولا يقال « وأخرى متشابهة » .

الحادية عشرة

قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً

ذكره الزمخشري ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ ^(٣) قال : الجملة صفة لقرية ، والقياس عدم دخول الواو ^(٤) فيها ؛ كافي قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ ^(٥) ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ^(٦) .

وقد أنكره عليه ابن مالك والشيخ أبو حيان وغيرهما ، والقياس مع الزمخشري ، لأن الصفة كالحال فى المعنى .

وزعم بعضهم أنه لا يؤتى بالواو فى الصفات إلا إذا تكررت النوت ، وليس كذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سُبْحَةً وَتَأْمِنُهُمْ كُنْبُهُمْ ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٨) ، وتقول : جاءنى زيد والعالم .

(٢) سورة آل عمران ٧
(٤) الكشف : « ألا توسط الواو بينهما » .
(٦) الكشف ٢ : ٤٤٤ .
(٨) سورة الأنبياء ٤٨ ، ٤٩

(١) سورة القصص ١٥
(٣) سورة الحجر ٤
(٥) سورة الشعراء ٢٠٨
(٧) سورة الكهف ٢٢

الثانية عشرة

الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراه

لأنها إنما يؤتى بها للبيان والتخصيص ، أو المدح والذم ، وهذا في موضع الإطالة لا الاختصار ، فصار من باب نقص الغرض .

وقال ابن عمرو : عندي أن البيان حصل بالصفة والموصوف معاً ، فحذف الموصوف ينقص الغرض ، ولأنه ربما أوقع لبساً ، ألا ترى أن قولك : « مررت بطويل » يحتمل أنه رجل أو قوس أو غير ذلك ، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى به عن ذكره ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾ ^(١) .

قال السخاوي ^(٢) : ولا فرق في صفة النكرة بين أن يذكر معها أو لا .
قال ابن عمرو : وليس قوله بشيء .

القسم الثالث

البدل

والقصد ^(٣) به الإيضاح بعد الإبهام ، وهو يفيد البيان والتأكيد ، أما البيان فإنك إذا قلت : « رأيت زيدا أخاك » يثبت أنك تريد بزيد الأخ لا غير ؛ وأما التأكيد فلا أنه

(١) سورة الصافات ٤٨ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي القرطبي ؛ شارح المفصل والشاطبية ، وأحاجي الزختمري النعوية ، وصاحب كتاب سفر السعادة ، وغير ذلك من الكتب ، توفي سنة ٦٤٣ .

(٣) ت : « وفائدته » .

بنية الوعاة ٣٤٩ .

على نية تكرار العامل ، ألا ترى [أنك] إذا قلت : « ضربت زيدا » جاز أن تكون ضربت رأسه أو يده أو جميع بدنه ؛ فإذا قلت : « يده » فقد رفعت ذلك الإبهام ، فالبديل جار مجرى التأكيـد ، لدلالة الأول عليه ، أو المطابقة كما في بدل الكل ، أو التضمن كما في بدل البعض ، أو الالتزام كما في بدل الاشتمال ؛ فإذا قلت : « ضربت زيدا رأسه » فكأنك قد ذكرت الرأس مرتين ، مرة بالتضمن وأخرى بالمطابقة ، وإذا قلت : « شربت ماء البحر بعضه » فإنه مفهوم من قولك : « شربت ماء البحر » أنك لم تشربه كله فحنت بالعـض تأكيـداً .

وهذا معنى قول سيـبويه : ولكنه بنى الاسم تأكيـداً ، وجرى مجرى الصفة في الإيضاح ، لأنك إذا قلت : « رأيت أبا عمرو زيدا » ، « ورأيت غلامك زيدا » ، « ومررت برجل صالح زيد » ، فمن الناس من يعرفه بأنه غلامك ، أو بأنه رجل صالح ، ولا يعرف أنه زيد ، وعلى العكس ، فلما ذكرتهما أثبت باجماعهما المقصود .

وهذا معنى قول الزحـشـري : وإنما ^(١) يذكر الأول لتجاوز التوطئة ^(٢) ، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيـد وتبيين لا يكون في الأفراد .

وقال ابن السـيـد : ليس كل بدل يقصد به رفع الإشكال الذي يعرض في البديل منه ، بل من البديل ما يراد به التأكيـد ، وإن كان ما قبله غنيا عنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ألا ترى أنه لو لم يذكر « الصراط » الثاني لم يشك أحد أن الصراط المستقيم هو صراط الله . وقد نص سيـبويه على أن من البديل ما الغرض منه التأكيـد ، ولهذا جوزوا بدل المضمـر من المضمـر ، كلفيته أباه . انتهى .

(١) الفصل ١٢١

(٢) الفصل : « لنحو من التوطئة » . (٣) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

والفرق بينه وبين الصفة أن البديل في تقدير تكرار العامل، وكأنه في التقدير من جملتين ؛
بدليل تكرار حرف الجر في قوله : ﴿ قَالَ أَمَلًا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا
لِأَن آَمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ^(١) ، وبدليل بدل النكرة من المعرفة والمظهر من المضمّر ^(٢) ، وهذا مما
يتمتع في الصفة ، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم ، فكذلك تكرار العامل الرفع
أو الناصب في تقدير التكرار ، وهو إن كان كذلك فلا يخرج عن أن يكون فيه تبيين
للأول كالصفة .

وقيل لأبي على : كيف يكون البديل إيضاحاً للبديل منه ، وهو من غير جنسه ؟ فقال :
لما لم يظهر العامل في البديل ، وإنما دل عليه العامل في المبدل منه ، واتصل البديل بالمبدل منه
في اللفظ ، جاز أن يوضحه .

ومن فوائد البديل التبيين على وجه المدح فقولك : هل أدلك على أكرم الناس
وأفضلهم ؟ فلان ، أبلغ من قولك : فلان الأكرم والأفضل ، بذكره مجازاً ثم مفصلاً .
وقال الأخفش والواحدى في بدل البعض من الكل ، نحو : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٣) : بسمى هذا بديل البيان ؛ لأن الأول بدل على
العموم ، ثم يؤتى بالبديل إن أريد البعض .

واعلم أن في كلا البديلين - أعنى بدل البعض وبدل الاشتمال - بياناً وتخصيصاً للبديل
منه، وفائدة البديل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين : إحداها بالعموم، والثانية بالخصوص .
ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ^(٤) .

(٢) ت : « الضمير » .

(٤) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

(١) سورة الأعراف ٧٥

(٣) سورة آل عمران ٩٧

﴿ آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾^(١).

وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٢) وفائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتنصيص على « ناصية » ، والثانية على علة السفع ، ليشمل بذلك ظاهر كل ناصية هذه صفتها .

ويجوز بدل المعرفة من المعرفة ؛ نحو : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(٣) .
وبدل النكرة من المعرفة ، نحو : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٤) . قال ابن بعيش^(٥) :
ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كالآية ؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً .
والنكرة من النكرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا . وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا . وَكَأَسَاءَ دِهَاقًا ﴾^(٦) ، فحداائق وما بعدها بدل من « مَفَازًا » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَايِبُ سُودٌ ﴾^(٧) ، فإن « سود » بدل من « غرايب »
لأن الأصل « سود غرايب » فغرايب في الأصل صفة لسود ، ونزع الضمير منها ، وأقيمت
مقام الموصوف ، ثم أبدل منها الذي كان موصوفاً بهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ
الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾^(٨) وقوله : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾^(٩) فهذا بدل نكرة
موصوفة من أخرى موصوفة فيها بيان الأولى .

ومثل إبدال النكرة المجردة من مثلها مجردة وبدل المعرفة من النكرة : ﴿ وَإِنَّكَ
لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾^(١٠) لأن « صراط الله » مبين إلى الصراط

(٢) سورة الطلق ١٤ ، ١٥

(١) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨

(٣) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

(٤) م « مسعود » تصحيف .

(٦) سورة فاطر ٢٧

(٥) سورة عم ٣١ - ٣٤

(٨) سورة يوسف ٢٠

(٧) سورة آل عمران ٨٥

(٩) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣

المستقيم ؛ فإن مجيئاً الخاص والأخص بعد العام والأعم كثير ؛ ولهذا المعنى قال الحدائق في قوله تعالى : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ ^(١) : إنه لو عكس قيل : « ما يقول من لفظ » لم يجر ، لأن القول أخص من اللفظ ، لاختصاصه بالمستعمل ، واللفظ يشمل المهمل الذي لا معنى له .

وقد يجيئ للاشتغال ، والفرق بينه وبين بدل البعض ، أن البديل في البعض جَرَّ في الاشتغال وصفاً ، كقوله : ﴿ وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ^(٢) فإن ﴿ أَذْكُرَهُ ﴾ بمعنى « ذكره » ؛ وهو بدل من المهاء في ﴿ أَنَسَانِيهِ ﴾ العائدة إلى الحوت ، وتقديره : « وما أنساني ذكره إلا الشيطان » .

وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(٣) فـ ﴿ قِتَالٍ ﴾ بدل من « الشهر » بدل الاشتغال ، لأن الشهر يشتمل على القتال وعلى غيره ؛ كما كان زيد يشتمل على العقل وغيره ؛ وهو مؤكد لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه ، وإنما سألوا عن القتال فيه ، فجاء به تأكيداً .

وقوله : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ ^(٤) ، فالنار بدل من « الأخدود » بدل اشتغال ؛ لأنه يشتمل على النار وغيرها ، والعائد محذوف تقديره : « الموقدة فيه » .

ومن بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَشْتَطَّاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) فالمستطيعون بعض الناس ، لا كلهم .

وقال ابن بَرّهان : بل هذه بدل كل من كل ، واحتج بأن الله لم يكلف الحج من لا يستطيعه فيكون المراد بالناس بعضهم ؛ على حد قوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

(١) سورة ق ١٨

(٢) سورة الكهف ٦٣

(٤) سورة البروج ٤٤

(٣) سورة البقرة ٢١٧

(٥) سورة آل عمران ٩٧، ١٧٣ .

لَكُمْ^(١)؛ في أنه لفظ عام أريد به خاص، لأن ﴿الناس﴾ في اللفظ الأول لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعده: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾^(٢)؛ فعلى هذا هو عنده مطابق لعدة المستطمين في كيتهم، وهم بعض الناس لاجميعهم.

والصحيح ما صار إليه الجمهور؛ لأن باب البدل أن يكون في الثاني بيان ليس في الأول؛ بأن يذكر الخاص بعد العام مبيناً وموضحاً.

ولا بد في إبدال البعض من ضمير، كقوله: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٣). ﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٤).

وقد يحذف لدليل، كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾^(٥)، «منهم»، وهو مراد بدليل ظهوره في الآية الأخرى؛ وهى قوله: ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٦)، فـ ﴿من آمن﴾ بدل من ﴿أهله﴾، وهم بعضهم.

وقد يأتي البدل لنقل الحكم عن مبدله، نحو: «جاء القوم أكثرهم»^(٧)، وأعجبني زيد ثوبه. وقال ابن عصفور: ولا يصح «غلمانه».

وعدل عن البدل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٨)، لأنه أريد الإخبار عنهم كلهم في الحال الثانية وهو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٩)، فلو أبدل لأوهم، بخلاف: «إنك أن تقوم خير لك» البدل أرجح.

والبدل في تقدير تكرير العامل وليس كالصفة، ولكنه في تقدير جملتين بدليل تكرير حرف الجر.

(٢) سورة البقرة ٢٥١
(٤) سورة آل عمران ٩٧
(٦) م: «كلهم» تصحيف
(٨) سورة الحجرات ٥

(١) سورة آل عمران ١٧٣
(٣) سورة الأفعال ٣٧
(٥) سورة البقرة ١٢٦
(٧) سورة الحجرات ٤

وقد يُكرر عامله إذا كان حرف جر ، كقوله : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾ ^(١) ، فـ ﴿ طلْعها ﴾ بدل اشتغال من ﴿ النخل ﴾ وكرر العامل فيه ؛ وهو ﴿ من ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْأَلَّا الَّذِينَ أَسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ أَسْتَضَعِفُوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ لِمَن آمَنَ ﴾ ، بدل بعض من كل ، من « الذين استضعفوا » ، لأن المؤمنين بعض المستضعفين ، وقد كرر اللام .

وقوله : ﴿ وَلَوْ لَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِن فِضَّةٍ ﴾ ^(٣) ، فقوله : ﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ بدل اشتغال من قوله : ﴿ لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ ^(٣) . وجعل ابن عطية اللام الأولى للملك والثانية للاختصاص ، فعلى هذا يمتنع البديل لاختلاف معنى الحرفين .

وقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ ^(٤) ، فـ ﴿ لأوّلنا وآخِرنا ﴾ بدل من الضمير في ﴿ لنا ﴾ ، وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل

ومنه قراءة بعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً ، كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ ^(٥) ، قال أبو الفتح : جاز إبدال الثانية من الأولى ، لأن في الثانية ذكر سبب الجنو .

قيل : ولم يظهر عامل البديل إذا كان حرف ، جرّ إيذانا بافتقار الثانى إلى الأول ، فإن حروف الجر مفتقرة ، ولم يظهروا الفعل ، إذ لو أظهروه لاقطع الثانى عن الأول بالسكبية ؛ لأن الكلام مع الفعل قائم بنفسه .

(٢) سورة الأعراف ٧٥

(٤) سورة المائدة ١١٤

(١) سورة الأنعام ٩٩

(٣) سورة الزخرف ٣٣

(٥) سورة الجاثية ٢٨ ، نصب « كل » الثانية .

واعلم أنه لا خلاف في جواز إظهار العامل في البديل إذا كان حرف جرّ كآليات السابقة؛ فإن كان رافعا أو منصبا ففيه خلاف، والمجوزون احتجوا بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرًا . وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ . أَمَدَّكُمْ﴾ ^(١) فيجوز أن يكون ﴿أَمَدَّكُمْ﴾ الثانى بدل من ﴿أمدكم﴾ الأول. وقد يكون من إبدال الجملة من الجملة، وتكون الثانية صلة «الذى» كالأولى. ويجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى، كقولك: «ضربت رأس زيد قدفته بالحجر». ثم قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ﴾ ^(٢)؛ أبدال قوله: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ﴾ ^(٣) من قوله: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ ^(٤) لأنه أكثر تطلقا في اقتضاء اتباعهم. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ ^(٥) و ﴿يَلْقَ﴾ مجزوم بحذف الألف لأنه جواب الشرط، ثم أبدال منه: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ ^(٦) فيبين بها «الأثام» ما هو.

[تقسيم البديل باعتبار آخر]

وينقسم البديل باعتبار آخر إلى بديل مفرد من مفرد، وجملة، من جملة وقد سبقا، وجملة من مفرد، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ ^(١)، وقوله: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ ^(٢) وجاز إسناد ﴿يقال﴾ إلى ما علمت فيه، كما جاز إسناد ﴿قيل﴾ في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ ^(٣).

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا

(٢) سورة يس ٢٠ ، ٢١

(٤) سورة آل عمران ٥٩

(٦) سورة المائدة ٣٢ .

(١) سورة الشعراء ١٣١ - ١٣٢

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة فصلت ٤٣

إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَاءَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿١﴾ قال الزمخشري : هذا الكلام كله في محل نصب ، بدلا من ﴿ النجوى ﴾ (٢).

ويبدل الفعل من الفعل الموافق له في المعنى مع زيادة بيان ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ... ﴾ (٣) الآية .

والرابع : بدل المفرد من الجملة ، كقوله : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (٤) ، ف﴿ أَنَّهُمْ ﴾ بدل ؛ لأن الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد .

فإن قلت : لو كان بدلا لكان معه الاستفهام .

قيل : هو بدل معنوي .

تنبيه

[في تكرار البدل]

وقد يكرر البدل كقوله : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي النَّارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾ (٥) ، فقوله : ﴿ إِذْ هُمَا ﴾ بدل من قوله : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾ (٥) بدل من : ﴿ إِذْ هُمَا فِي النَّارِ ﴾ (٥) .

(٢) الكشاف ٣ : ٨٠

(٤) سورة يس ٣١

(١) سورة الأنبياء ٣

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة التوبة ٤٠ .

تنبيه

[في إعراب كلمة « آزر » في سورة الأنعام]

أعر بوا ﴿ آزر ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزر ﴾ ^(١) بدلًا .
قال ابن عبد السلام : والبدل لا يكون إلا للبيان ، والأب لا يلتبس بغيره ، فكيف
حَسَنُ البدل ؟ انتهى .

والجواب أن الأب يطلق على الجد ، بدليل قوله : ﴿ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ
وَيَعْقُوبَ ﴾ ^(٢) ، فقال : « آزر » لدفع توهم المجاز .
هذا كله إذا قلنا : إن « آزر » اسم أبيه لكن في « المَرَبِّ » للجواليقي عن الزجاج :
لاخلاف ^(٣) أن اسم ^(٤) أبي إبراهيم [« تارح » والذي في القرآن يدل على أن اسمه آزر] ^(٥) وقيل :
« آزر » ذم في لغتهم ، وكأنه : « يا مخطئ » وهو من العجمي الذي وافق لفظه لفظ العربي ،
نحو الإزار والإزرة ^(٦) ، قال تعالى : ﴿ أَخْرِجْ شَطَأَهُ فَأَزَرَهُ ﴾ ^(٧) .
وعلى هذا فالوجه الرفع ^(٨) ، في قراءة ﴿ آزر ﴾ :

القسم الرابع

عطف البيان

وهو كانتعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه .

وشرط صاحب الكشف فيه أن يكون وضوحه زائدا على وضوح متبوعه .

(٢) سورة يوسف ٣٨

(٤) المَرَبِّ : « ليس بين الناس خلاف »

(١) سورة الأنعام ٧٤

(٣) المَرَبِّ من ٢٨

(٥) تكملة من كتاب المَرَبِّ

(٦) الإزرة ، بكسر الهمزة : الحال وهيئة الاثتار (٧) سورة الفتح ٢٩

(٨) ويكون حينئذ على النداء ؛ ذكره صاحب الكشف ٢ : ٣٠ .

ورد ما قاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه ؛ لأن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول ؛ لأن من الجائز أن يحصل باجتماع الثانى مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال انفراد كل واحد منهما ، كما فى « خالى أبو عبد الله زيد » مع أن اللقب أشهر ؛ فيكون فى كل واحد منهما خفاء بانفراده ويرفع بالانضمام .
وقال سيبويه : جعل « يا هذا الحمد » عطف بيان مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذى اللام .

وقيل : يشترط أن يكون عطف البيان معرفة .

والصحيح أنه ليس بشرط ، كقولك : « لبست ثوبا جبة » .

وقد أعرب الفارسى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ ^(١) وكذا : ﴿ فَكَفَّرْنَاهُ إِبْرَاهِيمَ عَشْرَةَ مَسَاجِدَ ﴾ ^(٢) ، وكذلك صاحب الفتح فى ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(٣) .

فإن قلت : ما الفرق بينه وبين الصفة ؟ .

قلت : عطف البيان وضع ليدل على الإيضاح باسم يختص به ، وإن استعمل فى غير الإيضاح ، كالمدح كما فى قوله تعالى : ﴿ جَمَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ ^(٤) فإن ﴿ البيت الحرام ﴾ عطف بيان جىء به للمدح لا للإيضاح ، وأما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل فى متبوعه ، وإن كانت فى بعض الصور مفيدة للإيضاح للعلم بمتبوعها من غيرها .
وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَعْظُمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى ﴿ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٤) سورة المائدة ٩٧

(٦) سورة آل عمران ٩٧

(١) سورة التور ٣٥

(٣) سورة النحل ٥١

(٥) سورة سبأ ٤٦

وزعم الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾^(١) أن ﴿ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان .

وهو مردود ؛ فإن العامل إنما يعاد في البديل لا في عطف البيان .

فإن قلت : ما الفرق بينه وبين البديل ؟ .

قلت : قال أبو جعفر النحاس : ما علمت أحدا فرّق بينهما إلا ابن كيسان^(٢) ؛ فإن الفرق بينهما أن البديل يقرر الثاني في موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، وعطف البيان أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يُعرف إلا بالثاني ، وإن ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول ، فبحث بالثاني ميّنا للأول ، قائما له مقام التمت والتوكيد .

قال : وتظهر فائدة هذا في النداء ، تقول : « يا أخانا زيد أقبل » ، على البديل ، كأنك رفعت الأول وقلت : « يا زيد أقبل » ، فإن أردت عطف البيان قلت : « يا أخانا زيدا أقبل » .

انضم الخاص

ذكر الخاص بعد العام

فيؤتى به مطوقا عليه بالواو للتنبيه على فضله ؛ حتى كأنه ليس من جنس العام ؛ تنزيلا للتباير في الوصف منزلة التباير في الذات ، وعلى هذا بنى المتنبي قوله^(٣) :

فَإِنْ تَفَقَّ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْفَزَالِ

(١) سورة الطلاق ٦

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي ، أحد تلامذة المبرد وطلب ، وصاحب الكتب الكثيرة في النحو واللغة . توفي سنة ٢٩٩ . إنباء الرواة ٣ : ٥٧ .

(٣) ديوانه ٤ : ٢٠ من قصيدة يرثي بها أم سيف الفولة .

وابن الرومي أيضاً حيث قال :

كَمْ مِنْ أَبِي قَدْ عَلَا بِابْنٍ ذُرّاً شَرَفٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عِدَنَانِ

وحكى الشيخ أثير الدين عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول : إن هذا المعطف يسمى بالتجريد ، كأنه جُرِدَ من الجملة وأُفرد بالذكر تفصيلاً .

وله شرطان ذكرهما ابن مالك : أحدهما كون المعطف بالواو ، والثاني كون المعطوف ذا مزية . وحكى قولين في العام المذكور : هل يتناول الخاص المعطوف عليه ، أو لا يتناوله ؟ فعلى القول الأول يكون هذا نظير مسألة : « نعم الرجل زيد » على المشهور فيه ؛ وهو الظاهر من لفظ العام ، وعلى الثاني يكون عطف الخاص قرينة دالة على إرادة التخصيص في العام ، وأنه لم يتناوله ، وهو نظير بحث الاستثناء في نحو قولك : « قام القوم إلا زيدا » من أن « زيدا » لم يدخل في القوم ، وقد يتقوى هذا بقوله :

يَا حَبَّ لَيْلَى لَا تَغَيَّرْ وَازْدَدِ وَأَنْتُمْ كَمَا يَنْمُو الْخَضَابُ فِي الْيَدِ ^(١)

وإن كان هذا ليس من المعطف العام .

وقد أشار الزمخشري إلى القولين ^(٢) في سورة الشعراء . في قوله : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾ ^(٣) .

(١) البيت في اللسان ٣٠ : ٢١٦ ؛ وقيل عن ابن سيده أن الرواية المشهورة : « وَأَنْتُمْ كَمَا يَنْمُو » .

(٢) الكشف ٣ : ٢٥٨ ؛ وعبارته : « فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ قَالَ : ﴿ وَنَخْلٍ ﴾ بِمَقُولِهِ : ﴿ فِي جَنَّاتٍ ﴾ والجنة تتناول النخل أول شيء كما يتناول النعم الإبل كذلك من بين الأزواج ؛ حتى أنهم ليدكرون الجنة ولا يقصدون إلا النخل ، كما يدكرون النعم ولا يريدون إلا الإبل ، قال زهير :

* مِنَ النَّوَاضِحِ تَسْقَى جَنَّةَ سُحْقَا *

قلت : فيه وجهان : أن ينمى النخل بإفراده بعد دخوله في جملة سائر الشجر ؛ تنبيها على انفراده عنها بفضله عليها . وأن يريد بالجنات غيرها من الشجر ؛ لأن اللفظ يصلح لذلك ثم يعطف عليها النخل .

(٣) سورة الشعراء ١٤٧ ، ١٤٨ .

وقد يقال : آية الشعراء إنما جازَ فيها الاحتمالان من جهة أن لفظ « جنات » وقع بلفظ التنكير ، ولم يعم الجنس ؛ وأما الآية السابقة ^(١) فالإضافة نعم . ولا ينبغي أن يجعل من هذا قوله تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ ^(٢) أما على قول أبي حنيفة ومحمد فواضح ، لأنهما يقولان : إن النخل والرمّان ليس بفاكهة ، وأما على قول أبي يوسف فقوله : « فاكهة » مطلق وليس بعام .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ ^(٣) ، على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس .

قلنا : إن المراد غيرها كالوتر والضحى والعيد ، فليس من هذا الباب .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُسْكُنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(٤) ، مع أن لتمسك بالكتاب يشمل كل عبادة ، ومنها الصلاة ، لكن خصها بالذكر إظهاراً لمرتبها لكونها عماد الدين .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ^(٥) ، فإن عداوة الله راجعة إلى عداوة حزبه ، فيكون جبريل كالمذكور أربع مرات ، فإنه اندرج تحت عموم ملائكته ، وتحت عموم رسله ، ثم عموم حزبه ، ثم خصوصه بالتصميم عليه .

ويجوز أن يكون عومل معاملة العدد ، فيكون الذِّكْرُ ثلاثاً ، وذكرها بعد الملائكة - مع كونها من الجنس - دليلٌ على قصد التنويه بشرفهما . على أن التفصيل

(٢) سورة الرحمن ٦٨

(٤) سورة الأعراف ١٧٠

(١) هي آية ٢٥ من سورة الدخان

(٣) سورة البقرة ٢٣٨

(٥) سورة البقرة ٩٨ .

إن كان بسبب الأفراد فقد عدل الملائكة مثله بسبب الإضافة ، وقد يلحظ شرفها على غيرها .

وأبضا فالخلاف السابق في أن ذكر بعض أفراد العام بعد العام ؛ هل يدل على أنه لم يدخل في العام فرارا من التكرار أو يدخل ؟

وفائدته التوكيد ، وحكاة الروياني ^(١) في ” البحر ” من كتاب الوصية ، وخرج عليه ما إذا أوصى [رجل] لزيد دينار وبثلث ماله للفقراء ، وزيد فقير ، فهل يجمع له بين ما أوصى لديه وبين شيء من الثلث على ما أراد الوصى ؟ وجهان ، والأصح أنه لا يعطى غير الدينار ؛ لأنه بالتقدير قطع اجتهد الوصى .

قلت : والقول بعدم دخوله تحت اللفظ هو قول أبي على الفارسي وتلميذه ابن جني ، وعلى هذا القول فلا يحسن عد هذه الآية من هذا النوع .

وأبضا فإذا اجتمع في الكلام معطوفان ؛ هل يجعل الآخر معطوفا على الأول ؟ أو على ما يليه ؟ وقع في كلام الزمخشري في مواضع من الكشف تجوز الأمرين .

فذكر في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَلَّهَ فَالِقُ الْفَجْرِ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْخَبْءَ مِنَ الْبَيْتِ وَيُخْرِجُ الْخَبْءَ مِنَ الْخَبْءِ ﴾ ^(٢) ، أن « مخرجا » معطوف على ﴿ فالق ﴾ لا على ﴿ يخرج ﴾ ^(٣) ، فرارا من عطف الاسم على الفعل ، وخالفه ابن مالك وأوله .

وذكر أبضا في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ

(١) هو أبو الحسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني الشافعي التوفي سنة ٥٠٢ هـ ؛ وكتابه : « بحر المذهب في الفروع » ، ذكره صاحب كشف الظنون ٢٢٦ ، وقال : « وهو بحر كاسمه » .

(٢) الكشف ٣٦:٢ .

(٣) سورة الأنعام ٩٥

وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴿١﴾ ، على هذه القراءة ^(٢) أنه معطوف على ﴿الله﴾ لأن قضاءه قديم .
 وذكر أيضا في قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
 وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ ^(٣) ، حاصله أن قوله : ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ إذا أريد به
 العموم كان قوله : ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفاً على مقدر ؛ أى أنشأها وأوجدتها ، ﴿وَخَلَقَ
 مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا﴾ ، يعنى خلقكم من نفس هذه صفتها . وإن أريد به
 الخاطبون بمكة كان قوله : ﴿وَخَلَقَ﴾ عطفاً على ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ، وموجب ذلك الفرار
 من التكرار ^(٤) .

وعلى هذا فيجوز أن يكون « جبريل » معطوفاً على لفظ الجلالة ، فلا تكون الآية
 من هذا النوع . ولو سلمنا بعطفه على « رسله » فكذلك ؛ لكن الظاهر أن المراد بالرسول
 من بنى آدم لعطفهم على الملائكة ، فليسوا منه .
 وفي الآية سؤالان :

أحدهما : لم خص جبريل وميكائيل بالذكر ؟ الثانى : لم قدم جبريل عليه ؟
 والجواب عن الأول أنه سبحانه وتعالى خصهما بالحياة ^(٥) ، فجبريل بالوحى الذى
 هو حياة القلوب ، وميكائيل بالرزق الذى هو حياة الأبدان ، ولأنهما كانا سبب النزول
 فى تصريح اليهود بعداوتهما .
 وعن الثانى : أن حياة القلوب أعظم من حياة الأبدان ؛ ومن ثم قيل :

(١) سورة البقرة ٢١٠
 (٢) أى يرفع : ﴿أَلَمْ تَلِكْ﴾ ؛ وهى قراءة الجمهور ؛ وقرأ أبو جعفر ﴿والملائكة﴾ بالجر
 عطفاً على الفاعل أو الظل ؛ وانظر الكشاف ١ : ١٩٢ ، والقرطبي ٣ : ٢٥ .
 (٣) سورة النساء ١
 (٤) انظر الكشاف ١ : ٣٥٥
 (٥) ت : « فى الحياة » .

عَلَيْكَ بِالنَّفْسِ فَاسْتَكْمَلْ فَضَائِلَهَا فَأَنْتَ بِالنَّفْسِ لَا بِالْجِسْمِ إِنْسَانٌ
ومنه قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ ﴾ ^(١) ، وغلط بعضهم من عدّ
هذه الآية من هذا النوع ، من جهة أن « فاكهة » نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها .
وهو غلط لأمرين :

أحدهما : أنها في سياق الإثبات ، وهو مقتضى العموم ؛ كما ذكره القاضى أبو الطيب
الطبرى .

والثانى : أنه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه فى الأصول ، بل كل ما كان
الأول فيه شاملا للثانى .

وهذا الجواب أحسن من الأول ، لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متعدد .
ولما لمح أبو حنيفة معنى العطف وهو المغايرة لم يبحث الخالف على أكل الفاكهة
بأكل الرمان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٢) ، إذ الأمر والنهى من جملة الدعاء إلى الخير .
وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾ ^(٣) ،
والقصد تفضيل النبى صلى الله عليه وسلم ، وما نُزِّلَ ؛ عليه إذ لا يتم الإيمان إلا به .
وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة آل عمران ١٤٠

(٤) سورة يس ٧٣ .

(١) سورة الرحمن ٦٨

(٣) سورة القتال ٢

وقوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ ^(١) ،
فائدة قوله : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ مع دخولهم في عموم الناس ، أن حرصهم على الحياة
أشد ، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(٢) ، فهذا عام ، ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ
يُوقِنُونَ ﴾ ^(٣) ، وإن كان الإيمان بالغيب يشملها ، ولكن خصها لإنكار المشركين لها
في قولهم : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ ^(٤) ، فكان في تخصيصهم بذلك
مدح لهم .

وقوله : ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ^(٥) ، فعمّ بقوله : ﴿ خَلَقَ ﴾ جميع مخلوقاته ،
ثم خصّ فقال : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزير ﴾ ^(٧) ، فإنه
عطف « اللحم » على « الميته » مع دخوله في عموم الميته ، لأن الميته كل ما ليس له ذكاة
شرعية ، والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه .

تنبيه

ظاهر كلام الكثيرين تخصيص هذا العطف بالواو ، وقد سبق عن ابن مالك وآخرين
مجيئه في « أو » في قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ﴾ ^(٨) ، مع أن ظلم النفس

(٢) سورة البقرة ٣
(٤) سورة الجاثية ٢٤
(٦) سورة العلق ٢
(٨) سورة النساء ١١٠ .

(١) سورة البقرة ٩٦
(٣) سورة البقرة ٤
(٥) سورة العلق ١
(٧) سورة الأنعام ١٤٥

من عمل السوء ؛ فقيل هو بمعنى الواو ، والمعنى يظلم نفسه بذلك السوء حيث دساها بالمعصية .
وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ ﴾ ^(١) ؛ فإن
الوحي مخصوص بمزيد قبيح من بين أنواع الافتراء ، خصّ بالذكر تنبيها على مزيد العقاب
فيه والإثم .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ ^(٢) ، مع أن فعل الفاحشة
داخل فيه . قيل : أريد به نوع من أنواع ظلم النفس ؛ وهو الربا ، أو كل كبيرة ، فخص بهذا
الاسم تنبيها على زيادة قبحه ؛ وأريد بظلم النفس ما وراء ذلك من الذنوب .

القسم السادس

ذكر العام بعد الخاص

وهذا أنكر بعضُ الناس وجوده ؛ وليس بصحيح .

والقائدة في هذا القسم واضحة ، والاحتمالان المذكوران في العام قبله ثابتان هنا أيضاً .

ومنه قوله : ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾ ^(٣) : والنسكُ العبادة ؛ فهو أعم من الصلاة .

وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ ^(٥) .

وقوله ، إخباراً عن نوح : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة آل عمران ١٣٥

(٤) سورة التوبة ٧٨

(٦) سورة نوح ٢٨

(١) سورة الأنعام ٩٣

(٣) سورة الأنعام ١٦٢

(٥) سورة الحجر ٨٧

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ^(١) .

وجمل انزخري منه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُدَبِّرْ الْأُمْرَ ﴾ ^(٢) بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ ﴾ ^(٣) .

واعلم أن هذين النوعين يقعان في الأفعال والأسماء ؛ اكن وقوعهما في الأفعال لاياتي إلا في النفي ، وأما في الإثبات فليس من هذا ؛ الباب بل من عطف المطلق على المقيد ، أو المقيد على المطلق .

القسم السابع

عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه

في المعنى ، والقصد منه التأكيد

وهذا إنما يجي عند اختلاف اللفظ ؛ وإنما يحسن بالواو ، ويكون في الجمل كقوله : ﴿ أُولَئِكَ فَأُولَئِكَ فَأُولَئِكَ فَأُولَئِكَ ﴾ ^(٤) .

ويكثر في المفردات كقوله : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ ^(٦) ، ﴿ لَا يَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشًى ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة يونس ٣١

(١) سورة التحريم ٤

(٣) الكشاف ٢ : ٢٧١ ؛ وعبارته بعد تفسير الآية : « جاء بالعموم بعد المخصوص » .

(٥) سورة آل عمران ١٤٦

(٤) سورة القيامة ٣٥، ٣٤

(٧) سورة طه ٧٧ .

(٦) سورة طه ١١٢

وقوله : ﴿ نَمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ ^(٥) ؛ قال الخليل : العِوَج والَأَمْتُ بمعنى

واحد . وقيل . الأمت أن يغلظ مكان ويرق مكان ، قاله ابن فارس في ” المقاييس “

وهو راجع لما قاله الخليل ^(٦) .

وقوله : ﴿ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ يَكَلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ ﴾ ^(٩) .

وفرق الراغب بين النداء والدعاء بأن النداء ، قد يقال إذا قيل « يا » أو « أيا »

ونحوه من غير أن يضم إليه الاسم ، والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم ؛ نحو :

« يا فلان » ^(١٠) .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا ﴾ ^(١١) .

وقوله : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ ^(١٢) .

(٢) سورة يوسف ٨٦

(٤) سورة النساء ١٧١

(٦) المقاييس ١ : ١٣٧

(٨) سورة المائدة ٤٨

(١٠) مفردات الراغب ١٦٩

(١٢) سورة الأحزاب ١٢

(١) سورة المدثر ٢٢

(٣) سورة المدثر ٢٨

(٥) سورة طه ١٠٧

(٧) سورة الزخرف ٨٠

(٩) سورة البقرة ١٧١

(١١) سورة الأحزاب ٦٧

وقوله : ﴿ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَجَسٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُثُوبٌ ﴾ ^(١) ، فإن « نصبا » مثل « لُثْب » وزنا ومعنى ومصدرا .

وقوله : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ^(٢) ، على قول من فسر الصلاة بالرحمة ، والأحسن خلافه ، وأن الصلاة للاعتناء وإظهار الشرف ، كما قاله الغزالي وغيره ، وهو قدّر مشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار ، وعلى هذا فهو من عطف المتغايرين . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٣) : إنهم هم المذكورون ^(٤) أولا ؛ وهو من عطف الصفة على الصفة .

واعترض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة تغاير الصفتين في المعنى ، تقول : « جاء زيد العالم والجواد والشجاع » أى الجامع لهذه المعانى الثلاثة المتغايرة ، ولا تقول : « زيد العالم والعالم » فإنه تكرار ؛ والآية من ذلك ؛ لأن المعطوف عليه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(٥) ، والمعطوف قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ^(٦) ، والمزمل هو الغيب بعينه .

ويحتمل أن يقال : المعطوف عليه مطلق الغيب ، والمعطوف غيب خاص ، فيكون من عطف الخاص على العام .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ ^(٧) ، فإن المراد بالكتاب المنير

(٢) سورة البقرة ٤

(١) سورة فاطر ٣٥

(٣) سورة البقرة ٤

(٤) في قوله تعالى في الآية السابقة لها : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ... ﴾ ،

واظفر الكشاف ١ : ٢٢ .

(٦) سورة البقرة ٤

(٥) سورة البقرة ٣

(٧) سورة فاطر ٢٥ .

هو الزبور ، ونقله عن إجماع المفسرين لما تضمنه من النعت ، كما تعطف النعوت بعضها على بعض ؛ وهذا يرده تكرار الباء ، فإنه يشعر بالفصل ، لأن فائدة تكرار العامل بعد حرف العطف إشعارٌ بقوة الفصل من الأول والثاني ، وعدم التجوز في عطف الشيء على نفسه .

والذى يظهر أنه للتأسيس ، وبيان وجهه :

أحدها أن قوله تعالى : ﴿ جَاءَتْهُمْ ﴾ يعود الضمير فيه على المكذبين للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى الذين من قبلهم ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلا في المرسلين المذكورين ، والكتاب المنير هو القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(١) ، معطوف على قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾^(٢) ، أى كذبوا ثم أخذتهم بقيام الحجة عليهم ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾^(٣) . وجاء تقديم قيام الحجة عليهم قبل العطف اعتراضاً للاهتمام به ، وهو من أدق وجوه البلاغة . ومثله فى آية آل عمران قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ جَاءُوا ﴾ انصراف من الخطاب إلى الغيبة ، كأنه قال : « جاء هؤلاء المذكورون » ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلا فى الضمير ؛ وهو فى موضع « جئتم بالبينات » فأقام الإخبار عن الغائب مقام المخاطب ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾^(٥) ، وفيه وجه من التعجب ؛ كأن المخاطب إذا استعظم الأمر رجع إلى الغيبة ليعم الإخبار به جميع الناس ، وهذا موجود فى الآيتين .

والثانى : أن يكون على حذف مضاف ؛ كأنه قيل : « الكتاب المنير » يعنى القرآن ،

(٢) سورة فاطر ٢٥ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٤ .

(١) سورة فاطر ٢٦ .

(٣) سورة فاطر ٢٥ .

(٥) سورة يونس ٢٢ .

فيكون مثل قوله : ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ ^(١) .
وهذا ^(٢) وجه حسن .

تنبيهات

الأول : أنكر المبرد هذا النوع ، ومنع عطف الشيء على مثله ؛ إذ لا فائدة فيه ،
وأول ما سبق باختلاف المعنيين ؛ ولعله من ينكر أصل الترادف في اللغة كالعسكري وغيره .

الثاني : ما ذكرناه من تخصيص هذا النوع بالواو هو المشهور ، وقال ابن مالك :
وقد أنييت « أو » عنها ، كما في قوله تعالى : ﴿ نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ
خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ ^(٤) .

قال شيخنا : وفيه نظر ؛ لإمكان أن يُراد بالخطيئة ما وقع خطأ ، وبالإثم ما وقع عمدا .
قلت : ويدل له قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ
عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾ ^(٥) .

وجعل منه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم إني أسألك بكل اسم ^(٦) هولك
سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم
الغيب عندك » .

قلت : ما ذكره ابن مالك قد سبقه به ثعلب ، فيما حكاه ابن سيده في « المحكم » ،
فقال : فقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ ^(٧) : العذر والنذر واحد ^(٨) .

(٢) (م) ت : « وهنا » .

(٤) سورة النساء ١١٢

(٦) م : « شيء » ، صوابه من ت

(٨) نقله صاحب اللسان ٦ : ٢٢٩ .

(١) سورة الصف ٦

(٣) سورة النساء ١٢٨

(٥) سورة النساء ١١١ .

(٧) سورة المرسلات ٦

قال اللحياني : وبعضهم ينقل ^(١) .

وعن القراء : أنه يجري في العطف بهم ، وجعل منه قوله : ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، قال : معناه : وتوبوا إليه ، لأن التوبة الاستغفار .
وذكر بعضهم أنه قد تجرد عن العطف ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَّابِبُ سُودٍ ﴾ ^(٣) والغرايب هي السود ، ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٥) ، وغير ذلك .

الثالث : مما يدفع وهم التكرار في مثل هذا النوع ، أن يعتد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما ؛ فإن التركيب يحدث معنى زائدا ، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى ، فكذلك كثرة الألفاظ .

القسم الثامن

الايضاح بعد الايهام

ليرى المعنى في صورتين ، أو ليكون بيانه بعد التشوف ^(٦) إليه ، لأنه يكون ألذ للنفس وأشرف عندها ، وأقوى لحفظها وذكرها ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوَالَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ ^(٧) .

(١) م : « ينقل » تصحيف ، قال صاحب الكشاف ٤ : ٥٤٢ : « وقرنا مثقلين ومخففين » .
وانظر الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ١٥٤ .

(٢) سورة هود ٥٢
(٣) سورة فاطر ٢٧
(٤) سورة نوح ٢٠
(٥) سورة فاتحة الكتاب ٣
(٦) ت : « الشوق »
(٧) سورة الحجر ٦٦

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(١) فَإِنَّ وَضْعَ الضمير موضع الظاهر معناه البيان أو الحديث ، أو الأمر لله أحد مكفؤاً بها ثم فُسِّر ، وكان أوقع في النفس من الإتيان به مفسراً من أول الأمر ، ولذلك وجب تقديمه . وتفيد به الجملة المراد ، تعظيماً له .
وسياً في عكسه في وضع الظاهر موضع المضمرة .

ومثله التفصيل بعد الإجمال ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ ^(٢) .
وعكسه كقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ^(٤) ، وأعاد قوله : ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ وإن كان معلوماً من « الثلاثين » و « العشر » أنها أربعون لنفي اللبس ؛ لأن العشر لما أتت بعد الثلاثين ، التي هي نص في المواعدة دخلها الاحتمال أن تكون من غير المواعدة ، فأعاد ذكر « الأربعين » نفيًا لهذا الاحتمال ، وليعلم أن جميع العدد للمواعدة .

وهكذا قوله تعالى : ﴿ فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٥) أعاد ذكر العشرة ، لما كانت الواو تنجيء في بعض المواضع للإباحة ، وقوله : ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ تحقيق لذلك وتأكيده .

فإن قلت : فإذا كان زمن المواعدة أربعين فلم كانت « ثلاثين » ثم عشرًا ؟

(٢) سورة التوبة ٣٦
(٤) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة الإخلاص ١
(٣) سورة البقرة ١٩٦
(٥) سورة البقرة ١٩٦

أجاب ابن عساكر^(١) في "التكميل والإفهام" بأن العشر إنما فصل من أولئك ؛ ليتحدد قرب انقضاء المواعدة ، ويكون فيه متأهبا مجتمعا الرأي ، حاضر الذهن ؛ لأنه لو ذكر « الأربعين » أولا لكانت متساوية ؛ فإذا جعل العشر فيها إتماما لها استشعرت النفس قرب التمام ، وتجدد بذلك عزم لم يتقدم .

قال : وهذا شبيه بالتلوم الذي جعله الفقهاء في الآجال المضروبة في الأحكام ، ويفصلونه من أيام الأجل ؛ ولا يجعلونها شيئا واحدا ؛ ولعلمهم استنبطوه من هذا .

فإن قلت : فلم ذكر في هذه السورة - أعني الأعراف - الثلاثين ثم العشر ، وقال في البقرة : ﴿ وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾^(٢) ولم يفصل العشر منها ؟

والجواب ، والله أعلم : أنه قصد في الأعراف ذكر صفة المواعدة والإخبار عن كيفية وقوعها فذكر على صفتها ، وفي البقرة إنما ذكر الامتنان على نبي إسرائيل بما أنعم به عليهم ، فذكر نعمه عليهم مجملة ، فقال : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾^(٣) ، ﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَا كُومَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾^(٤) .

واعلم أنه يخرج لنا مما^(٥) سبق جوابان في ذكر العشرة بعد الثلاثة والسبعة ؛ إما الإجمال بعد التفصيل ، وإما رفع الالتباس ، ويضاف إلى ذلك أجوبة :

(١) هو محمد بن علي بن الحضرمي المعروف بابن عساكر ؛ تلميذ أبي القاسم السهيلي صاحب كتاب التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام ؛ وكتاب ابن عساكر ذيل عليه ؛ جمع بينهما شيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة في كتاب واحد سماه : « التبيان » . كشف الظنون ٤٢٢ .

(٢) سورة البقرة ٥٠

(٣) سورة البقرة ٥١

(٤) سورة البقرة ٤٩

(٥) صام : « فيما »

ثالثها : أنه قصد رفع ماقد يهجنس في النفوس ، من أن التمتع إنما عليه صوم سبعة أيام لا أكثر ، ثلاثة منها في الحج ، ويكمل سبعا إذا رجع .

رابعها : أن قاعدة الشريعة أن الجنسين في الكفارة لا يجب على المكفر الجمع بينهما ، فلا يلزم الحالف أن يطعم المساكين ويكسوم ؛ ولا المظاهر العتق والصوم ؛ فلما اختلف محل هذين الصومين فكانت ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع ، صاروا باختلاف المحلين كالجنسين ، والجنسان لا يجمع بينهما . وأقادت ^(١) هذه الزيادة - وهي قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٢) - رفع ماقد يهجنس في النفوس ، من أنه إنما عليه أحد النوعين : إما الثلاث وإما السبع .

الخامس : أن المقصود ذكر كمال لا ذكر العشرة ، فليست العشرة مقصودة بالذات ، لأنها لم تذكر إلا للإعلام بأن التفصيل المتقدم عشرة ، لأن ذلك من المعلوم بالضرورة ، وإنما ذكرت لتوصف بالكمال الذي هو مطلوب في القصة .

السادس : أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، والتقدير : فصيام عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجعت ؛ وهذا وإن كان خلاف الأصل ، لكن الإشكال ألجأنا إليه .

السابع : أن الكفارات في الغالب إنما تجب متتابعة ككفارات الجنائيات ، ولما فصل هاهنا بين صوم هذه الكفارة بالإفطار قبل صومها بذكر القدية ليُعلم أنها وإنما كانت منفصلة فهي كالمتصلة .

فإن قلت : فكفارة اليمين لا تجب متتابعة ، ومن جنس هذه الكفارة ما يجب على

الحَرَم إذا حلق ثلاث شعرات ، ومن عجز عن القدية فإنه يصوم ثلاثة أيام ولا يشترط التتابع .

قلت : هي في حكم المتابعة بالنسبة إلى الثواب ؛ إلا أن الشرع خفف بالتفريق .

ثامنها : أن السبع قد تذكر والمراد به الكثرة لا العدد ؛ والذي فوق الستة ودون الثمانية ، وروى أبو عمرو بن العلاء وابن الأعرابي عن العرب : سَبَعَ الله لك الأجر ، أى أكثر ذلك ، يريدون التضعيف .

وقال الأزهري في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ^(١) هو جمع السبع ؛ الذى يستعمل للكثرة ، وإذا كان كذلك فاحتمل أن يُتوهم أن المراد بالسبع ما هو أكثر من السبع ؛ ولفظها معطوف على الثلاثة بآلة الجمع ، فيفيض إلى الزيادة في الكفارة على العدد المشروع ، فيجب حينئذ رفع هذا الاحتمال بذكر الفذلكة ؛ وللعرب مستند قوى في إطلاق السبع والسبعة ، وهى تريد الكثرة ليس هذا موضع ذكره .

تاسعها : أن الثلاثة لما عطف عليها السبعة احتمل أن يأتى بعدها ثلاثة أو غيرها من الأعداد ، فقيّد بالعشرة ليُعلم أن المراد كُمل ، وقطع الزيادة المفضية للتسلسل .

عاشرها : أن السبعة المذكورة عقب الثلاثة يحتمل أن تكون الثلاثة داخلة فيها ، كما في قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٢) ، أى مع اليومين اللذين خلق الأرض

(١) سورة التوبة ٨٠

(٢) سورة فصلت ١٠٠

فيهما ، فلا بدّ من اعتقاد هذا التأويل ليندفع ظاهر التناقض ، فجاء التقييد بالعشرة لرفع توهم التداخل .

وهذا الجواب أشار إليه الزمخشريّ ؛ ونقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ترجيحه ؛ وردّه ابن أبي الإصبع ^(١) بأنّ احتمال التداخل لا يُظنّ إلا بعددين منفصلين لم يأت بهما جملة ، فلو اقتصر على التفصيل احتمل ذلك ؛ فالتقييد مانع من هذا الاحتمال . وهذا أعجب منه ، فإن مجيء الجملة رافع لذلك الاحتمال .

الحادى عشر : أن حروف السبعة والتسعة مشتبهة ، فأزيل الإشكال بقوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٢) لثلاث يقرأوها « تسعة » ، فيصير العدد اثني عشر . ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً » .

فائدة

[فى التأكيد بمائة إلا واحداً]

التأكيد بمائة إلا واحداً ، لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالسبعة والسبعين لكن مثل هذا مأمون فى القرآن ؛ لأن الله حفظه .

القسم التاسع

وضع الظاهر موضع المضمّر

لزيادة التقرير ؛ والعجب أن البيانين لم يذكروه فى أقسام الإطناب .

(١) هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد الواحد من طافر المعروف بابن أبي الأصم ؛ صاحب كتاب بديع القرآن .
(٢) سورة البقرة ١٩٦

ومنه بيت الكتاب ^(١) :

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظُلُمَاتِهَا سَوَاطِطُ من حرٍّ وقد كان أظهرًا ^(٢)
ولو أنى على وجهه لقال : « إذا الوحش ضمَّها » .

وإنما يسأل عن حكمته إذا وقع في الجملة الواحدة ، فإن كان في جملتين مستقلتين كالبيت
سهل الأمر ، لكنّ الجملتين فيه كاجملة الواحدة ، لأن الرفع للوحش الأول فعل محذوف كما
يقول البصريون ، والفعل المذكور سادّ مسدّ الفعل المحذوف ؛ حتى كأنه هو ؛ ولهذا
لا يجتمعان ، وإن قدر رفع الوحش بالابتداء فالكلام جملة واحدة .
وبسهل عند اختلاف اللفظين كقوله ^(٣) :

إذا المرء لم يَغْشَ الكريهةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بَانَتْ أَنْ تَنْقَطِعَا

فاختلاف لفظين ظاهرين أشبها لفظي الظاهر والمضمر في اختلاف اللفظ ؛ وعليه قوله
تعالى : ﴿ وَ مِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾ ^(٤) ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ولم
يقُلْ : « يؤذونه » مع ما في ذلك من التعظيم ، فالجمع بين الوصفين ، كقوله في الحديث : « نبيك
الذي أرسلت » ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ... ﴾ ^(٦) الآية ؛ فإنه
قد تكرر اسم الله ظاهراً في هذه الجمل الثلاث ، ولم يضر لدلالته على استقلال كل جملة
منها ؛ وأنها لم تحصل مرتبطة ببعضها ارتباطاً ما يحتاج فيه إلى إضمار .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾ ^(٧) ،

(١) الكتاب ١ : ٣١

(٢) البيت للنابغة الجعدي ؛ يصف سيره في الهجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس واحتدماها .
والظلمات : جم ظلة ؛ وهو ما يستظل به .

(٣) هو الكلجة البربوعى الفضليات ١ : ٢ (٤) سورة التوبة ٦١

(٥) سورة البقرة ١٠٦ (٦) سورة النساء ٧٦

وفيه دلالة على أن الطاغوت هو الشيطان ؛ وحسن ذلك هنا تنبيهها على تفسيره .

وقال ابن السَّيِّد : إن كان في جملتين حسنَ الإظهار والإضمار ؛ لأن كل جملة تقوم بنفسها ، كقولك : « جاء زيد ، وزيدٌ رجلٌ فاضل » وإن شئت قلت : « وهو رجل فاضل » .

وقوله : ﴿ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ أَغْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(١) .

وإن كان في جملة واحدة قبيحَ الإظهار ؛ ولم تكذب بوجد إلا في الشعر ؛ كقوله :

لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ تنقص الموتُ ذا الغنى والفقيراً ^(٢)

قال : وإذا اقترن بالاسم الثاني حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان المناسب الإظهار ؛ كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ^(٣) و ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾ ^(٤) ، والإضمار جائز كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّهُ هَآوِيَةٌ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ ﴾ ^(٥) .

[الخروج على خلاف الأصل وأسبابه]

واعلم أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة ، وأصل المحدث عنه كذلك . والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق ، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب ، وفي الأفعال البناء ، وإذا جرى المضارع مجرى الاسم أعرب ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٥)

(١) سورة الأنعام ١٢٤

(٢) البيت من شواهد الكتاب ١ : ٣٠ ، ونسبه إلى سوادة بن عدى .

(٣) سورة القارعة ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ .

(٤) سورة الحاقة ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ .

(٥) سورة الضحى ١٧ .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ ^(٢) .

وللخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم

كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ ^(٦) ، فأعاد ذكر « الرب »

لما فيه من التعظيم والمهضم للخصم .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَأَفَوْضُ أُمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ ^(٨) .

﴿ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي ﴾ ^(٩) .

﴿ كَلَّا نَبْدُ هُوَ أَوْلَاءُ وَهُوَ أَوْلَاءُ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ ^(١٠) .

﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾ ^(١١) .

(٢) سورة النصر ٣

(٤) سورة المجادلة ٢٢

(٦) سورة الكهف ٣٨

(٨) سورة المؤمن ٤٤

(١٠) سورة الفرقان ١١ .

(١) سورة الشورى ٤٠

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة الحشر ٦

(٧) سورة الإخلاص ٢، ١

(٩) سورة الإسراء ٢٠

﴿ وَقُرْ أَنْ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْ أَنْ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾^(١).

﴿ وَكَفَلَهَا زَكْرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ ﴾^(٢).

وقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٣) ، ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾^(٤) ، كان القياس - لولما

أريد به من التعظيم والتفخيم - « الحاقة ماهي » .

ومثله : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ

الْمَشْأَمَةِ ﴾^(٥) تفخيماً لما ينال الفريقين من جزيل الثواب وأليم العقاب .

الثانى

قصص الإهانة والتحقير

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ ﴾^(٩) .

(٢) سورة آل عمران ٣٧

(٤) سورة القارعة ٢، ١

(٦) سورة النور ٢١

(٨) سورة الإسراء ٥٣

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الحاقة ٢، ١

(٥) سورة الواقعة ٩، ٨

(٧) سورة المجادلة ١٩ .

(٩) سورة المؤمن ٣٧ .

وقول الشاعر :

فما للنَّوى لا بَارِكُ الله في النَّوى وَعَهْدُ النَّوى عِنْدَ الْفِرَاقِ ذَمِيمٌ
وسمع الأصمعيّ من ينشد :

فما للنَّوى جَدَّ النَّوى قَطَعَ النَّوى كَذَلِكَ النَّوى قِطَاعَةٌ لِلْقِرَائِنِ
فقال : لو قُيِّضَ لهذا البيت شاة لَأَنْتَ عَلَيْهِ .

الثالث

الاستلذاذ بذكره

كقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ ^(١) ، إن كان « الحق » الثاني هو الأول .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ^(٢) .
وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل :
« منها » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة ؛ وإن كان المراد بالأرض الجنة ؛
ولله درّ القائل :

كَرَّرْتُ عَلَى السَّمْعِ مَنَى أَيُّهَا الْحَادِي ذَكَرَ الْمَنَازِلَ وَالْأَطْلَالَ وَالنَّادِي
وقوله :

يَا مُطَرَّبِي بِحَدِيثِ مَنْ سَكَنَ الْغَضَى هِجَّتِ الْهَوَى وَقَدَحَتْ فِي حُرَاقٍ ^(٤)
كَرَّرْتُ حَدِيثَكَ يَا مَهِيْجَ لَوْعَتِي إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْحَبِيبِ تَلَاقٍ

(٢) سورة قاطر ١٠

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٣) سورة الزمر ٧٤

(٤) الحراق : ما تقع فيه النار عند القدح .

الرابع

زيادة التقدير

كقوله تعالى : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ^(٢) ، بعد قوله : ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٣) ؛ وبدل على إرادة التقدير سبب نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قریشاً قالت : يا محمد ؛ صف لنا ربك الذى تدعوننا إليه ، فنزل ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٢) ، معناه أن الذى سألتونى وصفه هو الله ^(٣) ثم لما أريد تقدير كونه « الله » أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره .

وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ^(٥) .

﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ ^(٦) .

الخامس

إزالة اللبس ^(٧) حيث يكون الضمير يوم أنه غير المراد

كقوله تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِنِ الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ ^(٨) ، لو قال : « تؤتیه » لأوهم أنه الأول ، قاله ابن الخشاب .

وقوله تعالى : ﴿يَطُفُّونَ بِاللَّهِ ظَنٍّ أَسْوَأَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ ^(٩) ، كرر السوء

(٢) سورة الإخلاص ١ ، ٢

(٤) سورة غافر ٦١

(٦) سورة غافر ٢٦

(٨) سورة آل عمران ٢٦

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٣) ت : « الله أحد »

(٥) سورة غافر ٧٨

(٧) ت : « الشك »

(٩) سورة الفتح ٦

لأنه [لو] ^(١) قال: « عليهم دائرته » لاتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى . قاله الوزير ^(٢) المغربي في تفسيره .

ونظيره : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا ﴾ ^(٣) ، وتبينه : الأول النطفة أو التراب ، والثاني الوجود في الجنين أو الطفل ، والثالث الذي بعد الشيخوخة وهو أرذل العمر ؛ والقوة الأولى التي تجعل للطفل التحرك والاهتداء للثدي ، والثانية بعد البلوغ ، قاله ابن الحاجب ويؤيد الغيرية التذكير . ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ... ﴾ ^(٤) الآية ، لوقال : « إنه » لأوهم عود الضمير إلى الفجر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ مُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ﴾ ^(٥) ، فلم يقل « عنها » لثلاثا يتحد الضميران فاعلا ومفعولا ؛ مع إن المظهر السابق لفظ النفس ، فهذا أبلغ من « ضرب زيد نفسه » .

وكقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَسْتَخْرِجَهَا مِنْ وِعَاءِ أُخِيهِ ﴾ ^(٦) ، إنما حسن إظهار الوعاء مع أن الأصل « فاستخرجها منه » لتقدم ذكره ، لأنه لو قيل ذلك لأوهم عود الضمير إلى الأخ ، فيصير كأن الأخ مباشر لطلب خروج الوعاء ؛ وليس كذلك لما في المباشرة من الأذى [الذي] ^(٧) تأباه النفوس الأبية ، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين ، المعروف بالوزير المغربي ، وزير من النعماء العلماء الأدباء ، نقل صاحب كتاب هداية العارفين ٣٠٨ : ١ أن له كتاباً اسمه « خصائص القرآن » ؛ وتوفي سنة ٤١٨ هـ . وانظر وفيات الأعيان ١٥٥ : ١

(٤) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الروم ٥٤

(٦) سورة يوسف ٧٦

(٥) سورة النحل ١١١

(٧) تسكلمة من ت

وإنما لم يضر الأخ ، فيقال : « ثم استخرجها من وعائه » لأمرين :
 أحدهما : أن ضمير الفاعل في ﴿ استخرجها ﴾ ليوسف عليه السلام ، فلو قال : « من وعائه » لتوهم أنه يوسف ؛ لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك .
 والثاني : أن الأخ مذكور مضاف إليه ؛ ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتيج إلى إعادة ما وأضيف إليه أظهره أيضا .
 وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ ﴾ ^(١) .
 ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

السادس

أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع
 بذكر الاسم مقتضى لذلك ، كما يقول الخليفة لمن يأمره بأمر : « أمير المؤمنين يأمرك بكذا » مكان : « أنا آمرُك بكذا » .
 ومنه قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ^(٣) .
 وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ^(٤) ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٦) ، ولم يقل : « خزنتها » .

(٢) سورة الفكيوت ١٠

(٤) سورة النساء ٥٨

(٦) سورة المؤمن ٤٩

(١) سورة المزمل ١٤

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٥) سورة النمل ٩٠

السابع

قصد تقوية داعية المأمور

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ^(١) ،
ولم يقل « على » وحين قال : ﴿ على الله ﴾ لم يقل : « إنه يحب » ، أو « إني أحب » تقوية
لداعية المأمور بالتوكل بالتصريح باسم المتوكل عليه .
وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَبُعِّلْكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٢) .

الثامن

تعظيم الأمر

كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا : إِنَّا خَلَقْنَا
الْإِنْسَانَ ^(٤) ﴾ ولم يقل « خلقناه » للتنبيه على عظم خلقه للإنسان .
وقوله : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾ ^(٥) ؛ فإنما أعيد لفظ
﴿ الجبال ﴾ والقياس الإضمار لتقدم ذكرها ؛ مثل ما ذكرنا في آلم السجدة في أحد القولين ؛

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة الدهر ١ ، ٢

(١) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة النعكبوت ١٩ ، ٢٠

(٥) سورة الزمل ١٤

وهو قوله : ﴿ كَلَّمَآ أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ^(١)؛ وهو أن الآيتين سيقنا للتخويف والتنبيه على عِظَم الأمر؛ فإعادة الظاهر أبلغ. وأيضاً فلو لم يذكر ﴿ الجبال ﴾ لا حتمل عَوْدُ الضمير إلى الأرض .

التاسع

أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف

كقوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾ ^(٢) بعد قوله في صدر الآية : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ ^(٣) ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٢) دون « فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَبِي » ؛ ليمكن من إجراء الصفات التي ذكرها : من النبي الأمي الذي يؤمن بالله، فإنه لو قال : « وبى » لم يتمكن من ذلك ؛ لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات كائناً من كان ، أنا أو غيرى إظهاراً للنصفة، وبعداً من التعصب لنفسه .

العاشر

التنبيه على علة الحكم

كقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ ^(١) . وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٢) أعلمنا أنه مَنْ كَانَ عَدُوًّا ^(٣) لهؤلاء فهو كافر ؛ هذا إن خيف الإلباس لعوده للمذكورين . وكذا قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ ﴾ ^(٤) دون « فإنه » .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨

(٤) سورة البقرة ٩٨

(١) سورة السجدة ٢٠

(٣) سورة البقرة ٥٩

(٥) إشارة إلى ما ذكر في أول الآية : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ... ﴾ .

وكقوله تعالى : ﴿ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ^(١) ، ولم يقل « عليهم » لأنه ليس في الضمير مافى قوله : ﴿ الذين ظلموا ﴾ من ذكر الظلم المستحق به العذاب . وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٣) والأصل « عليهم » للدلالة على أن اللعنة لحقهم لكفرهم .

وليس من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(٤) ؛ فَإِنَّ الْعَلَّةَ قَدْ تَقَدَّمَتْ فِي الشَّرْطِ ؛ وإنما فائدة ذلك إثبات صفة أخرى زائدة . وقال الزمخشري : فائدته اشتماله على المتقين والصابرين .

ومنه قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾ ^(٥) لَأَنَّ شَفَاعَةَ مِنْ اسْمِهِ الرِّسُولُ مِنْ اللَّهِ بِمَكَانٍ عَظِيمٍ .

وقوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٦) ؛ والقياس «أنهم لا يفلحون» ، ولو ذكر الظاهر لقال : « لا يفلح المفلحون » أو « الكاذبون » لكن صرح بالظلم تنبيها على أن علة عدم الفلاح الظلم .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ ^(٧) ، ولم يقل : « أجرم » تنبيها على أن صلاحهم علة لنجاتهم .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ ^(٨) ولم يقل : « لنا » ؛ لينبه

(٢) سورة الكهف ٣٠

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة الأنعام ٢١

(٨) سورة الكوثر ١، ٢

(١) سورة البقرة ٥٩

(٣) سورة البقرة ٨٩

(٥) سورة النساء ٦٤

(٧) سورة الأعراف ١٧٠

على أنه أهل لأن يصلى له ؛ لأنه ربه الذى خلقه وأبدعه ورباه بنعمته .
 وكقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ
 عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) قال الزمخشري : أراد « عدوآ لهم » ، فجاء بالظاهر ليدل على أن الله
 إنما عاداهم لكفرهم ؛ وأن عداوة الملائكة كفر ، وإذا كانت عداوة الأنبياء كفراً ، فما بال
 الملائكة وهم أشرف ! . والمعنى : ومن عاداهم عادة الله وعاقبه أشد العقاب المهين ^(٢) .
 وقد أدمج في هذا الكلام مذهبه في تفضيل الملك على النبي وإن لم يكن مقصودا
 فهو كما قيل :

وما كنت زوارا ولكن ذا الهوى إلى حيث يهوى القلب تهوى به الرّجل
 ومثله قول مطيع :

أتى الضريح الذى أتمى ثم استهلى على الضريح
 ألا ترى أنه لم يقل : « عليه » لأنه بالكـ بذكر الضريح الذى من عادته أن يُبكى
 عليه ويحزن لذكراه .

الحادى عشر

قصد العموم

كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلِهَا ﴾ ^(٣) ولم يقل : « استطعمهم »
 للإشعار بتأكيد العموم ؛ وأنها لم يتركأ أحدا من أهلها إلا استطعماه وأبى ، ومع ذلك قابلهم

بأحسن الجزاء . وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق ، ودفع السيئة بالحسنة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ ^(١) فإنه لو قيل : « إنها لأماراة » لاقتضى تخصيص ذلك ؛ فأتى بالظاهر ليدل على أن المراد التعميم ؛ مع أنه يرى من ذلك بقوله بعده : ﴿ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾ ^(٢) . وقوله : ﴿ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) ولم يقل : « إنه » إما للتعظيم وإما للاستلذاذ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُفْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ ^(٤) .
وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَوَرِحَ بِهَا ﴾ ^(٥) ثم قال : ﴿ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾ ^(٦) ولم يقل : « فإنه » مبالغة في إثبات أن هذا الجنس شأنه كفران النعم .

الثاني عشر

قصد الخصوص

كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ ^(١) ، ولم يقل : « لك » لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لغيره ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَبَنَاتٍ عَمَّكَ ﴾ ^(٢) ، فعدل عنه إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية وأنه ليس لغيره ذلك .

(١) سورة يوسف ٥٣ ؛ وفي حاشية إحدى النسخ : « هذا مقول امرأة العزيز ؛ ويوسف عند هذه المقالة في السجن ؛ بدليل قوله : ﴿ أَتُؤْنِسُنِي بِهِ ﴾ ، وأيضاً قوله للرسول : ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ : ولم يخرج معه ، وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم : لو كنت من يوسف لأجبت الداعي .
(٢) سورة النجم ٢٨
(٣) سورة الشورى ٨
(٤) سورة الأحزاب ٥٠

الثالث عشر
مراعاة التجنيس

ومنه : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ... ﴾ ^(١) السورة ، ذكره الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله .

الرابع عشر
أن يتحمل ضميراً لا بد منه
كقوله : ﴿ أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا ﴾ ^(٢) .

الخامس عشر
كونه أهم من الضمير

كقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٣) . وقال بعضهم : إنما أعيدت ﴿ إِحْدَاهُمَا ﴾ لتعادل الكلم وتوازن الألفاظ في التركيب ؛ وهو المعنى في الترصيع البديعي بل هذا أبلغ من الترصيع ، فإن الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها ، وهذا من حيث تركيبها ؛ فكانه ترصيع معنوي ، ولعلنا يوجد إلا في نادر من الكلام ، وقد استغرب أبو الفتح ما حكى عن اللنبي في قوله :

وقد عادت الأجفان قرّحتي من البكا وعادت بهاراً في الحدود الشقائق ^(٤)

(٢) سورة الكهف ٧٧

(١) سورة الناس ١

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٤) ديوانه ٢ : ٣٤٢ — بشرح المكبرى . البهار : زهر أصفر . والشقائق : جمع شقيقة ، وهي

زهر أحمر ينسب إلى النعمان .

قال : سألته : هل هو « قرحى » أو « قرحا » منون ؟ فقال لى : « قرحا » منون ،
الأتري أن بعدها « وعادت بهارا » ! قال : يعنى أن « بهارا » : جمع بهار ، وقرحى : جمع
قرحة ، ثم أطنب فى الثناء على المتنبي واستغرب فطنته لأجل هذا ^(١) .

وبيان ما ذكرت فى الآية أنها متضمنة لقسمين : قسم الضلال وقسم التذكير ، فأسند
الفعل الثانى إلى ظاهر حيث أسند الأول ، ولم يوصل بضمير مفصول لكون الأول لازما ،
فأتى بالثانى على صورته من التجرد عن المفعول ، ثم أتى به خبرا بعد اعتدال الكلام .
وحصول التماثل فى تركيبه .

ولو قيل : إن المرفوعَ حرف لكان أبلغ فى المعنى المذكور ، ويكون الأخير بدلا
أو نعتا على وجه البيان ، كأنه قال : « إن كان ضلال من أحدهما كان تذكير من الأخرى » ،
وقدم على « الأخرى » لفظ « إحداها » ليسند الفعل الثانى إلى مثل ما أسند إليه الأول
لفظا ومعنى . والله أعلم .

السادس عشر

كون ما يصلح للعود ولم يسبق الكلام له

كقوله : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ ^(٢) ، وكقول الشاعر :

تبكى على زيد ولا زيد مثله برىء من الحمى سليم الجوامح

(١) نقل الخبر العكبرى فى شرحه عن أبى الفتح بن جنى

(٢) سورة الأنعام ١٢٤ .

السابع عشر

الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى

كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ في سورة الشورى ^(١) ، فَإِنْ يَمْحُ ﴾ استئناف وليس عطفاً على الجواب ؛ لأن المعلق على الشرط عدم قبل وجوده ؛ وهذا صحيح في ﴿ يَخَيِّمُ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ وليس صحيحاً في ﴿ يَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٢) لأن محو الباطل ثابت ؛ فلذلك أعيد الظاهر ، وأما حذف الواو من الخط فلفظ ، وأما حذفها في الوقف كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُ الدَّاعِيَ ﴾ ^(٣) و ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ ^(٤) فلو وقف ؛ ويؤكد ذلك وقوف يعقوب عليها بالواو .

وهذا ملخص كلام عبد العزيز ^(٥) في كلامه على البزدوى ، وفيما ذكره نزاع ، وهذا أنا لا نسلم أن المعلق هاهنا بالشرط هو موجود قبل الشرط ؛ لأن الشرط هنا المشيئة وليس المحو ثابتاً قبل المشيئة ؛ فإن قيل : إن الشرط هنا مشيئة خاصة وهي مشيئة الختم ؛ وهذا وإن كان محذوفاً فهو مذكور بالقوة . شائع في كثير من الأماكن ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَتَلُوا ﴾ ^(٨) المعنى : « ولو شاء الله جمعهم لجمعهم » و « لو شاء الله عدم إيمانهم ما أشركوا » و « لو شاء الله عدم قتالهم ما اقتتلوا » .

(٢) سورة القمر ٦

(١) سورة الشورى آية ٢٤

(٣) سورة الملق ١٨

(٤) هو عبد العزيز بن أحمد البخاري ؛ أحد فقهاء الحنفية ؛ واسم كتابه كشف الأسرار على أصول الإمام فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد البزدوى ؛ طبع بالآستانة سنة ١٣٠٧ .

(٦) سورة الأنعام ١٠٧

(٥) سورة الأنعام ٣٥

(٧) سورة البقرة ٢٥٣

قيل : لا يكاد يثبت مفعول المشيئة إلا نادرا كما سيأتى فى الحذف إن شاء الله تعالى ،
وإذا ثبت هذا صح ما ادعيناه ، فإن محو الله ثابت قبل مشيئة الله الختم .

فإن قلت : سلمنا أن الشرط مشيئة خاصة ؛ لكنها إنما تختص بقرينة الجواب .

والجواب : هنا شيان ؛ فالمنى : إن يشأ الله الختم ومحو الباطل يحتم على قلبك ، ويمح
الباطل ، وحينئذ لا يتم ما ادعاه .

وجوابه أن الشرط لا بد أن يكون غير ثابت وغير ممتنع ، و « يحو الباطل » كان
ثابتا فلا يصح دخوله فى جواب الشرط ، وهذا أحسن جدا .

بقى أن يقال : إن الجواب ليس كلاً من الجملتين ؛ بل مجموع الجملتين والمجموع معدوم
قبل وجود الشرط ، وإن كان أحدهما ثابتاً .

تنبيهات

الأول

قد سبق أنه لا يشترط فى وضع الظاهر موضع المضمرة أن يكون بلفظ الأول ؛ ليشمل
مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ
يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٢) ؛ لأن إنزال
الخير هنا سبب للربوبية ، وأعاد « بلفظ » الله لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب
للإلهية ؛ لأن دائرة الربوبية أوسع .

ومثله : ﴿ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَبَوُّهُ مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ ^(٣) كما سبق .

ومن فوائده : التلذذ بذكره وتعظيم المنة بالنعمة .

ومن فوائده : قصد الدّم ، وجعل الزمخشري قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾ ^(١) ، فقال : المرء هو الكافر وهو ظاهر ، وضع موضع الضمير لزيادة الذم ^(٢) .

وقال ابن عبد السلام في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ ^(٣) إن « الفاسقين » يراد بهم المنافقون ، ويكون قد أقام الظاهر مقام المضمر ، والتصريح بصفة النسق سبب لهم . ويجوز أن يكون المراد العموم لكل فاسق ، ويدخل فيه المنافقون دخولا أوليا ، وكذا سائر هذه النظائر .

وليس من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾ ^(٤) ، أى فى معاملة « الأيوين » فإنه كان للأيوين غفورا .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلْجَبْرِيلَ ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٥) .

وكذلك كل ما فيه شرط فإن الشروط أسباب ، ولا يكون الإحسان للوالدين سببا لغفران الله لكل تائب ؛ لأنه يلزم أن يثاب غير الفاعل بفعل غيره ؛ وهو خلاف الواقع . وكذلك معاداة بعض الكفرة لا يكون سببا لمعاداة كل كافر ، فتمين فى هذه المواضع أن يكون من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ليس إلا .

(٢) الكشاف ٤ : ٥٥٣

(١) سورة النبأ ٤٠

(٤) سورة الإسراء ٢٥ ؛ والآية بتمامها :

(٣) سورة « المنافقون » ٦

﴿ رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩٧ ، ٩٨

الثانى

قد مرّ أن سؤال وضع الظاهر موضع الضمر حقه أن يكون فى الجملة الواحدة ؛ نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ^(١) فأما إذا وقع فى جملتين فأمره سهل وهو أفصح من وقوعه فى الجملة الواحدة ، لأنّ الكلامَ جملتان ، فحسن فيهما مالا يحسن فى الجملة الواحدة ، ألا ترى إلى قوله :

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءَ نفص الموتُ ذا الغنى والفقيرا ^(٢)

فتكرار « الموت » فى عَجَزُ البيت أوسع من تكراره فى صدره ؛ لأننا إذا عللنا هذا إنما نقول : أعاد الظاهر موضع الضمر لما أراد من تعظيم الموت وتهويل أمره ، فإذا عللها مكررة فى عَجَزِهِ عللناه بهذا ، وبأن الكلامَ جملتان .

إذا علمت هذا ، فمثاله فى الجملتين كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّا أَهْلُهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ ^(٤) .

وقد أشكل الإظهار ها هنا والإضمار فى مثل قوله : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ ^(٥)

وأجيب بأنه لما كان المراد فى مدائن لوط إهلاك القرى صرح فى الموضعين بذكر القرية التى يحل بها الهلاك ؛ كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحققت الهلاك معهم إذ للبقاع تأثير فى الطباع ، ولما كان المراد فى قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم ، حيث كانوا ولم يهلك بلدم أتى بالضير العائد على ذواتهم ، من حيث هى من غير تعرض للكان .

(١) سورة الحاقة ١ ، ٢

سودة بن عدى

(٤) سورة الضحى ٣١

(٢) من آيات الكتاب ١ : ٣٠ ؛ ونسب إلى

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة القصص ٣٢ .

واعلم أنه متى طال الكلام حَسُنَ إيقاع الظاهر موضع المضمر كيلا يبقى الذهن متشاغلا بسبب ما يعود عليه اللفظ فيقوته ما شرع فيه ، كما إذا كان ذلك في ابتداء آية أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ ... ﴾ ^(١) الآية .

وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ﴾ ^(٤) .

القسم العاشر

تجيء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة

كفعّال وفعيل وفعلان ؛ فإنه أبلغ من « فاعل » . ويجوز أن يُعدّ هذا من أنواع الاختصار ؛ فإن أصله وضع لذلك ، فإب « ضروبا » ناب عن قولك : « ضارب وضارب وضارب » .

[ما جاء على فعلان]

أما « فعلان » فهو أبلغ من « فعيل » ، ومن ثم قيل : الرحمن أبلغ من الرحيم - وإن كانت صيغة « فعيل » - من جهة أن « فعلان » من أبنية المبالغة ؛ كتضبان للعتلىء غضبا ؛ ولهذا لا يجوز التسمية به ، وحكاة الزجاج في تأليفه المفرد على البسمة .

وأما قول شاعر اليمامة :

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٤) سورة النور ٣٧

(١) سورة البقرة ١٤٠

(٣) سورة النور ٣٥

* وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلَّ رَحْمَانَا ^(١) *

فهو ^(٢) من كفرهم وتعتهم كذا أجاب به الزخشرى .

ورده بعضهم بأن التعت لا يدفع وقوع إطلاقهم ؛ وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الإطلاق ؛ وإنما الجواب أنهم لم يستعملوا الرحمن المرف بالالف واللام ؛ وإنما استعملوه مضافا ومنكرا ، وكلامنا إنما هو في المرف باللام .

وأجاب ابن مالك : بأن الشاعر أراد : «لازلت ذارحة» ؛ ولم يرد الاسم المستعمل بالغلبة . ويدل على أن العرب كانت تعرف هذا الاسم قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) . وأما قوله : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٤) ، فقال ابن العري : إنما جهلوا الصفة دون الموصوف ، ولذلك لم يقولوا : « وَمَنِ الرَّحْمَنُ » .

وذكر البرزبازاني أنهم غلطوا في تفسير «الرحمن» حيث جعلوه بمعنى المتصف بالرحمة . قال : وإنما معناه الملك العظيم العادل ، بدليل : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ يَوْمَئِذٍ أَلْحَقَ لِلرَّحْمَنِ ﴾ ^(٥) إذ الملك يستدعى العظمة والقدرة والرحمة خلقه ؛ لأنه يتوقف عليها .

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ ﴾ ^(٥) وإنما يصلح السجود لمن له العظمة والقدرة ؛ و ﴿ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ ^(٦) ولا يعاذ إلا بالعظيم القادر على الحفظ والذب .

(١) صدره :

* سَمَوْتُ بِالْمَجْدِ بِابْنِ الْكَرِيمِ أَبَا *

ذكره في مشاهد الإنصاف على شواهد : الكشف ؛ من حواشى الكشف ١ : ٥ .

(٢) الكشف . « فباب من تعتهم » ، وفي ت : « كفرهم وبغيتهم » .

(٤) سورة الفرقان ٢٦

(٣) سورة الإسراء ١١٠

(٦) سورة مريم ١٨

(٥) سورة الفرقان ٦٠

﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ ^(١) ، أى وما ينبغي للمعظم القادر على كل شيء المستغنى عن معاونته الولد وغيره أن يتخذ ولدا .

﴿الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُ مَنَّهُ خِطَابًا﴾ ^(٢) .

﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ ^(٣) .

﴿قُلْ مَنْ يَكْلُو كُمُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ^(٤) ولا يحتاج الناس إلى حافظ يحفظهم من ذى الرحمة الواسعة .

﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ ^(٥) :

﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ^(٦) .

﴿وَرَبَّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ﴾ ^(٧) .

﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ﴾ ^(٨) .

ولا مناسبة لمعنى الرحمة فى شىء من هذه المواضع ، وأما « رحيم » فهو من صفات الذات ، كقولهم : « كريم » .

وما ذكرناه من أن « الرحمن » أبلغ ذهب إليه أبو عبيد والزخشرى وغيرها ، وحكاها ابن عساكر فى " التكميل والإفهام " عن الأكثرين .

(٢) سورة النبأ ٣٧

(٤) سورة الأنبياء ٤٢

(٦) سورة مريم ٤٥

(٨) سورة قى ٣٣

(١) سورة مريم ٩٢

(٣) سورة طه ١٠٨

(٥) سورة مريم ٩٣

(٧) سورة الأنبياء ١١٢

وفي كلام ابن جرير ما يفهم حكاية الاتفاق عليه . ونصره السهلي بأنه ورد على لفظ التنييه ، والتنييه تضعيف . وكأن البناء تضاعفت فيه الصفة .

وقال قطرب : المعنى فيهما واحد ؛ وإنما جمع بينهما في الآية للتوكيد .

وكذلك قال ابن فورك : قال : وليس قول من زعم أن « رحباً » أبلغ [من رحمن] بحيد ؛ إذ لا فرق بينهما في المبالغة . ولو قيل « فعلاً » أشد مبالغة كان أولى ؛ ولهذا خصّ بالله فلا يوصف به غيره ؛ ولذلك قال بعض التابعين : الرحمن اسم ممنوع ؛ وأراد به منع الخلق أن يتسموا به ، ولا وجه لهذا الكلام إلا التوكيد وإتباع الأول ماهو في معنى الثاني .

وقال ابن عباس : هما اسمان رقيقان ؛ أحدهما أرق من الآخر .

وعن الخطابي استشكل هذا ، وقال : لعله أرفق ، كما جاء في الحديث « إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله » .

وقال ابن الأنباري في " الزاهر " ، ^(١) : الرحيم أبلغ من الرحمن .

ورجعه ابن عساكر بوجوه : منها أن الرحمن جاء متقدماً على الرحيم ؛ ولو كان أبلغ منه لكان متأخراً عنه ، لأنهم في كلامهم إنما يتخرجون من الأدنى إلى الأعلى ؛ فيقولون : قفيه عالم ، وشجاع باسل ، وجواد فياض ، ولا يعكسون هذا لفساد المعنى ؛ لأنه لو تقدم الأبلغ لكان الثاني داخلًا تحته ، فلم يكن لذكره معنى .

وهذا قد ذكره الزنجشري وأجاب عنه بأنه من باب الإرداف ، وأنه أردف الرحمن الذي يتناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم ، ليكون كاللتمه والرديف ، ليتناول مارق منها ولطف ^(٢) .

(١) كتاب الزاهر ، معاني الكلام الذي يستعمله الناس لأبي بكر الأنباري ، شرحه عبد الرحمن الزجاجي واختصره خطاب بن يوسف القطبي ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ٩٤٧ .

(٢) الكشف ١ : ٧ .

وفيه ضعف لاسيّا إذا قلنا : إن الرحمن عَمَّ لصفة ، وهو قول الأعلم وابن مالك .
وأجاب الواحدى فى ” البسيط “ بأنه لما كان الرحمن كالعلم - إذ لا يوصف به إلا الله -
قُدِّم ، لأنَّ حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يُبدأ بها ، ثم يُتبع الأنكر ، وما كان من
التعريف أنقص .

قال : وهذا مذهب سيويوه وغيره من النحويين ، فجاء هذا على مناج
كلام العرب .

وأجاب الجوينى بأن الرحمن للخلق ، والرحيم لهم بالرزق ، واخلق قبل الرزق .

ومنها أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة فى حقه ، والنهابة فى صفاته ؛ وأكثر
صفاته سبحانه جارية على « فعيل » ، كرحيم ، وقدير ، وعليم ، وحكيم ، وحليم ، وكريم ؛
ولم يأت على « فعلان » إلا قليل . ولو كان « فعلان » أبلغ لكان صفات البارئ تعالى
عليه أكثر .

قلت : وجواب هذا أن ورود « فعلان » بصيغة التكثير كان فى عدم تكرار
الوصف به ، بخلاف « فعيل » فإنه لما لم يرق فى الكثرة رفته كثر فى مجىء الوصف .

ومنها : أنه إن كانت المبالغة فى « فعلان » من جهة موافقة لفظ التثنية - كازعم السهيلي -
ففعيل من أبنية جمع الكثرة كعميد . وكليب ؛ ولا شك أن الجمع أكثر من التثنية -
وهذا أحسنها .

قال : وقول قطرب « إنها بمعنى واحد » فاسد ، لأنه لو كان كذلك لتساويا فى التقديم
والتاخير ، وهو ممتنع .

تنبيهات

الأول

نقل عن الشيخ برهان الدين الرشيدى أن صفات الله التى هى صيغة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها مجاز ، إذ هى موضوعة للمبالغة ؛ ولا مبالغة فيها ، لأن المبالغة هى أن تثبت للشيء أكثر مما له ، وصفات الله تعالى متناهية فى الكمال ، لا يمكن المبالغة فيها ، والمبالغة أيضاً تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان ، وصفات الله تعالى منزّهة عن ذلك . انتهى .

وذكر هذا للشيخ ابن الحسن السبكي فاستحسنه ، وقال : إنه صحيح إذا قلنا : إنها صفات .

فإن قلنا : أعلام زال ذلك .

قلت : والتحقيق أن صيغ المبالغة على قسمين :

أحدهما : ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل .

والثانى : بحسب تعدّد المفعولات .

ولا شك أن تعدّدها لا يوجب للفعل زيادةً ، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعدّدين .

وعلى هذا التقسيم يجب تنزيل جميع أسماء الله تعالى التى وردت على صيغة المبالغة كالرحمن والغفور والتواب ونحوها ، ولا يبقى إشكال حينئذ ، لهذا قال بعض المفسرين فى حكم معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع .

وقال الزمخشري فى سورة الحجرات : ^(١) لمبالغة فى التواب للدلالة على كثرة من

يتوب إليه من عباده، [أو لأنه مامن ذنب يقتطفه المقتطف إلا كان معفو عنه بالتوبة] ^(١)،
 أو لأنه بليغ في قبول التوبة، نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب ^(٢) قط لسعة كرمه .
 وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٣) ،
 وهو أن « قديرا » من صيغ المبالغة يستلزم الزيادة على معنى « قادر » ، والزيادة على معنى
 « قادر » محال ، إذ الاتحاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل ، باعتبار كل فرد فرد .
 وأجيب عنه بأن المبالغة لما لم يقدر حملها على كل فرد وجب صرفها إلى مجموع
 الأفراد التي دل السياق عليها ، والمبالغة إذن بالنسبة إلى تكثير التعلق لا بالنسبة إلى
 تكثير الوصف .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٤) ، يستحيل عود المبالغة
 إلى نفس الوصف ، إذ العلم بالشئ لا يصح التفاوت فيه ، فيجب صرف المبالغة فيه
 إلى المتعلق ، إما لعموم كل أفرادها ، وإما لأن يكون المراد الشئ ولواحقه ، فيكون من باب
 إطلاق الجزء وإرادة الكل .

الثاني

سئل أبو علي الفارسي : هل تدخل المبالغة في صفات الله تعالى فيقال : « علامة » ؟
 فأجاب بالمنع ؛ لأن الله تعالى ذم من نسب إليه الإناث لما فيه من النقص ، فلا يجوز إطلاق
 اللفظ المشعر بذلك .

حكاه الجرجاني في " شرح الإيضاح " ^(٥) .

(١) تكملة من الكشاف

(٢) في الأصول : « لم يتب » ، وصوابه من الكشاف .

(٤) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٤

(٥) الإيضاح في النحو ، شرحه عبد القاهر الجرجاني ، راجع كشف الظنون ٢١٢ .

الثالث

أنه لو جرّد عن الألف واللام لم يُصرف لزيادة الألف والنون في آخره مع العلمية أو الصفة .

وأورد الزخشرى بأنه لا يمنع « فعلان » صفةً من الصرف إلا إذا كان مؤنثه ، « فعلى » كغضبان وغضبى ، وما لم يكن مؤنثه « فعلى » ينصرف ، كندمان وندمانه ^(١) وتبمه ابن عساكر بأن « رحمن » وإن لم يكن له مؤنث على « فعلى » فليس له مؤنث على « فعلانة » لأنه اسم مختص بالله تعالى فلا مؤنث له من لفظه ، فإذا عُدِم ذلك رجع فيه إلى القياس ، وكلّ ألف ونون زائدتان فهما محمولتان على منع الصرف .

قال الجوينى : وهذا فيه ضعف فى الظاهر ، وإن كان حسناً فى الحقيقة ، لأنه إذا لم يشبه « غضبان » ولم يشبه « ندمان » من جهة التأنيث فلماذا ترك صرفه ، مع أن الأصل الصرف بل كان ينبغى أن يقال : ليس هو كغضبان ؛ فلا يكون غير منصرف ، ولا يصح أن يقال : ليس هو كندمان فلا يكون منصرفاً ، لأن الصرف ليس بالشبه ، إنما هو بالأصل وعدم الصرف بالشبه ولم يوجد .

قلت : والتقدير الذى نقلناه عن ابن عساكر يدفع هذا عن الزخشرى ، نعم أنكر ابن مالك على ابن الحاجب تمثيله بـ «رحمن» لزيادة الألف والنون فى منع الصرف ، وقال : لم يمثل به غيره ، ولا ينبغى التمثيل به ، فإنه اسم علم بالقلبة لله ، مختص به ، وما كان كذلك لم يجرّد من « أل » ولم يسمع مجرداً إلا فى النداء قليلاً ، مثل يارحمن الدنيا ، ورحيم الآخرة .

قال : وقد أنكر على الشاطبي ^(١) :

* تبارك رحمانا رحيمًا وموثلاً *

لأنه أراد الاسم المستعمل بالغلبة .

ولم يحضر الزمخشري هذا الجواب ؛ فذكر أنه من تعنتهم في كفرهم كما سبق .

[ما جاء على فعيل]

وأما « فعيل » فعند النحاة أنه من صيغ المبالغة والتكرار ، كرحيم ، وسميع ، وقدير ، وخبير ، وحفيظ ، وحكيم ، وحليم ، وعليم ؛ فإنه محوّل عن « فاعل » بالنسبة ، وهو إنما يكون كذلك للفاعل لا للمفعول به ، بدليل قولهم : قتل وجريح ، والقتل لا يتفاوت .

وقد يحىء في معنى الجمع كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ ^(٤) ، وغير ذلك .

ومن المشكل : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٥) ، فإن النفي متوجه على الخبر وهو صيغة مبالغة ، ولا يلزم من نفي المبالغة نفي أصل الفعل ؛ فلا يلزم نفي أصل النسيان ، وهو كالسؤال الآتي في ﴿ ظَلَامٌ لِلْعَبِيدِ ﴾ .

ويجاب عنه بما سيأتي من الأجوبة . ويختص هذا بجواب آخر ؛ وهو مناسبة رهوس الآي قبله .

(١) من قوله في أول أرجوزته المعروفة في القراءات ، والسماة : حرز الأمانى ووجه التهانى ص ٤ — بشرح ابن القاصح ، وقبله :

* بدأت بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا *

(٢) سورة النساء

(٣) سورة التحريم

(٤) سورة يوسف

(٥) سورة مريم

(٢) سورة النساء

(٤) سورة يوسف

[ما جاء على فعال]

وأما فعال ، فنحو : غفار ، ومنان ، وتواب ، ووهاب ، ﴿ فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(١) .
 ﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾^(٢) ، ونحو : ﴿ اِكْلُ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾^(٣) ، ونحو : ﴿ تَزَاعَىٰ
 لِلشَّوَىٰ ﴾^(٤) .

ومن المشكل قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ ﴾^(٥) وتقريره أنه لا يلزم من
 نفى الظلم بصيغة المباعدة نفى أصل الظلم ، والواقع نفيه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ
 النَّاسَ شَيْئًا ﴾^(٦) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾^(٧) .
 وقد أجيب عنه باثنى عشر جواباً^(٨) :

أحدها : أن « ظلاما » وإن كان يراد به الكثرة لكنه جاء في مقابلة العيب وهو
 جمع كثرة ، إذا قوبل بهم الظلم كان كثيراً .

ويرشح هذا الجواب أنه سبحانه وتعالى قال في موضع آخر : ﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾^(٩) ،
 فقابل صيغة « فعال » بالجمع ، وقال في موضع آخر : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾^(١٠) فقابل صيغة « فاعل »
 الدالة على أصل الفعل بالواحد .

وهذا قريب من الجواب عن قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ
 عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْأَنْلَايِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾^(١١) حيث احتج به المعتزلة على تفضيل الملائكة
 على الأنبياء .

(٢) سورة المائدة ١١٦
 (٤) سورة المارج ١٦ .
 (٦) سورة يونس ٤٤
 (٨) لم يذكر فيها يلى سوى أحد عشر وجها
 (١٠) سورة النساء ١٧٢ .

(١) سورة البروج ٢٦
 (٣) سورة إبراهيم ٥
 (٥) سورة فصلت ٤٦
 (٧) سورة النساء ٤٠
 (٩) سورة الجن ٢٦

وجوابه أنه قابل عيسى بمفرده بمجموع الملائكة ، وإيس النزاع في تفضيل الجمع على الواحد .

الثانى : أنه نفى الظلم الكثير ، فبنتفى القليل ضرورة ، لأن الذى يظلم إنما يظلم لا انتفاعه بالظلم ، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة ظلمه فى حق من يجوز عليه النفع كان الظلم القليل فى المنفعة أكثر .

الثالث : أنه على النسب . واختاره ابن مالك ، وحكاه فى شرح الكافية عن المحققين ، أى ذا ظلم كقوله : « وليس بنبال »^(١) أى بذى نبل . أى لا ينسب إلى الظلم فيكون من باب برّاز ، وعطار .

الرابع : أن قبلا قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفة :
ولستُ بجلالِ التّلاعِ مخافةً ولكنّ متى يستزفد القومُ أُرْفَدُ^(٢)
لا يريد أنه يحمل التلاع قليلا ، لأن ذلك يدفعه قوله : « يستزفد القوم أُرْفَد » ، هذا يدل على نفي الحال فى كلِّ حال ، لأن تمام المدح لا يحصل بزيادة الكثرة .
الخامس : أن أقل القليل لو ورد منه سبحانه - وقد جلّ عنه - لكان كثيرا ، لاستغنائه عنه كما يقال : « زلة العالم كبيرة » .

ذكره الحريرى فى الدرّة ، قال : وإليه أشار الخزمى فى قوله :
كفوفة الظفر تخفى من حقاتها ومثلها فى سواد العين مشهور^(٣)

(١) قطعة من بيت امرئ القيس المشهور ، وهو بتمامه :

وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ فِيطَعْنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سِيفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ

ديوانه ٣٣ .

(٢) من المطلقة - بشرح التبريزى ٨٦ . التلاع : مجارى الماء من رموس الجبال إلى الأودية .

(٣) درة النّوأس ٢٤ ، وذكر قبله :

العيبُ فى الجاهِلِ المضمور مغمورٌ وعيبُ ذى الشرف المذكور مذكورٌ

السادس : أن نفى المجموع بصدق بنفى واحد ، ويصدق بنفى كل واحد ، ويبين الثانى فى الآية للدليل الخارجى ، وهو قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ ^(١) .

السابع : أنه أراد : « ليس بظالم ، ليس بظالم ، ليس بظالم » . فجعل فى مقابلة ذلك ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ ﴾ .

الثامن : أنه جواب لمن قال : ظلام ، والتكرار إذا ورد جوابا لكلام خاص لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الغالب .

التاسع : أنه قال : « بظلام » ، لأنه قد يُظن أن مَنْ يَمْدُبْ غيره عذابا شديدا ظلام قبل الفحص عن جرم الذنب .

العاشر : أنه لما كان صفات الله تعالى صيغةُ المبالغة فيها وغير المبالغة سواء فى الإثبات جرى النفى على ذلك .

الحادى عشر : أنه قصد التعريض بأن نعمة ظلاما للعبيد من ولاية الجور .

وأما « فُعال » بالتخفيف والتشديد، نحو مُجَاب وكِبَار، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَمَكْرُوهًا مَّكْرًا كِبَارًا ﴾ ^(٣) ، قال المعري فى " اللامع العزيزى " ^(٤) : « فعيل » إذا أريد به المبالغة نقل به إلى « فُعال » وإذا أريد به الزيادة شددوا فقالوا : « فُعال » ، ذلك ، من عجيب ومُجَاب ومُجَاب ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلى :

(٢) سورة س .

(١) سورة النساء ٤٠

(٣) سورة نوح ٢٢

(٤) كتاب اللامع العزيزى لأبى الملاى المعرى فى شرح غريب شعر أبى الطيب التنبى ؛ عمل للأثير عزيز الدولة ثابت بن الأمير تاج الأمراء معز الدولة أبى الطوان . إنباء الرواة ١ : ٦٥ .

(٣٣ - برهان - ثان)

﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾^(١) بالتشديد ، وقالوا : طويل وطوال وطُوَال ؛ ويقال : نَسَبٌ قريب ، وقُرَاب ، وهو أبلغ ، قال الحارث بن ظالم :

وكنْتَ إِذَا رَأَيْتَ بَنِي لُؤَيٍّ عَرَفْتَ الْوَدَّ وَالنَّسَبَ لِلْقُرَابَا

[ما جاء على فَعُول]

وأما فَعُول ، كغفور ، وشكور ، وودود ، فمنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾^(٢) .

وقوله تعالى في نوح : ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾^(٣) .

وقد أطر بنى قوله تعالى : ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٤) ، فقلت : الحمد لله الذى ما قال : « الشاكر » .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾^(٥) ، كيف غاير بين الصفتين وجعل المبالغة من جانب الكفران ؟ .

قلت : هذا سأله الصحاب بن عباد للقاضى عبد الجبار بن أحمد المعتزلى ، فأجاب بأن نعم الله على عباده كثيرة ، وكلُّ شكرٍ يأتى فى مقابلتها قليل ، وكلُّ كفرٍ يأتى فى مقابلتها عظيم ، فجاء شكر بلفظ « فاعل » وجاء كفور بلفظ « فعول » على وجه المبالغة . فتهلّل وجهُ الصحاب .

[ما جاء على فَعِل]

وأما فَعِل فكقوله تعالى : ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾^(٦) .

(٢) سورة إبراهيم ٣٤
(٤) سورة سبأ ١٣
(٦) سورة الشعراء ٥٦ .

(١) سورة ص ٥
(٣) سورة الإسراء ٣
(٥) سورة الإنسان ٣

وقوله تعالى : ﴿ كَذَابٌ أَشِرٌ ﴾ ^(١) ، قرن « فَعِلا » بفعال .

[ما جاء على قتل]

وأما قتل فيكون صفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا ﴾ ^(٢) ، اللبد: الكثير .

وقوله تعالى : ﴿ إِنِّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾ ^(٣) .

ويكون مصدرا كهدي وَتَقَى ، ويكون معدولا عن أفعال من كذا ، كقوله تعالى :
﴿ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(٥) ، كما قال :
﴿ أَنْيُكُم لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى ﴾ ^(٦) .

[ما جاء على فعلى]

وأما فعلى فيكون اسما ، كالشورى والرجعى ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ إِلَىٰ رَبِّكَ
الرُّجْعَى ﴾ ^(٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ ^(٨) .

ويكون صفة كالحسنى فى تأنيث الأحسن ، والسوءى فى تأنيث الأسوأ ، قال تعالى :
﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا أَلْسُوْى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٩) .

قال الفارسى : يحتمل سوء تأويلين :

أحدهما : أن يكون تأنيث « الأسوأ » ، والمعنى : كان عاقبتهم الخلعة السوءى فتكون

- | | |
|---------------------|---------------------|
| (١) سورة القمر ٢٥ | (٢) سورة البلد ٦ |
| (٣) سورة المدثر ٣٥ | (٤) سورة آل عمران ٧ |
| (٥) سورة البقرة ١٨٤ | (٦) سورة الأنعام ١٩ |
| (٧) سورة الملق ٨ | (٨) سورة التوبة ٤٠ |
| (٩) سورة الروم ١٠ | |

« السوءى » على هذا خارجة من الصلة ، فتتصب على الموضع ، وموضع « أن » نصب ، فإنه مفعول له ، أى كان عاقبتهم الخصلة السوءى لتكذيبهم .

الثانى : أن يكون السوءى مصدرا ، مثل الرجى ، وعلى هذا فهى داخله فى الصلة ، ومنتصبة بأساءوا ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ^(١) ، ويكون ﴿ أن كذبوا ﴾ نصبا ، لأنه خبر كان .

ويجوز فى إعراب ﴿ السوءى ﴾ وجه ثالث ؛ وهو أن يكون فى موضع رفع صفة لـ « العاقبة » ؛ وتقديرها : ثم كان عاقبتهم المذمومة التكذيب .

و « الفعلى » فى هذا الباب وإن كانت فى الأصل صفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَنَمَّ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى ﴾ ^(٣) ، فجرت صفة على موصوفها ، فإنها فى كثير من الأمور تجرى مجرى الأسماء ؛ كالأبطح ، والأجرج ، والأدم .



ثم يعود الله ومجمل توفيق الجزء الثانى منه كتاب البرهان فى علوم القرآن

للإمام بدر الدين الزركشى

ويليه الجزء الثالث وأوله القسم الحادى عشر من أقسام التوكيد : المثنى وإرادة الواحد من أساليب القرآن ، وهو النوع السادس والأربعون

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

النوع الثاني والثلاثون

معرفة أحكامه

صفحة

٣

٦

١٠

١٠

١٢

١٣

١٣

١٤

١٤

١٥

١٦

١٨

١٩

٢١

فائدة في ضرورة معرفة المفسر أصول قواعد الفقه

فصل في أن كل فعل عظمه الله ورسوله فهو دليل على مشروعيته

فصل في أن كل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله . . . فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل

فصل في أن الإباحة تستفاد من لفظ الإحلال ورفع الجناح ونحو ذلك

فائدة في أن آية : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ . . . ﴾ جمعت أصول أحكام الشريعة كلها

فائدة في أن تقديم العتاب على الفعل يدل على تحريمه

فائدة ، لا يصح الامتنان بمنوع عنه

فائدة في معنى لفظ التعجب في القرآن

قاعدة في الإطلاق والتقييد

تنبيه في حل المطلق على التقييد

قاعدة في العموم والخصوص

فصل في الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب

فصل في الحكم على الشيء مقيداً بصفة

صفحة

النوع الثالث والثلاثون

٢٤

في معرفة جدله

النوع الرابع والثلاثون

٢٨

معرفة ناسخه ومنسوخه

٣٢

مسألة في جواز النسخ بالكتاب

٣٣

فصل فيما يقع فيه النسخ

تفسيرات

٣٣

التنبيه الأول في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله

٣٥

التنبيه الثاني في ضروب النسخ في القرآن

٤٠

فائدة عن ابن العربي ، في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾

٤١

التنبيه الثالث في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر

٤٣

فائدة فيما قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾

النوع الخامس والثلاثون

٤٥

معرفة الموم والمختلف

٤٦

فائدة عن الفزالي في معرفة الاختلاف

٤٨

فصل في القول عند تعارض الآي

٥١

فصل في القول عند تعارض آي القرآن والآثار

٥٢

فصل في تعارض القراءتين في آية واحدة

٥٣

فصل في القول في الاختلاف والتناقض

صفحة

٥٤

فصل في الأسباب الموهمة للاختلاف

٦٥

فصل في الإجابة عن بعض الاستشكالات

٦٦

فصل في القول عند وقوع التعارض بين الآية والحديث

النوع السادس والثلاثون

٦٨

معرفة المحكم من المتشابه

٧١

تقرينات

النوع السابع والثلاثون

٧٨

في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات

٨٩

فائدة في تفسير المعتزلة وأهل السنة لبعض ألفاظ القرآن

النوع الثامن والثلاثون

٩٠

معرفة إعجازه

٩٣

بيان الأقوال المختلفة في وجوه الإعجاز

١٠٨

فصل في قدر المعجز من القرآن

١١٠

فصل في التحدي

١١١

فصل في أن التحدي إنما وقع للإنس دون الجن

١١١

فصل في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

١١٢

مسألة في الحكمة في تنزيه النبي عليه الصلاة والسلام عن الشعر

١١٣

فصل في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعرا

١١٨

فصل في اختلاف المقامات ووضع كل شيء في موضع يلائمه

صفحة

١٢١

فصل في اشتغال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

١٢٤

تنبيه في أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالذوق

النوع التاسع والثلاثون

١٢٥

معرفة وجوب تواتره

١٢٧

فصل في الكلام على الموعودين

النوع الأربعون

في بيان معاضدة السنة للقرآن

النوع الحادي والأربعون

معرفة تفسيره وتأويله

١٤٧

معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء

١٤٩

الفرق بين التفسير والتأويل

١٥٣

فصل في حاجة المفسر إلى الفهم والتبحر في العلوم

١٥٦

فصل في أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن

١٥٦

الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٥٧

الثاني : الأخذ بقول الصحابي

١٦٠

الثالث : الأخذ بمطلق اللغة

١٦٥

تقسيم التفسير

١٦١

الرابع : التفسير بالمقتضى من معنى الكلام

١٧٠

تنبيه في كلام الصوفية في تفسير القرآن

١٧١

فصل حكى عن أبي حيان في تفسيره

منحة

١٧٣

فصل فيما يجب على المفسر البداءة به

١٧٤

مسألة في أن الإيجاز يكون في اللفظ والمعنى والملازمة

١٧٥

مسألة في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن

١٧٦

مسألة فيما يجب على المفسر من التحوط في التفسير

١٧٧

مسألة في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب إطلاق

الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن

١٧٨

فصل في تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره

١٨٠

فائدة فيما نقل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات

١٨٠

فصل ، أصل الوقوف على معاني القرآن التدبر

١٨١

فصل في أن في القرآن علم الأولين والآخرين

١٨٢

فصل ، قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء

١٨٣

فصل في تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس بينا في نفسه فيحتاج

إلى بيان

١٩٦

فصل ، قد يكون اللفظ مقتضيا لأمرٍ ويحمل على غيره

١٩٧

فصل قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين في موضع ، ويعين في موضع آخر

١٩٩

فصل في ذكر الأمور التي تعين على المعنى عند الإشكال

٢٠٥

فصل في الظاهر والمؤول

٢٠٧

فصل في اشتراك اللفظ بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز

٢٠٨

فصل قد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين

٢٠٩

فصل في الإجمال ظاهرا وأسبابه

٢١٤

فصل فيما ورد مبينا للإجمال

صفحة

النوع الثاني والأربعون

٢١٧	في وجوه المحاطبات والخطاب في القرآن	
٢١٧	: خطاب العام والمراد به العموم	الأول
٢١٧	: خطاب الخاص والمراد به الخصوص	الثاني
٢١٨	: خطاب الخاص والمراد به العموم	الثالث
٢٢٠	: خطاب العام والمراد به الخصوص	الرابع
٢٢٦	: خطاب الجنس	الخامس
٢٢٧	: خطاب النوع	السادس
٢٢٨	: خطاب العين	السابع
٢٢٨	: خطاب المدح	الثامن
٢٣٠	: خطاب الذم	التاسع
٢٣١	: خطاب الكرامة	العاشر
٢٣١	: خطاب الإهانة	الحادي عشر
٢٣١	: خطاب التهكم	الثاني عشر
٢٣٣	: خطاب الجمع بلفظ الواحد	الثالث عشر
٢٣٤	: خطاب الواحد بلفظ الجمع	الرابع عشر
٢٣٩	: خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين	الخامس عشر
٢٤٠	: خطاب الاثنين بلفظ الواحد	السادس عشر
٢٤١	: خطاب الجميع بلفظ الواحد	السابع عشر
٢٤٢	: خطاب عين والمراد غيره	الثامن عشر
٢٤٥	: خطاب الاعتبار	التاسع عشر
٢٤٥	: خطاب الشخص ثم المدول إلى غيره	المشرون

منحة

٢٤٥

الحادى والعشرون : خطاب التلوين

٢٤٦

الثانى والعشرون : خطاب الجمادات خطاب من يعقل

٢٤٧

الثالث والعشرون : خطاب التهييج

٢٤٨

الرابع والعشرون : خطاب الإغضب

٢٤٨

الخامس والعشرون : خطاب التشجيع والتخريض

٢٤٩

السادس والعشرون : خطاب التنفير

٢٥٠

السابع والعشرون : خطاب التحنن والاستعطاف

٢٥٠

الثامن والعشرون : خطاب التحبيب

٢٥٠

التاسع والعشرون : خطاب التعجيز

٢٥١

الثلاثون : التحسير والتلهف

٢٥١

الحادى والثلاثون : التكذيب

٢٥١

الثانى والثلاثون : خطاب التشريف

٢٥٢

الثالث والثلاثون : خطاب للمعدوم

النوع الثالث والأربعون

٢٥٥

بيان حقيقته ومجازه

٢٥٦

نوعا المجاز

٢٥٦

المجاز فى المركب وأقسامه

المجاز الإفرادى وأقسامه

٢٥٩

: إيقاع المسبب موقع السبب

الأول

٢٦٠

: عكسه ، وهو إيقاع السبب موقع المسبب

الثانى

٢٦٢

: إطلاق اسم الكل على الجزء

الثالث

صفحة

٢٦٣	: اطلاق اسم الجزء على الكل	الرابع
٢٦٩	: اطلاق اسم للزوم على اللازم	الخامس
٢٧٠	: اطلاق اسم اللازم على للزوم	السادس
٢٧٠	: اطلاق اسم المطلق على المقيد	السابع
٢٧٠	: عكسه	الثامن
٢٧٠	: اطلاق اسم الخاص وإرادة العام	التاسع
٢٧١	: اطلاق اسم العام وإرادة الخاص	العاشر
٢٧٣	: اطلاق الجمع وإرادة المثنى	الحادى عشر
٢٧٤	: النقصان	الثانى عشر
٢٧٤	: الزيادة	الثالث عشر
٢٧٨	: تسمية الشئ بما يؤول إليه	الرابع عشر
٢٨٠	: تسمية الشئ بما كان عليه	الخامس عشر
٢٨١	: إطلاق اسم المحلّ على الحال	السادس عشر
٢٨٢	: إطلاق اسم الحال على المحل	السابع عشر
٢٨٢	: إطلاق اسم آلة الشئ عليه	الثامن عشر
٢٨٣	: إطلاق اسم الضدين على الآخر	التاسع عشر
٢٨٤	: تسمية الداعى إلى الشئ باسم الصارف عنه	العشرون
٢٨٥	: إقامة صيغة مقام أخرى	الحادى والعشرون
٢٩١	: إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلوين	الثانى والعشرون
٢٩١	: إضافة الفعل إلى ما ليس لفاعل له فى الحقيقة	الثالث والعشرون
٢٩٢	: إطلاق الفعل والمراد مقاربه ومشاركته لا حقيقة	الرابع والعشرون
٢٩٦	: إطلاق الأمر بالشئ للتلبس به والمراد دوامه	الخامس والعشرون

صفحة

٢٩٦

السادس والعشرون : اطلاق اسم البشرى على الم بشر به

٢٩٨

التجوز عن المجاز بالمجاز

النوع الرابع والأربعون

٣٠٠

في الكناية والتعريض في القرآن

٣٠١

أسباب الكناية

٣١١

التعريض والتلويح

٣١٤

التوجيه

النوع الخامس والأربعون

٣١٦

في أقسام معنى الكلام

٣١٧

الخبر

٣٢٦

الاستخبار ؛ وهو الاستفهام

أقسام الاستفهام

٣٢٨

الاستفهام بمعنى الخبر

٣٢٨

استفهام الإنكار

٣٣١

استفهام التقرير

٣٣٨

الاستفهام بمعنى الإنشاء

٣٥١

الشرط

٣٧٣

ضابط اعتراض الشرط على الشرط

٣٧٤

فائدة ، قد يسمى الشرط يمينا

صفحة

٣٧٤

٣٧٤

٣٧٥

القسم وجوابه
الأمر
النفي

النوع السادس والأربعون

٣٨٢

في أساليب القرآن وفنونه البليغة

٣٨٤

الأسلوب التأكيد

أقسام التأكيد

٣٨٥

القسم الأول : التأكيد الصناعي

٣٩١

مايلتحق بالتأكيد الصناعي

٤٠٥

فائدة عن صاحب المفصل في وقوع الحال بعد الجملة الاسمية

فصل في أدوات التأكيد

٤٠٥

مؤكدات الجمل الاسمية

٤١٤

فائدة في مواضع إفادة الحصر

٤١٧

مؤكدات الجمل الفعلية

٤٢٢

القسم الثاني : الصفة

٤٢٢

الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها

قوائم تتعلق بالصفة

٤٩٩

الأولى : الصفة العامة لا تأتي إلا بعد الصفة الخاصة

٤٣٠

الثانية : تأتي الصفة لازمة للتقييد

٤٣٢

الثالثة : قد تأتي الصفة بلفظ والمراد غيره

٤٣٢

الرابعة : قد تجيء للتنبيه على التعميم

٤٣٣

الخامسة : قد يحتمل اللفظ كثيرا من الأسباب السابقة

صفحة

- ٤٤٣ السادسة : إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل
- ٤٤٤ السابعة : في اجتماع التابع والمتبوع
- ٤٤١ الثامنة : عند تكرار النعوت لواحد
- ٤٤٦ التاسعة : فصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جمعها نمطاً واحداً
- ٤٥١ العاشرة : في وصف الجمع بالمفرد
- ٤٥٢ الحادية عشرة : قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً
- ٤٥٣ الثانية عشرة : الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراره
- القسم الثالث : البديل
- ٤٦١ فائدة في تكرار البديل
- تنبيه في إعراب كلمة آزر
- القسم الرابع : عطف البيان
- ٤٦٤ القسم الخامس : ذكر الخاص بعد العام
- ٤٧١ القسم السادس : ذكر العام بعد الخاص
- القسم السابع : عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه في المعنى
- ٤٧٢ والتقصد منه التأكيد
- ٤٧٧ القسم الثامن : الإيضاح بعد الإيهام
- ٤٨٢ القسم التاسع : وضع الظاهر موضع المضمحل
- الخروج على خلاف الأصل وبيان
- ٤٨٥ الأول : قصد التعميم
- ٤٨٦ الثاني : قصد الإهانة والتحقير
- ٤٨٧ الثالث : الاستلذاذ بذكره
- ٤٨٨ الرابع : زيادة التقدير

صفحة

- ٤٨٨ الخامس : إزالة اللبس حيث يكون الضمير يومهم أنه غير المراد
- ٤٩٠ السادس : أن يكون الصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع
- السابع : قصد تقوية داعية المأمور
- ٤٩١ الثامن : تعظيم الأمر
- ٤٩٢ التاسع : أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف
- ٤٩٢ العاشر : التنبيه على علة الحكم
- ٤٩٤ الحادي عشر : قصد العموم
- ٤٩٥ الثاني عشر : قصد الخصوص
- ٤٩٦ الثالث عشر : مراعاة التجنيس
- ٤٩٦ الرابع عشر : أن يتحمل ضميراً لا بد منه -
- ٤٩٦ الخامس عشر : كونه أهم من الضمير
- ٤٩٧ السادس عشر : كون ما يصلح للعدد ولم يسق الكلام له
- ٤٩٨ السابع عشر : الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى
- القسم العاشر : تجميـد اللفظة على التكثير والمبالغة بصيغ
- ٥٠٢ من صيغ المبالغة
- ٥٠٢ ماجاء على فعلان
- ٥١٠ ماجاء على فـعـل
- ٥١١ ماجاء على فـعـال
- ٥١٤ ماجاء على فـعـول
- ٥١٤ ماجاء على فـعـل
- ٥١٥ ماجاء على فـُعـل
- ٥١٥ ماجاء على فـُعـلى

البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم

المجلد الثالث

مكتبة
دار الشراة

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

[جميع الحقوق محفوظة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الحادى عشر

المثنى وإرادة الواحد (*)

كقوله تعالى : ﴿يَخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ﴾ ^(١) ؛ وإنما يخرج من أحدهما .
ونظيره قوله تعالى : ﴿وَمِنْ كُلِّ ثَأْنٍ أَكَلُونَ لَحْمًا طَرِيقًا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ ^(٢) ، وإنما تخرج الحلية من « الملح » ^(٣) ، وقد غلط فى هذا المعنى أبو ذؤيب الهذلى حيث قال يذكر الدرة :

فجاء بهما ما شئتَ من لَطْمَةٍ يَدُومُ الفرات فوقها ويموج ^(٤)
والفرات لا يدوم فوقها ؛ وإنما يدوم الأجاج .

وقال أبو على فى قوله تعالى : ﴿عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرَيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ ^(٥) : إن ظاهر اللفظ يقتضى أن يكون من مكة والطائف جميعاً ؛ ولما لم يمكن أن يكون منهما دلّ المعنى على تقدير : « رجل من إحدى القريتين » .
وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ ^(٦) أى فى إحداهن .

* تابع أقسام التوكيد ؛ وهو الأسلوب الأول من أساليب القرآن ، المندرجة تحت النوع السادس والأربعين ؛ وأوله فى الجزء الثانى ص ٢٨٢

(٢) سورة فاطر ١٢

(١) سورة الرحمن ٢٢

(٣) وهو المذكور فى أول الآية من قوله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ . . .﴾

(٤) ديوان الهذليين ٥٧ : ١ . والطمية : الدرة المنسوبة إلى اللطيمة ؛ وهى السوق التى تباع فيها العطريات . ويدوم الفرات ؛ من دام الماء بمعنى سكن وركد . وروى بعضهم : « ندوم البجار » مكان « الفرات » ؛ وبهذا يسلم البيت من النقد ؛ وانظر ديوان الهذليين وحواشيه .

(٦) سورة نوح ١٦

(٥) سورة الزخرف ٣١ .

وقوله تعالى : ﴿ نَسِيًا خُوتَهُمَا ﴾ ^(١) والناسى كان يوشع ، بدليل قوله لموسى : ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ ﴾ ^(١) ؛ ولكن أضيف النسيان لهما جميعا لسكوت موسى عنه .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) والتعجيل يكون في اليوم الثانى ، وقوله : ﴿ فَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ قيل : إنه من هذا أيضاً ، وإن موضع الإثم والتعجيل يجعل المتأخر الذى لم يقصّر مثل ماجعل للمقصر . ويحتمل أن يراد : لا يقولن أحدهما لصاحبه : أنت مقصّر ؛ فيكون المعنى : لا يؤثم أحدهما صاحبه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشَّدَسُ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ جَمَلًا لَهُ شُرَكَاءُ ﴾ ^(٤) ، أى أحدهما ، على أحد القولين .

وقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ^(٥) فالجناح على الزوج لأنه أخذ ما أعطى ؛ قال أبو بكر الصيرفى : المعنى : فإن خيف من أحدهما ذلك جازت الفدية ، وليس الشرط أن يجتمعا على عدم الإقامة .

وقوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ ^(٦) قيل هو خطاب لله لك . وقال المبرد : ثناء على « ألقى » ، والمعنى : ألقى ألقى ^(٧) ، وكذلك القول فى « قفا » ^(٨) وخالفه أبو إسحاق ، وقال : بل هو مخاطبة للملكين .

(١) سورة الكهف ٦١ ، ٦٣

(٢) سورة البقرة ٢٠٣

(٣) سورة النساء ١١

(٤) سورة الأعراف ١٩٠

(٥) سورة البقرة ٢٢٩

(٦) سورة ق ٢٤

(٧) نقله صاحب الكشاف : ٤ : ٣٠٧ ؛ والعبارة فيه : « إن ثنية الفاعل نزلت منزلة ثنية الفعل ؛ لاتحادهما كأنه قيل : ألقى ، ألقى » .

(٨) يشير إلى ما نقله صاحب الكشاف أن العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان ؛ فكثير على ألسنتهم أن يقولوا : خليلي وصاحبي ، وقفا وأسعدا ؛ حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين .

وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ^(١) قال : يخاطب الإنسان مخاطبه بالثنية .

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٢) : وقوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٣) فقيل : جنة واحدة بدليل قوله تعالى ^(٤) آخر الآية : ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ ﴾ ^(٥) فأفرد بعد ماثنى .

وقوله : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ^(٦) فإنه ماثنى هنا إلا للإشعار بأن لها وجهين ، وأنت إذا نظرت عن يمينك ويسارك رأيت في كلتا الناحيتين مايملاً عينك قرّة ، وصدرك مسرّة .

وقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) وإنما المتخذُ إله عيسى دون مريم ؛ فهو من باب « والنجوم الطوالع » ^(٨) قاله أبو الحسن ، وحكاها عنه ابن جني في كتاب " القد " ، وعليه حمل ابن جني وغيره قول امرئ القيس :

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذَكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ * ^(٩)

(١) سورة الرحمن ١٣ .

(٢) سورة الرحمن ٤٦

(٣) سورة الكهف ٣٢ ؛ والآية : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ

مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ... ﴾

(٤) كذا في الأصل ؛ ولعل صواب العبارة : « بعد هذه الآية » .

(٥) سورة الكهف ٣٥

(٦) سورة الكهف ٣٣

(٧) سورة المائدة ١١٦

(٨) إشارة إلى بيت الفرزدق :

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَرَاهَا وَالنَّجُومُ الطَّوَالِعُ

ديوانه ٥١٩ ، و « لنا قراها » يريد الشمس والقمر ، وانظر جي الجنتين ١٢٧

(٩) ديوانه ٨ وبقية :

* بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ *

ويؤيده قوله بعده :

* أَصَاحَ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيزَةً * (١)

وقول الفرزدق :

عَشِيَّةَ سَالِ الْمَرْبَدَانِ كَلَاهُمَا سَحَابَةُ مَوْتٍ بِالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ (٢)
وإنما هو مَرَبْدُ البصرة فقط .

وقوله : « ودار لها بالرقتين » (٣) .

وقوله : « بطن المكتنين » (٤) .

وقول جرير :

لَمَّا مَهَرْتُ بِالْدَّيْرَيْنِ أَرْقَى صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ النَّوَاقِيسِ (٥)
قالوا : أراد « دير الوليد » (٦) ؛ ففناه باعتبار ما حوله .

الفصل الثاني عشر

إطلاق الجمع وإرادة الواحد

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ (٧) ، إلى قوله : ﴿ فَذَرُوهُمْ ﴾

(١) ديوانه ٢٤ وبقيته :

* كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ *

(٢) ديوانه ٨٦١ ؛ وروايته : « عجاجة موت » . (٣) من قول زهير :

وَدَارِ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا مَرَّاجِعُ وَشَمٍ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمٍ

ديوانه ٥ . والرقتان : روضتان بناحية الصمان ؛ وهو هنا من اللبني الحقيقي ؛ فلا يكون موصفا للشاهد .
(٤) أورد المرتضى منه قول الشاعر :

فَقُولَا لِأَهْلِ الْمَكْتَنِ تَحَاشَدُوا وَسِيرُوا إِلَى آطَامِ يَثْرَبِ وَالنَّحْلِ

(٥) ديوانه ٣١١

(٦) سورة « المؤمنون » ٥١ .

الأمل ٢ : ١٤٨

(٦) دير الوليد ؛ بالشام ، قاله ياقوت .

فِي تَعْمَرِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١﴾ ، قال أبو بكر الصيرفي : فهذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ؛ إذ لا نبي معه ولا بعده .

ومثله : ﴿ نَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ... ﴾ (٢) الآية ، وهذا مما لا شريك فيه ، والحكمة في التعبير بصيغة الجمع أنه لما كانت تصارييف أقضيته سبحانه وتعالى تجرى على أيدي خلقه نزلت أفعالهم منزلة قبول القول بمورد الجمع . وجعل منه ابن فارس قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ (٣) ، والرسول كان واحدا ، بدليل قوله تعالى : ﴿ أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾ (٤) . وفيه نظر ؛ من جهة أنه يحتمل مخاطبة رئيسهم ، فإن العادة جارية — لا سيما من الملوك — ألا يرسلوا واحدا .

ومنه : ﴿ فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾ (٥) وغير ذلك ؛ وقد تقدم في وجوه المخاطبات (٦) .

ومنه : ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ ﴾ (٧) ، والمراد جبريل . وقوله : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (٨) ؛ والمراد محمد صلى الله عليه وسلم .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ (٩) ؛ والمراد بهم ابن مسعود الثقفي (١٠) ؛ وإنما

- | | |
|--------------------------|----------------------------------|
| (١) سورة « المؤمنون » ٥٤ | (٢) سورة الزخرف ٣٢ |
| (٣) سورة النمل ٣٥ | (٤) سورة النمل ٣٧ |
| (٥) سورة الشعراء ٢١ | (٦) الجزء الثاني ص ٢١٧ وما بعدها |
| (٧) سورة النحل ٢ | (٨) سورة النساء ٥٤ |
| (٩) سورة آل عمران ١٧٣ | |

(١٠) روى أن أبا سفيان نادى عند انصرافه من أحد : يا محمد ، موعدا موسم بدر القابل إن شئت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن شاء الله ؛ فلما كان القابل خرج أبو سفيان في أهل مكة حتى نزل من الظهران ؛ فألقى الله الرعب في قلبه ؛ فبداه أن يرجع ، فلقى نعيم بن مسعود الأشجعي — وقد قدم معتمرا — فقال : يا نعيم ؛ إني واعدت محمدا أن نلتقي بموسم بدر ، وإن هذا عام جرب ، ولا يصلحنا =

جاز إطلاق لفظ « الناس » على الواحد ؛ لأنه إذا قال الواحد قولاً وله أتباعٌ يقولون مثل قوله ، حَسَنَ إضافة ذلك الفعل إلى الكل ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ^(١) ، ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ ^(٢) والقائل ذلك رهوسهم . وقيل : المراد بالناس ركبٌ من عبد القيس ^(٣) دَسَّهْمُ أبو سفيان إلى المسلمين وَضَمِنَ لهم عليه جعلاً ، قاله ابن عباس وابن إسحاق وغيرهما ^(٤) .

القسم الثالث عشر

إطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع

كقوله تعالى : ﴿ تُمْ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٥) فَإِنَّهُ وإن كان لفظه لفظ التثنية فهو جمع ، والمعنى « كرات » لأنَّ البصر لا يحسُر إلا بالجمع .
وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ ^(٦) .

القسم الرابع عشر

التكرار على وجه التأكيد

وهو مصدر كرر إذا ردّد وأعاد ؛ هو « تَفَعَّلَ » بفتح التاء ؛ وليس بقياس ، بخلاف التفعيل .

== إلا عام نزعى فيه الشجر ونشرب فيه اللبن ، وقد بدا لي ، ولكن إن خرج محمد ولم أخرج زاده ذلك جراءة ، فالحق بالمدينة وثبطهم ولك عندي عشر من الإبل . فخرج نعيم فوجد المسلمين يتجهزون فقال لهم : ما هذا بالرأى ، أتوكم في دياركم وقراركم فلم يقلت منكم أحد إلا شريداً ؟ فزيدون أن تخرجوا وقد جمعوا لكم عند الموسم ؛ فوالله لا يقلت منكم أحد . « الكشف ١ : ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٢) سورة البقرة ٥٥

(١) سورة البقرة ٧٢

(٣) قيل : مر بأبي سفيان ركب من عبد القيس ؛ يريدون المدينة للميرة ؛ فجعل لهم حمل بعير من زبيب إن تبطوهم ؛ فسكره المسلمون الخروج ؛ فقال صلى الله عليه وسلم : « والذي نفسي بيده لأخرجن ولو لم يخرج معي أحد ؛ فخرج في سبعين راكباً وهم يقولون : حسبنا الله ونعم الوكيل . « الكشف ١ : ٣٤٠ .

(٥) سورة الملك ٤

(٤) تفسير الطبري ٧ : ٤٠٩

(٦) سورة البقرة ٢٢٩ .

وقال الكوفيون : هو مصدر « فَعَّلَ » والألف عوض من الياء في التفعيل .
والأول مذهب سيويه .

وقد غلط مَنْ أنكر كونه من أساليب الفصاحة ، ظناً أنه لا فائدة له ؛ وليس كذلك بل هو من محاسنها ، لاسيما إذا تعلق بعضه ببعض ؛ وذلك أن عادة العرب في خطاباتهما إذا أبهت بشيء إرادة لتحقيقه وقرب وقوعه ، أو قصدت الدعاء عليه ، كررته تأكيداً ، وكأنها تقيم تكراره مقام المقسم ، عليه أو الاجتهاد في الدعاء عليه ، حيث تقصد الدعاء ؛ وإنما نزل القرآن بلسانهم ، وكانت مخاطباته جارية فيما بين بعضهم وبعض ، وبهذا المسلك تستحكم الحجة عليهم في عجزهم عن المعارضة . وعلى ذلك يحتمل ماورد من تكرار المواعظ والوعيد والوعيد ، لأن الإنسان مجبول من الطباع المختلفة ، وكلها داعية إلى الشهوات ، ولا يقيم ذلك إلا تكرار المواعظ والقوارع ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ﴾ ^(١) قال في " الكشف " ^(٢) : أي سهّلناه للادّكار والاعتاظ بأن نسيناه ^(٣) بالمواعظ الشافية وصرفنا فيه من الوعد والوعيد .

ثم تارة يكون التكرار مرتين ؛ كقوله : ﴿ فَقَتِلْ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ أُولَى لَكَ فَأُولَى . ثُمَّ أُولَى لَكَ فَأُولَى ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ . ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ^(٧) .

(٢) الكشف ٤ : ٦٤٣

(٤) سورة المدثر ١٩ ، ٢٠

(٦) سورة التكاثر ٦ ، ٧

(١) سورة القمر ١٧

(٣) الكشف : « شجناه »

(٥) سورة القيامة ٣٤ ، ٣٥

(٧) سورة النبأ ٤ ، ٥ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ (١) .
وقوله : ﴿ فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ ﴾ (٢) .

وفائدته العظمى (٣) التقرير ، وقد قيل : الكلام إذا تكرر تقرر .

وقد أخبر الله سبحانه بالسبب الذى لأجله كرر الأقاويص والأخبار فى القرآن (٤) فقال : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٥) .

وقال : ﴿ وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ (٦) .

وحقيقته إعادة اللفظ أو مرادفه لتقرير معنى ؛ خشية تناسى الأول ، لطول العهد به .

فإن أعيد لا لتقرير المعنى السابق لم يكن منه ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ . وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ . قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ . قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي . فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ ﴾ (٧) .

فأعاد قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي ﴾ (٧) بعد قوله : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ ، لا لتقرير الأول ؛ بل لغرض آخر ؛ لأن معنى الأول الأمر بالإخبار أنه مأمور بالعبادة لله والإخلاص له فيها ، ومعنى الثانى أنه يخص الله وحده دون غيره بالعبادة والإخلاص ؛ ولذلك قدم (٨) المفعول على فعل العبادة فى الثانى ،

(٢) سورة التوبة ٦٩

(٤) ت : « فيه »

(٦) سورة طه ١١٣ .

(٨) ت : « تقدم »

(١) سورة آل عمران ٧٨

(٣) ا : « ومن الفوائد العظمى التقرير »

(٥) سورة القصص ٥١

(٧) سورة الزمر ١١ - ١٥

وأخر في الأول ؛ لأن الكلام أولاً في الفعل ، وثانياً فيمن فعل لأجله الفعل .

واعلم أنه إنما يحسن سؤال الحكمة عن التكرار إذا خرج عن الأصل ، أما إذا وافق الأصل فلا ؛ ولهذا لا يتجه سؤالهم : لم كرر « إياك » في قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(١) ؟

فقيل : إنما كررت للتأكيد ، كما تقول : « بين زيد وبين عمرو مال » .

وقيل : إنما كررت لارتفاع أن يتوهم - إذا حذفت - أن مفعول « نستعين » ضمير متصل واقع بعد الفعل ، فتفتوت إذ ذاك الدلالة على المعنى المقصود ، بتقديم المفعول على عامله .
والتحقيق أن السؤال غير متجه ؛ لأن ههنا عاملين متغايرين ، كل منهما يقتضي معمولاً ، فإذا ذكر معمول كل واحد منهما بعده فقد جاء الكلام على أصله ، والحذف خلاف الأصل ، فلا وجه للسؤال عن سبب ذكر ما الأصل ذكره ، ولا حاجة إلى تكلف الجواب عنه ، وقس بذلك نظائره .

[فوائد التكرير]

وله فوائد :

أحدها : التأكيد ؛ واعلم أن التكرير أبلغ من التأكيد ، لأنه وقع في تكرار التأسيس ؛ وهو أبلغ من التأكيد ، فإن التأكيد يقرر إرادة معنى الأول وعدم التجوز ، فلهذا قال الزخشرى في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) : إن الثانية تأسيس لا تأكيد ؛ لأنه جعل الثانية أبلغ في الإنشاء فقال : وفي ﴿ ثُمَّ ﴾ تنبيه على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول .

وكذا قوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ فَكُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ ^(٢) ، يحتمل أن يكون منه ، وأن يكون من التماثلين .

والحاصل أنه : هل هو إنذار تأكيد ^(٣) ، أو إنذاران ؟ فإن قلت : « سوف تعلم ، ثم سوف تعلم » كان أجود منه بغير عطف ؛ لتجريبه على غالب استعمال التأكيد ، ولعدم احتماله لتعدد الخبر به .

وأطلق بدر الدين بن مالك في شرح " الخلاصة " ^(٤) ، أن الجملة التأكيديّة قد توصل بعاطف ، ولم تختص بتم ، وإن كان ظاهر كلام والده التخصيص ؛ وليس كذلك ؛ فقد قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ ^(٥) ، فإن المأمور فيهما واحد ، كما قاله النحاس والزحشرى والإمام فخر الدين والشيخ عز الدين ، ورجحوا ذلك على احتمال أن تكون « التقوى » الأولى مصروفة لشيء غير « التقوى » الثانية ، مع شأن إرادته .

وقولهم : إنه تأكيد ، فإداهم تأكيد المأمور به بتكرير الإنشاء ، لا أنه تأكيد لفظي ، ولو كان تأكيدا لفظيا لما فصل بالعطف ، ولما فصل بينه وبين غيره : ﴿ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ ﴾ ^(٥) .

فإن قلت : « اتقوا » الثانية معطوفة على « ولتنظر » .

(١) سورة الانفاطار ١٧ ، ١٨

(٢) سورة المدثر ١٩ ، ٢٠

(٣) ت : « مؤكدا » .

(٤) هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك المتوفى سنة ٦٨٠ ؛ شرح الألفية المعروفة بالخلاصة في النحو ؛ وهو شرح منقح اشتهر بمرح ابن المصنف ؛ خطأ والده في بعض المواضع . كشف الظنون ١٥١ .

(٥) سورة الحشر ١٨ .

أَجِيبْ بَأَنَّهُمْ قَدْ انْفَقَوْا عَلَى أَنْ : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ^(١) ، معطوف على ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(١) ، لا على قوله : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ ^(١) ؛ وهو نظير ما نحن فيه .

وقوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٣) ويحتمل أن يكون « اصطفاين » و « ذكرين » ، وهو الأقرب في الذكر ، لأنه محل طلب فيه تكرار الذكر .

وكقوله تعالى حكاية عن موسى : ﴿ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا . وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴾ ^(٤) . وقوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ ^(٥) ، كرر « أولئك » .

وكذلك قوله : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٦) . وكذا قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْطِشَ بِالَّذِي ... ﴾ ^(٧) إلى قوله : ﴿ مِنْ الْمُصْلِحِينَ ﴾ ^(٧) ، كررت « أن » في أربع مواضع تأكيذا .

وقوله : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ . وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٨) .

الثاني : زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ، ليكتمل تلقى الكلام بالقبول ، ومنه قوله

(٢) سورة آل عمران ٤٢
(٤) سورة طه ٣٣ ، ٣٤
(٦) سورة البقرة ٥
(٨) سورة الزمر ١١ ، ١٢ .

(١) سورة البقرة ٨٣
(٣) سورة البقرة ١٩٨
(٥) سورة الرعد ٥
(٧) سورة القصص ١٩

تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ . يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ ﴾ ^(١) فإنه كرر فيه النداء لذلك .

الثالث : إذا طال الكلام وخشى تناسي الأول أعيد ثانياً بطريقة له ، وتجديداً لعهده ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ^(٢) وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) .

﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ... ﴾ ^(٣) الآية .

وقوله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ثم قال : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَاعَرَفُوا ﴾ ^(٤)

فهذا تكرار للأول ، ألا ترى أن لما لا تجيئ بالفاء !

ومثله : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ ^(٥) ، ثم قال : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ ^(٦) ، ثم قال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ

مَا أَقْتَتَلُوا ﴾ ^(٦) .

ومنه قوله : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي

سَاجِدِينَ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ أَعِيدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ ^(٨)

فقوله : ﴿ إِنَّكُمْ ﴾ الثاني بناء على الأول ، إذ كراً به خشية تناسيه .

وقوله : ﴿ وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة النحل ١١٩

(٤) سورة البقرة ٨٩

(٦) سورة البقرة ٢٥٣

(٨) سورة المؤمنون ٣٥

(١) سورة المؤمن ٣٨، ٣٩

(٣) سورة النحل ١١٠

(٥) سورة آل عمران ١٨٨

(٧) سورة يوسف ٥

(٩) سورة الروم ٧ .

وكذلك قوله : ﴿ إِن كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ . إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ . وَقَدْ يَنَافُ بِدَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ ^(١) إلى قوله : ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(١) .

بغير ﴿ إِنَّا ﴾ وفي غيره من مواضع ذكر ﴿ إِنَّا كَذَلِكَ ﴾ ، لأنه يبنى على ماسبقه في هذه القصة من قوله ﴿ إِنَّا كَذَلِكَ ﴾ ؛ فكأنه طرح فيما اكتفى بذكره أولاً عن ذكره ثانياً . ولأن التأكيد بالنسبة ، فاعتبر اللفظ من حيث هو دون توكيده .

ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء ؛ وهذا أسلوب غريب ، وقل في القرآن وجوده ، وأكثر ما يكون عند تقدم مقتضيات الألفاظ ، كالمبتدأ ، وحروف الشرطين الواقعين في الماضي والمضارع . ويستغنى عنه عند أمر محذور التناسي .

وقد يرد منه شيء يكون بناؤه بطريق الإجمال والتفصيل بأن تتقدم التفاصيل والجزئيات في القرآن ، فإذا خشي عليها التناسي لطول العهد بها بنى على ماسبق بها بالذكر الجملي ، كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمْ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(٢) فقوله « فبظلم » بيان لذكر الجملي على ماسبق في القول من التفصيل ، وذلك أن الظلم جملي على ماسبق من التفاصيل من النقض والكفر وقتل الأنبياء ، ﴿ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ ^(٢) والقول على مريم بالبهتان ، ودعوى قتل المسيح عليه السلام ، إلى ما تخلل ذلك من أسلوب الاعتراض بها موضعين . وهما قوله : ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ شَهِيدًا ﴾ ^(٢) ، وأنه لما ذكر بالبناء جملي الظلم من قوله « فبظلم » لأنه يعم على كل ما تقدم وينطوي عليه ، ذكر حينئذ متعلق الجملي من قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٢) عقب الباء لأن العامل في الأصل حقه أن يلي معموله ، فقال : ﴿ فَبِظْلَمٍ مِنْ

الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا^(١) : هو متعلق بقوله : ﴿فَيَظْلَمُ﴾^(٢) . وقد اشتمل الظلم على كل ما تقدم قبله ، كما أنه أيضاً اشتمل على كل ما تأخر من المحرمات الأخر التي عدت بعد ما اشتملت على ذكر الشيء بالعموم والخصوص : فذكرت الجزئيات الأولى بخصوص كل واحد ، ثم ذكر العام المنطوي عليها : فهذا تعميم بعد تخصيص . ثم ذكرت جزئيات آخر بخصوصها ، فتركيب الأساليب من وجوه كثيرة في الآية : وهو التعميم بعد التخصيص ، ثم التخصيص بعد التعميم ، ثم البناء بعد الاعتراض .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٤) ، فقوله : ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿بَغْيَرٍ عَلِيمٍ﴾^(٥) هو المقتضى الأول المتقدم ، وقوله ﴿لَوْ تَرَيَلُوا﴾^(٦) هو المقتضى الثاني وهو البناء ، لأنه المذكور بالمقتضى الأول الذي هو «لولا» خشية تناسيه ، فهو مبني على الأول ، ثم أورد مقتضاها من الجواب بقوله : ﴿لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾^(٧) وروداً واحداً من حيث أخذاً معاً ، كأنهما مقتضى منفرد ، من حيث هما واحد بالنوع ؛ وهو الشرط الماضي . فقوله : ﴿لَوْ تَرَيَلُوا﴾^(٨) بناء على قوله : ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ﴾^(٩) نظر في المضارعة . وأما قوله : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١٠) فيجوز أن يكون تكريراً ، ويجوز أن يكون الكلام عند قوله : ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ ويكون الثاني بياناً لجمل لا تكرير .

وقد جعل ابن المنير^(١١) من هذا القسم قوله تعالى : ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ﴾^(١٢) ثم قال : ﴿مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾^(١٣) .

(٢) سورة الفتح ٢٥

(١) سورة النساء ١٦٠

(٣) سورة النحل ١١٩

(٤) هو الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري ؛ صاحب كتاب الاتصاف من فيه ما تضمنه من الاعتزال ؛ وناقشه في أغاريب وأحسن فهمه الخدال ؛ توفي سنة ٦٨٣ كشف الظنون ١٤٧٧ (٥) سورة النحل ١٦

وقوله : ﴿ وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ... ﴾ ^(١) ثم قال : ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا ﴾ ^(٢) ونازعه العراقي ^(٣) لأن المعاد فيها أخص من الأول ؛ وهذا يجيء في كثير مما ذكرنا ، ولا بد أن يكون وراء التكرير شيء أخص منه كما بينا .

الرابع : في مقام التعظيم والتهويل ؛ كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ^(٤) . ﴿ الْقَارِعَةُ ﴾ ^(٥) . ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴾ ^(٦) .
وقوله : ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ ^(٧) .
وقوله : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ ﴾ ^(٩) .

الخامس : في مقام الوعيد والتهديد ، كقوله تعالى : ﴿ كَذَّابٌ سَوَفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَذَّابٌ سَوَفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١٠) وذكر « ثم » في المكرر دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول ، وفيه تنبيه على تكرار ذلك مرة بعد أخرى ، وإن تعاقبت عليه الأزمنة لا يتطرق إليه تغيير ، بل هو مستمر دائماً .

(١) سورة الفتح ٢٥

(٢) هو الإمام علم الدين عبد الكريم بن علي العراقي ، صاحب كتاب الإنصاف ، جملة حكماء بين الكشاف والانتصاف ، توفي سنة ٧٠٤ . كشف الظنون ١٤٧٧ .

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٤) سورة القارعة ١

(٥) سورة القدر ١ ، ٢

(٦) سورة الواقعة ١ ، ٢

(٧) سورة الواقعة ٨ ، ٩

(٨) سورة المدثر ٣١

(٩) سورة التكاثر ٦ ، ٧ .

السادس : التعجب، كقوله تعالى : ﴿ فَقَتِلَ كَيْفَ قَدَرَ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرَ ﴾^(١) ،
فأعيد تعجباً من تقديره وإصابته الغرض ، على حدّ : قاتله الله ما أشجع !

السابع : لتعدد المتعلق ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾^(٢) ،
فإنها وإن تعددت ؛ فكل واحد منها متعلق بما قبله ، وإن الله تعالى خاطب بها الثقلين
من الإنس والجن ، وعدّد عليهم نعمه التي خلقها لهم ؛ فكلما ذكر فصلا من فصول النعم
طلب إقرارهم واقتضاهم الشكر عليه ، وهي أنواع مختلفة ، وصور شتى .

فإن قيل : فإذا كان المعنى في تكريرها عدّ النعم واقتضاء الشكر عليها ، فما معنى
قوله : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ ﴾^(٣) ؟ وأى نعمة هنا ،
وإنما هو وعيد !

قيل : إن نعم الله فيما أنذر به وحذر من عقوباته على معاصيه ليحذروها فيرتدعوا عنها ،
نظير أنعمه على ما وعده ، وبشر من ثوابه على طاعته ؛ ليرغبوا فيها ، ويحرصوا عليها ؛ وإنما
تتحقق معرفة الشيء بأن تعبره بضده ، والوعد والوعيد وإن تقابلا في ذواتهما ، فإنهما
مقتاربان في موضع النعم بالتوقيف على ملاك الأمر منها ، وعليه قول بعض حكماء
الشعراء :

والحادثات وإن أصابك بُوسها فهو الذي أنباك كيف نعيمها
وإنما ذكرنا هذا ، لتعلم الحكمة في كونها زادت على ثلاثة ، ولو كان عائداً لشيء واحد
لما زاد على ثلاثة ؛ لأن التأكيد لا يقع به أكثر من ثلاثة .
فإن قيل : فإذا كان المراد بكل ما قبله ، فليس ذلك بإطناب ، بل هي ألفاظ أريد بها
غير ما أريد بالآخر !

(٢) سورة الرحمن ١٣ وما بعدها

(١) سورة المدثر ١٩ ، ٢٠

(٣) سورة الرحمن ٣٥

قلت : إن قلنا : العبرة بعموم اللفظ ؛ فكل واحد أريد به غير ما أريد بالآخر .
وقد تنكف لتوجيه العدة التي جاءت عليها هذه الآية مكررة ، قال الكرماني :
جاءت آية واحدة في هذه السورة كررت نيفا وثلاثين مرة ، لأن ست عشرة راجعة
إلى الجنان ؛ لأن لها ثمانية أبواب ، وأربعة عشر منها راجعة إلى النعم والنقم ، فأعظم النقم
جهنم ، ولها سبعة أبواب . وجاءت سبعة في مقابلة تلك الأبواب ، وسبعة عقب كل نعمة
ذكرها للتقليل .

وقال غيره : نبه في سبع منها على ما خلقه الله للعباد من نعم الدنيا المختلفة على عدة
أمهات النعم ، وأفرد سبعا منها للتخويف ، وإنذاراً على عدة أبواب الخوف منه ، وفصل
بين الأول والسبع الثواني بواحدة سوى فيها بين الخلق كلهم فيما كتبه عليهم من الفناء ،
حيث اتصلت بقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(١) ، فكانت خمس عشرة ، أتبع
بثمانية في وصف الجنان وأهلها على عدة أبوابها ، ثم بثمانية أخرى في وصف الجنتين اللتين
من دون الأولتين لذلك أيضا فاستكملت إحدى وثلاثين .

ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٢) ، في سورة الرسائل
عشر مرات ، لأنه سبحانه ذكر قصصا مختلفة ، وأتبع كل قصة بهذا القول ، فصار كأنه
قال عقب كل قصة : ويل للمكذب بهذه القصة ! وكل قصة مخالفة لصاحبها ،
فأثبت الويل لمن كذب بها .

ويحتمل أنه لما كان جزاء الحسنة بعشر أمثالها ، جعل للكفارة في مقابلة كل مثل
من الثواب ويل .

ومنها في سورة الشعراء قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ .

وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿١﴾ في ثمانية مواضع ؛ لأجل الوعظ ، فإنه قد يتأثر بالتكرار مَنْ لا يتأثر بالمرّة الواحدة .

وأما قوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ فذلك لظهور آيات الأنبياء عليهم السلام ، والعجبُ من تخلف من لا يتأملها مع ظهورها .

وأما مناسبة قوله : ﴿ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ فإنه تعالى نفى الإيمان عن الأكثر ؛ فدل بالمفهوم على إيمان الأقل ، فكانت العزة على من لم يؤمن ، والرحمة لمن آمن ، وهما مرتبتان كترتب الفريقين . ويحتمل أن يكون من هذا النوع قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ... ﴾ (٢) الآية ، لأنّ علمهم يقع أولاً وثانياً على نوعين مختلفين بحسب المقام ؛ وهذا أقربٌ للحقيقة الوضعية وحال المعبر عنه ؛ فإن المعاملات الإلهية للطائع والعاصي متغيرة الأنواع الدنيوية ؛ ثم البرزخية ، ثم الحشرية ، كما أن أحوال الاستقرار بعد الجميع في الغاية ؛ بل كل مقام من هذه أنواع مختلفة ، وفي « ثم » دلالة على الترقى ؟ إن لم يجعل الزمان مرتباً في الإنذار على التكرار ، وفي المندّر به على التنويع .

ومنه تكرار : ﴿ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذِرِ ﴾ (٣) ، قال الزمخشري (٤) : كرّر ليجدوا عند سماع كل نبي منها اتعاضا وتنبيها ، وأن كلا من تلك الأنبياء مستحق باعتبار يختص به ، وأن يتنبهوا كيلا يغلبهم السرور والغفلة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ . لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ... ﴾ (٥) إلى آخرها

(١) سورة الشعراء ٨ ، ٩ (٢) سورة التكاثر ٦ ، ٧ (٣) سورة القمر ٣٩

(٤) الكشف ٤ : ٣٤٩ ؛ والعبارة فيه : « فائدته أن يجددوا عند استماع كل نبي من أنبياء الأولين اذكراً واتعاضا ، وأن يستأنفوا تنبيها واستيقاظا ؛ إذا سمعوا الحث على ذلك والبث ، وأن يقرع لهم العصا مراراً ويقعق لهم الشن تارات ؛ لئلا يغلبهم السهو ، ولا تستولى عليهم الغفلة .. »

(٥) سورة الكافرون ١ ، ٢ .

يحكى أن بعض الزنادقة سأل الحسن بن علي رضي الله عنه عن هذه الآية فقال : إني أجد في القرآن تكراراً ، وذكر له ذلك ، فأجابه الحسن بما حاصله : إن الكفار قالوا : نعبد إلهك شهراً وتعبد آلهتنا شهراً ، فجاء النفي متوجهاً إلى ذلك . والمقصود أن هذه ليست من التكرار في شيء ، بل هي بالحذف والاختصار أليق ؛ وذلك لأن قوله : ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾^(١) ؛ أي لا أعبد في المستقبل ما تعبدون في المستقبل ، وقوله : ﴿ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ﴾ ، أي ولا أنا عابد في الحال ما عبدتم في المستقبل ، ﴿ وَلَا أَتَمُّ عَابِدُونَ ﴾ ، في الحال ما أعبد في المستقبل .

والحاصل أن القصد نفي عبادته لآلهتهم في الأزمنة الثلاثة : الحال ، والماضي ، والاستقبال ؛ والمذكور في الآية النفي في الحال والاستقبال ، وحذف الماضي من جهته ومن جهتهم ؛ ولا بد من نفيه ، لكنه حذف لدلالة الأولين عليه .

وفيه تقدير آخر ؛ وهي أن الجملة الأولى فعلية ، والثانية اسمية ، وقولك : لا «أفعله» و «لا أنا فاعله» أحسن من قولك : «لا أفعله» ، «ولا أفعله» ؛ فالجملة الفعلية نفي لإمكانه ، والاسمية نفي لاتصافه ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعَمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ ﴾^(٢) ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ ﴾^(٣) . والمعنى أنه تبرأ من فعله ومن الاتصاف به ، وهو أبلغ في النفي ؛ وأما المشركون فلم ينتف عنهم إلا بصيغة واحدة ؛ وهي قوله : ﴿ وَلَا أَتَمُّ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ في الموضعين .

وفرق آخر ، وهو أنه قال في نفيه الجملة الاسمية : ﴿ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ﴾ وقال في النفي عنهم : ﴿ وَلَا أَتَمُّ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ عائد في حقه بين الجملتين ، وقال : ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ بالمضارع ، وفي الثاني : ﴿ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ﴾ بالماضي ، فإن المضارع يدل على الدوام ، بخلاف الماضي ، فأفاد ذلك أن ما عبدتموه ولو مرة ما أنا عابد له البتة ، ففيه كمال

برأته ودوامها مما عبده ولو مرة ؛ بخلاف قوله : ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ فإن النفي من جنس الإثبات ، وكلاهما مضارع يظهران جملة ومنفردا .

ومنه تكرير الأمر بالتوجه إلى البيت الحرام في ثلاث آيات من سورة البقرة ^(١) ؛ لأن المنكرين لتحويل القبلة كانوا ثلاثة أصناف من الناس : اليهود ؛ لأنهم لا يقولون بالنسخ في أصل مذهبهم . وأهل النفاق أشدّ إنكاراً له ، لأنه كان أول نسخ نزل . وكفار قريش قالوا : ندم محمد على فراق ديننا فيرجع إليه كما رجع إلى قبلتنا ، وكانوا قبل ذلك يحتجون عليه فيقولون : يزعم محمد أنه يدعونا إلى ملّة إبراهيم وإسماعيل ؛ وقد فارق قبليهما وآثر عليها قبله اليهود ؛ وقال الله تعالى حين أمره بالصلاة إلى الكعبة : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) والاستثناء منقطع ، أى لكن الذين ظلموا منهم لا يرجعون ولا يهتدون . وقال سبحانه : ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ ^(٣) أى الذين أشركوا فلا تتردد في ذلك ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) ، أى يكتُمون ما علموا أن الكعبة هي قبله الأنبياء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ . وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ ^(٥) .

وقال صاحب "الينبوع" ، ^(٦) : لم يبلغني عن المفسرين فيه شيء .

(١) وهو قوله تعالى : ﴿ فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ آية ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠

(٢) سورة البقرة ١٤٧

(٣) سورة البقرة ١٥٠

(٤) سورة البقرة ١٤٦

(٥) سورة الصافات ١٧٤ ، ١٧٥ ، وكرر هاتين الآيتين في قوله تعالى بعد ذلك في السورة ١٧٨ ، ١٧٩ :

﴿ وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ * وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾

(٦) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر المكي الصقلي المتوفى سنة ٥٦٥ ؛ صاحب كتاب ينبوع الحياة في التفسير ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ؛ منه أجزاء متفرقة مخطوطة بدار الكتب المصرية ، برقم ٣١٠ تفسير .

وقال المفسرون في غريب القرآن : هما في المعنى كالأيتين المتقدمتين ، فكرر للتأكيد وتشديد الوعيد .

ويحتمل أن يكون « الحين » في الأولين ^(١) يوم بدر ، و « الحين » في هاتين ^(٢) يوم فتح مكة .

ومن فوائد قوله تعالى في الأولين : ﴿ وَأَبْصِرْهُمْ ﴾ وفي هاتين : ﴿ فَأَبْصِرْ ﴾ أن الأولى بنزول العذاب بهم يوم بدر قتلا وأسرا وهزيمة ورعبا ، فلما تضمنت التشنيف بهم قيل له : ﴿ أَبْصِرْهُمْ ﴾ ، وأما يوم الفتح فإنه اقترن بالظهور عليهم الإنعام بتأمينهم والهداية إلى إيمانهم ، فلم يكن وفقا للتشنيف بهم ، بل كان في استسلامهم ، وإسلامهم لعينه قرّة ، وقلبه مسرّة ، ف قيل له : ﴿ أَبْصِرْ ﴾ .

ويحتمل على هذا - إن شاء الله - أن يكون من فوائد قوله تعالى في هذه : ﴿ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ أى يبصرون منك عليهم بالأمان ، ومننا عليهم بالإيمان .
ومنه قوله تعالى : ﴿ لَاهُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ ^(٣) .
وللتكرار [هنا] فائدتان :

إحداها : أنّ التحريم قد يكون في الطرفين ؛ ولكن يكون المانع من إحداها ؛ كما لو ارتدتّ الزوجة قبل الدخول ؛ يحرم النكاح من الطرفين ؛ والمانع من جتهما ، فذكر الله سبحانه الثانية ؛ ليدل على أن التحريم كما هو ثابت في الطرفين كذلك المانع منهما .

والثانية : أنّ الأولى دلّت على ثبوت التحريم في الماضي ؛ ولهذا أتى فيها بالاسم الدال على الثبوت ؛ والثانية في المستقبل ، ولهذا أتى فيها بالفعل المستقبل .

(٢) آيتا ١٧٨ ، ١٧٩

(١) آيتا ١٧٤ ، ١٧٥

(٣) سورة المتحنة ١٠

ومنه تكرار الإضراب .

واعلم أن « بل » إذا ذكرت بعد كلام موجب فمعناها الإضراب .
وهو إما أن يقع في كلام الخلق ؛ ومعناه إبطال ماسبق على طريق الغلط من المتكلم ؛
أو أن الثاني أولى .

وإما أن يقع في كلام الله تعالى ، وهو ضربان :
أحدهما : أن يكون ما فيها من الرد راجعا إلى العباد ؛ كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَضَلَّتْ
أَحْلَامَ بَلٍ أَفْتَرَاهُ بَلٍ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ ^(١) .

والثاني : أن يكون إبطالا ؛ ولكنه على أنه قد انقضى وقته ؛ وأن الذي بعده
أولى بالذكر ، كقوله تعالى : ﴿ بَلِ أَدَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾ . ﴿ بَلٍ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ
ذِكْرِي بَلٍ لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ ﴾ ^(٢) .

وزعم ابن مالك في شرح " الكافية " ، أن « بل » حيث وقعت في القرآن فإنها
للاستئناف لغرض آخر ، لا لإبطال الأول ؛ وهو مردود بما سبق ، وبقوله : ﴿ وَقَالُوا
أَتَتَّخِذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلٍ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ ^(٣) ؛ فأضرب بها عن قولهم ،
وأبطل كذبهم .

وقوله : ﴿ بَلِ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ ^(٤) ، أضرب بها عن حقيقة إتيانهم الذكور
وترك الأزواج .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) ،

(٢) سورة ص ٨
(٤) سورة الشعراء ١٦٦

(١) سورة الأنبياء ٢١
(٣) سورة الأنبياء ٢٦
(٥) سورة الطلاق ٢ .

فالأول للمطلقين . والثانى للشهود ؛ نحو : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ^(١) ، أو لها للأزواج ، وآخرها للأولياء .

ومنه تكرار الأمثال ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ . وَمَا يَسْتَوِى الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ ^(٢) . وكذلك ضَرْبٌ مثل المناقنين أول البقرة ^(٣) ثناء الله تعالى .

قال الزمخشري : « والثانى أبلغ ^(٤) من الأول لأنه أدل على قرط الحيرة ، وشدة الأمر وفظاظته » ، قال : « ولذلك أُخِّرَ ، وهم يتدرجون فى نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ » :

ومنه تكرار القصص فى القرآن ؛ كقصة إبليس فى السجود لآدم ، وقصة موسى وغيره من الأنبياء ، قال بعضهم : ذكر الله موسى فى مائة وعشرين موضعا من كتابه ، قال ابن العربى ^(٥) فى " القواصم " : ذكر الله قصة نوح فى خمسة وعشرين آية ، وقصة موسى فى سبعين آية . انتهى .

وإنما كررها لفائدة خلت عنه فى الموضع الآخر وهى أمور :

(٢) سورة فاطر ١٩ - ٢٢

(١) سورة البقرة ٢٣٢

(٣) يشير إلى قوله تعالى فى الآية السابعة عشرة من سورة البقرة : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَ كُهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ . مع قوله فى الآية التاسعة عشرة : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ . . . ﴾

(٥) هو الإمام أبو بكر بن العربى صاحب

(٤) الكشف ١ : ٦١
كتاب المواسم من القواصم .

أحدها : أنه إذا كرر القصة زاد فيها شيئا ، ألا ترى أنه ذكر الحية ^(١) في عصا موسى عليه السلام ، وذكرها في موضع آخر ثعبانا ، ففأدته أن ليس كل حية ثعبانا ^(٢) ، وهذه عادة البلغاء ، أن يكرر أحدهم في آخر خطبته أو قصيدته كلمة ، لصفة زائدة .

الثانية : أن الرجل كان يسمع القصة من القرآن ثم يعود إلى أهله ، ثم يهاجر بعده آخرون يحكون عنه ما نزل بعد صدور الأولين ؛ وكان أكثر من آمن به مهاجريا ؛ فلولا تكرار القصة لوقعت قصة موسى إلى قوم ، وقصة عيسى إلى آخرين ، وكذلك سائر القصص ، فأراد الله سبحانه وتعالى اشتراك الجميع فيها ، فيكون فيه إفادة القوم ، وزيادة [تأكيد وتبصرة] ^(٣) ، لآخرين وهم الحاضرون ، وعبر عن هذا ابن الجوزي وغيره .

الثالثة : تسليته لقلب النبي صلى الله عليه وسلم مما اتفق للأنبياء مثله مع أمهم ^(٤) قال تعالى : ﴿ وَكَلاَّ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ ^(٥) .

الرابعة : أن إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفة لا يخفى ما فيه من الفصاحة .

الخامسة : أن الدواعي لا تتوفر على نقلها كتوفرها على نقل الأحكام ، فهذا كررت القصص دون الأحكام .

(١) في قوله تعالى في سورة طه ٢٠ : ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾

(٢) من قوله تعالى في سورة الأعراف ١٠٧ : ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾

وقوله في سورة الشعراء ٣٢ : ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾

(٤) ت « اسمهم » ، صوابه من م .

(٣) تكملة من م

(٥) سورة هود ١٢٠

السادسة : أن الله تعالى أنزل هذا القرآن ، وعجز القوم عن الإتيان بمثل آية لصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم بين وأوضح الأمر في عجزهم ؛ بأن كرر ذكر القصة في مواضع ، إعلاما بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله بأى نظم جاؤا ، بأى عبارة عبروا ، قال ابن فارس ^(١) : وهذا هو الصحيح .

السابعة : أنه لما سخر العرب بالقرآن قال : ﴿ فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ﴾ ^(٢) ، وقال في موضع آخر : ﴿ فَاتُّوا بِعَشْرِ سُوَرٍ ﴾ ^(٣) ، فلو ذكر قصة آدم مثلا في موضع واحد واكتفى بها لقال العربى بما قال الله تعالى : ﴿ فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ﴾ ، « إيتونا أتم بسورة من مثله » ، فأنزلها سبحانه في تعداد السور ، دَفْعاً لِحُجَّتِهِمْ من كل وجه .

الثامنة : أن القصة الواحدة من هذه القصص ؛ كقصة موسى مع فرعون - وإن ظُنَّ أنها لا تغاير الأخرى - فقد يُوجد في ألفاظها زيادة ونقصان وتقديم وتأخير ، وتلك حال المعانى الواقعة بحسب تلك الألفاظ ؛ فإن كلَّ واحدة لا بدَّ وأن تخالف نظيرتها من نوع معنى زائد فيه ، لا يوقف عليه إلا منها دون غيرها ؛ فكان الله تعالى فرَّق ذكر ما دار بينهما وجعله أجزاء ، ثم قَسَمَ تلك الأجزاء على تاراتٍ ^(٤) التكرار لتوجد متفرقة فيها ؛ ولو جمعت تلك القصص في موضع واحد لأشبهت ما وُجد الأمر عليه من الكتب المتقدمة ؛ من انفراد كل قصة منها بموضع ؛ كما وقع في القرآن بالنسبة ليعوسف عليه السلام خاصة ، فاجتمعت في هذه الخاصة ؛ من نظم القرآن عدة معانٍ مجيبة :

منها : أن التكرار ^(٥) فيها مع سائر الألفاظ لم يُوقع في اللفظ هجئة ، ولا أحدث مَلَلًا ، فباين بذلك كلام المخلوقين .

ومنها : أنه ألبسها زيادة ونقصانا وتقدما وتأخيرا ؛ ليخرجُ بذلك الكلام أن

(٢) سورة البقرة ٢٣

(٤) م : « منارات »

(١) فقه اللغة ١٧٨

(٣) سورة هود ١٣

(٥) م : « منها » .

تكون ألفاظه واحدة بأعيانها ، فيكون شيئاً معاداً ؛ فنزّهه عن ذلك بهذه التغييرات .

ومنها : أن المعاني التي اشتملت عليها القصة الواحدة من هذه القصص صارت متفرقة في تارات التكرير فيجد البليغ - لما فيها من التغيير - ميلا إلى سماعها ، لما جُبلت عليه النفوس من حبّ التنقل في الأشياء المتجددة التي لكل منها حصة من الالتذاذ به مستأنفة .

ومنها : ظهور الأمر العجيب في إخراج صور متباينة في النظم بمعنى واحد ؛ وقد كان المشركون في عصر النبي صلى الله عليه وسلم يعجبون من اتساع الأمر في تكرير هذه القصص والأنباء مع تغاير أنواع النظم ، وبيان وجوه التأليف ، فعرفهم الله سبحانه أن الأمر بما يتعجبون منه مردود إلى قدرة من لا يلحقه نهاية ، ولا يقع على كلامه عدد ؛ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ ^(١) وكقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُهُ ... ﴾ ^(٢) الآية .

وقال القفال ^(٣) في تفسيره : ذكر الله في أفاصيص بنى إسرائيل وجوها من المقاصد : أحدها : الدلالة على صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه أخبر عنها من غير تعلم ؛ وذلك لا يمكن إلا بالوحى .

الثانى : تعديد النعم على بنى إسرائيل ، وما منّ الله على أسلافهم من الكرامة والفضل ؛ كالنجاة من آل فرعون ، وفرق البحر لهم ، وما أنزل عليه في التيه من المنّ والسوى ، وتفجّر الحجر ، وتظليل الغمام .

(٢) سورة لقمان ٢٧

(١) سورة الكهف ١٠٩

(٣) هو محمد بن أحمد بن الحسين الشافى القفال ؛ رئيس الشافعية في عصره . توفي سنة ٥٠٧ .

(ابن خلكان) : ٤٦٤ .

الثالث : إخبار الله نبيه بتقديم كفرهم وخلافهم وشقاوتهم وتعنتهم على الأنبياء ، فكأنه تعالى يقول : إذا كانت هذه معاملتهم مع نبيهم الذى أعزهم الله به ، وأنقذهم من العذاب بسببه ؛ فغير بدع ماعامله به أخلافهم محمدا صلى الله عليه وسلم .

الرابع : تحذير أهل الكتاب الموجودين فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم من نزول العذاب بهم ؛ كما نزل بأسلافهم .

وهنا سؤالان :

أحدهما : ما الحكمة فى عدم تكرار قصة يوسف عليه السلام ، وسوقها مساقاً واحداً فى موضع واحد ، دون غيرها من القصص ؟ .

والجواب من وجوه :

الأول : ما فيها من تشبيب النسوة به ، وتضمن الإخبار عن حال امرأة ونسوة افتتن بأبدع الناس جمالا ، وأرفعهم مثالا ، فناسب عدم تكرارها لما فيها من الإغضاء والستر عن ذلك . وقد صحح الحاكم فى مستدركه حديثا مرفوعا : النهى عن تعليم النساء سورة يوسف .

الثانى : أنها اختصت بمحصول الفرج بعد الشدة ، بخلاف غيرها من القصص ، فإن ما لها إلى الوبال ، كقصة إبليس ، وقوم نوح ، وقوم هود ، وقوم صالح ؛ وغيرهم ، فلما اختصت هذه القصة فى سائر القصص : بذلك اتفقت الدواعى على نقلها لخروجها عن سمت القصص .

الثالث : قاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفراينى إنما كرر الله قصص الأنبياء ، وساق قصة يوسف مساقاً واحداً ، إشارة إلى عجز العرب ، كأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم :

إن كان من تلقاء نفسى تصديره على الفصاحة ، فافعلوا فى قصة يوسف ما فعلت فى قصص سائر الأنبياء .

السؤال الثانى : أنه سبحانه وتعالى ذكر قصة قوم نوح ، وهود ، وصالح ، وشعيب ، ولوط ، وموسى ، فى سورة الأعراف وهود والشعراء ، ولم يذكر معهم قصة إبراهيم ، وإنما ذكرها فى سورة الأنبياء ، ومريم ، والعنكبوت ، والمصافات .

والسرّ فى ذلك أن تلك السور الأول ذكر الله فيها نصر رسله بإهلاك قومهم ، ونجاء الرسل وأتباعهم ، وهذه السور لم يقتصر فيها على ذكر من أهلك من الأمم ؛ بل كان المقصود ذكر الأنبياء وإن لم يذكر قومهم ؛ ولهذا سميت سورة الأنبياء ؛ فذكر فيها إكرامه للأنبياء ؛ وبدأ فيها بقصة إبراهيم ، إذ كان المقصود ذكر كرامته الأنبياء قبل محمد ، وإبراهيم أكرمهم على الله ، وهو خير البرية ، وهو أب أكثرهم ، وليس هو أب نوح ووط ؛ لكن لوط من أتباعه ، وأيوب من ذريته ؛ بدليل قوله تعالى فى سورة الأنعام : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ ﴾ ^(١) .

وأما سورة العنكبوت ؛ فإنه سبحانه وتعالى ذكر فيها امتحانه للمؤمنين ، ونصره لهم ، وحاجتهم إلى الجهاد ؛ وذكر فيها حسن العاقبة لمن صبر ، وعاقبة من كذب الرسل ؛ فذكر قصة إبراهيم ؛ لأنها من النمط الأول .

وكذلك فى سورة الصافات قال فيها : ﴿ وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ . وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ . فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذِرِينَ ﴾ ^(٢) ؛ وهذا يقتضى أنها عاقبة رديئة ؛ إما بكونهم غلبوا وذلّوا ؛ وإما بكونهم أهلكوا ؛ ولهذا ذكر قصة إلياس دون غيرها ولم يذكر إهلاك قومه ، بل قال : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنَّهُمْ لَمُخْضَرُونَ ﴾ ^(٣) . وقد

(٢) سورة الصافات ٧١، ٧٢

(١) سورة الأنعام ٨٤

(٣) سورة الصافات ١٢٧

رُوي أن الله رفع إلياس ؛ وهذا يقتضى عذابهم فى الآخرة ؛ فإن إلياس لم يقم بينهم ، وإلياس المعروف بعد موسى من بنى إسرائيل ، وبعد موسى لم يهلك المكذبين بعذاب الاستئصال ؛ وبعد نوح لم يهلك جميع النوع ، وقد بعث الله فى كل أمة نذيراً ، والله سبحانه لم يذكر عن قوم إبراهيم أنهم أهلَكوا ، كما ذكر ذلك عن غيرهم ؛ بل ذكر أنهم ألقوه فى النار ، فجعلها برداً وسلاماً ، وفى هذا ظهور برهانه وآياته ؛ حيث أدلَّهم ونصره ؛ ﴿ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ ﴾ ^(١) وهذا من جنس المجاهد [الذى يعرض عدوه ، والقصاص الأول من جنس المجاهد الذى] ^(٢) قتل عدوه ، وإبراهيم بعد هذا لم يقم بينهم بل هاجر وتركهم ؛ وأولئك الرسل لم يزالوا مقيمين بين أظهرهم حتى هلكوا ، ولم يوجد فى حق إبراهيم سبب الهلاك ؛ وهو إقامته فيهم ، وانتظار العذاب النازل ؛ وهكذا محمد صلى الله عليه وسلم مع قومه ، لم يقم فيهم ، بل خرج عنهم حتى أظهره الله عليهم بعد ذلك ؛ ومحمد وإبراهيم أفضل الرسل ؛ فإنهم إذا علموا حصل المقصود ، وقد يتوب منهم من تاب ، كما جرى لقوم يونس ؛ فهذا - والله أعلم - هو السرّ فى أنه سبحانه لم يذكر قصة إبراهيم مع هؤلاء ؛ لأنها ليست من جنس واقعتهم .

فإن قيل : فما وجه الخصوصية بمحمد وإبراهيم بذلك ؟

فالجواب : أمّا حالة إبراهيم فكانت إلى الرحمة أميل ؛ فلم يسع فى هلاك قومه لا بالدعاء ولا بالمقام ودوام إقامة الحجة عليهم ؛ وقد قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ . وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ ^(٣) ، وكان كل قوم يطلبون هلاك نبيهم فعوقبوا ؛ وقوم إبراهيم وإن أوصلوه إلى العذاب ؛ لكن جعله الله عليه برداً وسلاماً ،

(٢) تكملة من ت .

(١) سورة الصافات ٩٨

(٣) سورة إبراهيم ١٣، ١٤

ولم يفعلوا بعد ذلك ما يستحقون به العذاب ؛ إذ الدنيا ليست دار الجزاء العام ؛ وإنما فيها من الجزاء ما تحصل به الحكمة والمصلحة ؛ كما في العقوبات الشرعية ، فمن أرادوا عداوة [أحد] من أتباع الأنبياء ليهلكوه فعصمه الله ، وجعل صورة الهلاك نعمة في حقه ؛ ولم يهلك أعداءه بل أخزاهم ونصره ؛ فهو أشبه بإبراهيم عليه السلام ؛ إذ عصمه الله من كيدهم ، وأظهره حتى صارت الحرب بينهم وبينه سجلاً ، ثم كانت له العاقبة فهو أشبه بحال محمد صلى الله عليه وسلم ، فإن محمداً سيد الجميع ، وهو خليل الله ، كما أن إبراهيم عليه السلام خليله ، والخليلان هما أفضل الجميع ، وفي طريقهما من الرأفة والرحمة ما ليس في طريق غيرهما ، ولم يذكر الله عن قوم إبراهيم ذنباً غير الشرك ، وكذلك عن قوم نوح ، وأما عاد فذكر عنهم التجبر ، وعمارة الدنيا ، وقوم صالح ذكر عنهم الاشتغال بالدنيا عن الأنبياء ، وأهل مدين الظلم في الأموال مع الشرك ، وقوم لوط استحلال الفاحشة ، ولم يذكر أنهم أقروا بالتوحيد ، بخلاف سائر الأمم ، وهذا يدل على أنهم لم يكونوا مشركين ؛ وإنما كان دينهم استحلال الفاحشة وتوابع ذلك ، وكانت عقوبتهم أشد .

وهذه الأمور تدل على حكمة الرب وعقوبته لكل قوم بما يناسبهم ؛ ولما لم يكن في قوم نوح خيرٌ يرجى غرق الجميع . والله المستعان .

فتأمل هذا الفصل وعظم فوائده وتدبر حكمته ، فإنه سر عظيم من أسرار القرآن العظيم ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ، وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ ، وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى ﴾ ^(١) ، فأعاد ذكر « الأنهار » مع كل صنف ؛ وكان يكفي أن يقال فيها : « أنهار من ماء ، ومن لبن ، ومن خمر ، ومن

عسل « ؛ لكن لما كانت الأنهار من الماء حقيقة ؛ وفيما عدا^(١) الماء مجازاً للتشبيه ؛ فلو اقتصر على ذكرها مع الماء وعطف الباقي عليه لجمع بين الحقيقة والمجاز .
فإن قلت : فهلاً أفرد ذكر الماء وجمع الباقي صيغة واحدة ؟ قيل : لو فعل ذلك لجمع بين محامل من المجاز مختلفة في صيغة واحدة ، وهو قريب في المنع من الذي قبله .

فائدة

[في صنيعهم عند استئصال تكرار اللفظ]

قد يستقلون تكرار اللفظ فيعدلون لمعناه ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَمَهَلِ الْكَافِرِينَ أَمَهُلَهُمْ رُبُّنَدَا ﴾^(٢) ؛ فإنه لما أعيد اللفظ غير « فَعَلَ » إلى « أَفْعَلَ » فلما ثلث ترك اللفظ أصلاً ، فقال : « رُبُّنَدَا » .

وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكَرًا ﴾^(٣) ، ثم قال : ﴿ إِمْرًا ﴾^(٤) .

قال الكسائي : معناه شيئاً منكراً كثيراً الدهاء من جهة الإنكار ؛ من قولهم : أَمِرَ القوم إذا كثروا .

قال الفارسي : وأنا استحسن قوله هذا .

وقوله تعالى : ﴿ ارجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾^(٥) ، قال الفارسي : ﴿ وَرَاءَكُمْ ﴾ في موضع فعل الأمر ، أى تأخروا ؛ والمعنى ارجعوا تأخروا ؛ فهو تأكيد وليست ظرفاً ؛ لأن الظروف لا يؤكد بها .
وإذا تكرر اللفظ بمرادفه جازت الإضافة ؛ كقوله تعالى : ﴿ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ

(٢) سورة الطارق ١٧

(٤) سورة الحديد ١٣

(٣) — برهان — ثالث

(١) ت : « وما »

(٣) سورة الكهف ٧٥ ، ٧٤

أَلِيمٌ^(١) ، والقصد المبالغة ، أى عذاب مضاعف ، وبالعطف كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ فَأَعْفُوا وَاصْفَحُوا ﴾^(٣) .

القسم الخامس عشر

الزيادة فى بنية الكلمة

واعلم أنّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أعلى منه ؛ فلا بدّ أن يتضمّن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً ؛ لأن الألفاظ أدلة على المعانى ؛ فإذا زيدت فى الألفاظ وجب زيادة المعانى ضرورة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ اخْذًا عَزِيزًا مُّقْتَدِرًا ﴾^(٤) ؛ فهو أبلغ من « قادر » لدلالته على أنه قادر متمكّن القدرة ؛ لا يُردّ شيء عن اقتضاء قدرته ؛ ويسمى هذا قوة اللفظ لقوة المعنى .

وكقوله تعالى : ﴿ وَاصْطَبِرْ ﴾ فإنه أبلغ من الأمر بالصبر من « اصبر » .

وقوله : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾^(٥) لأنه لما كانت السيئة ثقيلة وفيها تكلف زيد فى لفظ فعلها .

وقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا ﴾^(٦) ؛ فإنه أبلغ من « يتصارخون » .

وقوله تعالى : ﴿ فَكُتِبَ لَهُمُ فِيهَا ﴾^(٧) ولم يقل « وكتبوا » قال الزمخشري^(٨) : والكسبة

تكرير الكسب ، جعل التكرير فى اللفظ دليلاً على التكرير فى المعنى ، كأنه إذا ألقى

(٢) سورة يوسف ٨٦

(٤) سورة القمر ٤٢

(٦) سورة فاطر ٣٧

(٨) الكشف ٣ : ٢٥٣

(١) سورة سبأ ٥

(٣) سورة البقرة ١٠٩

(٥) سورة البقرة ٢٨٦

(٧) سورة الشعراء ٩٤

في جهنم [ينكب] ^(١) كبة مرة بعد أخرى حتى يستقر في قعرها ، اللهم أجربنا منها خير مستجار !

وقريب من هذا قول الخليل في قول العرب : صرَّ الجندب ، وصرصر البازي ، كأنهم توهوا في صوت الجندب استطالة ، فقالوا : صرَّ صريرا ، فمدوا وتوهوا في صوت البازي تقطيعاً ، فقالوا : « صرصر » .

ومنه الزيادة بالتشديد أيضا ؛ فإنَّ « ستَّاراً » و « غفَّاراً » أبلغ من « سائر » و « غافر » ؛ ولهذا قال تعالى : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾ ^(٢) ؛ ومن هذا رجح بعضهم معنى « الرحمن » على معنى « الرحيم » لما فيه من زيادة البناء ، وهو الألف والنون ، وقد سبق في السادس .

ويقرب منه التضعيف - ويقال التكثير - وهو أن يؤتى بالصيغة دالة على وقوع الفعل مرة بعد مرة . وشرطه أن يكون في الأفعال المتعدية قبل التضعيف ؛ وإنما جعله متعديا تضعيفه ؛ ولهذا ردَّ على الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ ^(٣) ؛ حيث جعل ﴿ نَزَّلْنَا ﴾ ؛ هنا للتضعيف .

وقد جاء التضعيف دالا على الكثرة في اللازم قليلا ، نحو مَوَّتَ المالُ . وجاء حيث لا يمكن فيه التكثير ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ لَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ ﴾ ^(٤) ﴿ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا ﴾ ^(٥) .

فإن قلت : ﴿ فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ﴾ ^(٦) مشكل على هذه القاعدة ، لأنه إذا كان « فَعَلَ » للتكثير ، فكيف جاء « قليلا » نعتا لمصدر « مَتَّعَ » وهذا وصف كثير بقليل ، وإنه ممنوع .

(٢) سورة نوح ١٠

(٤) سورة الرعد ٧

(٦) سورة البقرة ١٢٦

(١) تكملة من الكشاف

(٣) سورة البقرة ٢٣

(٥) سورة الإسراء ٩٥

قلت : وصف بالقلّة من حيث صيرورته إلى نفاذ ونقص وفناء .

واعلم أن زيادة المعنى في هذا القسم مقيد بنقل صيغة الرباعية غير موضوعة لمعنى ؛ فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي إلى مثل تلك الصيغة ؛ فقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(١) ؛ لا يدل على كثرة صدور الكلام منه ؛ لأنه غير منقول عن ثلاثي . وكذا قوله : ﴿ وَرَزَّلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ ^(٢) يدل على كثرة القراءة على هيئة التآني والتدبر .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ ﴾ ^(٣) ، ليس النفي المبالغة ؛ بل نفي أصل الفعل .

القسم السادس عشر

التفسير

وتفعله العرب في مواضع التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(١) ، قال البيهقي في شرح الأسماء الحسنى : قرأت في تفسير الجنيدى ^(٥) أن قوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ ﴾ ^(٢) ، تفسير للقيوم . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ ^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٧) فإن هذا تفسير للوعد .

(٢) سورة الزمل ٣
(٤) سورة البقرة ٢٥٥
(٦) سورة المارج ١٩، ٢١

(١) سورة النساء ١٦٤
(٣) سورة يس ٦٩
(٥)
(٧) سورة المائدة ٩٥

وقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ ﴾^(١)
تفسير للوعد وتبيين له ، لامفعول ثان ؛ فلم يتعد الفعل منها إلا إلى واحد .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾^(٢) و « خلقه »
تفسير للمثل .

وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السُّوءِ الَّذِي وَعَدْنَاهُ لِمَنْ يَذَّبَحُونَ ﴾^(٣) ، و « يذبحون » وما بعده
تفسير للسؤم ، وهو في القرآن كثير .

قال أبو الفتح بن جني : ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها ؛
لأن تفسير الشيء لاحق به ، ومتم له ، وجارٍ مجرى بعض أجزائه ؛ كالصلة من الموصول ،
والصفة من الموصوف .

وقد يجيء لبيان العلة والسبب ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنََّّا نَعْلَمُ
مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾^(٤) ؛ وليس هذا من قولهم ، وإلا لما حزن الرسول ؛ وإنما يجيء به
ليبان السبب في أنه لا يحزنه قولهم .

وكذلك قوله : ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾^(٥) .

ولو جاءت الآيتان على حد ما جاء قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾^(٦) ، لكانت « أن » مفتوحة ، لكنها جاءت
على حد قوله ...^(٧)

(٢) سورة آل عمران ٥٩

(٤) سورة يس ٢٦

(٦) سورة المائدة ٩

(١) سورة النور ٥٥

(٣) سورة البقرة ٤٩

(٥) سورة يونس ٦٥

(٧) كذا ورد الكلام ناقصاً في الأصلين ت ، م

فائدة

قيل : الجملة التفسيرية لا موضع لها من الإعراب . وقيل : يكون لها موضع إذا كان للمفسر موضع ؛ ويقرب منها ذكره تفصيلا ، كما سبق في قوله : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَّيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِمَشْرِ قَتْمٍ مِّمَّاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَّيْلَةً ﴾ ^(١) .
ومثل : ﴿ فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٢) .

القسم السابع عشر

خروج اللفظ مخرج الغالب

كقوله تعالى : ﴿ وَرَبَّائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ ﴾ ^(٣) ، فإن الحِجْر ليس بقيد عند العلماء ؛ لكن فائدة التقيد تأكيد الحكم في هذه الصورة مع ثبوته عند عدسها ؛ ولهذا قال بعده : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٤) ولم يقل : « ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ ولم يكن في حُجُوركم » فدل على أن الحِجْر خرج مخرج العادة .

واعترض بأن الحرمة إذا كانت بالجموع فالحلّ يثبت بانتفاء الجموع ، والجموع ينتفى بانتفاء جزئه ، كما ينتفى بانتفاء كل فرد من الجموع .

وأجيب بأنه إذا نفى أحد شطري العلة كان جزء العلة ثابتا ؛ فيعمل عملها .
فإن قيل : لما قال : ﴿ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ ^(٥) ، قال في الآية بعدها :

(٢) سورة البقرة ٩٦

(١) سورة الأعراف ١٤٢

(٣) سورة النساء ٢٣ .

﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ ^(١) عَلِمَ من مجموع ذلك أن الريبة لا تحرم إذا لم يدخل بآمتها ؛ فما فائدة قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٢) ؟ قيل : فائدته ألا يتوهم أن قيد الدخول خرج مخرج الغالب لا مخرج الشرط ؛ كما في الحجر المفهوم إذا خرج مخرج الغالب ، فلا تقييد فيه عند الجمهور ، خلافا لإمام الحرمين والشيخ عز الدين بن عبد السلام والعراق ، حيث قالوا : إنه ينبغي أن يكون حجة بلا خلاف إذا لم تغلب ؛ لأن الصفة إذا كانت غالبية دلت العادة عليها ؛ فاستغنى المتكلم بالعادة عن ذكرها ، فلما ذكرها مع استغنائه عنها دل ذلك على أنه لم يرد الإخبار بوقوعها للحقيقة ؛ بل ليترب عليها نفي الحكم من المسكوت ؛ أما إذا لم تكن غالبية أمكن أن يقال : إنما ذكرها ليعرف السامع أن هذه الصفة تعرض لهذه الحقيقة .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ ^(٣) . وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ ^(٤) ، وجوزوا أن الرهن لا يختص بالسفر ، لكن ذكر لأن فقد الكاتب يكون فيه غالبا ، فلما كان السفر مظنة إعواز الكاتب والشاهد الموثوق بهما ، أمر على سبيل الإرشاد بحفظ مال المسافرين بأخذ الوثيقة الأخرى ؛ وهي الرهن .

وقوله تعالى : ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ ^(٥) ، والقصر جائز مع أمن السفر ؛ لأن ذلك خرج مخرج الغالب لا الشرط ، وغالب أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم تخل من خوف العدو .

ومنها من جعل الخوف هنا شرطا إن حل القصر على ترك الركوع والسجود والنزول

(٢) سورة النساء ٢٣
(٤) سورة البقرة ٢٨٣

(١) سورة النساء ٢٤
(٣) سورة الإسراء ١١
(٥) سورة النساء ١٠١

عن الدابة والاستقبال ونحوه ؛ لا في عدد الركعات ؛ لكن ذلك شدة خوف لا خوف ،
وسبب النزول لا يساعده .

وكقوله تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ ^(١) .

القسم الثامن عشر

القسم

وهو عند النحويين جملة يؤكد بها الخبر ، حتى إنهم جعلوا قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ
يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(٢) ، قسماً وإن كان فيه إخبار ؛ إلا أنه لما جاء
توكيداً للخبر سُمي قسماً .

ولا يكون إلا باسم معظم ، كقوله : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَتَّبِعُنَّ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ ^(٩) .

فهذه سبعة مواضع أقسم الله فيها بنفسه والباقي كله أقسم بمخلوقاته .

(٢) سورة المنافقين ١

(٤) سورة يونس ٥٣

(٦) سورة مريم ٦٨

(٨) سورة النساء ٦٥

(١) سورة النور ٣٣

(٣) سورة التواريخ ٢٣

(٥) سورة التباين ٧

(٧) سورة الحجر ٩٢

(٩) سورة المعارج ٤٠ .

كقوله : ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ ^(١) .

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ^(٢) .

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْحَنَسِ . الْجَوَارِي الْكُنَّسِ﴾ ^(٣) .

وإنما يحسن في مقام الإنكار .

فإن قيل : ما معنى القسم منه سبحانه ؟ فإنه إن كان لأجل المؤمن ، فالمؤمن بصدق مجرد الإخبار ؛ وإن كان لأجل الكافر فلا يفيد .

فالجواب : قال الأستاذ أبو القاسم القشيري : إن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها ، وذلك أن الحكم يفصل باثنين : إما بالشهادة ، وإما بالقسم ، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة .

وقوله : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ^(٤) .

وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى : ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ . قَوْرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ ^(٥) صاح وقال : من الذي أغضب الجليل حتى أُلجأ إلى اليمين ؟ قالها ثلاثا ، ثم مات .

فإن قيل : كيف أقسم بمخلوقاته وقد ورد النهي علينا ألا نقسم بمخلوق ؟

قيل : فيه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أنه حذف مضاف ، أي « ورب الفجر » و « رب التين » ، وكذلك الباقي .

والثاني : أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء وتُقسم بها ؛ فنزل القرآن على ما يعرفون .

(٢) سورة الواقعة ٩٥

(٤) سورة الحجر ٧٢

(١) سورة التين ٩

(٣) سورة التكوين ١٦، ١٥

(٥) سورة الذاريات ٢٢ ، ٢٣ .

والثالث : أن الأقسام إنما تجب بأن يُقسم الرجلُ بما يعظمه ، أو بمن يحله ؛ وهو فوقه والله تعالى ليس شيء فوقه ؛ فأقسم تارةً بنفسه ، وتارةً بمصنوعاته ، لأنها تدلّ على باريّ وصانع ؛ واستحسنه ابن خالويه .

وقسمه بالنبي صلى الله عليه وسلم في قوله : ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾ ليعرف الناس عظمته عند الله ، ومكانته لديه ، قال الأستاذ أبو القاسم القشيري في " كنز اليواقيت " : والقسم بالشيء لا يخرج عن وجهين : إما لفضيلة أو لمنفعة ؛ فالفضيلة كقوله تعالى : ﴿ وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ ^(١) ، والمنفعة نحو : ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ ^(٢) .

وأقسم سبحانه بثلاثة أشياء :

أحدها : بذاته ، كقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) ﴿ فَوَرَبُّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(٤) .

والثاني : بفعله ، نحو : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا . وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا . وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ ^(٥) .

والثالث : مفعوله ، نحو : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ﴾ ^(٧) .

وهو ينقسم باعتبار آخر إلى مظهر ومضمَر :

فالْمَظْهَرُ كقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٧) ونحوه .

(٢) سورة الذاريات ٢٣

(٤) سورة الشمس ٧٥

(٦) سورة الطور ١

(١) سورة التين ٣، ٢

(٣) سورة الحجر ٩٢

(٥) سورة النجم ١

(٧) سورة الذاريات ٢٣

والمضمر على قسمين : قسم دلت عليه لام القسم ، كقوله : ﴿ تَتَّبِعُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(١) وقسم دل عليه المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ ^(٢) تقديره « والله » .

وقد أقسم تعالى بطوائف من الملائكة في أول سورة الصافات ^(٣) ، والمرسلات ^(٤) ، والنازعات ^(٥) .

فوائد

الأولى : أكثر الأقسام المحذوفة الفعل في القرآن : لا تكون إلا بالواو ، فإذا ذكرت الباء أتى بالفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ^(٦) ﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٧) . ولا تجيء الباء والفعل محذوف إلا قليلا ؛ وعليه حمل بعضهم قوله : ﴿ يَا بُنَيَّ

(٢) سورة مريم ٧١

(١) سورة آل عمران ١٨٦

(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا . فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ﴾ قال الزختمري في الكشف ٤ : ٢٥٠ : أقسم الله سبحانه بطوائف الملائكة أو بنفوسهم الصافات أقدامها في الصلاة .

(٤) وهو قوله تعالى : ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ غُرَفًا . فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا . وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا . فَالْفَارِقَاتِ فَرَقًا . فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا . عُذْرًا أَوْ نَذْرًا إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لَوَاقِعٍ ﴾ قال الزختمري في الكشف ٤ : ٥٤١ : « أقسم سبحانه بطوائف من الملائكة أرسلهن بأوامره فعصفن في مضيهن كما تمصف الرياح ؛ تخففا في امتثال أمره » .

(٥) وهو قوله تعالى : ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غُرَقًا . وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا . وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا . فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا . فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا . يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾ قال الزختمري في الكشف ٤ : ٥٥٣ : « أقسم سبحانه بطوائف الملائكة التي تنزع الأرواح من الأجساد ؛ وبالطوائف التي تنشطها ، أي تخرجها . . . وبالطوائف التي تسبح في مضيها ، أي تسرع فتسبق إلى ما أمروا به ، فتدبر أمرا من أمور العباد بما يصلحهم في دينهم أو دنياهم » .

(٧) سورة التوبة ٦٢ .

(٦) سورة النحل ٣٨

لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ^(١) وقال : الباء باء القسم ؛ وليست متعلقة بـ « تُشْرِكْ » ، وكأنه يقول :
 ﴿ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ ﴾ ثم ابتداء فقال : ﴿ بِاللَّهِ ﴾ لا تشرك ؛ وحذف « لا تشرك » لدلالة
 الكلام عليه . وكذلك قوله : ﴿ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ ﴾^(٢) ؛ قيل : إن قوله :
 « بما عهد » قسم ؛ والأولى أن يقال : إنه سؤال لا قسم .
 وقوله : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾^(٣) فتقف على
 ﴿ لِي ﴾ وتبتدئ ﴿ بِحَقِّ ﴾ فتجعله قسما .

هذا مع قول النحويين : إن الواو فرع الباء ؛ لكنه قد يكثر الفرع في الاستعمال
 ويقل الأصل .

الثانية : قد علمت أن القسم إنما جئ به لتوكيد المقسم عليه ؛ فتارة يزيدون فيه
 للمبالغة في التوكيد ، وتارة يحذفون منه للاختصار والعلم بالحذف .

فما زادوه لفظ « إِي » بمعنى « نعم » ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي ﴾^(٤) .
 وما يحذفونه فعل القسم وحرف الجر ، ويكون الجواب مذكورا ، كقوله تعالى :
 ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﴾^(٥) أي « والله » .
 وقوله : ﴿ لَا قُطْعَنَ أَيْدِيَكُمْ ﴾^(٦) ، ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾^(٧) ، ﴿ لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا
 مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾^(٨) .

وقد يحذفون الجواب وييقون القسم للعلم به ، كقوله تعالى : ﴿ ص . وَالْقُرْآنِ

(١) سورة لقمان ١٣

(٣) سورة المائدة ١١٦

(٥) سورة الأحزاب ٢١

(٧) سورة الملق ١٥

(٢) سورة الزخرف ٤٩

(٤) سورة يونس ٥٣

(٦) سورة الشعراء ٤٩

(٨) سورة يوسف ٣٢

ذِي الذِّكْرِ^(١) على أحد الأقوال ؛ أن الجواب حُذِفَ لطول الكلام ؛ وتقديره « لأعذبهم على كفرهم » .

وقيل : الجواب : إن ذلك لحق .

ومما حذف فيه المقسم به قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾^(٢) ، أى نخلف إنك لرسول الله ؛ لأن الشهادة بمعنى اليمين ، بدليل قوله : ﴿ أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾^(٤) ، فالأول قسم بمنزلة ، « والحق » وجوابه « لأملأن » ، وقوله : ﴿ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾^(٥) تأكيد للقسم .

وأما قوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾^(٦) ، ثم قال : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾^(٧) قالوا : وهو جواب القسم ، وأصله « لقد قتل » ثم حذف اللام وقد .

الثالثة : قال الفارسي فى الحجّة : الألفاظ الجارية مجرى القسم ضربان :

أحدهما : ما تكون جارية كغيرها من الأخبار التى ليست بقسم ، فلا تجاب بجوابه ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٨) ، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾^(٩) ، ﴿ فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ﴾^(١٠) ؛ فهذا ونحوه يجوز أن يكون قسماً وأن يكون حالاً لخلوه من الجواب .

والثانى : ما يتعلق بجواب القسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا

(٢) سورة المنافقين ١

(٤) سورة س ٨٤

(٦) سورة البروج ٤١

(٨) سورة البقرة ٦٣

(١) سورة س ١، ٢

(٣) سورة المنافقين ٢٠

(٥) سورة س ٨٤

(٧) سورة الحديد ٨

(٩) سورة المجادلة ١٨

الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ^(١) ، ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾^(٢) .

الرابعة : القسم والشرط ، يدخل كل منهما على الآخر ؛ فإن تقدم القسم ودخل الشرط بينه وبين الجواب كان الجواب للقسم ؛ وأغنى عن جواب الشرط ؛ وإن عكس فبالعكس ؛ وأيهما تصدر كان الاعتماد عليه والجواب له .

ومن تقدم القسم قوله تعالى : ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُحَنَّكَ﴾^(٣) ، تقديره « والله لئن لم تنته » ، فاللام الداخلة على الشرط ليست بلام القسم ، ولكنها زائدة ، وتسمى الموطئة للقسم ويعنون بذلك أنها مؤذنة بأن جواب القسم منتظر ؛ أى الشرط لا يصلح أن يكون جواباً ؛ لأن الجواب لا يكون إلا خبراً .

وليس دخولها على الشرط بواجب ، بدليل حذفها في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٤) .

والذى يدل على الجواب للقسم لا للشرط دخول اللام فيه ؛ وأنه ليس بمجزوم ، بدليل قوله تعالى : ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾^(٥) ولو كان جواب الشرط لكان مجزوماً .

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَا إِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾^(٦) ؛ فاللام في «ولئن» هي الموطئة للقسم ، واللام في ﴿لَا إِلَى اللَّهِ﴾ هي لام القسم ؛ ولم تدخل نون التوكيد على الفعل للفصل بينه وبين اللام بالجار والمجرور . والأصل « لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله » فلما قدم معمول الفعل عليه حذف منه .

(٢) سورة النحل ٣٨

(٤) سورة المائدة ٧٣

(٦) سورة آل عمران ١٥٨

(١) سورة آل عمران ١٨٧

(٣) سورة مريم ٤٦

(٥) سورة الإسراء ٨٨

القسم التاسع عشر

إبراز الكلام في صورة المستحيل على طريق المبالغة ليدل على بقية جملة

كقول العرب : لا أكلك حتى يبيض القار ، وحتى يشيب الغراب ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْبِجَ الْجَلْمُ فِي سَمِّ الْخِلْيَاطِ ﴾ ^(١) ، يعنى والجل لا يلج في السم ؛ فهؤلاء لا يدخلون ، فهو في المعنى متعلق بالحال ، فالمعنى أنهم لا يدخلون الجنة أصلاً ، وليس للغاية هنا مفهوم ، ووجه التأكيد فيه كدعوى الشيء ببيئته ، لأنه جعل ولوج الجل في السم غاية لنفي دخولهم الجنة ، وتلك غاية لا توجد ، فلا يزال دخولهم الجنة منتفياً .

وغالى بعض الشعراء في وصف جسمه بالنحول ؛ فجاء بما يزيد على الآية ، فقال : وَلَوْ أَنَّ مَا بِي مِنْ جَوَى وَصْبَابَةٍ عَلَى جَهْلٍ لَمْ يَبْقَ فِي النَّارِ خَالِدٌ وهذا على طريقة الشعراء في اعتبار المبالغة ؛ وإلا فعارضات القرآن لا تجوز ، كما سبق التنبيه عليه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٢) ، فإن المعنى : إن كان ما سلف في الزمن السالف يمكن رجوعه فخله ثابت ، لكن لا يمكن رجوعه أبداً ، ولا يثبت خلّه أبداً ، وهو أبلغ في النهى المجرد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ^(٣) ، أى ولكن ليس له ولد ؛ فلا أعيد سواه .

(١) سورة الأعراف ٤٠

(٢) سورة النساء ٢٢

(٣) سورة الزخرف ٨١

وقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ﴾ ^(١) ، أى إن كان تسليم بعضهم على بعض ، أو تسليم الملائكة عليهم لغوا ، فلا يسمعون لغوا إلا ذلك ؛ فهو من باب قوله : وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُبُوحَهُمْ بِهِمْ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ ^(٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ ^(٣) ، فإن الناس استشكلوا وجه الاستثناء ، مع أنهم لا يذوقون فيها الموت مطلقاً . ومقتضى استثنائها من النفي أنهم يذوقونها فى الجنة وليس كذلك .

ووجه الزمخشري ^(٤) بأنه من التوكيد فى الدلالة ، والموتة الأولى لا يذوقونها أصلاً ؛ إذ يستحيل عود ما وقع ؛ فلا يذوقون فيها الموت أصلاً ، أى إن كانوا يذوقون فلا يكون ذلك إلا الموتة الأولى ، وإن كان إيقاع الموتة الأولى فى الجنة مستحيلاً ، فعرض بالاستثناء إلى استحالة الموت فيها .

هذا إن جعلنا الاستثناء متصلاً ؛ فإن كان منقطعاً ، فالمعنى : « لكن الموتة الأولى قد ذاقوها » .

ويحتمل على الاتصال أن يكون المعنى فيها ، أى فى مقدّماتها ، لأن الذى يرى مقامه فى الجنة عند موته ينزل منزلة من هو فيها ، بتأويل الذوق على معنى المستحيل . فهذه ثلاثه أوجه .

القسم الثانى المسمى الاستثناء والاستدراك

ووجه التأكيـد فيه أنه ثبـت ذكره مرتين ، مرة فى الجملة ومرة فى التفصيل .

(٢) البيت للناطقة الديبانية ، ديوانه ٦ .

(٤) انظر الكشف ١ : ٢٢٣ .

(١) سورة مريم ٦٢

(٣) سورة الدخان ٥٦

فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، فكأنه كان في جملتهم ، ثم خرج منهم ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ ۖ ﴾ ^(١) ؛ فإن فيه معنى زائدا على الاستثناء ، هو تعظيم أمر الكبيرة التي أتى بها إبليس ، من كونه خرق إجماع الملائكة ، وفارق جميع الملائكة الأعلى بخروجه مما دخلوا فيه من السجود لآدم ؛ وهو بمثابة قولك : أمر الملك بكذا فأطاع أمره جميع الناس ؛ من أمير ووزير إلا فلانا ؛ فإن الإخبار عن معصية الملك بهذه الصيغة ، أبلغ من قولك : أمر الملك فعصاه فلان .

وفي ضمن ذلك وُصف الله سبحانه بالعدل فيما ضربه على إبليس من خزي الدنيا ، وختم عليه من عذاب الآخرة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ۖ ﴾ ^(٢) فإن في الإخبار عن المدة بهذه الصيغة تهويلاً على السامع ؛ ليشهد عذراً نوح عليه السلام في الدعاء على قومه . وحكمة الإخبار عن المدة بهذه الصيغة تعظيم المدة ؛ ليكون أول ما يباشر السمع ذكر « الألف » واختصار اللفظ ؛ فإن لفظ القرآن أخصر من « تسعمائة وخمسين عاما » ؛ ولأن لفظ القرآن يفيد حصر العدد المذكور ولا يحتمل الزيادة عليه ولا النقص .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ . خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۖ ﴾ ^(٣) فإنه سبحانه لما علم أن وصف الشقاء يعم المؤمن العاصي والكافر ، استثنى من حكم بخلوده في النار بلفظ مطمع ؛ حيث أثبت الاستثناء المطلق ، وأكد بقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۖ ﴾ ؛ أي أنه لا اعتراض عليه في إخراج أهل الشقاء من النار . ولما علم أن أهل السعادة لا خروج لهم من الجنة أكد خلودهم بعد الاستثناء بما يرفع أصل الاستثناء ، حيث قال : ﴿ عَطَاءٌ غَيْرَ ۖ ﴾

(٢) سورة النكبات ١٤

(١) سورة الحجر ٣٠، ٣١

(٣) سورة هود ١٠٦، ١٠٧

مُجْدُودٍ ﴿١﴾ أى غير منقطع ؛ ليعلم أن عطاءه لهم الجنة غير منقطع . وهذه المعاني زائدة على الاستثناء اللغوى .

وقيل : وجه الاستثناء فيه الخروج من الجنة إلى منزلة أعلى كالرضوان والرؤية ، ويؤيده قول بعض ^(٢) الصحابة :

* وَإِنَّا لَنَزْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَطْهَرًا *

وصوبه النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وجعل الزمخشري الاستثناء الأول لخروج أهل النار إلى الزمهرير ، أو إلى نوع آخر من العذاب بناء على مذهبه من تخليد أهل الكبائر فى النار ، وجعل الاستثناء الثانى دالاً على نجاة أهل الكبائر من العذاب ، فكأنه تصور ^(٣) أن الاستثناء الثانى لما لم يحمل على انقطاع النعيم ، لقوله تعالى : ﴿ عَطَاءٌ غَيْرَ مُجْدُودٍ ﴾ فكذا الاستثناء الأول لا يحمل على انقطاع عذاب الجحيم لتناسب أطراف الكلام . وقال : معنى قوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ عقب الاستثناء الأول فى مقابلة قوله : ﴿ عَطَاءٌ غَيْرَ مُجْدُودٍ ﴾ عقب الثانى ، أن الله تعالى يفعل بأهل النار ما يريد من العذاب كما يعطى لأهل الجنة عطاءه الذى لا انقطاع له ^(٤) .

قيل : وما أصدق فى سياق الزمخشري فى هذا الموضع قول القائل :

* حَفِظْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ *

وذلك لأن ظاهر الاستثناء ؛ هو الإخراج عن حكم ما قبله ، ولا موجب للعدول عن

(٢) هو النابغة الجعدي ؛ أتى النبي صلى الله

(١) سورة هود ١٠٨

عليه وسلم فأنشده قصيدته ؛ فلما بلغ إلى قوله :

بَلَعْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَجَدُودَنَا وَإِنَّا لَنَزْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَطْهَرًا

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إلى أين يا أبا ليلى ؟ » ، فقال : إلى الجنة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن شاء الله » الشعر الشراء ٢٤٧ (٣) م : « يتصور »

(٤) راجع الكشف ٢ : ٣٣٦ .

الظاهر في الاستثناء الأول ، فحمل على النجاة . ولما كان إنجاء المستحق العذاب محل تعجب وإنكار ، عقبه بقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ؛ أى من العذاب والإنجاء منه ، بفضل ، ولا يتوجه عليه اعتراض أحد ؛ يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

وأما الاستثناء الثانى فلما لم يكن على ظاهره ، كان إخراج أهل الجنة المستحقين للثواب وقطع النعيم عنهم لا يناسب إنجاء أهل النار المستحقين للعذاب ، فلذا عقب بقوله : ﴿ عَطَاءٌ غَيْرٌ مِّجْدُودٍ ﴾ ^(١) بيانا للمقصود .

ورعاية هذا الباب أولى من رعاية الباب الذى توهم الزمخشري ؛ فإنَّ حاصله يرجع إلى أن الاستثناء الثانى لما لم يكن على ماهو الظاهر فى باب الاستثناء ، ينبغى ألا يكون الاستثناء الأول أيضاً على ماهو الظاهر . ولا يخفى على المنصف أنه تعسف .

وأما قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾ ^(٢) فالمعنى لا طعام لهم أصلاً ؛ لأن الضريع ليس بطعام البهائم فضلاً عن الإنس ؛ وذلك كقولك : ليس لفلان ظل إلا الشمس ؛ تريد بذلك نفى الظل عنه على التوكيد ، والضريع نبت ذو شوك يسمى الشبرق فى حال خضرته وطراوته ، فإذا يبس سُمِّيَ الضريع ، والإبل ترعاه طرياً لا يابساً .

وقريب منه تأكيد المدح بما يشبه الذم ، بأن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح ، بتقدير دخولها فيها ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيًا . إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ﴾ ^(٣) التأكيد فيه من وجوب : على الإتصال فى الاستثناء والاقطاع .

القسم الحادى والعشرون

المبالغة

وهى أن يكون للشئ صفة ثابتة ؛ فتزيد فى التعريف بمقدار شدته أو ضعفه ؛ فيدعى

(٢) سورة الفاشية ٦

(١) سورة هود ١٠٨

(٣) سورة الواقعة ٢٥، ٢٦

له من الزيادة فى تلك الصفة ما يستبعد عند السماع ؛ أو ^(١) يحيلُ عقله ثبوته .

ومن أحسنها قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَفْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ ^(٢) وهى ^(٣) ظلمة البحر ، وظلمة الموح فوقه ، وظلمة السحاب فوق الموح .

وقوله تعالى : ﴿ بَلَغَتْ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ ﴾ ^(٤) ، أى كادت تبلغ ؛ لأن القلب إذا زال عن موضعه مات صاحبه .

وقيل : هو حقيقة ، وإن الخوف والروع يوجب للخائف أن تنتفخ رثته ، ولا يبعد أن ينهض بالقلب نحو الحنجرة . ذكره الفراء وغيره .

أو أنها لما أتصل وجيئها واضطرابها بلغت الحناجر .

ورد ابن الأنبارى ^(٥) تقدير « كادت » فإن « كاد » لا تضم .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَيَرْوِلَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ ^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا . أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾ ^(٧) .

ومنه المبالغة فى الوصف بطريق التشبيه ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ . كَأَنَّهُ جِالَةٌ صُفْرٌ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة النور ٤٠

(١) م د إذ ؛ والصواب ما أثبتته من ت

(٣) : د فني ، والصواب ما أثبتته من ت

(٤) سورة الأحزاب ١٠

(٥) هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى ؛

وقله أيضا الشريف المرتضى ؛ ورده . وانظر غرر القوائد ٢ : ٣٣٤

(٦) سورة مريم ٩٠

(٦) سورة إبراهيم ٣٦

(٨) سورة الرسائل ٣٢ ، ٣٣ .

وقد يخرج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم الأكبر للمبالغة وهو مجاز ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ ^(١) ، فجعل مجيئ جلائل آياته ، مجيئاً له سبحانه ، على المبالغة .

وكقوله سبحانه : ﴿ وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ ﴾ ^(٢) ، فجعل نقله بالهلكة من دار العمل إلى دار الجزاء وجداناً للمجازى .

ومنه ماجرى مجرى الحقيقة ، كقوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ ^(٣) ، فإن اقتران هذه بـ « يكاد » صرفها إلى الحقيقة ، فانقلب من الامتناع إلى الإمكان .

وقد تجيئ المبالغة مدحجة ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾ ^(٤) ، فإن المبالغة في هذه الآية مدحجة في المقابلة ، وهى بالنسبة إلى المخاطب ، لا إلى المخاطب ؛ معناه أن علم ذلك متعذر عنكم ؛ وإلا فهو بالنسبة ^(٥) إليه سبحانه ليس بمبالغة .

وأما قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي . . . ﴾ ^(٦) الآية ، فقيل ^(٧) : سببها أن اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا له : كيف عُنَفْنَا بهذا القول : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(٨) ، ونحن قد أوتينا التوراة ، وفيها كلام الله ^(٩) وأحكامه ، ونور وهدى ! فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « التوراة قليل من كثير » ، ونزلت هذه الآية .

(١) سورة الفجر ٢٢ (٢) سورة النور ٣٩ (٣) سورة النور ٤٣

(٤) سورة الرعد ١٠ (٥) كذا في م ، وفي ت : « لله »

(٦) سورة الكهف ١٠٩ (٧) نقله الواحدى فى أسباب النزول ٢٢٥ ،

(٨) سورة الإسراء ٨٥

(٩) عبارة أسباب النزول : « أوتينا التوراة ، ومن أوتي التوراة فقد أوتي خيراً كثيراً » .

(١) سورة الفجر ٢٢

(٤) سورة الرعد ١٠

(٦) سورة الكهف ١٠٩

عن ابن عباس .

وقيل : إنما نزلت ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَاحٌ ﴾ ^(١) .

قال المفسرون : والغرض من ذلك الإعلام بكثرة كلماته ؛ وهي في نفسها غير متناهية ، وإنما قرب الأمر على أفهام البشر بما يتناهى ؛ لأنه غاية ما يعهده البشر من الكثرة .

وقال بعض المحققين : إن ما تضمنت الآية أن كلمات الله تعالى لم تكن لتنفد ، ولم تقتض الآية أنها تنفذ بأكثر من هذه الأقلام والبحور ؛ وكما قال الخضر عليه السلام : ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من ماء البحر حين غمس منقاره فيها .

وعدّ بعضهم من هذا القبيل ما جاء من المبالغة في القرآن من الإغضاء عن العيوب ، والصفح عن الذنوب ، والتغافل عن الزلات ، والستر على أهل المروءات ، كقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٢) .

وقيل في تفسيره : أن تصلَ مَنْ قَطَعَكَ ، وتعطى مَنْ حرمك وتعفو عمن ظلمك .

وقوله تعالى : ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ... ﴾ ^(٣) الآية .

(١) سورة لقمان ٢٧ ، وفي أسباب النزول للواحدى ص ٢٦٠ أيضاً : « قال المفسرون : سألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الروح ، فأنزله الله : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ؛ فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ؛ أنه أجاز اليهود فقالوا : يا محمد ، بلغنا عنك أنك تقول : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ أفنعين أم قومك ؟ فقال : كلا عني ؛ قالوا ألسنت تتلو فيما جاءك إنا قد أوتينا التوراة وفيها علم كل شيء . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هي في علم الله سبحانه قليل ، ولقد آتاكم الله ما أنعم الله به أنفعتم به » ، فقالوا : يا محمد ، كيف تزعم هذا وأنت تقول : ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ وكيف يجتمع هذا ! علم قليل وخبر كثير ! فأنزله الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ

مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَاحٌ ... ﴾

تنبيه

(١) تحصل مما سبق أن قصد المبالغة يستلزم في الحال الإيجاز ؛ إما بالحذف ، وإما بجعل الشيء نفس الشيء ، أو بتكرار لفظ يتم بتكرره التهويل والتعظيم ، ويقوم مقام أوصاف ، كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٢) .

وقد نص سيبويه على هذا كله في مواضع شتى من كتابه لافتراقها في أحكام .

فائدة

[في اختلاف الأقوال في تقدير المبالغة في الكلام]

اختلف في المبالغة على أقوال :

أحدها : إنكار أن تكون من محاسن الكلام لاشتغالها على الاستحالة .

والثاني : أنها الغاية في الحسن ؛ وأعذب الكلام ما بولغ فيه ؛ وقد قال النابغة :

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْغُرُّ يَمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقَطْرُنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

والثالث : وهو الأصح ؛ أنها من محاسن الكلام ؛ ولا ينحصر الحسن فيها - فإن

فضيلة الصدق لا تُنكر - لو كانت معيبة لم ترد في كلام الله تعالى ؛ ولها طريقتان :

أحدهما : أن يستعمل اللفظ في غير معناه لغة ، كما في الكناية والتشبيه والاستعارة

وغيرها ، من أنواع المجاز .

والثاني : أن يُشفع ما يفهم المعنى بالمعنى على وجه يقتضى زيادة ؛ فتترادف (٣) الصفات

(٢) سورة الحاقة ١

(١) هذا التنبيه ساقط من ت

(٣) ق : « فتَرَادَد » .

بقصد التهويل ، كما في قوله تعالى : ﴿ فِي بَحْرِ مُّجَيٍّ يَنْشَأُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ ^(١) .

الفهم الثاني والمُشروبه

الاعتراض

وأسماء قدامة ^(٢) : « التفاتا » ^(٣) ، وهو أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى ، بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته ، فيكون فاصلا بين الكلام والكلامين ، لنكتة .

وقيل : هو إرادة وصف شيئين : الأول منهما قصداً ، والثاني بطريق الانجرار؛ وله تعلق بالأول بضرب من التأكيد .

وعند النحاة جملة صغرى تتخلل جملة كبرى ؛ على جهة التأكيد .

وقال الشيخ عز الدين في أماليه : الجملة المعارضة تارة تكون مؤكدة ، وتارة تكون مشددة ؛ لأنها إما ألا تدل على معنى زائد على ما دل عليه الكلام ؛ بل دلت عليه فقط ، فهي مؤكدة . وإما أن تدل عليه وعلى معنى زائد ، فهي مشددة . انتهى .

وذكر النحاة مما تتميز به الجملة الاعتراضية عن الحالية كونها طليية ، كقوله تعالى :

(١) سورة النور ٤٠

(٢) هو أبو الفرج قدامة بن جعفر ؛ صاحب كتاب نقد الشعر

(٣) قال : « ومن نعوت المعاني الالتفات ؛ وهو أن يكون الشاعر آخذاً في معنى ؛ فكأنه يعترضه ؛ إما شك فيه ، أو ظن أن راداً يرد عليه قوله ؛ أو سائلاً يسأله عن سببه ؛ فيعود راجعاً إلى ما قدمه فيما أن يذكر سببه ؛ أو يحل الشك فيه » وانظر نقد الشعر ٨٧ ، وبديع القرآن ٤٢

﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) ، فإنه معترض بين : ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾^(١) ، وبين : ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا﴾^(١) .

وله أسباب :

منها تقرير الكلام ، كقولك : فلان أحسن بفلان - ونعم مافعل . ورأى من رأى كذا - وكان صوابا .

ومنه قوله تعالى : ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) ، ﴿لقد علمتم﴾ اعتراض؛ والمراد تقرير إثبات البراءة من تهمة السرقة .

وقوله : ﴿وَأَمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾^(٣) .
﴿وَجَعَلُوا أَهْلَهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾^(٤) ، واعتراض بقوله : ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾^(٤) ، بين كلامها .^(٥)

وقوله : ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾^(٦) .

ومنها قصد التنزيه ، كقوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(٧) ، فاعتراض ﴿سبحانه﴾ لغرض التنزيه والتعظيم ، وفيه الشناعة على من جعل البنات لله .

ومنها قصد التبرك ، كقوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾^(٨) .

(٢) سورة يوسف ٧٣

(٤) سورة النمل ٣٤

(٥) أى من كلام بلقيس ؛ وبقية كلامها : ﴿إِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ . . .﴾

(٧) سورة النحل ٥٧

(١) سورة آل عمران ١٣٥

(٣) سورة القتال ٢

(٦) سورة البقرة ٢٥

(٨) سورة الفتح ٢٧

ومنها قصد التأكيد، كقوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(١).

وفيها اعتراضان ؛ فإنه اعترض بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾^(١) بين القسم وجوابه ، واعترض بقوله: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾^(١) بين الصفة والموصوف ؛ والمراد تعظيم شأن ما أقسم به من مواقع النجوم ، وتأكيد إجلاله في النفوس ، لاسيما بقوله: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾^(١).

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا . أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾^(٢) ذ « أولئك » الخبر و « إِنَّا لَا نُضِيعُ » اعتراض .

ومنها كون الشانى بياناً للأول ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(٣) ؛ فإنه اعترض وقع بين قوله: ﴿فَأَتَوْهُنَّ﴾^(٣) ، وبين قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾^(٤) ، وهما متصلان معنى ؛ لأنّ الشانى بيان الأول ؛ كأنه قيل : فأتوهن من حيث يحصل منه الحرث . وفيه اعتراض بأكثر من جملة .

ومنها تخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد على أمر علق بهما ، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَلَّةً أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾^(٥) ، فاعترض بقوله: ﴿حَلَّةً أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾^(٥) بين « ووصينا » وبين الموصى به ، وفائدة ذلك إذكّار الولد بما كابدته أمه من المشقة في حمله وفساله ، فذكر الحمل والفصال يفيد زيادة التوصية بالأم ، لتحملها من المشاق والمتاعب في حمل الولد ما لا يتكلفه الوالد ، ولهذا جاء في الحديث التوصية بالأم ثلاثاً ، وبالأب مرة .

(٢) سورة الكهف ٣١، ٣٠

(٤) سورة البقرة ٢٢٣

(١) سورة الواقعة ٧٦، ٧٥

(٣) سورة البقرة ٢٢٢

(٥) سورة لقمان ١٤٠

ومنها زيادة الرد على الخصم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا... ﴾ ^(١)
 الآية فقوله : ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ ﴾ ^(٢) اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه . وفائدته أن يقرر
 في أنفس المخاطبين أن تدارؤ بني إسرائيل في قتل تلك الأنفس لم يكن نافعا لهم في إخفائه
 وكتمائه ، لأن الله تعالى مظهر لذلك ^(٣) ومخرجه ، ولو جاء الكلام خالياً من هذا الاعتراض
 لكان ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ^(١) ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بَعْضُهَا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزِيلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾ ^(٤) ،
 فاعترض بين « إذ » وجوابها بقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزِيلُ ﴾ ^(٢) ؛ فكأنه أراد أن يحجبهم
 عن دعواهم فجعل الجواب اعتراضاً .

وقوله : ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ ^(٥)
 إلى قوله : ﴿ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا
 بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ اعتراض في أثناء الكلام . وهو قوله : ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ
 اشْمَأَزَّتْ ﴾ الآية ، وذلك لأن قوله : ﴿ فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ ﴾ سبب عن قوله : ﴿ وَإِذَا
 ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ ﴾ على معنى أنهم يشمئزون من توحيد الله تعالى ، ويستبشرون
 بالشرك الذي هو ذكر الآلهة ؛ فإذا مسَّ أحدهم ضرٌّ أو أصابته شدة تناقض في دعواه ،
 فدعا من اشمأز من ذكره وانقبض من توحيدهِ ولجأ إليه دون الآلهة ، فهو اعتراض بين
 السبب والمسبب ، فقيد القول بما فيه من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بأمره بذلك ، وبقوله :
 ﴿ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ ﴾ ، ثم عقبه من الوعيد العظيم أشدَّ التأكيد وأعظمه وأبلغه :

(٢) م : « ذلك »
 (٤) سورة النحل ١٠١

(١) سورة البقرة ٧٢
 (٣) سورة البقرة ٧٣
 (٥) سورة الزمر ٤٥-٤٩ .

ولذلك كان اتصال قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ﴾^(١) للسبب الواقع فيها، وخلق الأول، منه من الأمر اشتراك جملة مع جملة، ومناسبة أوجبت العطف بالواو الموضوع لطلق الجمع، كقولهم: قام زيد وعمرو. وتسبب السبب مع ما في ظاهر الآية من اشتمالهم ليس يقتضي التجاءهم إلى الله تعالى، وإنما يقتضي إعراضهم عنه من جهة أن سياق الآية يقتضي إثبات التناقض؛ وذلك أنك تقول: زيد يؤمن بالله تعالى؛ فإذا مسه الضر لجأ إليه فهذا سبب ظاهر مبني على اطراد الأمر، وتقول: زيد كافر بالله، فإذا مسه ضر لجأ إليه، فتجىء بالفاء هنا كالأول لغرض التزام التناقض، أو العكس، حيث أنزل الكافر كفره منزلة الإيمان في فصل سبب الالتجاء؛ فأنت تلزمه العكس؛ بأنك إنما تقصد بهذا الكلام الإنكار والتعجب من فعله^(٢).

وقوله: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ الشُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣) بقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤) استراض واقع في أشياء كلام مصل؛ وهو قوله: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ الشُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٥)، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٦)، وهو على مهييع أسلوب القرآن؛ من ذكر الضد عقب الضد؛ كما قيل:

* وبضدها تتبين الأشياء *

ومنها الإدلاء بالحجة؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾^(٧)، فاعترض بقوله: ﴿فَاسْأَلُوا﴾ بين قوله: ﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ وبين قوله: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾^(٨) إظهاراً لقوة الحجة عليهم.

(٢) كذا وردت العبارة في الأصول وفيها غموض.

(٤) سورة الزمر ٦٣

(٦) سورة النحل ٤٤، ٤٣

(١) سورة الزمر ٥٨

(٣) سورة الزمر ٦٢

(٥) سورة الزمر ٦٤

وهذه الآية رد ابن مالك على أبي على الفارسي قوله : إنه لا يعترض بأكثر من جملة واحدة .

ورُدَّ بأن جملة الأمر دليل للجواب عند الأكثرين ونفسه عند آخرين ، فهو مع جملة الشرط ، كالجملة الواحدة . نعم جوزوا في قوله تعالى : ﴿ مَتَكِّثِينَ عَلَىٰ فُرُشٍ بَطَاطُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ ^(١) ، أن يكون حالا من قوله : ﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٢) ، فلزم الاعتراض بسبع جمل مستقلات ؛ إن كان : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ ^(٣) ، خبر مبتدأ محذوف ؛ وإلا فيكون بست جمل .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ . أَفَأَمِّنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ ... ﴾ ^(٤) الآية : إن في هذه الآية الكريمة سبع جمل معترضة : جملة الشرط ، و« اتقوا » و« فتحننا » و« كذبوا » و« أخذناهم » و« بما كانوا يكسبون » . وزعم أن ﴿ أفأمن ﴾ ^(٥) معطوف على ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ بَفْتَةٍ ﴾ ^(٦) ، وكذا نقله ابن مالك عن الزمخشري وتبعه أبو حيان ، ولم يوجد ذلك في كلام الزمخشري .

قال ابن مالك : ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان ، قال : وإنما اعترض بأربع جمل ؛ وزعم أن من عند ﴿ وَلَوْ أَنَّ ﴾ ^(٤) إلى ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) جملة ؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه . انتهى .

وفي القولين نظر ؛ أما على قول ابن مالك فينبغي أن يكون بعدها ثمان جمل ؛ أحدها :

(٢) سورة الرحمن ٤٦
(٤) سورة الأعراف ٩٦
(٦) سورة الأعراف ٩٥

(١) سورة الرحمن ٥٤
(٣) سورة الرحمن ٤٨
(٥) سورة الأعراف ٩٧

﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وأربعة في حيز «لو» وهي ﴿آمنوا﴾ و﴿اتقوا﴾ و«فتحنا» ،
والمركة مع أن وصلتها مع «ثبت» مقدراً على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية ، والسادسة
﴿ولكن كذبوا﴾ والسابعة ﴿فأخذناهم﴾ والثامنة ﴿بما كانوا يكسبون﴾ .
وأما قول المعترض فلا أنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جل ؛ أحدها ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ؛
لأنها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها ، والثانية لو وما في حيزها ، جملة واحدة فعلية
إن قدر : «لو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا» ، أو اسمية وفعلية إن قدر : إيمانهم ،
واتقوا ثابتان ، والثالثة : ﴿وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ^(١) ،
كله جملة .

وينبغي على قواعد البيانين أن يعدوا الكل جملة واحدة لارتباط بعضها ببعض ،
وعلى رأى النحاة ينبغي أن يكون ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ ^(١) جملة واحدة
لارتباط الشرط بالجزاء لفظاً ، ﴿وَلَكِنْ كَذَّبُوا﴾ ثانية أو ثالثة ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾ ثالثة
أورابعة ، و﴿بما كانوا يكسبون﴾ متعلق بـ «أخذناهم» فلا يعد اعتراضاً .
وقوله : ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَىٰ الْجُودِيِّ﴾ ^(٢) ، فهذه ثلاث
جل معترضة بين ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ ^(٣) وبين ﴿وَقِيلَ بَعْدًا﴾ .
وفيه اعتراض في اعتراض ؛ فإن ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ معترض بين ﴿غِيضَ الْمَاءِ﴾
وبين ﴿واستوت﴾ .

ولا مانع من وقوع الاعتراض في الاعتراض ، كقوله : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَعْلَمُونَ
عَظِيمٌ﴾ ^(٣) .

ومنه قوله تعالى في سورة العنكبوت ذاكراً عن إبراهيم قوله : ﴿ اُعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ﴾ ^(١) ، ثم اعترض تسليةً لقلب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : ﴿ وَإِنْ تَكْذَبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ ^(٢) ، وذكر آيات ، إلى أن قال : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ ^(٣) يعني قوم إبراهيم ، فرجع إلى الأول .

وجعل الزمخشري قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ ﴾ ^(٤) ، في آخر الصفات معطوفاً على ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ ﴾ ^(٥) في أول السورة ^(٦) : وقال في قول بعضهم في : ﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ ^(٧) : إنه حال من فاعل ﴿ قُمْ ﴾ ^(٨) في أول هذه السورة ، هذا من بدع التفاسير ^(٩) وهذا الذي ذكره في الصفات منه .

ومن العجب دعوى بعضهم كسر همزة « إن » في قوله تعالى : ﴿ إِنْ ذَلِكِ لَحَقُّ تَخَاصُمٍ أَهْلِ النَّارِ ﴾ ^(١٠) على جواب القسم في قوله تعالى : ﴿ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ ^(١١) ، حكاه الرماني .

فإن قيل : أين خبر « إن » في قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ ^(١٢) ؟ قيل الخبر : ﴿ أُولَئِكَ يَنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ ^(١٣) .

-
- (١) سورة العنكبوت ١٦
(٢) سورة العنكبوت ٢٤
(٣) سورة الصفات ١٤٩ ، والآية : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُنُونَ ﴾
(٤) سورة الصفات ١١ ، والآية : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنْ خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾
(٥) سورة المدثر ٣٦
(٦) سورة المدثر ٢٨ : وهو قوله تعالى :
(٧) الكشف ٤ : ٤٨ ، وعبارته : « معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة » .
(٨) الكشف ٤ : ٥٢٢
(٩) سورة فصلت ٤١
(١٠) سورة فصلت ٤٤

فوائد

قال ابن عمرو ^(١): لا يجوز وقوع الاعتراض بين واو العطف وما دخلت عليه ؛ وقد أجازوه قوم في « ثم » و « أو » فتقول : « زيد قائم ثم والله عمرو » .
وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَلَلَهُ أُولَىٰ بِيهَا ﴾ ^(٢) اعتراض بين الشرط وجوابه مع أن فيه فاء والجملة مسندة لـ « يَكُنْ » .

قال الطيبي : سئل الزمخشري عن قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ﴾ ^(٣) أهو اعتراض ؛ قال ؟ لا ، لأن من شرط الاعتراض أن يكون بالواو ونحوها ؛ وأما بلقاء فلا .
وفهم صاحب " فرائد القلائد " من هذا اشتراط الواو ، فقال : وقد ذكر الزمخشري : ﴿ إِنَّهُ كَانَ صَدِيقًا نَبِيًّا ﴾ ^(٤) هذه الجملة أعتراض بين البدل وبين المبدل منه ، أغنى « إبراهيم » و « إذ » قال : هذا معترض لأنه اعتراض بدون الواو بعيد عن الطبع وعن الاستعمال ، وليس كما قال فقد يأتي بالواو كما سبق في الأمثلة ، وبدونها كقوله سبحانه : ﴿ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ ^(٥) . وقد اجتمعا في قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ . إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٦) .

القسم الثالث والعشرون

الاحتراس

وهو أن يكون الكلام محتملا لشيء بعيد فيؤتي بما يدفع ذلك الاحتمال ؛ كقوله

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد عمرو ، النحوي ؛ أخذ عن ابن يعيش ؛ وله شرح على المفصل ؛ توفي سنة ٦٤٩ . بنية الوعاة ٩٩

(٣) سورة المدثر ٥٥

(٢) سورة النساء ١٣٥

(٥) سورة النحل ٥٧

(٤) سورة مريم ٥٦ ، ٤١

(٦) سورة الواقعة ٧٥ - ٧٧٧

تعالى : ﴿ أَسْأَلُكَ يَدَكَ فِي جَنِّبِكَ تَخْرُجُ بَيِّضَاءُ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ﴾ ^(١) ، فاحترس سبحانه بقوله : ﴿ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ﴾ عن إمكان أن يدخلَ في ذلك البَهَقُ والبرص .

وقوله تعالى : ﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٢) فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة وهو السهولة لتوهم أن ذلك لضعفهم ، فلما قيل : ﴿ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ عُلِمَ أنها منهم تواضع ؛ ولهذا عدى « الذل » بعلى لتضمنه معنى العطف .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(٤) فقوله : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(٥) احتراس بين أن من عدل سليمان وفضله وفضل جنوده أنهم لا يحطمون غلة ما فوقها إلا بالآ لا يشعروا بها .

وقد قيل : إنما كان تبسم سليمان سروراً بهذه الكلمة منها ؛ ولذلك أكد التبسم بالضحك ؛ لأنهم يقولون : تبسم كتبسم الغضبان ؛ لينبه على أن تبسمه تبسم سرور .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَتَصِيبُكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ^(٥) التفات إلى أنهم لا يقصدون ضرراً مسلم .

وقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٦) ؛ فإنه سبحانه لما أخبر بهلاك مَنْ هلك بالطوفان ، عقبهم بالدعاء عليهم ، ووصفهم بالظلم ، ليعلم أن جميعهم كان مستحقاً للعذاب ،

(١) سورة القصص ٣٢

(٢) سورة المائدة ٥٤

(٣) سورة الفتح ٢٩

(٤) سورة النمل ١٨

(٥) سورة الفتح ٢٥

(٦) سورة هود ٤٤

احتباس من ضعف يؤم أن الهلاك بعمومه ربما شمل من لا يستحق العذاب ؛ فلما دعا على الهالكين ، ووصفهم بالظلم علم استحقاقهم لما نزل بهم وحل بساحتهم ، مع قوله أولا : ﴿ وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾ ^(١) .

وأعجب احتباس وقع في القرآن قوله تعالى مخاطباً لنبيه عليه السلام : ﴿ وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ ﴾ ^(٢) الآية .

وقال حكاية عن موسى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ ﴾ ^(٣) ، فلما نفى سبحانه عن رسوله أن يكون بالمكان الذي قضى لموسى فيه الأمر عرّف المكان بالغربي ؛ ولم يقل في هذا الموضع « الأيمن » كما قال : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ ﴾ ^(٣) أدباً مع النبي صلى الله عليه وسلم أن ينفى عنه كونه بالجانب الأيمن ، أو يسلب عنه لفظاً مشتقاً من اليمن ، أو مشاركاً لمادته ، ولما أخبر عن موسى عليه السلام ذكر الجانب الأيمن تشريفاً لموسى ، فراعى في المقامين حسن الأدب معهما ، تعليماً للأمة ، وهو أصل عظيم في الأدب في الخطاب .

وقوله : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(٤) فإنه لو اختصر لترك : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ ﴾ ؛ لأن سياق الآية لتكذيبهم في دعوى الإخلاص في الشهادة ، لكن حسن ذكره رفع توهم أن التكذيب للمشهود به في نفس الأمر .

وقوله حاكياً عن يوسف عليه السلام : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ ^(٥) ، ولم يذكر الجلب مع أن النعمة فيه أعظم لوجهين :

(٢) سورة القصص ٤٤

(٤) سورة المنافقون ١ .

(١) سورة هود ٣٧

(٣) سورة مريم ٥٢

(٥) سورة يوسف ١٠٠ .

أحدهما : لثلاثي استحيى إخوته، والكريم يفضى ؛ ولا سيما في وقت الصفاء .

والثاني : لأن السجن كان باختياره ، فكان الخروج منه أعظم ، بخلاف الحب .

وقوله : ﴿ تَكَلَّمُ النَّاسُ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾ ^(١) ؛ وإنما ذكر الكهولة مع أنه لا إجماع

فيه ؛ لأنه كان في العادة ، أن من يتكلم في المهد أنه لا يعيش ولا يتماذى به العمر ، فجعل

الاحتراس بقوله : ﴿ وَكَهْلًا ﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ^(٢) ، والسقف لا يكون إلا من

فوق ؛ لأنه سبحانه رفع الاحتمال الذي يتوهم من أن السقف قد يكون من تحت بالنسبة ؛

فإن كثيراً من السقوف يكون أرضاً لقوم وسقفاً لآخرين ؛ فرفع تعالى هذا الاحتمال بشيئين :

وهما قوله : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ولفظه ﴿ خَرَّ ﴾ لأنها لا تستعمل إلا فيما هبط أو سقط من العلو إلى سفلى .

وقيل : إنما أكد ليعلم أنهم كانوا حالين تحته ، والعرب تقول : خَرَّ علينا سقف ووقع علينا

حائط ، فجاء بقوله : ﴿ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ، ليخرج هذا الشك الذي في كلامهم ، فقال :

﴿ من فوقهم ﴾ ، أى عليهم وقع ؛ وكانوا تحته ، فهلكوا وما أفلتوا .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا حَرَّ تَكَلُّمٍ أُنِّى شِئْتُمْ ﴾ ^(٣) ؛ لأنه لما كان يحتمل معنى « كيف »

و« أين » احتس بقوله : ﴿ حَرَّ تَكَلُّمٍ ﴾ ؛ لأن الحرث لا يكون إلا حيث تنبت البذور ، وينبت

الزرع ، وهو الحل المحصوص .

وقوله : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ^(٤) ؛

وذلك لأن الاشتراك في المصيبة يخفف منها ، ويسلى عنها ؛ فأعلم سبحانه أنه

لا ينفعهم ذلك .

(٢) سورة الزخرف ٣٩

(٤) سورة النحل ٢٦

(١) سورة البقرة ٢٢٣

(٣) سورة المائدة ١١٠

قائدة

عاب قدامة على ذى الرمة قوله :

أَلَا يَا سَلَمَى يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطَرُ^(١)
فِيهِ لَمْ يَحْتَرَسْ ، وَهَلَّا قَالَ كَمَا قَالَ طَرْفَةٌ^(٢) :

* فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا *

وأجيب بأنه قدّم الدعاء بالسلامة للدار .

وقيل : لم يرد بقوله : « وَلَا زَالَ مِنْهَا » اتصال الدوام بالسُّقْيَا من غير إقلاع ، وإنما ذلك بمثابة من يقول : ما زال فلان يزورنى ، إذا كان متعاهداً له بالزيارة .

القسم الرابع والعشرون

التذييل

مصدر « ذَيْلٌ » للمبالغة ؛ وهى لغة ، جعلُ الشيء ذَيْلاً للآخر . واصطلاحاً أن يُؤْتَى بعد تمام الكلام بكلام مستقل فى معنى الأول ؛ تحقيقاً للدلالة منطوق الأول ، أو مفهومة ؛ ليكون معه كاللّيل ، ليظهر المعنى عند من لا يفهم ؛ ويكمل عند من فهمه .
كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ﴾^(٣) ، ثم قال عز من قائل : ﴿ وَهَلْ

(٢) ديوانه ٧٢ (من مجموعة العقد الثمين) ،

(١) ديوانه ٢٠٦

* صَوَّبُ الرِّبْعِ وَدِيمَةُ مَهْمَى *

وبقيته :

(٣) سورة سبأ ١٧ .

نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴿١﴾ ، أى هل يجازى ذلك الجزاء الذى يستحقه الكفور
إلا الكفور ؛ فإن جعلنا الجزاء علما كان الثانى مفيداً فائدة زائدة .

وقوله : ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ (٢) .

وقوله : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ أَخْلَدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ آخِلِدُونَ ﴾ (٣) .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ . إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا
دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكُمْ
مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ (٤) .

فقوله : ﴿ وَلَا يُنَبِّئُكُمْ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ تذييل لاشتغاله على ... (٥) .

وقوله : ﴿ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ ﴾ (٦) .

وقوله : ﴿ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴾ (٧) .

وجعل القاضى أبو بكر فى كتابه " الإيجاز " منه قوله تعالى : ﴿ إِنْ فِرْعَوْنَ
عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي
نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (٨) .

وقوله : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ
وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ﴾ (٩) .

ويحتمل أن يكون من التعليل .

وقوله : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ ﴾ (١٠) ، فقوله :

(٢) سورة الإسراء ٨١

(٤) سورة فاطر ١٣ ، ١٤

(٦) سورة المؤمنين ٤٦

(٨) سورة القصص ٤

(١٠) سورة الزخرف ٢٢ .

(١) سورة سبأ ١٧

(٣) سورة الأنبياء ٣٤

(٥) بياض فى الأصلين

(٧) سورة الأعراف ١٣٣

(٩) سورة القصص ٩

﴿وَكَذَلِكَ﴾ ^(١) ، تذييل ، أى فذلك شأن الأمم مع الرسل ، وقوله : ﴿مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ﴾ ^(٢) ، جعل التذييل هنا من التفسير .

القسم الخامس والعشرون التميم

وهو أن يتم الكلام ، فيلحق به ما يكمله ، إما مبالغة ، أو احتقاراً ، أو احتياطاً .
وقيل : هو أن يأخذ في معنى فيذكره غير مشروح ؛ وربما كان السامع لا يتأمله ليعود المتكلم إليه شارحاً ؛ كقوله تعالى : ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ ^(٣) ، فالتميم في قوله : ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾ ، جعل الهاء كناية عن الطعام مع اشتهاؤه .
وكذلك قوله : ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ ^(٥) ، فقوله : ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ تميم في غاية الحسن .

القسم السادس والعشرون الزيادة

والأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله ، ويسمونه التأكيّد . ومنهم من يسميه بالصلة . ومنهم من يسميه المقحم .

(٢) سورة الدهر ٨
(٤) سورة النساء ١٢٤ .

(١) سورة الزخرف ٢٣
(٣) سورة البقرة ١٧٧

قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى .
وبابها الحروف والأفعال .

كقوله تعالى: ﴿فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ ^(١) . ﴿فَمَا رَحْمَةٌ مِنْ اللَّهِ﴾ ^(٢) .
وقوله: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمَدِ صَبِيًّا﴾ ^(٣) قيل: ﴿كان﴾ هاهنا
زائدة ؛ وإلا لم يكن فيه إجماز ؛ لأن الرجال كلهم كانوا في المهد ، وانتصب ﴿صبيًّا﴾
على الحال .

وقال ابن عصفور: هي في كلامهم زيدت في وسط الكلام للتأكيد ؛ وهي مؤكدة
للماضى في ﴿قالوا﴾ .

ومنه زيادة « أصبح » ، قال حازم: إن كان الأمر الذى ذكر أنه أصبح فيه لم يكن
أمسى فيه ، فليست زائدة ، وإلا فهي زائدة ؛ كقولك: أصبح العسل حلواً .

وأجاب الرماني عن قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ ^(٤) ، فإن العادة أن مَنْ به علة
تزداد عليه بالليل يرجو الفرج عند الصباح ، فاستعمل « أصبح » لأن الخسران جعل لهم
في الوقت الذى يرجون فيه الفرج ، فليست زائدة .

وهو معنى قول غيره: إنها تأتي للدوام واستمرار الصفة ، كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا
لَا يَرَى إِلَّا مَسَا كِنُهُمْ﴾ ^(٥) ، ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ﴾ ^(٦) .
وأما قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ ^(٧) فهو على الأصل ، لظهور
الصفة نهارة ، والمراد الدوام أيضاً ، أى استقرت له الصفة نهارة ^(٨) .

- | | |
|---------------------|------------------------------------|
| (١) سورة المائدة ١٣ | (٢) سورة آل عمران ١٥٩ |
| (٣) سورة مريم ٢٩ | (٤) سورة المائدة ٥٣ |
| (٥) سورة الأحقاف ٢٥ | (٦) سورة القصص ٨٢ |
| (٧) سورة النمل ٥٨ | (٨) كلمة: « نهارة » ، ساقطة من ت . |

واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين ، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين ، قال ^(١) سيويه عقب قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ ^(٢) : إن « ما » لغو ؛ لأنها لم تُحْدِث شيئاً .

والأولى اجتنابُ مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى ؛ فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب ، لا من جهة المعنى ؛ فإن قوله : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ ^(٣) معناه : « ما لنت لهم إلا رحمة » ؛ وهذا قد جمع نفيًا وإثباتًا ، ثم اختصر على هذه الإرادة ، وُجِّع فيه بين لفظي الإثبات وأداة النفي التي هي « ما » .

وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ^(٤) ف « إِنَّمَا » هاهنا حرف تحقيق وتبقيق ، إن هنا للتحقيق ، وما للتحقيق فاختصر ، والأصل : « ما الله اثنان فصاعداً ، وأنه إله واحد » .

وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن ؛ فمنهم من أنكره ، قال الطرطوسي في " العُمدة " ، ^(٥) : زعم المبرد وثعلب الأصل في القرآن ، والدّهءاء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلّات في القرآن ، وقد وجد ذلك على وجه لا يسهل إنكاره فذكر كثيرا .

وقال ابن الخباز ^(٦) في التوجيه ^(٧) : وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد ، لأنه تكلم بغير فائدة ، وما جاء منه حمّله على التوكيد .

(٢) سورة النساء ١٥٥

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٥

(٤) سورة النساء ١٧١

(٣) سورة آل عمران ١٥٩

(٥) هو كتاب عمدة الحكم فيما لا ينفذ من الأحكام ؛ للقاضي نجم الدين إبراهيم بن علي الطرطوسي

الحنيني المتوفى سنة ٧٥٨ . كشف الظنون ١١٦٦ - ١١٦٧

(٦) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي ، الإربلي الضرير ، المعروف بابن الحجاز ؛ توفي سنة ٦٣٩ .

(٧) ذكره صاحب كشف الظنون .

نكت الهميان ٩٦ .

ومنهم من جَوَّزه وجعل وجوده كالعدم ؛ وهو أفسد الطرق .

وقد رُدَّ على فخر الدين الرازى قوله : إِنَّ الْحَقَّيْنِ عَلَى أَنَّ الْمَهْمَلَ لَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللَّهِ سبحانه ؛ فأما في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(١) فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب ، والتقدير « فبأى رحمة » ؟ فجعل الزائد مهملاً ، وليس كذلك ، لأن الزائد ما أُتِيَ به لغرض التقوية والتوكيد ، والمهمل ما لم تضعه العرب ، وهو ضد المستعمل ، وليس المراد من الزيادة - حيث ذكرها النحويون - إهمال اللفظ ، ولا كونه لغواً فتحتاج إلى التكبُّب عن التعبير بها إلى غيرها ؛ فإنهم إنما سَمَّوْا « ما » زائدة هنا لجواز تعدى العامل قبلها إلى ما بعدها ، لا لأنها ليس لها معنى .

وأما ما قاله في الآية : إنها للاستفهام التعجبي ، فقد انتقد عليه بأن قيل : تقديره « فبأى رحمة » دليل على أنه جعل « ما » مضافة للرحمة ، وأسماء الاستفهام التعجبي لا يضاف منها غير « أَيْ » ؛ وإذا لم تصح الإضافة كان ما بعدها بدلاً منها ، والمبدل من اسم الاستفهام يجب معه ذكر همزة الاستفهام ، وليست الهمزة مذكورة ، فدل على بطلان هذه الدعوى ؛ وسنبين في فصل زيادة الحروف الفائدة في إدخال « ما » هاهنا ، فانظره هناك .

تنبيهات

الأول : أهل الصناعة يُطلقون الزائد على وجوه : منها ما يتعلق به هنا وهو ما أقحم تأكيذاً ،

نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾ ^(٢) . ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً ﴾ ^(٣) . ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة آل عمران ١٥٩

(٤) سورة الشورى ١١

(١) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة البقرة ٢٦

ومعنى كونه زائداً أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيّد ؛ فبوجوده حصل فائدة التأكيّد ، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة .

وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف ، وماعناده ؛ إذ إسقاط الحرف لا يخلّ بالمعنى ؟ فقال : هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف ، قال : ومثال ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعاً ؛ فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره وقال : أجد في نفسى على خلاف ما أجده بإقامة الوزن ، فكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها ، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانها .

الثانى : حق الزيادة أن تكون فى الحرف وفى الأفعال كما سبق ؛ وأما الأسماء فنصّ أكثر النحويين على أنها لا تزداد . ووقع فى كلام كثير من المفسرين الحكم عليها فى بعض المواضع بالزيادة ، كقول الزمخشريّ فى قوله تعالى : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(١) : إن اسم الجلالة مقحم ، ولا يتصوّر مخادعتهم لله تعالى ^(٢) .

الثالث : حقها أن تكون آخرًا وحشواً ؛ وأما وقوعها أولاً فلما فيه من التناقض ، إذ قضية الزيادة إمكان أطرافها ، وقضية التصدير الاهتمام ، ومن ثمّ ضعّف قول بعضهم بزيادة « لا » فى قوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٣) . وأبعد منه قول آخر : إنها بمعنى « إلا » ، والظاهر أنها ردّ لكلام تقدّم فى إنكار البعث ، أى ليس الأمر كما تقولون ، ثم قال بعده : ﴿ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٣) ، وعليه فيجوز الوقف على « لا » ، وفيه بعد .

فصل

[في حروف الزيادة]

الزيادة إما أن تكون لتأكيد النفي ، كالباء في خبر ليس وما ، أو لتأكيد الإيجاب ، كاللام الداخلة على المبتدأ .

وحروف الزيادة سبعة : إن ، وأن ، ولا ، وما ، ومن ، والباء ، واللام . بمعنى أنها تأتي في بعض الموارد زائدة ؛ لأنها لازمة للزيادة . ثم ليس المراد حصر الزوائد فيها ، فقد زادوا الكاف وغيرها ؛ بل المراد أن الأكثر في الزيادة أن تكون بها .

[زيادة « إن »]

فأما إن الخفيفة فتطرد زيادتها مع ما النافية ، كقول امرئ القيس ^(١) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا مَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

أي فما حديث . فزاد « إن » للتوكيد ، قال الفراء : إن الخفيفة زائدة ، فجمعوا بينها وبين ما النافية ، تأكيذا للنفي ، فهو بمنزلة تكرارها ، فهو عند الفراء من التأكيذ اللفظي ، وعند سيبويه من التأكيذ المعنوي .

وقيل : قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ ^(٢) : إنها زائدة .

وقيل نافية ؛ والأصل « في الذي ما مكناكم فيه » بدليل : ﴿ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمْكِنُوا لَهُمْ ﴾ ^(٣) ؛ وكأنه إنما عدل عن « ما » لئلا تتكرر فيثقل اللفظ .

ووهم ابن الحاجب ؛ حيث زعم أنها تزداد بعد « لما » الإيجابية ؛ وإنما تلك في « أن » المفتوحة .

(٢) سورة الأحقاف ٢٦

(١) ديوانه ٣٢

(٣) سورة الأنعام ٦

[زيادة «أن»]

وأما أن المفتوحة فتزاد بعد لما الظرفية ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ ﴾ ^(١) ، وإنما حكموا بزيادتها ؛ لأن « لما » ظرف زمان ؛ ومعناها وجود الشيء لوجود غيره ؛ وظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد ، « وأن » المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد ؛ فلم تبق « لما » مضافة إلى الجمل ؛ فلذلك حكموا بزيادتها .

وجعل الأخفش من زيادتها قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) . وقيل : بل هي مصدرية ؛ والأصل « وما لنا في ألا نفعل كذا » ! فليست زائدة ؛ لأنها عملت النصب في المضارع .

[زيادة «ما»]

وأما « ما » فتزاد بعد خمس كلمات من حروف الجر ؛ فتزاد بعد « من » و « عن » غير كافة لها عن العمل ، وتزاد بعد الكاف ، ورب ، والباء ؛ كافة وغير كافة أخرى .

والكافة إما أن تكفّ عن عمل النصب والرفع ؛ وهي المتصلة بـ « وأخواتها » نحو : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(٤) . ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ ^(٥) . وجعلوا منها : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(٦) ؛ ويحتمل أن تكون موصولة بمعنى « الذي » و « العلماء » خبر ، والعائد مستتر في « يخشى » ، وأطلقت « ما » على جماعة العقلاء ،

(٢) سورة إبراهيم ١٢

(٤) سورة النساء ١٧١

(٦) سورة فاطر ٢٨ .

(١) سورة العنكبوت ٢٣

(٣) سورة البقرة ٢٤٦

(٥) سورة الأأنال ٦

كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١).

وإما أن تكف عن عمل الجر، كقوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٢) وقيل: بل موصولة؛ أي «كالذي هو لهم آلهة».

وغير الكافة تقع بعد الجازم؛ نحو: ﴿وَأَيُّ مَا يَنْزِعُ عَنْكَ﴾^(٣)، ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا﴾^(٤).
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾^(٥).

وبعد الخافض؛ حرفاً كان، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٦). ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٧).
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٨). ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾^(٩)، أو اسماً، نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قُضِيَتْ﴾^(١٠).

وتزاد بعد أداة الشرط؛ جازمة كانت، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١١). أو غير جازمة، نحو: ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمُومُهُمْ﴾^(١٢).

وبين المتبوع وتابعه؛ نحو: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾^(١٣)، قال الزجاج: ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين. انتهى.

ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود. و «بعوضة» بدل. وقيل «ما» اسم نكرة صفة لـ «مثلاً»، أو بدل و «بعوضة» عطف بيان.

وقيل في قوله: ﴿فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١٤) بأنها زائدة لمجرد تقوية الكلام؛ نحو:

- | | |
|------------------------|----------------------|
| (٢) سورة الأعراف ١٢٨ | (١) سورة النساء ٣ |
| (٤) سورة الإسراء ١١٠ | (٣) سورة الأعراف ٢٠٠ |
| (٦) سورة آل عمران ١٥٩ | (٥) سورة النساء ٧٨ |
| (٨) سورة «المؤمنون» ٤٠ | (٧) سورة المائدة ١٣ |
| (١٠) سورة القصص ٢٨ | (٩) سورة نوح ٢٥ |
| (١٢) سورة فصلت ٢٠ | (١١) سورة النساء ٧٨ |
| (١٤) سورة البقرة ٨٨ | (١٣) سورة البقرة ٢٦ |

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾^(١) و « قليلا » فى معنى النفى ، أولافادة التقليل كما فى نحو « أكلت أكلاما » ، وعلى هذا فىكون : « قليلا بعد قليل » .

[زيادة « لا »]

وأما « لا » فتزاد مع الواو بعد النفى ، كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(٢) ؛ لأن « استوى » من الأفعال التى تطلب اسمين أى لا تليق بفاعل واحد ؛ نحو « اختصم » ، فلم أن « لا » زائدة . وقيل : دخلت فى السيئة لتحقيق أنه لا تساوى الحسنه السيئة ، ولا السيئة الحسنه .

وتزاد بعد « أن » المصدرية ؛ كقوله : ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٣) ؛ أى ليعلم ؛ ولولا تقدير الزيادة لا نعكس المعنى ؛ فزيدت « لا » لتوكيد النفى . قاله ابن جنى .

واعترضه ابن مكيون ؛ بأنه ليس هناك نفى حتى تكون هى مؤكدة له . ورد عليه السكوفى بأن هنا ما معناه النفى ؛ وهو ماوقع عليه العلم من قوله : ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾^(٣) ؛ ويكون هذا من وقوع النفى على العلم ، والمراد ماوقع عليه العلم كقوله : « ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيدا » فأبدلت من الضمير الذى فى « يقول » ما بعد « إلا » ؛ وإن كان البدل لا يكون إلا فى النفى ؛ فكما كان النفى هنا واقعا على العلم وحكم لما وقع عليه العلم بحكمه ، كذلك يكون تأكيد النفى أيضاً على ماوقع عليه العلم ، ويحكم العلم بحكم النفى ، فيدخل على العلم تأكيد النفى ، والمراد به تأكيد نفي ما دخل عليه العلم .

وإذا كانوا قد زادوا « لا » في الموجب المعنى لما توجه عليه فعل منفي في المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ۖ ﴾ ^(١) ، المعنى « أن تسجد » ، فزاد « لا » تأكيداً للنفي المعنوي الذي تضمنه « منعك » ؛ فكذلك تزداد « لا » في العلم الموجب تأكيداً للنفي الذي تضمنه الموجه عليه .

قال السلاويين : وأما زيادة « لا » في قوله : ﴿ لَيْسَ يَظُنُّ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(٢) ؛ فشيء متفق عليه ؛ وقد نص عليه سيويوه ، ولا يمكن أن تحمل الآية إلا على زيادة « لا » فيها ، لأن ما قبله من الكلام وما بعده يقتضيه .

ويدل عليه قراءة ابن عباس وعاصم والحميدى : « لِيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ » وقرأ ابن مسعود وابن جبير « لِيَكُنْ يَعْلَمَ » وهاتان القراءتان تفسير لزيادتها ؛ وسبب النزول يدل على ذلك أيضاً ؛ وهو أن المشركين كانوا يقولون : إن الأنبياء منا ، وكفروا مع ذلك بهم ، فأنزل الله تعالى : ﴿ لَيْسَ يَظُنُّ أَهْلُ الْكِتَابِ ... ﴾ ^(٣) الآية .

ومنه : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ ۖ ﴾ ^(٤) ، بدليل الآية الأخرى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ۖ ﴾ ^(٥) ؛ وليس المعنى : ما منعك من ترك السجود ؟ فإنه ترك ؛ فلا يستقيم التوبيخ عليه .

وقيل : ليست بزيادة من وجهين :

أحدهما : أن التقدير ما دعاك إلى ألا تسجد ؟ لأن الصارف عن الشيء دايع إلى تركه ، فيشتركان في كونهما من أسباب عدم الفعل .
الثاني : أن التقدير ما منعك من ألا تسجد .

(٢) سورة الحديد ٢٩
(٤) سورة الأعراف ١٢

(١) سورة الأعراف ١٢
(٣) سورة الحديد ٢٩٠
(٥) سورة ص ٧٥ .

وهذا أقرب مما قبله ؛ لأن فيه إبقاء المنع على أصله ، وعدم زيادتها أولى ؛ لأن حذف حرف الجر مع « أن » كثير كثرة لا تصل إلى المجاز ، والزيادة في درجتها .

قالوا : وفائدة زيادتها تأكيد الإثبات ؛ فإن وضع « لا » نفي ما دخلت عليه ، فهي معارضة للإثبات ؛ ولا يخفى أن حصول الحكم مع المعارض أثبت مما إذا لم يعترضه المعارض ؛ أو أسقط معنى ما كان من شأنه أن يسقط .

ومنه : ﴿ مَمْنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا إِلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ ^(١) .

قيل : وقد تزايد قبل القسم ، نحو : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ ^(٢) .
﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ ^(٣) . ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٤) ؛ أى أقسم بثبوتها .

وضُفَّ في الأخيرة ، بأنها وقعت صدرا ، بخلاف ما قبلها ، لوقوعها بين الفاء ومعطوفها .

وقيل : زيدت توطئة لنفي الجواب ؛ أى لا أقسم بيوم القيامة ، فلا يتركون سُدى .
ورد بقوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهِذَا الْبَلَدِ ... ﴾ ^(٥) الآيات ؛ فإن جوابه مثبت ، وهو :
﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾ ^(٥) .

وقيل غير زائدة .

وقيل : هي ردّ لكلام قد تقدّم من الكفار ؛ فإن القرآن كله كالسورة الواحدة ؛ فيجوز أن يكون الادعاء في سورة ، والردّ عليهم في أخرى ؛ فيجوز الوقف على « لا » هذه .

(٢) سورة المارج ٤٠

(٤) سورة القيامة ١

(١) سورة طه ٩٢، ٩٣

(٣) سورة الواقعة ٧٥

(٥) سورة البلد ١، ٤

واختلف في قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾ ^(١) .

فقيل : زائدة ليصح المعنى ؛ لأن المحرم الشرك .

وقيل : نافية أو ناهية .

وقيل : الكلام تم عند قوله : ﴿ حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ ، ثم ابتداء : ﴿ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) ؛ فيمن فتح الهمزة ^(٣) ، فقيل « لا » زائدة ، وإلا لكان عذراً للكفار .

ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر ^(٤) ، فيجب ذلك في قراءة الفتح .

وقيل : نافية وحذف المعطوف ؛ أى وأنهم يؤمنون .

وقوله تعالى : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٥) .

وقيل : « لا » زائدة ، والمعنى : ممتنع ^(٦) على أهل قرية قدرنا إهلاكهم لكفرهم أنهم لا يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة .

وعلى هذا فـ « حرام » خبر مقدم وجوبا ؛ لأن المخبر عنه « أن وصلت » .

وقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ

(٢) سورة الأنعام ١٠٩

(١) سورة الأنعام ١٥١

(٣) هي رواية العراقيين قاطبة عن أبي بكر من طريق يحيى ، قال صاحب إتحاف فضلاء البشر ٢١٥ « على أنها بمعنى لعل ؛ وهي في مصحف أبي كذلك ، أو على تقدير لام العلة ؛ والتقدير : إنا الآيات التي يقترحونها عند الله ؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون ، وما يشعركم اعتراض بين العلة والمعلول » .

(٤) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر ويعقوب وخلف . الإتحاف ٢١٥

(٦) ت « يمتنع » .

(٥) سورة الأنبياء ٩٥ .

يَقُولُ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ
الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ
أَرْبَابًا ﴿^(١)﴾ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ^(٢) عطفًا على ﴿يُؤْتِيهِ﴾ و « لا » زائدة
مؤكدَة لمعنى النفى السابق .

وقيل : عطف على ﴿يَقُولُ﴾ ، والمعنى : ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته
وترك الأنداد ، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادًا له ؛ ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة
والنبيين أربابًا .

وقيل : ليست زائدة لأنه عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشًا عن عبادة الملائكة ،
وأهل الكتاب عن عبادة عَزِيزٍ وَعِيسَى ؛ فلما قالوا له : أتنخذك ربًّا ؟ قيل لهم :
ما كان لبشر أن يؤتية الله الكتاب والحكمة ، ثم يأمر الناس بعبادته ، وبينهاهم عن
عبادة الملائكة والأنبياء .

[زيادة « من »]

وأما « من » فإنها تزداد في الكلام الوارد بعد نفى أو شبهه ؛ نحو : ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ
وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ ^(٣) . ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى
مِنْ فُطُورٍ﴾ ^(٤) . ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ ^(٥) .

(١) سورة آل عمران ٧٩ ، ٨٠ (٢) قال صاحب كتاب إتحاف فضلاء
البشر ١٧٧ : « واختلف في ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ ، فابن عامر وعاصم وحزرة وكذا يعقوب وخلف بنصب
الراء ؛ أى ولاله أن يأمرهم ، فأن مضمره ، أو منصوب بالعطف على ﴿يُؤْتِيهِ﴾ ، والفاعل ضمير
« بشر » ، ووافقهم الحسن واليزيدى والأعمش ؛ والباقون بالرفع على الاستثناف ، وفاعله ضمير اسم الله
تعالى أو بشر »
(٣) سورة الأنعام ٥٩
(٤) سورة الملك ٣
(٥) سورة المؤمنون ٩١

وجوز الأخفش زيادتها مطلقاً ؛ محتجاً بنحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(١) . ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) . ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ ^(٣) . ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ^(٤) .

وأما « ما » في نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾ ^(٦) « ما » في هذين الموضعين زائدة ؛ إلا أن فيها فائدة جلية ؛ وهى أنه لو قال : فبرحمة من الله لت لهم ، وبنقضهم ، جوزنا أن اللين واللعن كانا للسبيين المذكورين ولغير ذلك ، فلما أدخل « ما » في الموضوعين قطعنا بأن اللين لم يكن إلا للرحمة ، وأن اللعن لم يكن إلا لأجل نقض الميثاق .

[زيادة الباء]

وأما الباء فتراد في الفاعل ؛ نحو « كفى بالله » ، أى كفى الله ، ونحو « أحسن بزيدي » ! إلا أنها في التعجب لازمة . ويجوز حذفها في فاعل ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ ، ﴿ وكفى بنا حاسبين ﴾ ^(٧) وإنما هو « كفى الله » و « كفينا » .

وقال الزجاج : دخلت لتضمن « كفى » معنى اكتفى ؛ وهو حسن .

وفى المفعول ، نحو : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٨) ؛ لأن الفعل يتعدى بنفسه ؛ بدليل قوله : ﴿ وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ ^(٩) ، ونحو : ﴿ وَهَرَى إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ ﴾ ^(١٠) . ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ ^(١١) . ﴿ فَلَيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ ^(١٢) .

- | | |
|---------------------|------------------------------|
| (٢) سورة نوح ٤ | (١) سورة الأنعام ٣٤ |
| (٤) سورة البقرة ٢٧١ | (٣) سورة الحج ٢٣ ، والكهف ٣١ |
| (٦) سورة المائدة ١٣ | (٥) سورة آل عمران ١٥٩ |
| (٨) سورة البقرة ١٩٥ | (٧) سورة الأنبياء ٤٧ |
| (١٠) سورة مريم ٢٥ | (٩) سورة الحجر ١٩ |
| (١٢) سورة الحج ١٥ | (١١) سورة العلق ١٤ |

﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْإِحَادِ يُظْلَمَ﴾ ^(١) . ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ ^(٢) ، أى يمسح السوق مسحاً .

وقيل فى الأول : ضَمَنَ « تَلَقَّوْا » معنى « تَفَضُّوْا » .

وقيل : المعنى لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم ؛ كما يقال : لا تنفسد أمرك برأيك .

وقيل فى قوله تعالى : ﴿ تَنَبَّأُ بِالذَّهْنِ ﴾ ^(٣) : إن الباء زائدة ؛ والمراد : « تنبأ

الدهن » .

وفى المبتدأ ؛ وهو قليل ؛ ومنه عند سيويوه : ﴿ بِأَيِّكُمْ الْمُفْتُونُ ﴾ ^(٤) .

وقال أبو الحسن : ﴿ بِأَيِّكُمْ ﴾ متعلق باستقرار محذوف مخبر عنه بالمفتون ؛

ثم اختلف فقيل : « المفتون » مصدر بمعنى الفتنة ، وقيل : الباء ظرفية ، أى

فى أيكم الجنون .

وفى خبر المبتدأ ؛ نحو : ﴿ جَزَاهُ سَيِّئَةً مِّمَّنْهَا ﴾ ^(٥) . وقال أبو الحسن : الباء زائدة ،

بدليل قوله فى موضع آخر : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةً مِّثْلَهَا ﴾ ^(٦) .

وفى خبر ليس : كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخْصِيَ الْمَوْتَى ﴾ ^(٧) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ^(٨) .

وقال ابن عصفور فى " المقرب " ^(٩) : وتزاد فى نادر كلام لا يُقاس عليه ، كقوله

تعالى : ﴿ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخْصِيَ الْمَوْتَى ﴾ ^(٧) . انتهى .

(٢) سورة من ٣٣

(٤) سورة ن ٦ والمفتون : المجنون

(٦) سورة الشورى ٤٠

(٨) سورة الزمر ٣٦

(١) سورة الحج ٢٥

(٣) سورة المؤمنون ٢٠

(٥) سورة يونس ٢٧

(٧) سورة القيامة ٤٠

(٩) المقرب فى النحو ؛ لابن عصفور على بن مؤمن الحضرمي ؛ المتوفى سنة ٦٦٣ ؛ وعليه شرح له ؛

ومنه نسخ خطية بدار الكتب المصرية . وانظر كشف الظنون .

ومراده الآية التي أولها : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ ^(١) ، ولذا صرح به ابن أبي الربيع ^(٢) في القراءتين .

ويدل على الزيادة الآية التي في : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٣) .

وزعم ابن النحاس ^(٤) أنه أراد الآية الأولى ، أعنى قوله : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ ^(٥) ، فاعتذر عنه بأنه : إنما قال ذلك - وإن كان في خبر ليس - لأن « ليس » هنا بدخول الهمزة عليها لم يبق معناها من النفي ، فصار الكلام تقريراً ويعنى بقوله : « في نادر » في القياس لا في الاستعمال .

[زيادة اللام]

وأما اللام ، فتزاد معترضة بين الفعل ومفعوله ؛ كقوله :

وملكت ما بين العراق ويثرب مُلْكًا أجار لمسلم ومعاهد

وجعل منه المبرد قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، والأكثرون على أنه ضَمَنَ ﴿ رَدِفَ ﴾ معنى : « اقترب » ؛ كقوله : ﴿ أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ ^(٧) .

واختلف في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ ﴾ ^(٨) ، فقيل زائدة ، وقيل للتعليل والمفعول محذوف ، أى يريد الله التبيين وليبين لكم ويهديكم ، أى فيجمع لكم بين الأمرين .

(١) سورة الأحقاف ٢٣

مسند القراء بالأنفاس توفي سنة ٤٦٠ . طبقات القراء ١ : ٥٨

(٢) كذا في م ، وفي ت : « وظن »

(٣) سورة النمل ٧٢

(٤) سورة النساء ٢٦

(٥) سورة الإسراء ٩٩

(٦) سورة القيامة ٤٠

(٧) سورة الأنبياء ١

وقال الزخشرى فى قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(١) ،
فى سورة الزمر ^(٢) : لك أن تجعل اللام مزيدة مثلها فى « أردت لأن أفعل » ، ولا تزداد
إلا مع « أن » خاصة دون الاسم الصريح ؛ كأنها زيدت عوضاً من ترك الأصل إلى ما يقوم
مقامه ؛ كما أنت ^(٣) السين فى « أسطاع » يعنى بقطع الهمزة عوضاً من ترك الأصل
الذى هو « أطوع » والدليل على هذا جئته بغير لام ؛ فى قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ
أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٤) . انتهى .

وزيادتها فى « أردت لأن أفعل » لم يذكره أكثر النحويين ؛ وإنما تعرضوا لها
فى إعراب : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ ^(٥) .

وتزاد لتقوية العامل الضعيف إما لتأخره ، نحو : ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ
يَرْهَبُونَ ﴾ ^(٦) ، ونحو : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ^(٧) .

أو لكونه فرعاً فى العمل ، نحو : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ ^(٨) ، ﴿ فَعَالٍ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ^(٩)
﴿ نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾ ^(١٠) .

وقيل منه : ﴿ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾ ^(١١) ، وقيل : بل يتعلق بمستقر محذوف
صفة لعدو ؛ وهى للاختصاص .

وقد اجتمع ^(١٢) التأخر والفرعية ، فى نحو : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ^(١٣) .

(٢) الكشف ٤ : ٦٣

(١) سورة الزمر ١٢

(٣) عبارة الكشف : « كما عوض السين » .

(٥) سورة النساء ٢٦

(٤) سورة الزمر ١٢

(٧) سورة يوسف ٤٣

(٦) سورة الأعراف ١٥٤

(٩) سورة البروج ١٦

(٨) سورة البقرة ٩١

(١١) سورة طه ١١٧

(١٠) سورة المعارج ١٦

(١٣) سورة الأنبياء ٧٨ .

(١٢) م : « يجتمع »

وأما قوله تعالى : ﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ ^(١) ، فإن كان « نذيرا » ^(٢) بمعنى المنذر ، فهو مثل : ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ^(٣) ، وإن كان بمعنى الإنذار ، فاللام مثلها في : « سقيا لزيد » .

وقد تجيء اللام للتوكيد بعد النفي ، وتسمى لام الجحود ، وتقع بعد « كان » مثل : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ^(٤) ، وهذه اللام لتأكيد النفي ، كالباء الداخلة في خبر « ليس » ، ومعنى قوله : « إنها لتأكيد » أنك إذا قلت : « ما كنت أضربك » ، بغير لام ، جاز أن يكون الضرب مما يجوز كونه ؛ فإذا قلت : « ما كنت لأضربك » ؛ فاللام جعلت بمنزلة ما لا يكون أصلا .

وقد أتى مؤكدة في موضع ، وتحذف في آخر لاقتضاء المقام ذلك . ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ^(٥) ، فإنه سبحانه أكد إثبات الموت الذي لا ريب فيه تأكيدين ، وأكّد إثبات البعث الذي أنكروه تأكيذاً واحداً ، وكان المتبادر العكس ، لأن التأكيّد إنما يكون حيث الإنكار ؛ لكن في النظم وجود :

أحدها : أن البعث لما قامت البراهين القطعية عليه صار المنكر له كالمنكر للبداهيات ؛ فلم يحتاج إلى تأكيد ؛ وأما الموت فإنه - وإن أقروا به - لكن لما لم يعلموا ما بعده نزلوا منزلة من لم يقرب به ؛ فاحتاج إلى تأكيد ذلك ؛ لأنه ^(٦) قد يُنزل المنكر كغير المنكر إذا كان معه ما لو تأمله ارتدع من الإنكار ^(٧) . ولما ظهر على المخاطبين من التمادى في الغفلة والإعراض عن العمل

(٢) ت « النذير »

(٤) سورة الأنفال ٢٣

(٦) ت : « وذلك أن قه ينزل المنكر » .

(١) سورة المدثر ٣٦

(٣) سورة البروج ١٦

(٥) سورة المؤمنون ١٥ ، ١٦

(٧) م : « عن إنكار » .

لما بعده والانهمالك في الدنيا ، وهى من أمارات إنكار الموت ، فلهذا قال : « ميتون » ولم يقل : تموتون ؛ وإنما أكد إثبات البعث الذى أنكروه تأكيداً واحداً ، لظهور أدلته المزيلة للإنكار ، إذا تأملوا فيها ، ولهذا قيل : « تبعثون » على الأصل ، وهو الاستقبال بخلاف « تموتون » .

الثانى : أن دخول اللام على « ميتون » أحق ؛ لأنه تعالى يرد على الدهرية القائلين ببقاء النوع الإنسانى ، خلفاً عن سلف ؛ وقد أخبر تعالى عن البعث فى مواضع من القرآن ، وأكده وكذب منكره ؛ كقوله : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ﴾ ^(١) قاله الشيخ تاج الدين بن الفركاح ^(٢) .

الثالث : أنه لما كان العطف يقتضى الاشتراك فى الحكم استغنى به عن إعادة لفظ اللام ؛ وكأنه قيل : « لتبعثون » واستغنى بها فى الثانى لذكرها فى الأول .

الرابع : قال الزمخشري : بولغ فى تأكيد الموت ؛ تنبيها للإنسان أن يكون الموت نصب عينيه ، ولا يغفل عن ترقبه ؛ فإن مآله إليه ؛ فكأنه أكدت جلته ثلاث مرات ؛ لهذا المعنى لأن الإنسان فى الدنيا يسعى فيها غاية السعى ؛ حتى كأنه مغلّد ، ولم يؤكد جملة البعث إلا بـ « إن » لأنه أبرز بصورة المقطوع به الذى لا يمكن فيه نزاع ، ولا يقبل إنكاراً .

قلت : وهذه الأجوبة من جهة المعنى ؛ وأما الصناعة فتوجب ما جاءت الآية الشريفة عليه وهو حذف اللام فى « تبعثون » ، لأن اللام تخلّص المضارع للحال ؛ فلا يجاء [به] مع يوم القيامة ، لأنه مستقبل ، ولأن « تبعثون » عامل فى الظرف المستقبل .
وأما قوله : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٣) ؛ فيمكن تأويلها بتقدير عامل .

(١) - سورة التغابن ٧

(٢) - هو عبد الرحمن بن إبراهيم التوفى سنة ٦٩٠ .

(٣) - سورة النحل ١٢٤

طبقات الشافعية ٥ : ٦٠ .

ونظير هذا آية الواقعة ؛ وهي قوله سبحانه : ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾^(١) .
وقال سبحانه في الماء : ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاغًا﴾^(٢) بغير لام ؛ والفرق بينهما من أربعة أوجه :

أحدها : أن صيرورة الماء ملحاً أسهل وأكثر من جعل الحرث حطاماً ، إذ الماء العذب يمر بالأرض السبخة فيصير ملحاً ، فالتوعد به لا يحتاج إلى تأكيد ، وهذا كما أن الإنسان إذا توعد عبده بالضرب بعضاً ونحوه لم يحتاج إلى تأكيد ؛ وإذا توعد بالقتل احتاج إلى تأكيد .

والثاني : إن جعل الحرث حطاماً - قلب للمادة والصورة ، وجعل الماء أجاجاً قلب : للكيفية فقط ، وهو أسهل وأيسر .

الثالث : أن « لو »^(٣) لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعليق الجزاء [بالشرط]^(٤) أتى باللام علماً على ذلك ، ثم حذف الثاني للعلم بها ، لأن الشيء إذا علم [وشهر موقعه ، وصار مألوفاً ومأنوساً به]^(٥) لم يُبالَ بإسقاطه عن اللفظ [استغناء بمعرفة السامع]^(٦) ويساوى لشهرته حذفه وإثباته ، مع ما في حذفه من خفة اللفظ ورشاقتها ؛ لأن تقدم ذكرها - والمسافة قصيرة - يغني عن ذكرها ثانياً .

الرابع : أن اللام أُدخِلَتْ في آية المطعوم ؛ للدلالة على أنه يقدم على أمر المشروب ، وأن الوعيد يفقده أشدّ وأصعب ، من قبل أن المشروب إنما يحتاج إليه تبعاً للمطعوم ؛ ولهذا قدّمت آية المطعوم على آية المشروب . ذكر هذا والذي قبله الزمخشري .

ومن ذلك حذف اللام في قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ

(١) سورة الواقعة ٦٥ ، ٧٠

(٢) الكشاف ٤ : ٢٧١ ؛ مع تصرف في العبارة (٣) تكملة من الكشاف

(٤) تكملة من الكشاف .

وَالرَّسُولِ ﴿١﴾ وإثباتها بعد قوله : ﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ حُسْهٗ وَلِلرَّسُولِ ... ﴾ (٢) الآية ، والجواب أنك إذا عطفت على مجرور (٣) ...

القسم السابع والعشرون

باب الاشتغال

فإن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ألخم ، مما إذا لم يتقدم إضمار ؛ ألا ترى أنك تجد اهتزازاً في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (٤) .

وفي قوله : ﴿ قُلْ لَوْ أَتَمَّ تَمَلِّكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ (٥) .

وفي قوله : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ (٦) .

وفي قوله : ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ (٧) - لا نجد مثله إذا قلت : وإن

استجارك أحد من المشركين فأجره . وقولك : لو تملكون خزائن رحمة ربي . وقولك :

يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَأَعَدَّ لِلظَّالِمِينَ عَذَاباً أَلِيماً ؛ وقولك : هدى فريقاً وأضلَّ

فريقاً ؛ إذ الفعل المفسر في تقدير المذكور مرتين .

وكذا قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ (٨) ، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ (٩) ، ونظائره ،

فهذه فائدة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره (١٠) .

(٢) سورة الأنفال ٤١

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة البقرة ٣١

(٨) سورة الانشقاق ١

(١٠) هذا القسم جميعه ساقط من نسخة ت .

(١) سورة الأنفال ١

(٣) كذا ورد الكلام ناقصاً في الأصول .

(٥) سورة الإسراء ١٠٠

(٧) سورة الأعراف ٣٠

(٩) سورة الانفطار ١

الفصل الثامن والعشرون

التعليل

بأن يُذكر الشيء معللاً ؛ فإنه أبلغ من ذكره بلا علة ، لوجهين :
أحدهما : أن العلة المنصوصة قاضية بعموم المعلول ؛ ولهذا اعترفت الظاهرية بالقياس في
العلة المنصوصة .

الثاني : أن النفوس تنبعث إلى نقل الأحكام المعللة ، بخلاف غيرها ؛ وغالب التعليل في
القرآن فهو على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى ؛ وهو سؤال عن العلة .
ومنه : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ ^(١) . ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٢) .
﴿ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(٣) .
وتوضيح التعليل أن الفاء السببية لو وضعت مكان « إِنَّ » لحسن .

والطرق الدالة على العلة أنواع :
الأول : التصريح بلفظ الحكم ، كقوله تعالى : ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ ^(٤) .
وقال : ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ ^(٥) ، والحكمة هي العلم النافع .
والعمل الصالح .

(٢) سورة الحج ١

(٤) سورة القمر ٥

(١) سورة يوسف ٥٣

(٣) سورة التوبة ١٠٣

(٥) سورة النساء ١١٣

الثانى : أنه فعل كذ لكذا ، أو أمر بكذا لكذا ، كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ لِّتَعْلَمُوا أَنَّهُ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِيَتَعْلَمُوا ﴾ ^(٢) .

﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكِبَىٰ تَابِتَةً لِّلنَّاسِ ﴾ ^(٣) .

﴿ لِّنَّاسٍ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(٤) .

﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ ^(٥) .

﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَ كُفْرًا بِهِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ ﴾ ^(٧) ، وهو كثير .

فإن قيل : اللام فيه للعاقبة ، كقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ

عَدُوًّا وَحَرَانًا ﴾ ^(٨) ، وقوله : ﴿ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً ﴾ ^(٩) ، وإنما قلنا ذلك لأن

أفعال الله تعالى لا تعلل !

فالجواب أن معنى قولنا : إن أفعال الله تعالى لا تعلل ، أى لا تجب ؛ ولكنها لا تخلو عن

الحكمة ، وقد أجاب الملائكة عن قولهم : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(١٠) بقوله :

﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١١) .

ولو كان فعله ^(١٢) سبحانه مجرداً عن الحكم والغايات لم يسأل الملائكة عن حكمته ،

ولم يصح الجواب بكونه يعلم ما لا يعلمون من الحكمة والمصالح ، وفرق بين العلم والحكمة ؛

(١) سورة المائدة ٩٧

(٢) سورة الحديد ٢٩

(٣) سورة الأنفال ١١

(٤) سورة القصص ٨

(٥) سورة البقرة ٣٠

(٦) سورة الطلاق ١٢

(٧) سورة البقرة ١٤٣

(٨) سورة آل عمران ١٢٦

(٩) سورة الحج ٥٣

(١٠) م : « تعليمه تصحيف »

ولأن لام العاقبة إنما تكون في حق من يجهل العاقبة ، كقوله : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ^(١) ؛ وأما مَنْ هو بكل شيء عليم فمستحيلة في حقه ؛ وإنما اللام الواردة في أحكامه وأفعاله لام الحكمة والغاية المطلوبة من الحكمة . ثم قوله : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ هو تعليل لقضاء الله بالتقاطه وتقديره لهم ، فإن التقاطهم له إنما كان بقضائه وقدره ، وذكر فعلهم دون قضائه ؛ لأنه أبلغ في كونه حزنًا لهم وحسرة عليهم .

فائدة تفسيرية ^(٢) :

حيث دخلت واو العاطف على لام التعليل فله وجهان : أحدهما : أن يكون تعليلًا معللًا محذوف ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا ﴾ ^(٣) ؛ فالمنى وللإحسان إلى المؤمنين فعل ذلك . الثاني : أن يكون معطوفًا على علة أخرى ، مضرة ليظهر صحة العطف ، كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى ﴾ ^(٤) ؛ التقدير : ليستدل بها المكلف على قدرته تعالى ولتجزى : وكقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ ﴾ ^(٥) التقدير : ليتصرف فيها ولنعلمه . والفرق بين الوجهين أنه في الأول عطف جملة على جملة ، وفي الثاني عطف مفرد على مفرد .

وقد يحتملها الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾ ^(٦) ، فالتقدير على الأول ولنجعل آية فعلنا ذلك ، وعلى الثاني ولنبين للناس قدرتنا ولنجعل آية . ويترد الوجهان في نظائره ويرجح كل واحد بحسب المقام ، وحذف المعلن هاهنا أرجح ، إذ لو فرض علة أخرى لم يكن بد من معلن محذوف ، وليس قبلها ما يصلح له .

(٢) هذه الفاعلة بما سقطت من ت .

(٤) سورة الجاثية ٢٢

(٦) سورة البقرة ٢٥٩

(١) سورة القصص ٨

(٣) سورة الأنفال ١٢

(٥) سورة يوسف ٢١

فإن قلت : لم قدر المعلن مؤخراً ؟

قلت : فائدة هذا الأسلوب هو أن يجاء بالعلة بالواو للاهتمام بشأن العلة المذكورة ؛ لأنه إما أن يقدر علة أخرى ليعطف عليها ، فيكون اختصاص ذكرها لكونها أهم ، وإما أن يكون على تقدير معلل ؛ فيجب أن يكون مؤخراً ليُشعر بتقديمه بالاهتمام .

الثالث : الإتيان بكى ؛ كقوله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَثِيلًا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنَكُمْ ﴾ ^(١) ، فعلى سبحانه قسمة النعم بين هذه الأصناف كيلا يتداوله الأغنياء دون الفقراء .

وقوله : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، وأخبر سبحانه أنه قدر ما يصيبهم من البلاء في أنفسهم قبل أن تبرا الأنفس أو المصيبة أو الأرض أو المجموع ، ثم أخبر أن مصدر ذلك قدرته عليه وأنه هين عليه ، وحكمته البالغة التي منها ألا يحزن عباده على ما فاتهم ، ولا يفرحوا بما آتاهم ، فإنهم إذا علموا أن المصيبة فيه مقدرة كائنة ولا بد قد كتبت قبل خلقهم هان عليهم الفات ، فلم يأسوا عليه ولم يفرحوا .

الرابع : ذكر المفعول له وهو علة للفعل المعلن به ، كقوله : ﴿ وَتَزَيَّنَّا لَكِ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة الحديد ٢٢

(١) سورة الحشر ٧

(٣) سورة النحل ٨٩ .

ونُصِبَ ذلك على المفعول له أحسن من غيره ، كما صرح به في قوله : ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَمَنَّيْ عَلَى مَن يَخْتَرِكُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ﴾ ^(٣) ، أى لأجل الذكر ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ فَالْمُتَّقِينَ ذِكْرًا . عَذْرَاءٌ أَوْ نَذْرًا ﴾ ^(٥) ، أى للإعذار والإنذار .

وقد يكون معلولا بعلّة أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ ^(٦) ، ف « من الصواعق » يحتمل أن تكون فيه « من » لابتداء الغاية فتتعلق بمحذوف ، أى خوفاً من الصواعق ، ويجوز أن تكون معللة بمعنى اللام كما في قوله تعالى : ﴿ كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَنْخَرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾ ^(٧) ، أى لغم .

وعلى كلا التقديرين ف « من الصواعق » في محل نصب ؛ على أنه مفعول له ، والعامل فيه « يجعلون » . و « حذر الموت » مفعول له أيضاً فالعامل فيه « من الصواعق » ، ف « من الصواعق » علة ل « يجعلون » . معلول لحذر الموت ، لأن المفعول الأول الذى هو « من الصواعق » يصلح جواباً لقولنا : لم يجعلون أصابعهم في آذانهم ؟ والمفعول الثانى الذى هو « حذر الموت » يصلح جواباً لقولنا : لم يخافون من الصواعق ؟ فقد ظهر ذلك .

الخامس : اللام في المفعول له وتقوم مقامه الباء ، نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ ^(٨) .

- (٢) سورة البقرة ١٥٠
(٤) سورة الدخان ٥٨
(٦) سورة البقرة ١٩
(٨) سورة النساء ١٦٠

- (١) سورة النحل ٤٤
(٣) سورة القمر ١٧
(٥) سورة المرسلات ٥٤
(٧) سورة الحج ٢٢

ومن ، نحو : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا ﴾ ^(١) .

والكاف ، نحو : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ ﴾ ^(٤) ، أى لإرسالنا وتعليمنا .

السادس : الإتيان بيان ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٥) .

﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوءِ ﴾ ^(٧) .

﴿ فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا ﴾ ^(٨) .

وكقوله : ﴿ فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنََّّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ^(٩) ، وليس هذا

من قولهم ، لأنه لو كان قولهم لما حزن الرسول ، وإنما جرىء بالجملة لبيان العلة والسبب في أنه لا يحزنه قولهم .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ^(١٠) والوقف على

القول في هاتين الآيتين والابتداء بيان لازم .

وقد يكون علة لعل كقوله : ﴿ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا . إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ ^(١١)

وفيها وجهان لأهل المعاني .

(٢) سورة البقرة ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢٣٩

(٤) سورة التوبة ١٠٣

(٦) سورة طه ١٠

(٨) سورة يونس ٦٥

(١) سورة المائدة ٣٢

(٣) سورة الزمل ٢٠

(٥) سورة يوسف ٥٣

(٧) سورة يس ٧٦

(٩) سورة الفرقان ٦٥ ، ٦٦

أحدها : أن سؤلهم لصرف العذاب معلل بأنه غرام ، أى ملازم الغريم ، وبأنها ساءت مستقرا ومقاما .

الثانى : أن « ساءت » . تعليل لكونه غراما .

السابع : أن والفعل المستقبل بعدها ؛ تعليل لما قبله ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ

الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾ ^(٣) ؛

كأنه قيل : لمَ فاضت أعينهم من الدمع ؟ قيل : للحزن ، فقيل ^(٤) : لم حزنوا ؟ فقيل : لثلاث يجدوا .

وقوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٥) .

ونظائره كثيرة . وفى ذلك طريقتان :

أحدها للكوفيين ؛ أن المعنى لثلاث يقولوا ، ولثلاث تقول نفس .

الثانى للبصريين ؛ أن المفعول له محذوف ؛ أى كراهة أن يقولوا ، أو حذار أن يقولوا .

فإن قيل : كيف يستقيم الطريقتان فى قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا

الْأُخْرَى ﴾ ^(٥) ؟ فإنك إذا قدرت : « لثلاث تضل إحداها » لم يستقم عطف « فتذكر »

عليه ؛ وإن قدرت « حذار أن تضل إحداها » لم يستقم العطف أيضاً ؛ لأنه لا يصح أن تكون الضلالة علّة لشهادتهما .

(٢) سورة الزمر ٥٧

(٤) ت : « فسئل » .

(١) سورة الأنعام ١٥٦

(٣) سورة التوبة ٩٢

(٥) سورة البقرة ٢٨٢

قيل : بظهور المعنى يزول الإشكال ؛ فإن المقصود إذكّار إحداها الأخرى إذا ضلّت ونسيت ؛ فلما كان الضلال سبباً للإذكّار جعل موضع العلة ، تقول : « أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعّم بها » ؛ فإنما أعددتها للدعّم لا للميل ^(١) ؛ وأعددت هذا الدواء أن أمرض فأداوى به ونحوه ، هذا قول سيويوه والبصريين .

وقال الكوفيون : تقديره في « تذكّر إحداها الأخرى » : إن ضلّت ، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ، ففتحت أن .

الثامن : « من أجل » في قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَآئِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِفَيْءٍ نَفْسٍ ﴾ ^(٢) فإنه لتعليل الكتب ، وعلى هذا فيجب الوقف على : ﴿ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ ^(٣) . وظن قوم أنه لتعليل لقوله : ﴿ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ ؛ أى من أجل قتله لأخيه ؛ وهو غلط ، لأنه يشوش صحّة النظم ، ويخلّ بالفائدة .

فإن قلت : كيف يكون قتل أحد ابني آدم للآخر علة للحكم على أمة أخرى بذلك الحكم ؟ وإذا كان علة فكيف كان قتل نفس واحدة بمنزلة قاتل الناس كلهم ؟ .

قيل : إن الله — سبحانه — يجعل أقضيته وأقداره عللاً لأسبابه الشرعية وأمره ، فجعل حكمه الكوني القدرى علة لحكمة أمره الديني ؛ لأن القتل لما كان من أعلى

(١) الكتاب لسيويوه ١ : ٤٣ ؛ وعبارته بعد أن أورد الآية : بنصب ﴿ فَتَذَكَّرْ ﴾ : « فانقلب لأنه أمر بالإشهاد لأن تذكر إحداها الأخرى ، ومن أجل أن تذكر . فإن قال إنسان : كيف جاز أن تقول : أن تضل ولم يعد هذا للضلال والالتباس ، فإنما ذكر ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ ؛ لأنه سبب الإذكّار ؛ كما يقول الرجل : أعددت أن يميل الحائط فأدعّمه ؛ وهو لا يطلب بأعداد ذلك ميلان الحائط ؛ ولكنه أخبر بعلة الدعّم وبسببه ، وقرأ أهل الكوفة : ﴿ فَتَذَكَّرُ ﴾ رفعاً وانظر الكتاب أيضاً ١ : ٧٦ ؛

(٢) سورة المائدة ٣١ ، ٣٢

أنواع الظلم والفساد، فَنَحْمُ أَمْرَهُ ، وَعَظَمُ شَأْنُهُ ، وَجُعِلَ إِثْمُهُ أَعْظَمُ مِنْ إِثْمِ غَيْرِهِ ، وَنَزَلَ قَاتِلُ
النَّفْسِ الْوَاحِدَةِ مَنْزِلَةَ قَاتِلِ الْأَنْفُسِ كُلِّهَا فِي أَصْلِ الْعَذَابِ ؛ لَا فِي وَصْفِهِ .

التاسع : التعليل بلعلّ ، كقوله تعالى : ﴿ اُعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ
قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ^(١) ، قيل : هو تعليل لقوله : ﴿ اُعْبُدُوا ﴾ ^(١) ، وقيل لقوله :
﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ .

وقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ ﴾ ^(١) ؛ حيث لمح فيها معنى الرجاء رجعت إلى المخاطبين .

العاشر : ذكر الحكم الكوني أو الشرعي عقب الوصف المناسب له ، فتارة يذكر
بأن ، وتارة بالفاء ، وتارة يجرّد .

فالأول : كقوله تعالى : ﴿ وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ
خَيْرُ الْوَارِثِينَ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ خَاشِعِينَ ﴾ . وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ .
آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ﴾ ^(٣) .

والثاني : كقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(٤) . ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي
فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ ^(٥) .

والثالث : كقوله : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ﴾ ^(٦) . ﴿ إِنَّ الَّذِينَ

(٢) سورة الأنبياء ٨٩

(٤) سورة المائدة ٣٨

(٦) سورة الحجر ٤٥ ، ٤٦

(١) سورة البقرة ٢١ ، ١٨٣

(٣) سورة الذاريات ١٦ ، ١٥

(٥) سورة النور ٢

آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١﴾ .

الحادى عشر : تعليله سبحانه عدم الحكم بوجود المانع منه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ... ﴾ (٢) الآية .

وقوله : ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٣) .
﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ (٤) ، أى آيات الاقتراح ، لا الآيات الدالة على صدق الرسل التى تأتى منه سبحانه ابتداء .
وقوله : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ﴾ (٥) .

وقوله : ﴿ وَلَوْ لَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ (٦) ، فأخبر سبحانه عما يمنع (٧) من إنزال الملك عيانا بحيث يشاهدونه ، وإن عنايته وحكمته بخلقه اقتضت منع ذلك ؛ بأنه لو أنزل عليه الملك ثم عاينوه ولم يؤمنوا به لعوجلوا بالعقوبة ، وجعل الرسول بشراً ليكنهم التلقى عنه ، والرجوع إليه . ولو جعله ملكاً ؛ فلما أن يدعه على هيئته الملكية ، أو يجعله على هيئة البشر ؛ والأول يمنعهم من التلقى عنه ، والثانى لا يحصل مقصوده ؛ إذ كانوا يقولون : هو بشر لا ملك .

الثانى عشر : إخباره عن الحكم والغايات التى جعلها فى خلقه وأمره ، كقوله :

(٢) سورة الزخرف ٣٣

(٤) سورة الإسراء ٥٩

(٦) سورة الأنعام ٨

(١) سورة البقرة ٢٧٧

(٣) سورة الثورى ٢٧

(٥) سورة فصلت ٤٤

(٧) م : « منع » .

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً...﴾ ^(١) الآية .

وقوله : ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا...﴾ ^(٢) الآيات .

وقوله : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا...﴾ ^(٣) الآية .

وكما يقصدون البسط والاستيفاء ، يقصدون الإجمال والإيجاز ، كما قيل :

يَرْمُونَ بِالْخُطْبِ الطَّوَالَ وَتَارَةً وَحَى الْمَلَا حِظْ حَيْفَةَ الرُّقْبَاءِ ^(٤)

وقوله : ﴿وَمِن آيَاتِهِ أَنْ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ ^(٥) .



(٢) سورة النبأ ٦

(١) سورة البقرة ٢٢

(٣) سورة النحل ٨٠

(٤) البيت لأبي دؤاد بن حريز الإباضي ؛ ذكره الجاحظ في البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، ١٥٥

(٥) سورة الروم ٢١

الأسلوب الثاني الحذف

وهو لغة الإسقاط ؛ ومنه حذفتُ الشعر إذا أخذت منه .

واصطلاحاً إسقاطُ جزء الكلام أو كله لدليل . وأما قول النحويين : الحذف لغير دليل ، ويسمى اقتصاراً ؛ فلا تحرير فيه ، لأنه لا حذف فيه بالكلية كما سنبينه فيما يلتبس به الإضمار والإيجاز .

والفرق بينهما أن شرط الحذف والإيجاز أن يكون [في الحذف] ثمّ مقدر ؛ نحو : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) ؛ بخلاف الإيجاز ؛ فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجملة بنفسه . والفرق بينه وبين الإضمار أن شرط المضمّر بقاء أثر المقدر في اللفظ ، نحو : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(٢) . ﴿ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ ﴾ ^(٣) . ﴿ أَتَتْهُمُ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ ^(٤) . أى أتوا أمراً خيراً لكم ؛ وهذا لا يشترط في الحذف . ويدلّ على أنه لا بدّ في الإضمار من ملاحظة المقدر باب الاشتقاق ؛ فإنه من أضمرت الشيء : أخفيته ، قال :

* سيبقى لها في مضمّر القلب والحشا * ^(٥)

(٢) سورة الدهر ٣١
(٤) سورة النساء ١٧١ وانظر الكشاف ١: ٤٦٠

(١) سورة يوسف ٨٢
(٣) سورة الأحزاب ٢٤
(٥) بقيته :

* سَرِيرَةٌ وَدَّيَوْمَ تُنْبَلَى السَّرَائِرُ *

من أبيات نسبها صاحب اللسان (١٦٣: ٦) إلى الأحوص بن محمد الأنصاري .

وأما الحذف ؛ فمن حذف الشيء قطعه ؛ وهو يُشعر بالطرح ، بخلاف الإضمار ، ولهذا قالوا : « أن » تنصب ظاهرة ومضمرة .

ورد ابن ميمون قول النحاة : إن الفاعل ^(١) يحذف في باب المصدر ، وقال : الصواب أن يقال : يضر ولا يحذف ؛ لأنه عمدة في الكلام .

وقال ابن جني في خاطرياته : من اتصال الفاعل بالفعل أنك تضمه في لفظ إذا عرفته نحو قم ؛ ولا تحذفه ^(٢) كحذف المبتدأ ؛ ولهذا لم يحز عندنا ما ذهب إليه الكسائي في « ضربي ، وضربت قومك » .

فصل

[في أن الحذف نوع من أنواع المجاز على المشهور]

المشهور أن الحذف مجاز ؛ وحكى إمام الحرمين ^(٣) في " التلخيص " عن بعضهم : أن الحذف ليس بمجاز ؛ إذ هو استعمال اللفظ في غير موضعه ، والحذف ليس كذلك . قال ابن عطية في تفسير سورة يوسف : وحذف المضاف هو عين المجاز أو معطيه ؛ وهذا مذهب سيوييه وغيره من أهل النظر ، وليس كل حذف مجازاً . انتهى . وقال الزنجاني في " المعيار " ^(٤) : إنما يكون مجازاً إذا تغير بسببه حكم ^(٥) ؛

(١) كذا في ت ، وفي م : « بأن » (٢) ساقطة من م

(٣) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي المعروف بإمام الحرمين ؛ توفي سنة ٤٧٨ هـ ؛ وكتابه تلخيص التقريب ؛ ذكره ابن خلكان ١ : ٨٧ هـ

(٤) هو كتاب معيار النظار في علوم الأشعار ؛ لعز الدين أبي المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني ؛ منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦ م أدب

(٥) م : « إذا تغير به حكمه » .

فأما إذا لم يتغير به حكم ، كقولك : زيد منطلق وعمره ، بحذف الخبر فلا يكون مجازاً
إذا لم يتغير حكم ما بقى من الكلام .

والتحقيق أنه إن أريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه فالحذف ليس كذلك ،
لعدم استعماله ، وإن أريد بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره - وهو المجاز العقلي - فالحذف كذلك .

فصل

[في أن الحذف خلاف الأصل]

والحذف خلاف الأصل ؛ وعليه ينبغي فرعان :

أحدهما : إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى ، لأن الأصل
عدم التغيير .

والثاني : إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته ؛ كان الحمل على قلته أولى .

[أوجه الكلام على الحذف]

ويقع الكلام في الحذف من خمسة أوجه : في فائدته ، وفي أسبابه ، ثم في أدلته ، ثم في
شروطه ، ثم في أقسامه .

[فوائد الحذف]

الوجه الأول في فوائد :

ففيها التفخيم والإعظام ؛ لما فيه من الإيهام ، لذهاب الذهن في كل مذهب ، وتشوفه
إلى ما هو المراد ، فيرجع ^(١) قاصراً عن إدراكه ، فعند ذلك يعظم شأنه ، ويعلو في
النفس مكانه . ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من
المراد ، وخلص للمذكور !

(١) م : « فرجم » ، وما أثبتته عن ت

ومنها : زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف ، وكلّما كان الشعور بالمحذوف أعمّر ، كان الالتذاذ به أشدّ وأحسن .

ومنها : زيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك ؛ بخلاف غير المحذوف ، كما تقول في العلة المستنبطة والمنصوصة .

ومنها : طلب الإيجاز والاختصار ، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل .

ومنها : التشجيع على الكلام ؛ ومن ثم سماه ابن جني : « شجاعة العربية » .

ومنها : موقعه في النفس في موقعه على الذكر ؛ ولهذا قال شيخ الصنائع عبد القاهر الجرجاني : ما من أسمٍ حُذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره .
ولله در القائل :

إذا نطقتُ جاءت بكلّ مَلِيحَةٍ وإن سكنتُ جاءت بكلّ مَلِيحٍ

[أسباب الحذف]

الثاني في أسبابه :

فمنها : مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر ، نحو : الهلال والله ، أي هذا ، فحذف المبتدأ استغناء عنه بقرينة شهادة الحال ، إذ لو ذكره مع ذلك لكان عبثاً من القول .
ومنها : التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف ، وأن الاشتغال بذكره يُفضي إلى تقويت المهم ، وهذه هي فائدة باب التحذير ؛ نحو : إياك والشرّ ، والطريقُ ، الطريق ، الله الله . و باب الإغراء هولوزوم أمر يحمد به ، وقد اجتمع في قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ ^(١) على التحذير ؛ أي احذروا ناقة الله فلا تقر بوها ، و « سقياها » ، إغراء بتقدير الزموا ناقة الله .

ومنها التفتيح والإعظام ؛ قال حازم في " منهاج البلاء " : إنما يحسن الحذف ما لم

يشكل به المعنى ، لقوة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء ، فيكون في تعدادها طول وسامة ، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال عليه ، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها على الحال . قال : وبهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس ، ومنه قوله تعالى في وصف أهل الجنة : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ وَهَبُوا نَفَسَهُمْ ﴾^(١) فحذف الجواب ؛ إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى ، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه ، وترك النفوس تقدر ما شأنه ، ولا يبلغ مع ذلك كنه ما هنالك ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » .

قلت : ومنه : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَيمٍ مَا غَشِيَهُمْ ﴾^(٢) ما لا يعلم كنهه إلا الله ، قال الزمخشري : وهذا من باب الاختصار ومن جوامع الكلم المتحملة مع قلتها للمعاني الكثيرة .

ومنها : التخفيف ؛ لكثرة دورانه في كلامهم ، كما حذف حرف النداء ، في نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾^(٣) وغيره . قال سيبويه : العرب تقول لا أدر ؛ فيحذفون الياء ، والوجه « لا أدرى » ، لأنه رفع ، وتقول : « لم أبل » ، فيحذفون الألف ، والوجه « لم أبال » . ويقولون : « لم يك » ، فيحذفون النون ؛ كل ذلك يفعلونه أستخفافاً لكثرتهم في كلامهم .

ومنها : حذف نون التثنية والجمع وأثرها باقى ، نحو « الضاربون » والضاربون زيد وقراءة من قرأ : ﴿ وَالْمَقِيمِ الصَّلَاةِ ﴾^(٤) كأن النون ثابتة ، فعلاوا ذلك لاستطالة الموصول

(٢) سورة طه ٧٨

(١) سورة الزمر ٧٣

(٤) سورة الحج ٣ ؛ بالنصب وسمى قراءة أبى عمرو ؛ على توم النون ؛ وأن حذفها للتخفيف لطول الاسم ؛ وأنشد سيبويه :

(٣) سورة يوسف ٢٩

الحافظون عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف
وانظر الكتاب ٩٥ : ٩٥ ، وتفسير القرطبي ٩٢ : ٥٩

في الصلاة ، نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ^(١) حذفت الياء للتخفيف .

ويحكي عن الأخفش أن المورج السدوسي سأل : [عن ذلك] فقال : لا أحييك حتى تنام على بابي ليلة ، ففعل ، فقال له : إن عادة العرب إذا عدلت بالشئ عن معناه نقصت حروفه ، والليل لما كان لا يسرى ، وإنما يسرى فيه ، نقص منه حرف ، كما في قوله : ﴿ وَمَا كَأَنْتَ أَتَمُّكَ بَغِيًّا ﴾ ^(٢) ، الأصل « بَغِيَّة » فلما حوّل ونقل عن فاعل نقص منه حرف . انتهى .

ومنها : رعاية الفاصلة ، نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ^(٣) . ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ^(٤) ونحوه . وقال الرماني : إنما حذفت الياء في الفواصل لأنها على نية الوقف ، وهي في ذلك كالقوافي التي لا يوقف عليها بغير ياء .

ومنها : أن يُحذف صيانة له ؛ كقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) ؛ حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع : قبل ذكر الرب ، أى هو رب السموات . والله ربكم . والله رب المشرق ؛ لأن موسى عليه السلام استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال تهيباً وتفخياً ، فاقصر على ما يستدل به من أفعاله الخاصة به ، ليعرفه أنه ليس كمثل شئ ، وهو السميع البصير .

ومنها : صيانة اللسان عنه ، كقوله تعالى : ﴿ صُمُّ بَكْمٌ عُتَى ﴾ ^(٦) ، أى هم .

(٢) سورة مريم ٢٨

(١) سورة الفجر ٤

(٤) سورة الفجر ٤

(٣) سورة الضحى ٣

(٥) سورة الشعراء ٢٣-٢٨ ؛ والآيات بتمامها : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ : قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ . قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ . قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ . قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ . قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٦) سورة البقرة ١٨

ومنها : كونه لا يصلح إلا له ، كقوله تعالى : ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾^(١) . ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٢) .

ومنها شهرته حتى يكون ذكره وعدمه سواء ، قال الزمخشري : وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال ، كقول رؤبة : خير ، جواب من قال : كيف أصبحت ؟ فحذف الجار ، وعليه حمل قراءة حمزة : ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣) لأن هذا مكان شهر بتكرير الجار ، فقامت الشهرة مقام الذكر .

وكذا قال الفارسي متخلصاً من عدم إعادة حرف الجر في المعطوف على الضمير المجرور : إنه مجرور بالجار المقدّر أى و « بالأرحام » وإنما حذف استثناء به في المضمحل المجرور قبله .

فإن قلت : هذا المقدّر يحيل المسألة ؛ لأنه يصير من عطف الجار والمجرور على مثله ! قلت : إعادة الجار شرط لصحة العطف ؛ لا أنه مقصود لذاته .

[أدلة الحذف]

الوجه الثالث في أدلته :

ولما كان الحذف لا يجوز إلا للدليل احتيج إلى ذكر دليله .

والدليل تارة يدل على محذوف مطلق ، وتارة على محذوف معين .

فمنها : أن يدل عليه العقل حيث تستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف ، كقوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ﴾^(٤) ؛ فإنه يستحيل عقلاً تكلم الأمكنة إلا بمعجزة .

ومنها : أن تدل عليه العادة الشرعية ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾^(٥)

(٢) سورة البروج ١٦

(٤) سورة يوسف ٨٢

(١) سورة المؤمنون ٩٢

(٣) سورة النساء ١

(٥) سورة النحل ١١٠

فإن الذات لا تتصف بالحلّ والحرمة شرعا ، إنما هما من صفات الأفعال الواقعة على الذوات ، فلم أن المحذوف التناول ؛ ولكنه لما حذف وأقيمت الميئة مقامه أسند إليها الفعل ، وقطع النظر عنه ، فلذلك أنث الفعل في بعض الصور ، كقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيَّةُ ﴾ ^(١) ، وقول صاحب التلخيص ^(٢) : إن هذه الآية من باب دلالة العقل ممنوع ، لأن العقل لا يدرك محل الحلّ ولا الحرمة ، فلماذا جعلناه من دلالة العادة الشرعية .

ومنها : أن يدلّ العقل عليهما ، أى على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاء رَبُّكَ ﴾ ^(٣) ، أى أمره أو عذابه أو ملائكته ؛ لأن العقل دلّ على أصل الحذف ، ولاستحالة مجيء الباري عقلا ؛ لأن المجيء من سمات الحدوث . ودلّ العقل أيضاً على التعيين ، وهو الأمر ونحوه ، وكلام الزمخشريّ يقتضى أنه لا حذف البتة ؛ فإنه قال : هذه الآية ^(٤) الكريمة تمثيل ؛ مثلّت حاله سبحانه وتعالى في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه . وكقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٥) ؛ لأنه في معرض التوحيد فعدم الفساد دليل على عدم تعدد الآلهة ، وإنما حذف لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ضرورة ، ولذلك لم يذكر المقدمة الثانية عند استعمال الشرط بلوغاً لها .

ومنها : أن يدلّ العقل على أصل الحذف ، وتدللّ عادة الناس على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ ﴾ ^(٦) ؛ فإن يوسف عليه السلام ليس ظرفاً للومين ؛ فتعين أن يكون غيره ؛ فقد دلّ العقل على أصل الحذف . ثم يجوز أن يكون الظرف جثة ، بدليل : ﴿ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ ^(٧) ، وأمرأوته بدليل : ﴿ تَرَاوَدُّ فَتَاهَا ﴾ ^(٨) ، لكن

(٢) تلخيص المفتاح للخطيب القزويني

(٤) الكشاف ٤ : ٦٠٠

(٦) سورة يوسف ٣٢

(١) سورة المائدة ٣

(٣) سورة الفجر ٢٢

(٥) سورة الأنبياء ٢٢

(٧) سورة يوسف ٣٠

العقل لا يعين واحداً منها ؛ بل العادة دلت على أن المحذوف هو الثانى ، فإن الحب لا يلام عليه صاحبه ؛ لأنه يقره ويغلبه ، وإنما الوم فيما للنفس فيه اختيار ، وهو المرادة ، لقدرته على دفعها .

ومنها : أن تدل العادة على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا ﴾ ^(١) ، أى مكان قتال ، والمراد مكاناً صالحاً للقتال ، لأنهم كانوا أخبر الناس بالقتال ؛ والعادة تمنع أن يريدوا : لو نعلم حقيقة القتال ؛ فلذلك قدره مجاهد : « مكان قتال » .
وقيل : إن تعيين المحذوف هنا من دلالة السياق لا العادة .

ومنها : أن يدل اللفظ على الحذف ، والشروع فى الفعل على تعيين المحذوف كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) فإن اللفظ يدل على أن فيه حذفاً ؛ لأن حرف الجر لا بد له من متعلق ، ودل الشروع على تعيينه ؛ وهو الفعل الذى جعلت التسمية فى مبدئه ؛ من قراءة ، أو أكل أو شرب ونحوه ، ويقدر فى كل موضع ما يليق ، فى القراءة : أقرأ ، وفى الأكل : آكل ؛ ونحوه .

وقد اختلف : هل يقدر الفعل أو الاسم ؟ وعلى الأول فهل يقدر عام كالابتداء أو خاص كما ذكرنا ؟

ومنها اللغة كضربت ؛ فإن اللغة قاضية أن الفعل المتعدى لا بد له من مفعول ؛ نعم هى تدل على أصل الحدث لا تعيينه . وكذلك حذف المبتدأ والخبر .

ومنها : تقدم ما يدل على المحذوف وما فى سياقه ، كقوله : ﴿ وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ ^(٣) ، وفى موضع آخر نحو : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ ^(٤) . وفى موضع :

(٢) سورة الفاتحة ١

(٤) سورة ص ٧٥

(١) سورة آل عمران ١٦٧

(٣) سورة الصافات ١٧٩

﴿أَلَا تَسْجُدَ﴾^(١). وكقوله: ﴿لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾^(٢) أى هذا، بدليل ظهوره في سورة إبراهيم، فقال تعالى: ﴿عَذَابًا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ﴾^(٣)، ونظائره.

ومنها اعتضاده^(٤) بسبب النزول: كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٥)، فإنه لا بد فيه من تقدير فقال زيد بن أسلم: أى قتم من المضاجع - يعنى النوم - وقال غيره: إنما يعنى إذا قتم محدثين.

واحتجَّ لزيد بأن هذه الآية إنما نزلت بسبب فقدان عائشة رضى الله عنها عقيدها، فأخروا الرحيل إلى أن أضاء الصبح، فطلبوا الماء عند قيامهم من نومهم فلم يجدوه؛ فأنزل الله هذه الآية.

وربما رجَّح من طريق النظر بأن الأحداث المذكورة بعد قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾^(٦) الأولى أن يحمل قوله ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾ معنى غير الحدث، لما فيه من زيادة الفائدة، فتكون الآية جامعة للحدث ولسبب الحدث؛ فإن النوم ليس بحدث بل سبب للحدث.

[شروط الحذف]

الوجه الرابع في شروطه:

فمنها أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف؛ إما من لفظه أو من سياقه، وإلا لم يتمكن من معرفته، فيصير اللفظ مُحْذَلاً بالفهم. ولثلاثا يصير الكلام لغزا فيهجن^(٧) في الفصاحة، وهو معنى قولهم: لا بد أن يكون فيما أبقى دليل على ما أُلقي. وتلك الدلالة مثالية وحالية.

فالمثالية قد تحصل من إعراب اللفظ، وذلك كما إذا كان منصوبا، فيعلم أنه لا بد له

(٢) سورة الأحقاف ٣٥

(٤-٤) ساقط من ت

(٦) ت: «فيهجر»

(١) سورة الأعراف ١٢

(٣) سورة إبراهيم ٥٢

(٥) سورة المائدة ٦

من ناصب ، وإذا لم يكن ظاهرا لم يكن بُدَّ من أن يكون مقدرا ، نحو : أهلا وسهلا ومرحبا ، أى وجدت أهلا وسلكت سهلا ، وصادفت رحبا . ومنه قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ^(١) على قراءة النصب . وكذلك قوله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(٢) والتقدير : احمدا والحمد ، واحفظوا الأرحام ؛ وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِغَةً ﴾ ^(٣) . ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٤) .

والحالية قد تحصل من النظر إلى المعنى والنظر والعلم ؛ فإنه لا يتم إلا بمحذوف ، وهذا يكون أحسن حالا من النظم الأول لزيادة عمومه ، كما فى قولهم : فلان يحلّ ويربط ، أى يحلّ الأمور ويربطها ، أى ذو تصرف .

وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير ؛ كقولهم فى : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٥) إن التقدير لأننا أقسم ؛ لأن فعل الحال لا يقسم عليه . وقوله تعالى : ﴿ تَقْتَبَأُ تَذَكُّرُ يُوسُفَ ﴾ ^(٦) ، التقدير : لا تفتأ ؛ لأنه لو كان الجواب مثبتا لدخلت اللام والنون ، كقوله : ﴿ بَلَى وَرَبِّى لَتُبْعَثَنَّ ﴾ ^(٧) .

وهذا كله عند قيام دليل واحد ، وقد يكون هناك أدلة يتعدد التقدير بحسبها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ ^(٨) ، فإنه يحتمل ثلاثة أمور : أحدها : كمن لم يزين له سوء عمله ، والمعنى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ

(١) سورة الفاتحة ٢ ؛ قال أبو عبد الله القرطبي : « وروى عن سفيان بن عيينة ورؤية بن العجاج ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، بنصب الدال ، على إضمار فعل . وقراءة الرفع هى قراءة القراء السبعة وجمهور الناس . الجامع لأحكام القرآن ١ : ١٣٥

(٣) سورة البقرة ١٣٨

(٢) سورة النساء ١

(٥) سورة القيامة ١

(٤) سورة الحج ٧٨

(٧) سورة التغابن ٧

(٦) سورة يوسف ٨٥

(٨) سورة فاطر ٨

حَسَنًا ﴿^(١) من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما ، كمن لم يزين له ! ثم كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما قيل له ذلك ، قال : لا ، فقيل : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾ ^(١) .

ثانيها : تقدير : ذهبت نفسك عليهم حسرات ، فحذف الخبر للدلالة ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾ .

ثالثها : تقدير : « كمن هداه الله » ، فحذف للدلالة : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(١) .

واعلم أَنَّ هذا الشرط إنما يُحتاج إليه إذا كان المحذوف الجملة بأسرها ؛ نحو : ﴿ قَالُوا سَلَامًا ﴾ ^(٢) ، أى سَلَمْنَا سَلَامًا ، أو أحد ركنيها نحو : ﴿ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ ^(٣) أى « سلام عليكم أتم قوم منكرون » ، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية .

وأما إذا كان المحذوف فَضْلَةً فلا يشترط لحذفه دليل ؛ ولكن يشترط ألا يكون فى حذفه إخلال بالمعنى أو اللفظ ، كما فى حذف العائد المنصوب ونحوه .

وشرط ابن مالك فى حذف الجار أيضاً أَمْنُ اللبس ، ومَنَعَ الحذف فى نحو : رغبت فى أن تفعل ، أو عن أن تفعل ، لإشكال المراد بعد الحذف .

وأورد عليه ﴿ وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ ^(٤) ، فحذف الحرف .

وجوابه أَنَّ النساء يشتملن على وصفين ؟ وصف الرغبة فيهنّ وعهنّ ، فحذف للتعميم .

(٢) سورة هود ٦٩

(٤) سورة النساء ١٢٢

(١) سورة فاطر ٨

(٣) سورة الداريات ٢٥

وشرط بعضهم في الدليل اللفظي أن يكون على وفق المحذوف . وأنكر قول القراء في قوله تعالى : ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ تَجْمَعَ عِظَامُهُ . بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ ^(١) أن التقدير : بلى حسبنا قادرين ، والحساب المذكور بمعنى الظن ، والمحذوف بمعنى العلم ؛ إذ التردد في الإعادة كفر ، فلا يكون مأمورا به .
ويجاء بأن الحساب المقدر بمعنى الجرم والاعتقاد ؛ لا بمعنى الظن ، وتقديره بذلك أولى ، لموافقته للمفوظ .

وقد يدل على المحذوف ذكره في مواضع أخر .

منها : وهو أقواها ، كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ ^(٢) أى أمره ، بدليل قوله : ﴿ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ ^(٣) .
وقوله في آل عمران : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ^(٤) ، أى كعرض ؛ بدليل التصريح به في آية الحديد ^(٥) .
وفيه إيجاز بليغ ؛ فإنه إذا كان العرض كذلك ، فما ظنك بالطول ! كقوله : ﴿ بَطَّأَتْنَاهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ ^(٦) .

وقيل : إنما أراد التعظيم والسعة لأحقية العرض ، كقوله :
كَأَنَّ بِلَادَ اللَّهِ وَهِيَ عَرِيضَةٌ عَلَى الْخَائِفِ الْمَظْلُومِ كِفَّةً حَابِلٍ
ومنها : ألا يكون الفعل طالبا له بنفسه ^(٧) ، فإن كان امتنع حذفه كالفاعل ، ومفعول مالم يسم فاعله ، واسم كان وأخواتها ، وإنما لم يحذف لما في ذلك من نقض الغرض .

(٢) سورة الأنعام ١٥٨

(١) سورة القيامة ٤، ٣

(٤) سورة آل عمران ١٣٣

(٣) سورة النحل ٣٣

(٥) آية ٢١ ؛ وهو قوله تعالى : ﴿ سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ

(٦) سورة الرحمن ٤٤ قال صاحب الكشاف :

السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾

« إذا كانت البطائن من استبرق ، فما ظنك بالظواهر ! » . (٧) ت : « بينة » .

ومنها : قال أبو الفتح بن جنى : ومن حق الحذف أن يكون في الأطراف لا في الوسط ؛ لأن طَرَفَ الشيء أضعفُ من قلبه ووسطه ، قال تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾ ^(١) ، وقال الطائي الكبير ^(٢) :

كَانَتْ هِيَ الْوَسْطَ الْمَنْعَوَةَ فَاسْتَلَبْتُ مَا حَوْلَهَا الْخَلِيلُ حَتَّى أَصْبَحْتُ طَرَفَا
فَكَانَ الطَّرَفَيْنِ سِيَاحٌ لِلْوَسْطِ وَمَبْذُولَانِ لِلْعَوَارِضِ دُونَهُ ، ولذلك تجدد الإعلال
عند التصريفيين ، بالحذف منها ^(٣) ، فحذفوا الفاء في المصادر من باب وعد ، نحو العدة والزنة
والهبة ، واللام في نحو اليد والدم والقم والأب والأخ ، وكلما تجدد الحذف في العين لما ذكرنا ،
وبهذا يظهر لطف هذه اللغة العربية .

تنبيهات

الأول : قد توجب صناعة النحو التقدير وإن كان المعنى غير متوقف عليه ؛ كما في قوله :
« لا إله إلا الله » فإن الخبر محذوف ، وقدره النحاة بـ « موجود » أو « لنا » .

وأنكره الإمام فخر الدين ، وقال : هذا كلام لا يحتاج إلى تقدير ، وتقديرهم فاسد ،
لأن نفي الحقيقة مطلقة أعم من نفيها مقيدة ، فإنها إذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلاً على سلب
الماهية مع القيد ، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر .

ولا معنى لهذا الإنكار ؛ فإن تقدير « في الوجود » ، يستلزم نفي كل إله غير الله قطعاً
فإنَّ العدم لا كلام فيه ، فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة . ثم لا بدّ من تقدير
خبر لاستحالة مبتدأ بلا خبر ، ظاهراً أو مقدراً ؛ وإنما يقدّر النحويّ ليعطى القواعد
حقها وإن كان المعنى مفهوماً ، وتقديرهم هنا أو غيره ليروا صورة التركيب من حيث

(١) سورة الرعد ٤١

(٢) هو أبو تمام حبيب بن أوس ، ديوانه ٣٧٤ : ٢ .

(٣) أي من الأطراف .

اللفظ مثلاً ، لا من حيث المعنى ، ولهم تقديران : إعرابى ، وهو الذى خفي على المعترض ، ومعنوى وهو الذى ألزمه وهو غير لازم .

ومن المنكر فى هذا أيضاً قول ابن الطراوة : إن الخبر فى هذا « إلا الله » ، وكيف يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة !

الثانى : اعتبر أبو الحسن فى الحذف التدريج حيث أمكن ؛ ولهذا قال فى قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(١) : إن أصل الكلام : « يوم لا تجزى فيه » لحذف حرف الجر ، فصار « تجزيه » ، ثم حذف الضمير فصار « تجزى » .

وهذا ملاطمة فى الصناعة ، ومذهب سيبويه أنه حذف فيه دفعة واحدة .

قال أبو الفتح ^(٢) فى " المحتسب " : وقول أبى الحسن أوثق فى النفس وآنس من أن يحذف الحرفان معا فى وقت واحد .

الثالث : المشهور فى قوله تعالى : ﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ ﴾ ^(٣) ، أنه معطوف على جملة محذوفة ، التقدير : « فضرِبَ فأنفجرت » ، ودل « انفجرت » على المحذوف ، لأنه يُعلم من الانفجار أنه قد ضرب .

وكذا : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِمِصَاكِ الْبَحْرِ فَأَنْفَلَقَ ﴾ ^(٤) ، إذ لا جائز أن يحصل الانفجار والانفلاق دون ضرب .

وابن عصفور يقول فى مثل هذا : إن حرف العطف المذكور مع المعطوف هو الذى كان مع المعطوف عليه ، وإن المحذوف هو المعطوف عليه ، وحذف حرف العطف من المعطوف ،

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ؛ وكتابه

(١) سورة البقرة ٤٨

المحتسب فى إعراب الشواذ ؛ ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب (٣) سورة البقرة ٦٠

(٤) سورة الشعراء ٦٣ .

فالفاء في « انفلق » هي فاء الفعل المحذوف وهو « ضرب » فذكرت فاءه وحذف فعلها وذكر فعل « انفاق » وحذفت فاءه ليدل المذكور على المحذوف ؛ وهو تحيّل غريب .

[أقسام الحذف]

الخامس في أقسامه :

الأول : الاقتطاع ، وهو ذكر حرف من الكلمة وإسقاط الباقي ، كقوله :

* دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانَ *

أى المنازل ، وأنكر صاحب " المثل السائر " ،^(١) ورود هذا النوع في القرآن العظيم ، وليس كما قال .

وقد جعل منه بعضهم فوائح السور ؛ لأن كل حرف منها يدل على اسم من أسماء الله تعالى ، كما روى ابن عباس « آلم » معناه : « أنا الله أعلم وأرى » ، و « المص » أنا الله أعلم وأفصل ؛ وكذا الباقي .

وقيل في قوله : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾^(٢) : إن الباء هنا أول كلمة « بعض » ، ثم حذف الباقي ، كقوله^(٣) :

* قلت لها قفى لنا قالت قاف *

أى وقفت ، وفي الحديث : « كفى بالسيف شا » أى شاهدا .

(١) المثل السائر لابن الأثير ٢ : ١١٣ ؛ قال : واعلم أن العرب قد حذفت من أصل الألفاظ شيئا لا يجوز القياس عليه ، كقول بعضهم [علقمة بن عبدة] :

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ مُّقَدَّمٍ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومٍ

فقوله : « سببا الكتان » ، يريد : د « سباب الكتان » ، وكذلك قول الآخر :

يُذَرِّينَ جَدَلَكِ حَائِرٍ لِحَنُوبِهَا فَكَأَنَّمَا تُدْكِي سَنَابِكُهَا أَلْحَبَا

فهذا وأمثاله مما يقيح ولا يحسن ؛ وإن كانت العرب استعملته فإنه لا يجوز لنا أن نستعمله .

(٢) سورة المائدة ٦ (٣) هو الوليد بن غلبة ، وبعده :

* لَا تَحْسِبِينَا قَدْ نَسِينَا الْإِيحَافَ *

وانظر شواهد الشافية ٢٧١ ، والخصائص ١ : ٣٠ .

وقال الزمخشري في قوله : « من الله » في القسم : إنها « أئمن » التي تستعمل في القسم ، حذفت نونها ^(١) .

ومن هذا الترخيم ، ومنه : قراءة بعضهم : ﴿ يَا مَالِ ﴾ ^(٢) على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، ولما سمعها بعضُ السلف قال : ما أشغل أهل النار عن الترخيم ! وأجاب بعضهم بأنهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة .

الثاني : الاكتفاء وهو أن يقتضى المقام ذكرَ شيءٍ بينهما تلازم وارتباط ؛ فيُكتفى بأحدهما عن الآخر ، ويخصّ بالارتباط العطفى غالباً ؛ فإن الارتباط خمسة أنواع : وجودى ، ولزومى ، وخبرى ، وجوابى ، وعطفى .

ثم ليس المراد الاكتفاء بأحدهما كيف اتفق ؛ بل لأن فيه نكتة تقتضى الاختصارَ عليه .

والعلم المشهور فى مثال هذا النوع قوله تعالى : ﴿ سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ ^(٣) أى والبرد ، هكذا قدروه . وأوردوا عليه سؤالَ الحكمة من تخصيص الحرّ بالذكر . وأجابوا بأن الخطاب للعرب ، وبلادهم حارة ، والوقاية عندهم من الحرّ أهم ؛ لأنه أشدّ من البرد عندهم .

والحق أن الآية ليست من هذا القسم ، فإن البرد ذكرَ الامتنان بوقايته قبل ذلك صريحاً فى قوله : ﴿ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا ﴾ ^(٤) وقوله : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ

(١) انظر الفصل ٣٤٤ ، وابن يعيش ٩٢ : ٩٢ (٢) هى قراءة ابن مسعود لآية الزخرف ٧٧ :

﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ؛ وانظر الكشاف ٤ : ٢٠٨

(٤) سورة النحل ٨٠ .

(٣) سورة النحل ٨١

الْجِبَالِ أَكُنَّا) ^(١) ، وقوله في صدر السورة : ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءً﴾ ^(٢) .
فإن قيل : فما الحكمة في ذكر الوفايتين بعد قوله : ﴿وَاللَّهُ جَمَلٌ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ
ظِلَالًا﴾ ^(٣) فإن هذه وقاية الحر ، ثم قال : ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكُنَّا﴾ ^(٤) ، فهذه
وقاية البرد على عادة العرب ؟

قيل : لأن ما تقدم بالنسبة إلى المساكن ، وهذه إلى الملابس ، وقوله : ﴿وَجَعَلْ
لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكُنَّا﴾ ^(٥) لم يذكره ^(٦) السهيلي ، وفيه الجوابان السابقان .

وأمثلة هذا القسم كثيرة ؛ كقوله تعالى : ﴿وَلَهُ مَاسْكِنٌ فِي الْأَيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ^(٧)
فإنه قيل : المراد : « وما تحرك » ، وإنما أثر ذكر السكون لأنه أغلب الحالين على المخلوق
من الحيوان والجماد ، ولأن الساكن أكثر عدداً من المتحرك . أولأن كل متحرك يصير إلى
السكون ، ولأن السكون هو الأصل ، والحركة طارئة .

وقوله : ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ ^(٨) تقديره « والشر » ، إذ مصادر الأمور كلها بيده جل جلاله ؛
وإنما أثر ذكر الخير ؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم إليه ؛ أولأنه أكثر وجوداً في العالم
من الشر ؛ ولأنه يجب في باب الأدب ألا يضاف إلى الله تعالى ، كما قال صلى الله عليه وسلم :
« والشر ليس إليك » .

وقيل : إن الكلام إنما ورد ردّاً على المشركين فيما أنكروه مما وعده الله به على لسان
جبريل ، من فتح بلاد الروم وفارس ؛ ووعد النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك ؛ فلما
كان الكلام في الخير خصّه بالذكر باعتبار الحال .

(٢) سورة النحل ٥
(٤) سورة الأنعام ١٣

(١) سورة النحل ٨١
(٣) م : « ولم ينقله » .
(٥) سورة آل عمران ٢٦

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(١) أى والشهادة ؛ لأن الإيمان بكل منهما واجب ، وآثر الغيب لأنه أبدع ^(٢) ، ولأنه يستلزم ^(٣) الإيمان بالشهادة من غير عكس .

ومثله : ﴿ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا . عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾ ^(٤) ، أى والشهادة ، بدليل التصريح به فى موضع ^(٥) آخر .

وقوله : ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾ ^(٦) ؛ فإنه سبحانه ذكر أولاً الظلمات والرعد والبرق ، وطوى الباقي .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ﴾ ^(٧) أى والبر ، وإنما آثر ذكر البحر لأن ضرره أشد .

وقوله : ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ ^(٨) ، أى والمغرب .

وقوله : ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ ^(٩) ، أى ولا غير إلحاف .

وقوله : ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ ﴾ ^(١٠) ، أى وأخرى غير قائمة .

وقوله : ﴿ وَلَنَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ ^(١١) ، أى والمؤمنين .

وقوله : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(١٢) ، أى والكافرين . قاله ابن الأنبارى ، ويؤيده

قوله : ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ ^(١٣) .

(٢) كذا فى ت ، وفى م : « أمدح »

(٤) سورة الجن ٢٥ ، ٢٦

(٥) ذكر النيب مع الشهادة فى القرآن فى أكثر من موضع ؛ منها قوله تعالى فى الأنعام ٧٣ :

﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ ، وفى التوبة ٩٤ : ﴿ ثُمَّ تَرُدُّونَ إِلَى

عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ ؟ و ١٠٥ : ﴿ وَتَرُدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾

(٦) سورة البقرة ٢٠

(٨) سورة الصافات ٥

(١٠) سورة آل عمران ١١٣

(١٢) سورة البقرة ٢

(١) سورة البقرة ٣

(٣) ت : « مستلزم » .

وغیر هذا كثير

(٧) سورة الإسراء ٦٧

(٩) سورة البقرة ٢٧٣

(١١) سورة الأنعام ٥٥

(١٣) سورة البقرة ١٨٥

وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(١)، قيل: المعنى وآخر كافر به، فحذف المعطوف لدلالة قوة الكلام، من جهة أن أول الكفر وآخره سواء، وخصت الأولوية بالذكر لقبها بالابتداء.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ﴾^(٢)، أى ويبسطن، قاله الفارسي.

وحكى في "التذكرة" ^(٣) عن بعض أهل التأويل في قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا لِتُجْزَى﴾^(٤) أن المعنى: «أكاد أظهرها أخفيها لتجزى»، فحذف «أظهرها» لدلالة «أخفيها» عليه.

قال: وعندي أن المعنى: «أزيل خفاءها»، فلا حذف.

وقوله: ﴿لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾^(٥)، أى بين أحد وأحد ^(٦).

وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ﴾^(٧)، أى ومن أنفق بعده وقاتل، لأن الاستواء يطلب اثنين؛ وحذف المعطوف لدلالة الكلام عليه؛ ألا تراه قال بعده: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾^(٨).

وقوله: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعاً﴾^(٩)، أى ومن لا يستنكف ولا يستكبر؛ بدليل التقسيم بعده بقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١٠) ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا﴾^(١١).

(٢) سورة الملك ١٩

(١) سورة البقرة ٤١

(٣) كتاب التذكرة المروى بتذكرة أبي علي؛ ذكره صاحب كشف الظنون وقال: «وهو كبير في جلدات لمصه أبو الفتح عثمان بن جني النحوي».

(٥) سورة البقرة ٢١٥

(٤) سورة طه ١٥

(٧) سورة الحديد ١٠

(٦) ت: «واحد وواحد».

(٩) سورة النساء ١٧٣

(٨) سورة النساء ١٧٣

وقوله : ﴿ ثُمَّ لَا تَبْدِيهِمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾ ^(١) ، فاكثفى هنا بذكر الجهات الأربع عن الجهاتين .

وقوله : ﴿ إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ ^(٢) ، الا كثفاء بجهتين عن سائرهما .

وقوله : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا عَلَى أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٣) ، أى ولم تعبدنى .

وقوله : ﴿ إِنْ أَمْرُوْهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ^(٤) ، أى ولا والد ؛ بدليل أنه أوجب للأخت النصف ؛ وإنما يكون ذلك مع فقد الأب ؛ فإن الأب يُسقطها .

وقوله : ﴿ فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَمَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ ﴾ ^(٥)

ولم يذكر القسم الآخر الذى تقتضيه « أما » ؛ إذ وضعها لتفصيل كلام مجمل ؛ وأقل أقسامها قسمان ، ولا ينفك عنها فى جميع القرآن إلا فى موضعين هذا أحدهما ؛ والتقدير وأما من لم يتب ولا يؤمن ولم يعمل صالحاً فلا يكون من المفلحين . والثانى فى آل عمران : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ ^(٦) إلى قوله ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٧) هذا أحد القسمين ، والقسم الثانى ما بعده ، وتقديره : وأما الراسخون فى العلم فيقولون .

وقوله : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ ^(٨) ، أى وفعلًا غير الذى

أمروا به ؛ لأنهم أمروا بشيئين : بأن يدخلوا الباب سُجَّداً ، وبأن يقولوا حطّة ، فبدّلوا القول فى « حطّة » « حطة » وبدّلوا الفعل بأن دخلوا يزحفون على أستاههم ؛ ولم يدخلوا ساجدين ؛ والمعنى : إرادتنا حطّة ، أى حط عنا ذنوبنا .

وقوله : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ

(٢) سورة فصلت ١٤

(٤) سورة النساء ١٧٦

(٦) سورة آل عمران ٧

(١) سورة الأعراف ١٧

(٣) سورة الشعراء ٢٢

(٥) سورة القصص ٦٧

(٧) سورة البقرة ٥٩

وَلَا أَلْحُرُّ^(١)، قال ابن عطية : دخول « لا » على نية التكرار كأنه قال : ولا الظلمات والنور، ولا النور والظلمات ، واستغنى بذكر الأوائل عن الثواني ؛ ودل بمذكور الكلام على متروكه .

وقوله : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾^(٢) .
فإن قيل : ليس للفجر خيط أسود ، إنما الأسود من الليل .

فأجيب : إن ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ متصل بقوله : ﴿ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ﴾ والمعنى : حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الفجر من الخيط الأسود من الليل ؛ لكن حذف « من الليل » للدلالة الكلام ثم عليه ولوقوع الفجر في موضعه ؛ لأنه لا يصح أن يكون ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ متعلقاً بالخيط الأسود ؛ ولو وقع ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ في موضعه متصلاً بالخيط الأبيض لضعفت الدلالة على المحذوف ؛ وهو « من الليل » فحذف « من الليل » للاختصار ، وآخر « من الفجر » للدلالة عليه .

الثالث : من هذا قسم يسمى الضمير والتثيل ؛ وأعني بالضمير أن يضم من القول المجاور لبيان أحد جزأيه ؛ كقول الفقيه : النبيذ مسكر فهو حرام ، فإنه أضمر « وكل مسكر حرام » .

ويكون في القياس الاستثنائي ، كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٣) .
وقوله : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾^(٤) ، وقد شهد الحسن والعيان أنهم ما انفضوا من حوله ؛ وهي المضمره ؛ وانتفى عنه صلى الله عليه وسلم أنه فظ غليظ القلب .

(٢) سورة البقرة ١٨٧

(٤) سورة آل عمران ١٥٩

(١) سورة فاطر ١٩-٢١

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

وقوله : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَقَوَّلُوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ ^(١) ؛
المعنى لو أنهم متهم لما أجدى فيهم التفهيم ؛ فكيف وقد سلبوا القوة الزاهمة ! فعلم بذلك أنهم
مع انتفاء الفهم أحق بفقد القبول والهداية .

الرابع : أن يستدل بالفعل لشئيين وهو في الحقيقة لأحدهما ؛ فيضمر للآخر فعل
يناسبه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ ^(٢) أى واعتقدوا الإيمان .
وقوله تعالى : ﴿ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا ﴾ ^(٣) ، أى وشموا لها زفيراً .
وقوله تعالى : ﴿ لَهْدَمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ ﴾ ^(٤) ، والصلوات لا تهدم ؛ فالتقدير :
ولتركت صلوات .

وقوله : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ ^(٥) فالفاكهة ولحم الطير والخور العين
لا تطوف ، وإنما يطاف بها .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فنقل ابن فارس عن
البصريين أن الواو بمعنى « مع » أى مع شركائكم ، كما يقال : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ؛
أى مع فصيلها .

وقال الآخرون : أجمعوا أمركم وادعوا شهداءكم ، اعتباراً بقوله تعالى : ﴿ وَأَدْعُوا
مَنْ أَسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(٧) .

واعلم أن تقدير فعل محذوف للثانى ليصح العطف هو قول الفارسي والفراء وجماعة من
البصريين والكوفيين لتعذر العطف . وذهب أبو عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم إلى أن
ذلك من عطف المفردات ، وتضمن العامل معنى ينتظم المعطوف والمعطوف عليه جميعاً ؛ فيقدّر

(٢) سورة الحشر ٩

(٤) سورة الحج ٤٠

(٦) سورة يونس ٢١

(١) سورة الأنفال ٢٣

(٣) سورة الفرقان ١٢

(٥) سورة الواقعة ١٧

(٧) سورة هود ١٣

آثروا الدار والإيمان^(١)، ويبقى النظر في أنه: أيها أولى؟ ترجيح الإضمار أو التضمين؟ واختار الشيخ أبو حيان^(٢) تفصيلاً حسناً وهو: إن كان العامل الأول تصحح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولاً على الإضمار؛ لأنه أكثر من التضمين؛ نحو «يحدع الله أنفه وعينه»، أي ويفقأ عينيه، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة؛ وإن كان لا يصح فيه ذلك كان العامل مضمناً معنى ما يصح نسبته إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار؛ كقولهم:

* علفتها تبنياً وماء بارداً^(٣) *

وجعل ابن مالك من هذا القيل قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٤) قال: لأن فعل أمر المخاطب لا يعمل في الظاهر؛ فهو على معنى «اسكن أنت ولتسكن زوجك»، لأن شرط المعطوف أن يكون صالحاً لأن يعمل فيه ما عمل في المعطوف عليه، وهذا متعذر هنا؛ لأنه لا يقال: «اسكن زوجك».

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَةَ وَابْنَهَا وَلَا مَوْلُودَ﴾^(٥) ولا يصح أن يكون «مولود» معطوفاً على «والدة» لأجل تاء المضارعة، أو للأمر؛ فالواجب في ذلك أن يُقدر مرفوعاً بمقدر من جنس المذكور؛ أي ولا يضار مولوده.

وقوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرَ﴾^(٦)، قال الفراء: التقدير: «وسخرنا له الطير» عطفاً على قوله: ﴿فَضْلاً﴾ وقيل: هو مفعول معه، ومن رفعه فقليل: على المضمر في «آتى»،

(١) أى في قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾

(٢) في التفسير الكبير المسمى: «البحر المحيط» ٨: ٢٤٧ مع تصرف في العبارة

(٣) لدى الرمة وقبلة:

* لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارَدَا *

وانظر الخزانة ١: ٤٩٩.

(٤) سورة البقرة ٢٢٣

(٥) سورة البقرة ٣٥

(٦) من قوله تعالى في سورة سبأ ١٠: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَالنَّارُ لَهُ الْخُذِيدَ﴾.

وجاز ذلك لطول الكلام بقوله: ﴿معه﴾ ، وقيل : بإضمار فعل ، أى ولتؤوبَ معه الطير .

الخامس : أن يقتضى الكلامُ شيئين فيقتصر على أحدهما ؛ لأنه المقصود ؛ كقوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى﴾ ^(١) ، ولم يقل : « وهرون » لأن موسى المقصودُ المتحمل أعباء الرسالة ، كذا قاله ابن عطية .

وغاص الزمخشري فقال : أراد أن يتم الكلام فيقول : « وهرون » ، ولكنه نكل عن خطاب هرون توكيدا لفصاحته وحدة جوابه ووقع خطابه ؛ إذ الفصاحة تنكّل الخصم عن الخصم للجدل ، وتنكبه عن معارضته .

السادس : أن يُذكر شيئان ، ثم يعود الضمير إلى أحدهما دون الآخر ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ ^(٢) ، قال الزمخشري : تقديره : إذا رأوا تجارة انفضوا إليها ، أو لهواً انفضوا إليه ؛ فحذف أحدهما للدلالة المذكور عليه .

ويبقى عليه سؤال ؛ وهو أنه : لم أوتر ذكر التجارة ؟ وهلا أوتر اللهو ؟

وجوابه ما قاله الراغب في تفسير سورة البقرة : إن التجارة لما كانت سبب انفضاض الذين نزلت فيهم هذه الآية أعيد الضمير إليها . ولأنه قد تُشغل التجارة عن العبادة ما لا يشغله اللهو .

واختلف في مواضع : منها قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ^(٣) ، فإنه سبحانه ذكر الذهب والفضة ، وأعاد الضمير

على الفضة وحدها ؛ لأنها أقرب المذكورين ؛ ولأنّ الفضة أكثر وجوداً في أيدي الناس ؛ والحاجة إليها أمسّ ، فيكون كنزها أكثر . وقيل : أعاد الضمير على المعنى ؛ لأنّ المسكون دنانير ودرهم وأموال .

ونظيره : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ ^(١) ؛ لأنّ الطائفة جماعة . وقيل : من عادة العرب إذا ذكرت شيئين مشتركين في المعنى تكتفى بإعادة الضمير على أحدهما استغناءً بذكره عن الآخر اتسكالاً على فهم السامع ، كقول حستان :

إِنْ شَرَحَ الشَّبَابَ وَالشَّعَرَ الْأَسَدَ وَدَ مَالَمَ بِعَاصٍ كَانَ جُنُونًا ^(٢)

ولم يقل « بعاصا » .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ ^(٣) وقد جعل ابن الأنباري في كتاب " الهاءات " ، ^(٤) ضمير ﴿ لَمْ تَرَوْهَا ﴾ راجعاً إلى الجنود . ونقل عن قتادة قال : هم الملائكة . والأشبه أن يأتي هنا بما سبق .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٥) فقيل : « أحق » خبر عنهما ، وسهل إفراد الضمير بعدم إفراد « أحق » وأنّ إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله .

وقيل : « أحق » خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه . وقيل : العكس ، وإنما أفرد الضمير لثلاث يجمع بين اسم الله ورسوله في ضمير واحد ، كما جاء في الحديث : « قل ومن يعص الله ورسوله » . قال الزنجشیری : قد يقصدون ذكر الشئ

(٢) ديوانه ١٣

(١) سورة الحجرات ٩

(٣) سورة الأحزاب ٩

(٤) كتاب الهاءات لأبي بكر محمد بن قاسم الأنباري النحوي ، ذكره صاحب كشف الظنون ١٤٧١

(٥) سورة التوبة ٦٢

فيذكرون قبله ما هو سبب منه ، ثم يعطفونه عليه مضافا إلى ضميره ، وليس لهم قصد إلى الأول كقوله : سرني زيد وحسن حاله ؛ والمراد حسن حاله . وفائدة هذا الدلالة على قوة الاختصاص بذكر المعنى ، ورسول الله أحق أن يُرضوه . ويدل عليه ما تقدمه من قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ^(١) ؛ ولهذا وحده الضمير ، ولم يثن .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ ﴾ ^(٢) . ومنها قوله : ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ ^(٣) ؛ فقيل : الضمير للصلاة لأنها أقرب المذكورين . وقيل : أعاده على المعنى ؛ وهو الاستعانة المفهومة من استعينوا . وقيل : المعنى على التثنية ؛ وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا ﴾ ^(٤) ؛ وهو نظير آية الجمعة كما سبق .

وفي هاتين الآيتين لطيفتان : وهما أن الكلام لما افتضى إعادة الضمير على أحدهما أعاده في آية الجمعة على التجارة وإن كانت أبعد ، ومؤنثة أيضاً ؛ لأنها أجذب للقلوب عن طاعة الله من اللهو ؛ لأن المشتغلين بالتجارة أكثر من المشتغلين باللهو ؛ أو لأنها أكثر نفعاً من اللهو ، أو لأنها كانت أصلاً واللهو تبعاً ، لأنه ضرب بالطبل لقدموها ، كما جاء في صحيح البخاري : « أقبلت غير يوم الجمعة » ، وأعاده في قوله : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ ^(٥) على الإنم رعاية لمرتبة القرب والتذكير ؛ فتدبر ذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ ^(٦) ، أى بذلك القول .

(٢) سورة الأنفال ٢٠

(٤) سورة النساء ١١٢

(٦) سورة يونس ٥٨

(١) سورة التوبة ٦١

(٣) سورة البقرة ٤٥

(٥) سورة النساء ١١٢

السابع الحذف المقابلي : وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان ، فيُحذف من واحد منهما مقابله ؛ لدلالة الآخر عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُخْرِمُونَ ﴾ ^(١) ، الأصل : فإن افتريته فعلى إجماعي وأتم برآء منه ، وعليكم إجماعكم وأنا برى مما تخرمون ، فنسبة قوله تعالى : « إجماعي » ، وهو الأول إلى قوله « وعليكم إجماعكم » - وهو الثالث - كنسبة قوله « وأتم برآء منه » - وهو الثاني - إلى قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُخْرِمُونَ ﴾ ^(١) ، وهو الرابع ، واكتفى من كل متناسبين بأحدهما .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلْيَأْتِنَا بآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ ﴾ ^(٢) ، تقديره : إن أرسل فلأيتنا بآية كما أرسل الأولون فاتوا بآية .

وقوله تعالى : ﴿ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِنِ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٣) ، تقديره كما قال المفسرون : « ويعذب المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم ، أو يتوب عليهم فلا يعذبهم » ، وعند ذلك يكون مطلق قوله : فلا يتوب عليهم أو يتوب عليهم مقيدا بمدة الحياة الدنيا .

وقوله تعالى : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٤) ؛ فتقديره : لا تقربوهن حتى يطهرن ويطهرن ^(٥) ، فإذا طهرن وتطهرن فاتوهن ؛ وهو قول مركب من أربعة أجزاء ؛ نسبة الأول إلى الثاني كنسبة الثاني إلى الرابع ؛ ويحذف من أحدهما لدلالة الآخر عليه .

واعلم أن دلالة السياق قاطعة بهذه الحذوفات ؛ وبهذا التقدير يعتضد القول بالمنع من وطء الحائض إلا بعد الطهر والتطهر جميعا ؛ وهو مذهب الشافعي .

(٢) - سورة الأنبياء .

(١) - سورة هود ٣٥

(٤) - سورة البقرة ٢٢٢

(٣) - سورة الأحزاب ٢٤

(٥) - يقال : طهرت المرأة ، إذا انقطع عنها الدم ؛ فإذا اغتسلت قبل : اطهرت بتشديد الطاء .

(٩ - برهان - ثالث)

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخَرُّجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ﴾ ^(١) .
تقديره : « أدخل يدك تدخل ، وأخرجها تخرج » ؛ إلا أنه قد عرض في هذه المادة تناسب
بالطابق ؛ فلذلك بقي القانون فيه ، الذي هو نسبة الأول إلى الثالث ، ونسبة الثاني إلى الرابع
على حالة الأكثرية ؛ فلم يتغير عن موضعه ؛ ولم يجعل بالنسبة التي بين الأول والثاني ،
وبين الثالث والرابع وهي نسبة النظير ، كقوله :

وَإِنِّي لَتَعْرِفَنِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٍ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ ^(٢)

أى هزة بعد انتفاضة ، كما انتفض العصفور بلله القطر ، ثم اهتز . كذا قاله جماعة .
وأنكره ابن الصائغ ، وقال : هذا التقدير لا يحتاج إليه ولو يكون لكان خلفاً ؛
وإنما أحوجهم إليه أنهم رأوا أنه لا يلزم من إدخالها خروجها ؛ و« يخرج » مجزوم على الجواب ،
فاحتاج أن نقدر جواباً لازماً ، وشرطاً ملزوماً ؛ حذفاً لأنهما نظيران ما ثبت ؛ لكن وقع
في تقدير ما لا يفيد ؛ لأنه معلوم أنه إن أدخلها تدخل ، لكنه قد يُقدَّر تقديرًا بعيداً ؛
وهو : أدخلها تدخل كما هي ، وأخرجها تخرج بيضاء ؛ وهو بعد ذلك ضعيف ، فيقال له :
لا يلزم في الشرط وجوابه أن يكون اللزوم بينهما ضرورياً بالفعل ؛ فإذا قيل : إن جاءني
زيد أكرمته ؛ فهذا اللازم بالوضع ؛ وليس بالضرورة ، والإكرام لازم للعجب ، بل لوضع
المتكلم فالموضوع هنا أن الإدخال سبب في خروجها بيضاء بقدرة الله تعالى ؛ ألا ترى أنه
لا يلزم من إخراجها أن تخرج بيضاء لزوماً ضرورياً إلا بضرورة صدق الوعد . فإن قال :
لم أرد هذا ؛ وإنما أردت أنها لا تخرج إلا حتى تخرج . قيل : هذا من المعلوم الذي لا معنى
للتنقيص عليه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ ^(٣) ،
أصل الكلام : خلطوا عملاً صالحاً بسىء ، وآخر سيئاً بصالح ؛ لأن الخلط يستدعى مخلوطاً

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي ؛ أمالي العالي ١ : ١٤٩

(١) سورة النمل ١٢

(٣) سورة التوبة ١٠٢

ومخلوطاً به ؛ أى تارة أطاعوا وخططوا الطاعة بكبيرة، وتارة عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة .
وقوله : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ ^(١) الآية ،
فإن مقتضى التقسيم اللفظي : من اتبع الهدى فلا خوف ولا حزن يلحقه وهو صاحب
الجنة ، ومن كذب يلحقه الخوف والحزن وهو صاحب النار ؛ فحذف من كل ما أثبت
نظيره في الأخرى .

قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ
إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ ^(٢) ، قال سيبويه ^(٣) في « باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى » :
لم يشبهوا بالناق ؛ وإنما شبهوا بالمنعوق به ؛ وإنما المعنى : ومثلكم ^(٤) ومثل الذين كفروا
كمثل الناقع والمنعوق به الذي لا يسمع إلا دعاء ؛ ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز
لعلم المخاطب بالمعنى . انتهى .

والذى أحوجه إلى هذا التقدير ، أنه لما شبه الذين كفروا بالنبي صلى الله عليه وسلم ،
وهذا بناء على أن الناقع بمعنى الداعي ؛ وليس بمنعوق ؛ لجواز ألا يراد به الداعي ؛
بل الناقع من الحيوان ؛ شبههم في تألفهم وتأنيهم بما ينعق من الغنم بصاحبه ؛ من أنهم
يدعون ما لا يسمع ولا يبصر ولا يفهم ما يريد ، فيكون ثم حذف .

وقيل : ليس من هذا النوع إلا الاكتفاء من الأول بالثالث ؛ لنسبة بينهما ؛ وذلك
أنه اكتفى بالذى ينعق - وهو الثالث المشبه به - عن المشبه ، وهو الكناية المضاف إليها في
قوله : ومثلك ، وهو الأول وأقرب إلى هذا التشبيه المركب والمقابلة ؛ وهو الذى غلط من
وضعه في هذا النوع ؛ وإنما هو من نوع الاكتفاء للارتباط العطفى ؛ على ما سلف . وقد

(٢) سورة البقرة ١٧١

(١) سورة طه ١٢٣

(٣) الكتاب ١ : ١٠٨

(٤) م « وملك » ؛ وما أثبتت عن ت والكتاب .

قال الصفار : هذا الذى صار إليه سيبويه - من أنه حذف من الأول المعطوف عليه ، ومن الثانى المعطوف - ضعيف لا ينبغي أن يصار إليه إلا عند الضرورة ، لأن فيه حذفاً كثيراً مع إبقاء حرف العطف ؛ وهو الواو . ألا ترى أن ما قبلها مستأنف ، والأصل مثلك ومثلهم ؛ إلا أن يدعى أن الأصل ومثلك ومثلهم ، ثم حذف « مثلك » والواو التى عطفت ما بعدها ، وبقيت الواو الأولى . ويزعم أن الكلام رُبط مع ما قبله بالواو ؛ وليس بينهما ارتباط . وفيه ما ترى !

وقال ابن الحجاج : عندى أنه لا حذف فى الآية ، والقصد تشبيه الكفار فى عبادتهم الأصنام بالذى ينطق بما لا يسمع ؛ فهو تمثيل داع بداع محقق لا حذف فيه ؛ والكفار على هذا داعون ؛ وعلى التأويل الأول مدعوون .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(١) فإن فيه جملتين ؛ حذف نصف كل واحدة منهما اكتفاء بنصف الأخرى . وأصل الكلام : أفمن يمشى مكباً على وجهه أهدى ممن يمشى سويًّا على صراط مستقيم ، أمَّن يمشى سويًّا على صراط مستقيم أهدى ممن ^(٢) يمشى مكبًّا !

وإنما قلنا : إن أصله هكذا ؛ لأن أفعل التفضيل لا بد فى معناه من المفضل عليه . وهاهنا وقع السؤال عمن فى نفس الأمر : هل هذا أهدى من ذلك أم ذاك أهدى من هذا ؟ فلا بد من ملاحظة أربعة أمور ، وليس فى الآية إلا نصف إحدى الجملتين ونصف الأخرى ، والذى حذف من هذه مذكور فى تلك ، والذى حذف من تلك مذكور فى هذه ، فحصل المقصود مع الإيجاز والفصاحة . ثم ترك أمر آخر لم يتعرض له ؛ وهو الجواب الصحيح لذين الاستفهامين ، وأيتهما هو الأهدى ؟ لم يذكره فى الآية أصلاً ، اعتماداً على أن العقل يقول : الذى يمشى على صراط مستقيم أهدى ممن يمشى مكبًّا على وجهه .

وهذا كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ ^(١) . وقوله : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) .

فائدة

قد يحذف من الأول لدلالة الثانى عليه ، وقد يعكس ، وقد يحتمل اللفظ الأمرين .
فالأول كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ^(٣) فى قراءة من رفع « ملائكته » ، أى إن الله صلى ، حذف من الأول لدلالة الثانى عليه ، وليس عطفاً عليه .

والثانى كقوله : ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾ ^(٤) أى ما يشاء .

وقوله : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ^(٥) ، أى برى أيضاً .

وقوله : ﴿ يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ يَنْسِنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾ ^(٧) ، أى كذلك .

وجعل منه أبو الفتح قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(٨) التقدير : وأبصر بهم ؛ لكنه حذف لدلالة ما قبله عليه ؛ حيث كان بلفظ الفضلة ؛ وإن كان متممًا فى الفاعل . وهذا التوجيه إنما يتم إذا قلنا : إن الجارَ والجورَ ؛ فى « أسمع بهم وأبصر » فى محل الرفع ؛ فإن قلنا فى محل النصب فلا .

(٢) سورة الزمر ٩

(٤) سورة الرعد ٣٩

(٦) سورة إبراهيم ٤٨

(٨) سورة مريم ٣٨

(١) سورة النحل ١٧

(٣) سورة الأحزاب ٥٦ ؛ وهى قراءة . . .

(٥) سورة التوبة ٣

(٧) سورة الطلاق ٤

وقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ^(١) ،
والتقدير خلقهن الله ، فحذف « خلقهن » لقرينة تقدمت في السؤال .

وقوله : ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ . كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل
« إنا كذلك » اختياراً وأستغناء عنه ، بقوله فيما سبق : ﴿ إنا كذلك ﴾ .

والثالث كقوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ^(٣) ، فقد قيل : إن « أحق »
خبر عن اسم الله تعالى ، وقيل بالعكس .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ
بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ﴾ ^(٤) ، فالفائدة في إعادة الجار والمجرور ؛ أعني « بها » . لأنه لو حذف من
الثاني لم يحصل الربط لوجوب الضمير فيما وقع مفعولاً ثانياً ، أو كالمفعول الثاني لـ « سمعتم » ،
ولو حذف من الأول لم يكن نصاً على أن الكفر يتعلق بالإثبات ؛ لجواز أن يكون متعلق
الأول غير متعلق الثاني ..

الثامن الاختزال ؛ وهو الافتعال ؛ من خزله ، قطع وسطه ، ثم نقل في الاصطلاح إلى
حذف كلمة أو أكثر . وهي إما اسم ، أو فعل ، أو حرف .

(٢) سورة الصافات ١٠٩ ، ١١٠

(٤) سورة النساء ١٤٠

(١) سورة الزمر ٣٨

(٣) سورة التوبة ٦٢

الأول الاسم

[حذف المبتدأ]

فنه حذف المبتدأ ، كقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةٌ ﴾ و ﴿ خَمْسَةٌ ﴾ ؛ و ﴿ سَبْعَةٌ ﴾ ^(١) ، أى هم ثلاثة ، وهم خمسة ، وهم سبعة .

وقوله : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ التَّغَتَا فِئَةٌ ﴾ ^(٢) ، أى إحداها ، بدليل قوله بعده : ﴿ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ بَلَاغٌ فَهَلْ يُبْلَكُ ﴾ ^(٤) ، أى هذا بلاغ .

وقوله : ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ ^(٥) ، أى هم عباد .

وعلى هذا قال أبو علي : قوله تعالى : ﴿ بَشِيرٍ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارِ ﴾ ^(٦) ، أى هي النار .

وقوله : ﴿ وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ . النَّارُ ﴾ ^(٧) ، أى هو النار .

ويمكن أن يكون « النار » في الآيتين مبتدأ والخبر الجملة التي بعدها ، ويمكن في الثانية أن تكون النار بدلاً من « سوء العذاب » .

(١) من قوله تعالى في سورة الكهف ٢٢ :

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّاِبُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾

(٣) سورة الأحقاف ٣٥

(٢) سورة آل عمران ١٣ ، وستأتي

(٤) سورة الأنبياء ٢٦

(٥) سورة الحج ٧٢ ؛ وتتمتها : ﴿ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾

(٦) سورة المؤمن ٤٥ ، ٤٦ ، وتتمتها : ﴿ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ

أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ .

وقوله : ﴿ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ ^(١) ، أى هذا ساحر .
 وقوله : ﴿ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ ﴾ ^(٢) . ﴿ وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٣) .
 ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(٤) ، أى هذا الحق من ربكم ؛ وليس هذا كما يظنه بعض
 الجهال ، أى قل القول الحق ؛ فإنه لو أريد هذا لنصب « الحق » ؛ والمراد
 إثبات أن القرآن حق ، ولهذا قال : ﴿ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ؛ وليس المراد هنا قول حق مطلق ؛
 بل هذا المعنى مذكور فى قوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ أَلَمْ يُوَخِّذْ عَلَيْهِمْ
 مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ^(٦) .
 وقوله : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ ^(٧) ؛ أى هذه سورة .
 ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ^(٨) ، أى فعله لنفسه وإساءته عليها .
 وقوله : ﴿ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتَوْسَّ قَنُوطًا ﴾ ^(٩) أى فهو يتوس .
 ﴿ لَا يَغْرَبُكَ تَقَابُ الدِّينِ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾ ^(١٠) ، أى تقلبهم متاع ،
 أو ذاك متاع .

﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخَطْمَةُ . نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ ﴾ ^(١١) ، أى والحطمة نار الله .
 ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴾ ^(١٢) ، أى كل واحدة منها كالقصر ؛ فيكون من باب
 قوله : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ^(١٣) ، أى كل واحد ^(١٤) منهم ، والحوج إلى ذلك
 أنه لا يجوز أن يكون الشرر كله كقصر واحد ؛ والقصر هو البيت من آدم ^(١٥) ، كان يضرب

(٢) سورة الذاريات ٥٢
 (٤) سورة الكهف ٢٩
 (٦) سورة الأعراف ١٩٦
 (٨) سورة فصلت ٤٦
 (١٠) سورة آل عمران ١٩٦ ، ١٩٧
 (١٢) سورة المرسلات ٣٢
 (١٤-١٤) ساقط من ت .

(١) سورة المؤمن ٢٤
 (٣) سورة الفرقان ٥
 (٥) سورة الأنعام ١٥٢
 (٧) سورة النور ١
 (٩) سورة فصلت ٤٩
 (١١) سورة الهزعة ٦٠ ، ٥
 (١٣) سورة النور ٤

على المال ، ويؤيده ^(١) قوله : ﴿ جَمَالَةٌ صَفْرٌ ﴾ ^(٢) ، أفلا تراه كيف شبهه بالجماعة ! أى كل واحدة من الشرر كالجلل لجماعته ، فجماعته إذن مثل الجمالات الصفر ، وكذلك الأول ، شرره منه كالقصر . قاله أبو الفتح بن جنى .

وأما قوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ﴾ ^(٣) ، فقيل : إن « ثلاثة » خبر مبتدأ محذوف تقديره : « آلهتنا ثلاثة » .

واعترض باستلزامه ^(٤) إثبات الإلهية لانصراف النفي الداخل على المبتدأ أو الخبر إلى المعنى المستفاد من الخبر لا إلى معنى المبتدأ ، وحينئذ يقتضى نفي عدة الآلهة ، لا نفي وجودهم .

قيل : وهو مردود ؛ لأن نفي كون آلهتهم ثلاثة يصدق بالآ لا يكون للآلهة الثلاثة وجود بالكلية ؛ لأنه من السالبة المحصلة ^(٥) ، فمعناه : ليس آلهتكم ثلاثة ، وذلك يصدق بالآ لا يكون لهم آلهة ، وإنما حذف إيداناً بالنهى عن مطلق العدد المفهم للمساواة بوجه ما : فما ظنك بمن صرح بالشركة ؛ كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ ^(٦) ، وقال سبحانه : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(٧) ، فأفهم أنه لو وجد الإله يكون غيره معه خطأ لإفهامه مساواة ما ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ^(٨) ، ولزم من نفي الثلاثة لامتناع المساواة المعلومة عقلاً ، والمدلول عليها بقوله : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(٩) ، نفي الشركة مطلقاً ؛ فإن تخصيص النهى وقع في مقابلة الفعل ، ودليلاً عليه ؛ فإنهم كانوا يقولون في الله وعيسى وأمه : ثلاثة .

(٢) سورة الرسالات ٣٣

(٤) ت : « استلزامه » ؟؟

(٦) سورة المائدة ٧٣

(٨) سورة النساء ١٧١

(١) ت : « ويؤكد » .

(٣) سورة النساء ١٧١

(٥) ت : « التحصلة » .

(٧) سورة الأنعام ١

ونحوه في الخروج على السبب: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ ^(١).

وقال صاحب "إسفار الصباح" ^(٢)،: الوجه تقدير كون ثلاثة، أو «في الوجود»، ثم حذف الخبر الذي هو «لنا»، أو «في الوجود» الحذف المطرد، وما دل عليه توحيد لا إله إلا الله.

ثم حذف المبتدأ حذف الموصوف كالعدد؛ إذا كان معلوما. كقولك: عندي ثلاثة. أى دراهم؛ وقد علم بقرينة قوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ^(٣).

وقد عورض هذا بأن نفي وجود ثلاثة لا ينفي وجود إلهين. وأجيب بأن تقديره «آلهتنا ثلاثة» يوجب ثبوت الآلهة؛ وتقدير «لنا آلهة» لا يوجب ثبوت إلهين. فعورض بأنه كما لا يؤجبه فلا ينفيه.

فأجيب بأنه إذا لم ينفيه فقد نفاه ما بعده من قوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾.

فعورض بأن ما بعده إن نفي ثبوت إلهين فكيف ثبوت آلهة!

فأجاب بأنه لا ينفيه، ولكن يناقضه، لأن تقدير آلهتنا ثلاثة يثبت وجود إلهين؛ لانصراف النفي في الخبر عنه، بخلاف تقدير: «لنا آلهة ثلاثة»، فإنه لا يثبت وجود إلهين لانصراف النفي إلى أصل الإثبات للآلهة.

وفي أجوبة هذه المقدمات نظر.

قلت: وذكر ابن جني أن الآية من حذف المضاف؛ أى ثالث ثلاثة لقوله في موضع آخر: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾.

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون؟

(١) سورة آل عمران ١٣٠

(٣) سورة النساء ١٧١.

حذف الخبر

نحو: ﴿ أَكَلَمَهَا دَائِمٌ وَظَلَمَهَا ﴾^(١)، أى دائم.

وقوله فى سورة ص بعد ذكر من اقتص ذكره من الأنبياء، فقال: ﴿ هَذَا ذِكْرٌ ﴾^(٢) ثم لما ذكر مصيرهم إلى الجنة وما أعد لهم فيها من النعيم قال: ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرًّا مَّآبٍ. جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْيِهَادُ. هَذَا ﴾^(٣) قد أشارت الآية إلى مآل أمر الطاغين، ومنه يفهم الخبر.

وقوله: ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾^(٤) أى أهذا خير أمَّن جعل صدره ضيقاً حرجاً وقسا قلبه، فحذف بدليل قوله: ﴿ قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾^(٥).

﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ ﴾^(٦).

وقوله: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾^(٧) قال سيويى: الخبر^(٨) محذوف، أى فيما

أتلوه السارق والسارقة، وجاء ﴿ فَاقْطَعُوا ﴾ جملة أخرى. وكذا قوله: ﴿ أَلَزَانِيَّةٌ وَلَزَانِي ﴾^(٩) فيما نقص لكم.

وقال غيره: السارق مبتدأ، فاقطعوا خبره؛ وجاز ذلك لأن الاسم عام؛ فإنه لا يريد

(١) سورة الرعد ٣٥

(٢) سورة ص ٤٩

(٣) سورة ص ٥٥-٥٦

(٤) سورة الزمر ٢٢

(٥) سورة الشعراء ٥٠ والآية بتمامها: ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ﴾

قال الزحمرى فى معناه: « لا ضير علينا فى قتلك ».

(٦) سورة سبأ ١

(٧) سورة سبأ ١

(٨) سورة النور ٢

(٩) الكتاب ١: ٧١

به سارقاً مخصوصاً ، فصار كُأَسْمَاءُ الشرط ؛ تدخل الفاء في خبرها لعمومها ؛ وإنما قد سببويه ذلك لجعل الخبر أمراً ؛ وإذا ثبت الإضمار فالفاء داخلة في موضعها ، تربط بين الجملتين . ومما يدل على أنه على الإضمار إجماع القراء على الرفع ؛ مع أن الأمر الاختيار في النصب . قال : وقد قرأ ناس بالنصب ^(١) ارتكاناً للوجه القوي في العربية ؛ ولكن أبى العامة إلا الرفع . وكذا قال في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ ^(٢) : مثل ، هنا خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فيما نقص عليكم مثل الجنة . وكذا قال أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ﴾ : إنه على الإضمار ^(٣) .

وقد ردّ بأنه أى ضرورة تدعو إليه هنا ؛ فإنه إنما صرنا إليه في السارق ونحوه لتقدير دخول الفاء في الخبر ، فاحتيج للإضمار حتى تكون الفاء على بابها في الربط ؛ وأما هذا فقد وُصِلَ بفعل هو بمنزلة : الذى يأتيك فله درهم .

وأجاب الصفار بأن الذى حمله على هذا أن الأمر دائر مع الضرورة كيف كان ؛ لأنه إذا أضمر فقد تكلف ، وإن لم يضمّر كان الاسم مرفوعاً وبعده الأمر ، فهو قليل بالنظر إلى « الذين يأتيناها » فكيفما عمل لم يخل من قبح .

وإن قدّر منصوباً ، وجاء القرآن بالألف على لغة من يقول « الزيدان » في جميع الأحوال وقع أيضاً في محذور آخر ؛ فلهذا قدره هذا التقدير ، لأن الإضمار مع الرفع يتكافأ .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ ^(٤) ، الخبر محذوف ، أى يعذبون . ويجوز أن يكون الخبر : ﴿ أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَسْكَنٍ بَعِيدٍ ﴾ ^(٥) .

(١) عبارة الكتاب : « وقد قرأ أناس ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ ﴾ ، و ﴿ الرَّانِيَّةَ وَالزَّانِي ﴾

وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة . »

(٣) سورة النساء ١٦

(٢) سورة الرعد ٣٥

(٥) سورة فصلت ٤٤

(٤) سورة فصلت ٤١

وقوله : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ^(١) ؛ فأنتم مبتدأ والخبر محذوف ؛ أى حاضرون ؛ وهو لازم الحذف هنا .

وقوله تعالى : ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ^(٢) ؛ أى حل لكم كذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيذُ بْنُ أَبِي اللَّهِ﴾ ^(٣) ، أما على قراءة التنوين فلا حذف لأنه يجعله مبتدأ ؛ و«ابن الله» خبر ؛ حكاية عن مقالة اليهود ؛ وأما على قراءة من لم ينون ؛ فقليل ؛ إنه صفة والخبر محذوف ؛ أى عزير ابن الله إلها ، وقيل : بل المبتدأ محذوف ، أى إلها عزير ، وابن صفة .

ورُدَّ بوجهين :

أحدهما : أنه لا يطابق : ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ ^(٤) .

والثاني : أنه يلزم عليه أن يكون التكذيب ليس عائدا إلى البنوة ، فكذب لأن صدق الخبر وكذبه راجع إلى نسبة الخبر لا إلى الصفة . فلو قيل : زيد القائم فقيه ، فكذب ، انصرف التكذيب لإسناد فقيه ؛ لا لوصفه بالقائم .

وفيه نظر ؛ لأن الصفة ليست إنشاء فهي خبر ؛ إلا أنها غير تامة الإفادة ، فيصح تكذيبها . والأولى تقويته وأن يقال الصفة والإضافة ونحوها في السند إليه لواحق بصورة الأفراد ؛ أى يريد أن يصوره بهيئة خاصة ؛ ويحكم عليه كذلك ؛ لكن لاسبيل إلى كذبها ؛ مع أنها تصورت ؛ فالوجه أن يقال : إن كذب الصفة بإسناد مسندها إلى

معدوم الثبوت . ونظير هذه المسألة في الفقه ما لو قال : والله لا أشرب ماء هذا الكوز :
ولا ماء فيه .

وقال بعضهم : ﴿عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ﴾ خبر الجملة ، أى حَكى فيه لفظهم ، أى قنوا هذه
العبارة القبيحة ؛ وحينئذ فلا يقدّر خبر ولا مبتدأ .

وقيل : « ابن الله » خبر وحذف التنوين من « عزيز » للعجمة والعلمية .

وقيل : حذف تنوينه لالتقاء الساكنين ؛ لأن الصفة مع الموصوف كشيء واحد ،
كقراءة : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(١) ، على إرادة التنوين ؛ بل هنا أوضح ؛
لأنه في جملة واحدة .

وقيل : « ابن الله » نعت ولا محذوف ؛ وكأن الله تعالى حَكى أنهم ذكروا هذا اللفظ
إنكاراً عليهم ؛ إلا أن فيه نعتاً ، لأن سيئويه قال : إن قلت وضعته العرب لتحكى به ما كان
كلاماً لا قولاً . وأيضاً إنه لا يطابق قوله : ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾^(٢) ،
والظاهر أنه خبر . والقولان منقولان .

والصحيح في هذه القراءة أنه ليس الغرض إلا أن اليهود قد بلغوا في رسوخ الاعتقاد
في هذا الشيء إلى أن كانوا يذكرون هذا النكر ، كما تقول في قومٍ تعالوا في تعظيم صاحبهم :
أراهم اعتقدوا فيه أمراً عظيماً ثابتاً ، يقولون : زيد الأمير !

مايحتمل الأمرين

قوله تعالى : ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ﴾^(٣) يحتمل حذف الخبر ، أى أَجْمَلٌ^(٤) ، أو حذف المبتدأ ،
أى فأمرى صبر جميل . وهذا أولى لوجود قرينة حالية - هى قيام الصبر به - دالة على

(٢) سورة التوبة ٣٠ .

(٤) قدره صاحب الكشاف : « أجمل » .

(١) سورة الإخلاص ٢ ، ١

(٣) سورة يوسف ١٨ .

المحذوف ، وعدم قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوص الخبر، وأن الكلام مسوق للإخبار بحصول الصبر له واتصافه به ، وحذف المبتدأ يحصل ذلك دون حذف الخبر ؛ لأن معناه أن الصبر الجليل ؛ أجل من ^(١) لأن المتكلم متلبس به .

وكذلك يقوله مَنْ لم يكن وصفاً له ؛ ولأن الصبر مصدر ، والمصادر محذوف الإخبار ؛ فإذا حمل على حذف المبتدأ فقد أجرى على أصل معناه ؛ من استعماله خبراً ، وإذا حمل على حذف الخبر فقد أخرج عن أصل معناه ^(٢) .

ومثاله قوله : ﴿ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾ ^(٣) . أى أمثل ، أو أولى لكم من هذا ، أو أمرم الذى يطلب منكم .

ومثله قوله : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ ^(٤) ؛ إما أن يقدر : فيما أوحينا إليك سورة ، أو هذه سورة .

وقد يحذفان جملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَتُسَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ ^(٥) الآية .

حذف الفاعل

المشهور امتناعه إلا فى ثلاثة مواضع :

أحدها : إذا بنى الفعل للمفعول .

ثانيها : فى المصدر ، إذا لم يذكر معه الفاعل ؛ مظهرأ يكون محذوفاً ، ولا يكون مضمراً ، نحو ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ ﴾ ^(٦) .

(١) كذا فى الأصول وموضع النقط يياض فى ت (٢) كذا وردت العبارة فى الأصلين ؛ وفيها غموض .

(٣) سورة النور ٥٣ . (٤) سورة الورا ١ .

(٥) سورة الطلاق ٤ وبقية الآية : ﴿ فَعَدَّيْنِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾

والقدير فعدتين ثلاثة أشهر ؛ قال صاحب الكشاف : « تحذف لدلالة المذكور عليه » .

(٦) سورة البقرة البلد ١٤ .

ثالثها : إذا لاقى الفاعل سا كنّا من كلمة أخرى ، كقولك للجماعة : اضرب القوم ،
والخطاطبة : اضرب القوم .

وجوز الكسائي حذفه مطلقاً إذا وجد ما يدل عليه ؛ كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ
الْبَرَأَقَ ﴾ ^(١) أى بلغت الروح .

وقوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ ^(٢) أى الشمس .

﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ ﴾ ^(٣) يعنى العذاب ، لقوله قبله : ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَمْجِلُونَ ﴾ ^(٤) .

﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ ﴾ ^(٥) تقديره فلما جاء الرسول سليمان .

والحق أنه فى المذكورات مُضْمَرٌ لا محذوف ، وقد سبق الفرق بينهما .

أما حذفه وإقامة المفعول مقامه ، مع بناء الفعل للمفعول فله أسباب :

منها العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ ^(٦) . ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ
ضَعِيفًا ﴾ ^(٧) ، ونحن نعلم أن الله خالقه .

قال ابن جنى : وضابطه أن يكون الغرض إنما هو الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول ؛
ولا غرض فى إبانة الفاعل من هو .

ومنها تعظيمه ، كيقوله : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ ^(٨) ، إذ كان الذى

قضاه عظيم القدر .

وقوله : ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ ^(٩) .

(٢) - سورة ص ٣٢
(٤) - سورة الصافات ١٧٦
(٦) - سورة الأنبياء ٣٧
(٨) - سورة يوسف ٤١

(١) - سورة الفيامة ٢٦
(٣) - سورة الصافات ١٧٧
(٥) - سورة النمل ٣٦ .
(٧) - سورة النساء ٢٨
(٩) - سورة هود ٤٤ .

وقوله : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ ^(١) قال الزمخشري في كشافه القديم : هذا أحل على كبرياء المنزل وجلالة شأنه من القراءة الشاذة « أُنزِلَ » ^(٢) مبنياً للفاعل ، كما تقول : الملك أمر بكذا ، ورسم بكذا ؛ وخاصة إذا كان الفعل فعلاً لا يقدر عليه إلا الله ، كقوله : ﴿وَقَضَى الْأَمْرُ﴾ ^(٣) قال : كأن طيَّ ذكر الفاعل كالواجب ؛ لأمرين : أحدهما : أنه إن تعيّن الفاعل وعلم أن الفعل مما لا يتولاه إلا هو وحده ، كان ذكره فضلاً ولنغواً .

والثاني : الإيذان بأنه منه ؛ غير مشارك ولا مدافع عن الاستثثار به والتفرد بإيجاده . وأيضاً فما في ذلك من مصير أن اسمه جدير بأن يصاب ويرتفع به عن الابتذال والامتهان . وعن الحسن : لولا أني مأذون لي في ذكر اسمه لربأت به عن مسلك الطعام والشراب . ومنها مناسبة الفواصل ، نحو : ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ ^(٤) ، ولم يقل : يجزيها .

ومنها مناسبة ما تقدمه ، كقوله في سورة براءة : ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ^(٥) ؛ لأن قبلها : ﴿وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ ^(٦) على بناء الفعل للمفعول ؛ فجاء قوله : ﴿وُطِبِعَ﴾ ليناسب بالختام المطمع ، بخلاف قوله فيما بعدها : ﴿وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ^(٧) ، فإنه لم يقع قبلها ما يقتضي البناء ، فجاءت على الأصل .

(١) على لفظ مسمى فاعله ؛ وهي قراءة يزيد بن

(٢) سورة هود : ٤٤

(٣) سورة التوبة : ٨٧

(٤) سورة التوبة : ٩٣

(٥) سورة التوبة : ١٠٠ - برهان - ثالث

(١) سورة البقرة : ٤

قطيب ؛ وانظر الكشاف .

(٢) سورة التوبة : ٨٧

(٣) سورة التوبة : ٩٣

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

وهو كثير ، قال ابن جني : وفي القرآن منه زهاء ألف موضع . وأما أبو الحسن ، فلا يقيس عليه ؛ ثم رده بكثرة المجاز في اللغة ، وحذف المضاف مجاز . انتهى .

وشرط المبرد في كتاب " ما اتفق لفظه واختلف معناه " لجوازه وجود دليل على المحذوف من عقل أو قرينة ، نحو : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) ، أى أهلها ، قال ^(٢) : ولا يجوزُ على هذا أن نقول : جاء زيد ، وأنت تريد غلامَ زيد ؛ لأنَّ المجيء يكون له ، ولا دليل [في مثل هذا] ^(٣) على المحذوف .

وقال الزمخشري في الكشاف القديم : لا يستقيم تقدير حذف المضاف في كل موضع ؛ ولا يُقدّم عليه إلا بدليل واضح وفي غير مُلبس ؛ كقوله : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) . وضعف بذلك قول من قدر في قوله : ﴿ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ ^(٤) ، أنه على حذف مضاف .

فإن قلت : كلاً يجوز مجيئه ^(٥) لا يجوز خداعه ؛ فحين جرّك إلى تقدير المضاف امتناع مجيئه ، فهلاً جرّك إلى مثله امتناع خداعه !

قلتُ : يجوز في اعتقاد المناقذين تصوّر خداعه ؛ فكان الموضع ملبساً فلا يقدر . انتهى .
فنه قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ ^(٦) ، أى رحمته ويخاف عذابه .

(٢) ما اتفق لفظه واختلف معناه ٢٢

(٤) سورة النساء ١٤٢

(٦) سورة الأحزاب ٢١ .

(١) سورة يوسف ٨٢

(٣) تكملة ما اتفق لفظه واختلف معناه

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾

﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾^(١) أى سدّ ياجوج وماجوج .
 ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾^(٢) ، أى شعر الرأس .
 ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾^(٣) ، أى بقراءة صلاتك ، ولا تخافت
 بقراءتها .

﴿ وَلَكِنَّ الْغَبْرَاءَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، أى برّ من آمن بالله .
 ﴿ فَلَمَّا أَنَاهَا نُودِيَ ﴾^(٥) أى ناحيتها ، والجهة التى هو فيها .
 ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾^(٦) أى هل يسمعون دعاءكم ، بدليل الآية الأخرى :
 ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾^(٧) .
 ﴿ عَلَىٰ خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ ﴾^(٨) ، أى من آل فرعون .
 ﴿ إِذَا لَادَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾^(٩) ، أى ضعف عذابهما .
 ﴿ وَمِثْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ ﴾^(١٠) ، أى ومثل واعظ الذين كفروا
 كنفاق الأنعام .

﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾^(١١) ، أى مثل أمهاتهم
 ﴿ وَتَجْمَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾^(١٢) ، أى شكر رزقكم . وقيل : تجميلون
 التكذيب شكر رزقكم .

وقوله : ﴿ وَآتَيْنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾^(١٣) ، أى على السنة رسلك .
 وقوله : ﴿ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ﴾^(١٤) أى ذوى أماناتكم ، كالمودع والمعيّر والموكل

- (٢) سورة مريم ٤
 (٤) سورة البقرة ١٧٧
 (٦) سورة الشعراء ٧٢
 (٨) سورة يونس ٨٣
 (١٠) سورة البقرة ١٧١
 (١٢) سورة الواقعة ٨٢
 (١٤) سورة الأنفال ٢٧

- (١) سورة الأنبياء ٩٦
 (٣) سورة الإسراء ١١٠
 (٥) سورة طه ١١
 (٧) سورة فاطر ١٤
 (٩) سورة الإسراء ٧٥
 (١١) سورة الأحزاب ٦
 (١٣) سورة آل عمران ١٩٤

والشريك، ومن يدك في ماله أمانة لا يد ضمان، ويجوز أن لا حذف فيه؛ لأن « خنت » من باب « أعطيت »؛ فيتعدى إلى مفعولين، ويقتصر على أحدها.

وقوله: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(١)، أى أهل مدين؛ بدليل قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾^(٢).

﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾^(٣)، أى أهل القرية؛ وأهل العير.

وقيل: فيه وجهان: أحدهما أن القرية يُراد بها نفس الجماعة، والثانى أن المراد سؤال الأبنية نفسها؛ لأن المخاطب نبيّ صاحب معجزة.

﴿الْحُجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾^(٤)، ويجوز أن يقدر: الحج حج أشهر معلومات.

﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾^(٥) أى أمر ربك.

﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾^(٦)، أى حب العجل؛ قال الراغب: ^(٧)

إنه على بابه؛ فإن في ذكر العجل تنبيهاً على أنه لفرط محبتهم صار صورة العجل في قلوبهم لا تمحى.

وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ إِرَمَ﴾^(٨)؛ فأرم اسم لموضع وهو في موضع

جر؛ إلا أنه منع الصرف للعلمية والتأنيث؛ أما العلمية فواضح، وأما التأنيث فلقوله: ﴿ذَاتِ الْعِمَادِ﴾.

وقوله: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾^(٩) أى بسؤالها؛

لحذف المضاف؛ ولم يكفروا بالسؤال؛ إنما كفروا بربهم المستؤل عنه؛ فلما كان السؤال سبباً للكفر فيما سألوا عنه نسب الكفر إليه على الاتساع.

(٢) سورة القصص ٤٥

(٤) سورة البقرة ١٩٧

(٦) سورة البقرة ٩٣

(٨) سورة الفجر ٧١، ٦

(١) سورة هود ٨٤

(٣) سورة يوسف ٨٢

(٥) سورة الفجر ٢٢

(٧) المفردات ٢٥٨؛ وهو أحد أقواله

(٩) سورة المائدة ١٠٢.

وقيل : الهاء عائدة على غير ما تقدم لقوة هذا الكلام ؛ بدليل أنّ الفعل تعدّى بنفسه والأول بغيره ؛ وإنما هذه الآية كناية عما سأل قوم موسى ، وقوم عيسى من الآيات ، ثم كفروا ، فعنى السؤال الأول والثاني ^(١) الاستفهام ، ومعنى الثالث طلب الشيء .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ ﴾ ^(٢) ، أى تناولها ، لأن الأحكام لا تتعلق بالأجرام إلا بتأويل الأفعال .

وقيل : إن الميتة يعبر بها عن تناولها فلا حذف ؛ ولو كان ثمّ حذف لم يؤنث الفعل ؛ ولأن المركب إنما يحذف إذا كان للكلام دلالة غير الدلالة الإفرادية ؛ والمفهوم من هذا التركيب التناول من غير تقدير ؛ فيكون اللفظ موضوعاً له ، والمشهور في الأصول أنه من محال الحذف .
وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴾ ^(٣) ، فها هنا إضمار ؛ لأن قائلها لو قال : « من عمل صالحاً جعلته في جملة الصالحين » لم يكن فيه فائدة ؛ وإنما المعنى لندخلهم في زمرة الصالحين .

وقوله : ﴿ تَجْمَعُونَهُ قَرَّاطِيسَ ﴾ ^(٤) ، أى ذا قراطيس ، أو مكتوب في قراطيس .
﴿ تُبْدُونَهَا ﴾ ^(٥) ، أى تبدون مكتوبها .

وقوله : ﴿ وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾ ^(٦) ؛ ليس المعنى تخفونها إخفاء كثيراً ؛ ولكن التقدير : تخفون كثيراً من إنكار ذى القراطيس ؛ أى يكتمونه فلا يظهرونه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي

(١) من قوله تعالى في أول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ سَوْءُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلِ الْقُرْآنُ . . . ﴾

(٢) سورة النكبات ٩

(٣) سورة المائدة ٣

(٤) سورة الأنعام ٩١

الْكِتَابِ ﴿^(١)﴾ . ويدل له قوله : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ فَسَأَلْتُ أَوْدِيَّةً بِقَدَرِهَا ﴾ ^(٣) ؛ أى بقدر مياها .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ﴾ ^(٤) ؛ أى هم بدفعها : أى عن نفسه في هذا التأويل بتزيه يوسف صلى الله عليه وسلم عما لا يليق به ؛ لأن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم معصومون من الصغائر والكبائر ، وعليه فينبغي الوقف على قوله : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾ .

تنبيه

[في جواز حذف المضاف مع الالتفات إليه]

اعلم أن المضاف إذا علم جاز حذفه مع الالتفات إليه ؛ فيعامل معاملة الملفوظ به ؛ من عَوْد الضمير عليه . ومع أطراحه يصير الحكم في عَوْد الضمير للقائم مقامه . فنال استهلاك حكمه وتناسى أمره قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ ^(٥) ؛ فإن الضمير في ﴿ يَغْشَاهُ ﴾ عائد على المضاف المحذوف بتقدير : أو كذا ظلمات .

وقوله : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ ^(٦) أى كمثل ذوى صيب ؛ ولهذا رجع الضمير إليه مجموعاً في قوله : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ ^(٧) ؛ ولو لم يراع لأفرده أيضاً .

(٢) سورة المائدة ١٥

(٤) سورة يوسف ٢٤

(٦) سورة البقرة ١٩

(١) سورة البقرة ١٥٩

(٣) سورة الرعد ١٧

(٥) سورة النور ٤٠

وقوله : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ^(١) ، ولولا ذلك لحذفت التاء ؛ لأنَّ القوم مذكَّر ، ومنه قول حسان :

يَسْقُونَ مِنْ وَرَدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّاسِلِ ^(٢)
بالباء ، أى ماء بردى ، ولوراعى المذكور لأننى بالتاء .

قالوا : وقد جاء فى آية واحدة مراعاة التأنيث والحذوف ، وهى قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ^(٣) أنث الضمير فى ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ، و ﴿ فِجَاءَهَا ﴾ ، لإعادتهما على القرية المؤنثة ، وهى النابتة ، ثم قال : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ فأتى بضمير مَنْ يعقل حملا على « أهلها » المحذوف .

وفى تأويل إعادة الضمير على التأنيث وجهان : أحدهما أنه لما قام مقام المحذوف صارت المعاملة معه . والثانى أن يقدر فى الثانى حذف المضاف ؛ كما قدر فى الأول . فإذا قلت : سألت القرية وضربتها ، فعنائه : وضربت أهلها ، فحذف المضاف كما حذف من الأول إذ وجه الجواز قائم .

وقيل : هنا مضاف محذوف ، المعنى أهلكنّا أهلها . وبياتاً ، حال منهم ، أى مبيتين و ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ^(٣) جملة معطوفة عليها ، ومحلها النصب .

وأنكر الشَّوْبِيْنَ مراعاة المحذوف ، وأوّل ما سبق على أنه من باب الحمل على المعنى ونقله عن المحققين ؛ لأنَّ القوم جماعة ولهذا يؤنث تأنيث الجمع ، نحو هى الرجال ؛ وجمع التكسير عندهم مؤنث وأسماء الجوع تجرى مجراها ، وعلى هذا جاء التأنيث ، لا على الحذف ، وكذا القول فى البيت .

(١) سورة الشعراء ١٠٥

(٢) ديوانه ٣٠٩ . البريس ويردى : نهران بدمشق . ويصفق : يمزج ، ولم يقل « تصفن » والرحيق : الخمر البيضاء . والسلسل : اللينة السهلة .

(٣) سورة الأعراف ٤

وفي قراءة بعضهم : ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ ^(١) ، قدّروه « عرض الآخرة » .
والأحسن أن يقدر ثواب الآخرة ؛ لأن العرض لا يبق ، بخلاف الثواب .

حذف المضاف إليه

وهو أقل استعمالاً ، كقوله : ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ ^(٣) .

وكذا كل ما قطع عن الإضافة ، ممّا وجبت إضافته معنى لا لفظاً ، كقوله تعالى :
﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ^(٤) ، أى من قبل ذلك ومن بعده .

حذف المضاف والمضاف إليه

قد يضاف المضاف إلى مضاف ؛ فيحذف الأول والثاني ويبقى الثالث ، كقوله تعالى :
﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ ^(٥) أى بدل شكر رزقكم .

وقوله : ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ ^(٦) ، أى كدوران عين
الذى يغشى عليه من الموت .

وقيل : الرزق في الآية الأولى الحظّ والنصيب ؛ فلا حاجة إلى تقدير . وكذلك ،
إذا قدرت في الثانية « كالذى » حالاً من الهاء والميم في « أعينهم » ، لأن المضاف بعض
فلا تقدير .

(٢) سورة الأنبياء ٣٣ .

(٤) سورة الروم ٤ .

(٦) سورة الأحزاب ١٩ .

(١) سورة الأنفال ٦٧ .

(٣) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٥) سورة الواقعة ٨٢ .

وقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(١) ، وقدره أبو الفتح في " المحتسب " على أفعال أهل النار .

وأما قوله : ﴿ مِنْ أَلَمٍ أَلَمٍ ﴾ ^(٢) فالتقدير من مداناة الموت أو مقاربتة ؛ ولا ينكر عُسره على الإنسان ولكن إذا دُفِع إلى أمرٍ هابه .

ومثله الآية الأخرى : ﴿ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنْ أَلَمٍ أَلَمٍ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ فَجَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ ^(٤) ، أى من أثر حافر فرس الرسول .

وقوله : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ ^(٥) ، أى من أموال كفار أهل القرى .

وقوله : ﴿ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ ^(٦) ، أى من أفعال ذوى تقوى القلوب .

وقوله : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ... ﴾ ^(٧) الآية ، فإن التقدير كمثل ذوى صيب ،

حذف المضاف والمضاف إليه ، أما حذف المضاف فلقرينة عطفه على : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي

أَسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ ^(٨) وأما المضاف إليه فللدلالة : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ ^(٩) عليه

فأعاد الضمير عليه مجموعاً ، وإنما صير إلى هذا التقدير ؛ لأن التشبيه بين صفة المنافقين وصفة

ذوى الصيب ، لا بين صفة المنافقين وذوى الصيب .

حذف الجار والمجرور

كقوله : ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا ﴾ ^(١٠) ، أى بسىء ﴿ وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ ^(١١) أى بصالح .

(٢) سورة الأحزاب ١٩

(٤) سورة طه ٩٦

(٦) سورة الحج ٣٢

(٨) سورة البقرة ١٧

(١٠) سورة التوبة ١٠٢ .

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة القتال ٢٠

(٥) سورة الحشر ٧

(٧) سورة البقرة ١٩

(٩) سورة البقرة ١٩

وكذا بعد أفعال التفضيل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ ^(١) ، أى من كل شئ .

﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ^(٢) أى من السرّ ، وكلام الزمخشري في المفصل يقتضى أنه مما قطع ^(٣) فيه عن متعلقه قصداً لنفي الزيادة ، نحو فلان يعطى ، ليكون كالفعل المتعدى . إذا جعل قاصراً للمبالغة ؛ فعلى هذا لا يكون من الحذف ، فإنه قال : أفعال التفضيل له معنيان : أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف إليه في الجملة التي هو وهم فيها شركاء . والثاني أن يوجد مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ، ثم يضاف للتفضيل على المضاف إليه ؛ لكن بمجرد التخصيص كما يضاف مالا تفضيل فيه ؛ نحو قولك : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان ، كأنك قلت : عادلا . انتهى .

حذف الموصوف

يشترط فيه أمران :

أحدهما : كون الصفة خاصة بالموصوف ؛ حتى يحصل العلم بالموصوف ؛ فتي كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف . نص عليه سيبويه في آخر باب ترجمة « هذا باب مجارى أواخر الكلم العربيّة » . وكذلك نص عليه أرسطاطاليس في كتابه الخطابة .
الثاني : أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي ، لتعلق غرض السياق ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٤) . ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ ^(٥) ؛ فإن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها .

(٢) سورة طه ٧
(٤) سورة آل عمران ١١٥

(١) سورة العنكبوت ٤٥
(٣) الفصل س ٢٣٤
(٥) سورة البقرة ٩٥

- كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾^(١)، أى حور قاصرات .
 وقوله: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾^(٢)، أى وجنة دانية .
 وقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾^(٣)، أى العبد الشكور .
 وقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٤)، أى القوم المتقين .
 وقوله: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسْرٍ﴾^(٥)، أى سفينة ذات ألواح .
 وقوله: ﴿ذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾^(٦)، أى الأمة القيمة .
 وقوله: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾^(٧)، أى دروعاً سابغات .
 وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ﴾^(٨)، أى يا أيها الرجل الساحر .
 وقوله: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٩)، أى القوم المؤمنون .
 وقوله: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا﴾^(١٠)، أى عملاً صالحاً .

حذف الصفة

وأكثر ما يرد للتفخيم والتعظيم في النكرات، وكأن التشكير حينئذ علم عليه، كقوله تعالى:

﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾^(١١)، أى وزنًا نافعاً .

وقوله: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾^(١٢)، أى من جوع شديد

وخوف عظيم .

وقوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾^(١٣)، أى شىء نافع .

(٢) سورة الإنسان ١٤

(٤) سورة البقرة ٢

(٦) سورة البينة ٥

(٨) سورة الزخرف ٤٩

(١٠) سورة القصص ٦٧

(١٢) سورة قريش ٤

(١) سورة السافات ٤٨

(٣) سورة سبأ ١٣

(٥) سورة القمر ١٣

(٧) سورة سبأ ١١

(٩) سورة النور ٣١

(١١) سورة الكهف ١٠٥

(١٣) سورة المائدة ٦٨

وقوله : ﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(١) ، أى سلطت عليه .

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، أى جامعاً لأكمل كل صفات الرسل .

وقوله : ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ ^(٣) ، أى صالحة .

وقيل : إنها قراءة ابن عباس . وفيه بحث وهو أنا لانسلم الإضمار ، بل هو عام مخصوص .

وقوله : ﴿ بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَّابٍ ﴾ ^(٤) ، أى كثير ، بدليل ما قبله .

ويجئ فى العرف ، كقوله تعالى : ﴿ الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٥) ، أى المبين .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، أى الناس الذين يعادونكم .

وقوله : ﴿ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ ^(٧) ؛ أى الناجين

وقوله : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ ^(٨) ؛ أى قومك المعاندون .

ومنه : ﴿ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ﴾ ^(٩) ،

أى من أولى الضرر ، ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ ﴾ ؛ أى من غير أولى الضرر .

قاله بن مالك وغيره . وبهذا التقدير يزول إشكال التكرار من الآية .

وقوله تعالى ﴿ لَقَدْ لَبِئْتُ فَيْكُمْ عُمْرًا مِنْ قَبْلِهِ ﴾ ^(١٠) أى لم أتل عليكم فيه شيئاً ،

فحذفت الصفة أو الحال ، قيل والعمر هنا أربعون سنة .

حذف المعطوف

قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا ﴾ ^(١١) ، ﴿ أَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ ^(١٢) ، ﴿ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ ^(١٣) ،

التقدير : : أعموا ! أمكنوا ! أكفرتهم !

(٢) سورة النساء ٧٩

(٤) سورة ص ٥١

(٦) سورة آل عمران ١٧٣

(٩) سورة النساء ٩٥

(١١) سورة الأعراف ١٨٥

(١٣) سورة يونس ٥١ .

(١) سورة الذاريات ٤٢

(٣) سورة الكهف ٧٩

(٥) سورة البقرة ٧١

(٧) سورة هود ٤٦

(٨) سورة الأنعام ٦٦

(١٠) سورة يونس ١٦

(١٢) سورة يوسف ١٠٩

وقوله : ﴿ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ ﴾ ^(١) ، أى ما شهدنا مهلك أهل ومهلكه ، بدليل قوله : ﴿ لَنَبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾ ^(٢) ؛ وما روى أنهم كانوا عزموا على قتله وقتل أهله ؛ وعلى هذا فقولهم : ﴿ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ ^(٣) كذب فى الإخبار ، وأوهموا قومهم أنهم قتلوه وأهله سرا ولم يشعر بهم أحد ؛ وقالوا تلك المقالة يوهمون أنهم صادقون وهم كاذبون .
ويحتمل أن يكون من حذف المعطوف عليه ؛ أى ما شهدنا مهلكه ومهلك أهله .
وقال بعض المتأخرين : أصله ما شهدنا مهلك أهلك بالخطاب ؛ ثم عدل عنه إلى الغيبة ، فلا حذف .

وقد يحذف المعطوف مع حرف العطف ، مثل : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾ ^(٥) ؛ أى أمرنا مترفيها ، فخالفوا الأمر ، ففسقوا . وبهذا التقدير يزول الإشكال من الآية ؛ وأنه ليس الفسق مأموراً به . ويحتمل أن يكون : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ صفة للقرية لا جواباً لقوله : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا ﴾ ، التقدير : وإذا أردنا أن نهلك قرية من صفتها أنا أمرنا مترفيها ففسقوا فيها ؛ ويكون إذا على هذا لم يأت لها جواب ظاهر استغناء بالسياق ، كما فى قوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٦) .

حذف المعطوف عليه

﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أُفْتَدِيَ بِهِ ﴾ ^(٧) ، أى لو ملكه ولو افتدى به .

(٢) سورة الحديد ١٠

(٤) سورة الزمر ٢٣

(١) سورة النمل ٤٩

(٣) سورة الإسراء ١٦

(٥) سورة آل عمران ٩١

ويجوز حذفه مع حرف العطف ، كقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(١) ، أى فأفطر فعدة .

وقوله : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾ ^(٢) التقدير : فضرب فانفلق ، فحذف المعطوف عليه ، وهو « ضرب » ، وحرف العطف وهو الفاء المتصلة بـ « انفلق » فصار : ﴿ فانفلق ﴾ فالفاء الداخلة ، على « انفلق » هى الفاء التى كانت متصلة بـ ﴿ ضرب ﴾ وأما المتصلة بـ « انفلق » فمحذوفة .

كذا زعم ابن عصفور والأبذى قالوا : والذى دل على ذلك أن حرف العطف إنما نوى به مشاركة الأول للثانى ؛ فإذا حذف أحد اللفظين أعنى لفظ المعطوف أو المعطوف عليه - ينبغى ألا يؤتى به لينزل ما أتى به من أجله .

وقال ابن الضائع : ليس هذا من الحذف بل من إقامة المعطوف مقام المعطوف عليه ؛ لأنه سببه ، ويقام السبب كثيرا مقام مسببه ؛ وليس ما بعدها معطوفاً على الجواب ؛ بل صار هو الجواب ؛ بدليل ﴿ فانجست ﴾ هو جواب الأمر .

حذف المبدل منه

اختلفوا فيه ، وخرج عليه قوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ . هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾ ^(٣)

حذف الموصول

قوله : ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ ^(٤) ، أى والذى أنزل إليكم ؛ لأن الذى أنزل إلينا ليس هو الذى أنزل إلى من قبلنا ؛ ولذلك أعيدت « ما » بعد « ما »

(١) سورة البقرة ١٨٤

(٢) سورة الشعراء ٦٣

(٣) سورة النحل ١١٧ وقوله : ﴿ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾ بدل من الكذب .

(٤) سورة المائدة ٤٦

في قوله : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ۖ ﴾^(١) . وهو نظير قوله :
﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ ۖ ﴾^(٢)
وقوله : ﴿ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ۖ ﴾^(٣) .
وقوله : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ۖ ﴾^(٤) أى من له .

وشرط ابن مالك في بعض كتبه لجواب الحذف كونه معطوفا على موصول آخر ؛
ويؤيده هذه الآية . قال : ولا يحذف موصول حرفي إلا « أن » كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ
يُرِيكُمْ الْبَرْقَ ۖ ﴾^(٥) .

حذف المخصوص في باب نعم

إذا علم من سياق الكلام

كقوله تعالى : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ۖ ﴾^(٦) التقدير : نعم العبد أيوب ، أو نعم العبد هو ؛
لأن القصة في ذكر أيوب ، فإن قدرت : نعم العبد هو ؛ لم يكن « هو » عائداً على العبد
بل على أيوب .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لِداوُدَ وَسُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ ۖ ﴾^(٧) فسلیمان هو المخصوص
الممدوح ، وإنما لم يكرر لأنه تقدم منصوباً .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ۖ ﴾^(٨) أى نحن .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ۖ ﴾^(٩) ، أى الجنة ، أو دارهم .

﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ۖ ﴾^(١٠) أى عقباهم .

(٢) سورة النساء ١٣٦

(٤) سورة الصافات ٦٤

(٦) سورة ص ٣٠

(٨) سورة البرسلات ٢٣

(١٠) سورة الرعد ٢٤

(١) سورة البقرة ١٣٦

(٣) سورة الرعد ١٠

(٥) سورة الروم ٢٤

(٧) سورة ص ٣٠

(٩) سورة النحل ٣٠

﴿ وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾ ^(١) أى أجرهم .

وقال : ﴿ لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ ﴾ ^(٢) أى من ضرته أقرب من نفعه .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾ ^(٣) ، أى إيمانكم بما أنزل عليكم ، وكفركم بما وراءه .

وقد يحذف الفاعل والمخصوص كقوله تعالى : ﴿ بئسَ للظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ^(٤) ، أى بئسَ البديل إبليس وذريته ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « قَبِيهَا وَنِعْمَتٌ » ، أى نِعْمَتُ الرخصة .

حذف الضمير المنصوب المتصل

يقع في أربعة أبواب :

أحدها : الصلة ، كقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ^(٥) .

الثاني : الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٦) ، أى فيه ، بدليل قوله : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(٧) ولذلك يقدر في الجمل المعطوفة على الأولى ؛ لأن حكمهن حكمها ، فالتقدير : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ ^(٨) فيه .

ثم اختلفوا ، فقال الأخفش : حذفت على التدريج ؛ أى حذف العطف فاتصل الضمير ، فحذف . وقال سيبويه : حذفاً معاً لأول وهلة .

(١) سورة آل عمران ١٣٦

(٢) سورة الحج ١٣ ، وقبلها : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ . . . ﴾ .

(٤) سورة الكهف ٥٠

(٣) سورة البقرة ٩٣

(٦) سورة البقرة ٤٨

(٥) سورة الفرقان ٤١ ، والتقدير : « بعثه »

وقيل : عُذِيَ الفعل إلى الضمير أولاً اتساعاً ، وهو قول الفارسي .

وجعل الواحدى من هذا قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً ﴾ ^(١) ، أى

منه . وقوله : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَسِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ ^(٢) ، أى مالمالطين منه .

وفيه نظر ؛ أما الأولى فلأن ﴿ يُغْنِي ﴾ جملة قد أضيف إليها اسم الزمان ، وليست صفة .

وقد نصوا على أن عود ضمير إلى المضاف من الجملة التى أضيف إليها الظرف غير

جائز ؛ حتى قال ابن السراج : فإن قلت : أعجبنى يوم قت فيه امتعت الإضافة ؛ لأن الجملة

حينئذ صفة ، ولا يضاف موصوف إلى صفته . قال ابن مالك : وهذا مما خفي على أكثر

النحويين . وأما الثانية ؛ فكأنه يريد أن ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَسِيمٍ ﴾ صفة ليوم ، المضاف

إليها الأزمنة ؛ وذلك متعذر ؛ لأن الجملة لا تقع صفة للمعرفة ، والظاهر أن الجملة حال منه ،

ثم حذف العائد المحرور بـ « فى » ، كما يحذف من الصفة .

الثالث : الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) فى قرأة ابن عامر .

الرابع : الحذف .

تنبيه

[عن ابن الشجرى فى تفاوت أنواع الحذف]

قال ابن الشجرى : أقوى هذه الأمور فى الحذف الصلة ، لطول الكلام فيها ؛

لأنه أربع كلمات ؛ نحو : جاء الذى ضربت ؛ وهو : الموصول ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول .

ثم الصفة ؛ لأن الموصوف قائم بنفسه ، وإنما أتى بالصفة للتوضيح . ثم الخبر ؛ لانفصاله عن

المبتدأ باعتبار أنه محكوم عليه .

(٢) سورة المؤمن ١٨

(١) سورة الدخان ٤١

(٣) سورة النساء ٩٥

ووجه التفاوت أن الصفة رتبة متوسطة بين الصلة والخبر ؛ لأن الموصول وصلت كالكلمة الواحدة ، ولهذا لا يفصل بينهما ؛ والصفة دونها في ذلك ؛ ولهذا يكثر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والخبر دون ذلك ، فكان الحذف أكد في الصلة من الصفة ، لأن هناك شيئين يدلان على الحذف ؛ الصفة تستدعي موصوفاً ، والعامل يستدعيه أيضاً .

ويستحسن ابن مالك هذا الكلام ، ولم يتكلم على الحال لرجوعه إلى الصفة .

حذف المفعول

وهو ضربان :

أحدهما : أن يكون مقصوداً مع الحذف فينوى لدليل ؛ ويقدر في كل موضع ما يليق به ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ^(١) أى يريد .
 ﴿ فَفَشَّاهَا مَا غَشَّى ﴾ ^(٢) أى غشاها إياه .
 ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ ^(٣) .
 ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾ ^(٥) .
 ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ^(٦) .

وكل هذا على حذف ضمير المفعول ، وهو مراد ، حذف تخفيفاً لطول الكلام بالصفة ؛ ولولا إرادة المفعول - وهو الضمير - نلأت الصلة من ضمير يعود على الموصول ؛ وذلك لا يجوز ؛

(٢) سورة النعم ٥٤

(٤) سورة هود ٤٣

(٦) سورة القصص ٦٢

(١) سورة البروج ١٦

(٣) سورة الرعد ٢٦

(٥) سورة النمل ٥٩

وكان في حكم المنطوق به ؛ فالدلالة عليه من وجهين : اقتضاء الفعل له ، واقتضاء الصلة إذا كان العائد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(١) في قراءة حمزة والكسائي بغير هاء ، أى ماعملته ، بدليل قراءة الباقيين ، ف « ما » في موضع خفض للعطف على ﴿ ثَمَرِهِ ﴾ .

ويحوز أن تكون « ما » نافية ، والمعنى : لياً كلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم ؛ فيكون أبلغ في الامتنان . ويقوى ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ . أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الَّذِينَ نَزَّرْنَا الْمَاءَ ﴾ ^(٢) ؛ وعلى هذا فلا تكون الهاء مرادة ، لأنها غير موصولة .

وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ ^(٣) ، وهو فاسد ، لأن « شرب » يتعدى بنفسه .

والغرض حينئذٍ بالحذف أمور :

منها : قصد الاختصار عند قيام القرائن ؛ والقرائن إما حالية كما في قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ^(٤) ، لظهور أن المراد : أرني ذاتك . ويحتمل أن يكون هاب المواجهة بذلك ، ثم برآه الشوق . ويحوز أن يكون آخر لياتي به مع الأصرح ؛ لثلاث تكرار هذا المطلوب العظيم على المواجهة إجلالا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ﴾ ^(٥) ؛ الظاهر أنه متعدي حذف مفعوله ؛ أى تأجرني نفسك .

وجعل منه السكاكي قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ

(١) سورة يس ٣٥ ؛ وقوله : ﴿ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾

(٢) سورة المؤمنون ٣٣

(٣) سورة الواقعة ٦٣ ، ٦٤

(٤) سورة القصص ٢٧ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٣

الرَّعَاءُ ﴿١﴾ فمن قرأ بكسر الدال من ﴿يُضْدِر﴾ فإنه حذف المفعول في خمسة مواضع، والأقرب أنه من الضرب الثاني كما سنبينه فيه إن شاء الله تعالى .

وقوله : ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ ^(٢) ، أى أنفسكم .

وقوله : ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ ^(٣) ، أى فذوقوا العذاب .

وقوله : ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ ^(٤) ، أى ناساً أو فريقاً .

وقوله : ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا﴾ ^(٥) أى شيئاً .

وقوله : ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ ^(٦) ، أى غير السموات .

وقوله : ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ ^(٧) ؛ على أن الدعاء بمعنى التسمية ؛

التي تتعدى إلى مفعولين ؛ أى سموه الله ، أو سموه الرحمن ؛ أيأ ما سموه ، فله الأسماء

الحسنى ؛ إذ لو كان المراد بمعنى الدعاء المتعدى لواحد لزم الشرك إن كان مسمى الله غير

مسمى الرحمن ؛ وعطف الشيء على نفسه إن كان عينه .

ومنها قصد الاحتقار كقوله : ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ ^(٨) ؛ أى الكفار .

ومنها قصد التعميم ؛ ولا سيما إذا كان في حيز النفي ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا تُفْنِي

الْآيَاتِ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ^(٩) . وكذا ﴿وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ^(١٠) وكثيراً

ما يعتري الحذف في رموس الآي نحو : ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ ^(١١) .

و ﴿لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ ^(١٢) .

(٢) سورة البقرة ١٩٨

(٤) سورة إبراهيم ٣٧

(٦) سورة إبراهيم ٤٨

(٨) سورة المجادلة ٢١

(١٠) سورة الأعراف ٧٢

(١٢) سورة الأعراف ٥٨

(١) سورة القصص ١٢٣

(٣) سورة السجد ١٤

(٥) سورة البقرة ٦١

(٧) سورة الإسراء ١١٠

(٩) سورة يونس ١٠١

(١١) سورة البقرة ١٠٢

﴿ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴾ ^(١) .

﴿ أَفَلَا تَبْصِرُونَ ﴾ ^(٢) .

﴿ أَوْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ^(٣) .

﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٤) .

﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) .

وكذا كل موضع كان الغرض إثبات المعنى الذى دلّ عليه الفعل لفاعل غير متعلق بغيره .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ ^(٦) ، أى كلّ أحد، لأن الدعوة عامة والهداية خاصة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ ^(٧) ، فكال ووزن يتعديان إلى مفعولين . أحدهما باللام ، والتقدير : كالوا لهم ووزنوا لهم ، وحذف المفعول الثانى لقصد التعميم .

وما ذكرناه من كون « هم » منصوباً فى الموضع بعد حذف اللام هو الظاهر ، وقرره ابن الشجرى فى أماليه ، قال : وأخطأ بعض المتأولين حيث زعم أن « هم » ضمير مرفوع أكدت به الواو كالضمير فى قولك : « خرجوا هم » ، ف« هم » على هذا التأويل عائد على المطففين .

ويدلّ على بطلان هذا القول أمران :

(٢) سورة القصص ٧٢

(٤) سورة البقرة ١٤

(٦) سورة يونس ٢٥

(١) سورة القصص ٧١

(٣) سورة البقرة ٧٧

(٥) سورة البقرة ٢٢

(٧) سورة المطففين ٣ .

أحدهما : عدم ثبوت الألف في « كالوهم » و « وزنوهم » ؛ ولو كان كما قال لأثبتوها في خط المصحف ؛ كما أثبتوها في قوله تعالى : ﴿ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ ^(١) ﴿ قَالُوا لَنَجِيَّ لَهُمْ ﴾ ^(٢) ونحوه .

والثاني أن تقدم ذكر « الناس » يدل على أن الضمير راجع إليهم ؛ فالملعى : ﴿ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ ^(٣) وإذا كالوا للناس أو وزنوا للناس يخسرون . وجعل الزخشرى من حذف المفعول قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(٤) ؛ أى فى المصر . وعند أبى على أن الشهر ظرف ، والتقدير : فمن شهد منكم المصر فى الشهر .

ومنها تقدم مثله فى اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَتَخَوَّ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ ﴾ ^(٥) ، أى ويثبت ما يشاء .

فلما كان المفعول الثانى بلفظ الأول فى عمومه واحتياجه إلى الصلة جاز حذفه ، لدلالة ما ذكر عليه ، كقوله : ﴿ اذْفَعْ بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ ﴾ ^(٦) . وقوله : ﴿ يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ ﴾ ^(٧) أى غير السموات . وقوله : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ ﴾ ^(٨) ، أى ومن أنفق من بعده وقاتل ؛ بدليل ما بعده .

وقوله : ﴿ وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ ^(٩) أى أبصرهم ، بدليل قوله : ﴿ وَأَبْصِرْهُمْ ﴾ ^(١٠) . وسبق عن ابن ظفر السر فى ذكر المفعول فى الأول وحذفه فى الثانى فى هذه الآية الشريفة

- (٢) سورة البقرة ٢٤٦
(٤) سورة البقرة ١٨٠
(٦) سورة المؤمنون ٩٦
(٨) سورة الحديد ١٠
(٨) سورة الصافات ١٧٥

- (١) سورة البقرة ٢٤٣
(٣) سورة المطففين ٢
(٥) سورة الرعد ٣٩
(٧) سورة إبراهيم ٤٨
(٩) سورة الصافات ١٧٩

أن الأولى اقتضت نزول العذاب بهم يوم بدر ، فلما تضمنت التشقى بهم قيل : ﴿ أَبْصِرْهُمْ ﴾ .
وأما الثانى فالمراد بها يوم الفتح ؛ واقترن بها مع الظهور عليهم تأمينهم والدعاء إلى إيمانهم ؛
فلم يكن وقتاً للتشفى بل للبروز ؛ فقليل له : ﴿ أَبْصِرْ ﴾ والمعنى : فسيبصرون منك عليهم .

وقوله : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ ﴾ ^(١) أى وعدكم ربكم ؛ فحذف لدلالة قوله
قبله : ﴿ مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا ﴾ ^(١) ، قاله الزمخشري .

وقد يقال : أطلق ذلك ليتناول كل ما وعد الله من الحساب والبعث والثواب والعقاب
وسائر أحوال القيامة ؛ لأنهم كانوا يكذبون بذلك أجمع ، ولأن الموعود كله مما ساءهم ؛
وما نعيم أهل الجنة إلا عذاب لهم ، فأطلق لذلك ليكون من الضرب الآتى .

وقوله : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ
لِلْقَاسِيَةِ ﴾ ^(٢) .

ومنها رعاية الفاصلة ، نحو : ﴿ وَالضُّحَى . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى . مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ^(٣)
أى ما قلاك ، فحذف المفعول ، لأن فواصل الآى على الألف .

ويحتمل أنه للاختصار لظهور المحذوف قبله ؛ أى أفن شرح الله صدره للإسلام كمن
أقضى قلبه ؟ فحذف لدلالة : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ ﴾ ^(٢) .

ومنها البيان بعد الإبهام ، كإفنى مفعول المشيئة والإرادة ؛ فإنهم لا يكادون يذكرونه ،
كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(٤) .
﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الزمر ٢٢

(٤) سورة البقرة ٢٠

(١) سورة الاعراف ٤٤

(٣) سورة الضحى ١-٣

(٥) سورة الأنعام ٣٥

﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(١) .

﴿ فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخَيِّمَ عَلَى قَلْبِكَ ﴾^(٢) .

﴿ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ ﴾^(٣) .

﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾^(٤) .

التقدير : لو شاء الله أن يفعل ذلك لفعل .

وشرط ابن النحوي^(٥) في حذفه دخول أداة الشرط عليه ؛ كما سبق من قوله : ﴿ فَإِنْ

يَشَأِ اللَّهُ يُخَيِّمَ عَلَى قَلْبِكَ ﴾^(٦) .

و ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾^(٧) .

﴿ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٨) .

والحكمة في كثرة حذف مفعول المشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مثيلة الجواب ؛ ولذلك كانت الإرادة كالمشيئة في جواز أطراد حذف مفعولها ؛ صرح به الزمخشري في تفسير سورة البقرة ، وابن الزمكاني في البرهان^(٩) ، والتنوخي في الأقصى^(١٠) ؛ كقوله : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾^(١١) ، وإنما حذفه لأن في الآية قبلها ما يدل على أنهم أمروا بالكذب ؛ وهو بزعمهم إطفاء نور الله ، فلو ذكر أيضاً لكان

(٢) سورة الشورى ٢٤

(٤) سورة السجدة ١٣

(١) سورة النحل ٩

(٣) سورة الأنعام ٣٩

(٥) هو محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي الإمام بدر الدين المعروف بابن النحوي ؛ اختصر المصباح لبدر الدين بن مالك في المعاني ، وسماه ضوء المصباح وشرحه ؛ توفي سنة ٧١٨ . بقية الوعاة ١١٧

(٧) سورة الأنفال ٣١

(٦) سورة الشورى ٢٤

(٨) سورة الأنعام ٣٩

(٩) هو كمال الدين محمد بن علي بن الزمكاني ، توفي سنة ٧٢٧ ؛ ذكره صاحب كشف الظنون (١٠) هو زين الدين محمد بن محمد التنوخي ؛ صاحب كتاب أقصى القرب في صناعته الأدب ؛ ذكره

صاحب كشف الظنون

(١١) سورة الصف ٨ .

كالسكر ؛ فحذف وفسر بقوله : ﴿ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَنفُسِهِمْ ﴾ ^(١) ؛ وكان في الحذف تنبيه على هذا المعنى الغريب .

وينبغي أن يتمهل في تقدير مفعول المشيئة ؛ فإنه يختلف المعنى بحسب التقدير ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ ^(٢) ؛ فإن التقدير كما قاله عبد القاهر الجرجاني : ولو شئنا أن نؤتي كل نفس هداها لآتيناه ، لا يصح إلا على ذلك ؛ لأنه إن لم يقدر هذا المفعول أدى والعاذ بالله إلى أمر عظيم ، وهو نفي أن يكون لله مشيئة على الإطلاق ؛ لأن من شأن « لو » أن يكون الإثبات بعدها نفياً ، ألا ترى أنك إذا قلت : لو جئتني أعطيتك ، كان المعنى على أنه لم يكن مجيء ولا إعطاء ؛ وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ ^(٣) فقدّره النحويون : فلم نشأ فلم نرفعه .

وقال ابن الخباز : الصواب أن يكون التقدير « فلم نرفعه فلم نشأ » ، لأن نفي اللزوم يوجب نفي الملزوم ، فوجود الملزوم يوجب وجود اللزوم ؛ فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ، ومن نفي الرفع نفي المشيئة ؛ وأما نفي الملزوم فلا يوجب نفي اللزوم ، ولا وجود اللزوم وجود الملزوم . انتهى .

ويؤيده قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٤) ، فإن المقصود انتفاء وجود الآلهة لانتفاء لازمها وهو الفساد .

ويمكن توجيه كلام النحويين بأنهم جعلوا الأول شرطاً للثاني ؛ لأنهم عدّوا « لو » من حروف الشرط ، وانتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط . وقد يكون الشرط مساوياً للمشروط ؛ بحيث يلزم من وجوده وجود المشروط ، ومن عدمه عدمه . والمقصود في الآية تعليل عدم الرفع بعدم المشيئة لا العكس .

(٢) سورة السجدة ١٣

(٤) سورة الأنبياء ٢٢

(١) سورة الصف ٨

(٣) سورة الأعراف ١٧٦

وأوضح منه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ^(١) ، جعل انتفاء الملزوم سبباً لانتفاء اللازم ؛ لأن « كذبوا » ملزوم عدم الإيمان والتقوى ؛ فأخذهم بذلك ملزوم عدم فتح بركات السماء والأرض عليهم . والفاء في قوله ﴿ فَأَخَذْنَاهُم ﴾ للسببية ، وجعل التكذيب سبباً لأخذهم بكفرهم ؛ ولعل ذلك يختلف باختلاف المواد ووقوع الأفراد ، مع أن القول ما قاله ابن الخباز . وأما ما جاء على خلافه فذلك من خصوص المادة ، وذلك لا يقدح في القضية الكلية ؛ ألا ترى أنا نقول : الموجبة الكلية لا تنعكس كلية مع أنها تنعكس كلية في بعض المواضع ، كقولنا : كل إنسان ناطق ، ولا يعد ذلك مبطلا للقاعدة .

تنبيهان

التنبيه الأول

[متى يذكر مفعول المشيئة والإرادة]

يستثنى من هذه القاعدة ثلاثة أمور : أحدها ما إذا كان مفعول المشيئة عظيماً أو غريباً ؛ فإنه لا يحذف ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ . . . ﴾ ^(٢) الآية ، أراد رد قول الكفار : « اتخذ الله ولداً » بما يطابقه في اللفظ ؛ ليكون أبلغ في الرد ؛ لأنه لو حذفه فقال : « لو أراد الله لاصطفى » لم يظهر المعنى المراد ؛ لأن الاصطفاء قد لا يكون بمعنى التبنّي ، ولو قال : لو أراد الله لاتخذ ولداً لم يكن فيه ما في إظهاره من تعظيم جرم قائله .

ومثله صاحب كتاب " القول الوجيز في استنباط علم البيان من الكتاب

العزیز، بقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾^(١). وقوله: ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخْسِمِ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾^(٢). و﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣). وفيما ذكره نظر.

قلت: يحىء الذكر فى مفعول الإرادة أيضا إذ كان كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ﴾^(٤).

الثانى: إذا احتجج لعود الضمير عليه، فإنه يُذكر، كقوله: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَا تَتَّخِذْنَاهُمْ﴾^(٥)، فإنه لو حذف لم يبق للضمير ما يرجع عليه.

وقد يقال: الضمير لم يرجع عليه وإنما عاد على معمول معموله.

الثالث: أن يكون السامع منكراً لذلك، أو كالمسكر، فيقصد إلى إثباته عنده، فإن لم يكن منكراً، فالحذف.

والحاصل أن حذف مفعول «أراد» و«شاء» لا يذكر إلا لأحد هذه الثلاثة.

التنبيه الثانى

[فى إنكار أبى حيان للقاعدة السابقة]

أنكر الشيخ أبو حيان فى باب عوامل الجزم من شرح "التسهيل" هذه القاعدة وقال: غلط البيانون فى دعواهم لزوم حذف مفعول المشيئة؛ إلا فيما إذا كان مستغرباً؛ وفى القرآن: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾^(٦). ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾^(٧). ولهم أن يقولوا: إن المفعول هاهنا عظيم؛ فلهذا صرح به فلا غلط

(٢) سورة الشورى ٢٤

(٤) سورة الأنبياء ١٧

(٦) سورة المدثر ٣٧

(١) سورة الأنفال ٣١

(٣) سورة الأنعام ٣٩

(٥) سورة التكاوير ٢٨

على القوم ؛ وأما قوله تعالى : ﴿ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ۖ ﴾ ^(١) ؛ فإذا جمعت « ما ذا » بمعنى « الذى » ؛ ففعل « أَرَادَ » متقدّم عليه ، وإن جمعت « ذا » وحدها بمعنى « الذى » فيكون مفعول « أَرَادَ » محذوفاً ؛ وهو ضمير « ذا » ولا يجوز أن يكون « مثلاً » مفعول « أَرَادَ » لأنه أحد معموليه ولكنه حال .

فصل

وقد كثر حذف مفعول أشياء غير ماسبق ؛ منها الصبر ، نحو : ﴿ فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ۖ ﴾ ^(٢) ،
﴿ أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا ۖ ﴾ ^(٣) .

وقد يذكر ، نحو : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ^(٤) قال الزمخشري ^(٥)
في تفسير سورة الحجرات : قولهم : صبر عن كذا ^(٦) ، محذوف منه المفعول ؛ وهو النفس .
ومنها مفعول « رأى » ، كقوله : ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهوَ يَرَى ۖ ﴾ ^(٧) .

قال الفارسي : الوجه أن « يرى » هنا للتعمدية لمفعولين ؛ لأن رؤية الغائب لا تكون
إلا لعلماء ، والمعنى عليه قوله : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾ ^(٨) وذكره العلم ، قال : والمفعولان محذوفان ؛
فكانه قال : فهو يرى الغائب حاضراً ، أو حذف ؛ كما حذف في قوله : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ
الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ^(٩) ، أى تزعمونهم إياهم .

(٢) سورة الطور ١٦

(٤) سورة الكهف ٢٨

(٦) في الأصلين : « هذا » والأجود ما أثبتته عن الكشاف ٤ : ٢٨٥

(٨) سورة الجن ٢٦

(١) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة آل عمران ٢٠٠

(٥) الكشاف ٤ : ٢٨٥

(٧) سورة النجم ٣٥

(٩) سورة الأنعام ٢٢ .

وقال ابن خروف : هو من باب الحذف لدليل ، لأن المعنى دالّ على المفعولين ؛ أى فهو يعلم مايفعله ويعتقده حقاً وصواباً ، ولا فائدة فى الآية مع الاختصار ، لأنه لا يعلم منه المراد . وقد ذهب إليه بعض المحققين وعدل عن الصواب .

ومنها وعدّ يتعدى إلى مفعولين ؛ ويجوز الاختصار على أحدهما كأعطيت ، قال تعالى : ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ ^(١) ، ف « جانب » مفعول ثان ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه . والتقدير واعدناكم إتيانه أو مكثاً فيه .

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ ^(٢) .

﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ ^(٣) فإحدى الطائفتين فى موضع نصب ؛ بأنه المفعول الثانى ؛ وأنها لكم ، بدل منه ، والتقدير : وإذ يعدكم الله ثبات إحدى الطائفتين أو منكمها .

وقال تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ^(٤) فلم يعدّ الفعل فيها إلا إلى واحد ، ﴿وليسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ تفسير للوعد ومبين له ، كقوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ ^(٥) ، فالجمله الثانية تبين للوصية ، لامفعول ثان .

وأما قوله : ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدَ أَحْسَنًا﴾ ^(٦) ، ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ﴾ ^(٧) فإن هذا ونحوه يحتمل أمرين : انتصاب الوعد بالمصدر ، وبأنه المفعول الثانى على تسمية الموعود به وعدا .

وأما قوله تعالى : ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ^(٨) فما تعدى فيه « وعد »

(٢) سورة المائدة ٩

(٤) سورة النور ٥٥

(٦) سورة ط ٨٦

(٨) سورة البقرة ٥١

(١) سورة طه ٨٠

(٣) سورة الأفعال ٧

(٥) سورة النساء ١١

(٧) سورة إبراهيم ٢٢

إلى اثنين ، لأن « الأربعين » لو كان ظرفاً لكان الوعد في جميعه ؛ يعنى من حيث إنه معدود ، فيلزم وقوع المظروف في كل فرد من أفراد ، وليس الوعد واقعاً في « الأربعين » بل ولا في بعضها .

ثم قدّر الواحدى وغيره محذوفاً مضافاً إلى « الأربعين » ، وجعلوه المفعول الثانى ، فقالوا : التقدير : وإذا واعدنا موسى انقضاء أربعين ، أو تمام أربعين ، ثم حذف وأقيم المضاف إليه مقامه .

قال بعضهم : ولم يظهر لى وجه عدولهم عن كون « أربعين » هو نفس المفعول إلى تقدير هذا المحذوف ؛ إلا أن يقال : نفس الأربعين ليلة لاتوعد ؛ لأنها واجبة الوقوع ، وإنما المعنى على تعليق الوعد بابتدائها وتامها ، ليرتب على الانتهاء شىء .

قلت : وقال أبو البقاء ^(١) : ليس أربعين ظرفاً ؛ إذ ليس المعنى وعده في أربعين . وقال غيره : لا يجوز أن يكون ظرفاً ؛ لأنه لم يقع الوعد في كل من أجزائه ، ولا في بعضه .

ومنها « اتخذ » تتعدى لواحد أو لاثنتين فمن الأول قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوْاً لَأَتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾ ^(٢) ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِي آلِهَةً ﴾ ^(٣) ﴿ أَمْ اتَّخَذَ إِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ^(٤) ﴿ يَا لَيْتَنِى اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً ﴾ ^(٥) ومن الثانى : ﴿ اتَّخِذُوا أَيَّمَاهُمْ جُنَّةً ﴾ ^(٦) ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(٧) ﴿ فَاتَّخِذُوا مَوْفِقَ سَخِرِيّاً ﴾ ^(٨) والثانى من المفعولين هو الأول فى المعنى .

- (٢) سورة الأنبياء ١٧
(٤) سورة الزخرف ١٦
(٦) سورة المنافقون ٢
(٨) سورة المؤمنون ١١٠

- (١) املاء ما من به الرحمن ٢١
(٣) سورة الفرقان ٣
(٥) سورة الفرقان ٢٧
(٧) سورة المتنحة ١

قال الواحدى فأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ بَاتَّخَذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ ^(٢) ﴿ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ ^(٣) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ ﴾ ^(٤) فالتقدير فى هذا كله : اتخذوه إلهاً ، فحذف المفعول الثانى .

والدليل على ذلك أنه لو كان على ظاهره ؛ لكان من صاغ عجلاً أو نحوه ، أو عمله بضرب من الأعمال ، استحق الغضب من الله ، لقوله : ﴿ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٥) وفيما قاله نظر ؛ لأن الواقع أن أولئك عبده ؛ فالتقدير على هذا فى المتعدى لواحد أن الذين اتخذوا العجل وعبده ؛ ولهذا جوز الشيخ أنير الدين فى هذه الآيات كلها أن تكون « اتخذ » فيها متعدية إلى واحد ، قال : ويكون ثم جملة محذوفة ؛ تدل على المعنى ؛ وتقديره : « وعبدتموه إلهاً » ورجحه على القول الآخر بأنها لو كانت متعدية فى هذه القصة لاثنين لصرح بالثانى ولو فى موضع واحد .

الضرب الثانى :

ألا يكون المفعول مقصوداً أصلاً ؛ وينزل الفعل المتعدى منزلة القاصر ؛ وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط ؛ وجعل المحذوف نسياً منسياً ، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل ، فلا يُذكر المفعول ، ولا يُقدر ؛ غير أنه لازم الثبوت عقلاً لموضوع كل فعل متعد ؛ لأن الفعل لا يدرى تعيينه .

وبهذا يعلم أنه ليس كل ما هو لازم من موضوع الكلام مقدراً فيه ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٦) .

- (٢) سورة البقرة ٥٤
(٤) سورة الأعراف ١٥٢
(٦) سورة البقرة ٢٤

- (١) سورة البقرة ٥١
(٣) سورة الأعراف ١٤٨
(٥) سورة الأعراف ١٥٢

وقوله : ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ ^(١) ، لأنه لم يرد الأكل من معين ، وإنما أراد وقوع هذين الفعلين .

وقوله : ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ^(٢) ، ويسمى المفعول حينئذ ممتا .

ولما كان التحقيق أنه لا يعدّ هذا من المحذوف ، فإنه لا حذف فيه بالكليّة ؛ ولكن تبعنهم في العبارة ؛ نحو فلان يعطى ؛ قاصداً أنه يفعل الإعطاء . وتوجد هذه الحقيقة إيهاما للبالغة بخلاف ما يقصد فيه تعميم الفعل ؛ نحو : هو يعطى ويمنع ؛ فإنه أعمّ تناولاً ؛ من قولك : يعطى الدرهم ويمنعه ؛ والغالب أن هذا يستعمل في النفي ، كقوله : ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ ^(٣) ، والآخر في الإثبات ، كقوله : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ^(٤) .

ومن أمثلة هذا الضرب قوله تعالى : ﴿يُنْجِي وَيُمِيتُ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ﴾ ^(٧) إلخ الآية ؛ حذف منها المفعول خمس مرات ؛ لأنه غير مراد ؛ وهو قوله ﴿يسقون﴾ ، وقوله ﴿تذودان﴾ وقوله : ﴿لَا تَسْتَقِي حَتَّى يَصْدِرَ الرَّعَاءُ﴾ ^(٨) مواشيهم ، ﴿فسقى لها﴾ غنمها .

وقوله : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شَعِيبُ﴾ ^(٩) قيل : لو ذكر المفعول فيها نقص المعنى ؛ والمراد

(٢) سورة الزمر ٩
(٤) سورة الروم ٢٤
(٦) سورة مريم ٤٢
(٨) سورة الأعراف ٨٨

(١) سورة البقرة ٦٠
(٣) سورة البقرة ١٧
(٥) سورة البقرة ٢٥٨
(٧) سورة القصص ٢٣

أن الله تعالى له الإحياء والإماتة ؛ وأن إلههم ليس له سمع ولا بصر ، وأن موسى عليه السلام وجد قومًا يعاونون السقي ، وامرأتين تعانيان الذؤد ، وأخبرتاه أنا لا نستطيعُ السقي ؛ فوجدنا من موسى عليه السلام لهما السقي ، ووجدنا من أبيهما مكافأة على السقي . وهذا مما حُذِفَ لظهور المراد ؛ وأن القصد^(١) الإعلام بأنه كان من الناس في تلك الحالة سقى ، ومن المرأتين ذؤد ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يُصدِرَ الرعاء ، وأن موسى سقى بعد ذلك ؛ فأما أن السقي غنمٌ أو إبل أو غيره فخرج عن المقصود ؛ لأنه لو قيل : يذودان غنمهما لجاز أن يكون الإنكار لم يتوجه من موسى على الذؤد من حيث هو ذؤد ؛ بل من حيث هو ذؤد غنم ؛ حتى لو كان ذؤد إبل لم ينكره .

واعلم أننا جعلنا هذا من الضرب الثاني موافقة للزخشرى ؛ فإنه قال : تركَ المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه إنما رجعهما لأنهما كانتا على الزياد وهم على السقي ، ولم يرجعهما لأن مذكورهما غنم ومسقيهم إبل . وكذلك قولها : ﴿ لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾ ، المقصود منه^(٢) السقي لا المسقي .

وجعله السكاكى من الضرب الأول ؛ أعنى مما حُذِفَ فيه للاختصار مع الإرادة . والأقرب قولُ الزخشرى ، ورجح الجزرى قول السكاكى أنه للاختصار ، فإن الغنم ليست ساقطة عن الاعتبار بالأصالة ؛ فإن فيها ضعفا عن المراحة ، والمرأتان فيهما ضعف ، فإذا انضمَّ إلى ضعف المسقى ضعفُ الساق ، كان ذلك أدعى للرحمة والإعانة .

وكقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾^(٤) .

(٢) الكشف : « فيه »

(٤) سورة النجم ٤٨

(١٢ - برهان - ثالث)

(١) ث : « المقصود » .

(٣) سورة الليل .

وقوله : ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى . وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَى﴾ ^(١) .

وإنما ذكر المفعول في قوله : ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾ ^(٢) ؛ لأن المراد جنسُ الزوجين فكأنه قال : يخلق كلَّ ذكر وكل أنثى ، وكان ذكره هنا أبلغ ليدل على عموم ثبوت الخلق له بالتصريح .

وليس منه قوله تعالى : ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ ^(٣) ، لوجود العوض من المفعول به لفظاً ، أو هو المفعول به ، وهو قوله : ﴿فِي ذُرِّيَّتِي﴾ ، ومعنى الدعاء به قصر الإصلاح له على الذرية ؛ إشعاراً بعنايته بهم .

وقوله : ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ^(٤) ، أى عاقبة أمركم : لأن سياق القول في التهديد والوعيد .

واعلم أن الغرض حينئذ بالحذف في هذا الضرب أشياء :

منها : البيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة على ما سبق ؛ نحو : أمرته فقام ؛ أى بالقيام . وعليه قوله تعالى : ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ ^(٥) أى أمرناهم بالفسق ؛ وهو مجاز عن تمكينهم وإقذارهم .

ومنها : المبالغة بترك التقييد ؛ نحو : ﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ ^(٧) ونفى الفعل غير متعلق بأبلغ من نفيه متعلقاً به ؛ لأن المنفى في الأول نفس الفعل ؛ وفي الثانى متعلّقة .

(٢) سورة النجم ٤٥

(٤) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٦) سورة يونس ٥٦

(١) سورة النجم ٤٣ ، ٤٤

(٣) سورة الأحقاف ١٥

(٥) سورة الإسراء ١٦

(٧) سورة يس ٩

تنبيه

قد يلحظ الأمران ؛ فيجوز الاعتباران ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(١) أجاز الزمخشري ^(٢) في حذف المفعول منه الوجهين .

وكذلك في قوله في آخر سورة الحج : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

حذف الحال

كقوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٤) ، أى قائلين سلام عليكم .

قال ابن أبي الربيع : اعلم أن العرب قد تحذف الحال إذا كانت بالفعل لدلالة مصدر الفعل عليه ؛ فتقول : قتلته صبراً ، وأتيتته ركضاً ، قال تعالى : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ﴾ ^(٥) ، فدأباً يقدر بالفعل ؛ تقديره : « تدأبون » ، وتدأبون في موضع الحال .

قال أبو علي : لاختلاف بين سيبويه وأبي العباس في الحال المحذوف الذى المصدر منصوب به ، وإنما اختلفا بينهما في القياس ، فسيبويه يذهب إلى السماع ولا يقيس ، والأخفش والمبرد يقيسان .

(١) سورة الحجرات ١

(٢) الكشاف ٤ : ٢٧٧ ، وعبارته : وفي قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْدُمُوا ﴾ من غير ذكر مفعول وجهان أحدهما أن يحذف ليتناول كل ما يقع في النفس مما يقدم . والثاني ألا يقصد قصد مفعول ولا حذفه ؛ ويتوجه بالنفي إلى نفس التقديم ؛ كأنه قيل : لا تقدموا على التلبس بهذا الفعل ؛ ولا تجعلوه منكم بسبيل ؛ كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ .

(٤) سورة الرعد ٢٣ ، ٢٤

(٣) سورة الحج ٧٨

(٥) سورة يوسف ٤٧ .

حذف المنادى

قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَأْسُجُدُوا ﴾^(١) ، على قراءة الكسائي بتخفيف « ألا » على أنها تنبيه و « يا » نداء ، والتقدير ألا يهؤلاء اسجدوا لله . ويجوز أن يكون « يا » تنبيهاً ولا منادى هناك ، وجميع بينهما تأكيداً ؛ لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر .

وأما على قراءة الأكثر بالتشديد ؛ فعلى أن أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية ، والفعل المضارع بعدها منصوب ؛ وحذفت النون علامة النصب ، فالفعل هنا معرب ، وفي تلك القراءة مبنى ، فاعرفه .

فائدة

[في حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

كثُر في القرآن حذفُ الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو ياربُّ ، يا قوم ؛ وعمل ذلك بأن النداء باب حذف ؛ ألا ترى أنه يحذف منه التنوين وبعض الاسم للترخيم ؛ وجاء فيه إثباتها ساكنة ، كقراءة مَنْ قرأ : ﴿ يَاعِبَادِي فَاتَّقُونِ ﴾^(٢) ، ومحركة بالفتح ؛ كقراءة مَنْ قرأ : ﴿ قُلْ يَاعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾^(٣) ، ومنقلبة عن الياء في قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي ﴾^(٤) .

حذف الشرط

﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٥) ؛ أي إن قلت لهم : أقيموا يقيموا .

(٢) سورة الزمر ١٦

(٤) سورة الزمر ٥٦

(١) سورة النمل ٢٥

(٣) سورة الزمر ٥٣

(٥) سورة إبراهيم ٣١

وجعل منه الزمخشري : ﴿ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ ^(١) .

وجعل أبو حيان منه قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) أى إن كنتم آمنتم بما أنزل إليكم فلم تقتلوا ؟ وجواب « إن كنتم » محذوف دلّ عليه ما تقدم ، أى فلم فعلتم ؟ وكرر الشرط وجوابه مرتين للتأكيد ، إلا أنه حذف الشرط من الأول وبقي جوابه ، وحذف الجواب من الثانى وبقي شرطه . انتهى . وهو حسن ، إلا أنه قد كان خالف الزمخشري ؛ وأنكر قوله بحذف الشرط فى : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣) وفى : ﴿ فَانْفَجَرَتْ ﴾ ^(٤) ، وقال : إن الشرط لا يحذف فى غير الأجوبة ، والآن قد رجع إلى موافقته .

وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِئْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) ، تقديره إن كنتم منكرين فهذا يوم البعث ؛ أى فقد تبين بطلان إنكاركم .

وقوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ ^(٦) ، بمعنى إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلهم ، فعدل عن الافتخار بقتلهم ، لحذف لدلالة الفاعلية .
وقوله : ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾ ^(٧) ؛ تقديره : إن أرادوا أولياء فالله هو الولي بالحق ، لاولى سواه .

حذف جواب الشرط

قوله : ﴿ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ

(٢) سورة البقرة ٩١

(٤) سورة البقرة ٦٠

(٦) سورة الأنفال ١٧

(١) سورة الحج ٤٧

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٥) سورة الروم ٦٥

(٧) سورة الشورى ٩ .

عَلَىٰ مِثْلِهِ فَأَمَّنَ وَاسْتَكْبَرْتَ ثُمَّ ﴿١﴾ ؛ أَى أَفْلَسْتُمْ ظَالِمِينَ ؟ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَقِبَهُ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿١﴾ وَقَدَرَهُ الْبَغْوِيُّ : مَنْ الْحَقُّ مِنَّا وَمَنْ الْمَبْطَلُ ؟ وَنَقَلَهُ عَنْ أَكْثَرِ الْمَفْسَرِينَ .

وَمِنْ حَذْفِ جَوَابِ الْفِعْلِ : ﴿أَذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾ ﴿٢﴾ ، تَقْدِيرُهُ : « فَذْهَبَا إِلَيْهِمْ فَكَذَّبُوهُمَا فَدَمَّرْنَاهُمْ » ، وَالْفَاءُ الْعَاطِفَةُ عَلَى الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ هِيَ الْمَسَامَةُ عِنْدَهُم بِالْفَاءِ الْفَصِيحَةِ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ : وَانْظُرْ إِلَى الْفَاءِ الْفَصِيحَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ ﴿٣﴾ كَيْفَ أَفَادَتْ : « فَعَمَلْتُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ » !

وَقَوْلُهُ : ﴿أُضْرِبُوهُ بَعْضَهَا﴾ ﴿٤﴾ ؛ تَقْدِيرُهُ فَضْرِبُوهُ فِجِي ﴿كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ ﴿٥﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ﴾ ﴿٦﴾ تَقْدِيرُهُ : فَعَمَلًا بِهِ وَعِلْمًا بِهِ ، وَعَرَفَا حَقَّ النِّعَةِ فِيهِ وَالْفَضِيلَةَ ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ .

وَقَالَ السَّكَاكِيُّ هُوَ إِخْبَارٌ عَمَّا صَنَعَ بِهِمَا وَعَمَّا قَالَاهُ ؛ حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ : نَحْنُ فَعَلْنَا إِيتَاءَ الْعِلْمِ ؛ وَهَذَا فَعَلًا الْحَمْدُ ، تَعْرِيزًا لِاسْتِثْنَاءِ الْحَمْدِ عَلَى إِيتَاءِ الْعِلْمِ إِلَىٰ فَهْمِ السَّامِعِ ، مِثْلُهُ « قُمْ يَدْعُوكَ » بَدَلَ « قُمْ فَإِنَّهُ يَدْعُوكَ » .

(٢) سورة الفرقان ٣٦

(٤) سورة البقرة ٧٣

(٦) سورة النمل ١٥

(١) سورة الأحقاف ١٠

(٣) سورة البقرة ٥٤

(٥) الكشاف ٣ : ٢٧٨

حذف الأجوبة

ويكثر ذلك في جواب لو، ولولا، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ ﴾ ^(١).

وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٢).

وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٣).

وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ ﴾ ^(٤).

وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٥).

وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ﴾ ^(٦) ، تقديره في هذه المواضع

« لرأيت عجبا » أو « أمراً عظيماً » ، « ولرأيت سوء منقلبهم » ، أو « لرأيت سوء حالهم » .

والسر في حذفه في هذه المواضع أنها لما ربطت إحدى الجملتين بالأخرى حتى صار

جملة واحدة ، أوجب ذلك لها فضلاً وطولاً ؛ فخفف بالحذف ؛ خصوصاً مع الدلالة

على ذلك .

قالوا : وحذف الجواب يقع في مواقع التفعيم والتعظيم ، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به ؛

وإنما يحذف لقصد المبالغة ، لأن السامع مع أقصى تخيُّله يذهب منه الذهن كلَّ مذهب ؛

ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع ، ومن ثم لا يحسن

تقدير الجواب مخصوصاً إلا بعد العلم بالسياق ؛ كما قدر بعض النحويين في قوله تعالى :

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ . . . ﴾ ^(٧) الآية ، فقال : تقديره : لكان هذا القرآن

(٢) سورة الأنعام ٣٠

(٤) سورة الأنفال ٥٠

(٦) سورة الأنعام ٩٣

(١) سورة الأنعام ٢٧

(٣) سورة سبأ ٣١

(٥) سورة السجدة ١٢

(٧) سورة الرعد ٣١

وحكاه أبو عمرو الزاهد في " الياقوتة " عن ثعلب والمبرد ؛ وهو مردود ؛ لأن الآية ما سقت لتفضيل القرآن ، بل سقت في معرض ذم الكفار ، بدليل قوله قبلها : ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾ ^(١) ، وبعدها : ﴿ أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ ^(٢) فلو قدر الخبر « لما آمنوا به » لكان أشد .

ونقل الشيخ محي الدين النووي في كتاب " رءوس المسائل " كون الجواب « كان هذا القرآن » ، عن الأكثرين . وفيه ما ذكرت .

وقيل تقديره : لو قضيت أنه لا يقرأ القرآن على الجبال إلا سارت ورأوا ذلك ، لما آمنوا .

وقيل : جواب « لو » مقدم ، معناه : يكفرون بالرحمن ولو أن قرآنا سيرت به الجبال ، وهذا قول الفراء .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، محذوف ، والتقدير : لنفدت هذه الأشياء وما نفدت كلمات الله ويحتمل أن يكون « ما نفدت » هو الجواب مبالغة في نفي النفاذ ؛ لأنه إذا كان نفي النفاذ لازما على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً والبحر مداداً لكان لزومها على تقدير عدمها أولى .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة الرعد ٣١

(٤) سورة لقمان ٢٧

(١) سورة الرعد ٣٠

(٣) سورة لقمان ٢٧

(٥) سورة النساء ١١٣ .

فإنه قد قيل : ظاهره نفي وجود الهمّ منهم بإضلاله ، وهو خلاف الواقع ؛ فإنهم همّوا وردّوا القول .

وقيل : قوله : ﴿ لَهَمَّتْ ﴾ ليس جواب « لو » بل هو كلام تقدم على « لو » ، وجوابها مقول على طريق القسم ، وجواب « لو » محذوف تقديره ﴿ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ﴾ ^(١) لولا فضل الله عليك لأضلوك .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ ^(٢) ، أى همت بمخالطته ، وجواب « لولا » محذوف ؛ أى لولا أن رأى برهان ربه لمخالطها ^(٣) .

وقيل : لولا أن رأى برهان ربه لم يهم بها ؛ والوقف على هذا ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾ ، والمعنى أنه لم يهم بها ^(٤) .

ذكره أبو البقاء . والأوّل للزخشرى .

ولا يجوز تقديم جواب « لو » عليها لأنه فى حكم الشرط ، وللشرط صدر الكلام . وقوله : ﴿ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ ^(٥) جواب الشرط محذوف ؛ يدل عليه قوله : ﴿ إِنَّا لَمُهْتَدُونَ ﴾ أى إن شاء الله اهتدينا . وقد توسّط الشرط هنا بين جزأى الجملة بالجزاء ؛ لأن التقديم على الشرط ، فيكون دليل الجواب متقدما على الشرط ؛ والذي حسن تقديم الشرط عليه الاهتمام بتعليق الهداية بمشيئة الله تعالى .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونُ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ ﴾ ^(٦) ، تقديره : لما استعجلوا فقالوا متى هذا الوعد .

(٢) سورة يوسف ٢٤

(١) سورة النساء ١١٣

(٣) الكشاف ٢ : ٣٥٥

(٤) إملاء مامن به الرحمن لأبى البقاء العكبرى ٢٨

(٦) سورة الأنبياء ٣٩

(٥) سورة البقرة ٧٠

وقال الزجاج : تقديره « لعلوا صدق الوعد » لأنهم قالوا : متى هذا الوعد ، وجعل الله الساعة موعدهم فقال تعالى : ﴿ بَلْ تَأْتِيهِمْ بَفْئَةٌ ^(١) .

وقيل : تقديره « لما أقاموا على كفرهم ولندموا أو تابوا » .

وقوله في سورة التكاثر : ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ^(٢) » تقديره لما : أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرَ .

وقيل : تقديره : لشغلكم ذلك عما أنتم فيه .

وقيل : لرجعتكم عن كفركم أو لتحققتم مصداق ما تحذرونه .

وقوله : ﴿ قَالُوا بَلْ نَنْبَغُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَفْقَهُونَ شَيْئًا ^(٣) » أى لا يتبعونهم .

وقوله : ﴿ قَالَ إِنْ كُنْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ^(٤) » تقديره : « لآمتهم » أو « لما كفرتم » أو « لزهدتهم في الدنيا » أو « لتأهبتهم للقائنا » .

ونحوه : ﴿ وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ ^(٥) » أى يهتدون في الدنيا لما رأوا العذاب في الآخرة ، أو لما اتبعوهم .

وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ^(٦) » ، قال محمد بن إسحاق : معناه لو أن لي قوة لحلت بينكم وبين العصية .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ^(٧) » ، أى رأيت ما يعتبر به عبرة عظيمة .

(٢) سورة التكاثر ١ ، ٥

(٤) سورة المؤمنون ١١٤

(٦) سورة هود ٨٠

(١) سورة الأنبياء ٤٠

(٣) سورة البقرة ١٧٠

(٥) سورة القصص ٦٤

(٧) سورة سبأ ٥١

وقوله عقب آية اللعان : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ ^(١) ، قال الواحدى : قال الفراء : جواب « لو » محذوف لأنه معلوم المعنى ، وكل ما علم فإن العرب تكتفى بترك جوابه ؛ ألا ترى أن الرجل يشتم الرجل ، فيقول المشتوم : أما والله لولا أبوك . . . فيعلم أنك تريد : لشتمتك .

وقال المبرد : تأويله والله أعلم : لهلكم ، أو لم يبق لكم باقية ، أو لم يصلح أمركم ، ونحوه من الوعيد الموجه ، فحذف لأنه لا يشكّل .

وقال الزجاج : المعنى لنال الكاذب منكم أمر عظيم ؛ وهذا أجود مما قدره المبرد . وكذلك « لولا » التى بعدها فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٢) ، جوابها محذوف ؛ وقدره بعضهم فى الأولى : لا فتضح فاعل ذلك ؛ وفى الثانية : لعجل عذاب فاعل ذلك ؛ وسوّغ الحذف طول الكلام بالمعطوف ، والطول دافع للحذف .

وقوله : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ ﴾ ^(٣) جوابها محذوف ، أى لولا احتجاجهم بترك الإرسال إليهم لعاجلناهم بالعقوبة .

وقال مقاتل : تقديره لأصابتهم مصيبة .

وقال الزجاج : لولا ذلك لم يحتج إلى إرسال الرسول ومواترة الاحتجاج .

وقوله : ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَىٰ قُلُوبِنَا ﴾ ^(٤) ، أى لأبدت .

(٢) سورة النور ٢٠

(٤) سورة القصص ١٠ .

(١) سورة النور ١٠

(٣) سورة القصص ٤٧

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ ^(١) ، تقديره : لو تملكون ، [تملكون] ^(٢) فأضمر « تملك » الأولى على شريطة التفسير وأبدل من الضمير المتصل ، الذى هو « الواو » ضمير منفصل ، وهو « أنتم » لسقوط ما يتصل به من الكلام ، ف « أنتم » فاعلُ الفعل المضمر ، « و تملكون » تفسيره .

قال الزمخشري ^(٣) : هذا ما يقتضيه ^(٤) الإعراب ؛ فأما ما يقتضيه علم البيان ، فهو أن [أنتم] ^(٥) تملكون فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المحتصون بالشح المتتابع ^(٦) ؛ وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر .

ومن حذف الجواب قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ^(٧) ، أى أعرضوا ، بدليل قوله بعده : ﴿ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ ^(٨) .

وقوله فى قصة إبراهيم فى الحجر : ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ ^(٩) ، وفى غيرها من السور : ﴿ قَالُوا سَلَامًا ﴾ ^(١٠) ، قال الكرماني : لأن هذه السورة متأخرة عن الأولى ، فاكتفى بما فى هذه ؛ ولو ثبت تعدد الوقائع لنزلت على واقعيتين .

(٢) تكملة من الكشف ٢ : ٤٣٠

(١) سورة الإسراء ١٠٠

(٣) الكشف ٢ : ٤٣٠

(٤) عبارة الزمخشري فى الكشف : « وهذا هو الوجه الذى يقتضيه علم الإعراب » .
(٥) فى الكشف بعده : نحو قول حاتم :
(٦) من الكشف

* لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي *

* وَلَوْ غَيْرُ أَخَوَالِي أَرَادُوا نَقِصَتِي *

وقول التامس :

(٨) سورة الحجر ٢٢

(١٠) سورة الذاريات ٢٠

(٧) سورة يس ٤٥ ، ٤٦

(٩) سورة الفرقان ٦٣

وكقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(١) ، قال الزخشرى ^(٢) : حذف الجواب ، وتقديره مصرّح به في سورتي التكوير والانفطار ، وهو قوله ﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ ﴾ ^(٣) .

وقل في : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ ^(٤) : الجواب محذوف ، أى أنهم ملعونون ، يدلّ عليه قوله : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ ^(٥) .

وكقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٦) ، أى « حتى إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها » ، والواو واو حال ، وفي هذا ما حكى أنه اجتمع أبو على الفارسي مع أبي عبد الله الحسين بن خالويه في مجلس سيف الدولة ، فسئل ابن خالويه عن قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٦) في النار بغير واو ، وفي الجنة بالواو ! فقال ابن خالويه : هذه الواو تسمى واو الثمانية لأن العرب لا تعطف الثمانية إلا بالواو ، قال : فنظر سيف الدولة إلى أبي على ، وقال : أحق هذا ! فقال أبو على : لا أقول كما قال ؛ إنما تركت الواو في النار ، لأنها مغلقة ، وكان مجيئهم شرطاً في فتحها ، فقوله : ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ فيه معنى الشرط ، وأما قوله : ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ في الجنة ، فهذه واو الحال ، كأنه قال : جاءوها وهي مفتحة الأبواب ؛ أو هذه حالها .

وهذا الذى قاله أبو على هو الصواب ، ويشهد له أمران :

أحدهما : أن العادة مطّردة شاهدة في إهانة المعذنين بالسجون ، من إغلاقها حتى يردّوا عليها ، وإكرام المنعمين بإعداد فتح الأبواب لهم بمبادرة واهتماماً .

(١) سورة الانشقاق ١

(٢) الكشاف ٤ : ٥٧٩ ، والعبارة هناك : « حذف جواب إذا ليذهب المقدر كل مذهب ، أو اكتفاء بما علم في مثله من سورتي التكوير والانفطار » .

(٣) سورة التكوير ١٤ : ﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا أَحْضَرْتَ ﴾ والانفطار ٥ : ﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا

(٤) سورة البروج ١ ، ٤

قَدَمْتَ وَأَخَّرْتَ ﴾

(٥) سورة الزمر ٧٣ .

(٥) سورة الزمر ٧٣

والثانى : النظم فى قوله : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ ^(١) .

وللنحويين فى الآية ثلاثة أقوال :

أحدها : أن الواو زائدة ، والجواب قوله « فتحت » وهؤلاء قسمان : منهم من جعل

هذه الواو مع أنها زائدة واو الثمانية ، ومنهم من لم يثبتها .

والثانى : أن الجواب محذوف عطف عليه قوله : ﴿ وفتحت ﴾ كأنه قال « حَتَّى إِذَا جَاءَهَا

[جاءوها] ^(٢) وَفُتِحَتْ » قال الزجاج وغيره : وفى هذا حذف المعطوف وإبقاء المعطوف عليه .

والثالث : أن الجواب محذوف آخر الكلام ؛ كأنه قال بعد الفراغ : استقروا ،

أو خلدوا ، أو استقروا ؛ مما يقتضيه المقام ؛ وليس فيه حذف معطوف . ويحتمل أن يكون

التقدير : إذا جاءوها أُذِنَ لَهُمْ فى دخولها وفتحت أبوابها ؛ المجىء ليس سبباً مباشراً للفتح ؛

بل الإذن فى الدخول هو السبب فى ذلك .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ

أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ ^(٣) أى رحمهم

ثم تاب عليهم ؛ وهذا التأويل أحسن من القول بزيادة « ثم » .

وحذف المعطوف عليه وإبقاء المعطوف سائغ ، كقوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا أَذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ

الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ ^(٤) ، التقدير والله أعلم : فذهبا قبلنا ، فكذبنا

فدمرناهم ؛ لأن المعنى يرشد إلى ذلك .

وكذا قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٥) ،

أى فامثلتم ، أو فعلتم فتاب عليكم .

(٢) نكلمة من الكشاف ٤ : ١١٤

(٤) سورة الفرقان ٣٦

(١) سورة ص ٥٠

(٣) سورة التوبة ١١٨

(٥) سورة البقرة ٥٤

وقوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ ^(١) ، أى رُحِمَا وسُعِدا وتَلَّهُ . وابن عطية يجعل تقدير : فلما أسلما أسلما ؛ وهو مشكل .

وقوله : ﴿ وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ أَحْلَقُ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَزِنُ لَنَا ﴾ ^(٢) ، المعنى حتى إذا كان ذلك ندم الذين كفروا ولم ينفعهم ، إيمانهم ؛ لأنه من آيات والأشراط .

وقد يحىء فى الكلام شرطان ؛ ويحذف جواب أحدهما اكتفاء بالآخر كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ ^(٣) فى الاعتراض به مجرى الظرف ؛ لأنَّ الشرط وإن كان جملة ؛ فإنه لما لم يقم بنفسه جرى مجرى الجزء الواحد ، ولو كان عنده جملة لما جاز الفصل به بين «أما» وجوابها ، لأنه لا يجوز : أما زيد فنطلق ؛ وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لها . ونظيره : ﴿ وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ ﴾ ^(٤) فقوله : ﴿ لَعَذَّبْنَا ﴾ ^(٤) جواب للولا ولو جميعا .

واختار ابن مالك قول سيبويه أن الجواب «لأما» واستغنى به عن جواب «إن» لأن الجواب لأول الشرطين المتوالين فى قوله : ﴿ إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ^(٥) ونظائره .

فإذا كان أول الشرطين «أما» كانت أحق بذلك لوجهين :

أحدهما : أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلا ؛ وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيرا .
للدليل ؛ وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد .

(٢) سورة الأنبياء ٩٧

(٤) سورة الفتح ٢٥

(١) سورة الصافات ١٠٣

(٣) سورة الواقعة ٩٠

(٥) سورة هود ٣٤

والثاني: أن «أما» قد التزم معها حذف فعل الشرط ، وقامت هي مقامه ، فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافاً ، وإن لم يست كذلك . انتهى .

والظاهر أنه لا حذف في الآية الكريمة ، وإنما الشرط الثاني وجوابه جواب الأول ، والمحذوف إنما هو أحد الفاعلين .

وقال الفارسي في قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَا لَكَ أَلَمُكَ ... ﴾ ^(١) الآية: إنه حذف منه: أعزنا ولا تذللنا .

وقال في قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٢) تقديره « فكيف تجدونهم مسرورين » أو « محزونين » ، ف « كيف » في موضع نصب بهذا الفعل المضمر ، وهذا الفعل المضمر قد سد مسدّ جواب إذا .

حذف جواب القسم

لعم السامع المراد منه ، كقوله تعالى : ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا . وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا . وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا . فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا . يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾ ^(٣) تقديره : لتبعثن ولتحاسبن ، بدليل إنكارهم للبعث في قولهم : ﴿ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ ^(٤) .

وقيل : القسم وقع على قوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِزَّةَ لِمَن يَخْشَى ﴾ ^(٥) . وكقوله تعالى : ﴿ لَنُؤْتِيَنَّكَ ﴾ ^(٦) وحذف لدلالة الكلام السابق عليه .

(٢) سورة النساء ٦٢

(٤) سورة النازعات ١٠

(٦) سورة ط ٧٢

(١) سورة آل عمران ٢٦

(٣) سورة النازعات ١ - ٦

(٥) سورة النازعات ٢٦

واختلف في جواب القسم في : ﴿صَ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ ^(١) فقال الزجاج :
﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ ^(٢) ، واستبعده الكسائي .

وقال الفراء : قد تأخر كثيراً وجرت بينهما قصص مختلفة ، فلا يستقيم ذلك
في العربية .

وقيل : ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ ^(٣) ومعناه : لكم أهلكننا ، وما بينهما اعتراض ، وحذفت
اللام لطول الكلام .

وقال الأخفش : ﴿إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾ ^(٤) والمعتز بينهما قصة واحدة .
وعن قتادة : ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ ^(٥) ، مثل : ﴿قَ . وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ .
بَلِ مَحْجُوبُوا﴾ ^(٦) .

وقال صاحب النظم في هذا القول : معنى « بل » تأكيد الأمر بعده ؛ فصار مثل أن
الشديدة تثبت ما بعدها ، وإن كان لها معنى آخر في نفي خبر متقدم ؛ كأنه قال : إن الذين
كفروا في عزة وشقاق .

وقال أبو القاسم الزجاجي : إن النحويين قالوا : إن « بل » تقع في جواب القسم كما
تقع « إن » لأن المراد بها تأكيد الخبر ؛ وذلك في ﴿صَ وَالْقُرْآنِ ...﴾ الآية . وفي ﴿قَ .
وَالْقُرْآنِ ...﴾ الآية ؛ وهذا من طريق الاعتبار ، ويصلح أن يكون بمعنى « إن » لأنه
سانع في كلامهم ؛ أو يكون « بل » جواباً للقسم ؛ لكن لما كانت متضمنة رفع خبر وإتيان خبر
بعده كانت أوكد من سائر التوكيدات ، فحسن وضعها موضع « إن » .

(٢) سورة ص ٦٤

(٤) سورة ص ١٤

(٦) سورة ق ٢، ١

(١) سورة ص ١

(٣) سورة ص ٣

(٥) سورة ص ٢

وقيل: الجواب محذوف، أى والقرآن المجيد، ما الأمر كما يقول هؤلاء. أو الحق ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(١) جوابه محذوف ؛ أى فى يومئذ يلاقى حسابه .

وعن قتادة أن جوابه : ﴿ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ ^(٢) يعنى أن الواو فيها بمعنى السقوط ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلِلَّهِ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ ﴾ ^(٣) ، أى ناديناه .

حذف الجملة

هى أقسام : قسم هى مسببة عن المذكور ، وقسم هى سبب له ، وقسم خارج عنهما ؛ فالأول: كقوله تعالى : ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٤) فإن اللام الداخلة على الفعل لا بد لها من متعلق ، يكون سبباً عن مدخول اللام ، فلما لم يوجد لها متعلق فى الظاهر وجب تقديره ضرورة ، فيقدر : فعل مافعل لِيُحِقَّ الحق .

والثانى : كقوله تعالى : ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ ^(٥) ؛ فإن الفاء ، إنما تدخل على شىء مسبب عن شىء ، ولا مسبب إلا له سبب ، فإذا وُجد المسبب ولا سبب له ظاهراً — أوجب أن يقدر ضرورة ، فيقدر : فضر به فانفجر .

والثالث : كقوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّ الْمَاهِدُونَ ﴾ ^(٦) أى نحن هم ، أو هم نحن . وقد يكون المحذوف أكثر من جملة كقوله تعالى : ﴿ فَأَرْسِلُونِ . يَوْسُفُ ... ﴾ ^(٧) الآية ، فإن التقدير : « فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ، فأرسلوه إليه لذلك ، فجاء فقال له :

(٢) سورة الصافات ١٠٣، ١٠٤

(٤) سورة البقرة ٦٠

(٦) سورة يوسف ٤٥، ٤٦

(١) سورة الانشقاق ٢، ١

(٣) سورة الأفعال ٨

(٥) سورة التاريات ٤٨

يا يوسف » ، وإنما قلنا : إن هذا الكل محذوف ؛ لأن قوله : ﴿ أَرْسِلُونِ ﴾ يدل لا محالة على المرسل إليه ، فثبت أن « إلى يوسف » محذوف . ثم إنه لما طُلب الإرسال إلى يوسف عند العجز الحاصل للمعبرين عن تعبير رؤيا الملك دل ذلك على أن المقصود من طلب الإرسال إليه استعباره الرؤيا التي عجزوا عن تعبيرها ومنه قوله تعالى : ﴿ أَذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ . . . ﴾ ^(١) الآية ، فأعقب بقوله حكاية عنها : ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَإِنَّ أُلْقِيَ إِلَى كِتَابِ كَرِيمٍ ﴾ تقديره : فأخذ الكتاب فألقاه إليهم ، فرأته بلقيس ، وقرأته ، و﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَإِنَّ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾ ^(٢) ، حذف يطول ، تقديره : فلما ولد يحيى ونشأ وترعرع قلنا : ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ ^(٣) .

ومنه قوله تعالى حكاية عن قوم موسى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى . قَالَ يَا هَآؤُنْ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا . أَلَا تَتَّبِعُنَ أَفْصَيْتَ أَمْرِي ﴾ ^(٤) . وقوله : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾ ^(٥) إلى قوله ﴿ نَسْكُرُوا لَهُمَا غَرْشَاهَا ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ ^(٧) أى كمن قسا قلبه ترك على ظلمه وكفره ؛ ودل على المحذوف قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَآئِمَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٨) .

ومن حذف الجملة قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(٩) قيل : المعنى جاعل في الأرض خليفة يفعل كذا وكذا ؛ وإلا فن أين علم الملائكة أنهم يفسدون ! وباقى الكلام يدل على المحذوف .

وقوله : ﴿ أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ كُلَّ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ ^(١٠) ، قال

(٢) سورة مريم ١٢
(٤) سورة النمل ٤٠ ، ٤١
(٦) سورة البقرة ٣٠

(١١) سورة النمل ٢٨ ، ٢٩
(٣) سورة طه ٩١ - ٩٣
(٥) سورة الزمر ٢٢
(٧) سورة المجرات ١٢

الفارسي : المعنى فكما كرهتموه فاكروها الغيبة : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ ﴾ ، عطف على قوله : « فاكروها » وإن لم يذكر لدلالة الكلام عليه ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَأَنْفَجَرْتُمْ ﴾ ^(١) ، أى فضرب فانفجرت . فقوله : ﴿ كرهتموه ﴾ كلام مستأنف ، وإنما دخلت الفاء لما فى الكلام من معنى الجواب ؛ لأن قوله : ﴿ أَيْحَبُّ أَحَدِكُمْ ﴾ كأنهم قالوا فى جوابه : لا ، فقال : فكهتموه ؛ أى فكما كرهتموه فاكروها الغيبة .

قال ابن السجري : وهذا التقدير بعيد ؛ لأنه قدر المحذوف موصولاً ، وهو « ما » المصدرية ، وحذف الموصول ، وإبقاء صلته ضعيف ؛ وإنما التقدير : فهذا كرهتموه ؛ والجملة المقدرة المحذوفة ابتدائية لا أمرية ، والمعنى : فهذا كرهتموه والغيبة مثله ؛ وإنما قدرها أمرية ليعطف عليها الجملة الأمرية ، فى قوله : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ ﴾ .

حذف القول

قد كثر فى القرآن العظيم حتى إنه فى الإضمار بمنزلة الإظهار ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ أَخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ^(٢) ، أى يقولون : ما نعبدهم إلا للقربة .

ومنه : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَنَاءَ وَالسَّلَوى كُلَّهَا ﴾ ^(٣) ، أى وقلنا كلوا ، أو قائلين . وقوله : ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ ^(٤) ، أى قلنا . ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا ﴾ ^(٥) ، أى وقلنا : خذوا .

(٢) سورة الزمر ٣

(٤) سورة البقرة ٦٠

(١) سورة البقرة ٦٠

(٣) سورة طه ٨٠ ، ٨١

(٥) سورة البقرة ٦٣

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ^(١) ،
 أى وقلنا : اتخذوا .

وقوله : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا ﴾ ^(٢) ، أى
 يقولان : ربنا . وعليه قراءة عبد الله .

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ ﴾ ^(٣) ؛ أى فيقال لهم ، لأن « أما »
 لا بد لها فى الخبر من فاء ، فلما أضمر القول أضمر الفاء .

وقوله : ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَثْرَابٌ ﴾ ^(٤) ، أى
 يقال لهم هذا .

وقوله : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٥) ، أى
 يقولون سلامٌ .

وقوله : ﴿ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ ﴾ ^(٦) ، أى يقولون لهم ذلك .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَنْبُدُّهُمْ ﴾ ^(٧) ، أى يقولون ما نعبدهم .

وقوله : ﴿ فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ ^(٨) . إِنَّا لَمُفْرَمُونَ . أى يقولون إِنَّا لمفرمون ،
 أى معذبون ، وتفكّهون : تندّمون .

وقوله : ﴿ وَلَوْ وَرَرْتُمْ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا
 وَسَمِعْنَا ﴾ ^(٩) أى يقولون ربنا .

(٢) سورة البقرة ١٢٧
 (٤) سورة ص ٥٢ ، ٥٣
 (٦) سورة الأنبياء ١٠٣
 (٨) سورة الواقعة ٦٥ ، ٦٦

(١) سورة البقرة ١٢٥
 (٣) سورة آل عمران ١٠٦
 (٥) سورة الرعد ٢٣ ، ٢٤
 (٧) سورة الزمر ٣
 (٩) سورة السجدة ١٢

وقوله : ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ ﴾ ^(١) ، أى قالوا : قال الحق .

حذف الفعل

وينقسم إلى عام وخاص :

[الخالص]

فالخالص نحو « أعنى » مضمراً ، وينتصب المفعول به فى المدح ؛ نحو ﴿ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ ^(٣) ، أى أمدح .

واعلم أنه إذا كان المنعوت متعيناً لم يحز تقدير ناصب نعتِه بأعنى ؛ نحو الحمد لله الحميد ؛ بل المقدّر فيه ، وفى نحوه أذكر أو أمدح ، فاعرف ذلك . والذم نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ ^(٤) ، فى قراءة النصب ، والأخفش ينصب فى المدح بأمدح ، وفى الذم بأذم .

واعلم أن مراد المادح إبانة المدوح من غيره ، فلا بد من إبانة إعرابه عن غيره ، ليدلّ اللفظ على المعنى المقصود ، ويجوز فيه النصب بتقدير أمدح ، والرفع على معنى « هو » ؛ ولا يظهران ثلثا بصيرا بمنزلة الخبر .

والذى لا مدح فيه فاخترال العامل فيه واجبٌ ، كاختزاله فى « والله لأفعلن » ؛ إذ لو قيل : « أحلف بالله » لكان عِدَّةً لا قسماً .

(٢) سورة البقرة ١٧٧ .

(٤) سورة الذهب ٤

(١) سورة سبأ ٢٣

(٣) سورة النساء ١٦٢

[العام]

والعام كل منصوب دلّ عليه الفعل لفظاً ، أو معنى ، أو تقديرًا . ويحذف لأسباب :

أحدها : أن يكون مفسراً ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَإِبَّأَى فَارَهُبُونَ ﴾ ^(٢) .

ومنه : ﴿ أَبْشَرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾ ^(٣) . ﴿ وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا ﴾ ^(٤) . ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ^(٥) . ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٦) . ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ ﴾ ^(٧) فإنه ارتفع بـ « اقتتل » مقدراً .

قالوا : ولا يجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة ، سوى « إن » لأنها الأصل .

وجعل ابن الزملاكانى هذا مما هو دائر بين الحذف والذكر ؛ فإن الفعل المفسر كالمتسلط على المذكور ؛ ولكن لا يتعين إلا بعد تقدم إبهام ، ولقد يزيده الإضمار إبهاماً ، إذا لم يكن المضمّر من جنس الملفوظ به ؛ نحو : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(٨) .

الثاني : أن يكون هناك حرف جر ؛ نحو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٩) فإنه يفيد

(٢) سورة البقرة ٤٠

(٤) سورة الرحمن ٧

(٦) سورة التوبة ٦

(٨) سورة الدھر ٣١

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة القمر ٢٤

(٥) سورة التکویر ١

(٧) سورة المجرات ٩

(٩) سورة الفاتحة ١

أن المراد : بسم الله أقرأ أو أقوم ، أو أقعد عند القراءة ، وعند الشروع في القيام أو القعود ، أى فعل كان .

واعلم أن النحاة اتفقوا على أن « بسم الله » بعض جملة ، واختلفوا .

فقال البصريون : الجملة اسمية ؛ أى ابتدأت بسم الله .

وقال الكوفيون : الجملة فعلية ، وتابعهم الزمخشري في تقدير الجملة فعلية ؛ ولكن خالفهم في موضعين : أحدهما أنهم يُقدِّرون الفعل مقدما ، وهو يقدره مؤخراً . والثاني : أنهم يقدرونه فعل البداية ، وهو يقدره في كل موضع بحسبه ، فإذا قال الذامح : بسم الله ، كان التقدير : بسم الله أذبح ، وإذا قال القارى : بسم الله ، فالتقدير : بسم الله أقرأ .

وما قال أجود مما قالوا ^(١) ؛ لأن مراعاة المناسبة أولى من إهمالها ، ولأن اسم الله أهم من الفعل ، فكان أولى بالتقديم ؛ وما يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « باسمك ربى وضعت جنبي » ، فقدم اسم الله على الفعل المتعلق ثم الجار ، وهو « وضعت » .

الثالث : أن يكون جوابا لسؤال واقع ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٤) أى بل تتبع .

(٢) سورة لقمان ٢٥

(٤) سورة البقرة ١٣٥

(١) كذا في م ، وفي ت : « مما قالوه » .

(٣) سورة النكبت ٦٣

أو جواباً لسؤال مقدر ؛ كقراءة : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ ^(١)
 بيناء الفعل للمفعول ؛ فإنّ التقدير : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ .

وفيه فوائد : منها الإخبار بالفعل مرتين . ومنها جعل الفضلة عمدة .

ومنها : أنّ الفاعل فُتِر بعد اليأس منه كضالة وجدّها بعد اليأس ، ويصحّ أن
 يكون « يُسَبِّحُ » بدل من « يُذَكِّرُ » ^(٢) على طريقة : ﴿ سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٣)
 و « له فيها » خبر مبتدأ هو « رجال » .

مثله قراءة من قرأ : ﴿ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ
 شُرَكَاءُ وَهُمْ ﴾ ^(٤) ، قال أبو العباس : المعنى زَيْنُهُ شُرَكَاءُهم ؛ فيرفع الشركاء بفعل مضمر
 دلّ عليه « زَيْن » .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ^(٥) ، إن جعلنا قوله « لله شركاء » مفعولى
 « جعلوا » ، لأن « لله » فى موضع الخبر المنسوخ ، وشركاء نصب فى موضع المبتدأ .
 وعلى هذا فيحتمل وجهين : أحدهما أن يكون مفعولاً بفعل محذوف دلّ عليه سؤال مقدر ،
 كأنه قيل : أجعلوا لله شركاء ؟ قيل جعلوا الجن ، فيفيد الكلام إنكار الشريك مطلقاً ،
 فدخل اعتقاد الشريك من غير الجن فى إنكار دخول اتخاذهم من الجن .

والثانى : ذكره الزمخشري أن الجن بدل من « شركاء » ، فيفيد إنكار الشريك
 مطلقاً ، كما سبق ، وإن جعل « لله » صلة كان « شركاء الجن » مفعولين ، قدم ثانيهما على
 أولها ؛ وعلى هذا فلا حذف .

فأما على الوجه الأول فقول : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ ﴾ ^(٥) ، ولم يقل : « وجعلوا

(١) سورة النور ٣٦ ، ٣٧

(٢) من قوله تعالى قبلها فى الآية : ﴿ وَيُذَكِّرُ فِيهَا أَسْمَهُ يُسَبِّحُ ... ﴾

(٣) سورة الأعلى ١

(٤) سورة الأنعام ١٣٧

(٥) سورة الأنعام ١٠٠

الجنّ شركاء لله « تعظيماً لاسم الله تعالى ؛ لأنّ شأن الله أعظمُ في النفوس ؛ فإذا قدم «الله» والكلام فيه يستدعى طلب المجمعول له ما هو ؟ فقييل : شركاء وقع في غاية التشنيع ؛ لأنّ النفس منتظرة لهذا المهمّ المعلق بهذا المعظم نهاية التعظيم ؛ فإذا عُلِمَ أنه عُلِقَ به هذا المستبشع في النهاية ، كان أعظم مرقعاً من العكس ؛ لأنّه إذا قيل : وجعلوا شركاء لم يعطه تشوف النفوس ؛ لجواز أن يكون : جعلوا شركاء في أموالهم وصدقاتهم أو غير ذلك .
الثالث : أنّ الجمل غالباً لا يتعاق بالله ويُخبرُ به إلا وهو جمل مستقبّح كاذب ؛ إذ لا يستعمل جعل الله رحمة ومشية وعلماً ؛ ونحوه ، لاسيّما بالاستقراء القرآني ؛ كما ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ ^(١) ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ ^(٢) إلى غير ذلك .

الرابع : أن أصل الجمل وإن جاز إسناده إلى الله فيما إذا كان الأمر لا نقاً ، فإن بابه مهول ؛ لأن الله تعالى قد علّمنا عظيم خطره ، وآلا نقول فيه إلا بالعلم ، كقوله : ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ^(٣) ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ ^(٤) ، إلى غير ذلك ، مع ما دلّ عليه الأدب عقلاً ، وكان نفس الجمل مستنكراً إن لم يتبع بمجمول لائق ، فإذا أتبع بمجمول غير لائق منهم ثم فسر بخاص مستنكر ، صار قوله : ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ في قوة إنكار ذلك ثلاث مرات : الأوّل جساتهم في أصل الجمل ، الثاني في كون المجمعول شركاء ، الثالث في أنهم شركاء جنّ .

الخامس : أن في تقديم «الله» إفادة تخصيصهم إياه بالشركة على الوجه الثالث ، دون جميع ما يعبدون ، لأنه الإله الحق .

السادس : أنه جيء بكلمة « جعلوا » لا « اعتقدوا » ولا « قالوا » لأنه أدلّ على إثبات المعتقد ؛ لأنه يستعمل في الخلق والإبداع .

(٢) سورة النحل ٦٢

(٤) سورة النجم ٢٨

(١) سورة النحل ٥٧

(٣) سورة البقرة ١٦٩

السابع : كلمة « شركاء » ولم يقل « شريكا » وفاقا لمزيد ما فتحوا من اعتقادهم .
الثامن : لم يقل « جنّا » ، وإنما قال « الجن » ، دلالة على أنهم اتخذوا الجن كلها وجعلوه من حيث هو صالح لذلك ؛ وهو أقبح من التنكير الذى وضعه للمفردات المعدولة .

الرابع : أن يدلّ عليه معنى الفعل الظاهر : كقوله تعالى : ﴿ اَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ ^(١) ،
أى واثقوا أمراً خيراً لكم ؛ فعند سيبويه أن « خيراً » ^(٢) انتصب بإضمار « ائت » لآته
لما نهاه علم أنه يأمره بما هو خير ؛ فكأنه قال : « وأتوا خيراً » ؛ لأن النهى عن الشيء
أمرٌ بضده ؛ ولأن النهى تكليف ، وتكليف العدم محال ؛ لأنه ليس مقدوراً ، فثبت أن
متعلق التكليف أمر وجودى ، ينافى بالنهى عنه وهو الضدّ .

وحمله الكسائى على إضمار « كان » أى يكنّ الانتهاء خيراً لكم . ويمتنع إضمار
كان ، ولا تضمر فى كل موضع ، ومن جهة المعنى إذ من ترك ما نهى عنه فقد سقط عنه اللوم ،
وعلم أن ترك النهى عنه خير من فعله ، فلا فائدة فى قوله « خيراً » .

وحمله الفراء على أنه صفة لمصدر محذوف ، أى انتهوا انتهاء خيراً لكم . وقال : إن
هذا الحذف لم يأت إلا فيما كان أفعل ، نحو خير لك ، وأفعل .

ورد مذهبه ومذهب الكسائى بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً اَنْتَهُوا خَيْرًا
لَكُمْ ﴾ ^(٣) ، لو جمل على ما قال لا يكون خيراً ، لأن من انتهى عن التثليث وكان معطلا
لا يكون خيراً له . وقول سيبويه وائت خيراً يكون أمراً بالتوحيد الذى هو خير .
فله در الخليل وسيبويه ، ما أطلعهما على المعانى !

(٢) الكتاب (١ : ١٤٣)

(١) سورة النساء ١٧١

(٣) سورة النساء ١٧١

وقوله : ﴿ فَأَجِجُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ ^(١) ، إن لم يجعل مفعولاً معه ، أى وادعوا شركاءكم ، وبإظهار « ادعوا » قرأ أبى ، وكذلك هو مثبت فى مصحف ابن مسعود .
 وقوله تعالى : ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴾ ^(٢) ، قال ابن الشجرى : معناه مال عليهم بضربهم ضرباً . ويجوز نصبه على الحال ؛ نحو أتيتته مشياً ، أى ماشياً .
 ﴿ ثُمَّ أَدْعُنْ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ﴾ ^(٣) أى ساعيات . وقوله : « باليمين » إما اليد أو القوة .
 وجوز ابن الشجرى إرادة القسم والباء للتعليل ؛ أى لليمين التى حلفها ، وهى قوله تعالى : ﴿ لَا كَيْدَنَّ أَضْمَأَكُمْ ﴾ ^(٤) .

وزعم النووى فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا تَقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً ﴾ ^(٥) ، أن التقدير ليكن منكم طاعة معروفة .

الخامس : أن يدل عليه العقل كقوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِمِصْرِكَ الْحَجَرَةَ فَاَنْفَجَرَتْ ﴾ ^(٦) ، أى فضرب فانفجرت .

وقوله : ﴿ فَدَعَا رَبُّهُ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ . فَفَتَحْنَا ﴾ ^(٧) ، قال النحاس : التقدير فنصرناه ففتحنا أبواب السماء ؛ لأن ماظهر من الكلام يدل على ما حذف .

وقوله : ﴿ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْجَارٍ ﴾ ^(٨) أى يكتب بذلك كلمات الله مانفدت ، قاله أبو الفتح :

وقوله : ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ ^(٩) .

فقوله : « ثم أحياهم » معطوف على فعل محذوف تقديره فاتوا ثم أحياهم ، ولا يصح

(٢) سورة الصافات ٩٣

(٤) سورة الأنبياء ٥٧

(٦) سورة البقرة ٦٠

(٨) سورة لقمان ٢٧

(١) سورة بونس ٧١

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

(٥) سورة النور ٥٣

(٧) سورة القمر ١١، ١٠

(٩) سورة المائدة ٢٤٣

عطف قوله : « ثم أحياهم » على قوله : « موتوا » لأنه أمر ، وفعل الأمر لا يعطف على الماضي .

وقوله : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ ﴾ ^(١) ، أى فاختلفوا فبعث ، وحذف لدلالة قوله : ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ ^(١) ، وهى فى قراءة عبد الله كذلك ^(٢) .

وقيل : تقديره كان الناس أمة واحدة كفاراً ، فبعث الله النبيين ، فاختلفوا . والأول أوجه .

وقوله : ﴿ أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(٣) ، فالهمزة للإنكار ، والواو للعطف ، والمعطوف عليه محذوف تقديره : أ كذبتهم وعجبتم أن جاءكم .

وقوله : ﴿ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ^(٤) ، هو معطوف على محذوف سد مسدّه حرف الإيجاب ؛ كأنه قال إيجاباً لقولهم : ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْراً ﴾ ^(٥) ، نعم إن لكم أجراً وإنكم لمن المقربين .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ ^(٦) ، أى فأفطر فعده ، خلافاً للظاهرة حيث أوجبوا الفطر على المسافر أخذاً من الظاهر .

وقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾ ^(٧) ، أى فخلق ففدية .

وقوله : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بَبْغَضِهَا ﴾ ^(٨) ، قال الزمخشري : التقدير فضر به فحى ،

(١) سورة البقرة ٢١٣

(٢) أى « كان الناس أمة واحدة فاختلفوا فبعث الله » وانظر الكشف ٢ : ١٩٤

(٣) سورة الأعراف ٦٣

(٤) سورة الأعراف ١١٤

(٥) سورة البقرة ١٨٤

(٦) سورة البقرة ٢١٦

(٧) سورة البقرة ٢١٦

(٨) سورة البقرة ٢١٦

غذف ذلك لدلالة قوله : ﴿ كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ ^(١) .

وزعم ابن جنى أن التقدير في قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(٢) أن التقدير فكيف يكون إذا جئنا .

السادس : أن يدلّ عليه ذكره في موضع آخر ، كقوله : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا ﴾ ^(٣) ، قال الواحدي : هو بإضمار « اذكر » ، ولهذا لم يأت لإذ بحواب . ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ ^(٤) ، وليس شيء قبله تراه ناصبا « صالحا » ، بل علم بذكر النبي والمرسل إليه أن فيه إضمار « أرسلنا » .

وقوله : ﴿ وَاسْلَخَانِ الرِّيحِ ﴾ ^(٥) أى وسخرنا .

ومثله : ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٦) ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾ ^(٧) .

وكذا : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾ ^(٨) ، أى واذا كرا .

قال : ويدل على « اذكر » في هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٩) ، ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَتَرْتُمْ ﴾ ^(١٠) .

وما قاله ظاهر ، إلا أن مفعول « اذكر » يكون محذوفا أيضا تقديره : « واذا كروا أخا لكم » ونحوه إذا كان كذا ، وذلك ليكون « إذ » في موضع نصب على الظرف ، ولو لم يقد ذلك المحذوف لزم وقوع « إذ » مفعولا به ؛ والأصح أنها لا تفارق الظرفية .

- (٢) سورة النساء ٤١
(٤) سورة هود ٦١
(٦) سورة الأنبياء ٧٦
(٨) سورة الأنبياء ٧٨
(١٠) سورة الأعراف ٨٦

- (١) سورة البقرة ٧٣
(٣) سورة البقرة ٧٢
(٥) سورة الأنبياء ٨١
(٧) سورة الأنبياء ٨٧
(٩) سورة الأفعال ٢٦

السابع : المشاكلة ، كحذف الفاعل في « بسم الله » لأنه موطن لا ينبغي أن يتقدم فيه سوى ذكر الله ؛ فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك مناقضاً للمقصود ، وكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى ؛ ليكون المبدوء به اسم الله ؛ كما تقول في الصلاة : الله أكبر ، ومعناه « من كل شيء » ، ولكن لا تقول هذا المقدّر ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان ؛ وهو أن يكون في القلب ذكر الله وحده . وأيضاً فلا تـ الحذف أعمّ من الذكر ؛ فإنّ أى فعل ذكرته كان المحذوف أعمّ منه ؛ لأن التسمية تشرع عند كل فعل .

الثامن : أن يكون بدلا من مصدره ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ فَأَيَّامًا مِّنَّا بَعْدُ وَإِيَّامًا فِدَاءً ﴾ ^(٢) ؛ أى فأيما أن تمنّوا ، وإيما أن تفادوا .

وقد اختلف في نصب « السلام » في قوله تعالى في سورة هود : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرِى قَالُوا سَلَامًا ﴾ ^(٣) وفي الذاريات : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ﴾ ^(٤) ؛ وفي نصبها وجهان :

أحدهما : أن يكون منصوباً بالقول ، أى يذكرون قولاً «سلاما» فيكون من باب : قلت حقا وصدقا .

الثانى : أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره : فقالوا سلمنا سلاما ، أى سلمنا تسليما ؛ فيكون قد حكي الجملة بعد القول ، ثم حذفها واكتفى ببعضها .

والحاصل أنه هل هو منصوب بالقول ، أو بكونه مصدرا لفعل محذوف ؟ .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ ^(٥) ،

(٢) سورة القتال ٤

(٤) سورة الذاريات ٢٥، ٢٤

(١) سورة القتال ٤

(٣) سورة هود ٦٩

(٥) سورة النحل ٣٠

منصوب ، « بقالوا » كقولك فقلت حقاً ، أو منصوب بفعل مضمر أى قالوا: أنزل خيراً ، فيكون من باب حذف الجملة المحكية وتبقيّة بعضها .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(١) فمرفوع ؛ لأنه لا يمكن نصبه على تقدير « قالوا أساطير الأولين » ، لأنهم لم يكونوا يروونه من عند الله حتى يقولوا ذلك ، ولا هو أيضاً من باب : قلت حقاً وصدقاً ، فلم يبق إلا رفعه .

تنبيه

قد يشتبه الحال في أمر المحذوف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل ، كما قالوا في قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٢) ، فإنه قد يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء ؛ فلا يقدر في الكلام حذف ، وليس كذلك ، وإلا لزم الاشتراك إن كانا متفاوتين ، أو عطف الشيء على نفسه ؛ وإنما الدعاء هنا بمعنى التسمية التي تتعدى لمفعولين ، أى سمّوه الله أو الرحمن .

وقد يشتبه في تعيين المحذوف لقيام قرينتين ، كقوله تعالى : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ ^(٣) قدره سيبويه بـ « بلى نجمعها قادرين » ، فقادرين حال وحذف الفعل للدلالة : ﴿ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ ﴾ ^(٤) عليه ^(٥) .

وقدره الفراء « نحسب » للدلالة ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ ﴾ ^(٤) أى بلى نحسبنا قادرين .

(٢) سورة الإسراء ١١٠

(٤) سورة القيامة ٣

(١) سورة النحل ٢٤

(٣) سورة القيامة ٤

(٥) الكتاب ١ : ١٧٣

وتقدير سيويه أولى؛ لأن «بلى» ليس جواباً لـ «يحسب» إنما هو جواب لـ «أن لن يجمع»
وقدره بعضهم : بلى تقدر قادرين .

وقيل : منصوب، لوقوعه موقع الفعل، وهو باطل؛ لأنه ليس من نواصب الاسم وقوعه
موقع الفعل .

تنبيه آخر

إن الحذف على ضربين : أحدهما ألا يقام شيء مقام المحذوف كما سبق . والثاني : أن
يقام مقامه ما يدل عليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ
إِلَيْكُمْ ﴾ ^(١) ؛ ليس الإِبلاغ هو الجواب لتقدمه على قولهم ؛ والتقدير : فإن تَوَلَّوْا
فلا ملام على ، لأنى قد أبلغتكم .

وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٢) ، فلا تحزن واصبر .
وقوله : ﴿ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٣) أى يصيبهم ما أصاب الأولين .

حذف الحرف

قال أبو الفتح فى " المحتسب " : أخبرنا أبو على قال : قال أبو بكر بن السراج :
حذف الحرف ليس يقاس، وذلك لأن الحرف نائب عن الفعل بفاعله ، ألا تراك إذا قلت :
ما قام زيد ، فقد نابت « ما » عن أنفى كما نابت « إلا » عن أستثنى ، وكما نابت الهمزة
وهل عن « أستفهم » ، وكما نابت حروف العطف عن أعطف ، ونحو ذلك . فلو ذهبت

(٢) سورة فاطر ٤

(١) سورة هود ٥٧

(٣) سورة الأفعال ٣٨

تحذف الحرف ؛ لكان ذلك اختصاراً ، واختصارُ المختصر إجحاف به ؛ إلا إذا صح التوجه إليه ، وقد جازى بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه . انتهى .

فنه الواو، تحذف لقصد البلاغة ؛ فإنّ في إثباتها ما يقتضى تغاير المتعاطفين ؛ فإذا حذفت أشعر بأن الكل كالواحد : كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ ^(١) ؛ تقديره : ولا يألونكم خبالا .

وقوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ ^(٢) ، أى ووجوه .

وخرج عليه الفارسيّ قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا ... ﴾ ^(٣) الآية . وقال : تقديره : « قلت لا أجد » ، فهو معطوف على قوله : « أتوك » لأن جواب « إذا » قوله : ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ .

ومنه ابن الشجرىّ فى أماليه ؛ وعلى هذا فلا موضع له من الإعراب ، لأنه معطوف على الصلة ؛ والصلة لا موضع لها من الإعراب ، فكذلك ما عطف عليها .

وقال الزمخشريّ : هى حال من الكاف فى « أتوك » ، و « قد » قبله مضمرة كما فى قوله : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٤) أى إذا ما أتوك قائلاً : لا أجد تولوا ^(٥) . وعلى هذا فله موضع من الإعراب لأنه حال .

قال السهيليّ فى أماليه : ليس معنى الآية كما قالوا ؛ لأنّ رفع الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبكاء عند التولى ؛ وإنما شرطه عدم الجدة ، والآية نزلت فى السبعة الذين سعى أبو إسحاق ؛ ولو كان جواب « إذا أتوك » فى قوله : ﴿ تَوَلَّوْا وَأَعْيَيْنُهُمْ تَفِيضٌ ﴾ ^(٦) لكان من لم تفيض عيناه من الدمع هو الذى حرج وأثم ؛ وما رفع الله الحرج عنهم إلا لأن الرسول

(٢) سورة الفاشية ٨

(٤) سورة النساء ٩٠

(٦) سورة التوبة ٢٢

(١) سورة آل عمران ١١٨

(٣) سورة التوبة ٩٢

(٥) الكشاف ٢ : ٢٢٦

لم يجد ما يحملهم عليه . وإذا عطفت « قلت لا أجد » على « أتوك » كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يقال : ﴿ وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ ﴾ ^(١) ، فجواب « إذا » في قوله « لا أجد » ، وما بعد ذلك خبر ونبأ على هؤلاء السبعة الذين كانوا سبب نزول هذه الآية ، فضيلة البكاء مخصوصة بهم ، ورفع الحرج بشرط عدم الجدة عام فيهم وفي غيرهم .

وقال الواحدى في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ ^(٢) : آية البقرة في مصاحف الشام بنير واو ، يعنى قراءة ابن عامر ؛ لأن هذه الآية ملايسة لما قبلها من قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) لأن القائلين : « اتخذ الله ولداً » من جملة المتقدم ذكرهم ، فيستغنى عن ذكر الواو لالتباس الجملة بما قبلها ، كما استغنى عنها في نحو قوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(٤) ولو كان « وهم » كان حسناً ؛ إلا أن التباس إحدى الجملتين بالأخرى وارتباطها بها أغنى عن الواو .

ومثله : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ ﴾ ^(٥) ولم يقل : « ورابعهم » كما قال : ﴿ وَثَامِنُهُمْ ﴾ ^(٥) ولو حذف الواو منها كما حذف من التي قبلها واستغنى عن الواو بالملابسة التي بينهما كان حسناً . ويمكن أن يكون حذف الواو لاستئناف الجملة ، ولا يعطف على ما تقدم . انتهى .

وحصل من كلامه أنه عند حذف الواو يجوز أن يلاحظ معنى العطف ، ويكتفى للربط بينها وبين ما قبلها بالملابسة كما ذكر . ويجوز ألا يلاحظ ذلك ؛ فتكون الجملة مستأنفة .

قال ابن عمرون : وحذف الواو في الجمل أسهل منه في المفرد ، وقد كثر حذفها في الجمل

(٢) سورة البقرة ١١٦

(٤) سورة البقرة ٣٩

(١) سورة التوبة ٩٢

(٣) سورة البقرة ١١٤

(٥) سورة الكهف ٢٢

في الكلام المحمول بعضه على بعض ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ . قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ . قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ . قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ . قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ ^(١) كلة محمول بعضه على بعض ، والواو مُزادة ، حذف لاستقلال الجمل بأنفسها بخلاف المفرد ؛ ولأنه في المفرد ربما أوقع لبساً في نحو « رأيت زيدا ورجلا عاقلا » ؛ ولو ^(٢) جاز حذف الواو احتمال أن يكون « رجلا » بدلا بخلاف الجملة .

وقريب منه قوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ ﴾ ^(٣) ، أى « وقال » .

ومنه الفاء في جواب الشرط على رأى ، وخُرِجَ عليه قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ ^(٤) أى فالوصية .

والفاء في العطف كقوله : ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْجَحُوا بِقَرَّةٍ قَالُوا اتَّخَذْنَا هُزُوءًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَجْهَالِينَ ﴾ ^(٥) تقديره « فقال أعوذ بالله » ، ذكره ابن الشجري في أماليه .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ ^(٦) حذف حرف العطف من قوله : « قال » ، ولم يقل : « فقال » كما في قصة ^(٧) نوح ؛ لأنه على تقدير سؤال سائل قال : ما قال لهم هود ؟ فقليل : قال يا قوم اعبدوا الله واتقوه .

(٢) ت : « فلو » .

(٤) سورة البقرة ١٨٠

(٦) سورة الأعراف ٦٥

(١) سورة الشعراء ٢٣-٢٨

(٣) سورة القصص ٢٩

(٥) سورة البقرة ٦٤

(٧) من قوله تعالى في الأعراف ٥٩ : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ... ﴾

ومنه حذف همزة الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(١) ، أى أهدأ ربى ؟

وقوله : ﴿ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ ^(٢) أى أفسد نفسك !

وقوله : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ ﴾ ^(٣) أى أو تلك نعمة ؟

وقوله : ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾ ^(٤) على قراءة ابن كثير بكسر الهمزة ، على خلاف فى ذلك جميعه .

ومنه حذف ألف ما الاستفهامية مع حرف الجر للفرق بين الاستفهامية والخبرية كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ ^(٦) ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ^(٧) و ﴿ يَمَّ خَلْقَ ﴾ ^(٨) .

ومنه حذف الياء فى ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُ ﴾ ^(٩) للتخفيف ورعاية الفاصلة .

ومنه حذف حرف النداء ، كقوله : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ^(١٠) ، أى ياهؤلاء .
وقوله : ﴿ يُوسُفُ ﴾ ^(١١) ، أى يايوسف .

وقوله : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ ﴾ ^(١٢) ، أى يارب .

ويكثر فى المضاف نحو : ﴿ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ ^(١٣) . ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً ﴾ ^(١٤) .

وكثر ذلك فى نداء الرب سبحانه ؛ وحكمة ذلك دلالته على التعظيم والتزويه ؛ لأن النداء يتشرب معنى الأمر ؛ لأنك إذا قلت : يا زيد ، فمعناه أَدْعُوكَ يا زيد ، فحذفت « يا » من نداء الرب ؛ ليزول معنى الأمر ، ويتمحض التعظيم والإجلال .

(١) سورة الأنعام ٧٦ (٢) سورة النساء ٢٩

(٣) ذكره أبو حيان فى البحر ٣ : ٣٠١ ، والقرطبي ٥ : ٢٨٥

(٤) سورة الشعراء ٢٢ (٥) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة البقرة ٩١ (٧) سورة النازعات ٤٣

(٨) سورة النبا ١ (٩) سورة الطارق ٥

(١٠) سورة الفجر ٤ (١١) سورة آل عمران ٦٦

(١٢) سورة يوسف ٢٩ (١٣) سورة مريم ٤

(١٤) سورة يوسف ١٠١ (١٥) سورة المائدة ١١٤

وقال الصفار : يجوز حذف حرف النداء من المنادى ، إلا إذا كان المنادى نكرة مقبلا عليها ؛ إذ لا دليل عليه ؛ وإلا إذا كان اسم إشارة .

ومنه حذف « لو » في قوله تعالى : ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(١) ، تقديره : لو كان معه إله لذهب كل إله بما خلق .

وقوله : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّ بِيَمِينِكَ إِذْنٌ لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾^(٢) ، معناه لو كان كذلك لارتاب المبطلون .

ومنه حذف « قد » في قوله تعالى : ﴿ أُنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾^(٣) ، أى وقد اتبعك ؛ لأن الماضى لا يقع موقع الحال إلا و « قد » معه ظاهرة أو مقدره .

ومثلها : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾^(٤) أى وقد كنتم .

وقوله : ﴿ أَوْ جَاهُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٥) قيل معناه « قد حصرت » بدلالة قراءة يعقوب . « حَصِرَةٌ صدورهم » . وقال الأخفش : الحال محذوفة ، و « حصرت صدورهم » صفتها ؛ أى جاءوكم يوما حصرت ؛ دعاء عليهم بأن تُحصَرَ صدورهم عن قتالهم لقومهم طريقتهم قاتلهم الله . وردّه أبو على بقوله أى قاتلوا قومهم فلا يجوز أن يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتالهم لقومهم ؛ لكن يقول : اللهم ألق بأسهم بينهم .

ومنه حذف « أن » في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾^(٦) ، المعنى أن يريكم .

(٢) سورة العنكبوت ٤٨

(٤) سورة البقرة ٢٨

(٦) سورة الروم ٢٤

(١) سورة المؤمنون ٩١

(٣) سورة الشعراء ١١١

(٥) سورة النساء ٩٠

وحذف «لا» في قوله : ﴿ تَلَّه تَفْتًا تَذْ كُرْ ﴾ ^(١) ، أى لا تفتأ ، لأنها ملازمة للنفي ، ومعناها لا تبرح .

وقوله : ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ ^(٢) ، أى لا تميد .

وقوله : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ﴾ ^(٣) ، أى لا تبوء .

وبهذا يزول الإشكال من الآية : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ ^(٤) أى لا يطيقونه ، على قول .

فائدة

[في حذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور]

كثر في القرآن حذف الجار ، ثم إيصال الفعل إلى المجرور به ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ ^(٥) ، أى من قومه .

﴿ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَلَا تَعَزَّزُوا عُنْدَ النَّكَّاحِ ﴾ ^(٧) ، أى على عقدة .

﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ ^(٨) ، أى يخوفكم بأوليائه ، ولذلك قال : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ ^(٩) .

﴿ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ ^(٩) ، أى يبغيون لها .

- (٢) سورة النحل ١٥
(٤) سورة البقرة ١٨٤
(٦) سورة البقرة ٢٥٣
(٨) سورة آل عمران ١٧٥

- (١) سورة يوسف ٨٥
(٣) سورة المائدة ٢٩
(٥) سورة الأعراف ١٥٥
(٧) سورة البقرة ٢٣٥
(٩) سورة الأعراف ٤٥

﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾^(١) أى قدرنا له .

﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا﴾^(٢) أى على سيرتها .

فصل

[فيما حذف فى آية وأثبت فى أخرى]

من الأنواع ما حذف فى آية ، وأثبت فى أخرى ؛ وهو قسمان :

أحدهما : أن يكون ما حذف منه محمولا على المذكور ؛ كالمطلق فى الرقبة^(٣) فى كفارة الظهار ، مقيدا بالمؤمنة فى كفارة القتل^(٤) .

وكقوله : ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٥) قيدت بالتشبيه فى موضع آخر^(٦) .

ومنه قوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾^(٧) وقوله فى سورة النحل : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾^(٨) ، فإن هذه تقتضى أن الأولى على حذف مضاف .

(٢) سورة طه ٢١

(١) سورة يس ٣٩

(٣) وذلك قوله تعالى فى سورة المجادلة ٣ : ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ .

(٤) وذلك قوله تعالى فى سورة النساء ٩٢ : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ﴾

(٥) سورة آل عمران ١٣٣

(٦) وذلك قوله تعالى فى سورة الحديد ٢١ : ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا

كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ .

(٨) النحل ٣٣

(٧) سورة البقرة ٢١٠

والقسم الثانى : لا يكون مرادا . فمنه قوله تعالى فى سورة المؤمنين : ﴿ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ ^(١) ، وفى الزخرف : ﴿ لَكُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ ^(٢) .

وقوله فى البقرة : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٣) وفى سورة الأعراف : ﴿ أُولَئِكَ كَانُوا لَنَا نِعَامًا بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾ ^(٤) .

وحكمته أنه قد اختلف الخبران فى سورة البقرة ؛ فلذلك دخل العاطف ، بخلاف الخبرين فى الأعراف ؛ فإنهما متفقان ؛ لأن التسجيل عليهم بالغفلة وتشبيههم بالبهائم واحد ؛ فكانت الجملة الثالثة مقررة مافى الأولى فهى من العطف بمعزل .

ومنه قوله تعالى فى البقرة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٥) وقال فى يس : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ^(٦) مع العاطف ، وحكمته أن ما فى يس وما بعده جملة معطوفة على جملة أخرى ، فاحتاجت إلى العاطف . والجملة هنا ليست معطوفة ، فهى من العطف بمعزل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾ ^(٧) فأثبت الواو فى الأعراف ، وحذفها فى الكهف ، فقال : ﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى ﴾ ^(٨) والفرق بينهما أن الذى فى الأعراف خطاب لجمع ، وأصله « تدعونهم » ، حذفت للجزم ، والتى فى الكهف خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو واحد ، وعلامة الجزم فيه سقوط الواو . ومنه فى آل عمران : ﴿ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ ^(٩) وفى فاطر :

(٢) سورة الزخرف ٧٣

(٤) سورة الأعراف ١٧٩

(٦) سورة يس ١٠

(٨) سورة الكهف ٥٧

(١) سورة المؤمنون ١٩

(٣) سورة البقرة ٥

(٥) سورة البقرة ٦

(٧) سورة الأعراف ١٩٣

(٩) سورة آل عمران ١٨٤

﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ ^(١) والفرق أن الأولى حذفت الباء فيها للاختصار استغناء بالتي قبلها ، والثانية خرجت عن الأصل للتوكيد ، وتقدير المعنى كما تقول : مررت بك وبأخيك وبأبيك ؛ إذا اختصرت .

ومنه قوله في قصة ثمود : ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ ^(٢) ، وفي قصة شعيب : ﴿وَمَا أَنْتَ﴾ ^(٣) ، بالواو ، والفرق أن الأولى جرى على انقطاع الكلام عند النحويين ، واستثناف ﴿مَا أَنْتَ﴾ ، فاستغنى عن الواو لما تقرر من الابتداء ، وفي الثانية جرى في العطف ، وأن يكون قوله ﴿وَمَا أَنْتَ﴾ معطوفاً على ﴿إِنَّمَا أَنْتَ﴾ ^(٤) .

ومنه قوله تعالى في سورة النحل : ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ ^(٥) ، وفي سورة النمل ﴿وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ﴾ ^(٦) ، بإثبات النون ؛ وحكمته أن القصة لما طالت في سورة النحل ناسب التخفيف بحذف النون ، بخلافه في سورة النمل ؛ فإن الواو استثنائية ، ولا تعلق لها بما قبلها .

وقوله في البقرة : ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُفْتَرِينَ﴾ ^(٧) ، وفي آل عمران : ﴿فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُفْتَرِينَ﴾ ^(٨) ؛ وحكمته أن الخطاب في البقرة لليهود وهم أشد جدالاً .

ومنه قوله في الأعراف : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ ^(٩) وفي الأنعام : ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الشعراء ١٥٤

(١) سورة فاطر ٢٥

(٣) سورة الشعراء ١٨٦

(٤) في الآية التي قبل من سورة الشعراء ١٨٥ ، وهي : ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ﴾

(٦) سورة النمل ٧٠

(٥) سورة النحل ١٢٧

(٨) سورة آل عمران ٦٠

(٧) سورة البقرة ١٤٧

(١٠) سورة الأنعام ١٣٠

(٩) سورة الأعراف ١٧٢

ومنه قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ^(١) ، وفي سورة آل عمران : ﴿ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ ^(٢) . والحكمة فيه أن الجملة في آل عمران خرجت مخرج الشرط ، وهو عام ، فناسب أن يكون النفي بصيغة التثكير ؛ حتى يكون عاما ، وفي سورة البقرة جاء عن أناس معهودين ؛ وهو قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ، فناسب أن يؤتى بالتعريف ، لأن الحق الذي كان يستباح به قتل الأنفس عندهم كان معروفا ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ^(٣) ، فالحق هنا الذي تقتل به الأنفس معهود معروف ، بخلاف ما في سورة آل عمران .

ومنه قوله تعالى في هود حاكيا عن شعيب : ﴿ وَيَأْقُومِ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) ، وأمر نبينا صلى الله عليه وسلم أن يقول لقريش : ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) .

ويمكن أن يقال : لما كررت مراجعته لقومه ، ناسب اختصاص قصته بالاستئناف الذي هو أبلغ في الإنذار والوعيد ؛ وأما نبينا صلى الله عليه وسلم فكانت مدة إنذاره لقومه قصيرة ، فعمق عملهم على مكافأتهم بوعيدهم بالفاء ؛ إشارة إلى قرب نزول الوعيد لهم بخلاف شعيب ، فإنه طالت مدته في قومه ، فاستأنف لهم ذكر الوعيد .

ولعل قوم شعيب سألوه السؤال المتقدم ، فأجابهم بهذا الجواب ، والفاء لا تحسن فيه ، والنبى صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك جوابا للسؤال ، ولا يحسن معه الحذف .

ومنه أنه تعالى قال في خطاب المؤمنين : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ

(٢) سورة آل عمران ٢١

(٤) سورة هود ٩٣

(١) سورة البقرة ٦١

(٣) سورة المائدة ٤٥

(٥) سورة النحل ٥٥

عَذَابٍ أَلِيمٍ» ^(١) ، إلى أن قال : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ ^(٢) ، وقال في خطاب الكافرين : ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ^(٣) ، ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ^(٤) .

قال الزمخشري في تفسير سورة إبراهيم ^(٥) : ما علمته جاء الخطاب هكذا في القرآن إلا في خطاب الكافرين ، وكان ذلك للتفرقة بين الخطايين ، ولثلاث يسوى بين الفريقين في الميعاد .

واعترض الإمام فخر الدين بأن هذا التبويض إن حصل فلا حاجة إلى ذكر هذا الجواب ، وإن لم يحصل كان هذا الكلام فاسداً .

وقال الشيخ أثير الدين أبو حيان في تفسيره ^(٦) : ويقال : ما فائدة الفرق في الخطاب والمعنى مشترك ؟ إذ الكافر إذا آمن والمؤمن إذا تاب مشتركان في الغفران ، وما تخيلت فيه مغفرة بعض الذنوب من ^(٧) الكافر إذا هو آمن ^(٨) ، موجود في المؤمن إذا تاب . وسيأتى بسط الكلام على ذلك في آخر الكتاب .

الإيجاز

وهو قسم من الحذف ، ويسمى إيجاز القصر ؛ فإن الإيجاز عندهم قسمان : وجيز بلفظ ، ووجيز بحذف .

(٢) سورة الصف. ١٢
(٤) سورة الأحقاف ٣١
(٦) البحر المحيط ٦ : ٤٠٩
(٨) البحر : « الذي هو آمن »

(١) سورة الصف ١٠
(٣) سورة إبراهيم ١٠
(٥) الكشاف ٢ : ٤٢٣
(٧) البحر : « في »

فالجيز باللفظ أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقل من القدر^(١) المعبود عادة ؛
وسبب حسنه أنه يدل على التمكن فى الفصاحة ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « أوتيت
جوامع الكلم » .

واللفظ لا يخلو إما أن يكون مساويا لمعناه وهو المقدر ؛ أو أقل منه وهو المقصور .
أما المقدر فكتوبه تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ... ﴾^(١) الآية .
وقوله : ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾^(٢) ، وهو كثير .
وأما المقصور ؛ فإما أن يكون نقصان لفظه عن معناه لاحتقال لفظه لمعان كثيرة ، أولا .

الأول كاللفظ المشترك الذى له مجازان ، أو حقيقة ومجاز إذا أريد معانيه ؛ كما فى قوله
تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾^(٣) ؛ فإن الصلاة من الله مغايرة للصلاة
من الملائكة ، والحق أنه من القدر المشترك وهو الاعتناء والتعظيم .
وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ ... ﴾^(٤) الآية ؛
فإن السجود فى الكل يجمعه معنى واحد ؛ وهو الاقياد .

والثانى كتوبه : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾^(٥) .
وقوله : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾^(٦) .

(٢) سورة عبس ١٧
(٤) سورة الحج ١٨
(٦) سورة الأنعام ٨٢

(١) سورة النحل ٩٠
(٣) سورة الأحزاب ٥٦
(٥) سورة الأعراف ١٩٩

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(١) ، إذ معناه كبير ، ولفظه يسير .

وقد نظّر لقول العرب : « القتل أنقى للقتل » ؛ وهو بنّين ثم فاء ، ويروى بقاء ثم قاف ، ويروى « أوفى » والمعنى أنه إذا أقيم وتحقق حكمه خاف من يريد قتل أحد أن يقتص منه ، وقد حكاه الخوفاً في تفسيره عن علي بن أبي طالب ، وقال : قول علي في غاية البلاغة ؛ وقد أجمع الناس على بلاغته وفصاحته ؛ وأبلغ منه قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٢) وقد تكلموا في وجه الأبلغية ، انتهى .

وقد أشار صاحب " المثل السائر " إلى إنكار ذلك ، وقال : لانسبة بين كلام الخالق عز وجل وكلام المخلوق ؛ وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك ؛ وهو كما قال ، وكيف يقابل المعجز بغيره مفاضلة ، وهو منه في مرتبة العجز عن إدراكه :

وَمَاذَا يَقُولُ الْقَائِلُونَ إِذَا بَدَأَ جَمَالُ خُطَابٍ فَاتَ فِيهِمُ الْخَلَّائِقُ

وجملة ماذكروا في ذلك وجوه :

أحدها أن قوله ﴿ الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ أوجز ؛ فإن حروفه عشرة ، وحروف « القتل أنقى للقتل » أربعة عشر حرفاً ، والتاء وألف الوصل ساقطان لفظاً ، وكذا التنوين لتمام الكلام المقتضى للوقف .

الثاني : أن قولهم فيه كلفة بتكرير القتل ، ولاتكرير في الآية .

الثالث : أن لفظ « القصاص » ، فيه حروف متلازمة ؛ لما فيه من الخروج من القاف إلى الصاد ، إذ القاف من حروف الاستعلاء ، والصاد من حروف الاستعلاء والإطباق ؛

(١) سورة البقرة ١٧٩

(٢) انظر الجزء الثاني ص ١٢٥ من كتاب المثل السائر .

بمخلاف الخروج من القاف إلى التاء ، التي هي حرف منخفض ، فهو غير ملائم ، وكذا الخروج من الصاد إلى الحاء أحسن من الخروج من اللام إلى المهمزة ، لبعد مادون طرف اللسان وأقصى الحلق .

الرابع : في النطق بالصاد والحاء والتاء حسن الصوت ، ولا كذلك تكرير القاف والفاء .

الخامس : تكرير ذلك في ^(١) كلمتين متماثلتين بعد فصل طويل ، وهو ثقل في الحروف أو الكلمات .

السادس : الإثبات أول والنفي ثان عنه ؛ والإثبات أشرف .

السابع : أن القصاص المبني على المساواة أوزن في المعادلة من مطلق القتل ، ولذلك يلزم التخصيص ، بخلاف الآية .

الثامن : الطباع أقبل للفظ « الحياة » من كلمة « القتل » ، لما فيه من الاختصار ، وعدم تكرار الكلمة ، وعدم تنافر الحروف ، وعدم تكرار الحرفين ؛ وقبول الطبع للفظ « الحياة » وصحة الإطلاق .

التاسع : أن نفي القتل لا يستلزم الحياة ، والآية ناصّة على ثبوتها التي هي الغرض المطلوب منه .

العاشر : أن قولهم لا يكاد يفهم إلا بعد فهم أن القصاص هو الحياة ، وقوله : ﴿ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ مفهوم لأوّل وهلة .

الحادى عشر : أن قولهم خطأ ؛ فإن القتل كله ليس نافعاً للقتل ؛ فإنّ القتل العدواني لا ينفي القتل ، وكذا القتل في الردّة والزنا لا ينفيه ؛ وإنما ينفيه قتل خاص

(١) ت : « من » ، وما أثبتته من م .

وهو قتل القصاص ؛ فالذى فى الآفة تنصيص على المقصود ، والذى فى المثل لا يمكن حمله على ظاهره .

الثانى عشر : فى دلالة على ربط المقادير بالأسباب ، وإن كانت الأسباب أيضاً بالمقادير ، وكلام العرب يتضمنه ؛ إلا أن فى زيادة وهى الدلالة على ربط الأجل فى الحياة ؛ بالسبب ، لا من مجرد نقي القتل .

الثالث عشر : فى تنكير « حياة » نوع تعظيم ؛ يدل على أن فى القصاص حياة متطاولة ، كقوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ ^(١) ولا كذلك المثل ؛ فإن اللام فى الجنس ؛ ولهذا فسروا الحياة فيها بالبقاء .

الرابع عشر : فى بناء أفعل التفضيل من متعد ؛ والآفة سالمة منه .

الخامس عشر : أن « أفعل » فى الغالب تقتضى الاشتراك ؛ فىكون ترك القصاص نافياً للقتل ؛ ولكن القصاص أكثر نفيًا ، وليس الأمر كذلك ، والآفة سالمة من هذا .

السادس عشر : أن اللفظ المنطوق به إذا توالى حركاته تمكن اللسان من النطق به ، وظهرت فصاحته ، بخلافه إذا تعقب كل حركة سكون ، والحركات تنقطع بالسكنات . نظيره : إذا تحركت الدابة أدنى حركة ، فخنست ، ثم تحركت فخنست ، لا يتبين انطلاقها ، ولا تتمكن من حركتها على ما يختاره ؛ وهى كالمقيدة ، وقولهم : « القتل أنقى للقتل » ، حركاته متعاقبة بالسكون بخلاف الآفة .

السابع عشر : الآفة اشتملت على فنّ بديع ؛ وهو جعل أحد الضدين الذى هو الفناء والموت محلاً ومكاناً لضده الذى هو الحياة ، واستقرار الحياة فى الموت مبالغة عظيمة ذكره فى الكشف .

الثامن عشر : أن في الآية طباقاً ؛ لأن القصاص مُشعر بضدّ الحياة ، بخلاف المثل .

التاسع عشر : القصاص في الأعضاء والنفوس ، وقد جُعِل في الكلّ حياة ؛ فيكون جمعاً بين حياة النفس والأطراف ، وإن فُرِض قصاص بما لا حياة فيه كالسنّ ؛ فإن مصلحة الحياة تنقص بذهابه ، ويصير كنوع آخر ؛ وهذه اللطيفة لا يتضمنها المثل .

العشرون : أنها أكثر ^(١) فائدة لتضمنه القصاص في الأعضاء ، وأنه نَبّه على حياة النفس من وجهين : من وجه به القصاص صريحاً ، ومن وجه القصاص في الطرف ؛ لأن أحد أحوالها أن يسرى إلى النفس فيزيلها ، ولا كذلك المثل .

وقد قيل غير ذلك .

وأما زيادة ﴿ لَكُمْ ﴾ ففيها لطيفة ؛ وهي بيان العناية بالمؤمنين على الخصوص ، وأنهم المراد حياتهم لا غيرهم ، لتخصيصهم بالمعنى مع وجوده فيمن سواهم .
والحاصل أن هذا من البيان الموجز الذي لا يقترن به شيء .

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . . . ﴾ ^(٢) الآية ، فإنها نهاية التنزيه .

وقوله : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾ ^(٣) ، وهذا بيان عجيب يوجب التحذير من الاغترار بالإمهار .

وقوله : ﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الْمَتِّينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ ^(٥) ، وهذا من أحسن الوعد والوعيد .

(٢) سورة الإخلاص ١ ، ٢

(٤) سورة الدخان ٤٠

(١) ب : « أكره »

(٣) سورة الدخان ٢٦

(٥) سورة الدخان ٥١

وقوله : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ^(١) ، فهذه ثلاث كلمات اشتملت على جميع ما في الرسالة .

وقوله : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٢) ، فهذه جمعت مكارم الأخلاق كلها ؛ لأن في ﴿ خُذِ الْعَفْوَ ﴾ صلة القاطعين ، والصفح عن الظالمين ، وفي الأمر بالمعروف تقوى الله وصلة الأرحام ، وصرف اللسان عن الكذب ، وفي الإعراض عن الجاهلين الصبر والحلم ، وتنزيه النفس عن ممارسة السفية .

وقوله : ﴿ مُدْهَامَتَانِ ﴾ ^(٣) ، معناه مسودتان من شدة الخسرة .

وقوله : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴾ ^(٥) ، فدلّ بأمرين على جميع ما أخرجه من الأرض قوتا ومتاعا للأنام ، من العشب ، والشجر ، والحب ، والتمر ، والعصف ، والخطب ، واللباس ، والنار ، والملح ؛ لأن النار من العيدان ، والملح من الماء .

وقوله : ﴿ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ ﴾ ^(٦) ، فدلّ على نفسه ولطفه ووحدايته وقدرته ، وهدى للحجة على من ضلّ عنه ؛ لأنه لو كان ظهور الثمرة بالماء والتربة ، لوجب في القياس ألا تختلف الطعوم والروائح ، ولا يقع التفاضل في الجنس الواحد إذا نبت في مغرس واحد ؛ ولكنه صنع اللطيف الخبير .

وقوله : ﴿ لَا يَصْدَعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ ﴾ ^(٧) ، كيف نفى بهذين جميع عيوب الخمر ، وجمع بقوله : ﴿ لَا يُنْزِفُونَ ﴾ ^(٧) عدم العقل وذهاب المال ونفاد الشراب .

(٢) سورة الأعراف ١٩٩

(٤) سورة البقرة ٢٨٦

(٦) سورة الرعد ٤

(١) سورة الحجر ٩٤

(٣) سورة الرحمن ٦٤

(٥) سورة النازعات ٣١

(٧) سورة الواقعة ١٩

وقوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ^(١) فدلّ على فضل السمع والبصر ، حيث جعل مع الصّم فقدان العقل ، ولم يجعل مع العمى إلا فقدان البصر وحده .

وقوله : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَّمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودَى وَقِيلَ بُدْأَ لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٢) كيف أمر ونهى ، وأخبر ونادى ، ونعت وسمّى ، وأهلك وأبقى ، وأسعد وأشقى ، وقصّ من الأنباء ما لو شرح ما اندرج في هذه الجملة من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان لجفت الأقلام وانحسرت الأيدي .

وقوله تعالى عن النملة : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ ^(٣) فجمع في هذه اللفظة أحد عشر جنسا من الكلام ، نادت ، وكنت ، ونهت وسمت ، وأمرت ، وقضت وحذرت ، وخصت ، وعمت ، وأشارت ، وغدّرت ؛ فالنداء « يا » ، والكناية « أى » ، والتنبيه « ها » ، والتسمية النمل ، والأمر ، « ادخلوا » ، والقصص « مساكنكم » ، والتحذير « لا يحطمنكم » ، والتخصيص سليمان ؛ والتعميم جنوده ، والإشارة « وهم » ، والغدر لا يشعرون . فأدت خمس حقوق : حق الله ، وحق رسوله ، وحقها ، وحق رعيّتها وحق جنود سليمان . فحقّ الله أنها استزّعت على النمل فقامت بحقهم ، وحق سليمان أنها نبهته على النمل ، وحقها إسقاطها حق الله عن الجنود في نصيحهم ^(٤) ، وحق الجنود بنصحها لهم ليدخلوا مساكنهم ، وحق الجنود إعلامها بإيأهم وجميع الخلق أن من

(٢) سورة هود ٤٤
(٤) ت : « نصيحهم » .

(١) سورة يوس ٤٢ ، ٤٣
(٣) سورة النمل ١٨

استرعاه رعية فوجب^(١) عليه حفظها والذب عنها ؛ وهو داخل في الخبر المشهور : « كَلَّمَكُمْ رَاعٍ وَكَلَّمَكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » .

ويقال : إن سليمان عليه السلام لم يضحك في عمره إلا مرة واحدة ، وأخرى حين أشرف على وادي النمل فرآها على كبر الثعالب ، لها خراطيم وأنياب ، فقال رئيسهم : ادخلوا مساكنكم ، فخرج كبير^(٢) النمل في عظم الجواميس ، فلما نظر إليه سليمان هاله ، فأراه الخاتم ، فخضع له ، ثم قال : أهذه كلها نمل ؟ فقال : إن النمل لكبير ، إنها ثلاثة أصناف : صِنْفٌ في الجبال ، وصِنْفٌ في القرى ، وصِنْفٌ في المدن . فقال سليمان عليه السلام : اعرضها عليّ ، فقال له : قف . فبقى سليمان عليه السلام تسعين يوما واقفا ، يمرّ عليه النمل ؛ فقال : هل انقطعت عسا كركم ، فقال ملك النمل : لو وقفت إلى يوم القيامة ما انقطعت . فذكر الجنيد أن سليمان عليه السلام قال لعظيم النمل : لِمَ قَلْتَ للنمل : ادخلوا مساكنكم ؟ أَخِفْتَ عليهم من ظلمنا ؟ قال : لا ، ولكن خفت أن يفتتنوا بما رأوا من ملكك ، فيشغلهم ذلك عن طاعة الله .

وقوله : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾^(٣) ، وهذا أشد ما يكون من الحجاج .
وقوله : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾^(٤) ، وهذا أعظم ما يكون من التحسير .

وقوله : ﴿ إِلَّا خِلَاةٌ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾^(٥) ، وهذا أشد ما يكون من التنفير عن الخللة إلا على التقوى .

(٢) م : « كثير » .

(٤) سورة الزخرف ٣٩

(١) ت : « فوجب »

(٣) سورة يس ٧٨ ، ٧٩

(٥) سورة الزخرف ٦٧

وقوله : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، وهذا أشد ما يكون من التحذير من التفریط .

وقوله : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ بَاتِيَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٢) ، وهذا أشد ما يكون من التبعيد .

وقوله : ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ ^(٣) ؛ فهذا أعظم ما يكون من التخيير ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ . لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ ^(٥) ، وهذا أبلغ ما يكون من التذكير .

وقوله : ﴿ كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ . أَتَوْا صَوَابِهِ بَلِّغْهُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ ^(٦) ، وهذا أشد ما يكون في التفریع على التماذی فی الباطل .

وقوله : ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ . يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَيمِ آيٍ ﴾ ^(٧) ، وهذا أشد ما يكون من التفریع .

﴿ وَمَا أَلْهَىٰ أَهْلَ الْأَمْتَاعِ الْغُرُورِ ﴾ ^(٨) ، وهذا غاية التهيب .

وقوله : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهَىٰ أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴾ ^(٩) ، وهذه غاية الترغيب .

(٢) سورة فصلت ٤٠

(١) سورة الزمر ٥٦

(٤) في حاشية إحدى النسخ : « المروف عند

(٣) سورة فصلت ٤٠

الأصوليين أن الأمر فيه للتهديد لا للإباحة والتخيير — كذا من الأصل » . وفي ت : « التحسير » .

(٦) سورة القاريات ٥٢ : ٥٣

(٥) سورة في ٢١ ، ٢٢

(٨) سورة آل عمران ١٨٥

(٧) سورة الرحمن ٤٣ ، ٤٤

(٩) سورة فصلت ٣١

وقوله : ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ إِذْ أَنْزَلَ ذَهَبًا كَلًّا إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(١).

وقوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٢) ، وهذا أبلغ ما يكون من الحجاج ؛ وهو الأصل الذى عليه أثبتت دلالة التامع فى علم الكلام .

وقوله : ﴿ فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(٣) ، وهذا أبلغ ما يكون من الوصف بكل ما تميل إليه النفس من الشهوات ، وتلذذ الأعين من المرئيات ، ليعلم أن هذا اللفظ القليل جداً ، حوى معانى كثيرة لا تنحصر عددا .
وقوله : ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ ^(٤) ، وهذا أشد ما يكون من الخوف .

وقوله : ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا بَنِيكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمٍّ وَلَا لَشَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ ^(١٠) ، معناه قابليهم بما يفعلونه معك ، وعاملهم مثل

معاملتهم لك سواء ، مع ما يدل عليه « سواء » من الأمر بالعدل .

وقوله : ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ ^(١١) ، فإنه أشار به إلى انقطاع مدة الماء النازل

- (٢) سورة الأنبياء ٢٢
(٤) سورة المنافقون ٤
(٦) سورة يونس ٢٣
(٨) سورة البقرة ٢
(١٠) سورة الأهل ٥٨

- (١) سورة المؤمنون ٩١
(٣) سورة الزخرف ٧١
(٥) سورة فاطر ٤٣
(٧) سورة سبأ ٥١
(٩) سورة غافر ١٨
(١١) سورة هود ٤٤

من السماء والنايع من الأرض . وقوله : ﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ أى هلك مَنْ قُضِيَ هلاكه ، ونجا من قدرت نجاته ، وإنما عدل عن لفظه إلى لفظ التمثيل ؛ لأمرين : اختصار اللفظ ، وكون الهلاك والنجاة كانا بأمر مطاع ، إذ الأمر يستدعى آمرا ومطاعا ، وقضاؤه يدل على قدرته .

ومن أقسام الإيجاز الاختصار على السبب الظاهر للشيء ؛ اكتفاء بذلك عن جميع الأسباب ، كما يقال : فلان لا يخاف الشجمان ، والمراد لا يخاف أحداً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ ^(١) ، ولا شك أن من فسخت النكاح أيضاً تتربص ، لأن السبب الغالب للفراق الطلاق .

وقوله : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ^(٢) ، ولم يذكر النوم وغيره ؛ لأن السبب الضرورى الناقض خروج الخارج : فإن النوم الناقض ليس بضرورى ، فذكر السبب الظاهر ، وعلم منه الحكم فى الباقي .

ومنه قوله : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ^(٣) ، أى وهو مالم يقع فى يوم الضمير من الهواجس ، ولم يخطر على القلوب من مخيلات الوسوس .

ومنه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ^(٤) ، ونظائره . وكذلك زيد وعمرو قائم ، على القول بأن « قائم » خبر عن أحدهما ، واستغنى به عن خبر الآخر .

ومنها الاختصار على المبتدأ وإقامة الشيء مقام الخبر نحو : أقام الزيدان ، فإن « قائم » مبتدأ لا خبر له .

ومنها باب « علمت أنك قائم » ، إذا جعلنا الجملة سادة مسدّ المفعولين ؛ فإن الجملة

(٢) سورة النساء ٤٣
(٤) سورة الأحزاب ٥٦

(١) سورة البقرة ٢٢٨
(٣) سورة طه ٧

مَحَلَّة لاسم واحد سدّ مسدّ اسمين مفعولين من غير حذف .

ومنه باب النائب عن الفاعل ، في « ضَرِبَ زيد » ، ف « زيد » دلّ على الفاعل بإعطائه حكمه ، وعلى المفعول بوضعه .

ومنها جميع أدوات الاستفهام والشرط ؛ فإنّ « كم مالك » ؟ يغنى عن عشرين أو ثلاثين ، و « من يقيم أكرمهم »^(١) يغنى عن زيد وعمرو ، قاله ابن الأثير في « الجامع » .

ومنه الألفاظ اللازمة للعموم ، مثل أحد وديّار ، قاله ابن الأثير أيضاً .

ومنه لفظ الجمع ؛ فإنّ « الزيدين » يغنى عن زيد وزيد وزيد ، وكذا التثنية أصلها رجل ورجل ، فحذفوا العطف والمعطوف ، وأقاموا حرف الجمع والتثنية مقامهما اختصاراً ؛ وصحّ ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد ، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرار بالعطف ؛ نحو مررت بزيد وبكر .

ومنه باب الضمائر على ماسيأتى بيانه ؛ في قاعدة الضمير .

ومنه لفظ « فعل » فإنه يحىء كثيراً كناية عن أفعال متعددة ؛ قال تعالى : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(٢) ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾^(٣) .

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾^(٤) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ، ولن تأتوا بسورة من مثله .

(٢) سورة المائدة ٧٩

(٤) سورة البقرة ٢٤ -

(١) ساقطة من ت

(٣) سورة النساء ٦٦

القول في التقديم والتأخير

هو أحد أساليب البلاغة ؛ فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة ، وملكهم في الكلام وانقياده لهم . وله في القلوب أحسنُ موقع ، وأعذب مذاق .
وقد اختلف في عده من المجاز ؛ فمنهم من عده منه ؛ لأنه تقديم مارتبته التأخير ، كالمفعول ، وتأخير مارتبته التقديم ، كالفاعل ، نُقِلَ كلُّ واحد منهما عن رتبته وحقه .
والصحيح أنه ليس منه ؛ فإنّ المجاز نُقِلَ ماوضع له إلى ما لم يوضع .
ويقع الكلام فيه في فصول :

الفصل الأول [في أسباب التقديم والتأخير]

الأول : في أسبابه ، وهي كثيرة :
أحدها : أن يكون أصله التقديم ، ولا مقتضى للعدول عنه ، كتقديم الفاعل على المفعول ، والمبتدأ على الخبر ، وصاحب الحال عليها ؛ نحو جاء زيد راكباً .

والثاني : أن يكون في التأخير إخلالٌ ببيان المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾^(١) ، فإنه لو أخر قوله : ﴿ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ ، فلا يفهم أنه منهم .

وجعل السكاكي^(٢) من الأسباب كون التأخير ما نعا ، مثل الإخلال بالمقصود ،

كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِلقاءِ الْآخِرَةِ وَآثَرَفْنَاهُمْ فِي
الْأَحْيَاءِ الدُّنْيَا ﴾ ^(١) ، بتقديم الحال أعني ﴿ مِنْ قَوْمِهِ ﴾ على الوصف ، أعني ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ،
ولو تأخر ^(٢) لتوهم أنه من صفة الدنيا ؛ لأنها هاهنا اسم تفضيل ؛ من الدنو ، وليست اسماً ،
والدنو يتعدى بـ « مِنْ » ، وحينئذ يشبه الأمر في القائلين أنهم أهم : من قومه أم لا ؟ قدّم
لاشتمال التأخير على الإخلال ببيان المعنى المقصود ؛ وهو كون القائلين من قومه . وحين
أُمنَ هذا الإخلال بالتأخير قال تعالى في موضع آخر من هذه السورة : ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ ^(٣) ، بتأخير المجرور عن
صفة المرفوع .

الثالث : أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب ، فيقدّم ^(٤) لمشكلة الكلام ،
ورعاية الفاصلة ، كقوله : ﴿ وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُمْ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٥) ،
يتقدم « إياه » على « تعبدون » لمشكلة رموس الآي ، وكقوله : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ
خِيفَةً مُوسَى ﴾ ^(٦) ، فإنه لو أخر ﴿ في نفسه ﴾ عن ﴿ موسى ﴾ ؛ فات تناسب الفواصل ؛
لأن قبله : ﴿ يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ ^(٧) ، وبعده : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ
الْأَعْلَى ﴾ ^(٨) .

وكقوله : ﴿ وَنَفْسِي وَجُوهَهُمُ النَّارُ ﴾ ^(٩) ؛ فإن تأخير الفاعل عن المفعول
لتناسبته لما بعده .

وكقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ ^(١٠) ، وهو أشكل بما قبله ، لأن قبله :
﴿ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴾ ^(١١) .

(٢) ت : « إذ » .

(٤) م : « قدّم » .

(٦) سورة طه ٦٦ ، ٦٨ .

(٨) سورة إبراهيم ٤٩ .

(١) سورة المؤمنون ٣٣ .

(٣) سورة المؤمنون ٢٤ .

(٥) سورة فصلت ٢٧ .

(٧) سورة إبراهيم ٥٠ ، ٥١ .

وجعل منه السكاكي ^(١) : ﴿ آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ ^(٢) ، بتقديم ﴿ هَارُونَ ﴾ مع أن ﴿ موسى ﴾ أحقُّ بالتقديم .

الرابع : لعظمه والاهتمام به ؛ وذلك أن من عادة العرب الفصحاء ، إذا أخبرت عن خبرٍ ما - وأناطت به حكما - وقد يشركه غيره في ذلك الحكم ، أو فيها أخبر به عنه وقد عطف أحدها على الآخر بالواو المقتضية عدم الترتيب - فإنهم مع ذلك إنما يبدعون بالأهم والأولى . قال سيبويه : كأنهم يقدمون الذي شأنه أهم لهم ، وهم يبيانه أغنى ، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم . انتهى .

قال تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٣) ، فبدأ بالصلاة لأنها أهم .

وقال سبحانه : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ ^(٤) .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٥) ؛ فقدم العبادة للاهتمام بها .

ومنه تقدير المحذوف في بسم الله مؤخرا .

وأوردوا : ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ ^(٦) ؛ وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن تقديم الفعل هناك أهم ، لأنها أول سورة نزلت .

والثاني : أن ﴿ باسم ربك ﴾ متعلق بـ ﴿ اقرأ ﴾ ^(٧) ، الثاني ، ومعنى الأول : أوجد

القراءة ، والقصد التعميم .

الخامس : أن يكون الخاطر ملتفتا إليه والهمة معقودة به ؛ وذلك كقوله تعالى :

(٢) سورة طه ٧٠

(٤) سورة النباين ١٢

(٦) سورة الملق ٣٤١ .

(١) انظر مفتاح العلوم ١٢٩

(٣) سورة البقرة ٤٣

(٥) سورة فاتحة الكتاب ٥

﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ^(١) ، بتقديم الجرور على المفعول الأول ؛ لأن الإنكار متوجه إلى الجعل لله ، لا إلى مطلق الجعل .

السادس : أن يكون التقديم لإرادة التبيكيت والتعجيب من حال المذكور ؛ كتقديم المفعول الثانى على الأول فى قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ ^(١) ، والأصل « الجن شركاء » ؛ وقدم ، لأن المقصود التوبيخ ، وتقديم الشركاء أبلغ فى حصوله .
ومنه قوله تعالى فى سورة بس : ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الدِّينَةِ رَجُلٌ يَنْصَى ﴾ ^(٢) ، وسند كره .

السابع : الاختصاص ؛ وذلك بتقديم المفعول ، والخبر ، والظرف ، والجار والجرور ، ونحوها على الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٣) ، أى نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك .
وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٤) ، أى إن كنتم نخصونه بالعبادة .
والخبر كقوله : ﴿ قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي ﴾ ^(٥) وقوله : ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَا نَعْتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٦) .

وأما تقديم الظرف ؛ ففيه تفصيل ، فإن كان فى الإثبات دل على الاختصاص ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ . ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا حِسَابُهُمْ ﴾ ^(٧) ، وكذلك : ﴿ لَهُ أُلْكُ وَلَهُ أُلْحَمَدُ ﴾ ^(٨) ، فإن ذلك يفيد اختصاص ذلك بالله تعالى . وقوله : ﴿ لَئِىَ اللَّهُ تُحْشَرُونَ ﴾ ^(٩)

- (٢) سورة يس ٢٠
(٤) سورة النحل ١١٤
(٦) سورة المشر ٢
(٨) سورة التناين ١

- (١) سورة الأنعام ١٠٠
(٣) سورة فاتحة الكتاب ٥
(٥) سورة مريم ٤٦
(٧) سورة الفاشية ٢٥ ، ٢٦
(٩) سورة آل عمران ١٥٨

أى لا إلى غيره ، وقوله : ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ ^(١) ، أخرت صلة الشهادة في الأول وقدمت في الثاني ؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم ، وفي اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم .
 وقوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ ^(٢) ، أى لجميع الناس من العجم والعرب ، على أن التعريف للاستغراق .

وإن كان في النفي فإن تقديمه يفيد تفضيل المنفى عنه ، كما في قوله تعالى : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ ^(٣) ، أى ليس في خر الجنة ما في خمرة غيرها من الغؤل .
 وأما تأخيرها فإنها تفيد النفي فقط ، كما في قوله : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ^(٤) فكذلك إذا قلنا لا عيب في الدار ؛ كان معناه : نفي العيب في الدار ، وإذا قلنا لا في الدار عيب ، كان معناه : أنها تفضل على غيرها بعدم العيب .

نبيه

ما ذكرناه من أن تقديم الممول يفيد الاختصاص ، فهمه الشيخ أبو حيان في كلام الزمخشري وغيره ، والذي عليه محققو البيانين أن ذلك غالب لا لازم ، بدليل قوله تعالى : ﴿كَلَّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ ^(٦) ، إن جعلنا ما بعد الظرف مبتدأ .

وقد ردّ صاحب " الفلك " ^(٧) الدائر " القاعدة بالآية الأولى ، وكذلك ابن الحاجب والشيخ أبو حيان ، وخالفوا البيانين في ذلك ، وأنت إذا علمت أنهم

(٢) سورة النساء ٧٩

(٤) سورة البقرة ٢

(٦) سورة إبراهيم ١٠

(١) سورة البقرة ١٤٣

(٣) سورة الصافات ٤٧

(٥) سورة الأنعام ٨٤

(٧) هو عز الدين بن أبي الحديد ، صاحب كتاب الدائر على المثل السائر ؛ فقد فيه كتاب ابن الأنبر

وطبع في الهند سنة ١٣٠٩ هـ

ذكروا في ذلك قيد الغلبة سهّل الأمر . نعم له شرطان :
أحدهما ألا يكون المعمول مقدما بالوضع ؛ فإن ذلك لا يسمى تقدّما حقيقة ، كإسماء
الاستفهام ، وكلّ مبتدأ عند من يحمله معمولا لخبره .

والثاني : ألا يكون التقديم لمصلحة التركيب ، مثل : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ^(١)
على قراءة النصب .

وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة ؛ وهي قوله : ﴿ أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ
كُنْتُمْ صَادِقِينَ . بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ ﴾ ^(٢) ، التقديم في الأول قطعا ليس للاختصاص ،
بخلاف الثاني .

الفصل الثاني

في أنواعه

وهي إما أن يُقدّم والمعنى عليه ، أو يُقدّم وهو في المعنى مؤخر ، أو بالعكس .

النوع الأول

ما قدم والمعنى عليه

ومقتضياته كثيرة ، قد يستر الله منها خسا وعشرين ؛ والله درّ ابن عبدون في قوله :

سَقَاكَ الْحَيَا مِنْ مَعَانٍ سِفَاحٍ فكم لي بها من مَعَانٍ فِصَاحٍ

أحدها

السبق

وهو أقسام : منها السبق بالزمان والإيجاد ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ ﴾ ^(١) قال ابن عطية : المراد بالذين اتبعوه في زمن الفترة .

وقوله : ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ ^(٢) ؛ فإنّ مذهب أهل السنة تفضيل البشر ، وإنّما قدّم الملك لسبقه في الوجود .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ ﴾ ^(٣) ؛ فإن الأزواج أسبق بالزمان ؛ لأن البنات أفضل منهن ، لكونهن بضعة منه صلى الله عليه وسلم .
وقوله : ﴿ هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتًا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ ^(٤) .

واعلم أنّه ينضم إليه مع ذلك التشریف ، كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ﴾ ^(٦) .
﴿ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾ ^(٧) .

وأما قوله : ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى . وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾ ^(٨) فإنما قدّم ذكر موسى لوجهين : أحدهما أنّه في سياق الاحتجاج عليهم بالترك وكانت صحف موسى منشورة أكثر انتشاراً من صحف إبراهيم ، وثانيهما مراعاة رموس الآي .

(٢) سورة الحج ٧٥

(٤) سورة الفرقان ٧٤

(٦) سورة الأحزاب ٧

(٨) سورة النجم ٣٦ ، ٣٧

(١) سورة آل عمران ٦٨

(٣) سورة الأحزاب ٥٩

(٥) سورة آل عمران ٣٣

(٧) سورة الأعلى ١٩

وقد ينضم إليه التحقير ، كما في قوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ^(١) ؛
تقدم اليهود لأنهم كانوا أسبق من النصارى ، ولأنهم كانوا أقرب إلى المؤمنين بالمجاورة .
وقد لا يلحظ هذا كقوله تعالى : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مِثَالِهِمْ ﴾ ^(٢)
وقوله : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى . وَثَمُودَ فَمَا أَبَقَ ﴾ ^(٣) .

ومن التقديم بالإيجاد تقديم السَّنة على النوم في قوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٤)
لأن العادة في البشر أن تأخذ العبد السَّنة قبل النوم ، فجاءت العبارة على حسب
هذه العادة .

ذكره السهيلي وذكر معه وجهها آخر ؛ وهو أنها وردت في معرض التمدح والثناء
وافْتِقَادُ السَّنة أبلغ في التنزيه فبدى بالأفضل ؛ لأنه إذا استحالت عليه السنة فأحرى أن
يستحيل عليه النوم .

ومنه تقديم الظَّلمة على النور في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٥) فإن
الظلمات سابقة على النور في الإحساس ، وكذلك الظلمة المعنوية سابقة على النور المعنوي ؛
قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ
السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ﴾ ^(٦) ، فانتفاء العلم ظلمة ، وهو متقدم بالزمان على
نور الإدراكات .

ومنه تقديم الليل على النهار : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ ^(٧) ﴿ سِيرُوا فِيهَا
لَيَالِيَّ وَأَيَّامًا آمِنِينَ ﴾ ^(٨) . ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ^(٩) . ﴿ حِينَ تَنُومُونَ وَحِينَ

(٢) سورة التكبوت ٢٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٦) سورة النحل ٧٨

(٨) سورة سبأ ١٨

(١) سورة الفاتحة ٧

(٣) سورة النجم ٥٠ ، ٥١

(٥) سورة الأنعام ١

(٧) سورة الإسراء ١٢

(٩) سورة سبأ ٣٣

تُصْبِحُونَ^(١) ، ولذلك اختارت العرب التاريخ بالليالي دون الأيام ؛ وإن كانت الليالي مؤنثة والأيام مذكرة ، وقاعدتهم تغليب المذكر إلا في التاريخ .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾^(٢) .

قلت : استشكل الشيخ أبو محمد بن عبد السلام في قواعده^(٣) بالإجماع على سبق الليلة على اليوم . وأجاب بأن المعنى : تدرك القمر في سلطانه ، وهو الليل ، أى لا تجيء الشمس في [أثناء]^(٤) الليل ، فقوله بعده : ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾^(٥) ، أى لا يأتى في بعض سلطان الشمس وهو النهار . وبين الجملتين مقابلة .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ يُوَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُوَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾^(٥) ، مُشْكِلٌ عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَ الْإِبْلَاجَ إِدْخَالُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ ، وَهَذَا الْبَحْثُ يَنَافِيهِ .

قلت : المشهور في معنى الآية أن الله يزيد في زمن الشتاء مقداراً من النهار ، ومن النهار في الصيف مقداراً من الليل ؛ وتقدير الكلام : يولج بعض مقدار الليل في النهار ، وبعض مقدار النهار في الليل . وعلى غير المشهور ، يجعل الليل في المكان الذى كان فيه النهار ويجعل النهار في المكان الذى كان فيه الليل ، والتقدير : يولج الليل في مكان النهار ويولج النهار في مكان الليل .

ومنه تقديم المكان على الزمان في قوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ

(١) سورة الروم ١٧

(٢) سورة يس ٤٠

(٣) القواعد الكبرى ، في فروع الشافعية للشيخ عز الدين بن عبد السلام ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال : ليس لأحد مثله . وكثير منه مأخوذ من شعب الإيمان للحليمي ، وله القواعد الصغرى أيضاً .

(٤) تكملة من م

(٥) سورة الحديد ٦

(٦) م : « في » .

وَالنُّورَ ^(١) ، أى الليل والنهار ، وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ . وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ^(٢) .

وهذه مسألة مهمة قلّ من تعرّض لها ، أعنى سبق المكان على الزمان ، وقد صرّح بها الإمام أبو جعفر الطبرى فى أول تاريخه ، واحتج ^(٣) على ذلك بحديث ابن عباس : إن الله خلق التربة يوم السبت ، وخلق الشمس والقمر ؛ وكان ذلك كلّ ولا ليل ولا نهار ؛ إذا كانا إنما هما أسماء لساعات معلومة من قطع الشمس والقمر [درج الفلك] ^(٤) وإذا كان ذلك صحيحاً وأنه لا شمس ولا قمر ، كان معلوماً أنه لا ليل ولا نهار . قال : وحديث أبى هريرة - يعنى فى صحيح مسلم - صريح فيه ؛ فإن فيه : « وخلق [الله] ^(٥) النور يوم الأربعاء » ، قال : ويعنى به ^(٥) الشمس إن شاء الله .

والحاصل أن تأخر خلق الأيام عن بعض الأشياء المذكورة فى الخبر لازم .

فإن قلت : الحديث كالمصرّح بخلافه ؛ فإنه قال : خلق الله التربة يوم السبت ، حين خلق البرية وهى أول المخلوقات المذكورة ، فلا يمكن أن يكون خلق الأيام كلّها متأخر عن ذلك .

قلت : قد نبّه الطبرى على جواب ذلك بما حاصله : أن الله تعالى سمّى أسماء الأيام قبل خلق التربة ، وخلق الأيام كلّها ، ثم قدر كل يوم مقداراً ، فخلق التربة فى مقدار يوم السبت قبل خلقه يوم السبت ، وكذا الباقي .

وهذا وإن كان خلاف الظاهر لكن أوجه ما قاله الطبرى ؛ من أنه يتعين تأخير خلق الأيام لما ذكرناه من الدليل المستفاد من الخبرين .

والحاصل أن الزمان قسمان : تحقيقى وتقديرى ؛ والمذكور فى الحديث التقديرى .

(٢) سورة الأنبياء ٣٢ ، ٣٣

(٤) من تاريخ الطبرى

(١) سورة الأنعام ١

(٣) تاريخ الطبرى ١ : ١٣

(٥) الطبرى : « يعنى بالنور » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ ^(١) . ﴿ مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا ﴾ ^(٢) ؛ ولذلك لما استغنى عن أحدهما ذكر المشرق فقط ، فقال : ﴿ وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ ^(٣) . ﴿ إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ ^(٤) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ ^(٦) . ﴿ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ ^(٧) .
ويمكن فيه وجوه آخر :

منها أن فيه قهرا للخلق ، والمقام يقتضيه .

ومنها أن حياة الإنسان كالحياة ، ومآله إلى الموت ، ولا حياة إلا بعد الموت .
ومنها أن الموت تقدم في الوجود ، إذ الإنسان قبل نفخ الروح فيه كان ميتا لعدم الروح .
وهذا إن أريد بالموت عدم الوجود ؛ بدليل : ﴿ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ ، وإن أريد به بعد الوجود ، فالناس يتنازعون في الموت : هل هو أمر وجودي كالحياة أولا ؟

وقيل بالوقف ، فقالت الفلاسفة : الموت عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا .
والجمهور على أنه أمر وجودي يضاد الحياة ، محتجين بقوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ ،
والحديث في الإتيان بالموت على صورة كبش وذبحه .

وأجيب عن الآية بأن الخلق بمعنى التقدير ، ولا يجب في المقدّر أن يكون وجوديا ،
وعن الثاني بأن ذلك على طريق التمثيل ؛ لبيان انقطاع الموت وثبوت الخلود .

فإن قلنا : عدمي ، فالتقابل بينه وبين الحياة تقابل العدم والمملكة ، وعلى الصحيح
تقابل التضاد . وعلى القول بأنه وجودي يجب أن يقال : تقديم الموت الذي هو عدم الوجود ؛

(٢) سورة الأعراف، ١٣٧

(٤) سورة الملك ٢

(٦) سورة البقرة ٢٨

(١) سورة الرحمن ١٧

(٣) سورة الصافات ٥ ، ٦

(٥) سورة النجم ٤٤

لكونه سابقاً أو معدوم الحياة ، الذى هو مفارقة الروح البدنى يجوز أن يكون لكونه الغاية التى يساق إليها الإنسان فى دار الدنيا ؛ فهى العلة الغائية بعدم تحقيقها ، لتحقيقه ^(١) فخص العلة العامة كما وقع تأكيده فى قوله : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ ^(٢) ، أو ترهيداً فى الدار الفانية ، وترغيباً فيما بعد الموت .

فإن قيل : فما وجه تقدّم « الحياة » فى قوله : ﴿ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ وَنَحْيَايَ وَتَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٤) ؟

قلنا : إن كان الخطاب لآدم وحواء ، فلأن حياتهما فى الدنيا سبقت الموت ، وإن كان للخلق فالخطاب لمن هو حى يعقبه الموت ، فما التقديم بالترتيب ، وكذا الآية بعده .
فإن قيل : فما وجه تقديم الموت على الحياة فى الحكاية عن منكرى البعث : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ ^(٥) ؟

قلت : لأجل مناسبة رموس الآى .

فإن قلت : فما وجه تقدم التوفى على الرفع فى قوله : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ ^(٦) ؟

مع أن الرفع سابق ؟

قيل : فيه جوابان :

أحدهما : المراد بالتوفى النوم ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ ﴾ ^(٧) .

وثانيهما : أن التاء فى « مُتَوَفِّيكَ » زائدة ، أى موفيك عملاك .

ومنها سبق إنزال ، كقوله : ﴿ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾ ^(٨) . وقوله : ﴿ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾ ^(٩) .

(١) الكلام غير واضح فى الأصلين .

(٢) سورة الأعراف ٢٥

(٣) سورة المؤمنون ١٥

(٤) سورة المؤمنون ٣٧

(٥) سورة الأنعام ١٦٢

(٦) سورة الأنعام ٦٠

(٧) سورة آل عمران ٥٥

(٨) سورة الأعراف ١٥٧

(٩) سورة آل عمران ٤، ٣

وأما قوله: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ ^(١)، فإنما قدم القرآن مُنبِّهاً له على فضيلة المنزل إليهم .

ومنها سبق وجوب ، كقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ ^(٢) ، وقوله: ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ ^(٣) .

فإن قيل : فقد قال : ﴿اسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ .

قيل : يحتمل أنه كان في شريعهم السجود قبل الركوع ، ويحتمل أن يراد بالركوع ركوع الركعة الثانية .

وقيل : المراد بـ « اركعي » اشكري .

وقيل : أراد بـ « اسجدي » صلى وحدك ، وبـ « اركعي » صلى في جماعة ، ولذلك قال :

﴿ مع الراكعين ﴾ .

ومنها سبق تنزيهه ، كقوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْكَهٖ وَكُتُبُهُ﴾ ، فبدأ بالرسول قبل المؤمنين ، ثم قال : ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْكَهٖ﴾ ، فبدأ بالإيمان بالله ؛ لأنه قد يحصل بدليل العقل ، والعقل سابق في الوجود على الشرع ، ثم قال : « وملائكته » مراعاة لإيمان الرسول ، فإنه يتعلق بالملك الذي هو جبريل أولاً ، ثم بالكتاب الذي نزل به جبريل ، ثم بمعرفة نفسه أنه رسول . وإنما عرف نبوة نفسه بعد معرفته بجبريل عليه السلام وإيمانه ، فترتب الذكر المنزل عليه بحسب ذلك ، فظهرت الحكمة والإعجاز ، فقال : ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْكَهٖ وَكُتُبُهُ وَرُسُلِهِ﴾ ؛ لأن الملك هو النازل بالكتاب ، وإن كان الكتاب أقدم من الملك ، ولكن رؤية النبي صلى الله عليه وسلم للملك كانت قبل سماعه الكتاب . وأما إيماننا نحن بالعقل . آمنا بالله ، أى

بوجوده ، ولكن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عرفنا اسمه ووجوب النظر المؤدى إلى معرفته ، فأما بالرسول ثم بالكتاب المنزل عليه ، وبالملاك النازل به ، فلو ترتب اللفظ على حسب إيماننا لبدا بالرسول قبل الكتاب ؛ ولكن إنما ترتب على حسب إيمان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، الذى هو إمام المؤمنين . ذكره السهيلي في أماليه .

وقال غيره : فى هذا الترتيب سرٌ لطيف ، وذلك لأن النور والكمال والرحمة والخير كله مضاف إلى الله تعالى ، والوسائط فى ذلك الملائكة ، والمقابل لتلك الرحمة هم الأنبياء والرسل ، فلا بدّ أولاً من أصل ، وثانياً من وسائط ، وثالثاً من حصول تلك الرحمة ، ورابعاً من وصولها إلى المقابل لها ؛ والأصل المتقاضى للخيرات والرحمة هو الله ، ومن أعظم رحمة رَحِمَ بها عباده إنزال كتبه إليهم ، والموصل لها هم الملائكة ، والمقابل لها المنزل عليهم هم الأنبياء ؛ فجاء الترتيب على ذلك بحسب الوقائع .

الثانى

بالذات

كقوله تعالى : ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ ﴾ ^(١) . ونحوه ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَذِبُهُمْ ﴾ ^(٣) وكذلك جميع الأعداد كل مرتبة هى متقدمة على ما فوقها بالذات .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ ﴾ ^(٤) فوجه تقديم المثنى أن المعنى حُثُّهم على القيام بالنصيحة لله ، وترك الهوى ، مجتمعين متساويين أو منفردين متفكرين . ولا شك أن الأهم حالة الاجتماع فبدأ بها .

(٢) سورة المجادلة ٧

(٤) سورة سبأ ٤٦

(١) سورة النساء ٣

(٣) سورة الكهف ٢٢

الثالث

بالعلة والسببية

كتقديم « العزيز » على « الحكيم » ، لأنه عزّ فحكم ، وتقديم « العليم » على « الحكيم » ، لأن الإتيان ناشئ عن العلم ، وكذا أكثر ما في القرآن من تقديم وصف العلم على الحكمة : ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾^(١) .

ويجوز أن يكون قدم وُصِف العلم هنا ليتصل بما يناسبه ، وهو ﴿ لَا عِلْمَ لَنَا ﴾ ، وفي غيره من نظائره ، لأنه صفات ذات فيكون من القسم قبله .

ومنه قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾^(٢) ، قدمت العبادة لأنها سبب حصول الإعانة .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾^(٣) ؛ فإن التوبة سبب الطهارة .

وكذا : ﴿ وَيَلْ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾^(٤) لأن الإفك سبب الإثم .

وكذا : ﴿ وَمَا يَكْذِبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا . لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْآسَى كَثِيرًا ﴾^(٦) قدم إحياء الأرض ؛ لأنه سبب إحياء الأنعام والأناسي ، وقدم إحياء الأنعام ؛ لأنه مما يحيا به الناس ، بأكل لحومها وشرب ألبانها .

(٢) سورة الفاتحة ٥

(٤) سورة الجاثية ٧

(٦) سورة الفرقان ٤٨ ، ٤٩

(١) سورة البقرة ٣٢

(٣) سورة البقرة ٢٢٢

(٥) سورة اللطيفين ١٢

وكذا كل علة مع معلولها ، كقوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ ^(١) ، قيل : قدّم الأموال من باب تقديم السبب ؛ فإنه إنما شرع النكاح عند قدرته على مؤوته ، فهو سبب التزويج ، والتزويج سبب للتناسل ؛ ولأنّ المال سبب للتنعيم بالولد ، وفقده سبب لشقائه .

وكذا تقديم البنات على البنين في قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ﴾ ^(٢) ، وآخر ذكر الذهب والفضة عن النساء والبنين لأنهما أقوى في الشهوة الجبليّة من المال ، فإن الطبع يحث على بذل المال ، فيحصل النكاح ، والنساء أقعد من الأولاد في الشهوة الجبليّة ، والبنون أقعد من الأموال ، والذهب أقعد من الفضة ، والفضة أقعد من الأنعام ؛ إذ هي وسيلة إلى تحصيل النعم ، فلما صُدّرت الآية بذكر الحب ، وكان المحبوب مختلف المراتب ، اقتضت حكمة الترتيب أن يقدّم ما هو الأهم فالأهم ، في رتبة المحبوبات .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ ﴾ ^(٣) ، قدّم ^(٤) الشكر على الإيمان ؛ لأنّ العاقل ينظر [إلى] ^(٥) ما عليه من النعمة العظيمة في خلقه وتعريضه للمنافع ، فيشكر شكرا مبهما ؛ فإذا انتهى به النظر إلى معرفة النعم آمن به ، ثم شكر شكرا متصلا ^(٦) فكان الشكر متقدما على الإيمان ؛ وكأنه أصل التكليف ومداره . انتهى .

وجعله غيره من عطف الخاص على العام ؛ لأن الإيمان من الشكر ، وخصّ بالذكر لشرفه .

(٢) سورة آل عمران ١٤

(٤) الكشف ١ : ٤٥١

(٦) الكشف : « منفصلا » .

(١) سورة الأفعال ٢٨

(٣) سورة النساء ١٤٧

(٥) من الكشف

الرابع بالمرتبة

كتقديم « سميع » على « عليم » فإنه يقتضى التخويف والتهديد ، فبدأ بالسميع لتعلقه بالأصوات ، وإنَّ مَنْ سَمِعَ حَسَّكَ فَقَدْ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَيْكَ فِي الْعَادَةِ مِمَّنْ يَعْلَمُ ، وإنَّ كَانَ عِلْمُ اللَّهِ تَعْلُقُ بِمَا ظَهَرَ وَمَا بَطَنَ .

وكقوله : ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(١) ، فإن المغفرة سلامة ، والرحمة غنيمة ، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة ؛ وإنما تأخرت في آية سبأ في قوله ، ﴿ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴾ ^(٢) ؛ لأنها منتظمة في سلك تعداد أصناف الخلق من المكلفين وغيرهم ، وهو قوله : ﴿ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴾ ^(٣) ، فالرحمة شملتهم جميعا ، والمغفرة تخصّ بعضا ، والعموم قبل الخصوص بالرتبة .

وقوله تعالى : ﴿ هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾ ^(٤) فإن الهمّاز هو المغتاب ؛ وذلك لا يفتقر إلى شيء بخلاف النميّة .

وقوله : ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ ^(٥) فإنّ الغالب أنّ الذين يأتون رجالا من مكان قريب ، والذين يأتون على الضامر من البعيد . ويحتمل أن يكون من التقديم بالشرف ؛ لأنّ الأجر في المشي مضاعف .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ^(٦) مع أنّ الركاب متمكن من الصلاة أكثر من الماشي ، فجبراله في باب الرخصة .

(١) سورة البقرة ١٧٣ وآيات كثيرة .

(٢) سورة القلم ١١

(٣) سورة البقرة ٢٣٩

(٤) سورة سبأ ٢

(٥) سورة الحج ٢٧

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتَكَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ ﴾ ^(١) ،
 فقدّم الطائفين لقربهم من البيت ؛ ثم ثنى بالقائمين وهم العاكفون ؛ لأنهم يخصّون موضعا
 بالعكوف والطواف بخلافه فكان أعمّ منه ، والأعم قبل الأخصّ ، ثم ثلث بالركوع ،
 لأنّ الركوع لا يلزم أن يكون في البيت ^(٢) ولا عنده .

ثم في هذه الآية ثلاثة أسئلة :

الأول : كيف جمع الطائفين والقائمين جمع سلامة ، والركع جمع تكسير ؟ والجواب أنّ
 جمع السلامة أقرب إلى لفظ الفعل ، فطائفون بمنزلة يطوفون ، ففي لفظه إشعار بصلة التطهير ،
 وهو حدوث الطواف وتجدّده ، ولو قال : بالطواف لم يفد ذلك ، لأنّ لفظ المصدر يخفى
 ذلك ؛ وكذا القول في القائمين ، وأمّا الراكعون فلما سبق أنّه لا يلزم كونه في البيت
 ولا عنده ؛ فلهذا لم يجمع جمع سلامة ؛ إذ لا يحتاج فيه إلى بيان الفعل الباعث على التطهير ،
 كما احتيج فيما قبله .

الثاني : كيف وصف الركع بالسجود ، ولم يعطف بالواو ؟

والجواب ، لأنّ الركع هم السجود ، والشئ لا يعطف على نفسه ؛ لأنّ السجود
 يكون عبارة عن المصدر ، وهو هنا عبارة عن الجمع ، فلو عطف بالواو لأوهم إرادة
 المصدر دون اسم الفاعل ؛ لأنّ الراكع إن لم يسجد فليس براكع شرعا ، ولو عطف
 بالواو لأوهم أنه مستقلّ ، كالذي قبله .

الثالث : هلا قيل : السجّد كما قيل الركع ، وكما جاء في آية أخرى : ﴿ تَرَاهُمْ رُكَّعًا
 سُجَّدًا ﴾ ^(٣) ، والركوع قبل السجود ! والجواب أنّ السجود يُطلق على وضع الجبهة
 بالأرض وعلى الخشوع ، فلو قال : السجّد ، لم يتناول إلا المعنى الظاهر ، ومنه : ﴿ تَرَاهُمْ

(٢) ت : « بالبيت » .

(١) سورة البقرة ١٢٥

(٣) سورة الفتح ٢٩

رُكَّعًا سُجَّدًا ﴿١﴾ ، وهو من رؤية العين ، ورؤية العين لا تتعلق إلا بالظاهر ، فقصد بذلك الرمز إلى السجود المعنوي والصوري ؛ بخلاف الركوع ، فإنه ظاهر في أعمال الظاهر التي يشترط فيها البيت كما في الطواف والقيام المتقدم ، دون أعمال القلب ، فجعل السجود وصفاً للركوع وتتميمه له ؛ لأن الخشوع روح الصلاة وسرّها الذي شرعت له .

الخامس

بالداعية

كتقدم الأمر بغضّ الأبصار على حفظ الفرج في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَنْفُضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ ^(١) ، لأن البصر داعية إلى الفرج ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « العينان تزنيان والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » .

السادس

التعظيم

كقوله : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ ^(٢) .
 وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ^(٣) .
 ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة النساء ٦٩
 (٤) سورة آل عمران ١٨

(١) سورة النور ٣٠
 (٣) سورة الأحزاب ٥٦
 (٥) سورة المائدة ٥٥

السابع

الشرف وهو أنواع

منها شرف الرسالة، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ ^(١) ،
فإن الرسول أفضل من النبي ؛ خلافا لابن عبد السلام .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ ^(٢) . ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ ^(٣) .
ومنها شرف الذكورة :

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ ^(٦) .

وأما تقديم الإناث في قوله تعالى : ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً ﴾ ^(٧) ، فلجبرهن ، إذ هن موضع الانكسار، ولهذا جبر الذكور بالتعريف، للإشارة إلى ما فاتهم من فضيلة التقديم .
ويُحْتَمَلُ أَنْ تَقْدِمْ الْإِنَاثَ، لأن المقصود بيان أن الخلق كله بمشيئة الله تعالى، لا على وفق غرض العباد .

ومنها شرف الحرية ، كقوله تعالى : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ ^(٨) ، ومن الغريب
حكاية بعضهم قولين في أن الحرّ أشرف من العبد أم لا ، حكاه القرطبي ، في تفسير سورة
النساء فلينظر فيه .

(٢) سورة الأعراف ١٥٧

(٤) سورة الأحزاب ٣٥

(٦) سورة النساء ١

(٨) سورة البقرة ١٧٨

(١) سورة الحج ٥٢

(٣) سورة مريم ٥٤

(٥) سورة النجم ٢١

(٧) سورة الشورى ٤٩

ومنها شرف العقل ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْبَحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَفَاتٍ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴾ ^(٢) .

وأما تقديم الأنعام عليهم في قوله : ﴿ تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(٣) ، فمن باب تقديم السَّبَب ، وقد سبق .

ومنها شرف الإيمان ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا ﴾ ^(٤) ، وكذلك تقديم المسلمين على الكافرين في كل موضع ، والطائع على العاصي ، وأصحاب اليمين عن أصحاب الشمال .

ومنها شرف العلم ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) .

ومنها شرف الحياة ، كقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ ^(٧) . وأما تقديم الموت في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ ^(٨) ، فمن تقدّم السبق بالوجود ، وقد سبق . ومنها شرف المعلوم ؛ نحو : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ ^(٩) ، فإن علم الغيبات أشرف من المشاهدات .

ومنه : ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ ^(١٠) . ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ^(١١) ،

(٢) سورة النازعات ٣٣

(٤) سورة الأعراف ٨٧

(٦) سورة الروم ١٩

(٨) سورة الملك ٢

(١٠) سورة الأنعام ٦

(١) سورة النور ٤١

(٣) سورة السجدة ٢٧

(٥) سورة الزمر ٩

(٧) سورة فاطر ٢٢

(٩) سورة المؤمنون ٩٢

(١١) سورة التباين ٤

وأما قوله : ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ^(١) ، أى من السرّ ، فعن ابن عباس وغيره : السرّ : ما أسررت في نفسك ، وأخفى منه ما لم تحدث به نفسك ، مما يكون في عَدَةِ علم الله فيهما سواء ، ولا شك أن الآتى أبلغ ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه أفل تفضيل يستدعى مفضّلا عليه ، علم حتى يتحقق في نفسه ، فيكون حينئذ تقديم السرّ من النوع الأول .

وثانيهما : مراعاة رموس الآى .

ومنها شرف الإدراك ، كتقديم السَّمْع على البصر ، والسميع على البصير ؛ لأنّ السمع أشرفُ على أرجح القولين عند جماعة ، وقدم القلب عليهما في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ^(٢) ، لأن الحواسّ خدّمة القلب ، وموصّلة إليه ؛ وهو المقصود ؛ وأما قوله : ﴿ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ ﴾ ^(٣) ، فأخر الآية فيها ، لأن العناية هناك بآم المتصامّين عن الابع ، الذين كانوا يوازن القطن في آذانهم حتى لا يسمعوا ، ولهذا صدرت السورة بذكرهم في قوله : ﴿ وَيَلْ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ . يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾ ^(٤) .

ومنها شرف المجازاة ، كقوله : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ ﴾ ^(٥) .

ومنها شرف العموم ؛ فإنّ العامّ أشرف من الخاص ، كتقديم العفوّ على الغفور ؛ أى عفوّ عمّا لم يؤخذنا به مما نستحقّه بذنوبنا ، غفور لما واخذنا به في الدنيا ، قبلنا ورجعنا إليه ؛ فتقدم العفوّ على الغفور ، لأنه أعمّ ، وأخرت المغفرة لأنها أخصّ .

(٢) سورة البقرة ٧

(٤) سورة الجاثية ٨، ٧

(١) سورة طه ٧

(٣) سورة الجاثية ٢٣

(٥) سورة الأنعام ١٦٠

ومنها شرف الإباحة للإذن بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾ ^(١) ، وإنما تقديم الحرام في قوله : ﴿ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ﴾ ^(٢) فلزيادة في التشنيع عليهم ، أو لأجل السياق ؛ لأن قبله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ ^(٣) . ثم ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ ^(٤) .

ومنها الشرف بالفضيلة ، كقوله تعالى : ﴿ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ... ﴾ ^(٧) الآية .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ﴾ ^(٨) .

﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ ^(١٠) في الأعراف والشعراء ، فإن موسى استأثر

باصطفائه تعالى له بتكليمه ، وكونه من أولى العزم .

فإن قلت : فقد جاء هارون وموسى في سورة طه بتقديم هارون ؟

قلنا : لتناسب رهوس الآي .

ومنه تقديم جبريل على ميكائيل في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ

وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ^(١١) لأن جبريل صاحب الوحي والعلم ، وميكائيل

(٢) سورة يونس ٥٩

(٤) سورة البقرة ١٧٣

(٦) سورة الأحزاب ٧

(٨) سورة الأنبياء ٤٨

(١٠) سورة الأعراف ١٢٢ ، والشعراء ٤٨

(١) سورة النحل ١١٦

(٣) سورة النحل ١١٤

(٥) سورة النساء ٢٣

(٧) سورة الفتح ٦٩

(٩) سورة يونس ٧٥

(١١) سورة البقرة ٩٨

صاحب الأرزاق ، والخيرات النفسانية أفضل من الخيرات الجسمانية .

ومنه تقديم المهاجرين في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ ^(٢) ، ويدل على فضيلة الهجرة قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار » ، وبآية احتج الصديق على تفضيلهم وتعيين الإمامة فيهم .

ومنه قوله : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(٣) ، فإن الصلاة أفضل من السلام .
وقوله : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ ﴾ ^(٤) ، قدم القريب لأن الصدقة عليه أفضل من الأجنبي .

ومنه تقديم الوجه في قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ ^(٥) .
وتقديم اليمين على الشمال في نحو : ﴿ جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ﴾ ^(٦) ، ﴿ عَنْ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ ﴾ ^(٧) .

ومنه تقديم الأنفس على الأموال في قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ﴾ ^(٨) . وأما تقديم الأموال في سورة الأنفال في قوله : ﴿ وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٩) ، فوجه التقديم أن الجهاد يستدعى تقديم إنفاق الأموال ، فهو من باب السبق بالسببية .

ومنه : ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ ^(١٠) ، فإن الحلق أفضل من التقصير .

(٢) سورة التوبة ١٠٠

(٤) سورة البقرة ١٧٧

(٦) سورة سبأ ١٥

(٨) سورة التوبة ١١١

(١٠) سورة الفتح ٢٧

(١) سورة التوبة ١١٧

(٣) سورة الأحزاب ٥٦

(٥) سورة المائدة ٦

(٧) سورة المارج ٣٧

(٩) سورة الأنفال ٧٢

ومنه تقديم السموات على الأرض كقوله: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾^(١)، وهو كثير ، وكذلك كثيرا ما يقع « السموات » بلفظ الجمع ، و « الأرض » لم تقع إلا مفردة .

وأما تأخيرها عنها في قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٢) ؛ فلا أنه لما ذكر المخاطبين ، وهو قوله: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾^(٣) ، وهو خطاب لأهل الأرض ، وعلمهم يكون في الأرض ؛ وهذا بخلاف الآية التي في سبأ ؛ فإنها منتظمة في سياق علم الغيب .

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٤) .
وأما تأخيرها عنها في قوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٥) ؛ فلا أن الآية في سياق الوعد والوعيد ؛ وإنما هو لأهل الأرض .
وكذا قوله: ﴿يَوْمَ تَبْدَلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾^(٦) .

ومنه تقديم الإنس على الجن في قوله: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ...﴾^(٧) الآية .
وقوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾^(٨) .
وقوله: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾^(٩) .
وقوله: ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(١٠) .

(٢) سورة يونس ٦١

(٤) سورة الزمر ٦٧

(٦) سورة الإسراء ٨٨

(٨) سورة الرحمن ٥٦

(١) سورة الفصيحوت ٤٤

(٣) سورة آل عمران ٥

(٥) سورة إبراهيم ١٨

(٧) سورة الرحمن ٣٩

(٩) سورة الجن ٥

وقوله : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ . وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ ﴾ ^(١) .

وأما تقديم الجن في مواضع آخر ، كقوله : ﴿ يَمْشِرُ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ ﴾ ^(٢) ؛ فلا نهم أقدم في الخلق ، فيكون من النوع ^(٣) الأول - أعنى التقديم بالزمان - ولهذا لما أخرج في آية الحجر صرح بالقبلية بذكر خلق الإنسان ، ثم قال : ﴿ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٤) .

ويحوز أن يكون في الأمثلة السالفة من باب تقديم الأعجب ؛ لأن خلقها أغرب ، كقوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ ^(٥) .

أو لأنهم أقوى أجساماً ، وأعظم أقداماً ؛ ولهذا قدموا في : ﴿ يَمْشِرُ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنْ أَسْتَطَقْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٦) ، وفي : ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ ﴾ ^(٧) .

ومنه تقديم السجدة على الراكعين في قوله : ﴿ وَلَسْجُودِي وَأَزْكِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٨) وسبق فيه شيء آخر .

ومنه تقديم الخليل على البغال ، والبغال على الخير في قوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ ^(٩) .

ومنه تقديم الذهب على الفضة في قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الأنعام ١٣٠

(١) سورة الرحمن ١٤ ، ١٥

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٣٩ من هذا الجزء (٤) سورة الحجر ٢٧

(٦) سورة الرحمن ٣٣

(٥) سورة النور ٤٥

(٨) سورة آل عمران ٤٣

(٧) سورة النمل ١٧

(١٠) سورة التوبة ٣٤

(٩) في سورة النحل ٨

فإن قلت : فهل يجوز أن يكون من تقديم المذكر على المؤنث ؟

قلت : هيهات ، الذهب أيضاً مؤنث ، ولهذا يصغر على ذهبية كـ « قَدَم » .

ومنه تقديم الصوف في قوله : ﴿ وَمِنْ أَضْوَاهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا ﴾^(١) ؛ ولهذا

احتج به بعض الصوفية على اختيار لبس الصوف على غيره من الملابس ؛ وأنه شعار الملائكة

في قوله : ﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾^(٢) قيل : سيّاهم يومئذ الصوف . وعن عليّ : الصوف الأبيض ؛

رواه أبو نعيم في مدح الصوف ، وقال : إنه شعار الأنبياء . وقال ابن مسعود : كانت الأنبياء

قبلكم يلبسون الصوف ؛ وفي الصحيح في موسى عليه السلام : « عليه عباءة » .

ومنه تقديم الشمس على القمر في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾^(٣) ، وقوله :

﴿ وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴾^(٤) ، ولهذا قال تعالى : ﴿ جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً

وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾^(٥) ؛ والحكماء يقولون : إن نور القمر مستمدّ من نور الشمس ، قال الشاعر :

بِأَمْرِ دَا بِإِلْحُسِنِ وَالشَّكْلِ مَنْ دَلَّ عَيْنُكَ عَلَى قَتْلِي

الْبَدْرُ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى نُورُهُ وَالشَّمْسُ مِنْ نوركَ تَسْتَمِلِي

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا . وَجَعَلَ الْقَمَرَ

فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا ﴾^(٦) فيحتمل وجهين : مناسبة رموس الآي أو أن انتفاع

أهل السموات به أكثر ، قال ابن الأنباري : يقال : إن القمر وجهه يضيء لأهل الشمس ،

(١) سورة النحل ٨٠

(٢) سورة آل عمران ١٢٥ من قوله تعالى : ﴿ يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنْ

الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ .

(٣) سورة الحج ١٨ من قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ

فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ . . . ﴾ . (٤) سورة الفرقان ٦١

(٥) سورة نوح ١٥ ، ١٦

(٥) سورة يونس ٥

وظهره إلى الأرض ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَبَيْنَ ﴾ لما كان أكثر نوره يضيء إلى أهل السماء .

الثامن

الغلبة والكثرة

كقوله تعالى : ﴿ فَبَيْنَهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ ﴾ ^(١) ، قدم الظالم لكثرتة ، ثم المقتصد ، ثم السابق .
وقوله : ﴿ فَبَيْنَهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ ^(٢) .

﴿ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ ^(٣) .
﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ ﴾ ^(٤) .
وجعل منه الزخشرى : ﴿ فَبَيْنَكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ ^(٥) .
﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) وحديث بعث النار .
وأما قوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ ^(٧) ، قدم ذكر العذاب لكون الكلام مع اليهود الذين كفروا بعبسى وراموا قتله .

وجعل من هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ ^(٨) ؛ لأن السرقة في الذكور أكثر .

وقدم في الزنى المرأة في قوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ ^(٩) لأن الزنى فيها أكثر . وأما قوله :

(٢) سورة هود ١٠٥

(٤) سورة النور ٢٦

(٦) سورة يوسف ١٠٣ ؛ وانظر الكشاف : ٤٣٧

(٨) سورة المائدة ٢٨

(١) سورة فاطر ٣٢

(٣) سورة آل عمران ١٥٢

(٥) سورة التفاضل ٢

(٧) سورة آل عمران ٥٦

(٩) سورة النور ٢ .

﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(١) ،
 فقال الزمخشري : سبقت الآية التي قبلها لعقوبتهما على ما جئنا ؛ والمرأة هي المادة التي نشأت منها
 الخيانة^(٢) ؛ لأنها لو لم تُطمع الرجل ، [ولم تومض له]^(٣) وتمكّنه لم يطمع ولم يتمكّن ،
 فلما كانت أصلاً وأولاً في ذلك بدأ بذكرها ، وأما الثانية فسوقة لذكر النكاح ، والرجل
 أصل ، [فيه]^(٤) لأنه هو الراغب والمخاطب ، ومنه يبدأ الطلب^(٥) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾^(٦) ، قال
 الزمخشري : قدم غضّ البصر ؛ لأن النظر يريد الزنى ، ورائد الفجور ، والبلى به أشدّ
 وأكثر ، ولا يكاد يُقدّر على الاحتباس منه^(٧) .

ومنه تقديم الرحمة على العذاب حيث وقع في القرآن ، ولهذا ورد : « إن رحمتي
 غلبت غضبي » .

وأما تقديم التعذيب على المغفرة في آية المائدة^(٨) فللسياق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ ﴾^(٩) ، قال
 ابن الحاجب في أماليه : إنّما قدم الأزواج لأن المقصود الإخبار أن فيهم أعداء ، ووقوع
 ذلك في الأزواج أقدم منه في الأولاد ؛ فكان أقعد في المعنى المراد فقُدّم ، ولذلك قدمت
 الأموال في قوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾^(١٠) ، لأن الأموال لا تكاد
 تفارقها الفتنة : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ﴾^(١١) . ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا
 فِيهَا ﴾^(١٢) ، وليست الأولاد في استلزام الفتنة مثلها ، وكان تقدّمها أولى .

(٢) الكشاف : « الجناية »

(٤) الكشاف ٣ : ١٦٨

(٦) الكشاف ٣ : ١٨١

(٧) وهو قوله تعالى في الآية ١١٨ : ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ

(٨) سورة التافين ١٤

(١٠) سورة العلق ٦ ، ٧

(١) سورة النور ٣

(٣) من الكشاف

(٥) سورة النور ٣٠

أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » .

(٩) سورة التافين ١٥

(١١) سورة الإسراء ١٦

التاسع

سبق ما يقتضى تقديمه

وهو دلالة السياق ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تَرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ ^(١) ؛ لما كان إسراحها وهى خاص ، وإراحها وهى بطن ، قدم الإراحة لأن الجمال بها حينئذ أخفر .

وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَاهَا وَأُوبَهَا آيَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ ^(٢) ، لأن السياق فى ذكر مريم فى قوله : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾ ^(٣) ، ولعلك قدم الابن فى غير هذا المكان ، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ ^(٥) ؛ فإنه قدّم الحكم مع أن العلم لا بدّ من سبقه للحكم ؛ ولكن لما كان السياق فى الحكم قدّمه ، قال تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ^(٥) ويحتمل أن المراد بالحكم الحكمة ، وبها فسر الزمخشري قوله تعالى فى سورة يوسف : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ ^(٦) ؛ وأما تقديم الحكيم على العليم فى سورة الأنعام ^(٧) ؛ فلا أنه مقام تشريع الأحكام ، وأما فى أول سورة يوسف فقدّم العليم على الحكيم ^(٨) ، لقوله فى آخرها : ﴿ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ .

(٢) سورة الأنبياء ٩١

(٤) سورة الأنبياء ٧٩

(٦) سورة يوسف ٢٢

(١) سورة النحل ٦

(٣) سورة المؤمنون ٥٠

(٥) سورة الأنبياء ٧٨

(٧) وهو قوله تعالى فى آية ٨٣ : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّنْ نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٨) وهو قوله تعالى فى آية ٦ : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

ومنه تقديم المحو على الإثبات في قوله : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾ ^(١) ، فإن قبله : ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ ^(٢) . ويمكن أن يقال : ما يقع عليه المحو أقل مما يقع عليه غيره ، ولا سيما على قراءة تشديد « يُثَبِّتُ » ؛ فإنها ناصئة على الكثرة ، والمراد به الاستمرار لا الاستئناف .

وقوله : ﴿ وَيَمْحُو اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ﴾ ^(٣) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا ﴾ ^(٤) ، قدم « رسلا » هنا على « مِنْ قَبْلِكَ » وفي غير هذه ^(٥) بالعكس ؛ لأن السياق هنا في الرسل .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ ﴾ ^(٦) ، قدم القبض لأن قبله ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ ^(٧) ، وكان هذا بسطا ، فلا يناسب تلاوة البسط ، فقدم القبض لهذا ، وللترغيب في الإنفاق ؛ لأن الممتنع منه سببه خوف القلة ، فبين أن هذا لا ينجيه ، فإن القبض مقدر ولا بد .

العاشر

مراعاة اشتقاق اللفظ

كقوله : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾ ^(١) .
﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ ^(٢) .
﴿ يُذَبِّبُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة الرعد ٣٨

(١) سورة الرعد ٣٩

(٣) سورة الشورى ٢٤

(٤) وهو قوله تعالى في سورة الروم ٤٧ : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ ﴾ .

(٦) سورة الدثر ٣٧

(٥) سورة البقرة ٢٤٥

(٨) سورة القيامة ١٣

(٧) سورة الانقطار ٥

﴿ قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لَمَجْمُوعُونَ . إِلَىٰ مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾ ^(١).

﴿ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ . وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴾ ^(٢).

﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ ﴾ ^(٣).

وأما قوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ^(٤) ، فقدّم

نفي التأخير ؛ لأنه الأصل في الكلام ، وإنما ذكر التقدم مع عدم إمكان التقدم ، نفيًا لأطراف الكلام كله .

وكقوله : ﴿ إِنَّهُ هُوَ يَبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ ^(٥).

وقوله : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ ^(٦).

﴿ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ^(٧).

﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ ﴾ ^(٨).

وقوله : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾ ^(٩).

﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ ^(١٠).

فإن قلت قد جاء : ﴿ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ ﴾ ^(١١) . أم للإنسان

مَا تَمَتَّى . فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ ﴾ ^(١٢).

قلت : لمناسبة رعوس الآي .

(٢) سورة الواقعة ٣٩ ، ٤٠

(٤) سورة النحل ٦١

(٦) سورة الأعراف ٢٩

(٨) سورة القصص ٧٠

(١٠) سورة البقرة ٢٢٠

(١٣) سورة النجم ٢٤ ، ٢٥

(١) سورة الواقعة ٤٩ ، ٤٠

(٣) سورة الحجر ٢٤

(٥) سورة البروج ١٣

(٧) سورة الروم ٤

(٩) سورة الحديد ٣

(١١) سورة التازعات ٣٥

ومثله : ﴿ هَذَا يَوْمُ الْفَضْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ ﴾ ^(١) ، ولأن الخطاب لهم ، فقدّموا .

الحادى عشر

للحث عليه خيفة من التهاون به

كتقديم تنفيذ الوصية على وفاء الدين ، فى قوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ ^(٢) ، فإن وفاء الدين سابق على الوصية ، لكن قدّم الوصية ، لأنهم كانوا يتساهلون بتأخيرها ، بخلاف الدين .

ونظيره : ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً ﴾ ^(٣) ، قدم الإناء حثاً على الإحسان إليهم .

وقال السهيلي فى ” التناجى “ ^(٤) : إنما قدمت الوصية لوجهين :

أحدهما : أنها قرينة إلى الله تعالى ، بخلاف الدين الذى تعوّد الرسل منه ، فبدى بها للفضل .

والثانى : أن الوصية للميت ، والدين لغيره ، ونفسك قبل نفس غيرك ، تقول : هذا لى وهذا لغيرى ، ولا تقول فى فصيح الكلام هذا لغيرى وهذا لى .

الثانى عشر

لتحقق ما بعده واستغنائه هو عنه فى تصوّره

كقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٥) .

(١) سورة المرسلات ٣٨

(٢) سورة النساء ١١

(٣) سورة الشورى ٤٩

(٤) نتائج الفكر فى علل النحو ؛ ذكر فيه أن الإعراب

مرقاة إلى علوم الكتاب ، ورتبه على ترتيب أبواب الجمل . قاله صاحب كشف الظنون .

(٥) سورة مريم ٩٦

وقوله : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا ﴾ ^(٢) .

الثالث عشر

الاهتمام عند الخطاب

كقوله : ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ ^(٣) .

ونظيره قوله عليه السلام : « وَأَنْ تَقْرَأَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَهُ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْهُ » .

وقوله : ﴿ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ ^(٤) لفضل الصدقة على القريب .

وكقوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٌ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ ^(٥) ، فقدم الكفارة على الدية ، وعكس في قتل

المعاهد حيث قال : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٌ ﴾ ^(٥) .

قال الماوردي في " الحاوي " ^(٦) : ووجهه أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرَىٰ تَقْدِيمَ حَقِّ اللَّهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ

وَالْكَافِرَ يَرَىٰ تَقْدِيمَ نَفْسِهِ عَلَىٰ حَقِّ اللَّهِ ، قَالَ : وَقَالَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٧) : إِنَّمَا خَالَفَ بَيْنَهُمَا

وَلَمْ يَجْعَلْهُمَا عَلَىٰ نَسْقٍ وَاحِدٍ ؛ لِثَلَا يَلْحَقَ بِهِمَا مَا بَيْنَهُمَا مِنْ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فِي

قَوْلِهِ : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٥) ، فَضُمَ إِلَيْهِ

الدِّيَّةَ إِلْحَاقًا بِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ ، فَأَزَالَ هَذَا الْإِحْتِمَالَ بِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ .

(٢) سورة الأعراف ١٥٣

(٤) سورة الأنفال ٤١

(١) سورة فصلت ٣٣

(٣) سورة النساء ٨٦

(٥) سورة النساء ٩٢

(٦) الحاوي الكبير في الفروع للقاضي أبي الحسن علي بن محمد الماوردي البصري الشافعي المتوفى سنة

٤٥٠ هـ ، ذكره صاحب كشف الظنون . وقال : « وهو كتاب عظيم في عشرة مجلدات . ويقال : إنه ثلاثون مجلدا لم يؤلف في المذهب مثله » .

(٧) هو أبو علي الحسن بن الحسين الشافعي ، عرف بابن أبي هريرة ، شرح مختصر المزني ؛ ومات سنة ٣٤٥ هـ . طبقات الشافعية ٢ : ٢٠٦ .

وقال الفقيه نجم الدين بن الرُّفعة^(١) : يَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْكُفْرُ يَهْدِرُ الدَّمَاءَ وَهُوَ مَوْجُودٌ ، كَانَ الْغَايَةُ يَبْذُلُ الدَّمَ عِنْدَ الْعَصْمَةِ لِأَجْلِ الْمِيثَاقِ أَتَمَّ ، لِأَنَّهُ يُفْمَضُ حُكْمُهُ ، فَلِذَلِكَ قَدِمَتِ الدِّيَّةُ فِيهِ ، وَأَخَّرَتِ الْكَفَّارَةُ ، لِأَنَّ حَكْمَهَا قَدْ سَبَقَ . وَلَمَّا كَانَتْ عَصْمَةُ الْمُسْلِمِ ثَابِتَةً ، وَقِيَاسُ الْأَصُولِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا ، لِأَنَّهُ لَا إِثْمَ فِيهِ ، خُصُوصًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنِ الْخَطَا ، كَانَتْ الْعِنَايَةُ بِذِكْرِ الْكَفَّارَةِ فِيهِ أَتَمَّ ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَعْمَضُ ، فَقَدَّمَتْ .

وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَاتَّبِعْ سَبِيلًا . حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ ﴾^(٢) قِيلَ : لِمَاذَا بَدَأَ بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ الْمَشْرِقِ ، وَكَانَ مَسْكَنُ ذِي الْقَرْنَيْنِ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَشْرِقِ ؟ قِيلَ : لِقَصْدِ الْإِهْتِمَامِ ، إِمَّا لِمُتَرَدِّدِ أَهْلِهِ وَكَثْرَةِ طَغْيَانِهِمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَنْتَهَ إِلَيْنَا عِلْمُهُ . وَمِنْ هَذَا أَنَّ تَأْخُرَ الْمَقْصُودِ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَوْلَىٰ مِنْ تَقَدُّمِهِ ؛ كَقَوْلِهِ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، أَحْسَنَ مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ ، لِأَنَّهُمْ يَقْدَمُونَ الْأَثَمَ ، وَهُمْ فِي هَذَا يَذْكُرُ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ أَثَمَ . فَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ نِعَمَ أَلْعَبِيدُ إِنَّهُ أَوْابٌ ﴾^(٣) فَإِنَّ الْمَدْحَ هُنَا بِـ « نَعَمْ الْعَبْدُ » هُوَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . وَكَذَلِكَ أَيُّوبُ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى وَالْخُصُوصُ بِالْمَدْحِ فِي الْآيَتَيْنِ ضَمِيرُ سُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ ، وَتَقْدِيرُهُ : نَعَمْ الْعَبْدُ هُوَ إِنَّهُ أَوْابٌ .

الرابع عشر

لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ مُطْلَقٌ لَا مُقَيَّدٌ .

كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾^(٤) ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ « اللَّهَ » فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لـ « جَعَلَ » ، وَ« شُرَكَاءَ » مَفْعُولُ أَوَّلٍ ، وَيَكُونُ « الْجِنُّ » فِي كَلَامِ ثَانٍ مُقَدَّرٌ ،

(١) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ، الْمَعْرُوفُ بِإِبْنِ الرُّفْعَةِ إِمَامُ الشَّافِعِيَّةِ فِي عَصْرِهِ . وَانْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ ٨٥ ، ٨٦

الشافعية ٥ : ١٧٧ - ١٧٨

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٠٠

(٣) سُورَةُ ص ٣٠ ، ٤٤

كأنه قيل : فن جعلوا شركاء ؟ قيل : الجن ؛ وهذا يقتضى وقوع الإنكار على جعلهم « الله شركاء » على الإطلاق ، فيدخل مشرّكة غير الجن ، ولو أُخّرَ قليل : وجعلوا الجن شركاء لله ، كان الجن مفعولاً أولاً ، وشركاء ثانياً ، فتكون الشراكة مقيّدة غير مطلقة ؛ لأنه جرى على الجن ، فيكون الإنكار توجه لجل المشاركة للجن خاصة ، وليس كذلك ، وفيه زيادة سبقت .

الخامس عشر

للتنبية على أن السبب مرتب

كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُنْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكُوىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ﴾ ^(١) قدّم الجباه ثم الجنوب ؛ لأن مانع الصدقة في الدنيا كان يصرف وجهه أولاً عن السائل ، ثم ينوء بجانبه ، ثم يتولى بظهره .

السادس عشر

التنقل

وهو أنواع : إما من الأقرب إلى الأبعد ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾ ^(٢) قدم ذكر المخاطبين على من قبلهم ، وقدم الأرض على السماء . وكذلك قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٣) ، لقصد الترقى .

(٢) سورة البقرة ٢٦ ، ٢٢

(١) سورة التوبة ٣٥

(٣) سورة آل عمران

وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ ^(١) .
 وإما بالعكس كقوله في أول الجاثية : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ
 لِلْمُؤْمِنِينَ . وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ ^(٢) .
 وإما من الأعلى ، كقوله : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٣) .
 وقوله : ﴿ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ ﴾ ^(٤) .
 وإما من الأدنى ، كقوله : ﴿ وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ مَالٍ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ ^(٦) .
 وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٧) .

فإن قلت : لم لا اكتفى بنبي الأدنى ، ليعلم منه نبي الأعلى بطريق الأولى؟ قلت : يعلم
 جوابه مما سبق من التقديم بالزمان .

وكقوله : ﴿ وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ ... ﴾ ^(٨) الآية ،
 وبهذا يتبين فساد استدلال المعتزلة على تفضيل الملك على البشر بقوله : ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ
 الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ ﴾ ^(٩) فإنهم زعموا أن سياقها يقتضي الترقى من الأدنى إلى
 الأعلى ، إذ لا يحسن أن يقال : لا يستنكف فلان عن خدمتك ، ولا من دونه بل ولا
 من فوقه .

وجوابه أن هؤلاء لما عبدوا المسيح ، واعتقدوا فيه الولدية لما فيه من القدرة على الخوارق

(٢) سورة الجاثية ٣ ، ٤

(٤) سورة هود ٤٩

(٦) سورة الكهف ٤٩

(٨) سورة المدثر ٣١

(١) سورة المؤمنون ٨٦

(٣) سورة آل عمران ١٨

(٥) سورة النوبة ١٢١

(٧) سورة البقرة ٢٥٥

(٩) سورة النساء ١٧٢

والمعجزات ، من إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص وغيره ؛ ولكونه خُلِقَ من غير تراب . والتزهدُ في الدنيا وغالب هذه الأمور هي للملائكة أتم ، وهم فيها أقوى ، فإن كانت هذه الصفات أوجبت عبادته ، فهو مع هذه الصفات لا يستنكف عن عبادة الله ، بل ولا مَنْ هو أكبر منه في هذه الصفات ، للترقى من الأدنى إلى الأعلى في المقصود ، ولم يلزم منه الشرف المطلق والفضيلة على المسيح .

السابع عشر

الترقى

كقوله : ﴿ اَلْهَمَّ اَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا اَمْ لَهمْ اَيَّدِ يَبْتَطِشُونَ بِهَا . . . ﴾ ^(١) الآية ؛ فإنه سبحانه بدأ منها بالأدنى لغرض الترقى ؛ لأن منفعة الرابع أهم من منفعة الثالث ، فهو أشرف منه ، ومنفعة الثالث أهم من منفعة الثاني ، ومنفعة الثاني أهم من منفعة الأول ، فهو أشرف منه .

وقد قرّن السمع بالعقل ولم يقرن به البصر في قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْأَعْمَى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ^(٢) ، وما قرّن بالأشرف كان أشرف ؛ وحكى ذلك عن علي بن عيسى الربعي .

قال الشيخ أبو الفتح القشيري :

فإن قيل : قد كان الأولى أن يقدم الوصف الأعلى ، ثم مادونه ، حتى ينتهي إلى أضعفها ؛ لأنه إذا بدا بسلب الوصف الأعلى ، ثم بسلب مادونه ، كان ذلك أبلغ في الذم ؛

لأنه لا يلزم من سلب الأعلى سلب ما دونه ، كما تقول : ليس زيد بسلطان ، ولا وزير ، ولا أمير ، ولا والٍ . والغرض من الآية المبالغة في الذم .

قلت : ما ذكرته طريقة حسنة في علم المعاني ، والمقصود من الآية طريقة أخرى ، وهي أنه تعالى أثبت أن الأصنام التي تعبد الكفار أمثال الكفار ، في أنها مقهورة مربوبة ، ثم حطها عن درجة المثلية بنفى هذه الصفات الثابتة للكفار عنها . وقد علمت أن المائلة بين الدوات المتنائية إنما تكون باعتبار الصفات الجامعة بينها ؛ إذ هي أسباب في ثبوت المائلة بينها ، وتقوى المائلة بقوة أسبابها ، وتضعف بضعفها ، فإذا سلب وصف ثابت لإحدى الذاتين عن الأخرى اتقى وجه من المائلة بينهما ، ثم إذا سلب وصف من الأول اتقى وجه من المائلة أقوى من الأول ، ثم لا يزال يسلب أسباب المائلة ، أقواها فأقواها ؛ حتى تنتفى المائلة كلها بهذا التدريج . وهذه الطريقة ألطف من سلب أسباب المائلة ؛ أقواها ثم أضعفها فأضعفها .

الثامن عشر

مراعاة الأفراد

فإن المفرد سابق على الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ أَلْمَالُ وَالْبَنُونَ ﴾ ^(١) . وقوله : ﴿ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ ﴾ ^(٢) ؛ ولهذا لما عبّر عن المال بالجمع أخر عن البنين في قوله : ﴿ زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة المؤمنون ٥٥

(١) سورة الكهف ٤٦

(٣) سورة آل عمران ١٤

ومنه تقديم الوصف بالمفرد على الوصف بالجملة ، في قوله : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَهَذَا ذِكْرُ مُبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ^(٢) .

التاسع عشر

التحذير منه والتنفير عنه

كقوله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ﴾ ^(٣) ، قرن الزنى بالشرك وقدمه .

وقوله : ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ ﴾ ^(٤) ، قدمهن في الذِّكْر ؛ لأنَّ المحنة بهن أعظم من المحنة بالأولاد ، وفي صحيح مسلم ^(٥) : « مَا تَرَكَتُ بَعْدِي [فِي النَّاسِ] ^(٦) فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ » . ومن الحكمة العظيمة أنه بدأ بذكر النساء في الدنيا ، وختم بـ « الْحَرْثِ » وهما طَرَفَانِ متشابهان ، وفيهما الشهوة والمعاش الدنيوي ، ولما ذكر بعد ذلك ما أعدّه للمتقين آخر ذكر الأزواج كما يجب في الترتيب الأخروي ، وختم بالرضوان . وم في القرآن من مثل هذا العجب إذا حضر له الذهن ، وفرغ له الفهم !
ومنه تقديم نفي الولد على نفي الوالد ، في قوله : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ^(٧) ؛ فإنه لما وقع في الأول منازعة الكفرة ونفوتهم اقتضت الرتبة بالطبع تقديمه في الذكر ، اعتناء به ، قبل التنزيه عن الوالد الذي لم يَنَازِعْ فيه أحد من الأمم .

العشرون

التخويف منه

كقوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ ^(٨) ، ونظائره السابقة في الثامن .

- (٢) سورة الأنبياء ٥٠٠
- (٤) سورة آل عمران ١٤
- (٦) تسكئة من صحيح مسلم
- (٨) سورة هود ١٠٥ .

- (١) سورة غافر ٢٨
- (٣) سورة النور ٣
- (٥) صحيح مسلم ٤ : ٢٩٨
- (٧) سورة الإخلاص ٣

الحادى والعشرون

المتعجب من شأنه

كقوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ﴾ ^(١) .

قال الزمخشري : قدم ^(٢) الجبال على الطير ؛ لأن تسخيرها له وتسبيحها أعجب وأدلّ على القدرة ، وأدخل فى الإعجاز ؛ لأنها جاد ، والطير حيوان ناطق .

قال ابن النحاس ^(٣) : وليس مراد الزمخشري بـ « ناطق » ما يراد به فى حدّ الإنسان .

الثانى والعشرون

كونه أدلّ على القدرة

كقوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ ^(٤) .

الثالث والعشرون

قصد الترتيب

كما فى آية الوضوء ، فإن إدخال المسح بين الغسلين ، وقطع النظر عن النظير مع مراعاة ذلك فى لسانهم ، دليل على قصد الترتيب .

(١) السكشاف ٣ : ١٠١

(١) سورة الأنبياء ٧٩

(٢) لعله محمد بن إبراهيم بهاء الدين بن النحاس الحلبى شيخ الديار المصرية ، المتوفى سنة ٦٩٨ .

(٣) سورة النور ٤٥

وانظر بنية الوعاة ٦

(٤) ١٨ - برهان - ثالث

وكذلك البداءة في الصفا بالسعى . ومثله الكفارة المرتبة في الظهار والقتل .

وهنا قاعدة ذكرها أصحابنا ، وهي أن الكفارة المرتبة بدأ الله فيها بالأغلظ ، والخيرة بدأ فيها بالأخف ، كما في كفارة اليمين ، ولهذا حلوا آية المحاربة في قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ... ﴾ ^(١) ، الآية على الترتيب لا التخيير ؛ لأنه بدأ فيها بالأغلظ طرداً للقاعدة ، خلافاً للمالك حيث جعلها على التخيير .

الرابع والعشرون

خفة اللفظ

كما في قولهم : ربيعة ومضر ؛ مع أن مضر أشرف لكون النبي صلى الله عليه وسلم منهم ، لأنهم لو قدموا مضر لتوالى حركات كثيرة ، وذلك يثقل ، فإذا قدموا ربيعة ووقفوا على مضر ، بسكون الراء ، نقص الثقل لقلة الحركات المتوالية .

وقد يكون تقديم الإنس على الجن من ذلك ؛ فالإنس أخف لمكان النون والسين المهموسة .

الخامس والعشرون

رعاية الفواصل

كتأخير الغفور في قوله : ﴿ لَعَفُوْهُ غُفُوْرٌ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَكَانَ رَسُوْلًا نَّبِيًّا ﴾ ^(٣) ،

(٢) سورة الحج ٦٠

(١) سورة المائدة ٣٣

(٣) سورة مريم ٥٤ .

وإن كانت القاعدة في علم البيان تأخير ما هو الأبلغ، فإنه يقال: عالم نحرير، وشجاع باسل، وسبق له نظائر.

وكقوله: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ. ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾^(١)، ولو قال: صَلُّوهُ الْجَحِيمَ لأفاد المعنى؛ ولكن يفوت الجمع.

وقيل: فائدته الاختصاص.

وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾^(٢)، فقدم «إياه» على «تعبدون» لمشكلة رموس الآي.

تنبيه

قد يكون في كل واحد مما ذكرنا من الأمثلة سببان فأكثر للتقديم، فإما أن يُعتمد إرادة الكل، أو يرجح بعضها لكونه أهم في ذلك المحل. وإن كانت الأخرى أهم في محل آخر. وإذا تعارضت الأسباب رُوعي أقواها، فإن تساوت كان التكلم بالخيار في تقديم أى الأمرين شاء.

النوع الثاني

مما قدم والنية به التأخير

فنه ما يدل على ذلك الإعراب، كتقديم المفعول على الفاعل في نحو قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٣)، و﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ خُومَهَا وَلَا دِمَاؤَهَا﴾^(٤)، و﴿وَإِذْ أُنْزِلَتْ

(٢) سورة النحل ١١٤

(٤) سورة الحج ٣٧

(١) سورة الحاقة ٣٠، ٣١

(٣) سورة فاطر ٢٨

إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ ﴿١﴾ .

ونحوه مما يجب في الصناعة النحوية كذلك ، ولكن ذلك لقصد الحصر .
كتقديم المفعول ، كقوله : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ (٢) . ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ ﴾ (٣) .

وكتقديم الخبر على المبتدأ في قوله : ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانَعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ (٤)
ولو قال « وظنوا أن حصونهم مانعتهم » لما أشعر بزيادة وثوقهم بمنعها إياهم .

وكذا : ﴿ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي ﴾ (٥) ، ولو قال : « أنت راغب عنها » ؟ ما أفادت
زيادة الإنكار على إبراهيم .

وكذلك : ﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٦) ،
ولم يقل : « فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة » ، وكان يستغنى عن الضمير ، لأن هذا لا يُفيد
اختصاص الذين كفروا بالشخص .

ومنه ما يدل على المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ (٧) ، قال
البغوي : هذا أول القصة ، وإن كانت مؤخرة في التلاوة .

وقال الواحدي : كان الاختلاف في القاتل قبل ذبح البقرة ، وإنما أخر في الكلام
لأنه سبحانه لما قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ . . . ﴾ (٨) الآية علم المحاطبون أن البقرة لا تذبح
إلا للدلالة على قاتل خفيت عينه عليهم ، فلما استقر علم هذا في نفوسهم أتبع بقوله :
﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ على جهة التوكيد ، لأنه عرّفهم الاختلاف
في القاتل بعد أن دلّهم على ذبح البقرة . وقيل : إنه من المؤخر الذي يراد به التقدم ،

(٢) سورة الزمر ٦٤

(٤) سورة الحشر ٢

(٦) سورة الأنبياء ٩٧

(٨) سورة البقرة ٦٧

(١) سورة البقرة ١٢٤

(٣) سورة الزمر ١٤

(٥) سورة مريم ٤٦

(٧) سورة البقرة ٧٢

وتأويله : وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها فسألتهم موسى فقال لكم : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾ .

وأما الزمخشري ففي كلامه ما يدل على أن إيرادها إنما كان يتأتى على الوجه الواقع في القرآن ، لمعنى حسن لطيف استخرجه وأبداه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ ^(١) ، وأصل الكلام : « هواه إلهه » كما تقول : اتخذ الصنم معبوداً ، لكن قدّم المفعول الثاني على الأول للعناية ، كما تقول : علمت منطلقاً زيداً ، لفضل عنايتك بانطلاقه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ... ﴾ ^(٢) الآية ، أى أنزله قيماً ولم يجعل له عوجاً . قاله جماعة منهم الواحدى .

ورده فخر الدين في تفسيره بأن قوله : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا . قِيَمًا ﴾ ^(٣) ، معناه أنه كامل في ذاته ، وأن « قِيَمًا » ، معناه أنه مكتمل لغيره ، وكونه كاملاً في ذاته ، سابق على كونه مكتملاً لغيره ؛ لأن معنى كونه « قِيَمًا » أنه قائم بمصالح الغير . قال : فثبت بالبرهان العقلى أن الترتيب الصحيح ما ذكر في الآية ، وما ذكر من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل من الذهاب إليه . انتهى .

وهذا فهم عجيب من الإمام ، لأن القائل بالتقديم والتأخير لا يقول بأن كونه غير ذى عوج متأخر عن كونه « قِيَمًا » فى المعنى ، وإنما الكلام فى ترتيب اللفظ لأجل الإعراب . وقد يكون أحد المعنيين ثابتاً قبل الآخر ويدكر بعده .

وأيضاً فإن هذا البحث إنما هو على تفسير القيم بالمستقيم ، فأما إذا فُسِّرَ بالقيام على غيره فلا نسلم أن القائل يقول بالتقديم والتأخير .

وهاهنا أمران :

أحدهما : أَنَّ الْأَظْهَرَ جَعَلَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ - أَعْنَى قَوْلَهُ : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا . قَيِّمًا ﴾ -
 مِنْ جُمْلَةِ صَلَةِ «الَّذِي» وَتَمَامِهَا ، وَعَلَى ^(١) هَذَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لَوْجِهَيْنِ ^(٢) : أَحَدُهَا
 أَنَّهَا فِي حَيْزِ الصَّلَةِ ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا . وَالثَّانِي أَنَّهَا اعْتَرَضَ بَيْنَ الْحَالِ وَعَامِلِهَا . وَيَجُوزُ
 فِي الْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهَا النِّصْبَ ؛ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ «الْكِتَابِ» ، وَالْعَامِلُ
 فِيهَا «أَنْزَلَ» .

قَالَ جَمَاعَةٌ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « قَيِّمًا » فَيَجُوزُ فِي نِصْبِهِ وَجُوهٌ :

أَحَدُهَا - وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ «الْكِتَابِ» وَالْعَامِلُ فِيهِ
 «أَنْزَلَ» ، وَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، وَتَقْدِيرُهُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ
 قَيِّمًا ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا » ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ عَلَى هَذَا اعْتِرَاضًا .

وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، وَتَقْدِيرُهُ : « وَلَكِنْ جَعَلَهُ قَيِّمًا » ، فَيَكُونُ مَفْعُولًا
 لِلْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ .

وَالثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ ، وَتَكُونُ
 حَالًا مُؤَكِّدَةً .

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْكَشَافِ أَنْ يَكُونَ ^(٣) « قَيِّمًا » مَفْعُولًا لِفِعْلِ مُقَدَّرٍ كَمَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ
 الْجُمْلَةَ الَّتِي قَبْلَهَا عِنْدَهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الصَّلَةِ ، وَ« قَيِّمًا » مِنْ تَمَامِ الصَّلَةِ ، وَإِذَا كَانَ حَالًا يَكُونُ
 فِيهِ فَضْلٌ بَيْنَ بَعْضِ الصَّلَةِ وَتَمَامِهَا ، فَكَانَ الْأَحْسَنُ جَعْلُهُ مَعْمُولًا لِلْمَقْدَّرِ .

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ الْمُنَيِّرِ فِي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامَ الزَّخَشَرِيِّ : وَغَيْبٌ مِنْ كَوْنِهِ
 لَمْ يَجْعَلِ الْفَاصِلَ الْمَذْكُورَ حَالًا أَيْضًا ، وَلَا فَضْلًا ، بَلْ هُمَا حَالَانِ مُتَوَالِيَانِ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ ،
 وَالتَّقْدِيرُ : أَنْزَلَ الْكِتَابَ غَيْرَ مَعْوَجٍّ .

(٢) ت : « بَوَّجِهَيْنِ » .

(١) م : « وَهَذِهِ » .

(٣) انظر الكشاف ٢ : ٤٨٠ .

وهذا القول - وهو جعل الجملة حالا - قد ذكره جماعة قبل ابن المنير . والظاهر أن الزمخشري لم يرتضِ هذا القول ، لأنَّ جَعَلَ الجملة حالا لا يفيد ما يفيد العطف ، من نفي العَوَج عن الكتاب مطلقا ، غير مقيد بالإزالة وهو المنقوص . فالفائدة التي هي أتم إنما تكون على تقدير استقلال الجملة . كيف والقول بالتقديم والتأخير منقول عن ابن عباس رضى الله عنهما ! نقله الطبري وغيره .

وقال الواحدى : هو قول جميع أهل اللغة والتفسير . والزمخشري ربما لاحظ هذا المعنى ، ولم يمنع جواز غير ما قال ، لكن ما قال هو الأحسن .

وقال غير ابن المنير فى الاعتراض على الزمخشري : إن الجملة وإن كانت مستقلة فهي فى حيز الصلة للعطف ، فلم يقع فصل ، ويؤيد ما ذكره صاحب الكشف أن بعض القراء يسكت عند قوله : « عَوَجًا » ويفصل بينه وبين « قِيَا » بسكتة لطيفة ، وهى رواية حفص عن عاصم ، وذلك يَحْتَمِلُ أن يكون لما ذكرنا من تقدير الفصل وانقطاع الكلام عما قبله .

قال ابن المنير : وتحتل السكتة وجبا آخر ، وهو أن يكون ذلك لرفع توهم أن يكون « قِيَا » نعتا للعوج ؛ لأن النكرة تستدعى النعت غالبا ، وقد كثر فى كلامهم إيلاء النكرة الجامدة نعتها ، كقوله : « صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا » ، و « قُرْآنًا عَرَبِيًّا » ، فإذا وَلِيَ النكرة الجامدة اسم مشتق نكرة ظهر فيه معنى الوصف ، فربما خيف اللبس فى جعل « قِيَا » نعتا لـ « عَوَج » ، فوقع اللبس بهذه السكتة .

وهذا أيضا فيه نظر ، لأن ذلك إنما يتوهم فيما يصلح أن يكون وصفا ، ولا يصلح « قِيَا » أن يكون وصفا لـ « عَوَج » فإنَّ الشئ لا يوصف بضده ؛ لأن العوج لا يكون قِيَا ، والأولى ما ذكرناه أولا .

الثانى : نقل الإمام عن بعضهم أن « قَيِّمًا » بدل من قوله : « عَوَجًا » ، وهو مُشْكِلٌ ، لأنه لا يظهر له وجه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ﴾ ^(١) ، قيل : التقدير : لقد همت به لولا أن رأى برهان ربه وهَمَّ بها . وهذا أحسن ؛ لكن فى تأويله قلق ، ولا يحتاج إلى هذا التأويل إلا على قول من قال : إن الصخائر يجوز وقوعها منهم .

وقوله : ﴿ فَضَحِكْتُ ، فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ ﴾ ^(٢) قيل : أصله : فبشرناها بإسحاق فضحكت . وقيل : ضحكت أى حاضت بعد الكبر عند البشرى ، فعادت إلى عادات النساء من الحيض والحمل والولادة .

وقوله : ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ ^(٣) ، قدم على ما بعده ، وهو مؤخر عنه فى المعنى ؛ لأن ذلك يحصل للتوافق .

وقوله : ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ ^(٤) أى أحوى غثاء ، أى أخضر ، يميل إلى السواد ، والموجب لتأخير ﴿ أَحْوَى ﴾ رعاية الفواصل .

وقوله : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾ ^(٥) ، قال ابن برهان النحوى : أصله : ومن يبتغى ديناً غير الإسلام .

وقوله : ﴿ وَغَرَّابِيبُ سُودٌ ﴾ ^(٦) ، قال أبو عبيد : الغريب الشديد السواد ، وفى الكلام تقديم وتأخير . وقال صاحب ^(٧) ” العجائب والغرائب “ : قال ابن عيسى :

(٢) سورة هود ٧١

(٤) سورة الأعلى ٥

(٦) سورة قاطر ٢٧

(١) سورة يوسف ٢٤

(٣) سورة الكهف ٧٩

(٥) سورة آل عمران ٨٥

(٧) هو محمود بن حمزة الكرماني المعروف بتاج القراء ؛ قال صاحب كشف الظنون : « أورد بعض الوجوه فى الآية ، وذكر كل عجيب وغريب » .

الغريب الذى لونه لون الغراب ، فصار كأنه غراب . قال : والغراب يكون أسود وغير أسود ، وعلى هذا فلا تقديم ولا تأخير فيه .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ ﴾ ^(١) على قول من يقول : إن الذكر هنا القرآن .

وقوله : ﴿ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا ﴾ ^(٤) أى فعقروها ثم كذبوه فى عقرها وفى إجابتهم .

وقوله : ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ ^(٥) ، تقديره : ثم قضى أجلا وعنده

أجل مسمى ، أى وقت مؤقت .

وقوله : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ^(٦) أى الأوثان من الرجس .

﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ^(٧) أى يرهبون ربهم .

﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ ^(٨) ، أى الذين هم حافظون لغرورهم .

﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ ^(٩) أى يخلف رسله وعده .

﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ ^(١٠) ، أى بل الإنسان بصيرٌ على نفسه فى

شهود جوارحه عليه .

﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ ^(١١) ، أى خُلِقَ العجل من الإنسان .

﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى ﴾ ^(١٢) ، أى ولولا

(٢) سورة النور ٢٧

(٤) سورة الشمس ١٤

(٦) سورة الحج ٣٠

(٨) سورة المؤمنون ٥

(١٠) سورة القيامة ١٤

(١٢) سورة طه ١٢٩

(١) سورة الأنبياء ١٠٥

(٣) سورة القمر ١

(٥) سورة الأنعام ٢

(٧) سورة الأعراف ١٥٤

(٩) سورة إبراهيم ٤٧

(١١) سورة الأنبياء ٢٧

كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان العذاب لازماً لهم .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(١) ، أى كيف مده ربك .

﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ ^(٢) أى لشديد الحب الخير .

﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ﴾ ^(٣) أى زين للمشركين

شركاؤهم قتل أولادهم ؛ لأن الشياطين كانوا يحسنون لهم قتل بناتهم خشية العار .

وقوله : ﴿ لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٥) ، أى فلا تعجبك

أموالهم ولا أولادهم فى الحياة الدنيا ، إنما يريد الله ليُعَذِّبَهُمْ بها فى الآخرة .

وقوله : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ ^(٦) ،

تقديره : مثل الذين كفروا بربههم كرماد اشتدت به الريح .

وقوله : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٧) ، أى فانا عدو آلهتهم وأصنامهم ،

وكل معبود يعبدونه من دون الله .

وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ وَأُخِذُوا ﴾ ^(٨) ، أى فرغوا وأخذوا ،

فلا قوت ، لأن القوت يكون بعد الأخذ .

وقوله : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ﴾ ، يعنى القيامة . ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ ^(٩) ؛

(٢) سورة العاديات ٨

(٤) سؤالة النساء ٨٣

(٦) سورة إبراهيم ١٨

(٨) سورة سبأ ٥١

(١) سورة الفرقان ٤٥

(٣) سورة الأنعام ١٣٧

(٥) سورة التوبة ٥٥

(٧) سورة الشعراء ٧٧

(٩) سورة العاشية ١ ، ٢

وذلك يوم القيامة . ثم قال : ﴿ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴾ ^(١) ، والنصب والعمل يكونان في الدنيا ، فكأنه على التقديم والتأخير ، معناه : وجوه عاملة ناصبة ويوم القيامة خاشعة ، والدليل عليه قوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ ^(٣) ، تقديره : لَمَقْتُ اللَّهِ إِيَّاكُمْ فِي الدُّنْيَا حِينَ دُعِيتُمْ إِلَى الْإِيمَانِ فَكَفَرْتُمْ ، ومقته إِيَّاكُمْ الْيَوْمَ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ دُعِيتُمْ إِلَى النَّارِ .

وقوله : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(٤) ، لأن الفجر ليس له سواد ، والتقدير : حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الفجر من الخيط الأسود من الليل ؛ أى حتى يتبين لكم بياض الصبح من بقية سواد الليل .

وقوله : ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ ﴾ منظوم بقوله : ﴿ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ ﴾ ^(٦) . لأنه موضع الشامة .

وقوله : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٧) ، أى اثنين إلهين ، لأن اتخاذ اثنين يقع على ما يجوز وما لا يجوز ، و « إلهين » لا يقع إلا على ما لا يجوز ، ف « إلهين » أخص ، فكان جعله صفة أولى .

(٢) سورة الفاشية ٨
(٤) سورة البقرة ١٨٧

(١) سورة الفاشية ٣
(٣) سورة غافر ١٠
(٥) سورة النساء ٧٣

(٦) من قوله تعالى في سورة النساء ٧٢ : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ ﴾
(٧) سورة الحجل ٥١

النوع الثالث

ما قدّم في آية وآخر في أخرى

فمن ذلك قوله في فاتحة الفاتحة : ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ﴾ وفي خاتمة الجاثية ﴿ فَلِلّٰهِ اَلْحَمْدُ ﴾ ^(١) ، فتقديم « الحمد » في الأول جاء على الأصل ، والثاني على تقدير الجواب ، فكأنه قيل عند وقوع الأمر : لمن الحمد ؟ ومن أهله ؟ فجاء الجواب على ذلك ، نظيره : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾ ، ثم قال : ﴿ لِلّٰهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ ^(٢) .

وقوله في سورة يس : ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى ﴾ ^(٣) ، قدّم الجورور على المرفوع ، لاشتغال ما قبله من سوء معاملة أصحاب القرية الرسل ، وإصرارهم على تكذيبهم ، فكان مظنة التتابع على مجرى العبارة ، تلك القرية ، ويبقى مخيلاً في فكره : أكانت كلها كذلك ، أم كان فيها ^(٤) على خلاف ذلك ، بخلاف ما في سورة القصص ^(٥) .

ومنها قوله في سورة النمل : ﴿ لَقَدْ وَعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٦) ، وفي سورة المؤمنين : ﴿ لَقَدْ وَعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَٰذَا مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٧) ، فإن ما قبل الأولى ﴿ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا ﴾ ^(٨) ، وما قبل الثانية : ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا ﴾ ^(٩) ، فالجهة المنظور فيها هناك كون أنفسهم وآبائهم تراباً ، والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث .

- | | |
|---|---|
| (١) سورة الجاثية ٣٦ | (٢) سورة غافر ١٦ |
| (٣) سورة يس ٢٠ | (٤) موضع النقط ثلاث كلمات غامضة غير واضحة |
| (٥) سورة القصص ٢٠ ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى . . . ﴾ | (٦) سورة النمل ٦٨ |
| (٧) سورة المؤمنون ٨٣ | (٨) سورة النمل ٦٧ |
| (٩) سورة المؤمنون ٨٢ | |

ومنها قوله في سورة المؤمنين : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(١) ، فقدّم الجرور على الوصف ؛ لأنه لو أخبر عنه - وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل عليه الموصوف ، وتماهه : ﴿ وَأَتَرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٢) - لاحتمل أن يكون من نعيم الدنيا . واشتبه الأمر في القائلين : أهم من قومه ، أم لا ؟ بخلاف قوله في موضع آخر منها : ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ﴾ ^(٣) ؛ فإنه جاء على الأصل .

ومنها قوله في سورة طه : ﴿ آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ ^(٤) ، تنميا على الفاصلة ، بخلاف قوله في سورة الشعراء : ﴿ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ ^(٥) .

ومنها قوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ ^(٦) ، وقال في سورة الإسراء : ﴿ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ ^(٧) ، قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب في الأولى في الفقراء ، بدليل قوله : ﴿ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ ، فكان رزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم ، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب في الثانية للأغنياء ؛ بدليل ﴿ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾ ، فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب ، دون رزقهم ، لأنه حاصل ، فكان أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

ومنها ذكر الله في أواخر سورة الملائكة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٨) فقدم ذكر السموات ؛ لأن معلوماتها أكثر ، فكان تقديمها أدل على صفة العالمية ، ثم قال : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَ كُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ^(٩) فبدأ بذكر الأرض ، لأنه في

(٢) سورة المؤمنين ٢٤

(٤) سورة الشعراء ٤٨

(٦) سورة الإسراء ٣١

(٨) سورة فاطر ٤٠

(١) سورة المؤمنون ٣٣

(٣) سورة طه ٧٠

(٥) سورة الأنعام ١٥١

(٧) سورة فاطر ٣٨

سياق تعجيز الشركاء عن الخلق والمشاركة ، وأمر الأرض في ذلك أيسر من السماء بكثير ؛ فبدأ بالأرض مبالغة في بيان عجزهم ؛ لأن من عجز عن أيسر الأمور كان عن أعظمهما أعجز ، ثم قال سبحانه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾ ^(١) ، قدّم السماوات تنبيها على عظم قدرته سبحانه ؛ لأن خلقها أكبر من خلق الأرض ، كما صرح به في سورة المؤمن ^(٢) ؛ ومن قدر على إمساك الأعظم كان على إمساك الأصغر أقدر .

فإن قلت : فهلا اكتفى من ذكر الأرض بهذا التنبيه البين ، الذي لا يشك فيه أحد !

قلت : أراد ذكرها مطابقة ؛ لأنه على كل حال أظهر وأبين ؛ فانظر أيها العاقل حكمة القرآن ، وما أودعه من البيان والتبيان ، محمد عاقبة النظر ، وتنتظر خير مُنتظر !

ومن أنواعه أن يقدم اللفظ في الآية ويتأخر فيها ؛ لقصد أن يقع البداء والختم به ، للاعتناء بشأنه ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ أُسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ... ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ﴾ ^(٥) .

وكذلك قوله : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ ^(٥) فإنه لولا ما أسلفناه ، لقليل : ما تكتُمون وما تبدون ؛ لأن الوصف بعلمه

(٢) وهو قوله تعالى في الآية ٥٧ ﴿ لَخَلْقُ

(١) سورة فاطر ٤١

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ﴾

(٤) سورة الجمعة ١١

(٣) سورة آل عمران ١٠٦

(٥) سورة البقرة ٣٣

أَمَدَحْ ، كما قيل : ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ ^(١) ، و ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ ^(٢)
 وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ^(٣) .

فإن قلت : فقد قال تعالى : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ^(٤) .

قلت : لأجل تناسب رموس الآي .

ومنها أن يقع التقديم في موضع والتأخير في آخر ، واللفظ واحد ، والقصة واحدة ،
 للتفنن في الفصاحة ، وإخراج الكلام على عدة أساليب ، كما في قوله تعالى :
 ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ
 سُجَّدًا ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ ^(٧) ، وقوله : ﴿ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ
 وَقَلْبِهِ ﴾ ^(٨) ، قال الزمخشري في كشافه القديم : علم بذلك أن كلا الطريقين داخل تحت
 الحسن ؛ وذلك لأن العطف في المختلفين ، كالتثنية في المتفقين ، فلا عليك أن تقدم
 أيهما شئت ، فإنه حسن مؤدّى إلى الغرض . وقد قال سيبويه : ولم يجعل للرجل منزلة بتقديمك
 إياه ، بكونه أولى بها من الجأني ؛ كأنك قلت : مررت بهما ، يعني في قولك : مررت
 برجل وجاءني ، إلا أن الأحسن تقديم الأفضل ، فالقلب رئيس الأعضاء ، والمضغة لها
 الشأن ، ثم السمع طريق إدراك وحى الله ، وكلامه الذي قامت به السماوات والأرض ، وسائر
 العلوم التي هي الحياة كلها .

قلت : وقد سبق توجيه كل موضع بما ورد فيه من الحكمة .

- (٢) سورة الرعد ٩
 (٤) سورة طه ٧
 (٦) سورة الأعراف ١٦١
 (٨) سورة الجاثية ٢٣

- (١) سورة الأنعام ٣
 (٣) سورة النحل ١٩
 (٥) سورة البقرة ٥٨
 (٧) سورة البقرة ٧

القلب *

وفي كونه من أساليب البلاغة خلاف ، فأنكره جماعة ، منهم حازم في كتاب ” منهاج البلاء “ وقال : إنه مما يجب أن ينزه كتاب الله عنه ؛ لأن العرب إن صدر ذلك منهم فبقصد العبث أو التهمك أو المحاكاة أو حال اضطرار ، والله منزّه عن ذلك . وقبله جماعة مطلقا ، بشرط عدم اللبس كما قاله ^(١) المبرد في كتاب ” ما اتفق لفظه واختلف معناه “ .

وفصل آخرون بين أن يتضمن اعتبارا لطيفا ، فليغ وإلا فلا ؛ ولهذا قال ابن الضائع : يجوز القلب على التأويل ، ثم قد يقرب التأويل فيصح في فصيح الكلام ، وقد يبعد فيختص بالشعر . وهو أنواع :

أحدها

قلب الإسناد

وهو أن يشمل الإسناد إلى شيء والمراد غيره ، كقوله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ ^(٢) ، إن لم تجعل الباء للتعدي ؛ لأن ظاهره أن المفاتيح تنوء بالعصبة ، ومعناه أن العصبة تنوء بالمفاتيح لثقلها ، فأسند « لتنوء » إلى « المفاتيح » ، والمراد إسناده إلى العصبة

* هو الأسلوب الرابع من الأساليب ، التي أوردتها المؤلف ؛ والأول أسلوب التوكيد في الجزء الثاني ص ٣٨٤ وما بعدها ، والثاني في هذا الجزء ص ١٠٢ وما بعدها . والثالث أسلوب التقديم والتأخير في هذا الجزء ص ٢٢٣ وما بعدها .

(١) ص ٣٨ ، وعبارته : « ويقولون : أدخلت القلنسوة في رأسي ، وأدخلت الحف في رجلي ؛ وإنما يكون هذا فيما لا يكون فيه لبس ولا إشكال » . (٢) سورة القصص ٧٦

لأن الباء للحال والعُصبة مستصحية المفاتيح ، لا تستصحبها المفاتيح . وفائدته البالغة ، يجعل المفاتيح كأنها مستتبعة للعُصبة القوية بثقلها .

وقيل : لا قَلْبَ فيه ، والمراد - والله أعلم - أن المفاتيح تنوء بالعصبة ، أى تميلها من ثقلها . وقد ذكر هذا الفراء وغيره .

وقال ابن عصفور : والصحيح ما ذهب إليه الفارسي أنها بالنقل ولا قلب ، والفعل غير متعدٍّ ، فصار متعدّياً بالباء ، لأن « ناء » غير متعدٍّ ، يقال : ناء النجم ، أى نهض ، ويقال : ناء ، أى مال للسقوط . فإذا نقلت الفعل بالباء قلت : نوت به ، أى أنهضته وأملتته للسقوط ، فقوله : ﴿ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ أى تميلها المفاتيح للسقوط لثقلها .

قال : وإنما كان مذهب الفارسي أصحَّ ، لأن نقل الفعل غير المتعدى بالباء مقيس ، والقلب غير مقيس ، فحمل الآية على ما هو مقيس أولى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ ^(١) ، أى خُلِقَ العجل من الإنسان . قاله ثعلب وابن السكيت .

قال الزجاج : ويدل على ذلك : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ ^(٢) .

قال ابن جني : والأحسن أن يكون تقديره : خُلِقَ الإنسان من العجلة ، لكثرة فعله إياه ، واعتماده له ، وهو أقوى في المعنى من القلب ؛ لأنه أمر قد اطرَد واتسع ، فحمله على القلب يبعد في الصنعة ، ويضعف المعنى .

ولما خفي هذا على بعضهم قال : إن العجل هاهنا الطين ، قال : ولمرئى إنه في اللغة كما ذكر ، غير أنه ليس المراد هنا إلا نفس العجل ، ألا ترى إلى قوله عقبه : ﴿ سَأَرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ ^(٣) ، ونظيره قوله : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ

(٢) سورة الإسراء ١١

(٤) سورة الإسراء ١١

(١٩) - برهان - ثالث

(١) سورة الأنبياء ٣٧

(٣) سورة الأنبياء ٣٧

ضَعِيفًا^(١) ، لأن المجلة ضرب من الضعف ، لما تؤذن به الضرورة والحاجة .
 وقيل في قوله : ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾^(٢) : أى إنه من المقلوب ، وأنه
 ﴿ وجاءت سكرة الحق بالموت ﴾ ، وهكذا في قراءة أبى بكر^(٣) .
 ومثله : ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾^(٤) ، قال الفراء : أى لكل أمرٍ كتبه الله
 أجل مؤجل .

وقيل في قوله : ﴿ وَإِنْ يُرِدْكَ خَيْرٌ ﴾^(٥) : هو من المقلوب ، أى يريد بك الخير ،
 ويقال : أراده بالخير وأراد به الخير .

وجعل ابن الضائع منه : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾^(٦) ، قال : فآدم صلوات الله
 على نبينا وعليه هو المتلقى للكلمات حقيقة ، ويقرب أن ينسب التلقى للكلمات ؛ لأن
 مَنْ تَلَقَّى شَيْئًا ، أو طلب أن يتلقاه فلقبه كان الآخر أيضا قد طلب ذلك ؛ لأنه قد لقبه . قال :
 واقرب هذا المعنى قرئ بالقلب^(٧) .

وجعل الفارسي منه قوله تعالى : ﴿ فَعَمَّيْتَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٨) ، أى فعميت عليها .

وقوله : ﴿ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ ﴾^(٩) .

وقوله : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾^(١٠) ، ﴿ وَقَدْ بَلَغَنِ الْكِبَرِ ﴾^(١١) ،

أى بلغت الكبر .

وقوله : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾^(١٢) ، وقوله : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾

(٢) سورة ق ١٩

(١) سورة النساء ٢٨

(٣) وهى أيضا قراءة ابن مسعود ؛ على إسناد الكرة إلى الحق . وانظر الكشاف ٤ : ٣٠٦

(٥) سورة يونس ١٠٧

(٤) سورة الرعد ٣٨

(٧) أى بنصب آدم ورفع الكلمات ؛ وهى

(٦) سورة البقرة ٣٧

(٨) سورة هود ٢٨ . قال الزمخشري :

قراءة ابن كثير . وانظر تفسير القرطبي ١ : ٣٢٦

ومعنى «عَمَّيْتُ» خفيت . وقرئ : ﴿ فَعَمَّيْتُ ﴾ ، بمعنى أخفيت ، وفي قراءة أبى ﴿ فَعَمَّاهَا عَلَيْهِمْ ﴾

(١٠) سورة مريم ٨

(٩) سورة يونس ٢٤

(١٢) سورة الجاثية ٢٣

(١١) سورة آل عمران ٤٠

إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ ؛ فَإِنَّ الْأَصْنَامَ لَا تَعَادِي ، وإنما المعنى : فَإِنِّي عَدُوٌّ لَهُمْ ، مشتق من عدوت الشيء ، إذا جاوزته وخلفته ، وهذا لا يكون إلا فيمن له إرادة ، وأما « عاديته » ففاعلة لا يكون إلا من اثنين .

وجعل منه بعضهم : ﴿ وَإِنَّهُ لِيُحِبُّ الْغَيْرَ لَشَدِيدٌ ﴾ ^(٢) ، أى إن حبه للخير لشديد . وقيل : ليس منه ، لأن المقصود منه أنه يحب المال لبخيل ، والشدة : البخل ، أى من أجل حبه للمال يبخل .

وجعل الزمخشري منه قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٣) ، كقوله : عرضت الناقة على الحوض ، لأن المعروض ليس له اختيار ، وإنما الاختيار للمعرض عليه ؛ فإنه قد يفعل ويريد ؛ وعلى هذا فلا قلب في الآية ؛ لأن الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم ، والنار متصرفه فيهم ، وهو كالمحتاج الذى يقرب منه مَنْ يعرض عليه ، كما قالوا : عرضت الجارية على البيع .

وقوله : ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٤) ، ومعلوم أن التحريم لا يقع إلا على المكلف ، فالمعنى : وحرمنا على المراضع أن ترضعه . ووجه تحريم إرضاعه عليهن ألا يقبل إرضاعهن حتى يرد إلى أمه .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَحْتَدِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ ^(٥) ، قيل : الأصل وما يتخذهم إلا أنفسهم ، لأن الأنفس هى المحاذية ، والمسؤلة ، قال تعالى : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ ^(٦) .

ورُدَّ بأن الفاعل فى مثل هذا هو المفعول فى المعنى ، وأن التناير فى اللفظ فقط ، فبلى هذا يصح إسناد الفعل إلى كلٍ منهما ؛ ولا حاجة إلى القلب .

(٢) سورة المائدات ٨

(١) سور الشراء ٧٧

(٤) سورة القصص ٢٨

(٣) سورة الأحقاف ٢٠ ، وانظر الكشاف ٤ : ٢٤٢

(٦) سورة يوسف ١٨

(٥) سورة البقرة ٩ ، وهى قراءة نافع وابنه كثير وأبى عمرو

الثانى

قلب المعطوف

إما بأن يجعل المعطوف عليه معطوفا والمعطوف معطوفا عليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأُنْقِصْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَأَنْظَرُ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾^(١) ، حقيقة : فانظر ماذا يرجعون ثم تولى عنهم ، لأن نظره ما يرجعون من القول غير متأت مع توليه عنهم . وما يفسر به التولى من أنه يتوارى فى الكوة التى ألقى منها الكتاب مجاز ، والحقيقة راجحة عليه .

وقوله : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾^(٢) ، أى تدلى فدنا ؛ لأنه بالتدلى نال الدنو والقرب إلى المنزلة الرفيعة وإلى المكانة ، لا إلى المكان .

وقيل : لا قاب ، والمعنى : ثم أراد الدنو فتدلى ، وفى صحيح البخارى^(٣) : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾^(٤) ، المعنى فإذا استعذت فاقرأ .

وقوله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا ﴾^(٥) ، وقال صاحب الإيضاح . لا قلب فيه ؛ لعدم تضمنه اعتبارا لطيفا .

وردّ بتضمنه المبالغة فى شدة سورة البأس ؛ معنى هلكت بمجرد توجه الناس إليها ، ثم جاءها .

الثالث

العكس

العكس ؛ وهو أمر لفظى ، كقوله : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٦) .

(٢) سورة النجم ٨

(٤) سورة النحل ٩٨

(٦) سورة الأنعام ٥٢

(١) سورة النمل ٢٨

(٣) كتاب التفسير ، سورة النحل ٣ : ١٤٨

(٥) سورة الأعراف ٤

وقوله : ﴿ هُنَّ لِيَّاسٌ لَّكُمُ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ لَهُنَّ ﴾ ^(١) .
 ﴿ لَاهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ ^(٢) .
 ﴿ يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ ﴾ ^(٣) .

الرابع

المستوى

وهو أن الكلمة أو الكلمات نقرأ من أولها إلى آخرها ، ومن آخرها إلى أولها ،
 لا يختلف لفظها ولا معناها ، كقوله : ﴿ رَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ ^(٥) .

الخامس

مقلوب البعض

وهو أن تكون الكلمة الثانية مركبة من حروف الكلمة الأولى ، مع بقاء بعض
 حروف الكلمة الأولى ، كقوله تعالى : ﴿ فَرَقْتُ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ ^(١) ، فـ « بَنِي »
 مركب من حروف « بين » ، وهو مفروق ، إلا أن الباقي بعضها في الكلمتين ،
 وهو أولها .

(٢) سورة المتحنة ١٠

(٤) سورة الذر ٣

(٦) سورة طه ٩٤

(١) سورة البقرة ١٨٧

(٣) سورة الحج ٦١

(٥) سورة الأنبياء ٣٣

الدرج

هذا النوع سمّيته بهذه التسمية ، بنظير المَدْرَج من الحديث ^(١) ، وحقيقته في أسلوب القرآن أن تجيء الكلمة إلى جنب أخرى كأنها في الظاهر معها ، وهي في الحقيقة غير متعلقة بها ، كقوله تعالى ذاكرا عن بلقيس : ﴿ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٢) هو من قول الله لا من قول المرأة . ومنه قوله تعالى : ﴿ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْأَصْدَاقِينَ ﴾ ^(٣) . انتهى قول المرأة ^(٤) ، ثم قال يوسف عليه السلام : ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(٥) ، معناه ليعلم الملك أني لم أخنه . ومنه : ﴿ يَا وَيْلَتَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ﴾ ^(٦) ، تم الكلام ، فقالت الملائكة : ﴿ هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ ^(٨) فهذه صفة لأتقياء المؤمنين ، ثم قال : ﴿ يَمْدُدُونَهُمْ فِي الْغَى ﴾ ^(٩) ، فهذا يرجع إلى كفار مكة تمدهم إخوانهم من الشياطين في الغى .

- (١) الدرج من الحديث كما في كتب المصطلح : أن تراد لفظه في متن الحديث من كلام الراوى ، فيجسبها من يسمعا مرفوعة في الحديث فيروها كذلك . وانظر الباعث الخبيث ٨٠
- (٢) سورة النمل ٣٤
- (٣) سورة يوسف ٥١
- (٤) كذا في الأصول ؛ والحقيقة أن قول المرأة ينتهي عند قوله تعالى حكاية عنها : ﴿ وَمَا أُبْرئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ آية ٥٣
- (٥) سورة يوسف ٥٢ ؛ وهو من قول المرأة
- (٦) سورة يس ٥٢
- (٧) سورة الأعراف ٢٠١
- (٨) سورة الأعراف ٢٠٢

وقوله : ﴿ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ ﴾ ^(١) ثم أخبر عن فرعون متصلا :
﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ ﴾ ^(٣) ، فالظاهر
أن الكلام كله من كلام الزبانية ، والأمر ليس كذلك .

وقوله : ﴿ إِذْ جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبِ سَلِيمٍ ﴾ ^(٤) من كلامه تعالى ، وقال : ﴿ إِلَّا مَنْ أَى اللَّهُ
بِقَلْبِ سَلِيمٍ ﴾ ^(٥) .



الِشْرَئِي

كقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَا يُفَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ ^(٢) .

فإن قيل : فقد ورد : ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ ^(٣) ، والغالب أن يقدم فيه القليل على الكثير ؛ مع أن الظلم منع للحق من أصله ، والهضم مَنعٌ له مَنْ وجهه كالتطفيف ؛ فكان يناسبه ^(٤) تقديم الهضم .

قلت : لأجل فواصل الآي ؛ فإنه تقدم قبله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾ ^(٥) ، فعَدَلَ عنه في الثاني ، كيلا يكون أبطأ ، وقد سبقت أمثلة الترقى في أسباب التقديم .

(٢) سورة الكهف ٤٩

(١) م : « قِيَّاسُهُ » .

(١) سورة البقرة ٢٥٥

(٣) سورة طه ١١٢

(٥) سورة طه ١١١

الاقْتِصَاصُ

ذكره أبو الحسين بن فارس ^(١) ، وهو أن يكون كلام في سورة مقتصاً من كلام في سورة أخرى ، أو في السورة نفسها ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ^(٢) ، والآخرة دار ثواب لا عمل فيها ، فهذا مقتص من قوله : ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾ ^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُخْضَرِينَ ﴾ ^(٤) ، مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُخَضَّرُونَ ﴾ ^(٥) .
وقوله : ﴿ ثُمَّ لَنُخْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴾ ^(٦) .

فأما قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ ^(٧) ، فيقال : إنها مقتصة من أربع آيات ؛ لأنّ الأشهاد أربعة :

الملائكة عليهم السلام في قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ ^(٨) .
والأنبياء عليهم السلام لقوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً ﴾ ^(٩) .

وأمة محمد صلى الله عليه وسلم لقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة العنكبوت ٢٧

(٤) سورة الصافات ٥٧

(٦) سورة مريم ٦٨

(٨) سورة ق ٢١

(١٠) سورة البقرة ١٤٣

(١) الصاحي ٢٠١

(٣) سورة طه ٧٥

(٥) سورة الروم ١٦

(٧) سورة غافر ٥١

(٩) سورة النساء ٤١

والأعضاء لقوله : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (١).

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾ (٢) ، وقرئت مخففة ومثقلة (٣) ، فمن شدد فهو من « نَدَّ » إذا نفر ؛ وهو مقتص من قوله : ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ .. ﴾ (٤) الآية (٥) ، ومن خفف فهو تفاعل من النداء ، مقتص من قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾ (٦).



- | | |
|---|---------------------------------|
| (١) سورة النور ٢٤ | (٢) سورة غافر ٣٢ |
| (٣) الصاحي : « مشددة » | (٤) سورة عبس ٣٤ |
| (٥) الصاحي : إلى آخر القصة . | (٦) سورة الأعراف ٤٤ ، وبعدها في |
| الصاحي : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾ ، ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ ﴾ ، | |
| وما أشبه هذا من الآي التي فيها ذكر النداء . | |

الألفاظ

واللفظ الطريق المنحرف ، سُمِّيَ به لانحرافه عن نَمَط ظاهر الكلام ؛ ويسمَّى أيضا أحجية ؛ لأنَّ الحجة هو العقل ؛ وهذا النوع يقوِّى العقل عند التمرن والارتماض ، بحلِّه والفكر فيه .

وذكر بعضهم أنه وقع في القرآن العظيم ، وجعل منه ما جاء في أوائل السُّور من الحروف المفردة والمركبة التي جهل معناها ، وحارت العقول في منتهاها .

ومنه قوله تعالى في قصة إبراهيم لما سئل عن كسر الأصنام ، وقيل له : أنت فعلته ، فقال : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ ^(١) ، قابلهم بهذه المعارضة ليقم عليهم الحجة ، ويوضح لهم الحجة .

وكذلك قول نمرود : ﴿ أَنَا أَخِي وَأُمِّي ﴾ ^(٢) ، أنى باثنين قتل أحدهما ، وأرسل الآخر ، فإن هذا مغالطة .

الاستِطْرَاد

وهو التعريض بهيب إنسان بذكر عيب غيره، كقوله تعالى : ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ^(١) .
وكقوله : ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ ﴾ ^(٣) .

الترديد

وهو أن يعلّق المتكلم لفظة من الكلام ثم يردّها بعينها ، ويعلّقها بمعنى آخر كقوله :
﴿ حَتَّى نُوْتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ ... ﴾ ^(١) ، الآية ؛ فإن الأول مضاف إليه ، والثاني مبتدأ .

وقوله : ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ ﴾ ^(٣) .

وقد يحذف أحدها ويضمر ، أو لا يلاحظ ^(٤) ؛ على الخلاف في قوله تعالى : ﴿ لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الروم ٦، ٧

(٤) ت « لا يلاحظ »

(١) سورة الأنعام ١٢٤

(٣) سورة التوبة ١٠٨

(٥) سورة البقرة ٢

التغليب

وحقيقته إعطاء الشيء حكم غيره . وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر ، أو إطلاق لفظه عليهما ؛ إجراء للمختلفين مجرى المتفقين .
وهو أنواع :

الأول

تغليب المذكر

كقوله تعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ ^(١) غلب المذكر ؛ لأن الواو جامعة ؛ لأن لفظ الفعل مقتض ^(٢) ، ولو أردت العطف امتنع .
وقوله : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِنِينَ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ إِلَّا أَمْرًا أَنَّهُ كَانَتْ مِنَ الْقَابِرِينَ ﴾ ^(٤) ، والأصل « من القانتات والعابرات » فعدت الأنثى من المذكر بحكم التغليب .
هكذا قالوا ؛ وهو عجيب ؛ فإن العرب تقول : نحن من بنى فلان ؛ لا تريد إلا مولاتهم ، والتصويب لطريقهم ؛ وفي الحديث الصحيح في الأشعرين : « هم منى وأنا منهم » فقوله سبحانه : ﴿ مِنْ الْقَانِنِينَ ﴾ ولم يقل : « من القانتات » ؛ إيذانا بأن وضعها في العباد جدًّا واجتهلدا ، وعلمًا وتبصُّرًا ورفعة من الله لدرجاتها في أوصاف الرجال القانتين وطريقهم . ونظيره ، ولكن بالعكس قولُ عُقْبَةَ بن أبي معيط لأمية بن خلف لما أجمع القعود

(٢) ت « يقتضى » .

(٤) سورة الأعراف ٨٣

(١) سورة القيامة ٩

(٣) سورة التحريم ١٢

عن وقعة بدر ؛ لأنه كان شيخا فجاء بمجمرة ، فقال : يا أبا علي استجمر ، فإنما أنت من النساء ؛ فقال : قبحك الله وقبح ما جئت به ! ثم تجهز .

ونازع بعضهم في ذلك من وجه آخر ، فقال : يحتمل ألا يكون « من » للتبعيض بل لابتداء الغاية ، أي كانت ناشئة من القوم القانتين ، لأنها من أعقاب ، هارون أخى موسى عليه السلام .

الثاني

تغليب المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب

فيقال : أنا وزيد فعلنا ، وأنت وزيد تفعلان . ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ ^(١) ، بناء الخطاب ، غلب جانب « أتم » على جانب « قوم » ، والقياس أن يحىء بالياء ؛ لأنه وصف القوم ، وقوم اسم غيبة ؛ ولكن حسن آخر الخطاب ، وصفا لـ « قوم » لوقوعه خبرا عن ضمير المخاطبين . قاله ابن السجري .

ولو قيل : إنه حال لـ ﴿ فَتِلْكَ بَيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ ﴾ ^(٢) ، لأن في الضمير الخطاب معنى الإشارة للازمته لها ، أو لمعناها لكان متجها وإن لم تساعده الصناعة ، لكن يفهمه أن المراد وصفهم بجهل مستمر ، لا مخصوص بحال الخطاب ، ولم يقل « جاهلون » ؛ إيدانا بأنهم يتجددون عند كل مصيبة لطلب آيات جهلهم .

وقال أبو البركات بن الأنباري : ولو قيل : إنما قال : ﴿ تَجْهَلُونَ ﴾ بالنساء - لأن « قوم » هو « أتم » في المعنى فذلك ، قال : « تَجْهَلُونَ » حملا على المعنى - لكان حسنا ، ونظيره قوله :

* أَنَا الَّذِي سَمَّنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ ^(٣) *

(٢) سورة النمل ٥٢

(١) سورة النمل ٥٥

(٣) من رجز أعل بن أبي طالب ؛ أنشده حين برز للقتال يوم خيبر وبقيته .

لَيْتُ غَابَ كَرِيهُ الْمَنْظَرَةِ أَوْ فِيهِمُ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ

وانظر الرياض النضرة ٢ : ١٨٦

بالياء حملا على « أنا » لأن « الذى » هو « أنا » فى المعنى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾ ^(١) ، غلب فيه جانب « أنت » على جانب « مَنْ » فأسند إليه الفعل ، وكان تقديره : فاستقيموا ، فغلب الخطاب على الغيبة ؛ لأن حرف العطف فصل بين المسند إليهم الفعل ، فصار كما ترى . قال صاحب الكشف : تقديره ^(٢) : فاستقم كما أمرت وليستقم كذلك من تاب معك .

وما قلنا أقل تقديرا من هذا فاحترأتهما شئت .

وقوله تعالى : ﴿ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ ﴾ ^(٣) ، فأعاد الضمير بلفظ الخطاب ، وإن كان « من تبعك » يقتضى الغيبة ، تغليبا له مخاطب وجعل الغائب تبعا له ، كما كان تبعا له فى المعصية والعقوبة ، فحسن أن يجعل تبعا له فى اللفظ ؛ وهو من محاسن ارتباط اللفظ بالمعنى .

وكقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ^(٤) ، فإن الخطاب فى ﴿ لعلكم ﴾ متعلق بقوله : ﴿ خلقكم ﴾ لا بقوله ﴿ اعبدوا ﴾ حتى يختص بالناس المخاطبين ، إذ لا معنى لقوله : « اعبدوا لعلكم تتقون » . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِفَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) ، فيمن قرأ بالتاء . ويجوز أن يكون المراد بـ « ما تعملون » الخلق كلهم ، والمخاطب النبى صلى الله عليه وسلم وكل سامع أبدا ، فيكون تغليبا ، ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه بدونه من غير اعتبار التغليب ، لامتنان أن يخاطب فى كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تثنية أو جمع . ومنه قوله تعالى ^(٦) : ...

(٢) الكشف ٢ : ٣٢٨ ؛ مع تغيير

(٣) سورة الإسراء ٦٣

(٥) سورة هود ١٢٣

(١) سورة هود ١١٢

فى العبارة .

(٤) سورة البقرة ٢١

(٦) كذا فى الأصول .

الثالث

تغليب العاقل على غيره

بأن يتقدم لفظ يعم من يعقل ومن لا يعقل، فيُطلق اللفظ المختص بالعاقل على الجميع، كما تقول: «خلق الله الناس والأنعام ورزقهم»، فإن لفظ «هم» مختص بالعقلاء. ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾^(١)، لما تقدم لفظ الدابة، والمراد بها عموم من يعقل ومن لا يعقل غلب من يعقل، فقال: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي﴾^(١).

فإن قيل: هذا صحيح في «فَمِنْهُمْ» لأنه لمن يعقل؛ وهو راجع إلى الجميع، فلم قال: «من» وهو لا يقع على العام، بل خاص بالعاقل؟

قلت: «من» هنا بعض «هم»، وهو ضمير من يعقل.

فإن قلت: فكيف يقع على بعضه لفظ ما لا يعقل؟

قلت: من هنا قال أبو عثمان: إنه تغليب من غير عموم لفظ متقدم، فهو بمنزلة من يقول: رأيت ثلاثة: زيدا وعمراً وحماراً.

وقال ابن الضائع: هم لا تقع إلا على من يعقل، فلما أعاد الضمير على كل دابة غلب من يعقل، فقال: «هم»، و«من» بعض هذا الضمير؛ وهو للعاقل، فلزم أن يقول «من» فلما قال: بوقوع التغليب في الضمير، صار ما يقع عليه حكمه حكم العاقلين؛ فتم ذلك بأن أوقع «من».

وقوله تعالى حاكياً عن السماء والأرض ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٢)، إنما جمعها جمع

(٢) سورة فصلت ١١

(١) سورة النور ٤٥

السلامة ، ولم يقل « طائعين » ولا « طائعات » ، لأنه أراد اثني بن فيكم من الخلائق طائعين ، فخرجت الحال على لفظ الجمع ، وغلب من يعقل من الذكور .

وقال بعض النحويين : لما أخبر عنها أنها يقولان كما يقول الآدميون أشبهتا الذكور من بني آدم . وإنما قال : « طائعين » ولم يقل : « مطيعين » لأنه من طعنا أى انقذنا ، وليس من أطعنا ؛ يقال : طاعت الناقة تطوع طوعا ؛ إذا انقادت .

وقوله تعالى : ﴿ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ ^(١) ، قيل : أوقع « ما » لأنها تقع على أنواع من يعقل ؛ لأنه إذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل فغلب ما لا يعقل ؛ كان الأمر بالعكس . ويناقضه : ﴿ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ ^(٢) .

وقال الزمخشري : جاء ^(٣) بـ « ما » تحقيراً لثانهم وتصغيراً ، قال : « له قانتون » تعظيم .

ورد عليه ابن الضائع بصفة وقوعها على الله عز وجل ، قال : وهذا غاية الخطأ ؛

وقوله في دعاء الأصنام : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ﴾ ^(٥) .

وأما قوله : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ^(٧) ،

﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ ^(٨) .

﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ ^(٩) .

﴿ لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُّوهَا ﴾ ^(١٠) . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ ^(١١) .

(١) السكشاف : ١ . . .

(٢) سورة فصلت ٢١

(٣) سورة يس ٤٠

(٤) سورة يوسف ٤

(٥) سورة النمل ١٨

(١) سورة البقرة ١١٦

(٢) سورة الشعراء ٧٢

(٣) سورة الشعراء ٤

(٤) سورة الأنبياء ٦٥

(٥) سورة الأنبياء ٩٩

لما أخبر عنها بأخبار الآدميين جرى ضميرها على حدّ من يعقل ، وكذا البواقي .

فإن قيل : فقد غلب غير العاقل على العاقل في قوله : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ ^(١) فإنه لو غلب العاقل على غير العاقل لآتى بـ « من » .

فالجواب أن هذا الموضع غلب فيه من يعقل ، وعبر عن ذلك بـ « ما » ، لأنها واقعة على أجناس من يعقل خاصة ، كهذه الآية .

قوله : ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل « ومن فيهن » قيل : لأن بكية « ما » تتناول الأجناس كلها تناولا عاما بأصل الوضع ، و « من » لا تتناول غير العقلاء بأصل الوضع ، فكان استعمال « ما » هنا أولى .

وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب ، والعلاء على غيرهم ، كقوله : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ ﴾ ^(٣) ، أى خلق لكم أيها الناس من جنسكم ذكورا وإناثا ، وخلق الأنعام أيضا من أنفسها ذكورا وإناثا ، يذروكم ، أى ينبئكم ويكثركم أيها الناس والأنعام ، في هذا التدبير والجعل ، فهو خطاب للجميع ؛ للناس المخاطبين وللاأنعام المذكورة بلفظ الغيبة ، ففيه تغليب المخاطب على الغائب ، وإلا لما صحّ ذكر الجميع - أعنى الناس والأنعام - بطريق الخطاب ؛ لأن الأنعام غيب ، و [فيه] تغليب العقلاء على غيرهم ؛ وإلا لما صحّ خطاب الجمع بلفظ « كم » المختص بالعلاء ، ففي لفظ « كم » تغليبان ، ولولا التغليب لكان القياس أن يقال : يذروكم وإياها . هكذا قرره السكاكي والمخشي .

ونوزعا فيه ؛ بأن جعل الخطاب شاملا للاأنعام تكلف لا حاجة إليه ؛ لأن الغرض إظهار القدرة وبيان الألفاظ في حق الناس ؛ فالخطاب مختص بهم ، والمعنى : يكثر كم

أيها الناس في التدبير حيث مكّنكم من التوالّد والتناسل ، وهياً لكم من مصالحكم ما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالّد ، وجعلها أزواجاً تبقى ببقائكم ، وعلى هذا يكون التقدير : وجعل لكم من الأنعام أزواجاً . وهذا أنسب بنظم الكلام مما قرروه ، وهو جعل الأنعام أنفسها أزواجاً .

وقوله : ﴿ يَذَرُوكُمْ فِيهِ ﴾ ^(١) أى في هذا التدبير ؛ كأنه محلّ لذلك ، ولم يقل « به » كما قال : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٢) ؛ لأنه مسوق لإظهار الاقتدار مع الوجدانية ، فأسقط السببية ، وأثبت « في » الظرفية ، وهذا وجه من إعجاز قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ؛ لأن الحياة من شأنها الاستناد إليه سبحانه لا إلى غيره ، فاختيرت « في » على « الباء » ؛ لأنه مسوق لبيان الترغيب والمعنى مفهوم ، والقصاص مسوق للتجويز وحسن المشروعية ، ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ^(٣) .

الرابع

تغليب المتصف بالشئ على مالم يتصف به

كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ ^(٤) ، قيل : غلب غير المرتابين على المرتابين ، واعترض بقوله تعالى : ﴿ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ، وهذا خطاب للكفار فقط قطعاً ، فهم المخاطبون أولاً بذلك ؛ ثم « إن كنتم صادقين » لا يتميز فيها التغليب ، ثم هي شاهدة بأن المتكلم معهم يخصّ

(٢) سورة البقرة ١٧٩

(٤) سورة البقرة ٢٣

(١) سورة الثورى ١١

(٣) سورة البقرة ٢٣٧

الجاحدين بقوله : ﴿ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(١) ، وإذا لم يكن الخطاب إلا فيهم ، فتغليب حال مَنْ لم يدخل في الخطاب ، لا عهد به في مخاطبات العرب .

الخامس

تغليب الأكثر على الأقل

بأن ينسب إلى الجميع وصف يختص بالأكثر ، كقوله تعالى : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُولُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ ^(٢) ، أدخل شعيب عليه السلام في قوله : ﴿ لَتَعُولُنَّ ﴾ بحكم التغليب ؛ إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود إليها . ومثله قوله : ﴿ إِن عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ ^(٣) ، واعترض بأن « عاد » بمعنى « صار » لغة معروفة ، وأنشدوا :

فإن تكن الأيام أحسن مرةً إلى فقد عادت لهنّ ذنوبُ

ولا حجة فيه ؛ لجواز أن يكون ضمير « الأيام » فاعل « عادت » ؛ وإنما الشاهد في قول أمية :

تلك المكارم لا قعبان من لبنٍ شيئاً بماء فعاد بعدُ أبوالاً

ويحتمل جواباً ثالثاً ؛ وهو أن يكون قولهم لشعيب ذلك ، من تعنتهم وبهتانهم وادّعائهم أن شعيباً كان على ملتهم ، لا كما قال فرعون لموسى . وقوله : ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا ﴾ ^(٤) كناية عن أتباعه لجرّد فائدتهم ، وأنه صلى الله عليه وسلم إن قال ذلك عن نفسه وأتباعه فقد استثنى ، والمعلق بالمشيئة لا يلزم إمكانه شرعاً تقديراً ، والاعتراف بالقدرة والرجوع لعلمه سبحانه ، وأن علم العبد عصمة نفسه أدباً مع ربه لا شكاً .

(٢) سورة الأعراف ٨٨

(٤) سورة الأعراف ٨٩

(١) سورة البقرة ٢٣

(٣) سورة الأعراف ٨٩

ويحوز أن يراد بالعود في ملتهم مجرد المساكنة والاختلاط ، بدليل قوله : ﴿ إِذْ نَجَّيْنَا
اللَّهُ مِنْهَا ﴾^(١) . ونظيره : ﴿ وَمُطَهَّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٢) ، ويكون ذلك إشارة إلى
الهجرة عنهم ، وترك الإجابة لهم ، لاجوابا لهم . وفيه بعد .

السادس

تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس

مغموز فيما بينهم ، بأن يطلق اسم الجنس على الجميع

كقوله : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾^(٣) ، وأنه عدّ منهم ؛ مع
أنه كان من الجن ، تغليباً لكونه جنياً واحداً فيما بينهم . ولأن حمل الاستثناء على الاتصال
هو الأصل . ويدلّ على كونه من غير الملائكة مارواه مسلم في صحيحه : « خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ
من نور والجن من النار »^(٤) .

وقيل : إنه كان ملكاً فسلب الملكية ، وأجيب عن كونه من الجن بأنه اسم لنوع
من الملائكة .

قال الزمخشري : كان مختلطاً بهم ، فينثذ عَمَتُهُ الدعوة بالخلطة لا بالجنس ؛ فيكون
من تغليب الأكثر .

هذا إن جعلنا الاستثناء متصلاً ؛ ولم يجعل « إلا » بمعنى « لكن » .

وقال ابن جنى في « القد » : قال أبو الحسن في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَىٰ

(١) سورة الأعراف ٨٩

(٢) سورة آل عمران ٥٥ .

(٣) سورة ص ٧٣ ، ٧٤

(٤) لفظ الحديث في صحيح مسلم ٤ : ٢٢٩٤ : « خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ من نور ، وخلق الجنان من مارج من نار ، وخلق آدم مما وصف لكم » ، بسنده عن عائشة .

أَبْنِ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيْ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴿١﴾ ، وَإِنَّمَا اتَّخَذَ الْهَاءُ عِيسَى دُونَ أُمِّهِ ؛ فَهُوَ مِنْ بَابِ :

* لَنَا قَرَاهَا وَالنَّجُومُ الطَّوَالِعُ ﴿٢﴾ *

السابع

تغليب الموجود على ما لم يوجد

كقوله : ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ﴿٣﴾ قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : فَإِنْ ﴿٤﴾ الْمُرَادُ : الْمُنْزَلُ كُلُّهُ ؛ وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَضْيِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ مُتَرَقِّبًا ، تَغْلِيْبًا لِلْمَوْجُودِ عَلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ .

الثامن

تغليب الإسازم

كقوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ ﴾ ﴿٥﴾ قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ ﴿٦﴾ : لِأَنَّ الدَّرَجَاتَ لِلْعُلُوِّ وَالِدَرَكَاتَ لِلسُّفْلِ ، فَاسْتَعْمَلَ الدَّرَجَاتَ فِي الْقَسْمَيْنِ تَغْلِيْبًا .

التاسع

تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه

كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ ﴾ ﴿٧﴾ ، ذَكَرَ الْأَيْدِيَ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَعْمَالِ

(١) سورة المائدة ١١٦

(٢) صدره :

* أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ *

(٣) سورة البقرة ٤

ومع للفرزادق ، ديوانه ٢ : ٥١٩

(٥) سورة الأحقاف ١٩

(٤) الكشف ١ : ٣٣

(٦) الكشف ٤ : ٢٤١ ؛ وعبارته هناك :

« وَلِكُلِّ ﴾ مِنَ الْجَنَّةِ الْمَذْكُورِينَ ﴿ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا ﴾ ؛ أَيْ مَنَازِلَ وَمَرَاتِبَ مِنْ جِزَاءِ مَا عَمِلُوا مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ؛ وَمَنْ أَجَلَ مَا عَمِلُوا مِنْهُمَا . فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ قَبْلَ ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ ، وَقَدْ جَاءَ : الْجَنَّةُ دَرَجَاتٍ ، وَالنَّارُ دَرَكَاتٍ ؟ قُلْتُ : يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّغْلِيْبِ ، لِاسْتِمَالِ كُلِّ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ . (٧) سورة آل عمران ١٨٢ .

زاول بها ، فحصل الجمع بالواقع بالأيدى ، تغليبا أشار إليه الزمخشري في آخر آل عمران^(١) .
ويشاكله ما أنشده الغزنوي في « الحمريات » لصفية بنت عبد المطلب :

فلا والعَادِيَاتِ غَدَاةَ جَمْعٍ بِأَيْدِيهَا إِذَا سَطَعَ الْغُبَارُ^(٢)

العاشر

تغليب الأشهر

كقوله تعالى : ﴿ يَالَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾^(٣) أراد المشرق والمغرب ؛
فغلب المشرق ؛ لأنه أشهر الجهتين ، قاله ابن السجري وسيأتي فيه وجه آخر .

فائدتان

إحداها :

جميع باب التغليب من المجاز ؛ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ، ألا ترى أن القاتنين
موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف ، فإطلاقه على الذكور والإناث على غير ما وضع له ،
وقس على هذا جميع الأمثلة السابقة .

الثانية :

الغالب من التغليب أن يراعى الأشرف كما سبق ؛ ولهذا قالوا في تثنية الأب والأم :
أبوان ، وفي تثنية المشرق والمغرب : المشرقان ، لأن الشرق دال على الوجود ، والغرب
دال على العدم ؛ والوجود لا محالة أشرف ، وكذلك القمران ، قال :

* لنأقراها والنجوم الطوالع *

أراد الشمس والقمر ، فغلب القمر لشرف التذكير . وأما قولهم سنة العمرين ؛ يريدون

(٢) تفسير البحر لأبي حيان ٨ : ٥٠٣

(١) في الكشف ١ : ٣٤٤

(٣) سورة الزخرف ٣٨ .

أبا بكر وعمر ، قال ابن سيده في " المحكم " : إنما فعلوا ذلك إيثارة للخفة ، أي
غلب الأخفة على الأثقل ، لأن لفظ « عمر » مفرد ولفظ أبي بكر مركب .

وذكر أبو عبيد في " غريب الحديث " ، أن ذلك للشهرة وطول المدة .
وذكر غيرهما أن المراد به عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، وعلى هذا
فلا تعليل .

ورّد بأنهم نطقوا بالعُمَرين قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز ، فقالوا يوم الجمل
لعليّ بن أبي طالب : سَنّة العمرين .



الالفاظ

وفيه مباحث :

الأول : في مقبلة

وهو نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر نظريةً واستدراكاً للسامع ، وتجديداً لنشاطه ، وصيانةً لخاطره من الملل والضجر ، بدوام الأسلوب الواحد على سمعه ، كما قيل :

لَا يُضِلُّحُ النَّفْسَ إِنْ كَانَتْ مُصَرِّفَةً إِلَّا التَّنْقِلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ
قال حازم في " منهاج البلاغة " : وهم يسأمون الاستمرار على ضمير متكلم أو ضمير مخاطب ، فينتقلون من الخطاب إلى الغيبة . وكذلك أيضاً يتلاعب المتكلم بضميره ، فتارة يجعله تاء على جهة الإخبار عن نفسه ، وتارة يجعله كافاً فيجعل نفسه مخاطباً وتارة يجعله هاء ، فيقيم نفسه مقام الغائب . فذلك كان الكلام المتوالى فيه ضمير المتكلم والمخاطب لا يستطاب ؛ وإنما يحسن الانتقال من بعضها إلى بعض ، وهو نقل معنوي لا لفظي ؛ وشرطه أن يكون الضمير في المتنقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المتنقّت عنه : ليخرج ^(١) نحو أكرم زيداً ، وأحسن إليه ؛ فضمير « أنت » الذي هو « أكرم » غير الضمير في « إليه » .

واعلم أن للتكلم وانقلاب والغيبة مقامات ، والمشهور أن الالفاظ هو الانتقال من أحدها إلى الآخر بعد التعبير بالأول .

(١) ساقطة من م

وقال السكاكي : إما ذلك ، وإما التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره .

البحث الثاني : في أقسام

وهي كثيرة :

الأول

الالتفات من التكلم إلى الخطاب

ووجهه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه ، وأنه أعطاه فضل عناية وتخصيص بالمواجهة ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ^(١) ، الأصل : « وإليه أرجع » فالتفت من التكلم إلى الخطاب ، وفائدته أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه ، وهو يريد نُصَحَ قومه ، تلطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد لنفسه ، ثم التفت إليهم لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله .

وأيضاً فإن قومه لما أنكروا عليه عبادته الله ، أخرج الكلام معهم بحسب حالهم ، فاحتج عليهم بأنه يقبح منه أنه لا يعبد فاطره ومبدعه ؛ ثم حذرهم بقوله : ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ^(٢) .

لذا جعلوه من الالتفات ، وفيه نظر لأنه : إما يكون منه إذا كان القصد الإخبار عن نفسه في كلتا الجلتين ، وهاهنا ليس كذلك ، لجواز أن يكون أراد بقوله : ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ^(٣) مخاطبين ؛ ولم يرد نفسه ، ويؤيده ضمير الجمع ، ولو أراد نفسه لقال : « نرجع » .

وأيضاً فشرط الالتفات أن يكون في جملتين ، و « فطرنى » و « وإليه ترجعون » كلام واحد .

وأجيب بأنه لو كان المراد بقوله : ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ ظاهره لما صح الاستفهام الإنكارى ؛ لأن رجوع العبد إلى مولاه ليس بمعنى أن يعبد غير ذلك الراجع . فالمعنى : كيف أعبد من إليه رجوعى ؛ وإنما ترك « وإليه أرجع » إلى ﴿ وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ ﴾ لأنه داخل فيهم . ومع ذلك أفاد فائدة حسنة ؛ وهى أنه نبههم أنهم مثله فى وجوب عبادة من إليه الرجوع ؛ فعلى هذا ، الواو للحال ، وعلى الأول واو العطف .

ومنه قوله : ﴿ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(١) عدل عن قوله : « رَحْمَةً مِنَّا » إلى قوله : ﴿ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ ؛ لما فيه من الإشعار بأن ربوبيته تقتضى رحمته ؛ وأنه رحيم بعبد ، كقوله : ﴿ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَأَعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ ^(٤) ، وهو كثير .

وقوله : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ ^(٥) ولم يقل : « لنغفر لك » تعليقاً لهذه المغفرة التامة باسمه المتضمن لسائر أسمائه الحسنى ، ولهذا علق به النصر ، فقال : ﴿ وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَظِيمًا ﴾ ^(٦) .

الثانى

من التكلم إلى الغيبة

ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع ؛ حضر أو غاب ،

(٢) سورة سبا ١٥

(٤) سورة الحج ٧٧

(٦) سورة الفتح ٣

(١) سورة الكهف ٨٢

(٣) سورة الأعراف ٥٥

(٥) سورة الفتح ٢٤١

وأنه في كلامه ليس يَمُنُّ بِلَوْنٍ وَيَتَوَجَّه ، فيكون في المضر ونحوه ذا لَوْنَيْنِ ، وأراد بالانتقال إلى الغيبة الإبقاء على المخاطب ؛ من قرعه في الوجه بسهام الحجر ، فالغيبَةُ أَرْوَحُ لَهُ ، وأبقى على ماء وجهه أن يفوت ، كقوله : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ ^(١) ، حيثُ لم يقل « لنا » تحريضاً على فعل الصلاة لحق الربوبية .

وقوله : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ... ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ فَاْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : « بي » .

وله فائدتان : إحداهما دفع التهمة عن نفسه بالعصبية لها ، والثاني تنبيههم على استحقاقه الاتباع بما أتصف به من الصفات المذكورة ، من النبوة والأمية ، التي هي أكبر دليل على صدقه ، وأنه لا يستحق الاتباع لذاته ، بل لهذه الخصائص .

الثالث

من الخطاب إلى التكلم

كقوله : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا ﴾ ^(٥) ؛ وهذا إنما يتمشى على قول من لم يشترط أن يكون المراد بالالتفات واحداً ؛ فأما من اشترطه فلا يحسن أن يمثل به ، ويمكن أن يمثل بقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ ^(٥) على أنه سبحانه نَزَلَ نَفْسَهُ منزلة المخاطب .

(٢) سورة الدخان ٤-٦

(٤) سورة طه ٧٢ ، ٧٣

(١) سورة الكوثر ١ ، ٢

(٣) سورة الأعراف ١٥٨

(٥) سورة يونس ٢١

الرابع

من الخطاب إلى الغيبة

كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ^(١) ، فقد التفت عن ﴿ كُنْتُمْ ﴾ إلى ﴿ جَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ، وفائدة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم . لتعجبه من فعلهم وكفرهم ، إذ لو استمر على خطابهم لفاتت تلك الفائدة .

وقيل : لأن الخطاب أولاً كان مع الناس : مؤمنهم وكافرهم ؛ بدليل قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ ^(٢) ، فلو قال : « وجرين بكم » لزم الذم للجميع . فالتفت عن الأول للإشارة إلى الاختصاص بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية ، فعدل عن الخطاب العام إلى الذم الخاص ببعضهم . وهم الموصوفون بما أخبر به عنهم .

وقيل : لأنهم وقت الركوب حصروا ، لأنهم خافوا الهلاك وتقلب الرياح ، فناداهم نداء الحاضرين . ثم إن الرياح لما جرت بما تشتهي النفوس ، وأمنت الهلاك لم يبق حضورهم كما كان على ما هي عادة الإنسان ؛ أنه إذا أمن غاب ، فلما غابوا عند جريه بريح طيبة فكفرهم الله بصيغة الغيبة ؛ فقال : ﴿ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ .

وقوله : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُخْبَرُونَ ﴾ ^(٣) ثم قال : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) فانتقل عن الخطاب إلى الغيبة ، ولو ربط بما قبله لقال : « يطاف عليكم » ، لأنه مخاطب لا مخبر ، ثم التفت فقال : ﴿ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(٥) فكرر الالتفات .

وقوله : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْمِرُونَ ﴾ ^(٦)

(٢) سورة الزخرف ٧٠

(٤) سورة الروم ٣٩

(١) سورة يونس ٢٢

(٣) سورة الزخرف ٧١

وقوله : ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾ ^(١)
 وقوله : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ . وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٢) ،
 والأصل « فقطعتم » عطفًا على ما قبله ، لكن عدل من الخطاب إلى الغيبة ، فقيل ؛
 إنه سبحانه نعى عليهم ما أفسدوه من أمر دينهم إلى قوم آخرين ، ووجههم عليه قائلا :
 ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هؤلاء في دين الله !

وجعل منه ابن الشجرى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ^(٣) ، وقد سبق أنه على
 حذف المفعول ، فلا التفات .

الخامس

من الغيبة إلى التكلم

كقوله : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَمْرُهَا بِعَيْنِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ
 الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ ^(٤) .

﴿ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيْنَّا السَّمَاءَ الْأُولَى ﴾ ^(٥) .

﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَنِيْرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ ﴾ ^(٧) وفائدته أنه لما كان

(٢) سورة الأنبياء ٩٢ ، ٩٣

(٤) سورة الإسراء ١

(٦) سورة مريم ٨٨ ، ٨٩

(١) سورة الحجرات ٧

(٣) سورة الضحى ٣

(٥) سورة فصلت ١٢

(٧) سورة فاطر ٩

سَوْقُ السحاب إلى البلد إحياءً للأرض بعد موتها بالمطر ، دالاً على القدرة الباهرة ، والآية العظيمة التي لا يقدر عليها غيره ، عدل عن لفظ الغيبة إلى التكلم ؛ لأنه أدخل في الاختصاص ، وأدل عليه وأختم .

وفيه معنى آخر ؛ وهو أن الأقوال المذكورة في هذه الآية ، منها ما أخبر به سبحانه بسببه ؛ وهو سَوْقُ السحاب ، فإنه يسوق الرياح ، فتسوقه الملائكة بأمره ، وإحياء الأرض به بواسطة إنزاله ، وسائر الأسباب التي يقتضيها حكمه وعلمه . وعادته سبحانه في كل هذه الأفعال أن يخبر بها بنون التعظيم ، الدالة على أن له جنداً وخلقاً قد سخرهم في ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ ^(١) ، أي إذا قرأه رسولنا جبريل . وقوله : ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾ ^(٢) .

وأما إرسال السحاب فهو سحاب يأذن في إرسالها ، ولم يذكر له سببها ، بخلاف سوق السحاب ، وإنزال المطر فإنه قد ذكر أسبابه : ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ﴾ ^(٣) . ﴿ أَمِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ ^(٤) .

وجعل الزمخشري منه قوله : في سورة طه : ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى ﴾ ^(٥) . وزعم الجرجاني أن في هذه الآية التفاتاً ، وجعل قوله : ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ ^(٥) آخر كلام موسى ، ثم ابتداء الله تعالى فأخبر عن نفسه بأوصافه لمعالجتها .

وأشار الزمخشري ^(٦) إلى أن فائدة الالتفات إلى التكلم في هذه المواضع التنبيه على

(٢) سورة طه ١٠٢

(٤) سورة الحل ٦٠

(١) الكشاف ٣ : ٥٣

(١) سورة الأيماة ١٨

(٣) سورة فاطر ٢٧

(٥) سورة طه ٥٣

التخصيص بالقدرة ، وأنه لا يدخل تحت قدرة واحد ، وهو معنى قول غيره : إن الإشارة إلى حكاية الحال واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة . وكذا يفعلون لكل فعل فيه نوع تمييز وخصوصية بحال تُستغرب ، أوتهم المحاطب ؛ وإنما قال : ﴿ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُحْضَرَةً ﴾ ^(١) ، لإفادة بقاء المطر زماناً بعد زمان .

ومثله : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيْنَا السَّمَاءَ الْأَدْنَىٰ بِمَصَابِيحَ ﴾ ^(٢) عدل عن الغيبة في « قضاهن » و « سواهن » إلى التكلم في قوله : ﴿ وَزَيْنَا ﴾ ^(٣) ، فقليل للاهتمام بذلك ، والإخبار عن نفسه ، بأنه جعل الكواكب زينة السماء الدنيا ، وحفظاً ؛ تكذيباً لمن أنكر ذلك .

وقيل : لما كانت الأفعال المذكورة في هذه الآية نوعين :

أحدهما وجه الإخبار عنه بوقوعه في الأيام المذكورة ، وهو خلق الأرض في يومين ، وجعل الرواسي من فوقها وإلقاء البركة فيها ، وتقدير الأقوات في تمام أربعة أيام ؛ ثم الإخبار بأنه استوى إلى السماء ، وأنه أتمها وأكملها سبعا في يومين ؛ فأتى في هذا النوع بضمير الغائب ، عطفاً على أول الكلام في قوله : ﴿ قُلْ أَتُنْكُمُ تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْمَعُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ... ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ... ﴾ ^(٤) الآية .

والثاني قصد به الإخبار مطلقاً ، من غير قصد مدة خلقه ، وهو تزيين سماء الدنيا بمصابيح ، وجعلها حفظاً ؛ فإنه لم يقصد بيان مدّة ذلك ؛ بخلاف ما قبله ؛ فإن نوع الأول يتضمن إيجاداً لهذه المخلوقات العظيمة في هذه المدة السيرة ، وذلك من أعظم آثار قدرته . وأما تزيين

(٢) سورة فصلت ١٢

(٤) سورة فصلت ١٢

(١) سورة الحج ٦٣

(٣) سورة فصلت ١٠، ٩

السماء الدنيا بالمصاييح فليس المقصود به الإخبار عن مدة خلق النجوم ، فالتفت من الغيبة إلى التكلم ، فقال : ﴿ زَيْنًا ﴾ .

فائدة

[في تكرار الالتفات في موضع واحد]

وقد تكرر الالتفات في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ^(١) في أربعة مواضع ؛ فانتقل عن الغيبة في قوله : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ ، إلى التكلم في قوله : ﴿ بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ ، ثم عن التكلم إلى الغيبة في قوله : ﴿ لِنُرِيَهُ ﴾ ، بالياء على قراءة الحسن ، ثم عن الغيبة إلى التكلم في قوله : ﴿ آيَاتِنَا ﴾ ؛ ثم عن التكلم إلى الغيبة في قوله : ﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ .

وكذلك في الفاتحة ، فإن من أولها إلى قوله : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ^(٢) أسلوب غيبة ، ثم التفت بقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٢) إلى أسلوب خطاب في قوله : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) ، ثم التفت إلى الغيبة بقوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل « الذين غضبت » كما قال : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) .

السادس

من الغيبة إلى الخطاب

كقوله : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴾ ^(٣) ، ولم يقل :

(٢) سورة الفاتحة ٤ ، ٥ ، ٧

(١) سورة الإسراء ١

(٣) سورة مريم ٨٨ ، ٨٩

« لقد جاءوا » للدلالة على أن من قال مثل قولهم ينبغي أن يكون موثقاً عليه ، منكراً عليه قوله ، كأنه يخاطب به قوما حاضرين .

وقوله : ﴿ وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْخُسْرِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ ^(١) ، ثم قال : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا . إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ فَتَكُونُ بِهِمْ جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُذِّبْتُمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَر إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ ﴾ ^(٦) ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ ... ﴾ ^(٨) الآية .

وقوله : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١٠) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّانَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمْكِنْ لَهُمْ ﴾ ^(١١) .

وقوله حكاية عن الخليل : ﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

(٢) سورة مريم ٧١

(٤) سورة آل عمران ١٠٦

(٦) سورة الفرقان ٤٥

(٨) سورة البقرة ٥٧

(١٠) سورة الأنعام ٦

(١) - سورة مريم ٣٩

(٣) - سورة الدهر ٢٢، ٢١

(٥) سورة التوبة ٣٥

(٧) سورة البقرة ٦

(٩) سورة الأحزاب ٥٠

تَعْلَمُونَ . إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴿١﴾ ، إلى قوله : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ ﴿٢﴾ .

وقوله : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ . وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ . وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ﴿٣﴾ .

وقوله : ﴿ وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَاسْلَخَ مِنْهَا ﴾ ﴿٤﴾ إلى قوله : ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثْ ﴾ ﴿٥﴾ .

وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ . . . ﴾ ﴿٦﴾ الآية .

وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ ﴿٧﴾ ، وهو عجيب لأن «الذين» موصول لفظه للغيبة ، ولا بد له من عائذ وهو الضمير في «آمنوا» ، فكيف يعود ضمير مخاطب على غائب ! فهذا مما لا يعقل .

وقوله : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ . إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ﴿٨﴾ : فقد التفت عن الغيبة وهو ﴿ مَالِكِ ﴾ إلى الخطاب وهو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ﴿٨﴾ .

ولَكَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ كَانَ التَّقْدِيرُ : قولوا الحمد لله ، ففيه التفتان - ، أعنى في الكلام المأمور به :

أحدهما : في لفظ الجلالة ، فإن الله تعالى حاضر ، فأصله الحمد لك .

والثاني : ﴿ إِيَّاكَ ﴾ لجيشه على خلاف الأسلوب السابق وإن لم يقدر : «قولوا» كان في «الحمد لله» التفتان عن التكلم إلى الغيبة ؛ فإن الله سبحانه حمده نفسه ، ولا يكون في ﴿إِيَّاكَ﴾

(٢) سورة العنكبوت ٢٤
(٤) سورة الأعراف ١٧٥
(٦) سورة المائدة ٣٨ ، ٣٩
(٨) سورة الفاتحة ٥ ، ٤

(١) سورة العنكبوت ١٦ ، ١٧
(٣) سورة إبراهيم ١٩ - ٢١
(٥) سورة الأعراف ١٧٦
(٧) سورة المائدة ٦

نعبد ﴿ التفات ؛ لأن « قولوا » مقدرة معها قطعاً ؛ فإِذَا أن يكون في الآية التفات ، أولاً التفات بالكلية .

السابع

بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه

فيكون التفاتاً عنه ، كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) بعد ﴿ أُنْعِمْتَ ﴾ ^(٢) ؛ فإن المعنى « غير الذين غضبت عليهم » ذكره التنوخي في " الأقصى القريب " ، والخفاجي وابن الأثير وغيرهم .

واعلم أنه على رأى السكاكى تجىء الأقسام الستة في القسم الأخير ، وهو الانتقال التقديرى .

وزعم صاحب " ضوء المصباح " ، أنه لم يستعمل منها إلا وضع الخطاب والغيبة موضع التكلم ، ووضع التكلم موضع الخطاب ، ومثّل الثالث بقوله : ﴿ وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ ^(٣) ، مكان « ومالكم لا تعبدون الذى فطركم » .

وجعل بعضهم من الالتفات قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِهِمْ ﴾ ^(٤) ثم قال : ﴿ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ ^(٦) .

البحث الثالث فى أسبابه

اعلم أن للالتفات ^(٥) فوائد عامة وخاصة ؛ فمن العامة التفنن والانتقال من أسلوب إلى آخر

(٢) سورة يس ٢٢
(٤) سورة النساء ١٦٢

(١) سورة الفاتحة ٧
(٣) سورة البقرة ١٧٧
(٥) ت : « اليقين » تحريف

لما في ذلك من تنشيط السامع ، واستجلاب صفاته ، واتساع مجارى الكلام ، وتسهيل الوزن والقافية .

وقال البيانىون : إن الكلام إذا جاء على أسلوب واحد وطال حسن تغيير الطريقة . ونازعهم القاضى شمس الدين بن الجوزى وقال : الظاهر أن مجرد هذا لا يكفي فى المناسبة ، فإننا رأينا كلاماً أطول من هذا ، والأسلوب محفوظ ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ... ﴾ ^(١) إلى أن ذكر عشرة أصناف ، وختم بـ ﴿ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ ، ولم يغير الأسلوب ؛ وإنما المناسبة أن الإنسان كثير القلب ، وقلبه بين إصبعين من أصابع الرحمن ، يقلبه كيف يشاء ، فإنه يكون غائباً فيحضر بكلمة واحدة ، وآخر يكون حاضراً فيغيب ، فإله تعالى لما قال : ﴿ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٢) تنبه السامع وحضر قلبه ، فقال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٣) . وأما ^(٤) الخاصة فتختلف باختلاف مجاله ومواقع الكلام فيه على ما يقصده المتكلم .

فنها قصد تعظيم شأن المخاطب ، كما فى : ﴿ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه بقوله : « أَلْحَمْدُ لِلَّهِ » الدال على اختصاصه بالحمد وجد من نفسه التحرك للإقبال عليه سبحانه ؛ فإذا انتقل إلى قوله : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الدال على ربوبيته لجميعهم قوى تحركه ، فإذا قال : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ الدال على أنه منعم بأنواع النعم ؛ جليلها وحقيقها تزايد التحرك عنده ، فإذا وصل لـ ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ وهو خاتمة الصفات الدالة على أنه مالك الأمر يوم الجزاء ، فيتأهب قرب به ، وتيقن الإقبال عليه بتخصيصه بنهاية الخضوع والاستعانة فى المهمات .

(٢) سورة الفاتحة ٢

(٤-٤) ت « والخاصة تختلف » ؛

(١) سورة الأحزاب ٣٥

(٣) سورة الفاتحة ٥

وقيل : إنما اختير للحمد لفظ الغيبة ، وللعبادة الخطاب ، للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة ؛ فإنَّك تحمِّد نظيرك ولا تعبد ، إذ الإنسان يحمِّد من لا يعبد ، ولا يعبد من لا يحمده ، فاما كان كذلك استعمل لفظ الحمد لتوسطه مع الغيبة في الخبر فقال : « الحمد لله » ولم يقل « الحمد لك » ، ولفظ العبادة مع الخطاب فقال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ لينسب إلى العظيم حال مخاطبة والمواجهة ، على ما هو أعلى رتبة ؛ وذلك على طريق التأدب . وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ مصرحاً بذكر المنعم ، وإسناد الإنعام إليه لفظاً ولم يقل « صراط المنعم عليهم » ؛ فاما صار إلى ذكر الغضب روى عنه لفظ الغضب في النسبة إليه لفظاً ، وجاء باللفظ متحرفاً عن ذكر الغاضب ؛ فلم يقل « غير الذين غضبت عليهم » ، تفادياً عن نسبة الغضب في اللفظ حال المواجهة .

ومن هذا قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً ﴾ ^(١) ؛ فإنَّ التأدب في الغيبة دون الخطاب .

وقيل : لأنه لما ذكر الحقيق بالحمد ، وأجرى عليه الصفات العظيمة من كونه ربا للعالمين ورحمنا ورحيما ، ومالكا ليوم الدين ، تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بأن يكون معبوداً دون غيره ، مستعانا به ، فخطب بذلك لتميَّزه بالصفات المذكورة ، تعظيماً لشأنه كله ؛ حتى كأنه قيل : إياك ، يا مَنْ هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة لا غيرك . قيل : ومن لطائف التنبيه على أنَّ مبتدأ الخلق الغيبة منهم عنه سبحانه ، وقصورهم عن محاضرتة ومخاطبته ، وقيام حجاب العظمة عليهم ، فإذا عرفوه بما هو له ، وتوسلوا للقرب بالثناء عليه ، وأقروا بالحمد له وتعبدوا له بما يليق بهم ، تأهلوا لمخاطباته ومناجاته فقالوا : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

وفيه أنهم يُبدون بين يدي كلِّ دعاء له سبحانه ومناجاة له صفات عظمتها لمخاطبته على الأدب والتعظيم ، لا عن الغفلة والإغفال ، ولا عن اللعب والاستخفاف ، كمن يدعو بلا نية أو على تلعب وغفلة ، وهم كثير .

ومنه أن مناجاته لا تصعد إلا إذا تطهر من أداس الجهالة به ، كما لا تسجد الأعضاء إلا بعد التطهير من حدث الأجسام ؛ ولذلك قدمت الاستعاذة على القرآن .

قال الزمخشري : وكافى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾ ^(١) . ولم يقل « واستغفرت لهم » [وعدل عنه إلى طريق الالتفات] ^(٢) لأن في هذا الالتفات بيان تعظيم استغفاره ، وأن شفاعته من اسمه الرسول بمكان ^(٣) .

ومنها : التنبيه على ماحق الكلام أن يكون واردا عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٤) ، أصل الكلام « وما لكم لا تعبدون الذي فطركم » ولكنه أبرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه ، وهو يريد مناصحتهم ؛ ليتأنف بهم ، ويريهم أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ، ثم لما انقضى غرضه من ذلك ، قال : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٥) ليدل على ما كان من أصل الكلام ، ومقتضيا له ، ثم ساقه هذا المساق إلى أن قال : ﴿ آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ ﴾ ^(٥) .

ومنها : أن يكون الغرض به التتميم لمعنى مقصود للتكلم ؛ فيأتي به محافظة على تميم

(٢) تكملة من الكشف

(٤) سورة يس ٢٢

(١) سورة النساء ٦٤

(٣) الكشف ٢ : ٤٠٨

(٥) سورة يس ٢٥

ما قصد إليه من المعنى المطلوب له ، كقوله : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(١) ، أصل الكلام « إنا مرسلين رحمة منا » ، ولكنه وضع الظاهر موضع المضمَر ، للإِنداز بأنَّ الربوبية تقتضى الرحمة للمربوبين ، للمقدرة عليهم ، أو لتخصيص النبىِّ صلى الله عليه وسلم بالذكر ، أو الإشارة إلى أنَّ الكتاب إنما هو إليه دون غيره ، ثم التفت بإعادة الضمير إلى الربِّ الموضوع موضع المضمَر ، للمعنى المقصود من تميم المعنى .

ومنها : قصد المبالغة ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَبَ النَّجْمُ ﴾ ^(٢) كأنه يذكر لغيرهم حالهم ، ليتعجب منها ويستدعى منه الإنكار والتقييح لها ؛ إشارة منه على سبيل المبالغة إلى أنَّ ما يعتمدونه بعد الإِنجاء من البغى فى الأرض بغير الحقِّ ، مما ينكر ويقبح .

ومنها : قصد الدلالة على الاختصاص ، كقوله : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ﴾ ^(٣) فإنه لما كان سَوَقُ السحاب إلى البلد الميت وإحياء الأرض بعد موتها بالمطر دألاً على القدرة الباهرة التى لا يقدر عليها غيره ، عدل عن لفظ الغيبة إلى التكلم ؛ لأنه أدخل فى الاختصاص وأدلَّ عليه : « سقنا » و « أحيينا » .

ومنها: قصد الاهتمام، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ . فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾^(١)، فعدل عن الغيبة في « قضاهن » « وأوحى » إلى التكلم في « وزينا السماء الدنيا » للاهتمام بالإخبار عن نفسه ، فإنه تعالى جعل الكواكب في سماء الدنيا للزينة والحفظ ؛ وذلك لأن طائفة اعتقدت في النجوم أنها ليست في سماء الدنيا ، وأنها ليست حفظاً ولا رجوماً ، فعدل إلى التكلم والإخبار عن ذلك ، لكونه مهمّاً من مهمات الاعتقاد ، ولتكذيب الفرقة المعتقدة بطلانه .

ومنها: قصد التوبيخ ، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾^(٢) ، عدل عن الغيبة إلى الخطاب ، للدلالة على أن قائل مثل قولهم ، ينبغي أن يكون موبّخاً ومنكراً عليه ؛ ولما أراد توبيخهم على هذا أخبر عنه بالحضور ، فقال: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ﴾^(٣) ، لأن توبيخ الحاضر أبلغ في الإهانة له .

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ . وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾^(٤) ؛ قال: ﴿تَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ دون « تقطعتم أمركم بينكم » ، كأنه يعنى عليهم ما أفسدوه من أمر دينهم إلى قوم آخرين وتقبّح عندهم ما فعلوه ، ويوبخهم عليه قائلاً: ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هؤلاء في دين الله ، فجعلوا أمر دينهم به قطعاً ، تمثيلاً لأخلاقهم في الدين .

فائدة

اختلف في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾ ^(١) بعد ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ يَوْمَ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٢).

ف قيل : إن الكلام تم عند قوله : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ، وهذا الذي بعده من مقول الله تصديقاً لهم .

وقيل : بل هو من بقية كلامهم الأول على طريقة الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، كقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ^(٣).

فإن قلت : قد قال في آخر السورة : ﴿ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾ ^(٤) ، فلم عدل عن الخطاب هنا ؟ قلت : إنما جاء الالتفات في صدر السورة ، لأن المقام يقتضيه ، فإن الإلهية تقتضي الخير والشر لتتصف المظلومين من الظالمين ، فكان العدول إلى ذكر الاسم الأعظم أولى . وأما قوله تعالى في آخر السورة : ﴿ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾ ^(٥) ؛ فذلك المقام مقام الطلب للعبد من ربه أن يُنعم عليه بفضله ، وأن يتجاوز عن سيئاته ، فلم يكن فيه ما يقتضى العدول عن الأصل المستمر .

البحث الرابع في شرط

تقدم أن شرط الالتفات أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه ؛ وشرطه أيضاً أن يكون في جملتين ، أى كلامين مستقلين ، حتى يمتنع بين الشرط وجوابه .

(٢) سورة يونس ٢٢

(١) سورة آل عمران ٩

(٣) سورة آل عمران ١٩٤

وفي هذا الشرط نظر ، فقد وقع في القرآن مواضع ، الالتفات فيها وقع في كلام واحد ؛ وإن لم يكن بين جزأى الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَكُونُونَ لَكَ مِنَ الْخَالِقِينَ ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ﴾ (٢) .

وقوله : ﴿ وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ (٣) ، بعد قوله : ﴿ إِنَّا أَهْلَلْنَا لَكَ ﴾ (٣) ، التقدير : إن وهبت امرأة نفسها للنبي ﴿ إِنَّا أَهْلَلْنَا لَكَ ﴾ (٣) ، وجللتا الشرط والجزاء كلام واحد .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ ﴾ (٤) .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا . لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (٥) ؛ وفيه التفاتان : أحدهما بين « أرسلنا » والجلالة ، والثاني بين الكاف في « أرسلنا » و « رسول » وكل منهما في كلام واحد .

وقوله : ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ ﴾ (٦) .

وقوله : ﴿ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ (٧) ، وجوز الزمخشري فيه أن يكون ضمير « جزاؤكم » يعود على « التابعين » على طريق الالتفات (٨) .

وقوله : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ (٩) ، على قراءة الياء .

- (٢) سورة القصص ٥٩
(٤) سورة الفرقان ١٧
(٦) سورة آل عمران ١٥١
(٨) الكشاف ٢ : ٥٢٨

- (١) سورة النكبات ٢٣
(٣) سورة الأحزاب ٥٠
(٥) سورة الفتح ٩، ٨
(٧) سورة الإسراء ٦٣

(٩) سورة البقرة ٢٨١ ؛ وانظر الكشاف ١ : ٢٤٧ .

وقوله : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ ^(١) ، قال التنوخي في " الأقصى القريب " : الواو للحال .

وقوله : ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٢) .

البحث الخامس

أنه يقرب من الالتفات نقل الكلام إلى غيره

وإنما يُفعل ذلك إذا ابتلي العاقل بخصم جاهل متعصب، فيجب أن يقطع الكلام معه في تلك المسألة ؛ لأنه كلما كان خوضه معه أكثر، كان بعده عن القبول أشدّ ، فالوجه حينئذ أن يُقطع الكلام معه في تلك المسألة ، وأن يؤخّر في كلام آخر أجني ويطنب فيه ، بحيث ينسى الأول ، فإذا اشتغل خاطره به أدرج له في أثناء الكلام الأجنيّ مقدّمة تناسب ذلك المطلب الأول ، ليتمكن من انقياده .

وهذا ذكره الإمام أبو الفضل في كتاب " درة التنزيل " ، ^(٣) ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ أَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ﴾ ^(٤) ، قال : إن قوله « وأذكر » ليس متصلاً بما قبله ، بل نقلاً لهم عما هم عليه ، والمقدمة المدرجة قوله : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ ^(٥) .

وهذا الذي قاله يُخرج الآية عن الاتصال ، مع أنّ في الاتصال وجوهاً مذكورة في موضعها .

(٢) سورة يس ٢

(١) سورة المائدة ١٢

(٣) هو درة التنزيل وغرة التأويل للإمام نجر الدين الرازي ،

(٥) سورة ص ٢٧-٢٩

(٤) سورة ص ١٧

والحق به الأستاذ وأبو جعفر بن الزبير^(١) قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْوَارِثُ الْيَتِيمُ . بَلْ عَجِبُوا . . . ﴾^(٢) الآية ؛ فهذا إنكار منهم للبعث واستبعاد ، نحو الوارد في سورة « ص » ؛ فأعقب ذلك بما يشبه الالتفات بقوله : ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا . . . ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿ وَأَخْيَيْنَا بِهِ بَلَدَهُ مِثْلًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴾^(٤) ، فبعد العدول عن مجاوبتهم ، في قولهم : ﴿ ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾^(٥) ، وذكر اختلافهم المسبب عن تكذيبهم ، في قوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ ﴾^(٦) ، صرف تعالى الكلام إلى نبيه والمؤمنين ، فقال : ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا . . . ﴾^(٧) إلى قوله : ﴿ وَأَخْيَيْنَا بِهِ بَلَدَهُ مِثْلًا ﴾^(٨) ، وذلك حكمة تدرك مشاهدة ، لا يمكنهم التوقف في شيء منه ولا حفظ عنهم إنكاره ، فعند تكرار هذا ، قال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴾^(٩) .

ومما يقرب من الالتفات أيضا الانتقال من خطاب الواحد والاثنين والجمع إلى خطاب آخر ؛ وهو ستة أقسام ، كما سبق تقسيم الالتفات :

أحدها : الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين ، كقوله تعالى : ﴿ أَجِئْنَا لِنَتْلِفَتِنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمْ أَعْيُنٌ عَلَى آلِهَاتِنَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(١٠) .

الثاني : منه خطاب الواحد إلى خطاب الجمع : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(١١) .

(١) هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الفراءى الأندلسي ، التوفي سنة ٧٠٨ ، له كتاب : ملاك التأويل الفاطمي لدوى الإلهاد والتعطيل في توجيه التشابه اللفظي من آي التنزيل ومنه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٠٧ ، وقد لحص فيه كتاب درة التنزيل للفخر الرازي وزاد عليه أشياء (الدرر الكونية ١ : ٢٨٤)

(٢) سورة ق ٦

(٣) سورة ق ١٠١

(٤) سورة ق ٣

(٥) سورة ق ١١

(٦) سورة ق ٦

(٧) سورة ق ٥

(٨) سورة يونس ٢٨

(٩) سورة ق ١١

(١٠) سورة الطلاق ١

الثالث : من الاثنين إلى الواحد ، كقوله : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ ^(١) ،
﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ ^(٢) .

الرابع : : من الاثنين إلى الجمع ، كقوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ
لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣) ،
وفيه انتقال آخر من الجمع إلى الواحد ، فإنه ثنى ثم جمع ، ثم وحّد ، توسعا في الكلام . وحكمة
التثنية أن موسى وهرون هما اللذان يقرران قواعد النبوة ، ويحكمان في الشريعة ، فخصهما
بذلك ، ثم خاطب الجميع باتخاذ البيوت قبلة للعبادة ؛ لأن الجميع مأمورون بها ،
ثم قال لموسى وحده : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، لأنه الرسول الحقيقي الذي إليه
البشارة والإنذار .

الخامس : من الجمع إلى الواحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٥)
وقد سبق حكمته . ومن نظائره قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا أَهْبِطُوا
مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ ^(٦) ، ثم قال : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ ^(٧) ، ولم يقل « منا » مع أنه
للجمع أو للواحد المعظم نفسه ، وحكمته المناسبة للواقع ، فالهدى لا يكون إلا من الله ،
فناسب الخاص للخاص .

السادس : من الجمع إلى التثنية ، كقوله : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ
تَنْفَعُوا... ﴾ ^(٨) إلى قوله : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ^(٩) .

السابع : ^(١٠) ذكر بعضهم من الالتفات تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في
المعنى على طريق المثل إلى الدعاء ، فالأول كقوله : ﴿ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ
زَهُوقًا ﴾ ^(١١) ، والثاني كقوله : ﴿ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ ﴾ ^(١٢) .

(٢) سورة يونس ٨٧

(٤) سورة البقرة ٣٨

(٦) هذا القسم وما بعده ؛ هو زيادة على

(٧) سورة الإسراء ٨١

(١) سورة طه ١١٧، ١١٨

(٣) سورة يونس ٨٧

(٥) سورة الرحمن ٣٣، ٣٤

ما ذكره قبلا من تقسيمه إلى ستة أقسام

(٨) سورة التوبة ١٢٧

الثامن : من الماضى إلى الأمر ، كقوله : ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ وَأَحِلَّتْ لَكُمْ الْآنْعَامُ إِلَّا مَا يُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ ^(٢) .

التاسع : من المستقبل إلى الأمر ، تعظيما لحال من أجرى عليه المستقبل . وبالضد من ذلك فى حق من أجرى عليه الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ يَاهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ... ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ بَرِئٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ ^(٤) ، فإنه إنما قال : ﴿ أَشْهَدُ اللَّهَ ﴾ ، و ﴿ وَأَشْهَدُوا ﴾ ولم يقل : « وأشهدكم » ليكون موازنا له ؛ ولا شك أن معنى إشهد الله على البراءة صحيح فى معنى يثبت التوحيد ؛ بخلاف إشهدهم ؛ فما هو إلا تهاون بدينهم ، ودلالة على قلة المبالاة به ، فلذلك عدل عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ، وجىء به على لفظ الأمر ، كما تقول للرجل منكرا : اشهد على أنى أحببك .

العاشر : من الماضى إلى المستقبل ، نحو : ﴿ وَاللَّهُ أَنْذَىٰ أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ ﴾ ^(٥) ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) .

والحكمة فى هذه أن الكفر لما كان من شأنه إذا حصل أن يستمر حكمه عبر عنه بالماضى ، ليفيد ذلك مع كونه نافيا أنه قد مضى عليه زمان ؛ ولا كذلك الصدّة عن سبيل الله ، فإن حكمه إنما ثبت حال حصوله مع أن فى الفعل المستقبل إشعارا بالتكثير ،

(٢) سورة الحج ٣٠

(١) سورة الأعراف ٢٩

(٣) سورة هود ٥٣ ، ٥٤ ؛ والآياتان بهماهما : ﴿ قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ . إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّى أُشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّى بَرِئٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ .

(٥) سورة الحج ٣١

(٤) سورة فاطر ٩

(٦) سورة الحج ٢٥

فَيُشْعِرُ قَوْلُهُ : « وَيَصْدُونَ » ، أَنَّهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ بِصَدَدِ ذَلِكَ ، وَلَوْ قَالَ : « وَصَدَّوْا » لَأَشْعَرَ بِانْقِطَاعِ صَدِّهِمْ .

الحادى عشر : عكسه ، كقوله : ﴿ وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ ﴾ ^(٢) .

قالوا : والفائدة في الفعل الماضى إذا أخبر به عن المستقبل الذى لم يوجد أنه أبلغ وأعظم موقعا ، لتنزيله منزلة الواقع . والفائدة في المستقبل إذا أخبر به عن الماضى لتبين هيئة الفعل باستحضار صورته ، ليكون السامع كأنه شاهد ، وإنما عبر في الأمر بالتوبيخ بالماضى بعد قوله : ﴿ يَنْفَخُ ﴾ للإشعار بتحقيق الوقوع وثبوته ، وأنه كائن لا محالة ، كقوله : ﴿ وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ^(٣) ، والمعنى : « يبرزون » ، وإنما قال : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ ﴾ بعد ﴿ نُسَيِّرُ ﴾ ﴿ وَتَرَى ﴾ ، وهما مستقبلان ، لذلك .

(٢) سورة الكهف ٤٧

(١) سورة النمل ٨٧
(٣) سورة إبراهيم ٢١

النَّضْمَيْنِ

وهو إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء ، وفي الأفعال ، وفي الحروف ، فأما في الأسماء فهو أن تضمَّن اسماً معنى اسم ؛ لإفادة معنى الاسمين جميعاً ، كقوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَلَّا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ﴾ ^(١) ، ضمَّن « حقيق » معنى « حريص » ليفيد أنه محقق بقول الحق وحريص عليه .

وأما الأفعال فأن تضمَّن فعلاً معنى فعل آخر ، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً ؛ وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف ، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدى به ، فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ، ليصح تعديه به .

واختلفوا أيهما أولى ؟ فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف وأنه واقع موقع غيره من الحروف أولى .

وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمينه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى ؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر .

مثاله قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، فضمَّن « يشرب » معنى « يروى » ، لأنه لا يتعدى بالباء ، فلذلك دخلت الباء ، وإلا فـ « يشرب » يتعدى بنفسه ، فأريد باللفظ الشرب والرى معا ، فجمع بين الحقيقة والحجاز في لفظ واحد .

وقيل : التجوز في الحرف ؛ وهو الباء ؛ فإنها بمعنى « من » .

وقيل : لا مجاز أصلاً ، بل العين هاهنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء ؛

لا إلى الماء نفسه ، نحو نزلت بعينٍ ، فصار كقوله : مكانا يشرب به .

وعلى هذا : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ ^(١) ، قاله الراغب .

وهذا بخلاف المجاز ؛ فإن فيه العدولَ عن مسمّاه بالكلية ، ويراد به غيره ، كقوله : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ ^(٢) ، فإنه استعمل « أراد » في معنى مقاربة السقوط ؛ لأنه من لوازم الإرادة ، وإنّ من أراد شيئاً فقد قارب فعله ، ولم يُرَدِّ باللفظ هذا المعنى الحقيقي الذي هو الإرادة البتة . والتضمين أيضاً مجاز ؛ لأنّ اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معا ، والجمع بينهما مجاز خاصّ يسمونه بالتضمين ، تفرقةً بينه وبين المجاز المطلق .

ومن التضمين قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ^(٣) ؛ لأنه لا يقال : رفثتُ إلى المرأة ؛ لكن لما كان بمعنى الإفضاء ساغ ذلك .

وهكذا قوله : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ ^(٤) ؛ وإنما يقال : هل لك في كذا ؟ لكن المعنى أدعوك إلى أن تزكّي .

وقوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٥) ، فجاء بـ « عن » ، لأنه ضمن التوبة معنى العفو والصفح .

وقوله : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾ ^(٦) ، وإنما يقال : خلوت به ، لكن ضمن « خَلَوْا » معنى « ذهبوا » « وانصرفوا » ، وهو معادل لقوله : ﴿ لقوا ﴾ ؛ وهذا أولى من قول من قال : إنّ « إلى » هنا بمعنى الباء ، أو بمعنى « مع » .

وقال مكيّ : إنما لم تأت الباء ؛ لأنه يقال : خلوت به إذا سخرت منه ، فأتى بـ « إلى » لدفع هذا الوهم .

(٢) سورة الكهف ٧٧

(٤) سورة النازعات ١٨

(٦) سورة البقرة ١٤

(١) سورة آل عمران ١٨٨

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٥) سورة الشورى ٢٥

وقوله : ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١) ، قيل : الصراط منصوب على المفعول به ، أى لأزمن لك صراطك ، أو لأملكته لهم ، و «أقعد» وإن كان غير متعدّ ضمن معنى فعل متعدّ .

وقوله : ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾^(٢) ، ضمن «تعدّ» معنى «تنصرف» ، فعدي بـ «هن» . قال ابن السجري : ومن زعم أنه كان حق الكلام ؛ «لا تعدّ عينك عنهم» بالنصب ؛ لأن «تعدّ» متعدّ بنفسه فباطل ، لأن عدوت وجاوزت بمعنى واحد . وأنت لا تقول : جاوز فلان عينه عن فلان ، ولو كانت التلاوة بنصب العين لكان اللفظ يتضمّنهما محمولاً أيضاً على : لا تنصرف عينك عنهم ، وإذا كان كذلك ، فالذى وردت به التلاوة من رفع العين يثول إلى معنى النصب فيها ؛ إذ كان «لا تعدّ عينك» بمنزلة «لا تنصرف» ، ومعناه لا تنصرف عينك عنهم ، فالفعل مسند إلى العين ، وهو فى الحقيقة موجه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قال : ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾^(٣) ، أسند الإعجاب إلى الأموال ، والمعنى لا تعجب بأموالهم .

وقوله : ﴿أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾^(٤) ، ضمن معنى «لتدخلن» أو «لتصيرن» ؛ وأما قول شعيب : ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُوذُ فِيهَا﴾^(٥) فليس اعترافاً بأنه كان فيهم ، بل مؤوّل على ماسبق . وتأويل آخر وهو أن يكون من نسبة فعل البعض إلى الجماعة ، أو قاله على طريق المشاكلة لكلامهم ، وهذا أحسن .

وقوله : ﴿أَلَّا تَشْرِكَ بِي شَيْئًا﴾^(٦) ، ضمن «لا تشرك» معنى «لا تعدل» والعدل : التسوية ، أى لا تسوى به شيئاً .

(٢) سورة الكهف ٢٨

(٤) سورة إبراهيم ١٣

(٦) سورة الحج ٢٦

(١) سورة الأعراف ١٦

(٣) سورة التوبة ٨٥

(٥) سورة الأعراف ٨٩

وقوله : ﴿ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) ضَمَّنَ معنى « أهابوا » فعذَى بحرفه .
 وقوله : ﴿ إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا ﴾ ^(٢) ضَمَّنَ ﴿ لَتُبْدِي بِهِ ﴾
 معنى « تخبر به » أو « لتعلم » ليفيد الإظهار معنى الإخبار ؛ لأن الخبر قد يقع سرّاً
 غير ظاهر .

وقوله : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ ^(٣) ، جوز الزمخشري نصب
 ﴿ مَقَامًا ﴾ ، على الظرف على تضمين ﴿ يبعثك ﴾ معنى « يقيمك » .
 وقوله : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ ^(٤) ، قال الفارسي : ومن قرأ « فَأَجْمِعُوا »
 بالقطع أراد فأجمعوا أمركم وشركاءكم ، كقوله :

* مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا *

وقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ﴾ ^(٥) ، قال ابن سيده : عذاه بـ « من » لأنه
 في معنى كشف الفزع .

وقوله : ﴿ أَذَلَّةٍ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَىٰ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٦) ، فإنه يقال : ذلّ له ،
 لا عليه ، ولكنه هنا ضَمَّنَ معنى التعطف والتحنن .

وقوله : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ ^(٧) ضَمَّنَ ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ معنى « يمتنعون » من
 وطنهم بالآلية .

وقوله : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَىٰ الْمَلَأِ الْأَعْلَىٰ ﴾ ^(٨) ، أى لا يصفون .

﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٩) ، أى أنزل .

﴿ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ ﴾ ^(١٠) ، أى أحلّ له .

- (٢) سورة القصص ١٠
 (٤) سورة يونس ٧١
 (٦) سورة المائدة ٥٤
 (٨) سورة الصافات ٨
 (١٠) سورة الأحزاب ٣٨

- (١) سورة هود ٢٣
 (٣) سورة الإسراء ٧٩
 (٥) سورة سبأ ٢٣
 (٧) سورة البقرة ٢٢٦
 (٩) سورة القصص ٨٥

﴿ وَمُطَهَّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(١) أى ممیزك .
 ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ ^(٢) أى لا یرضى .
 ﴿ فَاسْتَقِمْوا إِلَيْهِ ﴾ ^(٣) ، أى أنیبوا إليه وارجموا .
 ﴿ هَلَكَ عَنِ سُلْطَانِيَّةٍ ﴾ ^(٤) ، أى زال .
 ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ ^(٥) ، فإنه يقال : خالفت زيدا ، من غير احتیاج لتعديه بالجاء ؛ وإنما جاء محمولا على « ينحرفون » أو « يزيفون » .
 ومثله تعدية « رحيم » بالباء ، فى نحو : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ ^(٦) حملا على « رؤوف » ، فى نحو : ﴿ رَوْوْفٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٧) ، ألا ترى أنك تقول : رأفت به ، ولا تقول : رحمت به ؛ ولكن لما وافقه فى المعنى تنزل منزلته فى التعدية .
 وقوله : ﴿ إِنِّي لِمَا أُنْزِلَتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ ^(٨) ، ضمن معنى « سائل » .
 ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ ^(٩) ، قال الزخشرى : ضمن معنى « تحاملوا » ، فعدهاء بـ « على » ، والأصل فيه « من » .

تنبيهان

الأول : الأكثر أن يُراعى فى التعدية ما ضمن منه ، وهو المحذوف لا المذكور ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَزَفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ^(١٠) ، أى الإفضاء .
 وقوله : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(١١) ، أى يروى بها ، وغيره مما سبق .

- (٢) سورة يونس ٨١
 (٤) سورة الحاقة ٢٩
 (٦) سورة الأحزاب ٤٣
 (٨) سورة القصص ٢٤
 (١٠) سورة البقرة ١٨٧

- (١) سورة آل عمران ٥٥
 (٣) سورة فصلت ٦
 (٥) سورة النور ٦٣
 (٧) سورة التوبة ١٢٨
 (٩) سورة المطففين ٢
 (١١) سورة الدھر ٦

ولم أجد مراعاة الملفوظ به إلا في موضعين : أحدهما قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾^(١) ، على قول ابن الضائع أنه ضمن « يقال » معنى « ينادى » وإبراهيم « نائب » عن الفاعل ؛ وأورد على نفسه : كيف عدّى باللام والنداء لا يتعدى به ؟ وأجاب بأنه روعى الملفوظ به ؛ وهو القول ؛ لأنه يقال : قلت له .

الثاني : قوله : ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾^(٢) ؛ فإنه قد يقال : كيف يتعلق التكليف بالمرضع ؟ فأجيب بأنه ضمن « حرّم » المعنى اللغوى ، وهو المنع . فاعترض كيف عدّى بـ « على » والمنع لا يتعدى به ؛ فأجيب بأنه روعى صورة اللفظ .

الثاني : أن التضمين يُطلق على غير ما سبق ؛ قال القاضى أبو بكر فى كتاب " إيجاز القرآن " ،^(٣) : هو حصول معنى فيه من غير ذكره له باسم [أو صفة]^(٤) هى عبارة عنه ، ثم قسمه إلى قسمين : أحدهما ما يفهم من البنية ، كقولك : معلوم ؛ فإنه يوجب أنه لابد من عالم . والثانى من معنى العبارة [من حيث لا يصح إلا به]^(٥) كالصفة ، فضارب يدل على مضروب . قال : والتضمين كله إيجاز ، قال : وذكر أن ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ من باب التضمين ؛ لأنه تضمن تعليم الاستفتاح فى الأمور باسمه على جهة التعظيم لله تعالى ، أو التبرك باسمه .

وذكر ابن الأثير فى كتاب " المعانى المبتدعة " : أن التضمين واقع فى القرآن خلافا لما أجمع عليه أهل البيان ؛ وجعل منه قوله تعالى فى الصفات : ﴿ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنْ الْأَوَّلِينَ . لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴾^(٥) .

ويطلق التضمين أيضاً على إدراج كلام الغير فى أثناء الكلام لتأكيد المعنى ،

(٢) سورة القصص ١٢

(٤) تكملة من إيجاز القرآن

(١) سورة الأنبياء ٦٠

(٣) إيجاز القرآن ص ٤١٢ - ٤١٣

(٥) سورة الصفات ١٦٩

أو لترتيب النظم ؛ ويسمى الإبداع كما بداع الله تعالى في حكايات أقوال المخلوقين ، كقوله تعالى حكاية عن قول الملائكة : ﴿ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾ ^(١) .

ومثل ما حكاه عن المنافقين : ﴿ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ قَالُوا أَلَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ ^(٣) .

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ ﴾ ^(٤) .

﴿ وَقَالَتِ النَّصَارَى ﴾ ^(٥) ، ومثله في القرآن كثير .

وكذلك ما أودع في القرآن من اللغات الأعجمية .

ويقرب من التضمنين في إيقاع فعل موقع آخر إيقاع الظن موقع اليقين في الأمور المحققة ،

كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(٥) .

﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾ ^(٧) .

﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ ﴾ ^(٨) .

﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّخِصٍ ﴾ ^(٩) .

وشرط ابن عطية في ذلك ألا يكون متعلقه حسياً ، كما تقول العرب في رجل يرى

حاضراً : أظن هذا إنساناً ، وإنما يستعمل ذلك فيما لم يخرج إلى الحس بعد ،

كآليات السابقة .

(٢) سورة البقرة ١١

(٤) سورة البقرة ١١٣

(٦) سورة البقرة ٢٤٩

(٨) سورة ص ٢٤

(١) سورة البقرة ٣٠

(٣) سورة البقرة ١٣

(٥) سورة البقرة ٤٦

(٧) سورة الكهف ٥٣

(٩) سورة فصلت ٤٨

قال الراغب في "الذريعة" : الظنّ إصابة المطلوب بضرب من الأمانة متردّد بين يقين وشك ، فيقرّب تارة من طرف اليقين ، وتارة من طرف الشك ، فصار أهل اللغة يفسّرونه بهما ؛ فتى رُئِيَ إلى طرف اليقين أقرب استعمل معه « أن » المثقلة والخفيفة فيهما ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ ﴾ ^(١) ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾ ^(٢) . ومتى رُئِيَ إلى الشك أقرب استعمل معه « أن » التي للمعدومين من الفعل ، نحو ظننت أن يخرج . قال : وإنما استعمل الظن بمعنى العلم في قوله : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(٣) لأمرين :

أحدهما : للتنبيه على أن علم أكثر الناس في الدنيا بالنسبة إلى علمهم في الآخرة ، كالظنّ في جنب العلم .

والثاني : أن العلم الحقيقي في الدنيا لا يكاد يحصل إلا للنبیین والصدّيقين المعيّنين بقوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ ^(٤) ، والظنّ متى كان عن أمانة قوية فإنه يمدّح به ، ومتى كان عن تخمين لم يمدّح ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ ^(٥) . وجوز أبو الفتح في قوله : ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ ^(٦) أن يكون المراد بها اليقين ، وأن تكون على بابها ، وهو أقوى في المعنى ، أى فقد يمنع من هذا التوهم ، فكيف عند تحقيق الأمر ، فهذا أبلغ كقوله : « يكفيك من شرّ سماعه » أى لو توهم البعث والنشور وما هناك من عظم الأمر وشدته لاجتنب المعاصى ، فكيف عند تحقق الأمر ! وهذا أبلغ .

وقيل : آيتا البقرة بمعنى الاعتقاد ، والباقي بمعنى اليقين ، والفرق بينهما أن الاعتقاد يقبل التشكيك بخلاف اليقين ، وإن اشتركا جميعاً في وجوب الجزم بهما .

(٢) سورة الأعراف ١٧١

(٤) سورة الحجرات ١٥

(٦) سورة الطه ٤ ، ٥

(١) سورة البقرة ٢٤٩

(٣) سورة البقرة ٤٦

(٥) سورة الحجرات ١٢

وكذلك قوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾ ^(١).

وقد جاء عكسه وهو التجوز عن الظن بالعلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ﴾ ^(٢) ، ولم يكن ذلك علماً جازماً بل اعتقاداً ظنياً .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ^(٣) ، وكان يحكم بالظن وبالظاهر .

وقوله : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ^(٤) وإنما يحصل بالإمتحان في الحكم ، ووجه

التجوز أن بين الظن والعلم قدراً مشتركاً وهو الرجحان ، فتجوز بأحدهما عن الآخر .



(٢) سورة يوسف ٨١

(٤) سورة المتحنة ١٠

(١) سورة الحاقة ٢٠

(٣) سورة الإسراء ٣٦

وضع الخبر موضع الطلب

في الأمر والنهي

كقوله تعالى : ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ ^(١) .

﴿ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ^(٢) .

﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣) .

﴿ الْيَوْمَ يَفِرُّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ... ﴾ ^(٥) الآية ؛ ولهذا جعلها العلماء

من أمثلة الواجب :

﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ ^(٦) على قراءة نافع ، أى لا ترفثوا ولا تفسقوا .

﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) قالوا : هو خير ، وتأويله نهى ، أى لا تنفقوا

إلا ابتغاء وجه الله ، كقوله : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ^(٨) وكقوله : ﴿ لَا تُصَارِّ وَالِدَهُ

بِوَلَدِهَا ﴾ ^(٩) ، على قراءة الرفع . وقيل : إنه نهى مجزوم - أعنى قوله : ﴿ لَا يَمَسُّهُ ﴾ - ولكن

ضُمَّتْ إبتاعاً للضمير ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « إنا لم نردّه عليك إلا أنا حرم » .

وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(١٠) ، ضمن

« لا تعبدون » معنى « لا تعبدا » بدليل قوله بعده : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ^(١١) ، وبه يزول

الإشكال في عطف الإنشاء على الخبر ؛ لكن إن كان « حسنا » معمولاً لأحسنوا ، فعطف

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) سورة يوسف ٩٢

(٦) سورة البقرة ١٩٧

(٨) سورة الواقعة ٧٩

(١٠) سورة البقرة ٨٣

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٣) سورة الرعد ٢٤

(٥) سورة المائدة ٨٩

(٧) سورة البقرة ٢٧٢

(٩) سورة البقرة ٢٣٣

« قولوا » عليه أولى لاتفاقهما لفظا ومعنى ، وإن كان التقدير و « يحسنون » فهو الذى قبله ، والمطف على القريب أولى . وقيل : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ أبلغ من صريح النهى لما فيه من إيهاام أن النهى يسارع إلى الانتهاء ، فهو مخبر عنه .

وكذا قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾ ^(١) فى موضع « لانسفكوا » .

وقوله فى سورة الصف : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) عطفًا على قوله : ﴿ تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٣) ، ولهذا جزم الجواب .

وقوله : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ وَأَمْتَارُوا الْيَوْمَ ﴾ ^(٥) ؛ فإن المقام يشتمل على تضمين ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ ﴾ معنى الطلب ، بدليل ما قبله : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا تَنْظُمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ ^(٥) ، فإنه كلام وقت الحشر لوروده معطوفا بالفاء ، على قوله : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ^(٦) وعام لجميع الخلق لعموم قوله : ﴿ لَا تَنْظُمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ ^(٥) ، وإن الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات ، وهو قوله : ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) ، خطاب عام لأهل الحشر ، فيكون قوله : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ ﴾ ^(٧) إلى قوله : ﴿ أَيُّهَا الْمَجْرُمُونَ ﴾ ^(٨) مقيدا بهذا الخطاب لكونه تفصيلا لما أجمله : ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) ، وإن التقدير أن أصحاب الجنة منكم يا أهل الحشر ، ثم جاء فى التفسير أن قوله هذا : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ ﴾ ^(٧) يقال لهم حين يساق بهم إلى الجنة ، بتنزيل ما هو للتكوين منزلة الكائن ، أى إن أصحاب الجنة منكم يا أهل الحشر ، يؤول حالهم

(٢) سورة الصف ١٣
(٤) سورة يس ٥٩
(٦) سورة يس ٥٣، ١٠

(١) سورة البقرة ٨٤
(٣) سورة يس ٥٥
(٥) سورة يس ٥٤
(٧) سورة يس ٥٥

إلى أسعد حال ، والتقدير حينئذ « فامتازوا عنكم إلى الجنة » ، هكذا قرره السكاكي في " المفتاح " .

قيل : وفيه نظر ؛ لأنها إذا كانت طلبية ومعناها أمر المؤمنين بالذهاب إلى الجنة ، فليكن الخطاب معهم لا مع أهل المحشر .

ولهذا قال بعضهم : إن تضمين أصحاب أهل الجنة للطلب ليس المراد منه أن الجملة نفسها طلبية ، بل معناه أن يقدر جملة إنشائية بعدها ، بخلاف قوله : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ^(٢) ، فإنه يقال : كيف جاء الجزم في جواب الخبر ؟ وجوابه أنه لما كان في معنى الأمر جاز ذلك ، إذ المعنى : آمنوا واجاهدوا .

وقال ابن جني : لا يكون « يغفر » جوابا لـ « هل أدلكم » وإن كان أبو العباس قد قاله ، لأن المغفرة تحصل بالإيمان لا بالدلالة . انتهى . وقد يقال الدلالة : سبب السبب . إذا علمت هذا ؛ فإنما يحى الأمر بلفظ الخبر الحاصل تحقيقا لثبوتة ؛ وأنه مما ينبغي أن يكون واقعا ولا بد ، وهذا هو المشهور .

وفيه طريقة أخرى نقلت عن القاضي أبي بكر وغيره ؛ وهي أن هذا خبر حقيقة غير مصروف عن جهة الخبرية ؛ ولكنه خبر عن حكم الله وشرعه ليس خبرا عن الواقع ؛ حتى يلزم ما ذكره من الإشكال ؛ وهو احتمال عدم وقوع مخبره ؛ فإن هذا إنما يلزم الخبر عن الواقع ؛ أما الخبر عن الحكم فلا ؛ لأنه لا يقع خلافه أصلا .

وضع الطلب موضع الخبر

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ قُلْ أَنتُمْ قَوَّاطُونَ أَوْ كَرَاهَا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَشَابَهًا لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . يَأْمُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ . وَأَلْقِ عَصَاكَ ﴾ ^(٤) ققوله : ﴿ وَأَلْقِ ﴾ معطوف على قوله : ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ ف « ألق » وإن كان إنشاء لفظا ، لكنه خبر معنى . والمعنى : فلما جاءها قيل بورك مَنْ في النار . وقيل : ألق .

والموجب لهذا قول النحاة إن « أن » هذه مفسرة لآتاني إلا بعد فعل في معنى القول ، وإذا قيل : كتبت إليه أن أرجع ، وناداني أن قم ، كله بمنزلة : قلت له ، وقال لي قم . كذا قاله صاحب المفتاح .

وما ذكره من أن « بورك » خبرية لفظا ومعنى ممنوع ؛ لجواز أن يكون دعاء وهو إنشاء ؛ وقد ذكر هذا التقدير الفارسي وأبو البقاء ، فتكون الجملتان متفتحتين في معنى الإنشاء ؛ فتكون مثل ﴿ لا تعبدون إلا الله ﴾ .

وقوله : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(٥) ؛

فإنه يقال : كيف ورد التمني على التكذيب وهو إنشاء ؟

(٢) سورة التوبة ٥٣

(٤) سورة النمل ٨-١٠

(١) سورة مريم ٧٥

(٣) سورة البقرة ١٢٥

(٥) سورة الأنعام ٢٧، ٢٨

وأجاب الزمخشري أنه ضمن معنى العِدَّة، وأجاب غيره بأنه محمول على المعنى من الشرط والخبر؛ كأنه قيل: إن رددنا لم نكذب وآمنا. والشرط خبر، فصَحَّ ورود التكذيب ^(١) عليه.

وقوله: ﴿اَتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ ^(٢)، أى ونحن حاملون، بدليل قوله: ﴿وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ^(٣) والكذب إنما يرد على الخبر.

وقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ^(٤)؛ تقديره: ما أسمعهم وأبصرهم! لأن الله تعالى لم يتعجب منهم، ولكنه دلّ المكلفين على أن هؤلاء قد نزلوا منزلة من يتعجب منه. وما يدلّ على كونه ليس أمراً حقيقياً ظهور الفاعل الذى هو الجار والمجرور فى الأول، وفعل الأمر لا يبرز فاعله أبداً.

وجه التجوز فى هذا الأسلوب أن الأمر شأنه أن يكون ما فيه داعية للأمر؛ وليس الخبر كذلك، فإذا عبر عن الخبر بلفظ الأمر أشعر ذلك بالداعية، فيكون ثبوته وصدقه أقرب. هذا بالنسبة لكلام العرب لا لكلام الله؛ إذ يستحيل فى حقه سبحانه الداعية للفعل.

بقى الكلام فى أيهما أبلغ؟ هذا القسم أو الذى قبله؟.

قال الكواشى فى قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ ^(٥)، الأمر بمعنى الخبر؛ لتضمنه اللزوم؛ نحو إن زرتنا فلنكرمك، يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم. وقال الزمخشري فى قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ ^(٦)، ورود الخبر، والمراد الأمر أو النهى، أبلغ من صريح الأمر والنهى؛ كأنه سورع فيه إلى الامتثال والخبر عنه.

(٢) سورة العنكبوت ١٢

(٤) سورة مريم ٤٠

(٦) سورة البقرة ٨٣

(١) حاشية م: «التكذيب على التثنية».

(٣) سورة الأنعام ٢٨

(٥) سورة مريم ٧٥

وقال النووي في شرح "مسلم" في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها: وقوله صلى الله عليه وسلم: « لا يَخْطُبُ الرجلُ على خِطْبَةِ أخيه، وَلَا يَسُومُ على سَوْمِ أخيه»، هكذا هو في جميع النسخ، « ولا يسوم » بالواو « ولا يخطب » بالرفع، وكلاهما لفظه لفظ الخبر؛ والمراد به النهي وهو أبلغ في النهي، لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والنهي قد يقع مخالفته، فكان المعنى: عاملوا هذا النهي معاملة خبر الحتم، ثم قال صلى الله عليه وسلم: « ولا تسأل المرأة طلاق أختها » يجوز في « تسأل » الرفع والكسر^(١)، والأول على الخبر الذي يراد به النهي، وهو المناسب لقوله قبله: « لا يَخْطُبُ وَلَا يَسُومُ »، والثاني على النهي الحقيقي. انتهى.

(١) حاشيته م: « أى لالتقاء الساكنين وهو مجزوم يسكون مقدر ».

وضع النداء موضع التعجب

كقوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾ ^(١) ، قال الفراء : معناه : فيالها من حسرة ! والحسرة في اللغة أشدّ الندم ؛ لأن القلب يبقى حسيرا .

وحكى أبو الحسين بن خالويه في كتاب "الابتداء" عن البصريين أن هذه من أصعب مسألة في القرآن ، لأن الحسرة لا تنادى ، وإنما تنادى الأشخاص ؛ لأن فائدته التنبيه ، ولكن المعنى على التعجب ، كقوله : يا عجبا لم فعلت ! ﴿ يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ ﴾ ^(٢) ، وهو أبلغ من قولك : العجب . قيل : فكأنّ التقدير يا عجبا احضر ، يا حسرة احضري ! وقرأ الحسن : ﴿ يَا حَسْرَةَ الْعِبَادِ ﴾ .

ومهم من قال : الأصل « يا حسرتاه » ثم أسقطوا الهاء تخفيفا ، ولهذا قرأ عاصم ﴿ يَا أَسْفَاهُ عَلَىٰ يَوْسُفَ ﴾ ^(٣) .

وقال ابن جني في كتاب "الفسر" : معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصحّ نداؤه لكان هذا وقتها .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَا بُشْرَى ﴾ ^(٤) ، فقالوا : معنى النداء فيما لا يعقل تنبيه المخاطب وتوكيد القصة ؛ فإذا قلت : يا عجبا ! فكأنك قلت : اعجبوا ، فكأنه قال : يا قوم أبشروا .

قال أبو الفتح في "الخطاريات" : وقد توضع الجملة من الابتداء والخبر موضع

(٢) سورة الزمر ٥٦

(٤) سورة يوسف ١٩

(٢٣ - برهان - ثالث)

(١) سورة يس ٣٠

(٣) سورة يوسف ٨٤

المفعول به ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ ﴾ ^(١) بعد قوله : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ لِتَزْكَبُوا مِنْهَا ﴾ ^(٢) ، المعنى : ولتنتفعوا بها ، عطفا على قوله : ﴿ لِتَزْكَبُوا مِنْهَا ﴾ . وعلى هذا قال : ﴿ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ ﴾ ^(٣) . وكذلك قوله : ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ ^(٤) ، أى ولتأكلوا منها . ولذلك أتى : ﴿ وَعَلَيْنَا وَقَى الْفُلْكِ نَحْمَلُونَ ﴾ ^(٥) ، فمطف الجملة من الفعل ومرفوعه على المفعول له .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ ﴾ ^(٦) ، أى ولأئى ربكم فاتقون ، فوضع الجملة من المبتدأ والخبر موضع المفعول له . وبهذا يطل تعلق مَنْ تعلق على ثبوته فى قوله تعالى : ﴿ وَأُذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ^(٧) ، وقوله : إن هذا ليس من مواضع الابتداء لجواز تقدير : وأذان بأن الله برىء ، وبأن رسوله كذلك .



(٢) - سورة غافر ٧٩
(٤) - سورة التوبة ٣ .

(١) - سورة غافر ٨٠
(٣) - سورة المؤمنین ٥٢

وضع جمع القلة موضع الكثرة

لأن المجموع يقع بعضها موقع بعض ، لاشتراكها في مطلق الجمعية ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ ﴾ ^(١) ، فإن المجموع بالألف والتاء للقلة ، وغرف الجنة لا تحصى .

وقوله : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ورُتِبُ الناس في علم الله أكثر من العشرة لاحالة .

وقوله : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأُسْتَفْتَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(٤) ، وهو كثير .

وقيل : سبب ذلك في الآية الأولى دخول الألف واللام الجنسية؛ فيكون ذلك تكثيراً لها ، وكان دخولها على جمع القلة أولى من دخولها على جمع الكثرة ، إشارةً إلى قلة من يكون فيها ، ألا ترى أنه لا يكون فيها إلا المؤمنون !

وقد نصّ سبحانه على قلتهم بالإضافة إلى غيرهم في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ﴾ ^(٥) ، فيكون التكثير الداخل في قوله : ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ﴾ ^(٦) ، لا من جهة وضع جمع القلة موضع جمع الكثرة ؛ ولكن من جهة ما اقتضته الألف واللام للجنس .

واعلم أن جموع التكسير الأربعة وجمعي التصحيح - أعني جمع التأنيث وجمع التذكير - كل ذلك للقلة ؛ أما جموع التكسير فبالوضع ، وأما جمعا التصحيح ؛ فلائهما

(٢) سورة آل عمران ١٦٣

(٤) سورة النمل ١٤

(٦) سورة سبأ ٣٧

(١) سورة سبأ ٣٧

(٣) سورة الزمر ٤٢

(٥) سورة ص ٢٤

أقرب إلى التثنية ؛ وهى أقل العدد ، فوجب أن يكون الجمع المشابه لها بمنزلتها فى القلة ، وما عداها من الجوع فبرد تارة للقلة وتارة للكثرة بحسب القرائن ، قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ^(١) . ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) . ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٣) . ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ^(٤) . ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ ^(٥) . ﴿ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٦) . ﴿ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ ^(٧) . ﴿ وَكُنْتُمْ أَمُونًا ﴾ ^(٨) . ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ ^(٩) . ﴿ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٩) . ﴿ بِسْمِعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(١٠) . ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(١١) . ﴿ إِذَا طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ ﴾ ^(١٢) . ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ^(١٣) . ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(١٤) . ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ ^(١٥) . ﴿ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى ﴾ . ﴿ وَاتَّقُوا يَٰ أُولَى الْأَلْبَابِ ﴾ ^(١٦) . ﴿ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ ^(١٧) . ﴿ أَنْ يَنْكِحَ نِزَاجُكُمْ ﴾ ^(١٨) . ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ ^(١٩) . فإن قلت : ليس هذا منه ، بل هى للقلة ،

لأنها خمس .

قلت : لو كان كذلك لما صحَّ : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(٢٠) .

- (٢) سورة البقرة ٢
(٤) سورة البقرة ١١
(٦) سورة البقرة ١٤
(٨) سورة البقرة ٢٨
(١٠) سورة البقرة ٢٠
(١٢) سورة الطلاق ١
(١٤) سورة البقرة ٨٥
(١٦) سورة البقرة ١٩٧
(١٨) سورة البقرة ٢٣٢
(٢٠) سورة البقرة ٢٣٦

- (١) سورة الفاتحة ٧
(٣) سورة البقرة ٥
(٥) سورة البقرة ١٢
(٧) سورة البقرة ١٦
(٩) سورة البقرة ٣١
(١١) سورة البقرة ٤٤
(١٣) سورة التوبة ٧٠
(١٥) سورة البقرة ١٥٤
(١٧) سورة المائدة ٨٩
(١٩) سورة البقرة ٢٣٨

﴿ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ ^(١) ؛ فالمراد منها واحد ، والجواب عن أحدهما الجواب عن الآخر .

وقوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ^(٢) . ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ ﴾ ^(٣) ،
﴿ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ ﴾ ^(٤) الآية : ﴿ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٥) الآية
ولا تحصى كثرة

ومن شواهد بحجى جمع القلة مرادا به الكثرة قول حسان رضى الله عنه :
لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ بَجْدَةٍ دَمًا ^(٦)
وحكى أن النابغة قال له : قد قلت جفناك وأسيافك ^(٧) .

وطعن الفارسي في هذه الحكاية لوجود وضع جمع القلة موضع الكثرة فيما له جمع
كثرة ، وفيما لا جمع له كثرة في كلامهم . وصححها بعضهم قال : يعنى أنه كان ينبغي لحسان
تجنب اللفظ الذى أصله أن يكون فى القلة ، وإن كان جائزا فى اللسان وضعه لقرينة إذا كان
الموضع موضع مدح ، أو أنه وإن كانت القلة توضع لمعنى الكثرة ، لكن ليس فى كل مقام .
ومن المشكل قوله تعالى : ﴿ فَيَضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ ^(٨) فإن « أضعافا »
جمع قلة فكيف جاء بعده كثرة ؟

والجواب أن جمع القلة يستعمل مرادا به الكثرة ، وهذا منه .

تنبيهان

الأول : إنما يسأل عن حكمة ذلك حيث كان له جمع كثرة ، فإن لم يكن فلا ،

(٢) سورة البقرة ٢٦٦

(٤) سورة آل عمران ١٧

(٦) ديوانه

(٧) أنت شاعر ، ولكنك أقللت أجفانك وأسيافك ، وفخرت بمن ولدت ،
ولم تفخر بمن ولدك .

(٨) سورة البقرة ٢٤٥

(١) سورة البقرة ٢٣٦

(٣) سورة البقرة ٢٧١

(٥) سورة الأحزاب ٣٥

كقوله: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ ^(١)؛ فإنَّ «أياما» أفعال مع أنها ثلاثون، لكن ليس لليوم جمع غيره؛ ومن ثم أفرد السَّمْعَ وجمع الأبصار في قوله: ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ ^(٢) لأنَّ «فعلا» سا كن العين صحيحها لا يجمع على «أفعال» غالبا؛ وليس له جمع تكسير؛ فلما كان كذلك اكتفى بدلالة الجنس على الجمع.

وجعل بعضهم من هذا «أنفسكم» على كثرتها في القرآن؛ وليس كذلك، فقد جاء ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾، وحكمته هنا ظاهرة، لأنَّ المراد استيعاب جميع الخلق في المحشر.

ونظيره: ﴿مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ ^(٣) لإمكان «الثمار» وليس رأس آية.

ومنه: ﴿آيَاتُ مُحْكَمَاتٍ﴾ ^(٤) لإمكان «آي» ، ولا يقال إنه لطلب المشاكلة فقد قال تعالى بعده ﴿وَأُخْرَى مُتَشَابِهَاتٍ﴾ ^(٥)، فدل على عدم المشاكلة لإمكان «أخريات». وكذلك قوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ ^(٦)، وليس رأس آية، ولا فيه مشاكلة، لإمكان «الأنهر».

وقد جاء أنفس للقلة، كقوله: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٧)، وقيل: المراد نفسان من باب: ﴿فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ ^(٨).

الثاني: إنما يتم في المنكر أما المعرف فيستغنى بالعموم عن ذلك، وبهذا يחדش في كثير مما سبق جعله من هذا النوع. وقد قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مِنْ الثَّمَرَاتِ﴾ ^(٩): إنه جمع قلة، وضع موضع جمع الكثرة ^(١٠)، وردَّ عليه بأن «أل» في «الثمار» للعموم فيصير كالثمار، ولا حاجة إلى ارتكاب وضع جمع قلة موضع جمع كثرة، وكذلك بيت حسان السابق فإنَّ الجفنت معرفة بـ «أل» «وَأَسْيَافُنَا» مضاف، ليعم.

(٢) سورة البقرة ٧

(٤) سورة آل عمران ٧

(٦) سورة آل عمران ٦١

(٨) سورة البقرة ٢٢

(١) سورة البقرة ١٨٤

(٣) سورة البقرة ٢٢

(٥) سورة البقرة ٢٥

(٧) سورة التحريم ٤

(٩) السكشاف ١ : ٧١

تذکیر المؤمنین

یکثر فی تأویلہ بذکر ، کقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ ^(۱) ،
على تأویلها بالوعظ .

وقوله : ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا ﴾ ^(۲) ، على تأویل البلدة بالمكان ، وإلا لقال :
« مینة » .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِرَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(۳) ، أى الشخص أو الطالع .

وقوله : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(۴) ، أى بیان ودلیل وبرهان .

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا ﴾ ^(۵) .

وإنما يترك التأنيت كما يترك فى صفات المذکر ، لا كما فى قولهم ؛ امرأة معطار ؛ لأن
السما بمعنى المطر ، مذكر ، قال :

إذا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضٍ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا ^(۶)

ويجمع على أسمية وسمى ، قال العجاج :

* تَلْفُهُ الْأَرْوَاحَ وَالسَّمَى * ^(۷)

وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾ ^(۸) ، إلى قوله : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ^(۹) ، ذكر الضمير ؛

لأنه ذهب بالقسمه إلى المقسوم .

(۲) سورة ق ۱۱

(۴) سورة الأعراف ۸۵

(۶) لماوية بن مالك بن جعفر ؛ الفضليات

(۸) سورة النساء ۸

(۱) سورة القرة ۲۷۵

(۳) سورة الأنعام ۷۸

(۵) سورة الأنعام ۶

ص ۳۵۹ ؛ والبيت من شواهد التلخيص ؛ ونسبه بعض شراحه إلى جرير ، وليس له .

(۷) اللسان ۱۹ : ۱۲۳ ، ونسبه إلى رؤبة .

وقوله : ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(١) ، ذهب بالأنعام إلى معنى النعم ، أو حمله على معنى الجمع .

وقوله : ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢) ، ولم يقل «قريبة» قال الجوهري : ذُكِرَتْ^(٣) على معنى الإحسان . وذكر الفراء أن العرب تفرق بين النسب ، والقرب من المكان ، فيقولون : هذه قريبتى من النسب ، وقريبي من المكان ، فعلموا ذلك فرقا بين قرب النسب والمكان .

قال الزجاج : وهذا غلط ؛ لأن كل ما قرب من مكان ونسب ، فهو جار على ما يقتضيه من التذكير والتأنيث ؛ يُريد أنك إذا أردت القرب من المكان ، قلت : زيد قريب من عمرو ، وهند قريبة من العباس ، فكذا في النسب .

وقال أبو عبيدة^(٤) : ذكر «قريب» لتذكير المكان ، أى مكاناً قريباً . وردّه ابن السجري بأنه لو صح لنصب «قريب» على الظرف .
وقال الأخفش : المراد بالرحمة هنا المطر ؛ لأنه قد تقدم ما يقتضيه ، فحُمِلَ المذكر عليه .

وقال الزجاج : لأن الرحمة والغفران بمعنى واحد ؛ وقيل : لأنها والرحم سواء .
ومنه : ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾^(٥) ، فحملوا الخبر على المعنى ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾^(٦) .

وقيل : الرحمة مصدر ، والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث .

وقيل : «قريب» على وزن «فعليل» و «فعليل» يستوى فيها المذكر والمؤنث حقيقةً كان أو غير حقيقى . ونظيره قوله تعالى : ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(٧) .

(٢) سورة الأعراف ٥٦

(١) سورة النحل ٦٦

(٣) الصحاح ١ : ١٩٨ ؛ بتصرف في العبارة .

(٥) سورة الكهف ٨١

(٤) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢١٦ : ١

(٧) سورة يس ٧٨

(٦) سورة الكهف ٩٨

وقيل : من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، مع الالتفات إلى المحذوف ، فكأنه قال : وإن مكان رحمة الله قريب ، ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره .

وقيل : من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، أى أن رحمة الله شيء قريب أولطيف ، أو برّ أو إحسان .

وقيل : من باب إكساب المضاف حكم المضاف إليه ؛ إذا كان صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ، والمشهور فى هذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث ، كقوله :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ^(١)

فقال : « تسفّهت » والفاعل مذكر ؛ لأنه اكتسب تأنيثا من الرياح ، إذ الاستغناء عنه جائز ، وإذا كانت الإضافة على هذا تعطى المضاف تأنيثا لم يكن له ، فلأن تعطيه تذكيرا لم يكن له - كفى الآية الكريمة - أحقّ وأولى ؛ لأنّ التذكير أولى والرجوع إليه أسهل من الخروج عنه .

وقيل : من الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له ، ومعنى من معانيه .

ومنه فى أحد الوجوه قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾^(٢) ، فاستغنى عن خبر الأعناق بخبر أصحابها ؛ والأصل هنا إن رحمة الله قريب ، وهو قريب من الحسنين ، فاستغنى بخبر المحذوف عن خبر الموجود ، وسوغ ذلك ظهور المعنى .

ونظير هذه الآية الشريفة قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾^(٣) ،

قال البغوى : لم يقل « قريبة » لأنّ تأنيثها غير حقيقى ، ومجازها الوقت .

(٢) سورة الشعراء ٤ .

(١) اللسان ١٧ : ٣٩٣ ، بدون نسبة .

(٣) سورة الشورى ١٧ .

وقال الكسائي : إتيانها قريب .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ بَرِّحْ صَرْصَرٍ ﴾^(١) ، ولم يقل : « صرصرة » كما قال :
﴿ بَرِّحْ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾^(١) ؛ لأن الصرصر وصف مخصوص بالريح لا يوصف به
غيرها ، فأشبهه باب « حائض » ونحوه ؛ بخلاف « عاتية » فإن غير الريح من الأسماء
المؤنثة يوصف به .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَسَمَاءٌ مُنْقَطِرَةٌ بِهِ ﴾^(٢) ، ففي تذكر « منقطر » خمسة أقوال :
أحدها : للفراء ، أن السماء تذكر وتؤنث ، فجاء « منقطر » على التذكير .

والثاني : لأبي على أنه من باب اسم الجنس الذي بينه وبين واحده التاء ، مفردة سماء ؛
واسم الجنس يذكر ويؤنث ، نحو : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾^(٣) .
والثالث : للكسائي ، أنه ذكر حملا على معنى السقف .

والرابع : لأبي على أيضاً على معنى النسب ؛ أى ذات انفطار ؛ كقولهم : امرأة مريض ،
أى ذات رضاع .

والخامس : للزمخشري ، أنه صفة لخبر محذوف مذكر ، أى شيء منقطر .
وسأل أبو عثمان المازني بحضرة المتوكل قوماً من النحويين ؛ منهم ابن السكيت
وأبو بكر بن قادم عن قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾^(٤) : كيف جاء بغير هاء ،
ونحن نقول : امرأة كريمة : إذا كانت هى الفاعل وليست بمنزلة « القتل » التى هى بمعنى
« المفعول » ؟ فأجاب ابن قادم وخلط ، فقال له المتوكل : أخطأت ، قل يا - بكر - المازني ،
قال : « بغى » ليس لـ « فعيل » وإنما هو « فعول » والأصل فيه « بغوى » ، فلما التقت
واو وياء ، وسبقت إحداها بالسكون أدغمت الواو فى الياء ، ف قيل : « بغى » كما تقول : امرأة

(٢) سورة الزمل ١٨

(٤) سورة مريم ٢٨

(١) سورة الحاقة ٦

(٣) سورة القمر ٢٠

صبور ، بغير هاء ؛ لأنها بمعنى صابرة ؛ فهذا حكم « فعول » إذا عدل عن فاعله ، فإن عدل عن منعوله جاء بالهاء ، كما قال :

* منها اثنتان وأربعون حُلوبة^(١) *

بمعنى « محلوبة » حكاه التوحيدى فى " البصائر " .

وقال البغوى فى قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾^(٢) ، ولم يقل « رميمة » ، لأنه معدول عن فاعلة ، وكما كان معدولا عن جهته ووزنه كان مصروفاً عن فاعلة ، كقوله : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾^(٣) ، أسقط الهاء ؛ لأنها مصروفة عن « باغية » .

وقال الشريف المرتضى^(٤) فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ مُمْتَلِكِينَ . إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾^(٥) إن الضمير فى ذلك يعود للرحمة ، وإنما لم يقل و « لتلك »^(٦) ؛ لأن تأنيث الرحمة غير حقيقى ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾^(٧) ولم يقل « هذه » ؛ على أن قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(٨) ، كما يدل على الرحمة يدل على « أن يرحم » ويجوز رجوع الكتابة إلى قوله إلا أن يرحم ، والتذكير فى موضعه .

قال : ويجوز أن يكون قوله : ﴿ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ كناية عن اجتماعهم على الإيمان ، وكونهم فيه أمة واحدة ، ولا محالة أنه لهذا خلقهم .

ويطابق هذه الآية قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٩) ، قال : فأما قوله : ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ مُمْتَلِكِينَ ﴾ فمعناه الاختلاف فى الدين والذهاب عن الحق فيه

(١) لغترة من المعلقة ؛ وبجزءه :

* سُوداً كخافية الغرابِ الأسحَمِ *

(٢) سورة مريم ٢٨

(٣) سورة يس ٧٨

(٤) أمالى المرتضى ١ : ٧٠ ؛ مع تصرف واختصار .

(٥) سورة هود ١١٨ ، ١١٩

(٦) فى الأصول : « وتلك » وصوابه من الأمالى

(٧) سورة الكهف ٩٨

(٨) سورة الكهف ٩٨

(٩) سورة النازيات ٦٦

بالهوى والشبهات . وذكر أبو مسلم^(١) بن بحر فيه معنى غريباً ، فقال : معناه أن خلف هؤلاء الكفار يخلف سلفهم في الكفر ، لأنه سواء قولك : خلف بعضهم بعضاً ، وقولك^(٢) اختلفوا كما سواء قولك : قتل بعضهم بعضاً ، وقولهم : اقتتلوا . ومنه قولهم : لا أفعله ما اختلف العصران ، [والجديدان]^(٣) ، أى جاء كل واحد منهم بعد الآخر .

واختلف في قوله : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾^(٤) ، فقال الكسائي ، أى من بطون ما ذكرنا .

وقال الفراء : ذكر لأنه ذهب إلى المعنى ؛ يعنى معنى النعم ، وقيل : الأنعام تذكر وتؤنث .

وقال أبو عبيدة : أراد البعض ، أى من بطون أيها كان ذا لبن^(٥) .
وأنكر أبو حاتم تذكير الأنعام ، لكنه أراد معنى النعم .



(١) هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصهباني ؛ أحد المفسرين على مذهب المعتزلة ؛ توفي سنة ٢٧٠ .

(٢) من الأمالى

(٣) قوله « ، وصوابه من الأمالى »

(٤) سورة النحل ٦٦ : ١

(٥) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١ : ٣٦٢

تأنيث المذكر

كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَرْتُؤْنَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا ﴾^(١) ؛ فأنث «الفردوس» ، وهو مذكر ، حملا على معنى الجنة .

وقوله : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾^(٢) ؛ فأنث «عشر» حيث جرّدت من الهاء مع إضافته إلى الأمثال ، وواحدتها مذكر ، وفيه أوجه :

أحدها : أنّ إضافة الأمثال إلى مؤنث ؛ وهو ضمير الحسنات ، والمضاف يكتسب أحكام المضاف إليه ، فتكون كقوله : ﴿ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾^(٣) .

والثاني : هو من باب مراعاة المعنى ؛ لأنّ الأمثال في المعنى مؤنثة ؛ لأن مثل الحسنة حسنة لا محالة ، فلما أريد تأكيد الإحسان إلى المطيع ، وأنه لا يضيع شيء من عمله ؛ كأنّ الحسنة المنتظرة واقعة ، جعل التأنيث في أمثالها منبهةً على ذلك الوضع ، وإشارة إليه ، كما جعلت الهاء في قولهم : راوية وعالمة ، تنبيهاً على المعنى المؤنث المراد في أنفسهم ، وهو الغاية والنهاية ؛ ولذلك أنت المثل هنا توكيدا لتصوير الحسنة في نفس المطيع ؛ ليكون ذلك أدعى له إلى الطاعة ، حتى كأنه قال : « فله عشر حسنات أمثالها » حذف وأقيمت صفته مقامه ، وروعى ذلك المحذوف الذي هو المضاف إليه ، كما يراعى المضاف في نحو قوله : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ ﴾^(٤) ، أى « أو كذى ظلمات » ، وراعه في قوله : ﴿ يَفْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ ، وهذا الوجه هو الذى عوّل عليه الزمخشريّ ، ولم يذكر سواه .

وأما ابن جني فذكر في " المحتسب " الوجه الأول ، وقال : فإن قلت : فهلاّ حملته

(٢) سورة الأنعام ١٦

(٤) سورة النور ٤٠

(١) سورة المؤمنين ١١

(٣) سورة يوسف ١٠

على حذف الموصوف ، فكأنه قال : « فله عشر حسنات وأمثالها » ؟ قيل : حذف الموصوف وإقامة الموصوف مقامه ليس بمستحسن في القياس ؛ وأكثر ما أتى في الشعر ، ولذلك حمل ﴿ دانية ﴾ من قوله : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾ ^(١) ؛ على أنه وصف جنة أو « وجته دانية » عطف على « جنة » من قولهم : ﴿ وَجَزَأُكُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً ﴾ ^(٢) ؛ لما قدر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، حتى عطف على قوله : ﴿ مُتَكَبِّرِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ ﴾ ^(٣) فكانت حالا معطوفة على حال .

وفي " كشف المشكلات " ، ^(٤) للأصبهاني . حذف الموصوف هو اختيار سيبويه ، وإن كان لا يرى حُسْنَ « ثلاثة مسلمين » ، بحذف الموصوف .

وقوله تعالى حكاية عن لقمان : ﴿ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَنَا تَكَثُّرٌ مِثْقَالِ حَبَّةٍ ﴾ ^(٥) فأنث الفعل المسند لـ « مثقال » وهو مذكر ، لكن لما أضيف إلى « حبة » اكتسب منه التأنيث ، فساغ تأنيث فعله .

وذكر أبو البقاء في قوله تعالى . ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٦) أن التأنيث في « ذائقة » باعتبار معنى « كل » لأن معناها التأنيث ، قال : لأن كل نفس نفوس ، ولو ذكر على لفظ « كل » جاز ^(٧) - يعني أنه لو قيل : كل نفس ذائق ، جاز .

وهو مردود ؛ لأنه يجب اعتبار ما يضاف إليه « كل » إذا كانت نكرة ، ولا يجوز أن يعتبر كل .

(٢) سورة الدهر ١٢

(٤) ذكره صاحب كشف الظنون ١٤٩٥

(٦) سورة آل عمران ١٨٥

(١) سورة الدهر ١٤

(٣) سورة الدهر ١٣

(٥) سورة لقمان ١٦

(٧) إبله مامن به الرحمن ١: ٩٤

وقوله تعالى : ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ^(١) ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَى الْإِبْدَاءِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : ﴿ وَإِنْ تَخْفَوْهَا وَتُوْتُوهَا أَلْفَقْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ^(٢) ، فَذَكَرَ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَى الْإِحْفَاءِ ، وَلَوْ قَصَدَ الصَّدَقَاتِ لَقَالَ . « فَهِيَ » ؛ وَإِنَّمَا أَنْتَ « هِيَ » وَالَّذِي عَادَ إِلَيْهِ مَذْكَرٌ ؛ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ وَابْدَاؤِهَا نَمِ مَاهِي ، كَقَوْلِهِ : الْقَرِيَّةُ أَسَالَهَا .

ومنه ﴿ سَمِيرًا ﴾ ^(٣) وهو مذكر ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ إِذَا رَأَيْتَهُمْ ﴾ فَعَمِلَ عَلَى النَّارِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾ ^(٤) ، فَقِيلَ : الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي اللَّفْظِ .

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ : إِنَّمَا قَالَ : ﴿ خَلَقَهُنَّ ﴾ ، بِالتَّأْنِيثِ ، لِأَنَّهُ أَجْرَى عَلَى طَرِيقِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَلَمْ يَجْرِ عَلَى طَرِيقِ التَّغْلِيبِ لِلْمَذْكَرِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا لَا يَبْقَلُ .
وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ^(٥) : إِنَّ الْمُرَادَ آدَمَ فَاتَّهَ رَدًّا إِلَى النَّفْسِ . وَقَدْ قُرِئَ : شَاذًا « مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ » .

وَحَكِيَ التَّطَبُّعُ فِي تَفْسِيرِهِ ^(٦) فِي سُورَةِ « اقْتَرَبَ » بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْمُبَرَّدِ ؛ سَثَلَ عَنْ أَلْفِ مَسْأَلَةٍ ، مِنْهَا : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ ^(٧) وَقَوْلِهِ : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ عَاصِفَةٌ ﴾ ^(٨) وَقَوْلِهِ : ﴿ أَنْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ ^(٩) وَ﴿ كَانَتْهُمْ أَنْجَازُ ﴾

(١) سورة البقرة ٢٧١

(٢) سورة الفرقان ١١ ، ١٢ ، وَالْآيَاتُ : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا . إِذَا رَأَوْهُمْ مِنْ مَكَانٍ يَبْعِدٍ سَمِعُوا لَهَا نَفِيْظًا وَزَفِيرًا ﴾ .

(٣) سورة فصلت ٣٧

(٤) فِي تَفْسِيرِهِ لِلْمَعْنَى الْكَشْفِ وَالْيَبَانِ .

(٥) سورة يونس ٢٢

(٦) سورة الحاقة ٧

(٧) سورة الأنبياء ٨١

نَحْلٍ مُنْقَعِرٍ^(١) ، فقال : كلّ ما ورد عليك من هذا الباب ، فلك أن تردّه إلى اللفظ تذكيرا ، ولك أن تردّه إلى المعنى تأنيثا ؛ وهذا من قاعدة أن اسم الجنس تأنيثه غير حقيقى ، فتارة يلحظ معنى الجنس فيذكر ، وتارة معنى الجماعة فيؤنث ؛ قال تعالى فى قصة شعيب : ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٢) ، وفى قصة صالح : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٣) . وقال : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾^(٤) ، وقرئ « تشابهت » .

وأبدى الشهيل للحذف والإثبات معنى حسنا فقال : إنما حذفت منه ؛ لأن «الصيحة» فيها بمعنى العذاب والخزى ، إذ كانت منتظمة بقوله : ﴿ وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٥) ، فقوى التذكير ؛ بخلاف قصة شعيب ، فإنه لم يذكر فيها ذلك .

وأجاب غيره : بأن الصيحة يراد بها المصدر بمعنى الصياح ، فيجىء فيها التذكير ، فيطلق ويراد بها الوحدة من المصدر ، فيكون التأنيث أحسن .

وقد أخبر سبحانه عن العذاب الذى أصاب به قوم شعيب بثلاثة أمور ، كلّها مفردة اللفظ :

أحدها : الرجة . فى قوله : ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾^(٦) .

والثانى : الظلة . فى قوله : ﴿ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظَّلَّةِ ﴾^(٧) .

والثالث : الصيحة . وجمع لهم الثلاثة ؛ لأن الرجة بدأت بهم فأصحروا فى الفضاء ، خوفا من سقوط الأبنية عليهم ، فضرّ بهم الشمس بحرّها ، ورفعت لهم الظلة ، فهرعوا إليها يستظلون بها من الشمس ، فنزل عليهم العذاب وفيه الصيحة ؛ فكان ذكر الصيحة مع الرجة والظلة أحسن من ذكر الصياح ، فكان ذكر التاء أحسن .

(٢) سورة هود ٩٤

(٤) سورة البقرة ٧٠

(٦) سورة الضحى ٣٧

(١) سورة القمر ٢٠

(٣) سورة هود ٦٧

(٥) سورة هود ٦٦

(٧) سورة الشعراء ١٨٩

فإن قلت : ما الفرق بين قوله سبحانه : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(١) ، وبين قوله : ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(٢) .

قيل : الفرق بينهما من وجهين :

لفظي ومعنوي .

أما اللفظي ، فهو أن الفصل بين الفعل والفاعل في قوله : ﴿ حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(٢) ، أكثر منها في قوله : ﴿ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(١) ، والحذف مع كثرة الحواجز أحسن .

وأما المعنوي فهو أن « مَنْ » في قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(١) ، راجعة على الجماعة ، وهي مؤنثة لفظاً ؛ بدليل : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا ﴾ ^(٣) ، ثم قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(١) ، أى من تلك الأمم ، ولو قال « ضلت » لتعينت التاء . والكلامان واحد وإن كان معناهما واحداً - فكان إثبات التاء أحسن من تركها ، لأنها ثابتة فيما هو من معنى الكلام المتأخر .

وأما ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(٢) ، فالفرق مذكور ، ولو قال : « ضلُّوا » لكان بغير تاء ، وقوله : ﴿ حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ ^(٢) في معناه ، نجاء بغير تاء ، وهذا أسلوب لطيف من أساليب العرب ، أن يدعوا حكم اللفظ الواجب في قياس لغتهم ، إذا كان في مركبه كلمة لا يجب لها حكم ذلك الحكم .

تنبيه

جاء عن ابن مسعود : ذكروا القرآن . ففهم منه ثعلب أن ما احتمل تأنيثه وتذكيره كان تذكيره أجود .

(٢) سورة الأعراف ٣٠

(١) سورة النحل ٣٦

(٣) سورة النحل ٣٦

ورُدَّ بأنه يمتنع إرادة تذكير غير الحقيقي التأنيث ، لكثرة ما في القرآن منه بالتأنيث :
﴿ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ ﴾ ^(١) . ﴿ وَالتَّنَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴾ ^(٢) . ﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ ﴾ ^(٣) .
وإذا امتنع إرادة غير الحقيقي ، فالحقيقى أولى .

قالوا : ولا يستقيم إرادة أن ما احتمل التذكير والتأنيث غلب فيه التذكير ، لقوله تعالى :
﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾ ^(٤) . ﴿ أَفْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ ^(٥) ، فأنث مع جواز التذكير ، قال
تعالى : ﴿ أَفْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٦) ، ﴿ مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾ ^(٧) : قال فليس المراد ما فهم ، بل المراد
الموعظة والدعاء ، كما قال تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ ... ﴾ ^(٨) إلا أنه ، حذف الجار
والمقصود ذكروا الناس بالقرآن ، أى ابعثوهم على حفظه كيلا ينسوه .

وقال الواحدى : إن قول ابن مسعود على ما ذهب إليه ثعلب ، والمراد أنه إذا احتمل
اللفظ التذكير والتأنيث ولم يحتاج فى التذكير إلى مخالفة المصحف ذكرا ، نحو : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ
مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ ^(٩) .

قال : ويدل على إرادته هذا أن أصحاب عبد الله من قراء الكوفة كحمزة والكسائى
ذهبوا إلى هذا فقرأوا ما كان من هذا القبيل بالتذكير ، نحو : ﴿ يَوْمَ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ
أَلْسِنُهُمْ ﴾ ^(١٠) . وهذا فى غير الحقيقي .

[ضابط التأنيث] ^(١١)

ضابط التأنيث ضربان :

حقيقى وغيره ، فالحقيقى لا يحدف التأنيث من فعله غالبا إلا أن يقع فصل ، نحو :

(٢) سورة القيامة ٢٩

(٤) سورة ق ١٠

(٦) سورة القمر ٢٠

(٨) سورة ق ٤٥

(١٠) سورة النور ٢٤

(١) سورة الحج ٧٢

(٣) سورة إبراهيم ١١

(٥) سورة الحاقة ٧

(٧) سورة يس : ٨٠

(٩) سورة البقرة ٤٨

(١١) هذا الفصل ساقط من ت

قام اليوم هند ، وكلما كثر الفصل حَسُنَ الحذف ، والإثبات مع الحقيقي أولى ما لم يكن جمعا .
وأما غير الحقيقي فالحذف فيه مع الفصل حَسَن ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ ^(١) ،
فإن كثر الفصل ازداد حسنا ، ومنه : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٢) ويحسن الإثبات
أيضا ؛ نحو : ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٣) لجمع بينهما في سورة هود .
وأشار بعضهم إلى ترجيح الحذف ، واستدل عليه بأن الله تعالى قدمه عليه حيث جمع
بينهما في سورة واحدة . وفيما قاله نظر .



(٢) سورة هود ٦٧

(١) سورة البقرة ٢٧٥

(٣) سورة هود ٩٤

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه

قد سبق منه كثير في نوع الالتفات ؛ ويغلب ذلك فيما إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهددة المتوعدة بها ، فيعدل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً وتحقيقاً لوقوعه ، كقوله تعالى :

﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ قَفْزَعٌ مِّنَ السَّمَوَاتِ ﴾ ^(١) .

وقوله في الزمر : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاَهُمْ ﴾ ^(٤) ،
أى نحشرهم .

وقوله : ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا ﴾ ^(٥) . ثم تارة يُجمل المتوقع فيه كالواقع ،
فيؤتى بصيغة الماضي مراداً به المضي ، تنزيلاً للواقع منزلة ما وقع ، فلا يكون تعبيراً عن
المستقبل بلفظ الماضي ، بل يُجمل المستقبل ماضياً مبالغة .

ومنه : ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ^(٦) . ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ ^(٧) ونحوه .

وقد يعبر عن المستقبل بالماضي مراداً به المستقبل ؛ فهو مجاز لفظي ، كقوله تعالى :

(٢) سورة الزمر ٦٨
(٤) سورة الكهف ٤٧
(٦) سورة النحل ١

(١) سورة النمل ٨٧
(٣) سورة إبراهيم ٢١
(٥) سورة الأعراف ٤٨
(٧) سورة الأعراف ٤٤

﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي السُّورِ قَفَرَع ﴾^(١) ؛ فإنه لا يمكن أن يراد به المضي ؛ لمنافاة ﴿ يُنْفَخُ ﴾ الذي هو مستقبل في الواقع . وفائدة التعبير عنه بالماضي الإشارة إلى استحضر التحقق ، وإنه من شأنه لتحقيقه أن يعبر عنه بالماضي وإن لم يرد معناه . والفرق بينهما أن الأول مجاز ، والثاني لا مجاز فيه إلا من جهة اللفظ فقط .

وقوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ﴾^(٢) ؛ أى يقول ، عكسه لأن المضارع يراد به الديمومة والاستمرار ، كقوله : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٤) ، أى فكان استحضاراً لصورة تكونه .

وقوله : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾^(٥) أى ماتلت .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ ﴾^(٦) ، أى علمنا .

فإن قيل : كيف يتصور التقليل^(٧) في علم الله ؟

قيل : المراد أنهم أقل معلوماته ؛ ولأن المضارع هنا بمعنى الماضي فـ « قد » فيه للتحقيق لا التقليل .

وقوله : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ ﴾^(٨) ، أى فلم قتلتم !

وقوله : ﴿ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾^(٩) أى لم يتعارفوا حتى تأتيتهم .

وقوله : ﴿ مُنْفَكِّينَ ﴾^(١٠) ، قال مجاهد : « منتهين » وقيل : زائلين من الدنيا .

(٢) سورة المائدة ١١٦

(٤) سورة آل عمران ٥٩

(٦) سورة الحجر ٩٧

(٨) سورة البقرة ٩١

(١٠) سورة البينة ١

(١) سورة النمل ٨٧

(٣) سورة البقرة ٤٤

(٥) سورة البقرة ١٠٢

(٧) أى التقليل المراد من كلمة « قد » .

(٩) سورة البينة ١

وقال الأزهرى : ليس هو من باب « ما انفك » و « ما زال » إنما هو من انفكك الشيء إذا انفصل عنه .

وقوله : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ ۚ ﴾ ^(١) ، المعنى : فلم عذب آباءكم بالمسخ والقتل ؟ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمر بأن يحتج عليهم بشيء لم يكن بعد ؛ لأن الجاحد يقول : إني لا أعذب ، لكن احتج عليهم بما قد كان .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۚ ﴾ ^(٢) . فعدل عن لفظ « أصبحت » إلى « تصبح » ، قصدا للبالغة في تحقيق اخضرار الأرض لأهميته ؛ إذ هو المقصود بالإنزال .

فإن قلت : كيف قال النحاة : إنه يجب نصب الفعل المقرون بالفاء إذا وقع في جواب الاستفهام ، كقوله : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِن شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ۚ ﴾ ^(٣) و « فتصبح » هنا مرفوع ؟

قلت : لوجوه :

أحدها : أن شرط الفاء المقتضية للنصب أن تكون سببية ، وهنا ليست كذلك ، بل هي للاستئناف ؛ لأن الرؤية ليست سببا للإصباح .

الثاني : أن شرط النصب أن ينسبك من الفاء وما قبلها شرط وجزاء ، وهنا ليس كذلك ؛ لأنه لو قيل : إن تر أن الله أنزل ماء تصبح ؛ لم يصح ؛ لأن إصباح الأرض حاصل ؛ سواء رُئي أم لا .

فإن قيل : شاع في كلامهم إلغاء فعل الرؤية ، كما في قوله : « ولا تزال - تراها - ظالمة »

أى ولا تزال ظلمة ؛ وحينئذ فالمعنى منصب إلى الإنزال لا إلى الرؤية ؛ ولا شك أنه يصح أن يقال : « إن أنزل تُصبح » ، فقد انعقد الشرط والجزاء .

قلت : إلغاء فعل الرؤية في كلامهم جائز لا واجب ، فمن أين لنا ما يقتضى تعيين حمل الآية عليه ؟

الثالث : إن همزة الاستفهام إذا دخلت على موجب تقلبه إلى النفي ، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ ﴾^(١) ، وإذا دخلت على نفي تقلبه إلى الإيجاب ؛ فالهمزة في الآية للتقرير ، فلما انتقل الكلام من النفي إلى الإيجاب لم ينتصب الفعل ، لأن شرط النفي كون السابق منفياً محضاً : ذكره العزيزي^(٢) في " البرهان " .

ونظير هذه الآية قوله تعالى في سورة السجدة : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعاً ﴾^(٣) .

الرابع : أنه لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض لأن معناه إثبات الاخضرار ، فكان ينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار ، مثله أن تقول لصاحبك : ألم تر أنى أنعمت فتشكر ! إن نصبت فأنت ناف لشكره ، شاكٍ تفريصه ، وإن رفعت فأنت مثبت لشكره . ذكر هذا الزمخشري في الكشف ، قال : وهذا ومثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله .

وقال ابن الخباز : النصب يفسد المعنى ؛ لأن رؤية المحاطب الماء الذى أنزله الله ليس سبباً للاخضرار ؛ وإنما الماء نفسه هو سبب الاخضرار .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُمِثِّرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ ﴾^(٤) ،

(١) سورة المائدة ١١٦

(٢) العزيزي بن عبد الملك ، المعروف بشيدنة ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة فاطر ٩

(٣) سورة السجدة ٢٧

فقال : « تثير » مضارعا ، وما قبله وما بعده ماضياً ، مبالغة في تحقيق إثارة الرياح السحاب للسامعين وتقدير تصوّره في أذهانهم .

فإن قيل : أهمّ الأفعال المذكورة في الآية إحياء الموتي ، وقد ذكر بلفظ الماضي ، وما ذكرته يقتضى أولوية ذكره بلفظ المضارع ، إذ هو أهمّ ، وإثارة السحاب سبب أعيد على قريب .

قيل : لا نسلم بأهمية إحياء الأرض بعد موتها ؛ فالمقدمات المذكورة أهمّها وأدّلّها على القدرة أعجبها وأبعدّها عن قدرة البشر ، وإثارة السحاب أعجبها ؛ فكان أولى بالتخصيص بالمضارع ؛ وإنما قال : إن إثارة السحاب أعجب لأن سببها أخفى ؛ من حيث إنّنا نعلم بالفعل أن نزول الماء سبب في اخضرار الأرض ، وإثارة السحاب وسوقه سبب نزول الماء . فلو خَلَيْنَا وظاهر العقل لم نقل : إن الرياح سببها ، لعدم إحساسنا بمادة السحاب وجهته .

ومن نواحق ذلك العدول عن المستقبل إلى اسم المفعول ، لتضمّنه معنى الماضي ، كقوله : ﴿ يَوْمٌ يَجْمُوعُ لَهُ النَّاسُ ﴾ ^(١) ، تقريراً للجمع فيه ، وأنه لا بد أن يكون معاداً للناس ، مضروباً لجميعهم ، وإن شئت فوازن بينه وبين قوله : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ﴾ ^(٢) لتعرف صحة هذا المعنى .

فإن قلت : الماضي أدلّ على المقصود من اسم المفعول ، فلم عدل عنه إلى مادالته أضعف ؟ قلت : لتحصل المناسبة بين « مجموع » و « مشهور » في استواء شأنهما طلباً للتعديل في العبارة .

ومنه العدول عن المستقبل إلى اسم الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ لَوَاقِعُ ﴾ ^(١) ، فإن اسم الفاعل ليس حقيقة في الاستقبال ، بل في الحال .

مشكلة اللفظ للفظ

هي قسمان : أحدهما - وهو الأكثر - المشكلة بالثاني للأول ؛ نحو «أخذه ماقدمَ وما حدث» . وقوله تعالى : ﴿ وَأَسْحُوا بُرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ ^(١) ؛ على مذهب الجمهور وأن الجرّ للجوار : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ . وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ ^(٢) .
وقد تقع المشكلة بالأول للثاني كما في قراءة إبراهيم بن أبي عبيلة : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بكسر الدال ، وهي أفصح من ضم اللام للدال .

مشابكة اللفظ للمعنى

ومتى كان اللفظ جزئاً لا كان المعنى كذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّ مَثَلٌ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ۖ ﴾ ^(١) ، ولم يقل من « طين » كما أخبر به سبحانه في غير موضع : ﴿ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ ۖ ﴾ ^(٢) إنما عدل عن الطين الذى هو مجموع الماء والتراب إلى ذكر مجرد التراب لمعنى لطيف ؛ وذلك أنه أدنى العنصرين وأكثفهما ، لما كان المقصود مقابلة من ادعى فى المسيح الإلهية أتى بما يصغر أمر خلقه عند من ادعى ذلك ؛ فلهذا كان الإتيان بلفظ التراب أمس فى المعنى من غيره من العناصر ؛ ولما أراد سبحانه الامتنان على بنى إسرائيل أخبرهم أن يخلق لهم من الطين كهينة الطير ، تعظيماً لأمر ما يخلقه بإذنه ؛ إذ كان المطلوب الاعتداد عليهم بخلقه ليعظموا قدر النعمة به .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ ۖ ﴾ ^(٣) فإنه سبحانه إنما اقتصر على ذكر الماء دون بقية العناصر ؛ لأنه أتى بصيغة الاستغراق ، وليس فى العناصر الأربع ما يعم جميع المخلوقات إلا الماء ، ليدخل الحيوان البحرى فيها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ۖ ﴾ ^(٤) ؛ فإنه سبحانه أتى بأغرب ألفاظ القسم بالنسبة إلى أخواتها ؛ فإن « والله » و « بالله » أكثر استعمالاً وأعرف من « تالله » لما كان الفعل الذى جاور القسم أغرب الصبغ التى فى بابه ؛ فإن « كان » وأخواتها أكثر استعمالاً من « تفتأ » ، وأعرف عند العامة ؛ ولذلك أتى بعدها بأغرب ألفاظ الهلاك بالنسبة ، وهى لفظة « حَرَضَ » :

(١) سورة آل عمران ٥٩

(٢) سورة س ٢١

(٣) سورة النور ٤٥

(٤) سورة يوسف ٨٥

ولما أراد غير ذلك قال : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ^(١) ، لما كانت جميع الألفاظ مستعملة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرْ كَتُّونَا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَنَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ ^(٢) ؛ فإنه سبحانه لما نهى عن الركون إلى الظالمين ، وهو الميل إليهم والاعتماد عليهم ، وكان دون ذلك مشاركتهم في الظلم ، أخبر أن العقاب على ذلك دون العقاب على الظلم ؛ وهو مس النار الذي هو دون الإحراق والإضطرام ؛ وإن كان المس قد يُطلق ويراد به الإشعار بالعذاب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لئن بسطت إلیَّ يَدَكَ لَتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ﴾ ^(٣) ؛ فإنه نشأ في الآية سؤال ، وهو أن الترتيب في الجمل الفعلية تقديم الفعل وتعقيبه بالفاعل ، ثم بالمفعول ، فإن كان في الكلام مفعولان : أحدهما يعدى وصول الفعل إليه بالحرف ، والآخر بنفسه ، قدم ما تعدى إليه الفعل بنفسه ؛ وعلى ذلك جاء قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ ﴾ ^(٤) .

إذا ثبت هذا ، فقد يقال : كيف توخى حسن الترتيب في عَجَز الآية دون صدرها ؟ والجواب أن حسن الترتيب منع منه في صدر الآية مانع أقوى ، وهو مخافة أن يتوالى ثلاثة أحرف متقاربات المخرج ؛ فيثقل الكلام بسبب ذلك ؛ فإنه لو قيل « لئن بسطت يَدَكَ إلیَّ » والطاء والتاء مقاربة المخرج ؛ فلذلك حسن تقديم المفعول الذي تعدى الفعل إليه بالحرف على الفعل الذي تعدى إليه بنفسه ؛ ولما أمن هذا المحذور في عَجَز الآية لما اقتضته البلاغة من الإتيان باسم الفاعل موضع الجملة الفعلية ، لتضمنه معنى الفعل الذي تصح به المقابلة ، جاء الكلام على ترتيبه ؛ من تقديم المفعول الذي تعدى الفعل إليه بنفسه ، على

(٢) سورة هود ١١٣

(٤) سورة الفتح ٢٤

(١) سورة فاطر ٤٢

(٣) سورة المائدة ٢٨

المفعول الذى يعدى إليه بحرف الجر . وهذا أمر يرجع إلى تحسين اللفظ ؛ وأما المعنى فعلى نظم الآية ؛ لأنه لما كان الأول حريصاً على التعدى على الغير قدم التعدى على الآلة ، فقال : إلى يدك ، ولما كان الثانى غير حريص على ذلك ، لأنه نفاه عنه ، قدم الآلة فقال : « يدى إليك » ؛ ويدل لهذا أنه عبر عن الأول بالفعل وفى الثانى بالاسم .

ويؤيد ذلك أيضاً قوله فى سورة الممتحنة : ﴿ إِنْ يَشَقُّوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءُ وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴾^(١) ؛ لأنه لما نسبهم للتعدى الزائد قدم ذكر المبسوط إليهم على الآلة ؛ وذلك الجواب السابق لا يمكن فى هذه الآية .

ومثله قوله : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى ﴾^(٢) ؛ مقتضى الصناعة أن يؤتى بالتجنيس للازدواج فى صدر الآية ، كما أتى به فى عجزها ، لكن منعه توخى الأدب والتهديب فى نظم الكلام ؛ وذلك أنه لما كان الضمير الذى فى « يجزى » عائداً على الله سبحانه ، وجب أن يعدل عن لفظ المعنى الخاص إلى رديفه ، حتى لا تنسب السيئة إليه سبحانه ، فقال فى موضع السيئة : « بما عملوا » ، فعوض عن تجنيس المزاوجة بالإرداف لما فيه من الأدب مع الله ، بخلاف قوله : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾^(٣) ، فإن هذا المحذور منه مفقود ، فجزى الكلام على مقتضى الصناعة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى ﴾^(٤) ؛ فإنه سبحانه خص الشُّعْرَى بالذكور دون غيرها من النجوم ؛ وهو رب كل شئ ، لأن العرب ظهر فيهم رجل يعرف بابن أبى كبشة عبد الشُّعْرَى ، ودعا خلقاً إلى عبادتها .

وقوله : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾^(٥) ، ولم يقل : « لا تعلمون » لما فى الفقه من الزيادة على العلم .

(٢) سورة النجم ٣١

(٤) سورة النجم ٤٩

(١) سورة الممتحنة ٢

(٣) سورة الشورى ٤٠

(٥) سورة الإسراء ٤٤

وقوله حكاية عن إبراهيم: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^(١) فإنه لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ، حيث لم يصرح فيه بأن العذاب لاحق له ، ولكنه قال : ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾^(٢) فذكر الخوف والمس ، وذكر العذاب ونكره ولم يصفه بأنه يقصد التهويل بل قصد استعطافه ؛ ولهذا ذكر «الرحمن» ولم يذكر «المنتقم» ولا «الجبار» على ، حد قوله :

فما يوجع الحرمان من كف حاريم كما يوجع الحرمان من كف رازق
ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٣) فإنه قديقال : ما الحكمة في التعبير بالسخرية دون الاستهزاء ؟
وهأ قيل : « فحاق بالذين استهزؤا بهم » ليطابق ما قبله ؟

والجواب أن الاستهزاء هو إسماع الإساءة ، والسخرية قد تكون في النفس ولهذا يقولون : سخرت منه كما يقولون : عجبت منه ؛ ولا يقال : تجنب ذلك لما في ذلك من تكرار الاستهزاء ثلاث مرات ؛ لأنه قد كرر السخرية ثلاثا في قوله تعالى : ﴿إِنْ تَسَخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسَخَرُونَ﴾^(٤) ، وإنما لم يقل : « نستهزئ بكم » لأن الاستهزاء ليس من فعل الأنبياء .

وأما قوله : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾^(٥) فالعرب تسمى الجزاء على الفعل باسم الفعل ، كقوله : ﴿تَسُوا اللَّهَ فَنَسِيْهُمْ﴾^(٦) ؛ وهو مجاز حسن ؛ وأما الاستهزاء الذي نحن بصددده فهو استهزاء حقيقة ، لا يرضى به إلا جاهل .

ثم قال سبحانه : ﴿فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ﴾^(٧) ، أى حاق بهم من الله الوعيد

(٢) سورة الأنعام ١٠

(٤) سورة البقرة ١٥

(٦) سورة الأنعام ١٠

(١) سورة مريم ٤٥

(٣) سورة هود ٣٨

(٥) سورة التوبة ٦٧

البالغ لهم على السنة الرسل ما كانوا به يستهزئون بالاستهتيم ، فنزلت كل كلمة منزلتها .
 وقوله : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(١) ولم يذكر
 الكعبة ، لأن البعيد يكفيه مراعاة الجهة ، فإن استقبال عينها حرج عليه ، بخلاف القريب ؛
 وما خص الرسول بالخطاب تعظيما وإيجابا لشرعته عظم نصريحا بعموم الحكم ، وتأكيدا
 لأمر القبلة .

قاعدة

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والمعنى ، بدى باللفظ ثم بالمعنى ، هذا هو الجادة في القرآن ،
 كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا ﴾ ^(٢) ، أفرد أولا باعتبار اللفظ ، ثم جمع
 ثانيا باعتبار المعنى ، فقال : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣) فعاد الضمير مجوعا ؛ كقوله تعالى :
 ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ^(٤) ،
 فعاد الضمير من « يدخله » مفردا على لفظ « من » ، ثم قال : « خالدين » وهو حال
 من الضمير .

وقوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُنْذِنَ لِي وَلَا تَفْتِنَنِي إِلَّا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾ ^(٦) .
 وقوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ ... ﴾ ^(٧) إلى قوله : ﴿ فَلَمَّا
 آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ ﴾ ^(٨) .

وقد يجرى الكلام على أوله في الأفراد ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ

(٢) سورة البقرة ٨
 (٤) سورة الأنعام ٢٥
 (٦) سورة التوبة ٧٥، ٧٦

(١) سورة البقرة ١٤٩، ١٥٠
 (٣) سورة الطلاق ١١
 (٥) سورة التوبة ٤٩

قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ . . . ﴿١﴾ الْآيَتِينَ ، فكرر فيها ثمانية ضمائر ، كلها عائد على لفظ « من » ، ولم يرجع منها شيء على معناها ، مع أن المعنى على الكثرة .

وقد يقتصر على معناها في الجميع ، كقوله تعالى في سورة يونس : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٢) . وما ذكرنا من البداءة باللفظ عند الاجتماع هو الكثير ، قال الشيخ علم الدين العراقي : ولم يجيء في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا في موضع واحد ؛ وهو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّدُكُونِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَا ﴾ (٣) فأنث « خالصة » حملا على معنى « ما » ، ثم راعى اللفظ فذكر ؛ وقال : ﴿ وَمَحْرَمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَا ﴾ .

واعترض بعض الفضلاء وقال : إنما يتم ما قاله من البداءة بالحمل على المعنى في ذلك ؛ إذا كان الضمير الذي في الصلّة التي في بطون هذه الأنعام يقدر مؤنثا ؛ أما إذا قدر مذكرا فالبداءة إنما هو بالحمل على اللفظ .

وأجيب بأن اعتبار اللفظ والمعنى أمر يرجع إلى الأمور التقديرية ؛ لأن اعتبار الأمرين أو أحدهما إنما يظهر في اللفظ ؛ وإذا كان كذلك صدق أنه إنما بدى في الآية بالحمل على المعنى ؛ فيتم كلام العراقي .

ونقل الشيخ أبو حيان في تفسيره عن ابن عصفور : أن الكوفيين لا يميزون الجمع بين الجملتين إلا بفواصل بينهما ؛ ولم يعتبر البصريون الفاصل ، قال : ولم يرد السماع إلا بالفواصل ، كما ذهب إليه الكوفيون . ونازعه الشيخ أثير الدين بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ

أَلْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴿١﴾ ، وقال : ألا تراه كيف جمع بين الجملتين دون فصل ! انتهى .

والذى ذكره ابن عصفور فى شرح ” المقرب “ له : شَرَطَ الكوفيون فى جواز اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى الفصل ؛ فيجوزون : مَنْ يقومون اليوم وينظر فى أمرنا إخواننا ، ولا يجوزون : مَنْ يقومون وينظر فى أمرنا إخواننا ؛ لعدم الفصل ، وإنما ورد السماع بالفصل . انتهى .

وهذا يقتضى أن الكوفيين لا يشترطون الفصل عند اجتماع الجملتين إلا أن يقدم اعتبار المعنى ويؤخر اعتبار اللفظ كما فى قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ (١) إنما بدى فيه بالحمل على اللفظ .

وقال ابن الحاجب : إذا حُمِلَ على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى ؛ وإذا حُمِلَ على المعنى ضَعُفَ الحمل بعده على اللفظ ؛ لأن المعنى أقوى . فلا يبعد الرجوع إليه بعد اسباب اللفظ ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى الرجوع إلى الأضعف .

وهذا معترض بأن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى ، وكثرة موارد تدل على قوله ؛ وأما العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل ، كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما ، بعد الآخر من غير ضعف .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ (٢) فقراء الجماعة بالتذكير « يقنّت » حملا على لفظ « مَنْ » فى التذكير « وتعمل » بالتأنيث ، حملا على معناها ؛ لأنها للمؤنث . وقراء حمزة والكسائى « يعمل » بالتذكير فيهما حملا على لفظها

رعاية للمناسبة في المتعاطفين . وتوجيه الجماعة أنه لما تقدم على الثاني صريح التأنيث في « منكن » حسن الحمل على المعنى .

وقال أبو الفتح في « المحتسب » : لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى . وقد يورد عليه قوله : ﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ ^(١) ثم قال : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا ﴾ ^(٢) ، فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى ؛ إلا أن يقال : إن الضمير في « جاء » يرجع إلى الكافر لدلالة السياق عليه ؛ لا إلى « مَنْ » .

ومنه الفرق بين « أسقى » و « سقى » بغير همز ؛ لما لا كلفة معه في السقيا ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ ^(٣) فأخبر أن السقيا في الآخرة لا يقع فيها كلفة ، بل جميع ما يقع فيها من الملاذ يقع فرصة وعفواً ، بخلاف « أسقى » بالهمزة ، فإنه لا بد فيه من الكلفة بالنسبة للمخاطبين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْقِينَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ ^(٥) ، لأن الإسقاء في الدنيا لا يخلو من الكلفة أبداً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ﴾ ^(٦) ، قال أبو سلمة محمد بن بحر الأصمباني في تفسيره : إنما خص الموزون بالذكر دون المكيل ، لأمرين :

أحدهما : أن غاية المكيل ينتهي إلى الموزون ، لأن سائر المكيلات إذا صارت قطعاً دخلت في باب الموزون وخرجت عن المكيل ، فكان الوزن أعم من المكيل .

والثاني : أن في الموزون معنى المكيل ؛ لأن الوزن هو طلب مساواة الشيء بالشيء

(٢) سورة الدهر ٢١

(٤) سورة الجن ١٦ .

(١) سورة الزخرف ٣٦، ٣٧، ٣٨

(٣) سورة المرسلات ٢٧

(٥) سورة الحجر ١٩

ومقايسته وتعديله به ، وهذا المعنى ثابت في المكيّل ، فخصّ الوزن بالذكر لاشتغاله على معنى المكيّل .

وقال الشريف المرتضى في "الغرر" ^(١) : هذا خلاف المقصود ؛ بل المراد بالموزون القدر الواقع بحسب الحاجة ، فلا يكون ناقصا عنها ولا زائداً عليها زيادة مضرّة .
ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٢) ، فذكر في مدة اللبث السنة ، وفي الانفصال العام ؛ للإشارة إلى أنه كان في شدائد في مدته كلّها ، إلا خمسين عاما قد جاءه الفرج والغوث ؛ فإنّ السّنة تستعمل غالبا في موضع الجذب ؛ ولهذا سمّوا شدة القحط سنة .

قال الشّهيلي : ويجوز أن يكون الله سبحانه قد علم أن عمره كان ألفا ؛ إلا أن الخمسين منها كانت أعواما ، فيكون عمره ألف سنة ينقص منها ما بين السنين الشمسية والقمرية في الخمسين خاصة ؛ لأنّ الخمسين عاما بحسب الأهلة أقل من خمسين سنة شمسية ، بنحو عام ونصف .

وأبّن على هذا المعنى قوله : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ ؛ فإنه كلام ورد في موضع التكثير والتّميم بمدة ذلك اليوم ، والسنة أطول من العام .

(١) الفرر ١ : ١٣ ؛ وعبارته : « ووجه الآية وما يشهد له ظاهر لفظها غير ما سلكه أبو مسلم ؛ وإنما أراد تعالى بالموزون القدر الواقع بحسب الحاجة .. »

(٢) سورة الماعز ٤

(٣) سورة النّكبت ١٤

النَّخْتُ

نحو الحوقلة والبسمة ، جعله ابن الزمكاني من ^(١) نظوم القرآن ، ومثله بقوله : ﴿ وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ^(٢) ، قال : وكفى ، من كفيته الشيء ؛ ولم يجيء للعرب كفيته بالشيء ، فجعل بين الفعلين الفعل المذكور ؛ وهو متعد ، وخص من الفعل اللازم وهو اكتفيت به ، بالباء ، وكذلك انتصب « شهيداً » على التمييز أو الحال ؛ كأنه قيل : كفى بالله فاكتم به ، فاجتمع فيه الخبر والأمر .



الإبدال

من كلامهم إبدال الحروف ، وإقامة بعضها مقام بعض ؛ يقولون : مدحه ومدّحه ، وهو كثير ، ألّف فيه المصنفون ، وجعل منه ابن فارس ^(١) قوله تعالى : ﴿ فَأَنْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾ ^(٢) ، فقال : فالراء واللام متعاقبان ، كما تقول العرب : فَلَاقَ الصُّبْحَ وَفَرَّقَهُ . قال : وذُكِرَ عن الخليل - ولم أسمع سماعاً - أنه قال في قوله تعالى : ﴿ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ﴾ ^(٣) ، إنما أراد « فحاسوا » فقامت الجيم مقام الحاء .

قال ابن فارس : وما أحسب الخليل قال هذا ، ولا أحقّه عنه .

قلت : ذكر ابن جنى في " المحتسب " : أنها قراءة أبو السّمّال ، وقال : قال أبو زيد - أبو غيره - قلت له : إنما هو « فحاسوا » ، فقال : حاسوا وجاسوا واحد . وهذا يدل على أنّ بعض القراء يتخير بلا رواية ، ولذلك ^(٤) نظائر . انتهى .

وهذا الذى قاله ابن جنى غير مستقيم ، ولا يحلُّ لأحد أن يقرأ إلا بالرواية . وقوله : « إنهما بمعنى واحد » لا يوجب القراءة بغير الرواية كما ظنه أبو الفتح وقائل ذلك ، والقارىء به هو أبو السّوّار الغنوى لا أبو السّمّال فاعلم ذلك . كذلك أسنده الحافظ أبو عمرو الدانى ، فقال : حدثنا المازنى ، قال : سألت أبا السّوّار الغنوى ، فقرأ : « فحاسوا » بالحاء غير الجيم ، فقلت : إنما هو « فحاسوا » قال : حاسوا وجاسوا واحد ، يعنى أن اللفظين بمعنى واحد ؛ وإن كان أراد أن القراءة بذلك تجوز في الصلاة ، والغرض كما جازت بالأولى ، فقد غلط في ذلك وأساء .

(٢) سورة الشعراء ٦٣

(١) في فقه اللغة ١٧٣

(٤) انظر المحتسب الورقة ٩١ ، البحر المحيط لأبي حيان ١٠ : ٦

(٣) سورة الإسراء ٥

وزعم الفارسي في تذكرته في قوله: ﴿إِنِّي أَخْبَتُ حُبَّ الْخَيْرِ﴾^(١)، أنه بمعنى حب الخيل؛ وسميت الخيل خيرا لما يتصل بها من العز والمنعة، كما روى: «الخليل معقود بنواصيها الخير»، وحينئذ فالمصدر مضاف إلى المفعول به.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾^(٢): إن أصله «ملاقح»، لأنه يقال: ألقحت الريح السحاب، أي جمعتها، وكل هذا تفسير معنى، وإلا فالواجب صون القرآن أن يقال فيه مثل ذلك.

وذكر أبو عبيدة في قوله: ﴿إِلَّا مُكَاً وَتَصْدِيَةً﴾^(٣)، معناه «تصددة»، فأخرج الدال الثانية ياء لكثرة الدال الأولى، كما حكاها صاحب «الترقيص»^(٤).

وحكى عن أبي ريش في قول امرئ القيس:

* فَسَلِّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلِي *^(٥)

معناه «تَنْسَلِ» فأخرج اللام الثانية [ياء] لكسرة اللام الأولى، ومثله قول الآخر:

وَإِنِّي لَا سَتْنَعِي وَمَا بِي نَعْسَةٌ لَعَلَّ خِيَالًا مِنْكَ يَلْقَى خِيَالِيَا^(٦)

أراد أستنعس؛ فأخرج السين ياء.

وقال الفارسي في «التذكرة»^(٧): قرأ أبو الحسن - أو من قرأ له - قوله تعالى

فيما حكى عن يعقوب في القلب والإبدال: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾^(٨)، «غير

(٢) سورة الحجر ٢٢

(١) سورة ص ٣٢

(٣) سورة الأنفال ٣٥

(٤) محمد بن علي الأزدي؛ ذكره صاحب كشف الظنون، وينقل عنه البيهقي في الزهر.

(٥) ديوانه ١٣؛ وصدده:

* وَإِنْ تَكُ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ *

(٧) هي المعروفة بتذكرة أبي علي؛ ذكره

(٦) مجنون بن عامر، تزيين الأسواق ٧٠

صاحب كشف الظنون ص ٣٨٤، وقال: «وهو كبير في مجلدات، لحصه أبو الفتح عثمان بن جني».

(٨) سورة الأنعام ١٤٥

عائد » ، واستحسنه الفارسي ألا يعود إليه كما يعود في حال السعة من العشاء إلى الغذاء .
وقيل في قوله تعالى : ﴿ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ ﴾ ^(١) : إن خرقه واخترقه ،
وخلقه ، واختلقه ، بمعنى : هو قول أهل الكتابين في المسيح وعزير ، وقول قريش
في الملائكة .

وجوز الزمخشري كونه ^(٢) من خرق الثوب ؛ إذا شقه ، أى أنهم اشتقوا له
بنين وبنات .



المحاضرة

ذكره ابن فارس ^(١) ، وحقيقته أن يؤتى باللفظ على وزن الآخر لأجل انضمامه إليه ؛ وإن كان لا يجوز فيه ذلك لو استعمل منفردا ؛ كقولهم : أتيتته الغدايا والعشايا ، فقالوا : الغدايا ، لانضمامها إلى العشايا .

قيل : ومن هذا كتابة المصحف ، كتبوا : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ ^(٢) بالياء ؛ وهو من ذوات الواو ؛ لما قرن بغيره مما يكتب بالياء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَسَطَهُمْ ﴾ ^(٣) فاللام التي في ﴿ لَسَطَهُمْ ﴾ جواب ﴿ لَوْ ﴾ . ثم قال : ﴿ فَلَقَاتُلُوكُمْ ﴾ فهذه حوزيت بتلك اللام ؛ وإلا فالمعنى : لَسَطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَقَاتُلُوكُمْ .

ومثله : ﴿ لَا عَذَابَ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَا ذَنْبَهُمْ ﴾ ^(٤) فيها لا ما قسم - ثم قال : ﴿ أَوْ لِيَأْتِيَنِي ﴾ ، فليس ذا موضع قسم ؛ لأنه عذر ^(٥) للهدد ؛ فلم يكن ليُقسم على الهدد أن يأتي بعذر ، لكنه لما جاء به على أثر ما يجوز فيه القسم أجراه مجراه ^(٦) .

(٢) سورة الضحى ٢

(١) فقه اللغة ١٥

(٣) من قوله تعالى في سورة النساء ٩٠ : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَقَاتُلُوكُمْ ﴾

(٤) سورة النمل ٢١

(٥) في الأصول : « حذر الهدد » ، وما أثبتته عن فقه اللغة .

(٦) بعده في فقه اللغة : « ومن الباب : وزنه فآزن ، وكلته فآكلال ، أى استوفاه كيلا ووزنا ؛ ومنه

قوله جل ثناؤه : ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ ، تستوفونها ؛ لأنها حق للأزواج على النساء » .

ومنه ^(١) الجزاء عن الفعل بمثل لفظه نحو : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ . اللَّهُ يُسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ^(٢) أى يجازيهم جزاء الاستهزاء .
 وقوله : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَمَكْرًا اللَّهُ ﴾ ^(٣) ﴿ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ وَجَزَاءَ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٥) .

(١) فى فقه اللغة : « ومن هذا الباب الجزاء على الفعل بمثل لفظه » .
 (٢) سورة البقرة ١٤ ، ١٥ .
 (٣) سورة آل عمران ٥٤ .
 (٤) سورة التوبة ٧٩ .
 (٥) سورة الشورى ٤٠ .

قواعد في النفي

قد تقدّم في شرح معاني الكلام جل من قواعده ؛ ونذكر هاهنا زيادات .

اعلم أنّ نفيّ الذات الموصوفة قد يكون نفياً للصفة دون الذات ، وقد يكون نفياً للذات . وانتفاء النهي عن الذات الموصوفة قد يكون نهياً عن الذات ، وقد يكون نهياً عن الصفة دون الذات ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ ^(١) ، فإنه نهى عن القتل بغير الحق . وقال : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ ^(٢) .

ومن الثاني قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٤) أى فلا يكون موتكم إلا على حال كونكم ميّتين على الإسلام ، فالنهي في الحقيقة على خلاف حال الإسلام ؛ كقول القائل : لا تصلّ إلا وأنت خاشع ، فإنه ليس نهياً عن الصلاة ، بل عن ترك الخشوع .

وقوله : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ... ﴾ ^(٥) الآية .

وقد ذكرنا أن النفي بحسب ما يتسلط عليه يكون أربعة أقسام :

الأول : بنفي المسند نحو ، ما قام زيد بل قعد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا ﴾ ^(٦) فالمراد بنفي السؤال من أصله ؛ لأنهم متعفّفون ؛ ويلزم من نفيه نفي الإحاف .

(٢) سورة الأنعام ١٥١

(٤) سورة آل عمران ١٠٢

(٦) سورة البقرة ٢٧٣

(١) سورة الإسراء ٣٣

(٣) سورة المائدة ٩٥

(٥) سورة النساء ٤٣

الثانى : أن ينفى المسند إليه ، فينتفى المسند ، نحو ما قام زيد إذا كان زيد غير موجود ؛ لأنه يلزم من عدم زيد نفي القيام . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ ^(١) ، أى لا شافعين لهم فتنفعهم شفاعتهم .
ومنه قول الشاعر ^(٢) :

* عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَى لِمَنَارِهِ *

أى : على طريق لا منار له ، فيهتدى به ؛ ولم يكن مراده أن يثبت المنار فينتفى الاهتداء به .

الثالث : أن يُنْفَى المتعلق دون المسند والمسند إليه ، نحو ما ضربت زيدا بل عمرأ .
الرابع : أن ينفى قيد المسند إليه أو المتعلق ؛ نحو ما جاءنى رجل كاتب بل شاعر ، وما رأيت رجلا كاتباً بل شاعراً ؛ فلما كان النفي قد ينصب على المسند وقد ينصب على المسند إليه أو المتعلق ، وقد ينصب على القيد احتمل فى قولنا : ما رأيت رجلاً كاتباً أن يكون المنفى هو القيد ؛ فيفيد الكلام رؤية غير الكاتب ؛ وهو احتمال مرجوح ؛ ولا يكون المنفى المسند ؛ أى الفعل ، بمعنى أنه لم يقع منه رؤية عليه ؛ لا على رجل ولا على غيره ؛ وهو فى المرجوحية كالذى قبله .

(٢) هو امرؤ القيس ، ديوانه ٦٦ ، وبقيته :

(١) سورة المدثر ٤٨

* إِذَا سَافَهُ الْعَمُودُ النَّبَاطِيُّ جَرَجَرًا *

نفى الشئ رأساً

لأنه عدم كمال وصفة أو لانتفاء ثمرته ، كقوله تعالى في صفة أهل النار : ﴿ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾^(١) فنفى عنه الموت ، لأنه ليس بموت صريح ، ونفى عنه الحياة ، لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ ﴾^(٢) أى ما هم بسكارى مشروب ، ولكن سُكَارَى فرع .

وقوله : ﴿ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾^(٣) ، وهم قد نطقوا بقولهم : ﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا ﴾^(٤) ، ولكنهم لما نطقوا بما لم ينفع فكأنهم لم ينطقوا .

وقوله : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾^(٦) .

ومنه قوله : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾^(٧) ، فإن المعتزلة احتجوا على نفى الرؤية ، لأن النظر لا يستلزم الإبصار ، ولا يلزم من قوله : ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾^(٨) إبصار .

وهذا وهم ، لأن الرؤية تقال على أمرين : أحدهما الحسبان والثاني العلم ، والآية من المعنى الأول ، أى تحسبهم ينظرون إليك ؛ لأن لهم أعينا مصنوعة بأجفانها وسوادها ، يحسب الإنسان أنها تنظر إليه بإقبالها عليه ، وليست تبصر شيئاً .

(٢) سورة الحج ٢

(٤) سورة الأنعام ٢٧

(٦) سورة الملك ١٠

(٨) سورة القيامة ٢٣

(١) سورة طه ٧٤

(٣) سورة المرسلات ٣٥ ، ٣٦

(٥) سورة الأعراف ١٧٩

(٧) سورة الأعراف ١٩٨

ومنه : ﴿ فَقَاتِلُوا أُمَمَةً الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾ ^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ؛ فإنه وصفهم أولاً بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ، ثم نفاه أخيراً عنهم لعدم جريهم على موجب العلم ؛ كذا قاله السكاكي وغيره .

وقد يقال : لم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد ، لأن المثبت أولاً نفس العلم ، والنفي إجراء العمل بمقتضاه . ويحتمل حذف المفعولين أو اختلاف أصحاب الضميرين .

قال : ونظيره في النفي والإثبات قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ^(٣) .

قلت : المنفي أولاً التأثير ، والمثبت ثانياً نفس الفعل .

ومن هذه القاعدة نزول الإشكال في قوله : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(٤) والمعنى : إن لم تفعل بمقتضى ما بلغت فأنت في حكم غير المبلغ ، كقولك لطالب العلم : إن لم تعمل بما علمت فأنت لم تعلم شيئاً ، أي في حكم من لم يعلم .

ومنه نفي الشيء مقيداً والمراد نفيه مطلقاً ؛ وهذا من أساليب العرب يقصدون به المبالغة في النفي وتأكيده ، كقولهم : فلان لا يرجي خيره ، ليس المراد أن فيه خيراً لا يرجي ، وإنما غرضهم أنه لا خير فيه على وجه من الوجوه .

ومنه : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ ^(٥) ، فإنه يدل [على] أن قتلهم لا يكون إلا بغير حق ، ثم وصف القتل بما لا بد أن يكون من الصفة ، وهي وقوعه على خلاف الحق .

(٢) سورة البقرة ١٠٢

(٤) سورة المائدة ٦٧

(١) سورة التوبة ١٢

(٣) سورة الأنفال ١٧

(٥) سورة آل عمران ٢١

وكذلك قوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾^(١)، إنها وصف لهذا الدعاء، وأنه لا يكون إلا عن غير برهان.

وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(٢)، تغليظ وتأكيد في تحذيرهم الكفر.

وقوله: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(٣)؛ لأن كل ثمن لها لا يكون إلا قليلا، فصار نفى الثمن القليل نفيا لكل ثمن.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾^(٤)، فإن ظاهره نفى الإلحاف في المسألة، والحقيقة نفى المسألة البتة؛ وعليه أكثر المفسرين، بدليل قوله: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْنِيَاءَ مِنَ التَّعْقُفِ﴾^(٥)، ومن لا يسأل لا يلحج قطعاً؛ ضرورة أن نفى الأعم يستلزم نفى الأخص.

ومثله قوله: ﴿مَالِ الظَّالِمِينَ مِنْ حِمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾^(٦)، ليس المراد نفى الشفيع بقيد الطاعة؛ بل نفية مطلقاً؛ وإنما قيده بذلك لوجوه:

أحدها: أنه توكيد بالكفار؛ لأن أحداً لا يشفع إلا بإذنه؛ وإذا شفع يشفع، لكن الشفاعة مختصة بالمؤمنين، فكان نفى الشفيع المطاع تنبيها على حصوله لأضدادهم؛ كقولك لمن يناظر شخصا ذا صديق نافع: لقد حدثت صديقا نافعا، وإنما تريد التنويه بما حصل لغيره، لأن له صديقا ولم ينفع.

الثاني: أن الوصف اللازم للموصوف ليس بلازم أن يكون للتقيد؛ بل يدل لأغراض من تحسينه أو تقييده، نحو: له مال يتمتع به، وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾^(٧) ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٨).

(٢) سورة البقرة ٤١

(٤) سورة البقرة ٢٧٣

(٦) سورة سبأ ٤٤

(١) سورة المؤمن ١١٧

(٣) سورة البقرة ٢٧٣

(٥) سورة غافر ١٨

(٧) سورة البقرة ١٧٤

الثالث: قد يكون الشفيع غير مطاع في بعض الشفاعات، وقد ورد في بعض الحديث ما يوهم صورة الشفاعة من غير إجابة، كحديث الخليل مع والده يوم القيامة؛ وإنما دلّ على التلازم دليل الشرع.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ﴾ ^(١) أى من خوف الذلّ، فنفى الوليّ لانتفاء خوف الذلّ؛ فإن اتخاذا الوليّ فرع عن خوف الذلّ وسبب عنه.

وقوله: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ^(٢)، نفى الغلبة؛ والمراد نفى أصل النوم والسنة عن ذاته؛ ففي الآية التصريح بنفى النوم وقوعا وجوازا، أما وقوعا فبقوله: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ^(٣)، وأما جوازا فبقوله: ﴿الْقَيُّومُ﴾، وقد جمعها قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام».

وقوله: ﴿قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ ^(٤)؛ أى بما لا وجود له، لأنه لو وجد لعلمه بوجود الوجوب، تعلق علم الله تعالى بكل معلوم.

وقوله تعالى: ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ ^(٥)، على قول من نفى القبول لا انتفاء سببه، وهو التوبة، لا يوجد توبة فيوجد قبول.

وعكسه: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾ ^(٦)، فإنه نفى لوجدان العهد؛ لا انتفاء سببه، وهو الوفاء بالعهد.

وقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَتْسُمُ وَاَبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ ^(٧)، أى من حجة، أى لا حجة عليها، فيستحيل إذن أن ينزل بها حجة.

(٢) سورة البقرة ٢٥٥

(٤) سورة آل عمران ٩٠

(٦) سورة يوسف ٤٠

(١) سورة الإسراء ١١١

(٣) سورة يونس ١٨

(٥) سورة الأعراف ١٠٢

ونظيره من السنة قوله صلى الله عليه وسلم : « الدَّجَالُ أَعورُ والله ليس بأَعور » ، أى بذى جوارح كوامل بتخيل جوارح له نواقص .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ ^(١) ليس المراد أن كلمات الله تنفذ بعد نفاد البحر ؛ بل لا تنفذ أبداً ، لا قبل نفاد البحر ولا بعده . وحاصل الكلام : لنفد البحر ولا تنفذ كلمات ربي .
ووقع في شعر جرير قوله :

فَيَا لَكَ يَوْمًا خَيْرُهُ قَبْلَ شَرِّهِ تَغَيَّبَ وَاشِيَهُ وَأَقْصَرَ عَاذِلُهُ ^(٢)

قال الأصمعي : أنشدته كذلك خلف الأحمر ، فقال : أضلحه :

* فَيَا لَكَ يَوْمًا خَيْرُهُ دُونَ شَرِّهِ *

فإنه لا خير لخير بعده شر ، وما زال العلماء يصلحون أشعار العرب ، قال الأصمعي :
قللت : والله لأأرويه أبداً إلا كما أوصيتني ^(٣) .

(١) سورة الكهف ١٠٩

(٢) ديوانه ٤٨٠ ، وروايته : « وذلك يوم » .

(٣) الخبر كما رواه الرزباني بسنده في الموشح عن عيسى بن إسماعيل ص ١٢٥ : سمعت الأصمعي يقول :
قرأت على خلف شعر جرير ؛ فلما بلغت قوله :

وَيَوْمَ كَانَهُمْ الْقَطَاةُ مُحَبَّبٍ إِلَى هَوَاهُ غَالِبٍ لِي بَاطِلُهُ
رُزِقْنَا بِهِ الصَّيْدَ الْغَرِيرَ وَلَمْ نَكُنْ كَمَنْ نَبَلُهُ مُحْرَمَةٌ وَجَبَّائِلُهُ
فَيَا لَكَ يَوْمًا خَيْرُهُ قَبْلَ شَرِّهِ تَغَيَّبَ وَاشِيَهُ وَأَقْصَرَ عَاذِلُهُ !

فقال : وبه ! وما ينفعه خير يشول إلى شر ! قلت له : هكذا قرأت على أبي عمرو ، فقال له : صدقت ، وكذا قاله جرير ، وكان قليل التنقيح مشرد الألفاظ ؛ وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع ، قللت : فكيف يجب أن يقول ؟ قال : الأجود له لو قال :

* فَيَا لَكَ يَوْمًا خَيْرُهُ دُونَ شَرِّهِ *

فاروه هكذا ، فقد كانت الرواة قديما تصلح من أشعار القدماء . قللت : والله لا أرويه بعد هذا إلا هكذا !

نقل ابن رشيقي هذه الحكاية في "العمدة"، وصوبها^(١).

قال ابن المنير: ووقع لي أن الأصمعي وخلف الأحمر وابن رشيقي أخطئوا جميعا وأصاب جرير وحده؛ لأنه لم يرد إلا فيالك يوم خير لا شرفيه، وأطلق «قبل» للنفي كما قلناها، في قوله تعالى: ﴿لَنفَعِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَعِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾^(٣) وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ أَذُنٌ يُبْعِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَذَانٌ يَسْمَعُونَ﴾^(٤)؛ فإن ظاهره نفي هذه الجوارح، والحقيقة توجب نفي الآية عن أن يكون له فضلا عما لا يكون له.

وقوله: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(٥)، فالمراد لا ذاك ولا علمك به؛ أي كلاهما غير ثابت.

وقوله: ﴿بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾^(٦)؛ أي شركاء لا ثبوت لها أصلا، ولا أنزل الله بإشراكها حجة، أي تلك، وإنزال الحجة كلاهما منتف.

وقوله: ﴿أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾^(٧)، أي ما لا ثبوت له ولا علم الله متعلقا به؛ نفيا للمازوم وهو النياية بنفي لازمه، وهو وجوب كونه معلوما للعالم بالذات، لو كان له ثبوت، بأي اعتبار كان.

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ نَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ﴾^(٨)

(١) العمدة ٢ : ١٩٣؛ قال ابن رشيقي بعد أن أورد الخبر: «قلت أنا: أما هذا الإصلاح فليح الظاهر، غير أنه خلاف الظاهر؛ وذلك أن الشاعر أراد أنه كان في ليلة وصال؛ ثم فارق حبيبته نهرا؛ وذلك هو الشر الذي ذكر، والرواية جعله لم يفارق؛ فغير عليه المعنى؛ إلا أن تكون الرواية: «ويوم كاهمهم الحبارى»، فيثبت؛ على أن «دون» تحتل ما قصد، وتحتل معنى «قبل»، فهي لفظة مشتركة، وتكون أيضا بمعنى «بعد»، لأنها من الأضداد، ولكن في غير هذا الموضع.

- | | |
|-----------------------|-------------------|
| (٢) سورة الكهف ١٠٩ | (٣) سورة الرعد ٢ |
| (٤) سورة الأعراف ١٩٥ | (٥) سورة لقمان ١٥ |
| (٦) سورة آل عمران ١٥١ | (٧) سورة يونس ١٨ |
| (٨) سورة آل عمران ٩٠ | |

أصله ان يتوبوا فلن يكون لهم قبول توبة ، فأوثر الإلحاق ذهابا إلى انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ؛ وهو قبول التوبة الواجب في حكمه تعالى وتقدس .

وقوله : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ ^(١) ، معلوم أنه لا إكراه على الفاحشة لمن لا يريد تحصنًا ؛ لأنها نزلت فيمن يفعل ذلك .

ونظيره : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ ^(٢) ، وأكل الربا منهى عنه قليلا وكثيرا ؛ لكنها نزلت على سبب ؛ وهو فعلهم ذلك ؛ ولأنه مقام تشنيع عليهم ، وهو بالكثير أليق .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بُاسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ... ﴾ ^(٣) الآية ، المعنى آمنا بالله دون الأصنام وسائر ما يدعى إليه دونها ، إلا أنهم نفوا الإيمان بالملائكة والرسل والكتب المنزلة والدار الآخرة والأحكام الشرعية ، ولهذا أنه لما رد بقوله : ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بُاسَنَا ﴾ ^(٤) ، بعد إثباته إيمانهم ، لأنه ضرورى لا اختياري ، أوجب ألا يكون الكلام مسوقا لنفي أمور ، يراعى فيها الحصر والتقييد ، كقوله : ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ ^(٥) ، فإنه لم يقدم المفعول في « آمنا » حيث لم يرد ذلك المعنى ، فركب تركيبا يورم أفراد الإيمان بالرحمن عن سائر ما يلزم من الإيمان .

وقوله : ﴿ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ^(٦) ، فقيل من هذا الباب ، فهي صفة لازمة ، وقيل التكبر قد يكون بحق ، وهو التنزه عن الفواحش والدنايا والتباعد من فعلها . وأما قوله : ﴿ وَالْإِنَّمِ وَالْبَغْيِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ^(٧) ، فإن أريد بالبغي الظلم كان قوله : ﴿ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ تأكيذا ، وإن أريد به الطلب كان قيذا .

(٢) سورة آل عمران ١٣٠
(٤) سورة الملك ٢٩
(٦) سورة الأعراف ٣٣
(٢٦) — برهان — ثالث

(١) سورة النور ٣٣
(٣) سورة المؤمن ٨٤ ، ٨٥
(٥) سورة الأعراف ١٤٦

قاعدة

اعلم أن نفي العام يدل على نفي الخاص ، وثبوته لا يدل على ثبوته ، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام ، ولا يدل نفيه على نفيه ؛ ولا شك أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاذ به ، فلذلك كان نفي العام أحسن من نفي الخاص ، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام .

فالأول : كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ^(١) ، ولم يقل : « بضوئهم » بعد قوله ﴿ أَضَاءَتْ ﴾ لأن النور أعم من الضوء ؛ إذ يقال على القليل والكثير ؛ وإنما يقال الضوء على النور الكثير ، ولذلك قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ ^(٢) ، ففي الضوء دلالة على الزيادة ، فهو أخص من النور ، وعدمه لا يوجب عدم الضوء ، لاستلزام عدم العام عدم الخاص ، فهو أبلغ من الأول ، والغرض إزالة النور عنهم أصلاً ، ألا ترى ذكره بعده : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ ﴾ ^(٣) .

وهاهنا دقيقة ، وهي أنه قال : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « أذهب نورهم » لأن الإذهاب بالشيء إشعار له بمنع عودته ، بخلاف الذهاب ؛ إذ يفهم من الكثير استصحابه في الذهاب ، ومقتضى منعه من الرجوع .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : « ضلال » ؛ كما قالوا :

(٢) سورة يونس ٥

(٤) سورة الأعراف ٦١

(١) سورة البقرة ١٧

(٣) سورة البقرة ١٧

﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ ﴾^(١) ، لأنّ نفي الواحد يلزم منه نفي الجنس البتة .
وقال الزمخشري^(٢) : لأن الضلالة أخصّ من الضلال ، فكان أبلغ في نفي الضلال
عنه^(٣) ، فكانت له قال : ليس بي شيء من الضلال ، كما لو قيل [لك]^(٤) لك ثمرة ؟
فقلت : مالى ثمرة .

ونازعه ابن المنير^(٥) وقال : تعليقه نفيها أبلغ [من نفي الضلال]^(٦) لأنها أخص
[منه]^(٧) وهذا غير مستقيم ، فإنّ نفي الأعم أخصّ من نفي الأخص ، ونفي الأخص أعم من
نفي الأعم ، فلا يستلزمه لأن^(٨) الأعم لا يستلزم الأخص . فإذا قلت : هذا ليس بإنسان
لم يلزم سلب الحيوانية عنه ، وإذا قلت : هذا ليس بحيوان ، لم يكن إنسانا ، والحق
أن يقال : الضلالة أدنى من الضلال [وأقل]^(٩) ، لأنها لا تطلق إلا على الفعلة
[الواحدة]^(١٠) منه ، والضلال يصاح للقليل والكثير ، ونفي الأدنى أبلغ من نفي الأعلى
لا من جهة كونه أخصّ ، بل من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى .

والثاني : كقوله تعالى : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(١) ، ولم يقل
« طولها » ، لأن العرض أخصّ ، إذ كل ماله عَرْض فله طول ، ولا ينعكس . وأيضاً
إذا كان للشيء صفة يغني ذكرها عن ذكر صفة أخرى ، تدلّ عليها كان الاختصار عليها
أولى من ذكرها ؛ لأن ذكرها كالتكرار ، وهو مملّ ؛ وإذا ذكرت فالأولى تأخير الدلالة
على الأخرى ؛ حتى لا تكون المؤخرة قد تقدمت الدلالة عليها .

(٢) الكشف ٢ : ٨٩

(١) سورة الأعراف ٦٠

(٤) من الكشف

(٣) الكشف : « عن نفسه » .

(٥) في حاشيته على الكشف المروية بالاتصاف (٢ : ٨٩) .

(٦) من حاشية ابن المنير .

(٧) حاشية ابن المنير : « ضرورة أن الأعم » .

(٩) سورة آل عمران ١٣٣

(٨) من حاشية ابن المنير

وقد يخلّ بذلك مقصود آخر كما في قوله : ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ ^(١) لأجل السجع وإذا كان ثبوت شيء أو نفيه يدل على ثبوت آخر أو نفيه ، كان الأولى الاقتصار على الدال على الآخر ، فإن ذكر فالأولى تأخير الدال .

وقد يخلّ بذلك لمقصود آخر ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ ^(٢) وعلى قياس ما قلنا ينبغى الاقتصار على صغيرة ، وإن ذكرت الكبيرة منها فلتذكر أولاً .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ ^(٣) وعلى ذلك القياس يكفي « لها أف » أو يقول « ولا تنهرهما » « فلا تقل لهما أف » ؛ وإنما عدل عن ذلك للاهتمام بالنهي عن التأفيف ، والعناية بالنهي ؛ حتى كأنه قال : نهى عنه مرتين : مرة بالمفهوم ، وأخرى بالنطوق .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٤) فإن النوم غَشِيَةٌ ثَقِيلَةٌ تقع على القلب تمنعه معرفة الأشياء ، والسَّنة مما يتقدمه من النعاس ، فلم يكتف بقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ ﴾ ^(٤) ؛ دون ذكر النوم ؛ لئلا يتوهم أن السَّنة إنما لم تأخذه لضعفها ، ويتوهم أن النوم قد يأخذه لقوته ؛ فجمع بينهما لنفي التوهمين ، أو السنة في الرأس ، والنعاس في العين ، والنوم في القلب ؛ تلخيصه هو منزه عن جميع المفترّات ، ثم أكد نفي السنة والنوم بقوله : ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٥) لأنه خلقهما بما فيهما ، والمشاركة إنما تقع فيما فيهما ، ومن يكن له ما فيهما ؛ فحال نومه ومشاركته ؛ إذ لو وجد شيء من ذلك لفسدتا بما فيهما .

وأيضاً فإنه يلزم من نفي السَّنة نفي النوم أنه لم يقل : لا ينام ؛ وإنما قال : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ ﴾ ^(٥)

(٢) سورة الكهف ٤٩

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(١) سورة مريم ٥١

(٣) سورة الإسراء ٢٣

يعنى لاتغلبه ؛ فكأنه يقول : لا يغلبه القليل ولا الكثير من النوم . والأخذ في اللغة بمعنى القهر والغلبة ؛ ومنه سمي الأسير : مأخوذاً وأُخِيذاً . وزيدت «لا» في قوله : ﴿ وَلَا نَوْمٌ ﴾^(١) لنفيهما عنه بكل حال ، ولولاها لاحتمل أن يقال : لا تأخذه سنة ولا نوم في حال واحدة ، وإذا ذكرت صفات فإن كانت للمدح فالأولى الانتقال فيها من الأدنى إلى الأعلى ؛ ليكون المدح متزايداً بتزايد الكلام ؛ فيقولون : فقيه عالم ، وشجاع باسل ، وجواد فياض ، ولا يعكسون هذا لفساد المعنى ؛ لأنه لو تقدم الأبلغ لكان الثاني داخلًا تحته ، فلم يكن لذكره معنى ؛ ولا يوصف بالعالم بعد الوصف بالعلام .

وقد اختلف الأدباء في الوصف بالفاضل والكامل : أيهما أبلغ على ثلاثة أقوال :
ثالثهما أنهما سواء .

قال الأقلشي^(٢) : والحق أنك مهما نظرت إلى شخص ، فوجدته مع شرف العقل والنفس كريم الأخلاق والسجايا ، معتدل الأفعال وصفته بالسكّال ، وإن وجدته وصل إلى هذه الرتب بالكسب والمجاهدة وإمالة الرذائل وصفته بالفضل ؛ وهذا يقتضى أنهما متضادان ؛ فلا يوصف الشخص الواحد بهما إلا بتجاوز .

وقال ابن عبد السلام في قوله تعالى : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾^(٣) إنما قدم الغيب مع أن علم الغيبات أشرف من المشاهدات ، والتمدّح به أعظم ، وعلم البيان يقتضى تأخير الأمدح . وأجاب بأن المشاهدات له أكثر من الغائب عتًا ، والعلم يشرق بكثرة متعلقاته ؛ فكان تأخير الشهادة أولى .

وقول الشيخ : إن المشاهدات له أكثر فيه نظر ؛ بل في غيبه ما لا يحصى ﴿ وَيَخْلُقُ ﴾

(١) سورة البقرة ٢٥٥

(٢) الأقلشي : منسوب إلى أقلش ، بضم الهزرة وسكون القاف ، إحدى مدن الأندلس . ولعله عبدالله ابن يحيى التجيبي الأقلشي ؛ شرح الشهاب ، واختصر كتاب مشكل القرآن لابن فوروك ؛ وتوفي سنة ٥٠٢ . وانظر معجم البلدان ١ : ٣١٣ .

(٣) سورة المؤمنون ٩٢

مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ ؛ وإنما الجواب أن الانتقال للأمدح ترقى ؛ فالمقصود هنا بيان أن الغيب والشهادة في علمه سواء ، فنزل الترقى في اللفظ منزلة ترقى في المعنى ، لإفادة استوائهما في علمه تعالى . ويوضحه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَأَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ ﴾ (٢) فصرح بالاستواء .

هذا كله في الصفات ، وأما الموصوفات فعلى العكس من ذلك ؛ فإنك تبدأ بالأفضل ، فتقول : قام الأمير ونائبه وكتابه ؛ قال تعالى : ﴿ وَأَخْلِيلَ وَالْبَغَالَ وَالْحَمِيرَ لَتَرَ كِبُوهَا ... ﴾ (٣) الآية ، فقدم الخليل لأنها أحمد وأفضل من البغال ، وقدم البغال على الحمير لذلك أيضاً .

فإن قلت : قاعدة الصفات منقوضة بالقاعدة الأخرى ؛ وهى أنهم يقدمون الأهم فالأهم في كلامهم كما نص عليه سيبويه وغيره .

وقال الشاعر :

أَبَى دَهْرُنَا إِسْعَافَنَا فِي نُفُوسِنَا وَأَسْعَفَنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ
قُلْتُ لَهُ نَعْمَاكَ فِيمَا أَتَمَّهَا وَدَعُ أَمْرَنَا إِنْ الْمَهْمُ الْمَقْدَمُ

قلت : المراد بقوله : « تقدم الأهم فالأهم » فيما إذا كانا شيئين متغايرين مقصودين ، أحدهما أهم من الآخر ؛ فإنه يقدم ، وأما تأخر الأمدح في الصفات فذلك فيما إذا كانتا صفتين لشيء واحد ؛ فلو أخرنا الأمدح لكان تقديم الأول نوعاً من العبث .

هذا كله في صفات المدح ؛ فإن كانت للذم فقد قالوا : ينبغي الابتداء بالأشدّ ذمّاً ، كقوله تعالى : ﴿ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (٤) ؛ قال ابن النفيس (٥) : في كتاب

(٢) سورة الرعد ١٠

(٤) سورة النحل ٩٨

(١) سورة النحل ٨

(٣) سورة النحل ٨

(٥) هو علي بن أبي الحزم القرشي علاء الدين ، المعروف بابن النفيس ؛ أعلم أهل عصره بالطب ؛ سكن مصر وتوفى بها سنة ٦٩٨ هـ ؛ ذكره السبكي في الطبقات ٥ : ١٢٩ ؛ وكتابه طريق الفصاحة ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ص ١١١٤ .

” طريق الفصاحة “ : وهو عندى مشكل ؛ ولم يذكر توجيهه .

وقال حازم فى ” منهاجه “ : يُبدَأُ فى الحسن بما ظهور الحسن فيه أوضح ، وما النفس بتقديمه أغنى ، ويبدأ فى الذم بما ظهور القبح فيه أوضح ، والنفس بالالتفات إليه أغنى ؛ ويتنقل فى الشيء إلى ما يليه من المزية فى ذلك ، ويكون بمنزلة المصور الذى يُصور أولاً ما حلّ من رسوم تخطيط الشيء ، ثم ينتقل إلى الأدقّ فالأدقّ .

قائدة

نفى الاستطاعة قد يراد به نفي الامتناع ، أو عدم إمكان وقوع الفعل مع إمكانه ؛ نحو هل تستطيع أن تكلمنى ؟ بمعنى هل تفعل ذلك وأنت تعلم أنه قادر على الفعل ؟ وقد حمل قوله تعالى حكاية عن الحواريين : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ ^(١) على المعنى الأول ؛ أى هل يَجِئنا إليه ؟ أو هل يفعل ربك ؟ وقد علموا أن الله قادر على الإنزال ، وأن عيسى قادر على السؤال ، وإنما استفهموا هل هنا صارف أو مانع ؟ .
وقوله : ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً ﴾ ^(٢) . ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدًّا ﴾ ^(٣) . ﴿ فَمَا أَسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ ^(٤) .

وقد يراد به الوقوع بمشقة وكلفة كقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ^(٥)

(٢) سورة يس ٥٠
(٤) سورة الكهف ٧٢ .

(١) سورة المائدة ١١٢
(٣) سورة الأنبياء ٤٠
(٥) سورة الكهف ٦٧

فائدة

قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾ ^(١) ، قالوا : المجاز يصح نفيه بخلاف الحقيقة ، لا يقال للأسد ليس بشجاع .
وأجيب بأن المراد بالرَّمَى هنا المرتب عليه ، وهو وصوله إلى الكفار ؛ فالوارد عليه السلب هنا مجاز لا حقيقة ؛ والتقدير : وما رميتَ خلقاً إذ رميتَ كسبا ، أو ما رميتَ انتهاءً إذ رميتَ ابتداءً ؛ وما رميتَ مجازاً إذ رميتَ حقيقةً



إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة لضرب من السامجة وحسن العناد

كقوله : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١) ؛ وهو يعلم أنه على الهدى ، وأنهم على الضلال ، لكنه أخرج الكلام مخرج الشك ، تقاضيا ومسامحة ، ولا شك عنده ولا ارتياب .

وقوله : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾^(٢) .

ونحوه : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾^(٣) أوردته على طريق الاستفهام ؛ والمعنى : هل يتوقع منكم إن توليتم أمور الناس وتأمرتم عليهم لما تبين لكم من المشاهد ولاح منكم في الخيال : ﴿أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾^(٣) تهالكوا على الدنيا ؟

وإنما أورد الكلام في الآية على طريق سوقٍ غير المعلوم سياقٍ غيره ، ليؤدبهم التأمل في التوقع عن يتصف بذلك إلى ما يجب أن يكون مسببا عنه من أولئك الذين أصمهم الله وأعمى أبصارهم ، فيلزمهم به على أطف وجه ؛ إبقاء عليهم من أن يفاجئهم به ، وتأليفا لقلوبهم ، ولذلك التفت عن الخطاب إلى الغيبة ، تفاديا عن مواجهتهم بذلك .

وقد يخرج الواجب في صورة الممكن ، كقوله تعالى : ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾^(٤) .

﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾^(٥) .

(٢) سورة الزخرف ٨١

(٤) سورة الإسراء ٧٩

(١) سورة سبأ ٢٤

(٣) سورة القتال ٢٢

(٥) سورة المائدة ٥٢

﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾^(١).

﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٢).

وقد يخرج الإطلاق في صورة التقييد كقوله : ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٣).

ومنه قوله تعالى حاكيا عن شعيب : ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبَّنَا﴾^(٤) فالعنى لا يكون أبدا من حيث علّقه بمشيئة الله ؛ لما كان معلوماً أنه يشاؤه ؛ إذ يستحيل ذلك على الأنبياء ، وكل أمر قد علّق بما لا يكون فقد نفى كونه على أبعد الوجوه .

وقال قطرب : في الكلام تقديم وتأخير ، والاستثناء من الكفار لا من شعيب ، والمعنى : لنُخْرِجَنَّك يا شعيب ، والذين آمنوا معك من قريتنا ؛ إلا أن يشاء الله أن تعودوا في ملتهم . ثم قال تعالى حاكيا عن شعيب : ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾^(٤) ، على كل حال .

وقيل الهاء عائدة إلى القرية ، لا إلى الله .



(٢) سورة الققرة ٢١٦

(٤) سورة الأعراف ٨٩

(١) سورة الإسراء ٨

(٣) سورة الأعراف ٤٠

الاعراض عن ضييع الجحيم

كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(١) ، أعرض عن ذكر مقدار الجزاء والثواب ، وذكر ماهو معلوم مشترك بين جميع أعمال البشر ، تفخيما لمقدار الجزاء ، لما فيه من إيهام المقدار ، وتنزيلا له منزلة ماهو غير محتاج إلى بيانه ، على حدّ « فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ » ، أعرض عن ذكر الجزاء إلى إعادة الشرط ، تنبيها على عِظَم ما يُنال ، وتفخيما لبيان ما أتى به من العمل ، فصار السكوت عن مرتبة الثواب أبلغ من ذكرها .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(٢) ، وهذه الآية تتضمن الرجوع والبقاء والجمع ، ألا تراه كيف رجع بعد ذكره المبتدأ الذى هو الذين عن ذكر خبره إلى الشروع فى كلام آخر ، فبنى مبتدأ على مبتدأ وجمع ؟ والمعنى قوله : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ ^(٣) من خبر المبتدأ الأول ، وتقديره : إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَهُمْ ، لأننا لا نضيع أجر من أحسن عملا .



الهدم

وهو أن يأتي الغير بكلام يتضمن معنى ، فتأتي بضده ؛ فإنك قد هدمت ما بناه
 المتكلم الأول ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ ﴾ (١)
 هدمه بقوله : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ (٢) ، وبقوله : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ (٣) ،
 وبقوله : ﴿ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ ﴾ (٤) ؛ تقديره إن كنتم صادقين في دعواكم .
 ومنه : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ (٥)
 هدمه بقوله : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ (٦) .
 ومنه : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ (٧) هدمه بقوله :
 ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (٧) ، أى فى دعواهم الشهادة .



(٢) سورة المؤمنون ٩١

(٤) سورة المائدة ١٨

(٦) سورة المؤمنون ٩١

(١) سورة المائدة ١٨

(٣) سورة آل عمران ٥٧

(٥) سورة التوبة ٣٠

(٧) سورة المنافقون ١

التوسّع

منه الاستدلال بالنظر في الملكوت ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (١) .

ويكثر ذلك في تقديرات العقائد الإلهية : لتتمكن في النفوس ، كقوله : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ (٢) ؛ وذلك بعد ذكر النطفة وتقلبها في مراتب الوجود ، وتطورات الخلقة .

وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٣) .

ومنه التوسّع في ترادف الصفات ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ جُلِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا ﴾ (٤) ، فإنه لو أريد اختصاره لكان : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ جُلِّيٍّ ﴾ (٤) مظلم .

ومنه التوسّع في الذم كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَافٍ مِثْنٍ . هَمَّازٌ مَشَاءُ بَنِيمٍ ﴾ (٥) إلى قوله : ﴿ عَلَى الْخُرُطُومِ ﴾ (٦) .

(٢) سورة القيامة ٤٠

(٤) سورة النور ٤٠

(٦) سورة القلم ١٦

(١) سورة البقرة ١٦٤

(٣) سورة الزمر ٦٧

(٥) سورة القلم ١١، ١٠

التشبيه

اتفق الأدباء على شرفه في أنواع البلاغة ، ولأنه إذا جاء في أعقاب المعاني أفادها كحلا ، وكساها حلة وجمالا ، قال المبرد في "الكامل" : هو جار في كلام العرب حتى لو قال قائل : هو أكثر كلامهم لم يبعد .

وقد صنف فيه أبو القاسم^(١) بن البنداري البغدادي كتاب "الجمان في تشبيهات القرآن" .

[مباحث التشبيه]

وفيه مباحث :

الأول

في تعريفه

وهو إلحاق شيء بذى وصف في وصفه .

وقيل : أن تثبت للمشبه حكما من أحكام المشبه به .

وقيل : الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء الواحد ؛ كالطَّيْب

في المسك ، والضياء في الشمس ، والنور في القمر . وهو حكم إضافي لا يرد إلا بين الشئيين بخلاف الاستعارة .

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن الحسين بن نافيا ، الأديب الشاعر الأعشى ، المتوفى سنة ٤١٠ هـ ؛ ويرجع من كتابه الجمان نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ؛ عن نسخة مخطوطة بمكتبة الأسكندرية .

الثانى

فى الفرصه منه

وهو تأنيس النفس بإخراجها من خفى إلى جلى ؛ وإدناؤه البعيد من القريب ؛
ليفيد بيانا .

وقيل : الكشف عن المعنى المقصود مع الاختصار ؛ فإنك إذا قلت : زيد أسد ، كان
الغرضُ بيان حال زيد ، وأنه متصف بقوة البطش والشجاعة وغير ذلك ؛ إلا أنا لم نجد
شيئا يدل عليه سوى جعلنا إياه شبيها بالأسد ، حيث كانت هذه الصفات مختصة به ؛
فصار هذا أبين وأبلغ من قولنا : زيد شهم شجاع قوى البطش ونحوه .

الثالث

فى أنه حقيقة أو مجاز

والحقيقون على أنه حقيقة ، قال الزنجاني^(١) فى ” المعيار “ : التشبيه ليس بمجاز ؛
لأنه معنى من المعانى ، وله ألفاظ تدل عليه وضعاً ؛ فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه ؛
وإنما هو توطئة لمن سلك سبيل الاستعارة والتمثيل ؛ لأنه كالأصل لها ، وهما كالفرع له .
والذى يقع منه فى حيز المجاز عند البيانين هو الذى يحى على حد الاستعارة .

وتوسط الشيخ عز الدين ، فقال : إن كان بحرف فهو حقيقة ، أو بحذفه فمجاز ، بناء
على أن الحذف من باب المجاز .

(١) هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجى الزنجاني ؛ أحد علماء العربية ؛ توفى سنة ٦٥٥
ذكره الزركلى فى الأعلام ٢ : ٦٠٨ (المطبعة العربية) ، وصاحب كشف الظنون ٣ : ١٧٢ ؟

الرابع في أدوات

وهي أسماء ، وأفعال ، وحروف .

فالأسماء : مثل ، وشبهه ، ونحوها ، قال تعالى : ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ ﴾ ^(١) . ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى ﴾ ^(٢) . ﴿ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾ ^(٣) . ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾ ^(٤) .

والأفعال كقوله : ﴿ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً ﴾ ^(٥) . ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ ^(٦) .

والحروف إما بسيطة كالكاف ؛ نحو : ﴿ كَرَّمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ ^(٧) . ﴿ كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ ^(٨) وإما مركبة ، كقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ رُئُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ ^(٩) .

الخامس

في أقسام

وهو ينقسم باعتبارات :

الأول

أنه إما أن يشبه بحرف ، أو لا .

وتشبيه الحرف ضربان :

أحدهما : يدخل عليه حرف التشبيه فقط ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾ ^(١٠) . وقوله : ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ ^(١١) .

- | | |
|-----------------------|----------------------|
| (١) سورة آل عمران ١١٧ | (٢) سورة هود ٢٤ |
| (٣) سورة البقرة ٢٥ | (٤) سورة البقرة ٧٠ |
| (٥) سورة النور ٣٩ | (٦) سورة طه ٦٦ |
| (٧) سورة إبراهيم ١٨ | (٨) سورة آل عمران ١١ |
| (٩) سورة الصافات ٦٥ | (١٠) سورة النور ٣٥ |
| (١١) سورة الرحمن ٢٤ | |

- ﴿ فَإِذَا أَنْشَقَتِ السَّمَاءَ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ ^(١) .
 ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾ ^(٢) .
 ﴿ وَحُورٌ عِينٌ . كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾ ^(٣) .
 ﴿ وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) .

وثانيها : أن يضاف إلى حرف التشبيه حرف مؤكّد ، ليكون ذلك علماً على قوة التشبيه وتأكيد كيدته ، كقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ^(٥) .

- ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴾ ^(٦) .
 ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ ﴾ ^(٧) .
 ﴿ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٨) .
 ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ ^(٩) .

فإن قيل : كيف استرسل أهل الجنة وقوله : ﴿ كَلِمًا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(١٠) ، ولا شك أنه ليس به ، واحتازت بلقيس فقالت : ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ ^(١١) ، ولم تقل : هو هو ؟

قيل : أهل الجنة وثقوا بأن الغرض مفهوم ؛ وأن أحداً لا يعتقد في الحاضر أنه عين المستهلك الماضي ؛ وأما بلقيس فالتبس عليها الأمر ، وظنت أنه يشبهه ،

- (٢) سورة الرحمن ١٤
 (٤) سورة الحديد ٢١
 (٦) سورة الصافات ٤٩
 (٨) سورة القمر ٢٠
 (١٠) سورة البقرة ٢٥

- (١) سورة الرحمن ٣٧
 (٣) سورة الواقعة ٢٢، ٢٣
 (٥) سورة الرحمن ٥٨
 (٧) سورة الأعراف ١٧١
 (٩) سورة الحاقة ٧
 (١١) سورة النمل ٤٢

لأنها بَنَتْ على العادة ، وهو أن السرير لا ينتقل من إقليم إلى آخر في طرفه عين .

وأما التشبيه بغير حرف ، فيُقصد به المبالغة ، تنزيلاً للثاني منزلة الأول تجوزاً ، كقوله : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ^(٣) .

وكذلك : ﴿ تَمْرٌ مَرَّةَ السَّحَابِ ﴾ ^(٤) .

وجعل الفارسي منه قوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرًا . قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ^(٥) ، أى كأنها فى بياضها من فضة ، فهو على التشبيه ، لا على أن القوارير من فضة ، بدليل قوله : ﴿ بَكَّاسٍ مِنْ مَعِينٍ . بَيْضَاءَ ﴾ ^(٦) ، فقوله : ﴿ بَيْضَاءَ ﴾ مثل قوله : ﴿ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ .

تنبيهان

الأول : هذا القسم يشبه الاستعارة فى بعض المواضع ، والفرق بينهما - كما قاله حازم وغيره - أن الاستعارة ، وإن كان فيها معنى التشبيه ، فتقدير حرف التشبيه لا يجوز فيها ، والتشبيه بغير حرف على خلاف ذلك ؛ لأنّ تقدير حرف التشبيه واجب فيه .

وقال الرماني فى قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ ^(٧) ، أى تبصر ، لأنه لا يجوز تقدير حرف التشبيه فيها .

(٢) سورة الأحزاب ٤٦

(٤) سورة النمل ٨٨

(٦) سورة الصافات ٤٦، ٤٥

(١) سورة الأحزاب ٦

(٣) سورة آل عمران ١٣٣

(٥) سورة البقر ١٦، ١٥

(٧) سورة الإسراء ٥٩

وقد اختلف البيانون في نحو قوله تعالى : ﴿ صُمُّ بُكْمٌ عُمَى ﴾ ^(١) ، إنه تشبيه بليغ أو استعارة ؟ والحققون - كما قاله الزحشرى - على الأول ، قال : ^(٢) لأن المستعار له مذكور - وهم المناقون - ، أى مذكور في تقدير الآية ، والاستعارة لا يذكر فيها المستعار له ^(٣) ، ويجعل الكلامُ خلواً عنه ، بحيث يصلح ^(٤) لأن يراد به المنقول عنه و [المنقول] ^(٥) إليه ، لولا القرينة ^(٦) ، ومن ثم ترى المفلقين السحرة [منهم كأنهم] ^(٧) يتناسون التشبيه ويضربون عنه ^(٨) صفحا .

وقال السكاكى : لأن من شرط الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة فى الظاهر ، وتناسى التشبيه ، وزيد أسد لا يمكن كونه حقيقة ، فلا يجوز أن يكون استعارة .

الثانى : قد يترك التشبيه لفظا ويراد معنى ، إذ لولم يُرد معنى ولم يكن منوياً ، كان استعارة .

مثاله قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَنْبَسْنَ لَكُمْ أَلْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(١) ، فهذا تشبيه لا استعارة ، لذكر الطرفين : الخيط الأسود ، وهو ما يمتد معه من غسق الليل شبيهاً بخيط أسود وأبيض ، وبُيِّنَا بقوله : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ والفجر - وإن كان بيانا للخيط الأبيض - لكن لما كان أحدهما بياناً للآخر لدلالته عليه ، اكتفى به عنه ، ولولا البيان كان من باب الاستعارة ؛ كما أن قولك : رأيت أسداً ، استعارة ، فإذا زدت « من فلان » صار تشبيهاً ، وأما أنه لم زيد ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ حتى صار تشبيهاً ؟ وهلا اقتصر به

(١) سورة البقرة ١٨

(٢) عبارة الكشف : « والاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له

(٣) الكشف : « صالحاً لأن يراد به المنقول عنه » (٤) من الكشف

(٥) الكشف : « لولا دلالة الحال أو فعوى السلام ؛ كقول زهير :

لَدَى أَسَدٍ شَاكِيَ السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ

(٦) الكشف : « عن نومه » .

(٧) سورة البقرة ١٨٧

على الاستعارة التي هي أبلغ ! فلأن شرط الاستعارة أن يدلّ عليه الحال ، ولو لم يذكر ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ لم يعلم أن الخيطين مستعاران من « بدا الفجر » ، فصار تشبيها .

التقسيم الثاني

ينقسم باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام ، لأنها :

إما حسيان ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ ^(١) ، ودرله : ﴿ كَانَهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٢) .

أو عقليان ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً ﴾ ^(٣) .

وإما تشبيه المعقول بالمحسوس ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ كَمَثَلِ الْخَرَابِ يَخْمَلُ أَشْفَارًا ﴾ ^(٦) ، لأن حملهم التوراة ليس كالحمل على العاتق ، إنما هو القيام بما فيها .

وأما عكسه فمنعه الإمام ، لأن العقل مستفاد من الحس ، ولذلك قيل : مَنْ فَقَدَ حَسًا فَقَدَ فَقَدَ عِلْمًا ؛ وإذا كان المحسوس أصلا للمعقول فتشبيهه به يستلزم جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً ، وهو غير جائز .

(٢) سورة القمر ٢٠
(٤) سورة العنكبوت ٤١
(٦) سورة الجمعة ٥

(١) سورة يس ٣٩
(٣) سورة البقرة ٧٤
(٥) سورة إبراهيم ١٨

وأجازه غيره كقوله :

وَكُنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهِ سُنَنَ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ^(١)

وينقسم باعتبار آخر إلى خمسة أقسام :

الأول : قد يشبه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع ، اعتمادا على معرفة النقيض والضد ، فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسة ، كقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ رُئُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾^(٢) ، فشبه بما لا تشك أنه منكر قبيح ، لما حصل في نفوس الناس من بشاعة صور الشياطين ، وإن لم ترها عيانا .

الثاني : عكسه ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ ﴾^(٣) ، أخرج ما لا يحسن - وهو الإيمان - إلى ما يحس - وهو السراب - وللعنى الجامع بطلان التوهم بين شدة الحاجة وعظم الفاقة .

الثالث : إخراج ما لم تجر العادة به إلى ما جرت به ، نحو : ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ ﴾^(٤) ، والجامع بينهما الارتفاع بالصورة . وكذا قوله : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾^(٥) ، والجامع البهجة والزينة ، ثم الهلاك ، وفيه العبرة .

الرابع : إخراج ما لا يعرف بالبديهة ، إلى ما يعرف بها ، كقوله : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(٦) ، الجامع العظم ، وفائدته التشويق إلى الجنة بحسن الصفة .

(١) البيت لقاضى التنوخى ؛ وهو من شواهد المفتاح ١٤٦ ، وانظر التيسير ٢ : ٣١٠ ، وأسرار البلاغة ٢٠٧
 (٢) سورة الصافات ٦٥
 (٣) سورة النور ٣٩
 (٤) سورة الأعراف ١٧١
 (٥) سورة يونس ٢٤
 (٦) سورة آل عمران ١٣٢

الخامس : إخراج مالا قوة له في الصفة إلى ماله قوة فيها ، كقوله : ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ ^(١) ، والجامع فيهما العِظَم ، والفائدة البيان عن القدرة على تسخير الأجسام العظام في أعظم ما يكون من الماء .
وعلى هذه الأوجه تجرى تشبيهات القرآن .

التقسيم الثالث

ينقسم إلى مفرد ومركب :

والمركب أن يُنَزَعَ من أمور مجموع بعضها إلى بعض ؛ كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾ ^(٢) ، فالتشبيه مُركَّب من أحوال الحمار ؛ وذلك هو حَمْلُ الأسفار التي هي أوعية العلم ، وخزائن ثمرة العقول ، ثم لا يُحْسَنُ ما فيها ، ولا يفرق بينها وبين سائر الأحوال التي ليست من العلم في شيء ، فليس له مما يحمل حظّ سوى أنه يتقل عليه ويتعبه .

وقوله : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنَكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَلْحِيَاءَ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ^(٤) ، قال بعضهم : شبه الدنيا بالماء ، ووجه الشبه أمران : أحدهما أن الماء إذا أخذت منه فوق حاجتك تضررت ، وإن أخذت قدر الحاجة انتفعت به ، فكذلك الدنيا . وثانيهما أن الماء إذا أطبقت كفك عليه لتحفظه لم يحصل فيه شيء ، فكذلك الدنيا ، وليس المراد تشبيهها بالماء وحده ؛ بل المراد تشبيهه بهجة الدنيا في قلة البقاء والدوام بأنيق النبات الذي يصير بعد تلك البهجة والغضاضة والطراوة إلى ما ذكر .

(٢) سورة الجمعة •

(٤) سورة الكهف ٤٥

(١) سورة الرحمن ٢٤

(٣) سورة العنكبوت ٤١

ومن تشبيه المفرد بالمركب قوله : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾ ^(١) ، فإنه سبحانه أراد تشبيه نوره الذى يلقى في قلب المؤمن ، ثم مثله بمصباح ؛ ثم لم يقنع بكل مصباح ؛ بل بمصباح اجتمعت فيه أسباب الإضاءة ؛ بوضعه في مشكاة ؛ وهى الطاقة غير النافذة ؛ وكونها لا تنفذ ؛ لتكون أجمع للتبصر ، وقد جعل فيها مصباح في داخل زجاجة ، فيه الكوكب الدرّى في صفائها ، ودُهْن المصباح من أصفى الأدهان وأقواها وقودا ، لأنه من زيت شجر في أوسط الزجاج لا شرقية ولا غربية ، فلا تصيبها الشمس في أحد طرفي النهار بل تصيبها أعدل إصابة .

وهذا مثل ضربه الله للمؤمن ، ثم ضرب للكافر مثلين : أحدهما : ﴿ كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ ﴾ ^(٢) ، والثاني : ﴿ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ ﴾ ^(٣) شبه في الأول ما يعلّمه من لا يقدر الإيمان المعتبر بالأعمال التي يحسبها بقية ، ثم يخيب أمّله ، بسرّاب يراه الكافر بالساهرة ، وقد غلبه عطش يوم القيامة ، فيجئته فلا يجد ماء ، ويجد زبانية الله عنده ، فيأخذونه فيلقونه إلى جهنم .

البحث السادس

ينظم قواعد تتعلق بالتشبيه

الأولى : قد تشبّه أشياء بأشياء ، ثم تارة يصرّح بذكر المشتبهات ، كقوله تعالى :

(١) سورة النور ٣٥

(٢) من قوله تعالى في سورة النور ٣٩ : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّلَمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ ﴾ .

(٣) من قوله تعالى في سورة النور ٤٠ ، في الآية بعدها : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَفْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَسْكَدْ بِرَأْيَا ﴾ .

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ﴾^(١)، وتارة لا يصريح به بل يحى مطوياً على سنن الاستعارة، كقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾^(٢)، ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ...﴾^(٣) الآية.

قال الزمخشري^(٤): والذي عليه علماء البيان أن التمثيلين جميعاً من جملة التمثيلات المركبة^(٥) لا المفردة؛ بيانه أن العرب تأخذ أشياء فرادى [معزولاً بعضها من بعض، لم يأخذ هذا بحُجْزَة ذاك] ^(٦) فتشبهها بنظائرها كما ذكرنا^(٧)، وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء تضامّت حتى صارت شيئاً واحداً بأخرى، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ...﴾^(٨) الآية.

ونظائره من حيث اجتمعت تشبيهات؛ كما في تمثيل الله حال المنافقين أول سورة البقرة، قال الزمخشري: وأبلغه الثاني؛ لأنه أدلّ على فرط الخيرة، وشدة الأمر وفضاعته؛ ولذلك أُخِرَ، قال: وهم يتدرّجون في نحو هذا، من الأهون إلى الأغلظ.

الثانية: أعلى مراتب التشبيه في الأبلغية ترك وجه الشبه وأداته، نحو زيد أسد؛ أما ترك وجهه وحدّه، فكقوله: زيد كالأسد؛ وأما ترك أداته وحدّها؛ فكقوله زيد الأسد شدة.

وفي كلام صاحب "المفتاح" إشارة إلى أن ترك وجه الشبه أبلغ من ترك أداته؛ قال: لعموم وجه الشبه.

(٢) سورة فاطر ١٢

(٤) الكشاف ١: ٦١

(٦) من الكشاف

(٧) عبارة الكشاف: «كما فعل امرؤ القيس وجاء في القرآن».

(١) سورة غافر ٥٨

(٣) سورة الزمر ٢٩

(٥) الكشاف: «دون المفرقة».

(٨) سورة الجمعة ٥

وخالفه صاحب " ضوء الصباح "،^(١) لأنه إذا عَمَّ واحتمل التعدد ، ولم تبق دلالة على مابه الاشتراك دلالة منطوق بل دلالة مفهوم ؛ فيحتمل أن يكون مابه الاشتراك صفة ذم لا مدح ، وهو غير لازم في ترك الأداة؛ إلا أن يقال : يلزم مثله من تركها ، لأن قرينة ترك الأداة ، تصرف إرادة المدح دون الذم .
وذكرها كقولك : زيد كالأسد شدة .

الثالثة : قد تدخل الأداة على شيء وليس هو عين المشبّه ، ولكنه ملتبس به ، واعتمد على فهم المخاطب ، كما قال تعالى : ﴿ كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ... ﴾^(٢) الآية ، المراد: كونوا أنصارا لله خالصين في الاقياد ؛ كشأن مخاطبي عيسى إذ قالوا .
ومما دل على السياق قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ ﴾^(٣) ، وفيه زيادة ، وهو تشبيه الخارق بالمعتاد .

الرابعة : إذا كانت فائدته ، إنما هي تقريب الشبّه في فهم السامع وإيضاحه له ، فحقه أن يكون وجه الشبه في المشبّه به أتمّ ، والقصد التنبيه بالأدنى على الأعلى ، مثل قياس النحوى ؛ ولا سيما إذا كان الدنوّ جدا أو العلوّ جدا ، وعليه بنى المعرّى قوله :
ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك وقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى
وقول آخر :

كالبحر والكاف أنى صفت زائدة فيه فلا تظنّها كاف تشبيه

(١) اختصر ابن مالك كتاب المفتاح وسماه الصباح في تلخيص المفتاح ؛ ونظمه أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المراكشي الضرير ، ثم شرحه وسماه ضوء الصباح على ترجيز الصباح . كشف الظنون ٤ : ١٧٦

(٢) سورة الصف ١٤

(٣) سورة الأعراف ١٧١

وأما قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾ ^(١) فيمكن أن يكون التشبه به أقوى ،
لكونه في الذهن أوضح ؛ إذ الإحاطة به أتم .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾ ^(٢) ؛ فهو من تشبيه
الغريب بالأغرب ؛ لأن خلق آدم من خلق عيسى ليكون أقطع للخصم ، وأوقع في
النفس . وفيه دليل على جواز القياس ، وهو ردّ فرع إلى أصل لشبه ما ؛ لأن عيسى
ردّ إلى آدم لشبه بينهما ؛ والمعنى أن آدم خلق من تراب ولم يكن له أب ولا أم ، فكذلك
خلق عيسى من غير أب .

وقوله : ﴿ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾ ^(٣) شبههم بالخشب ، لأنه لا روح فيها ، وبالمسندة
لأنه لا انتفاع بالخشب في حال تسنيده .

الخامسة : الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به ، وهو الكامل ، كقولك :
ليس الفضة كالذهب ، وليس العبد كالحر ؛ وقد تدخل على المشبه لأسباب :
منها وضوح الحال ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الَّذِي كَرُمَ كَالْأُنثَى ﴾ ^(٤) ؛ فإن الأصل
وليس الأنثى كالدكر ؛ وإنما عدل عن الأصل ؛ لأن معنى : ﴿ وَلَيْسَ الَّذِي كَرُمَ ﴾ الذي
طلبت ﴿ كَالْأُنثَى ﴾ التي وهبت لها ، لأن الأنثى أفضل منه . وقيل : لمراعاة الفواصل ، لأن
قبله : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ ^(٥) .

ووه ابن الزمكاني في ” البرهان “ حيث زعم أنّ هذا من التشبيه المقلوب ، وليس
كذلك لما ذكرنا من المعنى .

(٢) سورة آل عمران ٥٩

(٤) سورة آل عمران ٣٦

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة المنافقين ٤

وقيل : لما كان جَعْلُ الفرع أصلاً والأصل فرعاً في التشبيه في حالة الإثبات يقتضى المبالغة في التشبيه ؛ كقولهم : القمر كوجه زيد ، والبحر ككفيه ، كان جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً في كماله الذى يقتضى نفى المبالغة في المشابهة ؛ لانفى المشابهة ، وذلك هو المقصود هنا ، لأن المشابهة واقعة بين الذكر والأنثى في أعم الأوصاف وأغلبها ، ولهذا يقاد أحدهما بالآخر .

ومنها قصد المبالغة ، فيقلب التشبيه ، ويُجعل المشبه هو الأصل ويسمى تشبيه العكس ؛ لاشتماله على جعل المشية مشبهاً به ، والمشبّه به مشبهاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ ^(١) كان الأصل أن يقولوا : إنما الربا مثل البيع ؛ لأنّ الكلام في الربا لانفى البيع ، لكن عدلوا عن ذلك وتجرءوا ، إذ جعلوا الربا أصلاً ملحقاً به البيع في الجواز ، وأنه الخلق بالحل .

ويحتمل أن يكون المراد إلزام الإسلام ، فيحرّم البيع قياساً على الربا ، لاشتماله على الفضل طرداً لأصلهم ؛ وهو في المعنى نقضٌ على علة التحريم ؛ ويؤيده قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ^(٢) ، وفيه إشارة إلى أن الواجب اتباع أحكام الله واقتفاؤها من غير تعرض لإجرائها على قانون واحد ، وأن الأسرار الإلهية كثيراً ما تخفى ؛ وهو أعلم بمصالح عباده فيسلم له عنان الانقياد ؛ وأنهم جعلوا ذلك من باب إلزام الجدلى ، وجاء الجواب بفك الملازمة ، وأن الحكمة فرقت بينهما . وفيه إبطال القياس في مقابلة النص .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ ^(٣) ؛ فإن الظاهر العكس ، لأن

(٢) سورة البقرة ٢٧٥

(١) سورة البقرة ٢٧٥

(٣) سورة النحل ١٧

الخطاب لعبدة الأوثان ؛ وسموها آلهة تشبيها بالله سبحانه ، وقد جعلوا غير الخالق ، مثل الخالق ، فحولوا في خطابهم ؛ لأنهم بالغوا في عبادتهم وغلوا ، حتى صارت عندهم أصلا في العبادة ، والخالق سبحانه فرعا ، فجاء الإشكال على وفق ذلك .

والظاهر أنهم لما قاسوا غير الخالق بالخالق خوطبوا بأشد الإلزامين ؛ وهو تنقيص المقدس لا تقديس الناقص .

قال السكاكي : وعندى أن المراد بـ « من لا يخلق » الحى القادر من الخلق تعريضا بإنكار تشبيه الأصنام بالله تعالى من طريق الأولى . وجعل منه قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ ^(١) بدل « هواد إلهه » ، فإنه جعل المفعول الأول ثانيا والثانى أولا : للتنبيه على أن الهوى أقوى وأوثق عنده من إلهه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ ^(٣) ، فإن بعضهم أورد أن أصل التشبيه أن يشبه الأدنى بالأعلى فيقال : « أفجعل المجرمين كالمسلمين ، والفجار كالمتقين » فلم حولت القاعدة ! .

ويقال : فيه وجهان :

أحدهما : أن الكفار كانوا يقولون : نحن نسود في الآخرة ، كما نسود في الدنيا ويكونون أتباعا لنا ، فكما أعزنا الله في هذه الدار يعزنا في الآخرة ، فجاء الجواب على معتقدهم أنهم أعلى ، وغيرهم أدنى .

الثانى : لما قيل قبل الآية : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ

(٢) سورة الفلم ٣٥

(١) سورة الجاثية ٢٣

(٣) سورة ص ٢٨

ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا^(١)؛ أى يظنون أن الأمر بهمل ، وأن لا حشر ولا نشر ، أم لم يظنوا ذلك ولكن يظنون أنا نجعل المؤمنين كالجرمين ، والمتقين كالفجار

السادسة : أن التشبيه في الذم يشبه الأعلى بالأدنى ، لأن الذم مقام الأدنى ، والأعلى ظاهر عليه فيشبه به في السلب ، ومنه قوله : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٢) ، أى في النزول لا في العلو .

ومنه : ﴿أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^(٣) أى في سوء الحال ؛ وإذا كان في المدح يشبه الأدنى بالأعلى فيقال : تراب كالمسك وحصى كالياقوت ، وفي الذم مسك كالتراب وياقوت كالزجاج .

السابعة : قد يدخل التشبيه على لفظ وهو محذوف لامتناع ذلك ، لأنه بسبب المحذوف كقوله تعالى : ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾^(٤) ، فإن التقدير : ومثل واعظ الذين كفروا ، فالمشبه الواعظ ، والمقصود تشبيه حال الواعظ منهم بالناقص للأغنام ، وهى لا تعقل معنى دعائه وإنما تسمع صوته ولا تفهم غرضه ، وإنما وقع التشبيه على الغنم التى ينطق بها الراعى ، ويمدّ صوته إليها ، وفيه وجوه :

أحدها : أن المعنى : مثل الذين كفروا كمثل الغنم لا تفهم نداء الناق ، فأضاف المثل إلى الناق ، وهو فى المعنى للمنوق به ، على القلب .

ثانيها : ومثل الذين كفروا ومثلنا ومثلك ، كمثل الذى ينطق ، أى مثلهم فى الإعراض

(٢) سورة الأحزاب ٣٢

(٤) سورة البقرة ١٧١

(١) سورة م ٢٧

(٣) سورة م ٢٨

ومثلنا في الدعاء والإرشاد ، كمثل الناق بالغم ، فحذف المثل الثاني اكتفاء بالأول ، كقوله : ﴿ سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ ^(١) .

وثالثها : أن المعنى : ومثل الذين كفروا في دعائهم الأصنام - وهي لا تعقل ولا تسمع - كمثل الذي ينطق بما لا يسمع ؛ وعلى هذا فالنداء والدعاء منتصبان بـ « ينطق » و « لا » توكيداً للكلام ، ومعناها الإلقاء .

رابعها : أن المعنى ومثل الذين كفروا في دعائهم الأصنام وعبادتهم لها واستزاقهم إياها ، كمثل الراعى الذي ينطق بغنمه ويناديها ، فهي تسمع نداء ولا تفهم معنى كلامه ، فيشبه من يدعوه الكفار من المعبودات من دون الله بالغم من حيث لا تعقل الخطاب .

وهذا قريب من الذى قبله ، ويفترقان في أن الأول يقتضى ضرب المثل بما لا يسمع الدعاء والنداء جملة ، ويجب صرفه إلى غير الغم ، وهذا يقتضى ضرب المثل بما لا يسمع الدعاء والنداء جملة ، وإن لم يفهمهما ، والأصنام - من حيث كانت لا تسمع الدعاء جملة - يجب أن يكون داعيها وناديها أسوأ حالا من منادى الغم . ذكر ذلك الشريف المرتضى في كتاب " غرر الفوائد " ^(٢) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ ﴾ ^(٣) الآية ، وإنما وقع التشبيه على الحرث الذى أهلكته الريح ، قيل فيه إضممار ، أى مثل إهلاك ما ينفقون كمثل إهلاك ريح .

قال ثعلب : فيه تقديم وتأخير ، أى كمثل حرث قوم ظلموا أنفسهم أصابته ريح فيها صرّ فأهلكته .

(١) سورة النحل ٨١

(٢) وهو الكتاب المعروف بأبالي المرتضى ٢١٧-٢١٨

(٣) سورة آل عمران ١١٧

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فإن التقدير : كما يحب المؤمنون الله ، قال : وحذف الفاعل ، لأنه غير ملتبس .
واعترض عليه بأنه لا حاجة لذلك ، فإن المعنى حاصل بتقديره مبنيًا للفاعل .
وأجيب بأنه تقدير معنى ، لكن محافظة على اللفظ فلا يقدر الفاعل ، إذ الفاعل في باب المصدر فضلة ، فلذلك جعله كذلك في التقدير .



الاستعارة

هى من أنواع البلاغة ، وهى كثيرة فى القرآن ، ومنهم من أنكره ؛ بناء على إنكار المجاز فى القرآن ، والاستعارة مجاز ، وقد سبق تقديره . ومنع القاضى عبد الوهاب المالكى إطلاق لفظ الاستعارة فيه ، لأن فيها إيهاما للحاجة ، وهذا كما منع بعضهم لفظى القرآن مخلوق ، وهو لا ينكر وقوع المجاز ، والاستعارة فيه إنما توقف على إذن الشرع .

ولا شك أن المجوزين للإطلاق شرطوا عدم الإيهام ؛ وقد يمنعون الإيهام المذكور لأنه فى الاصطلاح اسم لأعلى مراتب الفصاحة .

وقال الطرطوسى ^(١) : إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها وإن امتنعوا امتنعنا ؛ ويكون هذا من قبيل أن الله تعالى عالم ، والعلم هو العقل ، ثم لا نصفه به لعدم التوقيف . انتهى .

والمشهور تجويز الإطلاق .

[مباحث الاستعارة]

ثم فيها مباحث :

الأول

وهى « استفعال » ، من العارية ، ثم نقلت إلى نوع من التخيل ^(٢) لقصد المبالغة

(١) هو القاضى نجم الدين إبراهيم بن على الطرطوسى التوفى سنة ٧٥٨ ، صاحب كتاب عمدة المحكام فيما لا ينفذ من الأحكام ؛ ذكره صاحب كشف الظنون (٢) ت : « التخيل » .

فى التخييل والتشبيه مع الإيجاز ؛ نحو لقيت أسدا ، وتعنّى به الشجاع .
وحقيقتها أن تستعار الكلمة من شىء معروف بها إلى شىء لم يعرف بها ، وحكمة ذلك
إظهار الخفى وإيضاح الظاهر الذى ليس بجلى ، أو بحصول المبالغة أو للمجموع .
فمثال إظهار الخفى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ ^(١) ، فإن حقيقته أنه فى
أصل الكتاب ؛ فاستعير لفظ « الأم » للأصل ؛ لأن الأولاد تنشأ من الأم ، كما تنشأ
الفروع من الأصول . وحكمة ذلك تمثيل ما ليس بمرئى حتى يصير مرئيا ، فينتقل السامع من
حدّ السماع إلى حدّ العيان ؛ وذلك أبلغ فى البيان .

ومثال إيضاح ما ليس بجلى ليصير جليّا ، قوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ
الذِّلِّ ﴾ ^(٢) ؛ لأن المراد أمر الولد بالذلّ لوالديه رحمة ؛ فاستعير للولد أولا جانب ، ثم
للجانب جناح ؛ وتقدير الاستعارة القريبة : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَانِبَ الذِّلِّ ، أى اخفض
جانبك ذلا .

وحكمة الاستعارة فى هذا جعل ما ليس بمرئى مرئيا ؛ لأجل حسن البيان ، ولما كان المراد
خفض جانب الولد للوالدين ؛ بحيث لا يبقى الولد من الذلّ لهما والاستكانة مركبا ؛ احتيج
من الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى ؛ فاستعير الجناح ، لما فيه من المعانى التى لا تحصل
من خفض الجناح ؛ لأنّ مَنْ مَيَّلَ جانبَه إلى جهة السفلى أَدْنَى ميل ، صدق عليه أنه خفض
جانبه ؛ والمراد خفض يُلصِقُ الجنب بالإبط ؛ ولا يحصل ذلك إلا بخفض الجناح كالطائر ؛
وأما قول أبى تمام :

لا تسقى ماء الملام فإننى صبّ قد أستهذبت ماء بكائى ^(٣)

فيقال : إنه أرسل إليه قارورة ، وقال : ابعث إلىّ فيها شيئا من ماء الملام ؛ فأرسل

(٢) سورة الإسراء ٢٤

(١) سورة الزخرف ٤

(٣) ديوانه ٢٥: ١

أبو تمام : أن ابعث لي ريشة من جناح الدّلّ أبعث إليك من ماء الملام .
وهذا لا يصحّ له تعلق به ، والفرق بين التشبيهين ظاهر ؛ لأنه ليس جعل الجناح للدّلّ
كجعل الماء للملام ، فإن الجناح للدّلّ مناسب ؛ فإن الطائر إذا وهى وتعب بسط جناحه وألقى
نفسه إلى الأرض . وللإنسان أيضاً جناح ؛ فإن يديه جناحاه ، وإذا خضع وأستكان
يطأطئ من رأسه ، وخفض من بين يديه ، فحسن عند ذلك جعل الجناح للدّلّ ، وصار
شبهاً مناسباً . وأما ماء الملام فليس كذلك في مناسبة التشبيه ؛ فلذلك استهجن منه . على أنه
قد يقال : إنّ الاستعارة التخيلية فيه تابعة للاستعارة بالكناية ؛ فإن تشبيه الملام بظرف
الشراب لاشتماله على مايكرهه الشارب لمرارته ، ثم استعار الملام له كآئنه ، ثم يخرج منه شيء
يشبه بالماء ؛ فالاستعارة في اسم الماء .

الثاني

في أنها قسم من أقسام الجاز ؛ لاستعمال اللفظ في غير ماوضع له .
وقال الإمام فخر الدين : ليس بمجاز لعدم النقل . وفي الحقيقة هي تشبيه محذوف الأداة
لفظاً وتقديراً ؛ ولهذا حدّثها بعضهم بادعاء معنى الحقيقة في الشيء ، مبالغة في التشبيه ،
كقولهم : انشقت عصاهم ؛ إذا تفرقوا ، وذلك لأعصا لا للقوم ، ويقولون : كشفت الحرب
عن ساق .

ويفترقان في أن التشبيه إذا ذكرت معه الأداة فلا خفاء أنه تشبيه ؛ وإن حذفت فهذا
يلتبس بالاستعارة ؛ فإذا ذكرت المشبه كقولك : زيد الأسد فهذا تشبيه بليغ ، كقوله
تعالى : ﴿ صُمِّ بِكُمْ عُمَيٌّ ﴾^(١) ، وإن لم يذكر المشبه به فهو استعارة ، كقوله :
لدى أسدٍ شاكي السلاح مقذّف له ليدّ أظفاره لم تقلم^(٢)

(٢) البيت لزهير من المعلقة ؛ ديوانه ٢٣ .

(١) سورة البقرة ١٨

شاكي السلاح ؛ أي سلاحه ذو شوكة ، أي شائك . والمقذّف : الغليظ اللحم . واللبد : الشعر المتراكم
فوق عنق الأسد .

فهذه استعارة نقلت لها وصف الشجاع ؛ إلى عبارة صالحة للأسد ، لولا قرينة السلاح لشككت : هل أراد الرجل الشجاع أو الأسد الضارى ؟

الثالث

لا بد فيها من ثلاثة أشياء أصول : مستعار ، ومستعار منه ، وهو اللفظ ؛ ومستعار له وهو المعنى ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَعلَ الرَّأسُ شَيْباً ﴾ ^(١) المستعار الاشتعال ، والمستعار منه النار ، والمستعار له الشيب ، والجامع بين المستعار منه والمستعار له مشابهة ضوء النهار لبياض الشيب .

وفائدة ذلك وحكمته وصف ما هو أخفى بالنسبة إلى ما هو أظهر . وأصل الكلام أن يقال : واشتعل شيب الرأس ؛ وإنما قلب للمبالغة ؛ لأنه يستفاد منه عموم الشيب لجميع الرأس ؛ ولو جاء الكلام على وجهه لم يفد ذلك العموم . ولا يخفى أنه أبلغ من قولك : كثر الشيب فى الرأس ؛ وإن كان ذلك حقيقة المعنى ؛ والحق أن المعنى يعار ؛ أولاً ثم بواسطته يعار اللفظ ؛ ولا تحسن الاستعارة إلا حيث كان الشبه مقررّاً بينهما ظاهراً ؛ وإلا فلا بد من التصريح بالشبه ؛ فلو قلت : رأيت نخلة أو خامة وأنت تريد مؤمناً إشارة إلى قوله : « مثل المؤمن كمثل النخلة » أو « الخامة » لكنت كالملغز ^(٢) .

ومن أحسن الاستعارة قوله تعالى : ﴿ وَالضُّبُحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ ^(٣) ؛ وحقيقته « بدأ انتشاره » ، و« تنفس » أبلغ ؛ فإن ظهور الأنوار فى المشرق من أشعة الشمس قليلاً قليلاً ، بينه وبين إخراج النفس مشاركة شديدة .

(١) سورة مريم ٤

(٢) هما حديثان نقلهما السيوطى فى الجامع الصغير ٢ : ٢٦٢ ؛ أحدهما عن أبى هريرة : « مثل المؤمن كمثل خامة الزرع من حيث أنها الريح كفتها ، فإذا سكنت اعتدلت ؛ وكذلك المؤمن يكفأ بالبلاء ، ومثل الفاجر كالأرزى صماء معتدلة ؛ حتى يقصمها الله تعالى إذا شاء » . وثانيهما عن ابن عمرو : « مثل المؤمن مثل النخلة ، إن أكلت أكلت طيباً ؛ وإن وضعت وضعت طيباً ، وإن وقمت على عدد نحر لم تكسره ، ومثل المؤمن مثل سبيكة الذهب إن نفخت عليها احمرت ، وإن وزنت لم تنقص » .

(٣) سورة التكموير ١٨

وقوله : ﴿اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ ^(١) لأن انسلاخ الشيء عن الشيء أن يبرأ منه ، ويَزُول عنه حالا فخالا ، كذلك انفصال الليل عن النهار ؛ والانسلاخ أبلغ من الانفصال لما فيه من زيادة البيان .

وقوله : ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ ^(٢) .

﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرُطُومِ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ ^(٤) ، ويقولون للرجل المذموم : إنما هو حمار .

وقوله : ﴿وَأَلْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ ^(٥) .

﴿أَنِنًا لَمَرْدُودُونَ فِي الْخَافِرَةِ﴾ ^(٦) ، أى فى الخلق الجديد .

﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ ^(٧) .

﴿خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ ^(٨) .

﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ^(٩) .

﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْخُطْبِ﴾ ^(١٠) .

﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ﴾ ^(١١) .

﴿وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ ^(١٢) .

- (٢) سورة الكهف ٢٩
(٤) سورة المدثر ٥٠
(٦) سورة النازعات ١٠
(٨) سورة البلد ٤
(١٠) سورة المسد ٤
(١٢) سورة العنكبوت ٦٧

- (١) سورة يس ٣٧
(٣) سورة نون ١٦
(٥) سورة القيامة ٢٩
(٧) سورة المطففين ١٤
(٩) سورة العلق ١٥
(١١) سورة الدخان ٢٩

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ ^(١) .

﴿ أَلَا إِنَّمَا طَأْتَ رُؤُوسَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، والمراد حفظهم وما يحصل لهم .

وقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ ^(٣) ، أى أتمها كما أمرت .

﴿ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ ﴾ ^(٤) ، أى عصمك منهم ، رواه شعبة عن أبي

وجاء عن الحسن .

﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) .

﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ﴾ ^(٧) .

﴿ فَخَوَّنا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ ^(٨) .

﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ ^(٩) ، فالدمغ

والقذف مستعار .

﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ ﴾ ^(١٠) ، يريد لا إحساس بها ، من غير صمم .

وقوله : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ^(١١) ، فإنه أبلغ من « بَلِّغ » ، وإن كان بمعناه ، لأن

تأثير الصدع أبلغ من تأثير التبليغ ؛ فقد لا يؤثر التبليغ ، والصدع يؤثر جزماً .

(٢) سورة الأعراف ١٣١

(٤) سورة الإسراء ٦٠

(٦) سورة الأنعام ٥٩

(٨) سورة الإسراء ١٢

(١٠) سورة الكهف ١١

(١) سورة الشعراء ٢٢٥

(٣) سورة الإسراء ٧٨

(٥) سورة الزخرف ٤

(٧) سورة الأعراف ١٥٤

(٩) سورة الأنبياء ١٨

(١١) سورة الحجر ٩٤

الرابع

تنقسم إلى مرشحة - وهي أحسنها - وهي أن تنظر إلى جانب المستعار وتراعيه ، كقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ ^(١) ، فإن المستعار منه الذي هو الشراء هو المراعى هنا ، وهو الذي رشح لفظي الربح والتجارة للاستعارة ؛ لما بينهما من الملاءمة .

وإلى تجريدية ؛ وهي أن تنظر إلى جانب المستعار له ، ثم تأتى بما يناسبه ويلائمه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾ ^(٢) ، فالمستعار اللباس ، والمستعار له الجوع ، فجرد الاستعارة ، بذكر لفظ الأداة المناسبة للمستعار له وهو الجوع ، لا المستعار وهو اللباس ، ولو أراد ترشيحها لقال : وكساها لباس الجوع . وفي هذه الآية مراعاة المستعار له ؛ الذي هو المعنى ، وهو الجوع والخوف ؛ لأن ألمهما يذاق ولا يلبس .

وقد تجبىء ملاحظة المستعار الذى هو اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ ، إذا حملنا الحطب على النخلة ، فاعتبر اللفظ فقال : « حمالة » ولم يقل : « رواية » فيلاحظ المعنى .

وأما الاستعارة بالكناية فهي ألا يصرح بذكر المستعار ، بل تذكر بعض لوازمه تنبيهاً به عليه ، كقوله : شجاع يفترس أقرانه ، وعالم يغترف منه الناس ، تنبيهاً على أن الشجاع أسد والعالم بحر .

ومنه المجاز العقلي كله عند السكاكي .

ومن أقسامها - وهو دقيق - أن يسكت عن ذكر المستعار ثم يوصي إليه بذكر شيء من توابعه ورواده ؛ تنبيها عليه ، فيقول : شجاع يفترس أقرانه ، فنبهت بالافتراس على أنك قد استعرت له الأسد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ ^(١) ، فنبه بالنقض الذى هو من توابع الحبل ورواده ، على أنه قد استعار للعهد الحبل لما فيه من باب الوصلة بين المتعاهدين .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ ^(٢) ، لأن حقيقته « عملنا » لكن ﴿ قَدِمْنَا ﴾ أبلغ ؛ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفره ؛ لأنه من أجل إهمالهم السابق عاملهم ؛ كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم فرآهم على خلاف ما أمر به . وفي هذا تحذير من الاغترار بالإهمال .

وقوله : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَىٰ الْمَاءُ حَمَلْنَا كُفْرَ آبَائِكَ فِي جُبَّارٍ ﴾ ^(٣) ، لأن حقيقة « طغى » علا ، والاستعارة أبلغ ، لأن « طغى » ، علا قامرا .

وكذلك : ﴿ بَرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ ^(٤) ، لأن حقيقة « عاتية » شديدة ، والعنوة أبلغ ، لأنه شدة فيها تمرد .

وقوله : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ... ﴾ ^(٥) ، الآية ؛ وحقيقته : لا تمنع ما تملك كل المنع ، والاستعارة أبلغ ، لأنه جعل منع النائل بمنزلة غلّ اليدين إلى العنق ، وحال الغلول أظهر .

(٢) سورة الفرقان ٢٣

(٤) سورة الحاقة ٦

(١) سورة البقرة ٢٧

(٣) سورة الحاقة ١١

(٥) سورة الإسراء ٢٩

وقوله تعالى : ﴿ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا ﴾ ^(١) ، قيل : أخرجت ما فيها من الكنوز .

وقيل : يحى به الموتى ، وأنها أخرجت موتاها ، فسمى الموتى ثقلا تشبها بالحمل الذى يكون فى البطن ؛ لأن الحمل يسمى ثقلا ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ ﴾ ^(٢) .

ومنها : جعل الشيء للشيء وليس له من طريق الادعاء والإحاطة به نافعة فى آيات الصفات ، كقوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ^(٤) .
ويسمى التخيل : قال الزمخشري : ولا تجد بابا فى علم البيان أدق ولا أعون فى تعاطى المشبهات منه ، وأما قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ ^(٥) قال الفراء : فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه جعل طلعا رؤوس الشياطين فى القبح .

والثانى : أن العرب تسمى بعض الحيات شيطانا ؛ وهو ذو القرن .

والثالث : أنه شوك قبيح المنظر ، يسمى رؤوس الشياطين .

فعلى الأول يكون تخيلا ، وعلى الثانى يكون تشبيها مختصا .

تقسيم آخر

الاستعارة فرع التشبيه ، فأنواعها كأنواعه خمسة :

(٢) سورة الأعراف ١٨٩

(٤) سورة الزمر ٦٧

(١) سورة الزلزلة ٢

(٣) سورة القمر ١٤

(٥) سورة الصافات ٦٥

الأول : استعارة حسيّ لحسيّ بوجه حسيّ ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ^(١) ؛ فإن المستعار منه هو النار ، والمستعار له هو الشَّيب ، والوجه هو الانبساط ؛ فالطرفان حسيّان والوجه أيضاً حسيّ ، وهو استعارة بالكناية ؛ لأنه ذكر التشبيه ، وذكر المشبه وذكر المشبه به مع لازم من لوازم المشبه به ؛ وهو الاشتغال .
وقوله : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ ^(٢) ، أصلُ الموج حركة المياه ؛ فاستعمل في حرّكتهم على سبيل الاستعارة .

الثاني : حسيّ لحسيّ بوجه عقليّ ، كقوله تعالى : ﴿ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٣) فالمتعار له الريح والمستعار منه المرأة ، وهما حسيّان ، والوجه المنع من ظهور النتيجة ، ^(٤) والأثر وهو عقليّ وهو أيضاً استعارة بالكناية .
قال في الإيضاح ^(٥) : وفيه نظر ، لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها ؛ ولهذا جعل صفةً للريح ، لا اسماً . والحق أن المستعار منه مافى المرأة من الصفة التي تمنع من الحبل والمستعار له مافى الريح من الصفة التي تمنع من إنشاء مطر وإلقاح شجر [والجامع لهما ما ذكر] ^(٦) . وهو مندفع بالعناية ، لأن المراد من قوله : « المستعار منه » المرأة التي عبر عنها بالعقيم ، ذكرها السكاكي بلفظ ماصدق عليه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ^(٧) ، المستعار له ظلمة النهار من ظلمة الليل ، والمستعار منه ظهور السلوخ عند جلده ، والجامع عقليّ وهو ترتب أحدهما على الآخر .

(٢) سورة الكهف ٩٩

(٤) ت، م: النفخة؛ وما أنبتته عن الإيضاح ٢٩٧:٢

(٦) من كتاب الإيضاح

(١) سورة مريم ٤

(٣) سورة الذاريات ٤١

(٥) الإيضاح ٩٧:٢

(٧) سورة يس ٣٧

وقوله : ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَّمْ تَنْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ ^(١) ، أصل الحصيد النبات والجامع الهلاك ، وهو أمر عقلي .

الثالث : معقول لمعقول ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَاقِدِنَا ﴾ ^(٢) ، فالرقاد مستعار للموت ؛ وهما أمران معقولان ، والوجه عدم ظهور الأفعال ؛ وهو عقلي ، والاستعارة تصریحیة لكون المشبه به مذكورا .

وقوله : ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ﴾ ^(٣) ، المستعار السكوت ، والمستعار له الغضب ، والمستعار منه الساكت ، وهذه ألطف الاستعارات ، لأنها استعارة معقول لمعقول ، لمشاركتة في أمر معقول .

الرابع : محسوس لمعقول ، كقوله تعالى : ﴿ مَسَّتْهُمْ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ ﴾ ^(٤) ، أصل البأس في الأجسام ، فاستعير لمقاساة الشدة ، وكون المستعار منه حسیا ، والمستعار له عقليا ، وكونها تصریحیة ظاهر ، والوجه اللحق وهو عقلي .

وقوله : ﴿ بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ ^(٥) فالقذف والدمغ مستعاران .

وقوله : ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أُنْمَأَتْ ثُقُفُوا إِلَّا حِبْلٍ مِنْ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنْ النَّاسِ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة يس ٥٢
(٤) سورة البقرة ٢١٤
(٦) سورة آل عمران ١١٢

(١) سورة يونس ٢٤
(٣) سورة الأعراف ١٥٤
(٥) سورة الأنبياء ١٨
(٧) سورة آل عمران ١٨٧

وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ^(١) وكلّ خَوْضٍ ذكره الله في القرآن فلفظه مستعار من الخَوْضُ في الماء .

وقوله : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ^(٢) استعارة لبيانه عما أوحى إليه ، كظهور ماء الزجاجة عند انصداعها .

وقوله : ﴿ أَفَمَنْ أَشَسَ بُنْيَانَهُ ﴾ ^(٣) ، البنيان مستعار وأصله للحيطان .

وقوله : ﴿ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ ^(٤) العِوَج مستعار .

وقوله : ﴿ لِيُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ ^(٥) وكلّ ما في القرآن من

الظلمات والنور مستعار .

وقوله : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ ^(٦) .

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ ^(٧) ؛ الوادي مستعار ، وكذلك الهَيِّمان ،

وهو على غاية الإيضاح

﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾ ^(٨) .

الخامس : استعارة معقول لمحسوس : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ ﴾ ^(٩) المستعار منه التكبر ،

والمستعار له الماء ، والجامع الاستعلاء المفرط .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ ^(١٠) ، العتوّ هاهنا مستعار .

(٢) سورة الحجر ٩٤

(٤) سورة هود ١٩

(٦) سورة الفرقان ٢٣

(٨) سورة الإسراء ٢٩

(١٠) سورة الحاقة ٦

(١) سورة الأنعام ٦٨

(٣) سورة التوبة ١٠٩

(٥) سورة إبراهيم ١

(٧) سورة الشعراء ٢٢٥

(٩) سورة الحاقة ١١

وقوله : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ ^(١) فلفظ الغيظ مستعار .

وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ ^(٢) فهو أفصح من مضيئة .

﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ ^(٣) .

ومنها الاستعارة بلفظين ، كقوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ^(٤) ؛ يعنى تلك

الأوانى ليس من الزجاج ، ولا من الفضة ، بل فى صفاء القارورة وبياض الفضة . وقد سبق عن الفارسيّ جعله من التشبيه .

ومثله : ﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾ ^(٥) ، ينبى عن الدوام والسوط ينبى عن

الإيلام ؛ فيكون المراد - والله أعلم - تعذيبهم عذاباً دائماً مؤلماً .



(٢) سورة الإسراء ١٢

(٤) سورة الدهر ١٦

(١) سورة الملك ٨

(٣) سورة محمد ٤

(٥) سورة الفجر ١٣

التَّورِيَّةُ

وتسمى الإيهام والتخييل والمغالطة والتوجيه ؛ وهى أن يتكلم المتكلم بلفظ مشترك بين معنيين: قريب وبعيد ، ويريد المعنى البعيد ، يوم السامع أنه أراد القريب ؛ مثاله قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾^(١) ، أراد بالنجم النبات الذى لاساق له ، والسامع يتوهم أنه أراد السكوكب ، لاسيما مع تأكيد الإيهام بذكر الشمس والقمر .
وقوله : ﴿ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلَّى فِي الْمِحْرَابِ ﴾^(٢) والمراد المعرفة .
وقوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾^(٣) ، أراد بها فى نعمة وكرامة ، والسامع يتوهم أنه أراد من النعمة .

وقوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾^(٤) أراد بالأيد القوة الخارجة .
وقوله : ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾^(٥) ، أى مُقَرَّطُونَ نجعل فى آذانهم القِرَاطة ، والخلق الذى فى الأذن يسمى قُرْطًا وُخَلَدَ ، والسامع يتوهم أنه من الخلود .
وقوله : ﴿ وَيُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ ﴾^(٦) ، أى علمهم منازلهم فيها ، أو يومهم إرادة العرف ، الذى هو الطيب .

وقوله : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾^(٧) .
وقوله : ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ ﴾^(٨) فذكر « رضوان » مع « الجنات » مما يومهم إرادة خازن الجنات .

(٢) سورة آل عمران ٣٩

(٤) سورة الناريات ٤٧

(٦) سورة القتال ٦

(٨) سورة التوبة ٢١

(١) سورة الرحمن ٦

(٣) سورة الفاشية ٨

(٥) سورة الدهر ١٩

(٧) سورة المائدة ٤

وكان الأنصار يقولون : ﴿رَاعِنَا﴾^(١) أى أرعنا سمعنا وانظر إلينا والكفار يقولونها «فاعل» من الرعونة . وقال أبو جعفر : هى بالعبرانية ، فلما عوتبوا قالو : إنما نقول مثل ما يقول المسلمون ، فمنهى المسلمون عنها .

وقوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(٢) فقوله ﴿الولى﴾ هو من أسماء الله ، ومعناه الولي لعباده بالرحمة والمغفرة ، وقوله : ﴿الحميد﴾ يحتمل أن يكون من «حامد» لعباده المطيعين ، أو «محمود» في السراء والضراء ، وعلى هذا فالضمير راجع إلى الله سبحانه . ويحتمل أن يكون الولي من أسماء المطر ، وهو مطر الربيع ، والحميد بمعنى المحمود ، وعلى هذا فالضمير عائد على الغيث .

وقوله : ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾^(٣) ، فإن لفظة «ربك» رشحت لفظة «ربه» ، لأن يكون تورية ؛ إذ يحتمل أنه أراد بها الإله سبحانه والملك ، فلو اقتصر على قوله : ﴿فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾^(٣) ، ولم تدل لفظة «ربه» إلا على الإله فلما تقدمت لفظة «ربك» احتمل المعنيين .

نبيه

[فى الفرق بين التورية والاستخدام]

كثيراً ما تلتبس التورية بالاستخدام ؛ والفرق بينهما أن التورية استعمال المعنيين فى اللفظ وإهمال الآخر ؛ وفى الاستخدام استعمالهما معا بقرينتين .

(١) من قوله تعالى فى سورة البقرة ١٠٤ :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ .

(٢) سورة الشورى ٢٨

(٣) سورة يوسف ٤٢

وحاصله أن المشترك إن استعمل في مفهومين معا فهو الاستخدام ؛ وإن أريد أحدهما مع ملح الآخر باطنا فهو التورية .

ومثال الاستخدام قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ . يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِتُ ۖ ^(١) ، فَإِنَّ لَفْظَةَ « كتاب » يراد بها الأمد المحتوم والمكتوب ، وقد توسطت بين لفظتين ، فاستخدمت أحد مفهوميها ، وهو الأمد واستخدمت « يمحو » المفهوم الآخر ، وهو المكتوب . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ۖ ^(٢) ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تحتل إرادة نفس الصلاة ، وتحتل إرادة موضعها فقوله : ﴿ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا ۖ ^(٢) استخدمت إرادة نفس الصلاة ، وقوله : ﴿ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ۖ ^(٢) ، استخدمت إرادة موضعها .



التجريد

وهو أن تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه مبين له، فتخرج ذلك إلى ألفاظه بما اعتقدت ذلك، كقولهم: لئن لقيت زيدا لتلقين معه الأسد، ولئن سألتك لتسألن منه البحر. فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً وهو عينه هو الأسد والبحر؛ لأن هناك شيئاً منفصلاً عنه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ^(١)، فظاهر هذا أن في العالم من نفسه آيات، وهو عينه ونفسه تلك الآيات.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ^(٢)، وإنما هذا ناب عن قوله: «وَأَعْلَمَ أَنِّي عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ ^(٣).

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ^(٤).

وقوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْمُخْلَدِ﴾ ^(٥)، ليس المعنى أن الجنة فيها دار خلدٍ وغير

دار خلد، بل كل ما دار خلد؛ فكأنك لما قلت: في الجنة دار الخلد اعتقدت أن الجنة منطوية على دار نعيم ودار أكل وشرب وخلد، فجردت منها هذا الواحد، كقوله:

* وفي الله إن لم تُنصفوا حكمٌ عدلٌ *

وقوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ^(٦)، على أحد

(٢) سورة البقرة ٢٦٠

(٤) سورة الأحزاب ٢١

(٦) سورة الأنعام ٩٥

(١) سورة آل عمران ١٩٠

(٣) سورة ق ٣٧

(٥) سورة فصلت ٢٨

التأويلات في الآية عن ابن مسعود: هي النطفة تخرج من الرجل ميتة، وهو حي، ويخرج الرجل منها حياً وهي ميتة، قال ابن عطية: في تفسيره هذه الآية: إن لفظة الإخراج في تنقل النطفة حتى تكون رجلاً، إنما هو عبارة عن تغيير الحال، كما تقول في صبيّ جيّد البنية: يخرج من هذا رجل قوياً.

وقد يحتمل قوله: ﴿وَنُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(١)، أى الحيوان كله ميتة، ثم يحييه قال: وهو معنى التجريد.

وذكر الزمخشري أن عمرو بن عبيد قرأ في قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾^(٢)، بالرفع، بمعنى حصلت منها [سما] ^(٣) وَرْدَةٌ، قال: وهو من التجريد. وقرأ على وابن عباس في سورة مريم: ﴿يَرْبِّيْ وَارِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾^(٤)، قال ابن جني: هذا هو التجريد، وذلك أنه يريد: وهب لي من لدنك ولياً يربِّي منه وارث من آل يعقوب، وهو الوارث نفسه، فكانه جرّد منه وارثاً.



(٢) سورة الرحمن ٣٧، وانظر الكشاف ٤: ٣٥٨

(٤) سورة مريم ٦

(٢٩ - برهان - ثالث)

(١) سورة الأنعام ٩٥

(٣) من الكشاف

التجنيس

وهو إما تام بأن تتساوى حروف الكلمتين ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ ^(١).

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ . فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذِرِينَ ﴾ ^(٢)؛ وفي ذلك رد على من قال ^(٣) : ليس منه في القرآن غير الآية الأولى .

وإما بزيادة في إحدى الكلمتين ، كقوله تعالى : ﴿ وَالتَّفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ . إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾ ^(٤) .

وإما لاحق ، بأن يختلف أحد الحرفين ، كقوله : ﴿ وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ . وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ ^(٥) .

﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ ﴾ ^(٧) .

﴿ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ ﴾ ^(٩) .

وإما في الخط ، وهو أن تشبها في الخط لا اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَخْشَوْنَ أَنََّّهُمْ يُخْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الصافات ٧٢، ٧٣

(١) سورة الروم ٥٥

(٣) هو ابن الأثير صاحب المثل السائر ؛ ذكره في الجزء الأول ص ٢٤٦

(٥) سورة العاديات ٨، ٧

(٤) سورة القيامة ٢٩ ، ٣٠

(٧) سورة الأنعام ٢٦

(٦) سورة القيامة ٢٢، ٢٣

(٩) سورة النساء ٨٣

(٨) سورة غافر ٧٥

(١٠) سورة السجدة ١٠٤

وقوله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ . وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ^(١) .
 وإما في السمع لقرب أحد المخرجين من الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ
 نَاضِرَةٌ . إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ^(٢) .

تنبيهات

الأول : نازع ابن أبي الحديد في الآية الأولى وقال : عندي ^(٣) أنه ليس
 بتجنيس أصلاً ، وأن الساعة في الموضعين بمعنى واحد ، والتجنيس أن يتفق اللفظ
 ويختلف المعنى ، وألا تكون إحداها حقيقة والأخرى مجازاً ؛ بل تكونا حقيقتين ؛ وإن
 زمان القيامة - وإن طال - لكنه عند الله تعالى في حكم الساعة الواحدة ؛ لأن قدرته
 لا يعجزها أمر ، ولا يطول عندها زمان ؛ فيكون إطلاق لفظة «الساعة» على أحد الموضعين
 حقيقة ، وعلى الآخر مجازاً ؛ وذلك يُخرج الكلام من التجنيس ؛ كما لو قلت : ركب
 حماراً ، ولقيت حماراً ، وأردت بالثاني البليد . وأيضاً لا يجوز أن يكون المراد بالساعة
 الساعة الأولى خاصة ؛ وزمان البعث ، فيكون لفظ الساعة مستعملاً في الموضعين حقيقة بمعنى
 واحد ؛ فيخرج عن التجنيس .

الثاني : يقرب منه الاقتضاب ، وهو أن تكون الكلمات يجمعها أصل واحد في اللغة ،
 كقوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ ﴾ ^(٤) .
 وقوله : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة القيامة ٢٢، ٢٣

(٣) سورة الروم ٤٣

(٦) سورة الواقعة ٨٩

(١) سورة الشعراء ٧٩، ٨٠

(٣) انظر الفلك السائر ١٣

(٥) سورة البقرة ٢٧٦

وقوله : ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾^(١).

﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾^(٢).

﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾^(٣).

﴿يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ﴾^(٤).

﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾^(٥).

﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾^(٦).

﴿أَتَأْقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾^(٧).

الثالث : اعلم أن الجناس من المحاسن اللفظية لا المعنوية ، ولهذا تركوه عند قوة المعنى بتركه ؛ ولذلك مثالان :

أحدهما قوله : ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾^(٨) ، فذكر الرازي في تفسيره^(٩) أن الكاتب الملقب بالرشيدى ، قال : لو قيل : « أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَدْعُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ » [أوهم أنه أحسن ، لأنه كان]^(١٠) تحصل به رعاية معنى التجنيس أيضاً ؛ مع كونه موازنا لـ « تذكرون » .

وأجاب الرازى : بأن فصاحة القرآن ليست لأجل رعاية هذه التكلفات ، بل لأجل قوة المعانى وجرالة الألفاظ .

وقال بعضهم : مراعاة المعانى أولى من مراعاة الألفاظ ، فلو كان « أَتَدْعُونَ »

(٢) سورة الشعراء ١٦٨

(٤) سورة يوسف ٨٤

(٦) سورة الأنعام ٧٩

(٨) سورة الصافات ١٢٥

(١٠) من تفسير الفخر الرازى

(١) سورة فصلت ٥١

(٣) سورة الرحمن ٥٤

(٥) سورة النور ٣٧

(٧) سورة التوبة ٣٨

(٩) تفسير الفخر الرازى ٧ : ١٠٩

«وتَدْعُونَ» كما قال هذا القائل لوقع الإلباس على القارى فيجعلهما بمعنى واحد تصحيفا منه،
وحينئذ فينخرم اللفظ، إذا قرأ و «تَدْعُونَ» الثانية بسكون الدال؛ لاسيما وخط المصحف
الإمام لاضبط [فيه] ولا نقط.

قال: ومما صحف من القرآن بسبب ذلك وليس بقراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِي
أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ﴾^(١) بالسين المهملة.

وقوله: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾^(٢) بالباء الموحدة.

وقوله: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾^(٣) بالعين المهملة.

وقرأ ابن عباس «مَنْ فرعون» على الاستفهام.

قلت: وأجاب الجويني عن هذا بما يمكن أن يتخلص منه: أن «يذر» أخص من
«يدع» وذلك لأن الأول، بمعنى ترك الشيء اعتناء به، بشهادة الاشتقاق، نحو الإيداع،
فإنه عبارة عن ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها، ولهذا يختار لها مَنْ هو مؤتمن عليها؛ ومن ذلك
الدعة بمعنى الراحة. وأما «تذر» فعناها الترك مطلقا، والترك مع الإعراض^(٤) والرفض
الكلّي؛ ولا شك أن السياق إنما يناسب هذا دون الأول؛ فأريد هنا تبشيع حالهم
في الإعراض عن ربهم، وأنهم بلغوا الغاية في الإعراض.

قلت: ويؤيده قول الراغب^(٥): يقال: فلا يذر الشيء أى يقذفه لقلة الاعتداد به^(٦).
وألَوذَرَةُ قطعة من اللحم وتسميتها بذلك^(٧) لقلة الاعتداد به؛ نحو قولهم: [فيم لا يعتد به]^(٨): هو
لحم على وضم، قال تعالى: ﴿أَجِثْنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾^(٩). وقال تعالى:
﴿وَيَذَرُكَ وَالْهَتَكَ﴾^(١٠). ﴿فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾^(١١) ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾^(١٢)

(٢) سورة التوبة ١١٤

(١) سورة الأعراف ١٥٦

(٤) ت: «الاعتراض».

(٣) سورة عبس ٣٧

(٥) في المفردات ٥٣٩ مع تصرف في العبارة؛ وتقديم وتأخير

(٦) المفردات: «لقلة اعتداده به»

(٧) من المفردات

(٩) سورة الأعراف ١٢٧

(٨) سورة الأعراف ٧٠

(١١) سورة البقرة ٢٧٨

(١٠) سورة الأنعام ١١٢

وإنما قال ﴿يَذَرُونَ﴾ ولم يقل «يتركون» و«يُخَلَّفُونَ» لذلك . انتهى .

وعن الشيخ كمال الدين بن الزمكاكى أنه أجاب عن هذا السؤال بأن التجنيس تحسين ، وإنما يستعمل فى مقام الوعد والإحسان ؛ وهذا مقام تهويل ، والقصد فيه المعنى ، فلم يكن لمراعاة اللفظة فائدة .

وفيه نظر ، فإنه ورد فى قوله : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ ^(١) .

المثال الثانى : قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ ^(٢) قال : معناه : وما أنت مصدق لنا ، فيقال : ما الحكمة فى العدول عن الجنس ، وهلا قيل : «وما أنت بمصدق لنا ولو كنا صادقين» ، فإنه يؤدى معنى الأول مع زيادة رعاية التجنيس اللفظى ؟

والجواب أن فى «مُؤْمِنٍ لَنَا» من المعنى ما ليس فى «مصدق» ، وذلك أنك إذا قلت : «مصدق لى» فعناه . قال لى : صدقت ، وأما «مؤمن» فعناه مع التصديق إعطاء الأمن ، ومقصودهم التصديق وزيادة ، وهو طلب الأمن ؛ فلهذا عدل إليه .

فتأمل هذه اللطائف الغريبة والأسرار العجيبة فإنه نوع من الإعجاز !

فائدة

قال الخفاجى : إذا دخل التجنيس نفي عُدَّ طباقا ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ^(٣) ، لأن «الذين لا يعلمون» هم الجاهلون ، قال : وفى هذا يختلط التجنيس بالطباق .

(٢) سورة يوسف ١٧

(١) سورة الجاثية ٢٧

(٣) سورة الزمر ٩

الطِّبَاق

هو أن يجمع بين متضادين مع مراعاة التقابل ، كالبياض والسواد ، والليل والنهار ؛ وهو قسمان : لفظي ومعنوي ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ ^(١) ، طابق بين الضحك والبكاء ، والقليل والكثير .

ومثله : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ . وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ ^(٣) .

﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَانًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ ^(٤) .

﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ تُوْتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ... ﴾ ^(٦) الآية .

﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ .

وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ ^(٧) .

ثم إذا شرط فيهما شرط وجب أن يشترط في ضديهما ضد ذلك الشرط ، كقوله

تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَىٰ . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ... ﴾ ^(٨) الآية ، لما جعل التيسير

(٢) سورة الحديد ٢٣

(٤) سورة الكهف ١٨

(٦) سورة آل عمران ٢٦

(٨) سورة الليل ٦، ٥

(١) سورة التوبة ٨٢

(٣) سورة النجم ٤٣، ٤٤

(٥) سورة الرعد ١٠

(٧) سورة فاطر ١٩-٢٢

مشاركاً بين الإعطاء والتقى والتصديق ، وجعل ضده وهو التعسير مشتركاً بين أضرار تلك الأمور ، وهى المنع والاستغناء والتكذيب .

ومنه: ﴿ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ . قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴾ ^(١) ، قابل بين العلو والدنو .

وقوله : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ . وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ^(٣) ، فذكر الليل والنهار وما ضدان ، ثم قابلهما بضدين وهما الحركة والسكون ، على الترتيب ، ثم عبّر عن الحركة بلفظ « الإرداف » فاستلزم الكلام ضرباً من المحاسن زائداً على المبالغة ، وعدّل عن لفظ الحركة إلى لفظ « ابتغاء الفضل » لكون الحركة تكون للمصلحة دون المفسدة ؛ وهى تسير إلى الإغانة بالقوة وحسن الاختيار الدال على رجاحة العقل ، وسلامة الحس ، وإضافة الظرف إلى تلك الحركة المخصوصة واقعة فيه ، ليهتدى المتحرك إلى بلوغ المآرب .

ومن الطباق المعنوى قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٤) ، معناه : ربنا يعلم إنا لصادقون .

وقوله : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾ ^(٥) ، قال أبو على فى " الحجة " : لما كان البناء رفعا للمبنى قوبل بالفرش الذى هو على خلاف البناء ، ومن ثم وقع البناء على ما فيه ارتفاع فى نصيبه إن لم يكن مدراً .

(٢) سورة الفاشية ١٣، ١٤

(٤) سورة يس ١٥، ١٦

(١) سورة الحاقة ٢٢، ٢٣

(٣) سورة القصص ٢٣

(٥) سورة البقرة ٢٢

ومنه نوع يسمى الطباق الخفي ؛ كقوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَاراً ﴾ ^(١) ، لأن الغرق من صفات الماء فكأنه جمع بين الماء في النار والنار ، قال ابن منقذ ^(٢) : وهي أخفى مطابقة في القرآن .

قلت : ومنه قوله تعالى : ﴿ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً ﴾ ^(٣) ؛ فكأنه جمع بين الأخضر والأحمر ، وهذا أيضاً فيه تدبيح بديعي .

ومنه : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٤) ، لأن معنى القصاص القتل ، فصار القتل سبب الحياة .

قال ابن المعتز ^(٥) : وهذا من أملح الطباق وأخفاه .

وقوله تعالى في الزخرف : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ ^(٦) ؛ لأن « ظلّ » لا تستعمل إلا نهاراً ، فإذا ملح مع ذكر السواد كأنه طباق يُذكر البياض مع السواد .
وقوله : ﴿ وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ﴾ ^(٧) .



(٢) هو الأمير أسامة بن منقذ ؛ أحد أبطال

الإسلام وأدبائهم وشعرائهم ؛ وصاحب كتاب لباب الآداب ، والبيدع في نقد الشعر . توفي سنة ٥٨٤ .

(٤) سورة البقرة ١٧٩

(١) سورة نوح ٢٥

(٣) سورة يس ٨٠

(٥) هو عبد الله بن المعتز الخليفة العباسي ، وصاحب كتاب البيدع ؛ توفي سنة ٢٩٦ .

(٧) سورة غافر ٤١

(٦) سورة النحل ٥٨

المقابلة

[مباحث المقابلة]

وفيها مباحث :

الأول : في حقيقتها

وهي ذكر الشيء مع ما يوازيه في بعض صفاته ، ويخالفه في بعضها ، وهي من باب « المفاعلة » ، كالمقابلة والمضاربة ، وهي قرينة من الطباق ؛ والفرق بينهما من وجهين :

الأول : أن الطباق لا يكون إلا بين الضدين غالبا ، والمقابلة تكون لأكثر من ذلك غالبا .

والثاني : لا يكون الطباق إلا بالأضداد ، والمقابلة بالأضداد وغيرها ؛ ولهذا جعل ابن الأثير الطباق أحد أنواع المقابلة.

الثاني : في أنواعها

وهي ثلاثة : نظري ، ونقيضي ، وخلافي . والخلافي أتمها في التشكيك ، وأزمرها بالتأويل ، والنقيضي ثانيها ، والنظري ثالثها .

وذكر الشيخ أبو الفضل يوسف بن محمد النحوي القلي أن القرآن كله وارد عليها بظهور نكته الحكيمية العلمية ، من الكائنات والزمانيات والوسائط الروحانيات ، والأوائل الإلهيات ؛ حيث اتحدت من حيث تعددت ، واتصلت من حيث انفصلت ؛ وأنها قد ترد على شكل المربع تارة ، وشكل المسدس أخرى ، وعلى شكل

المثلث ، إلى غير ذلك من التشكيلات العجيبة ، والتعريفات البديعة ، ثم أورد أمثلة من ذلك .

مثال مقابلة النظيرين ، مقابلة السنة والنوم في قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(١) لأنهما جميعا من باب الرقاد المقابل باليقظة .

وقوله : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ ^(٢) ، وهذمه في مقابلة النقيضين أيضاً ، ثم السنة والنوم بانفرادهما متقابلان في باب النظيرين ومجموعهما يقابلان النقيض الذي هو اليقظة .

ومثال مقابلة الخلافين ، مقابلة الشرّ بالرشد في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمْنٌ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ ^(٣) فقابل الشرّ بالرشد ؛ وهما خلافان ، وضد الرشد الغي ، وضد الشر الخير ، والخير الذي يخرج لفظ الشر ضمنا نظير الرشد قطعاً ، والغى الذي يخرج لفظ الرشد ضمنا نظير الشر قطعاً ، فقد حصل من هذا الشكل أربعة ألفاظ : نطقان وضمنان ؛ فكان بهما رباعيتان .

وهذا الشكل الرباعي يقع في تفسيره على وجوه ، فقد يرد وبعضه مفسر ، مثل ما ذكرناه ، وقد يرد وكله مفسر ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى . وَلَكِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى ﴾ ^(٤) فقابل «صدق» بـ«كذب» و«وصلى» الذي هو أقبل بـ«تولى» .

وقوله : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيماً . إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا ﴾ ^(٥) ، اللغو في الحثية المنكرة والتأثير في الحثية النكرة ، واللغو منشأ المنكر ومبدأ درجاته ، والتأثير منشأ التكبر ومبدأ درجاته ، فلا نكير إلا بعد منكر ، ولا اعتقاد إنكار إلا بعد اعتقاد تأثير ، ومنشأ اللغو في أول طرف المنكوهات وآخره في طرف المحظورات ومبدأ .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ أَلْجَمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ ^(٦) فقابل الإفساد بالسبح والحمد ، وسفك الدماء بالتقديس ،

(٢) سورة الكهف ١٨

(٤) سورة القيامة ٣١، ٣٢

(٦) سورة البقرة ٣٠

(١) سورة البقرة ٢٥٥

(٣) سورة الجن ١٠

(٥) سورة الواقعة ٢٥، ٢٦

فالتسبيح بالحمد إذن ينفي الفساد ، والتقديس ينفي سفك الدماء ، والتسبيح شريعة للإصلاح ، والتقديس شريعة حقن الدماء ، وشريعة التقديس أشرف من شريعة التسبيح ؛ فإن التسبيح بالحمد للإصلاح لا للفساد ، وسفك الدماء للتسبيح لا للتقديس ؛ وهذا شكل مربع ، من أرضي وهو الإفساد وسفك الدماء ، وسمائي وهو التسبيح والتقديس ، والأرضي ذو فصلين ، والسمائي ذو فصلين ، ووقع النفس من الطرفين المتوسطين ؛ فالطرفان الإفساد في الطرف الأول ، والتقديس في الطرف الآخر ، والوسطان آخر الأرض ، وأول السماء ، فالأول متشرف على الآتي والآخر ملفت إلى الماضي :

وَكَمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ كُلِّ مُوجَزٍ يَدُورُ عَلَى الْمَعْنَى وَعَنْهُ يُبَاصِغُ^(١)
لَقَدْ جَمَعَ الْإِسْمُ الْحَمْدَ كُلَّهُ مَقَاسِيمَ مَجْمُوعَةٍ وَالْمَشَايِعُ
وهذا القدر الذي ذكره هذا الخبر مرمي عظيم ، يوصل إلى أمور غير متجاسر عليها ،
كما في آية الكرسي وغيرها .

وقسم بعضهم المقابلة إلى أربع :

أحدها : أن يأتي بكل واحد من المقدمات مع قرينة من الثواني ، كقوله تعالى :
﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا . وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾^(٢) .

والثانية : أن يأتي بجميع الثواني مرتبة من أولها ، كما قال تعالى : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾^(٣) .

وكذلك : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾^(٤) .

(٢) سورة النبأ ١٠، ١١

(٤) سورة البقرة ٢١٧

(١) يماصم : يدافع .

(٣) سورة القصص ٧٣

الثالث : أن يأتي بجمع المقدمات ثم يجمع الثواني مرتبة من آخرها ، ويسمى رد العجز على الصدر ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ أُسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ . وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(١) .

الرابع : أن يأتي بجميع المقدمات ثم بجميع الثواني مختلطة غير مرتبة ، ويسمى الف ، كقوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ ^(٢) فنسبة قوله : ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، كنسبة قوله : ﴿ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ إلى : ﴿ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ ، لأن القولين المتباينين يصدران عن متباينين .

وكما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٣) فنسبة قوله : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٣) كنسبة قوله : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ ^(٣) فجمع المقدمات التالين بالالتفات .

وجعل بعضهم من أقسام التقابل مقابلة الشيء بمثله وهو ضربان :
مقابل في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُوهًا مَكْرًا وَمَكْرُوهًا مَكْرًا ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة البقرة ٢١٤

(٤) سورة النمل ٥٠

(١) سورة آل عمران ١٠٦، ١٠٧

(٣) سورة الأنعام ٥٢

و مقابل فى المعنى دون اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي ﴾ ^(١) ؛ فإنه لو كان التقابل هنا من جهة اللفظ ، لكان التقدير : « وإن اهتديت ، فإنما اهتديت لها » .

و بيان تقابل هذا الكلام من جهة المعنى ، أن النفس كل ما هو عليها لها ، فهو أعنى أن كل ما هو وبال عليها وصار لها فهو بسببها ومنها ؛ لأنها أماراة بالسوء ، وكل ما هو مما ينفعها فبهداية ربها وتوفيقه إياها ، وهذا حكم لكل مكلف ، وإنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسند إلى نفسه ، لأنه إذا دخل تحتها مع علو محلها كان غيره أولى به .

ومن هذا الضرب قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) ، فإنه لم يدع التقابل فى قوله : ﴿ لَيْسَكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ ، لأن القياس يقتضى أن يكون « والنهار لتبصروا فيه » ، وإنما هو مراعى من جهة المعنى لامن جهة اللفظ ، لأن معنى « مبصراً » تبصرون فيه طرق القلب فى الحاجات .

واعلم أن فى تقابل المعانى باباً عظيماً يحتاج إلى فضل تأمل ، وهو يتصل غالباً بالفواصل ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ^(٣) إلى قوله ﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(٤) . وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٦) . فانظر فاصلة الثانية ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ والتى قبلها ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ لأن أمر الديانة والوقوف على أن المؤمنين : يجتمعون وهم مطيعون يحتاج إلى نظر واستدلال ، حتى يكسب الناظر

المعرفة والعلم؛ وإنما النفاق - وما فيه من الفتنة والفساد - أمر دنيوي مبني على العادات ، معلوم عند الناس ، فلذلك قال فيه ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ .

وأيضاً فإنه لما ذكر السفه ^(١) في الآية الأخرى - وهو جهل - كان ذكر العلم طباقاً ، وعلى هذا تجيء فواصل القرآن ، وقد سبق في بابه .

ومن المقابلة قوله تعالى : ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا ﴾ ^(٢) ، فتقدم اقتران الوعد بالفقر والأمر بالفحشاء ، ثم قول بل بشيء واحد وهو الوعد ، فأوهم الإخلال بالثاني ، وليس كذلك ؛ وإنما لما كان الفضل مقابلاً للفقر ، والمغفرة مقابلة للأمر بالفحشاء ؛ لأن الفحشاء توجب العقوبة ، والمغفرة تقابل العقوبة ، استغنى بذكر المقابل عن ذكر مقابله ، لأن ذكر أحدهما ملزوم ذكر الآخر .

(١) من قوله في الآية : ﴿ قَالُوا أَنْتُمْ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾

(٢) سورة البقرة ٢٦٨ .

تقسيم

من مقابلة اثنين باثنين : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ ^(١) .
 ومن مقابلة أربعة بأربعة : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ... ﴾ ^(٢) الآية .
 ومن مقابلة خمس بخمس قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً
 فَمَا فَوْقَهَا ﴾ ^(٣) ، للدلالة على الحقير والكبير ؛ وهو من الطباق الخفي ، الثاني : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ
 آمَنُوا ﴾ و ﴿ أَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، الثالث : ﴿ يَضِلْ ﴾ و ﴿ يَهْدَى ﴾ به ، الرابع : ﴿ يَنْقُضُونَ
 عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ ، الخامس : ﴿ يَقْطَعُونَ ﴾ و ﴿ أَنْ يُوصَلَ ﴾ .
 ومن مقابلة ست بست : قوله تعالى : ﴿ زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ
 وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَلِيلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ
 مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٤) ، ثم قال تعالى : ﴿ قُلْ أَوْتِبْتُكُمْ مَخْرَجًا مِنْ ذَلِكَ
 لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ

(١) سورة التوبة ٨٢

(٢) سورة الليل ٥-١٠ ، والآيات بتكملها :

﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ،
 وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾

(٣) سورة البقرة ٢٦ ، وبعبارة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا
 الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ، يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا
 وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ . الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ
 اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ .

(٤) سورة آل عمران ١٤

وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ﴿١﴾ ، قابل الجنات والأنهار والخلد والأزواج والتطهير والرضوان بإزاء النساء في الدنيا ، وختم بالحرث ، وهما طرفان متشابهان ، وفيهما الشهوة والمعاش الدنياوى ، وآخر ذكر الأزواج كما يجب في الترتيب الأخرى ، وختم بالرضوان .

قائدة

قد يحىء نظم الكلام على غير صورة المقابلة في الظاهر ؛ وإذا توهم كان من أكل المقابلات ؛ ولذلك أمثلة :

منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴾ ^(٢) فقابل الجوع بالعُرَى ؛ والظما بالضحى ^(٣) ؛ والواقف مع الظاهر رُبما يُحِيلُ أَنْ الْجُوعَ يَقَابِلَ بِالظَّمَا ، والعرى بالضحى .

والمدقق يرى هذا الكلام في أعلى مراتب الفصاحة ؛ لأن الجوع ألم الباطن والضحى موجب لحرارة الظاهر ، فاقترنت الآية جميع نفي الآفات ظاهرا وباطنا ؛ وقابل الخلو بالخلو ، والاحتراق بالاحتراق . وهاعنا موضع الحكاية المشهورة بين المتنبي وسيف الدولة ؛ لما أنشدته :

وَقَفْتَ وَمَا فِي الْمَوْتِ شَكٌّ لَوَاقِفٍ كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهُوَ نَائِمٌ ^(٤)

(١) سورة آل عمران ١٤، ١٥

(٢) في اللسان عن البيت : « ضحى الرجل بضحى ضحا ، إذا أصابه حر الشمس » .

(٣) ديوانه ٣ : ٣٨٦ ، وبعده :

تَمَرُّ بِكَ الْأَبْطَالُ كُلَّمَا هَزِيمَةً وَوَجْهَكَ وَضَاحٌ وَتَغَرُّكَ بِأَسْمٍ

ونقل المكبرى عن الواحدى : لما أنشد المتنبي هذا البيت والذى بعده ، أنكر عليه سيف الدولة تطبيق عجزى البيتين على صدريهما ، وقال له : ينبغي أن تطبق عجز الأول على الثانى ، وعجز الثانى على الأول ؛ ثم قال له : وأنت في هذا مثل امرئ القيس في قوله :

كَأَنَّى لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لِلذِّبِّ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَأَعْبَا ذَاتَ خَلْخَالٍ

وَلَمْ أَشْبِ الرِّقَّ الرَّوَّى وَلَمْ أَقُلْ لِحَيْلِي كَرَّى كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالٍ

قال : ووجه الكلام في البيتين على ما قاله أهل العلم بالشعر ، أن يكون عجز الأول على الثانى ، والثانى على =

ومنها قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ﴾^(١) ؛
فإنه يتبادر فيه سؤال ؛ وهو أنه لم لا قيل : « مثل الفريقين كالأعمى والبصير ، والأصم
والسميع » ، لتكون المقابلة في لفظ « الأعمى » وضده بالبصير ، وفي لفظ « الأصم »
وضده السميع !

والجواب أنه يقال : لما ذكر انسداد العين أتبعه بانسداد السمع ، وبضد ذلك لما
ذكر انفتاح البصر أعقبه بانفتاح السمع ؛ فما تضمنته الآية الكريمة هو الأنسب في المقابلة
والآتم في الإعجاز .

== الأول ؛ ليستقيم الكلام ، فيكون ركوب الخيل مع الأمر للخيال بالسكر ، وسبب الخمر مع تبطن السكائب .
فقال له أبو الطيب : أدام الله عز مولانا ! إن صح أن الذي استدرك هذا على امرئ القيس أعلم منه بالشعر
فقد أخطأ امرؤ القيس وأخطأت أنا ، ومولانا يعرف أن البراز لا يعرف الثوب معرفة الحائك ؛ لأن البراز
يعرف جلته وتفصيله ؛ لأنه أخرجه من الفزلية إلى الثوبية ؛ وإنما قرن امرؤ القيس لذة النساء بلذة الركوب
للصيد ، وقرن السباحة في شراء الخمر للأضياف بالشجاعة في منازلة الأعداء ؛ وأنا لما ذكرت الموت في أول
البيت أتبعته بذكر الردي ليجانسه . ولما كان وجه المنهزم لا يخلو من أن يكون عوساً ، وعينه من أن
تكون باكية ، قلت : « وجهك وضاح » ، لأجمع بين الأضداد في المعنى . فأعجب سيف الدولة ووصله
بخمسمائة دينار .

(١) سورة هود ٢٤

رد العَجْر على الصِّدْر وَعَكِيسِه

﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأَرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾^(١)
﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾^(٢) .

العكس

وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر ، كقوله تعالى : ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾^(٣) وقدره الزمخشري^(٤) ، أى لاحتلّ بين المؤمن والمشرک ، والآية صرحت بنفي الحِلّ من الجهتين ، فقد يستدل بها من قال : إن الكفار مخاطبون بالفروع .
ومثله قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ﴾^(٥) أى ذبائحكم ، وهذه رخصة للمسلمين .

(٢) سورة المائدة ٩٦

(٤) الكشف : ٤١٣

(١) سورة الأنبياء ٣٧

(٣) سورة المتحنة ١٠

(٥) سورة المائدة ٥

إجمام انخضم بالحجة

وهو الاحتجاج على المعنى المقصود بحجة عقلية ، تقطع المعاند له فيه . والعجب من ابن المعتز في بديعه ، حيث أنكر وجود هذا النوع في القرآن ، وهو من أساليبه .
ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) ثم قال النحاة :
إن الثاني امتنع لأجل امتناع الأول ، وخالفهم ابن الحاجب وقال : الممتنع الأول لأجل امتناع الثاني ؛ فالتعدد منتف لأجل امتناع الفساد .

وقوله : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ ^(٣) .
وقوله حكاية عن الخليل : ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾ ^(٥) .
وقوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٦) ؛ المعنى أن
الأهون أدخل في الإمكان من غيره ؛ وقد أمكن هو ، فالإعادة أدخل في الإمكان من
بدء الخلق .

وقوله تعالى : ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ
بِمَا خَلَقَ . . . ﴾ ^(٧) الآية ، وهذه حجة عقلية ، تقديرها أنه لو كان خالقان لاستبدت
كل منهما بخلقها ، فكان الذي يقدر عليه أحدهما لا يقدر عليه الآخر ، ويؤدى إلى تناهى

(٢) سورة يس ٧٩ ، ٨١

(٤) سورة الروم ٢٧

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الأنعام ٣٠ ، ٨٣

(٥) سورة المؤمنون ٩١

مقدوراهما ؛ وذلك يُبطل الإلهية ، فوجب ^(١) أن يكون الإله واحدا ، ثم زاد في الحجاج فقال : ﴿ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ^(٢) ، أى ولعلب بعضهم بعضا في المراد ، ولو أراد أحدهما إحياء جسم والآخر إمامته لم يصح ^(٣) ارتفاع مرادها ؛ لأن رفع النقيضين محال ، ولا وقوعهما للتضاد ، فنفي وقوع أحدهما دون الآخر ؛ وهو المغلوب ، وهذه تسمى دلالة التامع ، وهى كثيرة فى القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْنٌ لِّابْتِغَاؤِ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّاسْمَعَهُمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا يُمْنُونَ . أَأُنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ ^(٦) فبين أنا لم نخلق المني لتعذرنا علينا ، فوجب أن يكون الخالق غيرنا .

ومنه نوع منطقي وهو استنتاج النتيجة من مقدمتين ، وذلك من أول سورة الحج إلى قوله : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ ^(٧) ، فنطق على خمس نتائج من عشر مقدمات ؛ فالمقدمات من أول السورة : ﴿ وَأُنَبِّتُ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ ^(٨) ، والنتائج من قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٩) إلى قوله : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ ^(٧) .

وتفصيل ترتيب المقدمات والنتائج أن يقال : أخبر الله أن زلزلة الساعة شئ عظيم ، وخبره هو الحق ، ومن أخبر عن الغيب بالحق فهو حق بأنه هو الحق ، وأنه يأتي بالساعة

- (٢) سورة المؤمنون ٩١
(٤) سورة الإسراء ٤٢
(٦) سورة الواقعة ٩٠، ٥٨
(٨) سورة الحج ٥

- (١) ت : « مقدوراهما » .
(٣) ت : « رفع » .
(٥) سورة الأنفال ٢٣
(٧) سورة الحج ٧
(٩) سورة الحج ٦

على تلك الصفات ، ولا يُعلم صدقُ الخبر إلا بإحياء الموتى ، ليدركوا ذلك ، ومن يأتي بالساعة يحى الموتى ؛ فهو يحيى الموتى . وأخبر أنه يجعل الناس من هول الساعة سُكارى لشدة العذاب ، ولا يقدر على عموم الناس لشدة العذاب إلا مَنْ هو على كل شيء قدير ؛ فإنه على كل شيء قدير . وأخبر أن الساعة يُجازى فيها من يجادل فى الله بغير علم ، ولا بُدَّ من مجازاته ، ولا يُجازى حتى تكون الساعة آتية ، ولا تأتى الساعة حتى يبعث مَنْ فى القبور ، فهو يبعث مَنْ فى القبور . والله ينزل الماء على الأرض الهامدة فتنبث من كل زوج بهيج ، والقادر على إحياء الأرض بعد موتها يبعث من فى القبور .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾ ^(١) مقدمتان ونتيجة ، لأن اتباع الهوى يوجب الضلال ، والضلال يوجب سوء العذاب ؛ فانتج أن اتباع الهوى يوجب سوء العذاب . وقوله : ﴿ فَلَمَّا أَفْلَحَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ ﴾ ^(٢) ، أى القمر أفل ، وربى فليس بآفل ، فالقمر ليس بربى ، أثبتته بقياس اقترانى جلى من الشكل الثانى ، واحتج بالتعبير على الحدوث ، والحدوث على المحدث .

التقسيم

وليس المراد به القسمة العقلية التي يتكلم عليها المتكلم ؛ لأنها قد تقتضى أشياء مستحيلة كقولهم : الجواهر لا تخلو إما أن تكون مجتمعة أو متفرقة ، أو لا مفترقة ولا مجتمعة ، أو مجتمعة ومفترقة معا ، أو بعضها مجتمع وبعضها مفترق ، فإن هذه القسمة صحيحة عقلا ، لكن بعضها يستحيل وجوده ، وهو استيفاء المتكلم أقسام الشيء ؛ بحيث لا يغادر شيئا وهو آلة الحصر ومظنة الإحاطة بالشيء ، كقوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ ﴾ ^(١) فإنه لا يخلو العالم جميعا من هذه الأقسام الثلاثة ؛ إما ظالم نفسه ، وإما سابق مبادر إلى الخيرات ، وإما مقتصد فيها ، وهذا من أوضح التقسيمات وأكملها .

ومثله قوله : ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً . فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ . وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ ^(٢) ، وهذه الآية مماثلة في المعنى للتي قبلها ، وأصحاب المشأمة هم الظالمون لأنفسهم ، وأصحاب الميمنة هم المقتصدون ، والسابقون هم السابقون بالخيرات .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَبَينٌ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ﴾ ^(٣) الآية ، فاستوفى أقسام الزمان ولا رابع لها .

وقوله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ ^(٤) إلى قوله ﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ ^(٤) ، وهو في القرآن كثير ، وخصوصا في سورة براءة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ^(٥) ، وليس في رؤية البرق إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار ، ولا ثالث لها .

(٢) سورة الواقعة ٧-١٠

(١) سورة فاطر ٣٢

(٣) سورة مريم ٦٤ ، وبعدها : ﴿ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾

(٥) سورة الرعد ١٢

(٤) سورة النور ٤٥

وقوله: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾^(١)، فاستوفت أقسام الأوقات، من طَرَفِي كُلِّ يَوْمٍ
ووسطه مع المطابقة والمقابلة.

وقوله: ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾^(٢)، فلم يترك سبحانه
قسما من أقسام الهيئات.

ومثله آية يونس: ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾^(٣).
لكن وقع بين ترتيب الآيتين مغايرة أوجبتهما المبالغة، وذلك أن المراد بالذِّكْرِ في الأولى
الصلاة فيجب فيها تقديم القيام، ثم عند العجز القعود، ثم الاضطجاع، وهذه بخلاف الضَّرِّ،
فإنه يجب فيها تقديم الاضطجاع، وإذا زال بعض الضَّرِّ قعد المضطجع، وإذا زال كل الضَّرِّ
قام القاعد، فدعا لتتم الصحة، وتكمل القوة.

فإن قلت: هذا التأويل لا يتم إلا إذا كانت الواو عاطفة، فإنها تحصل في الكلام
حسن اتساق، وائتلاف الألفاظ مع المعاني، وقد عدل عنهم إلى «أو» التي سقط
معها ذلك.

قلت: يأتي التضرع على أقسام، فإن منه ما يتضرع المضرور عند وروده، ومنه ما يقعه،
ومنه ما يأتي وصاحبه قائم لا يبلغ به شيئا، والدعاء عنده أولى من التضرع، فإن الصبر
والجزع عند الصدمة الأولى، فوجب العدول عن الواو، لتوخي الصدق في الخبر، والكلام
بالائتلاف، ويحصل النسق، والخبر بذلك التأويل الأول عن شخص واحد، وبالثاني عن
أشخاص فغلب الكثرة، فوجب الإتيان بـ «أو» وابتدئ بالشخص الذي تضرع لأن،
خبره أشد فهو أشد تضرعا، فوجب تقديم ذكره، ثم القاعد؛ ثم القائم، فحصل حسن الترتيب
وائتلاف الألفاظ ومعانيها.

(٢) سورة آل عمران ١٩١

(١) سورة الروم ١٧، ١٨

(٣) سورة يونس ١٢

وقوله : ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ . أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنِثَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ﴾ ^(١) ، قسم سبحانه حال الزوجين إلى أربعة أقسام اشتمل عليها الوجود ، لأنه سبحانه إما أن يُفرد العبد بهبة الإناث ، أو بهبة الذكور ، أو يجمعهما له ، أو لا يهب شيئاً . وقد جاءت الأقسام في هذه الآية لينتقل منها إلى أعلى منها ، وهى هبة الذكور فيه ، ثم انتقل إلى أعلى منها وهى هبتهما جميعاً ، وجاءت ^(٢) كل أقسام العطية بلفظ الهبة ، وأفرد معنى الحرمان بالتأخير ، وقال فيه ﴿ يجعل ﴾ فعدّل عن لفظ الهبة للتغاير بين المعاني ، كقوله : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ . لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ ^(٣) ، فذكر امتداد إنمائه بلفظ الزرع ، ومعنى الحرمان بلفظ الجعل .

وقيل : إنما بدأ سبحانه بالإناث لوجوه غير ما سبق .

أحدها : جبراً لمن ، لأجل استئصال الأبوين لمكانهن .

الثانى : أن سياق الكلام أنه فاعل لما يشاء ، لا ما يشاء الأبوان ، فإن الأبوين لا يريدان إلا الذكور غالباً ؛ وهو سبحانه قد أخبر أنه يخلق ما يشاء ؛ فبدأ بذكر الصنف الذى يشاؤه ولا يريد به الأبوان غالباً .

الثالث : أنه قدم ذكر ما كانت تؤخره الجاهلية من أمر البنات حتى كانوا يثدوهن ؛ أى هذا النوع الحقير عندكم مقدّم عندى فى الذّكر .

الرابع : قدّمهن لضعفهن ، وعند العجز والضعف تكون العناية أتم .

وقيل : لينقله من الغم إلى الفرج .

وتأمل كيف عرّف سبحانه الذكور بعد تنكير ، فخير نقص الأنوثة بالتقديم ، وجبر

نقص المتأخر بالتعريف فإنّ التعريف تنويه .

(٢) ت : « وجاء فيه كل أقسام العطية »

(١) سورة الشورى ٤٩ ، ٥٠

(٣) سورة الواقعة ٦٣ - ٦٥

وهذا أحسن مما ذكره الواحدى أنه عرّف الذكور لأجل الفاصلة .

ولما ذكر الصنفين معا قدّم الذكور ، فأعطى لكل من الجنسين حقه من التقديم والتأخير . والله أعلم بما أراد .

بقى سؤال آخر ؛ وهو أنه عطف الثانى والرابع بالواو ، والثالث بـ « أو » ولعله ، لأنّ هبة كلٍّ من الإناث والذكور قد لا يقتزن بها ، فكأنّه وهب لهذا الصنف وحده أو مع غيره فلذلك تعينت « أو » . فتأمل لطائف القرآن وبدائعه !

ومن هذا التقسيم أخذ بعض العلماء أن الخنثى لا وجود له ؛ لأنه ليس واحدا من المذكورين ، ولا حجة فيه ، لأنه مقام امتنان ؛ والمنة بغير الخنثى أحسن وأعظم . أو لأنه باعتبار ما فى نفس الأمر ؛ والخنثى لا يخرج عن أحدهما .



التعديد

هى إيقاع الأنفاظ المبدّدة على سياق واحد ؛ وأكثر ما يؤخذ فى الصفات ؛ ومقتضاها ألا يعطف بعضها على بعض لاتحاد محلها ويجريها مجرى الوصف فى الصدق على ما صدق ؛ ولذلك يقلّ عطف بعض صفات الله على بعض فى التنزيل ، وذلك كقوله : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ ^(١).

وقوله : ﴿ أَنْخَالِقُ الْبَارِيَّ الْمُصَوِّرُ ﴾ ^(٢).

وقوله : ﴿ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ ﴾ ^(٣).

وإنما عطف قوله : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ ^(٤) ؛ لأنها أسماء متضادة المعانى فى موضوعها ، فوقع الوهم بالعطف عن يستبعد ذلك فى ذات واحدة ؛ لأن الشئ الواحد لا يكون ظاهرا باطنا من وجه ، وكان العطف فيه أحسن . ولذلك عطف « الناهون » على « الآمرون » ، « وأبكارا » على « ثيبات » من قوله : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْخَافِضُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ ﴾ ^(٥).

وقوله : ﴿ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثِيْبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ ^(٦) ، فجاء العطف لأنه لا يمكن اجتماعهما فى محل واحد بخلاف ما قبله .

وقوله : ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ﴾ ^(٧) ، إنما عطف

(٢) سورة الحشر ٢٤

(٤) سورة الحديد ٣

(٦) سورة التحريم ٥

(١) سورة البقرة ٢٥٥

(٣) سورة الحشر ٢٣

(٥) سورة التوبة ١١٢

(٧) سورة غافر ٣

فيه بعضا ولم يعطف بعضا ، لأن « غافرا » و « قابلا » يشعران بحدوث المغفرة والقبول ، وهما من صفات الأفعال وفعله في غيره لا في نفسه ، فدخل العطف للمغايرة لتنزلها منزلة المجلتين ، تنبيها على أنه سبحانه يفعل هذا ويفعل هذا . وأما شديد العقاب فصفة مشبهة ، وهى تشعر بالدوام والاستمرار ؛ فتدل على القوة ، ويشبه ذلك صفات الذات .

وقوله : ﴿ ذِي الطَّوْلِ ﴾ ^(١) ، المراد به ذاته ، فترك العطف لاتحاد المعنى .

وقد جاء قليلا في غير الصفات ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ . . . ﴾ ^(٢) الآية ، قال الزمخشري ^(٣) : العطف الأول كقوله : ﴿ ثِيَابَ وَأَبْكَارًا ﴾ ، في أنهما جنسان مختلفان ، إذا اشتركا في حكم لم يكن بدّ من توسيط العاطف بينهما ، وأما العطف الثانى فمن عطف الصفة على الصفة بحرف الجمع ؛ فكان معناه : أن الجامعين والجامعات لهذه الصفات ^(٤) أعدّ لهم مغفرة . انتهى .

وقل بعضهم : الصفات المتعاطفة إن علم أن موصوفها واحد من كل وجه ، كقوله : ﴿ غَافِرٍ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾ ^(٥) ، فإن الموصوف « الله » ، وإما في النوع كقوله : ﴿ ثِيَابَ وَأَبْكَارًا ﴾ ^(٦) فإن الموصوف الأزواج ، وقوله : ﴿ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٧) ؛ فإن الموصوف النوع الجامع للصفات المتقدمة . وإن لم يعلم أن موصوفها واحد من جهة وضع اللفظ . فإن دلّ دليل على أنه من عطف الصفات اتبع كهذه الآية ، فإن هذه الأعداد لمن جمع الطاعات العشر ، لا لمن انفرد بواحدة منها ؛ إذ الإسلام والإيمان كل منهما شرط في الآخر ، وكلاهما شرط في حصول الأجر على البواقي ، ومن كان مسلما مؤمنا فله أجره ، لكن ليس هذا الأجر العظيم الذى أعدّه الله في هذه الآية

(٢) سورة الأحزاب ٣٥

(٤) الكشاف : « هذه الطاعات »

(٦) سورة النحر ٥

(١) سورة غافر ٣

(٣) الكشاف ٤٢٦:٣

(٥) سورة غافر ٣

(٧) سورة التوبة ١١٢

السكرية ، وقرن به إعداد المغفرة زائدا على المغفرة ؛ فاختص هذه الآية جعل الزمخشري ذلك من عطف الصفات ، والموصوف واحد ؛ فلو لم يكن كذلك واحتمل تقدير موصوف مع كل صفة وعدمه محمل على التقدير ؛ فإن ظاهر العطف التغاير . ولا يقال : الأصل عدم التقدير ؛ لأن الظاهر يقدم على رعاية ذلك الأصل .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ . . . ﴾ ^(١) الآية ، ولو كان من عطف الصفات لم يستحق الصدقة إلا من جميع الصفات الثمان ، ولذلك إذا وقف على الفقهاء والنحاة والفقراء استحق من فيه إحدى الصفات .



ثم بعونه الله ومجيئ توفيقه الجزء الثالث منه كتاب البرهانه في علوم القرآن

للإمام بدر الدين الزركشي

ويليه الجزء الرابع وأوله : مقابلة الجمع بالجمع ؛ وهو أحد أساليب القرآن المندرجة تحت النوع السادس والأربعين

فہرست

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

٣	القسم الحادى عشر ^(*) : المتن وإرادة الواحد
٦	القسم الثانى عشر : اطلاق الجمع وإرادة الواحد
٨	القسم الثالث عشر : إطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع
٨	القسم الرابع عشر : التكرار على وجه التأكيد
١١	فوائد التكرير
٢٣	صنيعهم عند استنقال تكرير اللفظ
٣٤	القسم الخامس عشر : الزيادة فى بنية الكلمة
٣٦	القسم السادس عشر : التفسير
٣٨	الجملة التفسيرية
٢٨	القسم السابع عشر : خروج اللفظ مخرج الغالب
٤٠	القسم الثامن عشر : القسم
٤٧	القسم التاسع عشر : إبراز الكلام فى صورة المستحيل ليدل على بقية الجملة
٤٨	القسم العاشر : الاستثناء والاستدراك
٥١	القسم الحادى والعشرون : المبالغة
٥٥	الاختلاف فى تقدير المبالغة فى الكلام

(*) تابع أقسام التوكيد ، وهو الأسلوب الأول من أساليب القرآن المندرجة تحت النوع السادس والأربعين ، وأوله فى الجزء الثانى ص ٢٨٢ .

صفحة

٥٦

القسم الثانى والعشرون : الاعتراض

٦٤

حكم الاعتراض بين واو العطف وما دخلت عليه

٦٤

القسم الثالث والعشرون : الاحتباس

٦٨

القسم الرابع والعشرون : التنزيل

٧٠

القسم الخامس والعشرون : التميم

٧٠

القسم السادس والعشرون : الزيادة

٧٥

حروف الزيادة

٧٥

زيادة « إن »

٧٦

زيادة « أن »

٧٦

زيادة « ما »

٧٨

زيادة « لا »

٨٢

زيادة « من »

٨٣

زيادة « الباء »

٨٥

زيادة « اللام »

٩٠

القسم السابع والعشرون : الاشتغال

٩١

القسم الثامن والعشرون : التعليل

الأسلوب الثانى

الحذف

١٠٣

فصل فى أن الحذف نوع من أنواع المجاز على المشهور

١٠٤

فصل فى أن الحذف خلاف الأصل

أوجه الكلام على الحذف

صفحة

١٠٤

١٠٤

١٠٨

١١١

١١٧

١١٨

١٢٣

١٢٤

١٢٦

١٢٦

١٢٩

١٣٤

الوجه الأول : في فوائد

الوجه الثاني : في أسبابه

الوجه الثالث : في أدلته

الوجه الرابع : في شروطه

الوجه الخامس : في أقسامه :

١ - الاقتطاع

٢ - الاكتفاء

٣ - الضمير والتمثيل

٤ - الاستدلال بالفعل لشئيين ، وهو في الحقيقة لأحدهما

٥ - أن يقتضى الكلام شئيين وهو في الحقيقة لأحدهما

٦ - أن يذكر شئان يعود الضمير على أحدهما دون الآخر

٧ - الحذف المقابل

٨ - الاختزال

حذف الاسم

١٣٥

١٣٩

١٤٣

١٤٦

١٥٢

١٥٢

١٥٣

حذف المبتدأ

حذف الخبر

حذف الفاعل

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

حذف المضاف إليه

حذف المضاف والمضاف إليه

حذف الجار والمجرور

صفحة

١٥٤	حذف الموصوف
١٥٥	حذف الصفة
١٥٦	حذف المعطوف
١٥٧	حذف المعطوف عليه
١٥٨	حذف البديل منه
١٥٨	حذف الموصول
١٥٩	حذف المخصوص في باب نعم إذا علم من سياق الكلام
١٦٠	حذف الضمير المنصوب المتصل
١٧٠	حذف النفعول
١٧٩	حذف الحال
١٨٠	حذف المنادى
١٨٠	حذف الشرط
١٨١	حذف جواب الشرط
١٨٣	حذف الأجوبة
١٩٢	حذف جواب القسم
١٩٤	حذف الجملة
١٩٦	حذف القول

حذف الفعل

١٩٨	الخاص
١٩٩	العام

٢٠٩	حذف الحرف
-----	-----------

٢١٥	فائدة ، في حذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور
-----	---

صفحة

٢١٦

فصل فيما حذف في آية وأثبت في أخرى

٢٢٠

الإيجاز

القول في التقديم والتأخير

٢٣٣

الفصل الأول : أسبابه

٢٣٨

الفصل الثاني : أنواعه

النوع الأول ما قدم والمعنى عليه

(وهو أقسام)

٢٣٩

١ - التقدم بالسبق

٢٤٦

٢ - بالذات

٢٤٧

٣ - بالعلة والسبب

٢٤٩

٤ - بالمرتبة

٢٥١

٥ - بالسامية

٢٥١

٦ - التعظيم

٢٥٢

٧ - الشرف

٢٦٢

٨ - الغلبة والكثرة

٢٦٢

٩ - سبق ما يقتضى تقديمه

٢٦٣

١٠ - مراعاة اشتقاق اللفظ

٢٦٥

١١ - الحث عليه خيفة من التهاون به

٢٦٥

١٢ - لتحقيق ما بعده واستغنائه عنه في تصويره

٢٦٦

١٣ - الاهتمام عند المخاطب

٢٦٧

١٤ - للتنبيه على أنه مطلق لا مقيد

صفحة

- ٢٦٨ - ١٥ - للتنبيه على أن السبب مرتب
٢٦٨ - ١٦ - التنقل
٢٧٠ - ١٧ - الترقى
٢٧١ - ١٨ - مراعاة الأفراد
٢٧٢ - ١٩ - التحذير منه والتنفير عنه
٢٧٢ - ٢٠ - التخويف
٢٧٣ - ٢١ - التعجيب من شأنه
٢٧٣ - ٢٢ - كونه أدل على القدرة
٢٧٣ - ٢٣ - قصد الترتيب
٢٧٤ - ٢٤ - خفة اللفظ
٢٧٤ - ٢٥ - رعاية الفواصل

النوع الثاني

- ٢٧٥ - مما قدم والنية به التأخير

النوع الثالث

- ٢٨٤ - ما قدم في آية وآخر في أخرى

أسلوب القلب

- ٢٨٨ - قلب الإسناد
٢٩٢ - قلب المعطوف
٢٩٢ - العكس
٢٩٣ - المستوى
٢٩٣ - مقلوب البعض

صفحة

٢٩٤

٢٩٦

٢٩٧

٧٩٩

٣٠٠

٣٠١

المدرج

الترقى

الاقتصاص

الإلغاز

الاستطارات

الترديد

التعليب وهو أنواع :

٣٠٢

: تعليب المذكر

الأول

٣٠٣

: تعليب المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب

الثاني

٣٠٥

: تعليب العاقل على غيره

الثالث

٣٠٨

: تعليب المتصف بالشئ على ما لم يتصف به

الرابع

٣٠٩

: تعليب الأكثر على الأقل

الخامس

: تعليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس

السادس

٣١٠

مغمور فيما بينهم ، بأن يطابق اسم الجنس على الجميع

٣١١

: تعليب الموجود على ما لم يوجد

السابع

٣١١

: تعليب الإسلام

الثامن

٣١١

: تعليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه

التاسع

٣١٢

: تعليب الأشهر

العاشر

اللائقات (وفيه مباحث)

٣١٤	البحث الأول في حقيقته
٣١٤	البحث الثاني في أقسامه :
٣١٥	الأول : من التكلم من الخطاب
٣١٦	الثاني : من التكلم إلى الغيبة
٣١٧	الثالث : من الخطاب إلى التكلم
٣١٨	الرابع : من الخطاب إلى الغيبة
٣١٩	الخامس : من الغيبة إلى التكلم
٣٢٢	السادس : من الغيبة إلى الخطاب
٣٢٥	السابع : بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله .
٣٢٥	البحث الثالث في أسبابه
٣٣١	البحث الرابع في شرطه
٣٣٣	البحث الخامس في أنه يقرب من اللاتفات نقل الكلام إلى غيره
٣٣٨	التضمين
	وضع الخبر موضع الطلب
٣٤٧	في الأمر والنهي
٣٥٠	وضع الطلب موضع الخبر
٣٥٣	وضع النداء موضع التعجب
٣٥٥	وضع جمع القلة موضع الكثرة
٣٥٩	تذكير المؤنث
٣٦٥	تأنيث المذكر

٣٧٢	التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه
٣٧٧	مشاكلة اللفظ للفظ
٣٧٨	مشاكلة اللفظ للمعنى
٣٨٧	النحت
٣٨٨	الإبدال
٣٩١	المحاذاة
٣٩٣	قواعد في النفي
٣٩٥	نفي الشيء رأساً
٤٠٩	إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة لضرب من المسامحة
٤١١	وحسم العناد
٤١٢	الإعراض عن صريح الحكم
٤١٣	الهدم
	التوسع

التشبيه

(وفيه مباحث)

٤١٤	الأول : في تعريفه
٤١٥	الثاني : في الغرض منه
٤١٥	الثالث : في أنه حقيقة أو مجاز
٤١٦	الرابع : في أدواته
٤١٦	الخامس : في أقسامه
٤٢٣	السادس : ينتظم قواعد تتعلق بالتشبيه

الاستعارة

(وفيها مباحث)

٤٣٢	: هي « استفعال » من العارية	الأول
٤٣٤	: في أنها قسم من أقسام المجاز	الثاني
	: لا بد فيها من ثلاثة أصول : مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له	الثالث
٤٣٥		
٤٣٨	: تنقسم إلى مرشحة وتجريدية	الرابع
٤٤٠	: هي فرع التشبيه وأنواعها كأنواعه	الخامس
٤٤٥		التورية
٤٤٦		الفرق بين التورية والاستخدام
٤٤٨		التجريد
٤٥٠		التجنيس
٤٥٥		الطباق

المقابلة

(وفيها مباحث)

٤٥٨	حقيقتها
٤٥٨	أنواعها

أقسامها

٤٦٠	: أن يأتي بكل واحد من المقدمات مع قرينة من القوافي	أحدها
٤٦١	: أن يأتي بجميع الثواني مرتبة من أولها	ثانيها
	: أن يأتي بجميع المقدمات ثم بجميع الثواني مرتبة من آخرها .	ثالثها

- ٤٦١ : أن يأتي بجميع المقدمات ثم بجميع الثواني مختلطة غير مرتبة
٤٦٢ مقابلة الشيء بمثله
٤٦٤ تقسيم
٤٦٥ فائدة ، قد يحىء نظم الكلام على غير صورة المقابلة في الظاهر
٤٦٧ رد العجز على الصدر
٤٦٧ العكس
٤٦٨ إجماع الخصم بالحجة
٤٧١ التقسيم
٤٧٥ التعديد



البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

المجلد الرابع

منشأة
دار الشرائع

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

جميع الحقوق محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقابلة المجمع بالمجمع *

تارة يقتضى مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا ، كقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ ^(٣) ؛ فإن الصلاة والزكاة فى معنى الجمع ، فيقتضى اللفظ ضرورة أن كل واحد مأمور بجميع الصلوات وبالاتساق إلى كل خير ، كما يقال : لبس القوم ثيابهم ، وركبوا دوابهم .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا ﴾ ^(٤) أى لكل واحدة منهن .

وقوله : ﴿ أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ مَأْتَدَّ كَرْفٍ فِيهِ مَنَّ تَدَّ كَرْفٍ ﴾ ^(٥) ، لأنه لا يجوز أن يتذكر جميع المخاطبين بهذا القول فى مدة وعمر واحد .

وقوله : ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴾ ^(٦) ، أى كل واحدة من هذا الشر كالقصر ، والقصر : البيت من آدم ، كان يضرب على الماء إذا نزلوا به ، ولا يجوز أن يكون الشر كله كقصر واحد ؛ لأنه منافى للوعيد ، فإن المعنى تعظيم الشر ؛ أى كل واحد من هذا الشر كالقصر . ويؤكد كده قوله بعده : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ ﴾ ^(٦) ، فشبّه بالجماعة ، أى فكل واحدة من هذا الشر كالجمل لجماعته ، إذ الجمالات الصُفْر كذلك الأول ؛ كل شر منه كالقصر . قاله ابن جنى .

وقوله : ﴿ وَاسْتَفْشُوا ثِيَابَهُمْ ﴾ ^(٧) .

(*) من أساليب القرآن المنترجة تحت النوع السادس والأربعين ، وأوله فى الجزء الثانى من ٢٨٢

(١) سورة المائدة ٤٨

(٢) سورة البقرة ٤٣ ، ٣٣

(٣) سورة يوسف ٣١

(٤) سورة البقرة ٢٣٨

(٥) سورة المراتل ٣٢

(٦) سورة فاطر ٣٧

(٧) سورة نوح ٧

وقوله: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾^(١)؛ فإن كل واحد من المؤمنين آمن بكل واحد من الملائكة والكتب والرسل .

وقوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾^(٢) الآية؛ فإنه لم يحرم على كل واحد من المخاطبين جميع أمهات المخاطبين، وإنما حرم على كل واحد أمه وبنته . وكذا قوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾^(٣)؛ فإنه ليس لجميع الأزواج نصف ماترك جميع النساء؛ وإنما لكل واحد نصف ماتركت زوجته فقط . وكذا قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٤) .

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(٥)؛ إنما معناه أتبع كل واحد ذريته، وليس معناه أن كل واحد من الذرية أتبع كل واحد من الآباء .

وقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(٦)، أى كل واحدة ترضع ولدها . وكقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٧) فإن مقابلة الجمع أفادت المكنة لكل واحد من المسلمين قتل من وجد من المشركين .

وقوله: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾^(٨) .

وأما قوله تعالى: ﴿فَاغْلِبُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٩)، فذكر « المرافق » بلفظ الجمع، والكعبين بلفظ التثنية؛

(٢) سورة النساء ٢٣

(٤) سورة النساء ١١

(٦) سورة البقرة ٢٣٣

(٨) سورة النور ٢٤

(١) سورة البقرة ٢٨٥

(٣) سورة النساء ١٢

(٥) سورة الطور ٢١

(٧) سورة التوبة ٥

(٩) سورة المائدة ٦

لأن مقابلة الجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد ؛ ولكل يد مرفق ، فصحت المقابلة .
ولو قيل « إلى الكعاب » فهم منه أن الواجب^(١) ؛ فإن لكل رجل كعاباً واحداً ،
فذكر الكعابين بلفظ التثنية ، ليتناول الكعابين من كل رجل .

فإن قيل : فلي هذا يلزم ألا يجب إلا غسل يد واحدة ورجل واحدة ؟
قلنا : صدنا عنه فلنبي صلى الله عليه وسلم والإجماع .

وتارة يقتضى مقابلة ثبوت الجمع لكل واحد من آحاد المحكوم عليه ، كقوله تعالى :
﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٢) .

وجعل منه الشيخ عز الدين : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ
جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^(٣) .

وتارة يحتمل الأمرين فيفتقر ذلك إلى دليل يعين أحدهما .

أما مقابلة الجمع بالمفرد ، فالغالب أنه لا يقتضى تعميم المفرد ، وقد يقتضيه بحسب عموم
الجمع المقابل له ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾^(٤) ،
المنى كل واحد لكل يوم طعام مسكين .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ
ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٥) إنما هو على كل واحد منهم ذلك .

(٢) سورة النور ٤
(٤) سورة البقرة ١٨٤

(١) نيباس بالأصلين .
(٣) سورة البقرة ٢٥
(٥) سورة النور ٤

قاعدة

فيما ورد في القرآن مجموعا ومفردا ، واحكم في ذلك

فمنه أنه حيث ورد ذكر « الأرض » في القرآن فإنها مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ ^(١) ، وحكمته أنها بمنزلة الشغل والتحت ، ولكن وصف بها هذا المكان المحسوس ، فجرت مجرى امرأة زور ، وضيع ؛ فلا معنى لجمعها كما لا يجمع فوق والتحت ، والعلو والسفل ؛ فإن قصد الخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو ، فجاز أن تُثنى إذا ضمنت إليها جزءا آخر . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « طَوْقُهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » فجمعها لما اعتمد الكلام على ذات الأرض ، وأثبتها على التفصيل والتعيين لأحاديها ، دون الوصف بكونها تحت أو سفل في مقابلة علو ، وأما جمع السموات ، فإن المقصود بها ذاتها دون معنى الوصف ، فلهاذا جُمعت جمع سلامة ؛ لأن العدد قليل ، وجمع القليل أولى به ، بخلاف الأرض ؛ فإن المقصود بها معنى التحت والسفل ، دون الذات والعدد .

وحيث أريد بها الذات والعدد أتى بلفظ يدل على التعدد، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ .

وأياها فإن الأرض لا نسبة إليها إلى السموات وسعتها ، بل هي بالنسبة إليها كحصاة في صحراء ، فهي وإن تعددت ، كالواحد القليل ؛ فاختر لها اسم الجنس .
وأياها فالأرض هي دار الدنيا التي بالنسبة إلى الآخرة ، كما يدخل الإنسان إصبعه في اليم ، فما يعلق بها هو مثال الدنيا ؛ والله تعالى لم يذكر الدنيا إلا مُقْلَلًا لها .

وأما السموات فليست من الدنيا على أحد القولين ، فإذا أريد الوصف الشامل للسموات ؛ وهو معنى العلوّ والفوق أفردته كالأرض ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾ ^(١) . ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ ^(٢) فأفرد هنا لما كان المراد الوصف الشامل وليس المراد سماءً معينة .

وكذا قوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٣) ، بخلاف قوله في سبأ : ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، فإنّ قبلها ذكر الله سبحانه سعة علمه ^(٥) ، وأنّ له ما في السموات وما في الأرض ، فاقضى السياق أن يذكر سعة علمه ، وتعلّقه بمعلومات ملكه ؛ وهو السموات كلّها والأرض .

ولما لم يكن في سورة يونس ما يقتضى ذلك أفردتها لإرادة للجنس .

وقال الشَّهْلِيُّ : لأنّ المخاطبين بالإفراد مقرّون بأن الرزق ينزل من السحاب وهو سماء ، ولهذا قال في آخر الآية : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ ^(٥) ، وهم لا يُقرّون بما نزل من فوق ذلك من الرحمة والرحمن وغيرها ، ولهذا قال في آية سبأ : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ ^(٦) ، أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بهذا القول ليُعلم بحقيقته .

وكذا قوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ ^(٧)

(١) سورة الملك ١٦ ، ١٧

(٢) سورة يونس ٦١

(٣) سورة سبأ ٣

(٤) وهو قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ يَعْلَمُ ﴾

مَا يَلِيْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَرْجُ فِيهَا .

(٥) سورة سبأ ٢٤

(٥) سورة يونس ٣١

(٧) سورة الأنعام ٣

فإنها جاءت مجموعة لتعلق الظرف بما في اسم الله تبارك وتعالى من معنى الإلهية ؛ فالمعنى : هو الإله المعبود في كل واحدة من السموات ، فذكر الجمع هنا أحسن . ولما خفي هذا المعنى على بعض المجتمة قال بالوقف على قوله : ﴿ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ^(١) ، ثم ابتدئ بقوله : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ فَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَخَلْقٌ ﴾ ^(٢) ، أراد لهذين الجنسيتين ، أى رب كل ماعلا وسفل .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) في جميع السور ؛ لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم ، وتباين مراتبهم ؛ لم يكن بد من جمع محلم .

ونظير هذا جمعها في قوله : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ تَسْبُحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ﴾ ^(٥) ، أى تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها ، ولهذا صرح بالعدد بقوله : ﴿ السَّبْعُ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(٦) ، فـ « الرزق » المطر ، وما « تُوعَدُونَ » الجنة ، وكلاهما في هذه الجملة ؛ لأنها في كل واحدة واحدة من السموات ، فكان لفظ الإفراد أليق .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٧) ، لما كان المراد نفي علم الغيب عن كل من هو في واحدة واحدة من السموات أنى بها مجموعة ،

(٢) سورة الذاريات ٢٣

(٤) سورة الأنبياء ١٩

(٦) سورة الذاريات ٢٢

(١) سورة الأنعام ٣

(٣) سورة الحديد ١

(٥) سورة الإسراء ٤٤

(٧) سورة النمل ٦٥

ولم يحى في سياق الإخبار بنزول الماء منها إلا مفردة حيث وقعت ، لما لم يكن المراد نزوله من ذاتها ؛ بل المراد الوصف .

فإن قيل : فهل يظهر فرق بين قوله تعالى في سورة يونس : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾ ^(١) ، وبين قوله في سورة سبأ : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ ^(٢) ؟

قيل : السياق في كل منهما مُرشدٌ إلى الفرق ؛ فإن الآيات التي في يونس سقت للاحتجاج عليهم بما أقروا به من كونه تعالى هورازقهم ، ومالك أسماعهم وأبصارهم ، ومدبر أمورهم ؛ بأن يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ؛ فلما كانوا مقرين بهذا كله ، حَسُنَ الاحتجاج به عليهم ؛ إذ فاعل هذا هو الله الذي لا إله غيره ، فكيف تعبدون معه غيره ! ولهذا قال بعده : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، أى هم يُقرّون به ولا يحدونه ، والمحاطبون المحتج عليهم بهذه الآية إنما كانوا مقرّين بنزول الرزق من قبل هذه السماء التي يشاهدونها ، ولم يكونوا مقرّين ولا عالمين بنزول الرزق من سماء إلى سماء حتى ينتهى إليهم ، فأفردت لقطة « السماء » هنا لذلك .

وأما الآية التي في سبأ ؛ فإنه لم ينتظم لها ذكر إقرارهم بما ينزل من السماء ، ولهذا أمر رسوله بأن يجيب ، وأن يذكر عنهم أنهم هم الجحيون ، فقال : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ ^(٥) ، أى الله وحده الذي يُنزل رزقه على اختلاف أنواعه ومنافسه من السموات .

ومنها ذكر الرياح في القرآن جمعاً ومفردة ، حيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت

(٢) سورة سبأ ٢٤

(٤) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة يونس ٣١

(٣) سورة يونس ٣١

مجموعة ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ ^(١) .

﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ ^(٣) .

وحيثُ ذكرت في سياق العذاب أنت مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ ﴾ ^(٤) .

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ ^(٥) .

﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ ^(٦) .

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٨) .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً » ، والمعنى فيه أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والماهيات والمنافع ، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابلها مايكسر سورتها ، فينشأ من بينهما ريح لطيفة ، تنفع الحيوان والنبات . وكانت في الرحمة رياحاً ، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد ، ولا معارض ولا دافع ؛ ولهذا وصفها الله بالعقيم فقال : ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٨) ، أى تعقيم مامرت به .

وقد اطردت هذه القاعدة إلا في مواضع يسيرة لحكمة .

فنها قوله سبحانه في سورة يونس : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا

(٢) سورة الحجر ٢٢

(٤) سورة فصلت ١٦

(٦) سورة الحاقة ٦

(٨) سورة الذاريات ٤١

(١) سورة الروم ٤٨

(٣) سورة الروم ٤٦

(٥) سورة الأحزاب ٩

(٧) سورة إبراهيم ١٨

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴿١﴾ ،
فذكر ريح الرحمة بلفظ الإفراد لوجهين :

أحدهما: لفظي ، وهو المقابلة ، فإنه ذكر ما يقابلها ريح العذاب ، وهي لا تكون إلا مفردة ،
ورب شئ ، يجوز في المقابلة ولا يجوز استقلالاً ؛ نحو : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَمَكْرَ اللَّهُ ﴾ ﴿٢﴾ .

الثاني : معنوي ، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها ؛
فإن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد ؛ فإن اختلفت عليها الرياح وتصادمت
كان سبب الهلاك والغرق . فال المطلوب هناك ريح واحدة ، ولهذا أكد هذا المعنى ، فوصفها
بالطيب دفعاً لتَوَهَّم أن تكون عاصفة ، بل هي ريح يُفْرَح بطيبتها .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ ﴿٣﴾ ،
وهذا أورده ابن النير^(٤) في كتابه على الزمخشري قال : الريح رحمة ونعمة ، وسكونها شدة على
أصحاب السفن .

قال الشيخ علم الدين^(٥) العراقي : وكذا جاء في القراءات السبع : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ
الرِّيحَ ﴾ ﴿٦﴾ ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾ ﴿٧﴾ ، والمراد به الذي يَنْفُث السحاب .

(١) سورة يونس ٢٢

(٢) سورة آل عمران ٥٤

(٣) سورة الشورى ٣٣

(٤) هو كتابه المسمى الانتصاف ؛ طبع في حواشي الكشف ؛ وعبارة الزمخشري : « رواه كد :
نواب ، لا تجرى على ظهره ، على ظهر البحر » ، وعبارة ابن النير في الرد عليه : « وهم يقولون : إن
الريح لم ترد في القرآن إلا عذاباً ، بخلاف الرياح ؛ وهذه الآية تخريم الإطلاق ؛ فإن الريح المذكورة هنا
نعمة ورحمة ؛ إذ بواسطتها يسير الله السفن في البحر حتى لو سكنت لركدت ؛ ولا ينكر أن الغالب من ورودها
مفردة ما ذكروه ، وأما اطراحه فلا » .

(٥) هو عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري الضريير ؛ له كتاب اليد الباسطة في التفسير ، توفي سنة ١٢٩
(طبقات الشافعية ٦ : ١٢٩) .

(٦) سورة فاطر ٩ ، وهي قراءة ابن كثير وحزرة والكسائي وخلف . إتحاف فضلاء البشر ص ٣٦١

(٧) سورة الأعراف ٥٧ ، وفي فضلاء البشر ٢٢٥ : « وقرأ الرياح بالجمع نافع وأبو عمرو وابن
عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب » .

ومن ذلك جمع الظلمات والنور : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ (١) ، ولذلك جُمع سبيل الباطل ، وأفرد سبيل الحق ، كقوله : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (٢) .

والجواب في ذلك كله ، أن طريق الحق واحد ، وأما الباطل فطرقه متشعبة متعددة ، ولما كانت الظلم بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الجنة ، بل هما ، أفرد النور وجمع الظلمات ؛ ولهذا وحّد الولى ، قال : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٣) لأنه الواحد الأحد ، وجَمع أولياء الكفار لتعدد ، وجمع الظلمات وهى طرق الضلال والنسب لكثرتها واختلافها ، ووحد النور وهو دين الحق .

ومن ذلك أفرد اليمين والشمال فى قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِّينَ ﴾ (٤) ، وجمعها فى قوله : ﴿ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾ (٥) ولا سؤال فيه ، إنما السؤال فى جمع أحدهما وإفراء الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَفَتَّحُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ ﴾ (٦) ، قال القراء : كأنه إذا وحّد ذهب إلى واحد من ذاوت الظلمة ، وإذا جُمع ذهب إلى كليهما ، والحكمة فى تخصيص اليمين بالإفراء ماسبق ؛ فإنه لما كانت اليمين جهة الخير والصلاح ، وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت فى قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ ﴾ (٧) .

(٢) سورة الأنعام ١٥٣

(٤) سورة المارج ٣٧

(٦) سورة النحل ٤٨

(١) سورة البقرة ٢٥٧

(٣) سورة البقرة ٢٥٧

(٥) سورة الأعراف ١٧

وفيه وجوه آخر :

أحدها : أن اليمين مقصود به الجمع أيضاً ، فإن الألف واللام فيه للجنس ، فقام العموم مقام الجمع . قاله ابن عطية .

الثاني : أن اليمين فعيل ، وهو مخصوص بالمبالغة ، فسدّت مبالغته جمعه ، كما سدت مسدّ الشبه قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَعِيدٌ ﴾ ^(١) ، قاله ابن بابشاذ .

الثالث : أن الظلّ حين ينشأ أول النهار يكون في غاية الطول ، ثم يبدو كذلك ظلّاً واحداً من جهة اليمين ؛ ثم يأخذ في النقصان ، وإذا أخذ في جهة الشمال فإنه يتراد شيئاً فشيئاً ، والثاني فيه غير الأول ، فكلما زاد فيه شيئاً فهو غير ما كان قبله ، فصار كل جزء منه ظلّ ، فحسن جمع الشائل في مقابلة تعدد الظلال . قاله الرماني وغيره .

قال ابن بابشاذ : وإنما يصحّ هذا ؛ إذا كانا متوجهين نحو القبلة .

الرابع : أن اليمين يجمع على أيمن وأيمان ؛ فهو من أبنية جمع القلة غالباً ، والشمال يجمع على شمائل وهو جمع كثرة ، والموطن موطن تكثير ومبالغة ، فعدّل عن جمع اليمين إلى الألف واللام الدالة على قصد التكثير . قاله الشَّهْبَلِي .

وأما أفرادها في قوله : ﴿ وَأَصْحَابُ الشَّامِلِ مَا أَصْحَابُ الشَّامِلِ ﴾ ^(٢) فلا أن المراد أهل هذه الجهة ومصيرهم إلى جهة واحدة ، وهي جهة أهل الشمال مستقرّ أهل النار ، فإنها من جهة أهل الشمال فلا يحسن مجيئها بمجموعة .

وأما أفرادها في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَعِيدٌ ﴾ ^(٣) فإن لكل عبد قعيداً ، واحداً عن يمينه وآخر شماله ، يحصيان عليه الخير والشر ، فلا معنى للجمع بينهما ، وهذا بخلاف قوله تعالى ذا كرا عن إبليس : ﴿ ثُمَّ لَا تَتَّبِعُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ

وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴿١١﴾ فَإِنَّ الْجَمْعَ هُنَاكَ يَقَابِلُهُ كَثِيرٌ مِمَّا يَرِيدُ إِغْوَاءَهُمْ ، فَجُمِعَ
لِمُقَابَلَةِ الْجُمْلَةِ بِالْجُمْلَةِ الْمُقْتَضَى لِتَوْزِيْعِ الْأَفْرَادِ عَلَى الْأَفْرَادِ .

ومنها ، حيث وقع في القرآن ذكر الجنة فإنها تحبب تارة مجموعة ، وتارة غير مجموعة ، والنار
لم تقع إلا مفردة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : لما كانت الجنات مختلفة الأنواع ، حسن جمعها وإفرادها ، ولما كانت النار مادة
واحدة أفردت باعتبار الجنس ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ
مَعِينٍ ﴾ (٢) ، ولم يقل « وكؤوس » لما سذكروه .

الثاني : أنه لما كانت النار تعذيباً ، والجنة رَحْمَةً ناسب جمع الرحمة وإفراد العذاب ،
نظير جمع الريح في الرحمة ، وإفرادها في العذاب .

وأيضاً فالنار دار جنس والغاضب يجمع جماعة من المحبوسين في موضع واحد ؛ ليكون
أنكد لعيشهم ، والكريم لا يترك ضيفه ؛ ولا سيما إذا كان للدوام ؛ إلا في دار مفردة
مهيئة له وحده ، فالنار لكل مذنب ، ولكل مطيع جنة ، فجمع الجنان ولم يجمع النار .

ومنها : جمع « الآيات » في موضع وإفرادها في آخر ، فحيث جُمِعَتْ فلجمع الدلائل ،
وحيث وُحِدَتْ فلوحدانية المدلول عليه ؛ لما يخرج عن ذلك ؛ ولهذا قال في الحجر : ﴿ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (٣) ثم قال : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤) ، فلما
ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية ، وحد الآيات ؛ وليس لها نظير إلا في العنكبوت ، وهو قوله :
﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْحَقٍّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ (٥) .

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٤) سورة الحجر ٧٧

(١) سورة الأعراف ١٧

(٣) سورة الحجر ٧٥

(٥) سورة العنكبوت ٤٤

ومنها مجىء المشرق والمغرب في القرآن تارة بالجمع ، وأخرى بالتثنية ، وأخرى بالإفراد ،
لاختصاص كل مقام بما يقتضيه .

فالأول كقوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ ^(١) .

والثاني كقوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَوَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ ^(٢) .

والثالث قوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٣) . فحيث جمع كان
المراد نفى المشرق والمغرب ، وحيث ثنّى كان المراد مشرق صعودها وارتفاعها ؛ فإنها تبتدىء
صاعدة ، حتى تنتهى إلى غاية أوجها وارتفاعها ؛ فهذا مشرق صعودها وارتفاعها ؛ وينشأ
منه فصلا الخريف والشتاء ، فجعل مشرق صعودها يحملته مشرقاً واحداً ، ومشرق هبوطها
يحملته مشرقاً واحداً ، ومقابلهما مغرباً .

وقيل : هو إخبار عن الحركات الفلكية ، متحركة بحركات متداركة ، لا تنضب
لخطة ولا تدخل تحت قياس ؛ لأن معنى الحركة انتقال الشيء من مكان إلى آخر ، وهذه
صفة الأفلاك ، قال تعالى : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ... ﴾ ^(٤) ، الآية ،
فهذا وجه اختلاف هذه الألفاظ بالإفراد والتثنية والجمع ، وقد أجرى الله العادة
أن القمر يطلع في كل ليلة من مطلع غير الذى طلع فيه بالأمس ، وكذلك الغروب ، فهى
من أول فصل الصيف في تلك المطالع والمغارب ؛ إلى أن تنتهى إلى مطلع الاعتدال ،
ومغربه عند أول فصل الخريف ، ثم تأخذ جنوباً في كل يوم في مطلع ومغرب ، إلى أن
تنتهى إلى آخر مثلاً الذى يقدر الله لها عند أول فصل الشتاء ، ثم ترجع كذلك
إلى أن تنتهى إلى مطلع الاعتدال الربيعى ومغربه ، وهكذا أبداً . فحيث أفرد الله له لفظ
المشرق والمغرب ، أراد به الجهة نفسها التى تشمل الواحدة على تلك المطالع جميعها ،
والأخرى على تلك المغارب من غير نظر إلى تعددها ؛ وحيث جىء بلفظ الجمع المراد به

(٢) سورة الرحمن ١٧

(٤) سورة يس ٤٠

(١) سورة الماعز ٤٠

(٣) سورة الزمل ٩

كلُّ فردٍ منها بالنسبة إلى تعدّد تلك المطالع والمغرب ، وهى فى كل جهة مائة وثمانون يوماً ،
وحيث كان بلفظ التثنية ، فالمراد بأحدهما الجهة التى تأخذ منها الشمس من مطلع الاعتدال
إلى آخر المطالع والمغرب الجنوبية ، وبهذا الاعتبار مشرقان ومغربان .

وأما وجه اختصاص كل موضع بما وقع منه ، فأبْدَى فيه بعضُ المتأخرين معاني
لطيفة ، فقال :

أما ما ورد مثنى فى سورة الرحمن ^(١) ، فلأنَّ سياقَ السورة سياقَ المزدوجين .

الثانى : فإنه سبحانه أوَّلاً ذكر نوعيَّ الإيجاد ؛ وهما الخلق والتعليم ، ثم ذكر سراجيَّ
العالم ومظهرَ نوره ، وهما الشمس والقمر ، ثم ذكر نوعيَّ النبات ؛ فإنَّ منه ماهو على ساق ،
ومنه ما انبسط على وجه الأرض ، وهما النجم والشجر . ثم ذكر نوعيَّ السماء المرفوعة
والأرض ، ثم أخبر أنه رفع هذه ووضع هذه ، ووسطَ بينهما ذكر الميزان ، ثم ذكر العدل
والظلم فى الميزان ، فأمر بالعدل ، ونهى عن الظلم ، ثم ذكر نوعيَّ الخارج من الأرض ،
وهما الجنوب ، ثم ذكر نوعيَّ المكلفين ، وهما نوع الإنسان والجان ، ثم ذكر نوعيَّ
المشرق والمغرب ، ثم ذكر بعد ذلك البحر من الملح والعذب ، فلهذا حسن تثنية المشرق
والمغرب فى هذه السورة .

وإنما أفردا فى سورة المزمل لما تقدم من ذكر الليل والنهار ، فإنه سبحانه
أمر نبيه بقيام الليل ، ثم أخبر أنه له فى النهار سَبْعاً طويلاً ؛ فلما تقدم ذكر الليل
والنهار ، تممه بذكر المشرق والمغرب ، اللذين هما مظهر الليل والنهار ، فكان ورودهما
منفردين فى هذا السياق ، أحسنُ من التثنية والجمع ؛ لأنَّ ظهور الليل والنهار فيهما واحد .

وإنما جمعا فى سورة المعارج فى قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ

(١) وهو قوله تعالى : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ . فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا

تُكَذِّبَانِ ﴾ آية ١٧ وما بعدها

إِنَّا لَقَادِرُونَ. عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿١﴾، لأنه لما كان هذا القسم في سعة مشارق ربوبيته ، وإحاطة قدرته ، والمقسم عليه إذهاب هؤلاء ، والإتيان بخير منهم ذكر المشرق والمغرب ؛ لتضمّنها انتقال الشمس التي في أحد آياته العظيمة ، ونقله سبحانه لها ، وتصريفها كل يوم في مشرق ومغرب ، فمن فعل هذا كيف يُفجزه أن يبدل هؤلاء ، وينقل إلى أمكنتهم خيراً منهم !

وأيضاً فإن تأثير مشارق الشمس ومغاربها في اختلاف أحوال النبات والحيوان أمرٌ مشهود ، وقد جعله الله بحكمته سبباً لتبدل أجسام النبات وأحوال الحيوانات وانتقالها ، من حال إلى حال ، ومن برّذ إلى حرّ ، وصيف وشتاء ، وغير ذلك بسبب اختلاف مشارق الأرض ومغاربها ، فكيف لا يُقدّر مع ما يشهدونه من ذلك على تبديل مَنْ هو خير ! وأكّد هذا المعنى بقوله : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ ﴿٢﴾ ، فلا يليق بهذا الموضع سوى لفظ الجمع . وأما جمعها في سورة الصافات في قوله : ﴿ وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ ﴿٣﴾ ، لما جاءت مع جملة المربوبات المتعددة ، وهى السموات والأرض وما بينهما ، وكان الأحسن مجيئها بمجموعة ، لتنظم مع ما تقدم من الجمع والتعدد .

ثم تأمل كيف اقتصر على المشرق دون المغرب ، لاقضاء الحال ذلك ، فإنَّ المشرق مظهر الأنوار ، وأسباب لانتشار الحيوان وحياته ، وتصرفه في معاشه وانبساطه ، فهو إنشاء شهود ، فقدّمه بين يدي ... ﴿٤﴾ على مبدأ البعث ، فكان الاختصار على ذكر المشرق

(١) سورة العارج ٤٠ ، ٤١

(٢) سورة العارج ٤١ ، بعد قوله في الآية قبلها : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴾ .

(٣) سورة الصافات ٥ : ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾

(٤) كلمة غير واضحة في الأصول ، وفي العبارة غموض .

هاهنا في غاية المناسبة للغرض المطلوب؛ فتأمل هذه المعاني الكاملة، والآيات الفاضلة،
التي ترقص القلوب لها طربا، وتسيل الأفهام منها رهبا !

وحيث ورد البارّ مجموعا في صفة الآدميين قيل «أبرار»، كقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ
أَنفِيَ نَعِيمٍ﴾^(١)، وقال في صفة الملائكة: ﴿بَرَّةٌ﴾^(٢)، قال الراغب: فخص^(٣)
الملائكة بها^(٤)، من حيث إنه أبلغ من «أبرار» جمع «برّ» وأبرار جمع بار، [وبرّ
أبلغ من بار] ^(٥)، كما أن عدلا أبلغ من عادل.

وهذا بناء على رواية في تفضيل الملائكة على البشر.

ومنها أن الأخ يطلق على أخی النسب، وأخی الصداقة والدين، ويفترقان في الجمع،
فيقال في النسب إخوة، وفي الصداقة إخوان، كما قيل: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾^(٦).
وقال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ أَلْسُدُسُ﴾^(٧)، قاله جماعة من أهل اللغة،
منهم ابن فارس، وحكاه أبو حاتم عن أهل البصرة، ثم ردّه بأنه يقال للأصدقاء
والنسب: إخوة وإخوان، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٨)، لم يعنِ النسب.
وقال: ﴿أَوْ بَيُّوتٍ إِخْوَانِكُمْ﴾^(٩).

وهذا في النسب، ونظيره قوله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾^(٩)،
إلى قوله: ﴿أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ﴾^(٩)، وهذا هو الصواب. واشتقاق اللفظين من تأخيت

(٢) سورة عبس ١٥، ١٦ ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾

(١) سورة الانفاطار ١٣

(٣) المفردات ٤٠

كِرَامٍ بَرَّةٌ ﴿

(٥) من المفردات

(٤) المفردات: « في الفرقان »

(٧) سورة النساء ١١

(٦) سورة الحجر ٤٧

(٩) سورة النور ٣١

(٨) سورة الحجرات ١٠

الشيء ، فسمي الأخوان أخوين ؛ لأن كل واحد منهما يتأخى ما تأخاه الآخر ، أى يقصده .

قال ابن السكيت : ويقال أخوة ، بضم الهمزة .

ومنها أفراد العمّ والخال .

ومنها أفراد السمع وجمع البصر ، كقوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(١) ، لأنّ السمع غلب عليه المصدرية ؛ فأفرد ، بخلاف البصر ، فإنه اشتهر في الجارحة ، وإذا أردت المصدر قلت : أبصر إبصارا ، ولهذا لما استعمل الحسة جمعه بقوله : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ ﴾ ^(٣) .

وقيل : في الكلام حذف مضاف ، أى على حواسّ سمعهم .

وقيل : لأنّ متعلق السمع الأصوات ، وهى حقيقة واحدة ، ومتعلق البصر الألوان والأكوان ، وهى حقائق مختلفة ، فأشار فى كل منهما إلى متعلقه .

ويحتمل أن يكون البصر الذى هو نور العين معنى يتعدّد بتعدد المثلتين ، ولا كذلك السمع ، فإنه معنى واحد ، ولهذا إذا غطيت إحدى العينين ينتقل نورها إلى الأخرى ، بخلاف السمع ، فإنه ينقص بنقصان أحدهما .

وقال الزمخشري فى قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَّرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ ^(٤) : أجرى الرعد والبرق على أصلهما مصدرين ، فأفردهما دون الظلمات ، يقال : رعدت السماء رعدا ،

(٢) سورة البقرة ١٩

(٤) سورة البقرة ١٩

(١) سورة البقرة ٧

(٢) سورة فصلت ٥

ويرقت برقا ، والحق أن الرعد والبرق مصدران ، فأفردهما . أوهما مسبيان عن سبب لا يختلف ، بخلاف الظلمة ، فإن أسبابها متعددة .

ومنها ، حيث ذكر الكأس في القرآن كان مفردا ، ولم يجمع في قوله تعالى : ﴿ يَا كُؤَابِ وَأُبَارِيقَ وَكَأْسٍ ﴾ ^(١) ، ولم يقل : « وكؤوس » ، لأن الكأس إناء فيه شراب ، فإن لم يكن فيه شراب فليس بكأس ، بل قدح ، والقدح إذا جعل فيه الشراب فلا اعتبار للشراب ، لا لإنائه ، لأن المقصود هو المشروب ، والظرف اتخذ للآلة ، ولولا الشراب والحاجة إلى شربه لما اتخذ ، والقدح مصنوع والشراب جنس ، فلو قال : « كؤوس » لكان اعتبر حال القدح والقدح تبع ، ولما لم يجمع اعتبر حال الشراب ، وهو أصل ، واعتبار الأصل أولى . فانظر كيف اختار الأحسن من الألفاظ !

وكثير من الفصحاء قالوا : دارت الكؤوس ، ومال الرئوس ؛ فدعاهم السجع إلى اختيار غير الأحسن ، فلم يدخل كلامهم في حدّ الفصاحة ، والذي يدل على ما ذكرنا أن الله تعالى لما ذكر الكأس واعتبر الأصل ، قال : ﴿ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ ^(٢) ، فذكر الشراب .

وحيث ذكر المصنوع ، ولم يكن في اللفظ دلالة على الشراب جمع فقال : ﴿ وَأَكُؤَابِ وَأُبَارِيقَ ﴾ ^(٣) ، ثم ذكر ما يتخذ منه فقال : ﴿ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ^(٤) .

ومنها أفراد « الصديق » ، وجمع « الشافعين » ، في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ . وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ ^(٥) ، وحكمته كثرة الشفاء في العادة وقلة الصديق ، قال الزمخشري :

(١) - سورة الواقعة ١٨

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٣) سورة الإنسان ١٥

(٤) سورة الشعراء ١٠٠ ، ١٠١

ألا ترى أن الرَّجُلَ إذا اُمْتُحِنَ بإرهاق ظلم، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده بشفاعته رحمة له، وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة ! وأما الصديق فأعزُّ من بيض الأنوق . وعن بعض الحكماء أنه سُئِلَ عن الصديق ، فقال : اسم لا معنى له . ويجوز أن يريد بالصديق الجمع .

وقال السهيلي في " الرّوض الأنف " : إذا قلت: عبید ونخيل ، فهو اسم يتناول الصغير والكبير من ذلك الجنس ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ^(٢) ؛ وحين ذكر المخاطبين منهم قال : « العباد » ^(٣) ، ولذلك قال حين ذكر التمر من النخيل : ﴿ وَالنَّخْلَ بِأَسْقَاتٍ ﴾ ^(٤) ، و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٥) ، فتأمل الفرق بين الجمعين في حكم البلاغة ، واختيار الكلام !

وأما في مذهب اللغة ، فلم يفرقوا هذا التفريق ، ولا نبهوا على هذا المعنى الدقيق .

ومنها اختلاف الجمعين في قوله تعالى : ﴿ أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ ^(٦) إلى قوله : ﴿ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ﴾ ^(٧) .

وقال : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا ﴾ ^(٧) .

فأما وجه التفرقة بين الجمع في الموضعين ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ ^(٨) إلى قوله : ﴿ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ ﴾

(٢) سورة فصلت ٤٦

(٤) سورة ق ١٠

(٦) سورة البقرة ٢٦٦

(٨) سورة النور ٣١

(١) سورة الرعد ٤

(٣) . . .

(٥) سورة القمر ٢٠

(٧) سورة النساء ٩

فخالف بين الجمعين في الأبناء . وفي سورة الأحزاب : ﴿ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ ﴾ ^(١) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْتَبَتُ سَنَعَ سَنَابِلِ ﴾ ^(٢) ، وفي موضع آخر : ﴿ وَسَمِعَ
سُذُبَاتٍ ﴾ ^(٣) ، فالعدود واحد .

وقد اختلف تفسيره ، فالأول جاء بصيغة جمع الكثرة ، والثاني بجمع القلة .
وقد قيل في توجيهه : إن آية البقرة سقت في بيان المضاعفة والزيادة ، فناسب صيغة
جمع الكثرة ، وآية يوسف لحظ فيها ^(٤) . وهو قليل ، فأتى بجمع القلة ؛ ليصدق
اللفظ المعنى .

تنبيه

جمع التكسير يشمل أولى العلم وغيرهم ، وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولى
العلم ، وإن وجد في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه ، كقوله : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ ^(٥) ، وعلى هذا فأشرف الجمعين جمع
السلامة ، وما يجمع جمع التكسير من مذكر غير العاقل قد يُتبع بالصفة المفردة مؤنثة بالتاء ،
كما يفعل بالخبر ، تقول : حقوق معقودة ، وأعمال محسوبة ، قال تعالى : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ
مَرْفُوعَةٌ . وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ . وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ . وَزَوَاجٍ مُبْتُوءَةٌ ﴾ ^(٦) .
وقال تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾ ^(٧) .

وقد يجمع بالألف والتاء في غير المفرد وإن لم يكن ، إلا أنه فصيح ، ومنه : ﴿ وَادُّكُرُوا
اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٦١
(٤) كلمة غير واضحة في الأصول .
(٦) سورة الغاشية ١٣ - ١٦
(٨) سورة البقرة ٢٠٣

(١) سورة الاحزاب ٥٥
(٣) سورة يوسف ٤٣
(٥) سورة يوسف ٤
(٧) سورة هود ٨٨

قاعدة نحوية

نون ضمير الجمع في جمع العاقلات ، سواء القلة كالهندات ، أو الكثرة كالهنود ، فتقول : الهندات يَقْمَن ، والهنود يَقْمَن ، قال تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ^(٢) ؛ هذا هو الأكثر .

وقد جاء في القرآن بالإفراد ، قال تعالى : ﴿ وَأَرْوَّاجِ مُطَهَّرَةً ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « مطهرات » .

وأما جمعُ غير العاقل ففيه تفصيل :

إن كان للكثرة أتيت بضميره مفردا ، فقلت : الجنود انكسرت ، وإن كان للقلة ، أتيت جمعا .

وقد اجتمعافي قوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، إلى أن قال : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ ^(٥) ، فالضمير في « منها » يعود إلى « الاثني عشر » ، وهو جمع كثرة ، ولم يقل « منهن » ، ثم قال سبحانه : ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فهذا عائدٌ إلى الأربعة ، وهو جمع قلة .

فإن قيل : فما السرُّ في هذا حيث كان يؤتى مع الكثرة بضمير المفرد ، ومع القلة بضمير الجمع ؟ وهالاً عكس ؟

قلنا : ذكر الفراء له سرا لطيفا ، فقال : لما كان المميز مع جمع الكثرة واحدا ، وخذ الضمير لأنه من أحد عشر يصير مميزه واحدا ، وهو أَنْدَرُهُمْ ، وأما جمع القلة فمميزه جمع ، لأنك تقول : ثلاثة دراهم ، أربعة دراهم ، وهكذا ، إلى العشرة تميزه جمع ، فلهذا أعاد الضمير باعتبار المميز جمعا وإفراداً ، ومن هذا قوله سبحانه : ﴿ سَبْعَةُ أَجْحُرٍ ﴾ ^(٧) ، فأتى بجمع القلة ولم يقل : « بجور » لتناسب نظم الكلام ؛ وهذا هو الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلة ،

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) سورة التوبة ٣٦

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٣) سورة آل عمران ١٥

(٥) سورة لقمان ٢٧

وأما قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾^(١) ، فأضاف الثلاثة إلى القروء ، وهو جمع كثرة ، ولم يُضفها إلى الأقراء التي هي جمع قلة . قال الحريري : المعنى : لَتَتَرَبَّصْ كُلِّ واحدة منهن ثلاثة أقراء ، فلما أسند إلى جماعتهن ثلاثة - والواجب على كل فرد منهن ثلاثة - أتى بلفظ « قروء » لتدل على الكثرة المرادة ، والمعنى الملموح .

قاعدة في الضمائر

وقد صنف ابنُ الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين - وفيه مباحث :

الأول : للعدول إلى الضمائر أسباب :

منها - وهو أصل وصفها - للاختصار ، ولهذا قام قوله تعالى : ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً ﴾^(٢) ، مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾^(٣) ، نقل ابن عطية عن مكّي ، أنه ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها ، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميراً . وقد قيل : في آية الكرسي أحد وعشرون اسماً ؛ ما بين ضمير وظاهر .

ومنها ، الفخامة بشأن صاحبه ؛ حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدلّ على نفسه ، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٤) ، يعني القرآن ، وقوله : ﴿ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾^(٥) . ومنه ضمير الشأن .

(٢) سورة الأحزاب ٣٥

(٤) سورة القدر ١

(١) سورة البقرة ٢٢٨

(٣) سورة النور ٣١

(٥) سورة البقرة ٩٧

ومنها التحقير، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾، ^(١) يعنى الشيطان .
وقوله: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ ^(٢) .
﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحْضُرَ﴾ ^(٣) .

الثانى : الأصلُ أن يقدم مايدلّ عليه الضمير ، بدليل الأكثرية وعدم التكليف ،
ومن ثم ورد قوله تعالى : ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ ^(٤) ،
وتقدم المفعول الثانى فى قوله : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ
يُوحِي بَعْضُهُمْ﴾ ^(٥) ، فأخر المفعول الأول ليعود الضمير الأول عليه لقربه .

وقد قسم النحويون ضمير الغيبة إلى أقسام :

أحدها - وهو الأصل ، أن يعودَ إلى شىء سبق ذكره فى اللفظ بالمطابقة ، نحو ﴿وَعَصَى
آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ ^(٦) .

﴿وَنَادَى نُوحٌ أُمَّتَهُ﴾ ^(٧) .

﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ﴾ ^(٩) .

الثانى : أن يعود على مذكور فى سياق الكلام ، مؤخر فى اللفظ مقدم فى النية ،
كقوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٦) سورة طه ١٢١

(٨) سورة النور ٤٠

(١٠) سورة طه ٦٧

(١) سورة البقرة ١٦٨

(٣) سورة الانشقاق ١٤

(٥) سورة الأنعام ١١٢

(٧) سورة هود ٤٢

(٩) سورة الأحقاف ٢٩

وقوله : ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ ^(٢) .

الثالث : أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمن ، كقوله تعالى : ﴿ اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ^(٣) ، فإنه عائد على « العدل » المفهوم من « اعدلوا » .

وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ ^(٤) ، فالضمير يرجع للأكل لدلالة « تأكلوا » .

وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ^(٥) أى المقسوم ، لدلالة القسمة عليه . ويحتمل أن يعود على ما تركه الوالدان والأقربون ؛ لأنه مذکور ، وإن كان بعيدا .

الرابع : أن يدل عليه بالالتزام ، كإضمار النفس فى قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ ^(٧) ، أضمر النفس لدلالة ذكر الخلقوم والتراقي عليهما .

وقوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ ^(٨) ، يعنى الشمس .

وقيل : بل سبق ما يدل عليها ، وهو العشى ؛ لأن العشى ما بين زوال الشمس وغروبها ، والمعنى : إذ عرض عليه بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب .

وقيل : فاعل « توارت » ضمير « الصافنات » ذكره ابن مالك ، وابن العربى فى ” الفتوحات “ . ويرجح أنه اتفاق الضمائر أولى من تخالفها ، وسنذكره فى الثامن .

(٢) سورة الرحمن ٣٩

(٤) سورة الأنعام ١٢١

(٦) سورة الواقعة ٨٣

(٨) سورة ص ٣٢

(١) سورة القصص ٧٨

(٣) سورة المائدة ٨

(٥) سورة النساء ٨

(٧) سورة القيامة ٢٦

وكذا قوله : ﴿ فَأَنْزَلْنَاهُ بِهٖ نَقْعًا . فَوَسَّطْنَاهُ بِهٖ جَمْعًا ﴾ ^(١) ، قيل : الضمير لمكان « الإغارة » بدلالة « والعاديات » عليه ، فهذه الأفعال إنما تكون لمكان .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ^(٢) ، أضمر القرآن ؛ لأن الإنزال يدل عليه .
وقوله : ﴿ فَمَنْ عَنِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ ^(٣) ،
ف«عنى» يستلزم «عافيا» إذ أغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من ﴿إليه﴾ عليه .

الخامس : أن بدلّ عليه السياق فيضمر ، ثقة بفهم السامع ، كما ضمّر « الأرض » في قوله :
﴿ مَا تَرَكْ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٥) .

وجعل ابن مالك الضمير للدنيا ، وقال : وإن لم يتقدم لها ذكر ، لكن تقدّم ذكر بعضها ، والبعض يدلّ على الكلّ .

وقوله تعالى : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهٖ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ ^(٦) ، يعنى القرآن أو المسجد الحرام .

وقوله : ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ ^(٧) .

﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ ^(٨) .

﴿ وَلَا يَوْنِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَلْسُنٌ ﴾ ^(٩) ، الضمير يعود على الميت ، وإن لم يتقدم له ذكر ، إلا أنه لما قال : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٩) عِلْمٌ أَنَّ نَمَّ مَيْتًا يعود الضمير عليه .

وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾ ^(١٠) ثم قال : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ^(١٠) ؛ أى من الموروث ، وهذا وجه آخر غير ماسبق .

- | | |
|-------------------------|----------------------|
| (١) سورة الماديات ٤ ، ٥ | (٢) سورة القدر ١ |
| (٣) سورة البقرة ١٧٨ | (٤) سورة فاطر ٤٥ |
| (٥) سورة الرحمن ٢٦ | (٦) سورة المؤمنون ٦٧ |
| (٧) سورة يوسف ٢٦ | (٨) سورة النقص ٢٦ |
| (٩) سورة النساء ١١ | (١٠) سورة النساء ٨ |

وقوله : ﴿ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا ﴾ ^(١) ولم يقل « اتخذه » ، ردًّا للضمير إلى « شيئًا » ، لأنه لم يقتصر على الاستهزاء بما يسمع من آيات الله ؛ بل كان إذا سمع بعض آيات الله استهزأ بجميعها .

وقيل : « شيئًا » بمعنى الآية ؛ لأن بعض الآيات آية .

وقد يعود الضمير على صاحب المسكوت عنه لاستحضاره بالذكر وعدم صلاحيته له ، كقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِيْ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ ﴾ ^(٢) ، فأعاد الضمير للأيدى لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال ، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ ^(٣) ، أى من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ؛ لأن ذكر المعمر يدل عليه لتقابلهما ، فكان يصاحبه الاستحضار الذهني .

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ ^(٤) ، بعد قوله : ﴿ يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ^(٦) ؛ فإنه عائد على المطلقات ؛ مع أن هذا خاص بالرجعى ، وهل يقتضى ذلك تخصيص الأول ؟ فيه خلاف أصولي . وقوله : ﴿ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) ؛ فإن النفقة بعض المذكور ، فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع ؛ حتى كأنه قال : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ ﴾ ^(٨) ، أصناف ما يكتز .

وقد يعود على اللفظ الأوّل دون معناه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ ^(٩) ، وقد سبق فيه وجه آخر .

(٢) سورة يس ٨

(٤) سورة النساء ١١

(٦) سورة التوبة ٣٤

(١) سورة الجاثية ٩

(٣) سورة فاطر ١١

(٥) سورة البقرة ٢٢٨

(٧) سورة فاطر ١١

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾ ^(١) ، على أحد الأقوال .

ومما يُتخرج عليه : ﴿ وَبُعِوثُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ^(٢) ، وبستراح من إلزام تخصيص الأول .

وقد يعود على المعنى ، كقوله في آية الكلاله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ ^(٣) ، ولم يتقدم لفظ مثني يعود عليه الضمير من « كاتتا » ، قال الأخفش : إنما يثنى ، لأن الكلام لم يقع على الواحد والاثنين والجمع ، فثنى الضمير الراجع إليها ، حملا على المعنى ، كما يعود الضمير جمعا في « مَنْ » حملا على معناها .

وقال الفارسي : إنما جازت من حيث كان يفيد العدد ، مجرداً من الصغير والكبير .
السادس . ألا يعود على مذكور ، ولما معلوم بالسباق أو غيره وهو الضمير الجہول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد ، فالمفرد في نعم وبئس ، والجملة ضمير الشأن وللقصة ، نحو ، هو زيد منطلق ، وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) ، أى الشأن الله أحدٌ .

وقوله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ أَنَا اللَّهُ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٧) .

وقد يكون مؤنثا إذا كان عائده مؤنثا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ ^(٨) ، وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبِّهُ مُخْرِجاً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٩) فذكر

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة طه ١٤

(٨) سورة الأنعام ٢٩

(١) سورة السجدة ٢٣

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الكهف ٢٨

(٧) سورة الحج ٤٦

(٩) سورة طه ٧٤

الضمير مع اشتغال الجملة على جهنم وهى مؤنثة، لأنها فى حكم الفضلة، إذ المعنى: مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مجرماً يحز جهنم.

(تنبيه): والفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والتكلم والمخاطب، قال تعالى: ﴿ هَذَا هُوَ أَخُوقَ ۚ ١ ٠ ﴾ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ۚ ٢ ٠ ﴾ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا ۚ ٣ ٠ ، ويكون له محل من الإعراب، وضمير الشأن لا يكون إلا غائباً ويكون سرفوع المحل ومنصوبه، قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۚ ٤ ٠ ﴾ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ۚ ٥ ٠ .

البحث الثالث: قد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء، كقوله تعالى: ﴿ وَاتُّوا بِهِ مُتَشَابِهًا ۚ ٦ ٠ ﴾؛ فإن الضمير فى « به » يرجع إلى المرزوق فى الدارين جميعاً؛ لأن قوله: ﴿ هَذَا الَّذِى رَزَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ۚ ﴾ مشتمل على ذكر ما رزقوه فى الدارين. قال الزمخشري: ونظيره: ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۚ ٧ ٠ ﴾ أى بجنس الفقير، الغنى، لدلالة قوله: ﴿ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ۚ ﴾ على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لوحدَه.

البحث الرابع: قد يذكر شيثان ويعاد الضمير على أحدهما، ثم الغالب كونه للثنائى، كقوله تعالى: ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ۚ ٨ ٠ ﴾، فأعاد الضمير للصلاة لأنها أقرب.

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة البقرة ٢٥

(٨) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الانفال ٣٢

(٣) سورة الكهف ٣٩

(٥) سورة الجن ١٩

(٧) سورة النساء ١٣٥

وقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ ﴾ ^(١) والأصل : « قدرهما » لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين : قربهما من الضمير ، وكونه هو الذي يعلم به الشهور ، ويكون به حسابها .
وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، أعاد الضمير على الفضة لقربها .

ويحوز أن يكون إلى المكنوز ، وهو يشملها .
وقوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ^(٣) ، أراد يرضوها ، فخص الرسول بالعائد ، لأنه هو داعي العباد إلى الله ، وحجته عليهم ، والمحاطب لهم شفاها بأمره ونهي ، وذكر الله تعالى في الآية تعظيما ، والمعنى تام بذكر الرسول وحده ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٤) ، فذكر الله تعظيما ، والمعنى تام بذكر رسوله .
ومثله قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ ﴾ ^(٥) . وجعل منه ابن الأنباري : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا ﴾ ^(٦) .
أعاد الضمير للإثم ، لقربه ، ويحوز رجوعه إلى الخطيئة والإثم على لفظها ، بتأويل : ومن يكسب إثمًا ثم يرم به .

وقال ابن الأنباري : ولم يؤثر الأول بالعائد في القرآن كله إلا في موضع واحد ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ ^(٧) ، معناد « إليهما » ، خص التجارة بالعائد ، لأنها كانت سبب الانفضاض عنه ، وهو ينطلب .
قال : فأما كلام العرب فإنها تارة تؤثر الثاني بالعائد وتارة الأول ، فتقول : إن عبدك وجاريتك عاقلة ، وإن عبدك وجاريتك عاقل .

(٢) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة الأنفال ٢٠

(٦) سورة الجمعة ١١

(١) سورة بونس ٥

(٣) سورة النور ٤٨

(٥) سورة النساء ١١٢

قلت: ليس من هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(١). وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا﴾^(٢)، لأن الإخبار عن أحدهما لوجود لفظه، أو هي لإثبات أحد المذكورين، فمن جعله نظير هذا فلم يُصَب، إلا أن يدعى أن «أو» بمعنى الواو.

وفي هاتين الآيتين لطيفة، وهى أن الكلام لما اقتضى إعادة الضمير على أحدهما، أعاده في الآية الأولى على التجارة، وإن كانت أبعد، ومؤنثة، لأنها أجذب لقلوب العباد عن طاعة الله من اللهو، بدليل أن المشتغلين بها أكثر من اللهو، ولأنها أكثر نقا من اللهو. أو لأنها كانت أصلا واللهو تبعاً، لأنه ضُرب بالطبل لقدمها على ما عرف من تفسير^(٣) الآية. وأعاده في الآية الثانية على الإثم، رعاية لمرتبة القرب والتذكير.

الخامس: قد يذكر شيان، ويعود الضمير جمعا؛ لأن الاثنين جُمع في المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾^(٤)، يعنى حكم سليمان وداود. وقوله: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾^(٥)، فأوقع «أولئك» وهو جمع، على عائشة وصفوان بن المعطل.

البحث السادس: قد ينشئ الضمير ويعود على أحد المذكورين، كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٦)، قالوا: وإنما يخرج من أحدهما. وقوله: ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾^(٧)، وإنما نسيه الفتى.

(٢) سورة النساء ١١٢

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) انظر أسباب النزول للواحدى ٣١٩ - ٤٢٠

(٥) سورة النور ٢٦

(٤) سورة الأنبياء ٧٨

(٧) سورة الكهف ٦١

(٦) سورة الرحمن ٢٢

السابع : قد يحىء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ ^(١) ، يعنى آدم ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَفَقَةً ﴾ ^(٢) ؛ فهذا الولد ، لأنَّ آدم لم يخلق من نطفة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ ^(٣) ، قيل : نزلت في ابن حذافة حين قال للنبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ أبى ؟ قال : حذافة ، فكان نسبه ، فساء ذلك ، فنزلت : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ ^(٤) . وقيل : نزلت في الحج ، حين قالوا : أفى كل عام مرة ؟ ثم قال : ﴿ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا ﴾ ، يريد : إن تسألوا عن أشياء آخر من أمر دينكم ، بكم إلى علمها حاجة تبد لكم ، ثم قال : ﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ، أى طلبها ، والسؤال عنها طلب ، فليست الهاء راجعة لأشياء متقدمة ، بل لأشياء آخر مفهومة من قوله : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ ^(٥) ويدل على ما ذكرنا أنه لو كان الضمير عائداً على أشياء مذكورة لتعدى إليها بـ «من» لا بنفسه ، ولكنه مفعول مطلق لا مفعول به . وقوله تعالى : ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٦) ، يتبادر إلى الذهن أن الضمير في قوله : ﴿ هُوَ ﴾ عائداً لإبراهيم ، لأنه أقرب المذكورين ، وهو مشكل لا يستقيم ، لأن الضمير في قوله : ﴿ وفى هذا ﴾ ، راجع للقرآن ، وهو لم يكن في زمن إبراهيم ، ولا هو قاله . والصواب أن الضمير راجع إلى الله سبحانه ، يعنى ﴿ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٧) ، يعنى فى الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم ، وفى هذا الكتاب الذى أنزل عليكم ، وهو القرآن . والمعنى : جاهدوا فى الله حق جهاده ، هو اجتباكم ، وهو سماكم المسلمين من قبل ، وفى هذا الكتاب لتكونوا . أى سماكم وجعلكم مسلمين لتشهدوا على الناس يوم القيامة . وقوله : ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٨) ، منصوب بتقدير « اتبعوا » ، لأنَّ هذا

(٢) سورة المائدة ١٠١ ، ١٠٢

(٤) سورة الحج ٧٨ .

(٣) — ٣ — برهان — رابع)

(١) سورة المؤمنون ١٢ ، ١٣

(٣) سورة الحج ٧٨

الناصب نصبه قوله : ﴿ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ ، لَأَنَّ الجهادَ من ملة إبراهيم .

وفي سورة يس موضعان ، توهم فيهما كثير من الناس :

أحدهما قوله : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمُ مُظْلَمُونَ ﴾ ^(١) ،

فقد يُتوهم أَنَّ الضمير في « هم » راجع إلى الليل والنهار ، بناء على أَنَّ أَقْلَ الجمع اثنان ، وهو فاسد لوجهين : أحدهما أَنَّ النهار ليس مظلمًا ، والثاني أَنَّ كَوْنَ أَقْلَ الجمع اثنانٍ مذهب مرجوح ، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتاج عليهم بالآيات ، و﴿ مُظْلَمُونَ ﴾ : داخلو الظلام ، كقولك : « مصبحون » و « ممسون » إذا دخلوا في هذه الأشياء .

والثاني قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ

مِثْلَهُمْ ﴾ ^(٢) ، يظنُّ بعضهم أَنَّ معناه مِثْلُ السموات والأرض ، وهو فاسد لوجهين :

أحدهما أَنَّهُم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى بدلَّ على إنكارهم إعادتهما بابتدائهما ؛ وإنما أنكروا إعادة أنفسهم ، فكان الضمير راجعًا إليهم ، ليتحقق حصول الجواب لهم والردَّ عليهم .

الثاني لتبيين المراد في قوله : ﴿ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ ^(٣) .

فإن قيل : إنما أثبت قدرته على إعادة مثلهم لا على إعادتهم أنفسهم ، فلا دلالة

فيه عليهم !

قلنا : المراد بمثلهم « هم » كما في قوله : ﴿ أَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) ، وقولهم : مثلي

لا يفعل كذا ، أي أنا . وبديل الآية الأخرى .

وقوله : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٥) ، قد يتوهم عودُه على الله ، وليس كذلك ،

(٢) سورة يس ٨١

(٤) سورة التورى ١١

(١) سورة يس ٣٧

(٣) سورة الأحقاف ٢٣

(٥) سورة قاطر ١٠

وإلا لنصب « العمل » ، كما تقول : قام زيد وعمرا بضربه ؛ وإنما الفاعل في « يرفعه » عائد إلى العمل ، والهاء لِلْكَلِمِ .

قال الفارسي في " التذكرة " : المنصوب في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد للكلِم (١) ؛ لأن الكلم جمع كلمة ، قال : كلم كالشجر ، في أنه قد وصف بالمفرد في قوله : ﴿ مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾ (٢) ، وكذلك وصف الكلم بالطيب ، ولو كان الضمير المنصوب في ﴿ يرفعه ﴾ عائداً إلى « العمل » لكان منصوباً في هذا الوجه . وما جاء التنزيل عليه ، من نحو : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٣) . والضمير المرفوع في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد إلى العمل ، فلذلك ارتفع العمل ، ولم يحمل على قوله : ﴿ يصعد ﴾ ، ويضر له فعل ناصب ، كما أضمرت لقوله : ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ ، والمعنى : يُرفع العمل الصالح الكلم الطيب ، ومعنى « يرفع العمل » أنه لا يحبط ثوابه فيرفع لصاحبه ، ويثاب عليه ، وليس كالعمل السيء الذي يقع معه الإحباط ، فلا يرفع إلى الله سبحانه .

النامن : إذا اجتمع ضمائر ، فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لختلف ؛ ولهذا لما جور بعضهم في قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَقْذِفَ فِيهِ فِي التَّابُوتِ . . . ﴾ الخ أن الضمير في ﴿ فَأَقْذِفَ فِيهِ فِي أَلِيمٍ ﴾ (٤) ، للتابوت وما بعده ، وما قبله لموسى عابه الزمخشري ، وجعله تنافرا ومخرجا للقرآن عن إجمازه ، فقال : (٥) والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت ، فيه هجنة لما يؤدى إليه من تنافر النظر .

فإن قلت : المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل !

(١) من قوله في الآية قبلها : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾

(٢) سورة الدهر ٣١

(٣) سورة يس ٨٠

(٤) الكشاف ٣ : ٤٩

(٥) سورة طه ٣٩

قلت : ما شرك لو جعلت^(١) المقذوف والملقى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذى هو قوام^(٢) إيجاز القرآن ، [والقانون الذى وقع عليه التحدى]^(٣) ومراعاته أهم ما يجب على المفسر . انتهى ولا مزيد على حسنه .
وقال فى قوله : ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُؤْفِقُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾^(٤) :
الضمائر لله عز وجل ، والمراد بتعزير الله تعزير دينه^(٥) ورسوله ومن فرق الضمائر فقد أبعد .
أى فقد قيل إنها للرسول إلا الأخير ؛ لكن قد يقتضى المعنى التخالف ، كما فى قوله تعالى :
﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾^(٦) ، الهاء والميم فى « فيهم » لأصحاب الكهف ، والهاء والميم فى « منهم » لليهود . قاله ثعلب والمبرد .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾^(٧) بعد قوله : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ وَمَا بَلَّغُوا مِيعَاتِهِمْ مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾^(٩) .

وقوله : ﴿ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾^(١٠) ، أى عمروا الأرض الذين كانوا قبل قريش ، أكثر مما عمرتها قريش .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ... ﴾^(١١) الآية فيها اثنا عشر ضميرا ، خمسة للنبي صلى الله عليه وسلم وله^(١٢) والثالث ضمير ﴿ فى الْغَارِ ﴾ ، لأنه يتعلق باستقرار محذوف ،

- | | |
|----------------------|---|
| (١) الكشاف : « قلت » | (٢) الكشاف : « أم الإيجاز » . |
| (٣) م : « فيه » | (٤) سورة الفتح ٩ |
| (٥) الكشاف ٤ : ٢٦٥ | (٦) سورة الكهف ٢٢ |
| (٧) سورة المؤمنون ٥٩ | (٨) سورة النحل ١٠٠ |
| (٩) سورة سبأ ٤٥ | (١٠) سورة الروم ٩ |
| (١١) سورة التوبة ٤٠ | (١٢) كذا فى الأصول ، وفى الكلام سقط وغموض |

فيحتمل ضميراً، والرابع ﴿صَاحِبُهُ﴾، والخامس ﴿لَا تَحْزَنْ﴾، والسادس ﴿مَعْنَى﴾، والسابع ﴿فِي﴾ عليه ﴿على قول الأَكْثَرِ فيما نقله النهيلي؛ لأن السكينة على النبي صلى الله عليه وسلم دائماً لأنه كان قد علم أنه لا يضره شيء، إذ كان خروجه بأمر الله.

وأما قوله: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾^(١)، فالسكينة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين، لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه، فزلت عليه السكينة من أجلهم لامن أجله.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَنسَأُ الشَّيْطَانَ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾^(٢)، قيل: الضميران عائدان على يوسف، قال للتأجبي: ذكر الملك بأمرى.

ورجح ابن السيد هذا لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾^(٣) أى بعد حين.

وفي قراءة ابن عمر بعد «أمة» بالتخفيف، أى نسيان؛ وإلا لم يكن ليذكر تذكر الفتى بعد النسيان. والذكر على هذا يحتمل وجهين: أن يكون بمعنى التذكير، ويكون مصدر ذكرته ذكراً، فالتقدير: فأنا ما للشيطان ذكره عند ربه، فأضاف الذكر إلى الرب، وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف، وجاز ذلك للامته بينهما.

وقد يخالف بين الضمائر حذراً من التنافر، كقوله تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾^(٤)، كما عاد الضمير على «الاثني عشر»، ثم قال: ﴿فَلَا تَنْظِلُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٥)، لما أعاد على «أربعة»، وهو جمع قلة.

وجوز بعضهم عوده على «الاثني عشر» أيضاً، بل هو الصواب، لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبيح الظلم في الثمانية؛ بل ترك الظلم في الكل واجب.

قلت : لكن يجوز التنصيص على أفضلية الحرم ، فإن الظلم قبيح مطلقا ، وفيهن أقبح ، فالظاهر الأول .

التاسع : قد بسد مسد الضمير أمور :

منها الإشارة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْنُونًا ۖ ﴾^(١) .

ومنها الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ۖ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ۖ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ۖ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ نَحِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ ﴾^(٣) ، أى رسلك .

وقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٤) ، أصل الكلام « أجره وصبره » ، ولما كان « المحسنون » جنسا ، و « من يتق ويصبر » واحد تحته ، أغنى عمومهم من عود الضمير إليه .

وقول الكوفيين : الألف واللام عوض من الضمير .

قال ابن مالك : وعليه يحمل قوله : ﴿ جَنَّاتٍ عَذْنٍ مُفْتَحَةٍ لَهُمْ أَلْبَابُ ۖ ﴾^(٥) وزعم الزخشرى^(٦) أن الأبواب بدل من المستكن في « مفتحة » .

وهذا تكلف ، فوجب أن تكون « الأبواب » مرتفعة بمفتحة المذكور ، أو بمثله مقدراً . وقد صح أن مفتحة صالح للعمل في الأبواب ، فلا حاجة إلى إبدال أيضاً .

(٢) سورة النازعات ٣٧-٤١

(٤) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة الإسراء ٣٦

(٣) سورة إبراهيم ٤٤

(٥) سورة م ٥٠

(٦) الكشاف ٧٧:٤ ، وعبارته : « والأبواب بدل من الضمير ، تقديره : مفتحة هي الأبواب »

ومنها الاسم الظاهر ، بأن يكون المقام يقتضى الإضمار فيعدل عنه إلى الظاهر ، وقد سبق الكلام عليه في أبواب التأكيد .

العاشر : الأصل في الضير عوده إلى أقرب مذكور ، ولنا أصل آخر ، وهو أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه ، وذكر بعدها ضمير عاد إلى المضاف ؛ لأنه الحدث عنه دون المضاف إليه ، نحو لقيت غلام زيد فأكرمه ؛ فالضمير للغلام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ ^(١) .

وعند التعارض راعى ابن حزم والماردي الأصل الأول ، فقالا : إن الضير في قوله : ﴿ أَوْ لَحِمَّ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ ^(٢) ، يعود على الخنزير دون لحمه ، لقربه . وقواه بعض المتأخرين ، لأن الضمير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل مطرد ، فقد يعود إلى المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِبَّاءُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٣) . وكذا الصفة ، فإنها كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ ^(٤) .

وللجمهور أن يقولوا : وكذا عوده للأقرب ليس بمطرد ، فقد يخرج عن الأصل للدليل ، وإذا تعارض الأصلان تساقطا ، ونظر في الترجيح من خارج . بل قد يقال : عوده إلى ما فيه العمل بهما أولى كما يقوله الماردي : إن الضمير يعود إلى الخنزير ، لأن اللحم موجود فيه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(٥) ، فأخبر بـ « خاضعين » عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : « خاضعة » .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَطِيعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾ ^(٦) ، فقد عاد

(٢) سورة الأنعام ١٤٥

(٤) سورة يوسف ٤٣

(٦) سورة الأحقاف ٣٥

(١) سورة إبراهيم ٣٤

(٣) سورة النحل ١١٤

(٥) سورة النازعات ٤٦

الضمير في قول المحققين للمضاف إليه وهو موسى ، والظن بفرعون ، وكأنه لما رأى نفسه قد غلط في الإقرار بالإلهية من قوله ﴿إِلَهَ مُوسَى﴾ استدرك ذلك بقوله هذا .

الحادى عشر : إذا عطف بـ «أو» وجب إفراد الضمير ، نحو إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه ؛ لأن «أو» لأحد الشئين ، فأما قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(١) قليل . إن «أو» بمعنى الواو . وقيل : بل المعنى أن «يكن الخصمان» ، فساد الضمير على المعنى .

وقيل : للتويع لا للعطف ، وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب ثنية الضمير .
فأما قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٢) ، قد سبق الكلام عليه .

فائدة

قوله : ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾^(٣) ، أى «وضحى يومها» ؛ فدلّ بالجزء على الكل .

قال الشيخ عز الدين : وإنما أضاف الضحى إلى نهار المشية ؛ لأنه لو أطلقها من غير إضافة لم يحسن التردد بـ «أو» ، لأن عشيّة كلّ نهار من الظهر إلى الغروب ، وهو نصف النهار ، وضحاها مقدار ربه مثلا ، وهو مقدار نصف العشيّة ؛ فلما أضافه إلى نهارها ، علّم تقاربهما ، فحسن التردد . لإفادته التردد بين اللبث الطويل والقصر ، ولو أطلقه لجاز أن يتوهم عشيّة نهار قصير ، وضحى يوم طويل ، فتساوى ذلك الضحى بالمشية فلا يحسن التردد بينهما .

(٢) سورة التوبة ٦٢

(١) سورة النساء ١٣٥

(٣) سورة النازعات ٤٦

فإن قيل : كيف يجمع بين قوله : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ﴾^(١) وهو الجزء اليسير من الزمان ، وبين الضحى والعشية ؟ وكيف حسن التردد ؟
 فالجواب ، أن هذا الحساب يختلف باختلاف الناس ، فمنهم من يمتهنه طويلاً ، ومنهم من يحسبه قصيراً ، قال تعالى : ﴿ يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهُمْ طَرِيقَةٌ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾^(٣) .
 وقد يكون بحسب شدة الأمر وخفته ، و«لبثتم» يحتمل أن يكون في الدنيا ، ويحتمل أن يكون في البرزخ ؛ والأول أظهر .

فائدة

وقد يتجاوز بحذف الضمير العلم به ، كقوله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٤) ، أى بعثه ، وهو كثير .
 ومنه قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ ﴾^(٥) إلى قوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ إذا جلتا .
 الخبر ، فالأصل « يتربصن أزواجهن » فوضع الضمير موضع الأزواج لتقدم ذكرهن ، فأغنى عن الضمير .

فائدة

المضمر لا يكون إلا بعد الظاهر لفظاً أو مرتبة ، أو لفظاً ومرتبة ، ولا يكون قبل الظاهر لفظاً ومرتبة ، إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة ، كما سبق ، وباب نم وبئس ، كقوله تعالى : ﴿ فَنِمَّا هِيَ ﴾^(٦) و﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾^(٧) ، والضمير في « رُبُّهُ رَجُلًا » . وباب الإعمال ، إذا أعملت

(٢) سورة طه ١٠٣

(٤) سورة القدران ٤١

(٦) سورة البقرة ٢٧١

(١) سورة الأحقاف ٣٥

(٣) سورة طه ١٠٤

(٥) سورة البقرة ٢٣٤

(٧) سورة الأعراف ١٧٧

الثاني والأول يطلب عمدة ، فذهب سيبويه أنك تضمير في الأول ، فتقول : ضربوني وضربت الزيد بن .

فائدة

الضمير لا يعود إلا على مشاهد محسوس ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(١) ، فضمير « له » عائد على الأمر ، وهو إذ ذاك غير موجود ، فتأويله أنه لما كان سابقا في علم الله كونه ، كان بمنزلة المشاهد الموجود ، فصَحَّ عودُ الضمير إليه .

وقيل : بل يرجع للقضاء ؛ لدلالة « قضى » عليه ، واللام للتعليل بمعنى « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ ^(٢) أى من أجل حبه .

قاعدة

فيما يتعلق بالسؤال والجواب

الأصل في الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، إذا كان السؤال متوجها ، وقد يُعَدَّل في الجواب عما يقتضيه السؤال ، تنبيها على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ، ويُسمَّى السكاكى الأسلوب الحكيم .

وقد يحىء الجواب أعَمَّ من السؤال للحاجة إليه في السؤال وأغفله المتكلم .
وقد يحىء أنقص لضرورة الحال .

مثال ما عدل عنه قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْآهِلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(١) فعُدل عن الجواب لما قالوا : ما بال الهلال يدور قيماً مثل الخيط ، ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ فأجيبوا بما أجيبوا ، به ليتها على أن الأهم ما تركوا السؤال عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٢) سألو عما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصرف ؛ تنزيلاً لسؤالهم منزلة سؤال غيره ، لينبه على ما ذكرنا ، ولأنه قد تضمن قوله : ﴿ قُلْ مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ ﴾ ^(٣) بيان ما يُنفقونه وهو خير ، ثم زيدوا على الجواب بيان المصرف .

ونظيره : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٤) ، فيكون طابق وزاد . نعم روى عن ابن عباس أنه قال : جاء عمرو بن الجموح ، وهو شيخ كبير له مال عظيم ، فقال : ماذا أنفق من أموالنا ؟ وأين نضعها ؟ فزلت ، فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه ، لأن السائل لم يتعلق بغير ما يطلب ، بل أجيب ببعض ما سأل عنه .

وقال ابن القشيري : السؤال الأول كان سؤالاً عن النفقة إلى من تصرف ، ودل عليه الجواب ، والجواب يخرج على وفق السؤال ؛ وأما هذا السؤال الثاني فعن قدر الإنفاق ، ودل عليه الجواب أيضاً .

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون حيث قال فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ ^(٥) ، لأن « ما » سؤال عن الماهية أو عن الجنس ، ولما كان هذا السؤال خطأ ؛ لأن المسئول عنه ليس ترى ماهيته فتبين ، ولا جنس له

(٢) سورة البقرة ٢١٥
(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(١) سورة البقرة ١٨٩
(٣) سورة طه ١٧

فيذكر، عدل الكلم عن مقصود السائل إلى الجواب بما يعرف الصواب عند كيفية الخطاب؛ ولا يستحق الجريان معه، فأجابه بالوصف المنبئ، عن الظن المؤدى لمعرفته، لكنه لما لم يطابق السؤال عنه فرعون لجهله، واعتقد الجواب خطأ ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ﴾^(١)، فأجابه الكلم بجواب يعم الجميع، ويتضمن الإبطال لعين ما يعتقدونه من ربوبية فرعون لهم بقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٢)، فأجاب بالأغظ، وهو ذكر الربوبية لكل ما هو من عالمهم نصاً. ولما لم يرم موسى عليه السلام تنفطروا غلظ عليهم في الثالثة، بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٣) فكانت شك في حصول عقلمهم.

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾^(٤) ولم يقل: «عن قتال في الشهر الحرام»، لأنهم لم يسألوا إلا من أجل القتال فيه، فكان ذكره أولى! قيل: لم يقع السؤال إلا بعد القتال؛ فكان الاهتمام بالسؤال عن هذا الشهر: هل أبيع فيه القتال؟ وأعاده بلفظ الظاهر، ولم يقل: «هو كبير» ليتم حكم قتال وقع في الشهر الحرام.

وقد يمدل عن الجواب إذا كان السائل قصده التفتت، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^(٥) فذكر صاحب الإيضاح^(٦) في خلق الإنسان: إن اليهود إنما سألوا تعجيزاً وتقليظاً، إذا كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان وجبريل وملاك آخر، يقال له الروح، وصنف من الملائكة والقرآن وعيسى، قصد اليهود أن يسألوه، فبأى يسمى أجابهم قالوا: ليس هو، فجاءهم الجواب مجتملاً، فكان هذا الإجمال كيداً يرسل به كيدهم.

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) م «الإصاح»

(١) سورة الشعراء ٢٥، ٢٦، ٢٨

(٣) سورة الإسراء ٨٥

وقيل : إنما سألوا عن الروح : هل هي محدثة مخلوقة أم ليست كذلك ؟ فأجابهم ،
بأنها من أمر الله ؛ وهو جواب صحيح ، لأنه لا فرق بين أن يقول في الجواب ذلك ،
أو يقول : « من أمر ربى » ، لأنه إنما أراد أنها من فعله وخلقه .

وقيل : إنهم سألوه عن الروح الذى هو فى القرآن ، فقد سعى الله القرآن روحا فى
مواضع من الكتاب ، وحينئذ فوقع الجواب موقعه ؛ لأنه قال : لهم الروح الذى هو القرآن
من أمر ربى ، وما أنزله الله على نبيه ، يجعله دلالة وعلمًا على صدقه ، وليس [من] ^(١)
فعل المخلوقين ، ولا مما يدخل فى إمكانهم .

وحكاية الشريف المرتضى فى " الفرر " ^(٢) عن الحسن البصرى ، قال : ويقويه قوله بعد هذه
الآية : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَاوِ كَيْلًا ﴾ ^(٣) ،
فكأنه قال تعالى : إن القرآن من أمر ربى ^(٤) ولو شاء لرفع .

ومثال الزيادة فى الجواب ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى . قَالَ هِيَ عَصَاى
أَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا وَأُشْفِئُ بِهَا عَلَى غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾ ^(٥) فإنه عليه السلام ،
فهم أن السؤال يعقبه أمر عظيم يُحدثه الله فى العصا ، فينبغى أن ينبه لصفاتها ، حتى يظهر
له التفاوت بين الحالين .

وكذا قوله : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ . قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾ ^(٦)
وحسنه إظهار الابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها ، ليزداد غيظ السائل .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾ ^(٧) بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ
يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا ... ﴾ ^(٨) الآية ، ولولا قصد بسط
الكلام ليشا كل ما تقدم ، لقال « ينجيكم الله » .

(٢) أمالى المرتضى ١٢: ١

(١) تكملة من أمالى المرتضى

(٣) سورة الإسراء ٨٦

(٤) فى أمالى المرتضى عن بعض النسخ : « من أمر ربى وفعلى » .

(٦) سورة الشعراء ٧٠ ، ٧١

(٥) سورة طه ١٧ ، ١٨

(٨) سورة الأنعام ٦٣

(٧) سورة الأنعام ٦٤

ومثال النقصان منه قوله تعالى ذاكرا عن مشركى مكة : ﴿ وَإِذَا تُنْتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالِ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾ ^(١) ، أى انت بقران ليس فيه سب آلهتنا ، أو بدله بأن تجعل مكان آية عذاب آية رحمة ، وليس فيه ذكر آلهتنا ، فأمره الله أن يمحىهم على التبديل ، وطوى الجواب عن الاختراع ، قال الزمخشري : لأن التبديل فى إمكان البشر ، بخلاف الاختراع ، فإنه ليس فى المقدور ، فطوى ذكره ، للتنبيه على أنه سؤال محال .

وذكر غيره أن التبديل قريب من الاختراع ، فلهذا اقتصر على جواب واحد لهما .

وخطر لى أنه لما كان التبديل أسهل من الاختراع ، وقد نفى إمكان التبديل ، كان الاختراع غير مقدور عليه من طريق أولى .

فائدة

قيل : أصل الجواب أن يعاد فيه نفس سؤال السائل ، ليكون وفق السائل ، قال الله تعالى : ﴿ أَتُنَبِّئُ لَأَنْتَ يُونُسُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ ﴾ ^(٢) ، و « أنا » فى جوابه عليه السلام هو « أنت » فى سؤالهم .

وقال : ﴿ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا ﴾ ^(٣) ، فهذا أصله ، ثم إنهم أتوا عوض ذلك محذوف الجوب اختصارا ؛ وتركوا للتكرار .

وقد يُحذف السؤال ثقةً بفهم السامع بتقديره ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ

شُرَّ كَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(١) ، فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون ﴿ قُلِ اللَّهُ ^(١) جواب سؤال ، كأنهم سألوا لما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ﴿ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(١) ، فأجابهم الله عز وجل : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(١) ، فترك ذكر السؤال :

ونظيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شَرِّ كَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْخَلْقِ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ^(١) .

قاعدة

الأصل : في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال ، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك ، ويحییء ذلك في الجواب المقدراً أيضاً ؛ إلا أن ابن مالك قال في قولك : « من قرأ ؟ » فتقول : زيد ، فإنه من باب حذف الفعل ، على جعل الجواب جملة فعلية . قال : وإنما قدرته كذلك ، لا مبتدأ ، مع احتماله ، جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها ، قال تعالى : ﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ^(٢) . ومثله : ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُ عَزِيزٌ عَلِيمٌ ^(٣) ، ﴿ قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ^(٤) ، فلما أتى بالجملة الفعلية ، مع فوات مشاكلة السؤال ، عُلِمَ أَنَّ تقدير الفعل أولاً أولى . انتهى .

ومما رُجِّح به أيضاً تقدير الفعل أنه حيث صرَّح بالجزء الأخير ، صرَّح بالفعل ،

(٢) سورة يونس ٣٥

(٤) سورة الزخرف ٩

(١) سورة يونس ٣٤

(٣) سورة يس ٧٨، ٧٩

(٥) سورة المائدة ٤

والتشاكل ليس واجباً ؛ بل اللائق كون زيد فاعلاً، أى قرأ زيد أو خبراً، أى القارىء زيد، لا مبتدأ ، لأنه مجهول .

بقى أن يقال فى الأولى : التصريح بالفعل أو حذفه ؟ وهل يختلف المعنى فى ذلك ؟
والجواب : قال ابن يعيش التصريح بالفعل أجود .

وليس كما زعم بل الأكثر الحذف ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ أَطْيَبَاتُ ﴾ ^(١) ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ ، ﴿ قُلْ يُخْبِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ ، فكان الشيخ شهاب الدين بن المرحل رحمه الله يجعله من باب ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَأُلُجْ ﴾ ^(٢) ، من أنهم أجيبوا بغير ما سألوا لنكتة .

وفيه نظر . وأما المعنى فلا شك أنه يختلف ، فإنه إذا قيل : من جاء ؟ قلت : جاء زيد ، احتمال أن يكون جواباً وأن يكون كلاماً مبتدأ . ولو قلت : « زيد » ، كان نصاً فى أنه جواب ، وفى العموم الذى دلت عليه « من » ، وكأنك قلت : الذى جاء زيد ، فيفيد الحصر . وهاتان الفائدتان ، إنما حصلتا من الحذف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ ^(٣) ؛ إذ التقدير : الملك لله الواحد ، لحذف المبتدأ من الجواب ، إذ المعنى : لا ملك إلا لله .

ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾ ^(٤) ، ﴿ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٦) .

ومن الإثبات قوله تعالى : ﴿ قُلْ يُخْبِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة البقرة ١٨٩

(٤) سورة المؤمن ٨٤

(٦) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة المائدة ٤

(٣) سورة غافر ١٦

(٥) سورة الأنعام ١٢

(٧) سورة يس ٢٩

ولعله للتخصيص على الإحياء الذى أنكره : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ﴾ ^(١) ،
وقوله : ﴿ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٢) ، لأن ظاهر أمرهم أنهم كانوا معطلة ودهرية ، فأريد
التخصيص على اعترافهم بأنها مخلوقة .

وقوله : ﴿ تَبَايَأَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ ^(٣) ، لأنها استغرقت حصول النبأ الذى أسرته .

وقال ابن الزمكاني في " البرهان " : أطلق النحويون القول بأن « زيدا » فاعل ،
إذا قلت : « زيد » في جواب « مَنْ قام ؟ » على تقدير : قام زيد ، والذي يوجه جماعة علم
البيان ، أنه مبتدأ لوجهين :

أولها : أنه مطابق للجملة التي هي جواب الجملة المسئول بها في الاسمية ، كما وقع التطابق ،
في قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرًا ﴾ ^(٤) في الجملة
الفعلية ، وإنما لم يقع التطابق في قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ
الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٥) ، لأنهم لو طابقوا لكانوا مقررين بالإزالة ، وهم من الإذعان به
على تفاوت .

الثاني : أن اللبس لم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل ، فوجب أن يقدم الفاعل
في المعنى ، لأنه متعلق بغرض السائل ، وأما الفعلُ فعُلم عندده ، ولا حاجة إلى السؤال عنه ،
فجرى أن يقع في الأخرى التي هي محل التكملات والفضلات .

وكذلك : أزيد قام أم عمرو؟ فانوجه في جوابه أن تقول : زيد ، قام أو عمرو قام .
وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام في جواب :

(٢) سورة الزخرف ٩

(٤) سورة النحل ٣٠

(١) سورة المؤمنون ٨٦

(٣) سورة التحريم ٣

(٥) سورة النحل ٢٤

﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(١) ؛ فإنَّ السؤال وقع عن الفاعل ؛ لا عن الفعل ، ومع ذلك صدرَ الجواب بالفعل ، مع أنهم لم يستفهموه عن كسر الأصنام ، بل كان عن الشخص الكاسر لها !

والجواب أنَّ ما بعد « بل » ليس بجواب للهمزة ، فإنَّ « بل » لا يصلح أن يصدر بها الكلام ، ولأنَّ جواب الهمزة بنعم أو بلى . فالوجه أن يُجعل إخبارا مستأنفا ، والجواب المحقق مقدّر ، دل عليه سياق الكلام ، ولو صرح به لقال : « ما فعلته بل فعله كبيرهم » ، وإنما اخترنا تقدير الجملة الفعلية على الجملة المعطوفة عليها في ذلك .

فإن قلت : يلزم على ما ذكرت أن يكون الخلف واقعا في الجملتين : المعطوف عليها . المقدرة ، والمعطوفة الملقوظ بها بعد « بل » !

قلت : وإنه لازم ، على أن يكون التقدير : ما أنا فعلته بل فعله كبيرهم هذا ، مع زيادته بالخلف عما أفادته الجملة الأولى من التعريض ، إذ منطوقها نفى الفعل عن إبراهيم عليه السلام ، ومفهومها إثبات حصول التكسير من غيره .

فإن قلت : ولا بد من ذكر ما يكون مخلصا عن الخلف على كل حال .
فالجواب من وجوه :

أحدها : أن في التعريض مخلصا عن الكذب ، ولم يكن قصده عليه السلام أن ينسب الفعل الصادر منه إلى الصنم حقيقة ، بل قصده إثبات الفعل لنفسه على طريق التعريض ، ليحصل غرضه من التبكيت ، وهو في ذلك مثبت معترف لنفسه بالفعل ؛ وليس هذا من الكذب في شيء .

والثاني : إنه غضب من تلك الأصنام ، غيرة لله تعالى ؛ ولما كانوا لأكبرها أشدَّ تعظيما ، كان منه أشدَّ غضبا ، فحمله ذلك على تكسيرها ، وذلك كله حائل للقوم على الأتفة

أن يعبدوه ، فضلا عن أن يَخْصَوْهُ بزيادة التعظيم ، وَمُنَبَّهٌ لَهُمْ عَلَى أَنَّ التَّكْسِرَةَ مَتَمَكِّنٌ فِيهَا الضَّعْفَ والمعجز ، مَنَادَى عَلَيْهَا بِالْقَنَاءِ ، مَنْسَلَخَةٌ عَنْ رِبْقَةِ الدَّفْعِ ، فَضْلًا عَنْ إِصَالِ الضَّرَرِ وَالنَّفْعِ . وما هذا سبيله حَقِيقٌ أَنْ يُنْظَرَ إِلَيْهِ بِعَيْنِ التَّحْقِيرِ لَا التَّوْقِيرِ ، وَالْفِعْلُ يُنْسَبُ إِلَى الْحَامِلِ عَلَيْهِ ، كَمَا يَنْسَبُ إِلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالسَّبَبِ ، إِذْ لِلْفِعْلِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ تَعَلُّقَاتٌ وَمَلَابِسَاتٌ ، يَصِحُّ الْإِسْنَادُ إِلَيْهَا عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعَارَةِ .

الثالث : أَنَّهُ لَمَّا رَأَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُمْ بَادِرَةَ تَعْظِيمِ الْأَكْبَرِ ، لَكُونِهِ أَكْمَلَ مِنْ بَاقِي الْأَصْنَامِ ، وَعَلِمَ أَنَّ مَا هَذَا شَأْنُهُ ، يُصَانُ أَنْ يَشْتَرِكَ مَعَهُ مَنْ دُونَهُ فِي التَّبْجِيلِ وَالتَّكْبِيرِ ، حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى تَكْسِيرِهَا ، مِنْبَهَا لَهُمْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَغْيَرُ ، وَعَلَى تَمْحِيقِ الْأَكْبَرِ أَقْدَرُ . وَحَرَى أَنْ يَخْصَّ بِالْعِبَادَةِ ؛ فَلَمَّا كَانَ الْكَبِيرُ هُوَ الْحَامِلُ عَلَى تَكْسِيرِ الصَّغِيرِ ، صَحَّتِ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ ، عَلَى مَا سَلَفَ . وَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ رَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَقَالُوا : إِنَّكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ ، إِذْ وَضَعْتُمْ الْعِبَادَةَ بِغَيْرِ مَوْضِعِهَا .

وَذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ أَنَّ السُّؤَالَ إِذَا كَانَ مَلْفُوظًا بِهِ ، فَلَا كَثْرَتُهُ تَرْكُ الْفِعْلِ فِي الْجَوَابِ وَالِاقْتِصَارُ عَلَى الْأِسْمِ وَحْدَهُ . وَإِنْ كَانَ مُضْمَرًا ، فَوَجِبَ التَّصْرِيحُ بِالْفِعْلِ لضعف الدلالة عليه ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يُلْفَظَ بِهِ .

وهو مشكل بقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ ^(١) . فَيَمُنْ قَرَأَهَا بِفَتْحِ الْبَاءِ ، كَأَنَّ قِيلَ : مَنْ يَسْبِجُهُ ؟ فَقِيلَ : يَسْبِجُهُ رِجَالٌ وَنَظِيرُهُ ضُرِبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، عَلَى بِنَاءِ « ضَرَبَ » لِلْمَفْعُولِ ، نَعَمْ الْأَوَّلَى ذَكَرَ الْفِعْلَ لَمَّا ذَكَرَ ، وَعَلَيْهِ يَخْرُجُ كُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ لَفْظِ « قَالَ » مَفْصُولًا ، غَيْرَ مَنْطُوقٍ بِهِ ، نَحْوُ : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا . قَالَ

سَلَامٌ . . . ﴿١﴾ ، كانه قيل : فما قال لهم ؟ ﴿قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ (٢) ولذلك قالوا : « لا تخف » .

وعلى هذه السياقة تخرج قصة موسى عليه السلام في قوله : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (٣) إلى قوله : ﴿إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٤) .

وعلى هذا كل كلام جاء فيه لفظة « قال » هذا المجيء ، غير أنه يكون في بعض اللواضع أوضح ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ﴾ (٥) ، فإنه لا يخفى أنه جواب لقوله : ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ (٥) .

ومثله : ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ (٦) إلى قوله : ﴿اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ (٧) .

فائدة

[في أن أقل الأمم سؤالاً أمة محمد عليه السلام]

نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : ما كان قوم أقل سؤالاً من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، سأله عن أربعة عشر حرفاً ، فأجيبوا .

قال الإمام : ثمانية منها في البقرة : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ (٨) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

(٢) سورة النرايات ٢٧

(٤) سورة النرايات ٣٢

(٦) سورة يس ١٣ - ٢١

(١) سورة القاريات ٢٤ ، ٢٥

(٣) سورة الشعراء ٢٣ - ٣١

(٥) سورة النرايات ٣١

(٧) سورة البقرة ١٨٦

الْأَهْلَةِ^(١)، والباقي ستة^(٢) فيها، والتاسعة: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾^(٣) في المائة .
والعاشرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾^(٤) .

الحادى عشر فى بنى إسرائيل : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾^(٥) .

الثانى عشر فى الكهف : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾^(٦) .

الثالث عشر فى طه : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(٧) .

الرابع عشر فى التازعات : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾^(٨) .

ولهذه المسألة ترتيب : اثنان منها فى شرح المبدأ ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾^(٩) فإنه سؤال عن الذات ، وقوله : ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾^(١٠) ، سؤال عن الصفة .

واثنان فى الآخر فى شرح المعاد ، وقوله : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(١١) وقوله : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾^(١٢) .

ونظير هذا أنه ورد فى القرآن سورتان ، أولهما : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(١٣) ، فى النصف

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٢) هى آية ٢١٥ : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أُنْفِقُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ ...﴾

وآية ٢١٧ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ...﴾

وآية ٢١٩ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ...﴾ ، وفيها

أيضا : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ ..﴾

وآية ٢٢٠ : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ .﴾

وآية ٢٢٢ : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى ..﴾ .

(٤) سورة الأنفال ١

(٦) سورة الكهف ٨٣

(٨) سورة التازعات ٤٢

(١٠) سورة الأعراف ١٨٧

(٣) سورة المائدة ٤

(٥) سورة الإسراء ٨٥

(٧) سورة طه ١٠٥

(٩) سورة البقرة ١٨٦

(١١) سورة الحج ١

الأول ، وهو السورة الرابعة ، وهى سورة النساء . والثانية فى النصف الثانى ، وهى سورة الحج ، ثم ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ الذى فى الأول ، يشتمل على شرح المبدأ ، والذى فى الثانى يشتمل على شرح حال .

فإن قيل : كيف جاء ﴿ يسألونك ﴾ ثلاث مرات بغير واو : ﴿ يسألونك عن الأهلّة ﴾ ^(١) ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام ﴾ ^(٢) ، ﴿ يسألونك عن الحمر والميسر ﴾ ^(٣) ثم جاء ثلاث مرات بالواو : ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ﴾ ^(٤) ، ﴿ ويسألونك عن الأيتام ﴾ ^(٥) ، ﴿ ويسألونك عن المحيض ﴾ ^(٥) ؟

قلنا : لأنّ سؤالهم عن الحوادث ؛ الأول وقع متفرقا عن الحوادث ، والآخر وقع فى وقت واحد ، فجئى بحرف الجمع دلالة على ذلك .

فإن قيل : كيف جاء : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ ^(٦) ، وعادة السؤال يجىء جوابه فى القرآن بـ « قل » نحو : ﴿ يسألونك عن الأهلّة قل هي مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(٧) ونظائره ؟

قيل : حذفت للإشارة إلى أن العبد فى حالة الدعاء ، مُسْتَعْفٍ عن الوسطة ، وهو دليل على أنه أشرف المقامات ، فإن الله سبحانه لم يجعل بينه وبين الداعى واسطة ، وفى غير حالة الدعاء تجىء الوسطة .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة البقرة ٢٢٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٣) سورة البقرة ٢١٩

(٥) سورة البقرة ٢٢٢

(٧) سورة البقرة ١٨٩

الخطاب بالشئ عن اعتراف المخاطب دون ما في نفس الأمر

كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَيْنَ شَرَّ كَاوُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ^(١) ، وقعت إضافة الشريك إلى الله سبحانه على ما كانوا يقولون ؛ لأن القديم سبحانه أثبتته .

وقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ لَأَنْتَ أَحْلَمُ الرَّشِيدُ ﴾ ^(٤) ، أى بزعمك واعتقادك .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ ^(٨) ، أى أنكم

لو علمتم قساوة قلوبكم ، لقلتم إنها كالحجارة ، أو أنها فوقها في القسوة ، ولو علمتم سرعة الساعة لعلمتم أنه في سرعة الوقوع ، كلمح البصر أو هو أقرب عندهم .

وأرسلناه إلى قوم هم من الكثرة بحيث لو رأيتهم لشكتم ، وقلتم : مائة ألف أو يزيدون عليها .

(٢) سورة البقرة ١٦٥

(٤) سورة هود ٨٧

(٦) سورة الصافات ١٤٧

(٨) سورة النحل ٧٧

(١) سورة الأنعام ٢٢

(٣) سورة الدخان ٤٩

(٥) سورة الحجر ٦

(٧) سورة البقرة ٧٤

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْنِي كَذِبُونَ ﴾ ^(١) ، ونحوه ، مما كان عند التكلم ، لأنه لا يكون خلافه ، فإنه كان على طمع ألا يكون منهم تكذيب .

وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ خَلْقَ نُمُ بَعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، أى بالنسبة إلى ما ابتدأه المخلوقون في أن الإعادة عندهم أهون من البداءة ، لأنه أهون بالنسبة إليه سبحانه ، فيكون البعث أهون عليه عندهم من الإنشاء .

وحكى الإمام الرازى في مناقب الشافعى ^(٣) قال : معنى الآية « في العبرة عندهم » ؛ لأنه لما قال للعدم : « كن » فخرج تاما كاملا بعينه وأذنيه وسمعه وبصره ومفاصله ، فهذا في العبرة أشد من أن يقول لشيء قد كان : « عد إلى ما كنت عليه » ، فالمراد من الآية : وهو أهون عليه بحسب عبرتكم ؛ لا أن شيئا يكون على الله أهون من شيء آخر .

وقيل : الضمير في ﴿ عليه ﴾ يعود للخلق ، لأنه يصاح بهم صيحة فيقومون ، وهو أهون من أن يكونوا نطفًا ثم علقًا ثم مُضغًا ، إلى أن يصيروا رجالا ونساء .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ﴾ ^(٤) ، أى يا أيها العالم الكامل ؛ وإنما قالوا هذه تعظيما وتوقيرا منهم له ؛ لأن السحر عندهم كان عظيما وصنعة ممدوحة .

وقيل : معناه يا أيها الذى غلبنا بسحره ، كقول العرب : خاصمته فخصمته ، أى غلبته بالخصومة ، ويحتمل أنهم أرادوا تعيب موسى عليه السلام بالسحر ، ولم ينافسهم في مخاطبتهم به ، رجاء أن يؤمنوا .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٥) ، جىء بـ « إن » التى للشك وهو واجب ، دون « إذ » التى للوجوب ، سؤفا للكلام على حسب حسابهم أن

(٢) سورة الروم ٢٧

(١) سورة الشعراء ١١٧

(٣) كتاب مناقب الشافعى للإمام الرازى ، ذكره صاحب كشف الظنون ١٨٤٠

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة الزخرف ٤٩

معارضته فيها للتهمكُم ، كما يقوله الواثق بطلته على مَنْ يباديه : « إِنْ غلبتكَ » ، وهو يعلم أنه غالبُهُ تهكما به .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ ^(١) ، والمراد بـ « مَنْ لَا يَخْلُقُ » الأصنام ، وكان أصله كما لا يخلق ، لأن « ما » لمن لا يعقل بخلاف « مَنْ » ، لكن خاطبهم على معتقدهم ؛ لأنهم نموها آلهة ، وعبدوها فأجروها مجرى أولى العلم ، كقوله للأصنام : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ ... ﴾ الآية ^(٢) ، أجرى عليهم ضمير أولى العقل . كذا قيل .

ويرد عليه أنه إذا كان معتقدهم خطأ وضلالة ، فالحكم يقتضى ألا ينزعوا عنه ويُقلعوا ، لأن أن يبقوا عليه ؛ إلا أن يقال : الغرض من الخطاب الإيهام ، ولو خاطبهم على خلاف معتقدهم فقال : « كما لا يخلق » ، لا اعتقدوا أن المراد به غير الأصنام من الجاد .

وكذا ما وردَ من الخطاب بعسى ولعل ؛ فإنها على بابها في الترجى والتوقع ، ولكنه راجعٌ إلى المخاطبين ، قال الخليل وسيبويه في قوله تعالى : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا أَلَّهُهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(٣) : اذهبوا إلى رجائكم وطمعكم ، لعله يتذكر عندكم ، فأما الله تعالى فهو عالم بعاقبة أمره ، وما يؤول إليه ؛ لأنه يعلم الشيء قبل أن يكون . وهذا أحسن من قول القراء : إنها تعليلية ، أى كى يتذكر ، لما فيه من إخراج اللفظ عن موضوعه .

ومنه التعجب الواقع فى كلام الله ، نحو : ﴿ فَمَا أَضْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٤) ، أى هم أهل أن يتعجب منهم ، ومن طول تمكثهم فى النار .

(١) سورة النحل ١٧

(٢) سورة طه ٤٤

(٣) سورة الأعراف ١٩٥

(٤) سورة البقرة ١٧٥

ونحوه: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ﴾ ^(١) و﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ ^(٢).
ومنه قوله تعالى في نعيم أهل الجنة وشقاء أهل النار: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ^(٣)، مع أنها لا يزولان، لكن التقيد بالسماء والأرض، جرت
عادة العرب إذا قصدوا الدوام أن يُعلقوا بهما فجاء الخطاب على ذلك.

نبيه

[في التهكم]

يقرب من هذا التهكم، وهو إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال، كقوله تعالى:
﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ ^(٤).
وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ
مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ^(٥)، مع العلم بأنه لا يحفظ من أمره الله ^(٦) شيء.

(٢) سورة الكهف ٢٧

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٦) م: من أمره

(١) سورة عبس ١٧

(٣) سورة هود ٧

(٥) سورة الرعد ١١

النَّادِبُ فِي الْخِطَابِ بِإِضَافَةِ الْخَيْرِ إِلَى اللَّهِ

وَأَنَّ الْكُلَّ بِيَدِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، وَلَمْ يَقُلْ : غَيْرِ الَّذِينَ غَضِبْتَ عَلَيْهِمْ .

وَقَوْلُهُ : ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ ^(٢) ، وَلَمْ يَقُلْ : « وَالشَّرُّ » ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا بِيَدِهِ ؛ لَكِنَّ الْخَيْرَ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِِرَادَةً حُبِّهِ وَرِضَا ، وَالشَّرُّ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى مَفْعُولَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى صِفَاتِهِ وَلَا أَفْعَالِهِ ، بَلْ كُلُّهَا كَمَالٌ لَا نَقْصَ فِيهِ . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ » ؛ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَفْسِيرِ مَنْ فَسَّرَهُ : لَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ .

وَتَأْمَلْ قَوْلَهُ : ﴿ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ ^(٣) فَأُضَافُهُ إِلَى نَفْسِهِ ، حَيْثُ صَرَفَهُ ، وَلَمَّا ذَكَرَ السَّجْنَ أَضَافَهُ إِلَيْهِمْ فَقَالَ : ﴿ لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى حِينَ ﴾ ^(٤) وَإِنْ كَانَ سَبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي سَبَّبَ السَّجْنَ لَهُ ، وَأُضَافَ مَا مِنْهُ الرَّحْمَةُ إِلَيْهِ ، وَمَا مِنْهُ الشَّدَّةُ إِلَيْهِمْ .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ^(٥) وَلَمْ يَقُلْ : « أَمْرَضَنِي » .

وَتَأْمَلْ جَوَابَ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا فَعَلَهُ ، حَيْثُ قَالَ فِي إِعَابَةِ السَّفِينَةِ : ﴿ فَأَرَدْتُ ﴾ ^(٥) وَقَالَ فِي الْغَلَامِ : ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ ^(٦) وَفِي إِقَامَةِ الْجِدَارِ : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة آل عمران ٢٦

(٤) سورة الشعراء ٨٠

(١) سورة الفاتحة ٧

(٣) سورة يوسف ٣٤، ٣٥

(٥) سورة الكهف ٧٩ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ

فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾

(٦) سورة الكهف ٨٠، ٨١ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا . فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ .

(٧) سورة الكهف ٨٢ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ﴾

قال الشيخ ضفي الدين بن أبي المنصور في كتاب " فك الأزرار عن عنق الأسرار "، (١) : لما أراد ذكر العيب للسفينة نسبته لنفسه أدياً مع الربوبية ، فقال : « فَأَرَدْتُ » ، ولما كان قَتْلُ الغلام مشترك الحكم بين المحمود والمذموم ، استتبع نفسه مع الحق ، فقال في الإخبار بنون الاستتباع ، ليكون المحمود من الفعل - وهو راحة أبويه المؤمنين من كفره - عائداً على الحق سبحانه ، والمذموم ظاهراً - وهو قتلُ الغلام بغير حق - عائداً عليه . وفي إقامة الجدار كان خيراً محضاً ، فنسبه للحق فقال : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ ، ثم بين أن الجميع من حيث العلم التوحيدي من الحق ، بقوله : ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ (٢) . وقال ابن عطية : إنما أفرد أولاً في الإرادة لأنها لفظ غيب ، وتأدب بأن لم يسند الإرادة فيها إلّا إلى نفسه ، كما تأدب إبراهيم عليه السلام في قوله : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (٣) ، فأسند الفعل قبل وبعد إلى الله ، وأسند المرضَ إلى نفسه ، إذ هو معنى نقص ومعاية ، وليس من جنس النعم المتقدمة .

وهذا النوع مطّرد في فصاحة القرآن كثيراً ، ألا ترى إلى تقديم فعل البشر في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ (٤) ! وتقديم فعل الله في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ (٥) ؛ وإنما قال الخضر في الثانية : ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ ، لأنه قد رواه الله وأصحابه الصالحون ، وتكلم فيه في معنى الخشية على الوالدين ، وتمنى التبديل لهما ؛ وإنما أسند الإرادة في الثالثة إلى الله تعالى لأنها أمر مستأنف في الزمن طويل ، غيب من الغيوب ، فحسن إفراد هذا الموضع بذكر الله تعالى :

ومثله قول مؤمنى الجن : ﴿ وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ

(٢) سورة الكهف ٨٢

(٤) سورة الصف ٥

(١) ...

(٣) سورة الشعراء ٨٠

(٥) سورة التوبة ١١٨

أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْدًا؟^(١) ، فحذف الفاعل في إرادة الشر تأديبا مع الله ، وأضافوا إرادة الرشد إليه .

وقريب من هذا قوله تعالى حاكيا عن يوسف عليه السلام ، في خطابه لما اجتمع أبوه وإخوته : ﴿ إِذْ أَخْرَجْنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾^(٢) ، ولم يقل : « من الحب » مع أن الخروج منه أعظم من الخروج من السجن

وإنما أثر ذكر السجن لوجبين ذكرهما ابن عطية :

أحدهما : أن في ذكر الحب تجديد فعل إخوته ، وتقرعهم بذلك ، وتجديد تلك الفوائيل .
والثاني : أنه خرج من الحب إلى الرق ، ومن السجن إلى الملك ، والنعمة هنا أوضح . انتهى
وأياضا ولأن بين الحالين بؤنا من ثلاثة أوجه : قصر المدة في الحب وطولها في السجن ، وأن الحب كان في حال صفه ، ولا يعقل فيها المصيبة ، ولا تؤثر في النفس كتأثيرها في حال الكبر . والثالث أن أمر الحب كان بنيا وظلما لأجل الحسد ، وأمر السجن كان لعقوبة أمر ديني هو منزعه عنه ، وكان أمكن في نفسه . والله أعلم بمراده

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾^(٤) ، فحذف الفاعل عند ذكر الرفث وهو الجماع ، وصرح به عند إحلال العقد .

وقال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ النَّيْسَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾^(٥) ، فحذف الفاعل عند ذكر هذه الأمور .

(٢) سورة يوسف ١٠٠

(٤) سورة النساء ٣٤

(١) سورة الجن ١٠

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٥) سورة المائدة ٣

وقال: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(١).

وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٢) ونظائر ذلك كثيرة في القرآن .
وقال السهيلي في كتاب الأعلام في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(٣) وقال للنبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ﴾^(٤)، والمكان المشار إليه واحد، قال: ووجه الفرق بين الخطابين أن الأيمن إما مشتق من اليمين، وهو البركة، أو مشارك له في المادة، فلما حكاها عن موسى في سياق الإثبات أتى بلفظه، ولما خاطب محمدا صلى الله عليه وسلم في سياق النفي عدل إلى لفظ «الغربي» ، لثلا يخاطبه، فيسأب عنه فيه لفظا مشتقا من اليمين أو مشاركا في المادة، رفقابهم في الخطاب، وإكراما لها . هذا حاصل ما ذكره بمعناه موضح^(٥).

وهو أصل عظيم في الأدب في الخطاب .

وقال أيضا في الكتاب المذكور في قوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا...﴾^(٦) الآية أضافه هنا إلى «النون» وهو الحوت، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْخُوتِ﴾^(٧)، وسماه هنا «ذا النون» ، والمعنى واحد، ولكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالين، وتنزيل الكلام في الموضعين، فإنه حين ذكره في موضع الثناء عليه، قال ﴿ذَا النُّونِ﴾ ، ولم يقل «صاحب الحوت» ولفظ النون أشرف لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء، في أوائل السور، نحو ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [وقد قيل: إن هذا قسم بالنون والقلم، وإن لم يكن قسما، فقد عظمه بعطف المقسم به عليه، وهو القلم، وهذا

(٢) سورة البقرة ٢٧٥

(٤) سورة القصص ٤٤

(٦) سورة الأنبياء ٨٧

(١) سورة الأنعام ١٥١

(٣) سورة مريم ٥٢

(٥) التعريف والإعلام ٩٨ ، ٩٩

(٧) سورة ن ٤٨

الاشتراك يشرف هذا الاسم وليس في الاسم^(١) [وليس في اللفظ الآخر] وهو الحوت^(٢) ما يشرفه .

فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يَلْخُ لك ما أشرت إليه في هذا ، فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب مفترض^(٣) .

وقال الشيخ أبو محمد المرجاني في قوله تعالى : ﴿ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٤) ، خاطبه بمقدمة الصدق مواجهة ، ولم يقدم الكذب ، لأنه متى أمكن حُلُّ الخبر على الصدق لا يُعَدَّلُ عنه ، ومتى كان يحتمل ويحتمل ، قَدَّمَ الصدق ؛ ثم لم يواجهه بالكذب ، بل أدمجه في جملة الكذابين ، أدبا في الخطاب .

ومثله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٥) .

وكذا قوله تعالى عن مؤمن آل فرعون : ﴿ وَإِنْ يَكَازِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكَادِقًا يُضِبُّكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ .

وهذان المثالان من باب إرخاء العنان للخصم ، ليدخل في المقصود بالطف موعود .

قاعدة

[في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن]

من أصاليب القرآن : حيثُ ذكر الرحمة والعذاب ، أن يبدأ بذكر الرحمة ، كقوله

(٢) التنبية والإعلام ٨٣

(٤) سورة يوسف ٢٦ ، ٢٧

(١) تكملة من كتاب التنبية والإعلام

(٣) سورة النمل ٢٧

تعالى: ﴿يَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢) وعلى هذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم حكايةً عن الله تعالى: «إن رحمتي سبقت غضبي».

وقد خرج عن هذه القاعدة مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديم ذكر العذاب ترهيباً وزجراً:

منها: قوله في سورة المائدة: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣)، لأنها وردت في ذكر قطاع الطريق والمحاربين والسرّاق^(٤)، فكان المناسب تقديم ذكر العذاب؛ ولهذا ختم آية السرقة بـ «عزيز حكيم»، وفيه الحكاية المشهورة^(٥)، وختمها بالقدرة مبالغة في الترهيب، لأن من توعدته قادراً على إنفاذ الوعيد، كما قاله الفقهاء في الإكراه على الكلام ونحوه.

ومنها: قوله في سورة العنكبوت: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾^(٦)، لأنها في سياق حكاية إنذار إبراهيم لقومه.

ومثلها: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾.

(٢) سورة فصلت ٤٣

(١) سورة المائدة ١٨

(٣) سورة المائدة ٤٠

(٤) وهو ماورد في الآية ٣٣ قبلها: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ...﴾
والآية ٣٨: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٥) هي ماقله أبو حيان في البحر ٤٨٤: ٣: «روى أن بعض الأعراب سمع فارساً يقرأ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾ إلى آخرها، وختمها بقوله: «والله غفورٌ رحيمٌ»، فقال: ما هذا كلام فصيح؛ فقبل له: ليست التلاوة كذلك؛ وإنما هي: ﴿والله عزيزٌ حكيمٌ﴾، فقال: بخ، بخ!! عزّخكم فقطع.

(٦) سورة العنكبوت ٢١

قُلْ سِيرُوا^(١) إِلَى قَوْلِهِ : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢) ، وبعدها : ﴿بِمُعْجِزَيْنَا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٣) .

ومنها في آخر الأنعام ، قوله : ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) ، لأن سورة الأنعام كلها مناظرة للكفار ووعيد لهم ، خصوصاً وفي آخرها قبل هذه الآيات بيسير : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ...﴾^(٥) الآية ، وهو تهديد ووعيد إلى قوله : ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ آبْنِي رَبًّا...﴾^(٦) الآية ، وهو تريع للكفار وإفساد لدينهم إلى قوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾^(٧) ، فكان المناسب تقديم ذكر العقاب ترهيباً للكفار ، وزجراً لهم عن الكفر والتفرق ، وزجراً للخلائق عن الجور في الأحكام .

ونحو ذلك في أواخر الأعراف : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٨) ؛ لأنها في سياق ذكر معصية أصحاب السبت وتعذيبه إياهم ، فتقديم العذاب مناسب .

والفرق بين هذه الآية وآية الأنعام ، حيث أتى هنا باللام ، فقال : ﴿لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ دون هناك ، أن اللام تفيد التوكيد ، فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب ؛ لأن العقاب المذكور هنا عقاب عاجل ، وهو عقاب بنى إسرائيل بالذل والنقمة وأداء الجزية بعد المسخ ، لأنه في سياق قوله : ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾^(٩) ، فتأكيد السرعة أفاد بيان التعجيل ، وهو مناسب ، بخلاف العقاب المذكور في سورة الأنعام ، فإنه آجل ، بدليل قوله : ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾

(٢) سورة النكبات ٢٢

(٤) سورة الأنعام ١٥٩

(٦) سورة الأعراف ١٦٨

(١) سورة النكبات ١٩ - ٢٠

(٣) الأنعام ١٦٥

(٥) سورة الأنعام ١٦٤

فَيَذْبُذِبُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١﴾ ، فاكتمى فيه بتأكيد « إن » . ولما اختصت آية الأعراف بزيادة العذاب عاجلاً اختصت بزيادة التأكيد لفظاً بـ « إِنَّ » ، وجميع ما في القرآن على هذا اللفظ يناسبه التقديم والتأخير ، وعليه دليلان : أحدهما : تفصيلاً ، وهو الاستقراء ، فانظر أى آية شئت تجد فيها مناسبا لذلك ، والثاني : إجمالاً وهو أن القرآن كلامُ أحكم الحكماء ، فيجب أن يكون على مقتضى الحكمة ؛ فوجب اعتباره كذلك . وهذان دليلان عامان في مضمون هذه الفائدة وغيرها .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾ ﴿٢﴾ ، ولم يقل : « ذوعقوبة شديدة » ، لأنه إنما قال ذلك نفيًا للاعتراف بسعة رحمة الله في الاجترار على معصيته ؛ وذلك أبلغ في التهديد ، معناه : لا تغتروا بسعة رحمة الله ، فإنه مع ذلك لا يرد عذابه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ ﴿٣﴾ ، وقد سبقت .

فائدة

في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل

وأن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، والاسم على الاستقرار والثبوت ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر .

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوكُمْ بِآسَاطِيرُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ﴿٤﴾ ، لو قيل « يأسط » لم يؤد

الغرض ؛ لأنه لم يؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيء بعد شيء ، ف « باسط » أشعر بثبوت الصفة .

وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ ^(١) ، لو قيل « رازقكم » لفات ما أفاده الفعل من تجديد الرزق شيئاً بعد شيء ؛ ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع ، مع أن العامل الذي يفيد ماضٍ ، كقولك : جاء زيد يضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ ^(٢) ، إذ المراد أن يريد صورة ماضٍ عليه وقت المجئ ، وأنهم آخذون في البكاء يجدونه شيئاً بعد شيء ، وهذا هو سرّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول ، إلى صريح الفعل والمصدر .

ومن هذا يعرف لم قيل : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل « المنفقين » في غير موضع ؟ وقيل كثيراً : « المؤمنون » و « المتقون » ؛ لأن حقيقة النفقة أمر فعلي شأنه الانقطاع والتجدد ، بخلاف الإيمان فإن له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها ، وإن غفل عنها ، وكذلك التقوى والإسلام ، والصبر والشكر ، والهدى والضلال ، والعمى والبصر ، فعمانها ، أو معنى وصف الجارحة ؛ كل هذه لها مسميات حقيقة أو مجازية تستمر ، وآثار تتجدد وتنقطع ، فجاءت بالاستعمالين ؛ إلا أن لكل محل ما يليق به ، فحيث يراد تجديد حقائقها أو آثارها فالأفعال ، وسيث يراد ثبوت الاتصاف بها فالأسماء . وربما بولغ في الفعل فجاء تارة بالصيغة الاسمية ، كالمجاهدين والمهاجرين والمؤمنين ؛ لأنه للشأن والصفة ، هذا مع أن لها في القلوب أصولاً ، وله ببعض معانيها النصاق قوى هذا التركيب ، إذ القلب فيه جهاد الخواطر الرديئة ، والأخلاق الدنيئة ، وعقد على فعل المهاجرة ، كما فيه عقد على الوفاء بالمهد . وحيث يستمر المعاهد عليه إلى غير ذلك .

وانظر هنا إلى لطيفة ؛ وهو أن ما كان من شأنه ألا يفعل إلا مجازاة ، وليس من شأنه أن يذكر الاتصاف به ، لم يأت إلا في تراكيب الأفعال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُادِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٢) : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ ^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ ^(٤) ، فإن الإهلاك نوع اقتدار بين ، مع أن جنسه مقضى به على الكل ؛ عالين وسافلين ؛ لا كالضلال الذي جرى مجرى العصيان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ ^(٥) ، لأن البصر صفة لازمة للعتى ، وعين الشيطان ربما حجبت ، فإذا تذكر رأى المذكور ، ولو قيل : « يبصرون » ، لأنبا عن تجدد واكتساب فعل لا عود صفة .

وقوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ ^(٦) ، أتى بالماضى فى « خلق » ، لأن خلقه مفروغ منه ، وأتى بالفاء دون الواو ، لأنه كالجواب ؛ إذ من صور المنى ، قادر على أن يصيره ذا هدى ؛ وهو للحرص ، لأنهم كانوا يزعمون أن آلهتهم تهديهم ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ ^(٦) ، فأتى بالمضارع لبيان تجدد الإطعام والسقيا ، وجاءت الواو دون الفاء ، لأنهم كانوا لا يفرقون بين المطعم والساقى ، ويعلمون أنهما من مكان واحد ، وإن كانوا يعلمون أنه من إله ، وأتى بـ « هو » لرفع ذلك ، ودخلت الفاء فى ﴿ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ، لأنه جواب ، ولم يقل : « إذا مرضت فهو يشفين » إذ يفوت ما هو موضوع لإفادة

(٢) سورة الحج ٥٤

(٤) سورة القصص ٥٩

(٦) سورة الشعراء ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

(١) سورة إبراهيم ٢٧

(٣) سورة الرعد ٧

(٥) سورة الأعراف ٢٠١

التعقيب ، ويذهب الضمير المعطى معنى الحصر ، ولم يكونوا منكربن الموت من الله ، وإنما أنكروا البعث ، فدخلت « ثم » لتراخى ما بين الإماتة والإحياء .

وقوله تعالى : ﴿ أَدْعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ^(١) لأن الفعل الماضى يحتمل هذا الحكم دائماً ووقتاً دون وقت ، فلما قال : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ، أى سكوتكم عنهم أبداً ودعاؤكم إياهم واحد ، لأن « صامتون » ، فيه مراعاة للفواصل ، فهو أفصح ، وللتمكن من تظريفه بحرف المد واللين ، وهو للطبع أنسب من صمتهم ، وصلاً ووقفاً .

وفيه وجه آخر ، وهو أن أحد القسمين موازن للآخر ، فيدلُّ على أن المعنى : « أنتم داعون لهم دائماً أم أنتم صامتون » .

فإن قيل : لم لا يعكس ؟

قلنا : لأن الموصوف الحاضر والمستقبل ، لا الماضى ؛ لأن قبله : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾ ^(٢) ، والكلام بآخره ، فالحكم به قد يرجع .

وقوله تعالى : ﴿ أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينَ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « أم لعبت » ؛ لأن العاقل لا يمكن أن يلعب بمثل ما جاء به ظاهراً ، وإنما يكون ذلك أحد رجلين ؛ إما محق وإما مستمر على هو الصبا وغى الشباب ، فيكون اللعب من شأنه حتى يصدر عنه مثل ذلك ، ولو قال : « أم لعبت » لم يبط هذا

وقوله تعالى حاكياً عن المناققين : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، يريدون أحدثنا الإيمان ، وأعرضنا عن الكفر ، ليروح ذلك خلافاً منهم ، كما أخبر تعالى عنهم في قوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٥) .

وجاءت الاسمية في الرد عليهم بقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) لأنه أبلغ من نفي الفعل ، إذ يقتضى إخراج أنفسهم وذواتهم عن أن يكونوا طائفة من طوائف المؤمنين ، وينطوى تحته على سبيل القطع نفي بما أثبتوا لأنفسهم من الدعوى الكاذبة ، على طريقة : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنْهَا ﴾ ^(٢) ، مبالغة في تكذيبهم ، ولذلك أجيئوا بالباء ، وكلامهم في هذا - كما قيل : * خلى من المعنى ولكن مفرق * .

وإذا قيل : « أنا مؤمن » أبلغ من « آمن » ، ونفى الأبلغ لا يستلزم نفي مادونه : وما حقيقة إخراج ذواتهم من جنس المؤمنين لم يرجع في البيان إلا على عى أو ترويج ، ولكن ذم الله تعالى طائفة تقول « آمنا » ، وهى حالة القول ليست بمؤمنة ، بياناً لأن هذا القول إنما صدر عنها ادعاء ، بحضور الإيمان حالة القول ، والانتظام بذلك في سلك المتصفين بهذه الصفة ، وهم ليسوا كذلك ؛ فإذا ذمهم الله شمل الذم أن يكونوا آمنوا يوماً ثم تخلوا ، وأن يكونوا ما آمنوا قط من طريق الأولى والتعميم فقط ، وأعلم به أن ذلك حكم من ادعى هذه الدعوى على هذه الحال ، وبين أن هذا القول إنما قصدوا به التمويه ، بقوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) ولو قال : وما آمنوا ، لم يفد إلا نفيه عنهم في الماضى ، ولم يفد ذمهم إن كانوا آمنوا ثم ارتدوا ؛ وهذا أفاد نفيه في الحال ، وذمهم بكل حال ، ولأن ما فيه « مؤمنين » أحسن من « آمنوا » لوجود التمكن بالمد ؛ والوقف عقبه على حرف له موقف .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ ﴾ ^(٤) ، دون « يخرجون » فقليل ما سبق . وقيل استوى هنا « يخرجون » و « خارجين » في إفادة المعنى ، واختير الاسم لخفته وأصالته .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾ ^(١) يخبرون عن أنفسهم بالثبات على الإيمان بهم .
ومنه قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ^(٢) ،
قال الإمام فخر الدين الرازي : لأن الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت لما كان أشد آتى بالمضارع ، ليدل على التجدد ، كما في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ^(٣) .

نبيه

مضمر الفعل كظهره في إفادة الحدوث ، ومن هذه القاعدة قالوا : إن سلام الخليل عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة ، حيث قال : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ ^(٤) : فإن نصب ﴿ سلاماً ﴾ إنما يكون على إرادة الفعل ، أى سلمنا سلاماً ، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم ، إذ الفعل تأخر عن وجود الفاعل ، بخلاف سلام إبراهيم ، فإنه مرتفع بالابتداء ، فاقضى الثبوت على الإطلاق ، وهو أولى بما يعرض له الثبوت ، فكأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به ، اقتداء بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ ^(٥) .

وذكروا فيه أوجها أخرى تليق بقاعدة الفلاسفة في تفضيل الملائكة على البشر ، وهو أن السلام دعاء بالسلامة من كل نقص ، وكال البشر تدريجي ، فناسب الفعل ، وكال الملائكة مقارن لوجودها على الدوام ، فكان أحق بالاسم الدال على الثبوت .

قيل : وهو غلط ، لأن الفعل المنشأ هو تسليمهم ، أما السلام المدعوه به فليس في موضوعه تعرض لتدرج ، وسلامه أيضاً منشأ فعل ، ولا يتعرض للتدرج ، غير أن سلامه لم يدل بوضعه

(٢) سورة الروم ١٩

(٤) سورة هود ٦٩

(١) سورة البقرة ١٤

(٣) سورة البقرة ١٥

(٥) سورة النساء ٨٦

اللغوي وقوع إنشائه ، ثم لو كان هذا المعنى معتبراً لشرع السلام بيننا بالنصب دون الرفع .

نبيه

هذا الذى ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت ، والفعل على التجدد والحدوث ؛ هو المشهور عند البيانين ؛ وأنكر أبو المطرف بن عميرة فى كتاب " التمويهات " ^(١) على كتاب التبيان " لابن الزملى ، قال : هذا رأى غريب ، ولا مستند له نعلمه ، إلا أن يكون قد سمع أن فى مقوله ^(٢) : أن يفعل وأن يفعل هذا المعنى من التجدد ، فظن أنه الفعل القسم للأسماء ، فغلط . ثم قوله : الاسم يثبت المعنى للشيء عجيب ، وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط ، وإنما ذاك فى الأسماء المشتقة ؛ ثم كيف يفعل بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله فى هذه السورة بعينها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يَوْمِنُونَ ﴾ ^(٤) ؟

وقال ابن المنير : طريقة العرب تدييح الكلام وتلويحه ومجئ الفعلية تارة ، والاسمية أخرى ، من غير تكلف لما ذكره ، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخلق ، اعتماداً على أن المقصود الحاصل بدون التأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ ^(٥) ، ولا شيء بعد ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ ^(٦) ، وقد جاء التأكيد فى كلام المناقذين فقال : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ^(٧) .

(١) كتاب التبيان فى علم البيان ؛ للشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزملى ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال : « وعليه كتاب للشيخ أبى المطرف أحمد بن عبد الله الخرومى ؛ سماه التنيهاً على مافى التبيان من التمويهات »

(٣) سورة المؤمن ١٥ ، ١٦ ، ٥٧ ، ٥٨

(٥) سورة البقرة ٢٨٥

(٢) م : « قوله »

(٤) سورة آل عمران ٥٣

(٦) سورة البقرة ١١

قاعدة

[في قوله تعالى : مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ونحوها]

جاء في التنزيل في موضع : ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، وفي موضع : ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

والأول : جاء في تسعة مواضع . أحدها في الرحمن : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(١) .

والثاني : في أربع مواضع ، أولها في يونس : ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .

وجاء قوله تعالى : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ في أحد عشر موضعا ، أولها في البقرة : ﴿ سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ ^(٣) .

وجاء قوله : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ في ثمانية وعشرين موضعا ، أولها في آية الكرسي ^(٤) .

قال بعضهم : وتأملت هذه المواضع ، فوجدت أنه حيث قصد التنصيص على الأفراد ذكر الموصول والظرف ، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس ^(٥) ، من نفى الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض ، وإلى المقصود في آية الكرسي من إحاطة الملك ^(٦)

(١) سورة الرحمن ٢٩

(٢) سورة يونس ٦٦

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٤) سورة البقرة ١١٦

(٥) ومو قوله تعالى في الآية ٦٦ ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ،

وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ ... ﴾

(٦) ومو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ .

وحيث قصد أمر آخر لم يذكر الموصول ، لإمرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس والاهتمام^(١) بما هو المقصود في تلك الآية ، ألا ترى إلى سورة الرحمن المقصود منها علو قدرة الله تعالى وعلمه ، وشأنه وكونه سئولا ، ولم يقصد أفراد السائلين . فتأمل هذا الموضع !

قاعدة

[في قوله تعالى : « فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا » ونحوها]

قد يكون نحو هذا اللفظ في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾^(٢) ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾^(٣) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾^(٤) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ... ﴾^(٥) إلى غير ذلك . والمفسرون^(٦) على أن هذا الاستفهام معناه النفي فحينئذ ، فهو خبر ، وإذا كان خبرا فتوهم بعض الناس أنه إذا أخذت هذه الآيات على ظواهرها أدى إلى التناقض^(٧) ، لأنه يقال : لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد أظلم ممن افترى على الله كذبًا ، ولا أحد أظلم ممن ذكّر بآيات الله فأعرض عنها .

واختلف المفسرون^(٨) في الجواب عن هذا السؤال على طرق :

أحدها : تخصيص كل واحد في هذه المواضع بمعنى صلته ، فكأنه قال : لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد من المفتريين أظلم ممن افترى على الله

(٢) سورة الأنعام ٩٣

(٤) سورة الجدة ٢٢

(٦) نقله عن أبي حيان في البحر ١ : ٣٥٧ وما بعدها

(٧) البحر : « سبق ذهنه إلى التناقض فيها » .

(١) م : « والاهتمام »

(٣) سورة الزمر ٣٢

(٥) سورة البقرة ١١٤

مع تصرف في العبارة

(٨) المصدر السابق

كذبا ، وكذلك باقيها ، وإذا تخصص ^(١) بالصَّلَات زال عنه ^(٢) التناقض .

الثانى : أن التخصيص بالنسبة ^(٣) إلى السبق لما لم يَسْبِقْ أحدٌ إلى مثله ، حُكِمَ عليهم بأنهم أظلمُ مَنْ جاء بعدهم سالكا طريقهم ، وهذا يثول معناه إلى السبق فى المسانعة ، والافتراضية ^(٤) .

الثالث : - وادعى الشيخ أبو حيان الصواب - ونفى الأظلمية لا يستدعى نفي الظلمية ، لأن نفي المقيّد لا يدلُّ على نفي المطلق ، فلو قلت : ما فى الدار رجل ظريف ، لم يدلّ ذلك على نفي مطلق رجل ، وإذا لم يدلّ على نفي الظلمية لم يلزم التناقض ^(٥) لأن فيها إثبات التسوية فى الأظلمية ، وإذا ثبت التسوية فى الأظلمية لم يكن أحدٌ ممن وصف بذلك يزيد على الآخر ، لأنهم يتساوون فى الأظلمية ، وصار المعنى : لا أحد أظلمُ من افترى ومن كذب ونحوها ، ولا إشكال فى تساوى هؤلاء فى الأظلمية ، ولا يدلّ على أن أحد هؤلاء أظلمُ من الآخر ، كما أنك إذا قلت : لا أحد أفقه [من زيد وعمرو وخالد ، لا يدلّ على أن أحدهم أفقه من الآخر ، بل نفي أن يكون أحدهم أفقه] ^(٦) منهم .

لا يقال : إن مَنْ منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وسعى فى خرابها ولم يفتر على الله كذبا أقلُّ ظلما ممن جَمَعَ بينهما ، فلا يكون مساويا فى الأظلمية ! لأننا نقول : هذه الآيات كلّها إنما هى فى الكُفّار ، فهم متساوون فى الأظلمية ، وإن اختلفت طرق الأظلمية ، فهى كلّها صائرة إلى الكفر ، وهو شىء واحد ، لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لإفراد

(١) البحر : فإذا تخصصت بالصَّلَات

(٢) البحر : « عنده »

(٣) البحر : « يكون النسبة »

(٤) قال أبو حيان بعد أن أورد هذين الوجهين :

« وهذا كله بعد عن مدلول الكلام ووضعه العرب ، وبمجة فى اللسان يقيمها استعجام المعنى »

(٥) تكملة من البحر

(٦) البحر : « لم يكن تناقضا »

اتصف به ، وإِثْمًا تَمَكَّنَ الزيادةُ في الظلم بالنسبة ، لهم ، وللعصاة المؤمنين ، بجامع ما اشتركوا فيه من المخالفة ، فنقول : الكافر أَظْلَمُ من المؤمن ، ونقول : لا أحدَ أَظْلَمُ من الكافر ؛ ومعناه أن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره . انتهى .

وقال بعضُ مشايخنا : لم يدعِ القائلُ نفيَ الظالمية ، فيقيمُ الشيخُ الدليلَ على ثبوتها ، وإِثْمًا دعواه أن « ومن أَظْلَمُ من منع مثلاً » ، والغرضُ أنَّ الأظلمية ثابتة لغير ما اتصف بهذا الوصف ، وإذا كان كذلك حصل التعارض ، ولا بد من الجمع بينهما . وطريقه التخصيص ، فيتعين القول به .

وقول الشيخ : إن المعنى « لا أحدَ أَظْلَمُ من منع ومن ذكر » صحيح ، ولكن لم يستفد ذلك إلا من جهة التخصيص ، لأن الأفراد المنفي عنها الأظلمية في آية ، أثبتت بعضها الأظلمية أيضاً في آية أخرى ، وهكذا بالنسبة إلى بقية الآيات الوارد فيها ذلك . وكلام الشيخ يقتضى أن ذلك استفيد لا بطريق التخصيص ، بل بطريق أن الآيات المتضمنة لهذا الحكم في آية واحدة . وإذا تقرر ذلك ، علمت أن كلَّ آية خُصَّتْ بأخرى ، ولا حاجة إلى القول بالتخصيص بالصَّلَات ، ولا بالسبق .

الرابع : طريقة بعض المتأخرين ، فقال : متى قدرنا : « لا أحدَ أَظْلَمُ » ، لزم أحدُ الأمرين : إمَّا استواء الكلِّ في الظلم ، وأن المقصود نفي الأظلمية من غير المذكور ، لا إثبات الأظلمية له ، وهو خلاف المتبادر إلى الذهن ، وإمَّا أن كلَّ واحد أَظْلَمُ في ذلك النوع . وكلا الأمرين إثمًا لزم من جعل مدلولها إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة ، أو نفيها عن غيره .

وهنا معنى ثالث ، وهو أمكنُ في المعنى وسالم عن الاعتراض ، وهو الوقوف مع مدلول

اللفظ من الاستفهام ، والمقصود به أن هذا الأمر عظيم فظيع ، قصدنا بالاستفهام عنه تخيل أنه لا شيء فوقه ، لامتلاء قلب المستفهم عنه بعظمته امتلاء يمنعه من ترجيح غيره ، فكأنه مضطر إلى أن يقول : لا أحد أعظم ؛ وتكون دلالاته على ذلك استعارة لاحقيقة ، فلا يريدُ كون غيره أعظم منه إن فرض . وكثيرا ما يستعمل هذا في الكلام إذا قصد به التهويل ، فيقال : أي شيء أعظم من هذا إذا قصد إفراط عظمته ؟ ولو قيل للتكلم بذلك : أنت قلت إنه أعظم الأشياء ، لأبي ذلك . فليفهم هذا المعنى ، فإن الكلام ينتظم معه والمعنى عليه .

قاعدة

[في الجحدين الكلامين]

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ^(١) ، قال صاحب ^(٢) ”الياقوتة“ : قال ثعلب والمبرد جميعا : العرب إذا جاءت بين الكلامين بجحدين ، كان الكلام إخبارا ، فعناه إنما جعلناه جسدا لا يأكلون الطعام . ومثله : ما سمعت منك ولا أقبل منك مالا . وإذا كان في أول الكلام جحد كان الكلام مجحودا جحدا حقيقيا ، نحو « ما زيد بخارج » ، فإذا جمعت بين جحدين في أول الكلام كان أحدهما زائدا ، كقوله : ما ماقت يريد : « ماقت » ، ومثله ما إن قت ، وعليه قوله تعالى : ﴿ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ ^(٣) ، في أحد الأقوال .

(٢) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الطبري

المعروف بالزاهد ، وصاحب ثعلب ؛ وله كتاب الياقوت في اللغة ؛ ذكره ابن النديم في الفهرست ٧٦ والنفطى

في إنباء الرواة ٣ : ١٧٥

(٣) سورة الأحقاف ٢٦

قاعدة

في ألفاظ يُظنُّ بها الترادف وليست منه

ولهذا وُرِّعَتْ بحسب المقامات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر ، فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن ؛ فإنَّ للتركيب معنى غير معنى الأفراد ، ولهذا منَعَ كثير من الأصوليين وقوعَ أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب ؛ وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد .

فمن ذلك « الخوف » و « الخشية » ، لا يكادُ اللغوي يفرق بينهما ، ولا شكَّ أن الخشية أعلى من الخوف ، وهى أشدَّ الخوف ، فإنها مأخوذة من قولهم : شجرة خَشِيَّة إذا كانت يابسة وذلك فوات بالكلية ؛ والخوف من قولهم : ناقة خَوْفَاء ؛ إذا كان بها داء ، وذلك نقص وليس بفوات ؛ ومن ثَمَّة خُصَّت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ (١) .

وفُرقَ بينهما أيضاً ، بأن الخشية تكون من عِظَمِ الخشى ، وإن كان الخاشى قوياً ، والخوف يكون من ضعف الخائف ، وإن كان الخوف أمراً يسيراً ، ويدلُّ على ذلك أن الخلاء والشين والياء في تقاليها تدلُّ على العظمة ؛ قالوا : شيخ للسيد الكبير ، والخيش لما عظم من الكتَّان ، والخلاء والواو والفاء في تقاليها تدلُّ على الضعف ، وانظر إلى الخوف لما فيه من ضعف القوة ، وقال تعالى : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ ، فإن الخوف من الله لعظمته ، يخشاه كلُّ أحد كيف كانت حاله ، وسوء الحساب ربما لا يخافه مَنْ كان عالماً بالحساب ، وحاسب نفسه قبل أن يحاسب .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(١) ، وقال لموسى : ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ ^(٢) ، أى لا يكون عندك من ضعف نفسك ما تخاف منه من فرعون .

فإن قيل : ورد : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ؟

قيل : الخاشى من الله بالنسبة إلى عظمة الله ضعيف ، فيصح أن يقول : « يخشى ربه » لعظمته ، ويخاف ربه ، أى لضعفه بالنسبة إلى الله تعالى .

وفيه لطيفة ، وهى أن الله تعالى لما ذكر الملائكة وهم أقوىاء ذكر صفتهم بين يديه ، فقال : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٣) ، فبين أنهم عند الله ضعفاء ، ولما ذكر المؤمنين من الناس وهم ضعفاء لاجابة إلى بيان ضعفهم ، ذكر ما يدل على عظمة الله تعالى ، فقال : ﴿ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ ، ولما ذكر ضعف الملائكة بالنسبة إلى قوة الله تعالى قال : ﴿ رَبَّهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ ﴾ ، والمراد فوقية بالعظمة .

ومن ذلك الشح والبخل ، والشح هو البخل الشديد ؛ وفرق العسكري ^(٤) بين البخل والضمن ، بأن الضمن أصله أن يكون بالعوارى والبخل بالهيئات ، ولهذا يقال : هو ضمين بعلمه ، ولا يقال : هو بخيل ، لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهيئة ؛ لأن الواهب إذا وهب شيئاً خرج عن ملكه بخلاف العارية ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ^(٥) ، ولم يقل به : ﴿ بخيل ﴾ .

(٢) سورة النمل ١٠ من قوله تعالى : ﴿ يَا مُوسَىٰ

(١) سورة فاطر ٢٨

لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾

(٣) سورة النحل ٥٠

(٤) هو أبو هلال العسكري في كتابه الفروق اللغوية .

(٥) سورة التكاوير ٢٤

ومن ذلك الغبطة والمنافسة ، كلاهما محمود ، قال تعالى : ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ ^(١) ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنتين » ، وأراد الغبطة ، وهى تمتنى مثل ما له من غير أن يقيم لنيل غيره ؛ فإن انضم إلى ذلك الجدة والتشهير إلى مثله أو خير منه ، فهو منافسة .

وقريب منها الحسد والحقد ، فالحسد تمتنى زوال النعمة من مستحقها ، وربما كان مع سعى في إزالتها ، كذا ذكر الغزالي هذا القيد أعنى الاستحقاق ، وهو يقتضى أن تمتنى زوالها عن لا يستحقها لا يكون حسداً .

ومن ذلك « السبيل » و « الطريق » ، وقد كثر استعمال السبيل فى القرآن ؛ حتى إنه وقع فى الربع الأول منه فى بضع وخمسين موضعاً ، أولها قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ولم يقع ذكر الطريق مراداً به الخير إلا مقترناً بوصف أو بإضافة ، مما يخلصه لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٣) .

ومن ذلك « جاء » و « أتى » يستويان فى الماضى ، « ويأتى » أخف من « ينجى » وكذا فى الأمر و « جيئوا بمثله » أثقل من « فأتوا بمثله » ولم يذكر الله إلا « يأتى » و « يأتون » وفى الأمر « فأت » « فأتنا » « فأتوا » لأن إسكان الهمزة ثقيل لتحريك حروف المد واللين ، تقول « جى » أثقل من « آت » .

وأما فى الماضى ففيه لطيفة ، وهى أن « جاء » يقال فى الجواهر والأعيان ، « وآتى » فى المعانى والأزمان ، وفى مقابلهما : ذهب ومضى ، يقال ذهب فى الأعيان ، ومضى فى الأزمان ، ولهذا يقال : حُكم فلان ماضٍ ، ولا يقال : ذاهب ؛ لأن الحكم ليس من الأعيان .

وقال : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ^(١) ، ولم يقل « مضى » لأنه يضرب له المثل بالمعاني المفتقرة إلى الحال ، ويضرب له المثل بالأعيان القائمة بأنفسها ؛ فذكر الله « جاء » في موضع الأعيان في الماضي ، « وآتى » في موضع المعاني والأزمان .

وانظر قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ خِلٌ بَعِيرٌ ﴾ ^(٢) ؛ لأن الضواع عين . ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾ ^(٣) لأنه عين ، وقال : ﴿ وَجِئَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾ ^(٤) لأنها عين .
وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ ^(٥) ، فلأن الأجل كالمشاهد ، ولهذا يقال : حضرته الوفاة وحضره الموت . وقال تعالى : ﴿ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ ^(٦) ، أى العذاب لأنه مرئى يشاهدونه ، وقال : ﴿ وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ ^(٧) ، حيث لم يكن الحق مرئياً .

فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ ^(٨) ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ ^(٩) ، فجعل الأمر آتياً وجائياً .

قلنا : هذا يؤيد ما ذكرناه ؛ فإنه لما قال : ﴿ جاء ﴾ وهم ممن يرى الأشياء ، قال : ﴿ جاء ﴾ أى عياناً ، ولما كان الزرع لا يبصر ولا يرى ، قال : ﴿ أتاه ﴾ ، . ويؤيد : هذا أن « جاء » يُمدى بالهمزة ، ويقال : أجاهه ، قال تعالى : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ ^(١٠) ، ولم يرد « أتاه » بمعنى « أتت » من الإتيان ، لأن المعنى لا استقلال له ، حتى يأتى بنفسه .

ومن ذلك « الخطف » و « التخطف » لا يفرق الأديب بينهما ، والله تعالى فرّق

(٢) سورة يوسف ٧٢

(٤) سورة الفجر ٢٣

(٦) سورة الحجر ٦٣

(٨) سورة يونس ٢٤

(١٠) سورة مريم ٢٣

(١) سورة البقرة ١٧

(٣) سورة البقرة ٨٩

(٥) سورة النحل ٦١

(٧) سورة الحجر ٦٤

(٩) سورة مود ٥٨

بينهما، فتقول : ﴿خَطَفَ﴾ بالكسر لما تكرر ، ويكون من شأن الخاطف الخطف ، و«خَطَفَ» بالفتح حيث يقع الخطف من غير من يكون من شأنه الخطف بكلفة ، وهو أبعد من «خَطَفَ» بالفتح ، فإنه يكون لمن اتفق له على تكلف ، ولم يكن متوقعا منه . ويدل عليه أن «فَعَلَ» بالكسر لا يتكرر ، كعلم وسمع و «فَعَلَ» لا يشترط فيه ذلك ، كقتل وضرب ، قال تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ ^(١) فإن شغل الشيطان ذلك ، وقال : ﴿فَتَخَطَفَهُ الطَّيْرُ﴾ ^(٢) لأن من شأنه ذلك .

وقال : ﴿تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ﴾ ^(٣) فإن الناس لا تخطف الناس إلا على تكلف .

وقال : ﴿وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ ^(٤) .

وقال : ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ ^(٥) ، لأن البرق يخاف منه خطف البصر إذا قوى .

ومن ذلك «مدّ» و«أمد» قال : الراغب أكثر ^(٦) ما جاء الإمداد في المحبوس : ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِغَاكِهَةٍ﴾ ^(٧) ﴿وَوَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ ^(٨) ، والمدّ في المكروه : ﴿وَتَمُدُّ لَهُ مِنْ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ ^(٩) .

ومن ذلك «سقى» و«أسقى» وقد سبق . ومن ذلك «عمل» و«فعل» ، والفرق بينهما أن

(٢) سورة الحج ٣١
(٤) سورة العنكبوت ٦٧
(٦) الفردات ٤٨١ مع تصرف
(٨) سورة الواقعة ٣٠

(١) سورة الصافات ١٠
(٣) سورة الأنفال ٢٦
(٥) سورة البقرة ٢٠
(٧) سورة الطور ٢٢
(٩) سورة مريم ٧٩

العملَ أخصَّ من الفعل ، كلُّ عمل فعل ولا ينعكس ؛ ولهذا جعل النحاة الفعل في مقابلة الاسم ؛ لأنه أعم ، والعمل من الفعل ما كان مع امتداد ؛ لأنه «فعل» و باب «فعل» لما تكرر .

وقد اعتبره الله تعالى ، فقال : ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ﴾ ^(١) ، حيث كان فعلهم بزمان . وقال : ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ^(٢) ، حيث يأتون بما يؤمرون في طرفة عين ، فينقلون المدن بأسرع من أن يقوم القائم من مكانه .

وقال تعالى : ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيَدِنَا﴾ ^(٣) ، ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ ^(٤) ، فإن خلق الأنعام والثمار والزرع بامتداد ، وقال : ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ ^(٥) ، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ ^(٦) ، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ ^(٧) ، فإنها إهلاكات وقعت من غير بطء .

وقال : ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ^(٨) ، حيث كان المقصود المشابرة عليها ، لا الإتيان بها مرة .

وقال : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ ^(٩) ، بمعنى سارعوا . كما قال : ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ ^(١٠) . وقال : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ ^(١١) ؛ أى يأتون بها على سرعة من غير توانٍ في دفع حاجة الفقير ، فهذا هو الفصاحة في اختيار الأحسن في كل موضع .

ومن ذلك «العمود» و «الجلوس» . إن العمود لا يكون معه لبثة ، والجلوس

- | | |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة سبأ ١٣ | (٢) سورة النحل ٥٠ |
| (٣) سورة يس ٧١ | (٤) سورة يس ٣٥ |
| (٥) سورة الفيل ١ | (٦) سورة الفجر ٦ |
| (٧) سورة إبراهيم ٤٥ | (٨) سورة البقرة ٢٥ |
| (٩) سورة الحج ٧٧ | (١٠) سورة البقرة ١٤٨ |
| (١١) سورة المؤمنون ٤ | |

لا يعتبر فيه ذلك ؛ ولهذا تقول : « قواعد البيت » ، ولا تقول : « جوالسه » ؛ لأنَّ مقصودك ما فيه ثبات ؛ والقاف والعين والدال كيف تقلبت دلت على اللَّبث ؛ والقعدة بقاء على حالة ، والدقءاء للتراب الكثير الذى يبقى فى مسيل المساء وله لبث طويل ؛ وأما الجيم واللام والسين فهى للحركة ، منه السجل للكتاب يطوى له ولا يثبت عنده ، ولهذا قالوا فى قعد : يقعد بضم الوسط ، وقالوا : جلس يجلس بكسره ؛ فاختراروا الثقيل لما هو أثبت .

إذا ثبت هذا فنقول : قال الله تعالى : ﴿ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾ ^(١) ، فإنَّ الثبات هو المقصود . وقال : ﴿ أَفْعِدُوا مَعَ أَفْعَادِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لا زوال لكم ، ولا حركة عليكم بعد هذا . وقال : ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ ^(٣) ولم يقل « مجلس » إذ لا زوال عنه .

وقال : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ ﴾ ^(٤) ، إشارة إلى أنه يجلس فيه زماناً سيراً ليس بمقعد ؛ فإذا طُلب منكم التفسح فافسحوا ، لأنه لا كلفة فيه لقصره ، ولهذا لا يقال : قعيد الملوك ، وإنما يقال : جلسهم ، لأن مجالسة الملوك يستحب فيها التخفيف ؛ والقعيدة للمرأة ؛ لأنها تلبث فى مكانها .

ومن ذلك « التمام » « والكمال » ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ ^(٥) ، والعطف يقتضى المغايرة . فقيل : الإتمام لإزالة نقصان الأصل ، والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل ؛ ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٦) ؛ أحسن من « تامة » ، فإنَّ التمام من العدد قد عُلِمَ ؛ وإنما بقى احتمال نقص فى صفاتها .

(٢) سورة التوبة ٤٦

(٤) سورة المجادلة ١١

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

(١) سورة آل عمران ١٢١

(٣) سورة القمر ٥٥

(٥) سورة المائدة ٣

وقيل « تَمَّ » يشعر بحصول نقص قبله ، و « كَمَلَ » لا يشعر بذلك ؛ ومن هذا قولهم :
رجل كامل ، إذا جَمَعَ خصال الخير ، ورجل تامّ إذا كان غير ناقص الطول .
وقال العسكريّ : الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ، والتمام اسم للجزء
الذى يتمّ به الموصوف ؛ ولهذا يقولون : القافية تمام البيت ، ولا يقولون كماله ، ويقولون :
البيت بكمالهِ .

ومن ذلك الضياء والنور .

فائدة

[عن الجوينيّ في الفرق بين الإتيان والإعطاء]

قال الجوينيّ : لا يكاد اللغويون يفرّقون بين الإعطاء والإتيان ، وظهر لى بينهما
فرق ابننّى عليه بلاغة في كتاب الله ، وهو أنّ الإتيان أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله ،
لأنّ الإعطاء له مطاوع ، يقال : أعطاني فمطّوتُ ، ولا يقال في الإتيان : أتاني فأتيت ، وإنما
يقال : أتاني فأخذت ، [و] الفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له ؛
لأنّك تقول : قطعتُه فانقطع ، فيدلّ على أن فعل الفاعل كان موقوفا على قبول المحلّ ، لولاه
لما ثبت المفعول ؛ ولهذا يصحّ : قطعتُه فما انقطع ، ولا يصحّ فيما لا مطاوع له ذلك ،
فلا يجوز أن يقال : ضربتُه فانضرب أو ما انضرب ، ولا قتلته فانقتل أو ما انقتل ؛ لأنّ هذه
أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحلّ ، والفاعل مستقلّ بالأفعال التي لا مطاوع
لها ؛ فالإتيان إذن أقوى من الإعطاء .

قال : وقد تفكرت في مواضع من القرآن ، فوجدت ذلك مراعى ، قال الله تعالى في الملك : ﴿ تَوَتَّى اَلْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ ^(١) لأن الملك شيء عظيم لا يعطيه إلا من له قوة ؛ ولأن الملك في الملك أثبت من الملك في الملك ؛ فإن الملك لا يخرج الملك من يده ، وأما الملك فيخرجه بالبيع والهبة .

وقال تعالى : ﴿ يُوْتَى الْحِكْمَةَ ﴾ ^(٢) ، لأن الحكمة إذا ثبتت في المحل دامت .

وقال : ﴿ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَنَانِ ﴾ ^(٣) ، لعظم القرآن وشأنه .

وقال : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ^(٤) لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأُمته يرِدُون على الحوض ورود النازل على الماء ، ويرتحلون إلى منازل العز والأَنْهَار الجارية في الجنان ، والحوض للنبي صلى الله عليه وسلم وأُمته عند عطش الأكباد قبل الوصول إلى المقام الكريم ، فقال فيه : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ﴾ ، لأنه يترك ذلك عن قرب ، وينتقل إلى ما هو أعظم منه .

وقال : ﴿ أُعْطِيَ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ ^(٥) ، لأن من الأشياء ماله وجود في زمان واحد بلفظ الإعطاء ، وقال : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٦) ، لأنه تعالى بعد ما يرضى النبي صلى الله عليه وسلم يزيده وينتقل به من كل الرضا إلى أعظم ما كان يرجو منه ، لا بل حال أمته كذلك ، فقله : ﴿ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ فيه بشارة .

وقال : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ ^(٧) لأنها موقوفة على قبول منا ، وهم

(٢) سورة البقرة ٢٦٩

(٤) سورة الكوثر ١

(٦) سورة الضحى ٥

(١) سورة آل عمران ٢٦

(٣) سورة الحجر ٨٧

(٥) سورة طه ٥٠

(٧) سورة التوبة ٢٩

لَا يُؤْتُونَ إِيْتَاءَ عَنْ طَيْبِ قَلْبٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ كُرْهِه ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
إِعْطَاؤُهُ لِلزَّكَاةِ بَقْوَةً ، لَا يَكُونُ كإِعْطَاءِ الْجُزْيَةِ .

فَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ اللَّطِيفَةِ الْمَوْقِفَةِ عَلَى سِرِّهِ مِنْ أَسْرَارِ الْكِتَابِ ! .

قَاعِدَةٌ

فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ

اعْلَمْ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقَامًا لَا يَلِيْقُ بِالْآخَرِ .

فَأَمَّا التَّعْرِيفُ فَهُوَ أَسْبَابُ :

الأول : الإِشَارَةُ إِلَى مَعْنَى خَارِجِيَّةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ .
فَجَمِيعُ السَّحَرَةِ ﴾ ^(١) ، عَلَى قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ ^(٢) فَإِنَّهُ أَشِيرَ بِالسَّحَرَةِ إِلَى « سَاحِرٍ » مَذْكُورٍ .
وقوله : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ ^(٣) .

وَأَغْرَبَ ابْنُ الْخَشَّابِ فَعَلَهَا لِلْجِنْسِ ، فَقَالَ : لِأَنَّ مَنْ عَصَى رَسُولًا فَقَدْ عَصَى
سَائِرَ الرُّسُلِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ تَقَدُّمَ ذِكْرِهِ ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا
كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ ^(٤) ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَقْدُونَ أَنَّ النَّاسَ
الَّذِينَ آمَنُوا سَفَهَاءُ .

(١) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ ٣٨ ، ٣٧

(٢) قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ « بِكُلِّ سَاحِرٍ » ، بِوزْنِ « فَاعِلٍ » ، وَالْجَهْلُورُ : « بِكُلِّ سَاحِرٍ » بِوزْنِ « فَعَالٍ » .

إِتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبَيْتِ ٣٣١

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٣

(٣) سُورَةُ الزَّمَلِ ١٥ ، ١٦

وقوله : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ ^(١) أى الذَّكَرُ الذى طلبته كالأنثى التى وَهَبْتُ لها ، وإنما جعل هذا للخارجى لمعنى الذَّكَرُ فى قولها : ﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ ^(٢) ، ومعنى الأنثى فى قولها : ﴿ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ ^(٣) .

الثانى : لمهود ذهنى ، أى فى ذهن مخاطبك ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ^(٥) ، وإما حضورى ؛ نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإنها نزلت يوم عرفة .

الثالث : الجنس ، وهى فيه على أقسام : أحدها أن يقصد المبالغة فى الخبر ، فيقصر جنس المعنى على الخبر عنه ؛ نحو زيد الرجل ، أى الكامل فى الرجولية . وجعل سبويه صفات الله تعالى كلها من ذلك .

وثانيها : أن يقصره على وجه الحقيقة لا المبالغة ، ويسمى تعريف الماهية ، نحو : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(٨) ، أى جعلنا مبتدأ كل حى هذا الجنس ، الذى هو الماء . وقال بعضهم : المراد بالحقيقة ثبوت الحقيقة الكلية الموجودة فى الخارج ، لا الشاهد لأفراد الجنس ، نحو : الرجل خير من المرأة ، لا يريدون امرأة بعينها ، وإنما المراد : هذا الجنس خير من ذلك الجنس ؛ من حيث هو ، وإن كان يتفق ^(٩) فى بعض أفراد النساء من هو خير من بعض أفراد الرجال ، بسبب عوارض .

وهذا معنى قول ابن بابشاذ : إن تعريف العهد لما ثبت فى الأعيان ، وتعريف الجنس لما ثبت فى الأذهان ؛ لأن التفضيل فى الجنس راجع إلى الصورتين الكليتين فى الذهن ؛

(١) سورة آل عمران ٣٥

(٢) سورة الفتح ١٨

(٣) سورة الأنعام ٨٩

(٤) م : « متفقاً »

(٥) سورة آل عمران ٣٦

(٦) سورة التوبة ٤٠

(٧) سورة المائدة ٣

(٨) سورة الأنبياء ٣٠

إذ لا معنى للتفضيل في الصور الذهنية ، وإنما أضاف إلى الذهن لأن تلك الحقيقة التي ذكرناها ؛ وإن كانت موجودة في الخارج ؛ لاشتمال الأفراد الخارجية عليها ، لكنها كلها مطابقة للصور الذهنية التي لتلك الحقيقة ، ولهذا تسمى الكلية الطبيعية .

الرابع : أن يقصد بها الحقيقة ، باعتبار كلية ذلك المعنى ، وتعرف بأنها التي إذا نزعنا حَسُنَ أن يخلفها « كَلَّ » وتُفيد معناها الذي وضعت له حقيقة ؛ ويلزم من ذلك الدلالة على شمول الأفراد ، وهي الاستغراقية ، ويظهر أثره في صحة الاستثناء منه ، مع كونه بلفظ الفرد ، نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(١) ، وفي صحة وصفه بالجمع نحو : ﴿ أَوِ الْطُّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ ^(٢) .

قال صاحب " ضوء المصباح " ^(٣) : سواء أكان الشمول باعتبار الجنس ، كالرجل والمرأة ، أو باعتبار النوع كالسارق والسارقة ، ويُفَرَّق بينهما ، بأن ما دخلت عليه من أجل فعله فيزول عنه الاسم بزوال الفعل ، فهي للنوع . وما دخلت عليه من أجل وصفه فلا يزول عنه الاسم أبداً . هذا كله إذا دخلت على مفرد ، نحو : ﴿ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَأَشْهَادَةٍ ﴾ ^(٤) ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ ^(٥) ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ^(٦) خلافاً للإمام فخر الدين ومن تبعه في قولهم : إن المفرد المحلّ بالألف واللام لا يعم ، ولنا الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ أَوِ الْطُّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ ^(٧) ، وليس في قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(٨) دلالة على العموم ، كما زعم صاحب الكشف .

فإن قلت : فإذا لم يكن السارق عامّاً ، فبماذا تقطع يد كل سارق من لدن سُرقِ رداء صفوان إلى انقضاء العالم .

(١) سورة العصر ٢ ، ٣

(٢) سورة التور ٣١

(٣) لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني ، شرح المصباح في النحو البطارزي ، وسماء المفتاح ، ثم لمحة وسماء الضوء : كشف الظنون ١٧٠٨ .

(٤) سورة التوبة ٩٤

(٥) سورة النساء ٢٨

(٦) سورة المائدة ٣٨

قيل : لأن المراد منه الجنس ؛ أى نفس الحقيقة ؛ والمعنى أن المتصف بصفة السرقة تقطع يده ، وهو صادق على كل سارق ؛ لأن الحقيقة كما توجد مع الواحد توجد مع المتعدد أيضاً ؛ فإن دخلت على جمع ؛ فاختلف العلماء : هل سلبته معنى الجمع ، ويصير للجنس ويحمل على أقله ، وهو الواحد لئلا يجمع على الكلمة عموماً ؟ أو معنى الجمع باقٍ معها ؟

مذهب الحنفية الأول ، وقضية مذهبنا الثانى . ولهذا اشترطوا ثلاثة من كل صنف فى الزكاة إلا العاملين . ويلزم الحنفية ألا يصح منه الاستثناء ولا يخصه ، وقد قال تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ ۖ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ۖ ﴾ ^(٢) ، إلى قوله : ﴿ حَتَّى يُطْغَوْا الْجُزْيَةَ ۖ ﴾ ^(٣) وقد حَقَّقْتُهُ فى باب العموم من ” بحر الأصول “ ، ^(٤) .

ثم الأكثر فى نعتها وغيرها موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ۖ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ لَا يَضَلَّاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى . وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ۖ ﴾ ^(٦) .

وتجىء موافقة معنى لا لفظاً على قلة ، كقوله : ﴿ أَوِ الطَّغْلَى الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ۖ ﴾ .

وأما التنكير ، فله أسباب :

(٢) سورة التوبة ٥
(٤) كتاب البحر المحيط فى الأصول المؤلف منه نسخة
(٥) سورة النساء ٣٦

(١) سورة الحجر ٣٠ ، ٣١
(٣) سورة التوبة ٢٩
خطبة برقم ٤٨٣ - أصول
(٦) سورة الليل ١٥ - ١٨

الأول : إرادة الوحدة ، نحو : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾ ^(١) .
 الثانى : إرادة النوع ، كقوله : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ ^(٢) أى نوع
 من الذِّكر .

﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ^(٣) ؛ وهى التعامى عن آيات الله الظاهرة لكل مبصر؛
 ويجوز أن يكون للتعظيم وجرياً فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ ^(٤) ،
 ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ ﴾ ^(٥) ؛ لأنهم لم يحرصوا على أصل الحياة حتى
 تعرف ، بل على الازدياد من نوع ؛ وإن كان الزائد أقل شئ ينطلق عليه اسم الحياة .
 الثالث : التعظيم كقوله تعالى : ﴿ فَأَذْنُوتُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٦) ؛ أى بحرب
 وأى حرب .

وكقوله : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ^(٧) ، أى لا يؤقف
 على حقيقته .

وجعل منه التكاكى قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُسَكَّ عَذَابٌ مِنْ
 الرَّحْمَنِ ﴾ ^(٨) ، والظاهر من قول الزمخشري خلافة ؛ وهذا لم يصرح بأن العذاب لاحق به ،
 بل قال : ﴿ يُسَكَّ ﴾ ، وذكر الخوف وذكر اسم الرحمن ؛ ولم يقل : « المنتقم » ، وذلك يدل
 على أنه لم يرد التعظيم .

وقوله : ﴿ أَنْ لَهُمْ جَنَاتٍ ﴾ ^(٩) .

فإن قلت : لم ينكر « الأنهار » فى قوله : ﴿ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ^(٩) ؟

(٢) سورة م ٤٩

(٤) سورة النور ٤٥

(٦) سورة البقرة ٢٧٩

(٨) سورة مريم ٤٥

(١) سورة القصص ٢٠

(٣) سورة البقرة ٧

(٥) سورة البقرة ٩٦

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة البقرة ٢٥

قلت : لا غرض في عظم الأنهار وسعتها ، بخلاف الجنات .

ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(١) ؛ ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾ ^(٢) .

وإنما لم ينكر « سلام عيسى » في قوله : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ ^(٣) ؛ فإنه في قصة دعائه ، الرمز إلى ما اشتق منه اسم الله تعالى ، والسلام : اسم من أسمائه ، مشتق من السلامة ، وكل اسم ناديته به متعرض لما يشتق منه ذلك الاسم ؛ نحو : يا غفور يا رحيم .

الرابع : التكثير ؛ نحو « إِنَّ لَهُ لِبَلَاءً » ، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ ^(٤) ، أى أجراً وافراً جزيلاً ، ليقابل المأجور عنه من الغلبة على مثل موسى عليه السلام ؛ فإنه لا يقابل الغلبة عليه بأجر ؛ إلا وهو عديم النظير في الكثرة .

وقد أفاد التكثير والتعظيم معا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ ﴾ ^(٥) ؛ أى رسل عظام ذوو عدد كثير ، وذلك لأنه وقع عوضاً عن قوله : « فلا تحزن وتصبّر » ، وهو يدل على عظم الأمر وتكاثر العدد .

الخامس : التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَى شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٦) ؛ قال الزمخشري : أى ^(٧) من شىء حقير مهين ، ثم بينه بقوله ﴿ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٨) .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٨) ، أى لا يعبأ به ، وإلا لا تبعوه ، لأن ذلك ديدنهم ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ ^(٩) .

السادس : التقليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ ^(١٠) ؛ أى رضوان

(١) سورة الصافات ١٠٩

(٢) سورة مريم ١٥

(٣) سورة مريم ٣٣

(٤) سورة الأعراف ١١٣ ، والآية بتمامها : ﴿ وَجَاءَ

(٥) سورة فاطر ٤

السَّحَرَةُ فِرْعَوْنُ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾

(٦) الكشاف ٤ : ٥٦٢

(٧) سورة عبس ١٨ ، ١٩

(٨) سورة النجم ٢٣

(٩) سورة الجاثية ٣٢

(١٠) سورة التوبة ٧٢

قليل من بحار رضوان الله الذي لا يتناهى ، أكبر من الجنات ؛ لأن رضا المولى رأس كل سعادة .

وقوله تعالى : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ ^(١) ؛ إذ المعنى أنه يحصل فيه أصل الشفاء في جملة صور ، ويجوز أن يكون للتعظيم .

وعدّ صاحب الكشف منه : ﴿ أُسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ ^(٢) ، أى بعض الليل . وفيه نظر ؛ لأن التقليل عبارة عن تقليل الجنس إلى فرد من أفرادها لا ببعض فرد إلى جزء من أجزائه .

تنبيه

هذه الأمور إنما تعلم من القرائن والسياق ، كما فهم التعظيم في قوله تعالى : ﴿ لَأَيُّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ ^(٣) ؛ من قوله بعده : ﴿ لِيَوْمِ الْفَصْلِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ ﴾ ^(٣) . وكما فهم التحقير من قوله : ﴿ مِنْ أَى شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٤) ؛ من قوله بعده : ﴿ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٤) .

قاعدة

[فيما إذا ذكر الاسم مرتين]

إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ؛ أو الثانى معرفة والأول نكرة ، أو عكسه .

(١) سورة النحل ٦٩ (٢) سورة الإسراء ١
(٣) سورة المرسلات ١٢ ، ١٣ ، ١٤ (٤) سورة عبس ١٨ ، ١٩

فالأول: أن يكونا معرفتين، والثاني فيه هو الأول غالباً، حملاً له على المهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة، كـ « العسر » في قوله: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(١)؛ ولذلك ورد: « لن يغلب عُسْر يسرين »، قال التنوخي: إنما كان مع العسر واحداً؛ لأنَّ للام طبيعة لا ثاني لها، بمعنى أن الجنس هي، والكلّي لا يوصف بوحدة ولا تعدد.

وقوله: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُخْضَرُونَ ﴾^(٢).

وقوله: ﴿ فَأَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ . أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴾^(٣).

وقوله: ﴿ وَفِيهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقَى السَّيِّئَاتِ ﴾^(٤).

وقوله: ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ . الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ ﴾^(٥).

وقوله: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٦).

وقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾^(٧).

وقوله: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(٨).

وهذه القاعدة ليست مطردة، وهي منقوضة بآيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ

الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(٩)، فإنهما معرفتان وهما غيران؛ فإن الأول هو العمل، والثاني الثواب.

(٢) سورة الصافات ١٥٨

(٤) سورة المؤمن ٩

(٦) سورة المؤمن ٥٧

(٨) سورة الفاتحة ٧، ٦

(١) سورة الانشراح ٥، ٦

(٣) سورة الزمر ٢، ٣

(٤) سورة المؤمن ١٦، ١٧

(٧) سورة فصلت ٣٧

(٩) سورة الرحمن ٦٠

وقوله تعالى : ﴿ اِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ^(١) أى القاتلة والمقتولة .

وقوله : ﴿ الْحَرْءُ بِالْحَرْءِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ هَلْ اَتَى عَلَى الْاِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ اِنَّا خَلَقْنَا الْاِنْسَانَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَاَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَكَذٰلِكَ اَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِيْنَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُوْنَ بِهِ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ قُلِ اللّٰهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ تُوِّتِ الْمَلِكَ مَن تَشَآءُ ﴾ ^(٧) .

فالمَلِك الذى يؤتیه الله للعبد لا يمكن أن يكون نفس مُلكه ، فقد اختلفا وهما معرفتان ، لكن يصدق أنه إياه باعتبار الاشتراك فى الاسم ، كما صرح بنحوه فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ اِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللّٰهِ يُؤْتِيْهِ مَن يَشَآءُ ﴾ ^(٨) ، فقد أعاد الضمير فى المنفصل المستغرق باعتبار أصل الفضل .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿ اَيَّبْتَغُوْنَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَاِنَّ الْعِزَّةَ لِلّٰهِ جَمِيعًا ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ اَفَلَمْ يَرَوْا اِلَى مَا بَيْنَ اَيْدِيْهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِّنَ السَّمَآءِ وَالْاَرْضِ اِنْ نَّشَآءُ نَخْصِفْ بِهِمُ الْاَرْضَ ﴾ ^(١٠) .

فالأول عام والثانى خاص .

وقوله : ﴿ لَخَلَقُ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ اَكْبَرُ مِّنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلٰكِنَّا اَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُوْنَ ﴾ ^(١١) .

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٤) سورة المائدة ٤٨

(٦) سورة آل عمران ٢٦ ، ٢٣

(٨) سورة سبأ ٩

(١) سورة المائدة ٤٥

(٣) سورة الإنسان ١ ، ٢

(٥) سورة العنكبوت ٤٧

(٧) سورة النساء ١٣٩

(٩) سورة غافر ٥٧

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(١).
وقوله: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾^(٢).

فالأول نصب على القسم والثاني نصب بـ «أقول». وهذا بخلاف قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٣). وأما قوله: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوءِ﴾^(٤)؛ فالأولى معرفة بالضمير والثانية عامة، والأولى خاصة، فالأول داخل في الثاني. وكذا قوله: ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٥). وقوله: ﴿يَرْبُّ الْعَالَمِينَ رَبُّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾^(٦). وقوله: ﴿أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ﴾^(٧). وقوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾^(٨).

وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^(٩)، ثم قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٩)، فهما وإن اختلفا يكون الأول خاصاً والثاني عاماً متفقان بالجنس.

وكذلك: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُفْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^(١٠)، ولذلك استبدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقاً.

(٢) سورة م س ٨٤
(٤) سورة يوسف ٥٣
(٦) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨
(٨) سورة الفتح ٢٣
(١٠) سورة النجم ٢٨

(١) سورة غافر ٦٩
(٣) سورة الإسراء ١٠٥
(٥) سورة م س ٢٦
(٧) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧
(٩) سورة البقرة ١٨٥

وأما قوله تعالى : ﴿ فَبَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ ^(١) بعد قوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا ﴾ ^(٢) فيحتمل أن تكون الأولى هي الثانية وألا تكون .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٣) .
فإن كانت « إحداهما » الثانية مفعولا ، فالاسم الأول هو الثاني على قاعدة العرفتين ،
مؤان كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس . وأكثر النحاة على أن الإعراب إذا لم يظهر
في واحد من الاسمين تعين كون الأول فاعلا ، خلافا لما قاله الزجاج في قوله تعالى :
﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) ، فالكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم ، ثم كرره بقوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٦) . والكتاب الثاني التوراة ، والثالث جنس كتب الله تعالى ، أى ماهو من شيء في ^(٧) كتب الله تعالى وكلامه قاله الراغب ^(٨) .

الثاني : أن يكونا نكرتين ، فالثاني غير الأول ، وإلا لكان المناسب هو التعريف ؛
بناء على كونه معهوداً سابقاً . قالوا : والمعنى في هذا والذي قبله أن النكرة تستغرق الجنس ،
والمعرفة تتناول البعض ؛ فيكون داخلا في الكل ، سواء قدم أو آخر .

والشهور في تمثيل هذا القسم « اليسر » : في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا .
إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة آل عمران ٧٨

(٦) المفردات « من »

(٨) سورة الفتح ٦ ، ٥

(١) سورة القصص ٢٥ ، ٢٦

(٣) سورة الأنبياء ١٥

(٥) سورة البقرة ٧٩

(٧) المفردات ٤٣٧

. وقد قيل إن تنكير « يسراً » للتعميم ، وتعريف « اليسر » للعهد الذى كانوا عليه ، يؤكد سبب النزول^(١) ، أو الجنس الذى يعرفه كل أحد ، ليكون « اليسر » الثانى مغايراً للأول ، بخلاف العسر . والتحقيق أن الجملة الثانية هنا تأكيد للأولى لتقديرها فى النفس ، وتمكينها من القلب ، ولأنها تنكير صريح لها ، ولا تدل على تعدد اليسر ، كما لا يدل قولنا : إن مع زيد كتاباً ، إن مع زيد كتاباً ، على أن معه كتابين ، فالأصح أن هذا تأكيد .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ... ﴾^(٢) الآية ، فإن كلاماً من المذكور غير الآخر ، فالضعف الأول النطفة أو التراب ، والثانى الضعف الموجود فى الطفل والجنين ، والثالث فى الشيخوخة . والقوة الأولى التى تجعل للطفل حركة وهداية لاستدعاء اللبن ، والدفع عن نفسه بالبكاء ، والثانية بعد البلوغ

قال ابن الحاجب فى قوله تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ ﴾^(٣) : الفائدة فى إعادة لفظ « شهر » الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح ، والألفاظ التى تأتى مبيّنة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار .

واعلم أنه ينبغى أن يأتى فى هذا القسم الخلاف الأصولى ، فى نحو : « صلّ ركعتين ، صلّ ركعتين » هل يكون أمرين بأمورين والثانى تأسيس ، أولاً ؟ وفيه قولان .

وقد نقضوا هذا القسم بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾^(٤) فإن فيه نكرتين ؛ والثانى هو الأول . وأجاب الطيبي ، بأنه من باب التكرير وإناطة أمر زائد .

(١) ذكره القرطبي فى الجزء العشرين ص ١٠٨ : « إن الله بعث نبيه صلى الله عليه وسلم مقلاً مخفياً ، فعيره المشركون بفقره ، حتى قالوا له : نجمع لك مالا ، فاعتم وطنهم كذبوه لفقره ؛ فعزاه الله وعدده نعمه عليه ، ووعدوه النقي بقوله : ﴿ فَلْيَنْتَهِ عَ الْعُسْرِ يُسْراً ﴾ . »

(٢) سورة سبأ ١٢

(٣) سورة الروم ٥٤

(٤) سورة الزخرف ٨٤

وهذه القاعدة فيما إذا لم يقصد التكرير ، وهذه الآية من قصد التكرير . ويدلّ عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ ﴾ ^(١) .

وأجاب غيره بأن «إله» بمعنى معبود ، والاسم المشتق إنما يقصده ما تضمنه من الصفة ، فأنت إذا قلت : زيد ضارب عمرو ، ضارب بكر ، لا يُتخيل أن الثاني هو الأول ، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة ؛ فإن المذكور حقيقة إنما هو المضروبان لا الضاربان ، ولا شك أن الضميرين مختلفان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ ^(٢) الثاني هو الأول .

وأجيب بأن أحدهما محكي من كلام السائل ، والثاني من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما الكلام في وقوعهما من متكلم واحد .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ ﴾ ^(٣) .

ومنها : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ ^(٤) .

ومنها : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَ آيَةً ... ﴾ ^(٥) .

الثالث : أن يكون الأول نكرة والثاني معرفة ، فهو كالقسم الأول ، يكون الثاني فيه هو الأول ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة البقرة ٢١٧
(٤) سورة الملك ٨ ، ٩
(٦) سورة الزمل ١٥ ، ١٦

(١) سورة الزخرف ٨٢
(٣) سورة البقرة ٩٠
(٥) سورة الأنعام ٣٧

وقوله: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ (١).
وقوله: ﴿ وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ ﴾ (٢).

وقوله: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (٣). وهذا منتقض
بقوله: ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ ﴾ (٤).

وقوله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ (٥)، فإنهم
استدلوا بها على استحباب كل صلح، فالأول داخل في الثاني وليس يجنسه.
وكذلك: ﴿ وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (٦).

وقوله: ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾ (٧) الفضل الأول العمل، والثاني الثواب.
وكذلك: ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ (٨).

وكذلك: ﴿ لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ (٩).
وكذلك: ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾ (١٠) تعريفه إن المزيد غير المزيد عليه.

وكذلك: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ ﴾ (١١) وقوله: ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ ﴾ (١٢).

الرابع: عكسه فلا يطلق القول به بل يتوقف على القرائن، فتارة تقوم قرينة على التخيير،

(٢) سورة الشورى ٤١ ، ٥٢

(٤) سورة النساء ١٢٨

(٦) سورة هود ٣ ، ٥٢

(٨) سورة النحل ٨٨

(١٠) سورة الأنعام ١٥٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة المنكوب ١٧

(٥) سورة يونس ٣٦

(٧) سورة الفتح ٤

(٩) سورة إبراهيم ١

كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ ^(١) .
وكذلك قوله : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ . هُدًى ﴾ ^(٣) ،
قال الزمخشري : المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع ، والهدى والإرشاد .

وتارة تقوم قرينة على الاتحاد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ قُرْآنًا . عَرَبِيًّا ﴾ ^(٤) .
وقوله : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ﴾ إلى قوله :
﴿ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا ﴾ ^(٥) .

وأما قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ^(٦) .
وقوله أيضاً : ﴿ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ ^(٧) فهو من إعادة النكرة معرفة ، لأن ﴿ من معروف ﴾
وإن كان في التلاوة متأخرا عن ﴿ بالمعروف ﴾ ، فهو في الإنزال متقدم عليه .

قواعد تتعلق بالمطف

القاعدة الأولى

ينقسم باعتبار إلى عطف المفرد على مثله ، وعطف الجمل .

- | | |
|---|--|
| (١) سورة الروم ٥٥ | (٢) سورة النساء ١٥٣ |
| (٣) سورة غافر ٥٣ ، ٥٤ | (٤) سورة الزمر ٢٧ ، ٢٨ |
| (٥) سورة الأحقاف ٢٩ ، ٣٠ | (٦) سورة البقرة ١٧٨ ﴿ فَمَنْ عَنِيَ لَهُ مِنْ |
| أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ | (٧) سورة البقرة ٢٤٠ ، والآية : ﴿ فَإِنْ خَرَجْتَ |
| فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ | |

فأما عطف المفرد ففائدته تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب ، ليعلم أنه مثل الأول في فاعليته أو مفعوليته ؛ ليتصل الكلام ببعضه ببعض ، أو حكم خاص دون غيره ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَافِبِينَ ﴾ ^(١) ، فمن قرأ بالنصب عطفاً على « الوجوه » كانت « الأرجل » مفعولة ، ومن قرأ بالجر عطفاً على « الرؤوس » كانت ممسوحة ، لكن خولف ذلك لعارض يرجح . ولا بد في هذا من ملاحظة المشاكلة بين المتعاطفين ، فتقول : جاءني زيد وعمرو ، لأنهما معرفتان ، ولو قلت : جاء زيد ورجل ، لم يستقيم لكون المعطوف نكرة ، نعم إن تخصص قلت : ورجل آخر ، جاز .

ولذا قال صاحب " المستوفى " من النحويين : وأما عطف الجملة ، فإن كانت الأولى لا محل لها من الإعراب فكما سبق ، لأنها محل محل المفرد ؛ نحو مررت برجل خلقه حسن ، وخلق قبيح . وإن كان لا محل لها ، نحو زيد أخوك وعمرو صاحبك ، فقائدة العطف الاشتراك في مقتضى الحرف العاطف ، فإن كان العطف بغير الواو ظهر له فائدة من التعقيب كالفاء ، أو الترتيب كـ « ثم » ، أو نفي الحكم عن الباقي كـ « لا » .

وأما الواو فلا تفيد شيئاً هنا غير المشاركة في الإعراب .

وقيل : بل تفيد أنهما كالنظيرين والشريكين ؛ بحيث إذا علم السامع حال الأول عساه أن يعرف حال الثاني . ومن ثمة صار بعض الأصوليين إلى أن القرآن في اللفظ يوجب القرآن في الحكم ، ومن هاهنا شرط البيانين التناسب بين الجمل لتظهر الفائدة ، حتى إنهم منعوا عطف الإنشاء على الخبر وعكسه .

ونقله الصَّفَّار في شرح سيبويه عن سيبويه ؛ ألا ترى إلى قوله : يقبح عندهم أن يُدخلوا الكلام الواجب في موضع المنفى ، فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس بمعناه . انتهى . ولهذا منع الناس من « الواو » ؛ في « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد » ، لأن الأولى

خبرية والثانية طلبية ، وجوزّه ابنُ الطَّراوة ؛ لأنها يجتمعان في التبرّك .

وخالفهم كثيرٌ من النحويين ، كابن خروف والصّقّار وابن عمرو ، وقالوا : يُعطف الأمر على الخبر ، والنهي على الأمر والخبر ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ ^(١) ، فعطف خبراً على جملة شرط ، وجملة الشرط على الأمر .

وقال تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٣) ، فعطف نهياً على خبر .

ومثله : ﴿ يَا بَنِيَّ أَزْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٤) .

قالوا : وتعطف الجملة على الجملة ، ولا اشتراك بينهما ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ^(٥) ، على قولنا بالوقف على « الله » وأنه سبحانه اختص به .

وقال : ﴿ وَأَلَيْكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(٦) فإنه علة تامة بخبرها ، فلا يوجب العطف المشاركة فيما تم به الجلتان الأوليان ، وهو الشرط الذي تضمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا ﴾ ^(٧) ، كقولك : إن دخلت الدار فانت طالق ، وفلانة طالق ، لا يتعلّق طلاق الثانية بالشرط ، وعلى هذا يختص الاستثناء به ولا يرجع لما تقدمه ، ويبقى المحدود في القذف غير مقبول الشهادة بعد التوبة كما كان قبلها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْصِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٨) ؛ فإنه

(٢) سورة يونس ٢٢

(٤) سورة هود ٤٢

(٦) سورة النور ٤

(١) سورة المائدة ٦٧

(٣) سورة يونس ١٠٥

(٥) سورة آل عمران ٧

(٧) سورة الشورى ٢٤

علة تامة معطوفة على ما قبلها ، غير داخل تحت الشرط . ولو دخلت كان ختم القلب ومحو الباطل متعلقين بالشرط ، والمتعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ، وقد عدم ختم القلب ووُجد محو الباطل ، فعلما أنه خارج عن الشرط ، وإنما سقطت الواو في الخط ، واللفظ ليس للجزم ، بل سقوطه من اللفظ لالتقاء الساكنين ، وفي الخط اتباعا للفظ ، كسقوطه في قوله تعالى : ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ سَدْعُ الزَّيَّاتَةِ ﴾ ^(٢) ، ولهذا وقف عليه يعقوب بالواو نظرا للأصل ؛ وإن وقف عليه غيره بغيروا اتباعا للخط .

والدليل على أنها ابتداء إعادة الاسم في قوله : ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ولو كانت معطوفة على ما قبلها ل قيل « وَيَمْنَحُ الْبَاطِل » ، ومثله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَيَذِيبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٥) .
وقوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾ ^(٦) ، وغير ذلك .

قلت : وكثير من هذا لا يرد عليهم ؛ فإن كلامهم في الواو العاطفة ، وأما ﴿ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ وما بعده فهي للاستئناف ؛ إذ لو كانت للعطف لاتصّب « نقر » ، وجزم « يتوب » . وكذلك في ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ للاستئناف ، ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾ .

وقال البيانين : للجملة ثلاثة أحوال :

فالأول : أن يكون ما قبلها بمنزلة الصفة من الموصوف ، والتأكيد من المؤكّد ، فلا يدخلها عطف لشدة الامتزاج ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الطاق ١٧

(٤) سورة الحج ٥

(٦) سورة الأعراف ٢٦

(١) سورة الإسراء ١١

(٢) سورة الشورى ٢٤

(٥) سورة التوبة ١٥

(٧) سورة البقرة ٢ ، ١

وقوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) .
وكذلك : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ ^(٣) مع قوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ؛ فإن المخادعة ليست شيئا غير قولهم : ﴿ آمَنَّا ﴾ من غير انصافهم .
وقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٥) ؛ وذلك لأن معنى قولهم ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ أنا لم تؤمن ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ خبر لهذا المعنى بعينه .
وقوله : ﴿ وَإِذَا تَنَادَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ ^(٦) .
وقوله : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٧) ؛ فإن كونه « ملكا » ينفي كونه « بشرا » ؛ فهي مؤكدة للأولى .
وقوله : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْتَبِهُ لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ ^(٨) .
وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ^(٩) .
وقوله : ﴿ إِنْ زُلْزَلَتْ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(١٠) ؛ فإنها مؤكدة لقوله : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْقَارًا رَّبَّكُمُ ﴾ .
وقوله : ﴿ إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ ﴾ ^(١١) ؛ فإنها بيان للأمر بالصلاة .

(١) سورة البقرة ٧

(٢) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ

لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

(٤) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ

(٣) سورة البقرة ٩

مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾

(٦) سورة لقمان ٧

(٥) سورة البقرة ١٤

(٨) سورة يس ٦٩

(٧) سورة يوسف ٣١

(١٠) سورة الحج ١

(٩) سورة النجم ٤٣

(١١) سورة التوبة ١٠٣

وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ ^(١) ؛ بعد قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ
تَفْتَرُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ
عَمَلًا ﴾ ^(٢) ؛ إذا جعلت ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ خبرا ؛ إذ الخبر لا يعطف على المبتدأ .
وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ ^(٣) ؛ بعد قوله :
﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾ ^(٣) .

والثانية : أن يغير ما قبلها ، وليس بينهما نوع ارتباط بوجه ، فلا عطف أيضاً ؛
إذ شرط العطف المشاكلة ؛ وهو مفقود ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ
عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) بعد قوله : ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) .

فإن قيل : إذا كان حكم هذه الحالة والتي قبلها واحداً أدى إلى الإلباس ؛ فإنه إذا
لم يعطف التبس حالة المطابقة بحالة المغايرة ؛ وهلا عطف الحالة الأولى بالحالة الثانية ؟ فإن ترك
العطف يؤهم المطابقة ، والعطف يؤهم عدمها ، فلم اختير الأول دون الثاني ؛ مع أنه لم يخل
عن إلباس ؟

قيل : العاطف يؤهم الملازمة بوجه قريب أو بعيد ، بخلاف سقوط العاطف ؛ فإنه
وإن أوهم المطابقة ؛ إلا أن أمره واضح ؛ فبادنى نظر يعلم ، فزال الإلباس .

الحال الثالثة : أن يغير ما قبلها ؛ لكن بينهما نوع ارتباط ، وهذه هي التي يتوسطها
العاطف ؛ كقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة السكف ٣٠

(٤) سورة البقرة ٥ ، ٦

(٦) سورة الرعد ٥

(١) سورة النخان ٥٠ ، ٥١

(٣) سورة الأنبياء ١٠٠ ، ١٠١

(٥) سورة البقرة ٥

فإن قلت : لم سقط العطف من ﴿ أُولَئِكَ كَانُوا لَنَا نِعَامَ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ ^(١) ، ولم يسقط من ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ؟

قلت : لأن الغفلة شأن الأنعام ؛ فالجمله الثانية كأنها هي الجمله الأولى .

فإن قلت : لم سقط في قوله : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ^(٢) ؟

قلت : لأن الثانية كالمثول عنها ، فزُلَّ تقديرُ السؤال منزلة صريحه .

الحال الرابعة : أن يكون بتقدير الاستئناف ، كأن قائلًا قال : لم كان كذا ؟ ف قيل : كذا ؛ فها هنا لا عطف أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ . قَالُوا : يَا أَبَانَا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ لِقِرْعُونَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ ^(٤) ، التقدير : فما قالوا أو فعلوا ؟ فأجيب هذا التقدير بقوله : « قالوا » .

القاعدة الثانية

ينقسم باعتبار عطف الاسم على مثله ، والفعل على الفعل إلى أقسام :

الأول عطف الاسم على الاسم ، وشرط ابن عمرون وصاحبه ابن مالك فيه أن يصح أن يُسند أحدهما إلى ما أسند إلى الآخر ؛ ولهذا منع أن يكون : ﴿ وَزَوْجُكَ ﴾ في ﴿ أَتَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ ^(٥) ، معطوفا على الضمير المستكن في « أنت » ، وجعله من عطف الجمل ؛ بمعنى أنه مرفوع بفعل محذوف ، أى وتسكن زوجك .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْلِفْهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ ^(٦) ؛ لأن من حق المعطوف حלוه محل المعطوف عليه ، ولا يصح حلول « زوجك » ، محل الضمير ، لأن فاعل

(٢) سورة البقرة ١٥

(٤) سورة الشعراء ٤١

(٦) سورة طه ٥٨

(١) سورة الأعراف ١٧٩

(٣) سورة يوسف ١٦ ، ١٧

(٥) سورة البقرة ٣٥ ، الأعراف ١٩

فعل الأمر الواحد المذكر ، نحو « قم » ، لا يكون إلا ضميراً مستتراً ، فكيف يصح وقوع الظاهر موقع المضمر الذى قبله !

وردّ عليه الشيخ أثير الدين أبو حيان ، بأنه لا خلاف فى صحة « تقوم هند وزيد » ، ولا يصح مباشرة « زيد » لـ « تقوم » لتأنيته .

الثانى : عطف الفعل على الفعل ؛ قال ابن عمرون وغيره : يشترط فيه اتفاق زمانهما ؛ فإن خالف ردّ إلى الاتفاق بالتأويل ، لاسيّما إذا كان لا يُلْبِس ، وكانت مغايرة الصيغ اتساعاً ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) ، فعطف الماضى على المضارع ؛ لأنها من صلة « الذين » ، وهو يضارع الشرط لإيهامه ، والماضى فى الشرط فى حكم المستقبل ، فقد تغايرت الصيغ فى هذا كما ترى ، واللبس مأمون ؛ ولا نظر فى الجمل إلى اتفاق المعانى ؛ لأنّ كلّ جملة مستقلة بنفسها . انتهى .
ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾ ^(٢) ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ نَسِفُ الْجِبَالَ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَحَشَرَ نَافُثًا ﴾ ^(٤) .
وقال صاحب " المستوفى " : لا يتمشّى عطفُ الفعل على الفعل إلا فى المضارع ؛ منصوباً كان ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ وَيَزَادُ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ ^(٥) ، أو مجزوماً كقوله : ﴿ بَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ ^(٦) .

فإن قيل : كيف حكمتم بأنّ العاطف مختص بالمضارع ، وهم يقولون : قام زيد وقصد

(٢) سورة الفرقان ١٠

(٤) سورة المدثر ٣١

(١) سورة الأعراف ١٧٠

(٣) سورة الكهف ٤٧

(٥) سورة نوح ٤

بَكَرْ؛ وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾^(١) فيه عطف الماضي على الماضي، وعطف الدعاء على الدعاء!

فالجواب، أن المراد بالعطف هنا أن تكون لفظتان، تتبع الثانية منهما الأولى في إعرابها، وإذا كانت اللفظة غير معربة، فكيف يصح فيها التبعية؟ فصح أن هذه الألفاظ لا يصح أن يقال: إنها معطوفة على ما قبلها العطف الذي تقصده الآن. وإن صح أن يقال معطوفة العطف الذي ليس للإتباع، بل يكون عطف الجملة على الجملة من حيث هما جملتان؛ والجملة من حيث هي لا مدخل لها في الإعراب؛ إلا أن تحمل محل الفرد؛ وظهر أنه يصح وقوع العطف عليه وعدمه باعتبارين.

الثالث: عطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل، وقد اختلف فيه؛ فمنهم من منعه؛ والصحيح الجواز إذا كان الاسم مقدراً بالفعل، كقوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾^(٣). واحتج الزمخشري بهذا على أن اسم الفاعل حمله، على معنى المصدقين الذين تصدقوا.

قال ابن عمرون: ويدل لعطف الاسمية على الفعلية قوله تعالى: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ

مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴿١﴾ فعطف ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ^(١) وهي جملة اسمية على ﴿فَاخْتَلَفَ﴾ ، وهي فعلية ، بالقاء .

وقال تعالى : ﴿وَطَبَعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ^(٢) .

وقال تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنْكُمْ خَافِيَةٌ . فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بَيِّنَاتٍ﴾ ^(٣) .

قال : وإذن جاز عطف الاسم على الفعلية بـ « أم » في قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَائِمُونَ﴾ ^(٤) إذا لوضع للمعادلة .

وقيل : إنه أوقع الاسم موقعا الفعلية ، نظرا إلى المعنى : « أصتمت » فما المانع هنا ؟ وجعل ابن مالك قوله تعالى : ﴿وَنُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ^(٥) عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ لأن الاسم في تأويل الفعل .

والتحقيق ما قاله الزمخشري أنه عطف على : ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاطِ وَالنَّوَى﴾ ^(٥) ، ولا يصح أن يكون عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ ، لأنه ليس تفسيرا لقوله : ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاطِ﴾ ، فيعطف على تفسيره ، بل هو قسم له .

القاعدة الثالثة

ينقسم باعتبار المعطوف إلى أقسام : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وعطف على التوهم .

فالأول أن يكون باعتبار عمل موجود في المعطوف عليه ؛ فهو العطف على اللفظ ، نحو : ليس زيد بقاتم ولا ذاهب ، وهو الأصل .

(٢) سورة التوبة ٨٧

(٤) سورة الأعراف ١٩٣

(١) سورة مريم ٣٧

(٣) سورة الحاقة ١٨ ، ١٩

(٥) سورة الأنعام ٩٥

والثاني : أن يكون باعتبار عمل لم يوجد في المطفوف ؛ إلا أنه مقدّر الوجود لوجود طالبه ؛ فهو المطف على الموضع ، نحو ، ليس زيد قائم ولا ذاهبا ؛ بنصب « ذاهبا » عطفا على موضع « قائم » لأنه خبر ليس .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ أَلَّذِينَ لَعَنَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(١) ؛ بأن يكون « يوم القيامة » معطوفا على محل « هذه » . ذكره الفارسي .

وقوله : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(٢) ؛ في قراءة الجزم أنه بالمطف على محل ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ .

وجمل الزمخشري وأبو البقاء منه قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى ﴾ ^(٣) ، إن « بُشْرَى » في محل نصب بالمطف على محل « لينذر » لأنه مفعول له ^(٤) .

وغلطا في ذلك ؛ لأن شرطه في ذلك أن يكون الموضع بحق الأصالة والمحل ليس هنا . كذلك ؛ لأن الأصل هو الجر في المفعول له ؛ وإنما النصب ناشئ عن إسقاط الخافض . وجوز الزمخشري أيضا في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾ ^(٥) ، كون الشمس معطوفا على محل « الليل » .

والثالث : أن يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه ، هو المطف على التوهم ، نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا ، بجر « ذاهب » ، وهو معطوف على خبر « ليس » المنصوب باعتبار جرّه بالباء ، ولو دخلت عليه فالجر على مفقود ، وعامله وهو الباء مفقود أيضا ؛ إلا أنه متوهم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس ؛ فلما توهم وجوده صحّ اعتبار مثله ؛ وهذا قليل من كلامهم .

وقيل : إنه لم يحى إلا في الشعر ؛ ولكن جوزه الخليل وسيبويه في القرآن ، وعليه

(٢) سورة الأعراف ١٨٦

(٤) السكشاف ٤ : ٣٣٨ ، وإعراب القرآن المبكى ٢ : ١٢٤

(١) سورة هود ٦٠

(٣) سورة الأحقاف ١٢

(٥) سورة الأنعام ٩٦

خَرَجَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(١) ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ : « أَصْدَقَ وَأَكُنْ » .

وقيل : هو من المطف على الموضع ؛ أى محل « أَصْدَقَ » .

والتحقيق قول سيبويه : هو على توهم أن الفاء لم ينطق بها .

واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين ، وقال : كيف يجوزُ التوهمُ في القرآن !

وهذا جهل منه بمرادهم ؛ فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط ؛ بل تنزيل الموجود منه منزلةَ المعدم ؛ كالفاء في قوله تعالى : ﴿ فَأَصْدَقَ ﴾ لينبئ على ذَلِكَ ما يقصد من الإعراب .

وجعل منه الزمخشريّ قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾^(٢) ، فيمن^(٣)

فتح الباء ، كَأَنَّهُ قِيلَ : « ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » على طريقة :

... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبَ^(٤)

وقد يحىء اسم آخر ، وهو العطف على المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي

حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾^(٥) ؛ ثم قال : ﴿ أَوْ كَالَّذِي ﴾^(٦) ، عطف الجرور بالكاف على الجرور بـ « إلى » ، حملاً على المعنى ؛ لأن قوله : « إِلَى الَّذِي » في معنى : « أَرَأَيْتَ كَالَّذِي » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾^(٧) ؛ إنه عطف على معنى

(١) سورة المنافق ١٠

(٢) سورة هود ٧١

(٣) البيت بنامه :

(٤) الكشاف ٢ : ٣٢١

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وانظر شواهد الكشاف ١ : ٢٩٢

(٦) سورة البقرة ٢٥٩ : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ

(٥) سورة البقرة ٢٥٨

(٧) سورة الصافات ٧

حَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾

﴿ إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ ^(١) ؛ وهو أنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء الدنيا .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ ^(٢) ، على قراءة النصب : إنه عطف معنى ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ﴾ ، وهو « لعل أن أبلغ » ؛ فإن خبر « لعل » يقتضيه « أن » كثيرا .

القاعدة الرابعة

الأصل في العطف التغاير ؛ وقد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد ، وقد سبق إفراده بنوع في فصول التأكيد .

القاعدة الخامسة

يجوز في الحكاية عن المخاطبين إذا طالت : قال زيد ، قال عمرو ، من غير أن تأتي بالواو وبالفاء ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُبْحِي وَيُبْئِتُ قَالَ أَنَا أَحِبِّي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ ﴾ ^(٣) الآية .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، ونظائرها .

وإنما حسن ذلك للاستغناء عن حرف العطف ؛ من حيث أن المتقدم من القولين

(٢) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(٨ - برهان - رابع)

(١) سورة الصافات ٦

(٣) سورة البقرة ٢٥٨

يستدعى التأخر منهما ؛ فلهذا كان الكلام مبنيًا على الانفصال ، وكان كل واحدٍ من هذه الأقوال مستأنفا ظاهراً ؛ وإن كان الذهن يلائم بينهما .

القاعدة السادسة

المعطف على المضمر ؛ إن كان منفصلاً مرفوعاً ؛ فلا يجوز من غير فاصل تأكيد أو غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ ^(١) .
﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ ^(٢) .

﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٣) عند الجمهور ؛ خلافاً لابن مالك في جعله من عطف الجمل ، بتقدير : « ولتسكن زوجك » .

وقوله : ﴿ وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ ^(٤) .
﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ ^(٥) .

﴿ فَقُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ ﴾ ^(٦) .

وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَتَيْنَا لَتَبْعُمُونَا . أَوْ آبَاؤُنَا ﴾ ^(٧) فيمن قرأ بفتح الواو ؛ وجعل الفصل بالهمزة .

ورُدَّ بأن الاستفهام لا يدخل على المفردات .

وجعل الفارسي منه ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(٨) ، وأعرب ابن الدهان ﴿ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ مبتدأ خبره ﴿ أَشْرَكُوا ﴾ مقدراً .

(٢) سورة المائدة ٢٤

(١) سورة الأعراف ٢٧

(٣) سورة البقرة ٣٥ ، سورة الأعراف ١٩

(٥) سورة الرعد ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٩١

(٧) سورة الصافات ١٦ ، ١٧

(٦) سورة آل عمران ٢٠

(٨) سورة الأنعام ١٤٨

وأجاز الكوفيون العطف من غير فاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ ^(١) .

فأما قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ ^(٢) ، قال الفارسي : ﴿ وَهُوَ ﴾ مبتدأ ، وليس معطوفاً على ضمير ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ ، وإن كان مجروراً فلا يجوز من غير تكرار الجار فيه ؛ نحو مررت به وبزيد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلكِ تُجْمَلُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٥) .

وأما قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ ^(٦) ، فإن جعلنا ﴿ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ معطوفاً على ﴿ مِنْكَ ﴾ فالإعادة لازمة ، وإن جعل معطوفاً على ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾ فجائزة .

وقال الكوفيون : لا تلزم الإعادة ، محتجين بآيات :

الأولى : قراءة حمزة : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(٧) ، بالجر عطفاً على الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ .

فإن قيل : ليس الخفض على العطف ؛ وإنما هو على القسم ، وجوابه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ ^(٧) .

قلنا : رده الزجاج بالنهي عن الحلف بغير الله ، وهو عجيب ؛ فإن ذلك على المخلوقين .
الثانية : قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ ^(٨) ، ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ ﴾
أَوَّلَهَا أَلْمَانِعُونَ كَابْنِ الدَّهَّانِ بتقدير : « ويرزق مَنْ لستم » ، والزجاج بتقدير : « أغنى مَنْ لستم » . قال أبو البقاء : ^(٩) « لأن المعنى : « أغناكم وأغنى من لستم » ، وقدم أنها نصب

(٢) سورة النجم ٦ ، ٧

(٤) سورة فصلت ١١

(٦) سورة الأحزاب ٧

(٨) سورة الحجر ٢٠

(١) سورة المائدة ٦٩

(٣) سورة المؤمنون ٢٢

(٥) سورة الإسراء ٤٥

(٧) سورة النساء ١

(٩) إملأ ما من به الرحمن ١ : ٤٠

بـ ﴿جَعَلْنَا﴾ ، قال : والمراد بـ « من » ^(١) العبيد والإماء والبهايم فإنها مخلوقة لمنافعها .
 الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْأَحْرَامِ ﴾ ^(٢) وليس من هذا الباب ،
 لأن ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ معطوف على ﴿ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ في قوله : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) . ويدل
 لذلك أنه صرح بنسبة الصدّة إلى المسجد في قوله : ﴿ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ
 الْأَحْرَامِ ﴾ ^(٤) .

وهذا الوجه حسن ، لولا ما يلزم منه الفصل بين ﴿ صَدَّ ﴾ و ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ بقوله :
 ﴿ وَكُفِّرْ ﴾ ، وهو أجنبي .

ولا يحسن أن يقال : إنه معطوف على ﴿ الشهر ﴾ ^(٥) ، لأنهم لم يسألوا عنه ، ولا على
 ﴿ سَبِيلِ ﴾ ؛ لأنه إذ ذاك من تنمة المصدر ، ولا يعطف على المصدر قبل تمامه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ ^(٦) قالوا : الواو
 عاطفة لـ « مَنْ » على الكاف المجرورة ، والتقدير : حسبك من اتبعك .

ورد بأن الواو للمصاحبة ، و « مَنْ » في محل نصب عطفا على الموضع ؛ كقوله :

* فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ ^(٧) *

الخامسة : قوله تعالى : ﴿ كَذِبِكُمْ آبَاءُكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ ^(٨) ؛ كما تقول : كذا
 قرئش آباءهم ، أو قوم أشد منهم ذكرا .

لكن هذا عطف على الضمير المخفوض ؛ وذلك لا يجوز على قراءة حمزة .

(١) الأصول : « من » وصوابه من العكبري (٢) سورة البقرة ٢١٧

(٣) سورة المائدة ٢ (٤) من قوله تعالى في أول الآية السابقة :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ .

(٥) سورة الأنفال ٦٤

(٦) صدره :

* إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَاشْتَقَّتْ الْعَصَا *

(٧) سورة البقرة ٢٠٠

وانظر شواهد الكشاف ٢ : ١٨٣

وقد خالفه الجمهور وجعلوه مجروراً عطفاً على ﴿ ذِكْرِكُمْ ﴾ المجرور بكاف التشبيه ،
تقديره: « أو كذا كركم أشد » فجعل للذكر ذكر مجازاً ؛ وهو قول الزجاج ؛ وتابعه ابن عطية
وأبو البقاء^(١) وغيرها .

ومما اختلف فيه العطف على عاملين ، نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو ؛ على أن يكون
« ولا قاعد » معطوفاً على « قائم » ، و« عمرو » على « زيد » . منعه الجمهور وأجازه الأخفش ،
محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ آيَاتِ ﴾^(٣) بالنصب
عطفاً على قوله : ﴿ آيَاتِ ﴾ المنسوب بـ « إن » في أول الكلام ، و﴿ أَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾
مجرور بالعطف على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾^(٤) ، المجرور بحرف الجر الذي هو « في » ، فقد وجد
العطف على عاملين . وأجيب بجعل ﴿ آيَاتِ ﴾ تأكيد لـ « آيات » الأولى .

قواعد في العدد

القاعدة الأولى

في اسم الفاعل المشتق من العدد ، له استعمالان :
أحدهما : أن يراد به واحد من ذلك العدد ؛ فهذا يضاف للعدد الموافق له ، نحو رابع
أربعة ؛ وخامس خمسة ، وليس فيه إلا الإضافة خلافاً لثعلب ؛ فإنه أجاز . ثالث ثلاثة
بالتوين ، قال تعالى . ﴿ ثَانِيِ اثْنَيْنِ ﴾^(٥) وهذا القسم لا يجوز إطلاقه في حق الله تعالى ،

(١) إملاء ما من به الرحمن ١ : . . .

(٢) سورة الجاثية ٥ ، والآية بتمامها : ﴿ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ

مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾

(٣) آيات ، بالنصب ؛ هي قراءة حمزة والكسائي ويقوب . اتحاف فضلاء البشر ٣٨٩

(٤) في الآية قبلها ٣ ، ومعنى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾

(٥) سورة التوبة ٤٠

ولهذا قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ ^(١) .

الثاني : أن يكون بمعنى التصيير ، وهذا يضاف إلى العدد المخالف له في اللفظ ؛ بشرط أن يكون أنقص منه بواحد ؛ كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ^(٢) ، أى يصيرهم بعلمه وإحاطته أربعة وخمسة .

فإن قيل : كيف بدأ بالثلاث ، وهآلا جاء : « ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، ولا اثنين إلا هو ثالثهم » ؟ قيل : لأنه سبحانه لما علم أن بعض عباده كفر بهذا اللفظ ، وادعى أنه ثالث ثلاثة ، فلو قال : ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، لثارت ضلالة من كفر بالله وجعله ثانيا ، وقال : وهذا قول الله هكذا . ولو قال : ولا اثنين إلا هو ثالثهم ، لتمسك به الكفار ، فعدل سبحانه عن هذا لأجل ذلك ، ثم قال : ﴿ وَلَا أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ ﴾ ، فذكر هذين المعنيين بالتلويح لا بالتصریح ، فدخل تحته ما لا يتناهى ، وهذا من بعض إعجاز القرآن .

القاعدة الثانية

حق ما يضاف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون اسم جنس أو اسم جمع ، وحينئذ فيجرب بـ « من » نحو ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ ^(٣) . ويجوز إضافته ، نحو : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ ^(٤) .

وإن كان غيرهما من الجوع ، أضيف إليه الجمع على مثال جمع القلة من التكسير ، وعلته أن المضاف موضوع للقلة ، فتلزم إضافته إلى جمع قلة ، طلبا للمناسبة المضاف إليه

(٢) سورة المجادلة ٧

(٤) سورة النمل ٤٨

(١) سورة المائدة ٧٣

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

المضاف في القلة ؛ لأنّ المفسّر على حسب المفسّر ، فتقول : ثلاثة أفلس وأربعة أعبد ، قال تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ (٣) .

وقد استشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٤) ، فإن « قروء » جمع كثرة ، وقد أضيف إلى الثلاثة ، ولو جاء على هذه القاعدة لقال « أقراء » .

والجواب من أوجه :

أحدها : أنه أوتر جمع الكثرة هنا ؛ لأنّ بناء القلة شاذّ ، فإنه جمع « قرء » بفتح القاف ، وجمع « فَعَلَ » على « أفعال » شاذّ ، فجمعوه على « فَعُول » إيثاراً للفصيح ، فأشبه ما ليس له إلا جمع كثرة ؛ فإنه يُضاف إليه ، كثلاثة دراهم . ذكره ابن مالك . والثاني : أنّ القلة بالنسبة إلى كل واحد من المطلقات ؛ وإنما أضاف جمع الكثرة نظراً إلى كثرة المتربّصات ؛ لأنّ كل واحدة تتربص ثلاثة . حكاه في « البسيط » ، (٥)

عن أهل المعاني .

الثالث : أنه على حذف مضاف ، أي ثلاثة أقراء قروء .

الرابع : أن الإضافة نعت في تقدير الانفصال ؛ لأنه بمعنى « من » التي للتبويض ، أي ثلاثة أقراء من قروء .

كما أجاز المبرّد « ثلاثة حير » و « ثلاثة كلاب » ؛ على إرادة « من » أي من حير ومن كلاب .

القاعدة الثامنة

ألفاظ العدد نصوص ، ولهذا لا يدخلها تأكيد ؛ لأنه لدفع المجاز ، في إطلاق الكل

(١) سورة لقمان ٢٧

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(٣) كتاب البسيط في النحو ، مؤلفه ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي شرح به كافي ابن الحاجب .

وإرادة البعض ؛ وهو منتف في العدد . وقد أورد على ذلك آيات شريفة .

الأولى : قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(١) ، والجواب أن التأكيدها ليس لدفع نقصان أصل العدد ، بل لدفع نقصان الصفة ، لأن الغالب في البَدَل أن يكون دون المبدل منه ؛ معناه ^(٢) أن الفاقد للهدى لا ينقص من أجره شيء ^(٣) .

الثانية : قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٤) ولو كانت ألفاظ العدد نصوصا لما دخلها الاستثناء ؛ إنما يكون عاما . والجواب أن التجوز قد يدخل في الألف ، فإنها تذكر في سياق المبالغة ، للتكثير ، والاستثناء رفع ذلك .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٥) وقد سبق في باب التأكيدها الجواب عنه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَسْتَفْرِزْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ^(٦) . وقوله ﴿ سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ ^(٧) ، قالوا : المراد بها الكثرة ، وخصوص السبعين ليس مرادا ؛ وهذا مجاز . وكذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعْ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٨) ، قيل المراد : المراجعة من غير حصر ، وجيء بلفظ التثنية ، تنبيها على أصل الكثرة ، وهو مجاز .

(٢) م : « فأما »

(١) سورة البقرة ١٩٦

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في الآية السابقة : ﴿ فَمَنْ لَمْ يُحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾

(٤) سورة العنكبوت ١٤

(٦) سورة التوبة ٨٠

(٨) سورة الملوك ٤

(٥) سورة النحل ٥١

(٧) سورة الحاقة ٣٢

[أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن]

[لفظ « فعل »]

(١) من ذلك لفظ «فعل» كثير ما يحىء كناية عن أفعال متعددة ؛ وفائدته الاختصار ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٢) .
 ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ (٣) .
 وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ (٤) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ، ولن تأتوا بسورة من مثله .

وحيث أطلقت في كلام الله، فهي محمولة على الوعيد الشديد ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ (٥) .
 ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (٦) .

[لفظ « كان »]

ومن ذلك الإخبار عن ذات الله أو صفاته بـ « كان » .
 وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الانقطاع ، على مذاهب :
 أحدها : أنها تفيد الانقطاع ؛ لأنها فعل يشعر بالتجدد .

(١) وجد سقط في الأصل قبل هذا الكلام .

(٢) سورة النساء ٦٦

(٣) سورة المائدة ٧٩

(٤) سورة الفيل ١

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٦) سورة إبراهيم ٢٥

والثاني : لاتفيده ؛ بل تقتضى الدوام والاستمرار ، وبه جزم ابن معطر^(١) فى ألفيته ؛
حيث قال :

* وكان للماضى الذى ما انعطفا *

وقال الراغب فى قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾^(٢) : نبه بقوله :
« كان » على أنه لم يزل منذ أوجد منظويا على الكفر .

والثالث : أنه عبارة عن وجود الشيء فى زمان ماضٍ على سبيل الإبهام ؛ وليس فيه
دليل على عدم سابق ، ولا على انقطاع طارى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا
رَحِيمًا ﴾^(٣) ، قاله الزمخشري^(٤) فى قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ ﴾^(٥) .

وذكر ابن عطية فى سورة الفتح أنها حيث وقعت فى صفات الله فهى مسلوبة الدلالة
على الزمان .

والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري ، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التى تليها
بالزمن الماضى لاغير ، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقاءه ؛ بل إن أفاد
الكلام شيئا من ذلك كان لدليل آخر .

إذا علمت هذا فقد وقع فى القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفظ
« كان » كثيرا ، نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾^(٦) . ﴿ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴾^(٧)

(١) هو الشيخ زين الدين يحيى بن عبد المطلبى التوفى سنة ٦٢٨ هـ سماها الدرة الألفية ، أولها :

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغُفُورِ يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنِ عَبْدِ النُّورِ

(٢) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٣) سورة الإسراء ٢٧ .

(٤) سورة آل عمران ١١٠ .

(٥) الكشاف ١ : ٣٠٧ .

(٦) سورة النساء ١٣٠ .

(٧) سورة النساء ١٤٨ .

﴿ غُفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(١) . ﴿ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ ^(٢) . ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ ﴾ ^(٣) .
﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ^(٤) .

فحيث وقع الإخبار « بكان » عن صفة ذاتية ؛ فالمراد الإخبار عن وجودها ،
وأنها لم تفارق ذاته ؛ ولهذا يقررها بعضهم بما زال ؛ فرارا مما يسبق إلى الوهم ، إن كان يفيد
انقطاع الخبر به عن الوجود لقولهم : دخل في خبر كان . قالوا : فكان وما زال مجازان ،
يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازا بالقرينة . وهو تكلف لا حاجة إليه ، وإنما
معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة ، ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة العقلية ،
وباستصحاب الحال .

وعلى هذا التقدير سؤالان :

أحدهما : إن البارئ سبحانه وصفاته موجودة قبل الزمان والمكان ، فكيف تدل
« كان » الزمانية على أزلية صفاته ؛ وهي موجودة قبل الزمان ؟

وثانيهما : مدلول « كان » اقتران مضمون الجملة بالزمان اقترانا مطلقا ، فما الدليل على
استغراقه الزمان ؟

والجواب عن الأول أن الزمان نوعان :

حقيقي وهو مرور الليل والنهار ، أو مقدار حركة الفلك على ما قيل فيه .
وتقديري وهو ما قبل ذلك وما بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً
وَعَشِيًّا ﴾ ^(٥) ، ولا بكرة هنا ولا عشيا ؛ وإنما هو زمان تقديري فرضي .
وكذلك قوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٦) ،

(٢) سورة النساء ٦٤

(٤) سورة الأنبياء ٧٨

(٦) سورة الفرقان ٥٩

(١) سورة الأحزاب ٥٩

(٣) سورة الأنبياء ٨١

(٥) سورة مريم ٦٢

مع أن الأيام الحقيقية لا توجد إلا بوجود السموات والأرض والشمس والقمر؛ وإنما الإشارة إلى أيام تقديرية .

وعن الثانى أن « كان » لما دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، لم يكن بعض أفراد الأزمنة بأولى بذلك من بعض ، فإما ألا يتعلق مضمونها بزمان فيعطل ، أو يعلق بعضها ببعض ، وهو ترجيح بلا مرجح ؛ أو يتعلق بكل زمان ، وهو المطلوب .

وحيث وقع الإخبار بها عن صفة فعلية ، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها فى الأزل ، نحو كان الله خالقاً ورازقاً وحياً وميتاً ، وتارة تحقيق نسبته إليه ، نحو : ﴿ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ ^(١) . وتارة ابتداء الفعل وإنشاؤه ؛ نحو : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ^(٢) ؛ فإن الإرث إنما يكون بعد موت المورث ، والله سبحانه مالك كل شيء على الحقيقة ، من قبل ومن بعد .

وحيث أخبر بها عن صفات الآدميين فالمراد التنبيه على أنها فيه غريزة وطبيعة مركوزة فى نفسه ، نحو : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ . ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ ^(٣) .

وبدل عليه قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ ^(٤) ، أى خلق على هذه الصفة ، وهى مقدرة أو بالقوة ، ثم تخرج إلى الفعل .

وحيث أخبر بها عن أفعالهم دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، نحو : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة القصص ٥٨

(٤) سورة العارج ١٩ ، ٢٠ ، ٢١

(١) سورة الأنبياء ٧٩

(٣) سورة الأحزاب ٧٢

(٥) سورة الأنبياء ٩٠

ومن هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ «كان يصوم» و«كنا نفعل». وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام؛ فإن عارضه ما يقتضى عدم الدوام مثل أن يروى: «كان يمسح مرة» ثم نقل «أنه يمسح ثلاثا»، فهذا من باب تخصيص العموم، وإن روى النفي والإثبات تعارضا.

وقال الصفار في شرح سيبويه: إذا استعملت للدلالة على الماضي فهل تقتضى الدوام والاتصال أولا؟ مسألة خلاف؛ وذلك أنك إذا قلت: كان زيد قائما، فهل هو الآن قائم؟ الصحيح أنه ليس كذلك، هذا هو المفهوم ضرورة؛ وإنما حملهم على جعلها للدوام ماورد من مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(١)، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً﴾^(٢) وهذا عندنا يتخرج على أنه جواب لمن سأل: هل كان الله غفورا رحيمًا؟ وأما الآية الثانية، فالعنى أى قد كان عندكم فاحشة وكنتم تعتقدون فيه ذلك، فتركه يسهل عليكم.

قال ابن السجري "في أماليه": "اختلف في «كان» في نحو قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^(٣)، على قولين:

أحدهما: أنهما بمعنى «لم يزل» كأن القوم شاهدوا عزًا وحكمة ومغفرة ورحمة، فقبل لهم: لم يزل الله كذلك، قال: وهذا قول سيبويه.

والثاني: أنها تدل على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان؛ فإذا كان فعلا متطاولا لم يدل دلالة قاطعة على أنه زال وانقطع، كقولك: كان فلان صديقى، لا يدل هذا على أن صداقته قد زالت؛ بل يجوز بقاءها، ويجوز زوالها.

(٢) سورة الإسراء ٣٢

(١) سورة الأحزاب ٧٣

(٣) سورة النساء ١٦٥

فمن الأول : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ ^(١) ، لأن عداوتهم باقية .

ومن الثاني : قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ ^(٢) .

وقال بعضهم : يدل على أن خبرها كان موجودا في الزمن الماضي ، وأما في الزمن الحاضر فقد يكون باقيا مستمرا ، وقد يكون منقطعا ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٣) وكذا سائر صفاته ؛ لأنها باقية مستمرة .

قال السيرافي : قد يرجع الانقطاع بالنسبة للمغفور لهم والمرحومين ؛ بمعنى أنهم انقرضوا فلم يبق من يغفر له ، ولا من يرحم فتقطع المغفرة والرحمة .

وكذا : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ^(٤) ، ومعناه الانقطاع فيما وقع عليه العلم والحكمة ، لا نفس العلم والحكمة .
وفيه نظر .

وقال ابن بري : مامعناه : إن « كان » تدل على تقديم الوصف وقدمه ، ومائنت قدمه استحالة عدمه ؛ وهو كلام حسن .

وقال منصور بن فلاح اليميني في كتاب " الكافي " : قد تدل على الدوام بحسب القرائن ، كقوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٥) . ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ ^(٦) . ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ ^(٧) ، دلت على الدوام المتصف بتلك الصفات ودوام التعبد بالصفات . وقد تدل على الانقطاع ، نحو : كان هذا الفقير غنيا ، وكان لي مال .

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة النساء ١٧٠

(٦) سورة النساء ١٣٤

(١) سورة النساء ١٠١

(٣) سورة الأحزاب ٧٣

(٥) سورة الأحزاب ٧٣

(٧) سورة النساء ١٠٣

وقال أبو بكر الرازي : كان في القرآن علي خمسة أوجه :

بمعنى الأزل والأبد ، كقوله تعالى ﴿وَإِذَا كَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾^(١) .

وبمعنى المضي المنقطع ، كقوله : ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾^(٢) ؛ وهو الأصل في معاني « كان » ، كما تقول : كان زيد صالحاً أو فقيراً أو مريضاً أو نحوه .

وبمعنى الحال ، كقوله تعالى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾^(٤) .

وبمعنى الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً﴾^(٥) .

وبمعنى « صار » ، كقوله : ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٦) .

مسألة

[في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »]

كان فعل ماض ، وإذا وقعت بعد « إن » كانت في المعنى للاستقبال .

وقال المبرّد : تبقى على المضي لتجردها ، للدلالة على الزمان فلا يغيرها أداة الشرط ، قال تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾^(٧) ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾^(٨) .

وهذا ضعيف لبنائه على أنها للزمان وحده ، والحق خلافه ؛ بل تدلّ على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال .

وقد استعملت مع « إن » للاستقبال ، قال تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٩) .

وأما : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾^(٧) ، فتأوله ابن السراج على تقدير « إن أكن قُلْتُهُ » ، وكذا ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾ « إن يكن قميصه » .

(٢) سورة النمل ٤٨

(٤) سورة النساء ١٠٣

(٦) سورة البقرة ٣٤

(٨) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة النساء ١٧٠

(٣) سورة آل عمران ١١٠

(٥) سورة الدھر ٧

(٧) سورة المائدة ١١٦

(٩) سورة البقرة ٣١

مسألة

[فى نفى « كان » وأخواتها]

إذا نفيت « كان » وأخواتها ، فهى كغيرها من الأفعال . وزعم ابن الطَّراوة أنها إذا نُفيت كان اسمها مثبتاً والخبر منفيًا ، قال : لأنَّ النفي إنما يتسلَّطُ على الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(١) ، فالقول مُثَبَّتٌ والحجَّة هى المنفية ؛ وما ذهب إليه غير لازم ، إذ قد قرئ ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ ﴾ بالرفع على أنه اسم كان ، ولكن تأوله على أن « كان » ملغاة ، أى زائدة ، تقديره : « ما حجتهم إلا » .

وهذا إن ساغ له هاهنا فلا يسوغ له تأويل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْذِرْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(٢) ، فإنه قرئ بالرفع ولا يمكن أن تكون هنا ملغاة .

[لفظ « جعل »]

ومن ذلك « جعل » وهى أحد الأفعال المشتركة ؛ التى هى أمهات أحداث ؛ وهى : فعل ، وعمل ، وجعل ، وطفق ، وأنشأ ، وأقبل . وأعتمها « فعل » يقع على القول والهمّ وغيرهما : ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٣) .

ودونه « عمل » لأنه يعم النية والهمّ والعزم والقول : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ ﴾ ^(٤) ، أى من صلاة وصدقة وجهاد .

ولجعل أحوال :

(٢) سورة الأنعام ٢٣
(٤) سورة الفرقان ٢٣

(١) سورة الجاثية ٢٥
(٣) سورة النحل ٥٠

أحدها : بمعنى « سَمَى » ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ^(١) ، أى سمّوه كذبا ، وقوله : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا ﴾ ^(٢) على قول . ويشهد له قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةً الْأُنثَى ﴾ ^(٣) .
الثانى : بمعنى المقاربة ، مثل كاد وطفق ، لكنها تفيد ملازمة الفعل والشروع فيه ، تقول : جعل يقول ، وجعل يفعل كذا ؛ إذا شرع فيه .

الثالث : بمعنى الخلق والاختراع ، فتعدى لواحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٤) ، أى خلقهما .

فإن قيل : ما الفرق بين الجعل والخلق ؟

قيل : إن الخلق فيه معنى التقدير ، وفى الجعل معنى التصيير ، كما نشاء شئ من شئ ، أو تصيير شئ شيئا . أو نقله من مكان ، ويتعدى لمفعول واحد ؛ لأنه لا يتعلق إلا من واحد ، وهو المخلوق .

وأىضا ، فالخلق يكون عن عدم سابق ؛ حيث لا يتقدم مادة ولا سبب محسوس ، والجعل يتوقف على موجود مغاير للمجعول ، يكون منه المجعول أو عنه ، كالمادة والسبب . ولا يرد فى القرآن العظيم لفظ « جعل » فى الأكثر مرادا به الخلق ؛ إلا حيث يكون قبله ما يكون عنه أو منه ، أو شيئا فيه محسوسا عنه ، يكون ذلك المخلوق الثانى ، بخلاف « خلق » فإن العبارة تقع كثيرا به عما لم يتقدم وجوده وجود مغاير ، يكون عنه هذا الثانى ، قال الله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٥) وإِنَّمَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ عن أجرام توجد بوجودها ، وتعدم بعدمها .

وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الزخرف ١٩

(٤) سورة الأنعام ١

(٦) سورة الرعد ٣

(١) سورة الحجر ٩١

(٣) سورة النجم ٢٧

(٥) سورة الأنعام ١

وقال : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ ^(١) .
 وقال سبحانه في سورة الأعراف : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(٢) .
 وفي سورة النساء : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(٣) ؛ فهو يدل على أنهما قد يستعملان استعمال المترادفين .

الرابع : بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير، فيتعدي إلى مفعولين ؛ إماحسًا كقوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ ^(٤) ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾ ^(٥) ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُدَادًا ﴾ ^(٦) ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً ﴾ ^(٧) ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾ ^(٨) ﴿ أَجَعَلَ آلَآلِهَةً إِلَّا هَا وَاحِدًا ﴾ ^(٩) ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ ^(١٠) .
 ونحو قوله : ﴿ أَجَعَلَ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ^(١١) ، وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ ^(١٢) ، لأنه يتعلق بشيئين : المنقول وهو الليل ؛ والمنقول إليه وهو اللباس .

وأبين منه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ ^(١٣) ، ﴿ جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا ﴾ ^(١٤) ، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾ ^(١٥) .
 والمعاش في قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ ^(١٥) اسم زمان ، لكون الثاني هو الأول .
 ويجوز أن يكون مصدرًا للمعنى المعيش .

﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ ^(١٦) ، معناه صيرناه ، لأن مريم إنما صارت مع ولدها عليه السلام لما خلق من جسدها لا من أب ، فصارا عند ذلك آية للعالمين . ومحال أنه

(٢) سورة الأعراف ١٨٩

(٤) سورة البقرة ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٥٨

(٨) سورة الإسراء ٦

(١٠) سورة فاطر ١

(١٢) سورة عم ١٠

(١٤) سورة هود ٨٢

(١٦) سورة المؤمنون ٥٠

(١) سورة الزخرف ١٢

(٣) سورة النساء ١

(٥) سورة نوح ١٩

(٧) سورة القصص ٤١

(٩) سورة ص ٥

(١١) سورة إبراهيم ٣٥

(١٣) سورة الكهف ٨

(١٥) سورة عم ٩ ، ١١

يريد : « خلقناها » لأن مريم لم تخلق في حين خلق ولدها ؛ بل كانت موجودة قبله ، ومحال تعلق القدرة بحمل الموجود موجودا في حال بقائه .

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ۖ ﴾^(١) ؛ فهو من هذا الباب على جهة الاتساع ، أى صيرناه يُقرأ بلسان عربى ، لأن غير القرآن ماهو عبرى وسريانى ؛ ولأن معانى القرآن فى الكتب السالفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ۖ ﴾ ، ﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ۖ ﴾^(٢) .

وبهذا احتج من أجاز القراءة بالفارسية ، قال : لأنه ليس فى زُبُرِ الأولين من القرآن إلا المعنى ، والفارسية تؤدى المعنى . وإذا عُرف هذا ، فكأنه نقل المعنى من لفظ القرآن فصره عربيا .

وأخطأ الزمخشري حيث جعله بالخلق ؛ وهو مردود صناعة ومعنى . أما الصناعة ، فلا أنه يتعدى لمفعولين ، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعد إلا إلى واحد ، وتعديته لمفعولين - وإن احتمل هذا المعنى - لكن يجاوز إرادة التسمية أو التصيير على ماسبق . وأما المعنى فلو كان بمعنى « خلقنا التلاوة العربية » فباطل ؛ لأنه ليس الخلاف فى حدوث ما يقوم بالسنتنا ؛ وإنما الخلاف فى أن كلام الله الذى هو أمره ونهيه وخبره ؛ فنحننا أنه صفة من صفات ذاته ، وهو قديم .

وقالت القدرية : إنه صفة فعل أوجده بعد عدمه ، وأحدثه لنفسه ، فصار عند حلوله متكلمًا بعد أن لم يكن ، فظهر أن الآية على تأويله ليس فيها تضمن لعقيدته الباطلة . وقال الآمدى فى " أباكار الأفكار " : الجعل فيه بمعنى التسوية ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ۖ ﴾^(٣) ، أى يسمونه كذبًا .

قال : ويحتمل أن الجعل على بابه، والمراد القرآن بمعنى القراءة دون مدلولها، فإن القرآن قد يطلق بمعنى القراءة ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أذن الله لشيء أذنه لنبي يتغنى في القرآن » أى بالقراءة .

وقال بعضهم : قاعدة العرب في الجعل أن يتعدى لواحد ، وتارة يتعدى لاثنين ؛ فإن تعدى لواحد لم يكن إلا بمعنى الخلق ، وأما إذا تعدى لاثنين فيجىء بمعنى الخلق ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ ^(١) ، وبمعنى التسمية : ﴿ وَجَعَلُوا أَلْمَلَكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً ﴾ ^(٢) ، ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ^(٣) .
ويجىء بمعنى التصيير ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ ^(٤) ،
أى صيرناها .

إذا علمت هذا فإذا ثبت أن الجعل المتعدى لاثنين ليس نصاً في الخلق ، بل يحتمل الخلق وغيره لم يكن في الآية تعلقاً للقدريّة على خلق القرآن ، لأن الدليل لا بد أن يكون قطعياً لا احتمال فيه . ويجوز أن يكون بمعنى الخلق على معنى : جعلنا التلاوة عربية .

قلت : وهذا يمنع إطلاقه ؛ وإن جوزنا حدوث الألفاظ ، لأنها لم تأت عن السلف ، بل نقول : القرآن غير مخلوق على الإطلاق .

الخامس : بمعنى الاعتقاد ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَيَخْفَكُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الزخرف ١٩

(٤) سورة المؤمن ٥٠

(٦) سورة النحل ٦٢

(١) سورة الإسراء ١٢

(٣) سورة الحجر ٩١

(٥) سورة الأنعام ١٠٠

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا ﴾ ^(١) ،
أى اعتقدوهم إنانا .

ويمحز أن يكون كما قبله ؛ ووجه النقل فيه هو أن الملائكة فى نفس الأمر ليسو إنانا ،
فهؤلاء الكفار نقلوهم باعتقادهم ؛ فصيروهم فى الوجود الذهنيّ إنانا .

ومنهم من جعلها بمعنى التسمية ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ، أى لا تسموها أندادا وأنتم تعلمون ؛ أى لا تسموها أنداد ولا تعتقدوها ؛
لأنهم ما سموها حتى اعتقدوها .

وكذلك : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ^(٣) ، أى سموه وجزّءوه أجزاء ، فجعلوا
بعضه شعرا ، وبعضه سحرا ، وبعضه أساطير الأولين .

وقال الزجاج فى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ ﴾ ^(٤) ، إنها بمعنى ^(٥) ...

وقوله : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ ﴾ ^(٦) ، أى اعتقدتم هذا مثل هذا .

فأما قوله : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٧) ،
فالنقل والتصيير راجعان إلى الحال ، أى لا تجعل حال هؤلاء مثل حال هؤلاء ،
ولا تنقلها إليها .

وكذلك قوله : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ﴾ ^(٨) ، أى اعتقدوا له شركاء .

السادس : بمعنى الحكم بالشئ على الشئ ، يكون فى الحق والباطل .

فالحق ، كقوله : ﴿ نَا رَادُّهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة البقرة ٢٢

(٤) سورة الزخرف ١٩

(٦) سورة التوبة ١٩

(٨) سورة الرعد ١٦

(١) سورة الزخرف ١٩

(٣) سورة الحجر ٩١

(٥) بيان بالأساليب

(٧) سورة ص ٢٨

(٩) سورة القصص ٧

والباطل ، كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِثْلَ ذَرًّا مِنْ أَنْحَرِثِ ... ﴾ ^(١) الآية .
وبمعنى أوجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٢) ، أى
أوجبنا الاستقبال إليها .

وكقوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٤)
ومعنى « كنت عليها » أى أنت عليها ، كقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٥) أى أتم .
السابع : ذكره الفارسي ، بمعنى « ألقى » فيتعدى لمفعولين : أحدهما بنفسه والآخر بحرف
الجر ، كما فى قولك : جعلت متاعك بعضه فوق بعض .

ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(٦) ، و « بعضه » بدل
من الخبيث .

وقوله : « على بعض » أى فوق بعض .
ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ ^(٧) ، أى ألقى ، بدليل قوله فى الآية الأخرى
التي علل فيها المراد بخلق الجبال ، وأبان إنعامه ، فقال : ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ
أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ ^(٨) .

فائدة

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ ^(٩) ، قيل : كيف يستعمل لفظ « الجعل »

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٤) سورة البقرة ١٤٣

(٦) سورة الأفعال ٣٧

(٨) سورة النحل ١٥

(١) سورة الأنعام ١٣٦

(٣) سورة المائدة ١٠٣

(٥) سورة آل عمران ١١٠

(٧) سورة الرعد ٣

(٩) سورة الإسراء ١٢

هنا مع أن المجهول به ينبغي أن يتحقق قبل الجعل ، مع صفة المجهول ، كقولك : « جعلت زيدا قائما » ، فهو قبل ذلك كان متصفا بضد القيام ، وهنا لم يوجد « الجعل » إلا على هذه الصفة ، فكيف يصح استعمال الجعل فيه ؟

والجواب أن الليل جواهر قام بها السواد ، والنهار جواهر قام بها النور ، وكذلك الشمس جسم قام به ضوء ، والأجسام والجواهر متقدمة على الأعراض بالذات ، والعرب تراعى مثل هذا ، نقل الفراء أنهم قالوا : أحسنت إليك فكسوتك ؛ فجعلوا الإحسان متقدما على الكسوة ؛ بدليل العطف بالفاء ، وليس ذلك إلا تقدم ذاتي ، لأن الإحسان في الخارج هو نفس الكسوة .

ولك أن تقول : لا نسلم أن الإحسان نفس الكسوة ؛ بل معنى يقوم بالنفس ينشأ عنه الكسوة .

حَسِبَ

يتعدى لمفعولين . وحيث جاء بعدها أن والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ ^(٢) ونظائره ، فذهب سيبويه أنها سادة مسدّ المفعولين ، ومذهب المبرد أنها سادة مسدّ المفعول الواحد ، والثاني عنده مقدر .

ويشهد لسيبويه أن العرب لم يُسمع من كلامهم نُطقٌ بما ادعاه من التصريح بهما ، ولو كان كما ذكره لنطقوا به ولو مرة .

كاد

وللنحويين فيها أربعة مذاهب :

أحدها : أن إثباتها إثبات ونفيها نفي ، كغيرها من الأفعال .

والثاني : أنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر ، وهو مذهب ابن جني .

والثالث : أن إثباتها نفي ونفيها إثبات ، فإذا قيل : « كاد يفعل » ، فمعناه أنه لم يفعله ،

بدليل قوله : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَقْتُنُونَكَ ﴾ ^(١) ، وإذا قيل « لم يكد يفعل » فمعناه أنه فعله ،

بدليل قوله : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٢) .

والرابع : التفصيل في النفي بين المضارع والماضي ، فنفي المضارع نفي ، ونفي الماضي إثبات ،

بدليل : ﴿ قَدْ بَخَّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا ﴾ ^(٤) ، مع أنه

لم ير شيئاً ، وهذا حكاه ابن أبي الربيع ^(٥) في " شرح الجمل " وقال : إنه الصحيح .

والخيار هو الأول ؛ وذلك ، لأن معناها المقاربة ، فعنى « كاد يفعل » قارب الفعل ،

ومعنى « ما كاد يفعل » لم يقاربه ، فخيرها منفي دائماً .

أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلاً عدم

حصوله ، ويدل له قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا ﴾ ^(٤) ، ولهذا كان

أبلغ من قوله : « لم يرها » لأن مَنْ لَمْ يَرَ قَدْ يُقَارِبُ الرؤية .

وأما إذا كانت المقاربة منفية ، فلا أن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرقاً عدم حصوله ،

وإلا لم يتجه الإخبار بقربه ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَخَّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ؛

(٢) سورة البقرة ٧١

(١) سورة الإسراء ٧٣

(٤) سورة النور ٤٠

(٣) سورة البقرة ٧١

(٥) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الإشيلي ، إمام أهل النحو في زمانه ؛ شرح الجمل في عشر مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية ؛ مات سنة ٦٨٨ . بنية الوعاة ٣١٩

فإنها منفية مع إثبات الفعل لهم في قوله : ﴿ فَذَبْحُوهَا ﴾ .

ووجهه أيضاً إخبار عن حالهم في أول الأمر ، فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها ،
بدليل ما ذكر الله عنهم من تعنتهم . وحصول الفعل إنما فهمناه من دليل آخر ، وهو قوله :
﴿ فَذَبْحُوهَا ﴾ .

والأقرب أن يقال : إن النفي واردٌ على الإثبات ، والمعنى هنا : « وما كادوا
يفعلون الذبح قبل ذلك » ، لأنهم قالوا : ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا ﴾ وغير ذلك من التشديد .
وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ ^(١)
فالمعنى على النفي ، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يركن إليهم لا قليلا ولا كثيرا ، من جهة
أن « لولا » الامتناعية تقتضى ذلك ، وأنه امتنع مقارنة الركون القليل لأجل وجود
الثبوت ، لينتفى الكثير من طريق الأولى .

وتأمل كيف جاء « كاد » المقتضية المقاربة للفعل ، بقدر الظاهرة للتقليل ، كل
ذلك تعظيما لشأن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما جُبِلَتْ عليه نفسه الزكية من كونه لا يكاد
يركن إليهم شيئا قليلا ، للثبوت مع ما جُبِلَتْ عليه .

هكذا ينبغي أن يفهم معنى هذه الآية ، خلافا لما وقع في كتب التفسير من ابن عطية
وغیره ، فهم عن هذا المعنى اللطيف بمعزل .

وحكى الشريف الرضى في كتاب "الفرر" ^(٢) ثلاثة أقوال في قوله تعالى :
﴿ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا ﴾ ^(٣) .

الأول : أنها دالة على الرؤية بصبر ، أى رآها بعد عُسر وبطء لتكاثف الظلم .

(١) سورة الإسراء ٧٤

(٢) أمالي المرتضى ، المسمى بالفرر ١ : ٣٣١ وما بعدها . مع تصرف في العبارة

(٣) سورة النور ٤٠

والثاني : أنها زائدة، والكلام على النفي المحض ، ونقله عن أكثر المفسرين ، أى لم يرها أصلاً ، لأن الله تعالى قال : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَفْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ ^(١) ، كان مقتضى هذه الظلمات تحول بين العين وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر .

والثالث : أنها بمعنى « أراد » من قوله : ﴿ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ ^(٢) ، أى لم يرد أن يراها .

وذكر غيره أن التقدير : إذا أخرج يده ممتحناً لبصره لم يكده يخرجها ، و« يراها » صفة للظلمات ، تقديره : ظلمات بعضها فوق بعض يراها .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لَتُجْزَى ﴾ ^(٣) ، فيحتمل أن المعنى : أريد أخفيها ، لكى تجزى كل نفس بسعيها . ويجوز أن تكون زائدة ، أى أخفيها لتجزي .

وقيل : تم الكلام عند قوله : ﴿ آتِيَةٌ أَكَادُ ﴾ ، والمعنى : أكاد آتى بها ، ثم ابتداء بقوله : ﴿ أُخْفِيهَا لَتُجْزَى ﴾ .

وقرأ سعيد بن جبير : ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ بفتح الالف ، أى أظهرها ، يقال : أخفيت الشيء إذا سترته وإذا أظهرته .

وقراءة الضم تحتمل الأمرين ، وقراءة الفتح لا تحتمل غير الإظهار ؛ ومعنى سترتها لأجل الجزاء ، لأنه إذا أخفى وقتها قوت الدواعى على التاهب لها خوف الحجب بغتة .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ ^(١) ، فلم يثبت للزيت الضوء ، وإنما أثبت له المقاربة من الضوء قبل أن تمسه النار ، ثم أثبت النور بقوله : ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ ^(٢) ، فيؤخذ منه أن النور دون الضوء لا نفسه .

فإن قلت : ظاهره أن المراد : يكاد يضيء ؛ مسته النار أو لم تمسه ، فيعطى ذلك أنه مع أن مساس النار لا يضيء ، ولكن يقارب الإضاءة ، لكن الواقع أنه عند المساس يضيء قطعاً ! أجيب : بأن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي للحال ، أي يكاد يضيء والحال أنه لم تمسه نار ، فيفهم منه أنها لو مسته لأضاء قطعاً .

قاعدة

[في مجيء كاد بمعنى أراد]

تجيء كاد بمعنى أراد ، ومنه : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ ^(٣) ﴿ أَكَادُ أَخِيهَا ﴾ ^(٤) .
وعكسه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ ^(٥) أي يكاد .

قاعدة

[فعل المطاوعة]

فعل المطاوعة هو الواقع مسبباً عن سبب اقتضاه ، نحو كسرتة فانكسر . قال ابن مالك في شرح " الخلاصة " : هو الدال على قبول مفعول لآثر الفاعل ؛ ومعنى ذلك أن الفعل المطاوع ، بكسر الواو ، يدل على أن المفعول لقولك : كسرت الشيء يدل على مفعول معالجته في إيصال الفعل إلى المفعول ، فإذا قلت : فانكسر ، علم أنه قيل

الفعل ، وإذا قلت : لم ينكسر على أنه لم يقبله . وأما المطاوع ، بفتح الواو ، فيدلّ على معالجة الفاعل في إيصال فعله إلى المفعول ، ولا يدلّ على أن المفعول قبل الفعل أو لم يقبله .

وذكر الزمخشري وغيره أن المطاوع والمطاوع ، لا بدّ وأن يشتركا في أصل المعنى ، والفرق بينهما إنما هو من جهة التأثر والتأثير ، كالسكر والانكسار ، إذ لا معنى للمطاوعة إلا حصول فعل عن فعل ، فالثاني مطاوع ؛ لأنه طاوع الأول ، والأول مطاوع ، لأنه طاوعه الثاني ، فيكون المطاوع لازما للمطاوع ومرتباً عليه .

وقد استشكل هذا بقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَمَا يَنبَأُهُمْ فَأَسْتَخَبُوا أَلْعَمَىٰ عَلَىٰ الْهُدَىٰ﴾^(١) ، فأثبت « الهدى » بدون « الاهتداء » .

وقوله : « أمرته فلم يأت » فأثبت الأمر بدون الائتمار . وأيضاً فاشتراط الموافقة في أصل المعنى منقوض بقوله : « أمرته فائتمر » ، أي امتثل ، فإنّ الامتثال خلاف الطلب . وأجيب بأنّه ليس المراد : ﴿هُدَيْنَاهُمْ فَأَسْتَخَبُوا أَلْعَمَىٰ﴾ المعنى الحقيقي ، بل أوصلنا إليهم أسباب الهداية ، من بعث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يلزم وجود الاهتداء . وأما الأمر فيتضيه لغة ألا يثبت إلا بالامتثال والائتمار .

وقال المطرزي في " المغرب " ،^(٢) : الائتمار من الأضداد ، وعليه قول شيخنا في " الأساس " ،^(٣) : يقال : أمرته فائتمر ، وأبي أن يأت ، أي أمرته فاستبدّ برأيه ولم يمتثل ، والمراد بالمؤتمر المتثل . ويقال : علمته فلم يتعلم ؛ لأنّ التعليم فصل صالح لأن يترتب عليه حصول العلم لإيجاده .

(١) سورة فصلت ١٧

(٢) كتاب المغرب في اللغة ؛ لمؤلفه الإمام أبو الفتح فاسر بن عبد السيد الطرزي ؛ من أهل خوارزم ، قرأ على الزمخشري والموفق ، وبرع في النحو واللغة والفقه على مذهب أبي حنيفة ؛ وكان لهم كالأزهرى للشافعية ، توفي سنة ٦١٠ . بغية الوعاة ٢٠٤

(٣) أساس البلاغة للزمخشري ص ٩ .

كذا قاله الإمام فخر الدين ، ومنعه بعضهم .

وقال الشيخ علاء الدين الباجي لو لم يصح : علمته فما تعلم ، لما صح علمته فعلم ؛ لأنه إذا كان التعليم يقتضى إيجاد العلم وهو علة فيه ، فعولؤه - وهو التعلم - يوجد معه ؛ بناء على أن العلة مع المعلول ، والفاء فى قولنا : « فتعلم » تقتضى تعقب العلم . وإن قلنا : المعلول يتأخر ، فلا فائدة فى « فتعلم » لأن التعلم قد فهم من « علمته » ، فوضح أنه لو صح « علمته فما تعلم » لكان إماماً لا يصح علمته فتعلم ، بناء على أن العلة مع المعلول ، أو لا تكون فى قولنا : « فتعلم » فائدة بتأخر المعلول .

فإن قيل : قد منعوا « كسرته فما انكسر » فواجه صحة قولهم : « علمته فما تعلم » ؟

قيل : فترق بعضهم بينهما ؛ بأن العلم فى القلب من الله يتوقف على أمرٍ من العلم ومن المتعلم ، وكان علمه موضوعاً للجزاء الذى من المعلم فقط ، لعدم إمكان فعلٍ من المخلوق يحصل به العلم ، ولا بدّ بخلاف الكسر ، فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار .
واعلم أن الأصل فى فعل المطوعة أن يُعطف عليه بالفاء ، تقول : دعوته فأجاب ، وأعطيته فأخذ ، ولا تقولها بالواو ؛ لأن المراد إفادة السببية ، وهو لا يكون فى الغالب إلا بالفاء ، كقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ ^(١) .

ويجوز عطفه بالواو ، كقوله : ﴿ وَلَا تَطِغْ مَنْ أَغْلَقْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ ^(٢) .

وكقوله : ﴿ فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَبَجَيْنَاهُ ﴾ ^(٣) .

وفى موضع آخر : ﴿ فَاسْتَجِبْنَا لَهُ فَجَبْنَاهُ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة الكهف ٢٨

(٤) سورة الأنبياء ٧٦

(١) سورة الأعراف ١٧٨

(٣) سورة الأنبياء ٨٨

وزعم ابن جني في كتاب "الخصائص" أنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالقاء .
وأجاب عن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ ^(١) بأن «أغفل»
في الآية بمعنى وجدناه غافلا ، لا جعلناه يغفل ، وإلا ل قيل : « فاتبع هواه » بالقاء ؛ لأنه
يكون مطاوعا .

وفي كلامه نظر ؛ لأننا نقول : ليس اتباع الهوى مطاوعا لـ «أغفلنا» ، بل المطاوع
لـ «أغفلنا» ، غفل .

فإن قيل : إنه من لازم الغفلة اتباع الهوى ، والمسبب عن السبب سبب .
قيل : لا نسلم أن اتباع الهوى مسبب عن الغفلة ، بل قد يغفل عن الذكر ولا يتبع
الهوى ، ويكون المانع له منه غفلة أخرى عنه .

واعلم أن الحامل لأبي الفتح على هذا الكلام اعتقاده الاعتزالي أن معصية العبد
لا تُنسب إلى الله تعالى ؛ وأنها مسببة له ، فلهذا جعل «أفعل» هنا بمعنى «وجد»
لا بمعنى التعدية خاصة . وقد بينا ضعف كلامه ، وأن المطاوع لا يجب عطفه بالقاء .
وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ^(٢) :
هذا موضع القاء ، كما يقال : أعطيته فشكر ، ومنعته فصبر ؛ وإنما عطف بالواو للإشعار
بأن ما قلناه بعض ما أحدث فيهما [إيتاء] ^(٣) العلم ، [فأضمر ذلك ثم عطف عليه بالتحميد] ^(٤)
كأنه قال : فعلا به وعلماه ، وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة ، وقالوا الحمد لله ^(٥) .

وقال السكاكي : يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عما صنع بهما ، وعما قالا ؛ كأنه قال :
نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد ، من غير بيان ترتبه عليه اعتمادا على فهم السامع ،
كقولك : « قم يدعوك » بدل « قم فإنه يدعوك » .

(٢) سورة النمل ١٥
(٤) الكشاف ٣ : ٢٧٨

(١) سورة الكهف ٢٨
(٣) تسكئة من الكشاف

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(١) ؛ فظنَّ بعضُ الناس أن التقوى سبب التعليم ، والمحققون على منع ذلك ؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربط الجزاء بالشرط ، فلم يقل : « واتقوا الله يعلمكم » ولا قال : « فيعلمكم الله » ، وإنما أتى بواو العطف ، وليس فيه ما يقتضى أن الأول سبب للثاني ، وإنما غاية الاقتران والتلازم ، كما يقال : زرنى وأزورك ، وسلم علينا ونسلم عليك ، ونحوه ، مما يقتضى اقتران الفعلين والتعارض من الطرفين ، كما لو قال [عبد] لسيده : أعطني ولك على ألف ، أو قالت المرأة لزوجها : طلقني ولك ألف ؛ فإن ذلك بمنزلة قولها : بألف أو على ألف . وحينئذ فيكون متى علم الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك .

ونظير الآية قوله تعالى : ﴿ فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) .

وقوله عقيب ذكر الغيبة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) ، ووجه هذا الختام التنبيه على التوبة من الاغتياب ، وهو من الظلم .

وهاهنا بحث ، وهو أن الأئمة اختلفوا في أن العلم هل تستدعى مطاوعة أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : نعم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ ^(٤) ، فأخبر عن كل من هداه الله بأنه يهتدى . وأما قوله : ﴿ وَأَمَّا تَتَمَوَّدُ فَعَهْدَيْنَاهُمْ ﴾ ^(٥) ، فليس منه لأن المراد بالهداية فيه الدعوة ، بدليل : ﴿ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ ^(٥) .

والثاني : لا يدل على المطاوعة ، بدليل قوله : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ ^(٦) . وقوله : ﴿ وَتَخَوَّفَهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ ^(٦) ، لأن التخويف حصل ، ولم يحصل

(٢) سورة هود ١٢٣

(٤) سورة الأعراف ١٧٨

(٦) سورة الإسراء ٥٩ ، ٦٠

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة الحجرات ١٢

(٥) سورة فصلت ١٧

للكفار خوف نافع يصرفهم إلى الإيمان ؛ فإنه المطاوع للتخويف المراد بالآية الكريمة ، وعلى الأول تكون الفاء للتعقيب في الزمان ، ويكون : « أخرجه فما خرج » حقيقة .

فائدة

[في قوله تعالى : « إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاكَ »]

قالوا في قوله : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاكَ ﴾ ^(١) : إن التقدير « منذرٌ إنذاراً نافعا من يخشاها » .

قال الشيخ عز الدين : ولا حاجة إلى هذا ، لأن فعل وأفعل ، إذا لم يترتب عليه مطاوعة ، كخوف وعلم وشبهه لا يكون حقيقة ؛ لأن « خوف » إذا لم يحصل الخوف ، و « علم » إذا لم يحصل العلم كان مجازاً ، و « مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاكَ » ، يترتب عليه أثره ، وهو الخشية ، فيكون حقيقة لمن يخشاها ، فإذا ليس منذراً من لم يخش ، لأنه لم يترتب عليه أثر . فعلى هذا : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ ﴾ ^(٢) فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لترتب أثره عليه ، بالنسبة إلى « من يخشى » دون « من لم يخش » .

احتمال الفعل للجزم والنصب

فنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٣) ، يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً ، ويحتمل أن يكون منصوباً ، ، وإذا كان مجزوماً كان داخلاً في النهي ، فيكون قد نهى عن الظلم ، كما نهى عن قربان الشجرة ، فكأنه قال : « لا تقربا هذه الشجرة فلا تكونوا من الظالمين » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ ^(١) ، فإنه يحتمل أن يكون « تكتموا » مجزوماً ؛ فهو مشترك مع الأول في حرف النهي ؛ والتقدير : لا تلبسوا ولا تكتموا ، أى لا تفعلوا هذا ، كما في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالجزم . أى لا تفعل واحداً من هذين . ويحتمل أن يكون منصوباً ، والتقدير : لا تجمعوا بين هذين ، ويكون مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، والمعنى : لا تجمعوا بين هذين الفعلين القبيحين ، كما تقول لمن لقيته : أما كفناك أحدهما حتى جمعت بينهما ! وليس في هذا إباحة أحدهما . والأول أظهر .

وقوله : ﴿ مَا لَمْ تَمْشُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لِهِنَّ فَرِيضَةً ﴾ ^(٢) ، أى ما لم يكن أحد الأمرين : المس أو الفرض المستلزم ؛ لعدم كل منهما ، أى لا هذا ولا هذا ؛ فإن وُجد أحدهما فعليكم الجناح ، وهو المهر ^(٣) أو نصف المفروض ، و « تفرضوا » مجزوم عطفاً على « تمشوهن » .

وقيل : نصب ، و « أو » بمعنى « إلا أن » .

والصحيح الأول ؛ ولا يجوز تقدير « لم » بعد « أو » لفساد المعنى ، إذ يؤول إلى رفع الجناح عند عدم المس مع الفرض وعدمه . وعند عدم الفرض مع المس وعدمه . وليس كذلك ؛ ولا يقدر فيما انتفى أحدهما ، للزوم نفي الجناح عند نفي أحدهما ووجود الآخر ، فلا بد من المحافظة على أحدهما على الإيهام وانسحاب حكم « لم » عليه . ونظيره : ﴿ وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٤) .

وقونه : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة البقرة ٢٣٦

(٤) سورة القدر ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٢

(٣) ت : « الفرض »

(٥) سورة البقرة ١٨٨

وقوله تعالى : ﴿ إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ ^(١) ، والوجه الجزم ، ويجوز النصب .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبُدُّوهُمَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُمَا بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ... ﴾ ^(٢) الآية .

وقوله تعالى : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمَمْلُوقَةِ ﴾ ^(٥) .

وقوله في آل عمران : ﴿ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ ^(٦) .

وقوله في الأعراف : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٧) .

وقوله في الأنفال : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٨) .

وقوله في سورة التوبة : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَيتَوَلَّوْا ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(١٠) .

وقوله في سورة يونس : ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ ^(١١) ؛ يجوز أن يكون معطوفا على : ﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ ^(١١) فيكون منصوبا ، ويجوز أن يكون منصوبا بالنفاء

(٢) سورة البقرة ٢٨٤

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة آل عمران ١٤٩

(٨) سورة الأنفال ٢٧

(١٠) سورة التوبة ١٢٠

(١) سورة آل عمران ١٤٩

(٣) سورة النساء ١٩

(٥) سورة النساء ١٢٩

(٧) سورة الأعراف ١٩

(٩) سورة التوبة ٥٠

(١١) سورة يونس ٨٨

على جواب الدعاء ، وأن يكون مجزوما ، لأنه دعاء .

وقوله فى سورة يوسف : ﴿ أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ^(۱) .

وقوله : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ^(۲) .

وقوله فى سورة هود : ﴿ تُمْ فَضَّلْتَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ . أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾ ^(۳) أى « بأن لا تعبدوا » فىكون منصوبا ، ويجوز جزمه لأنه نهى .

وقوله فى سورة النحل : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا أَلْوَسَ مَا صَدَدْتُمْ ﴾ ^(۴) يجوز عطف ، « وتذوقوا » على « تتخذوا » أو « فترز » قبل دخول الفاء ، فىكون مجزوما .

وقوله فى سورة الإسراء : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ^(۵) ، أى بآ لا تعبدوا ، أو على نهى .

وفىها : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ ^(۶) .

وقوله فى سورة الكهف : ﴿ إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ ﴾ ^(۷) .

وقوله فى الحج : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﴾ ^(۸) ، يجوز أن يكون لام كي أو لام الأمر ، وفائدة هذا تظهر فى جواز الوقف .

وقوله : ﴿ تُمْ لِيَقْضُوا تَتْمُمُ وَلِيُوفُوا نَذْرَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا ﴾ ^(۸) ، فىمن كسر

اللامات

- (۲) سورة غافر ۸۲
(۴) سورة النحل ۹۴
(۶) سورة الإسراء ۳۳
(۸) سورة الحج ۲۸ ، ۲۹

- (۱) سورة يوسف ۹
(۳) سورة هود ۱ ، ۲
(۵) سورة الإسراء ۲۳
(۷) سورة الكهف ۲۰

- وقوله في النمل : ﴿ أَلَا تَعْلَمُوا عَلَىٰ وَاتَتْوِي مُسْلِمِينَ ﴾ ^(١) ، أى بان، أو نهى .
- وقوله في العنكبوت : ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَعْتَمِقُوا ﴾ ^(٢) .
- وفي فاطر : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ^(٣) .
- وفي يس : ﴿ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾ ^(٤) ، هل هى لام كي ، أو لام الأمر ؟
- وفي المؤمن : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ^(٥) .
- وفي فصلت : ﴿ تَنْزِيلٌ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾ ^(٦) .
- وفي الأحقاف : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٧) .
- وفي القتال : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ^(٨) .
- ويدل على جواز النصب ظهوره فى مثله ، ﴿ فَتَسْكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ ^(٩) .
- وقوله : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ﴾ ^(١٠) .
- وقوله : ﴿ أَلَا تَطْفَنُوا فِي الْبِيزَانِ ﴾ ^(١١) أى لثلا . أو مجزوم .
- وقوله : ﴿ إِنْ يَنْتَفِقُوا بِكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً ﴾ ^(١٢) .
- وقوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ ^(١٣) ، فإن ﴿ يَعْتَذِرُونَ ﴾ داخل مع الأول فى النفي عند سيويه ، بدليل قوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ ، فإن كان النطق قد نفي عنهم فى ذلك اليوم فلاعتذار نطق ، فينبغى أن يكون منفيا معطوفا على قوله :

(٢) سورة العنكبوت ٦٦

(٤) - سورة يس ٣٥

(٦) سورة فصلت ٣٠

(٨) سورة عم ١٠

(١٠) سورة عم ٣٥

(١٢) سورة المتنعة ٢

(١) سورة النمل ٣١

(٣) سورة فاطر ٤٤

(٥) سورة غافر ٨٢

(٧) سورة الأحقاف ٢١

(٩) سورة الحج ٤٦

(١١) سورة الرحمن ٨

(١٣) سورة المرسلات ٣٥ ، ٣٦ .

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾^(١) ، ولو أُجِلَ على إضمار المبتدأ ، - أى فهم يعتذرون - لجازَ على أن يكون المعنى فى ﴿لَا يَنْطِقُونَ﴾ أنهم وإن نطقوا فنطقهم كلا نطق ؛ لأنه لم يقع الموقع الذى أرادوه ، كقولهم : تكلمت ولم تتكلم .

وقوله : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٢) ، وعلى الأول يكون هذا قولاً فى أنفسهم من غير نطق . .

وقوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾^(٣) ، يجوز أن يكون لام كي ، والفعل منصوب ، أو لام الأمر ، والفعل مجزوم .

وقوله : ﴿أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) ، فالظاهر أنه منصوب ، ويجوز أن يكون مجزوماً ، واللام زائدة ، ومن نصب ﴿وَيَذَرُكَ﴾ عطفه على ﴿ليفسدوا﴾ .

رَأَى

إن كانت بصرية تعدت لواحد ، أو علمية تعدت لاثنتين ؛ وحيث وقع بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها ، والثانى حالا .

ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى : ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾^(٥) ، فإن كانت بصرية كان « الناس » منغولاً و « سكارى » حالا ، وإن كانت علمية فهما مفعولاهما .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً﴾^(٦) .

وقوله : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾^(٧) ،

(٢) سورة الشعراء ١٠٢

(٤) سورة الأعراف ١٢٧

(٦) سورة الحاقة ٢٨

(١) سورة المرسلات ٣٦

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

(٥) سورة الحج ٢

(٧) سورة الزمر ٦٠

فهذه الجملة - أعنى قوله : ﴿ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ ^(١) - في موضع نصب ، إمّا على الحال إن كانت بَصَرِيَّة ، أو مفعول ثانٍ إن كانت قلبية .

واعلم أنه قد وقع في القرآن : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٢) ، في بعض المواضع بغير واو كما في الأنعام ، وفي بعضها بالواو ^(٣) ، وفي بعضها بالفاء ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا ﴾ ^(٤) .

وهذه الكلمة تأتي على وجهين :

أحدهما : أن تتصل بما كان الاعتبار فيه بالمشاهدة ، فيذكر بالألف والواو ، وتندل الألف على الاستفهام ، والواو ، على عطف جملة على جملة قبلها . وكذلك الفاء ؛ لكنها أشد اتصالاً مما قبلها .

والثاني : أن يتصل بما الاعتبار فيه بالاستدلال ، فاقصر على الألف دون الواو والفاء ، ليجرى مجرى الاستئناف .

ولا ينتقض هذا الأصل بقوله في النحل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ ﴾ ^(٥) ، لاتصالها بقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ ^(٦) وسبيلها الاعتبار بالاستدلال ، فبني عليه ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ ﴾ .

وأما « أرأيت » فبمعنى « أخبرني » ولا يذكر بعدها إلا الشرط ؛ وبعده الاستفهام ، على التقديم والتأخير ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ ... ﴾ ^(٧) الآية ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَا وَكُم غَوْرًا ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة الأنعام ٦

(١) سورة الزمر ٦٠

(٣) كقوله تعالى في سورة الرعد ٤١ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾ .

(٥) سورة النحل ٧٩

(٤) سورة نساء ٩

(٧) سورة الأنعام ٤٦

(٦) سورة النحل ٧٨

(٨) سورة الملك ٣٠

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ ^(١) .

وأما « رأيت » الواقعة في كلام الفقهاء ، فهي كذلك ، قال ابن خروف : إلا أنهم يلجئون فيها ، وجوابها : رأيت إن كان كذا وكذا ؟ كيف يكون كذا ؟ بمعنى عدم الشرط . ثم الاستفهام بعده على نمط الآيات الشريفة ، وهي معالقة عن العمل بما بعدها من الآيات الكريمة ، وكذلك الرؤية كيف تصرف .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(٢) ، فدخلها معنى التعجب ، كأنه قيل : ألم تعجب إلى كذا ! فتعدت : « إلى » كأنه : ألم تنظر ، ودخلت « إلى » بمعنى التعجب ، وعلق الفعل على جملة الاستفهام ؛ وليست يبدل من « الرب » تعالى ؛ لأن الحرف لا يعلق .

وأما « أَرَأَيْتَكَ » فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الأنعام في موضعين ^(٣) وغيرها ، وليس لها في العربية نظير ؛ لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب ، وهما التاء والكاف ، والتاء اسم بخلاف الكاف ؛ فإنها عند البصريين حرف يفيد الخطاب ، واجمع بينهما يدل على أن ذلك تنبيهاً على مبناها عليه من مرتبة ، وهو ذكر الاستيعاد بالهلاك ، وليس فيما سواها ما يدل على ذلك ، فاكثفي بخطاب واحد .

قال أبو جعفر بن الزبير : الإتيان بأداة الخطاب بعد الضمير المفيد لذلك تأكيد

(١) سورة الماعون ١

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٣) في سورة الأنعام بلفظ « أَرَأَيْتَكُمْ » آية ٤٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ ... ﴾ ، وآية ٤٧ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً ... ﴾ ، وفي سورة يونس بلفظ « أَرَأَيْتَكَ » ، آية الإسراء ٦٢ ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ... ﴾ .

باستحكام غفلته ؛ كما تحرك النائم باليد ، والمفرط الغفلة باليد واللسان ؛ ولهذا حذفت الكاف في آية يونس^(١) ؛ لأنه لم يتقدم قبلها ذكر صَم ولا بَكَم يوجب تأكيد الخطاب ، وقد تقدم قبلها قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾^(٢) إلى ما بعدهن ، فحصل تحريكهم وتنبيههم بما لم يبق بعده إلا التذكيرُ بعذابهم . انتهى .

وقال ابن فارس في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا أُنْذِيَ كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾^(٣) قال : البصريون^(٤) : هذه الكاف [زائدة ، زيدت لمعنى الخطابية ، قال محمد بن يزيد : وكذلك رويديك زيدا ، قال : والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أَرَأَيْتَكَ زيدا ، فإنما هي : أَرَأَيْتَ زيدا ؟ لأن الكاف]^(٥) لو كانت اسما استحال أن تعدى « أَرَأَيْتَ » إلى مفعولين ، والثاني هو الأول . يريد قولهم . « أَرَأَيْتَ زيدا قائما » لا يعدى « رأيت » إلا إلى مفعول هو « زيد » ، ومفعول آخر هو « قائم » ؛ فالأول هو الثاني .

وقال غيره : مَنْ جعل الأداة المؤكدة بها الخطاب في « أَرَأَيْتَكُمْ » ضميرا لم يلزمه اعتراضٌ بتعدى فعل الضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ؛ لأن ذلك جائز في باب الظن ، وفي فعلين من غير باب ظننت ؛ وهما « فقدت » و « عدمت » ، وكذلك تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل جائز في الأفعال المذكورة ؛ والآيات المذكورة من باب الظن ، لأن المراد بـ « رأيت » رؤية القلب ، فهي من المستثنى ؛ وإنما الممتنع^(٦) مطلقا تعدى

(١) وهو قوله تعالى في الآية ٥٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَغْفِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾

(٣) سورة الإسراء ٦٢

(٢) سورة يونس ٢١

(٥) الزيادة من فقه اللغة

(٤) فقه ص ٨٣

(٦) ت : « وإنما استنع » .

فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ، فلا اختلاف في منع هذا من كل الأفعال .
وأما مَنْ جَرَّدَ أداء الخطاب المؤكَّد بها للحرفية - وهو قول الجمهور - فلا كلام في ذلك .

وقد اختلف في موضع الكاف من هذا اللفظ على أقوال :

قال سيبويه : لاموضع لها .

وقال السكاكيني : موضعها نصب .

وقال الفراء : رفع .

إذا علمت هذا ، فلها موضعان : أحدهما أن تكون بمعنى « أخبرني » فلا تقع إلا على اسم مفرد أو جملة شرط ، كقوله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ... ﴾ ^(١) الآية ولا يقع الشرط إلا ماضياً ، لأن ما بعده ليس بجواب له ، وإنما هو معلق بـ « أَرَأَيْتُكَ » ، وجواب الشرط ؛ إما محذوف للعلم به ، وإما للاستفهام مع عامله . وإذا ثنى هذا أو جمع لحقت بالتثنية والجمع الكاف ، وكانت التاء مفردة بكل حال .

قال السيرافي : يجوز أن يكون إفرادهم للتاء ، استثناءً بتثنية الكاف وجمعها ، لأنها للخطاب ، وإنما فعلوا ذلك للفرق بين « أَرَأَيْتُ » بمعنى « أخبرني » وغيرها إذا كانت بمعنى « علمت » .

والثاني : تكون فيه بمعنى « اتبه » كقولك : أَرَأَيْتَ زيدا فإني أحبه ، أى اتبهله ؛ فإني أحبه ؛ ولا يلزمه الاستفهام .

وقد يحذف الكلام الذى هو جواب للعلم به فلا يذكر، كقوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقْنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَأَكُم عَنْهُ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ ^(١)، فلم يأت بجواب.

وأتى فى موضع آخر بالجواب ولم يأت بالشرط، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَنِ اخْتَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ﴾ ^(٢) «من» الأول بمنزلة «الذى».

تنبيه

قال سيبويه: لا يجوز إلغاء «أرأيت» كما يُلقى: علمت أريد عندك أم عمرو؟ ولا يجوز هذا فى «أرأيت»، ولا بد من النصب إذا قلت: «أرأيت زيدا أبو من هو؟» قال: لأن دخول معنى «أخبرنى» فيها لا يجعلها بمنزلة أخبرنى فى جميع أحوالها.

قال السهلبى: وظاهر القرآن يقتضى خلاف قوله، وذلك أنها فى القرآن ملغاة، لأن الاستفهام مطلوبها، وعليه وقع قوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ أَلَمْ يَعْلَمْ﴾ ^(٣)، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ﴾ ^(٤)، استفهام، وعليه وقعت «أرأيت» وكذلك «أرأيتكم» و«أرأيتكم» فى الأنعام، والاستفهام واقع بعدها.

ونحو: ﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ ^(٥) و﴿الْفَاسِقُونَ﴾ ^(٦).

(٢) سورة الجاثية ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٤٧

(١) سورة هود ٨٨

(٣) سورة العلق ١٣، ١٤

(٥) سورة الأحقاف ٣٥

وهذا هو الذى منع سيويه فى « رأيت » و « رأيتك » ولا يقال : « رأيتك أبو من أنت » ؟ قال : لكن الذى قاله سيويه صحيح ، لكن إذا ولى الاستفهام « رأيت » ولم يكن لها مفعول سوى الجملة .

وأما فى هذه المواضع التى فى التنزيل فليست الجملة المستفهم عنها هى مفعول « رأيت » ، ولم يكن لها مفعول محذوف يدلّ عليه الشرط ، ولا بدّ من الشرط بعدها فى هذه الصورة ، لأنّ المعنى « رأيتم صنيعكم إن كان كذا وكذا » ؟ كما تقول : « رأيت إن لقيت العدو أتقاتل أم لا ؟ » ؛ تقديره : رأييت رأيك وصنعك إن لقيت العدو ؟ لحذف الشرط وهو « إن » دالّ على ذلك المحذوف ، ومرتبطة به ، والجملة المستفهم عنها كلام مستأنف منقطع ؛ إلا أن فيها زيادة بيان لما يستفهم عنه ، ولو زال الشرط وولها الاستفهام لقبح ، كما قال سيويه وغيره فى « علمت » ، وهل « علمت » ، وهل « رأيت » وإنما يتجه مع « رأيت » خاصة ، وهى التى دخلها معنى « أخبرنى » .

عِلْمُ العَرَفَاتِيَّةِ

لا تتعلق إلا بالمعانى ؛ نحو : ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ ^(١) .

فأما نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ ^(٣) فالتقدير « لا نعلم خبرهم نحن نعلم خبرهم » ، « فليعلمن الله صديق الذين صدقوا وليعلمن الله نفاق المنافقين » ، لحذف المضاف .

وذكر ابن مالك أنها تختص باليقين ، وذكر غيره أنها تستعمل فى الظنّ أيضا ، بدليل قوله : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ^(٤) .

وله أن يقول : العلم على حقيقته . والمراد بالإيمان التصديق اللسانى .

(٢) سورة التوبة ١٠١

(٤) سورة المتحنة ١٠

(١) سورة النحل ٧٨

(٣) سورة النكبات ٣

ظن

أصلها للاعتقاد الراجح ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا 》^(١) .
وقد تستعمل بمعنى اليقين ؛ لأن الظن فيه طرف من اليقين ، لولاه كان جهلاً ، كقوله
تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ 》^(٢) ، ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ 》^(٣) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ
الْفِرَاقُ 》^(٤) ، ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ 》^(٥) ، والفرق بينهما في القرآن ضابطان :
أحدهما : أنه حيث وجد الظن محموداً مثاباً عليه ، فهو اليقين ، وحيث وجد مذموماً
متوعداً بالعقاب عليه ، فهو الشك .

الثاني : أن كل ظن يتصل بعده « إِنْ » الخفيفة فهو شك ، كقوله : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ
يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ 》^(٦) . وقوله : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ 》^(٧) .
وكل ظن يتصل به « إِنْ » المشددة ، فالمراد به اليقين ، كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي
مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ 》^(٨) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ 》^(٩) .
والمعنى فيه أن المشددة للتأكيد ، فدخلت على اليقين ، وأن الخفيفة بخلافها ،
فدخلت في الشك .

مثال الأول ، قوله سبحانه : ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا 》^(١٠) ذكره بـ « أَنَّ » وقوله :
﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ 》^(١١) .

ومثال الثاني : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً 》^(١٢) ، والحسبان الشك .
فإن قيل : يرد على هذا الضابط قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ
إِلَّا إِلَيْهِ 》^(١٣) .

- (٢) سورة البقرة ٤٦
(٤) سورة القيامة ٢٨
(٦) سورة الفتح ١٢
(٨) سورة القيامة ٢٨
(١٠) سورة محمد ١٩
(١٢) سورة التوبة ١١٨

- (١) سورة البقرة ٢٣٠
(٣) سورة الحاقة ٢٠
(٥) سورة المطففين ٤
(٧) سورة الحاقة ٢٠
(٩) سورة الأنفال ٦٦
(١١) سورة المائدة ٧١

قيل : لأنها اتصلت بالفعل .

فتمسك بهذا الضابط ، فإنه من أسرار القرآن !

ثم رأيت الراغب قال في تفسير سورة البقرة :

الظنّ أعمّ ألفاظ الشكّ واليقين ، وهو اسم لما حصل عن أمارة ، فتى قويت أدت إلى العلم ، ومتى ضعفت جدا لم تتجاوز حدّ الوهم ، وأنه متى قوى استعمل فيه « أن » المشددة و « أن » الخفيفة منها ، ومتى ضعف استعمل معه « أن » المختصة بالمعدومين من الفعل ، نحو ظننت أن أخرج وأن يخرج ، فالظنّ إذا كان بالمعنى الأول محمود ، وإذا كان بالمعنى الثانى فمذموم .

فمن الأول : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) .

ومن الثانى : ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُفْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ ^(٣) .

فائدة

لا يجوز الاقتصار فى باب « ظنّ » على أحد الفعولين ؛ إلا أن يكون بمنزلة أنهم قالوا :

قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ^(٤) ، قرأ الحريمان وابن كثير بالطاء ، وهو

« فعيل » بمعنى « مفعول » والضمير هو المفعول الذى لم يسم فاعله . وقرأ الباقون بالضاد ، وهو

بمعنى فاعل ، وفيه ضمير هو فاعله ، والمعنى : « يحيل على الغيب » فلا يمنعه كما تفعله الكهانة ،

والمعنى على القراءة الأولى : ليس بمتهم على الغيب ؛ لأنه الصادق .

وأما قوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾ ^(٥) فإنها بمنزلة قولك : « نزلت بزيد »

فالمنى أو قمت ظنى به .

(٢) سورة الجاثية ٢٤

(٤) سورة التكوين ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٦

(٣) سورة النجم ٢٨

(٥) سورة الأحزاب ١٠

شعر

ومنه شعر ، بمعنى « علم » ومصدره « شِعْرَة » بكسر الشين ، كالْفِطْنَة ، وقالوا : ليت شِعْرِي ، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة . قال الفارسي : وكأنه مأخوذ من الشَّعار ، وهو مايلي الجسد ، فكأن شعرت به ، علمته عِلْمَ حُسْنٍ ، فهو نوع من العلم ، ولهذا لم يوصف به الله .

وقوله تعالى في صفة الكفار : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(١) ، أبلغ في الذمّ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون ، فإن البهيمة قد تشعر بحيث كانت تحس ، فكأنهم وصفوا بنهاية الذهاب عن الفهم .

وعلى هذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاء ﴾ ^(٢) ، إلى قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ ^(٣) ولم يقل « لا تعلمون » لأن المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى بأنهم أحياء ، علموا أنهم أحياء ، فلا يجوز أن ينفي عنهم العلم ، ولكن يجوز أن يقال : ﴿ لا تشعرُونَ ﴾ ، لأنه ليس كل ما علموه يشعرون به ، كما أنه ليس كل ما علموه يحشونه بحواسهم ، فلما كانوا لا يعلمون بحواسهم حياتهم ، وأنهم علموه بإخبار الله ، وجب أن يقال : ﴿ لا يشعرون ﴾ دون « لا يعلمون » .

عسى ولعلّ

من الله تعالى واجبتان ، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين ، لأنّ الخلق هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون ، والبارئ منزّه عن ذلك .

والوجه في استعمال هذه الألفاظ أنّ الأمور الممكنة لما كان الخلق يشكّون فيها

ولا يقطعون على الكائن منها ، وكان الله يعلم الكائن منها على الصحة صارت لها نسبتان : نسبة إلى الله تعالى ، تسمى نسبة قطع و يقين ، ونسبة إلى المخلوق ، وتسمى نسبة شك وظن ، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله ، كقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ ^(١) .

وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند المخلوقين ، كقوله : ﴿ فَقَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(٤) ، وقد علم الله حين أرسلهما ^(٥) ما يُفَضِّلُ إليه حالُ فرعون ، لكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع ؛ فكانه قال : انهضاً إليه وقولا في نفوسكما ، لعله يتذكر أو يخشى .

ولما كان القرآن قد نزل بلغة العرب جاء على مذاهبهم في ذلك ، والعرب قد تُخرج الكلام المتيقن في صورة المشكوك ؛ لأغراض ، فتقول : لا تعرض لما يسخطني ، فطُلك إن تفعل ذلك ستندم ؛ وإنما مراده أنه يندم لا محالة ، ولكنه أخرجه مخرج الشك تحريرا للمعنى ، ومبالغة فيه ؛ أي أن هذا الأمر لو كان مشكوكا فيه لم يجب أن تعرض له ؛ فكيف وهو كائن لا شك فيه !

وبنحو من هذا فسر الزجاج قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٦) .

وأما قوله : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ ^(٧) ، فاطلاعه إلى الإله مستحيل ، فبجمله اعتقد في المستحيل الإمكان ؛ لأنه يعتقد في الإله الجسمية والمكان .

(٢) - سورة المائدة ٥٢

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) - سورة الحجر ٢

(١) سورة المائدة ٥٤

(٣) سورة الإسراء ٧٩

(٥) ت : « أرسلهما » .

(٧) سورة غافر ٣٦

ونصّ ابن الدهان في على جواز استعماله في المستحيل ، محتجا بقوله : « لعل زمانا تولى يعود » .

وقال أيضا : كل ما وقع في القرآن من « عسى » ، فاعلها الله تعالى ، فهي واجبة .
وقال قوم : إلا في موضعين ، قال تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾^(١) ، ولم يطلقهن ولم يبدل بهن .

وقوله : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾^(٢) وهذه في بني النضير ، وقد سباهم النبي صلى الله عليه وسلم وقتلهم وأبادهم .

وقال أيضا : وهذا عندى متأول ، لأنّ الأوّل تقديره : « إِنْ طَلَّقَكُنَّ يبدله » وما فعل ، فهذا شرط يقع فيه الجزاء ولم يفعله ، والثاني تقديره : « إِنْ عُدْتُمْ رَحِمَكُمْ » ، وهم أصرّوا ، وعسى على بابها .

قال : وعسى ماضى اللفظ ، والمعنى : لأنه طمع ، وذلك حصل في شيء مستقبل .
وقال قوم : ماضى اللفظ مستقبل في المعنى ، لأنه أخبر عن طمع ، يريد أن يقع .

واعلم أن عسى تستعمل في القرآن على وجهين :

أحدهما : ترفع اسما صريحا ويؤتى بعده بخبر ، ويلزم كونه فعلا مضارعا ، نحو عسى زيد أن يقوم ، فلا يجوز « قائما » ، لأنّ اسم الفاعل لا يدلّ على الزمان الماضي ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ ﴾^(٣) فيكون « أن والفعل » في موضع نصب ، بـ « عسى » .

وقال الكوفيون : في موضع رفع بدل .

ورُدَّ بأنه لا يجوز تركه ، ويجوز تقديمه عليه .

الثاني : أن يكون المرفوع بها « أن والفعل » ، وهو عسى أن يقوم زيد ، فلا يفتقر هنا إلى منصوب .

ونظيره : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ ^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ ^(٢) لا يجوز رفع « ربك » بـ « عسى » لثلاث يلائم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ، وهو « ربك » ، لأن « مقاما محمودا » منصوب بـ « يبعثك » .

وكذلك كقوله : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ^(٣) ، لأن الضمير متصلان بـ « تكرهوا » و « تحبوا » ، فلا يكون في « عسى » ضمير .

اتخذ

قال تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ ^(٤) . قال الفارسي : ولا أعلم « اتخذت » يتعدى إلا إلى واحد .

وقيل : أصل « اتخذت » « اتخذت » ، فأما « اتخذت » فعلى ثلاثة أضرب : أحدها : ما يتعدى به إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) .

﴿ أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الإسراء ٧٩

(٤) سورة الكهف ٧٧

(٦) سورة الزخرف ١٦

(١) سورة المائدة ٧١

(٣) سورة البقرة ٢١٦

(٥) سورة الفرقان ٢٧

(٧) سورة الفرقان ٣

﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُوَ لَا تَتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ ^(١) .
﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ ^(٢) .

والثاني : ما يتعدى لمفعولين ، والثاني منهما الأول في المعنى .

وهما إما مذكوران ، كقوله تعالى : ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ ^(٣) .

وقال : ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ ^(٤) .

﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ ^(٥) .

وإما مع حذف الأول ، كقوله : ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ ^(٦) ، فمفعول « اتخذوا » الأول الضمير المحذوف الراجع إلى الذين ، والثاني « آلهة » و « قربانا » على الحال .

قال الكواشي : ولو نصب « قربانا » مفعولا ثانيًا و « آلهته » بدلا منه فسد المعنى .

وإما مع حذف الثاني ، كقوله : ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ ^(٧) .

﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ ^(٨) .

﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ ^(٩) .

﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾ ^(١٠) تقديره في الجميع =

اتَّخَذُوهُ آلهة ؛ لأن نفس اقتناء العجل لا يلحقه الوعيد الشديد ، فيتمين تقدير آلهة .

الثالث : ما يجوز فيه الأمراف ، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ

مُصَلًّى﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة العنكبوت ٤١

(٤) سورة المتحة ١

(٦) سورة الأحاف ٢٨

(٨) سورة البقرة ٥٤

(١٠) سورة البقرة ١٢٥

(١) سورة الأنبياء ١٧

(٣) سورة المنافقون ٢

(٥) سورة المؤمنون ١١٠

(٧) سورة البقرة ٥١

(٩) سورة الأعراف ١٤٨

فإن جوزنا زيادة « من » في الإيجاب كان من المتعدى لاثنتين ، وإن منعنا كان لواحد .

ونظيره « جعلت » ، قال : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(١) ، أى خلقهما .
فإذا تعدى لمفعولين كان الثانى الأول فى المعنى ، كقوله : ﴿ وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾ ^(٢) ،
﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ
بِأَمْرِنَا ﴾ ^(٤) .

أخذ

تجى بمعنى « غصَب » ، ومنه : « من أخذ قيد شئ من أرض طوق من سح
أرضين » .

وبمعنى « عاقب » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ
إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَخْذَنَا أَهْلًا بِالْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَأَخْذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَأَخْذَنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ ^(٨) .

﴿ فَأَخْذْنَاَهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ ^(٩) .

﴿ لَوْ يُوَٰخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ ﴾ ^(١٠) .

﴿ وَلَوْ يُوَٰخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا ﴾ ^(١١) .

- (٢) سورة يونس ٨٧
(٤) سورة السجدة ٢٤
(٦) سورة الأعراف ٩٤
(٨) سورة الأعراف ١٦٥
(١٠) سورة الكهف ٥٨

- (١) سورة الأنعام ١
(٣) سورة القصص ٤١
(٥) سورة هود ١٠٢
(٧) سورة هود ٦٧
(٩) سورة القمر ٤٢
(١١) سورة فاطر ٥

﴿لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(١) .

﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢) .

وتجىء المقاربة ، قالوا : أخذ يفعل كذا ، كما قالوا : جعل يقول ، وكرب يقول .

وتجىء قبل القسم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾^(٣) .

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾^(٤) .

وبمعنى « اعمل » ، كقوله تعالى : ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾^(٥) ، أى اعملوا بما

أمرتم به ، وانتهوا عما نهيتهم عنه بمجد واجتهاد .

سأل

تتعدى لمفعولين ، كأعطى ، ويمحوز الاختصار على أحدهما .

ثم قد تتعدى بغير حرف ، كقوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ الْوَلَا مَا أَنْفَقُوا﴾^(٦) .

﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ﴾^(٧) .

وقد تتعدى بالحرف ؛ إما بالباء كقوله : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾^(٨) .

وإما بـ « من » ، كقولك : سل عن زيد . وكذا : ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾^(٩) .

والتعدية لمفعولين ثلاثة أضرب :

أحدها : أن تكون بمنزلة « أعطيت » كقولك : سألت زيدا بعد عمرو حقاً ، أى

استعطيته ، أو سألته أن يفعل ذلك .

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٤) سورة البقرة ٦٣

(٦) سورة الأنبياء ٧

(٨) سورة الأعراف ١٦٣

(١) سورة البقرة ٢٨٦

(٣) سورة آل عمران ١٨٧

(٥) سورة المتحنة ١٠

(٧) سورة المعارج ١

والثاني : بمنزلة : اخترت الرجال زيدا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْأَلُ حِمِيمٌ حَمِيماً ﴾ ^(١) ، أى عن حميم لذهوله عنه .

والثالث : أن يقع موقع الثانى منهما استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ ^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ ^(٤) ، فالمعنى : سأل سائل النبي صلى الله عليه وسلم أو المسلمين بعذاب واقع ، فذكر المفعول الأول ، وسؤالهم عن العذاب إنما هو استعجالهم له كاستبعادهم لوقوعه ، ولرذم ما يوعدون به منه .

وعلى هذا : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ ﴾ ^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ^(٦) ، فيجوز أن تكون « من » فيه موضع المفعول الثانى ، وأن يكون المفعول الثانى محذوفا ، والصفة قائمة مقامه .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا ﴾ ^(٧) فيحتمل أن « عنها » متعلقة بالسؤال ، كأنه : يسألونك عنها كأنك خفي عنها ، غذف الجار والجرور ، فحس ذلك لطول الكلام . ويجوز أن يكون ﴿ عنها ﴾ بمنزلة « بها » ، وتتصل بالحفاوة .

وَعَدَ

فعل يتعدى لمفعولين ، يجوز الاختصار على أحدهما كأعطيته ، وليس كظننت ، قال

(٢) سورة البقرة ١١

(٤) سورة المارج ١

(٦) سورة النساء ٣٢

(١) سورة المارج ١٠

(٣) سورة الزخرف ٤٥

(٥) سورة الزعد ٦

(٧) سورة الأعراف ١٨٧

تعالى : ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ ^(١) ، فـ « جانب » مفعول ثان ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه ، أى وعدناكم إتيانه ، أو مكثنا فيه .

وقوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ مَغَائِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ ^(٢) ، فالغنيمة تكون الغنم .

فإن قلت : الغنم حدث لا يؤخذ ؛ إنما يقع الأخذ على الأعيان دون المعاني !

قلت : يجوز أن يكون سُمي باسم المصدر ، كالخلق والخلق ، أو يُقدَّر محذوف ، أى تمليك مغائم .

فأما قوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ ^(٣) ،

وقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ ^(٤) فإن الفعل

لم يتعد فيه إلى مفعول ثان ؛ ولكن قوله : ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ ولهم ﴿مَغْفِرَةٌ﴾ تفسير للوعد ،

كما أن قوله : ﴿لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ ^(٥) تبين للوصية فى قوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ ^(٦) ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ

وَعَدًا حَقًّا﴾ ^(٧) ، فيحتمل انتصاب الواحد بالمصدر ، أو بأنه المفعول الثانى ، وسمى الموعود به الوعد ، كالخلق الخلق .

وأما قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ ^(٨) ،

و﴿إِحْدَى﴾ فى موضع نصب مفعول ثان ، و﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ بدل منه ، أى إتيان إحدى

الطائفتين أو تمليكه ، والطائفتان العير والنصر .

وأما قوله : ﴿أَلَيْعِدُكُمْ أَنَكُمْ إِذَا مِتَّمْ وَكُنْتُمْ﴾ ^(٩) فمن قدر فى أين الثانية البدل ،

(٢) سورة الفتح ٢٠

(٤) سورة النور ٥٥

(٦) سورة طه ٨٦

(٨) سورة الأنازال ٧

(١) سورة طه ٨٠

(٣) سورة المائدة ٩

(٥) سورة النساء ١١

(٧) سورة إبراهيم ٢٢

(٩) سورة المؤمنون ٣٥

فينبى أن يقدر محذوفاً ، ليتّم الكلام ، فيصحّ البدل ، والتقدير : أبعدكم إرادة أنكم إذا تم ، ليكون اسم الزمان خبراً عن الحدث ، ومن قدر في الثانية البدل لم يحتج إلى ذلك .
وأما قوله : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾^(١) ، فالجمله في موضع جرّ صفة للنكرة ، وقد عاد الضمير فيها إلى الموصوف ، والفعل متعدّ إلى واحد .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾^(٢) ، فلا يجوز أن يكون « ثلاثين » ظرفاً ، لأنّ الوعد ليس في كلّها بل في بعضها ، فيكون مفعولاً ثانياً .

وَدَّ

قال أبو مسلم الأصبهاني^(٣) بمعنى « تمنى » يستعمل معها « لو » و « أن » ، وربما جمع بينهما نحو : ودّوا لو أن فعل ، ومصدره الودادة ، والاسم منه ودّ . وقد يتداخلان في الاسم والمصدر .

وقال الراغب : إذا كان « ودّ » بمعنى أحبّ لا يجوز إدخال « لو » فيه أبداً .
وقال علي بن عيسى^(٤) : إذا كان بمعنى « تمنى » صلح للمضى والحال والاستقبال ، وإذا كان بمعنى المحبة لم يصلح للماضى ؛ لأنّ الإرادة هي استدعاء الفعل ، وإذا كان للماضى لم يجوز « أن » ، وإذا كان للحال أو للاستقبال جاز « أن » و « لو » .
وفيما قاله نظر ، لأن « أن » توصل بالماضى ؛ نحو سرتني أن قت .

(٢) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة التوبة ١٩٤

(٣) كان أبو مسلم الأصبهاني على مذهب المعتزلة ، وصنف التفسير على طريقتهم ، وتوفى سنة ٣٧٠ .

لسان الميزان ٢١٢

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، كان مفتناً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة ؛ وله مصنفات في كل ذلك . توفى سنة ٣٨٤ انباه الرواة ٢ : ٢٩٤

قلت : فكان الأحسن الردّ عليه بكلامه ، وهو أنه جَوَزَ إذا كان بمعنى الحال دخول
« أن » وهي للمستقبل ، فقد خرجت عن موضعها .

أفعل التفضيل

فيه قواعد :

الأولى : إذا أضيف إلى جنسه لم يكن بعضه ، كقولك زيد أشجع الأسود وأجود
السحب ، فيصير المعنى زيد أشجع من الأسود ، وأجود من السحب ؛ وعليه قوله تعالى :
﴿ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ ^(١) ، و ﴿ أَحْكَمُ الْخَالِكِينَ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ ^(٣) .
أى خير من كل من تسمى برازق ، وأحكم من كل من تسمى بحاكم . كذا قاله
أبو القاسم السعدي .

قال الشيخ أثير الدين : الذى تقرر عن الشيوخ أن « أفعل » هذه لا تضاف
إلا ويكون المضاف بعض المضاف إليه ، فلا يقال : هذا الفرس أسبق الحمير ؛ لأنه ليس
بعض الحمير ؛ وعلى هذا بنى البصريون منع « زيد أفضل إخوته » ، وأجازوا « أفضل
الإخوة » ، إلا إن أخرجت عن معناها ؛ فإنه قد يجوز ذلك عن بعضهم .

الثانية : إذا ذكر بعد « أفعل » جنسه ، وواحد من آحاد جنسه ، وجب إضافته إليه ،
كقولك : زيد أحسن الرجال ، وأحسن رجل قال تعالى ... ^(٤) .
وإذا ذكر بعد ما هو من متعلقاته ، وجب نصبه على التمييز ، نحو زيد أحسن وجها ،
وأغزر علما .

(٢) سورة هود ٤٥
(٤) هنا سقط في الأصول

(١) سورة الجمعة ١١
(٣) سورة المؤمن ١٤

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ أَرْكَى طَعَامًا ﴾ ^(٢) ، فقد أضيف إلى غير جنسه ، وانتصب .

وقد تأول العلماء هذا حتى رجعوا به إلى جعل « أشد » لغير الخشية ، فقال الزمخشري معنى : ﴿ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، أى مثل أهل خشية الله ، أو مثل قوم أشد خشية من أهل خشية الله .

قال ابن الحاجب : وعلى مثل هذا يحمل ماخالف هذه القاعدة .

الثالثة : الأصل فيه الأفضلية على ما أضيف إليه ؛ وأشكل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُرِيدُ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ ^(٤) ، لأن معناه : ما من آية من التسع إلا وهى أكبر من كل واحدة منها ، فاضلة ومفضولة ، فى حالة واحدة .

وأجاب الزمخشري بأن ^(٥) الغرض وصفين بالكبر من غير تفاوت فيه ، وكذلك العادة فى الأشياء التى تتفاوت فى الفضل التفاوت اليسير ، أن تختلف [آراء] ^(٥) الناس فى تفضيلها ، وربما اختلف آراء الواحد فيها ، كقول الحماني :

مَنْ تَلَقَّى مِنْهُمْ تَقُلْ لَأَقِيْتُ سَيِّدَهُمْ مِثْلَ النُّجُومِ الَّتِي يَهْدَى بِهَا السَّارِي ^(٦)
وأجاب ابن الحاجب ، بأن المراد الأعلى أكبر من أختها عندهم ، وقت حصولها ، لأن لمشاهدة الآية فى النفس أثرا عظيما ليس للغائب عنها .

الرابعة : قالوا : لا ينبغي من العاهات ، فلا يقال : ما أعور هذه القرس ! وأما قوله تعالى :

(١) سورة النساء ٧٧	(٢) سورة الكهف ١٩
(٣) سورة الزخرف ٤٨	(٤) الكشاف ٢ : ٣٠٢ مع تصرف فى العبارة .
(٥) من الكشاف	(٦) لامرئيس ، الحماسة بشرح الرزوقي ١٥٩٣

﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ ^(١) ، فقيه وجهان :

أحدهما : أنه من عمى القلب الذى يتولد من الضلالة ، وهو ما يقبل الزيادة والنقص ، لا من عمى البصر الذى يحجب المراتب عنه .

وقد صرح ببيان هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٢) وعلى هذا فالأول اسم فاعل .
والثانى : أفعل تفضيل ، من فقد البصيرة .

والثانى : أنه من عمى العين ، والمعنى : مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى مِنَ الْكُفَّارِ ؛ فإنه يحشر أعمى . فلا يكون « أفعل تفضيل » .

ومنهم من حمل الأول على عمى القلب ، والثانى على فقد البصيرة ، وإليه ذهب أبو عمرو ، فأمال الأول ، وترك الإمالة فى الثانى ؛ لما كان اسما ، والاسم أبعد من الإمالة .

الخامسة : يكثر حذف الفصول إذا دل عليه دليل ، وكان « أفعل » خبرا ، كقوله تعالى : ﴿ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ ^(٣) .

﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ﴾ ^(٤) .
﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ ^(٥) .

﴿ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ ^(٦) .

﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا ﴾ ^(٨) .

﴿ أَيْ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الحج ٤٦

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٦) سورة آل عمران ١١٨

(٨) سورة الكهف ٤٦

(١) سورة الإسراء ٧٢

(٣) سورة البقرة ٦١

(٥) سورة آل عمران ٣٦

(٧) سورة النحل ٩٥

(٩) سورة مريم ٧٣

﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا ﴾^(١).

وقد يحذف المفعول و«أفعل» ليس بخبر، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾^(٢).

السادسة: قد يحىء مجردا عن معنى التفضيل، فيكون للتفضيل لا للأفضلية. ثم هو تارة يحىء مؤولا باسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ﴾^(٣).

ومؤولا بصفة مشبهة، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾^(٤).

و«أعلم» هاهنا بمعنى «عالم بكم»، إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك، «وأهون عليه» بمعنى هين، إذ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرته تعالى.

وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يُبْلَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ ﴾^(٥).

وقوله: ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾^(٦).

أو لفظا لا معنى، كقوله تعالى: ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ ﴾^(٧).

و﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ﴾^(٨).

وأما قوله تعالى: ﴿ يَدْعُوا لِمَن صَرَّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ ﴾^(٩) فمعناه: الضرر بعبادته؛

أقرب من النفع بها.

فإن قيل: كيف قال: ﴿ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ ﴾^(٩)، ولا نفع من قبله البتة؟

قيل: لما كان في قوله: ﴿ لِمَن صَرَّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ ﴾ تبعيد لنفعه، والعرب تقول

(٢) سورة طه ٧
(٤) سورة الروم ٢٧
(٦) سورة الفرقان ٢٤
(٨) سورة طه ١٠٤

(١) سورة مريم ٧٥
(٣) سورة النجم ٣٢
(٥) سورة فصلت ٤٠
(٧) سورة الإسراء ٤٧
(٩) سورة الحج ١٣

لما لم يصح في اعتقادهم : هذا بعيد - جاز الإخبار بـ « بعد » نفع الوثن ، والشاهد له قوله تعالى : حكاية عنهم : ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ ^(١) .

السابعة : « أفضل » في الكلام على ثلاثة أضرب :

مضاف ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ ^(٢) .
ومعرف باللام ، نحو : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٣) و ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ ^(٤) .

وخال منهما . ويلزم اتصاله بـ « من » التي لا ابتداء الغاية جارة للمفضل عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ ^(٥) .

وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ^(٥) .

ويكثر ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبرا ، كقوله : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ ^(٦) .

وحيث أضيف إنما يضاف إلى جمع معرف ، نحو « أحكم الحاكمين » ، ولا يجوز « زيد أفضل رجل » ، ولا « أفضل رجال » ، لأنه لا فائدة فيه ، لأن كل شخص لا بد أن يكون جماعة يفضلها ، وإنما الفائدة في أن تقول : « أفضل الرجال » .

فأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ ^(٧) فجوابه أنه غير مضاف إليه تقديرا ،

بل المضاف إليه محذوف ، وقامت صفته مقامه ، وكأنه قال : « أسفل قوم سافلين » .

ولا خلاف أنه يضاف إلى اسم الجمع معرفا ومنكرًا ، نحو أفضل الناس والقوم ، وأفضل ناس وأفضل قوم .

فإن قيل : لم أجازوا تنكير هذا ولم يميزوا ذلك في الجمع ؟

(٢) سورة التين ٨

(٤) سورة المنافقون ٨

(٦) سورة الأعلى ١٧

(١) سورة ق ٣

(٣) سورة الأعلى ١

(٥) سورة الكهف ٣٤

(٧) سورة التين ٥

قلت : لأن « أفضل القوم » ليس من ألقاظ الجوع ، بل من الألقاظ المفردة فحقوه بترك الألف واللام الثانية ، إذا كان « أفضل » بالألف واللام أو مضافا جاز ثنيتيه وجمعه ، قال تعالى : ﴿ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ ﴾ ^(١) ، و ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٢) .

وقال في المفرد : ﴿ إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾ ^(٣) .

وقال في الجمع : ﴿ أَكْأَبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ ^(٤) ، و ﴿ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾ ^(٥) .

وتقول في المؤنث « هذه الفضلى » ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِخْدَى الْكُبَرِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ فَأَلْثَمَ لَهَا الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾ ^(٧) .

وحكم « فُعلَى » حكم « أفضل » لا يستعمل بغير « من » إلا مضافا أو معرفا بال .
وأما قوله : ﴿ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ ﴾ ^(٨) ، فقالوا : إنه على تقدير « من » أى وأخر منها متشابهات .

ن ب ي

لفظ « سواء »

سواء أصله بمعنى الاستواء ، وليس له اسم يجرى عليه ، يقال : استوى استواء ، وسواء مساواة لا غير ؛ فإذا وقع صفة كان بمعنى مستوٍ ، ولهذا تقول : هما سواء ، هم سواء ، كما تقول : هما عدل ، هم عدل ؛ والسواء التام ، ومنه درهم سواء ، أى تام .
ومنه قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ﴾ ^(٩) ، أى مستويات . ومن نصب فعلى

(٢) سورة الكهف ١٠٣

(٤) سورة الأنعام ١٢٣

(٦) سورة الدنر ٣٥

(٨) سورة آل عمران ٧

(١) سورة الشعراء ١١١

(٣) سورة الشمس ١٢

(٥) سورة هود ٢٧

(٧) سورة طه ٧٥

(٩) سورة فصلت ١٠

المصدر، أى استوت استواء ، كذا قال سيبويه^(١) . وجوز غيره أن يكون حالا من النكرة .
ويجىء السواء بمعنى الوسط ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾^(٢)
أى عدل ، وهو الحق .

قال ابن أبى الربيع : وسواء لا يرفع الظاهر إلا إذا كان معطوفا على المضمرة فى سواء
وهو مرفوع بسواء ، وهو مما جاز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه .



النوع السابع والأربعون في الكلام على المفردات من الأدوات

والبحث عن معاني الحروف ؛ مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها

ولهذا توزع الكلام على حسب مواقعها ، وترجح استعمالها في بعض المحال على بعض ،
بحسب مقتضى الحال .

كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(١) ، فاستعملت
« على » في جانب الحق ، و « في » في جانب الباطل ؛ لأن صاحب الحق كأنه مُسْتَقِلٌّ
يرقب نظره كيف شاء ، ظاهرة له الأشياء ، وصاحب الباطل كأنه منعس في ظلام ،
ولا يدرى أين توجه !

وكما في قوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ بَورِقَكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا
أَيُّهَا أَرْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾ ^(٢) ، فعطف هذه الجمل الثلاث بالقاء ،
ثم لما انقطع نظام الترتيب عطف بالواو ، فقال تعالى : ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾ ^(٣) ، إذ لم يكن
التلطّف مترتباً على الإتيان بالطعام ، كما كان الإتيان منه مرتباً على التوجه في طلبه ،
والتوجه في طلبه مترتباً على قطع الجدال في المسألة عن مدّة اللبث ، بتسليم العلم له سبحانه .

وكما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْأُصْدَاقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ . . . ﴾ ^(٤) الآية ؛ فعدل عن اللام

(١) سورة سبأ ٢٤
(٢) سورة التوبة ٦٠ ، والآية : ﴿ إِنَّمَا الْأُصْدَاقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ
عَلَيْهَا وَالْمَوْلَقَةِ قُلُوبُهُمْ فِي الرِّقَابِ وَالْفَارِمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ .

إلى « في » في الأربعة الأخيرة ، إذانا بأنهم أكثر استحقاقاً للتصدق عليهم من سبق ذكره باللام ؛ لأن « في » للوعاء ، فنية باستعمالها على أنهم أحقّاء بأن يجعلوا مظنةً لوضع الصدقات فيهم : كما يوضع الشيء في وعائه مستقراً فيه . وفي تكرير حرف الظرف داخلاً على « سبيل الله » دليل على ترجيحه على الرقاب والغارمين .

قال الفارسي : وإنما قال : ﴿ وفي الرقاب ﴾ ، ولم يقل « والرقاب » ليدلّ على أن العبد لا يملك .

وفيه نظر ؛ بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ ^(١) ، فإنه يقال : أحسنَ بي وإلى ؛ وهي مختلفة المعاني وأليقها بيوسف عليه السلام « بي » ، لأنه إحصانٌ درج فيه دون أن يقصد الغاية التي صار إليها .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا صَلَبَبَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل « على » كما ظن بعضهم ؛ لأن « على » للاستعلاء ، والمصلوب لا يحمل على رموس النخل ؛ وإنما يصلب في وسطها ، فكانت « في » أحسن من « على » .

وقال : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل « في الأرض » ؛ لأن عند الفناء ليس هناك حال القرار والتمكين .

وقال : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ ^(٤) وقال : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ^(٥) ، وما قال « على الأرض » ؛ وذلك لما وصف العباد بين أنهم لم يوطّنوا أنفسهم في الدنيا ؛ وإنما هم عليها مُستَوْقِرُونَ . ولما أرشده ونهاه عن فعل التبختر ، قال : وَلَا تَمْشِ فِيهَا مَرَحًا ، بل أمش عليها هَوْنًا .

(٢) سورة طه ٧١
(٤) سورة الفرقان ٦٣

(١) سورة يوسف ١٠٠
(٣) سورة الرحمن ٢٦
(٥) سورة الإسراء ٣٧ ، لقمان ١٨

وقال تعالى ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(١).

وقال ابن عباس: الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ^(٢)، ولم يقل: «في صلاتهم».

وقال صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ ^(٣):

لوسقطت «من» «جاز كونُ الحجاب في الوسط، وإن تباعدت. وإذا أتيت بـ «من» أفادت أن الحجاب ابتداء من أول ما ينطلق عليه «من»، وانتهى إلى غايته، فكان الحجاب قد ملأ ما بينك وبينه ^(٤).

وقال: كرر الجار في قوله: ﴿وَعَلَىٰ تَنَمُّهِمْ﴾ ^(٥) ليكون أدل على شدة الختم في الموضعين، حين استجد له تعدية أخرى.

وهذا كثير لا يمكن إحصاؤه؛ والمعين عليه معرفة معاني المفردات، فلنذكر مهابت مطالبا على وجه الاختصار.

(٢) سورة الماعون هـ
(٤) الكشف ٤ : ١٤٤ - ١٤٥
(٦) الكشف ١ : ٤١
(١٢) - البرهان - رابع

(١) سورة التوبة ٦١
(٣) سورة فصلت هـ
(٥) سورة البقرة ٧

الهمزة

أصلها الاستفهام ، وهو طلب الإفهام . وتأتى لطلب التصور والتصديق ، بخلاف «هل» فإنها للتصور خاصة . والهمزة أغلب دوراناً ، ولذلك كانت أم الباب . واختصت بدخولها على الواو ، نحو : ﴿ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا ﴾ ^(١) . وعلى الفاء ، نحو : ﴿ أَفَأَمِّنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ ^(٢) . وعلى ثَم ، نحو : ﴿ أَأَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ ^(٣) . و«هل» أظهر في الاختصاص بالفعل من الهمزة ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ^(٥) ، و ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٦) ؛ فذلك لتأكيد الطلب للأوصاف الثلاثة ؛ حيث أن الجملة الإسمية أدل على حصول المطلوب وثبوته ؛ وهو أدل على طلبه من « فهل تشكرون » « وهل تسلمون » لإفادة التجدد . واعلم أنه يُعَدَّل بالهمزة عن أصلها ، فيتجاوز بها عن النفي والإيجاب والتقرير ، وغير ذلك من المعاني السالفة في بحث الاستفهام مشروحة ، فانظره فيه .

مسألة

[في دخول الهمزة على « رأيت »]

وإذا دخلت على « رأيت » امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب ، وصارت بمعنى « أخبرني » ، كقولك : « رأيتك زيدا ما صنع » ؟ في المعنى تعدى بحرف ، وفي اللفظ تعدى بنفسه .

(٢) سورة الأعراف ٩٧

(٤) سورة الأنبياء ٨٠

(٦) سورة هود ١٤

(١) سورة البقرة ١٠٠

(٣) سورة يونس ٥١

(٥) سورة المائدة ٩١

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾^(١)
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى . عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾^(٢)
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ ﴾^(٣) .

مسألة

[في دخول الهمزة على «لم»]

وإذا دخلت على «لم» أفادت معنيين :

أحدهما : التنبيه والتذكير ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾^(٤) .

والثاني : التعجب من الأمر العظيم ، كقولك : ألم تر إلى فلان يقول كذا ، ويعمل كذا !
على طريق التعجب منه . وكيف كان فهي تحذير .

(٢) سورة الطلق ٩ ، ١٠ .

(٤) سورة الفرقان ٤٠ .

(١) سورة مريم ٧٧ .

(٣) سورة الماعون ١ .

أم

حرف عطف نائب عن تكرير الاسم والفعل ، نحو ، أزيد عندك أم عمرو ؟
وقيل : إنما تُشْرِك بين المتعاطفين كما تُشْرِك بينهما «أو» .

وقيل : فيها معنى العطف . وهي استفهام كالألف ^(١) ؛ إلا أنها لا تكون في أول الكلام لأجل معنى العطف .

وقيل : هي «أو» أبدلت [الميم] ^(٢) من الواو، ليحوّل إلى معنى ، يريد إلى معنى «أو» .
وهي قسبان : متصلة ومنفصلة :

فالمتصلة هي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد ، والمراد بها الاستفهام عن التعين ؛ فلها يُقدر بأيّ . وشرطها أن تتقدمها همزة الاستفهام ، ويكون ما بعدها مفردا ، أو في تقديره .

والمنفصلة ما فقد فيها الشرطان أو أحدهما ، وتقدر بـ «بل» والهمزة .

ثم اختلف النحاة في كيفية تقدير المنفصلة على ثلاثة مذاهب ، حكاهما الصغار :
أحدها : أنها تقدر بهما وهي بمعناها ، فتفيد الإضراب عما قبلها على سبيل التحول والانتقال كـ «بل» ، والاستفهام عما بعدها . ومن ثم لا يجوز أن تستفهم مبتدئا كلامك بـ «أم» .
ولا تكون إلا بعد كلام ، لإفادتها الإضراب ، كما تقدم .

قال أبو الفتح : والفارق بينها وبين «بل» أن ما بعد «بل» منقّ ، وما بعد «أم» مشكوك فيه .

والثاني : أنها بمنزلة «بل» خاصة ، والاستفهام محذوف بعدها ، وليست مفيدة الاستفهام ، وهو قول الفراء في " معاني القرآن " .

(١) في الأصلين : « بالألف » ، صوابه من فقه اللغة لابن فارس ٧٩ .

(٢) من فقه اللغة .

والثالث : أنها بمعنى الهمزة ، والإضراب مفهوم من أخذك في كلام آخر وترك الأول .

قال الصغار : فأما الأول فباطل ؛ لأن الحرف لا يعطى في حيز واحد أكثر من معنى واحد ، فيبقى الترجيح بين المذهبين . وينبغي أن يرجح الأخير ؛ لأنه ثبت من كلامهم : إنها لا بل أم شاء .

ويلزم على القول الثاني حذف همزة الاستفهام في الكلام ؛ وهو من مواضع الضرورة . قال : والصحيح أنها لا تخلو عن الاستفهام ؛ وكذلك قال سيويه . انتهى .

واعلم أن التصلة بصير معها الاسمان بمنزلة « أى » ، ويكون ما ذكر خبراً عن « أى » ، فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فالمنى : أيهما عندك ؟ والظرف خبر لها .

ثم التصلة تكون في عطف المفرد على مثله ، نحو أزيد عندك أم عمرو ؟ كقوله تعالى : ﴿ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ ^(١) ، أى أى المعبودين خير ؟ وفى عطف الجملة على الجملة المتأولتين بالمفرد ، نحو : ﴿ أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴾ ^(٢) أى الحال هذه أم هذه ؟

والمنقطعة إنما تكون على عطف الجمل ، وهى فى الخبر والاستفهام بمثابة « بل » والهمزة ، ومضاهها فى القرآن التوبيخ ، كما كان فى الهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَتَّخِذُ يَمِينًا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ^(٣) ، أى بل أتمد ؟ لأن الذى قبلها ^(٤) خبر ، والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك ، وَجَرَّئِي عَلَى كَلَامِ الْعِبَادِ .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَنْزِلْ الْكِتَابَ لَأَرْبَبَ فِيهِ ﴾ ^(٥) ثم قال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ

(٢) سورة الواقعة ٧٢

(١) سورة يوسف ٣٩

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٤) وهو قوله تعالى فى الآية قبلها ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ ﴾ .

(٥) سورة السجدة ١ - ٣

أَفْتَرَاهُ ، تقديره : بل أيقولون ؟ كذا جعلها نيسويه ^(١) منقطعة ، لأنها بعد الخبر .

ثم وجه اعتراضا : كيف يستقيم الله عن قولهم هذا وأجيب بأنه جاء في كلام العرب ؛ يريد أن في كلامهم يكون المستقيم محققا للشيء لكن يورده بالنظر إلى المخاطب ، كقوله : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(٢) وقد علم الله أنه لا يتذكر ولا يخشى ؛ لكنه أراد : « لعله يفعل ذلك في رجائكما » .

وقوله : ﴿ أَمْ أَتَّخِذُ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ^(٣) ، تقديره : بل أتخذ ؟ بهمزة منقطعة للإنكار .

وقد تكون بمعنى « بل » من غير استفهام ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ^(٤) وما بعدها في سورة النمل .

قال ابن طاهر ^(٥) : ولا يمتنع عندي إذا كانت بمعنى « بل » أن تكون عاطفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَائِضِينَ ﴾ ^(٧) .

وقال البغوي في قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾ ^(٨) بمعنى « بل » وليس بحرف عطف ، على قول أكثر المفسرين .

وقال الفراء وقوم من أهل المعاني : الوقف على قوله « أم » ، وحينئذ تم الكلام ، وفي الآية إضمار ، والأصل : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ ^(٩) أم تبصرون ؟ ثم ابتداء فقال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٨) .

قلت : فعلى الأول تكون منقطعة ، وعلى الثاني متصلة .

وفيها قول ثالث ، قال أبو زيد : إنها زائدة ، وإن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير منه . والمشهور أنها منقطعة ، لأنه لا يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني ؛ لأنه إنما أدركه

(٢) سورة طه ٤٤

(١) الكتاب ١ : ٤٨٤

(٣) سورة النمل ٦٠-١٤

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٥) هو محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي أبو بكر ، كان من جذاق النحويين المتأخرين ، أخذ عنه ابن

خروف ، وصحب الحنفي ، وله تعليق على الإيضاح : توفي في عشر الثمانين وخمسمائة . بقية الرواة ١٢

(٧) سورة النمل ٢٠

(٦) سورة الطور ٣٠

(٨) سورة الزخرف ٥٢

(٩) سورة الزخرف ٥١

الشك في تبصرهم بعد ما مضى كلامه على التقرير ، وهو مثبت وجواب السؤال « بلى » ، فلما أدركه الشك في تبصرهم ، قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ .

وسأل ابن طاهر شيخه أبا القاسم بن الرماك : لِمَ لم يحمل سيويه أم متصلة ؟ أى « أفلا تبصرون أم تبصرون » ؟ أى أى هذين كان منكم ؟ فلم يُجر جواباً ، وغضب وبقي جمعة لا يقرّر حتى استعطفه .

والجواب من وجهين : أحدهما أنه ظن أنهم لا يبصرون ، فاستفهم عن ذلك ، ثم ظن أنهم يبصرون ، لأنه معنى قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ ﴾ ، فأضرب عن الأول واستفهم ، وكذلك : أزيد عندك أم لا ؟ .

والثانى : أنه لو كان الإبصار وعدمه عنده مُتَعَادِلَيْنِ لم يكن للبدء بالنفى معنى ، فلا يصح إلا أن تكون منقطعة .

وقد تحتمل المتصلة والمنقطعة ، كما قال فى قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾ ^(١) . قال الواحدى : إن شئت جعلت قبله استفهام ردّ عليه ، وهو قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ ^(٢) . وإن شئت جعلتها منقطعة عما قبلها مستأنفاً بها الاستفهام ، فيكون استفهاماً متوسطاً فى اللفظ ، مبتدأ فى المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ... ﴾ ^(٣) الآية ، ثم قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٤) . انتهى .

والتحقيق ما قاله أبو البقاء : إنها هاهنا منقطعة ؛ إذ ليس فى الكلام همزة تقع موقعها ، وموقع « أم » « أيهما » والهمزة فى قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ ، ليست من « أم » فى شيء ، والتقدير : بل أريدون أن تسألوا ؟ فخرج بـ « أم » من كلام إلى آخر ^(٥) .

(١) سورة البقرة ١٠٨

(٢) سورة البقرة ١٠٦

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٢٢ .

وقد تكون بمعنى «أو» كافي قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ. أَمْ أَمِنْتُمْ﴾ ^(١).

وقوله: ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا. أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُبْعِدَ كُفْرُكُمْ فِيهِ نَارَةً أُخْرَى﴾ ^(٢).

ومعنى ألف الاستفهام عند أبي عبيد، كقوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ نَسْأَلَكُمُ رِسُولًا﴾ ^(٣) أى أتريدون؟

وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ ^(٤).

وقوله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ^(٥)، أى يحسدون؟

وقوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ. أَتُخَذُّنَاكُمْ سَخِرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ ^(٦)، أى أزاحت عنهم الأبصار؟

وقوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ ^(٧)، أى أله!

﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا﴾ ^(٨) أى أنسلهم أجرا؟

وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ﴾ ^(٩)، قيل: أى أظننت هذا؟ ومن

عجائب ربك ما هو أعجب من قصة أصحاب الكهف!

وقيل: بمعنى ألف الاستفهام، كأنه قال: أحسبت؟ وحسبت بمعنى الأمر، كما تقول

لمن تخاطبه: أعلمت أن زيدا خرج بمعنى الأمر، أى اعلم أن زيدا خرج، فعلى هذا التدرج

يكون معنى الآية: اعلم يا محمد، أن أصحاب الكهف والرقم.

(٢) سورة الإسراء ٦٨، ٦٩

(٤) سورة البقرة ٢١٤

(٦) سورة هـ ٦٢، ٦٣

(٨) سورة الكهف ٩

(١) سورة الملك ١٦، ١٧

(٣) سورة البقرة ١٠٨

(٥) سورة النساء ٥٤

(٧) سورة الطور ٣٩، ٤٠

وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ أَمْ أُتَخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ ﴾ ^(١) تقديره بل «أتخذ!» بهمزة مقطوعة على الإنكار ، ولو جلتاه همزة وصل لصار إثباتاً . تعالى الله عن ذلك ! ولو كانت «أم» المنقطعة بمعنى «بل» وحدها دون الهمزة وما بعد «بل» متحقق ، فيصير ذلك في الآية متحققاً ، تعالى الله عن ذلك !

مسألة

[في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم »]

« أم » لابد أن يتقدمها استفهام أو ما في معناه . والذي في معناه التسوية ؛ فإن الذي يستفهم ، استوى عنده الطرفان ؛ ولهذا ^(٢) يسأل ، وكذا المشول استوى عنه الأمران . فإذا ثبت هذا ؛ فإن المعادلة تقع بين مُفْرَدَيْنِ وبين جلتين ، والجلتان يكونان اسميتين وفعليتين ؛ ولا يجوز أن يعادل بين اسمية وفعلية ؛ إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية ، أو الفعلية بمعنى الاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ^(٣) أي أم صمتتم .

وقوله : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٤) ؛ لأنهم إذا قالوا له : أنت خير ، كانوا عنده بصراء ، فكأنه قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ؟

قال الصفار : إذا كانت الجملتان موجهتين قدمت أيهما شئت ، وإن كانت إحداها منفية آخرتها ، فقلت : أقام زيد أم لم يقم ؟ ولا يجوز : ألم يقم ، أم لا ؟ ولا سواء على - ألم تقم أم قت ! لأنهم يقولون : سواء على - أقت أم لا ، يريدون : أم لم تقم ، فيحذفون للدلالة الأول ، فلا يجوز هذا : سواء على - أم قت ، لأنه حذف من غير دليل ، فحلت سائر المواضع المنفية على هذا .

(٣) م : « سأل »

(٥) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

(١) سورة الزخرف ١٦

(٤) سورة الأعراف ١٩٣

قال: فإنه لا بد أن يتقدمها الاستفهام أو التسوية ، بخلاف «أو» فإنه يتقدمها كل كلام إلا التسوية ، فلا تقول : سواء على قـت أو قلت ؛ لأن الواحد لا يكون «سواء» .

مسألة

قال الصفار: ينبغي أن يُعلم أن السؤال بـ «أو» غير السؤال بـ «أم» .
فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ لجواب هذا : زيد أو عمرو ، وجواب «أو» نعم ، أو لا . ولو قلت في جواب الأول : نعم ، أو لا ، كان محالاً ، لأنك مدّع أن أحدهما عنده .

فإن قلت : وهل يجوز أن تقول : زيد أو عمرو ، في جواب : أقام زيد أو عمرو ؟

قلت : يكون تطوعاً بما لا يلزم ، ولا قياس بمنه .

وقال الزمخشري^(١) وابن الحاجب : وضع «أم» للعلم بأحد الأمرين ، بخلاف «أو» فأنت مع «أم» عالم بأن أحدهما عنده ، مستفهم عن التعيين ، ومع «أو» مستفهم عن واحد منهما ، على حسب ما كان في الخبر ، فإذا قلت : أزيد عندك أو عمرو ؟ فمعناه : هل واحد منهما عندك ؟ ومن ثم كان جوابه بـ «نعم» أولاً مستقياً ، ولم يكن ذلك مستقياً في «أم» لأن السؤال عن التعيين .

إِذَنْ

نوعان :

الأول : أن تدلّ على إنشاء السببية والشرط ؛ بحيث لا يُفهم ^(١) الارتباط من غيرها ، نحو « أزورك » فتقول : « إذن أكرمك » ، وهى فى هذا الوجه عاملة تدخل على الجملة الفعلية فتتصب المضارع المستقبل ؛ إذا صُدّرت ، ولم تفصل ، ولم يكن الفعل حالا .
والثانى : أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم ، أو منتهية على سبب حصل ^(٢) فى الحال . وهى فى الحال غير عاملة ؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها ، والعامل يُعتمد عليه ، نحو « إن تأتى إذن آتاك » ، « والله إذن لا فُعلَنَ » ، ألا ترى أنها لو سقطت لقمه الارتباط .
وتدخل هذه على الاسمية ، نحو أزورك فتقول : إذن أنا أكرمك .
ويجوز توسطها وتأخرها .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٣) ، فهى مؤكدة للجواب ، وتربطه بما تقدم .
وذكر بعضُ التأخرين لها معنى ثالثا ؛ وهى أن تكون مركبة من « إذ » التى هى ظرف زمن ماض ومن جملة بعدها تحقيقا أو تقديرا ، لكن حذفت الجملة تخفيفا ، وأبدل التنوين منها ، كما فى قولهم « حينئذ » .

ولست هذه الناحية المضارع ؛ لأن تلك تختص به ، وكذلك ما عملت فيه ، ولا يعمل إلا ما يختص ، وهذه لا تختص به ، بل تدخل على الماضى نحو : ﴿ وَإِذَا لَا تَيْتَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ^(٤) ، و ﴿ إِذَا لَأَمْسَكُنَّ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾ ^(٥) ، و ﴿ إِذَا لَأَذِقْنَاكَ ﴾ ^(٦) .

(٢) ت : « جعل » .

(٤) سورة النساء ٦٧ .

(٦) سورة الإسراء ٧٥ .

(١) ت : « يعلم » .

(٣) سورة البقرة ١٤٥ .

(٥) سورة الإسراء ١٠٠ .

وعلى الاسم ، نحو : إن كنت ظالماً فإذن حكمتك في ماضٍ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمَقَرِّينَ ﴾ ^(١) .

ورام بعض النحويين جعلها فيه بمعنى « بعد » .

واعلم أن هذا المعنى لم يذكره النحاة ، لكنه قياس قولهم : إنه قد تحذف الجملة المضاف إليها « إذا » . ويعوض عنها التنوين كيومئذ ، ولم يذكروا حذف الجملة من « إذا » وتعويض التنوين عنها .

وقال الشيخ أبو حيان : في « التذكرة » : ذكر لي علم الدين القمّي ، أن القاضي تقي الدين بن رزين ، كان يذهب إلى أن « إذن » عوض من الجملة المحذوفة . وليس هذا بقول نحوي . انتهى .

وقال القاضي ابن الجويني : وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال : أنا آتيك : « إذن أكرمك » بالرفع ، على معنى « إذا أتيتني أكرمك » تحذف « أتيتني » وعوض التنوين عن الجملة ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين .

قال : ولا يقدح في ذلك اتفاق النحاة ، على أن الفعل في مثل هذا المثال منصوب بـ « إذن » ؛ لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً للفعل ، ولا ينفى ذلك رفع الفعل بعده ، إذا أريد به « إذا » الزمانية معوضاً عن جملته التنوين ، كما أن منهم من يجوز ما بعدها ، نحو : من يزني أكرمه . يريدون بذلك الشرطية ، ولا يمنع مع ذلك الرفع بها إذا أريد الموصولة ، نحو : من يزني أكرمه .

قيل : ولولا قول النحاة : إنه لا يعمل إلا ما يختص ، وإن « إذن » عاملة في المضارع ، لقليل : إن « إذن » في الموضعين واحدة ، وإن معناها تقييد ما بعدها بزمان أو حال ؛ لأن

معنى قولهم : أنا أزورك ، فيقول السامع : إذن أكرمك ، هو بمعنى قوله : أنا أكرمك زمن
أو حال أو عند زيارتك لى .

ثم عند سيويه معناها الجواب ، فلا يجوز أن تقول : « إذن يقوم زيد » ابتداء ، من
غير أن تجيب به أحدا .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَعَلْتَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ ^(١) ، فيحمل على أنه لجواب مقدر ،
وأنه أجاب بذلك قوله : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٢) ،
أى بأنعمنا ، فأجاب : لم أفعل ذلك كفرا للنعمة كما زعمت ، بل فعلتها وأنا غير
عارف بأن الوَكْرَةَ تَقْضَى ، بدليل قراءة بعضهم : ﴿ وَأَنَا مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ .

إذا

نوعان : ظرف ومفاجأة .

فالتى للمفاجأة : خرجت فإذا السبع .

وتجىء اسما وحرفا ، فإذا كانت اسما كانت ظرف مكان ، وإذا كانت حرفا كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة ؛ كما أنّ الهمزة تدلّ على الاستفهام . فإذا قلت : خرجت فإذا زيدٌ ، فلك أن تقدر « إذا » ظرف مكان ، ولك أن تقدرها حرفا ؛ فإن قدرتها حرفا كان الخبر محذوفا ، والتقدير « موجود » ، وإن قدرتها ظرفا كان الخبر ، وقد تقدم ؛ كما تقول : عندى زيد ، فتخبر بظرف المكان عن الجئة ، والمعنى : حيث خرجت فهناك زيد .

ولا يجوز أن يكون فى هذه الحالة ظرف زمان ، لامتناع وقوع الزمان خبرا عن الجئة ، وإذا امتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكانا . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ^(١) ، فإذا الأولى ظرفية ، والثانية مفاجأة .

وتجىء ظرف زمان ، وحق زمانها أن يكون مستقبلا ، نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ^(٢) .

وقد تستعمل للماضى من الزمان ، كـ « إذ » كما فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) ، لأن « قالوا » ماض « فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلا .

ومثله قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِي النَّمْلِ ﴾ ^(٤) ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ وَكَ

(١) سورة النصر ١

(٢) سورة النمل ١٨

(٣) سورة الروم ٤٨

(٤) سورة آل عمران ١٥٦

يُجَادِلُونَكَ ﴿١﴾ ، ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ ﴿٢﴾ ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ
الصَّدَفَيْنِ﴾ ﴿٣﴾ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا
إِلَيْهَا﴾ ﴿٥﴾ لأن الانقضاض واقع في الماضي .

وتجىء للحال ، كقوله تعالى : ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ ﴿٦﴾ ، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَفَشَىٰ
وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ ﴿٧﴾ ؛ والتقدير : والنجم هاويا ، والليل غاشيا ، والنهار متجليا ،
فـ«إذا» ظرف زمان ، والعامل فيه استقرار محذوف في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها
« أقسم » المحذوف .

وقد استشكل الزمخشريّ تقديرَ العامل في ذلك ، وأوضحه الشيخ أبيه الدين ،
فقال : إذا ظرف مستقبل ، ولا جائز أن يكون العامل فيه فعل القسم المحذوف ، لأن
« أقسم » إنشائي فهو في الحال ، وإذا لما يُستقبل فيأبى أن يعمل الحال في المستقبل ؛
لاختلاف زمان العامل والممول . ولا جائز أن يكون تمّ مضاف أقيم المقسم به مقامه ،
أى وطلوع النجوم ، ومجىء الليل ؛ لأنه معمول لذلك الفعل ، فالطلوع حال ، ولا يعمل
في المستقبل ، ضرورة أن زمان العامل زمان الممول . ولا جائز أن يعمل فيه نفس المقسم
به ، لأنه ليس من قبيل ما يعمل ، ولا جائز أن يقدر محذوف قبل الظرف ، ويكون قد عمل
فيه ، فيكون ذلك العامل في موضع الحال ، وتقديره : والنجم كأننا إذا هوى ، والليل
كأننا إذا يفضى ، لأنه يلزم « كأننا » ألا يكون منصوبا بعامل ، إذ لا يصح ألا يكون معمولاً
لشيء مما فرضناه أن يكون عاملاً .

وأيضاً فيكون المقسم به جثة ، وظروف الزمان لا تكون أحوالاً عن الجُثث ، كما
لا تكون أخباراً لمن .

(٢) سورة الكهف ٩٣

(٤) سورة الكهف ٩٦

(٦) سورة النجم ١

(١) سورة الأنعام ٢٥

(٣) سورة الكهف ٩٦

(٥) سورة الجمعة ١١

(٧) سورة الليل ١ ، ٢

فأما الوجه الأول فهو الذى ذكره أبو البقاء ، قال فى قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ : ^(١) العامل فى الظرف فل القسم المحذوف ، تقديره : أقسم بالنجم وقت هويته ^(٢) .

وما ذكره الشيخ عليه من الأشكال فقد يحاب عنه بوجهين :

أحدهما : أن الزمانين لما اشتركا فى الوقوع المحقق نزلًا منزلة الزمان الواحد ؛ ولهذا يصح عطف أحدهما على الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾ ^(٣) ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ ﴾ ^(٤) .

وهو قريب من جواب الفارسى ، لما سأله أبو الفتح عن قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ^(٥) مشتكلا إبدال « إذ » من « اليوم » فقال : « اليوم » حال و « ظلمتم » فى الماضى ، فقال : إن الدنيا والآخرة متصلتان ، وإنهما فى حكم الله تعالى سواء ^(٥) فكان « اليوم » ماض ، وكأن « إذ » مستقبلة .

والثانى : أنه على ظاهره ، ولا يلزم ما ذكر ، لأن الحال كما تأتى مقارنته ، تأتى مقدرة ، وهى أن تقدر المستقبل مقارنا ، فتكون أطلقت ما بالفعل على ما بالقوة مجازا ، وجعلت المستقبل حاضرا ، كقوله تعالى : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ ^(٦) .

وأما الوجه الثانى ؛ فيمكن أن يقال : يجوز تقديره ، وهو العامل ، ولا يلزم ما قال من اختلاف الزمانين ؛ لأنه يجوز الآن أن يقسم بطول النجم فى المستقبل ويجوز أن يقسم بالشئ الذى سيوجد .

وأما الوجه الأخير ، فهو الذى ذكره ابن الحاجب فى شرح " المفصل " فقال : إذا

(١) سورة النجم ١

(٢) إملاء مام به الرحمن ٢ : ١٣٢

(٣) سورة الفرقان ١٠ ، والآية بتامها : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ .

(٤) ت : « معا »

(٥) سورة الزخرف ٣٩

(٦) سورة الزمر ٧٣

ثبت أنها مجرد الظرفية ، فليست متعلقة بفعل القسم ، لأنه يصير المعنى : أقسم في هذا الوقت ، فهي إذن في موضع الحال من الليل . انتهى .

وقد وقع في محذور آخر ؛ وهو أن الليل عبارة عن الزمان المعروف ، فإذا جعلت «إذا» معمولة لفعل هو حال من الليل ، لزم وقوع الزمان في الزمان ، وهو محال .

وقوله : « يلزم ألا يكون له عامل » .

قلنا : بل له عامل ، وهو فعل القسم ، ولا يضّر كونه إنشاء^(١) لما ذكرنا أنها حال مقدره .

وأما الشبهة الأخيرة فقد سألتها أبو الفتح ، فقال : كيف جاز لظرف الزمان هنا أن يكون حالا من الجئة ، وقد علم امتناع كونه صلة له وصفة وخبرا !

وأجاب بأنها جرت مجرى الوقت الذي يؤخر ويقدم . وهي أيضاً بعيدة لا تنالها أيدينا ، ولا يحيط علمنا بها في حال نصبها ، إحاطتنا بما يقرب منها ، فجرت لذلك^(٢) مجرى المبدوم .

فإن قيل : كيف جاز لظرف الزمان أن يكون حالا من النجم ؟

وأجاب : بأن مثل هذا يجوز في الحال ، من حيث كان فضلة . انتهى .

وقد يقال : ولئن سلمنا الامتناع في الحال أيضاً ، فيكون على حذف مضاف ، أى وحضور الليل ، وتجعله حالا من الحضور لا من الجئة .

والتحقيق - وبه يرتفع الإشكال في هذه المسألة - أن يُدعى أن « إذا » كما تجرد عن الشرطية كذلك تجرد عن الظرفية ، فهي في هذه الآية الشريفة لمجرد الوقت من دون تعلق بالشئ تعلق الظرفية الصناعية ، وهي مجرورة المحل هاهنا لكونها بدلا عن الليل ، كما جرت بـ « حتى » في قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾^(٣) . والتقدير : أقسم بالليل وقت

(٢) ت : « كذلك »

(١) ت : « لإنشائها »

(٣) سورة الزمر ٧١

غشيانه ، أى أقسم بوقت غشيان الليل ، وهذا واضح .

فإن قلت : هل صارَ أحدٌ إلى تجرّدها عن الظرفية والشرطية معا ؟
قلت : نعم نص عليه في ” التسهيل ” ، فقال : وقد تفارقها الظرفية ، مفعولا بها ، أو مجرورة
بمحتى ، أو مبتدأ .

وعلم مما ذكرنا زيادة رابع ، وهو البدلية .

فائدة

وتستعمل أيضا للاستمرار ، كقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ ^(١) .
وقوله : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) ،
فهذا فيما مضى ، لكن دخلت « إذا » لتدلّ على أن هذا شأنهم أبدا ومستمر فيما سيأتى ،
كافى قوله :

وَنَذْمَانِ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيًّا سُقِيتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ ^(٣)
ثم فيه مسائل :

الأولى : المفاجأة عبارة عن موافقة الشيء في حال أنت فيها ، قال تعالى : ﴿ فَأَلْقَى
مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَمَمَانٌ مُّبِينٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(٤) .

قالوا : ولا تقع بعد « إذا » المفاجأة إلا الجملة الاسمية ، وبعد « إذ » إلا الفعل الماضى .

(١) سورة البقرة ١٤

(٢) سورة آل عمران ٥٦
(٣) البيت من شواهد المفنى ١ : ٨١ ، ونسبه في الحاشية - نقلا عن تصحيح المعكرى - إلى البرج
ابن مسهر الطائى .

(٤) سورة الروم ٣٦

ومذهب المبرد - وتبعه أكثر المتأخرين - أن المفاجأة نقلها إلى المكان عن الزمان ، ومعنى الآية موافقة الثعبان لإلقاء موسى العصا في المكان . وكذا قولهم : خرجت فإذا السبع ، أى فإذا موافقة السبع ، وعلى هذا لا يكون مضافا إلى الجملة بعدها .

الثانية : الظرفية ضربان : ظرف تحض ، وظرف مضمتين معنى الشرط .

فالأول : نحو قولك : راحة المؤمن إذا دخل الجنة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ ^(١) .

ومنه « إذا كنت على راضية » و « إذا كنت على غضبي » ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط ، لكان جوابها معنى ماتقدم ، وبصير التقدير في الأول « إذا يغشى أقسم » فيفسد المعنى ، أو بصير القسم متعلقا على شرط ، لامطلقا فيؤدى إلى أن يكون القسم غير حاصل الآن ؛ وإنما يحصل إذا وجد شرطه ، وليس المعنى عليه ، بل على حصول القسم الآن من غير تقييد . وكذا حكم : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ ^(٢) ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرَى ﴾ ^(٣) .

ومما يتمحض للظرفية العارية من الشرط قوله : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَكْتُمُونَ ﴾ ^(٤) ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط لوجب الفاء في جوابها .

والضرب الثانى : يقتضى شرطا وجوابا ، ولهذا تقع الفاء بعدها على حد وقوعها بعد « إذ » ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ﴾ ^(٥) ، وكذا أكثر وقوع الفعل بعد ماضى اللفظ مستقبلى المعنى ، نحو : إذا جئتني أكرمك .

ومنه : « إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت » .

وتختص المضمّنة معنى الشرط بالفعل ، ومذهب سيبويه أنها لا تنضاف إلا إلى جملة

(٢) سورة النجم ١

(٤) سورة الشورى ٣٩

(١) سورة الليل ١

(٣) سورة الفجر ٤

(٥) سورة الأنفال ٤٥

فعلية ، ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدّر بينه وبينها فعل ، محافظة على أصلها ؛ فإن كان الاسم مرفوعا كان فاعل ذلك الفعل المقدّر ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ ^(١) ، وإن كان منصوبا كان مفعولا والفاعل فيه أيضا ذلك المقدّر ، كقوله ^(٢) :

* إذا ابنُ أبي موسى بلاّلا بلغته *

والتقدير : إذا بلغت .

ومنهم من منع اختصاصها بالفعل ، لجواز : « إذا زيد ضربته » .

وعلى هذا فالرفوع بعدها مبتدأ ، وهو قول الكوفيين ، واختاره ابن مالك .

وعلى القولين فحلّ الجملة بعدها الجر بالإضافة ، والفاعل فيها جوابها . وقيل : ليست

مضافة والعامل فيها الفعل الذى يليها ، لا جوابها .

تنبيه : مما يفرق فيه بين المفاجأة والمجازاة ، أن « إذا » التى للمفاجأة لا يبتدأ بها ،

كقوله : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(٣) ، والتى بمعنى المجازاة يبتدأ بها ، نص عليه سيبويه ،

فقال فى الأولى : إذا جواب ، بمنزلة الفاء ، وإنما صارت جوابا بمنزلة الفاء ، لأنه لا يبتدأ بها

كما لا يُبتدأ بالفاء .

قال ابن النحاس : ولكن قد عورض سيبويه بأن الفاء قد تدخل عليها ، فكيف

تكون عوضا منها ؟

والجواب أنها إنما تدخل توكيدا ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا

بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ ^(٤) ، فيحتمل أنها متمحضة الظرفية لعدم الفاء فى جوابها

مع « ما » ، ويحتمل أن يكون « ما » جواب قسم مقدر ، لا جواب الشرط ، فلذلك لم يحىء بالفاء .

الثالثة : جوز ابن مالك أن تحىء لا ظرفا ولا شرطا ، وهى الداخلة عليها « حتى » الجارة ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا ﴾^(١) . أو الواقعة مفعولا ، كقوله عليه السلام : « إني لأعلم إذا كنت على راضية » . وكما جاز تجردها عن الشرط جاز تجردها عن الظرف . وتحصل أنها تارة ظرف لما يستقبل وفيها معنى الشرط ، نحو : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٢) ، وتارة ظرف مستقبل غير شرط ، نحو : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾^(٣) ، وتارة ظرف غير مستقبل ، نحو : ﴿ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾^(٤) وتارة لا ظرف ولا شرط ، وتارة لا تكون اسم زمان ، وهى المفاجأة .

الرابعة : أصل « إذا » الظرفية لما يستقبل من الزمان ؛ كما أن « إذ » لما مضى منه ، ثم يتوسع فيها ، فتستعمل فى الفعل المستمر فى الأحوال كلها : الحاضرة والماضية والمستقبلية : فهى فى ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذى هو يفعل حيث يفعل به نحو ذلك . قالوا : إذا استعطى فلان أعطى ، وإذا استنصر نصر ، كما قالوا : فلان يعطى الراغب ، وينصر المستغيث ، من غير قصد إلى تخصيص وقت دون وقت . قاله الزمخشري فى كشفه القديم .

الخامسة : تجاب الشرطية بثلاثة أشياء :

(٢) سورة الصافات ١

(٤) سورة النوبة ٩٢

(١) سورة الزمر ٧١

(٣) سورة مريم ٦٦

أحدها : الفعل ، نحو إذا جئتني أكرمك .

وثانيها : الفاء ، نحو إذا جئتني فأنا أكرمك .

ثالثها : إذا المكانية ؛ قال تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ ﴾^(٢) .

وما قبلها إما جوابها ، نحو إذا جئتني أكرمك ، أو ما دل عليه جوابها ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٣) . والمعنى : فإذا نُفِخَ في الصور تقاطعوا ، ودل عليه قوله : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ ﴾ .

وكذا قوله : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْجَحِيمِينَ ﴾^(٤) وإما احتياج لهذا التقدير ؛ لأن ما بعد « ما » النافية في مثل هذا الموضع لا يعمل فيه ما قبلها . وأيضاً فإن « بشرى » مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه ما كان في صلته .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(١) ، فالعامل في « إذا » الأولى ما دل عليه ﴿ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، والتقدير « خرجتم » . ولا يجوز أن يعمل فيه « تخرجون » لامتناع أن يعمل ما بعد « إذا » المكانية فيما قبلها ، وحكمها في ذلك حكم الفاء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾^(٥) ، فالعامل في « إذا » ما دل عليه قوله : ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ، والتقدير : فإذا نُقِرَ في الناقور صُغِب الأمر .

وقوله : ﴿ هَلْ نَدُوكُمْ عَلَى رَجُلٍ يَنْبِتُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ ﴾^(٦) ، فالعامل

(٢) سورة المؤمنون ٦٤

(٤) سورة الفرقان ٢٢

(٦) سورة سبأ ٧

(١) سورة الروم ٢٥

(٣) سورة المؤمنون ١٠١

(٥) سورة المدثر ٩، ٨

في « إذا » مادل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ خَلْقٌ جَدِيدٌ ﴾ ^(١) من معنى « بعثتم » أو « مبعوثون » .

فإن قيل : أيجوز نصب « إذا » بقوله « جديد » ، لأن المعنى عليه ؟
 قيل : لا يجوز ، لامتناع أن يعمل ما بعد « إن » فيما قبلها ؛ وهذا يسمى مجاوبة الإعراب ،
 والمعنى للشئ الواحد . وكان أبو على الفارسي يلمّ به كثيرا ؛ وذلك أنه يوجد في المنظوم والمنثور .
 والمعنى يدعو إلى أمر ، والإعراب يمنع منه ؛ وقد سبق بيانه في نوع ما يتعلق بالإعراب .

السادسة : « إذا » توافق « إن » في بعض الأحكام ، وتخالفها في بعض :
 فأما الموافقة ؛ فهي أن كل واحد منهما يطلب شرطا وجزاء ، نحو ، إذا قت قت ،
 وإذا زرتني أكرمك .

وكل واحد منهما تطلب الفعل ، فإن وقع الاسم بعد واحدة منهما قدر له فعل يرفعه
 يفسره الظاهر ؛ مثاله [في إن] قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أُمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَإِنْ أُمْرُوهُ
 هَلَكَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٤) . ومثاله في « إذا »
 قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ^(٦) وما بعدها في
 السورة من النظائر ، وكذا قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ ^(٧) وما بعدها من النظائر ،
 و ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ ^(٨) .

وأما الأحكام التي تخالفها في مواضع :

(٢) سورة النساء ١٢٨

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة التكاوير ١

(٨) سورة الواقعة ١

(١) سورة ساء ٧

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الانشقاق ١

(٧) سورة الانقطار ١

الأوّل : ألا تدخل إلا على مشكوك ؛ نحو إن جئتني أكرمك ، ولا يجوز: إن طلعت الشمس آتيك ، لأنّ طلوع الشمس متيقّن . ثم إن كان المتيقّن الوقوع مُبهم الوقت ، جاز ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ ﴾ ^(١) ، ونظائره .

وأما « إذا » فظاهر كلام النحاة ، يُشعر بأنها لا تدخل إلا على المتيقّن وما في معناه ؛ نحو إذا طلعت الشمس فأنتي .

وقوله :

* إِذَا مِتْ فَأَذِفْنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ ^(٢) *

وقوله :

* إِذَا طَلَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ فَسَلِّى *

وذلك لكونها للزمن المعين بالإضافة على مذهب الأكثر ؛ ولم يجزوا بها في الاختيار لعدم إبهامها ، كالشروط ، ولذلك وردت شروط القرآن بها ، كقوله : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ^(٣) ونظائرها السابقة ، لكونها متحققة الوقوع .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَلَهُمْ تَبْدِيلًا ﴾ ^(٤) ، فقد أشكل دخولها على غير الواقع .

وأجيب بأن التبديل محتمل وجهين :

أحدهما : إعادتهم في الآخرة ، لأنهم أنكروا البعث .

(١) - سورة الأنبياء ٣٤

(٢) لأبي عجين الثقفي ؛ من أبيات في تاريخ الطبري ٤ : ١٢٤ ، وبقية :

* تَرَوْنِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي غُرُوقَهَا *

(٤) سورة الإنسان ٢٨

(٣) سورة النكوير ١

والثاني : إهلاكم في الدنيا وتبديل أمثالهم ؛ فيكون كقوله : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ ^(١) ، فإن كان المراد في الدنيا ، وجب أن يجعل هذا بمعنى «إن» الشرطية ؛ لأن هذا شيء لم يكن ، فهي مكان «إن» ، لأن الشرط يمكن أن يكون وألا يكون ، ألا ترى إلى ظهورها في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ إِنْ نَشَأْ نَخْصِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾ ^(٢) ، وإنما أجاز لـ «إذا» أن تقع موقع «إن» ما بينهما من التداخل والتشابه .

وقال ابن الجويني : الذي أظنه أنه يجوز دخولها على المتيقن والشكوك ، لأنها ظرف وشرط ، فبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك ، كـ «إن» ، وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيقن كسائر الظروف .

وإنما اشترط فيما تدخل عليه إن «أن» يكون مشكوكا فيه ؛ لأنها تنفي الحث على الفعل المشروط لاستحقاق الجزاء ، ويمتنع فيه لامتناع الجزاء ، وإنما يحث على فعل ما يجوز ألا يقع ، أما ما لا بد من وقوعه فلا يحث عليه . وإنما امتنع دخول «إذا» على المشكوك إذا لحظت فيها الظرفية ، لأن المعنى حينئذ التزام الجزاء في زمان وجود الشرط ، والتزام الشيء في زمان لا يعلم وجود شرط فيه ليس بالتزام . ولما كان الفعل بعد «إن» مجزوما به يستعمل فيه ما ينبىء عن تحققه ، فيغلب لفظ الماضي ، كقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾ ^(٣) ، فجىء بـ «إذا» في جانب الحسنة ، وبـ «إن» في جانب السيئة ؛ لأن المراد بالحسنة جنس الحسنة ، ولهذا عرفت ، وحصول الحسنة المطلقة مقطوع به ، فاقترضت البلاغة التعبير بـ «إذا» وحيى بـ «إن» في جانب السيئة ، لأنها نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، كالمرض بالنسبة إلى الصحة ، والخوف بالنسبة إلى الأمن .

(٢) سورة سبأ ٩

(١) سورة النساء ١٣٣

(٣) سورة الأعراف ١٣١

ومنه قوله تعالى في سورة الروم : ﴿ وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ
سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ . وَإِنْ كَانُوا مِنْ
قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾ ^(٢) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ ﴾ ^(٣) ، بلفظ « إذا » مع « الضر » فقال
السكاكي : نظر في ذلك إلى لفظ المس ، وتنكير « الضر » المفيد للتعليل ليستقيم التوبيخ ،
وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر ، وللتنبية على أن مس قدر يسير من الضر
لأمثال هؤلاء ، حقه أن يكون في حكم المقطوع به .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٌ ﴾ ^(٤) بعد قوله : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا
عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ﴾ ^(٥) ، أى أعرض عن الشكر ، وذهب بنفسه
وتكبر . والذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير للمعرض المتكبر لا لالمطلق الإنسان ،
ويكون لفظ « إذا » للتنبيه على أن مثل هذا المعرض المتكبر يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا .

الثاني : من الأحكام المخالفة أن المشروط بـ « إن » إذا كان عدماً لم يمتنع الجزاء في
الحال ؛ حتى يتحقق اليأس من وجوده ، ولو كان العدم مشروطاً بـ « إذا » وقع الجزاء في الحال ؛
مثل : إن لم أطلقك فأنت طالق ، لم ^(٦) تطلق إلا في آخر العمر . وإذا قال : إذا لم أطلقك
فأنت طالق ، تطلق في الحال ؛ لأن معناه : أنت طالق في زمان عدم تطبيقك لك ، فأى زمان
تخلف عن التطبيق يقع فيه الطلاق . وقوله : « إن لم أطلقك » تعليق للطلاق على امتناع
الطلاق ، ولا يتحقق ذلك إلا بموته غير مطلق .

الثالث : أن « إن » تجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه ، و « إذا » لا تجزمه ؛ لأنها لا تتمحض
شرطاً ، بل فيها معنى التزام الجزاء في وقت الشرط ، من غير وجوب أن يكون معلاً بالشرط .

(٢) سورة الروم ٤٨ ، ٤٩

(٤) سورة فصلت ٥١

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الزمر ٨

(٥) ت : لا ،

وقد جاء الجزم بها إذا أريد بها معنى « إن » وأعرض عما فيها من معنى الزمان ، كقوله :

* وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَلَّ *
 * * *

الرابع : أن « إذا » هل تفيد التكرار والعموم ؟

فيه قولان ، حكاهما ابن عصفور :

أحدهما : « نعم » ، فإذا قلت : إذا قام زيد قام عمرو ، أفادت أنه كلما قام زيد قام عمرو .

والثاني : لا يلزم .

قال : والصحيح أن المراد بها العموم كسائر أسماء الشرط ، وأما « إن » ففيها كلام عن ابن جني يأتي في باب « إن » .

الخامس : أنك تقول : أقوم إذا قام زيد ، فيقتضى أن قيامك مرتبط بقيامه لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ، بل يعاقبه على الاتصال ، بخلاف : أقوم إن قام زيد ؛ فيقتضى أن قيامك بعد قيامه . وقد يكون عقبه وقد يتأخر عنه .

فالخاص أن التقييد بالاستقبال دون اقتضاء مباحة ، بخلاف « إذا » . ذكره أبو جعفر بن الزبير في كتابه ملاك التأويل .

* * *

السابعة : قيل : قد تأتي زائدة ، كقوله ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ ^(١) ؛ تقديره : انشقت السماء .

كما قال : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

ورد هذا بأن الجواب مضمر .

(٢) سورة القمر ١

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة النحل ١

ويحوز مجيئها بمعنى « إذ » وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ ^(١) .

وردّ بفوات المعنى ، لأن « إذا » تفيد أنّ هذا حالهم المستمرّ ، بخلاف « إذ » فإنها لاتعطى ذلك .

وقولهم : « إذا فعلت كذا » ، فيكون على ثلاثة أضرب :

أحدها : يكون للأمور به قبل الفعل ، تقول : إذا أتيت الباب ، فالبس أحسن الثياب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ ^(٣) .

الثاني : أن يكون مع الفعل ، كقولك : إذا قرأت فترسل .

الثالث : أن يكون بعده ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٤) ، ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا ﴾ ^(٥) .

فائدة

من الأسئلة الحسنة ، في قوله تعالى : ﴿ كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾ ^(٦) أنه يقال : لم أتى قبل « أضاء » بـ « كَلِمًا » .

وقيل « أظلم » بـ « إذا » ؟ وما وجه المناسبة في ذلك ؟

وفيه وجوه : الأول أن تكرار الإضاءة يستلزم تكرار الإظلام ، فكان تنويع الكلام أعذب .

(٢) سورة المائدة ٦

(٤) سورة المائدة ٢

(٦) سورة البقرة ٢٠

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) سورة النحل ٩٨

(٥) سورة الجمعة ٩

الثانى : أن مراتب الإضاءة مختلفة متنوعة ، فذكر « كلما » تنبيهاً على ظهور التعدد وقوته لوجوده بالصورة والتنوعية ، والإظلام نوع واحد ، فلم يؤت بصيغة التكرار لضعف التعدد فيه ، بعدم ظهوره بالتنوعية ، وإن حصل بالصورة .

الثالث : قاله الزمخشري ، وفيه تكلف - أنهم لما اشتد حرصهم على الضوء المستفاد من النور ، كانوا كلما حدث لهم نور تجدد لهم باعث الضوء فيه ، لا يمنعهم من ذلك تقدم فقدّه واختفاؤه منهم ، وأما التوقف بالظلام فهو نوع واحد .

وهذا قريب من الجواب الثانى ، لكنه بمادة أخرى . ويفترقان بأن جواب الزمخشري يرجع التكرار فيه إلى جواب « كلما » لا إلى مشروطها الذى يليها ويباشرها ، فطلب تكراره - وهو الأولى فى مدلول التكرار ، والجواب المتقدم يرجع إلى تكرار مشروطها ، يتبعه الجواب من حيث هو ملزومه ، وتكرره فرع تكرار الأول .

الرابع : أن إضاءة البرق منسوبة إليه وإظلامه ليس منسوباً إليه ، لأن إضاءته هى لمعانه ، والظلام أمرٌ يحدث عن اختفائه ؛ فتظلم الأما كن كظلام الأجرام الكثائف ، فأتى بأداة التكرار عند الفعل المتكرر من البرق ، وبالأداة التى لا تقتضى التكرار عند الفعل الذى ليس متكرراً منه ، ولا صادراً عنه .

الخامس : ذكره ابن المنير - أن المراد بإضاءة البرق الحياة ، وبالظلام الموت ، فالمنافق تمرّ حاله فى حياته بصورة الإيمان ، لأنها دار مبنية على الظاهر ، فإذا صار إلى الموت رفعت له أعماله ، وتحقق مقامه ، فتستقيم « كلما » فى الحياة ، و « إذا » فى المات ، هكذا كقول النبى صلى الله عليه وسلم : « اللهم أحيني ما دامت الحياة خيراً لى ، وأمتنى إذا كانت الوفاة خيراً لى » ، فاستعمل مع الحياة لفظ التكرار والدوام ، واستعمل مع لفظ الوفاة لفظ الاختصار والتقييد .

وقيل : إن ذلك لأحد معنيين : إما لأن الحياة مأثورة لازدياد العمل الصالح الذى
الهمم العالية معقودة به ، فعرض بالاستكثار منه ، والدوام عليه ، ونبه على أن الموت
لا يُتمنى ، ولكن إذا نزل وقته رضى به . وإما لأن الحياة يتكرر زمانها ، وأما الموت
مرة واحدة .

وجواب آخر ، أن الكلام فى الأنوار هو الأصل المستمر ، وأما خفقان البرق فى
أثناء ذلك فعوارض تتصل بالحدوث والتكرار ، فناسب الإتيان فيها « بكلمة » وفى تلك
بد « إذا » ، والله أعلم .



إِذَا

ظرف لماضى الزمان ، يضاف للجملتين ، كقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ ^(١) ، وتقول : أيدك الله إذ فعلت ؟

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقُفُّوا عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٢) ، « تَرَى » مستقبل ، « وَإِذَا » ظرف للماضى ، وإنما كان كذلك لأن الشيء كائن ، وإن لم يكن بعد ؛ وذلك عند الله قد كان ؛ لأن علمه به سابق ، وقضائه به نافذ ؛ فهو كائن لا محالة .

وقيل : المعنى : ولو ترى ندمهم وخزيهم في ذلك اليوم بعد وقوفهم على النار « إِذَا » ظرف ماض ، لكن بالإضافة إلى ندمهم الواقع بعد المعاناة ، فقد صار وقت التوقف ما ضيا بالإضافة إلى ما بعده ، والذي بعده هو مفعول « ترى » .

وأجاز بعضهم مجيئها مفعولا به ، كقوله : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ ^(٣) ، ومنعه آخرون ، وجعلوا المفعول محذوفاً ، و « إِذَا » ظرف ، عامله ذلك المحذوف ، والتقدير ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ إِذَا ، واذكروا حالكم .

ونحوه قوله : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ﴾ ^(٤) ، قيل : قال له ذلك لما رفعه إليه . وتكون بمعنى « حين » كقوله : ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ ^(٥) ، أى حين تفيضون فيه .

وحرف تعليل ، نحو : ﴿ وَلَكِنْ يَنْفَعُكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ^(٦) ، « وَإِذَا لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ﴾ ^(٧) .

وقيل : تأتى ظرفاً لما يستقبل بمعنى « إذا » ، وخرج عليه بعض ما سبق .

وكذا قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ . إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ ^(٨) ، وأنكره السهيلي ؛ لأن « إِذَا » لا يجىء بعدها المضارع مع النفي .

(٢) سورة الأنعام ٢٧

(٥) سورة الزخرف ٣٩

(٧) سورة غافر ٧٠ ، ٧١

(١) سورة الأنازل ٢٦

(٣) سورة آل عمران ٥٥

(٤) سورة يونس ٦١

(٦) سورة الأحقاف ١١

وقد تجيء بعد القسم ، كقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ^(١) لانعدام معنى الشرطية فيه .
وقيل : تجيء مزائدة ، نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ ^(٢) . وقيل هي فيه بمعنى « قد » .
وقد تجيء بمعنى « أن » ، حكاية السهيلي في « الروض » عن نص سيبويه في كتابه ،
قال : وبشهادة قوله تعالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٣) .

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ^(٤) . قال : وغفل الفارسي عما في الكتاب من هذا ، وجعل الفعل المستقبل الذي بعد « أن » عاملا في الظرف الماضي ، فصار بمنزلة من يقول : سأتيك اليوم أمس ^(٥) .
قال : وليت شعري ما تقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكُتٌ قَدِيمٌ ﴾ ^(٥) ، فإن جوز وقوع الفعل في الظرف الماضي على أصله ، فكيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لاسيما مع السين وهو قبيح أن تقول : غداً سأتيك ! فكيف إن قلت : غدا فسأتيك ! فكيف إن رددت على هذا وقلت : أمس فسأتيك راداً على أصله بمعنى أمس .

نبيه

[في وقوع « إذ » بعد « واذكر »]

حيث وقعت « إذ » بعد « واذكر » ، فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل عليه ذلك الزمان ، لغرابة ما وقع فيه ، فهو جدير بأن ينظر فيه . وقد أشار إلى هذا الزخمشري في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ ﴾ ^(٨) ،

ونظائره .

(٢) سورة البقرة ٣٠
(٤) سورة الزخرف ٣٩
(٦) في الكلام غموض
(٨) سورة مريم ٤١، ٤٢

(١) سورة الفجر ٤
(٣) سورة آل عمران ٨٠
(٥) سورة الأحقاف ١١
(٧) سورة مريم ١٦

أو

تقع في الخبر والطلب ؛ فأما في الخبر فلها فيه معان :
الأول : الشك ، نحو قام زيد أو عمرو .

والثاني : الإبهام ، وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ
إِبَاءَ كُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ ^(٢) ، يريد : إذا أخذت الأرض زخرفها ، وأخذ
أهلها الأمن ، أتاهأ أمرنا وهم لا يعلمون . أى فجأة ؛ فهذا إبهام ؛ لأن الشك محال على
الله تعالى .

وقوله : ﴿ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٣) .

فإن قلت : « يزيدون » فعل ، ولا يصحّ عطفه على المجرور بـ « إلى » ، فإن حرف
الجر لا يصح تقديره على الفعل ، ولذلك لا يجوز : مررت بقائم ويقعد ، على تأويل :
« قائم وقاعد » .

قلت : « يزيدون » خبر مبتدأ محذوف في محل رفع ، والتقدير « أو هم يزيدون » .
قاله ابن جني في « المحتسب » .

وجاز عطف الاسم على الفعلية بـ « أو » لاشتراكهما في مطلق الجملة .

فإن قلت : فكيف تكون « أو » هنا لأحد الشيئين ، والزيادة لا تنفك عن

المزيد عليه ؟

(٢) سورة يونس ٢٤

(١) سورة سبأ ٢٤

(٣) سورة الصافات ١٤٧

قلت : الأمر كذلك ، ولهذا قدروا في المبتدأ ضمير المائة ألف ، والتقدير : وأرسلناك إلى مائة ألف معها زيادة . ويحتمل أن تكون على بابها للشك ، وهو بالنسبة إلى المخاطب ، أى لو رأيتهم لعلمتهم أنهم مائة ألف أو يزيدون .

الثالث : التنويع ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهِ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ ^(١) ، أى أن قلوبهم تارة تزداد قسوة ، وتارة ترد إلى قسوتها الأولى ، فجئ بـ « أو » لاختلاف أحوال قلوبهم .
الرابع : التفصيل ، كقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(٢) ، أى قالت اليهود : لا يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا الذين هم نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(٣) .

الخامس : للإضراب كـ « بل » ، كقوله : ﴿ كَلِمَحَ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ ^(٤) ، و﴿ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٥) على حد قوله : ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ ^(٦) .
السادس : بمعنى الواو ، كقوله : ﴿ فَالْمُتَّقِينَ ذِكْرًا . عَذْرَاءً أَوْ نَذْرًا ﴾ ^(٧) .

﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى ﴾ ^(٨) .

﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ ^(٩) .

وأما في الطلب فلها معان :

الأول : الإباحة ، نحو تعلم فقها أو نحو ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ... ﴾ ^(١٠) الآية .

وكذلك قوله : ﴿ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ ^(١١) ، يعنى إن شُبِّهَتْ قلوبهم بالحجارة فصواب ، أو بما هو أشد فصواب .

(٢) سورة البقرة ١١١

(٤) سورة النحل ٧٧

(٦) سورة النجم ٩

(٨) سورة طه ٤٤

(١٠) سورة النور ٦١

(١) سورة البقرة ٧٤

(٣) سورة البقرة ١٣٥

(٥) سورة الصافات ١٤٧

(٧) سورة المرسلات ٦ ، ٥

(٩) سورة طه ١١٣

وقوله: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾^(١)، ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ ﴾^(٢)

والمعنى أن التمثيل مباح في المنافقين إن شبهتموهن بأى النوعين .

وقوله: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى ﴾^(٣) إباحة لإيقاع أحد الأمرين .

الثانى : التخيير ، نحو خذ هذا الثوب أو ذاك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَقْتَ

أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ ... ﴾^(٤) الآية ؛ فتقديره : « فافعل » ؛

كأنه خير على تقدير الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين ؛ لأن الجمع بينهما غير ممكن .

والفرق بينهما أن التخيير فيما أصله المنع ؛ ثم يرد الأمر بأحدهما ؛ لاعلى التعيين ، ويمتنع

الجمع بينهما . وأما الإباحة فإن يكون كل منهما مباحاً ويطلب الإتيان بأحدهما ؛ ولا يمتنع

من الجمع بينهما ؛ وإنما يذكر بـ « أو » لئلا يؤهم بأن الجمع بينهما هو الواجب لو ذكرت

الواو ؛ ولهذا مثل النحاة الإباحة بقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ... ﴾^(٥)

وقوله : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾^(٦) ؛ لأن المراد به الأمر بأحدهما رفقا

بالمكلف ؛ فلو أتى بالجمع لم يمنع منه ؛ بل يكون أفضل .

وأما تمثيل الأصوليين بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع ؛ فقد أجاب عنه

صاحب " البسيط " ،^(٧) بأنه إنما يمتنع الجمع بينهما فى المحذور ؛ لأن أحدهما ينصرف إليه

الأمر ، والآخر يبقى محظوراً لا يجوز له فعله ؛ ولا يمتنع فى خصال الكفارة ؛ لأنه يأتى

بما عدا الواجب تبرعاً ؛ ولا يمنع من التبرع .

واعلم أنه إذا ورد النهى على الإباحة جاز صرفه إلى مجموعهما ؛ وهو ما كان يجوز فعله ؛

أو إلى أحدهما وهو ما تقتضيه « أو » .

(٢) سورة طه ٢٤

(٤) سورة المائدة ٨٩

(٦) البسيط فى شرح الكافية للأستاذ أبازى

(١) سورة البقرة ١٧ ، ١٩

(٣) سورة الأعمام ٣٥

(٥) سورة البقرة ١٩٦

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطِغْ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(١) ؛ فليس المراد منه النهى عن إطاعة أحدهما دون الآخر ؛ بل النهى عن طاعتها مفردتين أو مجتمعين ، وإنما ذكرت « أو » لثلاثيهم أن النهى عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان .
وقال ابن الحاجب : استشكل قوم وقوع « أو » فى النهى فى هذه الآية ، فإنه لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل ، ولا يعدّ ممتثلاً ؛ إلا بالانتهاء عنها جميعاً !

ف قيل : إنها بمعنى « الواو » . والأولى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعمين فيها من القرينة ، لأن المعنى قبل وجود النهى : « تطيع آتماً أو كفوراً » ، أى واحداً منهما ؛ فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتاً فى المعنى ؛ فيصير المعنى : « ولا تطع واحداً منهما » ، فيجى التعميم فيها من جهة النهى الداخلى ؛ وهى على بابها فيما ذكرناه ، لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهى عنها ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر .
قال : فهذا معنى دقيق ، يُعلم منه أن « أو » فى الآية على بابها ، وأن التعميم لم يجى منها ؛ وإنما جاء من جهة المضموم إليها . انتهى .

ومن هذا وإن كان خبراً - قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ ^(٢) ؛ لأن الميراث لا يكون إلا بعد إنفاذ الوصية والدين ؛ ووجد أحدهما أو وجداً معاً .

وقال أبو البقاء فى " الباب " ، ^(٣) : إن اتصلت بالنهى وجب اجتناب الأمرين عند النحويين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطِغْ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٤) ، ولو جُمع بينهما لفعل النهى عنه مرتين ؛ لأن كل واحدٍ منهما أحدهما .

وقال فى موضع آخر : مذهب سيويه أن « أو » فى النهى تقيضية « أو » فى الإباحة ؛

(٢) سورة النساء ١١

(١) سورة الإنسان ٢٤

(٣) الباب فى علل البناء والإعراب ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة الإنسان ٢٤

فقولك : جالس الحسن أو ابن سيرين إذن في مجالسهما ومجالسة من شاء منهما ، فضده في النهي « لاتطعمنهم آثما أو كفورا » ، أى لاتطعم هذا ولا هذا ؛ والمعنى : لاتطعم أحدهما ، ومن أطاع منهما كان أحدهما ؛ فمن هاهنا كان نهيا عن كل واحد منهما ، ولو جاء بالواو في الموضعين أو أحدهما لأرهم الجمع .

وقيل : « أو » بمعنى الواو ؛ لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يعد ممثلا بالانتهاء عنهما جميعا . قال الخطيبى : ^(١) « الأولى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعميم فيها من النهي الذى فيه معنى النفي ، والنكرة فى سياق النفي نعم ؛ لأن المعنى قبل وجود النهي : « تطعم آثما أو كفورا » ، أى واحدا منهما ، فالتعميم فيهما ؛ فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا ؛ فالمعنى : لاتطعم واحدا منهما فسعى التعميم فيهما من جهة النهي ، وهى على بابها فيما ذكرناه ؛ لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما ؛ حتى ينتهى عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد ينتهى عن أحدهما دون الآخر .

تنبيهان

الأول : روى البيهقى فى سننه فى باب القدية بغير النعم ، عن ابن جريج ، قال : كل شئ فى القرآن فيه « أو » للتخير ، إلا قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقْتُلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ ^(٢) ، ليس بمخير فيها .

قال الشافعى : وبهذا أقول .

الثانى : من أجل أن مبتناها على عدم التشريك ، أعاد الضمير إلى مفردنها بالإفراد ؛

(١) هو محمد بن مظفر الخلعانى ، شمس الدين . كان إماما فى العلوم العقلية والنقلية ؛ شرح التلخيص ؛ مات سنة ٧٤٥ . بنية الوعاة ١٠٦ .

(٢) سورة المائدة ٣٣

بخلاف الواو؛ وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ^(١)، فقد قيل: إن «أو» بمعنى الواو؛ ولهذا قال: ﴿بِهِمَا﴾، ولو كانت لأحد الشئيين ل قيل «به». وقيل: على بابها، ومعنى ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾: إن يكن الخصمان غنيين أو فقيرين، أو منهما، أى الخصمين على أى حال كان؛ لأن ذلك ذكر عقيب قوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ ^(١) يشير للحاكم والشاهد، وذلك يتعلق باثنين. وقيل: الأولوية المحكوم بها ثابتة للفردين معا، نحو: جاءنى زيد أو عمرو ورأيتهما، فالضمير راجع إلى الغنى والفقير المعلومين من وجوه الكلام؛ فصار كأنه قيل: فالله أولى بالغنى والفقير.

ويستعمل ذلك المذكور وغيره؛ ولو قيل: «فالله أولى به»، لم يشمل، ولأنه لما لم يخرج المخلوقون عن الغنى والفقير، صار المعنى: افعلوا ذلك، لأن الله أولى ممن خلق؛ ولو قيل: أولى به، لعاد إليه من حيث الشهادة فقط.

إن

المكسورة الخفيفة

ترد لمعان :

الأول : البشرية ، وهو الكثير ، نحو : ﴿ إِنَّ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ ^(١) .
﴿ إِنَّ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ﴾ ^(٢) .

ثم الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط ، كقوله : ﴿ إِنَّ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ^(٣) ، وعيسى جازم بعدم وقوع قوله .

وقد تدخل على المتيقن وجوده إذا أبهم زمانه ، كقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ أَتْلُحَالِدُونَ ﴾ ^(٤) .

وقد تدخل على المستحيل ، نحو : ﴿ إِنَّ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(٥) .
ومن أحكامها أنها للاستقبال ، وأنها تخلص الفعل له وإن كان ما ضيا ، كقولك :
إن أكرمتني أكرمتك ، ومعناه إن تكرمني . وأما قولهم : إن أكرمتني اليوم فقد
أكرمتك أمس ، وقوله : ﴿ إِنَّ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلٍ فَصَدَقْتُ ﴾ ^(٦) ، فقيل : معنى
« أكرمتني اليوم » يكون سببا للإخبار بذلك ، وإن ثبت كان قميصه قد من قبل يكون
سببا للإخبار بذلك .

قاله ابن الحاجب . وهي عكس « لو » فإنها للماضي ، وإن دخلت على المضارع .

مسألة

إن دخلت « إن » على « لم » يكن الجزم : « لم » لا بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ ^(٧)

(٢) سورة الأفعال ٣٨

(٤) سورة الأنبياء ٣٤

(٦) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة الأفعال ٢٩

(٣) سورة المائدة ١١٦

(٥) سورة الزخرف ٨١

(٧) سورة المائدة ٧٣

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾^(١) ، وإن دخلت على « لا » كان الجزم بها لا : « لا » ، كقوله تعالى :
﴿ وَإِلَّا تَغْفِرَ لِي ﴾^(٢) . .

والفرق بينهما أن « لم » عامل يلزم معموله ، ولا يفرق بينهما بشيء ، و « إن » يجوز
أن يفرق بينهما وبين معمولها معمول معمولها ، نحو : إن زيدا يضرب أضربه .

وتدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه ، ولا تفارق العمل ، وأما « لا » فليست
عاملة في الفعل ، فأضيف العمل إلى « إن » .

الثاني : بمنزلة « لا » . وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله في الأنعام : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا
الْءَنِيَا ﴾^(٣) ، بدليل « ما » في الجاثية : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الْءَنِيَا ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾^(٥) .

﴿ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾^(٦) .

﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٧) .

﴿ إِنْ أُمَمَاتُهُمْ إِلَّا الْآلَاءِ وَلَذَنَّهُمْ ﴾^(٨) .

﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^(٩) .

﴿ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾^(١٠) .

﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾^(١١) .

وعلى الجملة الفعلية ، نحو : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى ﴾^(١٢) .

(٢) سورة هود ٤٧

(٤) سورة الجاثية ٢٤

(٦) سورة الملك ٢٠

(٨) سورة المجادلة ٢

(١٠) سورة إبراهيم ١١

(١٢) سورة التوبة ١٠٧

(١) سورة البقرة ٢٤

(٣) سورة الأنعام ٢٩

(٥) سورة فاطر ٢٣

(٧) سورة الطارق ٤

(٩) سورة مريم ٩٣

(١١) سورة إبراهيم ١٠

﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾^(١).

﴿ إِن يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا ﴾^(٢).

﴿ وَتَنْظُنُّونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٣).

﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَحِيفَةً وَاحِدَةً ﴾^(٤).

﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٥).

وزعم بعضهم أن شرط النافية محيى «إلا» في خبرها، كهذه الآيات، أو «لما» التي بمعناها، كقراءة بعضهم: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٦)، بتشديد الميم، أى ما كل نفس إلا عليها حافظ.

﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٧).

﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(٨).

ورّد بقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾^(٩).

﴿وَإِنْ أَدْرِى أَقْرَبُ أَمْ يَبْعِدُ﴾^(١٠).

﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾^(١١).

﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١٢).

وأما قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾^(١٣)، فالتقدير: وإن أحد

من أهل الكتاب.

(٢) سورة النساء ١١٧

(٤) سورة يس ٢٩

(٦) سورة الطارق ٤

(٨) سورة الزخرف ٣٥

(١٠) سورة الأنبياء ١٠٩

(١٢) سورة البقرة ٩٣

(١) سورة الكهف ٥

(٣) سورة الإسراء ٥٢

(٥) سورة البقرة ٩٣

(٧) سورة يس ٣٢

(٩) سورة الأنبياء ١١١

(١١) سورة يونس ٦٨

(١٣) سورة النساء ١٥٩

وأما قوله : ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ^(١) ، فالأولى شرطية والثانية نافية ، جواب للقسم الذى أذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوبا .

واختلف فى قوله : ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ ^(٢) ، فقال الزمخشري وابن السجري : إن نافية ، أى فيما مكنناكم فيه ، إلا أن « إن » أحسن فى اللفظ لما فى جماعته من التكرار المستبشع ، ومثله يتجنب . قالا : ويدل على النفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ أَهْلَكْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ ﴾ ^(٣) . وحكى الزمخشري أنها زائدة ، قال : والأول أحسن .

وقال ابن عطية : « ما » بمعنى « الذى » و « إن » نافية وقعت مكان « ما » فيختلف اللفظ ، ولا تتصل ما بـ « ما » ، والمعنى : لقد أعطيناهم من القوة والغنى ما لم نعطكم ، ونالهم بسبب كفرهم هذا العقاب ، فأتى أخرى بذلك إذا كفرتم . وقيل : إن شرطية ، والجواب محذوف ، أى الذى إن مكنناكم فيه طغيتم . وقال : وهذا مطرح فى التأويل .

وعن قطرب أنها بمعنى « قد » . حكاه ابن السجري .
ويحتمل النكرة الموصوفة .

واعلم أن بعضهم أنكر مجيء النافية ، وقال فى الآيات السابقة إن « ما » محذوفة والتقدير : « ما إن الكافرون إلا فى غرور » ، « ما إن تدعون » ، « ما إن أدرى » ، ونظائرها ، كما قال الشاعر :

وَمَا إِنْ طِبْنَا حُبْنًا وَلَكِنْ مَنَابِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِنَا ^(١)

حذفت « ما » اختصاراً كما حذف « لا » في ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾ ^(٢) .

الثالث : مخففة من الثقيلة ، فتعمل في اسمها وخبرها ، ويلزم خبرها اللام ، كقوله تعالى :

﴿ وَإِنْ كَلَّلْنَا لَيُوقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ^(٣) .

ويكثر إهالها ، نحو : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٤) .

﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ ﴾ ^(٥) .

﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ^(٦) ؛ في قراءة مَنْ خَفَّفَ « لَمَّا » ، أى أنه كلُّ

نفس لعلها حافظ .

الرابع : للتعليل بمعنى « إذ » عند الكوفيين ، كقوله : ﴿ وَأَنْتُمْ أَلَّا غُلُونَ

إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٧) ، قال بعضهم : لم يخبرهم بعلوم إلا بعد أن كانوا مؤمنين .

وقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٨) .

قال بعضهم : لو كانت للخبر لكان الخطاب لغير المؤمنين .

وكذا : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ ^(٩) ونحوه ؛ مما الفعل فيه محقق الوقوع ؛ والبصريون

يمنعون ذلك ، وهو التحقيق ، كالمنى مع « إذا » .

وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن لنكتة ، وهى أنه من باب خطاب التهييح ،

نحو : إِنْ كُنْتَ وَلَدِي فَأُطْعِمْنِي .

(١) لقروءة بن مسيك ؛ وهو شواهد الكتاب ١ : ٧٥ (٢) سورة يوسف ٨٥

(٣) سورة هود ١١١ (٤) سورة الزخرف ٣٥

(٥) سورة يس ٣٢ (٦) سورة الطارق ٤

(٧) سورة آل عمران ١٣٩ (٨) سورة البقرة ٢٧٨

(٩) سورة البقرة ٢٣

وأما قوله : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ ﴾ ^(١) ، فالاستثناء مع تحقق الدخول تأديبا بأدب الله في المشيئة . والاستثناء من الداخلين ؛ لا من الرؤيا ؛ لأنه كان بين الرؤيا وتصديقها سنة ، ومات بينهما خلق كثير ، فكأنه قال : كلكم إن شاء الله .

الخامس : بمعنى « لقد » في قوله : ﴿ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لقد كنا .

﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ ^(٣) .

و ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ تَرْدِينِ ﴾ ^(٤) .

﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ^(٥) .

فائدة

ادعى ابن جنى في كتاب " القدر " أن « إن » الشرطية تفيد معنى التأكيد لما كان فيه هذا الشيع والعموم ؛ لأنه شائع في كل مرة . ويدلّ لذلك دخولها على « أحد » التي لا يستعمل إلا في النفي العام ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٦) ؛ لأنه ليس في واحد يقتصر عليه ، فلذلك أدخل عليه « أحد » ، الذي لا يستعمل في الإيجاب .

قال : يجوز أن تكون « أحد » هنا ليست التي للعموم ، بل بمنزلة « أحد » من

(٢) سورة يونس ٢٩

(٤) سورة الصافات ٥٦

(٦) سورة التوبة ٦

(١) سورة الفتح ٢٧

(٣) سورة الإسراء ١٠٨

(٥) سورة الشعراء ٩٧

«أحد وعشرين» ونحوه، إلا أنه دخله معنى العموم، لأجل «إن» كافي قوله: ﴿وَإِنْ أَمْرًا﴾^(١)
﴿إِنْ أَمْرًا﴾^(٢).

تنبيه

قيل: قد وقع في القرآن الكريم «إن» بصيغة الشرط، وهو غير مراد،
في مواضع:

﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾^(٣).

وقوله: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾^(٤).

وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾^(٥).

وقوله: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾^(٦).

وقوله: ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾^(٧).

وقد يقال: أما الأولى فيمتنع النهى عن إرادة التحصن، فإنهن إذا لم يردن التحصن
يردن البغاء، والإكراه على المراء ممتمنع.

وقيل: إنها بمعنى «إذا»، لأنه لا يجوز إكراههن على الزنا إن لم يردن التحصن، أو هو
شرط مقحم، لأن ذكر الإكراه يدل عليه، لأنهن لا يكرهن إلا عند إرادة التحصن.
وفائدة إيجابه المبالغة في النهى عن الإكراه؛ فالمعنى: إن أردن العفة فالمولى أحق
بإرادة ذلك.

(٢) سورة النساء ١٧٦

(٤) سورة النحل ١١٤

(٦) سورة النساء ١٠١

(١) سورة النساء ١٢٨

(٣) سورة النور ٣٣

(٥) سورة البقرة ٢٨٣

(٧) سورة الطلاق ٤

وأما الرابعة فهو يشعر بالإتمام. ولا نسلم أن الأصل الإنتمام ، وقد قالت عائشة رضي الله عنها « فرضت الصلاة ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر » .
وأما البواقي فظاهر الشرط ممتنع فيه ، بدليل التعجب المذكور ، لكنه لا يمنع مخالفة الظاهر لمعارض .

أَنَّ

المفتوحة الهمزة ، الساكنة النون

ترد لمعان :

الأول : حرفاً مصدريةً ناصباً للفعل المضارع ، وتقع معه في موقع المبتدأ ، والفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه .

فالمبتدأ ، يكون في موضع رفع ، نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(١) .
 ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَهُمْ ﴾ ^(٣) .
 ﴿ وَأَنْ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ^(٤) .

والفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا ﴾ ^(٥) .

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عِجَابًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ ^(٦) .
 ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(٧) ، في قراءة من نصب « جواب » .
 وتقع معه موقع المفعول به ، فيكون في موضع نصب ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ ^(٨) .

﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾ ^(٩) .
 ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ ^(١٠) .

- | | |
|---------------------|---------------------|
| (٢) سورة النساء ٢٥ | (١) سورة البقرة ١٨٤ |
| (٤) سورة البقرة ٢٣٧ | (٣) سورة النور ٦٠ |
| (٦) سورة يونس ٢ | (٥) سورة التوبة ١٢٠ |
| (٨) سورة يونس ٣٧ | (٧) سورة الأعراف ٨٢ |
| (١٠) سورة الكهف ٧٩ | (٩) سورة المائدة ٥٢ |

﴿وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾^(١).

وقوله : ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتُ أَنْ تَبْتَغِيَ﴾^(٢).

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾^(٣).

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ﴾^(٤) ، معناه « بأن أنذر » ، فلما حذفت الباء

تعدى الفعل فنصب .

ومنه في أحد القولين : ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٥) ؛ نصب على

البدل من قوله : ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾^(٥) .

والمضاف إليه ، فيكون في موضع جر كقوله : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ

عَلَيْكُمْ﴾^(٦) ، ﴿قَالُوا أَوْزِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾^(٧) أى من قبل إتيانك .

وإنما لم ينصب في قوله تعالى : ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ حِجَابًا أَوْ حِينَ﴾^(٨) ، وإن كان المعنى : لو حيننا

لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقا للإعراب ، ولا يستعمل إلا أن تعمل فيه العوامل .

وقد يعرض « أن » هذه حذف حرف الجر ، كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ

تُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾^(٩) ، أى بأن يقولوا ، كما قدرت في قوله تعالى : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ﴾^(١٠) ، أى بأن لهم . ومذهب سيبويه أنها في موضع نصب ،

ونفاها الخليل على أصل الجر .

وتقع بعد « عسى » ، فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منصوب ، إن كانت ناقصة ؛ نحو :

عسى زيد أن يقوم .

(٢) سورة الأنعام ٣٥

(٤) سورة نوح ١

(٦) سورة الأنعام ٦٥

(٨) سورة يونس ٢

(١) سورة الزمر ١٢

(٣) سورة النساء ٢٨

(٥) سورة المائدة ١١٧

(٧) سورة الأعراف ١٢٩

(٩) سورة البقرة ٢٥

ومثله : ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ ^(١) .

وتكون في تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة ، كقولك : عسى أن ينطلق زيد ،

ومثله : ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا﴾ ^(٢) .

الثاني : مخففة من الثقيلة ، فتقع بعد فعل اليقين وما في معناه ، ويكون اسمها ضمير الشأن ،

وتقع بعدها الجملة خبرا عنها ، نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ ^(٣) .

﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾ ^(٤)

﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ ^(٥) .

﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ﴾ ^(٦)

﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ ^(٧) .

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٨) .

وجعل ابن السجري منه : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ ^(٩) ، أى أنه يا إبراهيم .

الثالث : مفسرة بمنزلة «أى» التى لتفسير ما قبلها ، بثلاثة شروط : تمام ما قبلها من الجملة ،

وعدم تعلقها بما بعدها ، وأن يكون الفعل الذى تفسره فى معنى القول ، كقوله تعالى : ﴿وَنَادَيْنَاهُ

أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ ^(٩) ، ﴿فَاَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ ^(١٠) ، ﴿وَأَنْ طَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ ^(١١)

(٢) سورة البقرة ٢١٦

(٤) سورة المزمل ٢٠

(٦) سورة الأعراف ١٨٥

(٨) سورة يونس ١٠

(١٠) سورة المؤمن ٢٧

(١) سورة الإسراء ٨

(٣) سورة طه ٨٩

(٥) سورة المائدة ٧١

(٧) سورة الجن ١٦

(٩) سورة الصافات ١٠٤

(١١) سورة البقرة ١٢٥

قال ابن السجري : تكون هذه في الأمر خاصة ، وإنما شرط مجيئها بعد كلام تام ، لأنها تفسير ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها حرف يعبر به عن المعنى .

وخرج بالأول ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) ؛ لأن الكلام لم يتم ، فإن ما قبلها مبتدأ وهى في موضع الخبر ؛ ولا يمكن أن تكون ناصبة ، لوقوع الاسم بعدها بمقتضى أنها المخففة من الثقيلة .

وأما قوله تعالى : ﴿وَأَنْطَلَقَ أَتْلًا مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾^(٢) ؛ فقيل : إنها مفسرة ، لأن الانطلاق متضمن لمعنى القول .

وقال الخليل : يريدون أنهم انطلقوا في الكلام بهذا ، وهو امشوا ، أى اكثروا يقال : أمشى الرجل ومشى ، إذا كثرت ماشيته ، فهو لا يريد : انطلقوا بالمشى الذى هو انتقال ؛ إنما يريد : قالوا هذا .

وقيل : عبارة عن الأخذ في القول فيكون بمنزلة صريحه ، وأن مفسرة .
وقيل مصدرية .

فإن قيل : قد جاءت بعد صريح القول ، كقوله تعالى : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٣) .

قلنا : لادلالة فيه ، لاحتمال أنها مصدرية .

وقال الصقار : لا تتصور المصدرية هنا بمعنى «إلا عبادة الله» ، لأن القول لا يقع بعده المفرد ؛ إلا أن يكون هو المقول بنفسه ، أو يكون في معنى المقول ، نحو : قلت خبرا وشعرا ، لأشهما في معنى الكلام ، أو يقول : قلت «زيذا» ، أى هذا اللفظ ، وهذا لا يمكن في الآية ؛ لأنهم لم يقولوا هذه العبارة ، فثبت أنها تفسيرية ، أى اعبدوا الله .

وقال السَّيرافي : ليست « أن » تفسيرا للقول ، بل للأمر ، لأن فيه معنى القول ، فلو كان « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا قُلْتُ لِي أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ » لم يحز لذكر القول .

الرابع : زائدة ، وتكون بعد « لما » التوقيئية ، كقوله تعالى في سورة العنكبوت : ﴿ وَمَا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ... ﴾ ^(١) بدليل قوله في سورة هود : ﴿ وَلَئِنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ ^(٢) ، فجاء فيها على الأصل .

وأما قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ ^(٣) ، فجاء بـ « أن » ولم يأت على الأصل من الحذف ؛ لأنه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام بعد طول الحزن وتباعد المدة ، مناسب ذلك زيادة « أن » ، لما في مقتضى وصفها من التراخي .

وذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي مزيدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَحْبَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾ ^(٥) « وأن » في الآيتين زائدة بدليل : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ ^(٦) .

الخامس : شرطية في قول الكوفيين ، كقوله : ﴿ أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرْ ﴾ ^(٧) ، قالوا : ولذلك دخلت الفاء .

السادس : نافية بمعنى « لا » في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْهَىٰ هُذًى اللَّهُ أَنْ يُوَفِّيَ أَحَدًا ﴾ ^(٨) ، أي لا يوفّي أحد . والصحيح أنها مصدرية .

(٢) سورة هود ٧٧
(٤) سورة البقرة ٢٤٦
(٦) سورة المائدة ٨٤
(٨) سورة آل عمران ٧٣

(١) سورة العنكبوت ٣٣
(٣) سورة يوسف ٩٦
(٥) سورة الحديد ١٠
(٧) سورة البقرة ٢٨٢

وزعم المبرد أن « يؤتى » متصل بقوله : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ ^(١) ، واللام زائدة .

وقيل : إن « يؤتى » في موضع رفع ، أى أن الهدى أن يؤتى .

السابع : التعليل ، بمنزلة « لثلا » ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا ﴾ ^(٢) .

وقال البصريون : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وكذا قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ ^(٣) . وقوله : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى ﴾ ^(٤) .

الثامن : بمعنى « إذ » مع الماضى ، كقوله : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾ ^(٥) .

وقيل : بل المعنى « لأن جاءهم » ، أى من أجله .

قيل : ومع المضارع ، كقوله : ﴿ أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ ^(٦) ، أى إذا آمنتم . والصحيح أنها مصدرية .

وأجاز الزمخشري أن تقع « أن » مثل « ما » فى نيابتها عن ظرف الزمان ، وجعل منه

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ ^(٧) ، وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ ^(٨) .

ورّد بأن استعمالها للتعليل مجمع عليه ، وهو لا يثق فى هاتين الآيتين ، والتقدير « لأن

آتاه » و « لثلا يصدقوا » .

(٢) سورة النساء ١٧٦

(٤) سورة الزمر ٥٦

(٦) سورة المتحنة ١

(٨) سورة النساء ٩٢

(١) سورة آل عمران ٧٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٦

(٥) سورة ق ٣

(٧) سورة البقرة ٢٥٨

إن المكسورة المشددة

لها ثلاثة أوجه :

أحدها : للتأكيد ، نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^(١) .
وللتعليل ، أثبتته ابن جني من النحاة ، وكذا أهل البيان ، وسبق بيانه في نوع التعليل من قسم التأكيـد .

وبمعنى « نعم » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِ لَسَاحِرَانِ ﴾^(٢) فيمن شدد النون .
قال أبو إسحاق : عرضت هذا على محمد بن يزيد ، وإسماعيل بن إسحاق ، فرضياه .
وقال ابن برهان : كأنهم أجمعوا بعد التنازع على قذف النبيين بالسحر ، صلى الله عليهما !

وعبارة غيره : هي بمعنى « أجل » وإن لم يتقدم سؤال عن سحرهم ، فقد تقدم : ﴿ أَجِئْتَنَا لِنُخْرِجَنَّهُ مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكِ ﴾^(٣) فتكون على هذا القول مصروفة إلى تصديق ألسنتهم فيما ادعوه من السحر .

واستضعفه الفارسي بدخول اللام في خبر المبتدأ ، وهو لا يجوز إلا في ضرورة .
فإن قدرت مبتدأ محذوفا - أي فيها ساحران - فردود ؛ لأن التأكيـد لا يليق به الحذف .

وقيل : دخلت اللام في خبر المبتدأ مراعاة للفظ ، أو لما كانت تدخل معها في الخبرية .
وقيل : جاء على لغة بني الحارث ، في استعمال المتنى بالألف مطلقا .

أن

المفتوحة المشددة

تجىء للتأكيد كالمكسورة . واستشكله بعضهم ، لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم تُفد توكيدا . وهو ضعيف لما علم من الفرق بين « أن والفعل » والمصدر . وقال في المفصل : إنَّ وأن تؤكدان مضمونَ الجملة : إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، [والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد^(١)] .

قال ابن الحاجب : لأن وضع « إنَّ » تأكيد للجملة من غير تغيير لمعناها ، فوجب أن تستقل بالفائدة بعد دخولها ، وأما المفتوحة فوضعها وضع الموصولات ، في أن الجملة معها كالجملة مع الموصول ؛ فلذلك صارت مع جملتها في حكم الخبر ، فاحتاجت إلى جزء آخر ليستقل معها بالكلام ، فتقول : إنَّ زيدا قائمٌ ، وتسكت . وتقول : أعجبنى أن زيدا قائمٌ ، فلا تجد بداً من هذا الجزء الذي معها ، لكونها صارت في حكم الجزء الواحد ، إذ معناه : أعجبنى قيام زيد ، ولا يستقل بالفائدة ما لم ينضمَّ إليه جزء آخر ، فكذلك المفتوحة مع جملتها . ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافا إليها ، وغير ذلك مما تقع فيه المفردات .

ومن وجوه الفرق بينهما أنه لا تصدر بالمفتوحة الجملة كما تصدر بالمكسورة ، لأنها لو صدرت لوقعت مبتدأ ، والمبتدأ معرض لدخول « إنَّ » فيؤدي إلى اجتماعهما .

ولأنها قد تكون بمعنى « لعل » ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) وتلك لها صدر الكلام ، فقصودوا إلى أن تكون هذه مخالفة لتلك في الوضع .

إنما

لقصر الصفة على الموصوف ، أو الموصوف على الصفة ، وهي للحضر عند جماعة ، كالنفي والاستثناء .

وفرق البيانين بينهما ، فقالوا : الأصل أن يكون ما يستعمل له « إنما » مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، كقولك : إنما هو أخوك ، إنما هو صاحبك القديم ؛ لمن يعلم ذلك ويقر به . وما يستعمل له النفي والاستثناء ، على العكس ، فأصله أن يكون مما يحمله المخاطب وينكره ، نحو : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(١) .

ثم إنه قد ينزل العلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب ، فيستعمل له النفي والاستثناء ، نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ... ﴾ ^(٢) الآية ، ونحو : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ ^(٣) والرسول ما كانوا على دفع البشرية عن أنفسهم وادعاء الملائكية ؛ لكن الكفار كانوا يعتقدون أن الله لا يرسل إلا الملائكة ، وجعلوا أنهم بادعائهم النبوة ينفون عن أنفسهم البشرية ، فأخرج الكلام مخرج ما يعتقدون ، وأخرج الجواب أيضاً مخرج ما قالوا ، حكاية لقولهم ، كما يحكي المجادل كلام خصمه ، ثم بكر عليه بالإبطال ، كأنه قيل : الأمر كما زعمتم أننا بشر ، ولكن ليس الأمر كما زعمتم ^(٤) من اختصاص الملائكة بالرسالة ، فإن الله يبعث من الملائكة رسلاً ومن الناس .

وقد ينزل المجهول منزلة العلوم لادعاء التكلم ظهوره ، فيستعمل له « إنما » ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ^(٥) ، فإن كونهم مصلحين منتفٍ فهو مجهول ، بمعنى أنه لم يعلم بينهم صلاح ^(٦) ، فقد نسبوا الإصلاح إلى أنفسهم ، وادعوا أنهم كذلك ظاهر جلي ، ولذلك جاء الرد عليهم مؤكداً من وجوه .

(٢) سورة آل عمران ١٤٤

(٤) ت : « اعتقدم »

(٦) ت : « إصلاح »

(١) سورة آل عمران ٦٢

(٣) سورة إبراهيم ١٠

(٥) سورة البقرة ١١

إلى

لا انتهاء الغاية، وهى مقابلة «مِنْ». ثم لا يخلو أن يقتن بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها، أو غير داخل. وإن لم يقتن بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها أو غير داخل، فيصار إليه قطعاً، وإن لم يقتن بها.

واختلف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها على مذاهب :

أحدها: لا تدخل إلا مجازاً، لأنها تدلّ على غاية الشيء ونهايته التى هى حدّه، وما بعد الحدّ لا يدخل فى المحدود؛ ولهذا لم يدخل شيء من الليل فى الصوم فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(١).

الثانى: عكسه، أى أنه يدخل ولا يخرج إلا مجازاً، بدليل آية الوضوء.

والثالث: أنها مشتركة فىهما لوجود الدخول وعدمه.

والرابع: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءاً كالمرافق، دخل، وإلا فلا.

والحق أنه لا يطلق، فقد يدخل نحو: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٢)، وقد لا يدخل نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(١).

وقيل فى آية المرافق: إنها على بابها، وذلك أن المرفق هو الموضع الذى يتكىء الإنسان عليه فى رأس العضد وذلك هو المفصل وفريقه، فيدخل فيه مفصل الذراع، ولا يجب فى الغسل أكثر منه.

وقيل: «إلى» تدل على وجوب الغسل إلى المرافق، ولا ينبغى وجوب غسل المرفق؛

لأن الحد لا يدخل في الحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة ، فلا يقتضى دخولها ولا ينفيه ، كذلك المرافق ؛ إلا أن غسله ثبت بالسنة .

ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أن « إلى » حرف مشترك ، يكون للغاية والمعية ، واليد تطلق في كلام العرب على ثلاثة معان : على الكفين فقط ، وعلى الكف والذراع والعضد ، فن جعل « إلى » بمعنى « مع » ، وفهم من اليد مجموع الثلاثة ، أوجب دخوله في الغسل ، ومن فهم من « إلى » الغاية ، ومن اليد ما دون المرفق لم يدخلها في الغسل .

قال الآمدى : ويلزم من جعلها بمعنى « مع » أن يُوجب غسلها إلى المنكب ، لأن العرب تسميه يدا .

وقد تأتى بمعنى « مع » كقوله : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(١) .

﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(٣) .

﴿ وَأَيِّدْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(٤) .

﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وقيل : ترجع إلى الانتهاء ، والمعنى في الأول : من يضيف نصرته إلى نصرته الله ؟ وموضعها حال ، أى من أنصارى مضافا إلى الله ؟ .

والمعنى في الأخرى : ولا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم ، وكفى عنه بالأكل كما قال : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٦) أى لا تأخذوا .

وقد تأتى للتبيين ، قال ابن مالك : وهى المعلقة فى تعجب أو تفضيل بحب أو بغض .

(٢) سورة هود ٥٢

(٤) سورة المائدة ٦

(٦) سورة البقرة ١٨٨

(١) سورة آل عمران ٥٢

(٣) سورة النساء ٢

(٥) سورة البقرة ١٤

مبينة لفاعلية مصحوبها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ ^(١) .
ولواقعة اللام كقوله : ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ ^(٢) . وقيل : للاتهاء ، وأصله والأمر إليك .
وكقوله : ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٣) وموافقة « في » في قوله
تعالى : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ ^(٤) ، وقيل : المعنى : بل أدعوك إلى أن تزكئ .
وزائدة ، كقراءة بعضهم : ﴿ فَأَجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٥) بفتح الواو .
وقيل : ضمن « تهوى » معنى « تميل » .

نبيه

من الغريب أن « إلى » قد تستعمل اسما ، فيقال : انصرفت من إليك ، كما يقال :
غدوت من عليك . حكاه ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح عن ابن الأنباري .
ولم يقف الشيخ ابن حيان على هذا فقال في تفسيره في قوله : ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ بِمِجْزَعِ
النَّخْلَةِ ﴾ ^(٦) وقوله : ﴿ وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ ^(٧) : إلى حرف جرّ بالإجماع وظاهرها ،
أنها متعلقة بـ « هزى » .
وكيف يكون ذلك مع القاعدة المشهورة ، أن الفعل لا يتعدى إلى ضمير متصل .
وقد يرفع المتصل وهما المدلول واحد ، فلا تقول : ضربتني ولا ضربتك إلا في باب ظن ،
والضمير المجرور عندهم بالحرف كالمنصوب المستقل ، فلا تقول : هزرت إلى ، ولا
هزرت إليك .

(٢) سورة النمل ٣٣

(٤) سورة النازعات ١٨

(٦) سورة روم ٢٥

(١) سورة يوسف ٣٣

(٣) سورة يونس ٢٥

(٥) سورة إبراهيم ٣٧

(٧) سورة القصص ٣٢

أَلَا

بالفتح والتخفيف

تأتى للاستفتاح ، وفائدته التنبيه على تحقيق ما بعدها ، ولذلك قلّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدرة بنحو ما يُتَلَقَّى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ ^(١) .

﴿ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ ﴾ ^(٢) .
﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٣) .

﴿ أَلَا إِنَّ تَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِتَمُودَ ﴾ ^(٤) .

﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ ﴾ ^(٦) .

وتأتى مركبة من كلمتين : همزة الاستفهام ولا النافية .

والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ ^(٨) .

والتقدير أنهم ليسوا بمتقين ، وليسوا بأكلين .

وللعرض وهو طلب بليغ ، نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(٩) .

﴿ أَلَا تَتَّقُونَ قَوْمًا نَكُنُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة فصلت ٥٤

(٤) سورة هود ٦٨

(٦) سورة هود ٥

(٨) سورة الذاريات ٢٧

(١٠) سورة التوبة ١٣

(١) سورة البقرة ١٢

(٣) سورة هود ١٨

(٥) سورة هود ٧

(٧) سورة الشعراء ١١

(٩) سورة النور ٢٢

أَلَا

بافتح والتشديد

حرف تحضيض ، مركبة من «أن» الناصبة و«لا» النافية ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَعْلَمُوا ﴾ ^(١) ، ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ ^(٢) .

ثم قيل : المشددة أصل والخنفة فرع . وقيل بالعكس .

وقيل : الهمزة بدل من الماء ، وبالعكس ، حكاه ابن هشام الخضراوي ^(٣) في حاشية سيويه .

إِلَّا

ترد لمعان :

الأول : الاستثناء . وينقسم إلى متصل ، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه ، نحو جاء القوم إلا زيدا . وإلى منقطع وهو ما كان من غير جنسه .

وتقدر بـ « لكن » ، كقوله : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضْطَرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ ^(٤) . و﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٦) في سورة الانشقاق .

و﴿ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ ^(٧) ، في آخر العاشية .

(٢) سورة النمل ٢٥

(١) سورة النمل ٣١

(٣) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، أبو عبد الله الأنصارى الحزرجى ، أخذ عن ابن خروف والثلويين وتوفى سنة ٦٤٦ بنية الوعاة ١١٥ .

(٥) سورة الفرقان ٥٧

(٤) سورة العاشية ٢٢ ، ٢٣

(٧) سورة العاشية ٢٣

(٦) سورة الانشقاق ٢٥

وكذلك : ﴿إِلَّا مَنْ أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ ^(١) ، ودخول الفاء في : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ﴾ دليل انقطاعه ، ولو كان متصلاً لم الكلام عند قوله : « رسول » .
 وقوله : ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَنْ يَخْشَىٰ﴾ ^(٢) . ويجوز أن تكون ﴿تذكرة﴾ بدلا من ﴿لِتَشَقَّ﴾ ^(٣) ، وهو منصوب بـ « أنزلنا » ^(٤) تقديره : ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرة .
 وقوله : ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ . إِلَّا أُبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ ^(٥) ، فابتغاء وجه ربه ليس من جنس النعم التي تجزى .
 وقوله : ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ ^(٦) . فقولهم : ﴿رَبُّنَا اللَّهُ﴾ ليس بحق يوجب إخراجهم .
 وقوله : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ ^(٧) ، لا حرج عليهم في قعودهم ؛ وإنما كان منقطعا ؛ لأن القاعدة عن ضرر - وإن كانت له نية الجهاد - ليس مستويا في الأجر مع المجاهد ، لأن الأجر على حسب العمل ، والمجاهد يعمل بيده وقلبه ، والقاعد بقلبه .
 وقوله : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ ^(٨) ، إذ لو كان متصلاً لكان المعنى : فهل آمنت قرية إلا قوم يونس ، فلا يؤمنون ! فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل ، لأن الله تعالى يطلب من كل شخص الإيمان ، فدل على أن المعنى : لكن قوم يونس .

(١) سورة الجن ٢٧ ، وبقيتها : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾

(٢) سورة طه ٣

(٣) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشَقَّ﴾

(٤) سورة الحج ٤٠

(٥) سورة الليل ١٩ ، ٢٠

(٦) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة النساء ٩٥

وقال الزجاج : يمكن اتصاله ، لأن قوله : ﴿ فَلَوْلَا ﴾ في المعنى نفى ، فإن الخطاب لما يقع منه الإيمان ، وذلك إذا كان الكلام نفياً ، كان ما بعد « إلاً » يوجب إنكاره . قال : ما من قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس .

وقد رد عليه الآمدى بأن جعل « إلاً » منقطعة عما قبلها لغة فصيحة ، وإن كان جعلها متصلة أكثر ، وتخل الكلام على المعنى ليس بقياس :

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ^(١) ، فإن « من رحم » بمعنى المرحوم ليس من جنس العاصمين ؛ وإنما هو معصوم ، فدل على أنها بمعنى « لكن » .

فإن قيل : يمكن اتصاله على أن ﴿ مَنْ رَحِمَ ﴾ بمعنى « الراحم » أى الذى يرحم ، فيكون الثانى من جنس الأول .

قيل : تخل هذه القراءة على القراءة الأخرى ، أعنى قراءة ﴿ رُحِمَ ﴾ بضم الراء ، حتى يتفق معنى القراءتين .

الثانى : بمعنى « بل » كقوله تعالى : ﴿ طه . مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى . إِلَّا تَذَكُّرَةً ... ﴾ ^(٢) ، أى بل تذكرة .

الثالث : عاطفة بمعنى « الواو » فى التشريك ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(٣) ، معناه « ولا الذين ظلموا » .

وقوله : ﴿ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُوتُونَ . إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ ^(٤) ، أى ومن ظلم . وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع

الرابع : بمعنى « غير » إذا كانت صفة . ويعرب الاسم بعد « إلا » إعراب « غير » كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) ، وليست هنا للاستثناء ، وإلا لكان التقدير : لو كان فيها آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وهو باطل .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(٢) ، فلو كان استثناء لكان من غير الجنس ؛ لأن « أنفسهم » ليس شهوداً على الزنا ؛ لأن الشهداء على الزنا يعتبر فيهم العدد ، ولا يسقط الزنا المشهود به بيمين المشهود عليه .

وإذا جعل وصفاً فقد أمن فيه مخالفة الجنس فـ « إلا » هي بمنزلة « غير » لا بمعنى الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إما من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه . ومن توهم في صفة الله واحداً من الأمرين فقد أبطل .

قال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني : هذا توهم منه ، وخاطر خطر من غير أصل ؛ ويلزم عليه أن تكون « إلا » في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ^(٤) استثناء ، وأن تكون بمنزلة « غير » ، وذلك لا يقوله أحد ؛ لأن « إلا » إذا كانت صفة ، كان إعراب الاسم الواقع بعدها إعراب الموصوف بها ، وكان تابعا له في الرفع والنصب والجر .

قال : والاسم بعد « إلا » في الآيتين منصوب كما ترى ، وليس قبل « إلا » في واحد منهما منصوب يالا .

واعلم أنه يوصف بما بعد « إلا » ، سواء كان استثناء منقطعا أو متصلا . قال المبرد والجزمي في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْ أَتَجَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ ^(٥) ، لو قرئ بالرفع « قليل » على الصفة لكان حسنا والاستثناء منقطع .

(٢) سورة النور ٩٠

(٤) سورة الإسراء ٦٧

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الشعراء ٢٧

(٥) سورة هود ١١٦

الخامس : بمعنى « بدل » وجعل ابن الصائغ منه قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا آلَٰهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) ، أى « بدل الله » أى عوض الله ؛ وبه يخرج على الإشكال المشهور فى الاستثناء ، وفى الوصف بـ « إلا » من جهة المفهوم .

بقى أن يقال : إن ابن مالك جعلها فى الآية صفة ، وأنها للتأكيد لا للتخصيص ، لأنه لو قيل : لو كان فيهما آلهة فسدتا ، لصح ؛ لأن الفساد مرتب على تعدد الآلهة .
فيقال : ما فائدة الوصف المقتضى هاهنا للتأكيد؟ وجوابه أن « آلهة » تدل على الجنس ، أو على الجمع ، فلو اقتصر عليه لتوهم أن الفساد مرتب على الجنس من حيث هو ، فأتى بقوله : ﴿إلا الله﴾ ليدل على أن الفساد مرتب على التعدد . وهذا نظير قولهم فى : ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(٢) ، أن الوصف هنا مخصص لا مؤكد ، لأن ﴿إلهين﴾ يدل على الجنسية وعلى التثنية ، فلو اقتصر عليه لم يفهم النهى عن أحدهما ، فأتى بـ « اثنين » ليدل على أن النهى عن الاثنين على ما سبق .

السادس : للحصر إذا تقدمها نفى :

إما صريح ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٣) .
أو مقدر ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَٰشِعِينَ﴾^(٤) ، فإن « إلا » ما دخلت بعد لفظ الإيجاب إلا لتأويل ما سبق إلا بالنفى ، أى فإنها لا تسهل ، وهو معنى « كبيرة » ، وإما لأن الكلام صادق معها ، أى وإنها لكبيرة على كل أحد إلا على الخاشعين ، بخلاف ضربت إلا زيدا ، فإنه لا يصدق .

السابع : مركبة من « إن » الشرطية ، و « لا » النافية ، ووقعت في عدة مواقع من القرآن .

نحو : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ ^(١) .
 ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .
 ﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ ﴾ ^(٣) .
 ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ ﴾ ^(٥) .

ولأجل الشبه الصوري غلط بعضهم فقال في « إلا تفعلوه » : إن الاستثناء منقطع أو متصل .

وعجبت من أن ابن مالك في شرح " التسهيل " حيث عدّها في أقسام « إلا » ، لكنه في " شرح الكافية " قال في باب الاستثناء : لا حاجة للاحتراز عنها .

فائدة

قال الرماني في تفسيره : معنى « إلا » : اللازم لها الاختصاص بالشئ دون غيره ، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا ، فقد اختصت زيدا بأنه لم يجرى ، وإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، فقد اختصته بالجرى . وإذا قلت : ما جاءني زيد إلا راكبا ، فقد اختصت هذه الحال دون غيرها ، من المشي والعدو ونحوه .

(٢) سورة الأنفال ٧٣

(٤) سورة هود ٤٧

(١) سورة التوبة ٤٠

(٣) سورة التوبة ٣٩

(٥) سورة يوسف ٣٣

أما

المفتوحة الهمزة المشددة الميم

كلمة فيها معنى الشرط ، بدليل لزوم الفاء في جوابها .

وقد رها سيويوه بـ « مهما » وفائدتها في الكلام ، أنها تُكسبه فضل تأكيد ، تقول : زيد ذاهب ؛ فإذا قصدت أنه لاحالة ذاهب ، قلت : أما زيد فذاهب . ولهذا قال سيويوه : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب .

وفي إيرادها في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أُخْلِصَ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) إجماع عظيم للمؤمنين ، ونعى على الكافرين لرميهم بالكلمة الحقاء .

والاسم الواقع بعدها ، إن كان مرفوعا فهو مبتدأ ، كقوله : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَمَّا الْفُلَامُ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾ ^(٤) .

وإن كان منصوبا ، فالناصب له ما بعد الفاء على الأصح ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ ^(٥) .

وقرى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ^(٦) ، بالرفع والنصب ، فالرفع بالابتداء لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم .

وتذكر لتفصيل ما أجمله المخاطب . وللاقتصار على بعض ما ادعى .

فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَيُنَادُونَ عِبُدَهُمُ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا

(٢) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة الكهف ٨٠

(٦) سورة الضحى ٩ - ١٠

(١) سورة البقرة ٢

قَبِي الْجَنَّةِ ﴿١﴾ ، فهذا تفصيل لما يُجمع في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾ ﴿٢﴾ ،
وبيان أحكام الشق والسعيد .

والثاني : كما لو قيل : زيد عالم شجاع كريم ؛ فيقال : أما زيد فعالم ، أى لا يثبت له
بما ادعى سوى العلم .

واختلف في تعدد الأقسام بها ، فقيل : إنه لازم ، وحل قوله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ
فِي الْعِلْمِ﴾ ﴿٣﴾ على معنى « وأما الراسخون » ، ليحصل بذلك التعدد بمداه ، وقطعه عن قوله :
﴿مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿٤﴾ .

ومنهم من قال : إنه غير لازم ، بل قد يذكر فيها قسم واحد . ولا ينافي ذلك أن تكون
للتفصيل لما في نفس التكلم ، كقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ﴿٥﴾ .
حكى القولين ابن جمعة الموصلي في شرح " الدرر " وصحح الأول .
والأقرب الثاني ، والتقدير في الآية : « وأما غيرهم فيؤمنون به ويكفون معناه إلى ربهم »
ودل عليه : ﴿وَالرَّاسِخُونَ . . .﴾ الآية .

قال بعضهم : وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ
أَنَّهُ أَلْخَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿٦﴾ ، إلى قوله : ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ
إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ ﴿٧﴾ .

وهذا حكاية ابن قتيبة عن بعض المتقدمين ، قال : فالناسقون هاهنا هم الذين في قلوبهم
زيف ، وهم الضالون بالتمثيل . ثم خالفه فقال : وأنت إذا جعلت التبعية التشابه بالتأويل
المنافقين في اليهود المحرفين له دون المؤمنين ، كما قال الله تعالى : ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ﴿٨﴾

(٢) سورة هود ١٠٣

(٤) سورة البقرة ٢٦

(١) سورة هود ١٠٨

(٣) سورة آل عمران ٧

أى غير الإسلام ، وضح لك الأمر وضح ماقلناه من معرفة الراسخين بالمتشابه ، وعلى هذا فالوقف على : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ﴾^(٢) ، فقيل : الفاء جواب «أما» ، ويكون الشرط لاجواب له ، وقد سدت جواب «أما» مسدداً جواب الشرط .

وقيل : بل جواب الشرط ، والشرط وجوابه سدت مسدداً جواب «أما» .
وتجى أيضاً مركبة من «أم» المنقطعة و «ما» الاستفهامية ، وأدغمت الميم في الميم ، كقوله تعالى : ﴿أَمْ مَآذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٣) .



إِمَّا

المكسورة المشددة

نحو اشترى ، إما لحماً وإما لبناً .

وكقوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ ^(١) .

﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ ﴾ ^(٢) .

﴿ فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ^(٣) وانتصب « مَنَّا » و « فداء » على المصدر ، أى مِنْ

« منتم » و « فاديتم » .

وقال صاحب " الأزهية " ، ^(٤) : حُكِّمَ في هذا القسم التكرير ، ولا تكرير إذا

كان في الكلام عِوَضٌ من تكريرها ، تقول : إما تقول الحق وإلا فاسكت ، و « إلا »

بمعنى « إما » .

وبمعنى الإيهام ، نحو : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٥) .

﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ ^(٦) .

﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾ ^(٧) .

وتكون بمعنى الشرطية ، مركبة من « إن » الشرطية و « ما » الزائدة ، وهذه

لا تكرر .

والأكثر في جوابها نون التوكيد ، نحو : ﴿ فَأِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة طه ٦٥

(١) سورة الكهف ٨٦

(٣) سورة القيامة ٤

(٤) كتاب الأزهية في النحو للشيخ أبي الحسن علي بن محمد المروى ، ذكر فيه أنه جمع فيه ما فرق في كتابه الملقب بالذخائر ، وزاد عليه . ذكره صاحب كشف الظنون .

(٦) سورة مريم ٧٥

(٥) سورة محمد ١٠٦

(٨) سورة مريم ٢٦

(٧) سورة الدھر ٣

﴿ قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ ﴾^(١) .

﴿ فَإِمَّا تَثْقَفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ ﴾^(٢) .

﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾^(٣) .

وإمّا دخلت معها نون التوكيد للفرق بينها وبين التى للتخيير .

واختلف فى قوله تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾^(٤) ، فقال البصريون :

للتخيير ، فاتنصب « شاكرًا » و « كفورًا » على الحال .

وقيل : التخيير هنا راجع إلى إخبار الله بأنه يفعل ما يشاء .

وقيل : حال مقيدة ، أى إمّا إن تجدهما الشكر ، فهو علامة السعادة ، أو الكفر

فهو علامة الشقاوة ، فعلى هذا تكون للتفصيل .

وأجاز الكوفيون أن تكون هاهنا شرطية ، أى إن شكر وإن كفر .

قال مكى : وهذا ممنوع ، لأن الشرطية لا تدخل على الأسماء إلا أن تضم بعد « إن »

فعلا ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٥) ، ولا يجب إضماره هنا ،

لأنه يلزم رفع « شاكر » بذلك الفعل .

ورّد عليه ابن السجرى ، بأن النحويين يضمرون بعد « إن » الشرطية فعلا يفسره

ما بعده ، من لفظه ، فيرتفع الاسم بعد أن يكون فاعلا لذلك المضمّر ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ

أَمْرٌ هَلَكٌ ﴾^(٦) ، ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ ﴾^(٧) ، كذلك يضمرون بعده أفعالا تنصب

الاسم ، بأنه مفعول به ، كقولك : إن زيدا أكرمته ففعلك ، أى إن أكرمت .

أل

تقدمت بأقسامها فى قاعدة التكنير والتعريف .

(٢) سورة الأنفال ٥٧ ، ٥٨

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة النساء ١٢٨

(١) سورة المؤمن ٩٣

(٣) سورة الدهر ٣

(٥) سورة النساء ١٧٦

الآن

اسم للوقت الحاضر بالحقيقة . وقد تستعمل في غيره مجازا .

وقال قوم : هي حدّ للزمانين ، أى ظرف للماضى وظرف للمستقبل . وقد يتجاوز بها عما قرُب من الماضى وما يقرب من المستقبل . حكاه أبو البقاء في " الباب " .

وقال ابن مالك : لوقت حضر جميعه ، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به ، أو يبعضه ،

كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهابًا رَصَدًا ﴾ ^(١) ، ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ ^(٢) .

وهذا سبقه إليه الفارسي ، فقال : « الآن » يراد به الوقت الحاضر ، ثم قد تنسج فيه العرب

فتقول : أنا الآن أنظر في العلم ، وليس الغرض أنه في ذلك الوقت يسير يفعل ذلك ، ولكن

الغرض أنه في وقته ذلك ، وما أتى بعده ، كما تقول : أنا اليوم خارج ، تريد به اليوم الذي عقب الليلة .

قال ابن مالك : وظرفيته غالبية ، لالازمة .

أف

- صوت يستعمل عند التكررة والتضجر، واختلف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ﴾^(١) فقيل: اسم لفعل الأمر، أى كفّا، أو اتركا.
- وقيل: اسم لفعل ماض، أى كرهت وتضجرت. حكاهما أبو البقاء^(٢).
- وحكى غيره ثالثاً؛ أنه اسم لفعل مضارع، أى أتضجر منكما.
- وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾^(٣)، فأحال أبو البقاء على ما سبق في الإسراء، وقضيته تساوى المعنيين.
- وقال العزيزى في "غريبه" في هذه: أى تلقا لكم^(٤)، ففاير بينهما، وهو الظاهر.
- وفسر صاحب "الصحيح" أف، بمعنى «قدرا»^(٥).

(٢) إملاء ما من به الرحمن ص ٢ : ٩٤

(٤) إملاء ما من به الرحمن ص ٢ : ٧٤

(٦) الصحيح ٢ : ١٣٣٠

(١) سورة الإسراء ٢٣

(٣) سورة الأنبياء ٦٧

(٥) غريب القرآن للعزيزى ٣٢

أَنَّى

مشتركة بين الاستفهام والشرط ، ففي الشرط تكون بمعنى « أين » ، نحو أنى يقيم زيد يقيم عمرو .

وتأتى بمعنى « كيف » ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَّى يُخْرِجُ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾^(١) ، ﴿ فَأَنَّى لَهُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾^(٣) .

﴿ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾^(٤) ، أى كيف شئتم ، مقابلة ومدبرة . وقال الضحاك : متى شئتم . ويردّه سبب نزول الآية^(٥) .

وقال بعضهم : من أى جهة شئتم ، وهو طبق سبب النزول . وتجىء بمعنى « من أين » نحو : ﴿ أَنَّى لَكَ هَذَا ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ ﴾^(٧) .

﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾^(٨) .

قال ابن فارس : والأجود أن يقال فى هذا أيضاً « كيف »^(٩) : وقال ابن قتيبة المزيان متقاربان .

وقرى شاذاً : ﴿ أَنَّى صَبِينَا أَلْمَاءَ صَبَاً ﴾^(١٠) أى « من أين » ، فيكون الوقف عند قوله ﴿ إِلَى طَعَامِهِ ﴾^(١١) .

- | | |
|---|----------------------|
| (١) سورة البقرة ٢٥٩ | (٢) سورة محمد ١٨ |
| (٣) سورة التوبة ٣٠ | (٤) سورة البقرة ٢٢٣ |
| (٥) انظر تفسير القرطبي ٣ : ٩٢ ، ٩٣ | (٦) سورة آل عمران ٣٧ |
| (٧) سورة آل عمران ٤٧ | (٨) سورة آل عمران ٣٥ |
| (٩) فقه اللغة ١١٣ ، واستشهد بقول السكيت : | |

* أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ أَبْلَكَ الطَّرْبُ *

وتكون بمعنى « متى » كقوله تعالى : ﴿ أَتَى يُخَيِّ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ قُلْتُ أَتَى هَذَا ﴾ ^(٢) ، ويحتمل أن يكون معناه « من أين » .

والحاصل أنها للسؤال عن الحال وعن المكان .

قال الفراء : أتى مشاكلة لمعنى « أين » إلا أن « أين » للموضع خاصة ، « وأنى »

تصلح لغير ذلك .

وقال ابن الدهان : فيها معنى يزيد على « أين » ، لأنه لو قال : أين لك هذا ؟ كان

يقصر عن معنى « أتى لك » ، لأن معنى « أتى لك » « من أين لك » ، فإن معناه مع

حرف الجر ، لأنه يرى أنه وقع في الجواب ، كذلك قوله : ﴿ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، ولم يقل :

هو عند الله . وجواب « أتى لك » غير جواب « من أين لك هذا » ، فاعرفه .

أَيَّانَ

في الكشف في آخر سورة الأعراف^(١). قيل اشتقاقه: من «أى» «فلان» منه ، لأن معناه ، أى وقت ، وأى فعل ، من أويت إليه ، لأن البعض آو إلى الكل ، متساند إليه . وهو بعيد .

وقيل : أصله : أى أوان .

وقال السكاكي : جاء «أَيَّانَ» بفتح الهمزة وكسرهما ، وكسر همزتها يمنع من أن يكون أصلها أى أوان ، كما قال بعضهم ، حذفت الهمزة من «أوان» والياء الثانية من «أى» فبعد قلب الواو واللام ياء أدغمت الياء الساكنة فيها . وجعلت الكلمتان واحدة . وهى فى الأزمان ، بمنزلة «متى» إلا أن «متى» أشهر منها ، وفى «أَيَّانَ» تعظيم . ولا تستعمل إلا فى موضع التفعيم ، بخلاف «متى» ، قال تعالى : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾^(٢) ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾^(٣) ، ﴿ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٤) ﴿ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٥) . وقال صاحب " البسيط " : إنها تستعمل فى الاستفهام عن الشيء العظيم أمره . قال : وسكت الجمهور عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين مجيئها ، لدلالاتها بمنزلة «متى» ، ولكن لم يسمع ذلك .

إِى

حرف جواب بمعنى «نعم» ، كقوله تعالى : ﴿ وَیَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُّ إِي وَرَبِّیْ إِنَّهُ لَحَقُّ ﴾^(٦) ، ولا يأتى قبل النهى صلة لها .

(٢) سورة الأعراف ١٨٧

(٤) سورة الذاریات ١٢

(٦) سورة یونس ٥٣

(١) الكشف ٢ : ١٤٢

(٣) سورة النحل ٢١

(٥) سورة القيامة ٦

حرف الباء

أصله للإلصاق ، ومعناه اختلاط الشيء بالشيء ، ويكون حقيقة ، وهو الأكثر ، نحو : « به داء » ، ومجازا كـ « مررت به » ، إذ معناه : جعلت مروري ملصقا بمكان قريب منه ، لا به ، فهو وارد على الاتساع .

وقد جعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(١) .

وقد تأتي زائدة :

إما مع الخبر ؛ نحو : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلَهَا ﴾ ^(٢) .
وإما مع الفاعل ، نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ^(٣) فـ « الله » فاعل و « شهيدا » نصب على الحال أو التمييز ، والباء زائدة ، ودخلت لتأكيد الانصال ، أى لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل ، لأنَّ الفعل يطلب فاعله طلبا لا بد منه ، والباء توصل الأول إلى الثانى ، فكانَّ الفعل يصل إلى الفاعل ، وزادته الباء اتصالا .

قال ابن السجري : فعلوا ذلك ؛ إيذانا بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره فى عظم المنزلة ، فضعف لفظها ليضعف معناها .

وقيل : دخلت الباء لتدل على المعنى ؛ لأن المعنى : اكتفوا بالله .

وقيل : الفاعل مقدر ، والتقدير كفى الاكتفاء بالله ، فحذف المصدر وبقي معموله دالا عليه .

وفيه نظر ، لأن الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية ، كقوله :

* كفى الشيب والإسلام للمرأة ناهيا * ^(١)

وإما مع المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ تَلْقُونَهُمْ بِالْمُودَّةِ ﴾ ^(٣) ، أى تبتلونهم لهم .

وقوله : ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ بِأَيْدِيكُمْ الْمُفْتُونُ ﴾ ^(٥) ؛ جعلت « المفتون » اسم مفعول لا مصدرا ،

كالملقول والمصور والميسور .

وقوله : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ ^(٧) .

﴿ تَنَبَّأَ بِالذُّهْنِ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ فَاسْتَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٩) ، ونحوه .

والجمهور على أنها لا تنجى زائدة ، وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المعنى

المقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء ، وليس كذلك هذه الأمثلة ، فإن معنى :

﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ^(١٠) ، كما هي فى : أحسن يزيد ! ومعنى ﴿ ائْتَسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ :

اجعلوا المسح ملاصقا برؤوسكم ، وكذا ﴿ بوجوهكم ﴾ ، أشار إلى مباشرة العضو بالمسح ، وإنما

لم يحسن فى آية الفسل « فاغسلوا بوجوهكم » لدلالة الفسل على المباشرة ، وهذا كما تتعين

المباشرة فى قولك : « أمسكت به » وتحتها فى « أمسكت » .

وأما قوله : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(١١) ، فحذف المفعول للاختصار .

(١) مطلع قصيد لحي ، وأوله :

* عُيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَدِيَا *

(٢) سورة المتنحة ١

(٤) سورة ن ٦

(٦) سورة الحج ٢٥

(٨) سورة اللانئة ٦

(١٠) سورة البقرة ١٩٥

(١) سورة البقرة ١٩٥

(٣) سورة العلق ١

(٥) سورة الإنسان ٦

(٧) سورة المؤمن ٢٠

(٩) سورة النساء ٧٩

وأما ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْنِهِمْ بِالْمُودَّةِ ﴾ فمعناه: تلقون إليهم النصيحة بالمودة .

وقال النحاس : معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجلُ أهل مودته .

وقال السهيلي : ضمن ﴿ تلقون ﴾ معنى « ترمون » ، من الرمي بالشئ ، يقال : ألقى زيد إلى بكذا ، أى رمى به ؛ وفى الآية إنما هو إلقاء بكتاب أو برسالة ، فصرّ عنه بالمودة ، لأنه من أفعال أهل المودة ، فلهذا جىء بالباء .

وأما قوله : ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيًّا ﴾^(١) ، فليست زائدة ، وإلا للحق الفعل قبلها علامة التانيث ، لأنه للنفس ، وهو بما يغلب تانيثه .

وجوز فى الفعل وجهان : أحدهما أن تكون « كان » مقدرة بعد « كفى » ، ويكون « بنفسك » صفة له قائمة مقامه .

والثانى : أنه مضمّر يفسره المنصوب بعده ، أعنى « حسيا » ، كقولك : نعم رجلا زيد .

وتجىء للتعدي ، وهى القائمة مقام الهمزة فى إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به ، نحو : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾^(٢) ، أى أذهب .

كما قال : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾^(٣) .

ولهذا لا يجمع بينهما ، فهما متعاقبتان ؛ وأما قوله تعالى ﴿ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ﴾^(٤) ، فقيل : « أسرى » و « سرى » بمعنى ، كسقى وأسقى ، والهمزة ليست للتعدي ، وإنما المعدى الباء فى « بِعَبْدِهِ » .

وزعم ابن عطية أن مفعول « أسرى » محذوف ، وأن التعدي بالهمزة ، أى أسرى الليلة بعبد .

(٢) سورة البقرة ٢٠

(٤) سورة الإسراء ١

(١) سورة الإسراء ١٤

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

ومذهب الجمهور أنها بمعنى الهمزة ، لا تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول .

وزهب المبرد والتسهيل أنها تقتضى مصاحبة الفاعل للمفعول فى الفعل بخلاف الهمزة .

ورد بقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾

وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(٢) ، ألا ترى أن الله لا يذهب مع سمعهم ، فالمعنى : لأذهب سمعهم .

وقال الصفار : وهذا لا يلزم ، لأنه يحتمل أن يكون فاعل « ذهب » البرق ،

ويحتمل أن يكون الله تعالى ، ويكون الذهاب على صفة تليق به سبحانه ، كما قال :

﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ^(٣) .

قال : وإنما الذى يبطل مذهبه قول الشاعر :

دِيَارُ الَّتِي كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مَنَى تَحُلُّ بِنَا لَوْ لَا تَجَاهُ الرَّاكِبِ ^(٤)

أى تجعلنا خللاً ، لا محرمين ، وليست الديار داخلة معهم فى ذلك .

واعلم أنه لكون الباء بمعنى الهمزة ، لا يجمع بينهما ، فإن قلت : كيف جاء ﴿ تَنْبُتُ

بِالدَّهْنِ ﴾ ^(٥) والهمزة فى « أنبت » للنقل ؟

قلت : لهم فى الانفصال عنه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون الباء زائدة .

والثانى : أنها باء الحال ، كأنه قال : تنبت ثمرها وفيه الدهن ، أى وفيهما الدهن ، والمعنى :

تنبت الشجرة بالدهن ، أى ما هو موجود منه ، وتختلط به القوة بنبتها ، على موقع النة ،

ولطيف القدرة ، وهداية إلى استخراج صبغة الآكلين .

والثالث : أن « نبت » و « أنبت » بمعنى .

(٢) سورة البقرة ٢٠

(١) سورة البقرة ١٧

(٤) البيت لقيس بن الخطيم ، من مذهبته -

(٣) سورة الفجر ٢٢

(٥) سورة المؤمن ٢٠

الشعر ١٢٣

وللاستعانة ، وهى الدالة على آلة الفعل ، نحو كتبت بالقلم ، ومنه فى أشهر الوجهين : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

وللتعليل بمنزلة اللام ، كقوله : ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ ﴾ ^(١) .
﴿ فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ ^(٢) .
﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾ ^(٣) .

وللمصاحبة بمنزلة « مع » ، وتسمى باء الحال ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٤) أى مع الحق أو محقا .
﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾ ^(٥) .

وللظرفية بمنزلة « فى » .
وتكون مع المعرفة ، نحو : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ ﴾ ^(٦) .
﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ ^(٧) .
ومع النكرة ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ ^(٨) .
﴿ نَجِّينَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ ^(٩) .
قال أبو الفتح فى " التنبيه " ^(١٠) : وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة ،
نحو : كنا بالبصرة ، وأقمنا بالمدينة .

- | | |
|---|----------------------------|
| (١) سورة البقرة ٥٤ | (٢) سورة النساء ١٦٠ |
| (٣) سورة العنكبوت ٤٠ | (٤) سورة النساء ١٧٠ |
| (٥) سورة هود ٤٨ | (٦) سورة الصافات ١٣٧ . ١٣٨ |
| (٧) سورة الذاريات ١٨ | (٨) سورة آل عمران ١٢٣ |
| (٩) سورة القمر ٣٤ | |
| (١٠) التنبيه لأبى الفتح عثمان بن جنى ، ذكره صاحب كشف الظنون . | |

وهو محجوج بقول الشماخ :
وَهْنٌ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ
بضاحى غداة أمره وهو ضامر^(١)
أى فى ضاحى وهى نكرة .

وللمجاورة كـ « عن » ، نحو : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾^(٢) .
﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾^(٣) .
﴿ وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالسَّامِ ﴾^(٤) ، أى عن الغمام .
﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾^(٥) ، أى وعن أيمنهم .

وللاستعلاء ، كـلى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِقِنْطَارٍ ﴾^(٦) ، أى على
قنطار ، كما قال : ﴿ هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾^(٧) .
ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾^(٨) ، أى عليهم ، كما قال : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ
عَلَيْهِمْ مُضْجِينَ ﴾^(٩) .

وللتبعض كـ « من » ، نحو : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾^(١٠) ، أى منها . وخرج عليه :
﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾^(١١) .

والصحيح أنها باء الاستعانة ، فإن « مَسَحَ » يتعدى إلى مفعول ، وهو المزال عنه ،
وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل ؛ فيكون التقدير : « فأمسحوا أيديكم برؤوسكم » .

(١) ديوانه ٤٤ ، والضاحى : الضامر ؛ والضاظر : الساكت الذى لا يجتز ، وهو من وصف الحمار .

(٢) سورة الطارج ١

(٣) سورة الفرقان ٥٩

(٤) سورة التحريم ٨

(٥) سورة الفرقان ٢٥

(٦) سورة يوسف ٦٤

(٧) سورة آل عمران ٧٥

(٨) سورة الصافات ١٣٧

(٩) سورة الضففين ٣٠

(١٠) سورة المائدة ٦

(١١) سورة الإنسان ٦

بَلَّ

حرف إضراب عن الأول ، وإثبات للثاني ؛ يتلوه جملة ومفرد .

فالأول الإضراب فيه ، إما بمعنى ترك الأول والرجوع عنه بإبطاله ، وتسمى حرف ابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ ^(١) أى بل هم عباد . وكذا : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ الْبَاطِلُ ﴾ ^(٢) .

وإما الانتقال من حديث إلى حديث آخر ، والخروج من قصة إلى قصة ؛ من غير رجوع عن الأول ؛ وهى فى هذه الحالة عاطفة ، كما قاله الصفار ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ^(٣) .

﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَن لَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْخَلْقُ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٥) ؛ انتقل من القصة الأولى

إلى ما هو أهم منها .

﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ . بَلْ أَدَارِكُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا ﴾

بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ^(٦) ليست للانتقال ، بل هم متصفون بهذه الصفات .

وقوله : ﴿ وَتَدْرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ ^(٧) .

وفى موضع : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة المؤمنون ٧٠

(٤) سورة الكهف ٤٨

(٦) سورة النمل ٦٥ ، ٦٦

(١) سورة الأنبياء ٢٦

(٣) سورة الأنعام ٩٤

(٥) سورة السجدة ٣

(٧) سورة الشعراء ١٦٦

(٨) سورة النمل ٥٥ ، والآية بتمامها : ﴿ أَأَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴾

بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ .

وفي موضع : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ ^(١) ؛

والمراد تعديد خطاياهم ، واتصافهم بهذه الصفات ، وبلى لم ينو ما أضافه إليهم ، من إتيان الذكور والإعراض عن الإناث ؛ بل استدرك بها بيان عدوانهم ؛ وخرج من تلك القصة إلى هذه الآية .

وزعم صاحب " البسيط " وابن مالك أنها لا تقع في القرآن إلا بهذا المعنى ؛ وليست كذلك لما سبق ، وكذا قال ابن الحاجب في شرح " المنفصل " ، بإبطال ما للأول وإثباته للثاني ، إن كان في الإثبات ، نحو جاء زيد بل عمرو ؛ فهو من باب الغلط ؛ فلا يقع مثله في القرآن ، ولا في كلام فصيح . وإن كان ما في النفي نحو : ما جاءني زيد بل عمرو . ويجوز أن يكون من باب الغلط ، يكون عمرو غير جاء ، ويجوز أن يكون مثبتا لعمرو المحمى ، فلا يكون غلطا . انتهى .

ومنه أيضاً : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . بَلْ تُؤَْتِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِأَلْحَقٍ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾ ^(٣) .
 وقوله : ﴿ ص . وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ . بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ ^(٤) ،
 ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ « بل » في كلام ثان ، ثم قال حكاية عن المشركين :
 ﴿ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ ^(٥) ، ثم قال : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي ﴾ ،
 ثم ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ « بل » في كلام آخر ، فقال : ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ ﴾ ^(٥) .

(١) سورة الأعراف ٨١ ، والآية بناسها : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ .

(٣) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣

(٢) سورة الأعلى ١٤ - ١٦

(٥) سورة س ٨

(٤) سورة س ١ ، ٢

والثاني - أعنى ما يتلوها مفرد - فهي عاطفة . ثم إن تقدمها إثبات نحو: اضرب زيدا بل عمرا ، وأقام زيد بل عمرو ، فقال النحاة : هي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، ويثبت ما بعدها . وإن تقدمها نفي أو نهى ، فهي لتقرير ما قبلها على حاله . وجعل ضده لما بعدها ، نحو: ما قام زيد بل عمرو ، ولا يقم زيد بل عمرو .

ووافق المبرد على ما ذكرنا ، غير أنه أجاز مع ذلك أن تكون ناقله مع النهى أو النفي إلى ما بعدها .

وحاصل الخلاف أنه إذا وقع قبلها النفي هل تنفى الفعل أو توجيهه ؟ .



بَلَىٰ

لها موضعان :

أحدهما : أن تكون ردًّا للنفي يقع قبلها ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ﴾^(١) ، أى علمتُ السوء .

وقوله : ﴿ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ﴾^(٣) ثم قال : ﴿ بَلَىٰ ﴾ ، أى عليهم سبيل .

والثانى : أن تقع جوابا لاستفهام ، دخل عليه نفي حقيقة ، فيصير معناها التصديق لما قبلها ، كقولك : « ألم أكن صديقك ! » « ألم أحسن إليك ! » فتقول : « بلى » أى كنت صديقى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ^(٤) .

ومنه : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ قَالُوا بَلَىٰ^(٥) ، أى أنت ربنا . فهى فى هذا الأصل تصديق لما قبلها ، وفى الأول ردّ لما قبلها وتكذيب .

وقوله : ﴿ يُنَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ﴾ قَالُوا بَلَىٰ^(٦) ، أى كنتم معنا . ويجوز أن يقرن النفي بالاستفهام مطلقا ، أعم من الحقيقى والمجازى ، فالحقيقى كقوله : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ

(٢) سورة النحل ٢٨

(٤) سورة تبارك ٨ ، ٩

(٦) سورة الحديد ١٤

(١) سورة النحل ٢٨

(٣) سورة آل عمران ٧٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٢

أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى ﴿١﴾ ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ . بَلَى ﴿٢﴾ .

ثم قال الجمهور : التقدير : بل نحييها قادرين ؛ لأنّ الحساب إنما يقع من الإنسان على نَفْيِ جَمْعِ العظام ، و « بلى » إثبات فعل النفي ، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكورا على سبيل الإيجاب .

وقال الفراء : التقدير فلنحييها قادرين ، لدلالة « أيحسب » عليه ، وهو ضعيف ؛ لأنه عدول عن مجيئ الجواب ، على نمط السؤال .

والجازي كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (٣) ، فإنّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، بل هو للتقرير ، لكنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ « بلى » .

وكذلك قال ابن عباس : لو قالوا : نعم لكفروا . ووجهه أن « نعم » تصديق لما بعد الهمزة ، نفيًا كان أو إثباتًا .

ونازع السهيلي وغيره في المحكيّ عن ابن عباس من وجه أن الاستفهام التقريرى إثبات قطعاً ، وحينئذٍ نعم في الإيجاب تصديق له ، فهلاًّ أجيب بما أجيب به الإيجاب ! فإنّ قولك : ألم أعطك درهما ! بمنزلة أعطيتك .

والجواب من أوجه :

أحدها : ذكره الصقار ، أن المقرر قد يوافقه المقرر فيما يدعيه وقد لا . فلو قيل في جواب : ألم أعطك ! « نعم » لم يذَر : هل أراد : نعم لم تعطني ، فيكون مخالفاً للمقرر ، أو نعم أعطيتني فيكون موافقاً . فلما كان يلتبس أجابوه على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى .

(٢) سورة القيامة ٣ ، ٤

(١) سورة الزخرف ٨٠

(٣) سورة الأعراف ١٧٢

تنبيهات

الأول : ما ذكرنا من كون « بلى » إنما يحاب بها النفي ، هو الأصل ، وأما قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ نَكَ آيَاتِي ﴾ ^(١) ، فإنه لم يتقدمها نفي لفظا لكنه مقدّر : فإن معنى ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ ^(٢) ما هَدَانِي ، فذلك أجيب بـ « بلى » التي هي جواب النفي المعنوي ، ولذلك حققه بقوله : ﴿ قَدْ جَاءَ نَكَ آيَاتِي ﴾ ^(١) وهي من أعظم الهدايات .

ومثله ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ ^(٣) ، فإنه سبق نفي ، وهو ﴿ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ ^(٤) ، فجاءت الآية على جهة التوبيخ لم في اعتقادهم أن الله لا يجمع عظامهم ، فردّ عليهم بقوله : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ ^(٣) .

وقال ابن عطية : حق « بلى » أن تجيء بعد نفي عليه تقرير . وهذا القيد الذي ذكره في النفي لم يذكره غيره ، وأطلق النحويون أنها جواب النفي .

وقال الشيخ أثير الدين : حقها أن تدخل على النفي ، ثم حمل التقرير على النفي ، ولذلك لم يحمله عليه بعض العرب ، وأجابه بنعم .

وسأل الزمخشري : هلاّ قرن الجواب بما هو جواب له ، وهو قوله : ﴿ أَنْ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ ^(٥) ، [ولم يفصل بينهما بآية ؟] ^(٦) .

وأجاب بأنه إن تقدم على إحدى القرآن الثلاث فرّق بينهما وبين النظم ، فلم يحسن ، وإن تأخرت القرينة الوسطى نقض الترتيب وهو التحسر على التفريط في الطاعة ، ثم التعليل بفقد الهداية ثم تمتى الرجعة ؛ فكان الصواب ما جاء عليه ، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها ^(٧) . ثم أجاب عما اقتضى الجواب من بينها .

- | | |
|--|--------------------|
| (١) سورة الزمر ٥٩ | (٢) سورة الزمر ٥٧ |
| (٣) سورة القيامة ٤ | (٤) سورة القيامة ٣ |
| (٥) سورة الزمر ٥٧ | (٦) تسكئة من الكشف |
| (٧) الكشف ٤ : ١٠٧ مع تصرف في العبارة . | |

الثانى : اعلم أنك متى رأيت « بلى » أو « نعم » بعد كلام يتعلّق بها تعلّق الجواب ، وليس قبلها ما يصلح أن يكون جوابا له ، فاعلم أن هناك سؤالا مقدرا ، لفظه لفظ الجواب ، ولكنه اختصر وطوى ذكره ، علما بالمعنى ، كقوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ۖ ﴾ ^(١) ، فقال الجيب : « بلى » ، و يعاد السؤال فى الجواب .

وكذا قوله : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ۖ ﴾ ^(٢) ، ليست « بلى » فيه جوابا لشيء قبلها ، بل ما قبلها دال على ماهى جواب له ، والتقدير : ليس من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته خالدا فى النار أو يخلد فى النار ، فجوابه الحق « بلى » .

وقد يكتفى بذكر بعض الجواب دالا على باقيه ، كما قال تعالى : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ۖ ﴾ ^(٣) ، أى بلى نجعلها قادرين ، فذكر الجملة بمثابة ذكر الجزء من الجملة ، وكافٍ عنها .

الثالث : من القواعد النافعة أن الجواب إما أن يكون للمفوض به أو مقدّر .

فإن كان لمقدّر ، فالجواب بالكلام ؛ كقولك لمن تقدّره مستفهما عن قيام زيد : قام زيد ، أو لم يقم زيد ، ولا يجوز أن تقول « نعم » ولا « لا » ، لأنه لا يعلم ما يعنى بذلك ؛ وإن كان الجواب للمفوض به ؛ فإن أردت التصديق قلت : نعم ، وفى تكذيبه « بلى » ، فتقول فى جواب مَنْ قال : أما قام زيد ؟ « نعم » إذا صدقته ، و « بلى » إذا كذبت .

وكذلك إذا أدخلت أداة الاستفهام على النفى ، ولم ترد التقرير ، بل أبقيت الكلام

على نفيه ، فتقول في تصديق النفي : « نعم » وفي تكذيبه « بلى » نحو ألم يقم زيد ؟ فتقول في تصديق النفي : « نعم » ، وفي تكذيبه : « بلى » .

الرابع : يجوز الإثبات والحذف بعد « بلى » ؛ فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۚ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ۚ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ^(٢) .

ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُزَوِّجِينَ ۚ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا ﴾ ^(٣) ،

فالفعل المحذوف بعد « بلى » في هذا الموضع « يكفيكم » ، أى بلى يكفيكم أن تصبروا .

وقوله : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالِ بَلَىٰ ﴾ ^(٤) ، أى قد آمنت .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ ^(٥) ، ثم قال : « بلى » ، أى تمكم أكثر

من ذلك .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ ^(٦) ، ثم قال : بلى ،

أى يدخلها غيرهم .

وقوله : ﴿ يَنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ ^(٧) .

وقد تحذف « بلى » وما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ^(٨) ، أى بلى قلت لى .

(٢) سورة سبأ ٣

(٤) سورة البقرة ٢٦٠

(٦) سورة البقرة ١١١

(٨) سورة الكهف ٧٥

(١) سورة الملك ٨ ، ٩

(٣) سورة آل عمران ١٢٤ ، ١٢٥

(٥) سورة البقرة ٨٠

(٧) سورة احديد ١٤

ثم

للترتيب مع التراخي ، وأما قوله : ﴿ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ ^(١) ،
والهداية سابقة على ذلك ، فالمراد « ثم دام على الهداية » ، بدليل قوله : ﴿ وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا ﴾ ^(٢) .

وقد أتى لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الخبر عنه ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ
ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ ^(٤) .

وتقول : زيد عالم كريم ، ثم هو شجاع .

قال ابن بَرِّي : قد تجيء « ثم » كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم
فيه تفاوت ما بين مرتبتَي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتَي الفاعل ، كقوله تعالى :
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَمَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
يُرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ^(٥) ، ف « ثم » هنا لتفاوت رتبة الخلق والجلل من رتبة العدل ،
مع السكوت عن وصف العادلين .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ ^(٦) ، إلى قوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ
آمَنُوا ﴾ ^(٧) ، دخلت لبيان تفاوت رتبة الفك والإطعام ، من رتبة الإيمان ، إلا أن فيها
زيادة تعرض لوصف المؤمنين بقوله : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ . وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَةِ ﴾ ^(٨) .

وذكر غيره في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ^(٩) : أن « ثم »

(٢) سورة المائدة ٩٣

(٤) سورة هود ٩٠

(٦) سورة البلد ١١-١٧

(١) سورة طه ٨٢

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأنعام ١

دخلت لبعد ما بين الكفر وبين خلق السموات والأرض .

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشف ، كقوله تعالى : ﴿ لَفَّاقًا لِّمَنِ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ ^(٢) ، قال : كلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين ؛ دلالتها على تباين الوقتين ، في « جاءني زيد ثم عمرو - أعنى أن منزلة الاستقامة على الخير مبيانية لمنزلة الخير نفسه ؛ لأنها أعلى منها وأفضل ^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ فَسَّرَ وَقَدَّرَ . فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ ^(٤) . إن قلت : ما معنى « ثم » الداخلة في تكرير الدعاء ؟ قلت : الدلالة على أن الكثرة الثانية من الدعاء أبلغ من الأولى ^(٥) .

وقوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٦) ، قال : جاء بـ « ثم » لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة ، لا في الوقت ، لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ^(٧) .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ^(٨) : إن « ثم » [هذه] ^(٩) فيها من تعظيم منزلة النبي صلى الله عليه وسلم وإجلال محله والإيذان بأنه أولى وأشرف ما أوتي خليل الله [إبراهيم من الكرامة، وأجل ما أوتي من النعمة أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم] ^(٩) في ملته ^(١٠) .

واعلم أنه بهذا التقدير يندفع الاعتراض بأن « ثم » قد تخرج عن الترتيب والمهلة وتصير كالواو ؛ لأنه إنما يتم على أنها تقتضى الترتيب الزماني لزوما ، أما إذا قلنا : إنها ترد

(٢) سورة الأحقاف ١٣

(٤) سورة النثر ١٨ - ٢٠

(٦) سورة البلد ١٧

(٨) سورة النحل ١٢٣

(١٠) الكشف ٢ : ٥٠١

(١) سورة طه ٨٢

(٣) الكشف ٣ : ٦٣

(٥) الكشف ٤ : ٥١٩

(٧) الكشف ٤ : ٦٠٤

(٩) من الكشف

لقصد التفاوت والتراخي عن الزمان لم يحتج إلى الانفصال عن شيء مما ذكر من هذه الآيات الشريفة ، لا أن تقول : إن « ثم » قد تكون بمعنى الواو .

والحاصل أنها للتراخي في الزمان ، وهو المعبر عنه بالمهلة ، وتكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمنية ، بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله ، وأنه لو انفرد لكان كافيا فيما قصد فيه ، ولم يقصد في هذا ترتيب زمني ، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقعه ، وتحريك النفوس لاعتباره .

وقيل : تأتي للتعجب ، نحو : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ . كَلَّا ﴾ ^(٢) .

وقيل : بمعنى واو العطف ، كقوله : ﴿ فَالْيَنَّا مَرَجَهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ ^(٣) ، أى

هو شهيد .

وقوله : ﴿ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٌ ﴾ ^(٤) .

والصواب أنها على بابها لما سبق قبله .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ ^(٥) ،

وقد أمر الله الملائكة بالسجود قبل خلقنا ، فالمعنى : وصوّرناكم .

وقيل على بابها ، والمعنى : ابتدأنا خلقكم ؛ لأن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم صورته

وابتدا خلق الإنسان من نطفة ثم صورته .

وأما قوله : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ﴾ ^(٦) ، وقد كان قضى الأجل ،

فعناه : أخبركم أنى خلقته من طين ، ثم أخبركم أنى قضيت الأجل ، [كما تقول : كلمتك

اليوم ثم كلمتك أمس ، أى أنى أخبرك بذلك ، ثم أخبرك بهذا] ^(٧) وهذا يكون في الجمل ،

(٢) سورة المدثر ١٥ ، ١٦

(٤) سورة القيامة ١٩

(٦) تكملة من ابن فارس .

(١) سورة الأنعام ١

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأعراف ١١

فأما عطف المفردات فلا تكون إلا للترتيب . قاله ابن فارس ^(١) .

قيل : وتأتى زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَوْا ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٣) ، لأن « تاب » جواب « إذا » من قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ ﴾ ^(٢) .

وتأتى للاستئناف ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَقَاتِلُوكُمْ يُبْذَلُوا أَلَا ذَبَارٌ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ ﴾ ^(٣) .

فإن قيل : ما المانع من الجزم على العطف ؟

فالجواب ، أنه عدل به عن حكم الجزاء ، إلى حكم الإخبار ابتداءً ، كأنه قال : ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : أى فرق بين رفعه وجزمه فى المعنى ؟

قيل : لو جزم لكان نفى النصر مقيدا بمقاتلتهم كتوليهم ، وحين رفع كان النصر وعدا مطلقا ، كأنه قال : ثم شأنهم وقصتهم أنى أخبركم عنها ، وأبشركم بها بعد التولية أنهم مخذولون ، منعت عنهم النصر والقوة ، ثم لا ينهضون بعدها بنجاح ، ولا يستقيم لهم أمر .

واعلم أنها وإن كانت حرف استئناف ، ففيها معنى العطف ، وهو عطف الخبر على جملة الشرط والجزاء ، كأنه قال : أخبركم أنهم يقاتلونكم فيهزموا ، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : ما معنى التراخي فى « ثم » ؟

(١) فقه اللغة لابن فارس ص ١٢٠ ، عبارته : « فأما عطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ، فلا يكون إلا مرتبا أحدهما بعد الآخر » .

(٢) سورة آل عمران ١١١

(٣) سورة التوبة ١١٨

قيل : التراخي في الرتبة ، لأن الأخبار التي تتسلط عليهم أعظم من الإخبار بتوليهم الأدبار ،
وكقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ . ثُمَّ نَنْبِئُهُمُ الْآخِرِينَ ﴾ ^(١) .

ثم

المفتوحة

ظرف للبعيد بمعنى هنالك ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ ﴾ ^(٢) .
وقرى : ﴿ فَالْيَنَّا مَرَجِمْهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ ^(٣) ، أى هنالك الله شهيد ، بدليل :
﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ أُلْحَقَ ﴾ ^(٤) .
وقال الطبري في قوله : ﴿ أُنْمَ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) ، معناه : أهنالك ، وليست
« ثم » العاطفة . وهذا وهم اشتبه عليه المضمومة بالمفتوحة .

(٢) سورة الدهر ٢٠
(٤) سورة الكهف ٤٤

(١) سورة المرسلات ١٦ ، ١٧
(٣) سورة يونس ٤٦ ، ٥١

حاشا

اسم يأتى بمعنى التنزيه ، كقوله تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾^(١) ، بدليل قول بعضهم : « حاشا لله » بالتونين ، كما قيل : ﴿ براءة من الله ﴾ من كذا ، أى حاشا لله بالتونين كقولهم : رَغِيًّا لزيد .

وقراءة ابن مسعود ﴿ حاشا الله ﴾ بالإضافة، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله .
وقيل : بمعنى جانب يوسف المصيبة لأجل الله ، وهذا لا يتأتى فى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٢) .

قال الفارسيّ : وهو فاعل ، من الحشا الذى هو الناحية ، أى صار فى ناحية ،
أى بُعد مما رُمى به وتنحى عنه فلم يَنْشَهُ ولم يلابسه .
فإن قلت : إذا قلنا بإسمية « حاشا » ، فما وجه ترك التونين فى قراءة الجماعة وهى
غير مضافة ؟

قلت : قال ابن مالك : والوجه أن تكون « حاشى » المشبهة بحاشى الذى هو حرف ،
وأنه شابهه لفظا ومعنى ، فجرى مجراه فى البناء .

حتى

كـ « إلى » لكن يفترقان ؛ في أن ما بعد « حتى » يدخل في حكم ما قبلها قطعاً ،
كقولك : قام القوم حتى زيد ؛ فـ « زيد » هاهنا دخل في القيام ، ولا يلزم ذلك
في قام القوم إلى زيد . ولهذا قال سيبويه : إن « حتى » تجرى مجرى الواو « و ثم »
في التشريك .

ومن الدليل على دخول ما بعدها فيما قبلها ؛ قوله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء
بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » .

وقوله : « أريت كل شيء حتى الجنة والنار » .

وقال الكواشي في تفسيره : الفرق بينهما أن « حتى » تختص بالغاية المضروبة ،
ومن ثم جاز : أكلت السمكة حتى رأسها ، وامتنع « حتى نصفها » أو « ثلثها » وإلى عامة
في كل غاية . انتهى .

ثم الغاية تجيء عاطفة ؛ وهي للغاية كيف وقعت ؛ إما في الشرف ، كجاء القوم حتى
رئيسهم ، أو الضعة ، نحو أسنت الفصال حتى القرعى .

أو تكون جملة من القول على حال هو آخر الأحوال المفروضة أو المتوهمه ، بحسب
ذلك الشأن ؛ إما في الشدة ، نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ﴾ ^(١) إذا أريد حكاية الحال ؛
ولولا ذلك لم تعطف الجملة الحالية ، على الجملة الماضية . فإن أريد الاستقبال لزم النصب .
وإما في الرخاء ، نحو شربت الإبل حتى يحىء البعير يجر بطنه ، على الحكاية .

ولاستياء الغاية ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ^(١) ، ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ ^(٢) .

والتعليل ، وعلامتها أن تحسن في موضعها « كي » نحو : « حتى تفيظ ذا الحسد » ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ ﴾ ^(٣) .
ويحتملها : ﴿ حَتَّى تَقِيَّ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ ﴾ ^(٥) .
﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾ ^(٦) .
قيل : ولا استثناء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا ﴾ ^(٧) ؛ والظاهر أنها للغاية .

وحرف ابتداء ؛ أى تبدأ به الجملة الاسمية أو الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ ^(٨) فى قراء نافع .

وكذا الداخلة على « إذا » ، فى نحو : ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِنْتُمْ ﴾ ^(٩) ونظائره ، والجواب محذوف .

(٢) سورة البقرة ٢٣٥

(٤) سورة الحجرات ٩

(٦) سورة المنافقون ٧

(١) سورة القدر ٥

(٣) سورة القتال ٣٩

(٥) سورة البقرة ٢١٧

(٧) سورة البقرة ١٠٢

(٨) سورة البقرة ٢١٤ ؛ برفع « يقول » ، وانظر القرطبي ٣ : ٣٤

(٩) سورة آل عمران ١٥٢

حيث

ظرف مكان . قال الأخفش : ولزمان ، وهى مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات ، فإن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ، ولهذا قال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ ^(١) : ما بعد « حيث » صلة لها وليست بمضافة إليه ؛ يريد أنها ليست مضافة للجملة بعدها ، فصارت كالصلة لها ، أى كالزيادة .

وفهم الفارسي أنه أراد أنها موصولة ، فردّ عليه .
ومن العرب من يعرب « حيث » ، وقراءة بعضهم : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ، بالكسر تحتملها . وتحتمل البناء على الكسر . وقد ذكروا الوجهين في قراءة : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾ ^(٣) بفتح التاء .
والمشهور أنها ظرف لا يتصرف .

وجوز الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولا به على السعة ، قالوا : ولا تكون ظرفا ، لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان .
وإذا كانت مفعولا لم يعمل فيها « أعلم » لأن « أعلم » ؛ لا يعمل في المفعول به ، فيقدر لها فعل .

واختار الشيخ أثير الدين أنها باقية على ظرفيتها مجازا . وفيه نظر .

(٢) سورة الأعراف ١٨٢

(١) سورة الأعراف ٢٨

(٣) سورة الأنعام ١٢٤

دُون

نقيض « فوق » ، ولها معان :

أحدها : من ظروف المكان المبهّم ؛ لاحتمالها الجهات الست .

وقيل : هي ظرف يدلّ على الشغل في المكان أو المنزلة ، كقولك : زيد دون عمرو .

وقال سيبويه : وأما « دون » فتقتصر عن الغاية .

قال الصّغّار : لا يريد الغاية على الإطلاق ، بل الغاية التي تكون بعدها ، فإذا قلت :

أنا دونك في العلم ، معناه : أنا مقصّر عنك ، وهو ظرف مكان متجوّز فيه ، أى أنا

في موضع من العلم لا يبلغ موضعتك . ونظيره : فلان فوقك في العلم .

الثاني : اسم ، نحو : ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾ ^(١) .

الثالث : صفة ، نحو : هذا الشيء دون ، أى ردى ، فيجرى بوجوه الإعراب .

وقد تكون صفة لا بمعنى ردى ، ولكن على معناه من الظرفيّة ؛ نحو : رأيت

رجلا دونك .

ثم قد يحذف هذا الموصوف وتقام الصفة مقامه ؛ وحينئذ فللرب فيه لغتان : أحدهما :

إعرابها كإعراب الموصوف وجريها بوجوه الإعراب ، والثانية : إبقاؤها على أصلها من

(١) سورة النساء ١١٧ ، والآية : ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِىَ إِنْ أِنَّا وَإِنْ يَدْعُونَ

إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾ .

الظرفية ، وعليها جاء قوله : ﴿ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ ^(١) ، قرئ بالرفع والنصب .
وقال الزمخشري : معناه : أدنى مكان من الشيء .

ومنه الدّون للحقير ، ويستعمل للتفاوت في الحال ، نحو : زيد دون عمرو ، أى في الشرف والعلم ، واتسع فيه ، فاستعمل في تجاوز حدّ إلى حدّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لا يتجاوزون ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وقيل : إنه مشتق من « دون » فعل ، يقال : دان يدون دَوْنًا ، وأدين إدانة ؛ والمعنى على الحقارة والتقريب . وهذا دون ذلك ، أى قريب منه . ودَوْنُ الكتب إذا جمعها ؛ لأن جمع الأشياء إدناء بعضها من بعض وتقليل المسافة بينها ، ودونك هذا ، أصله خذه من دونك ، أى من من أدنى منك فاختصر .



ذو وذات

بمعنى صاحب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ ^(٢) . ولا يستعمل إلا مضافا ، ولا يضاف إلى صفة ، ولا إلى ضمير .

وإنما وضعت وُصلة إلى وصف الأشخاص بالأجناس ، كما أن « الذي » وضعت وُصلة إلى وصل المعارف بالجل ، وسبب ذلك أن الوصف إنما يراد به التوضيح والتخصيص ، والأجناس أعم من الأشخاص فلا يتصور تخصيصها لها ؛ فإنك إذا قلت : مررت برجل عَلم ، أو مال ، أو فضل ؛ ونحوه لم يعقل ؛ ما لم يقصد به المبالغة ؛ فإذا قلت : بذى علم ، صح الوصف ، وأفاد التخصيص ؛ ولذلك كانت الصفة تابعة للموصوف في إعرابه ومعناه .

وأما قراءة ابن مسعود : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) ، فقييل : « العالم » هنا مصدر ، كالصالح والباطل ، وكأنه قال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ ^(٣) ؛ فالقراءتان في المعنى سواء .

وقيل : « ذى » زائدة .

وقيل : من إضافة المسمى إلى الاسم ، أى وفوق كل ذى شخص يسمى علما ، أو يقال له عالم عليم .

ولا يضاف إلى ضمير الأشخاص ، ولهذا لحنوا قول بعضهم : « صلى الله على محمد وذويه » .

واختلفوا هل تضاف « ذو » إلى ضمير الأجناس ، فمنه الأكثرون . والظاهر الجواز ؛ لأن ضمير الجنس هو الجنس في المعنى .

وعن ابن برّى أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب ، لأنها رديفته ؛ وأنه لا يمتنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت وصلة ، وإلا فلا يمتنع .

وقال المطرزي ^(١) في " المغرب " : ذو بمعنى صاحب تقتضى شيئين : موصوفا ومضافا إليه ؛ تقول : جاءني رجل ذو مال ، بالواو في الرفع ، وبالألف في النصب ، وبالياء في الجرّ ، ومنه : ذو بطن خارجة ، أى جنبها ، وألقت الدجاجة ذا بطنها ، أى باضت أو سلحت . وتقول للمؤنث : امرأة ذات مال ، وللبنتين ذواتا مال ، وللجماعة ذوات مال .

قال : هذا أصل الكلمة ، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها ؛ وأجروها مجرى الأسماء التامة المستقلة ، غير المقتضية لما سواها ، فقالوا : ذات متميزة ، وذات قديمة ومحدثة ، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا : الصفات الذاتية ، واستعملوها استعمال النفس والشيء .

وعن أبى سعيد - يعنى السيرافى - كلّ شيء ذات ، وكل ذات شيء .
وحكى صاحب " التكملة " ^(٢) قول العرب : جعل ما بيننا فى ذاته ، وعليه قول أبى تمام :
* ويضرب فى ذات الإله فيوجع ^(٣) *

قال شيخنا - يعنى الزمخشري : إن صح هذا ، فالكلمة عربية ، وقد استمر المتكلمون فى استعمالها ، وأما قوله : ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ ^(٤) ، وقوله : « فلان قليل ذات اليد » ،

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن المطرز ، أبو الفتح المعروف بالمطرزى ، تلميذ الزمخشري ، وخليفته فى النحو واللغة الاعتزال ، توفى سنة ٨٣ هـ بقية الولاة ٤٠٢ .

(٢) هو الإمام رضى الدين حسن بن محمد الصفائى ؛ صاحب التكملة على الصحاح ؛ ذكر فيها ما فاته من اللغة ؛ وهى أكبر حجما منه ؛ وتوفى سنة ٦٥٠ ، كشف الظنون ١٠٧٢ .

(٣) ديوانه ٢ : ٣٢٦ ، وصدّره :

* يَقُولُ فَيُسْمِعُ وَيَمْشِي فَيُسْمِعُ *

(٤) سورة هود هـ

فمن الأول، والمعنى الإقلال، لمصاحبة اليد. وقولهم: «أصلح الله ذات بينه»، و«ذو اليد أحق». انتهى.

وقال السهيلي: والإضافة لـ «ذى» أشرف من الإضافة لصاحب، لأن: قولك: «ذو» يضاف إلى التابع، و«صاحب» يضاف إلى المتبوع، تقول: أبو هريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، ولا تقول: النبي صاحب أبي هريرة إلا على جهة ما، وأما «ذو» فإنك تقول فيها: ذو المال، وذو العرش، فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع، ولذلك سميت أقيال حمير بالأذواء، نحو قولهم: ذو جَدَن، ذو يَزَن، في الإسلام أيضاً: ذو العين، وذو الشهادتين، وذو السماكين، وذو اليدين؛ هذا كله تفخيم للشيء، وليس ذلك في لفظة «صاحب»، وبني على هذا الفرق أنه سبحانه قال في سورة الأنبياء: ﴿وَذَا النُّونِ﴾^(١)، فأضافه إلى «النون» وهو الحوت، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾^(٢)، قال: والمعنى واحد، لكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالتين، وتنزيل الكلام في الموضعين، فإنه ذكر في موضع الثناء عليه ذو النون، ولم يقل صاحب النون، لأن الإضافة بـ «ذى» أشرف من صاحب، ولفظ النون أشرف من الحوت، لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء أوائل السور، وليس في اللفظ الآخر ما يشرفه لذلك. فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يُلحُكُ لك ما أشرنا إليه في هذا الغرض؛ فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب ومفترض.

وقوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾^(٣) أى الحال بينكم، وأزيلوا المشاجرة. وتكون للإرادة والنية، كقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾^(٤)، أى السرائر.

(١) سورة الأنبياء ٨٧

(٢) سورة ن ٤٨

(٣) سورة الأنفال ١

(٤) سورة آل عمران ١٥٤

رُؤِيد

تصغير «رُود»، وهو المَهْل، قال تعالى: ﴿أَمْهَلَهُمْ رُؤَيْدًا﴾^(١)، أى قليلا .
قال ابن قتيبة: وإذا لم يتقدمها «أمهلهم»؛ كانت بمعنى «مهلا» ولا يُتكلّم بها إلا
مصرفا مأمورا بها .

رَبِّمَا

لا يكون الفعل بعدها إلا ماضيا؛ لأن دخول «ما» لا يزيلها عن موضعها في اللفظة،
فأما قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، فقليل على إضمار «كان»، تقديره «ربما
كان يود الذين كفروا» .

السين

حرف استقبال . قيل: وتأنى للاستمرار، كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ﴾^(٣) .
وقوله: ﴿سَيَقُولُ الشُّغَهَاةُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاَهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ﴾^(٤)؛ لأن ذلك إنما نزل
بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّاَهُمْ﴾، فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال .
قال الزمخشري: أفادت السين وجود الرحمة لا محالة، فهى تؤكد الوعد كما تؤكد
الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك .

(٢) سورة الحجر ٢

(٤) سورة البقرة ١٤٢

(١) سورة الطارق ١٧

(٣) سورة النساء ٩١

ومثله قول سيبويه في قوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ ^(١) : معنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخرت إلى حين .

وقال الطيبي : مراد الزمخشري أن السين في الإثبات مقابلة « إن » في النفي ؛ وهذا مردود ؛ لأنه لو أراد ذلك لم يقل : السين تأكيد للوعد ، بل كانت حينئذ تأكيد للموعود به ، كما أن « لو » تفيد تأكيد النفي بها .

وتأتى زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ ^(٢) ، أى تجيبون . وقوله : ﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) .



سوف

حرف يدل على التأخير والتنفيس ، وزمانه أبعد من زمان السين ؛ لما فيها من إرادة التسويف .

ومنه قيل : فلان يسوف فلانا ، قال تعالى : ﴿ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَ ﴾ ^(١) .

وقال : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاؤُنَّ ﴾ ^(٢) ، فقرب القول .

ومن صرح بالتفاوت بينهما الزمخشري وابن الخشاب في شرح الجمل ، وابن يعيش وابن أبان وابن بابشاذ ، وابن عصفور وغيرهم .

ومنع ابن مالك كون التراخي في « سوف » أكثر ، بأن الماضي والمستقبل متقابلان ، والماضي لا يقصد به إلا مطلق الماضي دون تعرض لقرب الزمان أو بعده ، فكذا المستقبل ، ليجرى المتقابلان على سَنٍّ واحد ، ولأنهما قد استعملتا في الوقت الواحد . وقال تعالى في سورة : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ^(٣) : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) . وفي سورة التكاثر : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) . وقوله : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ^(٦) .

قلت : ولا بد من دليل على أن قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ فَسَيَدْخُلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ ^(٦) معبرا به عن معنى واحد .

ولما منع أن يمنعه مستندا إلى أن الله تعالى وعد المؤمنين أحوال خير في الدنيا والآخرة ، فجاز أن يكون ماقرا بالسين لما في الدنيا ، وما قرن بسوف لما في الآخرة . ولا يخفى خروج

(١) سورة البقرة ١٤٢

(٢) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٣) سورة النساء ١٧٥

(٤) سورة الزخرف ٤٤

(٥) سورة النبا ١ ، ٤ ، ٥

(٦) سورة النساء ١٤٦

قوله: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ^(١)، وقوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ^(٢) عن دعواه؛ لأن الوعد والوعيد مع «سوف» لا إسكان فيه، ومع السين للمبالغة وقصد تقريب الوقوع، بخلاف سيقوم زيد، وسوف يقوم؛ مما القصد فيه الإخبار المجرد.

وفرق ابن بابشاذ أيضا بينهما، بأن «سوف» تستعمل كثيرا في الوعيد والتهديد، وقد تستعمل في الوعد.

مثال الوعيد: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا﴾ ^(٣)، و﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ^(١).

وأما هنا في الوعد: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ ^(٤) فأما قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ ^(٥)، لتضمنه الوعد والوعيد جميعا، فالوعد لأجل المؤمنين المحبين، والوعيد لما تضمنت من جواب المرتدين بكونهم أعزة عليهم وعلى جميع الكافرين.

والأكثر في السين الوعد، وتأتي للوعيد.

مثال الوعد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ ^(٦).

ومثال الوعيد: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ ^(٧).

(٢) سورة التكاثر ٢

(٥) سورة المائدة ٥٤

(٧) سورة الشعراء ٢٢٧

(١) سورة النبأ ٤

(٣) سورة الفرقان ٤٢

(٤) سورة الضحى ٥

(٦) سورة مريم ٩٦

عَلَى

للاستعلاء حقيقة ، نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ^(١) .

أو مجازاً ، نحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾ ^(٢) .

﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(٣) .

وأما قوله : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ ^(٤) ، فهي بمعنى الإضافة والإسناد ،

أى أضفتُ توكلى وأسندته إلى الله تعالى ؛ لا إلى الاستعلاء ؛ فإنها لا تفيد هاهنا .

ولله صاحبة ، كقوله : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٥) .

﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(٦) .

وتأتى للتعليل ، نحو : ﴿ لِنُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٧) أى لهدايته بإياكم .

قال بعضهم : وإذا ذكرت النعمة فى الغالب مع الحمد لم تقترب « على » ، نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ

الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ^(٨) ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٩) ،

وإذا أريدت النعمة أتى بـ « على » ، ففى الحديث : كان إذا رأى ما يكره قال : الحمد لله

على كل حال . ثم أورد هذه الآية .

وأجاب بأن العلوة هنا رفع الصوت بالتكبير .

وتجىء للظرفية ، نحو : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الشعراء ١٤

(٤) سورة العرقان ٥٨

(٦) سورة الرعد ٦

(٥) سورة الأنعام ١

(٧) سورة القصص ١٥

(١) سورة المؤمنون ٢٢

(٣) سورة البقرة ٢٥٣

(٥) سورة البقرة ١٧٧

(٤) سورة الحج ٣٧

(٦) سورة فاطر ١

ونحو: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَقُولُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(١)، أى فى ملك سليمان ، أو فى زمن سليمان ، أى زمن ملكه .

ويحتمل أن «تلاو» ضمن معنى «تقول» ، فتكون بمنزلة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾^(٢) .
وبمعنى «من» كقوله تعالى : ﴿اَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾^(٣) .

وَحِجْلٍ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ﴾^(٤) أى منهم .

وقوله : ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾^(٥) أى كان الورد حتما مقضيا من ربك .
وبمعنى عند نحو ﴿وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ﴾^(٦) ، أى عندى .

والباء ، نحو : ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾^(٧) وفى قراءة أبى رضى الله عنه : بالباء .

نبيه

حيث وردت فى حق الله تعالى؛ فإن كانت فى جانب الفضل كان معناه الوقوع وتأكيده،
كقوله : ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾^(٨) .
وقوله : ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾^(٩) .

(٢) سورة الحاقة ٤٤

(٤) سورة المائدة ١٠٧

(٦) سورة الشعراء ١٤

(٨) سورة الرعد ٤٠

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة المطففين ٢

(٥) سورة مريم ٧١

(٧) سورة الأعراف ١٠٥

(٩) سورة الناشية ٢٦

عن

تقتضى مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره وتعديّه عنه ، تقول : أطعمته عن جوع ، أى أزلت عنه الجوع ، ورميت عن القوس ؛ أى طرحت السهم عنها . وقولك : أخذت العلم عن فلان ، مجاز ، لأن علمه لم ينتقل عنه ؛ ووجه المجاز أنك لما تلقيته منه صار كالمنتقل إليك عن محله ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ ^(١) ، لأنهم إذا خالفوا أمره بعدوا عنه وتجاوزوه .

قال أبو محمد البصرى : عن تستعمل أعم من «على» ، لأنه يستعمل فى الجهات الست ، وكذلك وقع موقع «على» فى قوله :

* إذا رَضِيتُ على بنو قشير *

ولو قلت : أطعمته من جوع ، وكسوته على عرى ، لم يصح .

وتجىء للبدل ، نحو : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .

وللاستعلاء ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ إِنِّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّى ﴾ ^(٤) ، أى قدمته عليه .

وقيل : على بابها ، أى منصرفا عن ذكر ربى .

وحكى الرماني عن أبى عبيدة أن «أحببت» ، من أحبّ البعير إجابا ؛ إذا برك

فلم يقم ، ف «عن» متعلقة باعتبار معناه التضمين ، أى تثبّطت عن ذكر ربى ، وعلى هذا

ف «حب الخير» ، مفعول لأجله .

(٢) - سورة البقرة ٨

(٤) - سورة ص ٢٢

(١) - سورة النور ٦٣

(٣) - سورة محمد ٣٨

وللتعليل ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾ ^(١) .
 ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ ^(٢) .

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ ^(٣) .
 ﴿ يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ ^(٤) ، بدليل أن في مكان آخر « من
 بعد مواضعه » .

﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ^(٥) .

وبمعنى « من » نحو ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٦) .
 ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ ^(٧) ، بدليل : ﴿ فَتَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا
 وَلَمْ يُقْبَلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾ ^(٨) .

وبمعنى « الباء » نحو : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٩) . وقيل : على حقيقتها ،
 أى : وما يصدر قوله عن هوى . وقيل : للمجازة ؛ لأن نطقه متباعد عن الهوى ،
 ومتجاوز عنه .

وفيه نظر ، لأنها إذا كانت بمعنى الباء ، نفى عنه النطق في حال كونه متلبساً بالهوى ،
 وهو صحيح ، وإذا كانت على بابها نفى عنه التعلق حال كونه مجاوزاً عن الهوى ، فيلزم أن يكون
 النطق حال كونه متلبساً بالهوى . وهو فاسد .

(٢) سورة هود ٥٣
 (٤) سورة المائدة ١٣
 (٦) سورة الشورى ٢٥
 (٨) سورة المائدة ٢٧

(١) سورة التوبة ١١٤
 (٣) سورة المؤمنون ٤٠
 (٥) سورة الانشقاق ١٩
 (٧) سورة الأحقاف ١٦
 (٩) سورة النجم ٣

عسى

للترجى فى المحبوب ، والإشفاق فى المكروه . وقد اجتماعا فى قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ ^(١) .

قال ابن فارس : وتأتى للقرب والدنو ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ^(٢) ، قال : وقال الكسائى : كل ما فى القرآن من « عسى » على وجه الخبر فهو موحد ، نحو : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ ^(٤) ، ووحد على « عسى الأمر أن يكون كذا » .

وما كان على الاستفهام فهو يُجمع ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ^(٥) . قال أبو عبيدة معناه : هل عدوتم ذلك ؟ ^(٥) هل جزئتموه ؟

وروى البيهقى فى سننه عن ابن عباس ، قال : كل « عسى » فى القرآن فهى واجبة .

وقال الشافعى : يقال : عسى من الله واجبة .

وحكى ابن الأنبارى عن بعض المفسرين أن « عسى » فى جميع القرآن واجبة ، إلا فى موضعين فى سورة بنى إسرائيل :

﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُم ﴾ ^(٦) ، يعنى بنى النصير ، فإرحمهم الله ، بل قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوقع عليهم العقوبة .

(٢) سورة البقرة ٢٢

(٤) سورة محمد ٢٢

(٦) سورة الإسراء ٨

(١) سورة البقرة ٢١٦

(٣) سورة الحجرات ١١

(٥) فقه اللغة ١٢٨ ، مع تصرف واختصار

وفي سورة التحريم : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ ﴾ ^(١) ، ولازمته حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعتم بعضهم القاعدة ، وأبطل الاستثناء ، لأن تقديره أن يكون على شرط ، أى فى وقت من الأوقات ، فلما زال الشرط وانقضى الوقت ، وجب عليكم العذاب ، فعلى هذا لم تخرج عن بابها الذى هو الإيجاب .

وكذا قوله : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ ^(١) تقديره : واجب أن يبدله أزواجاً خيراً منك ، أى لبت طلاقك ، ولم يبت طلاقهن ، فلا يجب التبديل .

وقال صاحب " الكشاف " فى سورة التحريم : ﴿ عَسَى رَبُّهُ ﴾ ^(١) إطماع من الله تعالى لعباده . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون على ما جرت به عادة الجبارة من الإجابة بـ « لعل » وعسى ، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت . والثانى أن تجيء تعليماً للعباد وجوب الترجيح بين الخوف والرجاء .

عند

ظرف مكان بمعنى « لدن » إلا أن « عند » معربة ، وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما تضاف إليه ، كـ « لدن » وإذ ، ولكن أعربوا « عند » لأنهم توسعوا فيها ، فأوقعوها على ما هو ملك الشخص ، حضره أو غاب عنه ، بخلاف « لدن » فإنه لا يقال : لدن فلان ؛ إلا إذا كان بحضرة القائل ، فـ « عند » بهذا الاعتبار أعم من « لدن » ؛ ويستأنس له بقوله : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾^(١) ، أى من العلم الخاص بنا ، وهو علم الغيب .

وقوله : ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾^(٢) ، الظاهر أنها بمعنى « عندك » ؛ وكأنها أعم من « لدن » لما ذكرنا ، فهي أعم « من بين يدي » ؛ لاختصاص هذه بجهة « أمام » ؛ فإن من حقيقتها الكون من جهة مسامته البدن .

وتفيد معنى القرب .

وقد تجيء بمعنى « وراء » و « أمام » ، إذا تضمنت معنى « قبل » كـ « بين يدي الساعة » .

وقد تجيء « وراء » بمعنى « لدى » المضمن معنى « أمام » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾^(٣) .

﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾^(٤) .

(٢) سورة آل عمران ٨

(٤) سورة إبراهيم ١٦

(١) سورة الكهف ٦٥

(٣) سورة الكهف ٢٩

﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ ﴾^(٢) ، يتناول الحالين بالتضاد .

وقد يطلق لتضمنه معنى الطوعية وترك الاختيار مع الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٣) ، من النهي عن التقديم ، أو التقدم على وجه المبادرة بالرأى والقول ، أى لا تقدموا القول ، أو لا تقدموا بالقول بين يدي قول الله . وعلى هذا يكون المعنى بقوله : ﴿ بين يدي الله ورسوله ﴾ أملاً بالمعنى .

وإذا ثبت أن «عند» و «لدى» للقرب ، فتارة يكون حقيقياً ، كقوله : ﴿ وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾^(٤) .
﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾^(٥) .

وتارة مجازياً ، إما قرب الميزة والزاني ، كقوله : ﴿ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾^(٦) .
﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾^(٧) وعلى هذا قيل : الملائكة المقربون .

أو قرب التشريف ، كقوله : ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾^(٨) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اعقر لى خطي وعمدى ، وهزلى وجدي ، كل ذلك عندى » ، أى فى دائرتى ؛ إشارة لأحوال أمته ؛ وإلا فقد ثبتت له العصمة .

وتارة بمعنى التفضل ؛ ومنه : ﴿ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾^(٩) ، أى من فضلك وإحسانك .

وتارة يراد به الحكم ، كقوله : ﴿ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾^(١٠) .

- | | |
|----------------------|-----------------------------|
| (١) سورة البقرة ٩٩ | (٢) سورة الممتحنة ١٤ |
| (٣) سورة المجادلة ١ | (٤) سورة النجم ١٣ ، ١٤ ، ١٥ |
| (٥) سورة يوسف ٢٥ | (٦) سورة آل عمران ١٦٩ |
| (٧) سورة الأعراف ٢٠٦ | (٨) سورة التحريم ١١ |
| (٩) سورة القصص ٢٧ | (١٠) سورة النور ١٣ |

﴿وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾^(١) أى فى حكمه تعالى .

وقوله : ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْخَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾^(٢) أى فى حكمك . وقيل بحذف « عند » فى الكلام ؛ وهى مرادة للإيجاز ، كقوله تعالى : ﴿الْخَقَّ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٣) .
﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾^(٤) .

﴿عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^(٥) ، أى من عند الرحمن ؛ لظهور : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾^(٦) .

وقد تكون « عند » للحضور ، نحو : ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾^(٧) .
وقد يكون الحضور والقرب معنويين ، نحو : ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾^(٨) .

ويحوز : وأنزل عندك .



(٢) سورة الأنفال ٣٢

(٤) سورة البقرة ٢

(٦) سورة المائدة ١٥

(٨) سورة النمل ٤٠

(١) سورة النور ١٥

(٣) سورة البقرة ١٤٧

(٥) سورة مريم ٤٥

(٧) سورة النمل ٤٠

غير

متى ما حسن موضعها « لا » كانت حالا ، ومتى حسن موضعها « إلا » كانت استثناء .
ويجوز أن تقع صفة لمعرفة ، إذا كان مضافاً إلى ضد الموصوف ، بشرط أن يكون له
ضدّ واحد ، نحو مرت بالرجل الصادق غير الكاذب ؛ لأنه حينئذ يتعرف .
ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، فإن الغضب
ضد النعمة ، والأول هم المؤمنون والثاني هم الكفار .
وأورد عليه قوله تعالى : ﴿ نَمْلٌ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ ^(٢) ، فإنه أضيف
إلى الذين كانوا يعملون ، وهو ضد الصالح كأنه قيل : « الصالح » .
وأجيب بأن الذين كانوا يعملونه بعض الصالح فلم يتمحض فيهما .

الفاء

ترد عاطفة ، والسببية ، وجزاء ، وزائدة .

الأول : العاطفة ؛ ومعناها التعقيب ، نحو قام زيد فعمرو ؛ أى أن قيامه بعده بلا مهلة . والتعقيب فى كل شئ بحسبه ؛ نحو : ﴿ فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾^(٢) ، والبأس فى الوجود قبل الهلاك - وبها احتج القراء على أن ما بعد الفاء يكون سابقا - ففيه عشرة أوجه :

أحدها : أنه حذف السبب وأبقى المسبب ؛ أى أردنا إهلاكها .

الثانى : أن الهلاك على نوعين : استئصال ، [وبغير استئصال]^(٣) ، والمعنى : وكم قرية أهلكتها بغير استئصال للجميع ، فجاءها بأسنا باستئصال الجميع .

الثالث : أنه لما كان مجيء البأس مجهولا للناس ، والهلاك معلوم لهم ، ذكره عقب الهلاك ، وإن كان سابقا ؛ لأنه لا يتضح إلا بالهلاك .

الرابع : أن المعنى : قاربنا إهلاكها ؛ فجاءها بأسنا ؛ فأهلكناها .

الخامس : أنه على التقديم والتأخير ؛ أى جاءها بأسنا فأهلكناها .

السادس : أن الهلاك ومجيء البأس ، لما تقاربا فى المعنى ، جاز تقديم أحدهما على الآخر .

السابع : أن معنى : ﴿ فَجَاءَهَا ﴾ أنه لما شوهد الهلاك ، علم بحى البأس ، وحكم به من باب الاستدلال بوجود الأثر على المؤثر .

الثامن : أنها عاطفة المنفصل على الجمل ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً . فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا . غُرُبًا ﴾ ^(١) .

التاسع : أنها للترتيب الذِّكْرِي .
العاشر ... ^(٢)

وتجىء للمهلة كـ « ثم » ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ ^(٣) ؛ ولا شك أن بينها وسائط .
وكقوله : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ ^(٤) ، فإن بين الإخراج والغثاء وسائط .

وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ ^(٥) . وتوالت على أن « تصبح » معطوف على محذوف تقديره « أتينا به فطال النبت ، فتصبح » .

وقيل : بل هى للتعقيب ، والتعقيب على ما بعد فى العادة ، تعقيبا لا على سبيل المضايقة ، فرب سنين بعد الثانى عقب الأول فى العادة ؛ وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، كقوله : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ﴾ . قاله ابن الحاجب .

وقيل : بل للتعقيب الحقيقى على بابها ؛ وذلك لأن أسباب الاخضرار عند زمانها ؛

(٢) كذا فى الأصول .

(٤) سورة الأعلى ١ ، ٥ .

(١) سورة الواقعة ٣٥ - ٣٧

(٣) سورة المؤمنون ١٤

(٥) سورة الحج ٦٣

فإذا تكاملت أصبحت محضرة بغير مهلة ، والمضارع بمعنى الماضي يصبح عطفه على الماضي ، وإنما لم ينصب على جواب الاستفهام لوجوبين :

أحدهما : أنه بمعنى التقرير ، أى قد رأيت ؛ فلا يكون له جواب ؛ لأنه خبر .
والثانى : أنه إنما ينصب ما بعد الفاء ؛ إذا كان الأول سببا له ، ورؤيته لإنزال الماء ليست سببا لاختضار الأرض ؛ إنما السبب هو إنزال الماء ؛ ولذلك عطف عليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ ^(١) ، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ ^(٢) ، فالتقدير : فإذا أردت ؛ فاكْتَفَى بالسبب عن السبب .

ونظيره : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ﴾ ^(٣) ، أى فضرب فانفجرت .
وأما قوله : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا أَلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ ^(٤) ، فقيل : الذاء فى ﴿ فَخَلَقْنَا أَلْعَلَقَةَ ﴾ ، وفى ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى « ثم » لتراخى معطوفها .

وقال صاحب " البسيط " : طول المدة وقصرها بالنسبة إلى وقوع الفعل فيهما ؛ فإن كان الفعل يقتضى زمنا طويلا طالت المهلة ؛ وإن كان فى التحقيق وجود الثانى عقيب الأول بلا مهلة ؛ وإن كان الفعل يقتضى زمنا قصيرا ظهر التعقيب بين الفعلين ؛ فالآية واردة على التقدير الأول ؛ فلا ينافى معنى الفاء .

والحاصل أن المهلة بين الثانى والأول بالنسبة إلى زمن النعل ؛ وأما بالنسبة إلى الفعل فوجود الثانى عقب الأول من غير مهلة بينهما ، هذا كله فى سورة المؤمنين .

(٢) سورة المائدة ٦

(٤) سورة المؤمنين ١٠

(١) سورة البحل ٩٨

(٣) سورة الأعراف ١٦٠

وقال في سورة الحج: ﴿ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾^(١) فطف الكلى بـ «ثم»، ولهذا قال بعضهم: ثم للملاحظة أول زمن العطف عليه، والقاء للملاحظة آخره؛ وبهذا يزول سؤال أن الخبر عنه واحد وهو مع أحدهما بالقاء، وهى للتعقيب، وفى الأخرى بـ «ثم» وهى المهلة، وهما متناقضان.

وقد أورد الشيخ عز الدين هذا السؤال فى قوله: ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢)، وفى أخرى: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم﴾^(٣). وأجاب بأن أول ما تناسب أمة النبى صلى الله عليه وسلم، ثم الأم بعدهم، فتحمل القاء على أول المحاسبين؛ ويكون من باب نسبة الفعل إلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾^(٤)، ويحمل «ثم» على تمام الحساب. فإن قيل: حساب الأولين متراخ عن البعث، فكيف يحسن القاء؟ فيعود السؤال. قلنا: نص الفارسى فى "الإيضاح" على أن «ثم» أشد تراخيا من «القاء»، فدل على أن القاء لها تراخ، وكذا ذكر غيره من المتقدمين، ولم يدع أنها للتعقيب إلا المتأخرون. انتهى.

وتجىء اتفاوت ما بين رتبتين؛ كقوله: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا. فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا. فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾^(٥) تحتل القاء فيه تفاوت رتبة الصف من الزجر ورتبة الزجر من التلاوة، ويحتل تفاوت رتبة الجنس الصاف من رتبة الجنس الزاجر؛ بالنسبة إلى صفهم وزجرهم، ورتبة الجنس الزاجر من الجنس التالى بالنسبة إلى زجره وتلاوته.

وقال الزمخشري: للقاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أنها تدل على ترتيب معانيها فى الوجود، كقوله:

(٢) سورة الزمر ٧

(٤) سورة آل عمران ١٨١

(١) سورة الحج ٥

(٣) سورة الأنعام ٦٠

(٥) سورة الصافات ١ - ٣

يَالْهَفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ فَالْصَّاحِبِ فَالْعَانِمِ فَالْأَيْبِ^(١)

أَيُّ الَّذِي أَصْبَحَ فَعْنَمَ قَابَ .

الثاني : أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه ؛ نحو قولك : خذ الأكل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل .

الثالث : أنها تدل على ترتيب موصوفاتها ؛ فإنها في ذلك ، نحو « رحم الله الخلقين فالمتقصرين » .

النوع الثاني : لجرد السببية والربط ، نحو : ﴿ إِنَّا أَغْنَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ ﴾^(٢) ، ولا يجوز أن تكون عاطفة ؛ فإنه لا يعطف الخبر على الإنشاء ، وعكسه عكسها بمجرد العطف فيما سبق ، من نحو : ﴿ فَجَعَلَهُ غَنَاءً أَحْوَى ﴾^(٣) .

وقد أتى لهما ، نحو : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾^(٤) ، ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾^(٥) ، ﴿ لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ . فَمَالِثُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ . فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ . فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَلِيمِ ﴾^(٦) .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبِعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ ﴾^(٧) ، فهذه ثلاث فئات ؛ وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة .

وقال بعضهم : إذا ترتب الجواب بالفاء ، فتارة يتسبب عن الأول ، وتارة يقام مقام ما تسبب عن الأول .

مثال الجارى على طريقة السببية : ﴿ سَنَقِرُ لَكَ فَلَا تَنْسَى ﴾^(٨) ، ﴿ فَأَمْنُوا فَمَعْنَاهُمْ

(١) البيت من شواهد المقي ؛ قال ابن هشام في شرحه : « البيت لا ينزى ؛ يقول : يالْهَفَ أَيْبُ عَلَى الْحَارِثِ إِذْ صَحَّ قَوْمِي بِالْعَارَةِ فَهَنَمَ قَابَ سَلِيمًا ، أَلَا أَكُونُ لِقَبْتِهِ فَقَتَلْتَهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَرِيدُ : يالْهَفَ نَفْسِي » .

(٢) سورة الكوثر ١ ، ٢

(٣) سورة القصص ١٥

(٤) سورة الواقعة ٥٢ - ٥٥

(٥) سورة الأعراف ٦

المقي ١ : ١٦٣

(٦) سورة الأعراف ١٧٥

(٧) سورة البقرة ٣٧

(٨) سورة الأعراف ١٧٥

إِلَى حِينٍ ﴿١﴾ ، ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَاهُ﴾ ﴿٢﴾ .

ومثال الثانى : ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا
وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ﴾ ﴿٤﴾ .

النوع الثالث : الجزائية ، والفاء تلزم فى جواب الشرط إذا لم يكن فعلا خبريا ، أعنى
ماضيا ومضارعا ، فإن كان فعلا خبريا امتنع دخول الفاء ، فيحتاج إلى بيان ثلاثة أمور :
العلّة ، وتعاقب الفعل الخبرى والفاء .

والجواب عن اجتماعهما فى قوله تعالى : ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّبِيَّةِ فَكُتِبَتْ﴾ ﴿٥﴾ . وقوله :
﴿فَمَنْ يُؤْمِنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ ﴿٦﴾ . وقراءة حمزة : ﴿إِنْ تَصِلْ إِحْدَاهُمَا
فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ ﴿٧﴾ .

وعن ارتفاعهما فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ نَصَبْنَهُمْ سَبِيَّةً بِنَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ
يَقْتُلُونَ﴾ ﴿٨﴾ وفى قول الشاعر :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *

والجواب عن الأول ، وهو السؤال عن علة تعاقب الفعل والفاء ؛ أن الجواب هو جملة
تامة ؛ يجوز استقلالها فلا بد من شيء يدل على ارتباطها بالشرط ، وكونها جوابا له ؛ فإذا
كانت الجملة فعلية صالحة لأن تكون جزاء ، اكتفى بدلالة الحال على كونها جوابا ؛ لأن
الشرط يقتضى جوابا ، وهذه الجملة تصلح جوابا ولم يؤت بغيرها ؛ فلزم كونها جوابا . وإذا
تعقبت الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنها ، فإن كانت الجملة غير فعلية لم تكن صالحة

(٢) سورة الأعراف ٦٤

(٤) سورة الأحقاف ٢٦

(٦) سورة الجن ١٣

(٨) سورة الروم ٣٦

(١) سورة الصافات ١٤٨

(٣) سورة الإسراء ٦٠

(٥) سورة النمل ٩٠

(٧) سورة البقرة ٢٨٢ أى يرفع به فتذكر •

للجواب بنفسها ؛ لأنّ الشرط إنما يقتضى فعلين : شرطا وجزاء ؛ فما ليس فعلا ليس من مقتضيات أداة الشرط ؛ حتى يدلّ اقتضاؤها على أنه الجزاء ، فلا بدّ من رابطة ، فجعلوا الفاء رابطة ؛ لأنها للتعقيب ؛ فيدلّ تعقيبها الشرط بتلك الجملة ؛ على أنها الجزاء ، فهذا هو السبب في تعاقب الفعل والفاء في باب الجزاء .

والجواب عن الثانى : هو أن اجتماع الفعل والفاء في الآيتين غير مبطل للمدعى بتعاقبهما وهو أن المدعى تعاقبهما ، إذا كان الفعل صالحا لأن يجازى به ؛ وهو إذا ما كان صالحا للاستقبال ؛ لأن الجزاء لا يكون إلا مستقبلا .

وقوله : « صدقت » و « كذبت »^(١) المراد بالفعل في الآية المضى ؛ فلم يصح أن يكون جوابا فوجبت الفاء .

فإن قيل : فلم سقطت « الفاء » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾^(٢) ؟ قلنا عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن « إذا » في الآية ليست شرطا ، بل لجرد الزمان ؛ والتقدير : والذين هم ينتصرون زمان إصابة البغى لهم .

والثانى : أن « هم » زائدة للتوكيد .

والثالث : أن الفاء حسن حذفها كون الفعل ماضيا .

وبالاول يحاج عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٣) .

(١) كذا في الأصول ، ولم يرد فيما سبق مراده بالآية ؛ ولعله يريد قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

والجواب عن الثالث أن الفعل والفاء أيضا من قوله : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(١) ، فهو أن « إذا » قامت مقام الفاء ، وسدت مسدها ، لحصول الربط بها ، كما يحصل بالفاء ؛ وذلك لأن « إذا » للمفاجأة ، وفي المفاجأة معنى التعميق . وأما الأخفش ، فإنه جوز حذف الفاء حيث يوجب سبويه دخولها ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ^(٢) .
وبقراءة من قرأ : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كُتِبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٣) ، في قراءة نافع وابن عامر .

ولا حجة فيه ، لأن الأول يجوز أن يكون جواب قسم ، والتقدير : والله إن أطعتموهم ؛ فتكون ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جوابا للقسم ؛ والجزاء محذوف سدة جواب القسم مسده . وأما الثانية ؛ فلأن « ما » فيه موصولة لا شرطية ، فلم يحز دخول الفاء في خبرها .

والرابع : الزائدة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾ ^(٤) ، والخبر « حميم » وما بينهما معترض .

وجعل منه الأخفش : ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾ ^(٥) .
وقال سبويه : هي جواب لشرط مقدر أى إن أردت عليه فذلك .
وقوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ ^(٦) على قول .

(٢) سورة الأعمام ١٢١

(٤) سورة ص ٥٧

(٦) سورة الكوثر ٢

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الثورى ٣٠

(٥) سورة الماعون ٢

في

تجىء لمعان كنيرة :

للظرفية :

ثم تارة يكون الظرف و... ف حسيين ، نحو زيد في الدار ؛ ومنه : ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ﴾ ^(١) ، ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ ^(٢) ، ﴿وَادْخُلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ ^(٣) ، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ﴾ ^(٤) .

وتارة يكونان معنويين ؛ نحو رغبت في العلم ، ومنه : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ ^(٥) ،

وتارة يكون المظروف جسما ، نحو : ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ^(٦) .

وتارة يكون الظرف جسما ، نحو : ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ ^(٧) .

والأول حقيقة ، والرابع أقرب المجازات إلى الحقيقة .

وتجىء بمعنى « مع » ، نحو : ﴿فِي نِسْعِ آيَاتٍ﴾ ^(٨) ، ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ ^(٩) ،

على قول .

وبمعنى « عند » ، نحو : ﴿وَلَيَبْتَغِينَ مِنَّا مِنْ عُمرِكَ سِنِينَ﴾ ^(٩) .

وللتعليل : ﴿فَذَالِكُنَّ الَّذِينَ لُتُمْنَنِي فِيهِ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الفجر ٢٩، ٣٠

(٤) سورة الأحقاف ١٨

(٦) سورة الأعراف ٦٠

(٨) سورة النمل ١٢

(١٠) سورة يوسف ٣٢

(١) سورة المرسلات ٤١

(٣) سورة النمل ١٩

(٥) سورة البقرة ١٧٩

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة الشعراء ١٨

وبمعنى « على » كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ ﴾ ^(١) ؛ بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَلَا صَلْبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ ^(٣) لما فى الكلام من معنى الاستعلاء .

وقيل : ظرفية ؛ لأن الجذع المصلوب بمنزلة القبر للمقبور ؛ فلذلك جاز أن يقال : فى .

وقيل : إنمّا أثر لفظة « فى » للإشعار بسهولة صلبهم ؛ لأن « على » تدل على نبو يحتاج فيه إلى تحرك إلى فوق .

وبمعنى « إلى » نحو : ﴿ قَتَّاهِرُوا فِيهَا ﴾ ^(٤) .

﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وبمعنى « من » : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾ ^(٦) .

وللمقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق وقاضل لاحق ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ^(٧) .

وللتوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَرْكَبُوا فِيهَا ﴾ ^(٨) .

وبمعنى بعد : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ ^(٩) أى بعد عامين .

(٢) سورة المؤمنون ٢٨

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة النحل ٨٩

(٨) سورة هود ٤١

(١) سورة يونس ٢٢

(٣) سورة طه ٧١

(٥) سورة إبراهيم ٩

(٧) سورة التوبة ٣٨

(٩) سورة لقمان ١٤

ويعنى « عن » ، كقوله : ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ ^(١) ، قيل لما نزلت : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ ^(٢) ، لم يسمعوا ولم يصدقوا ؛ فنزل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ ^(١) أى عن النعيم الذى قلناه ، ووصفناه فى الدنيا ، فهو فى نعيم الآخرة أعمى إذ لم يصدق .

قد

تدخل على الماضي المتصرف ، وعلى المضارع ؛ بشرط تجرده عن الجازم والناصب وحرف التنفيس .

وتأتى الخمس معان : التوقع ، والتقريب ، والتقليل ، والتكثير ، والتحقيق .

فأما التوقع فهو تقيض « ما » التى للنفي . وتدخل على الفعل المضارع ، نحو : قد يخرج زيد ، تدلّ على أن الخروج متوقع ؛ أى منتظر . وأما مع الماضى فلا يتحقق الوقوع بمعنى الانتظار ؛ لأن الفعل قد وقع ، وذلك ينافى كونه منتظرا ، ولذلك استشكل بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ؛ ولكن معنى التوقع فيه أن « قد » تدلّ على أنه كان متوقّعا منتظرا ، ثم صار ماضيا ؛ ولذلك تُستعمل فى الأشياء المترتبة .

وقال الخليل : إن قولك : قد قعد ، كلام لقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون ^(١) .

وظاهر كلام ابن مالك فى " تسميله " أنها لم تدخل على المتوقع لإفادة كونه متوقّعا ، بل لتقريبه من الحال . انتهى .

ولا يبعد أن يقال : إنها حينئذ تفيد المعنيين .

واعلم أنه ليس من الوجه الابتداء بها إلا أن تكون جوابا لمتوقع ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) ؛ لأن القوم توقّعوا علم حالهم عند الله .

(١) نقله صاحب النقى ١ : ١٧١

(٢) سورة المؤمنين ١

وكذلك قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِنَا﴾^(١)؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله تعالى لدعائها .

وأما التقريب؛ فإنها ترد للدلالة عليه مع الماضي فقط، فتدخل لتقريبه من الحال؛ ولذلك تلزم «قد» مع الماضي إذا وقع حالا، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) وأما ما ورد دون «قد» فقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٣)، و«قد» فيه مقدرة؛ هذا مذهب المبرد والفراء وغيرها .

وقيل: لا يقدر قبله قد .

وقال ابن عصفور: إن جواب القسم بالماضي المتصرف المثبت، إن كان قريباً من زمن الحال دخلت عليه «قد واللام»، نحو: والله لقد قام زيد؛ وإن كان بعيداً لم تدخل، نحو: والله لقام زيد .

وكلام الزمخشري يدل على أن «قد» مع الماضي في جواب القسم للتوقع، قال في الكشف عند قوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾^(٤) في سورة الأعراف^(٥) .

فإن قلت: ما لم لا يكادون ينطقون باللام إلا مع «قد»، وقلّ عندهم مثل قوله: حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٦) قلت: إنما كان كذلك؛ لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها؛ فكانت مظنةً لمعنى التوقع؛ الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم .

(٢) سورة الأنعام ١١٩

(٤) سورة الأعراف ٥٩

(٦) لأمري القيس، ديوانه ٣٢

(١) سورة المجادلة ١

(٣) سورة يوسف ٦٥

(٥) الكشف ٢ : ٨٨

وقال ابن الخباز : إذا دخلت « قد » على الماضي أثَّرت فيه معنيين : تقرّبه من زمن الحال ، وجعله خبراً منتظراً ؛ فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك . هذا تفسير الخليل . انتهى .

وظاهره أنها تفيد المعنيين معاً في الفعل الواحد .

ولا يقال : إن معنى التقريب ينافي معنى التوقع ؛ لأن المراد به ما تقدم تفسيره . وكلام الزمخشري ^(١) في « المفصل » يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع .

وأما التقليل ، فإنها ترد له مع المضارع ، إما لتقليل وقوع الفعل نحو : قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب . أو للتقليل لمتعلق ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَيْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، أى ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه .

وقال الزمخشري : هي للتأكيد ، وقال : إن « قد » إن دخلت على المضارع كانت بمعنى « ربما » ، فوافقت « ربما » في خروجها إلى معنى التكثر ؛ والمعنى : إن جميع السموات والأرض مختصا به خلقاً وملكاً وعلماً ، فكيف يخفى عليه أحوال المنافقين ^(٣) !

وقال في سورة الصف : ﴿ لَمْ تُؤْذُوْنِي وَقَدْ تَعْلَمُوْنَ أَيْ رَسُوْلُ اللهِ إِلَيْكُمْ ﴾ ^(٤) : قد معناها التوكيد ، كأنه قال : تعلمون علماً يقينا لا شبهة لكم فيه ^(٥) .

ونص ابن مالك على أنها إذا كانت للتقليل صرفت المضارع إلى الماضي .

وقد نازع بعض المتأخرين في أن « قد » تفيد التقليل ، مع أنه مشهور ونص عليه الجمهور ، فقال : قد تدل على توقع الفعل عمن أسند إليه ، وتقليل المعنى لم يستفد من « قد » بل لو قيل : البخيل يجود والكذوب يصدق ، فهم منه التقليل ؛ لأن الحكم على من شأنه

(٢) سورة النور ٦٤

(١) انظر المفصل ص ٣١٦

(٣) الكشاف ٣ : ٢٠٧ مع اختصار في العبارة .

(٥) الكشاف ٤ : ٤١٩

(٤) سورة الصف ٥

البخل بالجود ، وعلى مَنْ شأنه الكذب بالصدق ، إن لم يحمل ذلك على صدور ذلك قليلا ،
كان الكلام كذبا ؛ لأن آخره يدفع أوله .

وأما التكثير فهو معنى غريب ؛ وله من التوجيه نصيب ، وقد ذكره جماعة
من المتأخرين .

وجعل منه الزمخشري : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(١) .
وجعلها غيره للتحقيق .

وقال ابن مالك : إن المضارع هنا بمعنى الماضي ، أي قد رأينا .

وأما التحقيق فترد لتحقيق وقوع المتعلق مع المضارع والماضي ، لكنه قد يرد والمراد به
الماضي ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٢) .

﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾ ^(٣) .

﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٤) .

وقال الراغب : إن دخلت على الماضي اجتمعت لكل فعل متجدد ، نحو : ﴿ قَدْ مَنَّ
اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ ^(٥) .

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ ^(٦) .

﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٧) .

﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة الأنعام ٣٣

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة الفتح ١٨

(١) سورة القرة ١٤٤

(٣) سورة النور ٦٤

(٥) سورة آل عمران ١٣

(٧) سورة التوبة ١١٧

ولهذا لا تستعمل في أوصاف الله ، لا يقال : « قد كان الله غفورا رحيمًا » .
فأما قوله : ﴿ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ ^(١) ، فهو متأول للمرضى في المعنى ؛
كما أن النفي في قولك : ما علم الله زيد يخرج ، هو للخروج ، وتقديره : وما يخرج زيد فيما علم
الله . وإن دخلت على المضارع فذلك لفعل يكون في حاله ، نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ
يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ ﴾ ^(٢) ، أى قد يتسللون فيما علم الله .



الكاف

للتشبيه ، نحو : ﴿ وَلَهُ أَلْجَوَارِ الْمُنْشَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ ^(١) وهو كثير .
 وللتعليل كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، قال الأخفش : أى
 لأجل إرسالي فيكم رسولا منكم ، فاذكروني .
 وهو ظاهر في قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَا كُمْ ﴾ ^(٣) .
 وجعل ابن برهان النحوى منه قوله تعالى : ﴿ وَيَسْكَانُ لَهُ لَا يَفْدَحُ الْكَافِرُونَ ﴾ ^(٤) .
 وللتوكيد : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٦) ، أى ليس شيء مثله ؛ وإلا لزم إثبات المثل .
 قال ابن جنى : وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة
 الجملة ثانيا .

وقال غيره : الكاف زائدة ؛ لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى ؛ وهو محال ، لأنها تفيد
 نفي المثل عن مثله ، لا عنه ، لأنه لولا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر ؛ وهو أنه
 إذا لم يكن مثل شيء لزم ألا يكون شيئا ؛ لأن مثل المثل مثله .
 وقيل : المراد مثل الشيء ذاته وحقيقته ، كما يقال : مثلى لا يفعل كذا ، أى أنا لا أفعل ؛
 وعلى هذا لا تكون زائدة .

وقال ابن فورك : هى غير زائدة ، والمعنى ليس مثل مثله شيء ، وإذا نفيت التماثل عن
 الفعل ، فلا مثل لله على الحقيقة .

قال صاحب المستوفى . ولنا كيد الوجود ، كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا
 رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ ^(٧) ، أى أن ترتيبهما لى قد وجدت ، كذلك أوجد رحمتك لهما يارب .

(٢) سورة البقرة ١٥١ : ١٩٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٦) سورة الإسراء ٢٤ .

(١) سورة الرحمن ٢٤

(٣) سورة القصص ٨٢

(٥) سورة الشورى ١١

كان

ثاني للمضى ، وللتوكيد ، وبمعنى القدرة كقوله : ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾ ^(١) ، أى ما قدرتم .

وبمعنى « ينبغى » ، كقوله : ﴿ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾ ^(٢) ، أى لم ينبغ لنا .
وتكون زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلِمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٣) ، أى بما يعملون ؛
لأنه قد كان علما ما علموه من إيمانهم به .
وقد سبقت فى مباحث الأفعال .

كأن

للتشبيه المؤكد ؛ ولهذا جاء ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ ^(٤) ، دون غيرها من أدوات التشبيه .
ولليقين ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾ ^(٥) ، على ماسياتى .
وقد تحفف ، قال تعالى : ﴿ كَأَنَّ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضَمِّ مَسْءُ ﴾ ^(٦) .

كأئن

بمعنى « كم » للتكثير ؛ لأنها كناية عن العدد ، قال تعالى : ﴿ وَكَأَيْنَ مِنْ قَرْنَةٍ عَقَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ﴾ ^(٧) . وفيها قراءتان : « كأئن » على وزن « قائل » و « بانع »
« وكأئن » بتشديد الياء .

(٢) سورة النور ١٦

(٤) سورة النمل ٤٢

(٦) سورة يونس ١٢

(١) سورة النمل ٦٠

(٣) سورة الشعراء ١١٢

(٥) سورة القصص ٨٢

(٧) سورة الطلاق ٨

قال ابن فارس : سمعتُ بعض أهل القرية يقول : ما أعلم كلمة تثبت فيها النون خطأً
غير هذه ^(١) .

كاد

بمعنى قارب ، وسبقت في مباحث الأفعال .



كَلَّا

قال سيبويه : حرف ردع وزجر .

قال الصَّفَّار : إنها تكون اسماً للرد ، إما ردّاً ما قبلها ، وإما ردّاً ما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) ، هي ردّاً لما قبلها ؛ لأنه لما قال : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمُ التَّكَاثُرُ . حَتَّى زُرْتُمُ التَّنَائِيرَ ﴾ ^(٢) ، كان إخباراً بأنهم لا يعلمون الآخرة ولا يصدقون بها ، فقال : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ، فلا يحسن الوقف عليها هنا إلا لتبيين ما بعدها ، ولولم يُفْتَقَرْ لما بعدها لجاز الوقف .

وقوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾ ^(٣) ، هي ردّاً لما قبلها ؛ فالوقف عليها حسن . انتهى .

وقال ابن الحاجب : شرطه أن يتقدم ما يردّ بها مافي غرض التكلم ؛ سواء كان من كلام غير المتكلم على سبيل الحكاية أو الإنكار ، أو من كلام غيره .

كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا ﴾ ^(٤) بعد قوله : ﴿ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَإِنِّي أَلْتَفَرُّ ﴾ ^(٥) .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَضْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ . قَالَ كَلَّا ﴾ ^(٦) .

وكقولك : أنا أهين العالم ! كَلَّا . انتهى .

(٢) سورة التكاثر ١ ، ٢

(٤) سورة القيلة ١٠ ، ١١

(١) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٣) سورة المزنة ٣ ، ٤

(٥) سورة الشعراء ٦١ ، ٦٢

وهي تقيض « إي » في الإثبات ، كقوله : ﴿ كَلَّا لَا تُطَعَّمُهُ ﴾ ^(١).

وقوله : ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا . كَلَّا ﴾ ^(٢).

وقوله : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا . كَلَّا ﴾ ^(٣).

وتسكون بمعنى « حقا » صلة لليمين ، كقوله : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرَ ﴾ ^(٤).

﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ ^(٥).

وقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ

الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينٍ ﴾ ^(٧) ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾ ^(٨).

وأما قوله : ﴿ يُحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾ ^(٩) ، فيشتمل الأمرين .

وقد اختلف القراء في الوقف عليها .

فمنهم من يقف عليها أينما وقعت ، وغلب عليها معنى الزجر .

ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ؛ ويتدى بها ، وغلب عليها معنى الزجر .

ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ، ويتدى بها ، وغلب عليها أن تكون

لتحقيق ما بعدها .

ومنهم من نظر إلى المعنيين ، فيقف عليها إذا كانت بمعنى الردع ، ويتدى بها إذا كانت

بمعنى التحقيق . وهو أولى .

(٢) سورة مريم ٧٨ ، ٧٩

(٤) سورة المدثر ٣٢

(٦) سورة الطغف ١٥

(٨) سورة المطففين ١٨

(١) سورة العلق ١٩

(٣) سورة مريم ٨١ ، ٨٢

(٥) سورة الفجر ٢١

(٧) سورة المطففين ٧

(٩) سورة الهمة ٣ ، ٤

ونقل ابن فارس عن بعضهم أن « ذلك » و « هذا » نقيضان [لا « لا » ، وأن « كذلك » نقيض]^(١) . « كَلَّا » ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَآتَتْصَرَّ مِنْهُمْ ﴾^(٢) على معنى : ذلك كما قلنا وكما فعلنا .
ومثله : ﴿ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ شَرًّا مَّآبٍ ﴾^(٣) .

قال : وبدل على هذا المعنى دخول الواو بعد قوله : « ذلك » و « هذا » : لأن ما بعد الواو يكون معطوفاً^(٤) على ما قبله بها وإن كان مضمرًا . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾^(٥) ، ثم قال : ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ ، أى كذلك فعلنا ونفعله من التنزيل ، وهو كثير^(٦) .

وقيل : إنها إذا كانت بمعنى « لا » فإنها تدخل على جملة محذوفة ، فيها نقيض لما قبلها ، والتقدير : ليس الأمر كذلك ؛ وهى على هذا حرف دال على هذا المعنى ، ولا تستعمل عند خلاف النحويين بهذا المعنى إلا فى الوقف عليها ، ويكون زجراً ورداً أو إنكاراً لما قبلها ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم : لأن فيها معنى التهديد والوعيد ؛ ولذلك لم تقع فى القرآن إلا فى سورة مكية ، لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمكة ؛ لأن أكثر عتو المشركين وتجرهم بمكة ، فإذا رأيت سورة فيها « كَلَّا » ، فاعلم أنها مكية .

وتكون « كَلَّا » بمعنى « حقا » عند الكسائى ، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها ، فتكون فى موضع المصدر ، ويكون موضعها نصبا على المصدر ، والعامل محذوف ، أى أحق ذلك حقا .

(١) سورة محمد ٤

(٢) فقه اللغة : « منسوبة »

(٣) فقه اللغة ١٣٤

(١) تكملة من فقه اللغة لابن فارس

(٣) سورة من ٥٥

(٥) سورة الفرقان ٣٢

ولا تستعمل بهذا المعنى عند حذاق التحويين إلا إذا ابتدئ بها لتأكيد ما بعدها .
وتكون بمعنى « ألا » فيستفتح بها الكلام ، وهى على هذا حرف . وهذا مذهب
أبي حاتم ؛ واستدل على أنها للاستفتاح أنه روى أن جبريل نزل على النبي صلى الله
عليه وسلم بخمس آيات من سورة العلق ، ولما قال : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(١) ، طوى
النمط . فهو وقف صحيح ، ثم لما نزل بعد ذلك : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ﴾ ^(٢) ، فدلَّ
على أن الابتداء بـ « كلاً » من طريق الوحى ، فهى فى الابتداء بمعنى « ألا » عنده .
فقد حصل لـ « كلاً » معانى النفي فى الوقف عليها ، و « حقاً » و « ألا » فى الابتداء بها .
وجميع « كلاً » فى القرآن ثلاثة وثلاثون موضعاً ، فى خمس عشرة سورة ، ليس فى
النصف الأول من ذلك شئ .

وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ ^(٣) ، على معنى « ألا » ، واختار قوم
جعلها بمعنى حقاً . وهو بعيد لأنه يلزم فتح « إن » بعدها ، ولم يقرأ به أحد .



كلّ

اسم وضع لضم أجزاء الشيء على جهة الإحاطة ؛ من حيث كان لفظه مأخوذاً من لفظ « الإكليل » و « الكلة » و « الكلالة » ؛ تماماً هو للإحاطة بالشيء ، وذلك ضربان : أحدهما انضمام لذات الشيء وأحواله المختصة به ، وتفيد معنى التمام ، كقوله تعالى : ﴿ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ ^(١) ، أى بسطاً تاماً .

﴿ فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ ^(٢) ، ونحوه .

والثاني انضمام الذوات ؛ وهو المفيد للاستغراق .

ثم إن دخل على منكر أوجب عموم أفراد المضاف إليه ، أو على معرف أوجب عموم أجزاء مادخل عليه .

وهو ملازم للأسماء ، ولا يدخل على الأفعال .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أَتَوَهٍ دَاخِرِينَ ﴾ ^(٣) ، فالتنوين بدل من المضاف ، أى كلّ واحد .

وهو لازم للإضافة معنى ، ولا يلزم إضافته لفظاً إلا إذا وقع تأكيداً أو نعتاً ، وإضافته منوياً عند تجرده منها .

ويضاف تارة إلى الجمع المعروف ، نحو كلّ القوم . ومثله اسم الجنس ، نحو : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٤) ، وتارة إلى ضميره نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

(٢) سورة النساء ١٢٩

(٤) سورة آل عمران ٩٣

(١) سورة الإسراء ٢٩

(٣) سورة النمل ٨٧

الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴿١﴾ ، ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ ﴿٣﴾ .

وإلى نكرة مفردة ، نحو : ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ ﴿٦﴾ .

وربما خلا من الإضافة لفظا وينوى فيه ، نحو : ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ ﴿٧﴾ ، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ ﴿٨﴾ ، ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ ﴿٩﴾ ، ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ ﴿١٠﴾ ، ﴿كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ ﴿١١﴾ ، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ ﴿١٢﴾ .

وهل تنوينه حينئذ تنوين عوض أو تنوين صرف ؟ قولان .

قال أبو الفتح : وتقديمها أحسن من تأخيرها ؛ لأن التقدير : « كلهم » ، فلو أخرت لبشرت العوامل ، مع أنها في المعنى منزلة منزلة مالا يباشره ، فلما تقدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء ؛ في أن كلا منهما لم يل عاملا في اللفظ ، وأما « كل » المؤكدها فلازمة للإضافة .

وتحصل لها ثلاثة أحوال :

مؤكددة ، ومبتدأ بها مضافة ، ومقطوعة عن الإضافة .

فأما المؤكدة فالأصل فيها أن تكون توكيدا للجملة ، أو ماهو في حكم الجملة مما يتبعض ، لأن موضوعها الإحاطة كما سبق .

وأما المضافة غير المؤكدة ، فالأصل فيها أن تضاف إلى النكرة الشائعة في الجنس لأجل

(٢) - سورة الحجر ٣٠ ، ص ٧٣

(٤) - سورة الإسراء ١٣

(٦) - سورة الدثر ٣٨

(٨) - سورة النمل ٨٧

(١٠) - سورة الأنبياء ٨٥

(١) - سورة مريم ٩٥

(٣) - سورة الفتح ٢٨

(٥) - سورة النساء ١٧٦

(٧) - سورة الأنبياء ٣٣

(٩) - سورة الأنعام ٨٤

(١١) - سورة الفرقان ٣٩

معنى الإحاطة ، وهو إنما ما يطلب جنساً يحيط به ، فإن أضفته إلى جملة معرفة نحو كل أخوتك ذاهب ، قبح إلا في الابتداء ، إلا أنه إذا كان متبداً وكان خبره مفرداً ، تنبيهاً على أن أصله الإضافة للنكرة لشيوعها .

فإن لم يكن مبتداً وأضفته إلى جملة معرفة ، نحو : ضربت كل أخوتك ، وضربت كل القوم ، لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله ، لأنك لم تضفه إلى جنس ، ولا معك في الكلام خبر مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس معرف بالالف واللام حسن ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ^(١) ، لأن الألف واللام للجنس ، ولو كانت للعهد لم يحسن ، لمناقضتها معنى الإحاطة .

ويجوز أن يؤتى بالكلام على أصله ، فتؤكد الكلام بـ « كل » فتقول : خذ من الثمرات كلها .

فإن قيل : فإذا استوى الأمران في قوله : كل من كل الثمرات ، وكل من الثمرات كلها ، فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين في نظم القرآن دون الآخر ؟

قال السهيلي في " النتائج " ^(٢) : له حكمة ، وهو أن « من » في الآية لبيان الجنس لا للتبويض ، والمجرور في موضع المفعول لا في موضع الظرف ، وإنما يريد الثمرات أنفسها ، لأنه أخرج منها شيئاً ، وأدخل « من » لبيان الجنس كله . ولو قال : « أخرجنا به من الثمرات كلها » ل قيل : أى شيء أخرج منها ؟ وذهب التوهم إلى أن المجرور في موضع ظرف وأن مفعول ﴿ أَخْرَجْنَا ﴾ فيما بعد ، وهذا يتوهم مع تقدم « كل » لعم المحاطين أن « كلا »

(١) سورة الأعراف ٥٧

(٢) هو كتاب « نتائج المكر » ، في علل النعوى للسهيلي ، رتبته على كتاب الجمل ؛ ذكره صاحب كشف الضنون .

إذا تقدمت اقتضت الإحاطة بالجنس ، وإذا تأخرت اقتضت الإحاطة بالمؤكد بتمامه ؛
جنسا شائعا كان أو معهودا .

وأما قوله تعالى : ﴿ نُمَّ كَلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ^(١) ، ولم يقل « من الثمرات كلها »
ففيه الحكمة السابقة ، وتزيد فائدة ، وهي أنه قد تقدمها في النظم : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ
وَالْأَعْنَابِ ... ﴾ ^(٢) الآية .

فلو قال بعدها . « ثم كل من الثمرات كلها » لأوهم أنها للعهد المذكور قبله ؛ فكان
الابتداء بـ « كل » أحضر للمعنى ، وأجمع للجنس ، وأرفع لللبس .

وأما المقطوعة عن الإضافة ، فقال الشميلي : حقها أن تكون مبتدأة مخبرا عنها ،
أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها ، أو مجرورة يتعلق خافضها بما بعدها ، كقولك :
كلّا ضربت وبكل مررت . فلا بد من مذكورين قبلها ، لأنه إن لم يذكر قبلها جملة ،
ولا أضيفت إلى جملة ، بطل معنى الإحاطة فيها ، ولم يعقل لها معنى .

واعلم أن لفظ « كل » لأفراد التذكير ، ومعناه بحسب ما يضاف إليه ، والأحوال
ثلاثة :

فالأول أن يضاف إلى نسكرة فيجب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا
في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ﴾ ^(٤) ،
ومفردا مؤنثا في قوله : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ ^(٥) ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٦) ،

(١) سورة النحل ٦٧

(٢) سورة الإسراء ١٣

(٣) سورة آل عمران ١٨٥

(٤) سورة النحل ٦٩

(٥) سورة القمر ٥٢

(٦) سورة المدثر ٣٨

ومجموعاً مذكراً في قوله : ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ ^(١) ، في معنى الجمع ؛ لأنه اسم جمع .

وما ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة دون لفظ « كل » قد أوردوا عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ . لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِ الْأَعْلَى ﴾ ^(٤) .

وأجيب بأن الجمع في الأولى باعتبار « الأمة » .

وكذلك في الثانية فإن الضامر اسم جمع ؛ كالجمل والباقر .

وكذلك في الثالثة ؛ إنما عاد الضمير إلى الجمع المستفاد من الكلام ، فلا يلزم عوده إلى « كل » .

وزعم الشيخ أثير الدين في تفسيره : ﴿ وَيَلُكُلُ أَفَّاكُ أَثِيمٌ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، ثم قال : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ، أنه مما روى فيه المعنى بهذا اللفظ . وليس كذلك ؛ فإن الضمير لم يعد إلى « كل » بل على « الأفاكين » الدالة عليه ﴿ كُلُّ أَفَّاكٍ ﴾ .

وأيضاً فهاتان جملتان والكلام في الجملة الواحدة .

الثاني : أن تضاف إلى معرفة ، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، سواء كانت الإضافة لفظاً ، نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ ^(٦) ، فراعى لفظ « كل » . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « كلّم راع ، وكلّم مستول عن رعيته » ولم يقل : راعون ولا مستولون .

(٢) سورة فاطر ٥

(٤) سورة الصافات ٨٧

(٦) سورة مريم ٩٥

(١) سورة المؤمنون ٥٣

(٣) سورة الحج ٢٧

(٥) سورة الجاثية ٨٧

أو معنى؛ نحو: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾ ^(١)، فراعى لفظها، وقال: ﴿وَكُلُّ أُنُوءٍ دَاخِرِينَ﴾ ^(٢)، فراعى المعنى.

وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا. لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا. وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ ^(٣)؛ هذا إذا جعلنا «مَنْ» موصولة، فإن جعلناها نكرة موصوفة، خرج من هذا القسم إلى الأول.

الثالث: أن تقطع عن الإضافة لفظاً، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها.

فمن الأول: ﴿كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ ^(٤)، ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ ^(٥)، ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾ ^(٦)، ولم يقل: «كذبوا»، ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾ ^(٧).

ومن الثاني: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ ^(٨)، ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ ^(٩)، ﴿كُلُّ لَهُ قَاتِتُونَ﴾ ^(١٠)، ﴿وَكُلُّ أُنُوءٍ دَاخِرِينَ﴾ ^(١١).

قال أبو الفتح: وعلمته أن أحد الجمعين عندهم كان عن صاحبه؛ فإن لفظ «كل» للأفراد ومعناها الجمع، وهذا يدل على أنهم قد رآوا المضاف إليه المحذوف في الموضعين جمعاً، فتارة روعى كما إذا صرح به، وتارة روعى لفظ «كل»، وتكون حالة الحذف مخالفة لحال الإثبات.

- (٢) سورة النمل ٨٧
(٤) سورة البقرة ٢٨٥
(٦) سورة ص ١٤
(٨) سورة الأنفال ٥٤
(١٠) سورة الروم ٢٦

- (١) سورة العنكبوت ٤٠
(٣) سورة مريم ٩٣ - ٩٥
(٥) سورة الإسراء ٨٤
(٧) سورة العنكبوت ٤٠
(٩) سورة الأنبياء ٣٣
(١١) سورة النمل ٨٧

قيل : ولو قال قائل : حيث أفرد يقدر الحذف مفردا ، وحيث جُمع يقدر جمعا ، فيقدر في قوله : ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ ^(١) « كل واحد » ، ويقدر في قوله : ﴿ وَكُلُّ أَتَوَةٍ دَاخِرِينَ ﴾ ^(٢) « كل نوع مما سبق » لكان موافقا إذا أضيف لفظا إلى تكررة .

وما ذكره يقتضى أن تقديره : وكلهم أتوه ، وكلا التقديرين سائغ ، والمراد الجمع .

ويتعين في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ^(٣) ، أن كلا من الشمس والقمر والليل والنهار لا يصح وصفه بالجمع . وقد قدر الزمخشري : ﴿ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنٍ كَلَّتِهِ ﴾ ^(٤) : كل أحد ، وهو يساعد ما ذكرناه .

وما ذكرناه في هذه الحالة هو المشهور .

وقال السهيلي في " نتائج الفكر " : إذا قطعت « كل » عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعا ؛ لأنها اسم في معنى الجمع ، تقول : كل ذاهبون ؛ إذا تقدم ذكر قوم . وأجاب عن أفراد الخبر في الآيات السابقة ؛ بأن فيها قرينة تقتضى تحسين المعنى بهذا اللفظ دون غيره . أما قوله : ﴿ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنٍ كَلَّتِهِ ﴾ ، فلا ن قبلها ذكر فريقين مختلفين ، مؤمنين وظالمين ، فلو جمعهم في الأخبار وقال : كل يعملون ، لبطل معنى الاختلاف ، وكان لفظ الأفراد أدل على المراد ، والمعنى : كل فريق يعمل على شأكلته .

وأما قوله : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ الْرُّسُلَ ﴾ ، فلا نه ذكر قرونا وأما ، وختم ذكرهم بقوم تبع ، فلو قال : كل كذبوا ، لعاد إلى أقرب مذكور ، فكان يُتوهم أن الإخبار عن قوم تبع خاصة ، فلما قال : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ ﴾ ، علم أنه يريد كل فريق منهم كذب ، لأن أفراد الخبر عن « كل » حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى .

مسألة

وتتصل « ما » بـ « كل » نحو : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا ﴾ ^(١) ، وهي مصدرية ، لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان ، كما ينوب عنه المصدر الصريح ، والمعنى : كل وقت .

وهذه تسمى « ما » المصدرية الظرفية ، أى النائبة عن الظرف ، لا أنها ظرف في نفسها ، فـ « كل » من « كلما » منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف .

ثم ذكر الفقهاء والأصوليون أن « كلما » للتكرار . قال الشيخ أبو حيان : وإنما ذلك من عموم « ما » ، لأن الظرفية مراد بها العموم ، فإذا قلت : أحبك ما ذكر الله شارق ، فإنما تريد العموم ، فـ « كل » أكدت العموم الذى أفادته « ما » الظرفية ؛ لا أن لفظ « كلما » وضع للتكرار كما يدل عليه كلامهم ، وإنما جاءت « كل » توكيدا للعموم المستفاد من « ما » الظرفية . انتهى .

وقوله : إن التكرار من عموم « ما » ممنوع ؛ فإن « ما » المصدرية لا عموم لها ، ولا يلزم من نياتها عن الظرف دلالتها على العموم ؛ وإن استفيد عموم في مثل هذا الكلام فليس من « ما » إنما هو من التركيب نفسه .

وذكر بعض الأصوليين أنها إذا وصلت بـ « ما » صارت أداة لتكرار الأفعال وعمومها قصدي ، وفي الأسماء ضمني . قال تعالى : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ ^(٢) ، وإذا جردت من لفظ « ما » ، انعكس الحكم وصارت عامة في الأسماء قصدا ، وفي الأفعال ضمنا .

ويظهر الفرق بينهما في قوله : كل امرأة أتزوجها فهي طالق . تطلق كل امرأة يتزوجها ، وتكون عامة في جميع النساء لدخولها على الاسم وهو قصدي . ولو تزوج امرأة ثم تزوجها مرة أخرى لم تطلق في الثانية لعدم عمومها قصدا في الأسماء . ولو قال : كلما تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة مرارا طلقت في كل مرة لاقتضاها عموم الأفعال قصدا ، وهو الزوج .

سألة

ويأتي « كل » صفة ، ذكره سيويه في باب النعت قال : ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل ؛ ومررت بالرجل كل الرجل .

قال الصفار : هذا يكون عند قصد التأكيد والمبالغة ، فإن قولك : « الرجل » معناه الكامل ، ومعنى « كل الرجل » أي هو الرجل ، لعظمته قد قام مقام الجنس ، كما تقول : أكلت شاة كل شاة . وإليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل الصيد في جوف الفرا » أي أن من صاده فقد صاد جميع الصيد لقيامه مقامه لعظمته ، قال : وهذا إنما يجوز إذا سبقها ما فيه رائحة الصفة كما ذكرنا ، فلو كان جامدا لم يحز ، نحو : مررت بعبد الله ، كل الرجل . لا يفهم من « عبد الله » شيء .

كلا وكلتا

هما تؤكد الاثنين ؛ وفيهما معنى الإحاطة ؛ ولهذا قال الراغب : هي في التثنية ككل في الجمع ، ومفرد اللفظ مثني المعنى ؛ عبر عنه مرة بلفظه ، ومرة بلفظ الاثنين ، اعتبارا بمعناه ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(١) .

قلت : لاخلاف أن معناها التثنية . واختلف في لفظها ، فقال البصريون : مفرد ، وقال الكوفيون : تثنية .

والصحيح الأول ؛ بدليل عود الضمير إليها مفردا في قوله : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ ^(٢) ؛ فالإخبار عن « كلتا » بالمفرد دليل على أنها مفرد ؛ إذ لو كان مثني لقال : « آتا » ، ودليل إضافتها إلى المثني في قوله : ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(١) ، ولو كان مثني لم يجوز إضافته إلى التثنية ؛ لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه . والفصح مراعاة اللفظ ؛ لأنه الذي ورد به القرآن ؛ فيقال : كلا الرجلين خرج ، وكلتا المرأتين حضرت .

وقد نازع بعض التأخرين وقال : ليس معناه التثنية على الإطلاق كما ذكره النحاة ، ولو كان كذلك لكثرت مراعاة المعنى ؛ كما كثرت مراعاته في « من » و « ما » الموصولتين ؛ لكن أكثر ما جاء في لسان العرب عود الضمير مفردا ؛ ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ ^(٢) ، وما جاء فيه مراعاة المعنى في غاية القلة .

قال : فالصواب أن معناها مفرد صالح لكل من الأمرين المضاف إليهما . وأما مراعاة التثنية فيه فعلى سبيل التوسع ؛ ووجه التوسع أن كل فرد في جانب الثبوت معه غيره ؛

فجاءت التثنية بهذا الاعتبار ؛ فالإفراد فيه مراعاة المعنى واللفظ ، والتثنية مراعاة المعنى من بعض الوجوه .

فائدة

وقع في شعر أبي تمام « كلا الآفاق » ، وخطأه المعرّى ؛ لأن « كلا » يستعمل في الاثنين لا الجمع .

قال : ولم يأت في المسموع : كلا القوم ، ولا كلا الأصحاب ؛ وإنما يقال : كلا الرجلين ونحوه ؛ فإن أخذ من الكلا ؛ من قولك : كلات الشيء إذا رعيتَه وحفظته ، فالمعنى يصح ؛ إلا أن المتكلم يقصر ؛ وهي ممدودة .



كم

نكرة لا تتعرف ؛ لأنها مُنْهَمَة في العدد ، كـ « أين » في الأمكنة ، و « متى » في الأزمنة ، و « كيف » في الأحوال .

وقول سيويه : كم أرضك جَرِيْبًا ؟ : « كم » مبتدأ ، و « أرضك » مبنى عليه ؛ مجاز ليس بحقيقة ؛ وإنما « أرضك » مبتدأ ، و « كم » الخبر ، مثل كيف زيد ؟ .
وهي قسمان :

استفهامية تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : أى عدد ؟ ، فينصب ما بعدها ، نحو : كم رجلا ضربت ؟

وخبرية لا تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : عدد كثير ، فيجر ما بعدها ؛ نحو : كم عبد ملك .

وقد تدخل عليها « مِنْ » ، كقوله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(١) ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ^(٢) .

وليست الاستفهامية أصلا للخبرية ؛ خلافا للزخشرى حيث ادعى ذلك في سورة « يس » عند الكلام على : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٣) .

ولم تستعمل الخبرية غالبا إلا في مقام الافتخار والمباهاة ؛ لأن معناها التكثير ؛

(٢) سورة الأنبياء ١١

(١) سورة الأعراف ٤

(٣) سورة يس ٣١ ، وانظر الكشاف ٤ : ١٠

ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير ؛ وهو مائة وألف ؛ فكما أن « مائة » تميز بواحد مجرور ؛
فكذلك « كم » .

واعلم أن « كم » مفردة اللفظ ، ومعناها الجمع ؛ فيجوز في ضميرها الأمران بالاعتبارين ،
قال تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ^(١) ثم قال : ﴿ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ ﴾ ، فأتى به
جمعا . وقال : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(٢) ، ثم قال : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ^(٣) .



كيف

استفهام عن حال الشيء لاعتن ذاته ؛ كما أن « ما » سؤال عن حقيقته ، و « مَنْ » عن شخصاته ؛ ولهذا لا يجوز أن يقال في « الله » « كيف » .

وهي مع ذلك منزلة منزلة الظرف ؛ فإذا قلت : كيف زيد ؟ كان « زيد » مبتدأ ، و « كيف » في محل الخبر ، والتقدير . على أي حال زيد ؟

هذا أصلها في الوضع ؛ لكن قد تعرض لها معانٍ تفهم من سياق الكلام ، أو من قرينة الحال ؛ مثل معنى التنبيه والاعتبار وغيرها .

وقال بعضهم : لها ثلاثة أوجه :

أحدها : سؤال محض عن حال ؛ نحو كيف زيد ؟

وثانيها : حال لاسؤال معه ، كقولك : لأكرمك كيف أنت ، أي على أي حال كنت .

ثالثها : معنى التعجب .

وعلى هذين تفسير قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ ^(١) . قال الراغب في تفسيره : كيف هنا استخبار لا استفهام ؛ والفرق بينهما أن الاستخبار قد يكون تنبيها للمخاطب وتوبيخا ؛ ولا يقتضى عدم المستخبر ، والاستفهام بخلاف ذلك .

وقال في « المفردات » : كل ^(٢) ما أخبر الله بلفظ « كيف » عن نفسه فهو إخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو توبيخ ؛ نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ .

﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا ﴾^(١) .

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ﴾^(٢) .

﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾^(٣) .

﴿ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾^(٤) .

﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾^(٥) .

وقال غيره : قد تآنى للنفي والإنكار ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ

عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾^(٦) . ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾^(٧) .

ولتضمنها معنى الجحد شاع أن يقع بعدها « إلا » ، كقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾^(٨) .

والتوبيخ ، كقوله : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ ﴾^(٩) ،

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾^(١٠) .

وللتحذير ، كقوله : ﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمٍ ﴾^(١١) .

وللتنبية والاعتبار ؛ كقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾^(١٢) .

وللأكيد وتحقيق ما قبلها ؛ كقوله : ﴿ وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾^(١٣) ،

(١) سورة آل عمران ٨٦

(٢) سورة الإسراء ٤٨ ، الفرقان ٩

(٣) سورة النكبات ١٩

(٤) سورة آل عمران ٨٦

(٥) سورة التوبة ٧ ، وأول الآية :

رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ .

(٦) سورة آل عمران ١٠١

(٧) سورة النمل ٥١

(٨) سورة البقرة ٢٥٩

(٩) سورة التوبة ٧

(١٠) سورة النكبات ٢٠

(١١) سورة التوبة ٧

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ

(١٢) سورة البقرة ٢٨

(١٣) سورة الإسراء ٢١

وقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(١) ، فإنه توكيد لما تقدم وتحقيق لما بعده ؛ على تأويل : إن الله لا يظلم الناس شيئاً في الدنيا فكيف في الآخرة !
وللتعظيم والتهويل : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(٢) ، أى فكيف حالهم إذا جئنا ! وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو : « كيف بك إذا بقيت في حُثالة من الناس » !

وقيل : ونجى - مصدرا ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُنْجِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ^(٤) .

وتأتى ظرفا في قول سيوبه ؛ وهى عنده في قوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ منصوبة على التشبيه بالظرف ، أى في حال تكفرون . وعلى الحال عند الأخفش ، أى على حال تكفرون .

وجعل منه بعضهم قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(١) ؛ فإن شئت قدرت بعدها اسما ، وجعلتها خبراً ، أى كيف صنعكم أو حالكم ؟ وإن شئت قدرت بعدها فعلا ، تقديره : كيف تصنعون ؟

وأثبت بعضهم لها الشرط ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٤) .
وجوابه في ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبلها .

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٤) سورة المائدة ٦٤

(٦) سورة الروم ٤٨

(١) سورة النساء ٤١

(٣) سورة الروم ٥٠

(٥) سورة آل عمران ٦

ومراد هذا القائل، الشرط المعنوي ؛ وهو إنما يفيد الربط فقط ؛ أى ربط جملة بأخرى
كأداة الشرط ، لا اللفظي ، وإلا لجزم الفعل .
وعن الكوفيين أنها تجزم ، نحو كيف تكن أكن .
وقد يحذف الفعل بعدها ، قال تعالى : ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) ، أى
كيف توالونهم !



اللام

قسمان : إما أن تكون عاملة ، أو غير عاملة .

القسم الأول

غير العاملة

وتجىء لعشرة معان : معرفة ، ودالة على البعد ، ومخففة ، وموجبة ، ومؤكدة ، ومتممة ، وموجبة ، ومسبوقة والمؤذنة ، والموطئة .

فالمعرفة : التي معها ألف الوصل ، عند من يجعل المعرفة اللام وحدها ، وينسب لسيبويه . وذهب الخليل إلى أنه ثنائى ، وهمرته همزة قطع ، وُصِلت لكثرة الاستعمال . وتنقسم المعرفة إلى عهدية واستغرافية ، وقد سبقا في قاعدة التنكير والتعريف . وزاد قوم طلب الصلة ، وجعل منه : ﴿ رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾ ^(٢) . وللإضمار ، ﴿ فَإِنَّ أَلْجَمِمْ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ^(٣) ، ولا خلاف أن الإضمار بعدها مراد ؛ وإنما اختلفوا في تقديره ؛ فعند السكوفيين : « هي مأواه » ، وعند البصريين : هي المأوى له . واللام في التعريف مرققة إلا في اسم الله فيجب تفخيمها ؛ إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، وهي في الأسماء تفخيم الجرنس ، وفي المعنى توقير المسمى وتعظيمه ، سبحانه !

(٢) سورة يوسف ١٧

(١) سورة الكهف ٧١

(٣) سورة النازعات ٣٩

والدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة ؛ إعلاما بالبعد أو توكيدا له ، على
الخلافا فيه .

والخففة التي يجوز معها تخفيف « إِنَّ » المشددة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا
حَافِظٌ ﴾ ^(١) .

وتسمى لام الابتداء ، والفارقة ؛ لأنها تفرق بينها وبين إن النافية .
والخففة هي التي تحقق الخبر مع المبتدأ ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ ^(٢) ،
﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(٣) .

والموجبة : بمعنى « إِلَّا » عند الكوفيين ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ
لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَإِنْ كُلٌّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٥) ، أى ، ما كل ،
فجعلوا : « إِنَّ » بمعنى « ما » ، واللام بمعنى « إِلَّا » فى الإيجاب .
وقرأ الكيساني : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَيَرْزُلُ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ ^(٦) ، بالرفع والمراد :
« وما كان مكرهم إلا ليرزول منه » .

والمؤكدة ؛ وهى الزائدة أول الكلام ؛ وتقع فى موضعين :
أحدهما : المبتدأ ؛ وتسمى لام الابتداء ؛ فيؤذن بأنه المحكوم ؛ قال تعالى : ﴿ لَسَجْدٌ

(٢) سورة الشورى ٤٣

(٤) سورة يس ٣٢

(٦) سورة إبراهيم ٤٦

(١) سورة الطارق ٤

(٣) سورة التوبة ١٢٨

(٥) سورة الزخرف ٣٥

أَسْسَ عَلَى التَّقْوَى ﴿١﴾ ، ﴿لِيُؤْسَفُ وَأُخْوَهُ أَحَبُّ﴾ ، ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ ﴿٢﴾ .
 ثانيهما : في باب « إن » ، على اسمها إذا تأخر ؛ نحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿٣﴾ .
 وعلى خبرها ، نحو : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَالِغٌ صَادٍ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ﴾ ﴿٥﴾ ،
 ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ ﴿٦﴾ .

فـ « إن » في هذا تأكيد لما يليها ؛ واللام لتوكيد الخبر .
 وكذا في « أن » المفتوحة ، كقراءة سعيد ﴿إِلَّا أَنْهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ ﴿٧﴾ ، بفتح الهمزة ؛
 فإنه ألغى اللام ؛ لأنها لا تدخل إلا على « إن » المكسورة ، أو على ما يتصل بالخبر إذا
 تقدم عليه ؛ نحو : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ إِنِّي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ﴿٨﴾ ، فإن تقديره : « ليعمهُون
 في سكرتهم » .

واختلف في اللام في قوله : ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ ﴿٩﴾ ؛ فقيل هي مؤخره ، والمعنى : يدعو
 لَمَنْ ضَرُّهُ أقرب من نفعه .

وجاز تقديمها وإيلاؤها المفعول ؛ لأنها لام التوكيد واليمين ؛ فحقها أن تقع
 صدر الكلام .

واعترض بأن اللام في صلة « من » فتقدمها على الموصول ممتنع . وأجاب الزمخشري
 بأنها حرف لا يفيد غير التوكيد ؛ وليست بعاملة ، كـ « من » المؤكدة ، في نحو : ما جاءني من
 أحد ، دخولها وخروجها سواء ؛ ولهذا جاز تقديمها .

ويجوز ألا تكون هنا موصولة ؛ بل نكرة ؛ ولهذا قال الكسائي : اللام في غير

(٢) سورة يوسف ٨
 (٤) سورة النازعات ٢٦
 (٦) سورة هود ٧٥
 (٨) سورة الفرقان ٢٠
 (١٠) سورة الحج ١٣

(١) سورة التوبة ١٠٨
 (٣) سورة الحشر ١٣
 (٥) سورة الفجر ١٤
 (٧) سورة البروج ١٢
 (٩) سورة الحجر ٧٢

موضعها ؛ و « مَنْ » فى موضع نصب بـ « يدعو » ، والتقدير : « يدعو من ضره أقرب من نفعه » ، أى يدعو إليها ضره أقرب من نفعه .

قال المبرد : يدعو فى موضع الحال ، والمعنى فى ذلك هو الضلال البعيد فى حال دعائه إياه ، وقوله : ﴿ لَنْ ﴾ مستأنف مرفوع بالابتداء ، وقوله : ﴿ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(١) فى صلته ، و ﴿ لَيْسَ الْمَوْتَى ﴾^(٢) خبره .

وهذا يستقيم لو كان فى موضع ﴿ يدعو ﴾ ، « يُدعى » ، لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضميره يُعده .

والتمتة ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَنْ لَا يَتَمَوَّأَ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾^(٣) ، ﴿ إِذَنْ لَاذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾^(٤) ؛ فاللام هنا لتسيم الكلام .
قال الزمخشري : « إِذَنْ » دالة على أن ما بعدها جواب وجزاء .

والموجهة ، فى جواب « لولا » كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرَكُنْ إِلَيْنِهِمْ ﴾^(٥) ؛ فاللام فى ﴿ لقد ﴾ توجّه للتثبيت .

والمسبوقة فى جواب « لو » ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾^(٦) ؛ أى نفيد تأخره لأشد العقوبة ؛ كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازِيدَتْ وَطْنَ أَهْلِهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ ﴾^(٧)

(٢) سورة الإسراء ٤٢

(٤) سورة الإسراء ٧٤

(٦) سورة يونس ٢٤

(١) سورة الحج ١٣

(٣) سورة الإسراء ٧٥

(٥) سورة الواقعة ٦٥

وهذا بخلاف قوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَابًا ﴾ بغير لام ؛ فإنه يفيد التمجيل ؛ أى جعلناه أجابا لوقته .

والمؤذنة : الداخلة على أداة الشرط بعد تقدم القسم لفظا أو تقديرا ، لتؤذن أن الجواب له ، لا للشرط ، أو للإيدان بأن ما بعدها مبنى على قسم قبلها .
وتسمى الموطئة ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم ، أى مهدته .

وقول العرب : إنها موطئة للقسم فيه تجوز ؛ وإنما هى موطئة لجوابه ، كقوله : ﴿ لَنْ أُخْرِجُوا لِأَيَحْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قُوتِلُوا لِأَيَنْصُرُونَهُمْ وَلَنْ نَصْرُوهُمْ لِيُؤَلَّنْ الْأَذْبَارُ ﴾ ^(١) ، وليست جوابا للقسم ؛ وإنما الجواب ما يأتى بعد الشرط . ويجمع هذه الأربعة المتأخرة ؛ قولك : لام الجواب .

وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَنْ أَمَّ يَنْتَهَ لَنْسَفَعَا ﴾ ^(٢) ، فاللام فى « لَنْ » مؤذنة ، وقوله : ﴿ نَسَفَعَا ﴾ جواب القسم المقدر ؛ تقديره : والله لنسفن .

ومن جواب القسم قوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ ^(٣) . وزعم الشيخ أثير الدين فى تفسيره أنها لام التوكيد ؛ وليس كما قال ؛ وقد قال الواحدى فى " البسيط " : إنها لام القسم ، ولا يجوز أن تكون لام ابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تلحق إلا الأسماء ، وما يكون بمنزلتها كالمضارع .

القسم الثاني

العامة

وهي على ثلاثة أقسام : جارة ، وناصبة ، وجازمة .

الأولى : الجارة ، وتأتي لمعان :

للملك الحقيقي ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) .

والتملك ، نحو وهبت لزيد ديناراً ؛ ومنه : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا ﴾ ^(٤) .

والاختصاص ، ومعناها أنها تدلّ على أن بين الأول والثاني ، نسبة باعتبار ما دلّ عليه متعلقه ؛ نحو : هذا صديق لزيد ، وأخ له ؛ ومنه : الجنة للمؤمنين .

وللتخصيص ، ومنه : ﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَكَ لِلنَّبِيِّ ﴾ ^(٥) .

وللاستحقاق ، كقوله تعالى : ﴿ وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّينَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ ^(٧) .

والفرق بينه وبين الملك ؛ أن الملك لما حصل وثبت ، وهذا لما لم يحصل بعد ؛ ولكن هوفي حكم الحاصل ، من حيث ما قد استحق . قاله الراغب .

(٢) سورة البقرة ١٠٧

(٤) سورة مريم ٥٠

(٦) سورة المطففين ١

(١) سورة الأعراف ١٢٨

(٣) سورة الفتح ٤

(٥) سورة الأحزاب ٥٠

(٧) سورة الرعد ٢٥

والولاية ، كقوله : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ^(١) .
 ويمحوز أن تجمع هذه الثلاثة ، كقولك : الحمد لله ؛ لأنه يستحق الحمد ، ووليه ،
 والخصوص به ؛ فكأنه يقول : الحمد لى وإلى .
 وللتعليل ؛ وهى التى يصلح موضعها « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ
 الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ ^(٢) ؛ أى من أجل حب الخير .
 وقوله : ﴿لِإِيْلَافٍ قُرَيْشٍ﴾ ^(٣) ؛ وهى متعلقة بقوله : ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ ^(٤) ، أو بقوله :
 ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصِفٍ أَمَا كُولٍ﴾ ^(٥) ؛ ولهذا كانت فى مصحف أبى سورة واحدة .
 وضُعت بأن جعلهم كعصف أَمَا كُول ؛ إنما هو لكفرهم وتجرؤهم على البيت .
 وقيل : متعلق بمحذوف ، أى « اعجبوا » .
 وقوله : ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ ^(٥) ، أى لأجل بلد ميت ؛ بدليل : ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ
 الْمَاءَ﴾ ^(٥) .

هذا قول الزمخشري ؛ وهو أولى من قول غيره إنها بمعنى « إلى » .
 وقوله : ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيْمًا﴾ ^(٦) ؛ أى لا تخاصم الناس لأجل الخائنين .
 قال الراغب : ومعناه كعنى : ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ ^(٧) ،
 وليست كالتى فى قولك : لا تكن لله خصيما ، لدخولها على المفعول ؛ أى لا تكن
 خصيم الله .

وبمعنى « إلى » كقوله : ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ ^(٨)
 بدليل قوله : ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ ^(٩) .

(٢) سورة العاديات ٨

(٤) سورة الفيل ١

(٦) سورة النساء ١٠٥

(٨) سورة الرعد ٢

(١) سورة الروم ٤

(٣) سورة قريش ١ ، ٣

(٥) سورة الأعراف ٥٧

(٧) سورة النساء ١٠٧

(٩) سورة إبراهيم ١٠

وقوله : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ ^(١).

﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى هَدَانَا لِهٰذَا ﴾ ^(٢).

﴿ رَبَّنَا اِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْاِيْمَانِ ﴾ ^(٣).

وقوله : ﴿ يَاۤ اَيُّهَا رَّبُّكَ اَوْحِىۤ اِلَيْهَا ﴾ ^(٤) ، بدليل : ﴿ وَاَوْحِىۤ اِلَى النَّحْلِ ﴾ ^(٥).

وزيِّفه الراغب لأنّ الوحي للنحل ، جعل ذلك له للتسخير والإلهام ، وليس كالوحي الموحى إلى الأنبياء ؛ فاللام على جعل ذلك الشيء له بالتسخير .

وبمعنى « على » ، نحو : ﴿ وَيَخْرِقُونَ لِلْاَذْقَانِ ﴾ ^(٦).

﴿ فَلَمَّا اَسْلَمَا وَتَلَّهٗ لِلْجَبِيْنِ ﴾ ^(٧).

وقوله : ﴿ اِنْ اُخْسِتُمْ اُخْسِتُمْ لِنَفْسِكُمْ وَاِنْ اَسْأْتُمْ فَلَهَا ﴾ ^(٨) ؛ أى فعلها ؛

لأن السيئة على الإنسان لا له ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَعَلَىٰ اِجْرَامِي ﴾ ^(٩).

وقوله : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ اَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ^(١٠) ، وقوله : ﴿ ذٰلِكَ

لِمَنْ لَمْ يَكُنْ اَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(١١) ، أى مَنْ لم يكن .

وقوله : ﴿ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ ^(١٢).

وبمعنى « فى » كقوله : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِيْنَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(١٤) ، ﴿ يَا لَيْتَنِي

قَدَّمْتُ حَيَاتِي ﴾ ^(١٣).

(٢) سورة الأعراف ٤٣

(٤) سورة الزلزلة ٥

(٦) سورة الإسراء ١٠٩

(٨) سورة الإسراء ٧

(١٠) سورة فصلت ٤٦

(١٢) سورة الرعد ٢٥

(١٤) سورة الفجر ٢٤

(١) سورة الأنعام ٤٨

(٣) سورة آل عمران ١٩٣

(٥) سورة النحل ٦٨

(٧) سورة الصافات ١٠٣

(٩) سورة هود ٣٥

(١١) سورة البقرة ١٩٦

(١٣) سورة الأنبياء ٤٧

﴿ لَا يُجَلِّبُهَا لَوْ قَتَبَهَا إِلَّا هُوَ ﴾ ^(١).

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ ^(٢) . وقال ابن أبان : الظاهر أنها للتعليل .

وبمعنى « عن » مع القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا ﴾ ^(٣) أى عن الذين آمنوا ، وليس المعنى خطابهم بذلك ، وإلا ل قيل : « سبقتونا » . وقيل لام التعليل ، وقيل للتبليغ ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة .

وكقوله : ﴿ قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ ﴾ ^(٤) ، وأما قوله : ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾ ^(٥) ؛ فاللام للتبليغ ؛ كذلك قسمها ابن مالك . كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ ﴾ ^(٦) .

وغیره يُسَمِّيها لام التبليغ ، فإن عرف من غاب عن القول حقيقة أو حكما ، فالتعليل نحو : ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾ ^(٨) .

وذكر ابن مالك وغيره ضابطا في اللام المتعلقة بالقول ؛ وهو إن دخلت على مخاطبة القائل ؛ فهي لتعدية القول للمقول له ، نحو : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ ^(٩) .

﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾ ^(١٠) .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ ^(١٠) .

- | | |
|-----------------------|------------------------------|
| (١) سورة الأعراف ١٨٧ | (٢) سورة الإسراء ٧٨ |
| (٣) الأحقاف ١١ | (٤) سورة الأعراف ٣٨ |
| (٥) سورة الأعراف ٣٩ | (٦) سورة الكهف ٧٥ |
| (٧) سورة آل عمران ١٥٦ | (٨) سورة هود ٣١ |
| (٩) سورة النساء ٨ | (١٠) سورة آل عمران ١٥٦ ، ١٦٨ |

وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ ^(١) .
 وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٢) .
 وهو كثير .

وبمعنى « أن » المفتوحة الساكنة . قاله الهروي : وجعل منه :

﴿ يُرِيدُونَ لِيطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .
 ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٥) .

وهذه اللام لا تكون إلا بعد « أردت » ، و « أمرت » ، وذلك لأنهما يطلبان المستقبل ، ولا يصلحان في الماضي ، فهذا جعل معهما بمعنى « أن » ؛ وبذلك صرح صاحب " الكشاف " في تفسير سورة الصف ، فقال : ﴿ يُرِيدُونَ لِيطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، [أصله : يريدون أن يطفئوا] ^(٧) ، كما جاء في سورة براءة ^(٨) .

وللتعديّة ؛ وهى التى تعدى العامل إذا عجز ، نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ^(٩) ، فاللام فيه للتعدية ؛ لأن الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه .

وسماها ابن الأبارى : آلة الفعل ، وذكر أن البصريين يسمونها لام الإضافة ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْ أَلَدَيْكَ ﴾ ^(١٠) ، ﴿ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾ ^(١١) .

وقال الراغب : التعديّة ضربان : تارة لتقوية الفعل ، ولا يجوز حذفه ، نحو : ﴿ وَتَلَّهِ لِلْحَبِيبِينَ ﴾ ^(١٢) ، وتارة يحذف ، نحو : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ ﴾

(٢) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) سورة النساء ٢٦

(٦) سورة التوبة ٣٢

(٨) الكشاف ٤ : ٤٢٠

(١٠) سورة لقمان ١٤

(١٢) سورة الصافات ١٠٣

(١) سورة النحل ١١٦

(٣) سورة الصف ٨

(٥) سورة الأنعام ٧١

(٧) تكملة من الكشاف

(٩) سورة يوسف ٤٣

(١١) سورة هود ٣٤

أَنْ يَهْدِيَهُ بَشْرَخَ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِذْ أَنْ يُصِلَّهُ ﴿١﴾ ، فأثبت في موضع وحذف في موضع . انتهى

وللتبيين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ ﴿٢﴾ ؛ أى أَقْبِلْ وَتَعَالَ أَقُولُ لَكَ .
وذكر ابن الأنباري أن اللام المكسورة تجيء جواباً للقسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَالَهُ مِائِةَ السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾ ﴿٣﴾ ، والمعنى « لِيَجْزِينَ » ، بفتح اللام والتوكيد بالنون ، فلما حذف النون أقام المكسورة مقام المفتوحة .

وهذا ضعيف ، وذكر مثله عن أبي حاتم .
ويحتمل أن يكون قبلها فعل مقدر ؛ أى آمَنُوا لِيَجْزِيَ .

* * *

الثاني : الناصبة على قول الكوفيين في موضعين : لام كى ، ولام الجحود .
ولام الجحود هي الواقعة بعد الجحد ؛ أى النفي ؛ كقوله : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ﴿٥﴾ ؛ ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْزِعْ لَهُمْ ﴾ ﴿٦﴾ .
وضابطها أنها لو سقطت تم الكلام بدونها ؛ وإنما ذكرت توكيدا لنفي الكون ؛ بخلاف لام كى .

قال الزجاج : اللام في قوله : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ﴿٧﴾ ، لام كى ؛ لأن لام الجحود إذا سقطت لم يخل الكلام ؛ ولو سقطت اللام من الآية بطل

(٢) سورة يوسف ٢٣
(٤) سورة آل عمران ١٧٩
(٦) سورة النساء ١٦٨

(١) سورة الأنعام ١٢٥
(٣) سورة النجم ٣١
(٥) سورة الأنفال ٣٣
(٧) سورة الزمر ٣

المعنى . ولأنه يجوز إظهار « أن » بعد لام « كن » ، ولا يجوز بعد لام الجحود ؛ لأنها في كلامهم نفى للفعل المستقبل ؛ فالسين بإزائها ، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ ^(١) ، فجاء بلام الجحد حيث كانت نفياً لأمر متوقع مخوف في المستقبل ، ثم قال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ ^(٢) فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان ؛ حيث أراد نفى العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال .

ومثله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى ﴾ ^(٣) ، ثم قال : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾ ^(٤) .

ومثال لام « كن » و « كُنْ » مُضْمَرَةٌ معها ، قوله تعالى : ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا ﴾ ^(٥) ، ﴿ لِنُنَبِّئَ بِهِ قَوْمًا ذَكَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ ﴾ ^(٩) ، يريد : « كي تكونوا » .

وقوله : ﴿ لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً ﴾ ^(١٠) .

وقد تجيء معها « كي » نحو : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْنًا ﴾ ^(١١) ، ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ ^(١٢) ، ﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ ^(١٣) .

- | | |
|---------------------|------------------------|
| (١) سورة الأنفال ٣٣ | (٢) سورة هود ١١٧ |
| (٣) سورة القصص ٥٩ | (٤) سورة الكهف ٢ |
| (٥) سورة الفرقان ٣٢ | (٦) سورة يوسف ٢٤ |
| (٧) سورة النحل ٣٩ | (٨) سورة البقرة ١٤٣ |
| (٩) سورة يونس ٩٢ | (١٠) سورة النحل ٧٠ |
| (١١) سورة الأحزاب ٧ | (١٢) سورة آل عمران ١٥٣ |

وربما جاءت «كى» بلا لام ، كقوله : ﴿ كَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾^(١) وفي معناه لام الصيرورة ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٢) ، ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٣) .

وتسمى لام العاقبة ؛ فإن من العلوم أنهم لم يلتقطوه لذلك ؛ بل لضده ، بدليل قوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾^(٤) .

وحكى ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها جواز تقدير الفاء موضعها ؛ وهو يقتضى أنها لام التعليل ؛ لكن الفرق بينها وبين لام التعليل التى فى نحو قوله : ﴿ لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا ﴾^(٥) ، أن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل ، ويكون مرتباً على الفعل وليس فى لام الصيرورة إلا الترتب فقط .

وقال الزمخشري فى تفسير سورة المدثر : أفادت اللام نفس العلة والسبب ، ولا يجب فى العلة أن تكون غرضاً ؛ ألا ترى إلى قولك : خرجت من البلد مخافة الشر ، فقد جعلت المخافة علة لخروجك ، وما هى بغرضك .

ونقل ابن فورّك عن الأشعرى : أن كل لام نسبها الله إلى نفسه ؛ فهى للعاقبة والصيرورة دون التعليل ؛ لاستحالة الغرض .

واستشكله الشيخ عز الدين بقوله : ﴿ كَى لَا يَكُونُ دُولَةً ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾^(٢) ، فقد صرح فيه بالتعليل . ولا مانع من ذلك ؛ إذ هو على وجه التفضل .

(٢) سورة القصص ٨

(٤) سورة النقص ٩

(٦) سورة الفتح ١

(١) سورة المحشر ٧

(٣) سورة الذاريات ٥٦

(٥) سورة الفرقان ٤٩

وأقول : ما جعلوه للعاقبة هو راجع للتعليل ؛ فإن التقاطهم أفضى إلى عداوته ؛ وذلك
يوجب صدقَ الإخبار بكون الالتقاط للعداوة ؛ لأن ما أفضى إلى الشيء يكون علّة ،
وليس من شرطه أن يكون نصب العلّة صادراً عن نسب الفعل إليه لفظاً ؛ بل جاز أن
يكون ذلك راجعاً إلى من يُنسبُ الفعل إليه خلقاً ؛ كما تقول : جاء الغيث لإخراج الأزهار ،
وطلعت الشمس لإيضاج الثمار ، فإن الفعل يضاف إلى الشمس والغيث .

كذلك التقاط آل فرعون موسى ؛ فإن الله قدره لحكمته ، وجعله علّة لعداوته ،
لإفضائه إليه بواسطة حفظه وصيانتَه ؛ كما في مجيئ الغيث بالنسبة إلى إخراج الأزهار .
وإليه يشير الزمخشري أيضاً : التحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل بها وارد على طريق
الجاز دون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط كونه لهم عدوّاً وحزناً ؛ بل المحبة
والتبني ؛ غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته ؛ شبه بالدّاعي الذي يفعل الفاعل الفعل
لأجله [وهو الإكرام الذي هو نتيجة الحجى] ^(١) ، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل . ^(٢)

وقال ابن خالويه في كتاب " المبتدأ " في النحو : فأما قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ
آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ ﴾ ^(٣) ، فهي لام « كى » عند الكوفيين ، ولام الصيرورة عند
البصريين ، والتقدير : فصار عاقبة أمرهم إلى ذلك ؛ لأنهم لم يلتقطوه لكى يكون
عدوا . انتهى .

وجوز ابن الدهان في الآية وجهاً غريباً : على التقديم والتأخير ، أى فالتقط
آلُ فرعون ، و ﴿ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ حال من الماء في : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ ﴾ ؛ أى
ليتملكوه .

قال : ويجوز أن يكون التقدير : فالتقطه آل فرعون ؛ لسكراهة أن يكون لهم عدوًا وحزنًا .

وأما قوله : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ ، فحكى المروى عن أبي حاتم أن اللام جواب القسم ، والمعنى : ليغفر الله لك ؛ فلما حذفت النون كسرت اللام ، وإعمالها إعمال « كي » ؛ وليس المعنى : فتحنا لك لكي يغفر الله لك ؛ فلم يكن الفتح سببًا للمغفرة .

قال : وأنكره ثعلب ، وقال : هي لام « كي » ، ومعناه : لكي يجتمع لك مع المغفرة تمام النعمة ، فلما انضم إلى المغفرة شيء حادث واقع ، حسن معه « كي » . وكذلك قوله : ﴿ لِيَجْزِيَهمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ ^(٢) ، فقال الفراء : لام كي .

وقال قطرب والأخفش : لم يؤتوا المال ليضلوا ، ولكن لما كان عاقبة أمرهم الضلال كانوا كأنهم أوتوها ، لذلك فهي لام العاقبة .

هذا كله على مذهب الكوفيين ، وأما البصريون فالتصب عندهم بإضمار « أن » ، وهما جارتان للمصدر ؛ واللام الجارة هي لام الإضافة .

واعلم أن الناصبة للمضارع تجيء لأسباب :

منها القصد والإرادة ؛ إما في الإثبات ، نحو : ﴿ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ ﴾ ^(٣) ، أو النفي نحو : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ ^(٤) ، فهو على تقدير حذف المضاف ؛ أي لنعلم ملائكتنا وأوليائنا .

(٢) سورة يونس ٨٨

(٤) سورة البقرة ١٤٣

(١) سورة التوبة ١٢١

(٢) سورة الأنعام ٩٢

ويجوز أن يكون تعالى خاطب الخلق بما يشاء كل طريقته في معرفة البواطن والظواهر على قدر فهم المخاطب .

وقد تقع موقع « أن » ، وإن كانت غير معلولة لها في المعنى ، وذلك إن كان الكلام متضمنا لمعنى القصد والإرادة ، نحو : ﴿ وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا ﴾ ^(٢) .

ومنها العاقبة على ما سبق ..

الثالث : الجازمة ؛ وهي الموضوعية للطلب ، وتسمى لام الأمر ؛ وتدخل على المضارع لتؤذن أنه مطلوب للمتكلم ؛ وشرطها أن يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب ؛ فيقولون : لتضرب أنت ، ومنه قراءة بعضهم : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾ ^(٣) .

ووصفها أن تكون مكسورة إذا ابتدئ بها ؛ نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ ^(٤) ﴿ لِيَسْتَأْذِنَكُمْ ﴾ ^(٥) .

وتسكن بعد الواو والفاء ؛ نحو : ﴿ فَلْيَسْتَحْيُوا إِلَيَّ وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ ^(٦) .
﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ^(٧) .

ويجوز الوجهان بعد « ثم » ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ^(٨) ، قرئ في السبع بتسكين ﴿ ليقضوا ﴾ وبتحريكه .
وتجىء لمعان :

منها : التكليف ؛ كقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة التوبة ٥٥

(١) سورة الأنعام ٧١

(٣) سورة يونس ٥٨ ، وهي قراءة يزيد بن القنقاع ويعقوب

(٥) سورة النور ٥٨

(٤) سورة الطلاق ٧

(٦) سورة البقرة ١٨٦

(٧) سورة الكهف ٢٩

(٨) سورة الحج ٢٩

ومنها أمر المكلف نفسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(١) .
 والابتهال ، وهو الدعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٢) .
 والتهديد نحو : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ^(٣) .
 والخبر ، نحو : ﴿ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(٤) ، أى يمد .
 ويحتمله : ﴿ وَلَنَحْمِلَ ﴾ ^(١) ، أى ونحمل .
 ويجوز حذفها ورفع الفعل ، ومنه قوله : ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٥) ، ويدل
 على أنه للطلب ، قوله تعالى بعد : ﴿ تَقْفِرْ لَكُمْ ﴾ ^(٥) مجزوما ؛ فلولا أنه طلب لم يصح الجزم ؛
 لأنه ليس ثم وجه سواء .

(٢) سورة الزخرف ٧٧

(٤) سورة مريم ٧٥

(١) سورة العنكبوت ١٢

(٣) سورة الكهف ٢٩

(٥) سورة الصف ١١

ل

على ستة أوجه :

أحدها : أن تكون للنفي ، وتدخل على الأسماء والأفعال .

فالداخلة على الأسماء تكون عاملة وغير عاملة .

فالعامة قسمان :

تارة تعمل عمل « إن » ، وهى النافية للجنس ، وهى تنفى ما أوجبه « إن » ،
فلذلك تشبه بها فى الأعمال ، نحو : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ ^(٢) ،
﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ ^(٣) .

ويكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو : ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ ^(٥) . وتارة
تعمل عمل « ليس » .

وزعم الزمخشري فى " المفصل " أنها غير عاملة .

وكذا قال الحريرى فى " الدرة " : إنها لا تأتى إلا لنفى الوحدة .

قال ابن برتى : وليس بصحيح ؛ بل يجوز أن يريد منه العموم ، كما فى النصب ، وعليه

قال : « لا ناقة لى فى هذا ولا جمل » ، يعنى فإنه نفى الجنس لما عطف .

وكذلك قولك : « لا رجل فى الدار ولا امرأة » ، تفيد نفى الجنس ؛ لأن المطف

أفهم للعموم .

(٢) سورة الأحزاب ١٣

(٤) سورة الشعراء ٥٠

(١) سورة يوسف ٩٢

(٣) سورة النحل ٦٢

(٥) سورة سبأ ٥١

ومن نصّ على ذلك أبو البقاء في " المحصل " (١) . ويؤيده قوله تعالى : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ (٢) ، قرئ بالرفع والنصب فيهما ، والمعنى فيهما واحد .

وقال ابن الحاجب : ماقاله الزمخشري لا يستقيم ، ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه يُستفاد العموم منه ، كما في المبنية على الفتح ، وإن كانت المبنية أقوى في الدلالة عليه ؛ إما لكونه نصا أو لكونه أقوى ظهورا ، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي فتعم .

وقال ابن مالك في " التحفة " : قد تكون المشبه بـ « ليس » نافية للجنس ، ويفرق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرآن . هذا كله في العاملة .

وأما غير العاملة ؛ فيرفع الاسم بعدها بالابتداء إذا لم يُرد نفى العموم ، ويلزم التكرار . ثم تارة تكون نكرة ، كقوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ (٣) . ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ (٤) .

وتارة تكون معرفة كقوله : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ﴾ (٥) . ولذلك يجب تكرارها إذا وليها نعت نحو : ﴿ زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾ (٧) .

فإن قيل : لم لم تكررها وقد أوجبوا تكرارها في الصفات ؟

وجوابه أنه من الكلام المحمول على المعنى ، والتقدير : لا تثير الأرض ، ولا ساقية للحرث ، أي لا تثير ولا تسقى .

(١) المحصل في شرح المفصل ، ذكره صاحب كنف الظنون ضمن شرح المفصل .

(٢) سورة البقرة ٢٥٤

(٣) سورة الصافات ٤٧

(٤) سورة يس ٤٠

(٥) سورة البقرة ٧١

(٦) سورة البقرة ٢٥٤

(٧) سورة إبراهيم ٣١

(٨) سورة النور ٣٥

وقال الراغب : هي في هذه الحالة تدخل في التضادين ، ويراد بها إثبات الأمرين بهما جميعا ، نحو : زيد ليس بمقيم ولا طاعن ، أى تارة يكون كذا ، وتارة يكون كذا . وقد يراد إثبات حالة بينهما ؛ نحو : زيد ليس بأبيض ولا أسود .

ومنها قوله تعالى : ﴿ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ ﴾ ^(١) ، قيل : معناه أنها شرقية وغربية . وقيل : معناه مصونة عن الإفراط والتفريط ، وأما الداخلة على الأفعال ؛ فتارة تكون لنفي الأفعال المستقبلية ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾ ^(٢) ؛ لأنه جزاء ، فلا يكون إلا مستقبلا .

ومثله : ﴿ لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾ ^(٣) . وقد ينفي المضارع مرادا به نفي الدوام ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَمُزُّ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٤) .

وقد يكون للحال ، كقوله : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٥) . ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ ^(٧) ، ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٨) . وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ ﴾ ^(٩) . يصح أن تكون في موضع الحال ، أى مالكم غير مقاتلين .

وقيل : يُنفي بها الحاضر على التشبيه بـ « ما » ، كقولك في جواب من قال : « زيدا يكتب الآن » : لا يكتب .

والنفي بها يتناول فعل المتكلم ، نحو : لا أخرج اليوم ولا أسافر غدا . ومنه قوله تعالى :

(٢) سورة قاطر ١٤

(٤) سورة سبأ ٣

(٦) سورة المارج ٤٠

(٨) سورة النساء ٦٥

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة الحشر ١٢

(٥) سورة القيامة ١

(٧) سورة الواقعة ٧٥

(٩) سورة النساء ٧٥

﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ ^(١) .

وفعل المحاطب ، كقولك : إنك لاتزورنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ ^(٢) ،
﴿ فَأَنْقُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ ^(٣) .

وتدخل على الماضى فى القسم والدعاء ، نحو : والله لاصليت ، ونحو : لَا ضَاقَ صَدْرُكَ .
وفى غيرها نحو : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ^(٤) .

والأكثر تكرارها ، وقد جاءت غير مكررة فى قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَفْتَحَمَ
الْعَقَبَةَ ﴾ ^(٥) .

قال الزمخشري : لكنها مكررة فى المعنى ؛ لأن المعنى : لا فك رقية ، ولا أطعم مسكيناً ،
ألا ترى أنه فسر افتتاح العقبة بذلك ؟ وقيل : إنه دعاء ، أى أنه يستحق أن يدعى عليه بأن
يفعل خيراً .

وقد يراد الدعاء فى المستقبل والماضى ، كقولك : لا فض الله فاك . وقوله :
« لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي » .

الثانية : أن تكون للنهى ، ينهى بها الحاضر والغائب ، نحو : لا تقم ولا يقم . وقال
تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(٦) .

﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٨) .

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾ ^(٩) .

﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾ ^(١٠) .

- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الشورى ٢٣ | (٢) سورة الأعلى ٦ |
| (٣) سورة الرحمن ٣٣ | (٤) سورة القيامة ٣١ |
| (٥) سورة البلد ١١ | (٦) سورة المتحنة ١ |
| (٧) سورة آل عمران ٢٨ | (٨) سورة الكهف ٢٣، ٢٤ |
| (٩) سورة آل عمران ١٨٨ | (١٠) سورة المجرات ١١ |

﴿ وَلَا تَنَابَرُوا بِلَأْلِقَابِ ﴾ ^(١) .

﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ ^(٢) .

﴿ لَا يَخْطِئَنَّكُمْ سُلَيْبَانُ ﴾ ^(٣) .

وتخلص المضارع للاستقبال ، نحو : ﴿ لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾ ^(٤) .

وترد للدعاء ، نحو : ﴿ لَا تَوَاحِدْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ ^(٥) ، ولذلك قال بعضهم :

« لا الطلبية » ليشمل النهي وغيره .

وقد تحمل النفي والنهي ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ

لَا تَقَاتِلُونَ ﴾ ^(٧) .

الثالثة : أن تكون جوابية ، أى ردّ فى الجواب ، مناقض لـ « نعم » أو بلى ، فإذا

قال مقرّرا : ألم أحسن إليك ؟ قلت : لا ، أو بلى ، وإذا قال مستفهما : هل زيد عندك ؟

قلت : لا أو نعم ، قال تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ قَالُوا بَلَىٰ ^(٨) ، ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ

رَبِّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾ ^(٩) .

الرابعة : أن تكون بمعنى « لم » ، ولذلك اختصّت بالدخول على الماضى ، نحو :

﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ^(١٠) ، أى لم يصدق ولم يصل .

ومثله : ﴿ فَلَا أَفْتَحَ الْعَقَبَةَ ﴾ ^(١١) .

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة القصص ٧

(٦) سورة هود ٢

(٨) سورة الأعراف ١٧٢

(١٠) سورة القيامة ٣١

(١) سورة الحجرات ١١

(٣) سورة النمل ١٨

(٥) سورة البقرة ٢٧٦

(٧) سورة النساء ٧٥

(٩) سورة الأعراف ١٤٤

(١١) سورة البلد ١١

الخامسة : أن تكون عاطفة تُشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتعطف بعد الإيجاب ، نحو يقوم زيد لا عمرو . وبعد الأمر ، نحو اضرب زيدا لا عمرا ، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، نحو : خرج زيد لا بكر .
فإن قلت : ما قام زيد ولا بكر ، فالعطف اللواو دونها ، لأنها أم حروف العطف .

السادسة : أن تكون زائدة ، في مواضع :
الأول : بعد حرف العطف المتقدم عليه النفي أو النهي ، فتجىء مؤكدة له ، كقولك :
ما جاءني زيد ولا عمرو ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ ^(١) .
﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ^(٣) .

قال أبو عبيدة : وقيل : إنما دخلت هنا مزيلة لتوهم أن « الضالين » هم « المغضوب عليهم » ، والعرب تنعت بالواو ، وتقول : مررت بالطريف والعاقل ، فدخلت لإزالة التوهم .
وقيل : لثلاث توهم عطف « الضالين » على « الذين » .

ومثال النهي قوله تعالى : ﴿ لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾ ^(٤) ، ف « لا » زائدة ، وليست بعاطفة ؛ لأنها إنما يعطف بها في غير النهي ، وإنما دخلت هنا لنفي احتمال أن يكون المقصود نفي مجيئها جميعا ، تأكيداً للظاهر من اللفظ ، ونفياً للاحتمال الآخر ، فإنه يفيد النفي عن كل واحد منها نصاً ، ولو لم يأت بـ « لا » ، لجاز أن يكون النفي عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر ؛ فلذلك كان القول ببقاء الزيادة أولى ، لبقاء الكلام بإثباتها على حالة عند عدمها ، وإن كانت دلالة عند مجيئها أقوى .

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٤) سورة المائدة ٢

٠ (١) سورة سبأ ٣٧

(٣) سورة الفاتحة ٦

وأما قوله : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾ ^(١) ، فمن قال : المراد أن الحسنه لا تساوى السيئة ، فـ « لا » عنده زائدة ، ومن قال : إن جنس الحسنه لا يستوى إفراده ، وجنس السيئة لا يستوى إفراده - وهو الظاهر من سياق الآية - فليست زائدة ، والواو عاطفة جملة على جملة ، وقد سبق فيها مزيد كلام في بحث الزيادة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ... ﴾ ^(٢) الآية ، فالأولى والثانية غير زائدة ، والثالثة والرابعة والخامسة زوائد .

وقال ابنُ السَّجَرِي : قد تجيء مؤكدة للنفي في غير موضعها الذي تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمَسِيءَ ﴾ ^(٣) ، لأنك لا تقول : ما يستوى زيد ولا عمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتقتصر على واحد .

ومثله . ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٥) .

وقال غيره : « لا » هاهنا صلة ؛ لأن المساواة لا تكون إلا بين شيئين ، فالمنى : ولا الظلمات والنور ، حتى تقع المساواة بين شيئين ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ ^(٦) ، ولو قلت : ما يستوى زيد ولا عمرو لم يحز إلا على زيادة « لا » .

الثاني : بعد « أن » المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٧) .

وقيل : إنما زيدت توكيدا للنفي المعنوي الذي تضمنه : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، بدليل الآية الأخرى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة غافر ٥٨

(٤) سورة فاطر ٢١، ٢٠

(٦) سورة الأعراف ١٢

(١) سورة فصلت ٣٤

(٣) سورة غافر ٥٨

(٥) سورة الأنبياء ٩٥

(٧) سورة ص ٧٥

وقال ابن السِّدِّ : إنما دخلت لما يقتضيه معنى المنع لا يحتمل حقيقة اللفظ ؛ لأنَّ المانع من الشيء بأمر المنوع ، بآلا يفعل ، مهما كان المنع في تأويل الأمر بترك الفعل ، والحمل على تركه أجراه مجراها .

ومن هنا قوله تعالى : ﴿ لَتَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(١) أى لئن لم ، لأنَّ المعنى يتم بذلك .

وقيل : ليست زائدة والمعنى عليها .

وهذا كما تكون محذوفة لفظا مرادة معنى ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ ^(٢) ، المعنى ألا تضلوا ؛ لأنَّ البيان إنما يقع لأجل ألا تضلوا .
وقيل : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وأما السِّيرافي فجعلها على بابها ، حيث جاءت ، زعم أن الإنسان إذا فعل شيئاً لأمر ما ، قد يكون فعله لضده ، فإذا قلت : جئت لقيام زيد ، فإنَّ المعنى أنَّ الحىء وقع لأجل القيام ، وهل هو لأنَّ يقع أو لئلا يقع ؟ محتمل ، فمن جاء للقيام ، فقد جاء لعدم القيام ، ومن جاء لعدم القيام فقد جاء للقيام ؛ برهان ذلك أنك إذا نصصت على مقصودك ، فقلت : جئت لأنَّ يقع ، أو أردت أن يقع ، فقد جئت لعدم القيام ، أى لأنَّ يقع عدم القيام ، وهو — أعنى عدم الوقوع — طلب وقوعه .

وإن قلت : وقصدى ألا يقع القيام ، ولهذا جئت ، فقد جئت لأنَّ يقع عدم القيام ، فيتصور أن تقول : جئت للقيام ، وتعنى به عدم القيام .

وكذا قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ ^(٣) أى يبين الضلال ، أى لأجل الضلال يقع البيان : هل هو لوقوعه أو عدمه ؟ المعنى : يبين ذلك .

وكذلك قوله تعالى : ﴿لَيْسَ يَعْلَمَ﴾ ^(١) أى فعل الله هذا لعدم علمهم : هل وقع أم لا؟ وإذا علموا أنهم لا يقدرّون على شيء من فضل الله ، يبين لهم أنهم لا يعلمون ، فقوله : ﴿لَيْسَ يَعْلَمَ﴾ باقٍ على معناه ، ليس فيه زيادة .

الثالث : قبل قسم ، كقوله : ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ^(٢) ، المعنى أقسم ، بدليل قراءة ابن كثير : ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ وهى قراءة قوية لا يضعفها عدم نون التوكيد مع اللام ؛ لأن المراد بأقسم فعل الحال ، ولا تلزم النون مع اللام .
وقيل إنها غير زائدة ، بل هى نافية .

وقيل : على بابها ، ونفى بها كلاما تقدم منهم ، كأنه قال : ليس الأمر كما قلتم من إنكار القيامة ، ف﴿لَا أَقْسِمُ﴾ جواب لما حكى من جحد البعث ، كما كان قوله : ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ ^(٣) جوابا لقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ^(٤) ، لأن القرآن يجرى مجرى السورة الواحدة .

وهذا أولى من دعوى الزيادة ، لأنها تقتضى الإلغاء ، وكونها صدر الكلام يقتضى الاعتناء بها ، وهما متافيان .

قال ابن السجرى : وليست « لا » فى قوله : ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ﴾ ^(٦) . ونحوه بمنزلة فى قوله : ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ^(٧) ، كما زعم بعضهم ؛ لأنها ليست فى أول السورة لحيثها بعد الفاء ،

(٢) سورة القيامة ١
(٤) سورة الحجر ٦
(٦) سورة الماعز ٤٠

(١) سورة الحديد ٢٩
(٣) سورة القلم ٢
(٥) سورة الواقعة ٧٥
(٧) سورة القيامة ١

والفاء عاطفة كلمة على كلمة ، تخرجها عن كونها بمنزلة ما في : ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١) ، فهي إذن زائدة للتوكيد .

وأجاز الخازن في : ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٢) ، كون « لا » فيه بمعنى الاستثناء ، لحذف الهمزة وبقيت « لا » .

وجعل الزمخشري^(٣) « لا » في قوله تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤) ، مزيدة لتأكيد معنى القسم ، كما زيدت في : ﴿لَنْ لَا يَعْلَمَ﴾ ، لتأكيد وجوب العلم ، و ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جواب القسم ، ثم قال :

فإن قلت : هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر « لا » في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ؟
وأجاب بأنه يمنع من ذلك استواء النفي والإثبات فيه ، وذلك قوله : ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ . إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾^(٥) . انتهى .
وقد يقال : هب أنه لا يتأتى في آية الواقعة ، فما المانع من تأنيده في النساء ؟ إلا أن يقال : استقر بآية الواقعة أنها تزداد لتأكيد معنى القسم فقط ، ولم يثبت زيادتها متظاهرة لها في الجواب .

السابعة : تكون اسما في قول الكوفيين ، أطلق بعضهم نقله عنهم .
وقيل : إن ما قالوه ، إذا دخلت على نكرة ، وكان حرف الجرّ داخلا عليها ، نحو غضبت من لا شيء ، وجئت بلا مال ، وجعلوها بمنزلة « غير » .
وكلام ابن الحاجب يقتضي أنه أعمّ من ذلك ، فإنه قال : جعلوا « لا » بمعنى « غير »

(٢) الكشاف ١ : ٤٠٩

(٥) سورة الحاقة ٢٨ - ٤٠

(١) سورة القيامة ١

(٣) سورة النساء ٦٥

لأنه يتعذر فيها الإعراب ، فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تتمتها ، وهو ما بعدها ،
كقولك : جاءني رجل لا عالم ولا عاقل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَظِلٌّ مِنْ يَحْمُومٍ . لَا بَارِدٌ وَلَا
غَرِيمٌ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُوعَةٌ ﴾ ^(٣) .



لات

قال سيبويه: «لات» مشبهة بـ «ليس» في بعض المواضع، ولم تتمكن تمسكها، ولم يستعملوها إلا مضمرًا فيها؛ لأنها كـ «ليس» في المحاطبة، والإخبار عن غائب، ألا ترى أنك تقول: ليست وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبا، فتبنى عليها، ولات فيها ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَاتِ حَيْنَ مَنَاصٍ﴾^(١)، أى ليس حين مهرب.

وكان بعضهم يرفع «حين» لأنها عنده بمنزلة «ليس» والنصب بها الوجه.

لا جَرَمَ

جاءت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأن واسمها، ولم يحىء بعدها فعل.

الأول: في هود^(٢)، وثلاثة في النحل^(٣)، والخامس^(٤) في غافر، وفيه فسرهما الزمخشري.

وذكر اللغويون والمفسرون في معناها أقوالا:

أحدها: أن «لا» نافية ردا للكلام المتقدم، و«جرم» فعل معناه حق، و«أن» مع ما في حيزها فاعل، أى حق، ووجب بطلان دعوته. وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأحفش، فقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ﴾، معناه أنه رد على الكفار وتحقيق لخسرانهم.

(١) سورة س ٣

(٢) سورة هود ٢٢ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾

(٣) سورة النحل ٢٣ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ، ٦٢

﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ ، ١٠٩ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾

(٤) سورة غافر ٣، ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ مَا تَدْعُونِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا

فِي الْآخِرَةِ﴾.

الثاني : أن « لا » زائدة « وجرم » معناه كسب ، أى كسب علمهم الندامة ، وما في خبرها على هذا القول في موضع نصب ، وعلى الأول في موضع رفع .

الثالث : لا جرم ، كلمتان ركبتا وصار معناهما حقا ، وأكثر المفسرين يقتصر على ذلك .

والرابع : أن معناها « لا بد » ، وأن الواقعة بعدها في موضع نصب ، بإسقاط الخافض ^(١) .

لو

على خمسة أوجه :

أحدها : الامتناعية ؛ واختلف في حقيقتها ، فقال سيويه : هي حرف لما كان يقع لوقوع غيره .

ومعناه كما قال الصّفار : أنك إذا قلت : لوقام زيد قام عمرو ، دلت على أن قيام عمرو كان يقع لوقوع من زيد . وأما أنه إذا امتنع قيام زيد ، هل يمتنع قيام عمرو أو يقع القيام من عمرو بسبب آخر ؟ فسكوت عنه لم يتعرض له اللفظ .
وقال غيره : هي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره .

وقال ابن مالك : هي حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه .
وهي تسمى امتناعية شرطية ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ ^(٢) ،
دلت على أمرين :

أحدهما : أن مشيئة الله لرفعه منتفية ، ورفعه منتف ؛ إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة .
الثاني : استلزام مشيئة الرفع للرفع ؛ إذ المشيئة سبب والرفع مسبب ؛ وهذا بخلاف :

« لَوْلَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ » ؛ إذ لا يلزم من انتفاء « لَمْ يَخْفِ » انتفاء « لَمْ يَعْصِ » حتى يكون خاف وعصى ؛ لأن انتفاء العصيان له سببان : خوف العقاب والإجلال ، وهو أعلى ؛ والمراد أن صهييا لو قدر خلوه عن الخوف لم يعص للإجلال ؛ كيف والخوف حاصل !

ومن قسرها بالامتناع اختلفوا ، فقال الأَكْثَرُونَ إن الجزاء - وهو الثاني - امتنع لامتناع الشرط - وهو الأول - فامتنع الثاني وهو الرفع ، لامتناع الأول ؛ وهو المشيئة .

قال ابن الحاجب وَمَنْ تَبِعَهُ كَابِنِ جَمْعَةِ الْمُوصِلِيِّ وَابْنِ خَطِيبٍ زَمَلَكَا : امتنع الأول لامتناع الثاني ، قالوا : لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجزاء ، لجواز إقامة شرط آخر مقامه ؛ وأما امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشرط مطلقا .

وذكروا أن لها مع شرطها وجوابها أربعة أحوال :

أحدها : أن تجرد من النفي ، نحو : لو جئتني لأكرمك ؛ وتدل حينئذٍ على انتفاء الأمرين ، وسموها حرف وجوب لوجوب ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) .

﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٣) ، أى ما هداني بدليل قوله بعده : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَ نَكَ آيَاتِي ﴾ ^(٣) ؛ لأن « بلى » جواب للنفي .

وثانيها : إذا اقترن بها حرف النفي ، نُسِيَ حرف امتناع لامتناع ، نحو : لو لم تسكرمنى لم أكرمك ، فيقتضى ثبوتها لأنهما للامتناع ؛ فإذا اقترن بهما حرف نفي ، سلب عنها الامتناع ، فحصل الثبوت ؛ لأن سلب السلب إيجاب .

ثالثها : أن يقترن حرف النفي بشرطها دون جوابها ، وهى حرف امتناع لوجوب ، نحو : لو تسكرمنى أكرمك ؛ ومعناه عند الجمهور انتفاء الجزاء وثبوت الشرط .

رابعها : عكسه وهو حرف وجوب لامتناع ، نحو : لو جتني لم أكرمك ، فيقتضى ثبوت الجزاء وانتفاء الشرط، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(١) .

واعلم أن تفسير سيويه لها مطرد في جميع مواردنا ، ألا ترى أن مفهوم الآية ^(٢) عدم نفاد كلمات الله مع فرض شجر الأرض أقلاماً والبحر ممدوداً بسبعة أبحر مدادا ، ولا يلزم ألا يقع عدم نفاد الكلمات إذا لم يجعل الشجر أقلاماً والبحر مدادا .

وكذا في « نعم العبد صهيب » فإن مفهومه أن عدم العصيان كان يقع عند عدم الخوف ، ولا يلزم ألا يقع عدم العصيان إلا عند الخوف ، وهكذا الباقي .

وأما تفسير من فسرها بأنها حرف امتناع لامتناع ، وذكر لها هذه الأحوال الأربعة فلا يطرد ، وذلك لتخلف هذا المعنى في بعض الموارد ؛ وهو كل موضوع دلّ الدليل فيه على أن الثاني ثابت مطلقا ؛ إذ لو كان منفيّا لكان النفاذ حاصلا ، والعقل يحزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأمور فلا تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ التَّوْنَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ ^(٣) .

وكذا قوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ ^(٤) ، فإن التولّى عند عدم الاسماع أولى .

وأما قوله : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » فنفي العصيان ثابت ، إذ لو اتفق نفي العصيان لزم وجوده ؛ وهو خلاف ما يقتضيه سياق الكلام في المدح .

(١) سورة المائدة ٨١

(٢) كذا في ت ، م ؛ ولعل هنا سقطا ، وهو يشير إلى قوله تعالى في سورة لقمان ٢٧ : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ ﴾

(٤) سورة الأنفال ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١١١

ولما لم يطرّد لهم هذا التفسير مع اعتقادهم صحته ، اختلفوا في تخريجها على طرق :
 الأول : دعوى أنها في مثل هذه المواضع - أعنى الثابت فيها الثانى دائماً - إنما جاءت
 لمجرد الدلالة على ارتباط الثانى بالأول ، لا للدلالة على الامتناع ، وضابطها ما يقصد به
 الدلالة على مجرد الارتباط دون امتناع كل موضع قصد فيه ثبوت شيء على كل حال ،
 فيربط ذلك الشيء بوجود أحد النقيضين لوجوده دائماً ، ثم لا يذكر إذ ذاك إلا النقيض
 الذى يلزم من وجود ذلك الشيء ، على تقدير وجود النقيض الآخر ، فعدم النفاذ فى الآية
 السكرية واقع على تقدير كون ما فى الأرض من شجرة أقلام ، وكون البحر مدّ من سبعة
 أبحر ، فعدم النفاذ على تقدير انتفاء كون هذين الأمرين أولى . وكذا عدم عصيان صهيب
 واقع على تقدير عدم خوفه ، فعدم عصيانه على تقدير وجود الخوف أولى . وعلى هذا يتقرر
 جميع ما يرد عليك من هذا الباب .

والتحقيق أنها تفيد امتناع الشرط كما سبق من الآيات الشريفة . وتحصل أنها تدلّ
 على أمرين :

أحدهما : امتناع شرطها ، والآخر كونه مستلزماً لجوابها ، ولا تدلّ على امتناع الجواب
 فى نفس الأمر ولا ثبوته ؛ فإذا قلت : لو قام زيد لقام عمرو ، فقيام زيد محكوم
 بانتفائه فيما مضى ، وبكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لقيام عمرو وقت آخر
 غير اللازم عن قيام ، أو ليس له ؟ لا يعرض فى الكلام لذلك ؛ ولكن الأكثركون الثانى
 والأول غير واقعين .

وقد سلب الإمام فخر الدين الدلالة على الامتناع مطلقاً ، وجعلها لمجرد الربط ، واحتج
 بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَأَوْسَمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ ^(١) ، قال :

فلو أفادت « لو » انتفاء الشيء ، لانتفاء غيره ، لزم التناقض ؛ لأن قوله : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ ، يقتضى أنه ما علم فيهم خيرا وما أسمعهم ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ ، يفيد أنه تعالى ما أسمعهم ولا تولوا ؛ لكن عدم التولى خير ، فيلزم أن يكون : وما علم فيهم خيرا .

قال : فعلنا أن كلمة « لو » لا تفيد إلا الربط . هذا كلامه .

وقد يمنع قوله : « إن عدم التولى خير » ؛ فإن الخير إنما هو عدم التولى ، بتقدير حصول الإسماع ، والفرض أن الإسماع لم يحصل ، فلا يكون عدم التولى على الإطلاق خيرا ، بل عدم التولى المرتب على الإسماع .

الطريق الثانى : أن قولهم : لامتناع الشيء لامتناع غيره ، معناه أن ما كان جوابا لها كان يقع لوقوع الأول ، فلما امتنع الأول امتنع أن يكون الثانى واقعا لوقوعه ، فإن وقع فلا مبرأ آخر ؛ وذلك لا ينكر فيها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دل ذلك على امتناع قيام عمرو الذى كان يقع منه لو وقع قيام زيد ، لا على امتناع قيام عمرو لسبب آخر . وكذلك « لو لم يخف الله لم يعصه » ، امتنع عدم العصيان الذى كان سيقع عند عدم الخوف لوقوع ، ولا يلزم امتناع عدم العصيان عند وجود الخوف .

الثالث : أن تحمل « لو » فيما جاء من ذلك ؛ على أنها محذوفة الجواب فيكون قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ معناه ، لو كان هذا لتكسرت الأشجار ، وفنى المداد ، ويكون قوله : ﴿ مَا نَفِدَتْ ﴾ مستأنف ، أو على حذف حرف العطف ، أى وما نفدت .

الرابع : أن تحمل « لو » فى هذه المواضع على التى بمعنى « إن » ، قال أبو العباس : لو أصلها فى الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره ، تقول : لو جئتني لأعطيتك ، ولو كان زيد هناك لضربتك ، ثم تنسح فتصير فى معنى « إن » الواقعة للجزاء ، تقول : أنت لا

تكرمى ولو أكرمك، تريد « وإن » ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ ^(٢) ، تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل أن يتبرر به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل وإن افتدى به .
فإن قيل : كيف يسوغ هذا في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مِائَةَ الْأَرْضِ ﴾ ، فإن « إن » الشرطية لا يليها إلا الفعل ، « وإن » المشددة مع ما عملت فيه اسم ؛ فإذا كانت « لو » بمنزلة « إن » فينبغي ألا تليها .

أجاب الصفار ، بأنه قد يلي « أن » الاسم في اللفظ . فأجاز ذلك في « إن » نفسها ، فأولى أن يجوز في « لو » المحمولة عليها ، وكما جاز ذلك في « لو » قبل خروجها إلى الشرط ؛ مع أنها من الحروف الطالبة للأفعال .

قال : والدليل على أن « لو » في الآيتين السابقتين بمعنى « إن » أن الماضي بعدها في موضع المستقبل ، « ولو » الامتناعية تصرف معنى المستقبل إلى الماضي ، فإن المعنى « وإن يفتد به » .

واعلم أن ما ذكرناه من أنها تقتضى امتناع ما يليها أشكل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ؛ فإنهم لم يقرؤا بالكذب .

وأجيب بوجهين : أحدهما أنها بمعنى « إن » ، والثاني قاله الزمخشري أنه على الفرض ؛ أى ولو كننا من أهل الصدق عندك .

وقال الزمخشري فيما أفردته على سورة الحجرات : « لو » تدخل على جملتين فعليتين ، تعلق ما بينهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ؛ ولما لم تكن مخلصاً للشرط كإن ولا عاملة مثلها ،

وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً؛ من حيث إفادتها في مضمونى جملتها، أن الثانى امتنع لامتناع الأول؛ وذلك أن تكسوا الناس فيقال لك: هلا كسوت زيدا! فتقول: لو جاءنى زيد لكسوته؛ افتقرت فى جوابها إلى ما ينصب علماً على التعليق، فزيدت اللام، ولم تغتفر إلى مثل ذلك «إن» لعملها فى فعلها، وخلصها للشرط.

ويتعلق بـ«لو» الامتناعية مسائل:

الأولى: إنها كالشرطية فى^(١) اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا فعل أو معمول فعل يفسره ظاهر بعده، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢)، حذف الفعل فانفصل الضمير.

وانفردت «لو» بمباشرة «أن»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾^(٣)، وهو كثير.

واختلف فى موضع «أن» بعد «لو»، فقال سيويه: فى موضع رفع بالابتداء، واختلف عنه فى الخبر، فقيل محذوف، وقيل لا يحتاج إليه.

وقال الكوفيون: فاعل بفعل مقدر تقديره: «ولو ثبت أنهم»، وهو أقيس لبقاء الاختصاص.

الثانية: قال الزمخشري: يجب كون خبر «أن» الواقعة بعد «لو» فعلاً؛ ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف.

وقال أبو حيان: هو وهم، وخطأ فاحش، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَآفِيَ الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾. وكذا رده ابن الحاجب وغيره بالآية، وقالوا: إنما ذاك فى الخبر المشتق، لا الجامد كالتى فى الآية.

(١) م: «ياختصها»

(٢) سورة الإسراء ١٠٠

(٣) سورة الحجرات

وأيد بعضهم كلام الزمخشري ، بأنه إنما جاء من حيث إن قوله : ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ ﴾ ،
لما التبس بالعطف بقوله : ﴿ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ صار خبر الجملة المعطوفة ،
وهو ﴿ يَمُدُّهُ ﴾ كأنه خبر الجملة المعطوف عليها لا لتباسها بها .

قال الشيخ في ” المغنى “ : وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقا ولم يتنبه
لها الزمخشري ، كما لم يتنبه لآية لقمان ، ولا ابن الحاجب وإلا لمنع ذلك ^(١) .

قلت : وهذا عجيب ، فإن « لو » في الآية للتمنى ، والكلام في الامتناعية ، بل أعجب
من ذلك كله أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي ، وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول
قديما في شرح ” الإيضاح “ لابن الجباز ؛ لكن في غير مظهره ؛ فقال في باب إن وإخواتها :
قال السيرافي : تقول لو أن زيدا أقام لأكرمه ، ولا تجوز : لو أن زيدا حاضر لأكرمه ؛
لأنك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل .

هذا كلامهم ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ
فِي الْأَعْرَابِ ﴾ ^(٢) ، فأوقع خبرها صفة . ولهم أن يفرقوا بأن هذه للتمنى ، فأجريت مجرى
« ليت » كما تقول : ليتهم بادون . انتهى كلامه .

نبيه

ذكر الزمخشري بعد كلامه السابق في سورة الحجرات سؤالا ، وهو : ما الفرق بين قولك
: لو جاءني زيد لكسوته ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَى ﴾ ^(٣)
و بين قوله : لو زيد جاءني لكسوته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمَلَّكُونَ خَزَائِنَ

(١) المغنى ١ : ٢٧٠

(٢) سورة الأحزاب ٢٠

(٣) سورة الزمر ٤

رَحْمَةً رَبِّي ﴿١﴾ ، وبين قوله : لو أن زيد جاءني لكسوته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ ﴿٢﴾ .

وأجاب بأن القصد في الأولى أن الفعلين ، تعليق أحدهما بصاحبه لا غير ، من غير تعرض لمعنى زائد على التعلق الساذج على الوجه الذي بينته ، وهو المعنى في الآية الأولى ؛ لأن الغرض نفي أن يتخذ الرحمن وكذا ، وبيان تعاليه عن ذلك ، وليس لأداء هذا الغرض إلا تجديد الفعلين للتعليق ، دون أمر زائد عليه ، وأما في الثاني فقد انضم إلى التعليق بأحد معنيين ؛ إما نفي الشك أو الشبهة ، وأن المذكور الذي هو زيد مكسوة للاحالة لو وجد منه الحجب . ولم يتمتع ، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره . وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ محتمل المعنيين جميعا ، أعنى أنهم للاحالة يملكون ، وأنهم المخصوصون بالإسك لوملكوا ، إشارة إلى أن الإله الذي هو مالكها ، وهو الله الذي وسعت رحمته كل شيء . لا يملك .

فإن قلت : « لو » لا تدخل إلا على فعل ، و « أنتم » ليس بمرفوع بالابتداء ، ولكن بـ « تملك » مضرا ، وحينئذ فلا فرق بين « لو تملكون » وبين « لو أنتم تملكون » لمكان القصد إلى الفعل في الموضعين دون الاسم ؛ وإنما يسوغ هذا الفرق لو ارتفع بالابتداء .

قلت : التقدير وإن كان على ذلك ، إلا أنه لما كان تمثيلا لا يتكلم به ، ينزل الاسم في الظاهر منزلة الشيء تقدم لأنه أم ، بدليل « لو ذات سوار لطمتي » ، في ظهور قصدهم إلى الاسم ، لكنه أم فيما ساقه المثل لأجله .

وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ﴿٣﴾ ، وإن كان « أحد » مرفوعا بفعل مضمر في التقدير .

وأما في الثالث ، ففيه ما في الثاني مع زيادة التأكيد الذي تعطيه « أن » وفيه إشعار بأن زيدا كان حقه أن يحيى ، وأنه بتركه الحيى قد أغفل حظه . فتأمل هذه الفروق ، وقس عليها نظائر التراكيب في القرآن العزيز ، فإنها لا تخرج عن واحد من الثلاثة .

الثالثة : الأكثر في جوابها المثبت ، اللام المفتوحة ؛ للدلالة على أن ما دخلت عليه هو اللازم لما دخلت عليه « لو » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) ، ففي اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى .

وقوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ ^(٢) ويجوز حذفها : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾ ^(٣) .

الرابعة : يجوز حذف جوابها العلم به . وللتعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ ^(٥) ، وهو كثير ، سبق في باب الحذف على ما فيه من البحث ، وأما قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ فيحتمل أن يكون جواب « لو » محذوفا والتقدير لنفدت هذه الأشياء ، وما نفدت كلمات الله ، وأن يكون ما ﴿ نفدت ﴾ هو الجواب مبالغة في نفى النفاذ ؛ لأنه إذا كان نفى النفاذ لازما على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلاما والبحر مدادا كان لزومه على تقدير عدمها أولى .

وقيل : تقدر هي وجوابها ظاهرا ، كقوله تعالى : ﴿ مَا آمَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ ^(٦) ، تقديره : ولو كان معه آلهة إذا لذهب كل إله .

وقوله : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّوْا بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ ^(٧) ، أى ولو يكون وخططت ، إذن لارتاب .

(٢) سورة الواقعة ٦٥

(٤) سورة هود ٨

(٦) سورة المؤمنون ٩١

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الواقعة ٧٠

(٥) سورة الرعد ٣١

(٥) سورة العنكبوت ٤٨

الوجه الثانى : من أوجه « لو » أن تكون شرطية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « إن » المكسورة، وإنما أقيمت مقامها ؛ لأنّ فى كل واحدة منهما معنى الشرط ، وهى مثلها فىلها المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا ﴾ ^(٢) .

وإن كان ماضيا لفظا صرفه للاستقبال ، كقوله : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ ^(٣) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَابًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ ^(٦) ، ونظائره .
قالوا: ولولا أنها بمعنى الشرط لما اقتضت جوابا؛ لأنه لا بد لها من جواب ظاهر أو مضمّر، وقد قال المبرّد فى " الكامل " : إن تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل منه أن يفتدى به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل إن افتدى به .

قالوا : وجوابها يكون ماضيا لفظا كما سبق ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ ^(٧) ، ومعنى ؛ ويكون باللام غالبا ، نحو : ﴿ وَأَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ ^(٨) .
وقد يحذف نحو : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ ^(٩) ، ولا يحذف غالبا إلا فى صلة ، نحو : ﴿ وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ ^(١٠) ، الآية .

الثالث: لو المصدرية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « أن » المفتوحة ، كقوله تعالى : ﴿ يَبْذُ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(١٠) .

- | | |
|---------------------|----------------------|
| (١) سورة الأحزاب ٥٢ | (٢) سورة يس ٦٦ |
| (٣) سورة التوبة ٢٣ | (٤) سورة يوسف ١٧ |
| (٥) سورة النساء ٩ | (٦) سورة آل عمران ٩١ |
| (٧) سورة فاطر ١٤ | (٨) سورة البقرة ٢٠ |
| (٩) سورة الواقعة ٧٠ | (١٠) سورة البقرة ٩٦ |

وقوله : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّدُّونَكُمْ ﴾ ^(١) .
 ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْنَتِكُمْ ﴾ ^(٢) .
 ﴿ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي ﴾ ^(٣) ، أى الاقتداء .

ولم يذكر الجمهور مصدرية « لو » وتناولوا الآيات الشريفة على حذف مفعول
 « يود » ، وحذف جواب « لو » ، أى يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة ليسرّ بذلك .
 وأشكل قول الأولين بدخولها على « أن » المصدرية ، فى محو قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ
 أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ﴾ ^(٤) ، والحرف المصدرى لا يدخل على مثله !
 وأجيب : بأنها إنما دخلت على فعل محذوف مقدر تقديره « يود لو ثبت أن بينها »
 فانتفت مباشرة الحرف المصدرى لثله .

وأورد ابن مالك السؤال فى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ^(٥) وأجاب بهذا ، وبأن هذا من باب
 توكيد اللفظ بمرادفه ، نحو : ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾ ^(٦) .
 وفى كلا الوجهين نظر ، أما الأول وهو دخول « لو » على « ثبت » مقدرًا ، إنما هو مذهب
 المبرد ، وهو لا يراه فكيف يقرره فى الجواب !

وأما الثانى ، فليست هنا مصدرية بل للتمنى كما سيأتى . ولو سلم فإنه يلزم ذلك وصل
 « لو » بجملة اسمية مؤكدة بـ « أن » . وقد نص ابن مالك وغيره ؛ على أن صلتها لا بد أن
 تكون فعلية بماض أو مضارع .

قال ابن مالك : وأكثر وقوع هذه بعد « ود » أو « يود » أو ماضى معناها من مفهم
 تمن . وبهذا يعلم غلط من عدّها حرف تمن ، لو صح ذلك لم يجمع بينها وبين فعل تمن ، كما
 لا يجمع بين ليت وفعل تمن .

(٢) : سورة النساء ١٠٢

(٤) : سورة آل عمران ٣٠

(٦) : سورة الأنبياء ٣١

(١) : سورة البقرة ١٠٩

(٣) : سورة الماعز ١١

(٥) : سورة الشعراء ١٠٢

الرابع : لو التي للتمنى ، وعلامتها أن يصح موضعها « ليت » ، نحو : لو تأتينا فتحدثنا ، كما تقول :
ليتك تأتينا فتحدثنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ^(١) ﴾ ، ولهذا نصب ، فيكون
في جوابها ؛ لأنها أفهمت التمني ، كما انتصب ﴿ فَأَفُوزَ ^(٢) ﴾ ، في جواب « ليت » : ﴿ يَا لَيْتَنِي
كُنْتُ مَعَهُمْ ^(٣) ﴾ .

وذكر بعضهم قسما آخر وهو التعليل كقوله : ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ^(٣) ﴾ .



لولا

مرکبة عند سيبويه من « لو » و « لا » ، حكاها الصَّفَّار . والصحيح أنها بسيطة .
ومن التركيب ما يغير ، ومنه ما لا يغير ، فما لا يغير « لولا » . وما يغير بالتركيب
« حبذا » صارت للمدح والثناء ، وانفصل « ذا » عن أن يكون مثني أو مجموعاً أو مؤنثاً ،
وصار بلفظ واحد لهذه الأشياء ؛ وكذلك « هَلَّا » زال عنها الاستفهام جملة .
نم هي على أربعة أضرب :

الأول : حرف امتناع لوجوب ، وبعضهم يقول : لوجود ، بالدال .
قيل : ويلزم على عبارة سيبويه في « لو » أن تقول حرف لما سيقع ، لا انتفاء ما قبله .
وقال صاحب " رصف الميانى " ، ^(١) : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل
عليها ؛ فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فهي حرف امتناع لوجوب ؛ نحو : لولا زيد
لأحسنت إليك ؛ فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين ، فحرف وجود لامتناع ،
نحو : لولا عُدُم زيد لأحسنت إليك . انتهى .

ويلزم في خبرها الحذف ، ويستغنى بجوابها عن الخبر . والأكثر في جوابها المثبت اللام ،
نحو : ﴿ لَوْلَا أَتَمَّمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ . لَلْبَيْتِ
فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ ^(٣) .

وقد يحذف للعلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ
تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ ^(٤) .

(١) كتاب رصف الميانى فى حروف المعانى لأحمد بن عبد النور المائلى - كشف الظنون .

(٢) سورة سبأ ٣١ (٣) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) سورة النور ١٠

وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ ^(١) ، لهم بها ، لكنه امتنع همه بها لوجود رؤية بُرْهَان ربه ، فلم يحصل منه هم البتة ، كقولك : لولا زيد لأكرمك ؛ المعنى أن الإكرام ممتنع لوجود زيد ؛ وبه يتخلص من الإشكال الذي يورد : وهو كيف يليق به الهم !

وأما جوابها إذا كان منفيًا بجاء القرآن بالحذف ، نحو : ﴿ مَا زَكَايَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ ^(٢) .

وهو يرد قول ابن عصفور أن النفي بـ « ما » الأحسن باللام .

الثاني : التخصيص ، فتختص بالمضارع ، نحو : ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾ ^(٣) .

﴿ لَوْلَا بِنَهَامُ أَرْبَابَيْنِ وَأَلْخَبَارُ ﴾ ^(٤) .

﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ ^(٥) .

والتوبيخ والتنديم ، فتختص بالماضي ، نحو : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ ﴾ ^(٦) .

﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ ^(٧) .

وفي كل من القسمين تختص بالفعل ؛ لأن التخصيص والتوبيخ لا يردان إلا على الفعل ؛ هذا هو الأصل .

وقد جوزوا فيها إذا وقع الماضي بعدها أن يكون تخصيصاً أيضاً ؛ وهو حينئذ يكون قرينة صارفة للماضي عن المضي إلى الاستقبال ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ

(٢) سورة النور ٢١

(٤) سورة المائدة ٦٣

(٦) سورة النور ١٣

(١) سورة يوسف ٢٤

(٣) سورة النمل ٤٦

(٥) سورة المنافقون ١٠

(٧) سورة الأنعام ٤٣ .

فَرَقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ^(١) ، يجوز بقاء «نفر» على ساء في الماضي ، فيكون «لولا»
توبيخاً . ويجوز أن يراد به الاستقبال ، فيكون تحضيضاً .

قالوا : وقد تفصل من الفعل ياذ وإذا معمولين له ، وبجمله شرطية معترضة .
فالأول : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ﴾ ^(٢) ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ ^(٣) .
والثاني والثالث : نحو : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ .
وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ . فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ .
تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٤) ، المعنى : فهلا ترجعون للروح إذا بلغت الخلقوم إن كنتم
مؤمنين ؛ وحالتكم أتاكم شاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بملنا، أو بالملائكة،
ولكنكم لا تشهدون ذلك . ولولا الثانية تكرار للأولى .

الثالث : للاستفهام بمعنى هل ، نحو : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ ^(٥) .
﴿ لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ ^(٦) .

قاله المروى : ولم يذكره الجمهور ؛ والظاهر أن الأولى للعرض ، والثانية مثل : ﴿ لَوْلَا
جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ ﴾ ^(٧) .

الرابع : للنفي بمعنى « لم » نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾ ^(٨) ،
أى لم تكن .

﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ^(٩) ، أى فلم يكن . ذكره ابن فارس
في كتاب " ققه العربية " والمروى في " الأزهية " .

(٢) سورة النور ١٦

(٤) سورة الواقعة ٨٣ - ٨٧

(٦) سورة الأنعام ٨

(٨) سورة يونس ٩٨

(١) سورة التوبة ١٢٢

(٣) سورة الأنعام ٤٣

(٥) سورة المنافقون ١٠

(٧) سورة النور ١٣

(٩) سورة هود ١١٦

والظاهر أن المراد « فهلا » ، ويؤيده أنها في مصحف أبي ﴿ فَهَلَّا كَانَتْ قَرْيَةً ﴾ ،
نعم ، يلزم من ذلك الذى ذكره معنى المضى ، لأن اقتران التوبيخ بالماضى يشعر بانتفاؤه
وقال ابن السجري : هذا يخالف أصح الإعرابين ؛ لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه
البدل ، ويجوز فيه النصب ، ولم يأت فى الآيتين إلا النصب ، أى فدل على أن الكلام
موجب ، وجوابه ما ذكرنا ، من أن فيه معنى النفي .

وجعل ابن فارس منه : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾ ^(١) ، المعنى : اتخذوا
من دون الله آلهة ولا يأتون عليه بسُلطان .

ونقل ابن بُرْجان فى تفسيره فى أواخر سورة هود ، عن الخليل ، أن جميع ما فى القرآن
من « لولا » فهى بمعنى « هلا » إلا قوله فى سورة الصافات : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ
الْمُسَبِّحِينَ . لَلْبَثِ ﴾ ^(٢) ؛ لأن جوابها بخلاف غيرها .
وفيه نظر لما سبق .

لوما

هى قريب من « لولا » ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْثَلَاثَةِ ﴾ ^(٣) ، قال
ابن فارس : هى بمعنى « هلا » ^(٤) .

(٢) - سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) فقه الثمّة ١٣٥

(١) - سورة الكهف ١٥

(٣) - سورة الحجر ٧

لم

نفى للمضارع وقلبه ماضيا ، وتجزمه ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ^(١) .
ومن العرب من ينصب بها ، وعليه قراءة : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ ^(٢) ، بفتح الحاء ؛
وخرجت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت .



لَمَّا

على ثلاثة أوجه :

أحدها : تدخل على المضارع، فتجزمه وتقلبه ماضيا، كـ « لم »، نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ ﴾ ^(٢) ، أى لم يذوقوه : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ^(٣) .

لكنها تفارق « لم » من جهات :

أحدها : أن « لم » لنفى فعل ، و « لما » لنفى « قد فعل » ، فالنفي بها أكد . قال الزمخشري في " الفائق " : لما مركبة من « لم » و « ما » هى نقيضة « قد » ، وتنفي ما تشبته من الخبر المنتظر .

وهذا أخذه من أبى الفتح ، فإنه قال : أصل « لما » « لم » زيدت عليها « ما » ، فصارت نفياً ، تقول : قام زيد ، فيقول الجيب بالنفى : لم يقم ؛ فإن قلت : قد قام ، قلت : لما يقم ؛ لما زاد فى الإثبات « قد » زاد فى النفى « ما » ، إلا أنهم لما ركبوا « لم » مع « ما » حدث لها معنى ولفظ ، أما المعنى فإنها صارت فى بعض المواضع ظرفا ، فقالوا : لما قمت قام زيد ، أى وقت قيامك قام زيد . وأما اللفظ ، فلأنه يجوز الوقف عليها دون مجزومها ، نحو جئتكم ولما . أى ولما تجي . انتهى .

ويخرج من كلامه ثلاثة فروق : ما ذكرناه أولا ، وكونها قد تقع اسما هو ظرف ، وأنه يجوز الوقف عليها دون النفى ، بخلاف « لم » .

ورابعها: يحىء اتصال منفيها بالحال، والمنفى لم لا يلزم فيه ذلك، بل قد يكون منقطعا، نحو: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ ^(١)، وقد يكون متصلا نحو: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبَّ شَقِيًّا ﴾ ^(٢).

وخامسها: أن الفعل بعد «لَمَّا» يجوز حذفه اختيارا.

سادسها: أن «لم» تصاحب أدوات الشرط بخلاف «لَمَّا» فلا يقال: «إن لما يقيم»، وفي التنزيل ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ ﴾ ^(٣)، ﴿ وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا ﴾ ^(٤).

سابعها: أن منفي «لَمَّا» متوقع بثبوته، بخلاف منفي «لم»، ألا ترى أن معنى: ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابٍ ﴾ ^(٥): أنهم لم يدوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ^(٦): «لَمَّا» من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ^(٧).

وأنكر الشيخ أبو حيان دلالة «لَمَّا» على التوقع، فكيف يتوهم أنه يقع بعد.

وأجاب بعضهم بأن «لَمَّا» ليست لنفي المتوقع حيث يستبعد توقعه؛ وإنما هي لنفي الفعل المتوقع، كما أن «قد» لإثبات الفعل المتوقع؛ وهذا معنى قول النحويين: إنها موافقة لـ «قد فعل»: أى يحجب بهافى النفى حيث يحجب بـ «قد» فى الإثبات؛ ولهذا قال ابن السراج: جاءت «لَمَّا»، بعد فعل، يقول القائل: «لَمَّا يفعل»، فتقول: قد فعل.

(٢) سورة مريم ٤
(٤) سورة المائدة ٧٣
(٦) سورة الحجرات ١٤

(١) سورة الإنسان ١
(٣) سورة المائدة ٦٧
(٥) سورة ص ٨
(٧) سورة الكشاف ٤ : ٢٩٩

الوجه الثانى : أن تدخل على ماض ؛ فهى حرف وجود لوجود ، أو وجوب لوجوب ، فيقتضى وقوع الأمرين جميعا ؛ عكس « لو » نحو : لما جاءنى زيد أكرمه .

وقال ابن السراج والفارسي : ظرف بمعنى « حين » .

ورده ابن عصفور بقوله : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ ^(١) قال : لأن الهلاك لم يقع حين ظلموا ؛ بل كان بين الظلم والهلاك إرسال الرسل وإنذارهم إياهم ؛ وبعد ذلك وقع الإهلاك ، فليست بمعنى « حين » ؛ وهذا الرد لا يحسن إلا إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدأ الظلم ؛ وليس كذلك ، بل قوله : ﴿ ظَلَمُوا ﴾ فى معنى « استداموا الظلم » أى وقع الإهلاك لهم حين ظلمهم ؛ أى فى حين استدامتهم الظلم ، وهم متلبسون به .

ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَغْرَضْنَاهُمْ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَذْيَنَ ﴾ ^(٣) .

﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ ^(٤) .

﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا ﴾ ^(٥) .

﴿ فَلَمَّا أَحْصَا بَأْسَنَا ﴾ ^(٦) .

وأما جوابها فقد يحىء ظاهرا كما ذكرنا ، قد يكون جملة اسمية مقرونة بالقاء ؛ نحو : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾ ^(٧) .

أو مقرونة بما النافية ، كقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ ﴾ ^(٨) .

وبإذ المفاجئة ، نحو : ﴿ فَلَمَّا أَحْصَا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الإسراء ٦٧

(٤) سورة هود ٧٧

(٦) سورة الأنبياء ١٢

(٨) سورة فاطر ٤٢

(١) سورة الكهف ٥٩

(٣) سورة القصص ٢٣

(٥) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة لقمان ٣٢

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ ^(١) .

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ ^(٢) .

﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ ^(٣) .

وبهذا ردُّ على من زعم أنها ظرف بمعنى « حين » فإن « ما » النافية « وإذا » الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ فانتفى أن يكون ظرفا .

وقد يكون مضارعا ، كقوله : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾ ^(٤) وهو بمعنى الماضي ، أى جادلنا .

وقد يحذف ، كقوله : ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ ^(٥) ، قال بعضهم : التقدير انقسموا قسمين ، منهم مقتصد ، ومنهم غير ذلك ، لكن الحق أن ﴿مقتصد﴾ هو الجواب ؛ هو الذى ذكره ابن مالك ، ونوزع فى ذلك من جهة أن خبرها مقرون بالفاء يحتاج لدلائل .

وقوله : ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ ^(٦) ؛ جوابه محذوف ؛ أى لمنعتكم .

وأما قوله عز وجل : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ ^(٧) .

قيل جواب « لما » الأولى « لما » الثانية ؛ وجوابها ورد باقترانه .

وقيل : ﴿كفروا به﴾ جواب لها ؛ لأن الثانية تكرير للأول .

وقيل : جواب الأولى محذوف ، أى أنكروه .

واختلف فى قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ ^(٨) ، فقيل : الجواب ﴿ذَهَبَ

الله﴾ . وقيل : محذوف استطراد للكلام مع أمن اللبس ، أى حدث .

(٢) سورة العنكبوت ٦٥

(٤) سورة هود ٧٤

(٦) سورة هود ٨٠

(٨) سورة البقرة ١٧٠

(١) سورة الزخرف ٥٧

(٣) سورة الزخرف ٥٠

(٥) سورة لقمان ٣٢

(٧) سورة البقرة ٨٩

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَن يُجْعَلُوهُ ﴾ ^(١) : قيل الجواب قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، على جمل الواو زائدة .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أنجيناه وحفظناه .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَن إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ ^(٣) ، قيل : الجواب ﴿ وجاءته ﴾ على زيادة الواو .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أخذ يجادلنا .

وقيل : ﴿ يجادلنا ﴾ مؤول بـ « جادلنا » .

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ ﴾ ^(٤) ، أى أجزل له الثوب وتله .

وأما قوله : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ ^(٥) ، فأتقدم من قوله : ﴿ وجعلنا ﴾ بسدّ الجواب ، لا أنه الجواب ؛ لأن الجواب لا يقدم عليها .

وكذا قوله : ﴿ وَتِلْكَ الْأَقْرُسُ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ ^(٦) ، فأتقدم من قوله : ﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ ، بسدّ الجواب ، لا أنه الجواب ، لأن الجواب لا يقدم عليها .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ ^(٧) ؛ فإنما وقع جوابها بالنفي ؛ لأن التقدير : فلما جاءهم نذير زادهم نفورا ، أو ازداد نفورهم .

تنبيه : يختلف المعنى بين تجردها من « أن » ودخولها عليها ؛ وذلك أن من شأنها أن تدل على أن الفعل الذى هو ناصبها قد تعلق بعقب الفعل الذى هو خافضته من غير مهلة ؛ وإذا انفتحت « أن » بعدها أكدت هذا المعنى وشددته ، ذكره الزمخشري فى كشفه القديم قال : ونراه مبنيًا فى قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا... ﴾ ^(٨) الآية ، كأنه قال : لما أبصرهم لحقته المساءة ، وضيق الذرع فى بديهة الأمر وغرته .

(٣) سورة هود ٧٤

(٤) سورة الجعدة ٢٤

(٦) سورة فاطر ٤٢

(١) سورة يوسف ١٥

(٣) سورة الصافات ١٠٣

(٥) سورة الكف ٥٩

(٧) سورة هود ٧٧

الوجه الثالث : حرف استثناء ، كقوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ^(١) على قراءة تشديد الميم .

وقوله : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٢) .

لَمَّا

المخففة

مركبة من حرفين : اللام وما النافية . وسيبويه يجعل « ما » زائدة ، والفارسي يجعل اللام ؛ وسيأتي في حرف الميم .



لن

صيغة مرتجلة للنفي في قول سيبويه ، ومركبة عند الخليل من « لا » و « أن » .

واعترض بتقديم المفعول عليها ، نحو : زيدا لن أضرب .

وجوابه : يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط .

وكان ينبغي أن تكون جازمة ، وقد قيل به ؛ إلا أن الأكثر النصب .

وعلى كل قول ؛ فهي لنفي الفعل في المستقبل ؛ لأنها في النفي نقيضة السين وسوف

وأن في الإثبات ؛ فإذا قلت : سأفعل أو سوف أفعل كان نقيضه « لن أفعل » .

وهي في نفي الاستقبال آكد من « لا » ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُبْرِحَ الْأَرْضَ ﴾ ^(١)

آكد من قوله : ﴿ لَا أُبْرِحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ بَحْرَيْنِ ﴾ ^(٢) .

وليس معناها النفي على التأييد ؛ خلافا لصاحب " الأمودج " بل إن النفي مستمر

في المستقبل ؛ إلا أن يطرأ ما يزيله ، فهي لنفي المستقبل « ولم » لنفي الماضي ، و « ما »

لنفي الحال .

ومن خواصها أنها تنفي ما قُرب ، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معناها ، وقد جاء

في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا ﴾ ^(٣) بحرف « لا » في الموضع الذي اقترن به حرف

الشرط بالفعل ، فصار من صيغ العموم بعم الأزمنة ، كأنه يقول : متى زعموا ذلك لوقت

من الأوقات . وقيل لهم : تمنوا الموت ، فلا يتمنونه .

وقال في البقرة : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ ﴾ ^(٤) ، فقصر من صيغة النفي ، لأن قوله تعالى :

(١) - سورة يوسف ٨٠

(٣) - سورة الجمعة ٧

(٢) - سورة الكهف ٦٠

(٤) - سورة البقرة ٩٥

﴿قُلْ إِنِّي كَانْتُ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾^(١)، وليست «لن» مع «كان» من صيغ العموم؛ لأن «كان» لا تدخل على حدث؛ وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر، عبارة عن قصر الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث؛ كأنه يقول: إن كان قد وجب لكم الدار الآخرة، فتمنوا الموت، ثم قال في الجواب: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ﴾، فانتظم معنى الآيتين. وأما التأييد فلا يدل على الدوام، تقول: زيد بصوم أبداً، ويصلى أبداً؛ وبهذا يبطل تعلق المعتزلة بأن «لن» تدل على امتناع الرؤية؛ ولو نفى بـ«لا» لكان لم فيه متعلق؛ إذ لم يخص بالكتاب أو بالسنة، وأما الإدراك الذي نفى بـ«لا» فلا يمنع من الرؤية؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ»، ولم يقل: «تدركون ربكم»، والعرب تنفي المظنون بـ«لن» والمشكوك بـ«لا».

وممن صرح بأن التأييد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا ينقطع ابنُ الخشاب. وقد سبق مزيد كلام فيها في فصل التأييد وأدواته.

قيل: وقد تأتى للدعاء كما أتت «لا» لذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٢).

ومنه آخرون، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم؛ بل إلى المخاطب والغائب، نحو: يارب لا عذبت فلانا! ونحوه: لا عذب الله عمرا.

لكن

للاستدراك مخففة ومثقلة ؛ وحقيقته رفع مفهوم الكلام السابق ، تقول : ما زيد شجاع ولكنه غير كريم ، فرفعت : « لكن » ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم له ، لكونها كالمقتضيين ؛ فإن رفعنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء ؛ وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه ما ؛ فلا يجوز وقوعها بين متوافقين ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَأَاهُمْ كَثِيرًا لَفِشَلْتُمْ وَلَتَنْتَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ۝ ﴾ ^(١) ، لكونه جاء في سياق « لو » ، « ولو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فدل على أن الرؤية ممتعة في المعنى ؛ فلما قيل : ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ۝ ﴾ علم إثبات ما فهم إثباته أولا وهو سبب التسليم ؛ وهو نفى الرؤية ، فلم أن المعنى : ولكن الله ما أراكم كثيرا ليسلمكم ، خذف السبب وأقيم السبب مقامه .

قال ابن الحاجب : الفرق بين « بل » و « لكن » ؛ وإن اتفقا في أن الحكم للثاني ؛ أن « لكن » وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها ، ولا يستقيم تقديره إلا مثبتا لامتناع تقدير النفي في الفرد ؛ وإذا كان مثبتا وجب أن يكون ما قبله نفيا ، كقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو ؛ ولو قلت : جاءني زيد لكن عمرو ، لم يحز لما ذكرنا . وأما بل فلإضراب مطلقا ، موجبا كان الأول أو منغيا .

وإذا ثقلت فهي من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ ولا يليها الفعل .

وأما وقوع المرفوع بعدها في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ۝ ﴾ ^(٢) ، و « هو » ضمير الرفع ، فجوابه أنها هنا ليست المثقلة بل هي المخففة ؛ والتقدير : لكن أنا هو الله ربى ؛

ولهذا تكتب في المصاحف بالالف ، ويوقف عليها بها ؛ إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة على النون ؛ فالتقت النونان ، فأدغمت الأولى في الثانية ، وموضع « أنا » رفع بالابتداء ، وهو مبتدأ ثان و « الله » مبتدأ ثالث ، و « ربّي » خبر المبتدأ الثالث ، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني هو خبر الأول ، والراجع إلى الأول الياء .

ثم المخففة قد تكون مخففة من الثقيلة ، فهي عاملة ، وقد تكون غير عاملة ، فيقع بعدها المفرد ، : نحو ما قام زيد لكن عمر ، فتكون عاطفة على الصحيح ، وإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء .

وقال صاحب " البسيط " : إذا وقع بعدها جملة ؛ فيل هي للعطف ، أو حرف ابتداء . قولان : كقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ ﴾ ^(١) .

قال : ونظير فائدة الخلاف في جواز الوقف على ما قبلها ؛ فعلى العطف لا يجوز ، وعلى كونها حرف ابتداء يجوز .

قال : وإذا دخل عليها الواو انتقل العطف إليها ، وتجردت للاستدراك .

وقال الكسائي : المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو ، وتخفيفها إذا لم تقترن بها ؛ وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) .

﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ ﴾ ^(١) .

﴿ لَكِنَّ الرُّسُولَ ﴾ ^(٤) .

(٢) - سورة الأنعام ٣٣

(٤) - سورة التوبة ٨٨

(١) سورة النساء ١٦٦

(٣) سورة الأعراف ١٣١

﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾^(١)،

﴿لَكِنَّ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ﴾^(٢).

وعلى القراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها كـ « بل » ، فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو ، وأما إذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

وقد اختلف القراء في ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٣) ، فأكثرهم على تخفيفها ونصب « رسول » بإضمار « كان » أو بالعطف على « أبا أحد » . والأول أليق ، لكن ليست عاطفة لأجل الواو ، فالأليق لها أن تدخل على الجمل كـ « بل » العاطفة .

وقرأ أبو عمرو بتشديدها على أنها عاملة ، وحذف خبرها ؛ أي ولكن رسول الله هو ، أي محمد .



لعلّ

تجىء لمعان :

الأول للترجى فى المحبوب ، نحو : لعل الله يغفر لنا ، وللإشفاق فى المكروه ، نحو : لعلّ الله يغفر للعاصى . ثم وردت فى كلام من يستحيل عليه الوصفان ، لأنّ الترجى للجهل بالعاقبة وهو محال على الله وكذلك الخوف والإشفاق .

فمنهم من صرفها إلى مخاطبين . قال سيبويه فى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(١) ، معناه : كونا على رجاء كما فى ذكرهما ، يعنى أنه كلام منظور فيه إلى جانب موسى وهارون عليهما السلام ؛ لأنهما لم يكونا جازمين بعدم إيمان فرعون .

وأما استعمالها فى الخوف ؛ ففى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ ^(٢) ، فإن الساعة مخوفة فى حق المؤمنين ، بدليل قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا ﴾ ^(٣) .

وفى هذا ردّ على الزمخشري حيث أنكر أن تكون هذه الآية من هذا القبيل .
فإن قلت : مامعنى قولهم : « لعل من الله واجبة » ؟ هل ذلك من شأن المحبوب ، أو مطلقاً ؟ وإذا كانت فى المحبوب فهل ذلك إخراج لها عن وضع الترجى إلى وضع الخبر ، فيكون مجازاً أم لا ؟

قلت : ليس إخراجاً لها عن وضعها ؛ وذلك أنهم لما رأوها من الكريم للمخاطبين فى ذلك المحبوب تعريض بالوعد ، وقد علم أن الكريم لا يعرض بأن يفعل إلا بعد التصميم عليه ، فجرى الخطاب الإلهى مجرى خطاب عظماء الملوك من الخلق . وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا

رَبِّكُمْ.. ﴿الآية إلى﴾ تَتَّقُونَ ﴿^(١)، إطاع النّومين بأن يبلغ بإيمانه درجة التقوى العالية، لأنه بالإيمان يفتحها وبالإيمان يختصها، ومن ثم قال مالك وأبو حنيفة: الشرع ملزم.

وقد قال الزمخشري: وقد جاءت على سبيل الإطاع في مواضع من القرآن، لكنه كريم رحيم، إذا أطمع فَعَلَ ما يُطمع لا محالة، فخرى إطاعه مجرى وعده، فلهذا قيل: إنها من الله واجبة.

وهذا فيه راحة الاعتزال في الإيجاب العقلي، وإنما يحسن الإطاع دون التحقيق، كيلا يتكل العباد، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ﴾ ^(٢).

وقال الراغب: «لعل» طمع وإشفاق.

وذكر بعض المفسرين أن «لعل» من الله واجبة، وفُسر في كثير من المواضع: «لا» وقالوا: إن الطمع والإشفاق لا يصح على الله تعالى.

قال: ولعلّ- وإن كان طمعاً- فإن ذلك يقتضى في كلامهم تارة طمع المخاطب، وتارة طمع المخاطب، وتارة طمع غيرها، فقوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ﴾ ^(٣)، فذلك طمع منهم في فرعون.

وفي قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى﴾ ^(٤)، إطاع موسى وهارون، ومعناه: قولاً له قولاً لنا راجعين أن يتذكر أو يحشى.

وقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ ^(٥)، أى تظن بك الناس.

وعليه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ ^(٦)، وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ^(٧)، أى راجعين الفلاح.

(٢) سورة التحريم ٨

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة الشعراء ٢

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الكهراء ٤٠

(٥) سورة هود ١٢

(٧) سورة الأنفال ٤٥

كما قال : ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ ﴾ ^(١).

وزعم بعضهم بأنها لا تكون للترجي إلا في الممكن ، لأنه انتظار ، ولا ينتظر إلا في ممكن ؛ فاما قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ أُنَبِّغُ الْأَشْبَابَ ... ﴾ ^(٢) الآية ، فاطلاع فرعون إلى الإله مستحيل ، وبجهله اعتقد إمكانه ، لأنه يعتقد في الإله الجسمية والمكان ، تعالى الله عن ذلك !

الثاني للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ^(٣) .
﴿ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ^(٤) ، أى كى .
وجعل منه ثعلب : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ ^(٥) ، أى « كى » ، حكاة عنه صاحب
" المحكم " .

الثالث : الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ ^(٦) .
﴿ وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكِّي ﴾ ^(٧) .

وحكى البغوى فى تفسيره عن الواقدى أن جميع ما فى القرآن من « لعل » فإنها للتعليل ،
إلا قوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ ^(٨) ، فإنها للتشبيه .
وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة ، ووقع فى صحيح البخارى فى قوله :
﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ أن « لعل » للتشبيه .

(٢) - سورة غافر ٣٦
(٤) - سورة النحل ١٥
(٦) - سورة الطلاق ١
(٨) - سورة الشعراء ١٢٩

(١) سورة البقرة ٢١٨
(٣) سورة الأنعام ١٥٥
(٥) سورة طه ٤٤
(٧) سورة عبس ٣

وذكر غيره أنها للرجاء المحض ؛ وهو بالنسبة إليهم
واعلم أن الترجى والتمنى من باب الإنشاء ، كيف يتعلقان بالماضى !
وقد وقع خبر « ليت » ماضيا فى قوله : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ (١)
ومن نص على منع وقوع الماضى خبرا للعلّ الرّمانيّ .



ليس

فعل معناه نفى مضمون الجملة في الحال ، إذا قلت : ليس زيد قائما ، نفيت قيامه في حالك هذه . وإن قلت : ليس زيد قائما غدا لم يستقم ، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلا .

هذا قول الأكثرين ؛ وبعضهم يقول : إنها لنفي مضمون الجملة عموما .

وقيل مطلقا ؛ حالا كان أو غيره . وقواه ابن الحاجب .

ورد الأول بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^(١) ؛ وهذا نفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة ، فهو نفى في المستقبل ؛ وعلى هذين القولين يصح « ليس إلا الله » ؛ وعلى الأول يحتاج إلى تأويل ، وهو أنه قد ينفي عن الحال بالقرينة ، نحو ليس خلق الله مثله .

وهل هو لنفي الجنس أو الوحدة ؟ لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب " شواهد التوضيح " فقال في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس صلاة أثقل على المنافقين » فقيه شاهد على استعمال « ليس » للنفي العام المستغرق به للجنس ؛ وهو مما يغفل عنه . ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾ ^(٢) .

لذن

بمعنى « عند » ، وهي أخص منها لدلالته على ابتدائها به ، نحو : أقيمت عنده من لذن

طلوع الشمس إلى غروبها . فتوضح نهاية الفعل وهي أبلغ من «عند» ، قال تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ ^(١) .

﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَتَّخِذَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾ ^(٢) .

﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ ^(٣) .

﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ ^(٤) .

وقد سبق الفرق بينهما في عند .

وقد تحذف نونها ، قال تعالى : ﴿ وَالْفَيَّا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾ ^(٥) .

﴿ هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ ﴾ ^(٦) .



(٢) سورة الأنبياء ١٧

(٤) سورة مريم ٥

(٦) سورة ق ٢٣

(١) سورة الكهف ٧٦

(٣) سورة النمل ٦

(٥) سورة يوسف ٢٥

ما

تكون على اثني عشر وجها : ستة منها أسماء ، وستة حروف .

[ما الاسمية]

فالاسمية ضربان : معرفة ونكرة ؛ لأنه إذا حُسِّن موضعها « الذي » فهي معرفة ، أو « شيء » فهي نكرة ؛ وإن حُسِّنا معا جاز الأمران ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ ^(١) و ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ ^(٢) .

والنكرة ضربان : ضرب يلزم الصفة ، وضرب لا يلزمه ، والذي يلزمه الاستفهامية والشرطية والتعجب ، وما عداها تكون منه نكرة ، فلا بد لها من صفة تلزمها .

فالأول من الستة : الأسماء الخبرية ، وهي الموصولة ، ويستوى فيها التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾ ^(٤) ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٥) .

فإن كان المراد بها لذكر كانت للتذكير ، بمعنى « الذي » ، وإن كان المراد بها المؤنث كانت للتأنيث بمعنى « التي » .

وقال السهيلي : كذا يقول النحويون ، إنها بمعنى « الذي » مطلقا ، وليس كذلك ، بل بينهما تخالف في المعنى وبعض الأحكام .

أما المعنى : فلأن « ما » اسم مبهم في غاية الإبهام ؛ حتى إنه يقع على المعدوم ، نحو : « إن الله عالم بما كان وبما لم يكن » .

(٢) سورة ق ٢٣

(٤) سورة البقرة ٤

(١) سورة النساء ٤٨

(٣) سورة النحل ٩٦

(٥) سورة النحل ٤٩

وأما في الأحكام فإنها لا تكون اعتدالاً قبلها، ولا منعوتة، لأن صلتها تفتنيها عن النعت ولا تنفي ولا تجمع. انتهى.

ثم لفظها مفرد ومعناها الجمع، ويحوز مراعاتها في الضمير.
ونحوه من مراعاة المعنى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾^(١)،
ثم قال: ﴿هُوَ لَا يَشْفَعُ لَنَا﴾^(٢)، لما أراد الجمع.

وكذا قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾^(٣).

ومن مراعاة اللفظ: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾^(٤).
وأصلها أن تكون لغير العاقل، كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾^(٥).

وقد تقع على من يعقل عند اختلاطه بما لا يعقل تغليبا، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٦)، وقوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾^(٧)، الآية، بدليل نزول الآية بعدها مخصصة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى﴾^(٨).

قالوا: وقد تأتي لأنواع من يعقل، كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٩)، أى الأبقار إن شئتم أو الثيبات.

ولا تكون لأشخاص من يعقل على الصحيح؛ لأنها اسم مبهم يقع على جميع الأجناس، فلا يصح وقوعها إلا على جنس.

(٢) سورة النحل ٧٣

(٤) سورة النحل ٩٦

(٦) سورة الأنبياء ٩٨

(٨) سورة النساء ٣

(١) سورة يونس ١٨

(٣) سورة البقرة ٩٣

(٥) سورة الأعراف ١٨٥

(٧) سورة الأنبياء ١٠١

ومنهم من جوزه ، محتجا بقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ ^(١) ، والمراد آدم .

وقوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ ^(٣) ، أى الله .

فأما الأولى فثقل إنها مصدرية . وقال السهيلي : بل إنها وزدت في معرض التوبيخ على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا من حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن لعل أخرى ، وهى العصية والتكبر ؛ فكأنه يقول : لم عصيتى وتكبرت على ما خلقته وشرفته ؟ فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن ؟ كان استفهاما مجردا من توبيخ ، ولتوهم أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، أو لعل موجودة فيه أو لذاته ؛ وليس كذلك .

وأما آية السماء ؛ فلأن القسم تعظيم للمقسم به من حيث ما فى خلقها من العظمة والآيات ، فثبت لهذا المقسم بالتعظيم كائنا ما كان . وفيه إيحاء إلى قدرته تعالى على إيجاد هذا الأمر العظيم ، بخلاف قوله : « من » لأنه كان يكون المعنى مقصورا على ذاته دون أفعاله . ومن هذا يظهر غلط من جعلها بتأويل المصدر .

وأما ﴿ مَا أَعْبُدُ ﴾ فهى على بابها ؛ لأنها واقعة على معبوده عليه السلام على الإطلاق ؛ لأن الكفار كانوا يظنون أنهم يعبدون الله وهم جاهلون به ، فكأنه قال : أنتم لا تعبدون معبودى .

ووجه آخر ، وهو أنهم كانوا يحسدونه ويقصدون مخالفته كائنا من كان معبوده ، فلا يصح فى اللفظ إلا لفظة « ما » لإيهامها ومطابقتها لغرض أولازدواج الكلام ؛ لأن معبودهم لا يعقل ، وكرر الفعل على بنية المستقبل حيث أخبر عن نفسه ، إيحاء إلى عصية الله له عن

الزيف والتبديل ، وكرره بلفظ حين أخبر عنهم بانهم يعبدون أهواءهم ، ويتبعون شهواتهم ؛ بفرض أن يعبدوا اليوم ما لا يعبدونه غدا .

وها هنا ضابط حسن للفرق بين الخبرية والاستفهامية ، وهو أن « ما » إذا جاءت قبل « ليس » أو « لم » أو « لا » ، أو بعد « إلا » ، فإنها تكون خبرية ، كقوله : ﴿ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ﴾ ^(١) ، ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ ^(٤) ، وشبهه . وكذلك إذا جاءت بعد حرف الجر ، نحو : « ربما » و « عما » و « فيما » ونظائرها ؛ إلا بعد كاف التشبيه .

وربما كانت صدرا بعد الباء ، نحو : ﴿ يَمَا كَانُوا يَظْلَمُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ يَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ يَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٧) .

وإن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر ، جاز فيها الخبر والاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ ^(٨) .

﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُفْلِنُونَ ﴾ ^(٩) ، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ ﴾ ^(١٠) .
﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ ﴾ ^(١١) .

﴿ وَمَا أَذْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِيَكُمْ ﴾ ^(١٢) .
﴿ وَلَتَنْظُرُنَّ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ ﴾ ^(١٣) .

- (٢) سورة الطلق ٥
(٤) سورة البقرة ٣٢
(٦) سورة البقرة ١٠
(٨) سورة البقرة ٣٣
(١٠) سورة هود ٧٩
(١٢) سورة الأحقاف ٩

- (١) سورة المائدة ١١٦
(٣) سورة البقرة ١٦٩
(٥) سورة الأعراف ١٦٢
(٧) سورة الفتح ١١
(٩) سورة النحل ١٩
(١١) سورة يوسف ٨٩
(١٣) سورة المحشر ١٨

(١) الثانى : الشرطية ، ولها صدر الكلام ، ويعمل فيها ما بعدها من الفعل ، نحو : ما تصنع أصنع ، وفى التنزيل : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ (٢) .
 ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ (٣) .
 ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (٤) .
 ﴿ وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (٥) .
 ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ (٦) .
 ف « ما » فى هذه المواضع فى موضع نصب بوقوع الفعل عليها (١) .

الثالث : الاستفهامية ، بمعنى « أى شىء » ، ولها صدر الكلام كالشرط ، ويُسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته ، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم ، قال تعالى : ﴿ مَا هِىَ ﴾ (٧) ، و ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ (٨) ، و ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ (٩) .
 قال الخليل فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١٠) :
 ما : استفهام ، أى أى شىء تدعون من دون الله ؟

ومثال مجيئها لصفات مَنْ يعلم قوله تعالى : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ أَنْسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ (١) ، ونظيرها - لكن فى الموصولة - ﴿ فَأَنْسِكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٢) .

- | | |
|--|-----------------------|
| (١ - ١) ساقط من ت | (٢) سورة البقر ١٠٦ |
| (٣) سورة البقرة ١٩٧ | (٤) سورة البقرة ٢١٥ |
| (٥) سورة البقرة ١١٠ | (٦) سورة فاطر ٢ |
| (٧) سورة البقرة ٧٠ ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِىَ ﴾ . | |
| (٨) سورة البقرة ٦٩ ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا ﴾ . | |
| (٩) سورة طه ١٧ | (١٠) سورة العنكبوت ٤٢ |
| (١) سورة الفرقان ٦٠ | (٢) سورة النساء ٣٠ |

وجوز بعض النحويين أن يسأل بها عن أعيان من يعقل أيضا . حكاه الراغب ؛ فإن كان مأخذه قوله تعالى عن فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) ، فإنما هو سؤال عن الصفة ؛ لأن الرب هو المالك والمالك صفة ، ولهذا ^(٢) أجابه موسى بالصفات . ويحتمل أن « ما » سؤال عن ماهية الشيء ، ولا يمكن ذلك في حق الله تعالى ، فأجابه موسى تنبيها على صواب السؤال . ثم فيه مسألتان : إحداهما في إعرابها ؛ وهو بحسب الاسم المستفهم عنه ، فإن كانت هي المستفهم عنها كانت في موضع رفع بالابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَوْهَا ﴾ ^(٣) و ﴿ مَا هِيَ ﴾ ^(٤) ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .

وإن كان ما بعدها هو المسئول عنه ، كانت في موضع الخبر ، كقوله : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٦) وقوله : ﴿ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ ﴿ مَا الْخَاقَةُ ﴾ .

الثانية : في حذف ألفها ؛ ويكثر في حالة الخفض ، قصدوا مشاكلة اللفظ للمعنى ، فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة ، ولم يحذفوا في حال النصب والرفع ، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد ، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتمدت عليه ؛ لأن الخافض والمختفوض بمنزلة الكلمة الواحدة ، كقوله تعالى : ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ ^(٧) ، ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ^(٨) ، ﴿ فِيمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ ^(٩) ، و ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ^(١٠) .

وأما قوله : ﴿ يَأْتِيَتْ قَوْمِي يَعْلَمُونَ . بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ ^(١١) ، فقال المفسرون : معناه بأي شيء غفر لي ، فجعلوا « ما » استفهاما . وقال الكسائي : معناه بمغفرة ربي ، فجعلها مصدرية . قال الهروي : إثبات الألف في « ما » بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف الجرامة ، وأما قوله : ﴿ فَمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ ﴾ ^(١٢) ، فقيل : إنها للاستفهام ، أي بأي شيء .

(١) سورة الشعراء ٢٣

(٢) وهو قوله تعالى في الآية بعدها : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ .

(٣) سورة البقرة ٧٠

(٤) سورة البقرة ٦٩

(٥) سورة الفرقان ٦٠

(٦) سورة النساء ٧٩ ، وفي إيراد هذا المثال نظر

(٧) سورة التحريم ١

(٨) سورة الزمرات ٤٣

(٩) سورة الباء ١٠

(١٠) سورة الحجر ٥٤

(١١) سورة الأعراف ١٦

(١٢) سورة يس ٢٦ ، ٢٧

أغويتني؟ ثم ابتدا ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾ . وقيل مصدرية والباء متعلقة بفعل القسم المحذوف، أى فبا أغويتني أقسم بالله لأقعدنّ ، أى بسبب إغوائك أقسم .

ويجوز أن تكون الباء للقسّم ، أى فأقسم ياغوائك لأقعدنّ ، وإنما أقسم بالإغواء لأنه كان مكلفا، والتكليف من أفعال الله ، لكونه تعريفا لسعادة الأبد ، وكان جديرا أن يُقسّم به .

فإن قيل : تعلقها بـ ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ ، قيل يصدّ عنه لام القسم ، ألا ترى أنك لا تقول : والله لا يزيد لأمرنّ .

والرابع : التعجيبة ، كقوله تعالى : ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ ^(١) .

﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ ^(٢) .

ولا ثالث لهما في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير : ﴿مَا أَغْرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ ^(٣) .

وتكون في موضع رفع بالابتداء و«ما» خبر ، وهو قريب مما قبله ؛ لأن الاستفهام والتعجب بينهما تلازم ؛ لأنك إذا تعجبت من شيء فبالحرى أن تسأل عنه .

والخامس : نكرة بمعنى «شيء» ، ويلزمها النعت ، كقولك : رأيت ما معجبا لك ، وفي

التنزيل : ﴿بِعَوْضَةٍ فَمَا وَقَعَهَا﴾ ^(٤) ، ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ ^(٥) أى نعم شيئا يعظكم به .

(٢) سورة عبس ١٧

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة الانفطار ٦ ، وانظر الكشاف ٤ : ٧٢٢

(٥) سورة النساء ٥٨

(٤) سورة البقرة ٢٦

والسادس : نكرة بغير صفة ولا صلة ، كالتعجب ، وموضعها نصب على التمييز ، كقوله : ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ^(١) ، أى فنعم شيئاً هـ ، كما تقول : نعم رجالاً زيد ، أى نعم الرجل رجلاً زيد ، ثم قام « ما » مقام الشئ .

فائدة : قال بعضهم : وقد تجىء « ما » مضرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ ﴾ ^(٢) أى ما نَمَّ .

وقوله : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ ^(٣) أى ما بينى .
﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ ^(٤) ، أى ما بينكم .

[ما الحرفية]

وأما الحرفية فسته :

الأول النافية ، ولها صدر الكلام . وقد تدخل على الأسماء والأفعال ، ففي الأسماء كـ « ليس » ترفع وتنصب فى لغة أهل الحجاز ، ووقع فى القرآن فى ثلاثة مواضع : قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ^(٦) على قراءة كسر التاء . وقوله : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ ^(٧) .

وعلى الأفعال فلا تعمل ، وتدخل على الماضى بمعنى « لم » نحو ما خرج ، أى لم يخرج . وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ ^(٨) .

وعلى المضارع لنفى الحال ، بمعنى « لا » ، نحو ما يخرج زيد ، أى لا يخرج ، نفيت أن يكون منه خروج فى الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الأنعام ٩٤

(٦) سورة المجادلة ٢

(٨) سورة البقرة ١٦

(١١) سورة البقرة ٢٧١

(٣) سورة الكهف ٧٨

(٥) سورة يوسف ٣١

(٧) سورة الحاقة ٤٧

ومنهم من يسميه جَحْدًا ، وأنكره بعضهم . وسبق الفرق بين الجَحْد والنفي في الكلام على قاعدة النفي .

وقال ابن الحاجب : هي لنفي الحال في اللفتين الحجازية والتميمية ، نحو : ما زيد منطلقا ومنطلق ؛ ولهذا جعلها سيبويه في النفي جوابا لـ « قد » في الإثبات ؛ ولا ريب أن « قد » للتقريب من الحال ، فلذلك جعل جوابا لها في النفي .

قال : ويجوز أن تستعمل للنفي في الماضي والمستقبل عند قيام القرائن ، قال تعالى حكاية عن الكفار : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ ^(٢) .

وفي الماضي ، نحو ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ^(٣) ، فإنه ورد للتعليل ، على معنى كراهة أن يقولوا عند إقامة الحجة عليهم : ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير ؛ وهذا للماضي المحقق ، وأمثال ذلك كثير .

قال : ثم إن سيبويه جعل فيها معنى التوكيد ؛ لأنها جرت موضع « قد » في النفي ، فكما أن « قد » فيها معنى التأكيد ، فكذلك ما جعل جوابا لها .

وهنا ضابط ؛ وهو إذا ما أتت بعدها « إلا » في القرآن ؛ فهي من نفي « إلا في ثلاثة وعشرين موضعا » :

- أولها : في البقرة قوله تعالى : ﴿ مِمَّا آتَيْنَهُمْ هُنَّ أَيْمَانًا أَنْ لَا يَخَافَا ﴾ ^(٤) .
- الثاني : ﴿ فَصِصْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ ^(٥) .
- الثالث : في النساء قوله : ﴿ لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُمْ هُنَّ أَيْمَانًا أَنْ يَأْتِيَنَّ ﴾ ^(٦) .
- الرابع : ﴿ مَا نَكْحِ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الأنعام ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٢٩

(٦) سورة النساء ١٩

(١) سورة الدخان ٣٥

(٣) سورة المائدة ١٩

(٥) سورة البقرة ٢٣٧

(٧) سورة النساء ٢٢

الخامس فى المائة: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّيِّعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْنُمْ﴾ ^(١).

السادس: فى الأنعام: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّى شَيْئًا﴾ ^(٢).

السابع: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾ ^(٣).

الثامن والتاسع: فى هود: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ إِلَّا﴾ ^(٤)، فى موضعين، أحدهما: فى ذكر أهل النار، والثانى: فى ذكر أهل الجنة.

العاشر والحادى عشر: فى يوسف: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ^(٥)، وفيها: ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَهِنَّ إِلَّا﴾ ^(٥).

الثانى عشر: فى الكهف: ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ ^(٦)، على خلاف فيها.

الثالث عشر: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ^(٧) حيث كان.

والثانى: المصدرية، وهى قسمان: وقتية وغير وقتية.

فالوقتية هى التى تقدر بمصدر نائب عن الظرف الزمان، كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ﴾ ^(٨)، وقوله: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ ^(٩)، و﴿مَا دُمْتُ حُرُمًا﴾ ^(١٠)، أى مدة دوام السموات والأرض، ووقت دوام قيامكم وإحرامكم، وتسمى ظرفية أيضا.

وغير الوقتية هى التى تقدر مع الفعل، نحو بلغنى ما صنعت، أى صنعتك، قال تعالى: ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ^(١١)، أى بتكذيبهم، أو بكذبهم على القرآن.

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة المائدة ٣ | (٢) سورة الأنعام ٨٠ |
| (٣) سورة الأنعام ١١٩ | (٤) سورة هود ١٠٧، ١٠٨ |
| (٥) سورة يوسف ٤٧، ٤٨ | (٦) سورة الكهف ١٦ |
| (٧) سورة الحجر ٨٥ | (٩) سورة آل عمران ٧٥ |
| (٨) سورة هود ١٠٧ | (١١) سورة التوبة ٧٧ |
| (١٠) سورة المائدة ٩٦ | |

وقوله: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ ^(١) وقوله: ﴿كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ ^(٢) و﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ ^(٣) و﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا﴾ ^(٤) أى كإيمان الناس، وكإرسال الرسل، وبئس اشتراؤهم.

وكما أتت بعد كاف التشبيه أو «بئس» فهى مصدرية على خلاف فيه، وصاحب الكتاب يجعلها حرفاً، والأخفش يجعلها اسماً. وعلى كلا القولين لا يعود عليهما من صحتها.

والثالث: الكافة للعامل عن عمله، وهو ما يقع بين ناصب ومنصوب، أو جار ومجرور، أو رافع ومرفوع.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ^(٥)، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ ^(٦)، ﴿إِنَّمَا نُنَالِي لَهُمْ لِيَزِدَادُوا إِثْمًا﴾ ^(٧).

والثاني: كقوله: ربما رجل أكرمه، وقوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ^(٨).
والثالث: كقولك: قلما تقولين، وطالما تستكين.

والرابع: المسئلة، وهى التى تجعل اللفظ متسلطاً بالعمل بعد أن لم يكن عاملاً؛ نحو: «ما» فى «إذما» و«حينما»؛ لأنهما لا يعملان بمجردهما فى الشرط، ويعملان عند دخولها عليها.

والخامس: أن تكون مغيرة للحرف عن حاله، كقوله فى «لو»: لوما، غيرتها إلى معنى «هلا»، قال تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا﴾ ^(٩).

(٢) سورة البقرة ١٣، ١٥١، ٩٠.

(٤) سورة فاطر ٢٨

(٦) سورة الحجر ٧٠، ٧٢

(١) سورة التوبة ١١٨

(٣) سورة النساء ١٧١

(٥) سورة آل عمران ١٧٨

والسادس : المؤكد للفظ ويسميه بعضهم صلة ، وبعضهم زائدة ، والأول أولى ، لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى . ويتصل بها الاسم والفعل ، وتقع أبدا حشا أو آخرها ، ولا تقع ابتداء ، وإذا وقعت حشا فلا تقع ، إلا بين الشئين المتلازمين ؛ وهو مما يؤكد زيادتها لإقحامها بين ما هو كالشيء الواحد .

نحو : ﴿ أَئِنَّمَا تَكُونُوا بَيَاتٍ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾ ^(١) .

﴿ أَئِنَّمَا تَكُونُوا يَذْرِكُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ ^(٢) .

وكذا قوله تعالى : ﴿ أَئِنَّمَا تُولُودُوا فَمَنْ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٤) .

﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾ ^(٥) .

﴿ فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٦) .

﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ^(٧) .

﴿ أَيُّهَا الْأَجْلَنِ قَضَيْتُ ﴾ ^(٨) .

﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ ^(٩) .

وجعل منه حبيويه في باب الحروف الخمسة قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلِّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا

حَافِظٌ ﴾ ^(١٠) ، قال : فجعلها زائدة ^(١١) .

وأجاز الفارسي زيادة اللام ، والمعنى : إن كل نفس ما عليها حافظ .

(٢) - سورة النساء - ٧٨

(٤) - سورة الإسراء - ١١٠

(٦) - سورة النساء - ١٥٥

(٨) - سورة القصص - ٢٨

(١٠) - سورة الطارق - ٤

(١١) - سورة البقرة - ١٤٨

(٣) - سورة البقرة - ١١٥

(٥) - سورة آل عمران - ١٥٩

(٧) - سورة المؤمنون - ٤٠

(٩) - سورة نوح - ٢٥

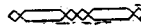
(١١) - الكتاب - ٢٨٣١

ثم قال سيوييه : وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾^(١) ، إنما هو : لَجَمِيعٌ^(٢) ، و « ما » لغو .

قال الصَّفَّار : والذي دعاه إلى أن يجعلها لغوا ولم يجعلها موصولا ؛ لأن بعدها مفرد ، فيكون من باب : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾^(٣) .

فإن قيل : فهلا جعلها في ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ موصولة لأن بعدها الظرف ؟ قلنا : منع من ذلك وقوع « ما » على آحاد من يعقل ، ألا ترى كل نفس ! وهذا يمنع في الآيتين من الصلة .

اتمى : وكان ينبغي أن يتجنب عبارة اللغو .



مَنْ

لا تكون إلا اسما لوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، ولها أربعة أقسام متفق عليها :
الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية ، والنكرة الموصوفة .

فالموصولة كقوله : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾^(١) .
﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٢) .

والاستفهامية ، وهي التي أشرّبت معنى النفي ، ومنه : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٣)
و ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾^(٤) .

ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك في ” التسهيل “ ، بدليل
﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾^(٥) .

والشرطية ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾^(٦)
و ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾^(٧) .

والنكرة الموصوفة ، كقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴾^(٨) ، أى فريق يقول .

(٢) سورة الرعد ١٥

(٤) سورة الحجر ٥٦

(٦) سورة فصلت ٤٦

(٨) سورة البقرة ٨

(١) سورة الأنبياء ١٩

(٣) سورة آل عمران ١٣٥

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

(٧) سورة الأنعام ١٦٠

وقيل : موصولة ، وضعفه أبو البقاء بأن « الذى » يتناول أقواما بأعيانهم ، والمعنى هاهنا على الإبهام .

وتوسط الزمخشري فقال : إن كانت « أل » للجنس ففكرة ، أو للعهد فموصولة ؛ وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس ، والعهد للعهد ، لكنه ليس بلازم ، بل يجوز أن تكون للجنس ومن موصولة ، وللعهد ومن نكرة .

ثم الموصولة قد توصف بالمفرد وبالجملة ، وفي التنزيل : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(١) ؛ في أحد الوجهين ، أى كل شخص مستقر عليها .

قالوا : وأصلها أن تكون لمن يعقل ، وإن استعملت فى غيره فعلى المجاز .

هذه عبارة القدماء ، وعدل جماعة إلى قولهم : « مَنْ يَعْلَم » لإطلاقها على انبارى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ ^(٢) ، وهو سبحانه يوصف بالعلم لا بالعقل ، لعدم الإذن فيه .

وضيق سيبويه العبارة فقال : هى للأناسى .

فأورد عليه أنها تكون للملك ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ^(٣) فكان حقه أن يأتى بلفظ يعم الجميع ، بأن يقول « لأولى العلم » . وأجيب بأن هذا يقل فيها ، فاقصر على الأناسى للقلبة .

وإذا أطلقت على مالا يعقل ؛ فإما لأنه عومل معاملة مَنْ يعقل ، وإما لاختلاطه به . فمن الأول قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ ^(٤) ، والذى لا يخلق المراد به الأصنام ؛ لأن الخطاب مع العرب لكنه لما عوملت بالعبادة عبر عنها بـ « مَنْ » ، بالنسبة إلى اعتقاد المخاطب . ويجوز أن يكون المراد بـ « مَنْ » لا يخلق العموم الشامل لكل ما عبد من دون

(٢) - سورة الرعد - ١٦

(٤) - سورة النحل - ١٧

(١) - سورة الرحمن - ٢٦

(٣) - سورة الحج - ١٨

الله من العاقلين وغيرهم ، فيكون مجيء « مَنْ » هنا للتغليب الذى اقتضاه الاختلاط فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشَى عَلَى بَطْنِهِ ... ﴾ ^(١) الآية ، فعبر بها عمن يمشى على بطنه ، وهم الحيات ، وعمن يمشى على أربع وهم البهائم ، لاختلاطها مع مَنْ يعقل فى صدر الآية ؛ لأن عموم الآية يشمل العقلاء وغيرهم ، فغلب على الجميع حكم العاقل .



فائدة

قيل : إنما كان « من » لمن يعقل و « ما » لما لا يعقل ؛ لأن مواضع « ما » في الكلام أكثر من مواضع « من » ، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل ، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير ، وأعطوا ما قلت مواضعه للقليل ، وهو من يعقل ، للمشكلة والمجانسة .

تنبيه

ذكر الإبيارى في شرح " البرهان " أن اختصاص « من » بالعاقل و « ما » بغيره مخصوص بالموصولتين ، أما الشرطية فليست من هذا القبيل ؛ لأن الشرط يستدعى الفعل ولا يدخل على الأسماء .

تنبيه

وقد سبق في قاعدة مراعاة اللفظ والمعنى بيان حكم « من » في ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(١) ، فجعل اسم « كان » مفردا حملا على لفظ « من » ، وخبرها ، جمعا حملا على معناها ، ولو حمل الاسم والخبر على اللفظ معا لقال « إلا من كان يهوديا أو نصاريا » ؛ ولو حملهما على معناها لقال : « إلا من كانوا هودا أو نصارى » فصارت الآية الشريفة بمنزلة قولك : لا يدخل الدار إلا من كان عاقلين ، وهذه المسألة منعها ابن السراج وغيره ، وقالوا : لا يجوز أن يحمل الاسم والخبر معا على اللفظ ، فيقال : « إلا من كان عاقلا » ، أو يحملا معا على المعنى فيقال : « إلا من كانوا عاقلين » ، وقد جاء القرآن بخلاف قولهم .

مِنْ

حرف يأتي ابضعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية ، إذا كان في مقابلتها « إلى » التي لانتها .

وذلك إما في اللفظ ، نحو سرت من البصرة إلى الكوفة ، وقوله تعالى : ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ ^(١) .

وإما في المعنى ؛ نحو زيد أفضل من عمرو ؛ لأن معناه زيادة الفضل على عمرو ، وانتهاؤه في الزيادة إلى زيد .

ويكون في المكان اتفاقا ، نحو : من المسجد الحرام .

وما نزل منزلته ، نحو من فلان ، ومنه : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ضربت من الصغير إلى الكبير ، إذا أردت البداءة من الصغير والنهاية بالكبير .

وفي الزمان عند الكوفيين ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ^(٣) . فإن « قبل » و « بعد » ظرفا زمان .

وتأوله مخالفوهم على حذف مضاف ، أي من تأسيس أول يوم ، ف « مِنْ » داخله في التقدير على التأسيس ، وهو مصدر ، وأما « قبل » و « بعد » فليستا ظرفين في الأصل ، وإنما هما صفتان .

الثاني : الغاية ، وهي التي تدخل على فعل هو محل لابتداء الغاية وانتهاؤه معا ، نحو

(٢) سورة النمل ٣٠

(١) سورة الإسراء ١

(٣) سورة الروم ٢

أخذتُ من التابوت ، فالتابوت محل ابتداء الأخذ وانتهائه . وكذلك أخذته من زيد ، فـ « زيد » محل لا ابتداء الأخذ وانتهائه كذلك .

قاله الصفار . وغير قبله وبين ما قبله ، قال : وزعم بعضهم أنها تكون لا انتهاء الغاية ، نحو قولك : رأيت الهلال من دارى من خَلَل السحاب ، فابتداء الرؤية وقع من الدار ، وانتهاه من خَلَل السحاب ، وكذلك : شممت الريحان من دارى من الطريق ، فابتداء الشم من الدار وانتهاه إلى الطريق .

قال : وهذا لاحجة فيه ، بل هما لا ابتداء الغاية ، فالأولى لا ابتداء الغاية في حق الفاعل ، والثانية لا ابتداء الغاية في حق المفعول ، ونظيره كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام ، وأبو عبيدة لم يكن وقت كتبه إلى عمر بالشام ، بل الذى كان فى الشام عمر ، فقوله « بالشام » ظرف للفعل بالنسبة إلى المفعول .

قال : وزعم ابن الطراوة أنها إذا كانت لا ابتداء الغاية فى الزمان لزمها إلى الانتهاء فأجاز : سرت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد ؛ لأنك لو لم تذكر لم يُدَرَّ إلى أين انتهى السير . قال الصفار : وهذا الذى قاله غير محفوظ من كلامهم ، وإذا أرادت العرب هذا أتت فيه بمذو منذ ، ويكون الانتهاء إلى زمن الإخبار .

الثالث : التبعض ، ولها علامتان : أن يقع البعض موقعها وأن يتم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾^(١) ، ولهذا فى مصحف ابن مسعود : « بعض ما تحبون » .

وقوله : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهَ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ إِنِّي أُنْكُتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ ^(١) ؛ فإنه كان نزل ببعض ذريته .

الرابع : بيان الجنس . وقيل : إنها لاتنفك عنه مطلقا ، حكاة التراس ؛ ولها علامتان :

أَن يَصْحَ وَضَعُ « الَّذِي » مَوْضِعَهَا ، وَأَن يَصْحَ وَقُوعُهَا صِفَةً لِّمَا قَبْلَهَا .

وقيل : هي أَن تَذَكَّرَ شَيْئًا تَحْتَهُ أَجْنَسُ ، وَالْمُرَادُ أَحَدُهَا ، فَإِذَا أُرِدَتْ وَاحِدًا مِنْهَا بَيْنَتَهُ ،

كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ^(٢) ، وَغَيْرَهَا ، فَلَمَّا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَمْ يَعْلَمْ

الْمُرَادُ ، فَلَمَّا صَرَحَ بِذِكْرِ الْأَوْثَانِ عَلِمَ أَنَّهَا الْمُرَادُ مِنَ الْجِنْسِ . وَقُرْنَتْ بِـ « مِنْ » الْبَيَانُ ؛

فَلِذَلِكَ قِيلَ : إِنَّهَا لِلْجِنْسِ ، وَأَمَّا اجْتِنَابُ غَيْرِهَا فَمُسْتَفَادٌ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَاجْتَنِبُوا

الرَّجْسَ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ ، أَيْ اجْتَنِبُوا الرَّجْسَ الْوُثْنِيَّ ، فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى مَعْنَى الصِّفَةِ .

وهي بعكس التي للتبعض ؛ فَإِنَّ تِلْكَ يَكُونُ مَا قَبْلَهَا بَعْضًا مِمَّا بَعْدَهَا . فَإِذَا قُلْتَ : أَخَذْتُ

دِرْهَمًا مِنَ الدِّرْهَامِ كَانَ الدِّرْهَمُ بَعْضُ الدِّرْهَامِ . وَهَذِهِ مَا بَعْدَهَا بَعْضٌ مِمَّا قَبْلَهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ

الْأَوْثَانُ بَعْضُ الرَّجْسِ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٣) ، أَيْ

الَّذِينَ هُمْ أَنْتُمْ ؛ لِأَنَّ الْخُطَابَ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فَلِهَذَا لَمْ يَتَصَوَّرْ فِيهَا التَّبْعِيضَ .

وقد اجتمعت المعاني الثلاثة في قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِیْهَا مِنْ

بَرَدٍ ﴾ ^(٤) ، فـ « مِنْ » الْأُولَى لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، أَيْ ابْتِدَاءِ الْإِنْزَالِ مِنَ السَّمَاءِ ، وَالثَّانِيَةِ

لِلتَّبْعِيضِ ؛ أَيْ بَعْضُ جِبَالٍ مِنْهَا ، وَالثَّلَاثَةِ لِبَيَانِ الْجِنْسِ ، لِأَنَّ الْجِبَالَ تَكُونُ بَرْدًا وَغَيْرَ بَرَدٍ .

ونظيرها : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ

عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(٥) ، فَالْأُولَى لِبَيَانِ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرِينَ نَوْعَانِ : كَتَابِيُّونَ

(٢) - سورة الحج ٣٠

(٤) - سورة النور ٤٣

(١) - سورة إبراهيم ٣٧

(٣) - سورة النور ٥٥

(٥) - سورة البقرة ١٠٥

ومشركون ، والثانية : مزيدة لدخولها على نكرة منفية ، والثالثة : لابتداء الغاية .
 وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ ^(١) ؛
 فالأولى : لابتداء الغاية ، والثانية : لبيان الجنس ، أو زائدة ، بدليل قوله : ﴿ وَحُلُوا أَسَاوِرَ ﴾ ^(٢) ،
 والثالثة : لبيان الجنس أو التبويض .

وقد أنكر قوم من متأخري المغاربة بيان الجنس ، وقالوا : هي في الآية الشريفة لابتداء
 الغاية ؛ لأن الرجز جامع للأوثان وغيرها . فإذا قيل « من الأوثان » ، فعناه الابتداء من هذا
 الصنف ، لأن الرجز ليس هو ذاتها ، فـ « من » في هذه الآية كهي في : وأخذته من التابوت .
 وقيل : للتبويض ؛ لأن الرجز منها هو عبارتها . واختاره ابن أبي الربيع ، ويؤيده قوله :
 ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ .

وأما قوله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فهي للتبويض ، ويقدر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم .
 وأما قوله : ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ فهو بدل من السماء ، لأن السماء مشتملة على جبال البرد ،
 فكأنه قال « وينزل من برد في السماء » ، وهو من قبيل ما أعيد فيه العامل مع البدل ،
 كقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضِيعُوا مِنَ آَمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ^(٣) .

وأما قوله : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ ^(٤) ، ففي موضع الصفة ،
 فهي للتبويض .

وكثيرا ماتقع بعد ما ومهما ، لإفراط إيهامهما ، نحو : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ
 رَحْمَةٍ ﴾ ^(٥) ، ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٥) ، ﴿ مِنْهَا ثَأْنًا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٦) ، وهي
 ومخفضها في موضع نصب على الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢١
 (٤) سورة فاطر ٢
 (٦) سورة الأعراف ١٣٢

(١) سورة الكهف ٣١
 (٣) سورة الأعراف ٧٥
 (٥) سورة البقرة ١٠٦

وقد تقع بعد غيرها : ﴿ يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾ ^(١) الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للابتداء : وقيل زائدة .

الخامس : التعليل ، ويقدر بلام ، نحو : ﴿ إِنَّمَا خَطِئْتَهُمْ أَغْرَقُوا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾ ^(٣) أى من أجل الجوع .

ورده الأبدى بأن الذى فهم منه العلة إنما هو لأجل المراد ، وإنما هي للابتداء ، أى ابتداء الإطعام من أجل الجوع .

السادس : البدل من حيث العوض عنه ، فهو كالسبب في حصول العوض ؛ فكانه منه أتى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾ ^(٤) ، لأن الملائكة لا تكون من الإنس .

وقوله : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ ^(٥) ، أى بدلا من الآخرة ، ومحلها مع مجرورها النصب على الحال .

وقوله : ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ ^(٦) ، أى بدل طاعة الله أو رحمة الله .

وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَأُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ ^(٧) ، أى بدل الرحمن .

(٢) سورة نوح ٢٥
(٤) سورة الزخرف ٦٠
(٦) سورة آل عمران ١١٦

(١) سورة الكهف ٣١
(٣) سورة قريش ٤
(٥) سورة التوبة ٣٨
(٧) سورة الأنبياء ٤٢

السابع : بمعنى « على » نحو : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ ^(١) أى على القوم . وقيل : على التضمين ، أى منعاه منهم بالنصر .

الثامن : بمعنى « عن » ، نحو : ﴿ قَوْلِ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ ^(٣) ، وقيل : هى للابتداء فيهما .
وقوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾ ^(٤) ؛ فقد أشار سيبويه إلى أن « مِنْ » هنا تؤدى معنى « عن » .

وقيل : هى بمنزلة اللام للعلّة ، أى لأجل الجوع . وليس بشىء ، فإن الذى فهم منه العلة إنما هو « أجل » لا « من » .
واختار الصقار أنها لا ابتداء الغاية .

التاسع : بمعنى الباء ، نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ ^(٥) ؛ حكاة البغوى عن يونس . وقيل : إنما قال : ﴿ مِنْ طَرْفٍ ﴾ لأنه لا يصح عنه ، وإنما نظره ببعضها .
وجعل منه ابن أبان : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، أى بأمر الله .
وقوله : ﴿ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ . سَلَامٌ ﴾ ^(٧) .

العاشر : بمعنى « فى » نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة الزمر ٢٢

(٤) سورة قريش ٤

(٦) سورة الرعد ١١

(٨) سورة الجمعة ٩

(١) سورة الأنبياء ٧٧

(٣) سورة الأنبياء ٩٧

(٥) سورة الشورى ٤٥

(٧) سورة القدر ٤ ، ٥

﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ^(١) .

وقيل : لبيان الجنس .

الحادى عشر : بمعنى « عند » نحو : ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ ^(٢) : قال أبو عبيد : وقيل إنها للبدل .

الثانى عشر : بمعنى الفصل ، وهى الداخلة بين متضادين ، نحو : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ ^(٣) ، ﴿حَتَّى يَمَيِّزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ ^(٤) .

الثالث عشر : الزائدة ، ولها شرطان عند البصريين : أن تدخل على نكرة ، وأن يكون الكلام نفياً ، نحو ما كان من رجل . أو نهياً ، نحو لا تضرب من رجل ، أو استفهاماً ، نحو هل جاءك من رجل ؟

وأجرى بعضهم الشرط مجرى النفي ، نحو : إن قام من رجل قام عمرو .

وقال الصفار : الصحيح المنع .

ولها فى النفي معنيان :

أحدهما : أن تكون للتنقيص على العموم ، وهى الداخلة على مالا يفيد العموم ، نحو : ما جاءنى من رجل ؛ فإنه قبل دخولها يحتمل نفى الجنس ونفى الوحدة ؛ فإذا دخلت « مِنْ » تعين نفى الجنس ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ ^(٥) ،

(٢) سورة آل عمران ١٠

(٤) سورة آل عمران ١٧٩

(١) سورة فاطر ٤٠

(٣) سورة البقرة ٢٢٠

(٥) سورة المائدة ٧٣

﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ ^(١) .
﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ ﴾ ^(٢) .

وثانيهما : لتوكيد العموم ، وهي الداخلة على الصيغة المستعملة في العموم ، نحو ما جاءني من أحد ، أو من ديار ؛ لأنك لو أسقطت « مِنْ » لبقى العموم على حاله ؛ لأن « أحداً » لا يستعمل إلا للعموم في النفي .

وما ذكرناه من تباير المعنيين خلاف مانص عليه سيبويه من تساويهما .

قال الصفار : وهو الصحيح عندي ؛ وأنها مؤكدة في الموضعين ، فإنها لم تدخل على : « جاءني رجل » إلا وهو يراد به « ما جاءني أحد » ، لأنه قد ثبت فيها تأكيد الاستغراق مع « أحد » ، ولم يثبت لها الاستغراق ، فيعمل هذا عليه ، فلهذا كان مذهب سيبويه أولى .

قال : وأشار إلى أن المؤكدة ترجع لمعنى التبعض ، فإذا قلت : « ما جاءني من رجل » فكأنه قال : « ما أتاني بعض هذا الجنس ولا كله » ، وكذا « ما أتاني من أحد » ، أي بعض من الأحدين . انتهى .

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير : نص سيبويه على أنها نص في العموم ، قال : فإذا قلت : ما أتاني رجل ، فإنه يحتمل ثلاثة معان :

أحدها : أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد ، بل أكثر من واحد .

والثاني : أن تريد ما أتاك من رجل في قوته ونفاده ، بل أنك الضعفاء .

والثالث : أن تريد ما أتاك رجل واحد ، ولا أكثر من ذلك .

فإن قلت : ما أتاني من رجل ، كان نفيًا لذلك كله ، قال : هذا معنى كلامه .

والحاصل أن « من » في سياق النفي تعم وتستغرق .

ويلتحق بالنفي الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ ^(١) .

وجوز الأخفش زيادتها في الإثبات ، كقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) ،

والمراد الجميع ، بدليل : ﴿ إِنْ اللَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ ^(٣) ، فوجب حمل الأول على الزيادة دفعا للتعارض .

وقد نوزع في ذلك ، بأنه إنما يقع التعارض لو كانتا في حق قبيل واحد ، وليس

كذلك ، فإن الآية التي فيها « مِنْ » لقوم نوح ، والأخرى لهذه الأمة .

فإن قيل : فإذا غُفِرَ للبعض كان البعض الآخر معاقبا عليه ، فلا يحصل كالترغيب

في الإيمان ، إلا بغفران الجميع .

وأبضا : فكيف يحسن التبعض فيها ، مع أن الإسلام يحب ما قبله ، فيصح قول

الأخفش ، فالجواب من وجوه :

أحدها : أن المراد بغفران بعض الذنوب في الدنيا ، لأن إغراق قوم نوح عذاب لهم ،

وذلك إنما كان في الدنيا مضافا إلى عذاب الآخرة ، فلو آمنوا لغفر لهم من الذنوب ما استحقوا به

الإغراق في الدنيا ، وأما غفران الذنب بالإيمان في الآخرة فعلموم .

والثاني : أن الكافر إذا آمن فقد بقي عليه ذنوب وهي مظالم العباد ، فثبت التبعض

بالنسبة للكافر .

الثالث : أن قوله : ﴿ ذُنُوبِكُمْ ﴾ يشمل الماضية والمستقبل ، فإن الإضافة تفيد

(٢) سورة نوح ٤

(١) سورة الملك ٣

(٣) سورة الزمر ٥٣

المعوم ، قليل « من » لتفيد أن المغفور الماضي ، وعدم إطلاعهم في غفران المستقبل بمجرد الإسلام حتى يحتنبوا النسيات .

وقيل : إنها لا ابتداء الغاية وهو حسن ، لقوله : ﴿ يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(١) ، وسيبويه يقدّر في نحو ذلك مفعولا محذوفا ، أى يغفر لكم بعضاً من ذنوبكم محافظة على معنى التبويض .

وقيل : بل الحذف للتفخيم ، والتقدير : « يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف لكم عن كنهه لاستعظمت ذلك » ، والشئ إذا أرادوا تفخيمه أبهموه ، كقوله : ﴿ فَغَشَّيْهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشَّيْهُمْ ﴾ ^(٢) ، أى أمر عظيم .

وقال الصّفار : « من » للتبويض على بابها ، وذلك أن « غفر » تتعدى لمفعولين : أحدهما باللام ، فالأخفش يجعل المفعول المصريح « الذنوب » وهو المفعول الثانى ، فتكون « من » زائدة ، ونحن نجعل المفعول محذوفا ، وقامت « من ذنوبكم » مقامه ، أى جملة من ذنوبكم ، وذلك أن المغفور لهم بالإسلام ما اكتسبوه في حال الكفر لا حال الإسلام ، والذي اكتسبوه في حال الكفر بعض ذنوبهم لا جميعها .

وأما قوله في آية الصدقة : ﴿ وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فالتبويض ، لأن أخذ الصدقة لا يمحو كل السيئات .

وما احتج به الأخفش أيضا قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَمْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(٣) ، أى أبصارهم ، وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ^(٤) ، أى كل الثمرات . وقوله : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة طه ٧٨

(٤) سورة محمد ١٥

(١) سورة الأنفال ٣٨

(٣) سورة النور ٣٠

(٥) سورة الأنعام ٢٤

وهذا ضعيف أيضا ، بل هي في الأول للتبويض ، لأن النظر قد يكون عن تَمَدٍّ وغير تَمَدٍّ ، والنهي إنما يقع على نظر العمد فقط ، ولهذا عطف عليه قوله : ﴿ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ ^(١) ، من غير إعادة « من » ، لأن حفظ الفروج واجب مطلقا ، ولأنه يمكن التحرز منه ، ولا يمكن في النظر لجواز وقوعه اتفاقا ، وقد يباح للخطبة والتعليم ونحوها .

وأما الثانية ؛ فإن الله وَعَدَ أهل الجنة أن يكون لهم فيها كل نوع من أجناس الثمار مقداراً ما يحتاجون إليه وزيادة ، ولم يجعل جميع الذى خلقه الله من الثمار عندهم ؛ بل عند كل منهم من الثمرات ما يكفيه ، وزيادة على كفايته ، وليس المعنى على أن جميع الجنس عندهم حتى لم تبق معه بقية ؛ لأنّ في ذلك وصف ما عند الله بالتناهي .

وأما الثالثة : فالتبويض ، بدليل قوله : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ ^(٢) .

لطيفة : إنها حيث وقعت في خطاب المؤمنين لم تذكر ، كقوله في سورة الصف : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ وَبَغْزٍ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله في سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ وَبَغْزٍ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ^(٦) .

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح : ﴿ وَبَغْزٍ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٧) .

وفي سورة الأحقاف : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ وَبَغْزٍ لَكُمْ مِنْ

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٤) سورة الأحزاب ٧٠ ، ٧١

(١) سورة النور ٣٠

(٣) سورة الصف ١٠ ، ١٢

(٥) سورة نوح ٤

ذُنُوبِكُمْ»^(١) ، وما ذاك إلا للتفرقة بين الخطايين ، لثلاثي بين الفريقين في الوعد ، ولهذا إنه في سورة نوح والأحقاف وَعَدَهُمْ مَغْفِرَةً بَعْضُ الذُّنُوبِ بِشَرَطِ الْإِيمَانِ ، لا مطلقا ، وهو غفران ما بينه وبينهم ، لا مظالم العباد .

الرابع عشر الملابس ، كقوله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾^(٢) ، أى يلبس بعضهم بعضا ويواليه ، وليس المعنى على النسل والولادة ؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن وعكسه .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾^(٣) . وكذا قوله : ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ﴾^(٤) .

كما يتبرأ الكفار ، كقوله : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾^(٥) . فاما قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾^(٦) ، أى بعضكم يلبس بعضا ويواليه في ظاهر الحكم ، من حيث يشملكم الإسلام .

~~~~~

(٢) سورة التوبة ٦٧  
(٤) سورة آل عمران ٣٤  
(٦) سورة النساء ٢٥

(١) سورة الأحقاف ٣١  
(٣) سورة التوبة ٧١  
(٥) سورة البقرة ١٦٦

مع

للمصاحبة بين أمرين لا يقع بينهما مصاحبة واشتراك إلا في حُكْمٍ يجمع بينهما، ولذلك لا تكون الواو التي بمعنى « مع » إلا بعد فعل لفظاً أو تقديرًا، لتصح المعية.

وكمالُ معنى المعية الاجتماعُ في الأمر الذي به الاشتراك دون زمانه.

فالأول يكثر في أفعال الجوارح والعلاج، نحو: دخلت مع زيد، وانطلقت مع عمرو، وقمنا معاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ ﴾ <sup>(١)</sup>، ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا ﴾ <sup>(٣)</sup>، ﴿ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup>.

والثاني يكثر في الأفعال المعنوية، نحو آمنت مع المؤمنين وتبت مع التائبين، وفهمت المسألة مع مَنْ فهمها، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَزْكِى مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup>.

وقوله: ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup>. ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاهِلِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ <sup>(٨)</sup>. ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ <sup>(٩)</sup>.

﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ <sup>(١٠)</sup>، أى بالعناية والحفظ.

﴿ يَوْمَ لَا يَحْزَى اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ﴾ <sup>(١١)</sup>، يعنى الذين شاركوه في الإيمان، وهو الذى وقع فيه الاجتماع والاشتراك من الأحوال والمذاهب.

(٢) سورة يوسف ١٢

(٤) سورة يوسف ٦٦

(٦) سورة التوبة ١١٩

(٨) سورة طه ٤٦

(١٠) سورة التوبة ٤٠

(١) سورة يوسف ٣٦

(٣) سورة يوسف ٦٣

(٥) سورة آل عمران ٤٣

(٧) سورة التحريم ١٠

(٩) سورة الشعراء ٦٢

(١١) سورة التحريم ٨

وقد ذكروا الاحتمالين المذكورين في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قيل : إنه من باب المعية في الاشتراك ، فتمامه الاجتماع في الزمان على حذف مضاف ؛ إما أن يكون تقديره أنزل مع نبوته ، وإما أن يكون التقدير مع اتباعه .  
وقيل : لأنه فيما وقع به الاشتراك دون الزمان ، وتقديره : واتبعوا معه النور .  
وقد تكون المصاحبة في الاشتراك بين المفعول وبين المضاف ، كقوله : شمت طيباً مع زيد .

ويحوز أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، نقل ذلك أبو الفتح القشيري في شرح " الإمام " عن بعضهم ، ثم قال : وقد ورد في الشعر استعمال « مع » في معنى ينبغي أن يتأمل ليلحق بأحد الأقسام ، وهو قوله :  
يَقُومُ مَعَ الرُّمَحِ الرُّدَيْنِي قَامَةً وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كُلِّ نَجَادٍ

\*\*\*

وقال الراغب : مع تقتضي الاجتماع ، إما في المكان ، نحو : هما معا في الدار ، أو في الزمان ، نحو : ولدا معا ، أو في المعنى كالتضايقين ؛ نحو : الأخ والأب ، فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخر أخاه ، وإما في الشرف والرتبة ، نحو : هما معا في العلو ، وتقتضي « مع » النصرة والمضاف إليه لفظ « مع » هو المنصور ، نحو : قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ <sup>(٧)</sup> . انتهى .

(٢) سورة الكهف ٦٧

(٤) سورة النحل ١٢٨

(٦) سورة البقرة ١٩٤

(١) سورة الأعراف ١٥٧

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٥) سورة الحديد ٤

(٧) سورة الشعراء ٦٢

وقال ابن مالك: إن « معا » إذا أفردت تباوى « جميعا » معنى .

وردة عليه الشيخ أبو حيان بأن بينهما فرقا . قال ثعلب : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعا  
احتمل أن يكون القيام في وقتين ، وأن يكون في واحد ، وإذا قلت : قام زيد وعمرو معا ؛  
فلا يكون إلا في وقت واحد .

والتحقيق ما سبق .

ويكون بمعنى النصرة والمعونة والحضور ، كقوله : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ ، أى ناصر كما .  
﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ <sup>(١)</sup> أى معينهم .

﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَا كُنْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى عالم بكم ومشاهدكم ؛ فكأنه حاضر معهم ؛  
وهو ظرف زمان عند الأكثرين ، إذا قلت : كان زيد مع عمرو ، أى زمن مجيئ عمرو ،  
نم حذف الزمن والمجيئ وقامت « مع » مقامهما .



## النون

للتأكيد ، وهى إن كانت خفيفة كانت بمنزلة تأكيد الفعل مرتين ، أو شديدة بمنزلة تأكيده ثلاثا ، وأما قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، من حيث أكدت السجن بالشدة دون ما بعده إعظاما .

ولم يقع التأكيد بالخفيفة فى القرآن إلا فى موضعين : هذا ، وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وفى القواعد أنها إذا دخلت على فعل الجماعة المذكور كان ما قبلها مضموما ، نحو : يارجالُ اضربن زيدا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَتَوُْمِنَنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَنَنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإنما جاء قبلها مفتوحا ، لأنها دخلت على فعل الجماعة المتكلمين ، وهو بمنزلة الواحد ، ولا تلحقه واو الجماعة ، لأن الجماعة إذا أخبروا عن أنفسهم قالوا : نحن نقوم ، ليكون فعلهم كفعل الواحد ، والرجل الرئيس إذا أخبر عن نفسه قال كقولهم ، فلما دخلت النون هذا الفعل مرة أخرى بُنِيَ آخره معها على الفتح لتأ كان لا يلحقه واو الجمع ، وإنما يَضُمُونَ ما قبل النون فى الأفعال التى تكون للجماعة ، ويلحقها واو الجمع التى هى ضميرهم ، وذلك أن واو الجمع يكون ما قبلها مضموما ، نحو قولك : يضربون ، فإذا دخلت النون حذفت نون الإعراب لدخولها ، وحذف الواو لسكونها وسكون النون ، وبقي ما قبل الواو مضموما ، ليدل عليه . ومثله : ﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

فإن كان ما قبل الواو مفتوحا لم يحذفها ، ولكنها تحركها لالتقاء الساكنين ؛ نحو اخشون زيدا .

(٢) سورة اللق ١٥

(١) سورة يوسف ٣٢

(٣) سورة آل عمران ٨١ ، وقبلها : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٩

(٤) سورة الأعراف ١٣٤

## الهاء

تكون ضميراً لغائب ، وتستعمل في موضع الجر والنصب ، نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وتكون لبيان السكت . وتلحق وقفا لبيان الحركة ، وإنما تلحق بحركة بناء ، لانشبه حركة الإعراب ، نحو : ﴿ مَا هِيَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وكألفاء في ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ <sup>(٣)</sup> ، و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾ <sup>(٤)</sup> ، و ﴿ سُلْطَانِيَّة ﴾ <sup>(٥)</sup> ، و ﴿ مَا لِيْه ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وكان حقها أن تحذف وصلاً وثبتت وقفاً ، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو وصل بنية الوقف في : ﴿ كِتَابِيَّه ﴾ و ﴿ حِسَابِيَّه ﴾ اتفاقاً ، فأثبتت الهاء كذا عند جميع القراء إلا حمزة ؛ فإنه حذف الهاء من هذه الكلم الثلاث ، وأثبتها وقفاً . أعنى في « ماليه » و « سلطانيه » و « ماهيه » في القارعة ؛ لأنها في الوقف يحتاج إليها لتحسين حركة الموقوف عليه ، وفي الوصل يستغنى عنه .

فإن قيل : فلم لا يفعل ذلك في « كِتَابِيَّه » و « حِسَابِيَّه » ؟ قيل : إنه جمع بين اللغتين .

(١) سورة الكهف ٣٧

(٢) سورة القارعة ١٠ ، والآية : ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ ﴾

(٣) سورة الحاقة ٢٥ ، والآية : ﴿ فَيَقُولُ يَا لَيْدَنِي لِمَ أُوتِ كِتَابِيَّة ﴾ .

(٤) سورة الحاقة ٢٠ : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّة ﴾ .

(٥) سورة الحاقة ٢٩ ، والآية : ﴿ هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّة ﴾ .

(٦) سورة الحاقة ٢٨ ، والآية : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَا لِيَّه ﴾ .

## ها

كلمة تستعمل على ضربين :

أحدهما : أن تكون اسماً سُئِيَ به الفعل <sup>(١)</sup> .

وثانيها : للتنبيه ، ولها موضعان :

أحدهما : أن تلحق الأسماء المبهمة المفردة ، نحو : هذا ، وتنزل منزلة حرف من الكلمة ،

ولهذا يدخل حرف الجر عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ويفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، كقوله : ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>

الثاني : أن تدخل على الجملة ، كقوله : ﴿ هَآؤُلَاءِ تُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ هَآؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وبدل على دخول حرف التنبيه على الجملة ، أنه لا يخلو إيماناً يُقدَّر به الدخول على

الاسم المفرد ، أو الجملة ؛ لا يجوز الأول ، لأن المبهمة في الآيتين دخل عليهما حرف الإشارة ؛

فلم أن دخولها إنما هو على الجملة . ذكره أبو علي .



(١) قال ابن فارس : « معناها : خذ . تناول ، تقول : « هابارجل » ويؤمر بها ، ولا ينهى بها .

وفي كتاب الله جل ثناؤه : ﴿ هَآؤُلَاءِ أَقْرَبُكُمْ أَكْتَابِيَّةً ﴾ .

(٢) سورة الصافات ٦١

(٣) سورة المنكوت ٤٧

(٤) سورة النساء ١٠٩

(٥) سورة آل عمران ١١٩



## هل

للاستفهام ، قيل : ولا يكون المستفهم معها إلا فيما لا ظن له فيه البتة ؛ بخلاف الهمزة ، فإنه لا بد أن يكون معه إثبات . فإذا قلت : أعندك زيد ؟ فقد هجس في نفسك أنه عندك فأردت أن تستثبته ؛ بخلاف « هل » . حكاه ابن الدهان .

وقد سبق فروق في الكلام على معنى الاستفهام .

وقد تأتى بمعنى « قد » ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وذكر بعضهم أن « هل » تأتى للتقرير والإثبات ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى في ذلك قَسَمٌ . وكذا قوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، على القول بأن المراد آدم ، فإنه توبيخ لمن ادعى ذلك .

وتأتى بمعنى « ما » كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وبمعنى « ألا » كقوله : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وبمعنى الأمر ، نحو : ﴿ فَهَلْ أَتْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وبمعنى السؤال : ﴿ هَلْ مِنْ مَّرِيدٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(٢) سورة الغاشية ١

(٤) سورة الفجر ٥

(٦) سورة الكهف ١٠٣

(٨) سورة ق ٣٠

(١) سورة طه ٩

(٣) سورة الإنسان ١

(٥) سورة البقرة ٢١٠

(٧) سورة المائدة ٩١

وبمعنى التمنى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وبمعنى «أدعوك» ، نحو : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ فالجار والمجرور متعلق به .

### هَيَّات

لتبديد الشيء ؛ ومنه ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قال الزجاج : البعد لما توعدون .  
قيل : وهذا غلط من الزجاج أوقعه فيه اللام ؛ فإن تقديره : بَعْدَ الأَمْرِ لما توعدون ،  
أى لأجله .



(٢) سورة النازعات ١٨

(١) سورة الفجر ٥

(٣) سورة المؤمنون ٣٦

## الواو

### [ الواو العاملة ]

حرف يكو عاملا وغير عامل .

فالعامل قسمان : جار وناصب .

فالجار واو القسم ، نحو : ﴿ وَاللّٰهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وواو « رب » على قول كوفي . والصحيح أن الجر بـ « رب » المحذوفة لا بالواو .

والناصب ثنتان : واو « مع » فت نصب المفعول معه عند قوم ، والصحيح أنه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو .

والواو التي ينتصب المضارع بعدها في موضعين : في الأجوبة الثمانية ، وأن يعطف بها الفعل على المصدر ، على قول كوفي .

والصحيح أن الواو فيه عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة .

ولها قسم آخر عند الكوفيين ؛ تسمى واو الصرف ، ومعناها : أن الفعل كان يقتضى إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكَ الدِّمَآءَ ﴾ <sup>(٢)</sup> على قراءة النصب .

### [ الواو غير العاملة ]

وأما غير عاملة فلها معان :

\*\*\*

الأول : وهو أصلها - العاطفة تُشرك في الإعراب والحكم . وهي لمطلق الجمع على الصحيح ، ولا تدلّ على أنّ الثاني بعد الأول ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون قبله وقد يكون معه ، فمن الأول : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا . وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فإنّ الإخراج متأخر عن الزلزال ؛ وذلك معلوم من قضية الوجود لامن الواو .

ومن الثاني : ﴿ وَاسْجُدِي وَآزِكِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والركوع قبل السجود ، ولم يُنقل أنّ شرعهم كان مخالفا لشرعنا في ذلك .  
وقوله تعالى مخبرا عن منكري البعث : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ <sup>(٣)</sup> أي نحيا ونموت .

وقوله : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والأيام هنا قبل الليالي ، إذ لو كانت الليالي قبل الأيام كانت الأيام مساوية لليالي وأقل .  
قال الصفار : ولو كان على ظاهره لقال : « سبع ليال وستة أيام » ، أو « سبعة أيام » ، وأما « ثمانية » فلا يصح على جعل الواو للترتيب .

\*\*\*

فائدة : قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> أجاز أبو البقاء كون الواو عاطفة ، وهو فاسد ؛ لأنّه يلزم فيه أن يكون الله تعالى أمر نبيه عليه السلام أن يتركه ، وكأنّه قال : اتركني واطرك من خلقت وحيدا ، وكذلك : اتركني واطرك المكذبين ، فتميّز أن يكون المراد : خلّ بيني وبينهم ، وهو واو « مع » كقولك : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها .

\*\*\*

(٢) سورة آل عمران ٤٣

(٤) سورة الحاقة ٧

(٦) سورة الزلزال ١١

(١) سورة الزلزال ١ ، ٢

(٣) سورة الجاثية ٢٤

(٥) سورة الدھر ١١

والثانى : واو الاستئناف ، ونسبى واو القطع والابتداء ؛ وهى التى يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها فى المعنى ، ولا مشاركة فى الإعراب ، ويكون بعدها الجملتان .  
فلاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلًا مُّسَمًّى عِندَهُ ۖ ﴾ (١) .  
والفعلية ، كقوله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَتُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ ۖ ﴾ (٢) ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا . وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ ۖ ﴾ (٣) والظاهر أنها الواو العاطفة ؛ لكنها تعطف الجمل التى لا محل لها من الإعراب لجرد الربط ؛ وإنما سميت واو الاستئناف لثلاث يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها .

\*\*\*

الثالث : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ؛ وهى عندم مغنية عن ضمير صاحبها ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَّفَسًا يَفْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ۖ ﴾ (٤) .  
وقوله : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ۖ ﴾ (٥) .  
وقوله : ﴿ كَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْنِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ۖ ﴾ (٦) .

وقد يجتمعان نحو : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۖ ﴾ (٧) .  
﴿ وَتَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَذَكَّرُونَ ۖ ﴾ (٨) .

- |                       |                       |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الأنعام ٢    | (٢) سورة الحج ٥       |
| (٣) سورة مريم ٦٥ ، ٦٦ | (٤) سورة آل عمران ١٥٤ |
| (٥) سورة يوسف ١٤      | (٦) سورة الأهل ٥      |
| (٧) سورة البقرة ٢٢    | (٨) سورة البقرة ٤٤    |

- ﴿ وَلَا تَبَايِرُوا عَنْهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ <sup>(١)</sup> .
- ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .
- ﴿ لَمْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .
- ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .
- ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .
- ﴿ أَوْ قَالَ أُوْحِيََ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> .
- ﴿ أَلَيْسَ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

الرابع : للإباحة ، نحو جالس الحسن وابن سبرين ؛ لأنك أمرت بمجالستهما معا .  
قال : وعلى هذا أخذ مالك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ  
وَالْمَسْكِينِ ... ﴾ <sup>(٨)</sup> الآية .

\*\*\*

الخامس : واو الثمانية ، والعرب تدخل الواو بعد السبعة إبدانا بتمام العدد ؛ فإن السبعة  
عندهم هي العقد التام كالعشرة عندنا ، فيأتون بحرف العطف الدال على المغايرة  
بين المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية ، فيزيدون الواو  
إذا بلغوا الثمانية .

(٢) سورة البقرة ٢٤٣  
(٤) سورة آل عمران ١٠٢  
(٦) سورة الأنعام ٩٣  
(٨) سورة التوبة ٦٠

(١) سورة البقرة ١٨٧  
(٣) سورة آل عمران ٩٨  
(٥) سورة البقرة ٢٦٧  
(٧) سورة مريم ٢٠

حكاه البغوى عن عبد الله بن جابر عن أبى بكر بن عبدوس ، ويدل عليه قوله تعالى :  
﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ <sup>(١)</sup>.

ونقل عن ابن خالويه وغيره، ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كُتُبُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> بعد ما ذكر  
العدد مرتين بغير واوا .

وقوله تعالى فى صفة الجنة : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، بالواو لأنها ثمانية ، وقال تعالى  
فى صفة النار : ﴿ فَتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، بغير واو لأنها سبعة ، وفعل ذلك فرقا بينهما .  
وقوله : ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، بعد ما ذكر قبلها من الصفات بغير واو .  
وقيل : دخلت فيه إعلاما بأن الأمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر فى حال أمره بالمعروف ،  
فهما حقيقتان متلازمتان .

وليس قوله : ﴿ ثِيَابٍ وَأَبْكَارًا ﴾ <sup>(٥)</sup> من هذا القبيل ، خلأقا لبعضهم ؛ لأن الواو  
لو أسقطت منه لاستحال المعنى ، لتناقض الصفتين .

ولم يثبت المحققون واو الثمانية ، وأولوا ما سبق على العطف أو واو الحال ، وإن دخلت  
فى آية الجنة ، لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم ، وحذفت فى الأول لأنها كانت مغلقة  
قبل مجيئهم .

وقيل : زيدت فى صفة الجنة علامة لزيادة رحمة الله على غضبه وعقوبته ، وفيها زيادة  
كلام سبق فى مباحث الحذف .

وزعم بعضهم أنها لا تأتى فى الصفات إلا إذا تكررت النعوت ، وليس كذلك

(٢) سورة الكهف ٢٢

(٤) سورة التوبة ١١٢

(١) سورة الحاقة ٧

(٣) سورة الزمر ٧

(٥) سورة التحريم ٥

بل يجوز دخولها من غير تكرار ، قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنَهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وقال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وتقول : جاءنى زيد والعالم .

\*\*\*

السادس : الزيادة للتأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، بدليل الآية <sup>(٤)</sup> الأخرى .

قال الزمخشري : دخلت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، الدالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر <sup>(٥)</sup> .

وضابطه أن تدخل على جملة صفة للنكرة ، نحو جاءنى رجل ومعه ثوب آخر ، وكذا ﴿ وَثَامِنَهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك فى باب الاستثناء من شرح " التسهيل " ، وتابعه الشيخ أثير الدين : إن الزمخشري تفرّد بهذا القول ؛ وليس كذلك ؛ فقد ذكر الأزهرى فى " الأزهرية " ؛ فقال : وتأتى الواو للتأكيد ، نحو : ما رأيت رجلاً إلا وعليه ثوب حسن . وفى القرآن منه : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقال : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> . انتهى .

وأجازه أبو البقاء أيضاً فى الآية ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، فقال : يجوز أن تكون الجملة فى موضع نصب صفة لـ « شئ » وساغ دخول الواو ، لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا <sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة الأنبياء ٤٨

(٤) الكشف ٢ : ٤٤٤

(٦) سورة الشعراء ٢٠٨

(٨) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٥٤

(١) سورة الكهف ٢٣

(٣) سورة الحجر ٤

(٥) هى ما يأتى آية الشعراء ٢٠٨

(٧) سورة البقرة ٢١٦



وأجاز أيضا في قوله تعالى : ﴿ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاءٌ نُّونٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فقال : الجملة في موضع جرّ صفة لـ « قرية » <sup>(٢)</sup> .

وأما قوله : ﴿ فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فقيل : الواو زائدة ، ويحتمل أن يكون مجزوما جواب الأمر ، بتقدير : اضرب به ولا تحنث .

ويحتمل أن يكون نهيا .

قال ابن فارس <sup>(٤)</sup> : والأول أجود .

وكذلك قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قيل : الواو زائدة .

وقيل : ولنُعَلِّمَهُ <sup>(٦)</sup> فعلنا ذلك .

كذلك : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> أى وحفظا فعلنا ذلك <sup>(٨)</sup> .

وقيل في قوله : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ <sup>(٩)</sup> : إنها زائدة للتأكيّد ، والصحيح أنها عاطفة ، وجواب « إذا » محذوف ، أى سعدوا وأدخلوا .

وقيل : وليعلم فعلنا ذلك ، وكذلك : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى وحفظا فعلنا ذلك .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٦٤

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٣) سورة ص ٤٤

(٤) فقه اللغة ٩١ ، وعبارته : « وتكون الواو مقحمة ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ ، أراد - والله أعلم - فاضرب به لا تحنث ، جزماً على جواب الأمر ، وقد تكون نهيا ، والأول أجود » .

(٥) سرورة يوسف ٢١

(٦) في الأصلين : « وانظم » . وصوابه من ابن فارس

(٧) سورة الصافات ٧

(٨) فقه اللغة ٩١

(٩) سورة الزمر ٧٣

وقيل في قوله: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى ناديناه . والصحيح أنها عاطفة ، والتقدير: عرف صبره وناديناه: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله: ﴿ وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى لنعلم .

وقوله: ﴿ فَلَن يَقْبَلَ مِن أَحَدِهِمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وزعم الأخفش أن « إذا » من قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، مبتدأ وخبرها

« إذا » في قوله: ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، والواو زائدة، والمعنى أن وقت انشقاق السماء هو وقت مد الأرض وانشقاقها، واستبعده أبو البقاء؛ لوجهين:

أحدهما: أن الخبر محط الفائدة، ولا فائدة في إعلامنا بأن وقت الانشقاق في وقت المد، بل الغرض من الآية عظم الأمر يوم القيامة .

والثاني: بأن زيادة الواو تغلب في القياس والاستعمال .

\*\*\*

وقد تحذف كثيرا من الجمل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، أى « قلت » ، والجواب قوله تعالى: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ .

وقوله: ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وفي القول أكثر: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... ﴾ <sup>(١٠)</sup> الآية .

وقوله: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ . وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾ <sup>(١١)</sup> .

- |                            |                           |
|----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤ | (٢) خورة الأنعام ٧٥       |
| (٣) سورة الأنبياء ٤٨       | (٤) سورة آل عمران ١٤٠     |
| (٥) سورة آل عمران ٩١       | (٦) الانشقاق ١ ، ٣        |
| (٧) سورة التوبة ٩٢         | (٨) سورة الرعد ٢          |
| (٩) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤   | (١٠) سورة الواقعة ٤٥ ، ٤٦ |

## وَيَكُنْ

قال الكسائي كلمة تندم وتعجب ، قال تعالى : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
﴿ وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقيل : إنه صوت لا يقصد به الإخبار عن التندم . ويحتمل أنه اسم فعل مسماء  
« ندمت » أو « تعجبت » .

وقال الصفار : قال المفسرون معناه : ألم تر ، فإن أرادوا به تفسير المعنى فسلم ، وإن  
أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك .

وقيل بمعنى « ويلك » ، فكان ينبغي كسر « إن » .

وقيل « وى » تنبيه ، وكان للتشبيه وهو الذى نص عليه سيبويه .

ومنهم من جعل كان زائدة لا تفيد تشبيها . . . . <sup>(٣)</sup> ولم يثبت ، فلم يبق إلا أنها  
للتشبيه ، الأمر يشبه هذا ، بل هو كذا .

قلت : عن هذا اعتذر سيبويه ، فقال : المعنى <sup>(٤)</sup> على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر

علمهم ، أو نَبَّهُوا ، فقليل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا !

وهذا بديع جدا كأنهم لم يحققوا هذا الأمر ، فلم يكن عندهم إلا ظن ، فقالوا نشبه

أن يكون الأمر كذا ، ونهوا . ثم قيل لهم : يشبه أن يكون الأمر هكذا على وجه

التقرير انتهى .

وقال صاحب " البسيط " : كأنه على مذهب البصريين ، لا يراد به التشبيه بل القطع واليقين ،

(٢) سورة القصص ٨٢

(٤) الكتاب ١ : ٢٩٠

(١) سورة القصص ٨٢

(٣) بياض الأصول وفي بقية العبارة غموض

وعلى مذهب الكوفيين يحتمل أن تكون الكاف حرفا للخطاب ؛ لأنه إذا كان اسم فعل لم يضاف .

وذهب بعضهم إلى أنه بكالـه اسم .

وذهب الكسائي إلى أن أصله « ويلك » لحذفت اللام وفتحت على مذهبه ، أن باسم الفعل قبلها .

وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يقفان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء ؛ وهو مذهب البصريين ؛ وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلا ، وإن خالف مذهبهم في النحو ولم يكتبوها منفصلة ، لأنه لما كثر بها الكلام وصلت .

### ويل

قال الأصمعي : « ويل » تقييح ، قال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقد توضع موضع التحسر والتفجع منه ، كقوله : ﴿ يَا وَيْلَتَنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ يَا وَيْلَتَى ﴾ <sup>(٣)</sup> .

يا

لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، ومنه قول الداعي: يا الله؛ ﴿وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلٍ أَلْوَيْدٍ﴾، استصغارا لنفسه، واستبعادا لها من مظان الزلفى.

وقد ينادى بها القريب إذا كان ساهياً أو غافلاً، تنزيلاً لها منزلة البعيد.

وقد ينادى بها القريب الذى ليس بساهٍ ولا غافل؛ إذا كان الخطاب المرتب على النداء فى محل الاعتناء بشأن المنادى.

وقد تحذف، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(١)</sup>. ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً﴾<sup>(٢)</sup> ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد قيل فى قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾<sup>(٤)</sup> فى قراءة تخفيف «من»: إنَّ الهمزة فيه للنداء؛ أى يا صاحب هذه الصفات.

قال ابن فارس: تأتى للتأسف والتلهف؛ نحو: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾<sup>(٥)</sup>. وقيل للتنبيه.

قال: وللتلذذ؛ نحو:

\* يَا بَرْدَهَا عَلَى الْفُؤَادِ لَوْ تَقِفْ \*

\*\*\*

\* وَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ فِخْصًا \*

\*\*\*

(٢) سورة يونس ٨٨

(٤) سورة الزمر ٩

(١) سورة يوسف ٢٩

(٣) سورة الأعراف ١٥٠

(٥) سورة النمل ٢٥

في آخر النسخة المنقول منها ما مثاله :

تمت النسخة المباركة بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ، ونسأل الله العظيم ، ربّ  
العرش العظيم أن يحمله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز في جنات النعيم ، وذلك في اليوم  
المبارك السعيد ، رابع عشر شهر شعبان الفرد ، من شهور سنة تسع وسبعين وثمانمائة من  
الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وغفر الله لنا ولكم ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين .

وإن تَجِدَ عَيْبًا فَسَدِّ الخِلَالَ خَلِّ من لَافِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا<sup>(١)</sup>



---

(١) كذا في آخر نسخة م ، وفي آخر ت : « تحيز الكتاب بعون الملك الوهاب بحمد الله وعونه وحسن  
توفيقه . ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يحمله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز إلى جنات النعيم .  
وكان الفراغ من نسخه يوم الأربعاء المبارك الموافق إحدى عشر من ذي القعدة سنة خمس وثلاثين بعد  
الثلثمائة والألف أحسن الله عاقبته بحمد الله وآله وصحبه وسلم آمين »

## فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

صفحة

٣

مقابلة الجمع بالجمع

٦

قاعدة : فيما ورد في القرآن مجوعا ومفردا ، والحكم في ذلك

٢٢

تنبيه : في المجموع

٢٣

قاعدة نحوية

٢٤

قاعدة في الضمائر

٤٠

فائدة في دلالة الجزء على الكل

٤١

فائدة ، قد يتجاوز بحذف الضمير للعلم به

٤١

فائدة في مرتبة الضمر مع الظاهر

٤٢

فائدة ، الضمير لا يمدد إلا على شاهد محسوس

٤٢

قاعدة ، فيما يتعلق بالسؤال والجواب

٤٦

فائدة ، في السؤال والجواب أيضا

٤٧

قاعدة ، في السؤال والجواب أيضا

٥٢

فائدة ، في أن أقل الأمم سؤالاً أمة محمد عليه السلام

٥٥

الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأمر

٥٨

تنبيه في التهمك

٥٩

التأديب في الخطاب بإضافة الخير إلا الله

٦٣

قاعدة في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن

٦٦

فائدة في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل

٧١

تنبيه في أن مضمرة الفعل كمظهر في إفادة الحدث

٧٢

تنبيه حول دلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد والحدث

٧٣

قاعدة في قوله تعالى : من في السموات والأرض ، ونحوها

٧٤

قاعدة في قوله تعالى : فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ونحوها

٧٧

قاعدة في الجحد بين الكلامين

صفحة

- ٧٨ قاعدة في ألفاظ يظن بها الترادف وليست منه
- ٨٥ فائدة عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء
- ٨٧ قاعدة في التعريف والإنكار
- ٩٣ تنبيه في أن أسباب التعريف والتسكير إنما تعرف بالقرائن
- ٩٣ قاعدة فيما إذا ذكر الاسم مرتين
- ١٠١ قواعد تتعلق بالمعطف :
- القاعدة الأولى في انقسامه إلى عطف المفرد على مثله وعطف الجمل
- ١٠١ القاعدة الثانية في انقسامه باعتبار عطف الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل
- ١٠١ القاعدة الثالثة في انقسامه باعتبار المعطوف
- ١١٣ القاعدة الرابعة ، قد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد
- ١١٣ القاعدة الخامسة في جواز حذف الفاء والواو عند الحكاية
- ١١٤ القاعدة السادسة في المعطف على المضمر
- ١١٧ قواعد في العدد :
- ١١٧ القاعدة الأولى في اسم الفاعل المشتق من العدد
- ١١٨ القاعدة الثانية فيما يضاف إلى العدد من الثلاثة إلى العشرة
- ١١٩ القاعدة الثالثة ، ألفاظ العدد نصوص .
- ١٢١ أعلام رؤاها بكسر دوزانها في القرآن :
- ١٢١ لفظ « فعل »
- ١٢١ لفظ « كان »
- ١٢٧ مسألة في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »
- ١٢٨ مسألة في نفي « كان » وأحوالها
- ١٢٨ لفظ « جعل »
- ١٣٥ حسب
- ١٣٦ كاد
- ١٣٩ قاعدة في محي « كاد » بمعنى « أراد »
- ١٣٩ قاعدة في فعل المتأولة



|     |                                                   |
|-----|---------------------------------------------------|
| ١٤٤ | فائدة في قوله تعالى : « إنما أنت منذر من يخشاها » |
| ١٤٤ | احتمال الفعل للجزم والنصب                         |
| ١٤٩ | رأى                                               |
| ١٥٤ | تنبيه في الكلام على لفظ « أرايت »                 |
| ١٥٥ | علم العرفانية                                     |
| ١٥٦ | ظن                                                |
| ١٥٧ | فائدة في الكلام على مفعولى « ظن »                 |
| ١٥٨ | شعر                                               |
| ١٥٨ | عى ولعل                                           |
| ١٦٣ | أخذ                                               |
| ١٦٤ | سأل                                               |
| ١٦٧ | ودّ                                               |
| ١٦٨ | أفعل التفضيل                                      |
| ١٧٣ | تنبيه في لفظ « سواء »                             |

### النوع السابع والأربعون

#### في الكلام على المقدرات من الأدوات

|     |                                                                        |
|-----|------------------------------------------------------------------------|
| ١٧٥ | الهمزة                                                                 |
| ١٧٨ | مسألة في دخول الهمزة على « رأيت »                                      |
| ١٧٨ | مسألة في دخول الهمزة على « لم »                                        |
| ١٧٩ | أم                                                                     |
| ١٨٠ | مسألة في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم »                               |
| ١٨٥ | مسألة في أن السؤال بـ « أو » غير السؤال بـ « أم »                      |
| ١٨٦ | إذن                                                                    |
| ١٨٧ | إذا                                                                    |
| ١٩٠ | فائدة حول قوله تعالى : « كما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا » |
| ٢٠٤ | إذ                                                                     |
| ٢٠٧ | تنبيه في وقوع إذ بعد « واذكر »                                         |
| ٢٠٨ |                                                                        |

منحة

٢٠٩

أو

٢١٥

إن المكسورة الخفيفة

٢٢٠

فائدة عن ابن جني في أن « إن » الشرطية تفيد معنى التكثير

٢٢١

تنبيه ، وقع في القرآن الكريم « إن » بصيغة الشرط وهو غير مراد ، وشواهد على ذلك

٢٢٣

أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون

٢٢٩

إن المكسورة المشددة

٢٣٠

أن المفتوحة المشددة

٢٣١

إنما

٢٣٢

إلى

٢٣٤

تنبيه في أن « إلى » قد تستعمل اسما

٢٣٥

ألا ، بالفتح والتخفيف

٢٣٦

ألا بالفتح والتشديد

٢٣٦

إلا

٢٤١

فائدة عن الرماني في معنى « إلا »

٢٤٢

أما المفتوحة الهمزة المشددة لليم

٢٤٥

إما المكسورة المشددة

٢٤٧

الآن

٢٤٨

أف

٢٤٩

أني

٢٥١

أيان

٢٥١

إي

٢٥٢

حرف الباء

٢٥٨

بل

٢٦١

بلى

٢٦٦

ثم

٢٧٠

ثم المفتوحة

٢٧١

حاشا

٢٧٢

حتى

صفحة

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٧

٢٨٠

٢٨٠

٢٨٠

٢٨٢

٢٨٤

٢٨٦

٢٨٨

٢٩٠

٢٩٣

٢٩٤

٣٠٢

٣٠٥

٣١٠

٣١١

٣١١

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٧

٣٢٦

٣٢٨

٣٣٠

٣٣٤

٣٣٤

٣٣٩

٣٥١

حيث

دون

ذو وذوات

رويدا

ربما

السين

سوف

طى

عن

عسى

عند

غير

القاء

في

قد

الكاف

كان

كأن

كأين

كاد

كلا

كل

كلا وكلتا

كم

كيف

اللام وهى قسمان :

القسم الأول غير العاملة

القسم الثانى العاملة

لا

صفحة

٣٦٢

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٧

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٩

٣٩٢

٣٩٦

٣٩٦

٣٩٨

٣٩٨

٤٠٥

٤١١

٤١٥

٤٢٧

٤٣٠

٤٣١

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٤

٤٣٥

٤٣٥

٤٣٥

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

لات

لاجرم

لو

لولا

لوما

لم

لما

لما الخففة

لن

لكن

لعل

ليس

لدى

ما وهي قبان :

ما الاسمية

ما الحرفية

من

من

مع

النون

الماء

ها

هل

هيات

الواو

الواو العاملة

الواو غير العاملة

ويكأن

ويل

يا

# الفهارس العامة



١ - فهرس الأعلام (\*)

(١)

آدم (عليه السلام) :

٣٧٨ ، ٣٧٧ : ١

٤٢٦ ، ٣٠٦ ، ٩٨ ، ٤٩ : ٣

٣٣ : ٤

آزر (أبو إبراهيم عليه السلام) :

١٥٩ : ١

الآمدى :

٤١٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٣ ، ١٣١ : ٤

ابن أبان :

٤١٨ : ٢

٤٢٠ ، ٣٤٧ ، ٢٨٢ : ٤

الأبندى :

١٥٨ : ٣

٤١٩ : ٤

إبراهيم (عليه السلام) :

٤٤٨ ، ٤٤ : ١

٤٣١ ، ٢٥ : ٢

٣٨١ ، ٣٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٣٩ ، ٣٢ - ٣٠ ، ٢٢ : ٣

٧١ ، ٦٤ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٣٤ : ٤

إبراهيم الحربي .

٤٧٩ : ١

إبراهيم النخعي :

٤٨٣ ، ٤٧٩ ، ١٩٠ ، ١٨٩ : ١

٨٤ : ٢

الإياري (أبو الحسن طي بن إسماعيل الصنهاجي) :

٤١٤ : ١

أبي بن خلف :

٣٥١ : ١

٢٦ : ٢

أبي بن كعب :

٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ١٩٩ ، ٨٩ ، ٨ : ١

٢٥١ ، ٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٢٧

٤٣٨ ، ٤٣٢ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٢٥٩ ، ٢٥٦

٤٧٢ ، ٤٣٩

١٥٢ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ٣٧ ، ٣٥ : ٢

٤٣٧ : ٣

٣٤٠ ، ٢٨٥ : ٤

ابن الأثير الجزري (ضياء الدين محمد بن محمد -

صاحب اللؤلؤ السائر) :

٣٤٣ ، ٣٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٢٢ ، ١١٧ : ٣

أثير الدين = أبو حيان :

أحمد بن جعفر للننادي أبو الحسين (صاحب

كتاب الناسخ والنسوخ) :

٣٧ : ٢





- الأزهري ( أبو منصور محمد بن أحمد  
بن الأزهري ) :  
٢٩٨، ٢٩٢، ٢١٨ : ١  
٤٨١ : ٢  
٣٧٤ : ٣  
الأسترابادي ( محمد بن حسن الرضى - صاحب  
البيسط ) :  
٢١١ : ٤  
أبو إسحاق الإسفرائيني ( أبو إسحاق إبراهيم  
ابن محمد بن إبراهيم الإسفرائيني ) :  
٤٨ : ٢  
إسحاق بن راهويه :  
٤٤٥، ٤٣٩ : ١  
١٥٩ : ٢  
أبو إسحاق الزجاج = الزجاج  
أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السيمي :  
٤٤٤، ٢٤٨، ٢٠٩، ٢٠٧ : ١  
ابن إسحاق ( محمد بن إسحاق صاحب السيرة ) :  
٤٣٢ : ١  
١٨٦، ٨ : ٣  
إسحاق بن منصور :  
٤٤٥ : ١  
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السيمي :  
٤٤٤ : ١  
إسماعيل ( عليه السلام ) :  
٣٧٧ : ١  
٢٢ : ٣
- إسماعيل بن إبراهيم أبو محمد المروى :  
٤٤٧، ٣٣٠ : ١  
إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحيرى  
أبو عبد الرحمن الضرير :  
٨١ : ٢  
إسماعيل بن إسحاق الأزدي :  
٣ : ٢  
٢٢٩ : ٤  
إسماعيل بن أبي جعفر المدني :  
٣٢٥ : ١  
إسماعيل بن عبد الرحمن السدى :  
٢٠٩ : ١  
١٥٨ : ٢  
إسماعيل بن قسطنطين :  
٢٧٧ : ١  
إسماعيل بن محمد بن الفضل الحورى ( قوام  
السنة ) :  
٢٣٧ : ٢  
أبو الأسود الدؤلى :  
٣٧٨، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٨٣ : ١  
الأشمرى = أبو الحسن الأشعرى  
أشهب بن عبد العزيز :  
٣٧٩ : ١  
ابن أبي الإصبع ( أبو محمد عبد العظيم  
ابن عبد الواحد ) :  
٤٨٢ : ٢  
الأصبهاني ( صاحب كتاب كشف المشكلات ) :  
٣٦٦ : ٣

الأصمعي (عبد الملك بن قريب) :

٣٢٥،٣٢٢،٢٩٥ : ١

٢٥٦ : ٢

٤٠٠،٣٩٩،١٢٤ : ٣

٤٤٤ : ٤

ابن الأعرابي :

٥٠٣،٤٨١،٨١ : ٢

الأعشى (ميمون بن قيس) :

٢٨٩ : ١

الأعلم (يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي  
الشنتمري) :

٥٠٦،٣٥١ : ٢

الأعشى (سليمان بن مهران) :

٤٧٩،٢٨٤،١٩٠،١٨٩ : ١

٨٧ : ٤

الأقرع بن حابس :

٢٢١ : ٢

الأقليشي :

٤٠٥ : ٣

إمام الحرمين = الجويني

امرؤ القيس :

٣٠٦ : ١

٣٠٧،٢٧٦ : ٢

٣٧٩،٧٥٠ : ٣

أمية بن خلف :

١٦٢ : ١

٢٤٣ : ٢

٣٠٩،٣٠٢ : ٣

الأنباري = أبو بكر الأنباري

أنس بن مالك :

٤٤٥،٤٣٣،٢٤١،٢٣٦ : ١

الأوزاعي :

٤٦٣ : ١

٧٨ : ٢

أوس بن حذيفة :

٢٥٠،٢٤٧،٢٤٦ : ١

أيوب عليه السلام :

٢٦٧،٣٠ : ٣

(ب)

ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد) :

٤٤٨ : ٢

٢٨٣، ٢٨٢، ٨٨، ١٣ : ٤

البجلي :

١٥٠ : ٢

البخاري (صاحب الصحيح) :

٢٠٩، ٢٠٦، ١١١، ٣٣، ٢٢ : ١

٢٣٦، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٢٨، ٢١٠

٤٨١، ٤٨٠، ٤٦٤، ٤٣٢، ٢٥٨

٢٣٨، ٢٠٢، ١٦١، ١٥٧، ٣٥ : ٢

بدر الدين بن مالك (محمد بن محمد بن عبد الله

بن مالك بدر الدين بن جمال الدين) :

٥٩ : ٢

١٢ : ٣

البراء بن عازب :

٢٠٩ : ١

ابن بَرَّان ( أبو الحكم عبد السلام بن

عبد الرحمن ) :

١٨ : ١

١٢٩ : ٢

٣٧٩ : ٤

البرزابة ذاتي :

٥٠٣ : ٢

أبو البركات بن الأنباري :

٣٠٣ : ٣

برهان الدين الرشيدى :

٥٠٧ : ٢

ابن برهان ( أبو الفتح أحمد بن عباس بن

برهان ) :

٢٧٩ : ٢

٢٨٠ : ٣

٣١٠ : ٤

ابن برقي :

١٢٦ : ٤

البراز ( أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري ) :

١٩٠ : ١

البري :

٣٢١ : ١

البردوى ( علي بن محمد بن الحسين ) :

٤٦٥ : ١

٤٩٨ : ٢

بشر بن السري :

٤٧١ : ١

البغوى ( عبد الله محمد ) :

٤٧٦ : ١

البغوى ( أبو محمد الحسن بن مسعود ) :

٣٣ : ١

١٥٠ : ٢

٣٦٧ : ٣

٤٣٩ : ٤

أبو البقاء ( عبد الله بن الحسين العكبرى ) :

٦٣ : ١

١٩٨ : ٢

٤٤٦ : ٤١٦

٣٦٦ : ٣

١١١ : ٤

١٩٢ : ٤

أبو بكر الأصم ( عبد الرحمن بن كيسان ) :

١٥٨ : ٢

أبو بكر الأنباري ( محمد بن القاسم ) :

٢٠٩ : ١

٣٥٥ : ٣٤٢

٢٨ : ٢

٥٢ : ٣

٢٤ : ٤

أبو بكر الباقلاني ( محمد بن الطيب ) :

٢٣ : ١

٢٠٧ : ٢

٢١٧ : ٢

٢٥٧ : ٢

٤٣٨ : ٤٨٣



٣ : ١٩٥ ، ٢٩٤ ، ٤١٧

ابن البناء = أبو العباس الراكشي  
بندار بن الحسين الفارسي :

٢ : ١٠٠

بهلة أبو النجود :

١ : ٣٢٨

البقي ( أبو بكر أحمد بن الحسين ) :

١ : ٨ ، ٣٢ ، ١٩٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ،

٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٨ ،

٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ،

٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،

٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٦ ،

٢ : ٨٣ ، ١٦٠ - ١٦٢ ، ١٨٨

٣ : ٣٦

٤ : ٢١٣ ، ٢٨٨

(ت)

تاج الدين بن الفركاح ( عبد الرحمن بن إبراهيم ) :

١ : ٢٤٦

٣ : ٨٨

التاج الكندي ( أبو اليمن زيد بن الحسن ) :

١ : ٢٩٨ ، ٣٢٥

تاج الدين محمد بن محمد الأسفرايني ( صاحب ضوء المصباح )

٤ : ٨٩

الترمذي :

١ : ٣٠ ، ٢٢٧ ، ٢٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ،

٤٤٥ ، ٤٦٩ ، ٤٧١

٢ : ٦٧ ، ١٦١

تقي الدين بن دقيق العيد ( محمد بن علي بن وهب بن مطيع ) .

٢ : ٢٠٤ ، ٣٠٦

تقي الدين بن رزين :

٤ : ١٨٨

تقي الدين القشيري :

٢ : ٢٠٥

أبو تمام :

٣ : ١١٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،

٤ : ٣٢٧

نعم الداري :

١ : ٢٤١

النجي :

١ : ٤٣٤

التوخي = محمد بن محمد التوخي

التوحيدي = أبو حيان

ابن التياتي ( أبو غالب تمام بن غالب بن عمرو المرسى التياتي ) :

١ : ٢٩٢

(ث)

ثلب = أحمد بن يحيى

الثعلبي ( أحمد بن محمد بن إبراهيم ) :

١ : ١٣ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥

٢ : ٢٤٦ ، ٣٦٧

الثماني ( عمر بن ثابت أبو القاسم ) :

٢ : ٣١٨

الثوري = سفيان

(ج)

جابر بن عبد الله الأنصاري :

٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٣٣٧ : ١

١٣ : ٢

الجاحظ ( عمرو بن بحر ) :

٢٥١ : ١

٣٨٣ ، ٣٠٤ : ٢

ابن جبير :

٣٢٩ : ١

٧٩ : ٣

جبير بن مطعم :

١٠٦ : ٢

الجراح بن مليح ( أبو وكيع ) :

١٩٠ : ١

جرار بن تمام :

٢٤٦ : ١

الجرجاني ( أبو المباس أحمد بن محمد ) :

٤٥٦ : ١

الجرجاني = عبد الله قاهر

الجرمي :

٢٣٩ : ٤

ابن جريج :

٣١٤ : ٢

٢١٣ : ٤

ابن جريز = محمد بن جريز

جريز بن عطية الخطفي :

٣٤٣ : ٢

٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ : ٣

الجزري :

١٧٧ : ٣

الجعبري ( إبراهيم بن عمر بن إبراهيم ) :

٥٣ ، ٩٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ : ١

أبو جعفر بن الباذش ( أحمد بن علي بن أحمد

ابن خلف ) :

٣١٨ : ١

أبو جعفر بن الزبير ( أحمد بن إبراهيم ) :

٣٥ ، ١١٢ ، ٢٥٨ : ١

٤٤٩ : ٢

٣٣٤ : ٣

٤٢٢ ، ٢٠٣ ، ١٥١ : ٤

جعفر بن أبي طالب :

٢٠٥ ، ٢٠٢ : ١

أبو جعفر الطبري = محمد بن جريز

أبو جعفر بن قعقاع اللدني ( يزيد بن القعاع ) :

٣٣٠ : ١

جعفر بن محمد الصادق :

٤٥٢ : ١

أبو جعفر النحاس ( أحمد بن محمد بن إسماعيل ) :

٢٥٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٤٤٨ : ١

٢٨ ، ٢٩ ، ١٥٩ ، ١٤٠ ، ٢١٤ : ٢

٢٨٦ ، ٣٢٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ : ٣

٢٨٦ ، ٤٠١ ، ٤٦٣ : ٤

١٢ ، ٨٥ ، ٢٠٤ : ٣

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ : ٤

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٢٦ ، ٢٥٤ : ٥

٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٣١٣ : ٦

٣٢٥ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٤١٠ : ٧

٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣ : ٨

جمونة بن شعوب الليثي :

١ : ٣٢٧

جمال الدين بن مالك = ابن مالك

ابن جمعة للموصلي :

٤ : ٢٤٣ ، ٣٦٤

ابن جندب :

٢ : ١٦١

جندع بن ضمرة الليثي :

١ : ٢٠٤

ابن جنى ( أبو الفتح عثمان ) :

١ : ٢٦٤ ، ٣٠٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩

٣٤١

٢ : ١٤٧ ، ٢٣٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦

٣٣١ ، ٣٤٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦

٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٩٦

٣ : ٥ ، ٣٧ ، ٧١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١٥

١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤

١٤٦ ، ١٥٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩

٢٨٩ ، ٣١٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣

٣٦٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٤٤٩

٤ : ٣ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣

٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٥٦ ، ٣١٨

٣٢٢ ، ٣٨١

الجنيدي :

٢ : ٨٩

الجنيدي :

٣ : ٣٦

أبو جهل

٢ : ٢٣١ ، ٢٨٨ ، ٣١٤

ابن الجوزي ( أبو الفرج عبد الرحمن )

بن طلي :

١ : ٤٣٦

٢ : ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ١٠٢ ، ٣١٥

٣ : ٢٦

الجوهري ( إسماعيل بن حماد أبو نصر ) :

١ : ٢٩٢ ، ٢٧٧

٢ : ٢٨٦ ، ٤١٧

٣ : ٣٦٠

الجويني ( عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف ،

إمام الحرمين )

١ : ٢٣ ، ٦٦ ، ٤٥٩ ، ٤٨٢

٢ : ١٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٤٢٠ ، ٥٠٦

٣ : ٣٩ ، ١٠٣ ، ٤٥٣

٤ : ٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٠١

( ح )

ابن أبي حاتم :

١ : ٤٩٣

أبو حاتم بن حبان البستي :

١ : ١٧٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٨٤

٣٢٥ ، ٤٣٨

٢ : ٣٥ ، ١٢٨

أبو حاتم الرازي :

١ : ٤٧٢

أبو حاتم السجستاني ( سهل بن محمد

السجستاني ) :

١ : ٢١٧ ، ٣٤٧

٣ : ٣٦٤

٢٩ : ٣  
 أبو حامد الغزالي = الغزالي  
 ابن حبان = أبو حاتم بن حبان  
 ابن حبيب = أبو القاسم محمد بن حبيب  
 النيسابوري  
 ابن الحجاج :  
 ٣ : ١٣٢ ، ٣٥٧  
 الحجاج بن يوسف الثقفي :  
 ١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١  
 ٣ : ٢٢٨ ، ٢٣٠  
 ابن أبي الحديد ( عبد الحميد بن هبة الله بن  
 محمد بن محمد بن أبي الحديد المدائني الميموني ) :  
 ٢ : ١٢٤  
 ٣ : ٢٣٧ ، ٤٥١  
 حذيفة بن اليمان :  
 ١ : ١٩٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٩  
 الحرالي ( أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي ) :  
 ١ : ٥٠ ، ٢٧٣  
 الحريري ( القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ) :  
 ١ : ٧٠ ، ٤٨٤  
 ٢ : ٢٣٦ ، ٤٣٦ ، ٥١٢  
 ٤ : ٢٤ ، ٣٥١  
 ابن حزم ( أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن  
 حزم ) :  
 ٢ : ١٢٨  
 ٤ : ٣٩  
 حسان ابن أبي الأشعرس :  
 ١ : ٢٢٩

٤ : ٣١٦ ، ١٠٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨  
 الحاتمي :  
 ٢ : ٢٥٦  
 ابن الحاجب ( أبو عمرو عثمان بن عمر بن  
 يونس ) :  
 ١ : ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٧  
 ٢ : ٣٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٤٠٩ ، ٤٣٦ ، ٤٨٩  
 ٣ : ٧٥ ، ٢٣٧ ، ٢٦١ ، ٣٨٤ ، ٤٦٨  
 ٤ : ٩٨ ، ١٦٩ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٠  
 ٢٥٩ ، ٢٩٥ ، ٣١٣ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠  
 ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤٠٦  
 الحارث بن أسد الحاسبي :  
 ١ : ٢٣٨  
 الحارث بن ظالم :  
 ٢ : ٥١٤  
 الحارث بن يزيد :  
 ١ : ٢٦٩  
 حازم القرطاجني :  
 ١ : ٥٩ ، ٦٠ ، ٣١١ ، ٤٩١  
 ٢ : ٤٠٨  
 ٣ : ٧١ ، ١٠٥ ، ٢٨٨ ، ٣١٤ ، ٤٠٧  
 حاطب بن أبي بلتعة :  
 ١ : ١٩٥  
 الحاكم ( أبو عبد الله محمد بن عبد الله ) :  
 ١ : ١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢  
 ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣  
 ٤٣٩ ، ٤٤٧



- حسان بن ثابت :  
١٣ : ٢  
٣٥٧ ، ١٥١ ، ١٢٧ : ٣  
أبو الحسن الأخفش = الأخفش  
أبو الحسن الأشعري ( علي بن إسماعيل ) :  
٤٤٠ ، ٤٣٨ ، ٢٧٨ ، ٥٤ : ١  
٨٢ : ٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ٨٥ ، ٨٣ ، ١١١  
٣٤٦ : ٤  
الحسن بن أبي الحسن البصري :  
٧ : ١ ، ٢٩٤ ، ٢٤٩ ، ١٩١ ، ٢٨ ، ٢٩٤ ، ٣٤٩ ، ٣٢٥  
٤٥ : ٢ ، ٢٨٢ ، ١٦٩ ، ١٥٨ ، ١٠٥ ، ٤٥ ، ٤٥٠  
٤٣٧ ، ٣٥٣ ، ٣٢٢ ، ١٤٥ : ٣  
٤٥ : ٤  
ابن الحسن السبكي :  
٥٠٧ : ٢  
أبو الحسن السخاوي ( علي بن محمد بن عبد الصمد ) :  
٣٣١ : ١  
أبو الحسن الشاذلي ( علي بن عبد الله بن عبد الجبار الإدريسي ) :  
١٦٠ ، ٥٧ : ٢  
أبو الحسن الشهرستاني :  
٣٦ : ١
- أبو الحسن طاهر المقرئ :  
٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ : ١  
الحسن بن علي بن أبي طالب :  
١٥٤ : ٢  
٢١ : ٣  
الحسن بن الفضل :  
٤٨٦ : ١  
أبو الحسن الماوردي = الماوردي  
الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري  
أبو القاسم :  
١٩٢ : ١  
٦٨ : ٢  
حسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي صاحب البسيط :  
٣٦٤ : ٢  
حسن بن محمد الصاغاني = الصاغاني  
أبو الحسن الواحدي = الواحدي  
الحسين بن خالويه :  
٢٤٥ : ٢  
٣٥٣ ، ١٨٩ : ٣  
٤٣٩ ، ٣٤٧ : ٤  
أبو الحسين الدهان :  
٣٥٩ ، ٤٥ : ١  
الحسين بن علي بن أبي طالب :  
١٥٢ : ٢  
حسين بن عمر بن قيس :  
١٩٦ : ١  
أبو الحسين بن فارس = أحمد بن فارس

- الحسين بن الفضل :  
٢ : ٨٨
- الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضي المروزي :  
١ : ٤٧٦ ، ٤٧٧
- حيد الأعرج :  
١ : ٢٥١
- حيد بن زنجويه :  
١ : ٢٤٨ ، ٤٤٤
- حنظلة :  
٢ : ١٤٣
- أبو حنيفة الدينوري :  
٢ : ٤٤٦
- أبو حنيفة النعمان :  
١ : ٧٥ ، ٢٨٨ ، ٣٠٦ ، ٣٢٥ ، ٣٥٤ ، ٤٣٢ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ - ٤٦٧ ، ٤١٧
- حفص :  
٣ : ٢٧٩
- أبو حفص اللدني :  
١ : ٣٣٠
- حفصة بنت عمر بن الخطاب :  
١ : ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٣٣٦
- أبو الحكم بن برجان = ابن برجان :  
الحكيم الترمذي ( أبو عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي - صاحب كتاب بيان الفرق بين الصدر والقلب والقواد واللب ) :  
١ : ٤٦٩
- الحليمي ( أبو عبد الله حسن بن الحسن الحليمي ) :  
١ : ٢٢٩ ، ٤٤١ ، ٤٥٧ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩
- ٢ : ٥٥
- حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات :  
١ : ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧
- ٢ : ٨٨
- ٣ : ١٠٨ ، ١٦٣ ، ٣٧٠ ، ٣٨٤
- ٤ : ١١٥ ، ٢٩٩ ، ٤٣١
- ٤ : ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ٢٣٤ ، ٢٦٣ ، ٢٧٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٢ ، ٤٢٩ ، ٤٦٥

حي بن أخطب :

١٨ : ١

(خ)

خارجة بن زيد :

٢٣٤ : ١

أبو خاقان :

٣٢٤ : ١

أبو خالد الأحمر ( سليمان بن حيان ) :

٢٤٦ ، ٢٤٧ :

خالد بن مسلمة :

٢٨٣ : ١

خالد بن الوليد :

٤٦٩ : ١

ابن خالويه = الحسين بن خالويه :

ابن الحجاز ( أحمد بن الحسين شمس الدين

ابن الحجاز ) :

٤٣٣ : ٢

٣٧٥ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ٧٢ : ٣

٣٧٠ ، ٣٠٧ : ٤

حديجة بنت خويلد الأسدي :

٢٠٧ : ١

١٣٤ : ٢

ابن خروف ( علي بن محمد بن علي أبو الحسن ) :

٣٩٧ : ٢

١٧٣ : ٣

١٥١ ، ١٠٣ : ٤

ابن خزيمة :

٤٧٢ : ١

خزيمة بن ثابت الأنصاري :

٢٣٩ ، ٢٣٤ : ١

ابن الحشاش ( عبد الله بن أحمد ) :

٣٠٥ ، ٧٠ : ١

٤٨٨ : ٢

٣٨٨ ، ٢٨٢ ، ٨٧ : ٤

الحضر ( عليه السلام ) :

٥٤ : ٣

٦٠ ، ٥٩ : ٤

أبو الخطاب ( من الحنابلة ) :

١٥٧ : ٢

الخطابي ( حمد بن محمد أبو سليمان ) :

٢٩٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ : ١

٥٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠١ ، ٩٠ ، ٤٦ : ٢

الخطيب البغدادي ( أبو بكر أحمد بن علي ) :

٢٧٧ : ١

ابن خطيب زمسكا ( عبد الواحد بن عبد الكريم

ابن خلف كمال الدين ) :

٣٥١ : ٢

٤٦٤ : ٤

الخطيب القزويني ( صاحب التلخيص ) :

١٠٩ : ٣

الخطيبي ( محمد بن مظفر الحلخالي شمس الدين ) :

٢١٣ : ٤

الحفاجي ( عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان ) :

٤٨٧ ، ٥٧ : ١

٣٠٥ : ٢

٤٥٤ ، ٣٢٥ : ٣

خلف الأحمر :

٣ : ٤٠٠

أبو خلف (القرىء) :

١ : ٣٢٥

خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدي :

١ : ٣٣٠

أبو خوز منداذ :

٢ : ٢٥٥

الحوي = شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة :

(د)

الدامغاني (محمد بن علي بن محمد الحنفي) :

١ : ١٠٢

الداني = أبو عمرو الداني :

داوود (عليه السلام) :

٢ : ٣٠٢

٤ : ٣٢

ابن داود = محمد بن داود الظاهري :

أبو داود السجستاني (صاحب السنن) :

١ : ٩٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٨٥

٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٨٥

٢ : ٢٨ ، ١٦١ ، ١٧٨

داود الظاهري (أبو سليمان داود بن علي بن

خلف الأصبهاني) :

٢ : ١٧٨ ، ٢٥٥

الذماري (صاحب شرح التنبيه) :

١ : ٢٤٦

أبو الدرداء (غوير بن زيد الأنصاري) :

١ : ٢١٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢

٢ : ٢٠٨ ، ١٥٤

ابن درستويه :

١ : ٣٠٥ ، ٣٧٦

٢ : ١٩٨

ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) :

١ : ٢١٧ ، ٥٥

٢ : ٢٧٩

ابن الدهان :

٢ : ٣٩٣

٤ : ١٦٠ ، ٢٥٠ ، ٣٤٧

(ذ)

ذو الرمة :

٣ : ٦٨

ذو القرنين :

١ : ٣٠

ذو النون المصري (ثوبان بن إبراهيم) :

١ : ٧

أبو ذؤيب الهذلي :

٣ : ٣

(ر)

الرازي = شجر الدين :

راشد :

١ : ٢٥١

الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن

محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) :

١ : ١٢٦ ، ٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٩

٢ : ٧٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٧٢

٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٩٥

٤٧٣

- رؤبة بن العجاج : ٤٥٣ ، ٣٤٥ ، ٣٣٩ ، ١٤٨ ، ١١٦ : ٣
- ٩٠ : ١ ، ١٦٧ ، ١٥٧ ، ١١٢ ، ٩٧ ، ١٨ : ٤
- ٢٦٨ : ٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٠ ، ٣٢٦ ، ٣١٨
- روح بن عبادة : ٤٢٨ ، ٤٠٣ ، ٣٩٣ ، ٣٥٣ ، ٣٤٣
- ١٥٩ : ٢ رافع بن حرملة :
- الرويانى (أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل) : ١٥٨ : ١
- ٤٦٧ : ٢ الراعى (أبو القاسم عبد الكريم بن محمد
- أبو رويم = نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم : القزوينى) :
- أورياش : ٤٧٦ : ١
- ٣٨٩ : ٣ ابن راهويه :
- (ز) ٧٨ : ٢
- ابن الزاغونى (على بن عبد الله بن نصر) : ابن أبي الربيع :
- ١٠٢ : ١ ٤٠٤ : ٢
- زاهر بن رستم (أبو شجاع الأصبهاني) : ١٧٩ ، ٨٥ : ٣
- ٣٢٥ : ١ ٤١٨ ، ١٧٤ ، ١٣٦ : ٤
- زبان = أبو عمرو بن العلاء بن عمار : الربيع بن أنس :
- الزبيدى (طبع خطأ الزبير) : ٢٠٩ : ١
- ٢٥٠ : ١ ١٥٨ : ٢
- ابن الزبير = أبو جعفر بن الزبير : رسول الله = محمد عليه السلام :
- الزجاج (إبراهيم بن السرى) : الرشيدى (الكاتب) :
- ١٣ : ١ ٤٥٢ : ٣
- ٤٦٢ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ١٤٧ ، ١٢١ : ٢ ابن رشيقي :
- ٢٨٩ ، ١٩٣ ، ١٨٨ - ١٨٦ ، ٨١ ، ٧٧ : ٣ ٤٠٠ : ٣
- ٣٦٠ الرمانى (أبو الحسن على بن عيسى) :
- ٢٣٨ ، ١٥٩ ، ١٣٣ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ٩٧ : ٤ ٣٥٨ ، ٣٥٦ ، ٥٧ ، ٥٤ : ١
- ٤٣٤ ، ٣٤٤ ، ٣١٥ ، ٢٧٤ ٤٦٥ ، ٤٥١ ، ٣١٧ ، ٢٥٢ ، ٩٠ ، ١٨ : ٢
- زر بن حبش : ٤١٨ ، ١٠٧ ، ٧١ ، ٦٣ : ٣
- ١٢٨ : ٢ ٣٩٥ ، ٢٨٦ ، ٢٤١ ، ١٦٧ ، ١٣ : ٤

زكريا (عليه السلام) :

٢ : ١٣٥

الزخشرى (محمود بن عمر) :

١ : ١٣٠، ١٢٤، ٧٢، ٦٣، ٤٩، ٣٨، ١٣٠

١٦٦ : ٢٨٦، ٢٦٧، ٢٦٥، ١٨٦، ١٧٤

٢٨٩ : ٣١٧، ٣١١، ٣٠٦، ٣٠٤، ٣٠١

٣٢١ : ٤٩٠، ٤٨١، ٤٣٢، ٣٥٨، ٣٥٦، ٣٤٧

٢ : ٥٩، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٦٨

٢٨٢ : ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٦، ٢٩٦، ٢٩٥

٣١٧ : ٣٢٦، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٩

٣٢٨ : ٣٥٠، ٣٤٥، ٣٣٩، ٣٣٦، ٣٣٣

٣٥١ : ٣٨٨، ٣٧٩، ٣٧١، ٣٦٨، ٣٦٤

٣٩٤ : ٤١٦، ٤١٥، ٤٠٨، ٤٠٥، ٣٩٨

٤١٧ : ٤٣٠، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٠، ٤١٨

٤٣١ : ٤٥٢، ٤٥٠، ٤٤٨، ٤٤٦، ٤٣٤

٤٥٤ : ٤٦٧، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٢، ٤٦١

٤٧٢ : ٥٠٠، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٨٢، ٤٧٤

٥٠٣-٥٠٥، ٥٠٧

٣ : ١١، ١٢، ٢٥، ٣٤، ٤٨، ٥٠

٥١ : ١٠٦، ٨٩-٨٦، ٧٤، ٦٤، ٦٣

٨٠ : ١٤٦، ١٤٥، ١٢٦، ١١٨، ١٠٩

١٥٤ : ١٧٩، ١٧٧، ١٧٢، ١٦٨-١٦٦

١٨١ : ٢٠٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٥، ١٨٢

٢٠١ : ٢٣٧، ٢٢٤، ٢٢٠، ٢١٠، ٢٠٥

٢٤٨ : ٢٧٩، ٢٧٧، ٢٧٣، ٢٦٢، ٢٦٠

٢٨٧ : ٣١٠، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٤، ٢٩١

٣١٢ : ٣٥١، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٢٨، ٣٢٠

٣٥٨ : ٤٠٣، ٣٩٠، ٦٧٥، ٣٦٥، ٣٦٢

٤٢٤ : ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٧٧

٤ : ١١، ١٩، ٢٠، ٣٠، ٣٥، ٣٨، ٤٦، ٨٩

٩١ : ٩٢، ٩٣، ١٠١، ١٠٩، ١١٢-١١٤

١٢٢ : ١٣١، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٩، ١٧٧

١٨٦ : ١٩٧، ١٩١، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٦٣

٢٦٧ : ٢٧٨، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢

٢٨٩ : ٣٠٧، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٢٨

٣٣٦ : ٣٤٠، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٢

٣٥٤ : ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠

٣٨٢ : ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤١٢، ٤٤٠

الزملكاني = كمال الدين الزملكاني :

الزنجاني (عز الدين أبي المعالي عبد الوهاب

ابن إبراهيم الزنجاني) :

٣ : ١٠٣، ٤١٥

الزهرى (محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب) :

١ : ٢١١، ٢٢١، ٢٣٤، ٤٨٣

زياد بن أبي سفيان :

١ : ٢٥١

أبو زيد (سجاني) :

١ : ٢٤١، ٢٤٣

أبو زيد الأنصاري :

١ : ٣٢٢

٣ : ٣٨٨

٤ : ١٨٢

زيد بن ثابت :

١ : ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦

٢٣٧ : ٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٧٩، ٢٧٦

٢ : ١٢٧

السرقتى النبوز بالحمار ( أبو عثمان سعيد

ابن محمد )

٢٩٢ : ١

سمد بن عبيد :

٢٤١ : ١

أبو سمد كمال الدين = علي بن مسعود الفرغاني

( صاحب المستوفى ) :

سمد بن أبي وقاص :

٣٣٧ ، ٢٣٦ ، ١٩٨ ، ٣٣ : ١

سعيد بن بشير :

٢٤٤ : ١

سعيد بن جبر :

٢٤٤ ، ٢٢٩ ، ٨ : ١

٢٠٣ ، ١٥٨ : ٢

٤٠٤ ، ٣٣٦ ، ١٣٨ : ٤

سعيد بن خالد :

٢٥٨ : ١

أبو سعيد بن عون الكشي :

٤٦٢ : ١

سعيد بن السيب :

٤٥٩ ، ٨ : ١

أبو سعيد بن الملق :

٤٣٩ : ١

أبو سفيان :

٢٢٠ : ٢

٨ : ٣

زيد بن حارثة :

١٦٣ : ١

٣٠٢ ، ١٧٢ : ٢

زين الدين = محمد بن محمد التنوخى (صاحب

الأقصى القريب)

( س )

سارة :

١٩٥ : ١

سالم ( مولى أبي حذيفة ) :

٢٤٣ : ١

السبق :

٣٢٦ : ١

ابن سبع ( أبو الربيع سليمان البستي ) :

٤٥٤ : ١

١٥٤ : ٢

سحيم بن وثيل البربوعى :

١١٠ : ١

السخاوى ( علم الدين علي بن محمد

ابن عبد الصمد ) :

٢٨١ ، ١١٢ : ١

٤٥٣ : ٢

السدى = إسماعيل بن عبد الرحمن السدى :

ابن السراج :

٣٦٧ ، ٣٣٣ : ٢

١٦١ ، ٧٢ : ٣

٤١٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ١٢٧ :

|                                                        |                                                           |
|--------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| سلف بن صخر :                                           | سفيان الثوري :                                            |
| ٢٤ : ١                                                 | ٦ : ١ ، ٤٣٤ ، ٤٧٩                                         |
| أبو سلف بن عبد الرحمن :                                | ٢ : ١٦٤ ، ٧٨                                              |
| ٢١٧ : ١                                                | سفيان بن عيينة ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٦ : ١                          |
| سليم الرازي (أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي) :          | ٢ : ١٥٩                                                   |
| ٤٧٣ : ١                                                | السكاكي (يوسف بن أبي بكر) :                               |
| سليمان عليه (السلام) :                                 | ٧٠ : ١ ، ٣١١                                              |
| ٣ : ١٤٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٦٧                              | ٢ : ١٠٠ ، ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٣٦                           |
| ٤ : ٣٢ ، ٢٨٥                                           | ٤٦٣ ، ٤٢٥ ، ٤٠٠                                           |
| أبو سليمان = داود الظاهري :                            | ٤ : ٤٢ ، ٩١ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ٢٥١                             |
| سليمان بن جيان = أبو خالد الأحمر :                     | ٣ : ١٦٣ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥                           |
| سليمان بن داود الهاشمي :                               | ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٤٩ ، ٣٩٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ |
| ١ : ٣٨٠                                                | ٤ : ٤٢ ، ٩١ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ٢٥١                             |
| أبو السجال :                                           | ابن السكيت :                                              |
| ٣ : ٢٨٨                                                | ١ : ٢٩٨                                                   |
| سمرة :                                                 | ٢ : ٣٦٢ ، ٢٨٩                                             |
| ١ : ٢١٢                                                | ٤ : ١٩                                                    |
| السمرقندي :                                            | سلام أبو محمد الحناني :                                   |
| ١ : ٢٢٩                                                | ١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠                                             |
| سنيد :                                                 | سلمان بن صرد :                                            |
| ٢ : ١٥٩                                                | ١ : ٢٢١                                                   |
| سهل بن عبد الله :                                      | سليمان الفارسي :                                          |
| ١ : ٩                                                  | ١ : ٢٠١                                                   |
| سهيل بن عمرو :                                         | أم سلف (أم المؤمنين) :                                    |
| ١ : ١٩٨                                                | ١ : ٩٨ ، ٣٥٠                                              |
| السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ابن أحمد) : | ٢ : ٧٨                                                    |
| ١ : ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٧٠                                    |                                                           |



ابن سيده ( علي بن إسماعيل أبو الحسن  
الضرير ) :

١ : ٢٩٢ ، ٦٤

٢ : ٣٥١ ، ٤٧٦

٣ : ٣١٣ ، ٣٤١

ابن سيد ( أحمد بن أبان ) :

١ : ٢٩١

السيرافي :

١ : ٣٠٦

٢ : ٢٧٥

٤ : ١٥٣ ، ١٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٧٠

ابن السيرافي :

٤ : ٣٥٨

ابن السيد ( عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ) :

١ : ٢٩١ ، ٢٤٦

٢ : ٢٧ ، ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٤٥٤ ، ٤٨٤

٤ : ٣٧ ، ٣٥٨

ابن سيرين ( أبو بكر محمد بن سيرين البصري ) :

١ : ٢١٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٣٥٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦٩

٢٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩

سيف الدولة :

٤ : ١٨٩ ، ٤٦٥

( ش )

أبو شامة شهاب الدين ( عبدالرحمن بن إسماعيل

ابن إبراهيم بن عثمان الشافعي ) :

١ : ١٨٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢ ، ٢٨١

٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٠

٢ : ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٨٥

٢٨٧ ، ٣٠٦ ، ٤٤٦ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦

٣ : ١١٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٢٦٥

٣٦٨ ، ٣٨٦

٤ : ٧ ، ١٣ ، ٢١ ، ٦٢ ، ١٥٤ ، ٢٥٤

٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٠

٣٢٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠

أبو السوار الغنوي :

٣ : ٣٨٨

سيويه :

١ : ٥٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤ ، ٣٢٢

٢ : ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢

٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠١

٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨

٤٢٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤

٤٦٣ ، ٥٠٦

٣ : ٩ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ١٠٣ ، ٩٨

١٠٦ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠

١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢٠٣

٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٨٧ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦

٤ : ٤٢ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢

١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٨٣

١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥

٢٨١ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٥

٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥

٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨

٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢

٤٢٤ ، ٤٤٣

- الشبلي :  
١ : ٤٤٦  
ابن الشجرى ( أبو السعادات هبة الله بن علي  
ابن حمزة ) :  
٢ : ٣٧٦  
شمس الدين الخوي ( أحمد بن خليل بن  
سعادة ) :  
١ : ١٦ ، ٤٣٩  
٢ : ٣٧٨ ، ٣٧٩  
شمس الدين الذهبي ( محمد بن أحمد ابن عثمان  
ابن تايماز التركمانى ) :  
١ : ٢٤٢  
شمس الدين محمد بن النقيب :  
١ : ٣١١  
ابن شنبوذ :  
١ : ٨٩  
ابن شهاب = الزهرى ( الزهرى ) :  
شهاب الدين أبو شامة = أبو شامة :  
شهاب الدين بن المرحل :  
٤ : ٤٨  
ابن أبي شيبة ( الحافظ أبو بكر عبد الله  
ابن محمد ) :  
١ : ١٨٩ ، ٢٥٨ ، ٤٧٩  
٢ : ١٣٢  
شيدلة = عزيزى :  
( ص )  
الصاحب بن عباد :  
٢ : ٥١٤  
الصاغاني ( حسن بن محمد صاحب النكلة ) :  
١ : ١١٠ ، ٢٩٢  
٤ : ٢٧٨  
صالح ( عليه السلام ) :  
٣ : ٣٠ ، ٣٢
- الشبلي :  
١ : ٤٤٦  
ابن الشجرى ( أبو السعادات هبة الله بن علي  
ابن حمزة ) :  
٢ : ٣٧٦  
٣ : ١٦١ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٣٠٣  
٣١٢ ، ٣١٩ ، ٤٠  
٤ : ١٢٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢  
٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٩  
الشريف المرتضى :  
٣ : ٣٦٣ ، ٣٨٦ ، ٤٣٠  
٤ : ٤٥ ، ١٣٧  
شعبة بن الحجاج :  
١ : ٢٠٩  
٢ : ١٥٨ ، ١٥٩  
٣ : ٤٣٧  
الشعبي :  
١ : ٨ ، ١٧٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣  
٤٨٠  
٢ : ١٥٨ ، ١٨٣  
شعيب ( عليه السلام ) :  
٣ : ٣٠ ، ٢١٩ ، ٣٠٩ ، ٣٤٠ ، ٣٦٨ ، ٤١٠  
الشلوبين ( أبو علي الاشيلي عمر بن محمد  
ابن عمر الأزدى ) :  
٢ : ٢٣٩ ، ٢٥٧  
٣ : ٧٩ ، ١٥١  
شمس الدين بن الجوزى :  
٣ : ٣٢٦

أبو صالح :

١ : ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٤٣٩

٢ : ١٥٨

صالح بن محمد اليزيدي :

٢ : ١٥٩

صدر الدين موهوب الجزري :

٢ : ١٢٢

الصديق = أبو بكر :

الصعب بن جثامة :

٢ : ١٤٣

الصفار = أبو جعفر النحاس

صفي الدين بن أبي المنصور :

٤ : ٦٠

صفية بنت عبد المطلب :

٣ : ٣١٢

ابن الصلاح = أبو عمرو بن الحاجب

أبو الصلت = عبد الله بن كثير

الصيرفي :

١ : ٢٨٤

ابن أبي الصيف :

١ : ٢٤٦

(ض)

ابن الضائع (علي بن محمد بن علي بن يوسف

الكتامي) :

٢ : ٢٣٩ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧

٣٦٠ ، ٤٣٩

٣ : ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٣٠٥

٤ : ٢٤٠

الضحاك بن مخلد :

٢ : ٢٢١ ، ٢٣٧

الضحاك بن مزاحم :

١ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٤٧٩

٢ : ١٥٨

ضام بن ثعلبة :

٢ : ١٣٢

ضمرة بن العيص :

١ : ١٥٩

(ط)

أبو طالب (عم الرسول عليه السلام) :

١ : ٣١ ، ١٢٧

ابن أبي طالب = مكى

٢ : ٩٢

أبو طاهر السلفي (أحمد بن محمد بن أحمد

السلفي الحافظ) :

١ : ٢٨٢

ابن طاهر (محمد بن أحمد بن طاهر) :

٤ : ١٨٢ ، ١٨٣

طاوس :

٢ : ١٧١

الطائي الكبير = أبو تمام

الطبراني :

١ : ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٩

الطبري = محمد بن جرير

الطحاوي :

١ : ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤

ابن الطراوة ( أبو الحسين سليمان بن عبد الله  
المالقي ) :

٢ : ٣٢٦ ، ٣٤٩

٣ : ١١٦

٤ : ١٠٣ ، ١٢٨ ، ٤١٦

الطرطوسي ( نجم الدين إبراهيم بن علي  
الطرطوسي ) :

٢ : ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٨٤

٣ : ٢٧٢ ، ٤٣٢

الطرطوشي ( أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد  
ابن خلف ) :

١ : ٤٨٢

طرفة بن العبد :

٢ : ٥١٢

٣ : ٦٨

ابن طريف ( عبد الملك بن طريف الأندلسي )

١ : ٢٩٢

الطيالى ( صاحب المسند ) :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

أبو الطيب الطبرى :

٢ : ٤٦٩

أبو الطيب بن غلبون ( عبد النعم بن غلبون

ابن المبارك ) :

١ : ٣٢٣

الطبي ( الحسن بن محمد بن عبد الله الطبي ) :

٢ : ٤٤٨

٣ : ٦٤

٤ : ٩٨ ، ٢٨١

( ظ )

ابن ظفر ( أبو عبد الله بن ظفر بن محمد بن  
محمد الصقلي ) :

٢ : ٣٦

٣ : ١٦٦

( ع )

العاصم بن وائل :

١ : ١٦٠

عاصم بن بهدلة أبي النجود :

١ : ٢٤٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٨

٢ : ١٢٨

٣ : ٧٩ ، ٢٧٩ ، ٣٥٣

عاصم الجحدري بن أبي الصباح البصرى :

١ : ٢٤٩ ، ٣٨٤

أبو العالية :

١ : ٢٠٩ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ ، ٤٥٦

٢ : ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٨٦

ابن عامر القرئ = عبد الله بن عامر بن يزيد :

عامر السدي :

٢ : ١٥٨

ابن عامر = عبد الله بن عامر اليحصي

عامر بن شراحيل = الشعبي

عائشة بنت أبي بكر ( أم المؤمنين ) :

١ : ١٥ ، ٢٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧

٢ : ٢٠٩ ، ٣٣٢ ، ٤٦٣

٢ : ٣٩ ، ٢٠٢

٣ : ١١١

٤ : ٢٢٢

- ابن عباد (أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباد):  
٣٤٢ : ١
- المبادي :  
٤٥٦ ، ٤٦٠ : ١
- ابن عباس = عبد الله بن عباس  
أبو العباس أحمد بن سريح (أحمد بن عمر بن  
سريح أبو العباس) :  
٤٨٥ : ١
- ٤٦ : ٢
- العباس بن عبد المطلب :  
١٨٨ : ١
- أبو العباس الراكشي (أحمد بن محمد بن عثمان  
الأزدي المعروف بابن البناء) :  
٣٨٠ ، ٣٨٧ : ١
- أبو العباس بن نفيس (أحمد بن سعد بن أحمد  
بن نفيس) :  
٣٢٣ : ١
- عبد بن حميد الكشي :  
١٥٩ : ٢
- ابن عبد الباقي :  
٣٢٣ : ١
- ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله بن عبد البر  
بن عاصم النخعي) :  
٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ : ١
- ٢٢٣ ، ٣٣٣ ، ٢٨٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ :  
عبد الجبار بن أحمد :  
٥١٤ : ٢
- ابن عبد الحكم :  
٤٤٧ : ١
- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي :  
١٥٩ : ٢
- عبد الرحمن بن الحارث بن هشام :  
٢٣٦ : ١
- أبو عبد الرحمن السلمي (محمد بن الحسين) :  
٢٤٣ ، ٤٧٦ : ١
- ١٧١ ، ٥١٣ : ٢
- عبد الرحمن بن شماس :  
٢٣٧ : ١
- عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه :  
٤٣٤ : ١
- عبد الرحمن بن مهدي :  
٢٤٧ : ١
- عبد الرحمن بن يلى :  
٢٤٥ : ١
- عبد الرحيم بن عمر الكرماني :  
٤٣٢ : ١
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني :  
٤٧٩ : ١
- ١٥٩ ، ١٦٤ : ٢
- ابن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام  
عبد العزيز بن أحمد التجاري :  
٤٦٥ : ١
- ٤٩٨ : ٢
- عبد العزيز الديري (أبو محمد عبد العزيز أحمد  
ابن سعيد بن عبد الله الدميري) :  
٣٦٩ : ١

عبد العزيز بن يحيى الكنانى :  
١ : ٧

عبد العزى = أبو لهب  
عبد الغفار = نوح

عبد القاهر بن عبد القادر الجرجاني :

٢ : ١٠، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٧٨، ٤٠٥،

٤١٣، ٥٠٨

٣ : ١٠٥، ١٦٩، ١٩٣

٤ : ٥١، ٢٣٩

عبد الله بن أحمد بن حنبل :

١ : ٣٢٨، ٤٦٢

أبو عبد الله البغدادي :

٢ : ٨٩

أبو عبد الله البكراباذي :

١ : ٤٨٦

٢ : ٧٦

عبد الله بن جابر :

٤ : ٤٣٩

عبد الله بن جبير :

١ : ٢٤٩

عبد الله بن جحش :

١ : ٢٠٣، ٢٠٤

عبد الله بن الجراح :

٢ : ١٥٩

عبد الله بن حذافة :

٤ : ٣٣

أبو عبد الله الحلبي = الحلبي

عبد الله بن الزبير :

١ : ٢٣٦، ٣٢٧

عبد الله بن زيد بن أسلم :

٢ : ١٥٨

عبد الله بن السائب :

١ : ٢٤٣

عبد الله بن أبي سرح :

١ : ٢٠٠

عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج :

١ : ٢٤٦، ٢٤٧

عبد الله بن سلام :

١ : ٢٠٢

٢ : ٢٢١

عبد الله بن عامر بن ربيعة ( صحابي ) :

١ : ١٩٨

عبد الله بن عامر بن يزيد بن عيم اليحصبي :

١ : ١١٧، ٢٨٥، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢٨،

٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٤٥

٢ : ٢٩٠

٣ : ١٦١، ٢١١

٤ : ٣٧، ٣٠١

عبد الله بن عباس :

١ : ٨، ٢٧، ٢٨، ١٠٥، ١٧٣، ١٩٠، ١٩٣،

١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٨،

٢٢٩، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٨،

٢٦٣، ٢٦٩، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٩،

٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٧،

عبد الله بن مسعود

١ : ٧ ، ٨ ، ٣٠ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ،

٢١٥ - ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ،

٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ،

٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٣٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٤ -

٤٥٦ ، ٤٧٩

٢ : ٥٨ ، ٧٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥١ ،

١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٦٩ ، ١٨٤ ، ٢١٤ ،

٢٣٨ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٨٧

٣ : ٧٧ ، ٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢٥٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٤٩ ،

٤ : ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٤١٦

عبد الوهاب المالكي :

٣ : ٤٣٢

ابن عبدون :

٣ : ٢٣٨

أبو عبيد (القاسم بن سلام) :

١ : ٢٥ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،

٢٤٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٣٦ ،

٣٥٥ ، ٣٨٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢ ،

٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣

٢ : ٢٨ ، ٨١ ، ١٥١ ، ٣٠٠ ، ٥٠٤ ،

٣ : ٢٨٠ ، ٣١٣

٤ : ١٨٤ ، ٤٢١

عبيد الله بن موسى :

١ : ٤٤٤

أبو عبيدة بن الجراح :

٤ : ٤١٦

٣٧٧ ، ٤٣٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،

٤٦٢ ، ٤٧٢

٢ : ٤٥٠ ، ٤٧٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ،

١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ،

١٨٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢٧١ ، ٢٩٥ ،

٣٤١ ، ٣٦٨ ، ٤٨٨ ، ٥١٥

٣ : ٨ ، ٨٩ ، ١١٧ ، ١٥٦ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ ، ٢٨٩ ،

٤٤٩ ، ٤٥٣

٤ : ٤٣ ، ٥٢ ، ١٧٧ ، ٢٦٢ ، ٢٨٨

عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى :

١ : ٢٤٦

عبد الله بن عمر :

١ : ٣٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٩ ، ٣٤٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ،

٤٧١ ، ٤٨١

عبد الله بن عمرو بن العاص :

١ : ٤٤٧ ، ٤٥٥

٢ : ١٥٧

٤ : ٣٣٢

أبو عبد الله القرشي :

١ : ٤٥٢

أبو عبد الله الكارزني (محمد بن الحسين) :

١ : ٣٢٤

عبد الله بن كثير المقرئ :

١ : ٢٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،

٣ : ٢١٣

٤ : ١٥٧

عبد الله بن المبارك :

١ : ٤٤٦ ، ٤٧٢

أبو عبيدة (معمّر بن النثى) :

٢٨٧ ، ٢٩٥ : ١

١٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٣٤١ : ٢

١٢٤ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩ : ٣

٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٣٥٦ : ٤

عتاب بن أسيد :

٢٠٤ : ١

عثمان بن جنى = ابن جنى

عثمان بن سعيد الدارمى أبو عمرو :

١٨٨ : ١

عثمان بن طلحة :

١٨٨ : ١

عثمان بن عبد الله بن أوس :

٢٤٦ : ١

عثمان بن عبيد الله بن أوس الثقفى :

٤٦٢ : ١

عثمان بن عفان

٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ : ١

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ : ٢

٢٣٥ - ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ - ٢٤٣ : ٣

٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٨ : ٤

٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٧٢ : ٥

١٢٧ : ٦

عثمان بن عمرو = أبو عمر بن الحاجب :

أبو عثمان المازنى :

٢٤٠ ، ٢٦٨ : ١

٣٠٥ ، ٣٦٢ : ٢

عثمان بن مضمون :

٢٨ : ١

أبو عثمان النهدي :

٣٠ : ١

العجاج :

٣٥٩ : ٢

عدى بن حاتم :

١٥ ، ١٦٠ : ١

ابن العربى = أبو بكر بن العربى :

العراقى ( علم الدين عبد الكريم بن على

العراقى ) :

٣١ ، ٣٨٣ : ١

١١ : ٢

عروة بن الزبير بن العوام الأسدى :

١٨٩ ، ١٩٠ : ١

٢٠٢ : ٢

عز الدين = ابن أبى الحديد :

عز الدين بن عبد السلام :

٣٧ ، ٨٨ ، ٣٤٥ ، ٤٣٩ ، ٤٦٣ : ١

٤٧٥ ، ٤٨١ : ٢

١٤ ، ٦٥ ، ١٢٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ : ٣

٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ ، ٤٦٢ ، ٤٨٢ : ٤

٤٩٦ : ٥

١٢ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٤٠٥ : ٦

٤١٥ : ٧

٤٠ ، ١٤٤ ، ٢٩٧ ، ٣٤٦ : ٨

عز الدين الفاروقى :

٣٢٥ : ٩



٣ : ٧١ ، ٨٤ ، ١١٦ ، ١٥٨ ، ٢٨٩

٣٨٤ ، ٣٨٣

٤ : ٢٠٣ ، ٢٣٤ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ، ٣٧٧

٣٨٣

عطاء بن أبي رباح :

٢ : ١٥٨

عطاء بن أبي سلة الخراساني :

٢ : ١٥٨

عطاء بن يسار :

١ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢٤٩

ابن عطية ( عبد الحق بن غالب ) :

١ : ٨ ، ٦٣ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٩

٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٤٨٩

٢ : ٣٢ ، ٥٨ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٥٩ ، ٢٤٠

٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٨٨

٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٤٥٩

٣ : ١٠٣ ، ١٢٣ ، ١٩١ ، ٢٣٩ ، ٣٤٤

٣٤٩

٤ : ١٣ ، ٢٤ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٧ ، ١١٢

١٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣

عطية العوفي :

٢ : ١٥٨

عقبة بن عامر :

١ : ٢٤٣

عقبة بن أبي معيط :

٣ : ٣٠٢

عزير :

٢ : ١٨٦

٣ : ٨٢ ، ٣٩٠

ابن عزيز ( محمد بن عزيز العزري

السجستاني ) :

١ : ٢٩١

٢ : ٢٧٩

٤ : ٢٤٨

عزري بن عبد الملك الشافعي أبو المال

القاضي المعروف بشيلة :

١ : ٢٧٣ ، ٢٩٠

٢ : ٣٨ ، ٩٠ ، ١٥١ ، ٣٤١

٣ : ٣٥٧

ابن عساكر ( محمد بن علي بن الحضرمي

القيسي ) :

١ : ١٥٥

٢ : ٤٧٩ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩

المسكري أبو هلال :

٢ : ٤٧٦

٤ : ٨٥ ، ٧٩

عصام بن يوسف :

١ : ٤٥٧

ابن عصفور ( علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن

ابن عصفور ) :

١ : ٣١٩

٢ : ٣١٨ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧

٤٠٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٨

- ابن عقيل (عبدالله بن محمد بن عقيل) :  
٤٤٥ : ١
- ١٥٨ : ٢  
عكرمة بن أبي جهل :  
٤٧٨ : ١
- عكرمة (مولى ابن العباس) :  
٤٣٢، ٢٩٣، ٢٨٨، ١٥٩، ١٥٥ : ١
- ١٧١، ١٥٨ : ٢  
أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغامى :  
٤٣ : ١
- علاء الدين الباجى :  
١٤١ : ٤
- أبو العلاء المعرى :  
٥١٣ : ٢  
٤٢٥ : ٣
- عاقمة بن قيس النخعي الكوفي :  
١٩١، ١٩٠، ١٨٩ : ١
- علم الدين العراقي = العراقي  
علم الدين القمي :  
١٨٨ : ٤
- علي بن أحمد الفارسي أبو محمد الحافظ :  
٢٩١ : ١
- أبو علي الحاتمي :  
٣٠٣ : ٢
- علي بن حجر بن إياس السعدي :  
١٥٩ : ٢
- علي بن حمزة الكسائي :  
٣٣٨، ٣٣١، ٣٢٩، ٣١٩، ٢٦٦، ٢٥٣ : ١
- ٣٩١، ٣٨٤
- ٨٨ : ٢  
٣ : ٣٣، ١٠٣، ١٤٤، ١٦٣، ١٨٠، ١٩٣ : ٣  
٣٦٢، ٢٠٣، ٣٦٤، ٣٧٠ : ٣٨٤
- ٤ : ٢٨٨، ٣١٥، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٩٠ : ٤  
٤٠٩، ٢٤٤ : ٤٠٩
- علي بن زيد :  
٢٠٩ : ١
- علي بن أبي طالب :  
١ : ٨، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٣ : ١
- ٢٥١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٣، ٣٣٨، ٤٧٩ : ٤٨٢
- ٢ : ٢٩٠، ٧٩، ١٢٧، ١٥٢، ١٦١، ١٧١ : ٢  
٣١٥، ٢٧٣، ٢٦٣، ١٩٧ : ٣
- ٣ : ٢٢٢، ٣٠٣، ٣١٣، ٤٤٩ : ٣  
علي بن أبي طلحة الوالي :  
١٥٨، ١٥٩ : ٢
- علي بن عبد الله بن جعفر المديني :  
٢٢ : ١
- عني بن عيسى الربيعي :  
٢٧٠ : ٣
- علي بن عيسى = الرماني  
أبو علي الفارسي :  
٢٧٨، ٣٠٩، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٧٧ : ١
- ٦١ : ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٧ : ٢  
٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٢٥، ٣٣٢ : ٢٨٨
- ٣٤٥، ٣٦٩، ٣٧٩، ٤١٥، ٤١٦، ٤٣٦ : ٤٣٩  
٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٦٣ : ٥٠٥
- ٥١٨، ٥٠٥

العماني (أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني):

١: ٣٤٢

ابن عمر = عبد الله بن عمر

عمر بن الخطاب:

١: ٨، ٣٣، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٦

٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٩

٢٩٥، ٢٩٦، ٤٣٣، ٤٦٢، ٤٧٨، ٤٨٠

٢: ٣٥، ٣٦، ٥٨، ١٠٦، ١١٩، ١٧٤

٣: ٣١٣

٤: ٤١٦

أبو عمر الزاهد غلام تملب (محمد بن عبد الوالد -

المعروف بالزاهد):

١: ٢٩١، ٣٣٩

٢: ٢٤٢

٣: ١٨٤

٤: ٧٧

أبو عمر الطنكي (أحمد بن محمد بن

عبد الله بن لب):

١: ٣٢٤

أبو عمر بن عبد البر = ابن عبد البر

عمر بن عبد العزيز:

٣: ٣١٣

عمر بن عبد الله بن أوس بن حذيفة:

١: ٢٤٥

عمران القطان:

١: ٢٤٤، ٢٥٨

عمرو بن الجوح:

٤: ٤٣

٣: ٣، ٣٣، ٤٥، ٦١، ١٠٨، ١١٦

١٢١، ١٢٤، ١٦١، ١٧٢، ١٧٩

١٨٩، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٠

٢١٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٧

٣٦٢، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤١٨، ٤٤٤

٤: ٢٩، ٣٥، ١١٥، ١٣٤، ١٥٨، ١٦١

١٧٦، ١٩٢، ١٩٩، ٢٢٩، ٢٤٧، ٢٧١

٢٧٤، ٢٩٧، ٣٨٣، ٣٨٦، ٤١٠، ٤٣٢

أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم بن عيذون):

١: ٢٩٢

أبو علي المالكي (الحسن بن محمد بن إبراهيم):

١: ٣٢٥

علي بن محمد الخروى (صاحب كتاب

الأزهيّة):

٤: ٢٤٥

عبي بن محمد الوراق:

٢: ١٥٣

علي بن مسعود الفرغاني أبو سعد كمال الدين

(صاحب كتاب المستوفى):

١: ٣٥٩

٢: ٣٥٣، ٣٥٥

الماد النيهي (أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن

بن الحسين بن محمد النيهي):

١: ٤٧٦، ٤٨٣

الماد بن يوسف الموصلي:

١: ٤٧٧

عمارة بن الوليد:

١: ٢٨٩

|                                          |                                             |
|------------------------------------------|---------------------------------------------|
| ٤٥٣ ، ٤٤١ : ٢                            | أبو عمرو بن الحاجب = ابن الحاجب             |
| ٢١١ ، ٦٤ : ٣                             | أبو عمرو الداني (عنان بن سعيد) :            |
| عنترة بن شداد :                          | ١ : ٥٣ ، ١١١ ، ٢١٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ،            |
| ٣٠٧ : ٢                                  | ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ،               |
| عوف بن عفراء :                           | ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ،               |
| ٢٠٣ : ١                                  | ٣٤٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ،               |
| عياش بن أبي ربيعة :                      | ٤٤٦ ، ٣٩٦                                   |
| ١١٩ : ٢                                  | ٣٨٨ : ٣                                     |
| عيسى (عليه السلام) :                     | أبو عمرو الشيباني :                         |
| ٤١٥ ، ١٦٣ ، ١٦١ : ١                      | ٢٦٦ : ١                                     |
| ١٨٦ ، ١٨٢ ، ١٦٩ ، ١٤٠ ، ١٣٥ ، ٩٨ : ٢     | أبو عمرو بن الصلاح :                        |
| ٣٩٠ ، ٢٣٧                                | ١ : ١٩٩ ، ٢٩١ ، ٣٣٢ ، ٤٧٦ ، ٤٨٣ ،           |
| ٢٦٩ ، ٢٦٠ ، ١٤٩ ، ١٣٧ ، ٨٢ ، ١٥٠ ، ٥ : ٣ | ١٧٠ ، ٧٨ : ٢                                |
| ٤٢٦ ، ٤٢٥ ، ٣٩٠ ، ٣١١                    | عمرو بن العاص :                             |
| ٢١٥ ، ٤٤ : ٤                             | ٢٨٩ : ١                                     |
| ابن عيسى :                               | عمرو بن عبيد :                              |
| ٢٨٠ : ٣                                  | ٤٤٩ : ٣                                     |
| عيسى بن عمر :                            | أبو عمرو بن العلاء :                        |
| ٢٤٥ : ١                                  | ١ : ٢٨٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،     |
| عيسى بن يونس :                           | ٣٣٨ ، ٣٣١                                   |
| ٢٤٥ : ١                                  | ٤٨١ : ٢                                     |
| ابن عينة :                               | ٤٤٤ : ٤                                     |
| ٤٣٩ : ١                                  | عمرو بن طي :                                |
| (غ)                                      | ٣٢٨ : ١                                     |
| الغزالي :                                | عمرو بن معديكرب :                           |
| ٤٦١ ، ٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤ : ١          | ٢٨ : ١                                      |
| ٤٧٤ ، ٧٩ ، ٤٦٠ ، ٣ : ٢                   | ابن عمرون (محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون |
|                                          | أبو عبد الله) :                             |

الغزنوي :

٣ : ٣١٢

ابن غلبون :

١ : ٣٢٤

(ف)

ابن فارس = أحمد بن فارس

فارس بن أحمد بن موسى أبو الفتح :

١ : ٣٢٣

فارس بن زكريا :

١ : ١٠٩ ، ٣٢٤

الفارسي = أبو علي الفارسي

الفاسي ( أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد

الفاسي ) :

١ : ٤٦٠

فاطمة الزهراء :

١ : ٢٣٢

٣ : ١٥٢ ، ١٩٧

أبو الفتح بن جني = ابن جني

أبو الفتح القشيري :

١ : ٢٢

٣ : ٢٧٠

٤ : ٤٢٨

نجر الإسلام = محمد بن أحمد بن أبي سهل

السرخي

نجر الدين ( محمد بن عمر الرازي ) :

١ : ١٣ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٧٣ -

٤٩١ ، ٤٤٤ ، ١٩١ ، ١٧٥

٣ : ٢٢٤ ، ٩٨ ، ٣٧٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٩

٣ : ١٢ ، ٢٢ ، ٧٣ ، ١١٥ ، ٢٧٧ ، ٤٣٤

٤٥٢

٤ : ٥٦ ، ٧١ ، ٨٩ ، ١٤١ ، ٣٦٦

القراء ( يحيى بن زياد ) :

١ : ٦٣ - ٦٥ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٢٦

٣٧٩

٣ : ٨٢ ، ٢٣٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٨ ، ٤٧٧

٣ : ٥ ، ٥٢ ، ٧٥ ، ١١٤ ، ١٢٤ ، ١٣٥

١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣

٢٠٨ ، ٢٩٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢

٣٦٤ ، ٤٤٠

٤ : ١٢ ، ٢٣ ، ٥٧ ، ١٥٣ ، ١٥٥ - ١٨٠

١٨٢ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ ، ٢٩٤ ، ٣٤٨

أبو القرج الأصفهاني :

١ : ٢٥٠

أبو القرج بن الجوزي = ابن الجوزي

القرزوق :

٣ : ٦

ابن الفرس ( عبد النعم بن محمد بن فرس

القرنطاني ) :

٣ : ٣

ابن الفرکاح = تاج الدين

الفضل بن زياد :

٣ : ١٥٩

الفضيل بن شاذان :

١ : ٢٤٩

ابن فورك ( محمد بن الحسن بن فورك ) :

٢٣١ : ١

٥٠٥ ، ٢٤٣ : ٢

٣٤٦ ، ٣١٠ : ٤

( ق )

ابن قادم = أبو بكر بن قادم

قاسم بن أصغ ( بن محمد بن يوسف بن ناصح  
الياني الأندلسي ) :

٢١٢ : ١

أبو القاسم بن برهان :

٣٥٤ : ١

أبو القاسم بن البنداري ( عبد الله بن محمد بن  
الحسين بن نايقا ) :

٤١٤ : ٣

قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الأندلسي :

٢١٩ : ١

أبو القاسم بن الرمال :

١٨٣ : ٤

أبو القاسم الزجاجي :

١٩٣ : ٣

أبو القاسم السعدي :

١٦٨ : ٤

القاسم بن سلام = أبو عبيد

أبو القاسم السهلي = السهلي

أبو القاسم الشاطبي = القاسم بن فيره

القاسم بن فيره الشاطبي :

٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٨ : ١

أبو القاسم القشيري :

٤٣٥ ، ٢٦٣ : ١

٤٢ ، ٤١ : ٣

أبو القاسم النيسابوري = محمد بن حبيب

ابن القاص ( أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري ) :

٢٥٥ : ٢

قالون :

٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٩ : ١

قتادة بن دعامة السدوسي :

٤٩٣ ، ٣٤٤ ، ٢٥٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤١ : ١

٢٣٨ ، ١٥٨ ، ٨٤ ، ٢٨ : ٢

١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٢٧ : ٣

ابن قتيبة ( أبو محمد عبد الله بن مسلم ) :

٤٣٥ ، ٢٩٤ ، ٢٦٣ ، ٢١٨ ، ٦٥ : ١

٤٢٨ : ٢

٣٤٦ ، ٢٨٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٣ : ٤

القتبي = ابن قتيبة

قدامة بن جعفر :

٦٠ : ١

٥٦ : ٣

القرطبي ( أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي

بكر بن فرح الأنصاري ) :

٢٧٨ ، ٢١٣ : ١

٢٥٢ : ٣

قرظة بن كعب :

٤٨٠ : ١

القزاز ( أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني )

٢٩٢ : ١

القشيري = أبو انقاسم القشيري

ابن القشيري = أبو نصر بن القشيري

ابن القطاع ( علي بن جعفر بن علي السعدي  
الصفلي ) :

٢٩٢ : ١

قطرب ( أبو علي محمد بن السنين ) :

٤٥ : ٥٠٥ ، ٥٠٦

٤١٠ : ٣

٣٤٨ : ٤

القفال ( أبو بكر محمد بن إسماعيل ) :

٤٦٥ : ١

١٩ : ٢

٢٨ : ٣

قبيل :

٣٢١ : ١

ابن القوطية ( محمد بن عمر بن عبد العزيز  
القرطبي ) :

٢٩٣ : ١

قيس النخعي ( أبو علقمة ) :

١٩٠ : ١

( ك )

ابن كثير = عبد الله بن كثير :

الكرماني ( برهان الدين محمود بن حمزة بن  
نصر ) :

١١٢ : ١٦٥ ، ٢٥٩

٢٨٠ : ٣

أبو الكرم الشهرزوري ( مبارك بن الحسن ) :

٣٢٥ ، ٣١٨ : ١

الكسائي = علي بن حمزة

كعب بن الأشرف :

١٠٨ ، ٢٦ : ١

كعب بن عمرو :

٢٨٣ : ١

كعب بن لؤي :

٢٨٣ : ١

الكلبي ( محمد بن السائب ) :

٢٨٣ ، ٢٢٠ : ١

١٥٩ ، ٨٠ : ٢

كال الدين الزملكاني ( محمد بن علي بن  
عبد الواحد )

٣٩ : ١

٤٢١ ، ١٠١ ، ٩٥ ، ٥٨ : ٢

٤٥٤ ، ٤٢٦ ، ٣٨٧ ، ١٩٩ ، ١٦٨ : ٣

٧٢ ، ٤٩ : ٤

الكيت الأسي :

٢٤٨ : ١

الكندي ( التاج أبو اليمن زيد بن الحسن  
ابن زيد ) :

٣٢٢ : ٢

الكواشي ( أحمد بن يوسف بن حسن بن  
رافع ) :

١٨٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٤٦٦ : ١

٢٩٠ ، ٢٧٧ ، ١٥٠ : ٢

٣٥١ : ٣

٢٧٢ ، ١٦٢ : ٤

الکيا الهراسی ( أبو الحسن علی بن محمد  
الطبری ) :

١ : ٤٣٤

٢ : ٣

ابن کيسان ( محمد بن أحمد بن کيسان  
أبو الحسن ) :

٢ : ٤٦٤

( ل )

ليد بن الأعصم :

١ : ٢٥

ليد بن ربيعة :

٢ : ٢٦٧

اللحياني :

٢ : ٤٧٧

لقمان :

٢ : ١٨٥

أبو لهب :

١ : ١٦٠ ، ١٦٢ ، ٤٤٠

لوط ( عليه السلام ) :

٢ : ٥٠١

٣ : ٣٠ ، ٣٢

أبو الليث السمرقندي ( نصر بن محمد ) :

١ : ٣٢٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٧١

٢ : ١٦٣

( م )

الماتريدي ( أبو منصور محمد بن محمد بن محمود

الماتريدي ) :

٢ : ٤٣٠

ابن ماجه :

١ : ١٤٧ ، ٢٥٠

للارني = أبو عثمان

مالك بن أنس :

١ : ٢٢٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٩٢ ، ٣٧٩ ، ٤٣٨

٢ : ٧٨ ، ١٦٠ ، ٣٦٠

٤ : ٣٩٣ ، ٤٣٨

ابن مالك ( جمال الدين أبو عبد الله محمد بن

عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي ) :

١ : ٢٨٥

٢ : ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦

٤٢٤ ، ٤٣٣ ، ٤٥٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧

٤٧٠ ، ٤٧٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥١٢

٣ : ٢٤ ، ٦١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩

١٦١ ، ١٦٢ ، ١٩١

٤ : ٢٧ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٤

١١٩ ، ١٣٩ ، ١٥٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧

٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩

٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧

٣٠٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤

٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤١١ ، ٤٢٩ ، ٤٤٤

مالك بن دينار :

١ : ٢٤٩

مالك بن سليمان المروزي :

٢ : ١٥٩

مالك بن الصيف :

١ : ١٥٨ ، ١٩٩

الأمون ( الخليفة العباسي ) :

١ : ٢٥١



٢٣ : ٢٣ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧١ : ٢٤٥

٣٧٣ : ٣

ابن مجاهد = أبو بكر بن مجاهد  
مجمع بن جارية :

٢٤١ : ١

محمد ( صلى الله عليه وسلم ) :

٢٧٠ ، ٢٦٠ ، ٢٥٠ ، ٢٧٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣١٠ ، ٣٤٠ ، ٤٧٠ : ١

١٢٦ ، ١٦٠ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ : ٣

١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ : ٤

٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٦ : ١

٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٨ : ٢

٣٥٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥٤ : ٣

٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ : ٤

٤٧٣ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ : ٥

١١ : ١١ ، ١٣ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ : ٦

٤١ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٨ : ٧

٦٧ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٧ : ٨

٩٨ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢١ : ٩

١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ : ١٠

١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٦١ : ١١

١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٦ : ١٢

١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ : ١٣

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ : ١٤

٢٥٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ : ١٥

٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٥ : ١٦

٣٦٤ ، ٣٧٥ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ : ١٧

٤٨٢ ، ٤٨١

ابن مامويه ( أحمد بن محمد بن مامويه  
أبو الحسن ) :

٣٢٥ : ١

للاوردي ( أبو الحسن علي بن حبيب  
الشافعي ) :

١٨٧ : ١٨٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٢ : ٢

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ : ٣

١٦٢ : ٤

٢٦٦ : ٥

٣٩ : ٦

البرد :

٢٥٠ : ٧

٢٣٦ : ٢٣٨ ، ٢٥٧ ، ٢٨٨ ، ٢٤٢ : ٨

٣٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٧٦ : ٩

٤ : ١٨٤ ، ١٧٩ ، ١٤٦ ، ٨٥ ، ٧٢ ، ٤ : ١٠

١٧٩ ، ٢٨٨ ، ٣٦٧ ، ٤١٤ : ١١

٣٦ : ١٣٥ ، ١٢٧ ، ١١٩ ، ٧٧ ، ٣٦ : ١٢

١٩٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ : ١٣

٢٦٠ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٣٧ ، ٣٧٣ : ١٤

٣٧٤ : ١٥

اللتبي :

٤٢٣ : ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٦٤ ، ٤٢٣ : ١٦

٤٦٥ : ١٧

للتوكل ( الخليفة العباسي ) :

٣٦٢ : ١٨

مجاهد بن جبر السكي :

٦ : ٢٥١ ، ٢٤٩ ، ٢٠٨ ، ١٩٤ ، ٨٩ ، ٨٠ : ١٩

٢٥٣ ، ٢٩٢ ، ٤٧٢ ، ٤٩٠ : ٢٠

- محمد بن الحسن الشيباني : ٣ : ٢٦٠٠٢٢٠٧ - ٥٠٠٠٤٢٠٣٩٠٣٧٠٣٢
- ٢ : ٤٧٦٠٤٦٩٠٤٦٦ : ١١٩٠١١٣٠١٠٦٠٦٦٠٦٣٠٥٩٠٥٣
- أبو محمد بن داود : ١٢٧ : ٢١٩٠٢١٧٠٢٠٠٠١٩٤٠١٦٠
- ٢ : ١٧٨ : ٢٧٤٠٢٥٦٠٢٥١٠٢٤٦٠٢٤٥
- محمد بن داود الظاهري (أبو بكر محمد بن داود : ٢٩٧ : ٣٤٠٠٣٣٢٠٣٢٩٠٣٠٩٠٣٠٤
- ابن علي بن خلف الأصهباني : ٤٦٢٠٣٩٩٠٣٩٨٠٣٧٤٠٣٥٢٠٣٤٧
- ١ : ٤٨٥ : ٥٢٠٤٧٠٣٧٠٣٦٠٣٣٠١٠٠٧٠٦٠٥
- محمد بن سعدان أبو جعفر : ٦٢ : ١٣٢٠١٢٥٠٩٩٠٨٦٠٨٠٠٦٤
- ١ : ٢١٣ : ١٣٧ : ٢٨٨٠٢٧٩٠٢٧٢٠١٩٧٠١٤٠
- محمد بن سليمان المعروف بابن النقيب (صاحب : ٢٩١ : ٣٣٢٠٣٢٥٠٣٢١٠٣١٦٠٢٩٧
- كتاب التحرير) : ٤٠٠٠٣٩٦٠٣٨٨
- محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي : ٢ : ٢٥٢
- محمد بن إسحاق = ابن إسحاق : محمد بن بركات السعدي : ٢ : ٢٩
- أبو محمد البصري : ٤ : ٢٨٦
- محمد بن جرير الطبري : ١ : ١٨٠١٩٠٢١٣٠٢١٤٠٢٢٠
- ٢٩٠٢٠٨٩٠٢٨٧٠٢٢٣
- ٢ : ٥٠٥٠١٥٩٠١٥٧٠٦٠
- ٣ : ٢٧٩٠٢٤٢
- ٤ : ٢٧٠
- أبو محمد الجويني : ١ : ٤٥
- محمد بن حبيب النيسابوري أبو القاسم : ٣ : ١٥٢٠١٥٠٠٨٩٠٣١
- محمد بن الحسن الشيباني : ٣ : ٢٦٠٠٢٢٠٧ - ٥٠٠٠٤٢٠٣٩٠٣٧٠٣٢
- ٢ : ٤٧٦٠٤٦٩٠٤٦٦ : ١١٩٠١١٣٠١٠٦٠٦٦٠٦٣٠٥٩٠٥٣
- أبو محمد بن داود : ١٢٧ : ٢١٩٠٢١٧٠٢٠٠٠١٩٤٠١٦٠
- ٢ : ١٧٨ : ٢٧٤٠٢٥٦٠٢٥١٠٢٤٦٠٢٤٥
- محمد بن داود الظاهري (أبو بكر محمد بن داود : ٢٩٧ : ٣٤٠٠٣٣٢٠٣٢٩٠٣٠٩٠٣٠٤
- ابن علي بن خلف الأصهباني : ٤٦٢٠٣٩٩٠٣٩٨٠٣٧٤٠٣٥٢٠٣٤٧
- ١ : ٤٨٥ : ٥٢٠٤٧٠٣٧٠٣٦٠٣٣٠١٠٠٧٠٦٠٥
- محمد بن سعدان أبو جعفر : ٦٢ : ١٣٢٠١٢٥٠٩٩٠٨٦٠٨٠٠٦٤
- ١ : ٢١٣ : ١٣٧ : ٢٨٨٠٢٧٩٠٢٧٢٠١٩٧٠١٤٠
- محمد بن سليمان المعروف بابن النقيب (صاحب : ٢٩١ : ٣٣٢٠٣٢٥٠٣٢١٠٣١٦٠٢٩٧
- كتاب التحرير) : ٤٠٠٠٣٩٦٠٣٨٨
- محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي : ٢ : ٢٥٢
- محمد بن إسحاق = ابن إسحاق : محمد بن بركات السعدي : ٢ : ٢٩
- أبو محمد البصري : ٤ : ٢٨٦
- محمد بن جرير الطبري : ١ : ١٨٠١٩٠٢١٣٠٢١٤٠٢٢٠
- ٢٩٠٢٠٨٩٠٢٨٧٠٢٢٣
- ٢ : ٥٠٥٠١٥٩٠١٥٧٠٦٠
- ٣ : ٢٧٩٠٢٤٢
- ٤ : ٢٧٠
- أبو محمد الجويني : ١ : ٤٥
- محمد بن حبيب النيسابوري أبو القاسم : ٣ : ١٥٢٠١٥٠٠٨٩٠٣١

- محمد بن عيسى الأصهباني : ٣٨٤ : ١  
 محمد بن أبي الفضل الرسي : ٤٤٣ : ١  
 محمد بن القاسم الأنباري = أبو بكر الأنباري : ١٥٨ : ٢  
 محمد بن كعب القرظي : ١٩٠ : ١  
 محمد بن محمد التنوخي زين الدين (صاحب كتاب الأقصى القريب) : ١٥٨ : ٢  
 محمد بن يزيد = المبرد : ٥١٢ : ٢  
 محمود بن حمزة الكرمانى = الكرمانى : ١٥٨ : ٢  
 ابن محيصن : ١٥٩ : ٢  
 محمد بن النكدر : ٩٤ : ٤  
 أبو محمد الرجاني : ٦٣ : ٤  
 محمد بن عيسى الرزوقي : ٢٤٦ : ١  
 مروان بن الحكم : ٢٧ : ١  
 مروان بن سعد المهلبى : ٢٠٢ : ٢  
 مسدد : ٤٣٦ : ٢  
 مسروق : ٢٤٧ ، ٢٤٦ : ١  
 مسم بن كدام : ٤٧٩ ، ٢٣٢ : ١  
 ابن مسعود = عبد الله بن مسعود : ١٥٧ : ٢  
 ابن مسعود الثقفي : ٤٤٤ ، ٢٤٨ : ١  
 أبو مسلم الأصهباني (محمد بن بحر الأصهباني) : ٧ : ٣  
 أبو بكر أحمد بن موسى : ٣١ : ١  
 أسد بن موسى : ٢٥٥ : ٢  
 أسد بن موسى : ٣٨٥ ، ٣٦٤ : ٣  
 أسد بن موسى : ١٦٧ : ٤  
 أسد بن موسى : ٢٢٨ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٦ ، ٣٢ : ١  
 أسد بن موسى : ٤٤٦ ، ٤٣٣ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ : ٢  
 أسد بن موسى : ١٥٧ ، ٦٧ ، ٣٩ ، ٣٦ : ٢  
 أسد بن موسى : ١٥٨ : ٢  
 أسد بن موسى : ١٩٠ : ١  
 أسد بن موسى : ١٥٩ : ٢

مكي بن حموش بن محمد بن مختار القيسي  
المقري :

١ : ١٩٠ ، ٢٥٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ،  
٣٣٩ ، ٣٧١ ، ٤٦١

٢ : ٣ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٩٢ ، ١٥٩ ، ٣١٠ ،  
٢٤٤

٣ : ٣٣٩

٤ : ٢٤ ، ٢٤٦

ابن ملكون :

٣ : ٧٨

أبو المليح الهذلي :

١ : ٢٥٨ ، ٢٤٤

منصور بن عمار :

١ : ٤٧٦

منصور بن فلاح البجلي :

٤ : ١٢٦

ابن النير :

١ : ٨٦ ، ٢٦٧ ، ٤٤٢

٢ : ٥٨ ، ٥٧

٣ : ١٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٠ ، ٤١٣

٤ : ١١ ، ٧٢

المهدوي (أبو العباس أحمد بن عمار) :

١ : ٣٣٩

٢ : ١٥٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤

المؤرج السدوسي :

٣ : ١٠٧

موسى (عليه السلام) :

١ : ٤٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٣

للطرزي :

٤ : ١٤٠ ، ٢٧٨

أبو المطرف بن عميرة :

٤ : ٧٢

المظفرى (شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله  
الحوى) :

١ : ٢٨١

معاذ بن جبل :

١ : ٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٦٤

أبو المعالي = عزى :

ابن المعز (عبد الله بن المعز) :

٣ : ٤٥٧

أبو منشر الطبرى (عبد الكريم بن عبد الصمد) :

١ : ٣٢٤

المغيرة بن شعبة :

١ : ٢٤٦

مقاتل بن سليمان الأزدي :

١ : ٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣

٢٢٩

٢ : ٨٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩

٣ : ١٨٧

المقبرى :

١ : ٢١٢

أبو مقبل :

١ : ١٩٦

ابن المقفع :

٢ : ٩٥

|                                               |                                              |
|-----------------------------------------------|----------------------------------------------|
| نافع بن الأزرق :                              | ٢ : ٩٨ ، ٢٤٠ - ٢٤٢ ، ٢٧٢ ، ٣٤٣ ،             |
| ١ : ٢٩٣                                       | ٣٧٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٤٢٤                  |
| نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم :              | ٣ : ٤ ، ١٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٦٦ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ، |
| ١ : ٢٢٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ،             | ١٤٩ ، ١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، ٢٥٥ ،          |
| ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٨                   | ٢٧٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٥                  |
| ٣ : ٣٤٧                                       | ٤ : ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٥٢ ،       |
| ٤ : ٣٠١                                       | ٦٢ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ١٥٩ ، ١٩٥ ، ٣٤٧ ،             |
| ابن نباتة ( أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن    | ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٣                              |
| إسماعيل ) :                                   | أبو موسى الأشعري :                           |
| ١ : ٤٨٢                                       | ١ : ٢٨٩ ، ٢٤٣                                |
| النجاشي :                                     | ٢ : ٣٦ ، ٣٩                                  |
| ١ : ٢٠٥                                       | أبو موسى المدني :                            |
| نجم الدين بن الرقعة ( أحمد بن محمد بن علي ) : | ١ : ٤٦٨                                      |
| ٣ : ٢٦٧                                       | أبو ميسرة :                                  |
| نجم الدين الطوفي ( سليمان بن عبد القوي بن     | ١ : ٢٨٣ ، ٢٠٧                                |
| عبد الكريم ) :                                | ابن ميمون :                                  |
| ٢ : ٢٤                                        | ٣ : ١٠٣                                      |
| ابن النحاس = أبو جعفر النحاس                  | ميمونة بنت شاقولة البغدادية :                |
| ابن النحاس ( ولعله محمد بن إبراهيم بهاء الدين | ١ : ٤٣٦                                      |
| ابن النحاس ) :                                | الميموني :                                   |
| ٣ : ٢٧٣                                       | ٢ : ١٥٦                                      |
| ابن النخوة ( محمد بن يعقوب بن الياس الدمشقي   | ( ن )                                        |
| الإمام بدر الدين ) :                          | النافعة الدياني :                            |
| ٣ : ١٦٨                                       | ٣ : ٣٥٧ ، ٥٥                                 |
| النخعي = إبراهيم                              | ابن ناصر :                                   |
| النسائي :                                     | ١ : ٤٣٦                                      |
| ١ : ٢٢٩ ، ٤٣٢                                 | ناصر الدين بن النير = ابن النير              |
| ٢ : ٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١                            |                                              |

- أبو نسيط : ١ : ٢٦٩  
 ٣١٩ : ١ : أبو نواس :  
 ٢٦٤ : ١ : أبو نصر بن سلام :  
 ٤٥٧ : ١ : نصر بن عاصم :  
 ٢٥١ ، ٢٤٩ : ١ : نوح (عليه السلام) :  
 ١٦١ : ١ : أبو نصر بن القشيري (أبو نصر عبد الرحيم ابن عبد الكريم) :  
 ٢٤٤ ، ٢٩٤ ، ٣٨٩ ، ٤٧١ : ٢ :  
 ٣٠ : ٣٢ ، ٤٩ : ٣ :  
 ٤٢٣ : ٤ : ٢٠٨ ، ١٧٧ ، ١٥٠ ، ١٢١ : ٢ :  
 ٤٣ : ٤ : نوح بن أبي مريم :  
 ٤٣٢ : ١ : نصر بن يحيى :  
 ٤٥٧ : ١ : أبو النضر :  
 ٤٣٣ : ١ :  
 ٤٨٢ ، ٤٧٧ : النضر بن الحارث بن كلدة :  
 ١٢٨ : ٢ : ١٥٧ : ١ :  
 ٣٥٢ ، ١٨٤ : ٣ : النظام (أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام) :  
 : النيلى : ٢ : ٩٣ :  
 ٢٨٩ : ٢ : النظام الكوفي (محمد بن عبد الكريم) :  
 (أ) : ٣٢٥ : ١ :  
 : هارون (عليه السلام) : نعم بن سعيد الثقفي :  
 ٤٠١ : ١ : ٢٢٠ : ٢ :  
 ٢٤١ ، ٢٤٠ : ٢ : ابن النفيس (علي بن أبي الحزم القرشي علاء الدين) :  
 ٣٣٥ ، ٣٠٣ ، ٢٥٥ : ٣ :  
 ٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ١٥٩ : ٤ : ٤٠٦ : ٣ :  
 : هبة الله بن سلام الضرير : النقاش (أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد) :  
 ٢٩ ، ٢٨ : ٢ :

أبو هلال العسكري = العسكري  
هود (عليه السلام) :

٣ : ٣٠

(و)

وائلة بن الأسقع :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

الواحدى (على بن أحمد) :

١ : ١٣ ، ٢٢ ، ١٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨ ،

٢٩١ ، ٤٣٢

٣ : ٣٩ ، ٤١ ، ١٤٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٧٨ ،

٢٨٨ ، ٤٠٩ ، ٤٣٥ ، ٤٥٥ ، ٥٠٦ ،

٣ : ١٦١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ،

٢١١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٣٧٠ ، ٤٧٤ ،

٤ : ١٨٣ ، ٣٣٨ ، ٣٩٠

أبو وائل :

١ : ٢٥٧

ورش :

١ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦

ورقة بن نوفل :

٢ : ١٣٤

الوزير المغربي (أبو القاسم الحسين بن على

ابن الحسين) :

٢ : ٤٨٩

ابن وكيع (أبو بكر محمد بن خلف القاضى) :

١ : ٩٥

ابن هيرة (أبو المظفر يحيى بن هيرة بن محمد  
ابن محمد بن هيرة الذهلى) :

٢ : ٣٠٥

هرقل :

١ : ٤٨١

الهروى (صاحب التمرين) :

١ : ٢٧٧ ، ٢٩١

٢ : ٢٨٥

٤ : ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٣٧٨ ، ٤٠٣ ،

أبو هريرة :

١ : ٢١٢ ، ٢٤٣ ، ٤٣٩ ، ٤٦٩ ، ٤٨٦

٢ : ٦٧

٣ : ٢٤٢

٤ : ٢٧٩

ابن أبى هريرة :

٢ : ٤٦

٣ : ٢٦٦

هشام بن حكيم بن حزام :

١ : ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٦

ابن هشام الخضر اوى (محمد بن يحيى بن هشام) :

٤ : ٢٣٦

هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلى :

١ : ١٨٨

هشيم بن بشير :

٢ : ١٥٩

هلال بن أمية :

١ : ٢٤

- وكيع بن الجراح :  
١ : ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٤٧٩  
٢ : ١٥٩  
أبو الوليد الباجي ( سليمان بن خلف بن سعد  
ابن أيوب النجيب الباجي ) :  
١ : ٤٧١  
الوليد بن عقبة بن أبي ميط :  
١ : ١٦٠  
الوليد بن مسلم :  
١ : ٤٧٨  
الوليد بن الليرة المخزومي :  
١ : ١٦٣  
٢ : ١٠٤ ، ١١٠  
الوليد بن الوليد :  
٢ : ١١٩  
ابن وهب ( عبد الله بن وهب بن مسلم  
القرشي ) :  
١ : ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢  
وهب بن زيد :  
١ : ١٥٨  
( ي )  
إلياس ( عليه السلام ) :  
٣ : ٣١  
أبو ياسر :  
١ : ١٠٨  
يحيى ( عليه السلام ) :  
٣ : ١٩٥  
يحيى بن سلام ( أبو زكريا البصري ) :  
١ : ١٨٨  
يحيى بن قريش :  
٢ : ١٥٩  
يحيى بن محمد بن عبد الله الهروي :  
٢ : ١٥٩  
يحيى بن معاذ الرازي :  
٢ : ١٥٣  
يحيى بن معين :  
١ : ١٩٠  
يحيى بن فضالة الديني :  
١ : ٢٩٢  
يحيى بن يحيى :  
١ : ٤٣٨  
يحيى بن يعمر :  
١ : ٢٥٠  
يزيد بن رومان :  
١ : ٢٠٣  
يزيد بن هارون :  
٢ : ١٥٩  
اليزيدي :  
٣ : ١٢٤  
ابن يسار :  
١ : ٢٠٣  
يعقوب ( عليه السلام ) :  
١ : ١٦١  
٤ : ٢١٧  
يعقوب بن إسحاق الحضرمي :  
١ : ٢٠٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠  
٢ : ٤٥٩  
٣ : ٣٨٩  
٤ : ٤٤٤



|                                        |                                          |
|----------------------------------------|------------------------------------------|
| أبو يوسف القاضى :                      | أبو يعلى الطائفي :                       |
| ١ : ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٣٥٤                    | ١ : ٢٤٧                                  |
| ٢ : ٤٦٦ ، ٢١٩                          | أبو يعلى الكبير ( محمد بن الحسين بن محمد |
| يوسف بن محمد النحوى القلمى أبو الفضل : | الفراء ) :                               |
| ٣ : ٤٥٨                                | ٣ : ٧٩٠ ، ٣                              |
| يوسف بن مهران :                        | ابن يعيش ( يعيش بن طلى بن يعيش ) :       |
| ١ : ٢٠٩                                | ٣ : ٤٥٦ ، ٣٩٧                            |
| يوشع :                                 | ٤ : ٢٨٢ ، ٤٨                             |
| ٣ : ٤                                  | يوسف ( عليه السلام ) :                   |
| يونس ( عليه السلام ) :                 | ١ : ٤١٦ ، ٣٤٦                            |
| ١ : ١٦٢                                | ٣ : ٢٩٤ ، ١٩٥ ، ١٠٩ ، ٦٦ ، ٢٩٠ ، ٢٧      |
| ٣ : ٣١                                 | ٤ : ٢٧١ ، ٦١ ، ٣٧                        |
| ٤ : ٢٣٨                                | يوسف بن جبارة الأندلى أبو القاسم :       |
| يونس النحوى :                          | ١ : ٣٢٤                                  |
| ٢ : ٣٦٦ ، ٣٦٥                          |                                          |
| ٤ : ٤٢٠                                |                                          |

## ٢ - فهرس الأمم والقبائل والفرق

٣ : ٣٥٣، ٢٠٠، ١٢٤، ٩٨، ٩٧، ٧٧، ٧٢ : ٣  
٤ : ٢٤٦، ٢٢٨، ٢١٩، ١٦٨، ١٥٢، ١٥١ : ٤  
٣٢٦، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٢١ : ٤٤٤

(ت)

بنو تميم :  
١ : ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥ : ١  
٢٨٦، ٣٢٢ : ٢  
٢ : ٤٠٨، ٤١٧ : ٢

(ث)

ثقيف :  
١ : ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧ : ١  
٢٨٣ : ١  
ثمود :  
١ : ٦٣ : ١

(ج)

جشم بن بكر :  
١ : ٢٨٣ : ١

(ح)

بنو الحارث :  
٤ : ٢٢٩ : ٤  
الحنفية :  
٢ : ٢٥٢ : ٢  
٤ : ٩٠ : ٤

(ا)

الأزد :  
١ : ٢١٧ : ١  
أزد عمان :  
٢ : ٢٧٩ : ٢  
أسد :  
١ : ٢١٩ : ١  
بنو إسرائيل :  
١ : ٤٢، ٤١٨ : ١  
٢ : ٤٧٩ : ٢  
٢٨، ٣١، ٥٩، ١٨١، ٣٧٨ : ٣  
٤ : ٦٥ : ٤  
الإسماعيلية :  
١ : ٣٢٤ : ١  
الأشعرية :  
١ : ٥٤ : ١  
٣ : ٣٠٢ : ٣  
أحباب الأيكة :  
١ : ١٦١ : ١  
الأنصار :  
١ : ٢٠٣، ٢٣٧، ٢٤٢ : ١  
٣ : ٤٤٦ : ٣  
(ب)  
البصريون :  
١ : ١٧٠ : ١  
٢ : ٣١٦، ٣٧٠، ٤١٧ : ٢

١٥٧، ١٤٢، ١٢٨، ٩٢، ٥٨، ١١ : ٣

١٧٢، ١٦٤، ١٦٢، ١٦١، ١٥٩، ١٥٨

٢١٥، ٢٠٢، ١٧٦

الصوفية :

٢٢٦ : ١

(ض)

ضبة :

٢١٩ : ١

(ط)

طابخة :

٢٠٩ : ١

(ع)

عاد :

٦٣ : ١

٣٢ : ٣

عبد القيس :

٨ : ٣

بنو عبد المطلب :

٤٣٤ : ٢

العجم :

٢٣٢ : ١

(ف)

فارس :

١١٩ : ٣

آل فرعون :

٣٤٧ : ٤

(خ)

خزاعة :

٢٨٣، ٢١٩، ١٩٨ : ١

(د)

بنو دارم :

٢٨٣ : ١

(ر)

ربيعة :

٢٨٥، ٢٨٤، ٢١٧ : ١

٢٧٤ : ٣

الروم :

١١٩ : ٣

(ز)

بنو زريق :

٢٠٣ : ١

(س)

سمد بن بكر :

٢٨٣، ٢١٩، ٢١٧ : ١

(ش)

الشافعية :

٣٣٢ : ١

(ص)

الصحابية :

٢٥٩، ٢٥٧، ٢٤٢، ٢٢٢، ٢١٨، ٨ : ١

٣٤٠، ٣٣٧، ٣٣٠، ٣٢١، ٢٦٢، ٢٦٠

٤٦١، ٣٧٦

(ق)

قريش :

١ : ١٦٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٦

٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٦

٣٧٦

٢ : ١١٠

٣ : ٢٢ ، ٢١٩ ، ٣٩٠

بنو قريظة :

١ : ١٥٥

قوم نوح :

٤ : ٤٢٣

قيس :

١ : ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٨٤

(ك)

كنانة :

١ : ٢١٩

الكوفيون :

١ : ١٧٠

٢ : ٣٧٠ ، ٣٨٧ ، ٤١٧

٣ : ٩ ، ٧٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٤ ، ٢٠٠ ، ٣٨٣

٣٨٤

٤ : ٣٨ ، ١١٥ ، ١٦١ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٤٦

٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨

٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٤١٥ ، ٤٤٤

(م)

بنو مالك :

١ : ٢٤٦

للالكية :

١ : ٣٣٢

بنو المصطلق :

١ : ١٩٨

مضر :

١ : ٢١٩ ، ٢٨٥

للمتلة :

١ : ١٢٤

٢ : ١٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١

٣ : ٢٦٩ ، ٢٧٤

بنو المغيرة :

١ : ٢٠٤

المهاجرون :

١ : ٢٣٧

(ن)

النصارى :

١ : ١٦٣ ، ١٩٦ ، ٢٦١ ، ٢٣٦ ، ٢٦١

٣٤٦ ، ٤١٥ ، ٤٧٩

٢ : ٢٤٢ ، ٣٠٢

٤ : ٢١٠

بنو نصر بن معاوية :

١ : ٢٨٣

بنو النضير :

١ : ٢٠

٤ : ٢٨٨

(هـ)

هذيل :

١ : ٢١٧ ، ٢١٩

٤٩٣، ٣٦٩، ٣٤٦، ٢٦١، ٢٣٦، ٣٠، ٢١ : ١

٤٢٣، ٤٢٠، ٣٠٨، ٢٤٢، ٩٦، ٣٠ : ٢

٢٦٠، ٢١٨، ١٤٢، ١٤١، ٥٣، ٢٢ : ٣

٢١٠، ٤٤، ٣٦ : ٤

هوازن :

٢٨٤، ٢٨٣، ٢٢٠، ٢١٧ : ١

(٢)

اليهود :



### ٣ — فهرس الأماكن

|                     |     |                              |
|---------------------|-----|------------------------------|
| بغداد :             | (١) | أذربيجان :                   |
| ٣٣٣ ، ٣٦ : ١        |     | ٢٣٦ : ١                      |
| ٦٣ : ٢              |     | أرمينية :                    |
| البيت الحرام :      |     | ٢٣٦ : ١                      |
| ٢٦١ : ١             |     | أصهان :                      |
| بيت المقدس :        |     | ٤٣٥ : ٣٢٧ : ١                |
| ١٥٩ ، ٤٥ ، ٣٩ : ١   |     | الأيكة :                     |
| ١٨٢ ، ٤٢ : ٢        |     | ١٦١ : ١                      |
| (ت)                 |     | أيلة :                       |
| تهامة :             |     | ١٥٩ : ١                      |
| ٢١٩ : ١             |     | (ب)                          |
| التنم :             |     | البحرين :                    |
| ٢٠٤ ، ١٥٩ : ١       |     | ٢٤٠ : ١                      |
| (ج)                 |     | بدر :                        |
| الجحفة :            |     | ٢٠٠ ، ١٥٧ ، ٤٧ ، ٣٣ ، ٢٦ : ١ |
| ١٩٧ : ١             |     | ٢٤٥ ، ٩٥ : ٢                 |
| جزيرة العرب :       |     | ١٦٧ ، ٢٣ : ٣                 |
| ٢١٩ : ١             |     | برقة :                       |
| (ح)                 |     | ١٥٩ : ١                      |
| الحبشة :            |     | البصرة :                     |
| ٢٨٩ ، ٢٠٢ ، ١٩٢ : ١ |     | ٣٢٩ ، ٢٤٩ ، ٩٤٠ : ١          |
| الحجاز :            |     | ٦٣ : ٢                       |
| ٢٨٥ ، ٢١٩ : ١       |     | ٦ : ٣                        |
| ٨١ : ٢              |     | ٤١٥ ، ٢٥٦ ، ١٨ : ٤           |

الحديبية :

٢٩٧ ، ١٩٢ : ١

حراء :

٢٠٧ : ١

حنين :

٣٧ : ٤

الحيرة :

٢٨٩ : ١

(د)

دانية :

٣٢٤ : ١

دمشق :

٣٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٥ : ١

(ش)

الشام :

٣٣٠ ، ٢٨٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١

٨١ : ٢

٢١١ : ٣

٤١٦ : ٤

(ص)

الصفاء :

٢٦١ : ١

٢٠٢ : ٢

٢٧٤ : ٣

(ط)

الطائف :

١٩٧ ، ١٩٢ : ١

٣ : ٣

طبرية :

١٥٩ : ١

(ع)

المراق :

٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣١٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١

٨١ : ٢

عرفات :

١٩٥ : ١

(ف)

فارس :

١٥٧ : ١

(ق)

قباء :

١٥٧ : ١

١٩٧ : ٢

(ك)

الكمة :

١٨٨ : ١

٢٦٦ ، ١٩٩ ، ٤٢ : ٢

٣٨٢ ، ٢٢ : ٣

الكوفة :

٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ : ١

٦٣ : ٢

٣٧٠ : ٣

٤١٥ : ٤

١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٤٧٢

٣ : ٣١ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

٣ : ٣٣ ، ٢٣

٤ : ٤٦

منى :

١ : ١٨٧

( ن )

نجد :

١ : ٢١٩

نجران :

١ : ٢٠ ، ١٩٦

نينوى :

١ : ١٥٩

( ي )

الجماعة :

١ : ٢٣٣

البحرين :

١ : ٢٤٠

( م )

مدین :

١ : ١٦٠ ، ٤٠٠

٣ : ٣٢ ، ١٤٧

المدینة :

١ : ٢٩ ، ٣٠ ، ١٥٧ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩

١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٣

٤ - ٢ ، ٢٢٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٦١

٣٣٠ ، ٣٣١

٣ : ٣١ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٤٠ ، ٢٠٤

٥٠٢ ، ٢٢٨

٤ : ٢٥٦

للروة :

١ : ٢٦١

٣ : ٢٠٢

مصر :

١ : ٤٢ ، ٤٣ ، ٢٢٩ ، ٣٢٩ ، ٤٦٢

مكة :

١ : ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ١٥٩

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧



## ٤ - فهرس الكتب \*

|                                        |                                          |
|----------------------------------------|------------------------------------------|
| إيجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني :      | ( ١ )                                    |
| ١ : ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٣١١            | أبكار الأفكار للآمدى :                   |
| ٢ : ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١    | ٤ : ١٣١                                  |
| ٣ : ٦٩ ، ٣٤٣                           | أحكام القرآن لابن العربي :               |
| إيجاز القرآن للرمانى :                 | ١ : ٤٠ ، ٤١                              |
| ١ : ٥٤ ، ٥٧                            | اختصار كتاب نظم القرآن للجرجاني للكي :   |
| كتاب الإعلام للسبلى = التعريف والإعلام | ٢ : ٩٢                                   |
| الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني :         | الأدب للفرد للبخارى :                    |
| ١ : ٢٠١                                | ١ : ٣٣                                   |
| الأفراد لابن فارس :                    | الأذكار للنوى :                          |
| ١ : ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٠                    | ١ : ٤٦٣                                  |
| الأفعال للقسطنطيني                     | الإرشاد لابن برجان :                     |
| ١ : ٢٩٢                                | ١ : ١٨                                   |
| الأفعال لابن طريف :                    | ٢ : ١٢٩                                  |
| ١ : ٢٩٢                                | الأزهيّة لأبي الحسن علي بن محمد المروى : |
| الأقصى القريب للتوخى :                 | ٤ : ٢٤٥ ، ٣٧٨                            |
| ٢ : ٣٤٦ ، ٣٩١ ، ٤٠٨                    | أساس البلاغة للزمخشري :                  |
| ٣ : ١٦٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣                    | ٤ : ١٤٠                                  |
| الإقناع لأبي جعفر بن الباذش            | أسباب النزول للواحدى :                   |
| ١ : ٣١٨                                | ١ : ٢٢                                   |
| الاكتفاء لأبي عمرو الداني :            | إسفار الصباح ، ولم يذكر مؤلفه :          |
| ١ : ٣٤٧ ، ٣٤٨                          | ٣ : ١٣٨                                  |

- الإكليل في الحديث لأبي عبد الله الحاكم  
النيسابوري : ٢٠٨ : ١
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب  
والقراءات في جميع القرآن : ٣٠١ ، ٦٣ : ١
- الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد  
٧٩ : ٢
- الامتياز لأبي بكر الباقلاني : ٤٤٠ : ٤
- ٣٠٦ : ٢
- ٤٢٨ : ٤
- أمالى ثعلب : ١٢٦ ، ٣٩ : ٢
- الانتصاف لابن المنير : ٣٩٢ : ٢
- ١١ : ٤
- الأعوذ للزحشرى : ٣٨٧ : ٤
- الإيضاح للخطيب القزويني : ٤٤١ : ٣
- ٣٤٢ : ٢
- ٤٤ : ٤
- الإيضاح لابن عصفور : ٢٣٤ : ٤
- ٤٤١ : ٣
- الإيضاح لأبي علي الفارسي : ٣٤٩ : ١
- ٢٩٧ : ٤
- ( ب )
- البارع لأبي علي القالي : ٢٩٢ : ١
- البحر لابن المنير = تفسير ابن المنير  
بحر الأصول لبدر الدين الزركشي : ٩٠ : ٤
- إلجام العوام عن علم الكلام للغزالي : ٢٠٨ : ١
- ٧٩ : ٢
- الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد  
٣٠٦ : ٢
- ٤٢٨ : ٤
- أمالى ثعلب : ١٢٦ ، ٣٩ : ٢
- ٣٩٢ : ٢
- أمالى ابن الحاجب : ٣٥٦ : ١
- ٤٣٦ ، ٤٠٩ ، ٣٥ : ٢
- ٢٦١ : ٣
- أمالى السبلي : ٢٤٦ ، ٢١٠ : ٣
- أمالى ابن السيد البطليوسي : ٢٤٦ : ١
- أمالى ابن الشجري : ٢١٢ ، ٢١٠ : ٣
- أمالى العز بن عبد السلام : ٤٦٣ : ١
- ٥٦ : ٣
- أمالى المرتضى : ٣٠٤ : ١
- ٤٣٠ ، ٣٨٦ : ٣
- ١٣٧ ، ٤٥ : ٤

البحر المحيط = تفسير أبي حيان

محر المذهب في الفروع لأبي المحاسن عبدالواحد

ابن إسماعيل الروياني

٤٦٧ : ٢

البرهان لإمام الحرمين :

٦٦ : ١

٤١٤ : ٤

البرهان في تفسير القرآن ، للحوفي :

٣٠١ : ١

٢٢٢ : ٣

البرهان للزملكاني :

٩٥ : ٢

٤٢٦ ، ١٦٨ : ٣

٤٩ : ٤

البرهان لعزیزی :

٩٠ : ٢

٣٧٥ : ٣

البرهان للكرمانی :

٢٥٩ ، ١١٢ : ١

بستان المارفين لأبي الليث السمرقندي

٤٧١ ، ٤٥٧ ، ٣٢٦ : ١

البسيط للأسترايادي

٣٦٤ : ٣

٤٤٣ ، ٢٩٦ ، ٢٥٩ ، ٢٥١ ، ٢١١ ، ١١٩ : ٤

البسيط للواحدی :

١٧١ ، ١٣ : ١

٥٠٦ ، ٤٠٩ : ٢

٣٩٠ ، ٣٣٨ : ٤

البصائر لأبي حيان التوحيدي

٣٠٦ : ١

١٠٠ : ٢

بيان إعجاز القرآن للخطابي

١٠٦ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٠ : ٢

البيان لأبي عمرو الداني :

٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١

(ت)

تاريخ بغداد للخطيب :

٢٧٧ : ١

تاريخ الطبري :

٢٤٢ : ٣

التاريخ الكبير للبخاري :

٤٨٠ : ١

التاريخ للمظفری :

٢٨١ : ١

التبصرة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القبي

٣٢٥ : ١

التيان للزملكاني :

٤٢١ : ٢

٧٢ : ٤

التيان في آداب حملة القرآن للنووي :

٤٧٧ ، ٤٥٦ : ١

التحرير والتجوير لابن القيم :

٣٤٠ : ١

التحفة لابن مالك :

٣٥٢ : ٤

- التذكرة لأبي حيان : ١ : ٣٣ ، ٣٣٠ ، ٤٤٤
- ٤ : ١٨٨
- التذكرة لأبي علي الفارسي : ٢ : ٣٧٩
- ٣ : ٣٨٩ ، ١٢١
- ٤ : ٣٥
- الترقيص لمحمد بن علي الأزدي : ٣ : ٣٨٩
- التسهيل لابن مالك : ٢ : ٣٥٧
- ٤ : ٤١١ ، ٣٠٥ ، ٢٤١ ، ١٩٤
- تصاريف الأفعال لابن القوطيه = الأفعال
- التصريف لابن الحاجب : ١ : ٣٢١
- التعريف والأعلام لأبي القاسم السبلي : ١ : ١٥٥
- ٢ : ٣٠٦
- ٤ : ٦٢
- التعليق للقاضي حسين : ١ : ٤٧٧
- تعليق ابن فركاح على للرزوقي : ١ : ٢٤٦
- التفرقة بين الإسلام والزندقة للفرالي : ٢ : ٧٩
- تفسير إسماعيل الضرير : ٢ : ٨١
- التفسير لإمام الحرمين = تفسير الجويني : ٢ : ١٦٤
- ١ : ٣٣ ، ٣٣٠ ، ٤٤٤
- ٢ : ٨٩ ، ٨٦ ، ٦٤
- تفسير ابن برجان : ٤ : ٣٧٩
- تفسير الجيندي : ٣ : ٣٦
- تفسير الجويني ١ : ٤٥
- ٢ : ٢٦٣
- تفسير ابن حبيب النيسابوري : ٢ : ٣١
- تفسير الحوفي = البرهان
- تفسير أبي حيان : وهو المسمى البحر المحيط
- ٣ : ٣٨٣ ، ٢٢٠
- ٤ : ٣٣٨ ، ٣٢١
- تفسير الراغب الأصفهاني : ٢ : ٣٣٠ ، ١٦٤ ، ٧٤
- ٤ : ٣٣٠
- تفسير الرمانى : ٢ : ٢٥٢
- ٤ : ٢٤١
- تفسير الطبري : ١ : ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢١٤
- ٤ : ٢٧٠
- التفسير لأبي العالية : ٢ : ١٨٦
- تفسير عبد الرزاق : ٢ : ١٦٤

٢٧٨ : ٣  
تفسير ابن النقيب ، وهو المسمى بالتحجير  
والتحجير :  
٣١١ : ١  
التقريب لأبي بكر الباقلاني :  
٢٨٧ : ١  
١٢٨ ، ٥١ : ٣  
التكملة على الصحاح للصغاني :  
٢٧٨ : ٤  
التكميل والإتمام لابن عساكر :  
١٥٥ : ١  
٥٠٤ ، ٤٧٩ : ٣  
التلخيص لإمام الحرمين :  
١٠٣ : ٣  
التلخيص للخطيب القزويني  
١٠٩ : ٣  
التمهيد لأبي عمر بن عبد البر :  
٢٨٤ : ١  
التمهيدات لأبي المطرف بن عميرة :  
٧٢ : ٤  
التهيه لابن جني :  
٣٤٧ : ٣  
٢٥٦ : ٤  
التهيه للنيسابوري :  
١٩٢ : ١  
التهذيب للأزهري :  
٢٩٢ ، ٢١٨ : ١

تفسير ابن عبد السلام :  
٨٨ : ١  
تفسير ابن العربي :  
٢٦ : ١  
تفسير العزيزي :  
٣٤١ : ٣  
تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز  
تفسير الفخر الرازي :  
١٩١ ، ١٧٤ ، ٣٦ ، ٣٥ : ١  
٤٥٢ ، ٢٧٧ : ٣  
تفسير القرطبي :  
٢٧٨ ، ٢١٣ : ١  
٢٥٢ : ٣  
تفسير القشيري :  
٢٠٨ ، ١٢١ : ٣  
تفسير القفال :  
٢٨ : ٣  
تفسير الكواشي :  
٢٧٢ : ٤  
تفسير الماوردي :  
٢٢٩ : ١  
تفسير أبي مسلم محمد بن بحر الأصبهاني :  
٣٨٥ : ٣  
تفسير ابن مردويه :  
١٩٠ : ١  
تفسير ابن النير ، وهو المسمى بالبحر .  
٢٦٧ ، ٨٦ : ١  
٥٨ ، ٥٧ : ٣

تهذيب الأفعال لابن القطاع :

٢٩٢ : ١

التوجيه لابن الجباز :

٧٢ : ٣

توجيهات القراءات الشاذة لأبي البقاء العكبري :

٣٤١ ، ٣٣٩ : ١

التيسير لأبي عمرو الداني :

٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٨ : ١

(ث)

كتاب الثمانية ، في القراءات ( ولم يذكر اسم مؤلفه ) :

٣٢٩ : ١

(ج)

الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي

الجامع لابن الأثير :

٢٣٢ : ٣

جامع البيان للطبري = تفسير الطبري

الجامع لابن عيينة :

٤٣٩ : ١

الجامع للقرطبي :

٢٩٢ : ١

جامع ابن وهب :

٢٢٢ : ١

جمال القراء لأبي الحسن علم الدين السخاوي :

٣٣١ : ١

كتاب الجمان في تشبيهات القرآن لأبي القاسم

البنداري :

٤١٤ : ٣

جمهرة ابن ذريرد :

٥٥ : ١

جواهر القرآن للغزالي :

٤٣٩ : ١

(ح)

حاشية ابن هشام الحضراوي على سيويه :

٢٣٦ : ٤

الحاوي الكبير للمارودي :

٢٦٦ : ٣

الحجة لأبي على الفارسي :

٣٣٩ : ١

٤٥ : ٣

حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي :

١٧١ : ٢

الجليات لأبي على الفارسي :

٢٧٨ : ١

(خ)

الخاطريات لأبي الفتح عثمان بن جني :

٤١٢ ، ٣٣١ : ٢

٣٥٣ ، ١٠٣ : ٣

الخصائص لابن جني :

٢٧٩ : ٢

١٤٢ : ٤

خصائص القرآن للوزير المغربي :

٤٨٩ : ٢

الخط والهجاء لأبي بكر بن السراج :

٣٧٧ : ١

رفع الباني لأحمد بن عبد النور الماتقي :

٣٧٦ : ٤

رفع النويه بشرح التنبيه الدوذماري

٢٤٦ : ١

الروض الأنف للسيلي :

٢١ : ٤

الروضة لأبي علي المالكي :

٣٢٥ : ١

الروضة لأبي عمر الطلمنكي :

٣٢٤ : ١

رءوس المسائل للنووي :

٤٤٧ : ١

١٨٤ : ٣

(ز)

الزاهر لأبن الأنباري :

٥٠٥ : ٢

(س)

سر الفصاحة للخفاجي :

٥٨-٥٧ : ١

سراج المريدين لأبي بكر بن العربي :

٣٦ : ١

سنن أبي داود :

٢٤٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩ : ١

سنن ابن ماجه :

٢٤٧ ، ٢٥٠ : ١

كتاب السير للنووي :

٤٥٦ : ١

الخطابة لأرسطاطاليس :

١٥٤ : ٣

كتاب الحمسة لابن جبير :

٣٢٩ : ١

(د)

درة التأويل للرازي :

١١٢ : ١

درة العواص للحريري :

٥١٢ : ٢

٣٥١ : ٤

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني :

٣١٠ ، ٤٠٥ ، ٤١٣ : ٢

دلائل النبوة للبيهقي :

١٩٠ : ١

(ذ)

النديمة للراغب :

٣٤٥ : ٣

(ر)

رحلة ابن الصلاح :

٤٨٣ : ١

رسالة ابن الحشاش في نقد الحريري :

٧٠ : ١

الرسالة للإمام الشافعي :

٢٨٤ ، ٢٨٧ : ١

٣٢ : ٢

|                                      |                                                    |
|--------------------------------------|----------------------------------------------------|
| شرح الجمل الصغير لابن عصفور :        | (ش)                                                |
| ٣٩٢ : ٢                              | الشاطبية لأبي محمد القاسم الشاطبي :                |
| شرح الحاجية للنيلي :                 | ٣٢٣ : ١                                            |
| ٤٣٦ : ٢                              | الشافى للجرجاني؛ وهو أبو العباس أحمد بن محمد       |
| شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك :     | ٤٥٦ : ١                                            |
| ٥٩ : ٢                               | الشامل لإمام الحرمين :                             |
| ١٢ : ٣                               | ٤٢٠ : ٢                                            |
| ١٣٩ : ٤                              | شرح الإمام لأبي الفتح القشيري :                    |
| شرح الدرة لابن جمعة للوصلى :         | ٤٢٨ : ٤                                            |
| ٢٤٣ : ٤                              | ح. الإيضاح لابن الحجاز :                           |
| شرح رسالة الشافعى لأبي بكر الصيرفى   | ٣٧٠ : .                                            |
| ٥٣ : ٢                               | شرح الإيضاح للجرجاني :                             |
| شرح الكافية لابن مالك :              | ٥٠٥ ، ٣٢٥ : ٢                                      |
| ٥١٢ : ٢                              | شرح البرهان <sup>(١)</sup> ، واسمه التحقيق والبيان |
| ٢٤ : ٣                               | للإبيارى (أبو الحسن طى بن محمد الصنهاجى)           |
| ٢٤١ : ٤                              | ٤١٤ : ٤                                            |
| شرح كتاب سيويه للصفار ، وهو أبو جعفر | شرح البرزوى لعبد العزيز بن أحمد بن محمد            |
| ابن النحاس                           | البخارى :                                          |
| ٣٨٧ : ٢                              | ٤٦٥ : ١                                            |
| شرح مسلم للنووى :                    | شرح التسهيل لأبي حيان :                            |
| ٣٥٢ : ٣                              | ١٧١ : ٣                                            |
| شرح المفصل لابن الحاجب :             | شرح الجمل لابن الحشاب :                            |
| ٤٠٩ : ٢                              | ٢٨٢ : ٤                                            |
| شرح المقرب لابن عصفور :              | شرح الجمل لابن أبي الريح :                         |
| ٣٨٤ : ٣                              | ١٣٦ : ٤                                            |
| شرح الملحة للجرىرى :                 |                                                    |
| ٢٣٦ : ٢                              |                                                    |

(١) الجزء الأول منه نسخة بمكتبة مراد ملا يستانبول ، ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ؛ والبرهان لإمام الحرمين .



شرح منهوكة أبي نواس لابن جني :

٢٦٤ : ١

شرح المذهب للنووي :

٣٣٣ : ١

١٢٨ : ٢

شعب الإيمان للبيهقي

٢١٨ ، ٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٦٢ ، ٤٧٢ : ١

١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٨١ : ٢

شفاء الصدور لابن سبع :

٤٥٤ : ١

١٥٤ : ٢

شواهد التوضيح لابن مالك :

٣٩٦ : ٤

( ص )

الصالح للجوهري :

٢٩٢ : ١

٢٤٨ : ٤

صحیح البخاری :

٢٥٠ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١١١ ، ٢٠٦ : ١

٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ : ٢

٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ : ٣

٢٥٨ ، ٢٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ : ٤

٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ : ٥

٣٥ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ : ٦

٣٩٤ : ٧

صحیح الترمذی :

٣٠ ، ٢٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ : ١

٤٧٤ ، ٤٧١

٦٧ : ٢

صحیح الحاكم :

٢٦٣ : ١

صحیح ابن حبان :

٢٠٧ : ١

١٢٨ ، ٣٥ : ٢

صحیح مسلم :

٣٠ ، ٣١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٥ : ١

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ : ٢

٤٣٩ ، ٤٤٦ ، ٤٥٨

٣٦ ، ٣٩ ، ٦٧ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ٣٨٨ : ٣

٢٤٢ : ٤

( ض )

ضوء الصباح لتاج الدين محمد بن محمد

الإسفرائيني

٣٢٥ ، ٤٢٥ : ١

٨٩ : ٢

ضياء القلوب في التفسير لسليم الرازي :

٤٧٣ : ٣

( ط )

طبقات السبكي = طبقات الشافعية

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي :

٢٥٠ : ٤

طريق الفصاحة ، لابن النفيس :

٤٠٧ : ٣

(ع)

العالم في اللغة لابن سيد :

٢٩١ : ١

العجائب في تفسير القرآن للكرمانى :

١٦٥ : ١

٢٨٠ : ٣

كتاب العشرة في القراءات (ولم يذكر مؤلفه) :

٣٢٩ : ١

ابن عطية = المحرر الوجيز

كتاب العمدة لابن رشيقي :

٤٠٠ : ٣

العمدة للطرطوشي :

٣٧٤ ، ٣٠١ : ٢

٧٢ : ٣

عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل ؛ لأبي

العباس المراكشي

٣٨٠ : ١

(غ)

الغرر للشرىف المرتضى : = أمالى المرتضى :

غريب الحديث لإبراهيم الحزبي :

٤٧٩ : ١

غريب الحديث لأبي عبيد :

٣١٣ : ٣

غريب القرآن للخطابي :

٢٤٦ ، ٢٤٥ : ١

غريب القرآن لابن دريد :

٢٧٩ : ٢

غريب القرآن لابن عزيز :

٢٩١ : ١

٢٧٩ : ٢

٢٤٨ : ٤

كتاب الغريين للهروى

٢٩١ : ١

٢٨٥ : ٢

(ف)

فتاوى ابن الصلاح :

١٧٠ : ٢

فرائد اقلايد ، (ولم يذكر مؤلفه) :

٦٤ : ٣

الفسر لأبي الفتح ابن جنى :

١٤٧ : ٢

٤٣ : ٣

فضائل القرآن لأبي عبيد :

٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٨٣ ، ٣٣٦ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ،

٤٨٣ ، ٤٦٩

فقه اللغة لابن فارس :

٢٩٠ ، ٢٥٧ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٦٥

١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦

٤٤٤ ، ٣٧٨ : ٤

فك الأزرار لصفي الدين بن أبي النصورى :

٦٠ : ٤

الفلك الدائر لعز الدين بن أبي الحديد :

٢٣٧ : ٣

فتون الأفتان لابن الجوزى :

٩٢ : ١

٣٧ : ٢

فهم السنن لأبي عبد الله الحارث :

٢٣٨ : ١

( ق )

قانون التأويل لأبي بكر بن العربي :

١٦ : ١

القد لأبي الفتح بن جني :

٢ : ٢٨٦ ، ٣٧٤

٣ : ٣١٠ ، ٥

٤ : ٢٢٠

القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .

القطع والاستئناف للزجاج (١) :

١ : ٣٤٢

كتاب القواصم لابن العربي

٣ : ٢٥

القواعد الكبرى لعز الدين عبد العزيز بن

عبد السلام :

١ : ٤٧٦

٣ : ٢٤١

القول الوجيز في استنباط علم البيان من

الكتاب العزيز

٣ : ١٧٠

ك

الكافي لأبي جعفر النحاس :

٢ : ٣٤٠

الكافي لأبي محمد إسماعيل الهروي :

١ : ٣٣٠ ، ٣٤٨

الكافي لمحمد بن شريح الإشبيلي

١ : ٣٢٥ ، ٣٤٨

الكافي لمنصور بن فلاح البجلي :

٤ : ١٢٦

الكمال لأبي أحمد بن عدي

٢ : ١٥٨

الكمال في القراءات لأبي القاسم يوسف بن

جبارة :

١ : ٣٢٤

الكمال للبرد :

٢ : ٢٣٦

٣ : ٣٦٧ ، ٤١٤

٤ : ٧٧ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٢٥ ، ١٩٥

٣٧٣

الكتاب لسيويه :

١ : ٥٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤

٢ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٤٨ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧

٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٦٣

٥٠٦

٣ : ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢

١٥٤ ، ١٦٠ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦

٤ : ٤٢ ، ٥٧ ، ٨١ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٥

١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٧٤ ، ٢٢٤ ، ٢٧٢

٢٨١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣

٣٦٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨

٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢

٤٢٤

كتاب الكتاب لابن درستويه :

٣٧٦ : ١

الكشاف للزخشرى :

١ : ٦٣، ٤٩، ١٢٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٤،

١٨٦، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١١،

٣١٧، ٣٢١، ٣٤٧، ٣٥٨، ٤٩٢،

٢ : ٢٢٥، ٩٥، ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٦٨،

٢٨٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠،

٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٤٥، ٣٥٠،

٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٤،

٣٩٨، ٤٠٨، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨-٤٢٠،

٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤٦،

٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٣،

٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٨٢،

٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠٠، ٥٠٣-٥٠٥، ٥٠٧،

٣ : ١١، ٩، ١٢، ٢٠، ٢٥، ٣٤، ٣٥، ٤٨، ٥٠،

٥١، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٧٤، ٨٦، ٨٩، ١٠٦،

١٠٨، ١٠٩، ١١٨، ١٢٦، ١٤٥، ١٤٦،

١٥٤، ١٦٦-١٦٨، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٩،

١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٠،

٢٠١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٧،

٢٤٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٧٧-٢٧٩،

٢٩١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠-٣١٢،

٣٢٠، ٣٢٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥١، ٣٥٨،

٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧٥، ٣٩٠، ٤٠٣، ٤١٩،

٤٢٤، ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٧٧،

٤ : ١١، ١٩، ٢٠، ٣٠، ٣٥، ٣٨، ٤٦، ٨٩،

٩٣، ٩٩، ١٠١، ١٠٩-١١٢، ١١٤، ١٢٢،

١٤٠، ١٤٢، ١٦٩، ١٧٧، ١٨٦، ١٩١،

٢١٨، ٢٢٨، ٢٥١، ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٧٨،

٢٨٠-٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣٠٨،

٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٣،

٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٨-

٣٧٠، ٣٨٢، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤١٢، ٤٤٠،

الكشاف القديم للزخشرى :

١ : ٧٢، ٣٠٤، ٣٤٧،

٢ : ٤١٧،

٣ : ١٤٥، ١٤٦، ٢٨٧،

٤ : ١٩٧، ٣٨٥،

الكشف والبيان للثعلبي :

٣ : ٣٦٧،

الكشف لمحمد مكي القيرواني :

١ : ٣٣١، ٣٣٩،

كشف المشكلات للأصهباني :

٣ : ٣٦٦،

كنز اليواقيت لأبي القاسم القشيري :

٣ : ٤٢،

(ل)

الآلء الفريدة في شرح القصيدة، للفاسي :

١ : ٤٦٠،

كتاب اللامع العزيزي لأبي العلاء الممرى :

٢ : ٥١٣،

اللباب لأبي البقاء العكبري (مخطوطة دار الكتب

الصلبية) برقم ٤٢٣ .

١ : ٣٧٦،

٤ : ٢١٢، ٢٤٧،

(م)

ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد :

٣ : ١٤٦ ، ٢٨٨

ابن ماجه = سنن ابن ماجه

البتدا لابن خالويه :

٢ : ٢٤٥

٣ : ٣٥٣

٤ : ٣٤٧

الثل السائر لابن الاثير :

٣ : ١١٧ ، ٢٢٢

المجاز لأبي عبيد :

١ : ٢٩١

المجاز لعز الدين بن عبد السلام :

٢ : ١٢٢

مجمع البحرين للصاغاني :

١ : ٢٩٢

المحتسب لابن جنى :

١ : ٣٣٢ ، ٣٣٩ ، ٣٤١

٣ : ١١٦ ، ١٥٣ ، ٢٠٩ ، ٣٦٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨

٤ : ٢٠٩

المحرر الوجيز لابن عطية :

١ : ٨ ، ٦٣ ، ٣٠١

٢ : ٣٢ ، ٥٨ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٥٩

٤ : ٦٠ ، ٦١ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٣٧ ، ٢١٨

المحصل في شرح الفصل لأبي البقاء :

٤ : ٣٥٢

الحكم لابن سيده :

١ : ٦٤ ، ٢٩٢

٢ : ٤٧٦

٣ : ٣١٣

٤ : ٣٩٤

الحلى لابن حزم :

٢ : ١٢٨

مختصر التقريب لأبي بكر الباقلاني :

١ : ٢٣

المدخل للبيهقي :

١ : ٨ ، ٢١٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٧٩

٢ : ١٦٢

المرشد الوجيز لأبي شامة شهاب الدين :

١ : ٢٨١ ، ٣١٩

المسائل الخمس لابن فارس :

١ : ٢٣٧ ، ٢٥٨

مسائل نافع :

١ : ٢٩٣

المستدرك للحاكم :

١ : ١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٨

٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٧

٣ : ٢٩

المستوفى لجمال الدين أبو سعد الفرغاني :

١ : ٣٥٩

٢ : ٣٥٣ ، ٣٥٥

٤ : ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١١٠

المرشد لأبي نصر القشيري :

٢ : ١٧٧ ، ١٧٨

|                                                  |                                      |
|--------------------------------------------------|--------------------------------------|
| المعجم للطبراني :                                | المسند لأحمد بن حنبل :               |
| ٤٧٩ : ١                                          | ٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٠٩ ، ٣٢ : ١ |
| ١٥٩ : ٢                                          | ١١٩ : ٢                              |
| المغرب للجواليقي :                               | المسند للبزاز :                      |
| ٤٦٢ : ٢                                          | ١٩٠ : ١                              |
| معرفة القراء للحافظ شمس الدين الذهبي :           | ١٥٩ : ٢                              |
| ٢٤٢ : ١                                          | المسند لأبي داود الطيالسي :          |
| معيان النظر في علوم الأشعار للزنجاني :           | ٢٤٤ : ١                              |
| ٤١٥ ، ١٠٣ : ٣                                    | المسند لابن أبي شيبة :               |
| مغازي لمحمد بن إسحاق :                           | ١٣٢ : ٢                              |
| ٤٣٢ : ١                                          | المشكل لمكي بن أبي طالب القيسي       |
| المغرب للطبرزي :                                 | ٣٠١ : ١                              |
| ٢٧٨ ، ١٤٠ : ٤                                    | المصباح لأبي الكرم الشهرزوري :       |
| الغني لابن هشام :                                | ٣٢٥ ، ٣١٨ : ١                        |
| ٣٧٠ : ٤                                          | المصنف لابن أبي شيبة :               |
| مفتاح الباب المفتول لفهم الكتاب المنزل للحرالي : | ٤٧٩ ، ٢٥٨ ، ١٨٩ : ١                  |
| ٥ - ١                                            | المصنف لعبد الرزاق :                 |
| مفتاح العلوم للسكاكي :                           | ٤٧٩ : ١                              |
| ٣١١ ، ٧٠ : ١                                     | المصنف لفاسم بن أصبغ :               |
| ٤٦٣ ، ٤٢٥ ، ١٠٠ : ٢                              | ٢١٢ : ١                              |
| ٤٢٤ ، ٣٤٩ ، ١٨٢ : ٣                              | معالم التنزيل للبغوي = تفسير البغوي  |
| المفرد في معرفة العدد للجعبري :                  | معاني القرآن للقراء :                |
| ٢٦٦ : ١                                          | ٦٥ ، ٦٣ : ١                          |
| المفردات للراغب :                                | ١٨٠ : ٤                              |
| ٢٩١ : ١                                          | الغاني المبتدعة لابن الأثير :        |
| ٣٣٠ ، ١٧٢ : ٢                                    | ٣٤٣ : ٣                              |
| ٣٣٠ : ٤                                          | المقتمد لابن الحشاش :                |
|                                                  | ٣٠٥ : ١                              |

المفصل للزختمري :

٢ : ٤٠٥ ، ٤٢٠

٤ : ٢٣٠ ، ٢٥٩ ، ٣٠٧ ، ٣٥١

مقامات الحريري :

١ : ٧٠ ، ٤٨٤

المقاييس لابن فارس :

٢ : ٤٧٣

مقدمة التفسير لابن عطية :

١ : ٢١٦

٢ : ٩٧ ، ٩٨

المقرب لابن عصفور :

٢ : ٣١٨

٣ : ٨٤

المقنع لأبي عمرو الداني :

١ : ٢٤٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦

ملاك التأويل لأبي جعفر بن الزبير :

٤ : ٢٠٣

مناقب الشافعي للإمام الرازي :

٤ : ٥٦

المنتخب للهمداني :

١ : ٣٠١

المنهاج لأبي عبد الله الحلبي :

١ : ٢٢٩

منهاج البلقاء لحازم الاندلسي :

١ : ٥٩ ، ٦٠ ، ٣١١ ، ٤٩١

٢ : ١٠١ ، ٤٠٨

٣ : ١٠٥ ، ٢٨٨ ، ٣١٤ ، ٤٠٧

الموجز للأشعري :

٢ : ٨٣

الموعب لابن البناني :

١ : ٢٩٢

( ن )

الناسخ والمنسوخ لأبي الحسين أحمد بن جعفر :

٢ : ٣٧

الناسخ والمنسوخ للواحدى :

٢ : ٣٩ ، ٤١

نتائج الفكر في علل النحو للسيبلى :

٣ : ٢٦٥

٤ : ٣١٩

نظم القرآن للجرجاني :

٢ : ٩٢

٣ : ١٩٣

نكت أبي الحسن الماوردي :

٢ : ١٦٢

نكت التنبيه لابن أبي الصيف :

١ : ٢٤٦

النهاية لابن الأثير :

١ : ٤٧٤

نهاية الإيجاز للفخر الرازي :

٢ : ٣٧٨ ، ٤٠٨

نوادير الأصول للترمذي :

١ : ٤٦٩

( هـ )

الهاءات لابن الانباري :

٣ : ١٢٧

(و)

الواقعات فی القروع لعبدالعزیز بن أحمد الحلوانی:

٤٧٧ : ١

الوقف والابتداء للأنباری :

٢٩٤ : ١

(ی)

النبوع لابن ظفر :

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

ياقوتة الصراط لأبي عمر غلام ثعلب :

٢٩١ : ١

اليواقيت لأبي عمر الزاهد :

٣٣٩ : ١

٢٤٢ : ٢

١٨٤ : ٣

٧٧ : ٤

الهداية للمهدوی :

٣٣٩ : ١



٥ — فهرس الأشعار

|                |                        |          |
|----------------|------------------------|----------|
| ١٠١: ٣، ٢٨٣: ٢ | أبودؤاد الإيادی        | الرقباء  |
| ٢٤٨: ١         | الكيت                  | معرب     |
| ١١٢: ٤         | —                      | غرائبها  |
| ٥١٤: ٢         | الحارث بن ظالم         | القربا   |
| ٣٥٩: ٣         | معاوية بن مالك بن جعفر | غضابا    |
| ٤٨: ٣          | النابعة الديباني       | الكتائب  |
| ٢٥٥: ٤         | قيس بن الخطيم          | الركائب  |
| ٢٩٨: ٤         | ابن زيابة              | فالآيب   |
| ٣١٦: ١         | —                      | المتغابي |
| ٣: ٣           | أبو ذؤيب الهذلي        | ويموج    |
| ٣٠٠: ١         | عبد الله بن الزبيري    | رحا      |
| ٤٩٧: ٢         | —                      | الجوامح  |
| ٣٣٤: ٢         | جرير                   | راح      |
| ١٠٥: ٣         | —                      | مليح     |
| ٤٩٤: ٢         | مطيع                   | الضريح   |
| ٢٣٨: ٣         | ابن عبدون              | فصاح     |
| ١٢٥: ٣         | ذو الرمة               | باردا    |
| ٤٧: ٣          | —                      | خالد     |
| ١١٦: ٤         | —                      | مهند     |

|              |                     |           |
|--------------|---------------------|-----------|
| ٢٢٥: ٢       | —                   | خمد       |
| ٤٦٥: ٢       | —                   | في اليد   |
| ٥١٢: ٢       | طرفة                | أرقد      |
| ٨٥: ٣        | —                   | معاهد     |
| ٤٨٧: ٢       | —                   | والنادى   |
| ٤٢٨: ٤       | —                   | نجد       |
| ١٨١: ١       | —                   | السور     |
| ٣٩٤: ٣       | امرو القيس          | جرجرا     |
| ٥٠: ٣        | النابعة الجعدى      | مظير      |
| ٣٩٣: ٢       | —                   | قسرا      |
| ٥٠١ ، ٤٨٤: ٢ | سودة بن عدى         | الفقيرا   |
| ١٠٢: ٣       | الأحوص              | السراير   |
| ١٦٠: ٢       | —                   | يسير      |
| ٥١٢: ٢       | الحزوى              | مشهور     |
| ٦٨: ٣        | ذو الرمة            | القطر     |
| ٣١٢: ٣       | صفية بنت عبد المطلب | القبائر   |
| ١٦٩: ٤       | المرندس             | السارى    |
| ١٠٥: ٣       | —                   | ضامز      |
| ٦: ٣         | جرير                | بالنواقيس |
| ٤٢٨: ٢       | —                   | خميص      |
| ٤٨٣: ٢       | الكاحبة             | تقطعا     |

|        |                   |         |
|--------|-------------------|---------|
| ٢٦٨: ٢ | —                 | ترجع    |
| ٣١١: ٣ | الفرزدق           | الطوالع |
| ٤٦٠: ٣ | —                 | يماصع   |
| ٤٢١: ٣ | القاضي التنوخي    | ابتداع  |
| ١١٧: ٣ | —                 | الإيماف |
| ٧٠: ١  | الحريري           | صروف    |
| ١١٥: ٣ | أبو تمام          | طرفا    |
| ٣١٤: ١ | قتيلة بنت النضر   | المحقق  |
| ٤٩٦: ٢ | المتنبى           | الشقائق |
| ٢٢٢: ٣ | —                 | الخلايق |
| ٣٨١: ٣ | —                 | رازق    |
| ٤٨٧: ٢ | —                 | حراق    |
| ١٦٧: ١ | —                 | علا     |
| ٥١: ٢  | الشاطبي           | موثلا   |
| ١١٤: ٢ | أبو نواس          | الثقيلا |
| ٣٠٩: ٣ | أمية بن أبي الصلت | أبو الـ |
| ٥: ١   | —                 | صياقل   |
| ٤٩٤: ٢ | —                 | الرَّجل |
| ٣١٨: ٢ | —                 | صول     |
| ٣٩٩: ٣ | جرير              | عاذله   |
| ٥: ٣   | امرؤ القيس        | وحومل   |
| ٦: ٣   | امرؤ القيس        | مكلل    |

|            |                      |         |
|------------|----------------------|---------|
| ٣٠٧: ٢     | امرو القيس           | معجل    |
| ١٥١: ٣     | حسان                 | السلسل  |
| ٢٨٩: ٣     | امرو القيس           | تنسلي   |
| ١١٤: ٣     | —                    | حابل    |
| ٦: ٣       | —                    | والنخل  |
| ٧٥: ٣      | امرو القيس           | صال     |
| ٢٥٩: ٣     | —                    | قتلى    |
| ٣١٤: ٣     | —                    | حال     |
| ٣٥٧, ٥٥: ٣ | النابعة الذبياني     | دما     |
| ٤٨٢: ١     | الطرطوسى             | مقيا    |
| ٧٣: ٢      | ابن مفرغ الحميرى     | غمامة   |
| ٤٦٥: ٣     | المتنبى              | نائم    |
| ٤٠٦: ٣     | —                    | وتكرم   |
| ١٥: ١      | —                    | كلام    |
| ٣١٦: ١     | —                    | الكلام  |
| ٤٨٧: ٢     | —                    | ذميم    |
| ١٩٤: ٤     | البرج بن مسهر الطائى | النجوم  |
| ٢٦٧: ٢     | ليد                  | حمامها  |
| ٣٠٧: ٢     | عنتره                | بمحرم   |
| ٦: ٣       | الفرزدق              | الصوارم |
| ٣٦١: ٣     | —                    | النواسم |
| ٣٦٣: ٣     | عنتره                | الأسحم  |

|        |                |           |
|--------|----------------|-----------|
| ٤٣٤: ٣ | زهير           | لم تقلم   |
| ٢٠٠: ٤ | أبو محجن       | فسلمى     |
| ٦٨: ٣  | طرفة           | تهنئى     |
| ١١٤: ١ | —              | توعدون    |
| ٣١٤: ١ | —              | الكاتبينا |
| ٣١٥: ١ | —              | معنى      |
| ٤٢٦: ٢ | أنيف بن قريظ   | وحدانا    |
| ٥٠٣: ٢ | —              | رحمانا    |
| ١٢٧: ٣ | حسان           | جنونا     |
| ٣٩٩: ٢ | القند الزمانى  | دانوا     |
| ٢٦١: ٢ | —              | يمين      |
| ٤٨٧: ٢ | —              | للقرائن   |
| ١٢: ١  | —              | العين     |
| ١٥٣: ٢ | —              | الامتحان  |
| ٤١٦: ٢ | —              | أودى بها  |
| ٤٢٣: ٢ | المتنبي        | ذكرناها   |
| ٤٨٣: ١ | الإمام الشافعى | شاهدوه    |
| ٣١٤: ١ | الفرزدق        | المواليا  |
| ٣٨٩: ٣ | المجنون        | خياليا    |
| ٤: ١   | —              | خبايا     |
| ٥: ١   | —              | الكبرى    |
| ٣٦٩: ١ | —              | الأعلى    |

٦ - فهرس الأرجاز

|             |                 |         |
|-------------|-----------------|---------|
| ٣٩٧، ٢٢٤: ٢ | أبو النجم       | شعري    |
| ٢٦٨: ٢      | على بن أبي طالب | حيدرہ   |
| ٢٦٨: ٣      | رؤبة            | مكور    |
| ٣٩٧، ٢٢٤: ٢ | أبو النجم       | شعري    |
| ٢٩٣: ١      | العجاج          | حقائقا  |
| ٤٣٨: ٢      | شماہ المذليہ    | حَنَظِل |
| ٣٥٩: ٣      | العجاج          | والسمى  |

## ٧ - مراجع التحقيق

- إتحاف فضلاء البشر للديماطى ، مطبعة عبد الحميد حنفى بمصر سنة ١٣٥٩ .
- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ، طبع بمصر سنة ١٢٧٨ .
- أحكام القرآن لابن عربى ، بتحقيق على محمد البجاوى ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .
- الأدب المفرد للبخارى ، طبع الهند سنة ١٣٠٦ .
- أسباب النزول للواحدى ، مطبعة هندية بمصر سنة ١٣١٥ .
- أسرار البلاغة للجرجاني ، تحقيق هـ. ريتز ، مطبعة وزارة المعارف بإستانبول سنة ١٩٥٤ م .
- إنجاز القرآن للباقلانى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م .
- إعراب القرآن للمكبرى = إملاء مامن بن الرحمن
- الأعلام لحير الدين الزركلى ، المطبعة العربية بمصر سنة ١٣٤٧ .
- الأغانى لأبى الفرج الأصبهاني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
- أمالى المرتضى ، للشريف المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٤ .
- أمالى القالى ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٤٤ .
- إملاء مامن به الرحمن للمكبرى ، المطبعة الليمنية بمصر سنة ١٣٢١ هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .
- الاتصاف لابن المنير ، حاشيته على الكشف ، مطبعة الاستقامة سنة ١٩٥٣ م .
- الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى ، مطبعة السنة المحمدية ( بدون تاريخ )
- الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير ، مطبعة صبيح سنة ١٩٥١ .
- البحر المحيط لأبى حيان ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
- بدیع القرآن ، لابن أبى الإصبع المصرى ، تحقيق حفنى محمد شرف ، طبع مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٧ م .
- البرهان فى علوم القرآن للزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .

- بغية الوعاة للسيوطي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
- بيان إعجاز القرآن للخطابي ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، مطبعة دار المعارف بمصر ،  
( من مجموعة ذخائر العرب رقم ١٦ ) .
- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف سنة ١٣٦٩ .
- تاج العروس للزبيدي ، القاهرة سنة ١٣٠٦ .
- تاريخ الإسلام للذهبي ، للقدس من سنة ١٣٦٧ .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ، القاهرة سنة ١٣٤٩ .
- تاريخ الطبرى ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
- تبيين كذب المفتري ، لابن عساكر ، القدس سنة ١٣٤٧ .
- تذكرة الحفاظ للذهبي ، حيدر آباد سنة ١٣٣٣ .
- التعريف والإعلام للسهيلى ، مكتبة الأزهر سنة ١٣٥٦ .
- تفسير أبى حيان = البحر المحيط .
- تفسير الطبرى ، بتحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .
- تفسير الفخر الرازى ، بولاق سنة ١٢٧٩ .
- تفسير القرطبي ، طبع دار الكتب المصرية .
- تفسير ابن كثير ، مطبعة عيسى الحلبي .
- تهذيب التهذيب لابن حجر ، مطبعة حيدر آباد سنة ١٣٢٥ .
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .
- الجامع الصغير للسيوطي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٣ .
- جذوة المقتبس للحميدى ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧١ .
- الجمهرة لابن دريد ، حيدر آباد سنة ١٣٥١ .
- حسن المحاضرة للسيوطي ، المطبعة الشرفية سنة ١٣٢٧ .
- خزانة الأدب للبغدادى ، بولاق سنة ١٢٩٩ .
- الخصائص لابن جنى ، مطبعة دار الكتب المصرية .
- خلاصة تذهيب الكمال للخزرجي ، المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ .
- ابن خلكان ، المطبعة الميمنية سنة ١٣١٠ .
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٥٠ .



- درة الفواص للحريرى ، مطبعة الجوائب سنة ١٣٥٠ .  
دلائل الإعجاز الجرجانى ، مطبعة المنار سنة ١٣٣١ .  
الديباج المذهب لابن فرحون ، مطبعة المعاهد سنة ١٣٥١ .  
ديوان رؤبة ، ليسك سنة ١٩٠٢ م .  
ديوان الهذليين ، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ .  
الرسالة للإمام الشافعى ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٨ .  
الرسالة الشافعية لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف  
( مجموعة الذخائر رقم ١٦ ) :  
رسالة ابن الحشاش فى نقد الحريرى ، الطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .  
روضات الجنات لمحمد باقر ، طبع العجم سنة ١٣٤٧ .  
سر الفصاحة للخفاجى ، الطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٢ م .  
سنن أبى داود ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة سنة ١٣٦٩ .  
سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٢ .  
سيرة ابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة حجازى سنة ١٣٥٦ .  
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ، القدسي سنة ١٣٥١ .  
شرح شواهد الشافعية لعبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد  
محيي عبد الحميد ، مطبعة حجازى بالقاهرة .  
شرح شواهد المغنى للسيوطى ، الطبعة البهية سنة ١٣٢٢ .  
الصاحبي = ققه اللغة .  
الصالح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور المطار ، دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٦ .  
صحيح البخارى ، بحاشية السندى ، مطبعة عيسى الحلبي .  
صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي ، سنة ١٣٧٤ .  
صفة الصفوة لابن الجوزى ، حيدر آباد سنة ١٣٥٦ .  
الصلة لابن بشكوval ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .  
كتاب الصناعتين لأبى هلال العسكري تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،  
مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧١ .

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة  
سنة ١٣٧٣ .

طبقات الشافعية للسبكي ، المطبعة الحسينية .

طبقات الصوفية للسلمي ، تحقيق نور الدين شريعة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٧١ .

طبقات القراء لابن الجزري ، نشره ح ، براجستراسر ، مطبعة السعادة سنة ١٣٥٢ .

العمدة لابن رشيقي ، مكتبة هندية سنة ١٣٤٤ .

غرر القوائد = أمالي المرتضى .

غريب القرآن لابن عزيز السجستاني ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٥ .

الفائق للزخشرى ، على محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٦٤ .

الفرق بين الفرق للبغدادي ، المعارف سنة ١٣٢٨ .

فضائل القرآن لأبي عبيد ، مصورة دار الكتب المصرية برقم ٢٠١٠١ ب .

فقه اللغة لأحمد بن فارس ، المكتبة السلفية ١٣٢٨ .

الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد ، طبع الهند سنة ١٣٠٩ .

الفهرست لابن النديم ، نشرة فلوجل سنة ١٨٧١ .

فوات الوفيات لابن شاكر السكتي ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة .

قواعد التحديث للقاسمي ، مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٩٢٥ م .

الكتاب لسبويه ، بولاق سنة ١٣١٦ .

كتاب الكتاب لابن درستويه ، بيروت سنة ١٩٢٧ م .

الكشاف للزخشرى ، مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧٣ .

كشف الظنون لحاجي خليفة ، وكالة المعارف بإستانبول سنة ١٣٦٠ .

الآلآء الفريدة في شرح القصيدة للقاسي ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٠ قراءات .

اللباب لأبي البقاء المكنزي ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٤٢٣ نحو .

اللباب في الأنساب لابن الأثير ، القدس سنة ١٣٥٧ .

لسان العرب لابن منظور ، بولاق سنة ١٣٠٠ .

- لسان الميزان لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٢٩ .
- المثل السائر لابن الأثير ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٥٨ .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة ، بتحقيق محمد فؤاد سزكين مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
- المحتسب لابن جني ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٧٨ قراءات .
- معاني القرآن للفراء ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٤ .
- معجم الأدباء لياقوت ، دار المأمون سنة ١٣٥٥ .
- معجم البلدان لياقوت ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ .
- معجم المطبوعات لسركيس ، مطبعة سركيس ١٣٤٦ .
- المغرب للجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦١ .
- المغني لابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة .
- مفتاح العلوم للسكاكي ، المطبعة الأدبية بمصر .
- مفردات الراغب الأصفهاني ، المطبعة الميمنية سنة ١٣٢٤ .
- المفضل للزمخشري ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
- المفضليات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، مطبعة المعارف سنة ١٣٦١ .
- مقامات الحريري ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
- مقدمة التفسير لابن عطية ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٤ م .
- المنع لأبي عمرو الداني ، طبع إستانبول سنة ١٩٣٢ م .
- الملل والنحل للشهرستاني ، مطبعة مخيمر سنة ١٣٧٥ .
- منار الهدى في الوقف والابتداء للأشمونى ؛ مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٧٣ .
- الموشع للفرزباني ، السلفية سنة ١٣٤٣ .
- الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ، مكتبة هندية سنة ١٣١٥ .
- النجوم الزاهرة لابن تغري بردى ، مطبعة دار الكتب المصرية .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى، المكتبة التجارية .  
تقد الشعر لقدامة ، المطبعة الميمنية سنة ١٣٥٢ .  
نسكت الهميان للصفدى القاهرة سنة ١٩١٠ م  
النهاية لابن الأثير ، المطبعة العثمانية سنة ١٣١١ .  
الهاشميات للسكيت، شركة التمدن سنة ١٣٣٠ .  
يتيمة الدهر للثعالبي ، مطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢  
ابن يعيش على المفضل ، المطبعة المنيرية بمصر

